شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله
ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة
على ألفية
الإمام الحجة الثبت : أبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك
المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

«ما تحت أديم السماء
أنحى من ابن عقيل»
أبو حيان

الجزء الأول

ومعه كتاب
منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل
تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !



بسم الله الرحمن الرحيم

بصفتنا أصحاب لحق بطبع ونشر مؤلفات محمد محيي الدين عبد الحميد منذ العام ١٩٨٣ والقائمة على أسس قانونية بموجب عقود رسمية عمدنا إلى إعادة صف وطبع هذا الكتاب بعد تنقيحه وأمنيتنا من ذلك تحقيق الجودة وإبرازه بحلة جديدة ومنع أعمال التزوير حيث تبرز من جرائها الإساءة إلى الناحية الجمالية فضلاً عن الأخطاء اللغوية والإملائية والمطبعية. لذا نرجو من الأخوة القراء وأصحاب مكتبات التوزيع في العالمين العربي والإسلامي التنبه وأخذ العلم واعتماد الطبعة الجديدة ونبذ التعامل بالطبعات المزورة.

والله الموفق

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوتِ بجميلِ الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات، المبعوثِ بالهدى ودينِ الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبوا أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ، وأعلى كلمتهُ، وجعله دِينَهُ المرضيَّ، وَطَرِيقَهُ المستقيم.

وبعد، فقد كان مما جَرَى به القضاء أني كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاَصَة (الألفية) الذي صَنَّفه إمامُ النحاةِ، أبو عبدالله جمال الدين محمدُ ابنُ مالكٍ المولود بِجَيّنَ سنةَ ستمائة من الهجرة، والمتوفى في دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وعلى شرحه الذي صَنَّفه قاضي القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل، المصري، الهاشمي، المولود في سنة ثمان وتسعين وستمائة، والمتوفى في سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة، ولم يكن يدور بخَلَدِي ـ علم الله ـ أن تعليقاتي هذه ستحوز قبولَ الناس ورضاهم، وأنها سَتَحلُّ من أنفسهم المحلَّ الذي حَلَّتْهُ، بل كنت أقول في نفسي: «إنه أثر يذكرني به الإخوان والأبناء، ولعَله يجلب لي دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين».

ثم جَرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب، فإذا الكتابُ يروق قرّاءَهُ، وينال منهم الإعجابَ كلّ الإعجاب، وإذا هم يطلبون إليّ في إلحاح أن

أعيد طبعه، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان، ولم أشأ أن أجيب هذهِ الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّي، أو أتمم بحثاً، أو أبْدِلَ عبارة بعبارة أسْهَلَ منها وَأَدْنى إلى القَصْدِ، أو أضبط مثالاً أو كلمة غفلتُ عن ضبطها، أو ما أشْبَه ذلك من وُجوهِ التحسين التي أستطيع أن أُكافىء بها هؤلاء الذين رَأَوْا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشَادَةَ بذكره، وما زالت العَوَائِقُ تدفعني عن القيام بهذه الأمْنِيَّةِ الشريفةِ وَتَذُودني عن العمل لتحقيقها، حتى أَذِنَ الله تعالى، فَسَنَحَتْ لي الفرصة، فلم أتأخر عن آهْتِبَالِهَا، وعمدت إلى الكتاب، فأعملت في تعليقاتي يَدَ الإصلاح والزيادة والتهذيب، كما أعملت في أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبطِ والتحرير، وسيجد كل قارىء أثر ذلك واضحاً، إن شاء الله.

والله ـ سبحانه وتعالى! ـ المسؤول أن يوفقني إلى مَرْضَاتِهِ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن يكتبني ويكتبه عندهُ من المقبولين، آمين.

كتبه المعتز بالله تعالى
محمد محي الدين عبد الحميد

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نَعْمَائه، وصلاته وسلامُـه على خاتم أنبيـائه، وعلى آلـه وأصحابـه وأوليائـه اللهم إني أحمـدكَ أرْضى الحمـدِ لـك، وأحَبّ الحمـد إليك، وأفْضَـلَ الحمد عنـدك، حمداً لا ينقـطع عَـدَدُه، ولا يَفنى مَدَدُه.

وأسألك المَزيدَ من صلواتك وسلامك على مَصْدَر الفضائل، الـذي ظـلّ ماضيـاً على نَفَاذ أمـرك، حتى أضاء الـطريق للخابط، وهَـدَى الله به القلوب، وأقام به مُوضِحَاتِ الأعلام: سيدنا محمد بن عبدالله أفضل خلق الله، وأكرمهم عليه، وأعلاهم منزلة عنده، صلى الله عليه وعلى صحابتـه الأخيار، وآله الأبرار.

ثم أما بعد، فلعلك لا تجد مؤلّفاً ـ ممن صنفوا في قواعد العربيـة ـ قد نال من الْحظْوَةِ عند النـاس، والإقبال على تصـانيفه: قـراءةً، وإقراء، وشـرحاً وتعليقـاً، مثل أبي عبـدالله محمـدٍ جمـالِ الـدين بن عبـدالله بن مالك، صاحِبِ التآليف المفيدة، والتصنيفات الْممْتِعَـةِ، وأفضلِ مَنْ كتب في علوم العربية من أهل طبقته علماً، وأوسعهم اطـلاعَـاً، وأقدرهم على الاستشهاد لما يـرَى من الآراء بكلام العـرب، مع تَصَـوُّن، وعفة، ودين، وكمال خلق.

فلابن مالك مؤلفاتٌ في العربية كثيرة متعددة المشارِب، مختلفة المناحي، وقَلَّ أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زمنِه إلى اليوم: بالقراءة، والبحث، وبيان معانيهِ: بوضع الشروح الوافية والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه «الْخُلَاصَةَ» الذي اشتهر بين الناس باسم «الألفية»[1] والذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف، في أرجوزة طريفة، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء، أحياناً.

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص، حتى طُويت مُصنَّفات أئمة النحو من قبله، ولم ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكوه أو يَدَّعوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه، ولو لم يُشِرْ في خطبته إلى ألفية الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزّوَاوي الجزائري، المتوفى بمصر في يوم الإثنين آخر شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٧ هـ. والمعروف بابن مُعْطٍ ـ لما ذكرهُ الناس، ولا عَرَفُوه.

* * *

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تَتَّسعَ هذه الكلمة الموجَزَةُ لتعدادها، وبيان مزاياها، وما انفرد به كل شرح، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرِّزيهم: كالإمام أبي محمدٍ عبدِ الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد

(١) تسمية (الألفية) مأخوذة من قوله في أولها:

وأستعين الله في ألفيه ... مقاصد النحو بها محويه

وتسمية «الخلاصة» مأخوذة من قوله في آخرها:

حوى من الكافية الخلاصه ... كما اقتضى رضا بلا خصاصه

بن عبدالله بن هشام الأنصاري الشافعي الحنبلي، المتوفى ليلةَ الجمعة، الخامس من شهر ذي القعدة من سنة ٧٦١ هـ، والذي يقول عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ـ يقال له ابن هشام ـ أنْحى من سيبويه» اهـ.

وقد شرح ابنُ هشام الخلاصَةَ مرتين: إحداهما في كتابه «أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك[1]»، والثانية في كتاب سماه «دَفْع الْخَصَاصة، عن قُرّاء الْخُلاَصة» ويقال: إنه أربع مجلدات، ويقول السيوطي بعد ذكر هذين الكتابين «وله عدة حواش على الألفية والتسهيل» اهـ.

وممن شرح الخلاصة العلامةُ محمدٌ بدرُ الدين بن محمد بن عبدالله بن مالك، المتوفى بدمشق في يوم الأحد، الثامن من شهر المحرم، سنة ٦٨٦ هـ، وهو ابن الناظم.

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر، المرادي، المصري المتوفى في يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩ هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٤٩ هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُوديُّ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١ هـ.

ومنهم أبو عبدالله محمد شمس الدين بن أحمد بن علي بن جابر، الهَوَّاري، الأندلسي، المرسيني، الضرير.

---

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً جيداً، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط، ونسأل الله أن يوفق لإخراج البسيط، فقد أودعناه ما لا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه.

ومنهم أبو الحسن علي نور الدين بن محمد المصري، الأشموني، المتوفى في حدود سنة ٩٠٠ هـ[1].

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب، الأبناسِيُّ، الشافعي، المتوفى في شهر المحرم من سنة ٨٠٢ هـ.

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السُّيُوطي، المتوفى سنة ٩١١ هـ.

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزّيُّ، أحد علماء القرن التاسع الهجري.

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد، الخطيب، المعروف بابن الْجَزَرِي، المتوفى في سنة ٨٣٣ هـ.

ومنهم قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عَقيل، القرشي، الهاشمي، العقيلي ـ نسبة إلى عَقيل بن أبي طالب ـ الهمداني الأصل، ثم البالسي، المصري، المولود في يوم الجمعة، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨، والمتوفى بالقاهرة في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ٧٦٩ هـ، وشَرْحُه هو الذي نعاني إخراجه للناس اليوم.

وقد شرح الكتاب ـ غيرَ هؤلاء ـ الكثيرُ من العلماء، ولَسْتَ تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء: بالكتابة عليه، وبيان ما فيه من إشارات، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص، وكُلُّ ذلك ببركة

---

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً دقيقاً، وشرحناه شرحاً شاملاً جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسائله، وظهر منه ـ منذ عهد بعيد ـ أربع مجلدات ضخام، والله المسؤول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله.

صاحب الأصل المشروح، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسَعَةِ الباع.

* * *

وهـذه الشـروح مختلفـة، ففيهـا المختصـر، وفيهـا المـطول، فيهـا المتعقبُ صاحبهُ للنَّاظم يتحامل عليه، ويتلمسُ له المزَالق، وفيها المتحيز له، والمصحح لكل ما يجيء به، وفيها الذي اتخذ صاحبه طـريقاً وسـطاً بين الإيجاز والإطناب، والتحامل والتحيز.

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاءُ الـدين بن عَقِيل، فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامَّة، ولم يقصد إلى الإطناب، فيجمع من هنـا ومن هنا، ويبين جميـع مذاهب العلمـاء ووجوه استدلالهم، ولـم يتعسـف في نقد الناظم: بحق، وبغير حق، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل ما يجيء به: وافق الصواب، أو لـم يوافقه.

ولصـاحب هذا الشـرح ـ من الشهـرة في الفن والبـراعـة فيـه، ومن البركة والإخلاص ـ ما دفع علماء العربية إلى قراءة كتابـه والاكتفاء بـه عن أكثر شروح الخلاصة.

* * *

وقد أردت أن أقوم لهـذا الكتاب بعمـلٍ أتقرب بـه إلى الله تعالى، فرأيت ـ في أول الأمر ـ أن أتَمِّم ما قصر فيـه من البحث: فأبين اختـلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نـظرت فإذا ذلـك يخـرج بـالكتـاب عن أصـل الغرض منه، وقد يكون الإطناب باعثـاً على الازورار عنه، ونحن في زمن أقلُّ ما فيـه من عَابٍ أنـك لا تجد راغبـاً في علوم العرب إلا في القليـل

النـادر، لأنهم قـوم ذهبت مـدنيتهم، ودالت دولتهم، وأصبحت الغَلَبـة لغيرهم.

فاكتفيت بما لا بد منه، من إعراب أبيات الألفيـة، وشرح الشـواهد شـرحاً وسـطاً بين الاقتصار والإسهـاب، وبيان بعض المبـاحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بتّةً في عبـارة واضحة وفي إيجـاز دقيق، والتذييـل بخلاصة مختَصَرة في تصريف الأفعال، فإن ابن مالك قـد أغفل ذلـك في «ألفيته»، ووضع له لاميةً خاصة، سماها «لامية الأفعال».

* * *

وأريـد أن أنبهـك إلى أنني وُفِّقْتُ في تصحيـح هـذه المـطبـوعـة تصحيحاً دقيقاً، فـإنَّ نُسَخ الكتـاب التي في أيدي النـاس ـ رغم كثرتهـا، وتعدد طبعها ـ ليس فيهـا نسخة بلغت من الاتقـان حداً ينفي عنـك الريب والتوقف، فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضهمـا الآخر، وتجـد بينها تفاوُتـاً في التعبير، وقـد جمع الله تعـالى لي بين اثنتى عشرة نسخـة مختلفة، في زمان الطبع، ومكانه، ويَسَّرَ لي ـ سبحانه! ـ مُعَارَضَـة بعضها ببعض، فاستخلَصْتُ لك من بينها أكملَهَا بياناً، وأصَحّهـا تعبيراً، وأدنـاها إلى مـا أحِبُّ لـك، فجـاءت ـ فيمـا أعتقـد ـ خَيْـرَ مـا أخـرج للنـاس من مطبوعات هذا الكتاب.

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ].

والله ـ سبحانه! ـ المسؤول أن ينفـع بهذا العمـل على قدر العَنَـاء فيه، وأن يجعله في سبيـل الإخلاص فيـه لوجهـه؛ إنـه الـرب المعين، وعليـه التكلان.

محمد محي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

قَـالَ مَحمَّــدٌ هُــوَ ابْـنُ مَــالِــكِ: أَحْـمَــدُ رَبِّي اللهَ خَـيْــرَ مَــالِـكِ[1]

مُصَلِّيــاً عَـلَى النَّبِيِّ الْـمُصْــطَفَى وَآلِـهِ الْـمُسْـتَكْـمِلِيـنَ الشَّــرَفَـا[2]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، وصلاته وسلامه على من لا نبي بعده.

(١) «قال» فعل ماض «محمد» فاعل «هو» مبتدأ «ابن» خبره «مالك» مضاف إليه، وكان حق «ابن» أن يكون نعتاً لمحمد، ولكنه قطعه عنه، وجعله خبراً لضميره، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته في إعرابه ينظر، فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره، والجملة هنا ـ وهي قوله هو ابن مالك ـ ليست للمدح ولا للذم، بل هي للبيان، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ، وإذاً فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ربي» رب منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بالحركة المناسبة، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «الله» عطف بيان لرب، أو بدل منه، منصوب بالفتحة الظاهرة «خير» منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره أمدح، وقيل: حال لازمة، وخير مضاف و «مالك» مضاف إليه، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به لقال ويقال لها: مقول القول.

(٢) «مصلياً» حال مقدرة، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد، وذلك لأنه لا يصلي على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله، وإنما تقع منه الصلاة بعد الإنتهاء من الحمد، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في أحمد «على النبي» جار ومجرور متعلق بالحال «المصطفى» نعت للنبي، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وآله» الواو عاطفة، آل: معطوف =

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ[1]

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ ... وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[2]

وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ ... فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ[3]

= على النبي، وآل مضاف. والهاء مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر «المستكملين» نعت لآل، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، لأنه جمع مذكر سالم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «الشرفا» بفتح الشين: مفعول به للمستكملين، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، أو بضم الشين نعت ثان للآل، مجرور بكسرة مقدرة على الألف، إذ هو مقصور من الممدود ـ وأصله «الشرفاء» جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء في جمع كريم وظريف وعليم ـ وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكملين محذوفاً؛ وكأنه قد قال: مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء.

(١) «وأستعين» الوار حرف عطف، أستعين: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم، والجملة من الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لقال «في ألفيه» جار ومجرور متعلق بأستعين «مقاصد» مبتدأ، ومقاصد مضاف و «النحو» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بمحوية «محوية» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لألفية.

(٢) «تقرب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية «الأقصى» مفعول به لتقرب «بلفظ» جار ومجرور متعلق بتقرب «موجز» نعت للفظ «وتبسط» الواو حرف عطف، تبسط: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية أيضاً «البذل» مفعول به لتبسط «بوعد» جار ومجرور متعلق بتبسط «منجز» نعت لوعد، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما «تقرب» و «تبذل» مع فاعليهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية، والجملتان نعتان ثان وثالث لألفية.

(٣) «وتقتضي» الواو حرف عطف، تقتضي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية «رضا» مفعول به لتقتضي «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا، وغير مضاف و «سخط» مضاف إليه «فائقة» حال من الضمير المستتر في تقتضي، فائقة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «ألفية» مفعول به لإسم الفاعل، وألفية مضاف و «ابن» مضاف إليه، وابن مضاف و «معط» مضاف إليه، وجملة «تقتضي» مع فاعله وما تعلق به من المعمولات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية أيضاً.

وَهْــوَ بِسَبْقٍ حَـائِـزٌ تَـفْـضِـيـلا مُسْتَـوجِـبٌ ثَنَـائـيَ الْجَـمِيـلا[١]

وَاللهُ يَـقْـضِـي بِــهِـبَــاتٍ وَافِــرَهْ لِــي وَلَــهُ دَرَجَــاتِ الآخِــرَهْ[٢]

---

(١) «وهو» الواو للاستئناف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «بسبق» جار ومجرور متعلق بحائز الآتي بعد، والباء للسببية «حائز» خبر المبتدأ «تفضيلاً» مفعول به لحائز، وفاعله ضمير مستتر فيه «مستوجب» خبر ثانٍ لهو، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائي» ثناء: مفعول به لمتسوجب، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «الجميلا» نعت لثناء، والألف للإطلاق.

(٢) «والله» الواو للاستئناف، ولفظ الجلالة مبتدأ «يقضي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، والجملة من الفعل الذي هو يقضي والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «بهبات» جار ومجرور متعلق بيقضي «وافره» نعت لهبات «لي»، وله، في درجات» كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضي، ودرجات مضاف و «الآخرة» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة.

تنبيه: ابن معط هو الشيخ زين الدين، أبو الحسين، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي ـ نسبة إلى زواوة، وهي قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية ـ الفقيه الحنفي.

ولد في سنة ٥٦٤، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره، وهو أجل تلامذة الجزولي، وكان من المتفردين بعلم العربية، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة، وقد طبعت ألفيته في أوروبا، وللعلماء عليها عدة شروح.

وتوفي في شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعي رضي الله عنهم جميعاً (انظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥، وفي بغية الوعاة للسيوطي ص ٤١٦، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٨/٦.

الكلامُ وَمَا يَتألفُ مِنْهُ(١)

كَـلاَمُنَـا لَفْظٌ مُـفِيـدٌ: كَـاسْتَقِـمْ وَآسمٌ، وَفِعْلٌ، ثمَّ، حَرْفٌ ـ الْكَلِمْ(٢)

وَاحِـدُهُ كَـلِمَـةٌ، وَالْـقَـوْلُ عَـمّ، وَكِـلْمَـةٌ بِـهَـا كَـلاَمٌ قَـدْ يُـؤمْ(٣)

---

(١) «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» فحذف المبتدأ ـ وهو اسم الإشارة ـ ثم حذف الخبر ـ وهو الباب. فأقيم «شرح» مقامه، فارتفع ارتفاعه. ثم حذف «شرح» أيضاً وأقيم «الكلام» مقامه. فارتفع كما كان الذي قبله «وما» الواو عاطفة و«ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف: أي شرح ما يتألف. و«يتألف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام، و«منه» جار ومجرور متعلق بيتألف، والجملة من الفعل الذي هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «كلامنا» كلام: مبتدأ، وهو مضاف ونا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت للفظ، وليس خبراً ثانياً «كاستقم» إن كان مثالاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد «واسم» خبر مقدم «وفعل، ثم حرف» معطوفان عليه الأول بالواو والثاني بثم «الكلام» مبتدأ مؤخر، وكأنه قال: كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثاني التركيب المماثل لتركيب استقم، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الإسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف. وإنما عطف الفعل على الإسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه، وعطف الحرف بثم لبعد رتبته.

(٣) «واحده كلمة» مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القول، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مبتدأ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل ـ وأصله أعم ـ حذفت همزته كما حذفت من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشر، بدليل مجيئهما على الأصل أحياناً. كما في قول الراجز:

* بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأخْيَرِ *

وقد قرىء (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء. وعلى هذا يكون أصل «عم» أعم كما قلنا، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ «وكلمة» مبتدأ أول «بها» جار ومجرور متعلق بيؤم الآتي «كلام» مبتدأ ثانٍ «قد» حرف تقليل «يؤم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل =

الكلامُ الُمصْطَلَحُ عليـه عند النحـاه عبارة عن «اللفظِ المفيـدِ فائـدةً يَحْسنُ السكوتُ عليها» فاللفظُ: جنس يشمل الكـلامَ، والكلمةَ، والكلمَ، ويشمـل المُهْمَـلَ كـ «ـزَيدٍ» والمستعمَـلَ كـ «ـعَمْـرٍو»، ومفيـد: أخـرج المهمَلَ، و «فائدة يحسنُ السكوتُ عليها» أخرج الكلمـة، وبعضَ الكلمِ ـ وهو ما تركبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوت عليه ـ نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ.

ولا يتـركب الكلام إلا من اسمين، نحـو «زيد قـائم»، أو من فعـل واسم كـ «ـقَامَ زَيْدٌ» وكقـول المصنف «اسْتَقِمْ» فإنـه كلام مـركب من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر، والتقدير: استقم أنت، فـاستغنى بالمثـال عن أن يقول «فائدة يحسن السكوت عليها» فكأنه قال: «الكلام هو اللفظ المفيد فـائِدَةً كفائدة استقم».

وإنما قال المصنف «كلامنا» ليعلم أن التعـريف إنما هـو للكلام في اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسمٌ لكـل ما يتَكَلَّمُ به، مفيداً كان أو غير مفيد.

والْكَلِمُ: اسمُ جِنْسٍ[1] واحـدهُ كلِة، وهي: إمـا اسم، وإمـا فعـل،

ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفـع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ومعنى «يؤم» يقصد، وتقدير البيت: ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بهـا، يعني أن لفظ الكلمة قـد يطلق بهـا المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ذلك مـا ذكر الشـارح من أنهم قالـوا «كلمة الإخـلاص» وقالـوا «كلمة التوحيد» وأرادوا بذينك قولنا: «لا إله إلا الله» وكذلك قـال عليه الصـلاة والسلام: «أفضـل كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد» وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:

ألا كـلُّ شَـيْءٍ مـا خَـلاَ الله بَـاطِـلُ وَكـلُّ نَـعِـيـمٍ لاَ مَـحَـالَـةَ زَائِـلُ

(١) اسم الجنس على نوعين: أحدهما يقال له اسم جنس جمعي، والثاني يقال له إسم جنس إفرادي، فأما إسم الجنس الجمعي فهو «ما يـدل على أكثر من اثنين، ويفـرق بينه وبين واحـده بالتـاء غالبـاً تكون في المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر، ومنـه كلم وكلمة، وربمـا كانت زيـادة التاء في الـدال =

وإمَّا حرف، لأنها إن دَلتْ على مَعْنىً في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنىً في نفسها - بل في غيرها - فهي الحرف.

والكَلِمُ: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك: إنْ قَامَ زَيْدٌ.

والكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنىً مفرد، فقولنا «الموضوع لمعنى» أخرج المهمَلَ كديز، وقولنا «مفرد» أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد.

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن القول يَعُمُّ الجميعَ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضاً على الكَلِمِ والكلمة أنه قول، وزَعم بعضُهم أن الأصْلَ استعمالُه في المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقْصَد بها الكلامُ، كقولهم في «لَا إلٰه إلَّا الله»: «كلمة الإخلاص».

وقد يجتمع الكلامُ والكلمُ في الصِّدْقِ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما «قد قام زَيْدٌ» فإنه كلام، لإفادته مَعْنىً يحسنُ السكوتُ عليه، وكلمٌ، لأنه مركب من ثلاث كلمات.

= على الجمع مثل كم للواحد وكمأة للكثير، وهو نادر. وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء. كزنج وزنجي، وروم ورومي، فأما اسم الجنس الإفرادي فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد» كماء وذهب وخل وزيت.

فإن قلت: فإني أجد كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس وواحده، نحو قرى وواحدة قرية، ومدى وواحدة مدية، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع.

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافاً من وجهين، الوجه الأول: أن الجمع لا بد أن=

ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ «إنْ قَامَ زَيْدٌ»[١].

ومثالُ انفرادِ الكلامِ «زَيْدٌ قَائمٌ»[٢].

* * *

بِـالْجـرِّ وَالتَّنْـوِينِ وَالنِّـدَا، وَأَلْ ... وَمُسْنَـدٍ لِـلاسْمِ تَمْيِيـزٌ حَصَـلْ[٣]

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ في هذا البيت علاماتِ الاسمَ.

فمنهـا الجر، وهـو يشمل الجرَّ بالحـرفِ والإضافـةِ والتبعيةِ، نحـو مَررتُ بِغُلَامِ زَيْـدٍ الْفَاضِـلِ» فالغـلام: مجرور بـالحرف، وزَيْـدٍ: مجرور

= يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك، أفلا ترى أن بقراً وشجراً وثمراً لا يوافق زنة من زنات الجمع والوجه الثاني: أن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكراً كقول الله تعالى: ﴿إن البقر تشابه علينا﴾ وقوله جل شأنه: (إليه يصعد الكلم الطيب) فأما الجمع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً، كما تجد في قوله تعالى: ﴿لهم غرف من فوقها غرف مبنية﴾ وقوله سبحانه: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفاً تجري من تحتها الأنهار﴾، وكقول الشاعر:

فِي غُـرَفِ الْجَنَّـةِ الْعُلْيَـا الَّتِي وَجَبَتْ ... لَـهُمْ هُنَـاكَ بِسَـعْيٍ كَـانَ مَشْكُـورِ

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلماً لأنه ليس مؤلفاً من ثلاثة كلمات.

(٣) «بالجر» جار ومجرور متعلق بقوله «حصل» الآتي آخر البيت، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله «تمييز» الآتي «والتنوين، والندا، وأل، ومسند» كلهن معطوفات على قوله الجر «للاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقاً بحصل، فإن جعلت بالجر خبراً مقدماً ـ وهو الوجه الثاني ـ كان هذا متعلقاً بحصل «تمييز» مبتدأ مؤخر، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تمييز، والجملة في محل رفع نعت لتمييز، وتقدير البيت: التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد: أي كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

بالإضافة، والفَاصِل: مجرور بالتَّبَعِية، وهو أَشْمَلُ من قول غيره «بحرف الجر»، لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الجَرَّ بالإضافة، ولا الجَرَّ بالتبعية.

ومنها التنوين، وهو على أربعة أقسام[1]: تنوينُ التمكين، وهو اللاحق للأسماء المُعْرَبة، كزَيْدٍ، ورَجُلٍ، إلا جَمْعَ المؤنث السالم، نحو «مُسْلِمَاتٍ» وإلا نحو «جَوَارٍ، وغَوَاشٍ» وسيأتي حكمها. وتنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية فَرْقاً بين مَعْرِفتها ونكرتها، نحو «مررتُ بسيبويهِ وبسيبويْهٍ آخَرَ». وتنوينُ المُقَابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو «مُسْلِمَاتٍ» فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسْلِمينَ. وتنوين الْعِوَض، وهو على ثلاثة أقسام: عوض عن جملة، وهو الذي يلحق «إذْ» عِوَضاً عن جملة تكونُ بعدها، كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) أي: حين إذ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلْقُومَ، فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه. وقسم يكون عوضاً عن اسم، وهو اللاحق لـ «كلّ» عوضاً عما تضاف إليه، نحو «كلٌّ قَائِمٌ» أي: «كلُّ إنْسَانٍ قَائِمٌ» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضاً عنه[2]، وقسم يكون عوضاً عن حرف، وهو اللاحق لـ «جَوَارٍ، وغَوَاشٍ» ونحوهما رفعاً وجراً، نحو «هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بِجَوَارٍ» فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها.

---

(١) في نسخة «وهو أقسام» بدون ذكر العدد، والمراد ـ على ذكر العدد ـ أن المختص بالإسم أربعة أقسام.

(٢) ومنه قول الله تعالى: ﴿قل كل يعمل على شاكلته﴾ وقوله جل شأنه: ﴿كل له قانتون﴾ وقوله تباركت كلماته: ﴿كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك﴾، ومثل كل في هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذي من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضاً عن قول رؤبة بن العجاج في مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تميماً:

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى ... فَمَطَلَتْ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضَا

يريد فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر.

وتنوينُ الترنم[1]، وهو الذي يلحق القوافي المُطْلَقة بحرف عِلَّةٍ، كقوله:

١ ـ أَقِلِّي اللَّوْمَ ـ عَاذِلَ ـ وَالْعِتَابَنْ
وَقُولِي ـ إنْ أَصَبْتُ ـ: لَقَدْ أَصَابَنْ

فجيء بالتنوين بَدَلاً من الألف لأجل الترنم، وكقوله:

٢ ـ أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

(١) هذا النوع خامس وقد ذكره وما بعده استطراداً.

١ ـ هذا بيت من الطويل، لجرير بن عطية بن الخَطفي، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل.

اللغة: «أقلي» أراد منه في هذا البيت معنى اتركي، والعرب تستعمل القلة في معنى النفي بتة، يقولون: قل أن يفعل فلان كذا، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله عاذلة، من العذل وهو اللوم في تسخط، و «العتاب» التقريع على فعل شيء أو تركه.

المعنى: اتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف، فإني لن أستمع لما تطلبين: من الكف عما آتي من الأمور، والفعل لما أذر منها، وخير لكِ أن تعترفي بصواب ما أفعل.

الإعراب: «أقلي» فعل أمر ـ من الإقلال ـ مسند للياء التي لمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «اللوم» مفعول به لأقلي «عاذل» منادى مرخم حذفت منه ياء النداء، مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله يا عاذلة «والعتابا» الواو عاطفة، العتابا: معطوف على اللوم «وقولي» فعل أمر، والياء فاعله «إن» حرف شرط «أصبت» فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم الباء على أنها للمتكلم، وبكسرها على أنها للمخاطبة «لقد أصابا» جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن أصبت فقولي لقد أصابا، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين القول ومقوله.

الشاهد فيه: قوله: «والعتابن، وأصابن» حيث دخلهما، في الإنشاد، تنوين الترنم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الإطلاق، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة.

٢ ـ هذا البيت للنابغة الذبياني، أحد فحول شعراء الجاهلية، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم، والحكم في سوق عكاظ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر، ومطلعها: =

والتنـوين الْغَـالِي ـ وأثبَتَـه الأخْفَشُ ـ وهـو الـذي يَلْحَق القَـوَافِي المُقَيَّدَة، كقوله:

٣ ـ * وَقَاتِمِ ٱلأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ *

= مِـنْ آلِ مَـيَّـةَ رَائِـحٌ أَوْ مُـغْـتَـدِي عَـجْـلَانَ ذَا زَادٍ وَغَـيْـرَ مـزَوَّدِ؟

اللغة: «رائح» إسم فاعل من راح يـروح رواحاً، إذا سـار في وقت العشي «مغتدي» إسم فـاعل من اغتدى الرجل يغتدي، إذا سار في وقت الغداة، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس، وأراد بالـزاد في قوله «عجلان ذا زاد» ما كان من تسليم مية عليه أوردها تحيته «أزف» دنا وقـرب، وبابـه طرب، ويروى «أفد» وهو بوزنه ومعناه «الترحل» الارتحـال «تزل» ـ مضمـون الزاي ـ مضـارع زال، وأصله تزول،فحذفت الواو ـ عند الجزم ـ للتخلص من التقاء الـساكنين.

المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع: أتمضي أيها العاشق مفارقاً أحبابك اليـوم مع العشي أو غداً مع الغداة؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تتزود، ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الـرحيل، إلا أن الـركاب لم تغـادر مكان أحبـابنا بمـا عليها من الـرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.

الإعراب: «أزف» فعل ماض «الترحل» فاعل «غير» نصب على الاستثناء «أن» حرف تـوكيد ونصب «ركابنا»ركاب: إسم أن، والضمير المتصل مضاف إليه «لما» حرف نفي وجزم «تـزل» فعل مضـارع مجزوم بلما «برحالنا» برحال: جار ومجرور متعلق بتزول، ورحال مضاف و «نا» مضاف إليـه «كأن» حـرف تشبيه ونصب، واسمهـا ضمير الشـأن، وخبرهـا جملة محذوفـة تقديـرها «وكـأن قـد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه، وأبقي الحرف الذي هو قد.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة، أولهما دخول التنوين الـذي للترنم على الحـرف، وهو قد، فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالإسم، لأن الشيء إذا اختص بشيء لم يجيء مع غيره، والثاني في تخفيف «كأن» التي للتشبيه، ومجيء اسمهـا ضمير الشـأن، والفصل بينهـا وبين خبرها بقد، لأن الكلام إثبات. ولو كان نفياً لكان الفصل بلم، كما في قوله تعالى: ﴿كأن لم يغنوا فيها﴾ ومثل هذا البيت في الإستشهاد على ذلك قول الشاعر:

لَا يَـهـوُلَـنَّـكَ اصْـطِلَاءُ لَـظَى الْـحَـرْ ب، فَـمَـحْـذُورُهَـا كَـأَنْ قَـدْ أَلَـمَّـا

وسيأتي شرح ذلك في باب إن وأخواتها.

٣ ـ هذا البيت لرؤبة بن العجاج، أحـد الرجـاز المشهورين، وأمضغهم للشيـح والقيصوم، والـذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة، وكان في عصر بني أمية، وبعده:

* مُشْـتَـبِهِ الأعْـلَامِ لَـمَّـاعِ الْـخَـفَـقْنْ *

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُلَّهُ من خواصِّ الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التمكينِ، والتنكيرِ، والمقابلةِ، والعوَضِ، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف[1].

ومن خواص الاسم النداء، نحو «يا زَيْدُ»، والألف واللام، نحو «الرَّجل» والإسناد إليه، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ».

فمعنى البيت: حَصَلَ للإسم تمييزٌ عن الفعل والحرف: بالجر، والتنوين، والنداء، والألف واللام، والإسناد إليه: أي الإخبار عنه.

= اللغة: «القاتم» كالأقتم: الذي تعلوه القتمة، وهي لون فيه غبرة وحمرة، و «أعماق» جمع عمق - بفتح العين، وتضم - وهو: ما بعد من أطراف الصحراء. و «الخاوي» الخالي، و« المخترق» مهب الرياح، وهو اسم مكان من قولهم: خرق المفازة واخترقها، إذا قطعها ومر فيها، و «الأعلام» علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتداء بها، واحدها علم بفتح العين واللام جميعاً، و «الخفق» اضطراب السراب، وهو الذي تراه نصف النهار كأنه ماء، وأصله بسكون الفاء، فحركها بالفتح ضرورة.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتي وسرت فيها، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

الإعراب: «وقاتم» الواو واو رب، قاتم: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف و «الأعماق» مضاف إليه «خاوي» صفة لقاتم، وخاوي مضاف و «المخترق» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل في محل رفع، وذلك في قوله بعد أبيات:

* تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلَاةِ الْوَهَقْ *

الشاهد فيه: قوله «المخترقن» و «الخفقن» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ «قافية مقيدة».

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم، لأن تسمية نون الترنم والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنويناً هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين، فأنت أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وضع له لم يشملهما، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

واستعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين ـ وهو الخليل ـ واستعمل المصنف «مُسْنَد» مكان «الإسناد له».

* * *

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ، وَيَا افْعَلِي، وَنُونِ أَقْبِلَنَّ ـ. فِعْلٌ يَنْجَلِي[1]

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فَعَلْتُ» والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومة للمتكلم، نحو «فعلتُ» والمفتوحة للمخاطب، نحو «تَبَارَكْتَ» والمكسورة للمخاطبة، نحو «فعلتِ».

ويمتاز أيضاً بتاء «أَتَتْ»، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة، نحو «نِعْمَتْ» و «بِئْسَتْ» فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو «هذه مسلمةٌ، ورأيتُ مسلمةً، ومررت بمسلمةٍ» ومن اللاحقة للحرف، نحو «لاَتَ، ورُبَّتَ، وثُمَّتَ[2]» وأما تسكينها مع ربَّ وثُمَّ فقليل، نحو «رُبَّتْ وثمَّتْ».

(١) «بتا» جار ومجرور متعلق بينجلي الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل رفع خبراً عن المبتدأ، فإن قلت: يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز، قلت: إن ضرورة الشعر هي التي ألجأته إلى ذلك، وإن المعمول لكونه جاراً ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لا يسوغ في غيره، وتا مضاف و «فعلت» قصد لفظه: مضاف إليه «وأتت» الواو حرف عطف، أتت: قصد لفظه أيضاً: معطوف على فعلت «ويا» معطوف على تاء، ويا مضاف و «افعلي» مضاف إليه، وهو مقصود لفظه أيضاً «ونون» الواو حرف عطف، نون: معطوف على تاء، وهو مضاف و «أقبلن» قصد لفظه: مضاف إليه «فعل» مبتدأ «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يستدل عليه، بل قد استعملت «لات» حرف نفي بكثرة، وورد استعماله في فصيح الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ وأما دخولها على رب ففي نحو قول الشاعر:

ويمتاز أيضاً بياء «اْفْعَلِي» والمراد بها ياء الفاعلة، وتلحق فعلَ الأمرِ، نحو «اضْرِبِي» والفعلَ المضارع، نحو «تَضْرِبِينَ» ولا تلحق الماضِيَ.

وإنما قال المصنف «يا افعلي»، ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم، وهي لا تختصُّ بالفعل، بل تكون فيه نحو «أكرَمَني» وفي الاسم نحو «غُلَامِي» وفي الحرف نحو «إنِّي» بخلاف ياء «اْفْعَلِي» فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقَدَّم، وهي لا تكون إلا في الفعل.

ومما يميز الفعلَ نُونُ «أقْبِلَنَّ» والمرادُ بها نُونُ التوكيد: خفيفةً كانت، أو ثقيلةً، فالخفيفة نحو قاله تعالى: (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ) والثقيلة نحو قوله تعالى: (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ).

فمعنى البيت: ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء الفاعلة ونون التوكيد.

* * *

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ(١)

= وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ ... أَعَارَتْ عَيْنُهُ أمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ ... شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وأما دخولها على ثم ففي نحو قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

(١) «سواهما» سوى: خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأولى ما قدمناه «كهل»=

وَمَاضِيَ ٱلْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ ٱلْأَمْرِ، إنْ أَمْرٌ فُهِمْ[1]

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوِّه عن علاماتِ الأسماء، وعلاماتِ الأفعال، ثم مَثَّلَ بـ «هل وفي ولم» مُنَبِّهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص، فأشار بهل إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعالِ، نحو «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و«هَلْ قَامَ زَيْدٌ»، وأشار بفي ولَمْ إلى المختص، وهو قسمان: مختص

= جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «وذلك كهل» «وفي ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع، والجملة خبر المبتدأ «لم» مفعول به ليلي، وقد قصد لفظه «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كيشم، وتقدير البيت كله: الحرف سوى الاسم والفعل، وذلك كهل وفي ولم، والفعل المضارع يلي لم، وذلك كائن كيشم، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك: شممت الطيب ونحوه ـ من باب فرح ـ إذا نشقته، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء.

(١) «وماضي» الواو للاستئناف، ماضي: مفعول به مقدم لقوله مز الآتي، وماضي مضاف و«الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم «فعل» مفعول به لسم، وفعل مضاف و«الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إن فهم أمر «فهم» فعل ماضي مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور. وتقديره «إن فهم أمر قسم بالنون إلخ». وتقدير البيت: ميز الماضي من الأفعال بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً، واعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب.

ومز: أمر من ماز الشيء يميزه ميزاً ـ مثل باع يبيع بيعاً ـ إذا ميزه، وسم: أمر من وسم الشيء يسمه وسماً ـ مثل وصفه وصفاً ـ إذا جعل له علامة يعرفه بها، والأمر قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوي، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

بالأسماء كفي، نحو «زيد في الدار»، ومختص بالأفعال كَلَمْ، نحو «لَمْ يَقُمْ زيد».

ثم شرع في تبيين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ، فجعل علامة المضارع صحة دخول «لم» عليه، كقولك في يَشَمُّ: «لَمْ يَشَمْ» وفي يضرب: «لَمْ يَضْرِبْ» وإليه أشار بقوله: فعل مضارع يَلي لم كَيَشَم».

ثم أشار إلى ما يميز الفعلَ الماضيَ بقوله: «وماضي الأفعال بالتّامِزْ» أي: مَيِّزْ ماضيَ الأفعالِ بالتاء، والمراد بها تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ، نحو «تَبَارَكْتَ يَا ذا الجلال والإكرام» و «نِعْمَت المَرْأَةُ هِنْدٌ» و «بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ».

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر: قبولُ نون التوكيد، والدلالة على الأمر بصيغته، نحو «اضْرِبَنْ، واخْرُجَنَّ».

فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهي آسْمُ فِعْلٍ[1]، وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته ـ وهي لم ـ فإنها تكون اسم فعل مضارع. نحو أوه وأف. بمعنى أتوجع وأتضجر، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضي وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض، نحو هيهات وشتان، بمعنى بعد وافترق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة، كما في فعل التعجب نحو: «ما أحسن السماء» وكما في «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً.

وَٱلْأَمْــرُ إِنْ لَمْ يَــكُ لِلنُّــونِ مَـحَــلْ فِيهِ هُـوَ ٱسْمٌ نَحْـوُ صَـهْ وَحَيَّهَــلْ[1]

فصَهْ وحَيَّهَلْ: إسمان وإن دَلَّا على الأمر، لعدم قبولها نونَ التوكيد، فلا تقول: صَهَنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت، وحَيَّهَل بمعنى أقْبِلْ، فالفارق[2] بينهما قبولُ نون التوكيد وَعَدَمُه، نحو «اسْكُتَنَّ، وَأقْبِلَنَّ»، ولا يجوز ذلك في «صه، وحيهل».

* * *

(١) «والأمر» الواو عاطفة أو للاستئناف، الأمر: مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفي وجزم «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، وأصله يكن «للنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً «محل» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل «هو اسم» مبتدأ وخبر، والجملة منهما في محل جزم جواب الشرط، وإنما لم يجيء بالفاء للضرورة. والجملة من الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، أو تجعل جملة «هو اسم» في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الأمر في أول البيت، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره، والتقدير على هذا: والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً، فالبيت لا يخلو من الضرورة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف و «صه» مضاف إليه، وقد قصد لفظه «وحيهل» معطوف على صه.

(٢) ثلاثة فوائد ـ الأولى: أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع، النوع الأول: ما هو واجب التنكير، وذلك نحو ويها وواها، والنوع الثاني: ما هو واجب التعريف، وذلك نحو نزال وتراك وبابهما، والثالث: ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو صه ومه، فما نون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة.

والفائدة الثانية: توافق أسماء الأفعال في ثلاثة أمور، أولها: الدالة على المعنى، وثانيها: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدي واللزوم غالباً، وثالثها: أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره، ومن غير الغالب في التعدي نحو «آمين» فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد، وكذا «إيه»=

= فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه ـ وهو زدني ـ وتخالفها في سبعة أمور، الأول: أنه لا يبرز معها ضمير، بل تقول «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، بخلاف «اسكت» فإنك تقول: اسكتي، واسكتا، واسكتوا، واسكتن، والثاني أنها لا يتقدم معمولها عليها، فلا تقول: «زيداً عليك» كما تقول: «محمداً الزم» والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل، تقول: إنزل نزال، وتقول: أسكت صه، كما تقول: إنزل إنزل، واسكت أسكت، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل، والرابع: أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع في جوابه، فتقول: إنزل فأحدثك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالاً على الطلب كصه ونزال، والخامس: أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تحذف ويبقى معمولها، ولا متأخرة عن معمولها، بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه، فنحو قول الشاعر:

يَـأَيُّـهَـا الـمَـائِـحُ دَلْـوِي دُونَـكَـا ... إِنِّـي رَأَيـتُ الـنَّـاسَ يَـحْـمَـدُونَـكَـا

يقدر: خذ دلوي، ولا يجعل قوله: «دلوي» معمولاً لدونكا الموجود، ولا لآخر مثله مقدر، على الأصح. والسادس: أن أسماء الأفعال غير متصرفة، فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، بخلاف الأفعال. والسابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل. وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع، فاحفظ هذا كله، وكن منه على ثبت، والله يتولاك.

الفائدة الثالثة، اختلف النحاة في أسماء الأفعال، فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ وفاعلاً، وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين. وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال، لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف، فهي كليس وعسى ونحوهما، وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة، فليست أفعالاً وليست أسماء، لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال، وأعطاها أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها «خالفة».

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِي[1]

وَالإِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي[2]

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين: أحدهما المعرب، وهو: مَا سَلِمَ من شَبَهِ الحروف، والثاني المبني، وهو: ما أشْبَهَ الحروف، وهو المعنيُّ بقوله: «لِشَبَه من الحروف مُدْنِي» أي: لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف، فعلَّةُ البناء منحصرةٌ عند المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ في شبه الْحَرف، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجُوه الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصراً في شَبَهِ الْحَرْفِ أو ما تضمن معناه، وقد نص سيبويه ـ رحمه الله! على أن علة البناء كُلهَا ترجع إلى شبه الحرف، وممن ذكره ابن أبي الرَّبيع[3].

* * *

(١) أي: هذا باب المعرب والمبني، وإعرابه ظاهر.

(٢) «والاسم» الواو للاستئناف، الاسم: مبتدأ أول «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معرب» مبتدأ مؤخر، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول، «ومبني» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «ومنه مبني» ولا يجوز أن تعطف قوله مبني على معرب، لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبني، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة «لشبه» جار ومجرور متعلق بمبني، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير: «وبناؤه ثابت لشبه» «من الحروف» جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدني «مدني» نعت لشبه، وتقدير البيت: والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبني، وبناء ذلك المبني ثابت لشبه مدن له من الحرف ومدني: إسم فاعل فعله أدنى، تقول: أدنيت الشيء من الشيء، إذا قربته منه، والياء فيه هنا ياء زائدة للإشباع، وليست لام الكلمة، لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً.

(٣) اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء: أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر، وهكذا؟

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهة الإسم في المعنى للفعل المبني، ومثاله ـ عند هؤلاء ـ من الإسم «نزل وهيهات» فإنهما لما أشبها «انزل وبعد» في المعنى بنيا، وهذا=

كَـالشَّبَهِ الْـوَضْعِيِّ فِي ٱسْمَيْ جِئْتَنَـا   وَالْمَعْنَـوِيِّ فِي مَـتَى وَفِـي هُنَـا[١]

= السبب غير صحيح، لأنه لو صح للزم بناء نحو: «سقيالك» و «ضربا زيداً» فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني. وأيضا يلزمه إعراب نحو «أف» و «أوه» ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب، ولم يقل بذلك أحد، وإنما العلة التي من أجلها بنى «نزال» و «شتان» و «أوه» وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبنيا على الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثراً بعامل يعمل فيه، لا في لفظه ولا في محله.

وقال قوم منهم ابن الحاجب: إن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية، وهو ظاهر الفساد، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، أو يعرفونه بأنه: تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

وقال آخرون: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف. وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة، ومثلوا لذلك بـ «حذام، وقطام» ونحوهما، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية، والتأنيث، والعدل عن حاذمة وقاطمة، وهو فاسد، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب، ومثاله «آذربيجان» فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه، بل لمضارعته في الهيئة نزال ونحوه مما بني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل.

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح: إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأي الحذاق من النحويين، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع.

(١) «كالشبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالشبه «الوضعي» نعت للشبه «في اسمَيْ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي» واسمَيْ مضاف و «جئتنا» قصد لفظه: مضاف إليه «والمعنوي» معطوف على الوضعي «في متى، وفي هنا» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي، وتقدير البيت: والشبه المدني من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك «جئتنا» وهما تاء المخاطب و «نا» ومثل الشبه المعنوي الكائن في «متى» الاستفهامية والشرطية وفي «هنا» الإشارية.

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ[١]

ذكر في هذين البيتين وُجُوهَ شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

(فالأول) شَبَهُهُ له في الْوَضْعِ، كأن يكون ٱلاسْمُ موضوعاً على حرف [وَاحِدٍ]، كالتاء في ضَرَبْتُ، أو على حرفين كـ «نَا» في «أَكْرَمْنَا»، وإلى ذلك أشار بقوله: «في ٱسْمَيْ جِئْتَنَا» فالتاء في جئتنا اسم، لأنه فاعل، وهو مبني، لأنه أشبه الحرفَ في الوضع في كونه على حرفٍ واحدٍ، وكذلك «نا» اسْمٌ، لأنها مفعول، وهو مبني، لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين[٢].

(١) «وكنيابة» الواو عاطفة، والجار والمجرور معطوف على كالشبه «عن الفعل» جار ومجرور متعلق بنيابة «بلا تأثر» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية. والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة، ولا مضاف، وتأثر: مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله «وكافتقار» الواو حرف عطف والجار والمجرور معطوف على كنيابة «أصلاً» فعل ماضي مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار، وتقدير البيت: ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل، ومثل الافتقار المتأصل، والافتقار المتأصل: هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حالة من حالاته.

(٢) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين. والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً كما لا يحصى من الأسماء، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب لسببين، أولهما أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده، فإن الأصل في وضع الفعل أيضاً أن=

(والثاني) شَبَه الإسم له في المعْنَى، وهو قسمان: أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً، والثاني ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ، فمثالُ الأول «مَتَى» فإنها مبنية لشبهها الحَرْفَ، في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام، نحو «مَتَى تَقُومُ؟» وللشرط، نحو «مَتَى تَقُمْ أَقُمْ» وفي الْحالتين هي مُشْبِهَة لِحَرفٍ موجودٍ، لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كإنْ، ومثالُ الثاني «هُنَا» فإنها مبنية لشبهها حرفاً كَانَ ينبغي أنْ يُوضَعَ فَلم يُوضَعْ، وذلك لأن الإشارة مَعْنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها، كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمنّي «لَيْتَ» وللترجّي «لَعَلَّ» ونحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعني حرفاً مُقَدَّراً(١).

(والثالث) شبههُ له في النِّيَابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل، وذلك

= يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف، فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة، والسبب الثاني: أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب، لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع، فالمقتضي هو شبه الإسم، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه، وشرط تأثير المقتضي أن ينتفي المانع.

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً، وهو أل العهدية، فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الإشارة في هنا ونحوها حسية وفي أل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً.

ونظير «هنا» فيما ذكرناه «لدى» فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفاً، وأيضاً «ما» التعجبية، فإنها دالة على التعجب، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفاً مقدراً، فافهم ذلك. =

كأسماء الأفعال، نحو «دَرَاكِ زَيْداً» فدَرَاكِ: مبنيٌّ، لشبهه بالْحرف في كونه يَعْمل ولا يَعْمَلُ فيه غيرهُ(١) كما أن الْحرف كذلك.

واحترز بقوله: «بلا تأثر» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو «ضَرْباً زَيْداً» فإنه نائب مَنَابَ «آضْرِبْ» وليس بمبني، لتأثُّرِه بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف «دَرَاكِ» فإنه وإن كان نائباً عن «أدْرِك» فليس متأثراً بالعامل.

وحاصلُ ما ذكره المصنف أن المصدَرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة مَنَابَ الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل، فأعرب لعدم مشابهته الحرفَ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل، فبنيت لمشابهتها الحرفَ في أنها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرة به.

وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية(٢)، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

---

(١) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً، فضلاً عن أن يعمل فيه، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه، فكان الأولى به أن يقول «ولا يدخل عليه عامل أصلاً» بدلاً من قوله «ولا يعمل فيه غيره» وقولنا «ما دام مقصوداً منه معناه» يريده به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه ـ بأن يقصد لفظه مثلاً ـ فإن العامل قد يدخل عليه، وذلك كما في قول زهير ابن أبي سلمى المزني:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنتَ إذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

فنزال في هذا البيت مقصود بها اللفظ، ولذلك وقعت نائب فاعل، فهي مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، ومثله قول زيد الخيل:

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلاَمَةُ أَنَّ سَيْفِي ... كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

ونظيرهما قول جريبة الفقعسي:

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا ... وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمْ

(٢) إذا قلت «هيهات زيد» مثلاً ـ فللعلماء في إعرابه ثلاثة آراء: الأول ـ وهو مذهب الأخفش، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النمو ـ أن هيهات اسم فعل ماضي مبني على الفتح لا محل =

(والرابع) شَبَهُ الحرف في الافتقار اللازم، وإليه أشار بقوله: «وَكَافْتِقَارٍ أصِّلَا» وذلك كالأسماء الموصولة، نحو «الذي» فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصِّلَةِ، فأشبهت الحرفَ في ملازمة الافتقار، فبنيت(١).

وحَاصِل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

* * *

= له من الإعراب، وزيد: فاعل مرفوع بالضمة، وهذا الرأي هو الذي يجري عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل غير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر، والثاني ـ وهو رأي سيبويه ـ أن هيهات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء، وزيد: فاعل سد مسد الخبر، والثالث ـ وهو رأي المازني ـ أن هيهات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه، وزيد: فاعل به، وكأنك قلت: بعد بعداً زيد، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام، ولا يجري كلام الناظم على واحد من هذين القولين، الثاني والثالث، وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه ـ وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه ـ معنى لام الأمر، وسائره محمول عليه، يعني أن اسم الفعل أشبه الحرف شبها معنوياً، لا نيابياً.

(١) زاد ابن مالك في شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالي، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً. ومثل له بأوائل السور نحو «ألم، ق، ص» وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب، لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه، وقيل: إنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدؤه محذوف. أو في محل نصب بفعل مقدر كاقرأ ونحوه، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة، وأسماء العدد المسرودة، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظي، وهو: أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني، وذلك مثل «حاشا» الاسمية، فإنها أشبهت «حاشا» الحرفية في اللفظ.

واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبني شبهان فأكثر، ومن ذلك المضمرات، فإن فيها الشبه المعنوي، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدى بالحروف، وفيها الشبه الافتقاري، لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى ما يفسره، وفيها الشبه الوضعي، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه، طرداً للباب على وتيرة واحدة.

وَمُعْــرَبُ ٱلْأَسْمَــاءِ مَــا قَــدْ سَلِمَــا ... مِنْ شَبَـهِ ٱلْحَـرْفِ كَـأَرْضٍ وَسُمَـا(١)

يـريد أن المعـرب خِلَافُ المَبْني، وقـد تقـدم أن المبني مـا أَشْبَـهَ الْحَرف، فالمعـرب ما لم يُشْبِـهِ الْحَرْفَ، وينقسم إلى صحيـح ـ وهو: مـا ليس آخره حـرفَ عَلَّةٍ كـأَرْضٍ، وإلى معتـل ـ وهـو: مـا آخـره حـرف علة كَسُمـاً ـ وسُمـاً: لغـةٌ في الاسم، وفيـه ست لغـات: إُسـم ـ بضم الهمـزة وكسرها، وسِمٌ ـ بضـم السين وكسرها، وسِمـاً ـ بضم السين وكسرها أيضاً.

وينقسم المعـرب أيضاً إلى متمكن أَمْكَنَ ـ وهـو المنصرف ـ كـزَيْـدٍ وعَمْـرو، وإلى متمكن غيـر أمكن ـ وهـو غيـر المنصـرف ـ نحـو: أحمـدَ ومساجدَ ومصابيحَ، فغيـر المتمكن هو المبني، والمتمكن: هـو المعرب، وهو قسمان: متمكن امْكَنُ، ومتمكن غير أمكن(٢).

* * *

(١) «ومعرب» مبتدأ، ومعرب مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «ما» إسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ «قد سلما» قد: حرف تحقيق، وسلم: فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والألف «سلما» للإطلاق «من شبه» جار ومجرور متعلق بقوله سلم، وشبه مضاف و «الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف، سما: معطوف على أرض، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وهو ـ بضم السين مقصوراً ـ إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى وضحا.

وههنا سؤال، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبني فقال «المعرب والمبني» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال «والاسم منه معرب ومبني» ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وأخر المعرب، فما وجهه؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني بسبب كونه هو الأصل في الأسماء. وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصراً، والمعرب غير منحصر، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبني من الأسماء ستة أبواب ليس غير؟!.

(٢) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين، إذا خلا من أل ومن الإضافة، ويجر بالكسرة، ويسمى المنصرف، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينون، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن أو أضيف، ويسمى الاسم الذي لا ينصرف.

وَفِـعْـلُ أَمْـرٍ وَمُـضِـيٍّ بُـنِـيَـا وَأَعْـرَبُـوا مُضَـارِعـاً: إنْ عَـرِيَـا[١]
مِنْ نُـونِ تَـوْكِيـدٍ مُبَـاشِـرٍ، وَمِنْ نُـونِ إنَـاثٍ: كَيَـرُعْنَ مَـنْ فُتِـنْ[٢]

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شَرَعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلٌ في الأسماء، فَرْعٌ في الأفعال[٣]، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف و «أمر» مضاف إليه «ومضي» يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر. ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل «بنيا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف التي فيه للتثنية، وهي نائب فاعل، وذلك إذا عطفت «مضي» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل «أعربوا» فعل وفاعل «مضارعاً» مفعول به «إن» حرف شرط «عريا» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام، أي: إن عري الفعل المضارع من النون أعرب، وعرى من باب رضى بمعنى خلا، ويأتي من باب قعد بمعنى آخر، تقول: عراه يعروه عرواً ـ مثل سما يسمو سمواً ـ إذا نزل به، ومنه قول أبي صخر الهذلي:

وَإنِّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ كَـمَـا انْتَفَض الـعُـصْـفُـورُ بَـلَّلَهُ الـقَـطْرُ

(٢) «من نون» جار ومجرور متعلق بعري، ونون مضاف و «توكيد» مضاف إليه، «مباشر» صفة لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، ونون مضاف و «إناث» مضاف إليه «كيرعن» جار ومجررو متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كيرعن «من» اسم موصول مفعول به ليرعن، باعتباره فعلاً أن يقصد لفظه مع سائر التركيب، مبني على السكون في محل نصب، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلاً فتن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معرباً لا يسأل عن علة إعرابه، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وما جاء منها مبنياً يسأل عن علة بنائه، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم، وأنها مشابهته للحرف، ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ما جاء منها مبنياً لا يسأل عن علة بنائه، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما=

الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأولُ هو الصحيحُ، ونَقَلَ ضياء الدين بن الْعِلْج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فَرْعٌ في الأسماء.

والمبني من الأفعال ضربان:

(أحدهما) ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح[1] نحو «ضَرَبَ وَانْطَلَقَ» ما لم يتصل به واو جمعٍ فيضم، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيسكن.

(والثاني) ما اخْتُلِفَ في بنائه والراجحُ أنه مبني، وهو فعل الأمر نحو

= يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التميز بينها إلا بالإعراب، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد، فإنك لو رفعت زيداً لكان فاعلاً وصار المراد نفي إحسانه، ولو نصبته لكان مفعولاً به وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافاً إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك: لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهياً عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمراً، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفاً غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبته لكان معمولاً لأن المصدرية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنك لو فعلت أيهما منفرداً جاز.

(١) بني الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة ـ مع أن الأصل في البناء السكون ـ لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبراً وصفة وصلة وحالاً، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات، فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركباً، لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان.

«اضْرِبْ» وهو مبني عند البصريين، ومُعْرَب عند الكوفيين[١].

والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيد أو نونُ الإناث، فمثال نون التوكيد المباشرة «هَلْ تَضْرِبَنَّ» والفعلُ معها مبني على الفتح، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة[٢] فإن لم تتصل به يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو «هَلْ تَضْرِبانِّ»، وأصله: هل تَضْرِبانِنَّ، فاجتمعت ثلاثُ نونات، فحذفت الأولى - وهي نون الرفع - كراهَةَ توالي الأمثال، فصار «هل تَضرِبانِّ[٣]».

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياء مخاطبةٍ، نحو «هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون» و«هل تَضْرِبِنَّ يا هند»

(١) عندهم أن نحو «اضرب» مجزوم بلام الأمر مقدرة، وأصله لتضرب، فحذفت اللام تخفيفاً، فصار «تضرب» ثم حذف حرف المضارعة قصداً للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار «اضرب» وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى.

(٢) لا فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظاً بها كما مثل الشارح، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر، وهو الأضبط بن قريع.

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

فإن أصل قوله لا تهين لا تهينن بنونين أولاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة، فحذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقي الفعل بعد حذفها مبنياً على الفتح في محل جزم بلام النهي، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن بحذف الياء التي هي عين الفعل تخلصاً من التقاء الساكنين - وهما الياء وآخر الفعل - ثم يكسر آخر الفعل تخلصاً من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول «الفقير» لأن ألف الوصل لا يعتد بها، اذ هي غير منطوق بها، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوبها.

(٣) أي: بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة، فرقاً بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند لواحد، في اللفظ، فإن ألف الاثنين تظهر في النطق كحركة مشبعة، فلو لم تكسر النون في المثنى التبس للاثنين في اللفظ بالمسند إلى المفرد.

أصل «تضربُنَّ» تضربونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تضربُونَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ، وكذلك «تَضْرِبِنّ» أصلُهُ تضربينَنَّ، ففعل به ما فعل بتضربونَنَّ.

وهذا هو المراد بقوله: «وأعربوا مضارعاً إن عرياً من نون توكيد مباشر» فشَرَطَ في إعرابه أن يَعْرَى من ذلك، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنياً.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو «هَلْ تضربَنَّ يا زَيدُ» فإن لم تباشره أعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبنيٌّ مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث «الهنداتُ يَضْرِبْنَ» والفعلُ معها مبنيٌّ على السكون، ونقل المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح[1].

* * *

(١) ممن قال بإعرابه السهيلي وابن درستويه وابن طلحة، ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه، فتقول في نحو (والوالدات يرضعن): يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه.

وكُـلُّ حَـرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَـا   وَالأَصْـلُ في الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَـا(١)
وَمِنْـهُ ذو فَتْـحٍ ، وَذُو كسْـرٍ ، وَضَمْ   كـأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ ، والسـاكِنُ كمْ(٢)

الحروفُ كلها مبنية، إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعرابٍ، نحو «أخَذْتُ منَ الدَّرَاهِمِ» فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصلُ في البناءِ أن يكون على السكون، لأنه أخف من الحركة، ولا يُحَرَّكُ المبنيُّ إلا لسبب كالتخَلّصِ من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة فتحة، كأيْنَ وَقَامَ وإنَّ، وقد تكون كسره، كـأمْسِ وَجَيْرِ، وقد تكون ضمة، كحَيثُ، وهو اسم، و «مُنْذُ» وهو حرف [إذا جررت به]، وأما السكون فنحو «كَمْ، واضْرِبْ، وَأَجَلْ».

وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل،

(١) «كل» مبتدأ، وكل مضاف و «حرف» مضاف إليه «مستحق» خبر المبتدأ «للبنا» جار ومجرور متعلق بمستحق «والأصل» مبتدأ «في المبني» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرة «يسكنا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبني، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: والأصل في المبني تسكينه، والمراد كونه ساكناً.

(٢) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و «فتح» مضاف إليه «وذو» معطوف على ذو السابق «كسر» مضاف إليه «وضم» معطوف على كسر بتقدير مضاف: أي وذو ضم «كأين» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أمس، حيث» معطوفان على أين بحرف عطف محذوف «والساكن الواو عاطفة أو للاستئناف، الساكن: مبتدأ «كم» خبره، ويجوز العكس.

بل في الاسمِ والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون: يكون في الاسم، والفعل، والحرف[1].

* * *

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا[2]
وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ، كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا[3]

---

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين: الأول الأمر المعتل الآخر، نحو: اغن وارم واسع، والثاني: الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو اكتبا واكتبوا واكتبي، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيئآن: أولهما الكسر، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً للا النافية للجنس، نحو لا مسلمات، وثانيهما الياء وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما لـلا النافية للجنس أيضاً، نحو: لا مسلمين، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيئآن: أحدهما الألف وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو: يا زيدان، وثانيهما الواو، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً، نحو: يا زيدون.

(٢) «والرفع» مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه «والنصب» معطوف عليه «اجعلن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إعراباً» مفعول ثان لاجعلن «لاسم» جار ومجرور متعلق بإعراباً «وفعل» معطوف على اسم «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «أهابا» فعل مضارع منصوب بلن، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه.

(٣) «والاسم» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض، مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بالجر» جار ومجرور متعلق بخصص «كما» الكاف حرف جر، وما: مصدرية «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعله، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف: أي ككون الفعل مخصصاً «بأن» الباء حرف جر، وأن حرف مصدري ونصب «ينجزما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء: أي بالانجزام، والجار والمجرور متعلق بخصص.

فَـارْفَعْ بِضمٍ، وانْصِبَنْ فَتْحـاً، وجُـرْ كسـراً: كَـذِكْـرُ اللهِ عَبْـدَهُ يَـسُـــر[1]
وَاجْـزِمْ بِتَسْكِينٍ، وغَيْـرُ مَـا ذُكِـرْ يَنُـوبُ، نَحْـوُ: جَـا أَخُـوبَنِي نَمِـرْ[2]

أنـواع الإعراب أربعـة: الرفـع، والنصب، والجر، والجـزم، فـأمـا الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحـو «زيدٌ يَقُـومُ، وإنَّ زيداً لن يَقُومَ» وأما الجـر فيختص بالأسمـاء، نحو «بـزيدٍ» وأمـا الجزم فيختص بالأفعال، نحو «لَم يَضْرِبْ».

والـرفع يكـون بـالضمـة، والنصب يكـون بـالفتحـة، والجـر يكـون بالكسرة، والجزم يكون بـالسكون، ومـا عدا ذلـك يكون نـائباً عنـه، كما

(١) «فارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت «بضم» جـار ومجرور متعلق بـارفع «وانصبن» الواو عاطفة، انصب: فعل أمـر مبني على الفتح لاتصـاله بنـون التوكيـد الخفيفة، وهـو معطوف على ارفع «فتحاً» منصوب على نزع الخافض أي بفتح «وجر» الواو عاطفة، جر: فعـل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقـديره أنت «كسـراً» مثـل قولـه فتحاً منصـوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جـر ومجروره محـذوف، والجار والمجـرور خبر لمبتدأ محـذوف والتقديـر: وذلك كـائن كقولـك، وذكر: مبتـدأ، وذكر مضـاف ولفظ الجلالـة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، وعبـد: مفعول بـه لذكـر منصوب بـالفتحة الـظاهرة، وعبـد مضاف والضمير مضاف إليه، ويسر: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «واجزم» الواو عاطفة، إجزم: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت «بتسكين» جار ومجرور متعلق باجزم «وغير» الواو للاستئناف، غير: مبتدأ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعـراب صلة «ينوب» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديـره هو يعـود إلى غير، والجملة في محـل رفع خبـر المبتدأ «نحـو» خبر لمبتـدأ محذوف، أي: وذلـك نحو «جا» فعـل مـاض قصـر للضـرورة «أخو» فـاعل مـرفوع بـالواو لأنـه من الأسماء الستـة، وأخـو مضـاف و «بني» مضاف إليـه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سـالم، وبني مضاف و «نمر» مضاف إليه، مجرور بالكسـرة الظاهـرة، وسكن لأجل الوقف، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه.

نابت الواو عن الضمة في «أخُو» واليَاء عن الكسرة في «بَنِي» من قوله: «جا أخو بني نمر» وسيذكر بعد هذا مَوَاضعَ النيابة .

* * *

وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنّ بِالألِفْ، وآجْرُرْ بِيَاء ـ ما مِنَ الأسمَا أصِفْ[1]

شَرَعَ في بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة عَمَّا سبق ذكره، والمراد بالأسماء التي سيصفها الأسماء الستة، وهي أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفُوهُ، وذُو مالٍ، فهذه ترفع بالواو نحو «جاء أبو زيدٍ» وتنصب بالألف نحو «رأيتُ أباهُ» وتجر بالياء نحو «مَرَرْتُ بأبيه» والمشهورُ أنها معربة بالحروف، فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: «وارفع بواو ـ إلى آخر البيت»، والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقَدّرة على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة

(١) «وارفع» الواو للاستئناف، إرفع فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفة، اجرر: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بياء» جار ومجرور متعلق باجرر «ما» اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة «من الأسما» جار ومجرور متعلق بأصف الآتي، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «أصف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف، أي: الذي أصفه.

مقدرة على الياء، فعلى هـذا المذهبِ الصحيـحِ لم يَنُبْ شيء عن شيء مما سبق ذكره[1].

مِـنْ ذاكَ «ذُو»: إنْ صُحْـبَـةً أَبَـانَـا والْفَمُ، حَيْثُ الْـمِيـمُ مِنْـهُ بَـانَـا[2]

(١) في هذه المسألة أقوال كثيرة، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة، الأول: أنها معربة من مكان واحـد، والواو والألف والياء هي حروف الإعـراب، وهذا رأي جمهـور البصريين وإليـه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وهو الذي ذكره الناظم هنا ومال إليه. والثاني: أنها معـربة من مكـان واحد أيضاً، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت «جاء أبوك» فأبوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهـو الذي ذكـره الشارح وزعم أنـه الصحيح، ورجحه الناظم في كتابه التسهيل، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصـريين، والصحيح أن مذهـب هؤلاء هو الذي قـدمنا ذكـره، قال أتبـاع سيبويـه: إن الأصل في الإعـراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه، والقول الثـالث: قول جمهـور الكوفيـين، وحاصله أنها معربة من مكانين، قالوا: إن الحركات تكون إعراباً لهـذه الأسماء في حـال إفرادهـا: أي قطعها عن الإضافة، فتقول: هذا أب لك وقد رأيت أخاً لك، ومررت بحم، فإذا قلت في حال الإضافة، «هذا أبوك» فالضمة باقية على ما كانت عليـه في حال الإفـراد، فوجـب أن تكـون علامـة إعراب، لأن الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكـون علامـة لإعرابه في حال إضافته، ألا ترى أنك تقول «هذا غلام» فإذا قلت «هذا غلامك» لم يتغيـر الحال؟ فكذا هنا. وكذا الواو والألف والياء بعد هذه الحركات في حال إضافة الأسماء الستة تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً، بـدليل أنهـا تتغير في حـال الرفـع والنصب والجر، فـدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع، والفتحـة والألف جميعاً عـلامة للنصب، والكسـرة والياء جميعـاً علامة للجر، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هـذه الأسماء، فـرفدوهـا ـ في حال الإضـافة التي هي من خصائص الاسم ـ بحروف زائدة، تكثيراً لحروفها.

(٢) «من ذاك» من ذا: جـار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر مقـدم، والكاف حـرف خـطاب «ذو» مبتـدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبة» مفعـول به مقـدم لأبان «أبـانا» أبـان: فعل مـاض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، وألفه للإطلاق وهو فعل شـرط مبني على الفتح في محـل جـزم، والجواب محـذوف، والتقديـر: إن أبان ذو صحبـة فارفعـه بالـواو «والفم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببان «بانا» فعل مـاض بمعنى انفصل،=

أي: من الأسماء التي تُرْفَع بالواو، وتُنْصَب بالألف، وتجرُّ بالياء - ذُو، وفَمٌ، ولكن يشترط في «ذو» أن تكون بمعنى صاحب، نحو «جاءني ذُو مالٍ» أي: صاحبُ مالٍ، وهو المراد بقوله: «إن صُحْبَةً أبَانَا» أي: إن أفْهَمَ صُحبةً، واحترز بذلك عن «ذو» الطائية، فإنها لا تُفْهِمُ صحبة، بل هي بمعنى الذي، فلا تكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنيّةً، وآخرُها الواو رفعاً، ونصباً، وجراً، ونحو «جَاءني ذُو قَامَ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ»، ومنه قولهُ:

٤ - فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ
فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

= مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم، وألفه للإطلاق وجملته في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الميم، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

٤ - هذا بيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسي، وقد استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (ش ٧) في مبحث الأسماء الخمسة، وفي باب الموصول، كما فعل الشارح هنا، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً. وقبل البيت المستشهد به قوله:

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ ... عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأُبْكِي الْبَوَاكِيَا
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ... البيت
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ ... وَإِمَّا لِئَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَائِيَا
وَعِرْضِيَ أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً ... وَبَطْنِيَ أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة: «هاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقدح، تقول: هجاه يهجوه هجواً وهجاء «القرى» - بكسر القاف مقصوراً - إكرام الضيف، و «في» هنا دالة على السببية والتعليل، مثلها في قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرة» أي بسبب هرة ومن أجل ما صنعته معها، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع: النوع الأول كرام موسرون، والنوع الثاني كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم، والنوع الثالث لئام بهم شح وبخل وضنانة، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له «كرام» جمع كريم، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللئام «موسرون» ذوو ميسرة =

= وغني، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم.

الإعراب: «إما» حرف شرط وتفصيل، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «كرام» فاعل بفعل محذوف يفسره السياق، وتقدير الكلام: إما لقيني كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «موسرون» نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «لقيتهم» لقي: فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي، مبني على الضم في محل رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «فحسبي» الفاء واقعة في جواب الشرط، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر مبني على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن، وإن رويت «ذي» فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذي هو ذو بمعنى الذي، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع «كفانيا» كفى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما.

الشاهد فيه: قوله «فحسبي من ذو عندهم» فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين، فمن العلماء من روى «فحسبي من ذي عندهم» بالياء، واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معامل «ذي» التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الخمسة، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء كما في هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب. ومن العلماء من روى «فحسبي من ذو عندهم» بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التي هي اسم موصول مبنية، وأنها تجيء بالواو في حال الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول، وينبه على الروايتين جميعاً، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات=

وكذلك يُشتَرَطُ في إعراب الفم بهذه الأحْرُفِ زَوَالُ الميم منه، نحو «هذَا فُوهُ، ورَأيْتُ فاهُ، ونَظَرْتُ إلى فِيهِ»، وإليه أشار بقوله: «والفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا» أي: انفصلت منه الميم، أي زالت منه، فإن لم تَـزُلْ منه أعرب بالْحركات، نحو «هَذَا فَمٌ، وَرَأَيْت فَماً، ونَظَرتُ إلى فَمٍ».

* * *

أبٌ، أخٌ، حَـمٌ ـ كَـذَاكَ، وَهَـنُ ... وَالنَّقْصُ في هَـذَا الأخِيـرِ أحْسَنُ[1]

وَفـي أبٍ وَتَـالِـيَـيْـهِ يَـنْـدُرُ ... وَقَصْـرُهَـا مِنْ نَـقْصِـهِنَّ أشْـهَـرُ[2]

= على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنسه.

قال ابن منظور في لسان العرب: «وأما قول الشاعر:

* فَإنَّ بَيْتَ تَمِيم ذُو سَمِعت بِهِ *

فإن «ذو» هنا بمعنى الذي، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك: مررت برجل ذي مال، وهو ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال، وتقول: رأيت ذو جاءك، وذو جاءاك، ووذو جاءوك، وذو جاءتك، وذو جئتك، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ومن أمثال العرب: أتى عليه ذو أتى على الناس، أي الذي أتى عليهم، قال أبو منصور: وهي لغة طيء، وذو بمعنى الذي» اهـ.

وفي البيت الذي أنشده في صدر كلامه شاهد كالذي معنا على أن «ذو» التي بمعنى الذي تكون بالواو ولو كان موضعها جراً أو نصباً، فإن قول الشاعر «ذو سمعت به» نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن، ولو كانت «ذو» معربة لقال: فإن بيت تميم ذا سمعت به، فلما جاء بها بالواو في حال النصب علمنا أنه يراها مبنية، وبناؤها كما علمت على السكون.

(١) «أب» مبتدأ «أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عطف عليه «وهن» الواو عاطفة، هن: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وهن كذاك «والنقص» مبتدأ «في هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أحسن» خبر المبتدأ.

(٢) «وفي أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتي «وتالييه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفة، قصر: مبتدأ، وقصر مضاف والضمير إليه «من نقصهن» من نقص: جار ومجرور متعلق بأشهر، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه «أشهر» خبر المبتدأ.

يعني أن «أباً، وأخاً، وَحَماً» تَجْري مَجْرَى «ذو، وفم» اللّذَيْنِ سبق ذكرهما، فترْفَعُ بالواو، وتنْصَب بالألف، وتجرُّ بالياء، نحو «هذا أبوه وأخُوهُ وحَمُوها، ورأيتُ أباه وأخاه وحَمَاها، ومررت بأبيه وأخيه وحَمِيها» وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخْرَيَيْنِ.

وأما «هَنٌ» فالفصيحُ فيه أن يُعْرَب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة، نحو «هذَا هَنُ زَيْدٍ، ورأيت هَنَ زَيْدٍ، ومررت بِهَنِ زَيْدٍ[1]» وإليه أشار بقوله: «والنقص في هذا الأخير أحْسَنُ» أي: النقصُ في «هَنٍ» أحْسَنُ من الإتمام، والإتمام جائز لكنه قليل جداً، نحو «هَذَا هَنُوهُ، ورأيت هَنَاهُ، ونظرت إلى هَنِيهِ» وأنكر الفَرَّاء جواز إتمامه، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله: «وفي أبٍ وتاليه يندر - إلى آخر البيت» إلى اللغتيْنِ الباقيتين في «أب» وتاليه - وهما «أخ، وحَمٌ» - فإحدى اللغتين النَّقْصُ، وهو حذف الواو والألف والياء، والإعرابُ بالحركات الظاهرة

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا» وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال: يا لفلان، ويا لفلان، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القبلية التي جهد النبي ﷺ جهده في محوها. ومعنى «أعضوه بهن أبيه» قولوا له: عض أير أبيك. ومعنى «ولا تكنوا» قولوا له ذلك بلفظ صريح، مبالغة في التشنيع عليه. ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه: «بهنِ أبيه» حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة، ومن ذلك قولهم في المثل: «من يطل هن أبيه ينتطق به» يريدون من كثر إخوته اشتدبهم ظهره وقوى بهم عزه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا)

على الباء والخاء والميم، نحو «هَذَا أَبُهُ وأَخُهُ وحَمُهَا، ورأيْتُ أَبَهُ وحَمَهَا، ومررتُ بأَبِهِ وأخِهِ وحَمِهَا» وعليه قوله:

٥ ـ بِأَبِهِ ٱقْتَدَى عَدِيٌّ في الْكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وهذه اللغةُ نادرةٌ في «أب» وتالييه، ولهذا قال: «وفي أب وتالييه يندر» أي: يندر النقص، واللغة الأخرى في «أب» وتاليه أن يكون بالألف: رفعاً، ونصباً، وجراً، ونحو «هذَا أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا، ومَرَرْتُ بأَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا، وعليه قولُ الشاعر:

٥ ـ ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدي بن حاتم الطائي، وقبله قوله:

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالأَمِيرُ الْمُنْتَقِمْ ... تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مَنْ ظَلَمْ

اللغة: «عدي» أراد به عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوة سار على نهج سيرته «فلما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه، لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه، وذلك لأنه لو جاء مخالفاً لما عليه أبوه من السمت أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها (أنظر مجمع الأمثال رقم ٢٠ ٤٠ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

الإعراب: «بأبه» الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف والضمير مضاف إليه «اقتدى عدي» فعل ماض وفاعله «في الكرم» جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً، وسكن المجرور للوقف «ومن» اسم شرط مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «أبه» مفعول به ليشابه، ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية «ظلم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجحه من بينها، وإن رجح كثير من النحاة غيره.

الشاهد فيه: «بأبه ـ يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة. وهذا يدل على أن قوماً من العرب يعربون هذا الإسم بالحركات الظاهرة على أواخره، ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب.

٦ - إنَّ أَبَـاهَـا وَأَبـا أَبَـاهَـا ... قَـدْ بَلَغَا فِي المَجْـدِ غَـايَتَـاهَـا

فعلامة الرفع والنصب والجرِّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور، وهذه اللغة أشْهَرُ من النقص.

---

٦ - نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في نوادره لبعض أهل اليمن. وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت، ولكني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن:

أيَّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا ... طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عَلاَهَا

وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا ... نَاجِيَةً وَنَاجِياً أَبَاهَا

وفي هذه الأبيات شاهد للمسألة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: «وناجياً أباها» فإن «أباها» فاعل بقوله: «ناجياً» وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: «وناجياً أبوها».

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «أباها» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابة على الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه «وأبا» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف وأبا من «أباها» مضاف إليه، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «في المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايتاها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله: «أباها» الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيح كما رأيت في الإعراب، فيكون نصبهما بالألف، أما الثالثة فهي في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة، لأنه يبعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين.

وحَاصِلُ ما ذكرهُ أنَّ في «أب، وأخ، وحم» ثلاثَ لُغَاتٍ: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً[1]، والثالثة أن يحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وأن في «هَنٍ» لغتين: إحداهما النقص، وهو الأشْهَرُ، والثانية الإتْمَامُ، وهو قليل.

* * *

وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ: أَنْ يُضَفْنَ لاَ ... لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ[2]

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالْحُرُوفِ شروطاً أربعة:

---

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها، وقد تكلم بها في الموضعين النبي ﷺ، وذلك في قوله: «ما صنع أبا جهل؟»، وقوله: «لا وتران في ليلة» وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: «لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قبيس» وأبو قبيس: جبل معروف.

(٢) «وشرط» الواو للاستئناف، شرط: مبتدأ، وشرط مضاف و«ذا» مضاف إليه «الإعراب» بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدري ونصب «يضفن» فعل مضارع مبني للمجهول وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن، وأن مدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ، أي: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات، و«لا» حرف عطف «لليا» معطوف على محذوف، والتقدير: لكل اسم لا للياء «كجا» الكاف حرف جر، ومجروره محذوف والجار والمجرور متعلق بمحذوف، خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وجا: أصله جاء: فعل ماضي «أخو» فاعل جاء، وأخو مضاف وأبي من «أبيك» مضاف إليه مجرور بالياء، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وهو مضاف، و«اعتلا» مضاف إليه. وأصله عتلاء فقصره للاضطرار، وتقدير البيت: وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى أي اسم من الأسماء لا لياء المتكلم، ومثال ذلك قولك: جاء أخو أبيك ذا اعتلاء، فأخو: مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده، وأبيك: مثال للمجرور بالياء، وهو مضاف لضمير المخاطب، وذا: مثال للمنصوب بالألف، وهو مضاف إلى «اعتلا»، وكل واحد من المضاف إليه اسم غير ياء المتكلم كما ترى.

(أحدها) أن تكون مضافة، واحترز بذلك من ألا تضاف، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو «هـذَا أَبٌ، وَرَأَيْتُ أباً، ومَرَرْتُ بأَبٍ».

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، نحو «هذَا أَبُـو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَمُوه»، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَة، نحو «هذَا أبي، ورأيت أَبِي، ومررتُ بأَبي»، ولم تعرب بهذه الْحُرُوف، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ.

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَة، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَه، فإنها حينئذٍ تعربُ بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أُبَيٌّ زَيْدٍ وَذُوَيٌّ مالٍ، ورأيت أُبَيَّ زيدٍ وذُوَيَّ مالٍ، ومررت بأبيٍّ زيدٍ وذُوَيٍّ مالٍ».

(الرابع): أن تكون مفردة، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّاةً، فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة[1]، نحو «هؤلاء آبـاءُ الـزَّيدِينَ، ورأيت آبـاءَهُمْ، ومررت بـآبـائِهِمْ»، وإن كـانت مُثَنَّـاة أعـربت

(١) المراد جمع التكسير كما مثل، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً، وهي ـ حينئذ ـ تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذاً: بالواو رفعاً، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو.

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافاً مرتين: إحداهما إلى اسم الجنس، والأخرى إلى الضمير شذوذاً، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني:

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذووها

ففي «ذووها» شذوذ من ناحيتين: إضافته إلى الضمير، وجمعه جمع المذكر السالم

إعْرَاب المثنى : بالألف رفعاً، وبالياء جراً ونصباً، نحو: «هذان أبَوَا زيدٍ، ورأيت أبَوَيْهِ، ومررتُ بأبَوَيْهِ».

ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلَيْنِ، ثم أشار إليهما بقوله: «وشَرْطُ ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا لليا» أي: شَرْطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تَضَاف إلى غير ياء المتكلم، فعلم من هذا أنه لابد من إضافتها، وأنه لا بد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم.

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أن الضمير في قوله «يُضَفْنَ» راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة، فكأنه قال: «وشرط ذا الإعراب أن يضاف أبٌ وإخوتهُ المذكورة إلى غير ياء المتكلم».

واعلم أن «ذُو» لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَة، نحو: «جاءني ذُو مالٍ»، فلا يجوز «جاءني ذُو قائم»[1]

* * *

(١) إعلم أن الأصل في وضع «ذو» التي بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستدعي شيئين، أحدهما: أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به، والثاني: أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن ينفع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه فتقول: محمد ذو علم، وخالد ذو مال، وبكر ذو فضل، وعليّ ذو جاه، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء، ألا ترى أنك لا تقول «محمد فضل» إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، او بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة، فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً ـ وذلك الضمير والعلم ـ فلا يضاف «ذو» ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده: =

بـالألِفِ ارْفَـعِ المُثَنَّى، وكِـلاَ ... إذَا بِـمُضمَـرٍ مُضَـافـاً وُصِـلاَ[1]

كِلْتَـا كَـذَاكَ، اثْنَـانِ وَاثـنْتَـانِ ... كَـابْنَيْنِ وَآبْنَتَيْنِ يَـجْـرِيَـانِ[2]

وَتَخْلُفُ الْيَـا فِي جَمِيعِهَـا الألِـفْ ... جَـراً ونَصْباً بَعْـدَ فَتْحٍ قَـدْ أُلِفْ[3]

= صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَات ... أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

كما شذ قول الآخر:

إنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْـ ... ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال: أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:

أَهْنَأُ المَعْرُوفِ مَا لَمْ ... تُبْتَذَلْ فِيهِ الوُجُوهُ

إنَّمَا يَصْطَنِعُ المَعْـ ... ـرُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

وإن كان اسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء ـ وذلك الاسم المشتق والجملة ـ لم يصح إضافة «ذو» إليه، وندر نحو قولهم: اذهب بذي تسلم، والمعنى: إذهب بطريق ذي سلامة، فتلخص أن «ذو» لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء: العلم، والضمير، والمشتق، والجملة، وأنها تضاف إلى إسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدراً أم لم يكن.

(١) «بالألف» جار ومجرور متعلق بارفع التالي «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المثنى» مفعول به لارفع، منصوب بفتحة مقدرة على الألف «وكلا» معطوف على المثنى «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بمضمر» جار ومجرور متعلق بوصل الآتي «مضافاً» حال من الضمير المستتر في وصل «وصلا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف، والتقدير: إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

(٢) «كلتا» مبتدأ «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، والكاف حرف خطاب «اثنان» مبتدأ «واثنتان» معطوف عليه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله يجريان الآتي «وابنتين» معطوف على ابنين «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

(٣) «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «في جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه «الألف» مفعول به لتخلف «جراً» مفعول لأجله «ونصباً» معطوف عليه «بعد» ظرف متعلق بتخلف، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح.

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ أن مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات الأسماء الستةُ، وقد تقدم الكلام عليها، ثم ذكر المثنى، وهو مما يعرب بالحروف.

وحَدُّهُ: «لفظ دالٌّ على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعَطْف مِثْلِهِ عليه» فيدخُلُ في قولنا «لفظ دال على اثنين» المثنى نحو «الزيدان» والألفاظُ الموضوعة لاثنين نحو «شَفع»، وخرج بقولنا[1] «بزيادَةٍ» نحو «شَفْع»، وخرج بقولنا «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول «اثْنٌ» وخرج بقولنا «وعَطْفِ مثله عليه» ما صَلَحَ للتجريد وعطف غير عليه، كالْقَمَرَيْنِ، فإنه صالح للتجريد، فنقول: قمر، ولكن يُعْطَف عليه مُغَايره لا مثله، نحو: قمر وشمس، وهو المقصود بقولهم: «الْقَمَرَيْنِ».

وأشار المصنف بقوله: «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أن المثنى يُرْفَع بالألف، وكذلك شِبْهُ المثنى، وهو: كلُّ ما لا يَصْدُقَ عليه حدُّ المثنى، وأشار إليه المصنفُ بقوله «وكِلاَ»، فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو مُلْحَق بالمثنى، فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلْحَقة بالمثنى، لأنها لا يصدق عليها حَدُّ المثنى، لكن لا يُلْحَق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَرٍ، نحو «جاءني كِلاَهمَا، ورأيت

(١) وخرج بقوله ««دال على اثنين» الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً، فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات: رجلان، وشبعان، وجوعان، وسكران وندمان، ومثاله من الأعلام: عثمان، وعفان، وحسان، وما أشبه ذلك، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فمثاله: صنوان، وغلمان، وصردان، ورغفان، وجرذان، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون، والألف ملازمة لها في كل حال، لأنها نون الصيغة، وليست النون القائمة مقام التنوين.

كِلَيْهِما، ومررت بِكِلَيْهِما، وجاءتني كِلْتاهُمَا، ورأيت كِلْتَيْهِما، ومررت بِكِلْتَيْهِما» فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً، «جاءني كِلَا الرجلين وكِلْتا المرأتين، ورأيت كِلَا الرجلين وكِلْتا المرأتين، ومررت بكلَا الرجلين وكِلْتا المرأتين»، فلهذا قال المصنف: «وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلَا»(١).

ثم بَيَّنَ أن اثنين واثنتين يجريان مَجْرَى ابنين وابنتين، فاثنان واثنتان مُلْحَقَانِ بالمثنّى [كما تقدّم]، وابنانِ وابنتانِ مثنى حقيقة.

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن الياء تخلف الألِفَ في المثنى والملحَقِ به في حالتي الجرِّ والنصب، وأن ما قبلها لا يكون إلا

(١) هذا الذي ذكره الشارح تبعاً للناظم - من أن لكلا **وكلتا** حالتين: حالة يعاملان فيها معاملة المثنى، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا - هو مشهور لغة العرب، والسر فيه - على ما ذهب اليه نحاة البصرة - أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى، فكان لهما شبهان شبه بالمفرد من جهة اللفظ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى، فأخذ حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى، حتى يكون لكل شبه حظ، في الإعراب. وفي إعادة الضمير عليهما أيضاً.

ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في كل حال، فيغلب جانب اللفظ، وعليه جاء قول الشاعر:

نِعْمَ الْفَتَى عَمِدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي   فِي حِينَ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا

ومحل الشاهد في قوله «كلانا» فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالباء في قوله «بنا» وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير، وقد جاء به بالألف في حالة الجر.

وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله:

إِنَّ الْمَنِيَّةَ والْحُتُوفَ كِلَاهُمَا   يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فتراه قال «يوفي المخارم» بالإفراد، ثم قال «يرقبان» بالتثنية، فأما الإعراب فإن جعلت «كلاهما» توكيداً كان كإعراب المقصور، ولكن ذلك ليس بمتعين، بل يجوز أن يكون «كلاهما» مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جارياً على اللغة الفصحى.

مفتوحاً، نحو: «رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا، ومررت بالـزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَـا» واحترز بذلك عن ياء الجمع، فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسـوراً، نحو: «مـررتُ بالزَّيْدِينَ» وسيأتي ذلك.

وحـاصِلُ مـا ذكره أن المثنى ومـا ألحق به يُـرْفَـعُ بـالألف، ويُنْصَبُ ويجَـرُّ بـاليـاء، وهـذا هـو المشهـور، والصحيـحُ أن الإعـراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجراً.

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحَقَ بـه يكونـان بالألف رفعـاً والياء نصباً وجـراً هو المشهـور في لغة العـرب، ومن العرب[1] من يجعـل المثنى والملحَقَ به بالألف مـطلقاً: رفعـاً، ونصباً، وجـراً، فيقول: «جـاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما».

* * *

(١) هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة. وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إن هذان لسـاحران﴾ وقـوله ﷺ: «لاوتـران في ليلة» وجاء عليها قول الشاعر:

تَـزَوَّدَ مِـنَّـا بَـيْـنَ أُذْنَـاهُ طَـعْـنَـةً ... دَعَتْـهُ إلَى هَـابِـي التُّـرَابِ عَـقِيـمِ

فإن من حق «هذان، ووتران، وأذناه» ـ لو جرين على اللغة المشهورة ـ أن تكون باليـاء: فإن الأولى اسم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبلهـا، وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل في لغة عـامة العـرب: منها أن «إن» حـرف بمعنى «نعم» مثلها في قول عبد الله بن قيس الرقيات:

بَـكَـرَ الْـعَـوَاذِلُ فـي الـصَّـبُـو ... حِ يَـلُمْـنَـنِي وَأَلُـومُـهُـنَّـهْ

وَيَـقُـلْـنَ: شَـيْـبٌ قَـدْ عَـلَا ... كَ وَقَـدْ كَـبِـرْتَ، فَـقُـلْتُ: إنَّـهْ

يـريد فقلت نعم، والهـاء على ذلك هي هـاء السكت، و«هذان» في الآيـة الكريمـة حينئذ مبتـدأ، واللام بعده زائدة، و«ساحـران» خبر المبتـدأ. ومنها أن «إن» مؤكـدة ناصبـة للاسم رافعـة للخبر، واسمها ضمير شأن محذوف، و«هذان ساحران» مبتدأ وخبـر كما في الـوجه السـابق، والجملة في محل رفع خبر إن، والتقدير: إنه (أي الحال والشأن) هذان لساحران.

وَارْفَـعْ بِـواوٍ وَبِيَا اجْـرُرْ وَانْصِـبِ سَالِمَ جَمْـعِ «عَامِرٍ، وَمُذْنِبِ»(١)

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف: أحدهما الأسماء الستة، والثاني المثنى، وقد تقدَّمَ الكلام عليهما، ثم ذكر في هذا البيت القسمَ الثالثَ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمِل عليه، وإعرابه: بالواو رفعاً، وبالياءِ نصباً وجراً.

وأشار بقوله: «عَامِرٍ ومُذْنِبٍ» إلى ما يُجْمَع هذا الجمعَ، وهو قسمان: جامد، وصفة.

فيشترط في الجامد: أن يكون عَلَماً، لمذكر، عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، فإن لم يكن عَلَماً لم يجمع بالواو والنون، فلا يقال في «رجل» رَجُلونَ، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك نحو: «رُجَيْلٍ، ورُجَيْلُون» لأنه وَصْفٌ(٢)، وإن كان عَلَماً لغير مذكر لم يجمع بهما، فلا يقال في «زينب» زينبون، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل، فلا يقال

(١) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق بارفع «وبيا» جار ومجرور متعلق باجرر الآتي، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه، أي: اجرر بياء وانصب بياء «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وهو معطوف بالواو على اجرر «سالم» مفعول به تنازعه كل من ارفع وكل من انصب وسالم مضاف و «جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف إليه. و «عامر» مضاف إليه و «مذنب» معطوف على عامر.

(٢) وجاء من ذلك قول الشاعر:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

محل الشاهد في قوله «أبينوها» فإنه جمع مصغر «ابن» جمعاً مذكراً سالماً ورفعه بالواو نيابة عن الضمة، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع، لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف، ألا ترى أن رجيلاً في قوة قولك: رجل صغير، أو حقير، وأن أبيناً في قوة قولك: ابن صغير؟

في لَاحِقٍ - اسمَ فرسٍ - لاحقون، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما، فلا يقال في «طَلْحَة» طَلْحون، وأجاز ذلك الكوفيون[1]، وكذلك إذا كان مركباً، فلا يقال في «سيبويه» سيبويهون، وأجازهُ بعضهم.

• ويشترط في الصفة: أن تكون صفة، لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاء، ولا من باب فَعْلَانَ فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فخرج بقولنا «صفة لمذكر» ما كان صفة لمؤنث، فلا يقال في حائض حائضون، وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفة لمذكر غيرِ عاقِلٍ، فلا يقال في سابق - صفَةَ فَرَسٍ - سابقون، وخرج بقولنا «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكن فيه تاء التأنيث، نحو عَلّامة، فلا يقال فيه: عَلّامون، وخرج بقولنا «ليست من باب أفعَل فَعْلَاء» ما كان كذلك، نحو «أَحْمَرَ» فإن مؤنثه حمراء، فلا يقال فيه: أحمرون، وكذلك ما كان من باب فَعْلَان فَعْلَى، نحو «سَكْرَان، وسَكْرَى» فلا يقال: سكرانون، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكرُ والمؤنث، نحو «صَبُور، وجَرِيح» فإنه يقال: رجل صبُور، وامرأة صَبُور،

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمعاً مذكراً سالماً بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان، وعلى ذلك يقولون: جاء الطلحون والحمزون، ورأيت الطلحين والحمزين، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة، الأول: أن هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثاً، والعبرة بالمعنى لا باللفظ، والثاني: أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: طلحات، وحمزات، والثالث: أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمعاً مذكراً سالماً، فلو سمينا رجلاً بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين ولا شك أن الإسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكناً في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً في التأنيث جمعاً مذكراً سالماً فجواز جمع الاسم الأخف تمكناً في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى.

ورجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح، فلا يقال في جمع المذكر السالم: صبورون، ولا جريحون.

وأشار المصنف ـ رحمه الله ـ إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: «عامر» فإنه عَلَم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب، فيقال فيه: عامرون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله: «ومُذْنِب» فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أفْعَلَ فَعْلاء ولا من باب فَعْلَان فَعْلَى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال فيه: مُذْنبون.

* * *

وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ، وَالأَهْلُونَا[1]
أُولُو، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا ... وَأَرَضُونَ شَذَّ، وَالسِّنُونَا[2]

(١) «وشبه» الواو حرف عطف، شبه: معطوف على عامر ومذنب، وشبه مضاف و«ذين» مضاف إليه مبني على الياء في محل جر «وبه» جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتي «عشرونا» مبتدأ «وبابه» الواو عاطفة، باب: معطوف على قوله عشرون، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه «ألحق» فعل ماضي مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشروناً، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والأهلون» معطوف على قوله عشرون.

(٢) «أولو» و«عالمون» و«عليون» و«أرضون»: كلهن معطوف على قوله عشرون «شذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها، لأنها استئنافية، وقيل: بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات، والمتعاطفات مبتدأ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط «والسنون» و«بابه» معطوفان على قوله عشرون.

وَبَـابُـهُ، وَمِـثْـلَ حِـيـنٍ قَـدْ يَـرِدْ ذَا البَـابُ، وَهْـوَ عِنْـدَ قَـوْمٍ يَـطَّرِدْ(١)

أشار المصنف ـ رحمه الله! ـ بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه عامر، وهو كل علم مستجمع للشروط السابِقِ ذكرُها كمحمد وإبراهيم، فتقول: محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه مُذْنِب، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط، كالأفْضَلِ والضَّرَّاب ونحوهما، فتقول: الأفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ، وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جراً ونصباً.

وجمع المذكر السالم هو: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها، فَمَا لا واحِدَ له من لفظه، أولَهُ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط ـ فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَق به، فعشرون وبابه ـ وهو ثلاثون إلى تسعين ـ مُلْحَق بجمع المذكر السالم، لأنه لا واحد له من لفظه، إذ لا يقال: عِشْرٌ، وكذلك «أَهْلُونَ» مُلْحَقٌ به، لأن مفرده ـ وهو أَهْلٌ ـ ليس فيه الشروط المذكورة(٢)، لأنه إسم جنس جامد

(١) «ومثل» الواو عاطفة أو للاستئناف، مثل: نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي، ومثل مضاف، و «حين» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع «ذا» اسم إشارة فاعل يرد «البا» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «هو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بيطرد، وعند مضاف و «قوم» مضاف إليه «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب «حين» بالضمة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جراً، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

(٢) وقد جمع لفظ «أهل» جمع مذكر سالماً شذوذاً، وذلك كقول الشنفري:

وَلِي دُونَكم أَهْلُونَ: سِيدٌ عَمَلَّسٌ، وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ، وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ

كرجل، وكذلك «أولو»، لأنه لا واحد له من لفظه، و«عَالَمُونَ» جمع عَالَم، وعَالَم كرجل اسمُ جنسٍ جامدٌ، وَعِلِّيُّون: اسم لأعْلَى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة، لكونه لما لا يعقل، وَأَرَضُون: جمعُ أرْضٍ، وَأرْضٌ: اسم جنس جامد مؤنث، والسنون: جمع سَنَة والسن: اسم جنسٍ مؤنث، فهذه كلها مُلْحَقة بالجمع المذكر، لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

وأشار بقوله «وَبابه» إلى باب سَنَة، وهو: كل اسم ثلاثي، حُذِفَتْ لامه، وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث، وَلم يكسَّر: كمائة ومِئِين وَثُبَةٍ وَثُبِينَ. وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه، فإن كُسِّرَ كشَفَةٍ وَشِفَاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً، كظُبَة، فإنهم كسَّروهُ على ظُبَاة وَجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وَبالياء نصباً وَجراً، فقالوا: ظُبُونَ، وَظُبِينَ.

وأشار بقوله: «وَمِثْلَ حين قد يرد ذا البابُ» إلى أنَّ سِنِين[1] ونحوه

---

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعاً وبالياء نصباً هي لغة الحجاز وعلياء قيس. وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله «ومثل حين» وقد تكلم النبي ﷺ بهذه اللغة، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف» وقد روي هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب: «اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف» فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك، لأن الدعاء مقام تكرار للمدعو به، وهذا هو الظاهر، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين. ورواه الرواة بهما جميعاً كل منهم رواه بلغة قبيلته، لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح، كما جاء قول جرير:

أَرَى مَرَّ السِّنِينَ أَخَذْنَ مِنِّي ... كَمَا أَخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلَالِ

وقول الشاعر:

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ ـ سَلِي مَعَدًّا ـ ... سِنِيناً مَا تُعَدُّ لَنَا حِسَابَا =

قد تلزمه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون، فتقول: هذه سِنِينٌ، وَرأيت سِنيناً، وَمررت بِسِنين، وَإن شئت حذفت التَّنْوين، وَهو أقل من إثباته، وَاختلف في اطِّراد هذا، وَالصحيحُ أنه لا يَطرد، وأنه مقصور على السماع، وَمنه قولهُ ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سِنيناً كسِنِينِ يوسُفَ» في إحدى الروايتين، وَمثله قولُ الشاعر:

٧ ـ دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ، فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

= وقول الآخر:

سِنِينِي كُلّهَا لاقَيْتُ حَرْباً أُعَدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذكور

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو، ويفتح النون في كل أحواله، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كإعراب زيتون ونحوه. ومنهم من يجري الإعراب الذي ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به، إجراء له مجرى المفرد، ويتخرج على هذه اللغة قول ذي الإصبع العدواني:

إنِّي أَبِيٌّ أَبِيٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِيٍّ أَبِيٌّ مِنْ أَبِيِّينِ

ويجوز في هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش ٩) الآتي قريباً فتلخص لك من هذا أن في سنين وبابه أربع لغات، وأن في الجمع عامة لغتين.

٧ ـ البيت للصمة بن عبدالله، أحد شعراء عصر الدولة الأموية، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ريا، فخطبها، فرضي عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل؛ فذكر ذلك لأبيه، فساق عنه تسعة وأربعين، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها، ولج العناد بينهما، فلم ير الصمة بداً من فراقهما جميعاً، فرحل إلى الشام، فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحياناً ويذمه أحياناً أخرى، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك.

اللغة: «دعاني» أي اتركاني، ويروى في مكانه «ذراني» وهما بمعنى واحد «نجد» بلاد بعينها، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام، و «الشيب» ـ بكسر الشين ـ جمع أشيب، وهو الذي وخط الشيب شعر رأسه. و «المرد» ـ بضم فسكون ـ جمع أمرد، وهو من لم ينبت بوجهه شعر.

الإعراب: «دعاني» دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعاني «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «سنينه» سنين: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ـ وهو محل الشاهد ـ وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه، وجملة «لعبن» من الفعل=

[الشاهد فيه إجراءُ السنين مُجْرَى الحينِ، في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة].

* * *

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ(١)

= وفاعله في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعبن «شيبا» حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا، وجملة «شيبننا» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعبن «مرداً» حال من المفعول به في قوله شيبننا.

الشاهد فيه: قوله «فإن سنينه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين، ألا ترى أنك تقول: هذا مسكين، ولقد رأيت رجلاً مسكيناً، ووقعت عيني على رجل مسكين، وتقول: هذا الرجل مسكينكم، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضف، لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول «فإن سنيه» ومثل هذا البيت قول ﷺ «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف» والأبيات التي أنشدناها (في ص ٥٩) وتقدم لنا ذكر ذلك.

(١) «ونون» مفعول مقدم لافتح، ونون مضاف و«مجموع» مضاف إليه «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على مجموع، مبني على السكون في محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحق الآتي «التحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فافتح» الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وافتح: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول في محل رفع فاعل بقل «بكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وتقدير البيت: إفتح نون الاسم المجموع والذي التحق به، **وقلّ** من العرب من نطق بهذه النون مكسورة: أي في حالتي النصب والجر أما في حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم.

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوه، فَانْتَبِهْ[1]

حَقُّ نونِ الجمعِ وَما ألحق به الفتحُ، وقد تكْسَر شُذوذاً، ومنه قوله:

٨ ـ عَرَفنا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

وَقوله:

(١) «ونون» الواو عاطفة، نون: مبتدأ، ونون مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ثني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «والملحق» معطوف على ما «به» جار ومجرور متعلق بالملحق «بعكس» جار ومجرور متعلق باستعملوه، وعكس مضاف وذا من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «استعملوه» فعل ماض، والواو فاعل، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «نون» في أول البيت «فانتبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة.

٨ ـ هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، من أبيات خاطب بها فضالة العرني، وقبله قوله:

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ، لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

المفردات: «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع «وبني أبيه» إخوته، وهم عرين وكليب وعبيد «زعانف» جمع زعنفة ـ بكسر الزاي والنون بينهما عين مهملة ساكنة ـ وهم الأتباع، وفي القاموس «الزعنفة ـ بالكسر والفتح ـ القصير والقصيرة، وجمعه زعانف، وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً» هـ. والزعانف أيضاً: أهداب الثوب التي تنوس منه، أي تتحرك، ويقال للئام الناس ورذالهم: الزعانف.

الإعراب: «عرفنا» فعل وفاعل «جعفراً» مفعوله «وبني» معطوف على جعفر وبني مضاف وأبي من «أبيه» مضاف إليه، وأبي مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل «زعانف» مفعول به «آخرين» صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته.

الشاهد فيه: كسر نون الجمع في قوله «آخرين» بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقد روينا البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك، وأول الكلمة قوله:

أَتُوعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاحٍ؟ كَذَبْتَ، لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

٩ ـ أَكُلَّ الدهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ   أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي ؟!

٩ ـ هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض فيه بالأبيرد الرياحي ابن عمه، وقبلهما:

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي   فَمَا بَالِي وَبَالُ ابْنَيْ لَبُونِ؟

وبعدهما قوله:

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي   وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ

المفردات: «يبتغي» معناه يطلب، ويروى في مكانه «يدري» بتشديد الدال المهملة، وهو مضارع أداره، إذا ختله وخدعه.

المعنى: يقول: كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة: ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.

الإعراب: «أكل» الهمزة للاستفهام، وكل: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف و «الدهر» مضاف إليه «حل» مبتدأ مؤخر «وارتحال» معطوف عليه «أما» أصل الهمزة للاستفهام، وما نافية، وأما هنا حرف استفتاح «يبقي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر «على» جار ومجرور متعلق بيبقي «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «يقيني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به «وماذا» ما: اسم استفهام مبتدأ. واذ: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر «تبتغي» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «مني» جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف: أي تبتغيه «وقد» الواو حالية، قد: حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز، وحد مضاف و «الأربعين» مضاف إليه، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديراً، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة، لأنه عومل معاملة حين في جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة، فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون، وعليه الشارح هنا.

ونظيره بيت ذي الأصبع العدواني الذي رويناه لك (ص ٦٦) وقول الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلَا مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا   إلا الخلائفُ مِنْ بعدِ النَّبِيِّينِ

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعِينِ؟

وليس كسرُها لغة، خلافاً لمن زعم ذلك.

وَحَقُّ نون المثنى وَالْمُلْحَق به الكَسْرُ، وَفَتْحُهَا لغةٌ، ومنه قوله:

١٠ ـ عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وظاهر كلام المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القِلَّة، وليس كذلك، بل كَسْرها في الجمع شاذٌّ

١٠ ـ البيت لحميد بن ثور الهلالي الصحابي، أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله:

كما انْقَبَضَتْ كَدْرَاءُ تَسْقِي فِرَاخَهَا بِشَمْظَةَ رِفْهاً وَالمِيَاهُ شُعُوبُ

غَدَتْ لم تُصَعِّدْ في السماءِ، وتحتها إذا نَظَرَتْ أَهْوِيَّةٌ ولُهُوبُ

فجَاءَتْ وَمَا جَاءَ الْقَطَا، ثم قَلَّصَتْ بِمَفْحَصِهَا، وَالْوارداتُ تَنُوبُ

اللغة: «الأحوذيان» مثنى أحوذي، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناح القطاة، يصفها بالسرعة والخفة، و«استقلت» ارتفعت وطارت في الهواء، و«العشية» ما بين الزوال إلى المغرب، و«هي» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين، وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب.

المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة.

الإعراب: «على أحوذيين» جار ومجرور متعلق باستقلت «استقلت» استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها «عشية» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت «فما» الفاء عاطفة، ما: نافية «هي» مبتدأ بتقدير مضافين، والأصل: فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «لمحة» خبر المبتدأ «وتغيب» الواو عاطفة، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله «أحوذيين» وهي لغة، وليست بضرورة، لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض.

وفتحَها في التثنية لغة، كماقَـدَّمْناه، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان: وظاهر كلام المصنف الثاني[1].

---

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثنى ويائه وبعد واو الجمع ويائه، واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه، الأول ـ وعليه ابن مالك ـ أنها زيدت دفعاً لتوهم الإضافة في «رأيت بنين كرماء» إذ لو قلت «رأيت بني كرماء»لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت «بني كرماء» فقد أردت وصف الآباء بالكرم وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه. وإن قلت «بنين كرماء»فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم وأن كرماء نعت لبنين، وبعداً عن توهم الإفراد في «هذان» ونحو «الخوزلان» و «المهتدين»، إذ لولا النون لالتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع، الثاني أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد، وعليه الزجاج، والثالث: أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد. وعليه ابن كيسان، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، والرابع: أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً، وعليه ابن ولاد والجزولي.

والخامس: أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفرده كمحمد وعلي، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كزينب وفاطمة، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده كالقاضي والفتى، وليست عوضاً عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفرده كالحبلى، وعليه ابن جني، والسادس: أنها زيدت فرقاً بين نصب المفرد ورفع المثنى، إذا لو حذفت النون من قولك «عليان» لأشكل عليك أمره، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مرفوع، وعلى هذا الفراء، والسابع: أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين.

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثنى مفتوحة في الجمع، فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين، وأما المخالفة بينهما فلتميز كل واحد من الآخر، وأما فتحها في الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف، فقصدت المعادلة بينهما، لئلا يجتمع ثقيلان في كلمة، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع، ضرورة لا لغة، وقيل: ذلك خاص بحالة الياء فيهما، وقيل لا، بل مع الألف والواو أيضاً.

وذكر الشيباني وابن جني أن من العرب من يضم النون في المثنى، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر:

يَـا أَبَـتَـا أَرَّقَـنِـي الْـقِـذَّانُ فَـالـنَّـوْمُ لا تَـطْعَـمُـهُ الْـعَـيْـنَـانُ

وهذا إنما يجيء مع الألف، لا مع الياء.

=

ومن انفتح مع الألف قولُ الشاعر:

١١ ـ أَعْـرِفُ مِنْهَـا الْجِيـدَ وَالْعَيْنَـانَـا   وَمَـنْـخِـرَيْـنِ أشبـهَـا ظَـبْـيَـانَـا

= وسمع تشديد نون المثنى في تثنية اسم الإشارة والموصول فقط، وقد قرىء بالتشديد في قوله تعالى: ﴿فذانك برهانان﴾ وقوله: ﴿واللذان يأتيانها﴾ وقوله: ﴿إحدى ابنتي: هاتين﴾ وقوله سبحانه: ﴿ربنا أرنا اللذين﴾.

١١ ـ البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله، وقيل: هو لرؤبة، والصحيح الأول، وهو من رجز أوله:

إنَّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوَانَا   يُخْزِي فُلاَناً وَابْنَهُ فُلاَنَا
كَانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَا   وَهْيَ تَرَى سَيِّئَهَا إحْسَانَا

اللغة: «الجيد» العنق «منخرين» مثنى منخر، بزنة مسجد، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه، من باب تسمية الحال باسم محله، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها «ظبيان» اسم رجل، وقيل: مثنى ظبي، قال أبو زيد «ظبيان: اسم رجل، أراد أشبها منخري ظبيان». فحذف، كما قال الله عز وجل: ﴿واسأل القرية﴾ يريد أهل القرية» اهـ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفاً.

الإعراب: «أعرف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به لأعرف «والعينانا» معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «ومنخرين» معطوف على الجيد أيضاً، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى «أشبها» أشبه: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل «ظبيانا» مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله «والعينانا» السابق، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله «والعينانا» حيث فتح نون المثنى، وقال جماعة منهم الهروي: الشاهد فيه في موضعين: أحدهما ما ذكرنا، وثانيهما قوله «ظبياناً»، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي، وهو فاسد من جهة المعنى، والصواب أنه مفرد، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد، وعليه لا شاهد فيه، وزعم بعضهم أن نون «منخرين» مفتوحة، وأن فيها شاهداً أيضاً، فهو نظير قول حميد بن ثور «على أحوذيين» الذي تقدم (ش رقم ١٠)

وقد قيل: إنه مصنوع(١)، فلا يُحْتَجُّ به.

* * *

وَمَـا بِـتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُـمِـعَـا   يُكْسَـرُ في الْجَـرِّ وَفي النَّصْبِ مَعَـاً(٢)

لما فَرَغَ من الكلام على الذي تَنوب فيه الحروفُ عن الحركات شَرَعَ في ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قسمان، أحدهما: جمعُ المؤنثِ السالمُ، نحو مُسْلِمَاتٍ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً عن جمع التكسير، وهو: ما لم يَسْلم فيه بِنَاءُ الواحد، نحو: هُنُود، وأشار إليه المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ بقوله: «ومَا بِتَا وألفٍ قَدْ جُمِعَا» أي جمع

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله، وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف في حالة النصب، وذلك في قوله «والعينانا» وفي قوله «ظبيانا» عند الهروي وجماعة، ثم جاء به بالياء في قوله «منخرين» فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وذلك قلما يتفق لعربي، ويرد هذا الكلام شيئان، أولهما: أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات، ونسبها لرجل من ضبة، وأبو زيد ثقة ثبت حتى أن سيبويه رحمه الله كان يعبر عنه في كتابه بقوله «حدثني الثقة» أو «أخبرني الثقة» ونحو ذلك، وثانيهما: أن الرواية عند أبي زيد في نوادره:

* ومَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا *

بالألف في «منخرين» أيضاً، فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبره.

(٢) «وما» الواو للاستئناف، ما: اسم موصول مبتدأ «بتا» جار ومجرور متعلق بجمع الآتي «وألف» الواو حرف عطف، ألف: معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «يكسر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «في الجر» جار ومجرور متعلق بيكسر «وفي النصب» الواو حرف عطف، في النصب: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معاً» ظرف متعلق بمحذوف حال.

الألف والتاء المزيدتين، فخرج نحو قُضَاة[1]، فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ، بل هي منقلبة عن أصْلٍ وهو الياء، لأن أصله قُضَيَةٌ، ونحو أبياتٍ[2] فإنَّ تاءهُ أصلية، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً في دَلاَلَته على الجمع، نحو «هِنْدَاتٍ»، فاحترز بذلك عن نحو «قُضاةٍ، وأبْيَاتٍ»، فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلتَبِسٌ بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه، لأنَّ دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصِّيغَةِ، فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل «قُضَاةٍ، وأبْيَاتٍ» وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول: بألف وتاء مزيدتين، فالباء في قوله «بتا» متعلقة بقوله: «جُمِع».

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، نحو: «جاءَنِي هِنْدَاتٌ، ورَأيْتُ هِنْدَاتٍ، ومرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ» فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة، وزعم بعضُهم أنه مبنيٌّ في حالة النصب، وهو فاسد، إذ لا موجب لبنائه[3].

* * *

(١) مثل قضاة في ذلك: بناة، وهداة، وزماة، ونظيرها: غزاة، ودعاة، وكساة، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساة واو لا ياء.

(٢) ومثل أبيات في ذلك: أموات، وأصوات، وأثبات، وأحوات جمع حوت، وأسحات جمع سحت بمعنى حرام.

(٣) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه، فقيل: هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما، وقيل: هو معرب، ثم قيل: ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً: أي سواء كان مفرده صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة، أم كان معتلاً نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة، وقيل: بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلاً، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحاً، وقيل: ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً، حملاً لنصبه على جره، كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذي هو أصل جمع المؤنث - على جره فجعلا بالياء، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال، وأصحها عندهم، وهو الذي جرى عليه الناظم هنا.

كَذَا أُولاتُ، وٱلّذِي ٱسْمَا قَـد جُعِلْ ـ كـأذرِعَـاتٍ ـ فِيـهِ ذَا أَيْضـاً قُبِـلْ[1]

أشـار بقـولـه: كـذا أولات» إلى أن «أولاتُ» تجـري مَجْـرَى جمـع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكَسْرة، وليست بجمـع مؤنث سالم، بـل هي مُلْحَقة به، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله: «والذي اسما قد جعل» إلى أن ما سُميَ به من هذا الجمـع والملحقِ به، نحـو: «أذْرِعَـاتٍ» يُنْصَبُ بـالكسـرة كمـا كـان قبـل التسميـة بـه، ولا يحـذف منـه التنـوين، نحـو: «هــذه أذْرِعَـاتٌ، ورَأَيْتُ أذْرِعَاتٍ، ومَرَرْتُ بِأذْرِعَات»، هـذا هو المـذهب الصحيح، وفيـه مذهبـان آخران، أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجـر بالكسـرة، ويُزَال منـه التنـوينُ، نحـو: «هـذه أذرعـاتُ، ورأيت أذْرِعَـاتِ، ومـررْتُ بـأذرعـاتِ» والثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منـه التنوين، نحو: «هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتَ، ومررت بأذرعاتَ»، ويُرْوى قولُه:

---

(١) «كذا» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر مقدم «أولات» مبتـدأ مؤخر «والـذي» الواو لـلاستئناف، الذي: اسم موصـول مبتدأ أول «اسمـاً» مفعول ثـان لجعل الآتي «قـد» حرف تحقيق «جعـل» فعل مـاضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لهـا صلة الموصـول «كأذرعـات» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأذرعات «فيـه» جار ومجـرور متعلق بقبل الآتي «ذا» مبتـدأ ثانٍ «أيضاً» مفعول مطلق حذف عامله «قبـل» فعل ماضٍ ، مبني للمجهول، ونـائب الفاعـل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبرُ المبتـدأ الأول، وهـو الـذي، أي: وقـد قبـل هـذا الإعـراب في الجمـع الـذي جعـل اسمـاً كأذرعات، والتقدير الإعرابي للبيت: وأولات كذلك: أي كالجمـع بالألف والتـاء، والجمع الـذي جعـل اسماً ـ أي سمي بـه بحيث صار علمـاً، ومثالـه أذرعات ـ هـذا الإعراب قـد قبل فيـه أيضاً، وأذرعات في الأصل: جمع أذرعة الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: رجـالات وبيوتـات وجمالات، وقد سمي بأذرعات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢.

١٢ ـ تَنَـوَّرْتُها مِن أَذْرِعَـاتٍ، وَأَهْلُهَـا بِيَثْـرِبَ، أَدْنى دَارِهَـا نَـظَرٌ عَـالي

بكسر التاء منونة كـالمذهب الأول، وبكسـرها بـلا تنوين كـالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

* * *

---

١٢ ـ البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي، من قصيدة مطلعها:

ألَاعِمْ صَبَـاحـاً أَيُّـهَـا الـطَّلَلُ الْبَـالِي وَهَـلْ يَعِمَنْ مَنْ كـانَ في الْعُصـرِ الْخَـالِي

اللغة: «تنورتها» نظرت إليها من بعد، وأصل التنور: النظر إلى النار من بعد، سواء أراد قصدها أم لم يرد، و«أذرعات» بلد في أطراف الشام، و«يثرب» إسم قديم لمدينة الرسول ﷺ «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والإمتداد.

الإعراب: «تنورتها» فعل وفاعل ومفعول به «من» حرف جر «أذرعـات» مجرور بمن، وعـلامة جـره الكسرة الظاهرة، إذا قرأته بالجر منوناً أو من غير تنوين، فإن قرأته بالفتح قلت: وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجـرور متعلق بتنور «وأهلها» الواو للحال، وأهل: مبتدأ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليـه «بيثرب» جـار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر المبتدأ، والجملة من المبتـدأ والخبر في محـل نصب حال «أدنى» مبتدأ، وأدنى مضاف ودار من «دارها» مضاف إليه، ودار مضاف وضميـر الغائبـة مضاف إليـه «نظر» خبر المبتدأ «عال» نعت لنظر.

الشاهد فيه: قوله «أذرعات» فإن أصله جمع، كمـا بينا في تقـدير بيت النـاظم، ثم نقل فصـار اسم بلد فهـو في اللفظ جمع، وفي المعنى مفـرد، ويروى في هـذا البيت بالأوجـه الثلاثـة التي ذكرهـا الشارح: فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحـظ حاله قبل التسمية به، من أنه جمع بالألف والتاء المـزيدتين، والـذين يـلاحـظون ذلـك يستنـدون إلى أن التنـوين في جمـع المؤنث السـالم تنـوين المقابلة، إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكـر السالم، وعلى هـذا لا يحذف التنـوين ولو وجـد في الكلمة مـا يقتضي منع صرفهـا، لأن التنـوين الذي يحـذف عند منـع الصـرف هـو تنـوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة، وأما من رواه بالكسر من غير تنـوين ـ وهم جماعـة منهم المبرد والزجاج ـ فقد لاحظوا فيه أمرين: أولهما أنـه جمع بحسب أصله، وثـانيهما: أنـه علم على مؤنث، فأعطوه من كل جهة شبهاً، فمن جهة كونه جمعـاً نصبوه بـالكسرة نيـابة عن الفتحـة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين ـ وهم جماعـة منهم سيبويه وابن جني ـ فقد لاحـظوا حالته الحاضرة فقط، وهي أنه علم مؤنث.

وَجُــرَّ بِــالْفَتْحــةِ مَــا لاَ يَنْـصَــرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْـدَ «أَلْ» رَدِفْ(١)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وحكمه أنه يرفع بالضمة، نحو، «جَاءَ أَحْمَدُ» وينصب بالفتحة، نحو: «رأيت أحْمَدَ» ويجر بالفتحة أيضاً، نحو: «مررت بأحْمَدَ» فنابت الفتحة عن الكسرة. هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جُرَّ بالكسرة، نحو: «مررت بأَحْمَدِكُمْ» وكذا إذا دخله الألفُ واللامُ، نحو «مررت بالأحْمَدِ(٢)»، فإنه يجر بالكسرة(٣).

* * *

(١) «وجر» الواو للاستئناف، جر: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالفتحة» جار ومجرور متعلق بجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون. ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة صلة ما المصدرية «أو» عاطفة «يك» معطوف على يضف، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، وهو متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يك، وبعد مضاف و «أل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل ماضٍ مبني على الفتح لامحل له من الإعراب، وسكن للوقف. والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما: أي اجرر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل.

(٢) قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً، فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز:

بَــاعَــدَ أُمَّ الْـعَـمْــرِو مِـنْ أسِـيـرِهَـا ... حُـرَّاسُ أَبْـوَابٍ عَـلَى قُـصُـورِهَـا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر:

هَــلاَ زَيْــدُنَــا يَــوْمَ الـنَّقَــا رَأْسَ زَيْــدِكُمْ ... بِــأَبْـيَضَ مَــاضِــي الـشَّـفْــرَتَـيْـنِ يَـمَــانِ

(٣) سواء أكانت «أل» معرفة، نحو «الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل» أو موصولة كالأعمى والأصم، واليقظان، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد: =

وَٱجْعَـلْ لِنَحْـوِ «يَفْعَـلَانِ» النُونـا رَفْعـاً، وَتَـدْعِيـنَ وَتَسْـأَلُـونَـا[١]
وَحَـذْفُهـاً لِلْجَـزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَـهْ كَلَمْ تَكُـونِي لِتَـرُومِي مَـظْلَمَـهْ[٢]

لما فرغ من الكلام على ما يُعْرَب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ، فأشار بقوله «يفعلان» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين: سواء كان في أوله الياء، نحو «يَضْرِبَانِ» أو التاء، نحو «تَضْرِبَانِ» وأشار بقوله: «وَتَدْعِينَ» إلى كل فعل

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

فإن الاسم مع كل واحد منها يجر بالكسرة.

(١) «واجعل» الواو للاستئناف، اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنحو» جار ومجرور متعلق باجعل، ونحو مضاف، و «يفعلان» قصد لفظه: مضاف إليه «النونا» مفعول به لاجعل «رفعاً» مفعول لأجله، أو منصوب على نزع الخافض «وتدعين» الواو عاطفة، وتدعين معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً «وتسألونا» الواو عاطفة، تسألون: معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً، وأراد من «نحو يفعلان» كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، وأراد من نحو تدعين كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، ومن نحو تسألون كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة.

(٢) «وحذفها» الواو للاستئناف، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه «للجزم» جار ومجرور متعلق بسمة الآتي «والنصب» معطوف على الجزم «سمة» خبر المبتدأ، والسمة ـ بكسر السين المهملة ـ العلامة، وفعلها وسم يسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وومق يمق مقة «كلم» الكاف حرف جر، والمجرور بها محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، ولم: حرف نفي وجزم وقلب «تكوني» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون، مبني على السكون في محل رفع «لترومي» اللام لام الجحود، وترومي فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والياء فاعل «مظلمة» مفعول به لترومي، والمظلمة ـ بفتح اللام ـ الظلم، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بلام الجحود، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكوني، وجملة تكون واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول الذي قدرناه.

اتصل به ياء مخاطبةٍ، نحو «أنْتِ تَضْرِبِينَ» وأشار بقوله «وَتَسْأَلُونَ» إلى كل فعل اتصل به واوُ الجمع، «أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ» سواء كان في أوَّلِهِ التاء كما مُثِّلَ، أو الياء، نحو «الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ».

فهذه الأمثلة الخمسة ـ وهي: يَفْعَلاَنِ، وَتَفْعَلاَنِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ ـ تُرْفَعُ بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، فنابت النونُ فيه عن الحركة التي هي الضمة، نحو «الزَّيْدَانِ يَفْعَلاَنِ» فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو «الزَّيْدَانِ لَنْ يَقُومَا، وَلَمْ يَخْرُجَا» فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النون من «يقوما، ويخرجا» ومنه قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّار).

* * *

وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأسْمَاءِ مَا ... كَالْمُصْطَفَى والْمُرْتَقِي مَكَارِمَا[1]

فَالأوَّلُ الإعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا[2]

---

(١) «وسم» الواو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «معتلاً» مفعول ثانٍ لسم مقدم على المفعول الأول «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما «ما» اسم موصول مفعول أول لسم، مبني على السكون في محل نصب «كالمصطفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «والمرتقي» معطوف على المصطفى «مكارما» مفعول به للمرتقي، والمعنى: سم ما كان آخره ألفاً كالمصطفى، أو ما كان آخره ياء كالمرتقي، حال كونه من الأسماء، لا من الأفعال ـ معتلاً.

(٢) «فالأول» مبتدأ أول «الإعراب» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بقدر الآتي «قدرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الإعراب، والألف للإطلاق «جميعه» جميع: توكيد لنائب الفاعل المستتر، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ويجوز أن يكون «جميعه» هو نائب الفاعل لقدر، وعلى ذلك لا يكون في=

وَالثَّـانِ مَنْقُـوصٌ، وَنَصْبُـهُ ظَهَـرْ ... وَرَفْعُـهُ يُنْـوَى، كَـذَا أَيضـاً يُجَـرّ[1]

شَرَعَ في ذكر إعراب المعتلّ من الأسماء والأفعال، فذكَرَ أن ما كان مثل «الْمُصْطَفَى، وَالْمُرْتَقِي» يسمى معتلاً، وأشار «بالْمُصْطَفَى» إلى ما في آخِرِهِ ألفٌ لازمة قبلها فتحة، مثل «عَصاً، وَرَحًى»، وأشار «بالْمُرْتَقِي» إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها، نحو «الْقَاضِي، والدَّاعِي».

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركات الإعرابِ: الرفعُ، والنصب، والجرُّ، وأنه يسمى المقصور، فالمقصور هو: الاسم المعرب الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ، فاحترز بـ «الاسم» من الفعل، نحو يَرْضَى، وبـ «الْمُعْرَبِ» من المبني، نحو إذَا، وبـ «الألف» من المنقوص، نحو الْقَاضِي كما سيأتي، وبـ «لازمة» من

= «قدر» ضمير مستتر، كما يجوز أن يكون «جميعه» توكيداً للإعراب ويكون في «قدر» ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضاً «هو الذي» مبتدأ وخبر «قد» حرف تحقيق «قصرا» فعل ماضي مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الذي، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها صلة الذي، والمعنى: فالأول ـ وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى ـ الإعراب جميعه: أي الرفع والنصب والجر، قدر على آخره الذي هو الألف، وهذا النوع هو الذي قد قصرا: أي سمي مقصوراً، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سمي بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة.

(١) «والثان منقوص» مبتدأ وخبر «ونصبه» الواو عاطفة، نصب: مبتدأ، ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثاني مضاف إليه «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو نصب «ورفعه» الواو عاطفة، ورفع: مبتدأ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه «ينوي» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على رفع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رفع «كذا» جار ومجرور متعلق بيجر «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص.

المَثنَّى في حالة الرفع، نحو الزَّيْدَانِ، فإن ألفه لا تلزمه إذ تقلب ياءً في الجر والنصب، نحو [رأيْتُ] الزَّيْدَيْنِ.

وأشار بقوله «والثانِ منقوص» إلى المُرْتَقِي، فالمنقوصُ هو: الإسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو الْمُرْتَقِي، فاحترز بـ «الاسم» عن الفعل نحو يَرْمِي، وبـ «المعرب» عن المبني، نحو الّذِي، وبقولنا «قبلها كسرة» عن التي قبلها سكون، نحو ظَبْيٌ وَرَمْيٌ، فهذا معتلٌّ جارٍ مَجْرَى الصحيح: في رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة.

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب[1]، نحو «رَأَيْتُ الْقَاضِيَ»، وقال الله تعالى: (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ) ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والْجَرُّ لثقلهما على الياء[2] نحو «جَاءَ الْقَاضِي، ومَرَرْتُ بالْقَاضِي»، فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّرة على الياء، وعلامة الجر كسرةٌ مقدرةٌ على الياء.

---

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملته إياه في حالتي الرفع والجر، فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضاً، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دارُهُ ... ودَارِي بِأَعْلَى حَضْرَ مَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وقول بشر بن أبي حازم، وهو عربي جاهلي:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي ... ولَيْسَ لِنُهْدِ إذْ طَالَ شَافِي

فأنت ترى المجنون قال «أن واش» فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب، لكونه اسم أن، وترى بشراً قال «كافي» مع حال من النأي أو مفعول مطلق.

وقد اختلف النحاة في ذلك، فقال لرفيقه: هو ضرورة، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر، والأصح جوازه في سعة الكلام، فقد قرىء (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء.

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية:

فَيَوْماً يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ ... وَيَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وقول الآخر:

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أنْتَ جَائِيُ ... ولكِنَّ أقْصَى مُدّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

=

وعُلِمَ مِمَّا ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة، نعم إن كان مبنيًّا وُجد ذلك فيه، نحو هُوَ، ولم يوجد ذلك في المعرب إلَّا في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو «جَاءَ أبُوهُ» وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين، أحدهما: ما سمي به من الفعل، نحو يَدْعُو، ويَغْزُو، والثاني: ما كان أعجمياً، نحو سَمَنْدُو، وقَمَنْدُو.

* * *

وأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ ألِفْ، أوْ وَاوٌ، أوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ(١)

= وقول الشماخ بن ضرار الغطفاني:

كأنَّهَا وقَدْ بَدَا عَوَارِضُ وفَاضَ مِنْ أيْدِيهِنَّ فَائِضُ

وقول جرير أيضاً:

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأزْنُدِ

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورة لا تجوز في حالة السعة، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين، ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجر، فأعطينا الأقل حكم الأكثر، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعة الكلام، وورد في قراءة جعفر الصادق رضي الله عنه: ﴿من أوسط ما تطعمون أهاليكم﴾ أما هذا ففيه حمل حالتين ـ وهما حالة الرفع وحالة الجر ـ على حالة واحدة وهي حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلاً في الشعر، ولا ينقاس عليها.

(١) «أي» اسم شرط مبتدأ، وأي مضاف و «فعل» مضاف إليه «آخر» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر، وهو الذي سوغ الابتداء به «ألف» خبر المبتدأ الذي هو آخر، والجملة مفسرة لضمير مستتر في كان محذوفاً بعد أي الشرطية: أي فهذه الجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها، وكان هي فعل الشرط، وقيل: آخر اسم لكان المحذوفة، وألف خبرها، وإنما وقف عليه بالسكون ـ مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف ـ على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، ويبعد هذا الوجه كون قوله «أو واو أو ياء» مرفوعين، وإن أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون «أو» قد عطفت جملة على جملة «أو واو أو ياء» معطوفان على =

أشار إلى أن المعتلَّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة، نحو: يَغْزُو، أو ياء قبلها كسرة، نحو: يَرْمِي، أو ألف قبلها فتحة، نحو: يَخْشَى.

* * *

فَالأَلِفَ آنْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي(١)

وَآلرَّفْعَ فِيهِمَا آنْوِ، وَآحْذِفْ جَازِمَا ... ثَلاَثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْماً لاَزِمَا(٢)

= ألف «فمعتلاً» الفاء واقعة في جواب الشرط، و «معتلاً» حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه «عرف» فعل ماضي مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، وخبر «أي» هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذي نختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ، والتقدير: أي فعل مضارع كان هو ـ أي الحال والشأن ـ آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف أو واو أو ياء.

(١) «فالألف» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده، وهو على حذف «في» توسعاً، والتقدير ففي الألف انو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فيه» جار ومجرور متعلق بانو «غير» مفعول به لانو، وغير مضاف و «الجزم» مضاف إليه «وأبد» الواو حرف عطف، أبد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نصب» مفعول به لأبد، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «كيدعو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما«يرمي» معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب.

(٢) «والرفع» الواو حرف عطف، الرفع: مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتي «فيهما» جار ومجرور متعلق بانو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «واحذف» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جازما» حال من فاعل احذف المستتر فيه «ثلاثهن» مفعول لا حذف بتقدير مضاف، ومعمول جازما محذوف، والتقدير: واحذف أواخر ثلاثهن حال كونك جازماً الأفعال، أو يكون «ثلاثهن» مفعولاً لجازما، ومعمول احذف هو المحذوف، والتقدير:=

ذكَرَ في هذين البيتين كيفيةَ الإعرابِ في الفعل المعتل، فذكر أن الألف يُقَدَّر فيها غيرُ الجزم ـ وهو الرفع والنصب ـ نحو «زَيْدٌ يَخْشَى» فيخشى: مَرْفُوعٌ، وعلامة رَفْعِهِ ضمةٌ مقدرة على الألف، و«لَنْ يَخْشَى» فيخشى: منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف، وأما الجزمُ فيظهر، لأنه يُحْذَفُ له الحرفُ الآخِرُ، نحو «لَمْ يَخْشَ».

وأشار بقوله: وَأبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي» إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء، نحو «لَنْ يَدْعُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ».

وأشار بقوله «وَالرَّفْعَ فِيهِمَا آنْوِ» إلى أن الرفع يُقَدَّر في الواو والياء، نحو «يَدْعُو، ويَرْمِي» فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء.

وأشار بقوله: «وآحْذِفْ جَازِماً ثَلاَثَهُنَّ» إلى أن الثلاث ـ وهي الألف، والواو، والياء ـ تحْذَف في الجزم، نحو «لَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَغْزُ، ولَمْ يَرْمِ» فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء.

وحَاصِلُ ما ذكره: أن الرفع يُقَدَّر في الألف والواو والياء، وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها، وأن النصب يظهر في الياء والواو، ويُقَدَّر في الألف.

* * *

= واحذف أحرف العلة حال كونك جازماً ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو احذف. وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حكماً» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدي «لازما» نعت لحكماً.

النَّكِرَةُ وَالمَعْرِفَةُ

نَـكِـرَةٌ: قَـابِـلُ أَلْ، مُـؤَثِّـرَا، أَوْ وَاقِـعٌ مَـوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا[١]

النكـرة: ما يقبـل «أل» وتؤثِّر فيـه التعريفَ، أو يقـع مَوْقِـعَ ما يقبـل أل»[٢] فمثـالُ ما يقبـل «أل» وتؤثر فيـه التعريفَ «رَجُـلٌ» فتقول: الـرجل، واحترز بقوله «وتؤثر فيه التعريفَ» ممـا يقبل «أل» ولا تؤثـر فيه التعـريفَ،

(١) «نكـرة» مبتدأ، وجـاز الابتداء بهـا لأنها في معـرض التقسيم، أو لكـونهـا جـاريـة على مـوصـوف محـذوف، أي: إسم نكرة، ويؤيـد ذلك الأخيـر كون الخبـر مذكـراً «قابـل» خبر المبتـدأ، ويجوز العكس، لكن الأول أولى، لكون النكرة هي المحدث عنها، وقابل مضاف، و «أل» مضاف إليـه، مقصود لفظه «مؤثراً» حال من أل «أو» عاطفة «واقع» معطوف على قابل، و «موقع» مفعول فيه ظرف مكان، وموقع مضاف و «ما» إسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «قـد» حرف تحقيق «ذكرا» فعل مـاض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى قابل أل، والألف للاطلاق، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غيـر جامـع، وذلك لأن لنـا أسماء نكـرات لا تقبل أل ولا تقـع موقع ما يقبل أل، وذلك الحال في نحو «جاء زيـد راكباً» والتمييـز في نحو «اشتـريت رطلاً عسـلاً» واسم لا النافية للجنس في نحو «لا رجل عندنا» ومجرور رب في نحو «رب رجل كريم لقيته».
والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها، لا من حيث كونها حالاً أو تمييزاً أو اسم لا.
واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع، وذلـك لأن بعض المعارف يقبـل أل نحو يهـود ومجوس، فـإنك تقول: اليهود، والمجوس، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل، مثل ضميـر الغائب العـائد إلى نكرة، نحو قولك: لقيت رجلاً فأكرمته، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل.
والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودي ومجوسي، فهمـا نكرتـان، فإن كـانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة، فلا يضر صدق هذا التعريـف عليه، والبصريون يجعلونه واقعاً موقع «الرجل» لا موقع رجل، وكأنك قُلت: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل، كما قال تعالى: ﴿كما أرسلنـا إلى فرعـون رسولاً فعصى فرعون الرسول﴾ وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل، فلا يصدق التعـريف عليه.

كَعَبَّاس علماً، فإنك تقول فيه: العَبَّاس، فُتدْخِلُ عليه «أل» لكنهـا لم تؤثر فيه التعريفَ، لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [عليه] ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل «أل» ذُو: التي بمعنى صاحب، نحو «جَاءَنِي ذُو مَالٍ» أي: صاحِبُ مال، فَذُو: نكرةٌ، وهي لا تقبل «أل» لكنهـا واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل «أل» نحو الصاحب.

* * *

وَغَيْــرُهُ مَـعْــرِفَــةٌ: كَــهُــمْ، وَذِي وَهِنْدَ، وَآبْنِي، وَالْغُلاَمِ، وَالَّـذِي[1]

أي: غيرُ النَّكِرَةِ المعرفَةُ، وهي ستة أقسام: المضمر كَهُمْ، واسم الإشارة كَذَي، والعَلَمُ كَهِنْدَ، والمُحَلَّى بالألف واللام كَالغُلاَم، والموصولُ كَالَّذِي ومَا أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ منها كَآبْنِي، وسنتكلم على هذه الأقسام.

فَـمَــا لِــذِي غَـيْـبَــةٍ أوْ حُـضُــورِ كَــأَنْتَ، وَهْـوَ سَمِّ بِــالضَّمِيرِ[2]

(١) «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه «معرفة» خبر المبتدأ «كهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كهم «وذي، وهند، وابني، والغلام، والذي» كلهم معطوفات على هم، وفي عبارة المصنف قلب، وكان حقه أن يقول: والمعرفة غير ذلك، لأن المعرفة هي المحدث عنها.

وهذه العبارة تنبيء عن انحصار الاسم في النكرة والمعرفة، وذلك هو الراجح عند علماء النحو، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام: الأول النكرة، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم، والثاني: المعرفة، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم، والثالث: اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما، وهذا ليس بسديد.

(٢) «فما» اسم موصول مفعول به أول لسم، مبني على السكون في محل نصب «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وذي مضاف و «غيبة» مضاف إليه «أو» عاطفة «حضور» معطوف على غيبة «كأنت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أو متعلق بمحذوف حال من ما «وهو» معطوف على أنت «سم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بسم، وهو المفعول الثاني لسم.

يُشِيرُ إلى أن الضمير: مَا دَلَّ على غَيْبَةٍ كَهُوَ، أو حُضُورٍ، وهو قسمان: أحدهما ضميرُ المخاطَبِ، نحو أنْتَ، والثاني ضميرُ المتكلم، نحو أَنَا.

* * *

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَالاَ يُبْتَدَا ... وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا[1]

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ «ابْنِي أَكْرَمَكْ» ... وَلْيَاءِ والْهَا مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكْ»[2]

سليه

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و «اتصال» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «لا» نافية «يبتدا» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل صلة الموصول. والعائد محذوف، أي: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد، وهو عجيب غاية العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى ما كان هو العائد، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أن في قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد، وأن أصل الكلام ما لا يبتدأ به، فالجار والمجرور نائب فاعل، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» قصد لفظه: مفعول به ليلي «اختياراً» منصوب على نزع الخافض، أي: في الاختيار «أبدا» ظرف زمان متعلق بيلي.

(٢) «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر «ابني» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء «أكرمك» أكرم: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني، والكاف مفعول به، والجملة في محل نصب حال من قوله «الكاف» بإسقاط العاطف الذي يعطفها على الحال الأولى «والياء والهاء» معطوفان على الياء السابقة «من» حرف جار لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أي والياء والهاء حال كونهما من قولك ـ إلخ «سليه» سل: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان ليلي «ملك» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما.

الضميرُ البارِزُ ينقسم إلى: مُتَّصِل، ومُنْفَصِل، فالمتصل هو: الذي لا يُبْتَدأ به كالكاف من «أكْرَمَكَ» ونحوه، ولا يقع بعد «إلّا» في الاختيار[1]، فلا يقال: مَا أكَرَمْتُ إلّاكَ، وقد جاء شذوذاً في الشعر، كقوله:

١٣ ـ أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ
عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوْضُ إلّاهُ نَاصِرُ

وقوله:

(١) أجاز جماعة ـ منهم ابن الأنباري ـ وقوعه بعد إلا اختياراً، وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين ونحوهما.

١٣ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل.

اللغة: «أعوذ» ألتجىء وأتحصن، و «الفئة» الجماعة، و «البغي» العدوان والظلم، و «عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبلي مثل «أبداً» إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إني ألتجىء إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود النصفة، فليس لي معين ولا وزر سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ، ورب مضاف و «العرش» مضاف إليه «من فئة» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى فئة، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جر صفة لفئة «عليّ» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي «إلاه» إلا: حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائد إلى رب العرش، مستثنى مبني على الضم في محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه، فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

١٤ ـ وَمَــا عَــلَيْــنَـا ـ إذَا مَـا كُـنْـتِ جَـارَتَـنَـا ـ
أنْ لَا يُـجَـاوِرَنَـا إلّاكِ دَيَّـارُ

***

١٤ ـ وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «وما علينا» يروى في مكانه «وما نبالي» من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني:

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أوْفَى وَلٰكِنْ أُمُّ أوْفَى لَا تُبَالِي

و«ديار» معناه أحد، ولا يستعمل إلا في النفي العام، تقول: ما في الدار من ديار، وما في الدار ديور، تريد ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً﴾ يريد لا تذر منهم أحداً، بل استأصلهم وافنهم جميعاً.

المعنى: إذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له.

الإعراب: «وما» نافية «نبالي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط «ما» زائدة «كنت» كان الناقصة واسمها «جارتنا» جارة: خبر كان، وجارة مضاف ونا: مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «أن» مصدرية «لا» نافية «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور «إلاك» إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محل نصب، والمستثنى منه ديار الآتي «ديار» فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، ومن رواه «وما علينا» تكون ما نافية أيضاً، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخراً، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض، وكأنه قد قال: أي شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت جارتنا، ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا: متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً والتقدير على هذا: وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا.

الشاهد فيه: قوله «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً.

وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية: =

وَكُـلُّ مُـضْمَـرٍ لَـهُ الْـبِنَـا يَـجِبْ، وَلَـفْظُ مَـا جُـرَّ كَلَفْظِ مَـا نُـصِبْ(١)

المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ، لشبهها بالحروف في الجمود(٢)، ولذلك لا

=

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ *

وقال صاحب اللب: رواية البصريين:

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ *

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين، فتفطن لذلك.

(١) «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف و «مضمر» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتي «البنا» مبتدأ ثان «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ولفظ» مبتدأ ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «جر» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من ا لإعراب صلة «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلاً بالإضافة، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) قد عرفت ـ فيما مضى أول باب المعرب والمبني ـ أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهاً وضعياً، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين، وحمل الموضع على أكثر من ذلك عليه، حملاً للأقل على الأكثر، وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سماه بالشبه الجمودي، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثنى ولا تصغر، وأما نحو «هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن»، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه، وليست علامة المثنى والجمع طارئة عليها.

ونقول: قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينه التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر، وأشبهته في وجه رابع، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى انهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره، وللنصب صيغة أخرى ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب ليبين موقعه، فأشبه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما (وانظر ص ٣٢، ٣٧).

تُصَغَّرُ ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ، وإذا ثبت أنها مبنية: فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ، وهو: كل ضمير نَصْبٍ أو جر مُتَّصِلٍ، نحو: أكْرَمْتُكَ، ومَرَرْتُ بِكَ، وإنَّهُ ولَهُ، فالكافُ في «أكرمتك» في موضع نصب، وفي «بك» في موضع جر، والهاء في «إنه» في موضع نصب، وفي «له» في موضع جر.

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو «نا»، وأشار إليه بقوله:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ   كَاعْرِفْ بِنَا فَإنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ[1]

أي: صَلَحَ لفظُ «نَا» للرفع، نحو نِلْنَا، وللنصب، نحو فإنَّنَا، وللجر، نحو بِنَا.

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر: الياءُ، فمثالُ الرفع نحو «اَضْرِبِي» ومثالُ النصب نحو «أكْرَمَنِي» ومثالُ الجر نحو «مَرَّ بِي»..

ويستعمل في الثلاثة أيضاً «هُمْ» فمثالُ الرفع «هُمْ قائمون» ومثالُ النصب «أكْرَمْتُهُمْ» ومثالُ الجر «لَهُمْ».

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء وهم لأنهما لا يُشْبِهَانِ «نا» من كل

(١) «للرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتي «والنصب وجر» معطوفان على الرفع و «نا» مبتدأ، وقد قصد لفظه «صلح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «كاعرف» الكاف حرف جر، والمجرور محذوف، والتقدير: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، واعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف «فإننا» الفاء تعليلية، وإن حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها «نلنا» فعل وفاعل، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن «المنح» مفعول به لنال، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

وجه، لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ، وهي ضمير مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء، فإنها ـ وإن استعملت للرفع والنصب والجر، وكانت ضميراً في الأحوال الثلاثة ـ لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة، لأنها في حالة الرفع للمخاطَبِ، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم، وكذلك «هم»، لأنها ـ وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ـ فليست مثلَ «نا»، لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالتي النصب والجر ضميرٌ متصلٌ.

* * *

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، كَقَامَا وَاعْلَمَا[1]

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب، فمثالُ الغائب «الزَّيْدَانِ قَامَا، والزَّيْدُونَ قَامُوا، والهِنْدَاتُ قُمْنَ» ومثالُ المخاطب «اعْلَمَا، واعْلَمُوا»، ويدخل تحت قول المصنف «وغيره» المخاطبُ والمتكلمُ، وليس هذا بجيد، لأن هذه الثلاثةَ لا تكون للمتكلم أصلاً، بل إنما تكون للغائب أو المخاطَبِ كما مثلنا.

* * *

(١) «ألف» مبتدأ ـ وهو نكرة، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها «والواو، والنون» معطوفان على ألف «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «غاب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو حرف عطف، غير: معطوف على ما، وغير مضاف والضمير مضاف إليه «كقاما» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كقولك، وقاما: فعل ماض وفاعل «واعلما» الواو عاطفة، واعلما: فعل أمر، وألف الإثنين فاعله، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما.

وَمِنْ ضَمِيرِ الـرَّفْـعِ مَـا يَـسْتَتِـرُ   كَـافْعَـلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُـرُ(١)

ينقسم الضميـر إلى مستتر وبـارز(٢)، والمستتـر إلى واجب آلاستتـار

---

(١) «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف. و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفـع «يستتر» فعـل مضارع، وفـاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة مـا «كافعـل» الكاف جـارة لقول محذوف، والجار والمجـرور يتعلق بمحذوف خبـر لمبتدأ محـذوف، والتقديـر: وذلك كقـولـك، وافعـل: فعل أمـر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت «أوافق» فعل مضـارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتـر فيه وجوباً تقـديره أنـا «نغتبط» بدل من أوافق «إذ» ظـرف وضع للزمن الماضي، ويستعمل مجازاً في المستقبل، وهـو متعلق بقولـه «نغتبط» مبني على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٢) المنقسم هـو الضمير المتصـل لا مطلق الضميـر، والمراد بـالضمير البـارز مـا لـه صـورة في اللفظ حقيقـة نحو التاء والهاء في أكرمته، والياء في ابني، أو حكماً كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً في نحو قولك: جاء الذي ضربت، فإن التقدير جاء الذي ضربته، فحذفت التـاء من اللفظ، وهي منـوية، لأن الصلة لا بـد لها من عـائد يـربطهـا بالمـوصـول. ومن هنـا تعلم أن البـارز ينقسم إلى قسمين: الأول المذكور، والثاني المحذوف، والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين، الأول: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له الضميـر المنفصل ـ حين يقولون: مستتر جوازاً تقديـره هو، أو يقـولون: مستتـر وجوبـاً تقديـره أنا أو أنت ـ وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق، والوجـه الثاني: أن الاستتار يختص بالفاعـل الذي هـو عمدة في الكـلام، وأما الحـذف فكثيراً مـا يقع في الفضلات، كما في المفعـول به في المثـال السابق، وقـد يقع في العمـد في غير الفـاعل كمـا في المبتدأ، وذلك كثير في العربية، ومنه قول سويد بن أبي كاهل اليشكري، في وصف امرئ يضمر بغضه:

مُـسْتَـسِـرُّ الـشَّـنْءِ، لَـوْ يَـفْـقِـدُنِـي   لَـبَـدَا مِـنْـهُ ذُبَـابٌ فَـنَـبَـعْ

يريد هو مستسر البغض، فحذف الضمير، لأنه معروف ينساق إلى الذهن، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب.

وجائزه. والمراد بواجب الاستتار: ما لا يَحُلُّ محلّه الظاهِرُ، والمراد بجائز الاستتار: ما يَحُلُّ مَحَلهُ الظاهِرُ.

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعةً:

الأول: فعلُ الأمْرِ للواحِدِ المخاطَبِ كَافْعَلْ التقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرَازُهُ، لأنه لا يَحُلُّ محلّه الظاهر، فلا تقول: افْعَلْ زَيْدٌ، فأما «افْعَلْ أَنْتَ» فأنت تأكيدٌ للضمير المستتر في «افْعَلْ» وليس بفاعل لافْعَلْ، لصحة الاستغناء عنه، فتقول: افْعَلْ، فإن كان الأمر لواحدةٍ أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير، نحو اضْرِبِي، واضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبْنَ.

الثاني: الفعلُ المضارعُ الذي في أوله الهمزة نحو «أُوَافِقُ» والتقدير أنا، فإن قلت «أوافق أنا» كان «أنا» تأكيداً للضمير المستتر.

الثالث: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله النون نحو «نَغْتَبِطُ» أي نحن.

الرابع: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله التاء لخطاب الْوَاحِدِ نحو «تَشْكُرُ» أي أنت، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير، نحو أَنْتِ تَفْعَلِينَ، وأَنْتمَا تَفْعَلَانِ، وأَنْتُمْ تَفْعَلونَ، وأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ.

هذا[1] ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير، الأول: اسم فعل الأمر، نحو صه، ونزال، ذكره في التسهيل، والثاني: اسم فعل المضارع، نحو أف وأوه، ذكره أبو حيان، والثالث: فعل =

ومثال جائز الاستتار: زَيْدٌ يَقُومُ، أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار، لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهِرُ، فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة، نحو هِنْدٌ تَقُومُ، وما كان بمعناه، نحو زَيْدٌ قَائِم، أي هو.

* * *

وَذُو آرْتِفَاعٍ وَآنْفِصَالٍ: أَنَا، هُو، وَأَنْتَ، وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهْ[1]

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام في المستتر، والبارز ينقسم إلى: مُتَّصل، ومنفصل، فالمتَّصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وسبق الكلام في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً، ولا يكون مجروراً.

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوعَ المنفصل، وهو اثنا عشر: «أَنَا» للمتكلم وَحْدَه، و «نَحْنُ» للمتكلم المُشَارَكِ أو المُعَظِّمِ نَفْسَه،

= التعجب، نحو ما أحسن محمداً، والرابع: أفعل التفضيل، نحو محمد أفضل من علي، والخامس: أفعال الاستثناء، نحو قاموا ما خلا علياً، أو ما عدا بكراً، أو لا يكون محمداً. زادها ابن هشام في التوضيح تبعاً لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل، وهو حق، السادس: المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو قول الله تعالى ﴿فضرب الرقاب﴾ وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له فجائز الاستتار قطعاً. وذلك نحو «زيد قائم» ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر «زيد قائم أبوه» وقد ذكره الشارح في جائز الإستتار، وهو صحيح، وكذلك مرفوع نعم وبئس، نحو «نعم رجلاً أبو بكر، وبئست امرأة هند»، وذلك لأنك تقول في تركيب آخر «نعم الرجل زيد، وبئست المرأة هند».

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و «ارتفاع» مضاف إليه «وانفصال» معطوف على ارتفاع «أنا» خبر المبتدأ «هو، وأنت» معطوفان على أنا «والفروع» مبتدأ «لا» نافية «تشتبه» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع، والجملة من الفعل المضارع المنفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، الذي هو الفروع.

و«أنْتَ» للمُخَاطَب، و«أنْتِ للمخـاطبـة، و«أنْتُمَـا» للمـخـاطبَيْنِ أو المخاطَبتَيْنِ، و«أَنْتُمْ» للمخاطَبِينَ، و«أَنْتُنَّ» للمخاطَبَات، و«هُوَ» للغائب، و«هِيَ» للغائبة، و«هُمَا» للغائبَيْنِ أو الغـائبَتَيْنِ، و«هُمْ» للغائِبِينَ، و«هُنَّ» للغائبات.

* * *

وَذُو ٱنْتِصَـابٍ فِي ٱنْفِصَـالٍ جُعِـلَا: إِيَّـايَ، وَالتَّفْرِيـعُ لَيْسَ مُشْكِـلَا(1)

أشـار في هـذا البيت إلى المنصـوب المنفصـل، وهـو اثنـا عشـر: «إِيَّـايَ» للمتكلِّم وَحْدَه، و«إيـانا» للمتكلم المشـارِكِ أو المعـظِّمِ نفسَـهُ، و«إيـاكَ» للمخـاطَبِ، و«إِيَّـاكِ» للمخـاطبـة، وإيـاكمـا» للمخـاطَبْينِ أو المخـاطبتَيْنِ، و«إيـاكم» للمخـاطَبِينَ، و«إِيَّـاكُنَّ» للمخـاطبـات، و«إيـاه» للغـائب، و«إياهـا» للغائبـة، و«إياهمـا» للغائِبَيْنِ أو الغـائبَتَيْنِ، و«إِيَّاهُمْ» للغائِبِينَ، و«إِيَّاهُنَّ» للغائبات(2).

* * *

(1) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و«انتصاب» مضاف إليه «في انفصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في جعل الآتي «جعلا» فعل ماض، مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو «إياي» مفعول ثان لجعل، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ «ليس» فعل ماضي ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التفريع «مشكلا» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) اختلف في هـذه اللواحق التي بعد «إيـا» فقيل: هي حـروف تبين الحال وتـوضح المـراد من «إيا» متكلماً أو مخاطباً أو غائباً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، ومثلهـا مثل الحـروف التي في أنت وأنتما وأنتن، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك وأولئك، وهـذا مذهب سيبـويه والفـارسي والأخفش، قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني، واختـاره ابن مالـك، إلى أن هذه اللواحق أسمـاء، وأنها ضمـائر أضيفت =

٦٣ـ وَفِي اخْتِيَـارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِـلْ إِذَا تَـأَتَّـى أَنْ يَجِـيءَ الْمُـتَّصِـلْ[1]

كلُّ موضـع أمْكَنَ أن يُؤتى فيه بـالضمير المُتَّصِـلِ لا يجوز العـدولُ عنـه إلى المنفصل، إلا فيمـا سيذكـره المصنفُ، فلا تقـول في أكـرمتـك «أكرمْتُ إيَّاكَ» لأنه يمكن الإتيان بالمتصل، فتقول: أكرمْتُكَ.

فإن لم يكن الإتيانُ بالمتصل تعين المنفصلُ، نحو إيَّـاكَ أكْرَمْتُ[2]، وقد جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، كقوله:

= إليهـا «إيا» زاعمين أن «إيـا» أضيفت إلى غير هـذه اللواحق في نحو «إذا بلغ الـرجل الستين فـإيـاه وإيا الشواب» فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء.

وذلك باطل لوجهين، الأول: أن هذا الذي استشهدوا به شاذ، ولم تعهد إضافة الضمـائر. والثـاني أنه لو صح ما يقولون لكانت «إيا» ونحوها ملازمة لـلإضافـة، وقد علمنـا أن الإضافـة من خصائص الأسماء المعربة، فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها معربة، ألست ترى أنهم أعربـوا «أي» الموصـولة والشرطية والإستفهامية لما لازمها من الإضافة؟

وقال الفراء: إن «إيا» ليست ضميراً، وإنما هي حرف عماد جيء به تـوصلاً للضميـر، والضمير هـو اللواحق، ليكون دعامة يعتمد عليها، لتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة.

وزعم الزجاج أن الضمائر هي اللواحق موافقاً في ذلك للفراء، ثم خالفه في «إيـا» فادعى أنهـا اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء.

وقال ابن درستويه: إن هذا اسم ليـس ظاهراً ولا مضـمراً، وإنما هو بين بين.

وقال الكوفيون: المجموع من «إيا» ولواحقـها ضمير واحد.

(١) «وفي اختيار» جار ومجـرور متعلق بمحذوف حـال من فاعـل يجيء الآتي «لا» نافيـة «يجيء» فعل مضارع «المنفصل» فاعل يجيء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتي» فعـل ماضٍ «أن» حـرف مصدري ونصب «يجيء» فعل مضارع منصوب بـأن «المتصل» فـاعل يجيء، وأن ومـا دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل تأتي، والتقدير: تـأتي مجيء المتصل، والجملة من تـأتي وفاعله في محـل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقديـر: إذا تأتي مجيء المتصـل فلا يجيء المنفصل.

(٢) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير، ولا يمكن المجيء به متصلاً، في عشرة مواضع:

الأول: أن يكـون الضمير محصـوراً، كقولـه تعالى: ﴿وقضى ربـك ألا تعبـدوا إلا إيـاه﴾ وكقـول الفرزدق: =

= أَنَـا الـذّائِـدُ الْحَـامِي الـذِّمَـارَ، وَإِنَّمَـا يُـدَافِـعُ عَـنْ أَحْسَـابِهِـمْ أَنَـا أَوْمِـثْلِي
إذ التقدير: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أومثلي
ومن هذا النوع قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:
قَـدْ عَـلِمَـتْ سَـلْمَـى وَجَـارَاتُـهَـا مَـا قَـطَّرَ الْـفَـارِسَ إلا أَنَـا
الثاني: أن يكون الضمير مرفوعاً بمصدر مضاف إلى المنصوب به، نحو «عجبت من ضربك هو» وكقول الشاعر:
بِنَصْـرِكُـم نَحْـنُ كُنْـتُمْ فَـائِـزِيـنَ، وَقَـدْ أَغْـرَى الْعِـدَى بِكُمُ اسْتِسْـلَامُكُـمْ فَشَـلَا
الثالث: أن يكون عامل الضمير مضمراً، نحو قول السموأل:
وَإِنْ هُـوَلَـم يَحْمِـلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَـهَـا فَـلَيْسَ إِلَـى حُـسْـنِ الـثَّـنَـاءِ سَـبِـيـلُ
وكقول لبيد بن ربيعة:
فَـإِنْ أَنت لم يَنْفَعْـكَ عِلْمُـكَ فَـانْتَسِـبْ لَـعَـلَّكَ تَـهْـدِيـكَ الـقُـرَونُ الأَوَائِـلُ
الرابع: أن يكون عامل الضمير متأخراً عنه، كقوله تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح.
الخامس؛ أن يكون عامل الضمير معنوياً، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ، نحو «اللهم أنا عبد أثيم، وأنت مولى كريم» ومنه «أنا الذائد» في بيت الفرزدق السابق.
السادس: أن يكون الضمير معمولاً لحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿وما أنتم بمعجزين﴾ ﴿ما هن أمهاتهم﴾ ﴿وما أنا بطارد المؤمنين﴾ ﴿إن أنا إلا نذير مبين﴾ وكقول الشاعر:
إنْ هُـوَ مُـسْـتَـوْلِـيـاً عَـلَى أَحَـدٍ إلَّا عَـلَى أَضْـعَـفِ الـمَـجَـانِـيـنِ
السابع: أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر، كقوله تعالى: ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾ وكقول الشاعر:
مُـبَـرَّأ مِـنْ عُـيُـوبِ الـنَّـاسِ كُـلِّهِـمُ فَـالله يَـرْعَـى أَبَـا حَـفِصٍ وَإِيَّـانَـا
الثامن: أن يقع الضمير بعد واو المعية، كقول أبي ذؤيب الهذلي:
فَـآلَـيْتُ لَا أَنْـفَـكُّ أَحْـذُو قَـصِـيـدَةً تَـكُـونُ وَإِيَّـانَـا بِـهَـا مَـثَـلًا بَـعْـدِي
التاسع: أن يقع بعد «أما» نحو «أما أنا فشاعر، وأما أنت فكاتب، وأما هو فنحوي».
العاشر: أن يقع بعد اللام الفارقة، نحو قول الشاعر:
إنْ وَجَـدْتُ الـصَّـدِيـقَ حَـقـاً لإِيَّـا كَ، فَـمُـرْنِـي فَـلَنْ أَزَالَ مُـطِـيـعَـا
وسيأتي موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح.

١٥ ـ بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

***

١٥ ـ البيت من قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقبله:

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَماً وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ

إِنِّي حَلَفْتُ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ، فِنَاءِ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة: «الباعث» الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت» ـ بكسر الميم مخففة ـ بمعنى تضمنت، أي اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم «الدهارير» الزمن الماضي، أو الشدائد، وهو جمع لا واحد له من لفظه.

الإعراب: «يا لباعث» جار ومجرور متعلق بقوله «حلفت» في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت، والأموات: يجوز فيه وجهان، أحدهما: جره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو الباعث والوراث على مثال قوله:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

وقولهم «قطع الله يد ورجل من قالها» والوجه الثاني: نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة «ضمنت» فعل ماض، والتاء للتأنيث «وإياهم» مفعول به تقدم على الفاعل «الأرض» فاعل ضمن «في دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت، ودهر مضاف و «الدهارير» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ضمنت إياهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله، وذلك خاص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال «قد ضمنتهم الأرض».

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها، وكان أهله بنجد في وادي أشي ـ بزنة المصغر (وانظر ٦٥/١ من كتابنا السالك إلى أوضح المسالك):

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمُ حُبّاً إِلَيَّ هُمُ

فقد جاء بالضمير منفصلاً ـ وهو قوله «هم» في آخر البيت ـ وكان من حقه أن يجيء به متصلاً بالعامل ـ وهو قوله «يزيد» ـ ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال «إلا يزيدونهم حباً إلي».

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ، بَلْ صَرَمُوا يَا صَاحِ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

وكان من حقه أن يقول: «بل قطعوا الوصال» لكنه اضطر ففصل

وَصِلْ أَوِ آفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيه، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى[1]
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَآتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي آخْتَارَ الْانْفِصَالَا[2]

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً.

فأشار بقوله: «سَلْنِيه» إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منها ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران، نحو: «الدِّرْهَمُ سَلْنِيهِ» فيجوز لك في هاء «سلنيه» الاتصالُ نحو سَلْنِيهِ، والانفصالُ نحو سَلْنِي إيَّاه، وكذلك كل فعل أشبهه، نحو الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ، وَأَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ.

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجِبٌ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

---

(١) «وصل» الواو للاستئناف، صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف دال على التخيير «افصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة افصل معطوفة على جملة صل «هاء» مفعول تنازعه الفعلان، فأعمل فيه الثاني، وها مضاف و «سلنيه» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على سلنيه «أشبهه»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة ما «في كنته» جار ومجرور متعلق بانتمى «الخلف» مبتدأ «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وانتمى معناه انتسب، والمراد أن بين العلماء خلافاً في هذه المسألة، وأن هذا الخلاف معروف، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله.

(٢) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خلتنيه» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «واتصالاً» الواو عاطفة، اتصالا: مفعول مقدم لأختار «أختار» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «غيري غير: مبتدأ، وغير مضاف والياء التي للمتكلم مضاف إليه «أختار» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود لغيري، والجملة من أختار وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «الانفصالا» مفعول به لأختار، والألف للإطلاق.

وأشار بقوله: «في كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمى» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميراً، فإنه يجوز اتصالُه وانفصالُه، واخْتُلِفَ في المختار منهما، فاختار المصنف الاتصالَ، نحو كُنْتُهُ، واختار سيبويه الانفصالَ، نحو كنت إياه[1]، [تقول، الصَّدِيق كُنْتَهُ، وكُنْتَ إيَّاهُ].

وكذلك المختار عند المصنفِ الاتصالُ في نحو «خِلْتَنِيهِ»[2] وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، وهما ضميران، ومذهَبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصالُ، نحو خِلْتَنِي إيَّاهُ، ومذهَبُ سيبويه أَرْجَحُ، لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشافِه لهم، قال الشاعر:

---

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب، فمن الإنفصال قول عمر بن أبي ربيع المخزومي:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ الْعَهْدِ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقول الآخر:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا ... كِ، وَلَا نَخْشَى رَقِيبَا

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلاماً له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقول رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله» ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص ١٠٥.

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضاً، فمن الاتصال قوله تعالى: ﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلاً، ولو أراكهم كثيراً﴾ وقول الشاعر:

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِىءٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ ... إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُعْتَذِرَا

ومن الانفصال قول الشاعر:

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ، وَقَدْ مُلِئَتْ ... أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ

١٦ ـ إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

***

١٦ ـ هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذي يعتد بقوله، ويعتبر نقله، لأنه هو الذي شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

المفردات: «حذام» اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذي عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إذْ نَظَرَتْ إلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
قَالَتْ: ألَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إلَى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به «فإن» الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي ما قالته حذام.

التمثيل به: قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها، ثم إن الأرجح في المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك، والرماني، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من معمولي ظن وأخواتها، وذلك من قبل أن الاتصال في البابين أكثر وروداً عن العرب، وقد ورد الاتصال في خبر «كان» في الحديث الذي رويناه لك، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلاً، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.

وَقَـدِّمِ الأخَصَّ فِـي آتِّـصَـالِ وَقَـدِّمَنْ مَـا شِئْتَ فِي آنْفِصَـالِ[١]

ضميرُ المتكلم أخَصُّ من ضمير المخاطَبِ، وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخَصُّ من الآخر، فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما، فتقول: الدرهم أعطيتكه وأعطيتَنيهِ، بتقديم الكاف والياء على الهاء، لأنهما أخَصُّ من الهاء، لأن الكاف للمخاطَبِ، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، ولا يجوز الغائبِ مع الاتِّصَال، فلا تقول: أعطيْتُهوك، ولا أعطيْتَهوُنِي، وأجازه قوم، ومنه ما رواهُ ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: «أرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَاناً»، فإن فُصِلَ أحَدُهُمَا كنتَ بالخيار، فإن شئت قَدّمْتَ الأخَصَّ، فقلت: الدرهم أعْطَيْتُكَ إياه، وأعْطَيْتَني إياه، وإن شئت قَدَّمْتَ غيرَ الأخَصِّ، فقلتَ: أعْطَيْتُهُ إيَّاكَ، وأعْطَيْتَهُ إيايَ، وإليه أشار بقوله: «وَقَدِّمَنْ ما شئتَ في انفصال» وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديمُ غيرِ الأخَصِّ في الانفصال عند أمْنِ اللَّبْس، فإن خيف لَبْسٌ لم يجز، فإن قلت: زيد أعْطَيْتُكَ إيَّاه[٢]، لم يجز تقديمُ

(١) «وقدم» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأخص» مفعول به لقدم «في اتصال» جار ومجرور متعلق بقدم «وقدمن» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد، مبني على السكون في محل نصب «شئت» فعل وفاعل، وجملتهما لا محل لها صلة ما الموصولة، والعائد محذوف، والتقدير: وقدمن الذي شئته «في انفصال» جار ومجرور متعلق بقدمن.

(٢) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً كما ترى في مثال الشارح، ألست ترى أن المخاطب وزيداً يصلح كل منهما أن يكون آخذاً ويصلح أن يكون مأخوذاً، أما نحو «الدرهم أعطيته إياك» أو «الدرهم أعطيتك إياه» فلا لبس لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر.

الغـائبِ، فلا تقـول: زيد أعـطيته إيـاك، لأنه لا يُعْلَم هـل زيد مـأخوذ أو آخِذٌ.

* * *

وَفِي اتِّحَـادِ الـرُّتْبَـةِ الْـزَمْ فَصْـلاَ   وَقَـدْ يُبِيـحُ الْغَيْـبُ فِيـهِ وَصْـلاَ[1]

إذا اجتمع ضميرانِ، وكانا منصوبَيْنِ، واتَّحَدَا في الـرُّتبة ـ كأن يكونـا لمتكلمين، أو مخـاطبين، أو غـائبين ـ فـإنـه يلزم الفَصْـلُ في أحـدهمـا، فتقول: أعْطَيْتَنِي إيَّايَ، وأعْطَيْتُـكَ إيَّاكَ، وأعْـطَيْتُهُ إيَّـاهُ، ولا يجوز اتصـالُ الضميرين، فلا تقول: أعْطَيْتَنِيني، ولا أعْطَيْتُكَكَ، ولا أعْـطَيْتُهُوهُ، نعم إن كـانـا غـائبين واخْتَلَفَ لفـظُهُمـا فقـد يتصـلان، نحـو الـزَّيْـدَانِ الـدِّرْهَمُ أعْطَيْتُهُمَاهُ، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مَـعَ اخْتِـلاَفٍ مَـا، وَنَحْـوَ «ضَمِنَتْ   إيَّـاهُمُ الأرْضُ» الضَّـرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسـخ الألفية، وليس منهـا، وأشار بقوله: «ونحـو ضمنت ـ إلى آخِرِ البيت» إلى أن الإتيـانَ بالضميـر منفصلاً في موضع يجب فيه اتِّصَالُه ضرورةٌ، كقوله:

بِـالْـبَـاعِـثِ الْـوَارِثِ الأمْـوَاتِ قَـدْ ضَـمِـنَـتْ
إيَّـاهُـمُ الأرْضُ فـي دَهْـرِ الـدَّهَـارِيـر[2][١٥]

وقد تقدم ذكر ذلك

* * *

(١) «وفي اتحاد» الواو حرف عطف، والجار والمجرور متعلق بـالزم الآتي، واتحـاد مضاف و«الـرتبة» مضاف إليه «الزم» فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعـراب، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوباً تقديره أنت «فصلاً» مفعول به لالزم «وقد» الواو عاطفة، قد: حرف دال على التقليـل «يبيح» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الغيب» فاعل يبيح «فيه» جار ومجرور متعلق «بيبيـح» «وصلاً» مفعول به ليبيح.

(٢) مضى شرح هذا البيت قريباً (ص ٩٩) فـارجـع إليه هناك، وهو الشاهد رقم ١٥.

وَقَبْـلَ يَـا النَّفْسِ مَـعَ الْفِعْـلِ الْتُــزِمْ نُـونُ وِقَـايَـةٍ، و «لَيْسِي» قَـدْ نُـظِمْ[1]

إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نـونَ الوقـاية، وسميت بـذلـك لأنهـا تَقِي الفعـلَ من الكســر، وذلـك نحــو «أكْـرَمَنِي، ويُكْرِمُنِي، وأكْرِمْنِي» وقد جاء حَذْفُها مع «ليس» شذوذاً، كما قال الشاعر:

١٧ ـ عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَـدِيدِ الـطَّيْسِ إذْ ذَهَـبَ الْـقَــوْمُ الْـكِــرَامُ لَـيْـسِـي

(١) «وقبل» الواو حرف عطف، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي، وقبل مضـاف و «يا» مضـاف إليه، ويا مضاف و «النفس» مضـاف إليه «مـع» ظرف متعلق بمحـذوف حال من يـا النفس، ومع مضـاف و «الفعـل» مضـاف إليـه «التـزم» فعـل مـاضي مبني للمجهـول مبني على الفتـح لا محـل لـه من الإعراب، وسكن لأجل الوقف «نون» نـائب فاعـل لالتزم مـرفوع بـالضمة، ونـون مضاف و «وقاية» مضاف إليه «وليسي» الواو عاطفة، ليسي: قصد لفظه مبتدأ «قد» حرف تحقيق «نـظم» فعل مـاضي مبني للمجهول على الفتح لا محل له من الإعـراب. وسكنه لأجـل الوقف، ونـائب الفاعـل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ليسي، والجملة من الفعل ونـائب الفاعـل في محل رفـع خبر المبتـدأ.

١٧ ـ هذا البيت نسبه جماعة من العلماء ـ ومنهم ابن منظور في لسان العرب (ط ي س) ـ لرؤبة بن العجاج، وليس موجوداً في ديوان رجزه، ولكنه موجود في زيادات الديوان.

اللغة: «كعديد» العديد كالعـدد، يقال: هم عـديد الثـرى، أي عددهم مثـل عدهـه، و «الطيس» ـ بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء المثنـاة من تحت، وفي آخره سين مهملة ـ الـرمل الكثيـر، وقال ابن منظور: «واختلفوا في تفسير الطيس، فقـال بعضهم: كل من على ظهـر الأرض من الأنام فهـو من الطيـس، وقال بعضهـم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذبـاب والهوام، وقيـل: يعني الكثير من الرمل» اهـ «ليسي» أراد غيري، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا، هذا ويروي صدر الشاهد:

* عَـهْـدِي بِـقَـوْمِـي كَـعَـدِيـدِ الـطَّـيْـسِ *

وهي الرواية الصحيحة المعنى.

المعنى: يفخر بقومه، ويتحسر على ذهابهم، فيقول: عهدي بقومي الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل، وقد ذهبوا إلا إياي، فإنني بقيت بعدهم خلفاً عنهم.

الإعراب: «عددت» فعـل وفاعـل «قومي» قـوم: مفعول بـه، وقوم مضاف ويـاء المتكلم مضاف إليـه «كعـديد» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف صفة لمـوصوف محـذوف، والتقديـر: عددتهم عـداً مثل =

واخْتُلِفَ في أفعل التعجب: هل تلزمه نونُ الوقاية أم لا؟ فتقول: ما أفْقَرَني إلى عفو الله، وما أفقَرِي إلى عفو الله، عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم[1].

* * *

و«لَيْتَنِي» فَشَا، وَ«لَيْتِي» نَدَرَا وَمَعْ «لَعلَّ» اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا[2]

«ليتي»

= عديد، وعديد مضاف و«الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف دال على الزمان الماضي، متعلق بعددت «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة له، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها «ليسي» ليس: فعل ماض ناقص دال على الاستثناء، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم، والياء خبره مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ «ليسي» أما الأول فإنه أتي بخبره ضميراً متصلاً، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلاً، فكان يجب عليه ـ على مذهبهم هذا ـ أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياي. والثاني ـ وهو الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا ـ حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعل، وانظر ما ذكرناه في ص ١٠١.

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبني على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل، فقال الكوفيون: هو اسم، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية، لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء، وقال البصريون: هو فعل، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر.

(٢) «وليتني» الواو عاطفة، ليتني قصد لفظه: مبتدأ «فشا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني، والجملة من فشا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وليتي» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ «ندرا» فعل ماض، والألف للاطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتي، والجملة من ندر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ومع» الواو عاطفة، مع: ظرف متعلق باعكس الآتي، ومع مضاف و«لعل» قصد لفظه: إليه «اعكس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، والتقدير: واعكس الحكم مع لعل «وكن» الواو عاطفة، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مخبراً» خبره.

في الْبَاقِيَاتِ، وَآضْطِرَاراً خَفَّفَا   مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا[1]

ذكر في هذَيْنِ البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف، فذكر «ليت» وأن نون الوقاية لا تُحْذَفُ منها، إلا ندوراً، كقوله:

١٨ ـ كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ: لَيْتِي   أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي

(١) «في الباقيات» جار ومجرور متعلق بمخبر في البيت السابق «واضطراراً» الواو عاطفة، اضطراراً: مفعول لأجله «خففا» فعل ماض، والألف للإطلاق «مني» قصد لفظه: مفعول به لخفف «وعين» قصد لفظه أيضاً: معطوف على مني «بعض» فاعل خفف، وبعض مضاف، و«من» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «قد» حرف تحقيق «سلفا: فعل ماض، والألف للاطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من.

١٨ ـ هذا البيت لزيد الخير الطائي، وهو الذي سماه النبي ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل، لأنه كان فارساً.

اللغة: «المنية» بضم فسكون ـ اسم للشيء الذي تتمناه، وهي أيضاً اسم للتمني، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد، وذلك في قوله:

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْداً فَلاَقَى   أَخَا ثِقَةٍ إذا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كَمُنْيَةِ جَابِرٍ، إذْ قَالَ: لَيْتِي   أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي
تَلاَقَيْنَا، فَمَا كُنَّا سَوَاءً   وَلكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ
وَلَوْلاَ قَوْلُهُ: يَا زَيْدُ قَدْنِي،   لَقَدْ قَامَتْ نُوَيْرَةُ بِالْمَآلِي
شَكَكْتُ ثِيَابَهُ لَمَّا الْتَقَيْنَا   بِمُطَّرِدِ الْمَهَزَّةِ كَالْخِلاَلِ

«مزيد» بفتح الميم وسكون الزاي: رجل من بني أسد، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إلى لقيه نال منه، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هارباً «أخا ثقة» أي صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب «العوالي» جمع عالية، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح، واختلافها: ذهابها في جهة العدو ومجيئها عند الطعن «جابر» رجل من غطفان، كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه «وأتلف» يروى «وأفقد».

الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: تمنى مزيد تمنياً مشابهاً لمنية جابر، ومنية مضاف و«جابر» مضاف إليه «إذ» ظرف للماضي من الزمان «قال» =

والكثيرُ في لسانِ العربِ ثبوتُهَا، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ، قال الله تعالى: (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ).

وأما «لعَلَّ» فذكر أنها بعكس ليت، فالفصيحُ تجريدُها من النون كقوله تعالى - حكاية عن فرعون - (لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ) ويقلُّ ثبوتُ النونِ، كقول الشاعر:

١٩ - فقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومَ، لعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ مَاجِدِ

= فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جابر، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها «ليتي» ليت: حرف تمن ونصب، والياء اسمه، مبني على السكون في محل نصب «أصادف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو حالية، وأفقد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وأنا أفقد، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «جل» مفعول به لأفقد، وجل مضاف ومال من يلي» مضاف إليه ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ليتي» حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ، وإنما هو نادر قليل، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة، فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع ليت، بل يجوز لك في السعة أن تتركها، وإن كان الإتيان بها أولى، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال: «وقد قالت الشعراء «ليتي» إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي» اهـ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي.

ومثل هذا الشاهد - في حذف نون الوقاية مع ليت - قول ورقة بن نوفل الأسدي:

فَيَا لَيْتِي إذَا مَا كَانَ ذَاكُم وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكري أحد المعمرين في قوله:

أَلَا يَا لَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي وَهَلْ يُجْدِي عَلَيَّ الْيَوْمَ لَيْتِي؟

١٩ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «أعيراني» ويروى «أعيروني» وكلاهما أمر من العارية، وهي أن تعطي غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك «القدوم» - بفتح القاف وضم الدال المخففة - الآلة التي ينجر بها الخشب.

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات، أي: في باقي أخَوَات لَيتَ ولعَلَّ ـ وهي إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ ـ فتقول: إنِّي وإنَّنِي، وأنِّي وأنَّنِي، وكأنِّي وكأنَّنِي، ولكنِّي ولكنَّنِي.

ثم ذكر أن «مِنْ، وعَنْ» تلزمهما نونُ الوقاية، فتقول: منِّي وعنِّي ـ بالتشديد ـ ومنهم من يحذف النون، فيقول: مِنِي وَعَنِي ـ بالتخفيف ـ وهو شاذ، قال الشاعر:

٢٠ ـ أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

***

= «أخط بها» أي أنحت بها، وأصل الخط من قولهم: خط بأصبعه في الرمل «قبراً» المراد به الجفن، أي القراب، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف «لأبيض ماجد» لسيف صقيل.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أعيراني» أعيرا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأعيرا «القدوم» مفعول ثان لأعيرا «لعلني» لعل: حرف تعليل ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها «أخط» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل «بها» جار ومجرور متعلق بأخط «قبراً» مفعول به لأخط «لأبيض» اللام حرف جر، وأبيض مجرور بها، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «ماجد» صفة لأبيض، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لعلني» حيث جاء بنون الوقاية مع لعل، وهو قليل.

ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته، وكانت قد لامته على البذل والجود:

أرِينِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي أرَى مَا تَرَيْنَ، أوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَاً

والكثير في الاستعمال حذف النون مع «لعل» وهو الذي استعمله القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿لعلي أبلغ الأسباب﴾ وقوله سبحانه: ﴿لعلي أعمل صالحاً﴾، ومنه قول الفرزدق.

وَإنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي ـ وَإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أزُورُهَا

وقول الآخر:

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إذا مَا أقُولُ لَهَا: لَعَلِّي أوْ عَسَانِي

٢٠ ـ وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها، بل قال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام عنه «وفي النفس من هذا البيت شيء» ووجه تشكك هذين العالمين المحققين في =

وَفي لَـدُنِّي لَـدُنِي قَـلَّ، وفي قَـدْنِي وَقَـطْنِي الْحَـذْفُ أيضاً قَـدْ يَفِي[1]

أشار بهذا إلى أن الفصيح في «لَدُنِّي» إثباتُ النون، كقـوله تعـالى: (قَـدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُـذْراً) ويقلُّ حـذفُهـا، كقـراءة مَنْ قـرأ (مِنْ لَـدُنِي) بالتخفيف والكثيرُ في «قَدْ، وقَطْ» ثبوتُ النون، نحو: قَدنِي وَقَطْنِي، ويقل الحذف نحو: قَدِي وقَطِي، أي حَسْبِي، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ في قوله:

= هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان «من» و «عن» وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه.

اللغة: «قيس» هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر، واسمه الناس ـ بهمزة وصـل ونون ـ ابن مضـر بن نزار، وهو أخو إلياس ـ بياء مثناة تحتيـة ـ وقيس هنا غيـر منصرف للعلميـة والتأنيث المعنـوي، لأنه بمعنى القبيلة، وبعضهم يقول: قيس ابن عيلان.

الإعراب: «أيها» أي: منادى حذف منـه ياء النـداء، مبني على الضم في محل نصب، وهـا للتنبيه «السائل» صفة لأي «عنهم» جار ومجرور متعلق بالسائل «وعني» معطوف على عنهم «لسـت» ليس: فعل ماض نـاقص، والتاء اسمهـا «من قيس» جار ومجـرور متعلق بمحـذوف خبـر ليس «ولا» الـواو عاطفة، ولا نـافية «قيس» مبتـدأ «مني» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر المبتدأ، وهـذه الجملة معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «عني» و «مني» حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذاً للضرورة.

(١) «في لدني» جار ومجرور متعلق بقل «لـدني» قصد لفـظه: مبتدأ «قـل» فعل مـاض، وفاعله ضميـر مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعـود على لدني المخففـة، والجملة من قل وفـاعله في محل رفـع خبر المبتدأ «وفي قدني» جار ومجرور متعلق بيفي الآتي «وقطني» معطوف على قـدني «الحذف» مبتـدأ «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قد» حرف تقليل «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيـه جوازاً تقديره هو يعود على حذف، والجملة من يفي وفـاعله في محل رفـع خبر المبتـدأ الذي هـو «الحذف» والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

٢١ ـ قَــدْنِــيَ مِــنْ نَــصــرِ الْـخُــبَـيْــبَــيْــنِ قَــدِي
[لَــيْــسَ الإمــامُ بــالــشَّـحِــيــح الــمُــلْحِــدِ]

***

٢١ ـ هـذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مـالك الأرقط، أحـد شعراء عصـر بني أمية، من أرجـوزة له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفي، ويعرض بعبد الله بن الزبير.

اللغة: أراد بالخبيبين عبدالله بن الزبير ـ وكنيته أبـو خبيب ـ ومصعباً أخـاه، وغلبه لشهـرته، ويـروى «الخبيبين» ـ بصيغة الجمع ـ يريد أبا خبيب وشيعته، ومعنى «قدني» حسبي وكفاني «ليس الإمام إلخ» أراد بهذه الجملة التعريض بعبدالله بن الزبير، لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معـاوية بن يزيد، وكان ـ مع ذلك ـ مبخلاً لا تبض يده بعطاء.

الإعـراب: «قـدني» قـد: اسم بمعنى حسب مبتـدأ، مبني على السكـون في محـل رفـع، والنـون للوقاية، وقد مضاف والياء التي للمتكلم مضاف إليـه مبني على السكون في محـل جر «من نصـر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونصر مضاف و«الخبيبين» مضاف إليه «قدي» يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل، وقد جعله ابن هشام اسـم فعـل مضارع بمعنى يكفيني، وجعله غيـره اسم فعل ماض بمعنى كفـاني، وجعله آخرون اسم فعـل أمر بمعنى ليكفني، وهـذا رأي ضعيـف جداً، ويـاء المتكلم على هذه الآراء مفعـول به، ويجـوز أن يكون قـد اسمـاً بمعنى حسب مبتـدأ، ويـاء المتكلم مضاف إليه، والخبر محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مؤكـدة لجملة المبتدأ وخبـره السابقـة «ليس» فعل ماض ناقص «الإمام» اسمهـا «بالشحيـح» الباء حـرف جر زائـد، الشحيح: خبـر ليس منصـوب بفتحة مقـدرة على آخره منـع من ظهورهـا اشتغال المحـل بحـركـة حـرف الجـر الـزائـد «الملحد» صفة للشحيح.

الشاهد فيه: قوله «قدني» و«قدي» حيث أثبت النون في الأولى وحـذفها من الثـانية وقـد اضطربت عبـارات النحويين في ذلـك، فقال قـوم: إن الحـذف غيـر شـاذ، ولكنـه قليـل، وتبعهم المصنف والشارح، وقـال سيبويه: «وقد يقولون في الشعر قطي وقدي فأما الكلام فلا بـد فيه من النـون، وقد اضطر الشاعر فقال قدي شبهه بحسبي لأن المعنى واحد» اهـ. وقال الأعلم: «وإثباتها (النـون) في قـد وقط هو المستعمـل، لأنهما في البنـاء ومضارعـة الحروف بمنـزلـة من وعن، فتلزمهمـا النـون المكسورة قبل الياء، لئلا يغير آخرهما عن السـكون» اهـ وقال الجوهري: «وأما قـولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم، وتقول: قدي، وقدني أيضـاً بالنون على غير قياس، لأن هذه النون إنما تـزاد في الأفعال وقاية لها، مثل ضربني وشتمني» قال ابن بري يرد على الجوهري «وهـم الجوهري في قولـه إن النون في قدني زيدت على غير قياس» وجعل النون مخصوصـاً بالفعـل لا غير، وليـس كـذلك، =

= وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف، كقولك في من وعن إذا أضفتهما لنفسك: مني وعني، فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها، وكذلك في قد وقط، وتقول: قدني وقطني، فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها، وكذلك زادوها في ليت، فقالوا: ليتني، لتبقى حركة التاء على حالها، وكذلك قالوا في ضرب: ضربني، لتبقى الباء على فتحها، وكذلك قالوا في اضرب: اضربني، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها» اهـ.

ولابن هشام ههنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهي في مغنى اللبيب، وقد عنينا بذكرها والرد عليها في حواشينا المستفيضة على شرح الأشموني فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التي أنشدناها في شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة، وهو رابع تلك الأبيات).

هذا، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم.

واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاربي ومكرمي وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله ﷺ: «فهل أنتم صادقوني» وفي قول الشاعر:

وَلَيْسَ المُوَافِيني لِيُرْفَدَ خَائِباً ... فإنَّ لَهُ أضْعَافَ مَا كَانَ أمَّلاَ

وفي قول الآخر:

ألا فَتىً مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي ... ولَيْسَ حَامِلَنِي إلاَّ ٱبْنُ حَمَّالِ

وفي قول الآخر:

ولَيْسَ بمُعْيِيني وفي النَّاس مَمْتَعٌ ... صَدِيقٌ إذَا أعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

كما لحقت أفعل التفضيل في قوله ﷺ «غير الدجال أخوفني عليكم» لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجيب.

العلَمُ[1]

اسْـمٌ يُعَـيِّـنُ الـمُـسَـمَّـى مُـطْلَقَـا عَلَمُـهُ: كَجَعْفَـرٍ، وَخِـرْنِقَـا[2]
وَقَـرَنٍ، وَعَـدَنٍ، وَلاَحِـقِ، وَشَـذْقَـمٍ، وَهَـيْـلَةٍ، وَوَاشِـقِ[3]

العَلَم هو: الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، أي بلا قَيْدِ التكلم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ، فالاسم: جنس يشمل النكرة والمعرفة، و«يعين مسماه»: فَصْل أخْرَجَ النكرة، و«بلا قيد» أخْرَجَ بقية المعارف، كالمضمر، فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ «أنا» أو الخطاب كـ «أنْتَ» أو الغيبة كـ «هو»، ثم مَثَّلَ الشيخ بأعلام الأناسِيِّ وغيرهم، تنبيهاً على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاءُ وغيرهُم من المألوفات، فجعفر: اسم رجل، وخِرْنِقُ: اسم امرأة من شعراء العرب[4]، وهي أخت طَرَفَة بن العَبْدِ لأمِّهِ،

(١) هو في اللغة مشترك لفظي بين معان، منها الجبل، قال الله تعالى: ﴿وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام﴾ أي كالجبال، وقالت الخنساء ترثي أخاها صخراً:
وَإنَّ صَخْـراً لَتَـأتَـمُّ الْـهُـدَاةُ بِـهِ كَـأنَـهُ عَـلَمٌ فـي رَأسِـهِ نَـارُ
ومنها الراية التي تجعل شعاراً للدولة أو الجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير، وأصل الترجمة «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ، ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مقامه، وليس يخفى عليك إعرابه.

(٢) «اسم» مبتدأ «يعين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «المسمى» مفعول به ليعين، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في يعين «علمه» علم: خبر المبتدأ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس، فيكون «اسم يعين المسمى» خبراً مقدماً، و«علمه» مبتدأ مؤخراً «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك جعفر - إلخ.

(٣) «وخرنقاً، وقرن، وعدن، ولاحق، وشذقم، وهيلة، وواشق» كلهن معطوفات على جعفر.

(٤) لعل الأولى - بل الأصوب - أن يقول «من شواعر العرب».

وقَرَنُ: اسم قبيلة، وعَدَن: اسم مكان، ولاحِق: اسمُ فرسٍ، وشَذْقم: اسم جَمَل، وهَيْلَة: اسم شاة، وواشِق: اسم كلب.

* * *

وَٱسْماً أتَى، وكُنْيَةً، وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا(1)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم، وكُنْيَةٍ، ولَقبٍ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنْيَة ولا لَقَبٍ، كزيد وعمرو، وبالكُنْية: ما كان في أوله أبٌ أو أمٌّ كأبي عبدالله وأمِّ الخير، وباللقب: ما أشْعَرَ بمدحٍ كزين العابدين، أو ذَمٍّ كأنفِ النَّاقةِ.

وأشار بقوله «وأخِّرَنْ ذا ـ إلخ» إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرُه، كزيد أنف الناقة، ولا يجوز تقديمُه على الاسم، فلا تقول: أنف الناقة زيد، إلا قليلاً، ومنه قوله:

٢٢ ـ بأنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَبَا
بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

---

(1) «واسما» حال من الضمير المستتر في أتى «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم «وكنية، ولقبا» معطوفات على قوله اسما «وأخرن» الواو حرف عطف، أخر: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول به لأخر، وهو اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب «إن» حرف شرط «سواه» سوى: مفعول به مقدم لصحب، وسوى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه «صحبا» صحب: فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللقب، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن صحب اللقب سواه فأخره.

٢٢ ـ البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان أحد بني كاهل، وهو من قصيدة لها ترثيه بها، وأولها:

كُلُّ امْرِىءٍ بِمحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبُ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبُ =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحبَ سواهُ، ويدخل تحت قوله «سواه» الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرهُ مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار[1] بين أن تُقَدِّم الكُنْيَةَ على اللقب،

= اللغة: «محال الدهر» بكسر الميم، بزنة كتاب ـ كيده أو مكره، وقيل: قوته وشدته «شريان» ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تعمل منه القسي «يعوي» حوله الذيب» كناية عن موته، والباء من قولها «بأن» متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ عَنِّي حَدِيثاً، وَبَعْضُ القَوْلِ تكذِيبُ

الإعراب: «بأن» الباء حرف جر، وأن: حرف توكيد ونصب «ذا» ـ بمعنى صاحب ـ اسم أن، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«الكلب» مضاف إليه «عمراً» بدل من ذا، «خيرهم» خير: صفة لعمراً، وخير مضاف والضمير مضاف إليه «حسبا» تمييز «ببطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبطن مضاف و«شريان» مضاف إليه «يعوي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل «حوله»: ظرف متعلق بيعوي، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه «الذيب» فاعل يعوي، والجملة في محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها «ببطن» جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة «يعوي إلخ» في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه.

الشاهد فيه: قولها «ذا الكلب عمراً» حيث قدمت اللقب ـ وهو قولها «ذا الكلب» ـ على الاسم ـ وهو قولها «عمراً» ـ والقياس أن يكون الاسم مقدماً على اللقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت «بأن عمراً ذا الكلب».

وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولاً لما كان لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً، فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة.

ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي:

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب، و«عمرو» اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى، أما قوله «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل.

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه، والذي نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره ـ كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصاري ـ ذكروا =

فتقـول: أبو عبـدالله زين العـابـدين، وبين أن تقـدم اللقب على الكنيـة، فتقول: زَيْنُ العابـدين أبو عبـدالله، ويوجـد في بعض النسخ بـدل قولـه: * وأخِّـرَنْ ذا إن سواه صحبـا * : * «وذا اجْعَلَ آخـراً إذا اسمـاً صَحِبَـا» * وهـو أحْسَنُ منه، لسـلامته ممـا وَرَدَ على هذا، فـإنه نصٌّ في أنـه إنما يجب تـأخيرُ اللقبِ إذا صحب الاسْمَ، ومفهـومُـهُ أنـه لا يجب ذلـك مـع الكنية، وهو كذلك، كما تقدم، ولـو قال: «وأخـرن ذا إن سَوَاهَـا صَحِبَا» لَمَـا وَرَدَ عليـه شيء، إذ يصيـر التقـديـر: وأخِّـرِ اللَّقَبَ إذا صحب سـوى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخر اللقب إذا صحب الاسم.

* * *

وَإنْ يَـكُـونَـا مُفْـرَدَيْـنِ فَـأَضِـفْ   حَتْمـاً، وَإلاَّ أتْبِـعِ الّـذِي رَدِفْ(١)

= أن قول ابن مالـك * وأخرن ذا إن سـواه صحبا * مـوهم لخلاف المـراد، معتمدين في ذلـك على مذهب جمهرة النحاة، لكن قال السيوطي في همعه: إن كان (أي اللقب) مع الكنيـة فالـذي ذكروه جواز تقدمه عليها، وتقدمها عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك امتنـاع تقديمـه عليها، وهـو المختار، وهـذا يفيد أن الـذي يوهمـه كلام المصنف مقصـود له، وأن مـذهبه وجـوب تأخيـر اللقب على ما عداه، سواء أكان اسماً أم كنية، وكنت قد كتبت على هامش نسختي تصحيحاً لبيت المصنف هـذا نصه: «وأخرن هـذا إن اسما صحبـا» ثم ظهر لي أنـه لا يجوز تصحيـح العبارة بشيء ممـا ذكرنـاه وذكره الشارح أو غيره، وعبارة ابن هشام في أوضح المسـالك تفيـد أن هذه العبـارة التي اعترضهـا الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور، قال ابن هشام: «وفي نسخـة من الخلاصـة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كـأبي عبدالله أنف النـاقة، وليس كـذلك» اهـ. ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمـدة عنده على الـوجه الصحيـح في نظر الجمهـور، وقد ذكـر الشارح هنا نص هذه النسخة.

(١) «إن» حرف شرط «يكونا» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعـل الشرط مجـزوم بإن، وعـلامة جزمه حذف النون، والألف اسمها مبني على السكون في محل رفع «مفردين» خبر يكـون منصوب بـالياء المفتـوح ما قبلهـا المكسور مـا بعدهـا لأنه مثنى «فـأضف» الفاء واقعـة في جواب الشـرط، وأضـف: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت، والجملة في=

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ: فإما أن يكونا مفردين، أو مركبين، أو الاسمُ مركباً واللقب مفرداً، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً.

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضَافَةُ[1]، نحو: هذا سعيدُ كُرْزٍ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ، وأجاز الكوفيون الإتْبَاعَ، فتقول: هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيدٍ كرزٍ، ووافقهم المصنف علىٰ ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين ـ بأن كانا مركبين، نحو عبدالله أَنْفُ الناقة، أو مركَّباً ومفرداً، نحو عبدالله كرز، وسعيد أنف الناقة ـ وجب الإتباعُ، فتُتْبِعُ

= محل جزم جواب الشرط «حتماً» مفعول مطلق «وإلا» الواو عاطفة، إلا: هو عبارة عن حرفين أحدهما إن، والآخر لا، فادغمت النون في اللام، وإن حرف شرط، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق: أي وإن لم يكونا مفردين «أتبع» فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها للضرورة، لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول: وإلا فأتبع «الذي» إسم موصول مفعول به لأتبع، مبني على السكون في محل نصب «ردف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو «الذي».

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع: كأن يكون الاسم مقترناً بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: جاءني الحارث كرز، بإتباع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: بقي أن يقال: كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يعرف المضاف بالمضاف إليه، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشري.

الثاني الأولَ في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو مررت بزَيْدٍ أنْفُ الناقة، وأنْفَ الناقة، فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أنْفُ الناقة، والنصب على إضمار فعلٍ، والتقدير: أعني أنْفَ الناقة، فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو هذا زَيْدٌ أنْفَ الناقة، ورأيت زيداً أنْفُ الناقة، ومررت بزَيْدٍ أنْفَ الناقة، وأنْفُ الناقة.

* * *

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ٱرْتِجَالٍ: كَسُعَادَ، وَأُدَدْ[1]

وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا، ذَا إنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبَا[2]

---

(١) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منقول» مبتدأ مؤخر «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كفضل «وأسد» معطوف على فضل «وذو» الواو عاطفة، وذو: معطوف على قوله منقول وذو مضاف و «ارتجال» مضاف إليه «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كسعاد «وأدد» معطوف على سعاد.

(٢) «وجملة» مبتدأ خبره محذوف، وتقديره ومنه جملة، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة «ومنه منقول»، «وما» الواو عاطفة، وما اسم موصول معطوف على جملة، مبني على السكون في محل رفع «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتي «ركباً» ركب: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ذا» اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتي، وغير مضاف و «ويه» قصد لفظه: مضاف إليه «تم» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «أعرب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: هذا أعرب، إن تم بغير لفظ ويه أعرب.

وَشَــاعَ فِي الأعْـلَامِ ذُو الإِضَــافَـهْ كَـعَبْـدِ شَـمْسٍ وَأَبِـي قُـحَـافَـهْ[١]

ينقسِم العَلَم إلى: مُرْتَجَلٍ، وإلى منقول، فالمرتَجَلُ هو: ما لم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبل العَلَمِية في غيرها، كَسُعَاد، وأُدَد، والمنقول: ما سَبَقَ له استعمالٌ في غير العَلَمِية، والنقل إما من صفة كَحَارِث، أو من مَصْدَر كفَضْلٍ، أو من اسم جنس كأَسَدٍ، وهذه تكون معربة، أو من جملة: كقَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ[٢]، وحُكْمُهَا أنها تُحْكَى، فتقول: جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٌ قَائِمٌ، وهذه من الأعلام المركبة.

ومنها أيضاً: ما ركب تركيبَ مَزْجٍ، كبَعْلَبَكَّ، ومَعْدِي كرب، وسِيبَوَيْهِ. وذكَرَ المصنفُ أن المركب تركِيبَ مَزْجٍ: إن خُتِمَ بغير «وَيْهِ» أعرب، ومفهومُه أنه إن ختم بـ «وَيْهِ» لا يعرب، بل يبنى، وهو كما ذكره، فتقول: جَاءَنِي بَعْلَبَكُّ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ، فتعربه إعرابَ ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح، فتقول: جَاءَنِي بَعْلَبَكَّ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً إعْرَابَ

---

(١) «وشاع» فعل ماض «في الأعلام» جار ومجرور متعلق بقوله شاع «ذو» فاعل شاع، وذو مضاف، و «الإضافة» مضاف إليه «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف و «شمس» مضاف إليه «وأبي» الواو عاطفة، وأبي: معطوف على عبد، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة، وأبي مضاف «وقحافه» مضاف إليه.

(٢) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سموا «تأبط شراً» وسموا «شاب قرناها» ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه:

كَـذَبْـتُـمْ وَبَـيْـتِ اللهِ لاَ تَـنْـكِـحُـونَـهَـا بَـنِـي شَـابَ قَـرْنَـاهَـا تُـصَـرُّ وَتُـحْـلَبُ

وسموا «ذرى حبا» ويشكر، ويزيد، وتغلب، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية.

المتضايفين، فتقول: جَاءَنِي حَضْرُ مَوْتٍ، وَرَأَيْتُ حَضْرَ مَوْتٍ، وَمَرَرْتُ بِحَضْرِ مَوْتٍ.

وتقول [فيما ختم بِوَيْهِ]: جاءني سيبويهِ، ورأيتُ سيبويهِ، ومررتُ بسيبويهِ، فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضُهم إعْرَابَهُ إعرابَ ما لا ينصرف، نحو جاءني سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ.

ومنها: ما ركب تركيبَ إضافة: كعَبْدِ شُمْسٍ، وأبي قُحافة، وهو معرب، فتقول: جَاءَني عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحَافَةَ، ورَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبَا قُحَافَةَ. ومرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأبي قُحَافَةَ.

ونَبَّهَ بالمثالَيْن على أن الجزء الأول، يكون معرباً بالحركات، كـ «عَبْدِ»، وبالحروف، كـ «أَبِي»، وأن الجزء الثاني، يكون مُنْصَرِفاً، كـ «شَمْسٍ»، وغيرَ منصرف، كـ «قُحَافَةَ».

* * *

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهْوَ عَمّ(1)

(1) «ووضعوا» الواو عاطفة، ووضع: فعل ماض، والواو ضمير الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا، وبعض مضاف، و «الأجناس» مضاف إليه «علم» مفعول به لوضعوا، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم، وليس حالاً منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة، وعلم مضاف، و «الأشخاص» مضاف إليه «لفظاً» تمييز لمعنى الكاف، أي: مثله من جهة اللفظ «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خير وشر، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ.

مِـــنْ ذَاكَ : أمُّ عِـــرْيَطٍ لِـــلْعَــقْــرَبِ   وَهَــكَـــذَا ثُـعَــالَــةٌ لِـــلثَّـعْــلَبِ[١]
وَمِـــثْــلُهُ بَـــرَّةُ لِـــلْمَـــبَـــرَّهْ،   كَـــذَا فَـــجَـــارِ عَـلَمٌ لِـــلْفَـــجْـــرَهْ[٢]

العلم على قسمين: علم شخصٍ، وعَلَم جِنْسٍ.

فعَلَم الشخص له حكمان: معنويٌّ، وهو: أن يُرَاد به واحِـدٌ بعينه: كـزيد، وأحْمَـدَ، ولفظيٌّ، وهـو صحة مجيء الحـال متأخـرةً عنـه، نحـو «جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكاً» ومَنْعُهُ من الصَّرْفِ مع سَبَبٍ آخَرَ غير العلمية، نحـو «هذا أحْمَدُ» ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه، فلا نقول «جَـاءَ الْـعَمْـرُو»[٣].

(١) «من» حـرف جر «ذاك» ذا: اسم إشـارة مبني على السكـون في محـل جـر بمن، والكـاف حـرف خـطاب، والجار والمجـرور متعلق بمحذوف خبـر مقدم «أم» مبتـدأ مؤخر، وأم مضـاف و «عريط» مضـاف إليه «للعقـرب» جار ومجرور متعلق بمحـذوف حـال من الضمير المستكن في الخبـر، والتقدير: أم عريط كائن من ذاك حال كونه علماً للعقرب «وهكذا» الواو عاطفة، وها: حرف تنبيه، والكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكـون في محل جـر بالكـاف، والجار والمجـرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثعالـة» مبتدأ مؤخـر «للثعلب» جار ومجـرور بمحذوف حـال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله.

(٢) «ومثله» الواو عاطفة، مثل: خبر مقدم، ومثـل مضاف والهاء ضمير غائب عائـد على المذكـور قبله من الأمثلة مضـاف إليه، مبني على الضم في محـل جر «بـرّة» مبتدأ مؤخـر «للمبرة» جـار ومجـرور متعلق بمحذوف حال من الضميـر المستكن في الخبر، لأنـه في تقديـر مشتق «كذا» جـار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فجار» مبتدأ مؤخر، مبني على الكسر في محل رفع «علم» مبتدأ خبـره محذوف «للفجرة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: فجـار كذا علم مـوضوع للفجرة، ويجوز أن يكون قوله «للفجرة» جاراً ومجروراً في محل الوصف لعلم، ويجوز غير هـذين الإعرابين لعلم أيضاً، فتأمل.

(٣) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف، وذلك لأنه معرفة بالعلمية، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معـرفان، إلا أنـه قد يحصـل الاشتراك الاتفاقي في الاسم العلم، فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو، مثلاً. وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس، فتصل به أل، وتضيفه، كما تفعـل ذلك بـرجل وغـلام، =

وعَلَم الجنس كعلم الشخص في حكمه [اللَّفْظِيِّ]، فتقول: «هذا أُسَامَةُ مُقْبِلاً» فتمنعه من الصرف، وتأتي بالحال بعده، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللام، فلا تقول: «هذا الأسامة»[1].

وحكم عَلَمِ الجنسِ في المعنى كحكم النكرة: مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً بعينه، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أُسَامَةُ، وكل عَقْرَبٍ يصدق عليها أُمُّ عِرْيَطٍ، وكل ثَعْلَبٍ يصدق عليه ثُعَالَةُ.

= وقد جاء ذلك عنهم، فمن دخول «أل» على علم الشخص قول أبي النجم العجلي:

بَاعَدَ أمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقول الأخطل التغلبي:

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وفي هذا البيت اقتران العلم بأل، وإضافته.

ومن مجيء العلم مضافاً قولهم: ربيعة الفرس، وأنمار الشاة، ومضر الحمراء، وقال رجل من طيء:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وقال ربيعة الرقي:

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ ابْنِ حَاتِمِ

وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزِيتَ الْجَنَّهْ اكْسُ بُنَيَّاتِي وَأُمَّهُنَّهْ

* أَقْسَمْتُ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّهْ *

والشواهد على ذلك كثيرة، وانظر ص ٨٢ السابقة.

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان، وترك ثلاثة أخرى:

(الأول) أنه يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوغ، تقول: أسامة مقبل: وثعالة هارب، كما تقول: علي حاضر، وخالد مسافر.

(الثاني) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه، فلا يجوز أن تقول: أسامتنا، كما يمتنع أن تقول: محمدنا، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقي صحت إضافته على ما علمت في علم الشخص.

(الثالث) أنه لا ينعت بالنكرة، لأنه معرفة، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت في تعريفه أو تنكيره كما هو معلوم.

وعَلَم الجنس: يكـون للشخص، كما تقـدم، ويكـون للمعنى كمـا مَثَّل بقوله: «بَرَّة للمبَرَة، وفَجَار للفَجْرَة».

* * *

اسْمُ الإشَارَةِ

بِـذَا لِمُفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ بِـذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأنْثَى اقْتَصِرْ(١)

يُشَارُ إلى المفرد المذكَّر بـ «ذَا» ومذهَبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة(٢).

ويُشَارُ إلى المؤنثة بـ «ذِي»، و «ذِهْ» بسكون الهاء، و «تي»، و «تَا»،

---

(١) «بذا» جار ومجررو متعلق بقوله «أشر» الآتي «لمفرد» جار ومجرور متعلق بأشر كذلك «مذكر» نعت لمفرد «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بذى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي «وذه» الواو عاطفة، وذه: معطوف على ذي «تي تا» معطوفان على ذي بإسقاط حرف العطف «على الأنثى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي أيضاً «اقتصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة «اقتصر» معطوفة على جملة «أشر» بإسقاط العاطف.

(٢) ههنا ثلاثة أمور، أولهما: أن الشارح لم يذكر - تبعاً للمصنف - في هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى «ذا» وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى: الأول «ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف، والثاني «ذائه» بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة، والثالث «ذاؤه» بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة، الرابع «آلك» بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف، وممن ذكر ذلك الناظم في كتابه التسهيل.

الأمر الثاني: أن «ذا» إشارة للمفرد، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة أو حكماً، فالمفرد الحقيقي نحو: هذا زيد، وهذا خالد، وهذا الكتاب، والمفرد حكماً نحو: هذا الرهط، وهذا الفريق، ومنه قول الله تعالى: ﴿عوان بين ذلك﴾ أي بين المذكور من الفارض والبكر، وربما استعمل «ذا» في الإشارة إلى الجمع، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنْ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ؟

الأمر الثالث: أن الأصل في «ذا» أن يشار به إلى المذكر حقيقة، كما في الأمثلة التي ذكرناها، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر، كما في قول الله تعالى:

﴿فلما رأى الشمس بازغة قال: هذا ربي﴾ أشار إلى الشمس - وهي مؤنثة بدليل قوله ﴿بازغة﴾ - بقوله: ﴿هذا ربي﴾ لأنه نزلها منزلة المذكر، ويقال: بل لأنه أخبر عنها بمذكر، ويقال: بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام! الذي ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

و «ذِهِ» بكسر الهاء: باختلاسٍ، وبإشباعٍ، و «تِـهْ» بسكون الهاء، وبكسرها، باختلاس، وإشباعٍ، و «ذَاتْ».

* * *

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ   وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ[1]

يُشَارُ إلى المثنى المذكر فيه حالة الرفع بـ «ذَانِ» وفي حالة النصب والجر بـ «ذَيْنِ» وإلى المؤنثين بـ «تَانِ» في الرفع، و «تَيْنِ» في النصب والجر.

* * *

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَاً،   وَالمَدُّ أَوْلَى، وَلَدى البُعْدِ انْطِقَا[2]

(١) «وذان» الواو عاطفة، ذان: مبتدأ «تان» معطوف عليه بإسقاط حرف العطف «للمثنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «المرتفع» نعت للمثنى، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها «وفي سواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اذكر» الآتي، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه، وقد أعمل الحرف في «سوى» لأنها عنده متصرفة «ذين» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «اذكر» الآتي «تين» معطوف على ذين بإسقاط العطف «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة «اذكر» معطوفة بالواو على ما قبلها.

(٢) «وبأولى» الواو عاطفة، والباء حرف جر، و «أولى» مجرور المحل بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله «أشر» الآتي «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» السابق «مطلقاً» حال من قوله «جمع» «والمد» مبتدأ «أولى» خبره «ولدى» الواو عاطفة، لدى: ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتي، ولدى مضاف و «البعد» مضاف إليه «انطقا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

بِـالْـكَـافِ حَـرْفـاً: دونَ لَامٍ، أو مَـعَـهْ
وَالـلَّامُ ـ إن قَـدَّمْـتَ هَـا ـ مُـمْـتَـنِـعَـهْ(١)

يُشَار إلى الجمع ـ مذكراً كان أو مؤنثاً ـ بـ «أُولى» ولهذا قال المصنف: «أَشِرْ لجمع مطلقاً»، ومقتضى هذا أنه يُشَار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالُهَا في العاقل، ومِنْ وُرُودها في غير العَاقِلِ قولُه:

٢٣ ـ ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ

(١) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق في البيت السابق «حرفاً» حال من «الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف و «لام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «معه» مع: ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقة حالاً وهو دون، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «واللام» مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم على أنه فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، و «ها» مفعول به لقدم «ممتنعه» خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره، والتقدير: واللام ممتنعة إن قدمت ها فاللام ممتنعة، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره.

٢٣ ـ البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق، وقبله ـ وهو المطلع ـ قوله:

سَرَتِ الهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللغة: «ذمّ» فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر، لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف، لأن الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم، لإتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة «المنازل» جمع منزل، أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أولى، لأنه يقول فيما بعد «منزلة اللوى» ـ واللوى ـ بكسر اللام مقصوراً ـ موضع بعينه «العيش» أراد به الحياة.

المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرة، وذم أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.

وفيها لُغتان: المدُّ، وهي لُغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقَصْرُ، وهي لُغة بني تميم.

وأشار بقوله: «ولَدَى البعد انطقا بالكاف ـ إلى آخر البيت» إلى أن المُشَارَ إليه له رُتْبتان: القربُ، والبعدُ، فجميعُ ما تقدم يُشَارُ به إلى القريب، فإذا أريد الإشارةُ إلى البعيد أُتِيَ بالكافِ وَحْدَهَا، فتقول: «ذَاكَ» أو الكافِ واللامِ نحو «ذَلِكَ».

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ، فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب، وهذا لاخلاف فيه.

فإن تقدَّمَ حرفُ التنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة أتَيْتَ بالكاف وَحْدَها، فتقول «هذَاكَ»(1) وعليه قولُه:

= الإعراب: «ذم» فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسورة على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومة للاتباع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المنازل» مفعول به لذم «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل، وبعد مضاف و «منزلة» مضاف إليه، ومنزلة مضاف، و «اللوى» مضاف إليه «والعيش» الواو عاطفة، العيش: معطوف على المنازل «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش، وبعد مضاف وأولاء من «أولائك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأيام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه.

الشاهد فيه: قوله «أولئك» حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي «الأيام» ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾ وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أو الرواية الصحيحة في بيت الشاهد * والعيش بعد أولئك الأقوام * وهذه هي رواية النقائض بين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد، لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل، لأن الآية الكريمة التي تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

(1) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع، ومما ورد منه قول العرجي، وقيل: =

٢٤ - رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي
وَلاَ أَهْلُ هذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

= قائله كامل الثقفي:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنَا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هٰؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

الشاهد فيه هنا: قوله «هؤليائكن» فإنه تصغير «أولاء» الذي هو اسم إشارة إلى الجمع، وقد اتصلت به «ها» التنبيه في أوله، وكاف الخطاب في آخره.

٢٤ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

لِخَوْلَةَ أَطْلاَلٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ ... تَلوحُ كَبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله:

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَذَّتِي ... وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتْلَدِي

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا ... وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

اللغة: «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل، بزنة جبل وأجبال، والطلل: ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأثافي «برقة» بضم فسكون - هي كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس، وألف فيها غير واحد من علماء اللغة، ومنها برقة ثهمد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يغرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً «البعير المعبد» الأجرب «بنى غبراء» الغبراء هي الأرض، سميت بهذا لغبرتها، وأراد بني الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف، أو اللصوص «الطراف» بكسر الطاء بزنة الكتاب - البيت من الجلد، وأهل الطراف الممدد: الأغنياء.

المعنى: يريد أن جميع الناس - من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم - يعرفونه، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «بني» مفعول به، وبني مضاف، و«غبراء» مضاف إليه، ثم إذا كانت رأى بصرية فجملة «لا ينكرونني» من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بني غبراء، وإذا كانت رأى علمية - وهو أولى - فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «أهل» معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله «لا ينكرونني» وأهل مضاف واسم الإشارة من «هذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من إسم الإشارة أو عطف بيان عليه «الممدد» نعت للطراف.

الشاهد فيه: قوله «هذاك» حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها، ولم يجىء باللام، ولم يقع لي - مع طويل البحث وكثرة الممارسة - نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب =

ولا يجوز الإتيانُ بالكاف واللام ، فلا تقول «هذَالِكَ» .

وظاهِرُ كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قُرْبى ، وبُعْـدَى ، كما قَرَّرْنَاهُ ، والجمهورُ على أن له ثلاثَ مراتبَ : قُرْبى ، ووُسْطَى ، وبُعْدَى ، فَيُشَارُ إلى مَنْ في القُرْبى بما ليسَ فيهِ كافٌ ولا لامٌ : كذَا ، وذِي ، وإلى مَنْ في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك ، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ ، نحو «ذَلِكَ» .

***

وَبِـهُـنَـا أَوهَـهُـنَـا أَشِـرْ إِلَـى دَانِي المَكَـانِ ، وَبِـهِ الْكَـافَ صِـلاَ[1]

فِـي الْبُـعْـدِ ، أَوْبِثَـمَّ فُـهْ ، أَوْهُـنَّـا أَوْ بِـهُنَـالِـكَ انْـطِقَـنْ ، أَوْ هِنَّـا[2]

يُشَـار إلى المكانِ القـريبِ ب «هُنَا» وَيَتَقَـدَّمُهَـا هَـاءُ التنبيـهُ ، فيقـال

= بينهمـا اسم إشارة للمفـرد، ولعل العلمـاء الذين قـرروا هذه القـواعد قـد حفظوا من شـواهد هـذه المسألة ما لم يبلغنا، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعـوا ممن يوثق بعـربيته استعمـال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه، فلهذا جعلوه قاعدة.

(١) «وبهنـا» الواو عـاطفة، بهنـا: جار ومجـرور متعلق بقولـه «أشر» الآتي، «أو» حـرف عطف «ههنـا» معطوف على هنا «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلى» حرف جر يتعلق بأشر «داني» مجرور بإلى، وعلامة جـره كسـرة مقـدرة على الياء للثقـل، وداني مضاف و «المكـان» مضاف إليه «وبه» الواو عاطفة، به: جار ومجرور متعلق بقوله صلا الآتي «الكاف» مفعول بـه مقدم على عامله وهو صلا الآتي «صلا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

(٢) «في البعد» جار ومجرور متعلق بقوله «صلا» في البيت السابق «أو» حرف عـطف معناه هـنـا التخيير «بثم» جار ومجرور متعلق بقوله «فه» الآتي «فه» فعل أمر، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت «أو» حـرف عطف «هنـا» معطوف على قـوله «ثم» السـابق «أو» حرف عـطف «بهنـالـك» جـار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتي «انطقن» انطق: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التـوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التـوكيد الخفيفـة حرف لا محـل له من الإعراب «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «هنالك».

«ههُنَا»، ويُشَار إلى البعيد على رأي المصنف ب «هُنَاكَ، وهنالك وهَنَّا» بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون، وبـ «ثَمَّ» و «هِنَّتْ»، وعلى مذهب غيره «هُنَاك» للمتوسط، وما بعده للبعيد.

* * *

المَوْصُولُ

مَوْصُولُ آلاسْمَاءِ الَّذِي، الأنْثَى الَّتي، وَالْيَا إذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ(١)
بَلْ مَا تَلِيهِ أوْلِهِ الْعَلاَمَهْ، وَالنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ(٢)
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أيْضاً، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا(٣)

---

(١) «موصول» مبتدأ أول، وموصول مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «الذي» مبتدأ ثان، وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره: منه، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى» مبتدأ «التي» خبره، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة - وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره - بحرف عطف مقدر، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر، وكان أصل الكلام: موصول الأسماء أنثاه التي، ويجوز أن يكون قوله «الأنثى» مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: كائنة منه، فيكون على هذا قوله «التي» بدلاً من الأنثى «واليا» مفعول مقدم لقوله «لا تثبت» الآتي «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط «ما» زائدة «ثنيا» ثنى: فعل ماض مبني للمجهول وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «لا» ناهية «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى والوزن، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: ولا تثبت الياء، إذا ثنيتهما - أي الذي والتي - فلا تثبتها.

(٢) «بل» حرف عطف معناه الانتقال «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: بل أول - إلخ، فهو مبني على السكون في محل نصب «تليه» تلي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبني على الكسر في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله» أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والضمير الذي للغائب مفعول أول «العلامة» مفعول ثان لأول «والنون» مبتدأ «إن» شرطية «تشدد» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المبتدأ الذي هو النون «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب، ولا: نافية للجنس «ملامه» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وسكونه للوقف، وخبر «لا» محذوف، وتقديره: فلا ملامة عليك، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «والنون» مبتدأ «من ذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في «شددا» الآتي -

ينقسم الموصول إلى اسمي، وحرفي

ولم يذكر المصنفُ الموصولاتِ الحرفيةَ، وهي خمسة أحرف:

أحدها: «أن» المصدرية، وتُوصَلُ بالفعل المتصرف: ماضياً، مثل «عَجِبْتُ مِنْ أَن قَامَ زَيْدٌ» ومضارعاً، نحو «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» وأمراً، نحو «أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف - نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ - فهي مُخففَّة من الثقيلة.

ومنها: «أَنَّ» وتُوصَلُ باسمها وخبرها، نحو «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْداً قائِمٌ» ومنه قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ وأن المخففة كالمُثَقَّلة، وتُوصَلُ باسمها وخبرها، لكن اسْمُهَا يكون محذوفاً، واسم المُثَقَّلة مذكوراً.

ومنها: «كَيْ» وتُوصَلُ بفعلٍ مضارع فقط، مثل «جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْداً».

ومنها: «ما» وتكون مصدرية ظرفيةً، نحو «لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقاً» [أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقاً] وغيرَ ظرفيةٍ، نحو «عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْداً» وتوصَلُ بالماضي، كما مثل، وبالمضارع، نحو «لا أَصْحَبُكَ ما

= «وتين» معطوف على «ذين» «شددا» شدد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أيضاً» مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه «وتعويض» مبتدأ «بذاك» جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتي «قصدا» قصد: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض.

يَقُومُ زَيْدٌ، وعجبت مما تَضْرِبُ زَيْداً» ومنه[١]: (بَمِا نَسُوا يَوْمَ الْحَسَابِ) وبالجملة الإسمية، نحو «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ، ولا أصْحَبْكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وهو قليل[٢]. وأكثر ما تُوصَلُ الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم، نحو «لا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْداً» ويقلُّ وَصْلُهَا - أعني المصدرية - بالفعل المضارع الذي ليس منفيّاً بلم، نحو «لا أَصْحَبُكَ ما يَقُومُ زَيْدٌ» ومنه قوله:

٢٥ - أطَوِّفُ مـا أطَـوِّفُ ثُـمَّ آوِي إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

(١) أي من وصلها بالفعل، بقطع النظر عن كونه ماضياً أو مضارعاً.

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد «ما» هذه جملة اسمية مصدرة بحرف مصدري نحو قولهم: لا أفعل ذلك ما أن في السماء نجماً، ولا أكلمه ما أن حراء مكانه فقال جمهور البصريين: أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير على هذا: لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء، وما ثبت كون حراء مكانه، فهو حينئذ من باب وصل «ما» المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال، والحمل على الأكثر أولى، وذهب الكوفيون إلى أن «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع أيضاً، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير على هذا الوجه: لا أفعل كذا ما كون حراء في مكانه ثابت، وما كون نجم في السماء موجود، فهو من باب وصل «ما» بالجملة الإسمية، لأن ذلك أقل تقديراً.

٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للحطيئة - واسمه جرول - يهجو امرأته، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق، وقد نسبه ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) - وتبعه الخطيب التبريزي في تهذيبه - إلى أبي غريب النصري.

اللغة: «أطوف» أي أكثر التجوال والتطواف والدوران، ويروى «أطود» بالدال المهملة مكان الفاء - والمعنى واحد «آوي» مضارع أوى - من باب ضرب - إلى منزله، إذا رجع إليه وأقام به «قعيدته» قعيدة البيت: هي المرأة. وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» يريد أنها متناهية في الخبث.

المعنى: أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية في الدناءة واللؤم.

الإعراب: «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، و «ما» مصدرية =

ومنها: «لَوْ» وتُوصَلُ بالماضي، نحو «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» والمضارع، نحو «وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ».

فقولُ المصنفِ «موصولُ الأَسماء» احترازٌ من الموصول الحرفي - وهو «أنْ وأنَّ وكَيْ ومَا ولَوْ» - وعلامتهُ صحةُ وقوعِ المصدر مَوْقِعَهُ، نحو «وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ» أي قِيَامَكَ، و«عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ، وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأ، وَيُعجِبنِي أنَكَ قائِمٌ، وأريدَ أنْ تَقومَ» وقد سبق ذكره.

وأما الموصول الاسميُّ فـ«الذي» للمفرد المذكر(١)، و«التي» للمفردة المؤنّثة.

= «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و«ما» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله «أطوف» الأول «ثم» حرف عطف «آوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بقوله «آوي» «قعيدته» قعيدة: مبتدأ، وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله «بيت»، وهذا هو الظاهر، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً، ويكون قوله «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر، وتقدير الكلام على ذلك الوجه: قعيدته مقول لها: يا لكاع.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة، أولهما في قوله «ما أطوف» حيث أدخل «ما» المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة النداء، وهو في قوله «لكاع» حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبراً للمبتدأ فجاء به في غير النداء ضرورة، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنة فعال - بفتح الفاء والعين - مما كان سباً للأناث لا يستعمل إلا منادى، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء، تقول: يا لكاع ويا دفار، ولا يجوز أن تقول: رأيت دفار، ولا أن تقول: مررت بدفار، ومن أجل هذا يخرج قوله «لكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت.

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة، كما تقول: زيد الذي يزورنا رجل كريم، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول: الفريق الذي أكون فيه فريق مخلص نافع، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلاً كما مثلنا، وأن يكون غير عاقل كما تقول: اليوم الذي سافرت فيه كان يوماً ممطراً.

فإن ثنّيتَ أسقطْتَ الياء وأتيت مكانها: بالألف في حالة الرفع، نحو «اللّذَانِ، واللّتَانِ» وبالياء في حَالَتِي الجر والنصب، فتقول: «اللّذَيْنِ، واللّتَيْنِ».

وإن شئت شَدَّدت النون ـ عوضاً عن الياء المحذوفة ـ فقلت: «اللذانِّ واللتانِّ» وقد قرىء: (واللّذَانِّ يَأتِيَانِهَا مِنكُمْ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء ـ وهو مذهب الكوفيين ـ فتقول: «اللذيْنِّ، واللّتَيْن» وقد قُرِىء: «رَبَّنَا أرِنَا اللذَيْنِّ) ـ بتشديد النون ـ.

وهذا التشديد يجوز أيضاً في تثنية «ذا، وتا» اسمي الإشارة، فتقول: «ذانِّ، وتانِّ» وكذلك مع الياء، فتقول: «ذَيْنِّ وتَيْنِّ» وهو مذهب الكوفيين ـ والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في «الذي، والتي».

* * *

جَمْعُ الّذِي الْأُلى الّـذِينَ مُطْلَقَا ... وَبَعضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفعاً نَطَقَا[1]

بِاللّاتِ واللّاءِ ـ الّتي قَدْ جُمِعَا ... واللّاءِ كالّذِينَ نَزْراً، وقَعَا[2]

---

(١) «جمع» مبتدأ، وجمع مضاف و «الذي» مضاف إليه «الأولى» خبر المبتدأ «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقاً» حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفة، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه «بالواو» جار ومجرور متعلق بقوله نطق الآتي «رفعاً» يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون منصوباً بنزع الخافض، وأن يكون مفعولاً لأجله «نطقاً» نطق: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للاطلاق، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم.

(٢) «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتي «واللاء» معطوف على اللات «التي» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعاً» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو =

يُقالُ في جمع المذكر «الأُلى» مطلقاً: عاقلاً كان، أو غيرَهُ، نحو «جاءني الألى فعَلُوا» وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله:

٢٦ - وَتُبْلِي الأُلى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلى
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإ الْقُبْلِ

= حرف عطف، اللاء: مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في «وقع» الآتي «نزراً» حال ثانية من الضمير المستتر في وقع «وقعا» وقع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للإطلاق. والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللاء.

٢٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خويلد - بن خالد الهذلي، وقبله:

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيماً، فَتُبْلِينَا الْمُنُونُ، ومَا نُبْلِي

اللغة: «خطوب» جمع خطب، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استمتعت بهم «تبلينا» تفنينا «المنون» المنية والموت «يستلئمون» يلبسون اللأمة، وهي الدرع، و«يوم الروع» يوم الخوف والفزع، وأراد به يوم الحرب «الحدأ» جمع حدأة، وهو طائر معروف، ووزنه عنبة وعنب، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء، وهي التي في عينها القبل - بفتح القاف والباء جميعاً - وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً، فتبلينا المنون وما نبليها، وتبلي من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها.

الإعراب: «وتبلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت «الألى» مفعول به لتبلي «يستلئمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، «على» حرف جر «الألى» إسم موصول مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الألى» الواقع مفعولاً به لتبلي «تراهن» ترى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى، ويوم مضاف و«الروع» مضاف إليه «كالحدأ» جار ومجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني «القبل» صفة للحدإ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «الأولى يستلئمون»، وقوله «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ الألى في المرة

فقال: «يَسْتَلْئِمُونَ» ثم قال: «تراهُنَّ».

ويقال للمذكر العاقل في الجمع «الّذِينَ» مطلقاً ـ أي: رفعاً، ونصباً، وجراً ـ فتقول: «جَاءَني الّذِينَ أكْرَمُوا زَيْداً، ورأيت الذين أكرموه، و ررت بالذين أكْرَمُوهُ».

وبعضُ العرب يقولُ: «الّذُونَ» في الرفع، و «الّذِينَ» في النصب والجر، وهم بنو هُذَيلٍ، ومنه قوله:

٢٧ ـ نَحْنُ ٱلذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحا   يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

= الأولى في جمع المذكر العاقل، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل، لأن المراد بالألى تراهن إلخ الخيل كما بينا في لغة البيت، والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في «يستلئمون» وهو الواو، وضمير جماعة الإناث في «تراهن» وهو «هن».

ومن استعمال «الألى» في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بني عامر:

مَحَا حُبُّها حُبَّ الألىٰ كُنَّ قَبْلَهَا   وحَلّتْ مَكَاناً لم يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

وقول الآخر:

فَأَمَّا الألىٰ يَسْكُنَّ غَوْرَتِهَامَةٍ   فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أقْصَمَا

وهذا البيت يقع في بعض نسخ الشرح، ولا يقع في أكثرها، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه، ومن استعماله في الذكور العقلاء قول الشاعر:

فإنَّ الألىٰ بالطَّفِّ مِنْ آلِ هاشِمٍ   تآسَوْا فَسَنُّوا لِلكِرَامِ التآسِيَا

ومن استعماله في الذكور غير العقلاء ـ وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات ـ قول الآخر:

تُهَيِّجُنِي لِلوَصْلِ أيَّامُنَا الألىٰ   مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمانُ وَرِيقُ

٢٧ ـ اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج، وهو غير موجود في ديوانه، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد:

نَحْنُ قَتَلْنَا المَلِكَ الْجَحْجَاحَا   وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحٍ مُرَاحَا =

ويُقـالُ في جمع المؤنث: «الّـلاتِ، وَالّلاءِ» بحـذف اليـاء، فتقـول «جاءَني الّلاتِ فعَلْنَ، والّـلاءِ فَعَلْنَ» ويجوز إثبـات الياء، فتقـول «الّلاتي، والّلائِي».

وقد وَرَدَ «الّلاء» بمعنى الذين، قال الشاعر:

٢٨ ـ فَـمَــا آبــاؤنــا بــأَمَـنَّ مِـنْــهُ عَلَيْنَـا الّـلاءِ قَــدْ مَهَـدُوا الْحُجُـورَا

= إلا دِيَـاراً أَوْ دَمـاً مُـفـاحـا نـحْـنُ بَـنُـو خُـوَيْـلِدٍ صُـرَاحـا
* لا كَـذِبَ الْـيَـوْمَ وَلاَ مُـزَاحـا *

اللغة: «نحن الذون» هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره «نحن الـذين» على الوجه المشهور في لغـة عامـة العـرب، وعلى هـذا يجـري قـول الله تعـالى: ﴿فأخذتهم الصيحة مصبحين﴾. «النخيل» ـ بضم النون وفتح الخاء ـ اسم مكان بعينـه «غارة» اسم من الإغارة على العدو «ملحاحاً» هو مأخوذ من قولهم «ألح المطر» إذا دام، وأراد أنها غارة شـديدة تدوم طويلاً «مفاحـا» بضم الميم ـ مرافـا حتى يسيل «صـراحا» يـريد أن نسهم إليـه صريـح خالص لا شبهة فيه ولا ظنة وهو برئة غراب، وجعله العيني ـ وتبعه البغـدادي ـ بكسر الصـاد جمع صـريح مثل كريم وكرام.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «الذون» اسم موصـول خبر المبتـدأ «صبحوا» فعـل وفاعـل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «الصباحا، يوم» ظرفان يتعلقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف و «النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجلة، ويجوز أن يكون حالاً بتـأويل المشتق ـ أي مغيـرين ـ وقوله «ملحاحا» نعت لغارة.

الشاهد فيه: قوله «الذون» حيث جاء به بـالواو في حـالة الـرفع، كمـا لو كـان جمعاً مذكراً سـالماً، وبعض العلماء قد اغتر بمجيء «الذون» في حالة الرفع ومجيء «الذين» في حالتي النصب والجر، فزعم أن هذه الكلمة معربة، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر أنه مبني على الواو والياء.

٢٨ ـ البيت لرجل من بني سليم، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء

اللغـة: «أمن» أفعل تفضيـل من قولهم: من عليـه، إذا أنعم عليه «مهـدوا» بفتح الهـاء مخففـة من قولك: مهدت الفراش مهداً، إذا بسطته ووطأته وهيأته، ومن هنا سمي الفراش مهاداً لوثارته، وقال الله تعالى: ﴿فلأنفسهم يمهدون﴾ أي: يوطئون، ومن ذلك تمهيد الأمور، أي تسويتها وإصـلاحها.

[كما قد تجيء «الأولى» بمعنى «اللَّاءِ» كقوله:

فَأَمَّا ٱلْأُولىٰ يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ ٱلْحِجْلَ أَقْصَمَا]

* * *

وَمَنْ، وَمَا، وَأَلْ ـ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ[1]

= «الحجور» جمع حجر ـ بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها ـ وهو حضن الإنسان، ويقال: نشأ فلان في حجر فلان ـ بكسر الحاء أو فتحها ـ يريدون في حفظه وسترة ورعايته.

المعنى: ليس آباؤنا ـ وهم الذين أصلحوا شأننا، ومهدوا أمرنا، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد ـ بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح.

الإعراب: «ما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء: اسم ما، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة، وأمن: خبر ما «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن، وقوله «اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق «مهدوا» مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «الحجورا» مفعول به لمهد، والألف للإطلاق، وجملة الفعل الماضي ـ الذي هو مهد ـ وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «اللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور؛ فجاء به وصفاً لآباء.

وقد استعملوا «الألاء» اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة، وأطلقوه على جمع الذكور كما في قول خلف بن حازم:

إلى النَّفَرِ الْبِيضِ الألاءِ كأنَّهُمْ صَفَائحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أخْلَصَهَا الصَّقْلُ

وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة:

أَبَى الله لِلشُّمِّ الألاء كأنَّهُمْ سُيُوفٌ أجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

(١) «ومن» مبتدأ «وما، وأل» معطوفان على من «تساوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل، والجملة من تساوي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوي» وقوله «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولاً به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها: حرف تنبيه، كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير في قوله «شهر» الآتي «ذو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» الآتي، وعند مضاف و«طيء» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ذو» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذو.

وَكَـالّتي - أيضـاً - لَـدَيْهِمْ ذَاتُ، وَمَـوْضِـعَ الـلّاتِـي أتَـى ذَوَاتُ[١]

أشـار بقولـه: «تساوي مـا ذكر» إلى أنَّ «مَنْ، وَمَـا» والألف واللام، تكـون بلفظ واحد: للمـذكر، والمؤنث - [المفـرد] والمثنى، والمجموع - فتقول: جَاءَني مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قـامَا، ومَنْ قـامَتَا، ومَنْ قَـامُوا، ومَنْ قُمْنَ، وأعْجَبَنِي مـا رُكِبَ، وما رُكِبَتْ، ومـا رُكِبَـا، ومـا رُكِبَتَـا، وما رُكِبُوا، وما رُكِبْنَ، وجاءَنِي القائم، والْقَائِمةُ، والْقَائِمَـانِ، والْقَائمَتَـان، والْقَائمُـونَ، والْقَائمَاتُ.

وأكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل، وقد تستعمـل في العاقـل[٢]، ومنـه قولـه تعالى: (فَـانْكِحُـوا مـا طَـابَ لكُم مِنْ النِّسَـاءِ مَثْنَى) وقـولهم: «سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا» و«سُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بحَمْدِهِ».

و«مَنْ» بالعكس، فأكثـر ما تستعمـل في العاقـل، وقد تستعمـل في

---

(١) «كـالتي» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر مقدم «أيضـاً» مفعول مـطلق فعله محذوف «لـديهم» لدى: ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، ولدى مضاف والضمير مضاف اليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصـوب على الظرفيـة المكانيـة ناصبه قولـه «أتى» الآتي، وموضـع مضاف و«اللاتي» مضاف إليه «أتى ذوات» فعل ماض وفاعله.

(٢) تستعمـل «مـا» في العـاقـل في ثـلاثـة مـواضـع، الأول: أن يختلط العـاقـل مـع غيـر العـاقـل نحو قولـه تعالى: ﴿سبح لله ما في السّموات وما في الأرض﴾ فـإن ما يتنـاول مـا فيهمـا من إنس وملك وجن وحيوان وجماد، بدليل قوله: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾ والموضع الثـاني: أن يكون أمره مبهماً على المتكلم، كقولك - وقد رأيت شبحاً من بعيد -: أنـظر ما ظـهـر لي، وليس منه قوله تعالى: ﴿إذ قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً﴾ لأن إبهام ذكورتـه وأنوثته لا يخرجه عن العقـل، بل استعمـال «ما» هنـا في ما لا يعقـل لأن الحمل ملحق بـالجماد، والموضع الثالث: أن يكون المراد صفات من يعقل، كقوله تعالى ﴿فانكحوا ما طاب لكم﴾ وهـذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان.

غيره[1]، كقوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ، يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشَاءُ) ومنه قولُ الشاعر:

٢٩ ـ بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إذْ مَرَرْنَ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاء جَدِيرُ..
أَسِرْبَ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ؟

(١) تستعمل «من» في غير العاقل في ثلاثة مواضع؛ الأول: أن يقترن غير العاقل مع من يعقل في عموم فصل بمن الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿فمنهم من يمشي على بطنه، ومنهم من يمشي على رجلين، ومنهم من يمشي على أربع﴾ ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع، والموضع الثاني: أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه، نحو قوله تعالى: ﴿من لا يستجيب له تعالى﴾ وقول الشاعر *أسرب القطا هل من يعير جناحه* وهو الذي استشهد به المؤلف فيما يلي، وسنذكر معه نظائره، واستعمال من فيما لا يعقل حينئذ استعارة؛ لأن العلاقة المشابهة، والموضع الثالث: أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى: ﴿ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض﴾ واستعمال من فيما لا يعقل ـ في هذا الموضع ـ من باب التغليب، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل؛ لنكتة، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات.

٢٩ ـ هذان البيتان للعباس بن الأحنف، أحد الشعراء المولدين، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لا استشهاداً، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً؛ يمثل بشعر المتنبي والبحتري وأبي تمام، وقيل: قائلهما مجنون ليلى، وهو ممن يستشهد بشعره، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين: ديوان المجنون، وديوان العباس، وذلك من خلط الرواة.

اللغة: «السرب» جماعة الظباء والقطا ونحوهما، و«القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو ـ أي أحببت

الإعراب: «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت، وسرب مضاف و«القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت مبني على السكون في محل نصب «مررن» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، أي بكيت وقت مرورهن بي «بي» جار ومجرور متعلق بمر «فقلت» فعل وفاعل «ومثلي» الواو للحال، مثل: مبتدأ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتي «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء، وسرب: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وسرب مضاف، و«القطا» مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، هكذا قالوا، وعندي أن جملة «يعير

وأما الألفُ واللامُ فتكون للعاقل، ولغيره، نحو «جَاءَنِي القَائِمُ، وَالمَرْكُوبُ» وَاخْتُلِفَ فيها، فذهب قوم إلى أنها اسم موصول، وهو الصحيح، وقيل: إنها حرفُ موصول، وقيل: إنها حرفُ تعريفٍ، وليست من الموصولية في شيء.

وأما مَنْ وما غيرُ المصدرية فاسْمَانِ اتفاقاً، وأما «ما» المصدرية فالصحيح أنها حَرْف، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغةُ طيء استعمالُ «ذو» موصولَةً، وتكون للعاقل، ولغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث، مفرداً، ومثنى، ومجموعاً(١)، فتقول: «جاءني ذُو قَامَ، وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا،

= جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، وأما خبر المبتدأ فمحذوف، وتقدير الكلام: هل الذي يعير جناحه موجود «جناحه» جناح: مفعول به ليعير، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه «لعلي» لعل: حرف ترج ونصب، والياء ضمير المتكلم اسمها «إلى» حرف جر «من» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتي «قد» حرف تحقيق «هويت» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: إلى الذي قد هويته «أطير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر «لعل».

الشاهد فيه: قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال، أو الذي تجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل إلا في العقلاء بحسب وضعه، وقد تمادى في معاملته معاملة ذوي العقل، فاستفهم منه طالباً أن يعيره جناحه، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء.

ومثل ذلك قول امرىء القيس بن حجر الكندي:

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي

(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه «ذو» الموصولة عاقلاً أو غير عاقل، فمن استعمالها في المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به، وقول قوال الطائي: =

وذُو قَامُوا، وذُو قُمْنَ»، ومنهم من يقول في المفردِ المؤنثِ: «جاءني ذَاتُ قَامَتْ»، وفي جمع المؤنث: «جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ» وهو المُشَار إليه بقـوله: «وكالتي أيضاً ـ البيت» ومنهم من يُثَنِّيهَا ويجمعها فيقول: «ذَوَا، وَذَوُو» في الرفع و «ذَوَيْ، وذَوِي» في النصب والجر، و «ذَوَاتَا» في الرفع، و «ذَوَاتَيْ» في الجر والنصب، و «ذَوَاتُ» في الجمع، وهي مبنية على الضم، وحكى الشيخ بهاءُ الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم.

والأشهر في «ذو» هذه ـ أعني الموصولَة ـ أن تكون مبنية، ومنهم من يُعْرِبها: بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، فيقول: «جاءني ذُو قَامَ، ورأيت ذَا قَامَ، ومررت بِذِي قَامَ» فتكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، وقد روي قوله:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ
فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[٤][1]

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

= فَقُولاَ لِهٰذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً: هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرَفِيَّ الْفَرَائِضُ

يريد فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً

ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفحل الطائي:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ، وَذُو طَوَيْتُ

يريد: وبئري التي حفرتها والتي طويتها، لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث.

ومن استعمالها في المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائي أيضاً:

أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِباً سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

(١) قد مضى شرح هذا البيت في باب «المعرب والمبني» (ش رقم ٤) شرحاً وافياً لا تحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول، وأنه سيذكر فيه روايتين، وقد بينا ثمة تخريج كل واحدة منهما، ووجه الاستدلال بهما.

وأمـا «ذاتُ» فالفصيـح فيها أن تكـون مبنية على الضم رفعـاً ونصبـاً وجراً، مثل «ذَوَاتُ» ومنهم من يُعْرِبها إعرابَ مسلماتٍ: فيرفعها بـالضمة، وينصبها ويجرها بالكسرة(١).

* * *

ومِثْــلُ مَـا «ذَا» بَعْــدَ مَـا اسْتِفْهَــامِ   أَوْمَـنْ، إذَا لَمْ تُـلْغَ فِي الْـكَـلَامِ(٢)

يعني أن «ذا» اخْتصَّتْ من بين سـائر أسمـاء الإشارة بـأنها تستعمـل مـوصولَـةً، وتكون مثـل «ما» في أنهـا تستعمل بلفظٍ [وَاحِـدٍ]: للمـذكـر، والمؤنث ـ مفـرداً كـان، أو مثنى، أو مجمـوعـاً ـ فتقـول: «مَنْ ذَا عِنْـدَكَ» و «مَاذَا عِنْدَكَ» سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره.

(١) قـال ابن منظور: «قـال شمر: قـال الفراء: سمعت أعـرابيـاً يقـول: بـالفضـل ذو فضلكم الله بـه، والكرامة ذات أكرمكم الله بها، فيجعلون مكـان الذي ذو، ومكـان التي ذات، ويرفعـون التاء على كـل حال، ويخلطون في الاثنين والجمـع، وربما قـالوا: هـذا ذو تعرف، وفي التثنية: هـذان ذوا تعرف، وهاتان ذوا تعرف، وأنشد الفراء:

* وبئـري ذو حفـرت وذو طـويت * ومنهم من يثني، ويجمـع، ويؤنث، فيقـول: هـذان ذوا قـالا، وهؤلاء ذوو قالوا، وهذه ذات قالت، وأنشد:

جَـمَـعْـتُـهَـا مِـنْ أَيْـنُـقٍ مَـوَارِقٍ   ذَوَاتُ يَـنْـهَـضْـنَ بِـغَـيْـرِ سَـائِـقٍ»

اهـ كلام ابن منظور، وهو في الأصل كلام الفراء.

(٢) «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف و «ما» مضاف إليه «ذا» مبتـدأ مؤخر «بعـد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا، وبعد مضاف و «ما» قصـد لفظه: مضـاف إليه، ومـا مضاف و «استفهـام» مضاف إليـه «أو» حـرف عطف «من» معـطوف على ما «إذا» ظـرف تضمن معنى الشرط «لم» حـرف نفي وجزم وقلب «تلغ» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليهـا. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقـديره هي يعـود إلى ذا، والجملة في محل جـر بإضـافة إذا إليهـا، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، وتقديره: ذا مثل ما حال كونها بعدما أو من الاستفهاميتين، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك، وقـوله «في الكـلام» جار ومجـرور متعلق بقوله تلغ.

وشَرْطُ استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ «ما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين، نحو «مَنْ ذَا جاءك، ومَاذَا فَعَلْتَ» فمن: اسمُ استفهامٍ، وهو مبتدأ، و «ذا» موصولةٌ بمعنى الذي، وهو خَبَرُ مَنْ، و «جاءك» صلةُ الموصول، والتقدير «من الذي جاءك»؟ وكذلك «ما» مبتدأ، و «ذا» موصولٌ [بمعنى الذي]، وهو خبر ما، و «فَعَلْتَ» صلته، والعائد محذوف، تقديره «ماذا فعلته»؟ أي: ما الذي فعلته.

واحترز بقوله: «إذا لم تُلْغَ في الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «مَنْ» مع «ذا» كلمةً واحدةً للاستفهام، نحو «مَاذَا عِنْدَكَ؟» أي: أيّ شيء عندك؟ وكذلك «مَنْ ذَا عندك؟» فماذا: مبتدأ، و «عندك» خبره [وكذلك: «مَنْ ذا» مبتدأ، و «عندك» خبره] فذا في هذين الموضعين مُلْغَاة، لأنها جُزْء كلمة، لأن المجموع استفهام.

* * *

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ[1]

الموصولاتُ كُلُهَا ـ حرفيةً كانت، أو اسميةً ـ يلزم أن يقع بعدها صِلَةٌ تبين معناها.

---

(١) «وكلها» الواو للاستئناف، كل: مبتدأ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها، خلافاً لتعميم الشارح، لأنه نعت الصلة بكونها مشتملة على عائد، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمي، ولأن المصنف لم يتعرض للموصول الحرفي هنا أصلاً، بل خص كلامه بالاسمي، ألا ترى أنّهُ بدأ الباب بقوله «موصول الأسماء»؟ و «يلزم» فعل مضارع «بعده» بعد: ظرف متعلق بقوله يلزم، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتملة» الآتي «لائق» نعت لضمير «مشتملة» نعت لصلة.

ويشترط في صلة الموصول الاسْمِيِّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول: إن كانَ مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وإن كان غُيرهما فغيرهما، نحو «جَاءَنِي الّذِي ضَرَبْتُهُ» وكذلك المثنى والمجموع، نحو «جَاءَنِي اللّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا، وَالّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ» وكذلك المؤنث، تقول: «جَاءَتِ الّتِي ضَرَبْتُهَا، واللّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا، واللاّتِي ضَرَبْتُهُنَّ».

وقد يكون الموصول لفظُه مفرداً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما، وذلك نحو «مَنْ»، ومَا» إذا قَصَدْتَ بهما غيرَ المفرد المذكر، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، فتقول: «أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قَامَا، ومَنْ قَامَتَا، ومَنْ قَامُوا، ومَنْ قُمْنَ» على حسب ما يُعْنَى بهما.

* * *

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الّذِي وُصِلْ ... بِهِ، كَمَنْ عِنْدِي الّذِي ابْنُهُ كُفِلْ[1]

صِلَة الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ، ونعني بشبه

(١) «وجملة» خبر مقدم «أو شبهها» أو: حرف عطف، شبه: معطوف على جملة، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على ذا الوجه: والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة، وقيل: قوله «جملة مبتدأ قوله «الذي» خبره، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله «به» وليس هذا الإعراب بجيد «كمن» الكاف جارة لمحذوف تقديره: كقولك، ومن اسم موصول مبتدأ «عندي» عند: ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» خبر المبتدأ «ابنه» إبن: مبتدأ، وإبن مضاف والضمير مضاف إليه «كفل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ابن» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله ابنه، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي.

الجملة الـظرفَ والجـارَّ والمجـرور، وهـذا في غيـر صلة الألف والـلام، وسيأتي حكمها.

ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصول بها ثلاثَةُ شـروطٍ، أحدهـا: أن تكون خبرية[١]، الثاني: كونهـا خاليـةً من معنى التعجّب[٢]، الثالث: كـونها غيـر مفتقـرة إلى كلامٍ قبلهـا، واحترز بـ «ـالخبـرية» من غيـرها، وهي الـطَّلَبِية والإنشائية، فلا يجوز «جَاءَنِي الّذي اضْرِبْهُ» خلافاً للكسـائي، ولا «جَاءَنِي الّذِي لَيْتَهُ قَائِمٌ» خلافاً لهشام، واحتـرز بـ «ـخاليـة من معنى التعجب» من

(١) ذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية، واستدل على ذلك بالسماع، فمن ذلك قول الفرزدق:

وَإِنِّي لَـرَاجٍ نَـظْرَةً قِـبَـلَ الَّـتِـي ... لَـعَـلِّي -وَإِنْ شَـطَّتْ نَـوَاهَـا- أَزُورُهَـا

وقول جميل بن معمر العذري المعروف بجميل بثينة:

وَمَـاذَا عَـسَى الْـوَاشُـونَ أَنْ يَـتَـحَـدَّثُـوا ... سِـوَى أَنْ يَـقُـولُـوا إِنَّنِي لَـكِ عَـاشِـقُ

وزعم الكسائي أن جملة «لعلي أزورها» من لعل واسمها وخبـرها صلة التي، كمـا زعم أن «ما» في قول جميل «وماذا» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» اسم موصـول خبره، وجملة عسى واسمهـا وخبرهـا صلة.

والجواب أن صلة التي في البيت الأول محذوفة، والتقديـر: قبل التي أقـول فيها لعلي إلـخ، وماذا كلها في البيت الثاني اسم استفهام مبتدأ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً.

(٢) اختلف العلمـاء في جملة التعجب: أخبريـة هي أم إنشائيـة؟ فذهب قـوم إلى أنها جملة إنشـائية، وهؤلاء جميعاً قالوا: لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصـول، وذهب فريق إلى أنهـا خبريـة، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل المـوصول بهـا، فقال ابن خـروف: يجوز، وقـال الجمهور: لا يجـوز، لأن التعجب، إنمـا يتكلم بـه عنـد خفـاء سبب مـا يتعجب منـه، فـإن ظهـر السبب بـطل العجب، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه، وكيف يمكن الإيضـاح والبيان بمـا هو غير ظاهر في نفسه؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر، ويؤيد هذا التفصيل قـول الشارح فيما بعد: «فلا يجوز جاءني الذي ما أحسنه وإن قلنا إنها خبرية» فـإن معنى هذه العبـارة: لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية، فلا تلتفت لما قاله الكاتبـون في هذ المقام مما يخالف هذا التحقيق.

جملة التعجب، فلا يجوز «جَاءَنِي الّذِي مَا أَحْسَنَهُ» وإن قلنا إنها خبرية، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو: «جاءني الّذِي لَكِنَّهُ قائم»، فإن هذه الجملة تستدعي سَبْقَ جملةٍ أخرى، نحو: «مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قائم».

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّيْنِ، والمعنِيُّ بالتامِّ: أن يكون في الْوَصْلِ به فائدة، نحو: «جاء الّذِي عِنْدَكَ، وَالّذِي في الدَّارِ» والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً، والتقدير: «جَاء الّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ» أو «الّذِي اسْتَقَرَّ في الدَّارِ» فإن لم يكونا تامَّيْنِ لم يجز الوَصْلُ بهما، فَلَا تقول «جَاء الّذِي بِكَ» ولا «جَاء الّذِي الْيَوْمَ».

* * *

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ ... وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأفْعَالِ قَلْ[1]

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة، قال المصنف في بعض كتبه: وأعني بالصفة الصريحة اسمَ الفاعل نحو: «الضارب» واسمَ المفعولِ نحو: «المضروب» والصفةَ المشبهة نحو: «الحَسَن الْوَجْه» فخرج نحو: «الْقُرَشِيِّ، والأفْضَلِ» وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن

(١) «وصفة» الواو للاستئناف، صفة: خبر مقدم «صريحة» نعت لصفة «صلة» مبتدأ مؤخر، وصلة مضاف و «آل» مضاف إليه «وكونها» كون: مبتدأ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فالضمير المتصل به اسمه، و «بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان، ومعرب مضاف، و «الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

بن عصفور في هذه المسألة، فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك[1].

وقد شَذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: «وكونها بمعرب الأفعال قَلّ» ومنه قوله:

٣٠ ـ مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

(١) للعلماء خلاف طويل في جواز وصل أل بالصفة المشبهة، فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لأل، فأل الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة، والسر في ذلك أن الأصل في الصلات للأفعال، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث، والصفة المشبهة لا تدل عليه، وإنما تدل على اللزوم، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لأل أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث، ولو دلّ أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لأل، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لأل، لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل ـ وإن خالفته في المعنى ـ، ألست ترى أنها ترفع الضمير المستتر، والضمير البارز، والاسم الظاهر، كما يرفعها الفعل جميعاً؟ وأجمعوا على أن أفعل التفضيل لا يكون صلة لأل، لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل، أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلأنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز، ويرفع الاسم الظاهر، أما أفعل التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكحل.

٣٠ ـ هذا البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلاً من بني عذرة، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده، والرجل لا يعرفهم، فعرفه بهم عبد الملك، فعاتبهم العذري أن قال:

فَحَيَّا الإِلَهُ أَبَا حَزْرَةٍ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

و«أبو حزرة»: كنية جرير، و«أرغم أنفك»: يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلصق أنفه بالرغام ـ وهو التراب ـ و«الجد» الحظ والبخت، وفي قوله «وجد الفرزدق أتعس به» دليل عل أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الأنباري، وسنذكر في ذلك =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر، وزعم المصنف ـ في غير هذا الكتاب ـ أنه لا يختص به، بل يجوز في الاختيار، وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسمية، وبالظرف شذوذاً، فمن الأول قولُه:

٣١ ـ مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

= بحثاً في باب المبتدأ والخبر فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد، والذي قبله قوله:

يا أرْغَمَ اللهُ أنفاً أنتَ حَامِلُه يا ذا الْخَنَى ومَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة: «الخنى» ـ بزنة الفتى ـ هو الفحش، و«الخطل» ـ بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة ـ هو المنطق الفاسد المضطرب، والتفحش فيه «الحكم ـ بالتحريك ـ الذي يحكمه الخصمان كي يقضي بينهما، ويفصل في خصومتهما «الأصيل» ذو الحسب، و«الجدل» شدة الخصومة.

المعنى: يقول: لست أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أقضيتهم، ولا أنت بذي حسب رفيع، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد، ولا أنت بصاحب جدل، فكيف نرضاك حكماً؟!.

الإعراب: «ما» نافية، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة الحكم: خبر ما النافية «الترضى» أل: موصول إسمي نعت للحكم، مبني على السكون في محل جر «ترضى» فعل مضارع مبني للمجهول «حكومته» حكومة: نائب فاعل لترضى، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» مثل السابق «ذي» معطوف على الحكم أيضاً، وذي مضاف و«الرأي» مضاف إليه، «والجدل» معطوف على الرأي.

الشاهد فيه: قوله «الترضى حكومته» حيث أتى بصلة «أل» جملة فعلية فعلها مضارع، ومثله قول ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الْخَنَى، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّعُ

٣١ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، قال العيني: «أنشده ابن مالك للاحتجاج به، ولم يعزه إلى قائله» اهـ، وروى البغدادي بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت، ولم يعزه أيضاً إلى قائل، وهو:

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِن قُصَيِّ

اللغة: «دانت» ذلت، وخضعت، وانقادت «معد» هو ابن عدنان، وبنو قصي هم قريش، وبنو هاشم قوم النبي ﷺ منهم =

= الإعراب: «من القوم الرسول الله»: الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: هو من القوم إلخ، والألف واللام في كلمة «الرسول» موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبني على السكون في محل جر، ورسول مبتدأ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة يل الموصولة «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتي «دانت» دان: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «رقاب» فاعل دان، ورقاب مضاف و «بني» مضاف إليه، وبني مضاف و «معد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «الرسول الله منهم» حيث وصل أل بالجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ.

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن «أل» إنما هي هنا بعض كلمة، وأصلها «الذين» فحذف ما عدا الألف واللام، قال هؤلاء: ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجب في العربية، وهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول:

* دَرَسَ المَنَا بِمَتَالِعٍ فأَبَانِ *

أراد «المنازل» فحذف حرفين لغير ترخيم. وهذا رؤبة يقول:

* أَوَالِفاً مكة مِنْ وُرْقِ الْحَمِي *

أراد «الحمام» فحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألف ياء، وقد قال الشاعر وهو أقرب شيء إلى ما نحن بصدده:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم ... هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يا أمَّ خَالِدِ

أراد «وإن الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور في قوله «دماؤهم» وقوله فيما بعد «هم القوم» وعليه خرجوا قول الله تعالى: ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ أي كالذين خاضوا ـ وفي الآية تخريجان آخران، أحدهما: أن الذي موصول حرفي كما، أي وخضتم كخوضهم، وثانيهما: أن الذي موصول اسمي صفة لموصوف محذوف، والعائد إليه من الصلة محذوف أي: وخضتم كالخوض الذي خاضوه ـ قالوا: وربما حذف الشاعر الكلمة كلها، فلم يبق منها إلا حرفاً واحداً، ومن ذلك قول الشاعر:

نَادَوْهُمُ: أن أَلْجِمُوا، ألاتَا، ... قَالُوا جميعاً كُلُّهُمْ: ألافَا

فإن هذا الراجز أراد في الشطر الأول «ألا تركبون» فحذف ولم يبق إلا التاء، وحذف من الثاني الذي هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف، وأصله «ألا فاركبوا». وبعض العلماء يجعل الحروف التي تفتتح بها بعض سور القرآن ـ نحو ألم، حم، ص ـ من هذا القبيل، فيقولون: ألم أصله: أنا =

ومن الثاني قوله:

٣٢ ـ مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى آلْمَعَهْ
فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

***

= الله أعلم، أو ما أشبه ذلك، وانظر مع هذا ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتي في باب الترخيم.

قلت: هذا الذي ذهبوا إليه ليس إلا قياماً من ورطة للوقوع في ورطة أخرى أشد منها وأنكى، فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاء. ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ القياس عليها، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلوناها أولاً على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن «الذي» موصول حرفي.

٣٢ ـ وهذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «المعه» يريد الذي معه «حر» حقيق، وجدير، ولائق، ومستحق «سعة» بفتح السين، وقد تكسر ـ اتساع ورفاهية ورغد.

المعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾.

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا يزال» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ «شاكراً» خبر لا يزال، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «على» حرف جر «المعه» هو عبارة عن «أل» الموصولة بمعنى الذي، وهي مجرورة المحل بعلى، والجار والمجرور متعلق بشاكر، ومع: ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لأل، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فهو حر» الفاء زائدة، و«هو» ضمير منفصل مبتدأ، و«حر» خبره، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «من» في أول البيت، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط «بعيشه» جار ومجرور متعلق بقوله «حر» الواقع خبراً لهو «ذات» صفة لعيشة، وذات مضاف و«سعة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ولكنه سكنه للوقف.

الشاهد فيه: قوله «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفاً، وهو شاذ على خلاف القياس.

ومثل هذا البيت ـ في وصل أل بالظرف شذوذاً ـ قول الآخر:

وَغَيَّرَنِي مَا غَالَ قَيْساً وَمَالِكاً ... وَعَمْراً وَحُجْراً بِالْمُشَقَّرِ أَلْمَعَا =

أيٌّ كما، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ[1]

يعني أن «أيا» مثلُ «ما» في أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث ـ مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً ـ نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ».

ثم إن «أيا» لها أربعةُ أحوالٍ، أحدها: أن تضاف ويُذْكر صَدْرُ صلتها، نحو: «يعجبني أَيُّهم هُوَ قائِمٌ» الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أيٌّ قائمٌ» الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أيٌّ هو قائم» وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث، نحو «يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائم، ورأيت أيَّهم هو قائم، ومررت بأيِّهم هو قائم» وكذلك: «أيٌّ قائم، وأيًّا قائم، وأيٍّ قائم» وكذا، «أيٌّ هو قائم، وأيا هو قائم، وأيٍّ هو قائم» الرابع، أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: «يعجبني أَيُّهُمْ قائمٌ» ففي هذه الحالة تبنى

= يريد: الذين معه، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين، وهو أمر لا شيء فيه، وأتى بصلتها ظرفاً، وهو شاذ، فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء، وقال الكسائي في هذا البيت: إن الشاعر يريد «معاً» فزاد أل.

(١) «أي» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفة، أعرب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أي» «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم «تضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أي» «وصدر» الواو واو الحال، صدر: مبتدأ، وصدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «ضمير» خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تضف العائد على أي «انحذف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير: أي مثل ما ـ في كونها موصولاً صالحاً لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ـ وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال كون صدر صلتها ضميراً محذوفاً.

على الضم، فتقول: «يُعْجبني أَيُّهُمْ قائمٌ، ورأيتُ أيُّهُمْ قائمٌ، ومررت بأَيُّهُمْ قائم» وعليه قولُه تعالى: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شِيعَةٍ أَيُّهمْ أشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) وقولُ الشاعر:

٣٣ - إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ
فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أفْضَلُ

وهذا مستفاد من قوله: «وأُعْرِبت ما لم تضف - إلى آخر البيت» أي: وأعربت أيٌّ إذا لم تُضَفْ في حالة حذف صَدْرِ الصلة، فدخل في

٣٣ - هذا البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف، وابن الأنباري في كتاب الإنصاف، وقال قبل إنشاده: «حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد» وذكر البيت.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «لقيت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «بني» مفعول به للقي، وبني مضاف و«مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة في جواب الشرط، وسلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يروى بضم «أي» وبجره، وهو اسم موصول على الحالين، فعلى الضم هو مبني، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أفضل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذي هو أي.

الشاهد فيه: قوله «أيهم أفضل» حيث أتى بأي مبنياً على الضم - على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة - لكونه مضافاً، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة: يذهبون إلى أنها تأتي موصولة، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران، أحدهما أن تكون مضافة لفظاً، والثاني: أن يكون صدر صلتها محذوفاً، فإذا لم تكن مضافة أصلاً، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها، فإنها تكون معربة، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه - إلى أن أيا لا تجيء موصولة، بل هي إما شرطية وإما استفهامية، لا تخرج عن هذين الوجهين، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في جميع الأحوال، أضيفت أو لم تضف، حذف صدر صلتها أو ذكر.

هذه الأحوالُ الثلاثةُ السابقةُ، وهي ما إذا أضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة، أو لم تُضف وذكر صدر الصلة، وخرج الحالةُ الرابعة، وهي: ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة، فإنها لا تعرب حينئذ.

* * *

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً، وفي ذا الْحَذْفِ أيّاً غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفِي[1]

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ[2]

(١) «وبعضهم» الواو للاستئناف، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أعرب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض، والجملة من أعرب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم «مطلقاً» حال من مفعول به لأعرب محذوف، والتقدير: وبعضهم أعرب أيا مطلقاً «وفي ذا» جار ومجرور متعلق بقوله «يقتفي» الآتي «الحذف» بدل من إسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أيا» مفعول به لقوله «يقتفي» الآتي «غير» مبتدأ، وغير مضاف و «أي» مضاف إليه «يقتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ومعنى الكلام: وبعض النحاة حكم بإعراب اي الموصولة في جميع الأحوال، وغير أي يقتفي ويتبع أيا في جواز حذف صدر الصلة، إذا كانت الصلة طويلة.

(٢) «إن» شرطية «يستطل» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «وصل» نائب فاعل ليستطل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، وتقديره: إن يستطل وصل فغير أي يقتفي أيا «وإن» الواو عاطفة، إن شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يستطل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» «فالحذف» الفاء واقعة في جواب الشرط، والحذف: مبتدأ «نزر» خبره، والجملة في محل جزم جواب الشرط «وأبوا» فعل وفاعل «أن» مصدرية «يختزل» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وسكن للوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا.

إنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمُ كَثِيرٌ مُنْجَلِي(١)

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ، أوْ وَصْفٍ: كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ(٢)

يعني أن بعض العرب أعْرَب «أيا» مطلقاً، أي: وإن أضيفت وحُذِف صَدْرُ صلتها، فيقول: «يعجبني أيُّهُمْ قائم، ورأيت أيَّهُمْ قائمٌ، ومررت بأيِّهِمْ قائم» وقد قُرِىء (ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهُمْ أشَدُّ) بالنصب، وروي * فَسَلِّمْ على أيِّهِمْ أفْضَلُ * [٣٣] بالجر.

* * *

وأشار بقوله: «وفي ذا الحذف ـ إلى آخره» إلى المواضع التي يُحْذف فيها العائدُ على الموصول، وهو: إما أن يكون مرفوعاً، أو غيره، فإن كان مرفوعاً لم يحذف، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو (وهو الذي في السَّماءِ إلَهٌ) وأيُّهُمْ أشَدُّ]، فلا تقول: «جاءني اللَّذَانِ قَامَ» ولا

(١) «إن» شرطية «صلح» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف «الباقي» فاعل صلح «لوصل» جار ومجرور متعلق بصلح «مكمل» نعت لوصل «والحذف» مبتدأ «عندهم» عند: ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه «كثير» خبر المبتدأ «منجلي» خبر ثان، أو نعت للخبر.

(٢) «في عائد» جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل في البيت السابق «متصل» نعت لعائد «إن» شرطية «انتصب» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد «بفعل» جار ومجرور متعلق بانتصب «أو وصف» معطوف على فعل «كمن» الكاف جارة، ومجرورها محذوف، ومن: اسم موصول مبتدأ «نرجو» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير نحن، ومفعوله محذوف، وهو العائد، والتقدير كمن نرجوه، والجملة لا محل لها صلة «يهب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

«اللذان ضُرِبَ»، لرفع الأول بالفاعليَّةِ والثاني بالنيابة، بل يقال: «قَامَا، وضُرِبَا» وأما المبتدأ فيحذف مع «أي» وإن لم تَطُلِ الصلة، كما تقدم من قولك: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائم» ونحوه، ولا يُحذَفُ صدرُ الصلة مع غير «أي» إلا إذا طالت الصلة، نحو «جاء الذي هُوَ ضاربٌ زيداً» فيجوز حذف «هو» فتقول «جاء الذي ضارب زيداً» ومنه قولهم «ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءًا» التقديرُ «بالذي هو قائل لك سُوءًا» فإن لم تَطُلِ الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياساً، نحو «جاء الذِي قَائمٌ» التقدير «جاء الذي هو قائمٌ» ومنه قولُه تعالى: ﴿تماماً على الذي أَحْسَنُ﴾ في قراءة الرفع، والتقدير «هو أَحْسَنُ»[1].

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً، أي سواء أكان الموصول أيا أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقاً، فإن كان الموصول غير أي لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذالم تطل الصلة وكان الموصول غير أي، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع، فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر: (تماماً على الذي أحسن) قالوا: التقدير على الذي هو أحسن، ومن ذلك قراءة مالك ابن دينار وابن السماك: (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها) قالوا: التقدير: مثلاً الذي هو بعوضة فما فوقها، ومن ذلك قول الشاعر:

لا تَنْوِ إلاَّ الَّذِي خَيْرٌ، فَمَا شَقِيَتْ ... إلاَّ نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا: التقدير لا تنو إلا الذي هو خير، ومن ذلك قول الآخر:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ... وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

قالوا: تقدير هذا البيت: من يعن بالحمد لم ينطق بالذي هو سفه، ومن ذلك قول عدي بن زيد العبادي:

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ في غَبَنِ الْـ ... أَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا: ما موصولة، والتقدير: يدرون الذي هو عواقبها.

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوهاً من الإعراب غير الذي ذكروه، فمن ذلك أن «ما» في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف، ومن ذلك أن «ما» في بيت عدي بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبر، والجملة في محل نصب مفعول به ليدرون، =

وقد جوزوا في «لا سِيَّمَا زَيْدٌ» إذا رُفع زيد: أن تكون «ما» موصولةً، وزيد: خَبَراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «لا سِيَّ الذي هُوَ زَيْدٌ» فحذف العائد الذي هو المبتدأ ـ وهو قولك هو ـ وجوباً، فهذا موضِع حُذِفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير «أي» وجوباً ولم تَطُلِ الصلَةُ، وهو مَقِيس وليس بشاذ[1].

= وقد علق عنها لأنها مصدرة بالاستفهام، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد، فلنجتزىء لك بالإشارة.

(١) الاسم الواقع بعد «لا سيما» إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما في قول امرىء القيس:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإن كان الاسم الواقع بعد «لا سيما» نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب، وهو أقل الأوجه الثلاثة:

فأما الجر فتخريجه على وجهين، أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس و «سيَّ» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و «ما» زائدة، وسيَّ مضاف، و «يوم» مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً، و «سي» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و «ما» نكرة غير موصوفة إليه مبني على السكون في محل جر، و «يوم» بدل من ما.

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً، أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً و «سي» اسمها، و «ما» نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليها، و «يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني، أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً، و «سي» اسمها، و «ما» موصول اسمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليه، و «يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخبر «لا» محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود. وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح.

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضاً، أحدهما: أن تكون «ما» نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليها، و «يوماً» مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا =

وأشار بقوله «وأبَوْا أن يُخْتَزَل * إن صَلَحَ الباقي لِوَصْلٍ مُكْمِلٍ» إلى أن شرط حذف صَدْرِ الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكـون صلَةً، كما إذا وقع بعده جملة، نحو «جَاءَ الذي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ»، أو «هُوَ ينطلق» أو ظرف، أو جار ومجرور، تامَّان، نحو «جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ» أو «هُوَ في الدَّارِ»، فإنـه لا يجوز في هـذه المواضـع حَذْفُ صَـدْرِ الصِّلَة، فلا تقـول «جَـاءَ الَّذِي أبُـوهُ مُنْطَلِقٌ» تعني «الـذي هُوَ أبُـوهُ مُنْطَلق»، لأن الكـلام يتمُّ دونه، فلا يُدْرَى أحُذِفَ منه شيء أم لا؟ وكذا بقية الأمثلة المذكـورة، ولا فَرْقَ في ذلك بين «أي» وغيرها، فـلا تقول في «يعجبني أيُّهُمْ هـو يقوم»: «يعجبني أيُّهُمْ يقـوم» لأنـه لا يعلم الحـذف، ولا يختص هـذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعَدَمَهُ لم يجزْ حذفُ العـائِد، وذلـك كما إذا كـان في الصلة ضميرٌ ـ غيـرَ ذلك الضمير المحذوف ـ صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول، نحو «جاء الذي ضَـرَبْتُهُ في دَارِهِ»، فـلا يجوز حَـذْفُ الهاء من ضَـرَبْتُهُ، فـلا تقول: «جـاء الـذي ضَرَبت في دَارِهِ» لأنه لا يعلم المحذوف.

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام، فإنـه لم يبيِّنْ أنه

= مثل شيء أعني يوماً بدارة جلجل، وثانيهما: أن تكون «ما» أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بالإضافة، و «يوماً» تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقـع بعدهـا معرفـة كالمثـال الذي ذكـرناه فقـد أجمعوا على أنـه يجوز فيـه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب، فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكـرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة، لأنه لا يجوز عنـده أن تكون تمييزاً، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهـب جماعـة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد «سيما».

والحاصل أن نصب المعـرفة بعـد «لا سيما» لا يمتنـع إلا بشرطين: التـزام كون المنصـوب تمييزاً، والتزام كون التمييز نكرة.

متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسواء أكان الموصول أيًّا أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهرُ كلامِهِ بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع، وبغير أي من الموصولات، لأن كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحْذف مع «أي» ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم، نحو «جاء الذي هو أبوه منطلق، ويعجبني أيُّهُمْ هو أبوه منطلق» وكذلك المنصوب والمجرور، نحو «جاءني الذي ضَرَبْتُهُ في دَارِهِ، ومررت بالذي مررت به في داره»، و«يعجبني أيُّهُمْ ضربته في داره، ومررت بأيِّهم مررت به في داره».

* * *

وأشار بقوله: «والحذف عندهم كثير منجلي ـ إلى آخره» إلى العائد المنصوب.

وَشَرْطُ جواز حذفه أن يكون: متصلاً، منصوباً، بفعل تام أو بوصف، نحو «جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ، وَالَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ».

فيجوز حَذْفُ الهاء من «ضربته» فتقول «جاءِ الذي ضَرَبْتُ» ومنه قَوْلُه تعالى: (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقولُه تعالى: (أهذَا الَّذِي بَعَثَ الله رَسُولاً) التقدير «خَلَقْتهُ، وَبَعَثه»(١).

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين، لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة استعماله في الفصيح، ومن ذلك قول عروة بن حزام:

وَمَا هُوَ إلاّ أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً ... فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وَأُصْرَفَ عَنْ وجْهِي الّذِي كُنْتُ أَرْتِئِي ... وَأَنْسَى الّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ =

وكذلك يجوز حذفُ الهاء من «مُعْطِيكه»، فتقُول «الذي أنا مُعْـطيكَ دِرْهَم» ومنه قولُه:

٣٤ ـ مَـا اللهُ مُـولِيـكَ فَضْـلٌ فَـاحْـمَـدَنْـهُ بِـهِ
فَـمَـا لَـدَى غَـيْـرِهِ نَـفْـعٌ وَلاَ ضَـرَرُ

= أراد أن يقـول: أصرف عن وجهي الـذي كنت أرتئيه، وأنسى الـذي أعـددتـه، فحـذف العـائـد المنصوب بأرتئي وبأعددت، وكل منهما فعل تام متصرف:

٣٤ ـ هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «موليك» اسم فاعل من أولاه النعمة، إذا أعطاه إياها «فضل» إحسان.

المعنى: الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك، ومنه جاءتك من عنده من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك، فاحمد ربك عليه، واعلم أنه هـو الذي ينفعـك ويضرك، وأن غيـره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضر.

الإعراب: «ما» اسم موصول مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» مـولي: خبر عن لفظ الجـلالة، ولـه فاعـل مستتـر فيه عـائد على الاسم الكـريم، والكاف ضميـر المخـاطب مبني على الفتـح في محـل جـر بالإضافة، وهو المفعول الأول، وله مفعـول ثان محـذوف وهو العـائد على المـوصول، والتقـدير: موليكه، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصـول «خيره» خبـر عن «ما» الموصولة «فاحمدنه» الفاء عاطفة، احمد: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت، والنون نون التوكيد، والضمير البارز المتصل مفعول به «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فمـا» الفاء للتعليل، وما: نافية تعمل عمل ليس «لدى» ظرف متعلق بمحـذوف خبر «مـا» مقدم على اسمهـا، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه، ولدى مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه، وغير مضاف وضمير الغائب العائد على الله مضاف إليه «نفع» اسم «مـا» مؤخر «ولا» الـواو عاطفـة، ولا: نافيـة «ضرر» معـطوف على نفع، ويجـوز أن تكون «مـا» نافيـة مهملة، و «لدى» متعلق بمحـذوف خبـر مقـدم، و «نفع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم المـوصول لأنـه منصوب بوصف، وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكـلام: ما الله مـوليكه، أي: الشيء الـذي الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

واعلم أنه يشترط في حذف العائـد المنصوب بـالوصف ألا يكـون هذا الـوصف صلة لأل فإن كـان الوصف صلة لأل كان الحذف شاذاً، كما في قول الشاعر:

=

تقديره: الذي الله مُولِيكَهُ فَضْلٌ، فحذفت الهاء.

وكلامُ المصنفِ يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ.

فإن كان الضمير منفصلاً[1] لم يجز الحذف، نحو «جاء الذي إيَّاهُ

مَا المُسْتَفِزُّ الهَوَى محمودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرِ

كان ينبغي أن يقول: ما المستفزه الهوى محمود عاقبة، فحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه صلة لأل، ومثله قول الآخر:

فِي المُعْقِبِ البَغْيِ أَهْلَ البَغْيِ مَا يَنْهَى آمْرَأً حَازِماً أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول: في المعقبة البغي، فلم يتسع له.

وإنما يمتنع حذف المنصوب بصلة أل إذا كان هذا المنصوب عائداً على أل نفسها، لأنه هو الذي يدل على اسمية أل، فإذا حذف زال الدليل على ذلك.

(١) الذي لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله كما في المثال الذي ذكره الشارح، أو كان مقصوراً عليه كقولك: جاء الذي ما ضربت إلا إياه، والسر في عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه، ألا ترى أنك إذا قلت «جاء الذي إياه ضربت» كان المعنى: جاء الذي ضربته ولم أضرب سواه، فإذا قلت «جاء الذي ضربت» صار غير دال على أنك لم تضرب سواه، وكذلك الحال في قولك «جاء الذي ما ضربت إلا إياه» فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائي ولم تضرب غيره، فإذا قلت: «جاء الذي ما ضربت» دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائي فحسب.

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه، والدليل على ذلك قول الشاعر:

* مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ *

فإن التقدير يجوز أن يكون «ما الله موليكه» ويجوز أن يكون «ما الله موليك إياه» وقد عرفت فيما سبق (في مباحث الضمير) السر في جواز الوجهين، ومما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى: ﴿فاكهين بما آتاهم ربهم﴾ فإنه يجوز أن يكون التقدير «بالذي آتاهموه ربهم» وأن يكون التقدير «بالذي آتاهم إياه ربهم» والثاني أولى، فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة، وكذلك قول الله تعالى: ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ فإنه يجوز أن يكون التقدير «ومن الذي رزقناهموه» كما يجوز أن يكون التقدير «ومن الذي رزقناهم إياه».

ضَـرَبْتَ» فلا يجـوز حذفُ «إيـاه» وكذلـك يمتنع الحـذفُ إن كان متصـلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ ـ وهـو الحرف ـ نحـو «جاء الـذي إنَّهُ مُنْـطَلِقٌ» فلا يجوز حذف الهاء[1]، وكذلك يمتنع الحذفُ إذا كـان منصوبـاً [متصلاً] بفعل ناقص، نحو «جاء الذي كَانَهُ زَيْدٌ».

* * *

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِـوَصْفٍ خُفِضَـا ... كَـأَنْتَ قَـاضٍ بَعْـدَ أمْـرٍ مِنْ قَضَى[2]

كَـذَا الَّذِي جُـرَّ بِمَـا المَـوْصُـولَ جَـرْ ... كَـ «ـمُـرَّ بِالَّـذِي مَـرَرْتُ فَهْـوَ بَـرْ»[3]

(١) إنمـا قال الشـارح «فلا يجـوز حذف الهـاء» إشارة إلى أن الممنـوع هو حـذف الضميـر المنصـوب بالحرف مع إبقاء الحرف، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعـاً فإنه لا يمتنع، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾ هـذا إذا قدرت أصـل الكلام: أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي، على حد قول كثير:

وَقَـدْ زَعَـمَـتْ أَنِّـي تَـغَـيَّـرْتُ بَـعْـدَهَـا ... وَمَـنْ ذَا الَّـذِي يَـا عَـزُّ لاَ يَـتَـغَـيَّـرُ؟

فإن قدرت الأصل «الذين كنتم تزعمونهم شركائي» لم يكن من هذا النوع.

(٢) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتـدأ مؤخر، وحذف مضاف و «مـا» اسم موصـول مضاف إليه مبني على السكون في محـل جر «بـوصف» جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتي «خفضاً» خفض: فعل ماض مبني للمجهـول، ونائب الفـاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هـو يعود على «مـا» والجملة لا محل لهـا من الإعراب صلة «كـأنت» الكـاف جارة لقـول محذوف، أي كقـولك، أنت: مبتـدأ «قاض» خبـر المبتدأ «بعـد» ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجروراً بالكاف، وبعد مضاف و «أمـر» مضاف إليـه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر، أي: بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى، يشيـر إلى قولـه تعالى: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾ كما قال الشارح.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخـر «جر» فعـل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود على «الـذي» والجملة لا =

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شَرَعَ في الكلام على المجرور، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف.

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحْذَفْ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة إسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو «جاء الذي أنَا ضَارِبُهُ: الآنَ، أو غداً، فتقول: جاء الذي أنَا ضَارِبٌ، بِحَذْفِ الهاء.

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحْذَفْ، نحو «جاء الذي أنَا غُلَامُهُ، أو أنَا مَضْرُوبُهُ، أو أنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ» وأشار بقوله: «كأنْتَ قاضٍ» إلى قوله تعالى: فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) التقدير «ما أنت قَاضِيهِ» فحذفت الهاء، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يُقَيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إنْ دَخل على الموصول حرفٌ مثلُه: لَفْظاً ومعنى، واتفق العاملُ فيهما مادةً، نحو: مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنْتَ مارٌّ به» فيجوز حذف الهاء، فتقول: «مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتَ» قال الله تعالى: (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أي: منه، وتقول: «مررت بالذي أنْتَ مارٌّ» أي به، ومنه قولُه:

= محل لها صلة «بما» جار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبله «الموصول» مفعول مقدم لجر الآتي «جر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها صلة «كمر» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، مر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالذي» جار ومجرور متعلق بمر السابق «مررت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة، والعائد محذوف تقديره «به» وقوله: «فهو بر» الفاء واقعة في جواب شرط محذوف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ، بر: خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف.

٣٥ ـ وَقَدْ كُنْتَ يُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً
فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

أي: أنت بائحٌ به.

٣٥ ـ هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، الشاعر المشهور والفارس المذكور، من كلمة مطلعها:

طَرِبْتَ وَهَاجَتْكَ الظِّبَاءُ السَّوَائِحُ   غَدَاةَ غَدَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ
تَغَالَتْ بِيَ الأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا   بِزَنْدَيْنِ في جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

اللغة: «طربت» الطرب: خفة تعتريك من سرور أو حزن «هاجتك» أثارت همك، وبعثت شوقك «الظباء» جمع ظبي «السوانح» جمع سانح، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من ظبي أو طير أو غيرهما، ويقال له: سنيح «بارح» هو ضد السانح، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه «قادح» اسم فاعل من قدح الزند قدحاً، إذا ضربه لتخرج منه النار «حقبة» ـ بكسر فسكون ـ في الأصل تطلق على ثمانين عاماً، وقد أراد بها المدة الطويلة «فبح» أمر من «باح بالأمر يبوح به»: أي أعلنه وأظهره «لان» أي الآن، فحذف همزة الوصل والهمزة التي بعد اللام، ثم فتح اللام لمناسبة الألف، وقيل: بل هي لغة في الآن، ومثله قول جرير بن عطية:

أَلَانَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نُمَيْرٍ   فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَاباً

وقول الآخر:

أَلا يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي عُمَيْرٍ   أَرَثٌّ لَانَ وَصْلُكِ أَمْ جَدِيدُ؟

وقول أشجع السلمي:

أَلَانَ ٱسْتَرَحْنَا وَٱسْتَرَاحَتْ رِكَابُنَا   وَأَمْسَكَ مَنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يَجْتَدِي

وروى الأعلم بيت الشاهد:

تَعَزَّيْتَ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حِقْبَةً   فَبُحْ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أنتَ بَائِحُ

وأنشده الأخفش كما في الشرح، وهو كذلك في المشهور من شعر عنترة.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع «تخفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من تخفي وفاعله خبر«كان» في محل نصب «حب» مفعول به لتخفي، وحب مضاف و «سمراء» مضاف إليه «حقبة» ظرف زمان متعلق بتخفي «فبح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لان» ظرف زمان متعلق ببح «بالذي» جار ومجرور متعلق ببح أيضاً «أنت بائح» مبتدأ وخبر، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالباء، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فبح الآن بالذي أنت بائح به.

الشاهد فيه: قوله «بالذي أنت بائح» حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول =

فإنِ اختلَفَ الحرفان لم يجز الحذفُ، نحو: «مَرَرْتُ بالّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ» فلا يجوز حذف «عليه» وكذلك «مَرَرْتُ بالذِي مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ» فلا يجوز حَذْفُ «به» منه، لاختلاف معنى الحرفين، لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً، نحو: «مَرَرْتُ بالّذِي فَرِحْتُ بِهِ» فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله هو المشار إليه بقوله: «كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جَرَّ» أي كذلك يُحذف الضميرُ الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصولُ به[1]، نحو: «مَرَرْتُ بالّذِي مَرَرْتَ فَهْوَ بر» أي: «بالذي مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها.

* * *

= من جملة الصلة، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول - وهو الباء - والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة: الأول «بح» والثاني «بائح» ومعنى: لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذي مع العائد، ومنه قول كعب بن زهير:

إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بالأمْرِ الّذِي عُنِيَتْ نُفوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بمَا ظَفِرُوا
لاَ تَرْكَنَنَّ إلَى الأمْرِ الّذِي رَكَنَتْ أبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

ففي كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه.

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله «بالأمر الذي عنيت» فإن التقدير فيه: بالأمر الذي عنيت به، فحذف المجرور ثم الجار، لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذي جر ذلك العائد.

وأما البيت الثاني فالشاهد فيه قوله «إلى الأمر الذي ركنت» فإن تقدير الكلام: إلى الأمر الذي ركنت إليه، فحذف المجرور، ثم حذف الجار، لكون الموصوف - وهو الأمر - مجروراً بحرف مماثل للحرف الذي جر به ذلك العائد.

المعَرَّفُ بِأَداةِ التَّعرِيفِ

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ،
فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: «النَّمَطْ»[1]

اختلف النحويون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه، فقال الخليل المُعَرِّفُ هو «ألْ»، وقال سيبويه: هو اللام وَحْدها، فالهمزة عند الخليل همزة قَطْعٍ، وعند سيبويه همزةُ وَصْلٍ اجْتُلِبَتْ للنطق بالساكن[2].

(١) «أل» مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ، وحرف مضاف و «تعريف» مضاف إليه «أو» عاطفة «اللام» مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: أو اللام حرف تعريف «فقط» الفاء حرف زائدلتزيين اللفظ، وقط: اسم بمعنى حسب ـ أي كاف ـ حال من «اللام» وتقدير الكلام: أو اللام حال كونه كافيك، أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف و «قط» على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انته وتقديرالكلام «إذا عرفت ذلك فانته» وإما إسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف، أي إذا عرفت ذلك فهو كافيك، وقوله «نمط» مبتدأ «عرفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع نعت لنمط «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقل «النمط» مفعول به لقل، لأنه مقصود لفظه، وقيل: إن «عرفت» فعل شرط حذفت أداته، وجملة «قل» جواب الشرط حذفت منه الفاء، والتقدير: نمط إن عرفته فقل فيه النمط، أي إن أردت تعريفه، وجملة الشرط وجوابه ـ على هذا ـ خبر المبتدأ، وهو تكلف لا داعي له.

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي «أل» برمتها، وأن الهمزة همزة أصلية، وأنها همزة قطع، بدليل أنها مفتوحة، إذ لو كانت همزة وصل لكسرت، لأن الأصل في همزة الوصل الكسر، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض، وليس هنا عارض يقتضي ضمها أو فتحها، وبقي عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل، والجواب عنده أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال، لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ. وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هي اللام وحدها، وأن الهمزة زائدة، وأنها همزة وصل أتى بها توصلاً إلى النطق بالساكن، فإن قيل: فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام؟ أجيب.

والألف واللام المُعَرِّفة تكون للعهد، كقولك: «لَقِيتُ رَجُلاً فأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ» وقوله تعالى: (كَمَا أَرْسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ولاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، نحو: (إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها «كُلٌّ» ولتعريفِ الحقيقة، نحو: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ» أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

و «النمط» ضرب من البُسُط، والجمع أَنْمَاطٌ ـ مثل سَبَب وأسباب ـ والنَّمط ـ أيضاً ـ الجماعة من الناس الذين أمْرُهم واحِدٌ، كذا قاله الجوهري.

* * *

وَقَـد تُـزَادُ لاَزِمـاً: كـالّـلاتِ، وَالآنَ، وَالّـذِيـنَ، ثـمَّ الّلاتِ[1]
وَلاِضْطِرَارٍ: كَـبَـنَـاتِ الأَوْبَـرِ كَذَا، «وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ» السَّرِي[2]

= عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء، أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية، فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام، وأبقيت على أصل وضعها. وجيء بهمزة الوصل قبلها.

(١) «قد» حرف تقليل «تزاد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أل» «لازماً» حال من مصدر الفعل السابق، وتقديره: تزاد حال كون الزيد لازماً، وقيل: هو مفعول مطلق، وهو وصف لمصدر محذوف: أي زيداً لازماً، وأنكر هذا ابن هشام على المعربين «كاللات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كاللات «والآن، والذين، ثم اللات» معطوفات على اللات.

(٢) «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بتزاد «كبنات» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك إلخ، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً «طبت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا» حرف نداء «قيس» منادى مبني على الضم في محل نصب «السري» نعت له، وتقدير الكلام: وقولك: «طبت النفس يا قيس» كذلك.

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة، وهي - في زيادتها - على قسمين: لازمة، وغير لازمة.

ثم مَثّلَ الزائدة اللازمة بـ «اللات»[١] وهو اسم صَنمٍ كان بمكة، وبـ «الآن» وهو ظرف زمان مبني على الفتح[٢]، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه، فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك:

---

(١) مثل اللات كل علم قارنت «أل» وضعه لمعناه العلمي، سواء أكان مرتجلاً أم كان منقولاً، فمثال المرتجل من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه: السموأل، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يضرب به المثل في الوفاء، ومثال المنقول من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه للعلمية أيضاً: العزى، وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة، ثم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدها، ومنه اللات، وهو في الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته، ثم سمي به صنم، وأصله بتشديد التاء، فلما سمي به خففت تاؤه، لأن الأعلام كثيراً ما يغير فيها، ومنه «اليسع» فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمي به.

(٢) أكثر النحاة على أن «الآن» مبني على الفتح، ثم اختلفوا في سبب بنائه؟ فذهب قوم إلى أن علة بنائه تضمنه معنى «أل» الحضورية، وهذا الرأي هو الذي نقله الشارح عن المصنف وجماعة، وهؤلاء يقولون: إن «أل» الموجودة فيه زائدة، وبناؤه لتضمنه معنى «أل» أخرى غير موجودة، ونظير ذلك بناء «الأمس» في قول نصيب بن رباح:

وإنّـي وَقَـفْـتُ الْـيَوْمَ وَالأمْسِ قَـبْـلَهُ ... بِـبَـابِـكَ حَتَّى كَـادَتِ الشَّـمْسُ تَـغْـرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه في هذا وماأشبهه لتضمنه معنى «أل» غير الموجودة فيه، وهذا عجيب منهم، لأنهم ألغوا الموجود، واعتبروا المعدوم، وقال قوم: بني «الآن» لتضمنه معنى الإشارة، فإنه بمعنى هذا الوقت، وهذا قول الزجاج، وقيل: بني «الآن» لشبهه بالحرف شبهاً جمودياً، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة، ومن الناس من يقول: الآن اسم إشارة إلى الزمان، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان، فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن، فيقال: سأحالفك من الآن، بالجر، ويقول صاحب النكت: «وهذا قول لا يمكن القدح فيه، وهو الراجح عندي، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة» اهـ.

«مَرَرْتُ بِهذَا الرَّجُل»، لأن قولك: «الآن» بمعنى هذا الوقت، وَعلى هـذا لا تكون زائدة، وذهب قـوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنها زائـدة، وهو مبنيٌّ لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

ومَثّل ـ أيضاً ـ بـ «ـالـذين»، و «اللاَّت» والمـراد بهما مـا دَخَلَ عليـه «أل» من المـوصولات، وهـو مبني على أنَّ تعـريف المـوصـول بـالصّلة، فتكون الألف واللام زائـدة، وهو مـذهب قوم، واختـاره المصنف، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ «ـأل» إن كانت فيه نحو: «الذي» فـإن لم تكن فيه فَبَنِيَّتَهَا نحو: «مَنْ، وَمَا» إلا «أيَّا» فإنهـا تتعرف بـالإضافـة، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ: (صِـرَاطَ الَذِينَ أنْعَمْتَ عَلَيهِمْ) فـلا يدلُّ على أنهـا زائـدة، إذ يحتمـل أن تكون حُذفت شـذوذاً وإن كانت مُعَـرِّفة، كمـا حذفت من قـولهم: «سَلاَمُ عَلَيْكُمْ» من غير تنوين ـ يريدون «السَّلام عليكم».

وأمـا الزائـدة غير الـلازمة فهي الـداخلة ـ اضـطراراً ـ على العَلَمِ، كقولهم في «بَنَاتِ أَوْبَرَ» علم لضرب من الكَمْأَةِ «بنات الأوبر» ومنه قولُه:

٣٦ ـ وَلَـقَـدْ جَـنَـيْـتُـكَ أَكْـمُـؤاً وَعَـسَـاقِـلاً
وَلَـقَـدْ نَـهَـيْـتُـكَ عَـنْ بَـنَـاتِ الأَوْبَـرِ

٣٦ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلاً، وممن استشهد به أبو زيد في النوادر.

اللغة: «جنيتك» معناه جنيت لك، ومثله ـ في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ـ قوله تعالى: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم﴾ و ﴿يبغـونها عـوجاً﴾ و ﴿والقمـر قدرنـاه منازل﴾ «أكمؤاً» جمـع كمء ـ بزنة فلس ـ ويجمع الكمء على كمأة، أيضاً، فيكون المفرد خالياً من التاء وهي في جمعـه، على عكس تمـرة وتمر، وهـذا من نوادر اللغـة، وعساقـلاً» جمع عسقول ـ بزنة عصفور ـ وهـو نوع من الكمأة، وكان أصله عساقيل، فحذفت الياء كما حذفت في قـوله تعـالى: ﴿وعنده مفـاتح الغيب﴾ فإنه جمع مفتاح، وكان قياسه مفاتيح، فحذفت اليـاء، ويقال: المفـاتح جمـع مفتح، وليس جمـع =

والأصل «بنات أَوْبَرَ» فزِيدَتِ الألفُ واللامُ، وزعم المبَرِّد أن «بنات أَوْبَرَ» ليس بِعَلَم، فالألف واللام - عنده - غير زائدة.

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز، كقوله:

٣٧ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

= مفتاح، فلا حذف، وكذا يقال: العساقل جمع عسقل - بزنة منبر - و «بنات الأوبر» كمأة صغار مزغبة كلون التراب، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار، وهي رديئة الطعم.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤاً» مفعول ثان «وعساقلاً» معطوف على قوله أكمؤاً «ولقد» الواو عاطفة، واللام موطئة للقسم، و «قد» حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور بعن، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطراً، لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة رديء، والعلم لا تدخله «أل»، فراراً من اجتماع معرفين، وهما حينئذ العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة، قال الأصمعي: «وأما قول الشاعر:

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة، وكقول الراجز:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا

(وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم، ونسبناه هناك لأبي النجم العجلي) وقول آخر:

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي ... مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

قال: وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام، كما حكى سيبويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال: هذا ابن عرس مقبل» اهـ كلام الأصمعي.

٣٧ - البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، وزعم التوزي - نقلاً عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتج به، وليس كذلك، لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه.

اللغة: «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المذكور في آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم، ويروى «لما أن عرفت جلادنا» أي: ثباتنا في الحرب وشدة =

والأصل «وطبت نفساً» فزاد الألفَ واللامَ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه مَعْرِفَةً، فالألف واللام عندهم غيرُ زائدةً.

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله: «كَبنات الأوْبَرِ»، وقوله: «وطبت النفس يا قيس السري».

* * *

وَبَعْضُ ٱلْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا[1]

= وقع سيوفنا «صددت» أعرضت ونأيت «طبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو» كان صديقاً حميماً لقيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس، لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم، ورضي من الغنيمة بالإياب، فلم يدافع عنه، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل.

الإعراب: «رأيتك» فعل وفاعل ومفعول، وليس بحاجة لمفعول ثان، لأن «رأى» هنا بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» زائدة «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» وجوه: مفعول به لعرف، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل، وهو جواب «لما» و «طبت» فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة صددت «النفس» تمييز نسبة «يا قيس» يا: حرف نداء، و «قيس» منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بصددت، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت.

الشاهد فيه: قوله «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز ـ الذي يجب له التنكير ـ ضرورة، وذلك في اعتبار البصريين، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة، وعلى ذلك لا تكون «أل» زائدة، بل تكون معرفة.

ومن العلماء من قال: «النفس» مفعول به لصددت، وتمييز طبت محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى.

(١) «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف و «الأعلام» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور متعلق بدخل الآتي «دخلا» دخل فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أل، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «للمح» جار ومجرور متعلق بدخل، ولمح مضاف

كَـالْفَضْلِ، وَٱلْحَـارِثِ، والنُّعْمَانِ، فَــذِكْــرُ ذا وَحَــذْفُــهُ سِــيَّــانِ[١]

ذكر المصنف ـ فيما تقدم ـ أن الألف واللام تكون مُعَرِّفَةً، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصِّفَة، والمراد بها الداخَلةُ على ما سُمِّيَ به من الأعلامِ المنقولة، مما يصلح دخول «أل» عليه، كقولك في «حَسَنٍ»: «ٱلْحَسَن» وأكثرُ ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حارث»: «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مَصْدر، كقولك في «فَضْل» وعلى المنقول من اسمِ جنسٍ غيرِ مصدرٍ، كقولك في «نُعمان»: «النُّعْمَان» وهو في الأصل من أسماء الدم[٢]، فيجوز دخولُ «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحَذْفُها نظراً إلى الحال.

= و «ما» اسم موصول إليه «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتي «نقلا» نقل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها صلة الموصول.

(١) «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالفضل «والحارث والنعمان» معطوفان على الفضل «فذكر» مبتدأ، وذكر كضاف و «ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف، حذف: معطوف على المبتدأ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الإسم المفرد:

(٢) هنا شيئان: الأول أن الذي تلمحه حين تدخل «أل» على نعمان هو وصف الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً، لأن الحمرة لازمة للدم. والثاني: أن الناظم في كتاب التسهيل جعل «نعمان» من أمثلة العلم الذي قارنت «أل» وضعه كاللات والعزى والسموأل، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك «وقد تزاد لازماً» وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل» بعد وضعه للمح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان» والخطب في هذا سهل، لأنه يحمل على أن =

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نُقِلَا» إلى أن فائـدة دخول الألف والـلام الـدلالـة على الالتفـات إلى مـا نُقِلت عنـه من صفـة، أو مـا في معناها.

وحاصلُه: أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه أتَيْتَ بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقـولك: «الحـارث» نظراً إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ، وكذا كلُّ مـا دعل على مَعْنًى وهو مما يُوصَفُ بـه في الجملة، كَفَضْل ونحـوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونَظَرْتَ إلى كونه عَلماً لم تُدْخِلِ الألفَ واللام، بل تقـول: فضـل، وحارث، ونعمـان، فدخـول الألفِ والـلامِ أفـاد معْنًى لا يستفـاد بـدونهما، فليستـا بزائـدتين، خلافـاً لمن زعم ذلك، وكـذلك أيضـاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهـر كلام المصنف، بـل الحذفُ والإثباتُ يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يُلْمَح لم يُؤْتَ بهما.

* * *

وقـد يَـصِيـرُ عَـلَمـاً بـالْـغَـلَبَـهْ مُضَـافٌ اَوْ مَصْحُـوبُ أَل كَـالْعَقَبَـهْ[1]

= العرب سمت «النعمان» أحياناً مقروناً بأل، فيكون من النوع الأول، وسمت أحيانـاً أخرى «نعمـان» بدون أل، فيكون من النوع الثاني.

(١) «وقد» الواو للاستئناف، قد: حرف تقليل «يصير» فعل مضارع ناقص «علماً» خبر يصير مقـدم على اسمه «بالغلبة» جار ومجرور متعلق بيصير «مضاف» اسم يصير مؤخـر عن خبره «أو مصحـوب» أو: حرف عطف، مصحوب معطوف على مضاف، ومصحوب مضاف، و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «كالعقبة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالعقبة.

وَحَــذْفَ أَلْ ذِي ـ إنْ تَــنَــادِ أَو تُــضِــفْ ـ
أوْجِــبْ، وَفِــي غَــيْــرِهِــمَــا قَــدْ تَــنْــحَــذِفْ[1]

من أقسـام الألف والـلام أنهـا تكـون للغَلَبَـة، نحـو: «المَــدِينَـةُ»، و «الكِتَابُ»، فإنَّ حَقهُمَا الصِّدْقُ على كل مدينـة وكل كتـاب، لكن غلبت «المَدِينَةُ» على مدينة الرسول ﷺ، و «الكِتَـابُ» على كتاب سيبـويه رحمـه الله تعالى، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافـة، نحو «يا صَعِقُ» في الصَّعِقِ[2]، و «هذه مدينةُ رسول الله ﷺ».

(١) «وحـذف» الواو لـلاستئناف، حـذف: مفعول بـه مقدم على عـامله وهـو «أوجب» الآتي، وحـذف مضـاف، و «أل» قصد لفـظه: مضاف إليـه «ذي» اسم إشـارة نعت لأل «إن» شـرطيـة «تنـاد» فعـل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقـديره أنت «أو» عـاطفة «تضف» معطوف على «تناد» مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوجب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليـه، أو جملة أوجب وفـاعله في محل جـزم جواب الشـرط، وحذف الفـاء منهـا ـ مـع أنهـا جملة طلبيـة ـ ضـرورة «وفي» الواو حـرف عطف، في: حـرف جر «غيـرهما» غيـر: مجرور بفي، وغيـر مضـاف والضمير ـ الذي يعود على النداء والإضافة ـ مضاف إليه، والجـار والمجرور متعلق بتنحـذف الآتي «قد» حرف تقليل «تنحذف» فعـل مضارع، وفـاعله ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هي يعود على «أل» وتقـدير البيت: إن تنـاد أو تضف فأوجب حـذف أل هـذه، وقـد تنحـذف أل في غيـر النـداء والإضافة.

(٢) الصعق ـ في أصل اللغة ـ اسم يطلق على كل من رمي بصاعقة، ثم اختص بعد ذلك بخـويلد بن نفيل، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة، فعصفت الريح التراب في جفانه، فسبها، فرمي بصاعقة، فقال الناس عنه: الصعق.

وقد تحْذَفُ في غيرهما شذوذاً، سُمِعَ من كلامهم: «هذَا عَيُّوقُ طَالِعاً، والأصل الْعَيُّوق[1]، وهو آسْمُ نَجْمٍ..

وقد يكون العلم بالغَلَبَة أيضاً مضافاً: كابْنِ عُمَرَ، وابْنِ عَبَّاسٍ، وابْنِ مَسْعُودٍ، فإنه غَلَبَ على العَبَادلة[2] دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حَقُّه الصِّدْقَ عليهم، لكن غلب على هؤلاء، حتى إنه إذا أطْلِقَ «ابن عمر» لا يفهم منه غير عبدالله، وكذا «ابن عباس» و «ابن مسعود» رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه، لا في نداء، ولا في غيره، نحو: «يَا ابْنَ عُمَرَ».

* * *

(١) العيوق ـ في أصل الوضع ـ كلمة على زنة فيعول من قولهم: عاق فلان فلاناً يعوقه، إذا حال بينه وبين غرضه، ومعنا عائق، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره، وخصوا به نجماً كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها.

(٢) العبادلة: جمع عبدل، بزنة جعفر، وعبدل يحتمل أمرين: أولهما أن يكون أصله «عبد» فزيدت لام في آخره، كما زيدت في «زيد» حتى صار زيدلاً، والثاني أن يكونوا قد نحتوه من «عبدالله» فاللام هي لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع، فقد قالوا: عبشم، من عبد شمس، وعبدر، من عبد الدار، ومرقس، من امرىء القيس، وقالوا: حمدلة، من الحمدلله، وسبحلة، من سبحان الله، وجعفده، من قولهم: جعلت فداءك، وطلبقة، من قولهم: أطال الله بقاءك ـ وأشباه لهذا كثيرة.

وقال الشاعر، وينسب لعمر بن أبي ربيعة، فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا ... فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسْمِلُ

ولكثرة ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه، فتقول «مشأل مشألة» إذا قال: ما شاء الله، وتقول «سبحر سبحرة» إذا قال: سبحان ربي، وتقول «نعمص نعمصة» إذا قال: نعم صباحك، وتقول «نعمس نعمسة» إذا قال: نعم مساؤك، وهكذا، وقدامى العلماء يرون باب النحت مقصوراً على ما سمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع، فتدبر هذا، ولا تكن أسير التقليد، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس التصريف (ص ٢٢ طبعة ثانية).

الابْتِدَاءُ

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ، وَعَاذِرٌ خَبَرْ، إنْ قُلْتَ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ»(١)

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنى فِي «أَسَارٍ ذَانِ»(٢)

وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»(٣)

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خَبَر، ومبتدأ له فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، فمثالُ الأَوَّلِ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِنِ اعْتَذَرْ» والمراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذْكَر في القسم الثاني، فزيد:

---

(١) «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفة، وعاذر مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «قلت» قال: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره، وفاعله ـ من جهة كونه اسم فاعل ـ ضمير مستتر فيه، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر «اعتذر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام وتقدير الكلام: إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره.

(٢) «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثاني» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقدير هو يعود إلى فاعل، والجملة في محل رفع صفة لفاعل «في» حرف جر، ومجروره قول محذوف «أسار» الهمزة للاستفهام، وسار: مبتدأ، و «ذان» فاعل سد مسد الخبر، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك: أسار ذان.

(٣) «وقس» الواو عاطفة، قس: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله ومتعلقة محذوفان، والتقدير: وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف، والكاف حرف جر، واستفهام: مجرور بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفي» مبتدأ مؤخر «وقد» الواو حرف، قد حرف تقليل «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فائز» مبتدأ «أولو» فاعل بفائز سد مسد الخبر، وأولو مضاف و «الرشد» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وفاعله المغني عن الخبر مقول قول محذوف، والتقدير: وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد، والمراد بنحو هذا المثال: كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي.

مبتدأ، وعاذر: خبرهُ، ومنِ اعتذر: مفعول لعاذر، ومثال الثاني «أسَارٍ ذَانِ» فالهمزة: للاستفهام، وسَارٍ: مبتدأ، وذان: فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، ويُقَاس على هذا ما كان مثلَهُ، وهو: كل وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام، أو نفي - نحو: أقَائِمٌ الزَّيْدَانِ، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ - فإن لم يعتمد الوَصْفُ لم يكن مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش - ورَفَعَ(١) فاعلاً ظاهراً، كما مُثل، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «أقَائِمٌ أنتمَا» وتم الكلام به(١)، فإن لم يتم به [الكلامُ] لم يكن مبتدأ، نحو: «أقَائِمٌ أبَوَاهُ زَيْدٌ» فزيد: مبتدأ مؤخر، وقَائِم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل بقائم، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ، لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ، إذ لا يقال «أقَائِمٌ أبَوَاهُ» فيتمَّ الكلام، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً، فلا يقال في «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ قَاعِدٌ»: إن «قاعداً» مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر، لأنه ليس بمنفصل، على أن في المسألة خلافاً(٢)، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف، كما مُثل، أو بالاسم كقولك: كَيْفَ جَالِسٌ الْعَمْرَانِ(٣)؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف، كما مُثِّل، أو بالفعل كقولك: لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» فليس: فعل ماضٍ

---

(١) «ورفع» هذا الفعل معطوف بالواو على «اعتمد» في قوله «وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي» وكذلك قوله «وتم الكلام به» ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً يغني عن الخبر ثلاثة شروط، أولها: أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي - عند البصريين - والثاني أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، وفي الضمير المنفصل خلاف سنذكره، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور.

(٢) سنبسط القول في هذه المسألة (انظر ص ١٨٠ من هذا الجزء).

(٣) «كيف» اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من «العمران» الآتي و «جالس» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، و «العمران» فاعل بجالس أغنى عن الخبر، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى.

[ناقص]، وقائم: اسمه، والزيدان: فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس، وتقول: غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ» فغيرُ: مبتدأ، وقائم: مخفوض بالإضافة، والزيدان: فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير، لأن المعنى مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ، فعومل «غَيْرُ قَائِم» مُعَامَلة «ما قَائِمٌ» ومنه قولُه:

٣٨ ـ غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ، فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ، وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

فغيرُ: مبتدأ، ولاهٍ: مخفوض بالإضافة، وعِدَاكَ: فاعل بِلَاهٍ سَدَّ مَسَدَّ خبر غير، ومثلُه قولُه:

---

٣٨ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «لاه» اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة، ولكن المراد هنا لازم ذلك، وهو الغفلة «اطرح» ـ بتشديد الطاء ـ أي ـ اترك «سلم» بكسر السين أو فتحها ـ أي صلح وموادعة، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف.

المعنى: إن أعداءك ليسوا غافلين عنك، بل يتربصون بك الدوائر، فلا تركن إلى الغفلة، ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال، فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد.

الإعراب: «غير» مبتدأ، وغير مضاف و «لاه» مضاف إليه «عداك» عدى: فاعل لاه سد مسد خبر غير، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «فاطرح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللهو» مفعول به لاطرح «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تغترر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعارض» جار ومجرور متعلق بتغترر، وعارض مضاف، و «سلم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «غير لاه عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن خبر المبتدأ وهو غير، لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي، فكأنه «ما» في قولك «ما قائم محمد» فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء وللكلام بقية تأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد.

٣٩ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فغير: مبتدأ، ومأسوف: مخفوض بالإضافة، وعلى زمن: جار

٣٩ - البيت لابي نواس - الحسن بن هاني بن عبد الأول، الحكمي - وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالاً للمسألة، ولهذا قال «ومثله قوله» وبعد هذا البيت بيت آخر، وهو:

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتًى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

اللغة: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف، وهو أشد الحزن، وفعله من باب فرح، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل الميسور، والمعسور، والمجلود، والمحلوف، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف، ثم أريد به اسم الفاعل، وستعرف في بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه.

المعنى: إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم، وأحزان تأتي من ورائها أحزان، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث.

الإعراب: «غير» مبتدأ، وغير مضاف «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «ينقضي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «زمن» والجملة من ينقضي وفاعله في محل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلقٌ بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقضي «والحزن» الواو حرف عطف، الحزن: معطوف على الهم.

التمثيل به: في قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدين في قولك «ما مضروب الزيدان» في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر، لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً، وكأنه قال «ما مأسوف على زمن» على ما بيناه في الشاهد السابق.

هذا أحد توجيهات ثلاثة في ذلك ونحوه، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه.

والتوجيه الثاني لابن جني وابن الحاجب، وحاصله أن قوله «غيّر» خبر مقدم، وأصل الكلام: «زمن ينقضي بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشيء؟ لما يلزم عليه من الكلفات البعيدة، لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير.

والتوجيه الثالث لابن الخشاب، وحاصله أن قوله «غير» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير - إلخ» وقوله «مأسوف» ليس اسم مفعول، بل هو مصدر مثل «الميسور والمعسور، والمجلود، والمحلوف» =

ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مَنَابَ الفاعلِ، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر غير.

وقد سألَ أبو الفتح بن جني وَلَدَهُ عن إعراب هذا البيت، فارتبك في إعرابه.

ومَذْهَبُ البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام(١)، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم

= وأراد به هنا إسم الفاعل، فكأنه قال «أنا غير آسف - إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد.

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار:

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً ... غَيْرُ مُدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر، وعند هؤلاء أنك إذا قلت «أمسافر أنت» صح هذا الكلام عربية، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبراً مقدماً، و «أنت» مبتدأ مؤخراً، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغني عن الخبر ضميراً بارزاً كما يكون اسماً ظاهراً، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾ إذ لو جعلت «راغب» خبراً مقدماً و «أنت» مبتدأ مؤخراً للزم عليه الفصل بين «راغب» وما يتعلق به وهو قوله «عن آلهتي» بأجنبي وهو أنت، لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت «أنت» فاعلاً، لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ونظير الآية الكريمة في هذا وعدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر «فخير نحن» في الشاهد رقم ٤٠ الآتي.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْداً وَثِقْتُ بِهِ ... أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ؟

ومثله قول الآخر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ =

اشتراط ذلك، فأجازوا «قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» فقائم: مبتدأ، والزيدان: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «وقد يجوز نحو: فائز أُولُو الرَّشَد» أي: وقد يجوز استعمالُ هذا الوصف مبتدأ من غير أن يَسْبقه نَفْيٌ أو استفهامٌ.

وزعم المصنفُ أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ، ومما ورد منه قولُه:

٤٠ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ: يَالاَ

= وقول الآخر:

فَمَا بَاسِطٌ خَيْراً وَلَا دَافِعٌ أذىً عَنِ النَّاسِ إلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمِ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتي على ما ستعرفه، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره، وهو شرط لا بد منه، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع، أما جعل الضمير فاعلاً فلا محظور فيه، لأن الفاعل يجب إفراد عامله.

٤٠ ـ هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي.

اللغة: «الناس» هكذا هو بالنون في كافة النسخ، ويروى «البأس» بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت «المثوب» من التثويب، وأصله: أن يجيء الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر، ثم سمى الدعاء تثويباً لذلك «قال يالا» أي: قال يا لفلان، فحذف فلاناً وأبقى اللام، وانظر ص ١٥١ السابقة.

الإعراب: «فخير» مبتدأ «نحن» فاعل سد مسد الخبر «عند» ظرف متعلق بخير، وعند مضاف و «الناس» أو «البأس» مضاف إليه «منكم» جار ومجرور متعلق بخير أيضاً «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «الداعي» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إذا قال الداعي، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «المثوب» نعت للداعي «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الداعي، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «يا لا» مقول القول، وهو على ما عرفت من أن أصله يا لفلان. =

فخير: مبتدأ، ونحن: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، ولم يَسْبق «خير» نفيٌ ولا استفهامٌ، وَجُعِلَ من هذا قولُه:

٤١ - خَبِيـرٌ بَنُـو لِهْـبٍ، فَـلاَ تَـكُ مُلْغِيـاً
مَـقَـالَـةَ لِـهْـبِـيٍّ إذَا الـطَّيْـرُ مَـرَّتِ

= الشاهد فيه: في البيت شاهدان لهذه المسألة، وكلاهما في قوله «فخير نحن»، أما الأول فإن «نحن» فاعل سد مسد الخبر، ولم يتقدم على الوصف - وهو «خير» - نفي ولا استفهام وزعم جماعة من النحاة - منهم أبو علي وابن خروف - أنه لا شاهد في هذا البيت، لأن قوله «خير» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره «نحن خير - إلخ» وقوله «نحن» المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يغني عنه؟ وأما الشاهد الثاني فإن «نحن» الذي وقع فاعلاً أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل، فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغني عن الخبر ضميراً منفصلاً، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله «نحن» مبتدأ مؤخراً ويكون «خير» خبراً مقدماً، إذ يلزم على ذلك الفصل بين «خير» وما يتعلق به - وهو قوله «عند الناس» وقوله «منكم» - بأجنبي، على ما قررناه قوله تعالى: ﴿أراغب أنت عن آلهتي﴾ (في ص ١٨١)، فهذا البيت يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغني عن خبره ضميراً بارزاً.

٤١ - هذا البيت ينسب إلى رجل طائي، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: «خبير» من الخبرة، وهي العلم بالشيء «بنو لهب» جماعة من بني نصر ابن الأزد، يقال: إنهم أزجر قوم، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة:

تَيَمَّمْتُ لِهْباً أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إلَى لِهْبِ

المعنى: إن بني لهب عالمون بازجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاماً فاستمع إليه، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه.

الإعراب: «خبير» مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه عامل فيما بعده «بنو» فاعل بخبير سد مسد الخبر، وبنو مضاف، و «لهب» مضاف إليه «فلا» الفاء عاطفة، لا: ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغياً» خبرتك، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به لملغ، ومقالة مضاف و «لهبي» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان =

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ.

وَالثَّانِ مُبْتَدَأً، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ
إنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً آسْتَقَرْ(١)

= ويجوز أن يكون مضمناً معنى الشرط «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلاتك ملغياً.. إلخ «مرت» مر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «الطير» والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

الشاهد فيه: قوله «خبير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه.

ويرى البصريون ـ ما عدا الأخفش ـ أن قوله «خبير» خبر مقدم، وقوله «بنو» مبتدأ مؤخر، وهذا هو الراجح الذي نصره العلماء كافة، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور ـ وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين: إفراداً وتثنية وجمعاً، وهنا لا تطابق بينهما لأن «خبير» مفرد، و «بنو لهب» جمع، فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد ـ فالجواب على هذا أيسر مما تظن، فإن «خبير» في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئاً حكم ذلك الشيء، تحقيقاً لمقتضى المشابهة، وقد وردت صيغة فعيل مخبراً بها عن الجماعة، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ وقول الشاعر:

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبِ *

(١) «والثان» مبتدأ «مبتدأ» خبر «وذا» الواو عاطفة، ذا اسم إشارة مبتدأ «الوصف» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «خبر» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «إن» شرطية «في سوى» جار ومجرور متعلق باستقر الآتي، وسوى مضاف، و «الإفراد» مضاف إليه «طبقاً» حال من الضمير المستتر في «استقر» الآتي وقيل: هو تمييز محول عن الفاعل «استقر» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام «إن في سوى الإفراد طبقاً استقر فالثان مبتدأ ـ إلخ».

الْوَصْفُ مع الفاعل: إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً، أو لا يتطابقا، وهو قسمان: ممنوع، وجائز.

فإن تطابقا إفراداً ـ نحو «أقائم زيد» ـ جاز فيه وجهان[1]، أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الْخَبِرِ، والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخراً، ويكون الوصف خبراً مقدماً، ومنه قوله

(١) ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها، الأول: أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحداً منها، نحو أقتيل زيد، ونحو أجريح الزيدان، ونحو أصديق المحمدون؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً، فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً، وذلك نحو: أقيام أخواك؟ ونحو أقيام إخوتك؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور: أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً، وأن يكون الوصف مما يستوي فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى، أو جمعاً، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في الصورتين الأخيرتين كون الوصف خبراً مقدماً.

والأمر الثاني: أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبراً مقدماً، وذلك لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيء مختلف فيه، إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين.

والأمر الثالث: أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر، ففي قوله تعالى ﴿أراغب أنت عن آلهتي﴾ وفي قولك «أحاضر اليوم أختك» يمتنع جعل الوصف خبراً مقدماً، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها، وإن يكن قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبراً مقدماً الإخبار بالمذكر عن المؤنث، وهو لا يجوز أصلاً، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثاً، وفي قولك «أفي داره أبوك» يمتنع جعل «أبوك» فاعلاً، لأنه يلزم عليه عود الضمير من «في داره» على المتأخر لفظاً ورتبة، وهو ممتنع.

تعالى(١): ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ، و «أنت» فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخراً، و «أراغب» خبراً مقدماً.

والأول ـ في هذه الآية ـ أَوْلَى، لأن قوله: «عن آلهتي» معمول لـ «راغب»، فلا يلزم في الوجه الأول الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ «رَاغِبٌ»، فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أنت» أجنبي من «راغب» على هذا التقدير، لأنه مبتدأ، فليس لـ «راغب» عَمَلٌ فيه، لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وإن تَطَابَقَا تثنيةً نحو «أقائمان الزيدان» أو جمعاً نحو «أقائمون الزيدون» فما بَعْدَ الْوَصْفِ مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف: «وَالثَّانِ مُبْتَدأً وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ـ إلى آخر البيت» أي: والثاني ـ وهو ما بعد الوصف ـ مبتدأ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه، إن تَطَابَقَا في غير الإفراد ـ وهو التثنية والجمع ـ هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ» أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر.

(١) قد عرفت (ص ١٨١ و ١٨٣) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد، لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما، فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد «والأول في هذه الآية أولى» ليس دقيقاً، والصواب أن يقول «والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره».

وإن لم يتطابَقَا ـ وهـو قسمان: ممتنـع، وجائـز، كما تقـدم ـ فمثال الممتنع «أقائمان زيد» و«أقائمون زيد» فهذا التركيبُ غيرُ صحيحٍ، ومثال الجائز «أقائم الزيدان» و«أقائم الزيدون» وحينئِذٍ يتعين أن يكون الـوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر(١).

* * *

(١) أحب أن أجلي لك حقيقة هذه المسألة، وأبين لك عللها وأسبابها بياناً لا يبقى معه لبس عليك في صورة من صورها، وذلك البيـان يحتاج إلى شـرح أمرين، الأول: لم جـاز في الوصف الـذي يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً، وأن يكون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخراً، والثاني: على أي شيء يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما؟.

أما عن الأمر الأول فنقول لك: إن اسم الفاعل واسم المفعـول ونحوهمـا من الأوصاف قـد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى، لدلالتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل، وهي في طبيعتهـا أسماء تقبل علامات الاسم، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسمـاء بالـنظر إلى لفظهـا وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسنـد إلى ما بعـدها بـالنظر إلى دلالتهـا على معنى الفعل، ثم ترجح ثـاني هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حـرف الاستفهام عليهـا، وذلك لأن الأصـل في النفي وفي الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات. لا إلى الـذوات أنفسهـا، لأن الـذوات يقل أن تكون مجهولة والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل، لا جرم كان الأصـل في النفي والاستفهـام أن يكونـا عن الفعـل ومـا هـو في معنـاه، ومن هنـا تفهم السر في اشتـراط البصريين ـ في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعـلاً أغنى عن الخبر ـ تقـدم النفي والاستفهام عليه.

وأما عن الأمر الثاني فإنا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصـول مقررة ثـابتة، فبعضهـا يرجـع إلى حكم الفاعـل ورافعه، وبعضهـا يرجـع إلى حكم المبتدأ وخبره، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول.

فـالفاعـل يجب أن يكون عـامله مجرداً من عـلامة التثنيـة والجمع على أفصـح اللغتين، فمتى كان الوصف مثنى أو مجموعاً لم يجز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً في الفصحى.

والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتهما في الإفراد والتثنية والجمع، فمتى كان الوصف مفـرداً والمرفـوع بعده مثنى أو مجموعاً لم يجز أن تجعل الوصف خبراً والمرفوع بعده مبتدأ.

وإذا كان الوصف مفرداً والمرفـوع بعده مفـرداً كذلـك فقد اجتمـع شرط الفـاعل مـع رافعه وشـرط =

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْاِبْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا(١)

مَذْهَبُ سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ.

فالعامل في المبتدأ معنويٌّ - وهو كون الاسم مجرَّداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها - واحترز بغير الزائدة من مثل «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز «بشبهها» من مثل «رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ» فرجل: مبتدأ، وقائم: خبره، ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه، نحو «رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَآمْرَأَةٌ».

= المبتدأ مع خبره، فيجوز الوجهان.

ثم إن كان الوصف مفرداً مذكراً والمرفوع مفرداً مؤنثاً فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام، لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه في التأنيث واجبة حينئذ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلاً ولم يصح جعله مبتدأ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما، وصح جعل المرفوع فاعلاً، لأن الفصل يبيح فوات المطابقة في التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث ورافعه.

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلاً ولم يجز أن يكون مبتدأ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعاً والمرفوع مفرد لم يصح الكلام بتة، لا على اللغة الفصحى، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع - غير موجود، وغير الفصحى لا تلحقها مع الفاعل المفرد.

(١) «ورفعوا» الواو للاستئناف، رفعوا: فعل وفاعل «مبتدأ» مفعول به رفعوا «بالابتدا» جار ومجرور متعلق برفعوا «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «رفع» مبتدأ مؤخر، ورفع مضاف و«خبر» مضاف إليه «بالمبتدا» جار ومجرور متعلق برفع.

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله!.

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنويٌّ.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدإ.

وقيل: تَرَافَعَا، ومعناه أنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر.

وأعْدَلُ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [وهو الأول]، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه.

* * *

وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ، كَاللهِ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ[1]

عَرَّفَ المصنفُ الْخَبَرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة، ويَرِدُ عليه الفاعلُ، نحو «قَامَ زَيْدٌ» فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء المُتِمُّ للفائدة، وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةٌ، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملةٌ، بل ينتظم منه مع الفعل جملةٌ، وخُلاَصَة هذا أنه عَرَّف الْخَبَر بما يُوجَدُ فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصًّا بالمُعَرَّفِ دون غيره.

* * *

(١) «والخبر» الواو للاستئناف، والخبر: مبتدأ «الجزء» خبر المبتدأ «المتم» نعت له، والمتم مضاف و «الفائدة» مضاف إليه «كالله» الكاف جارة لقول محذوف، ولفظ الجلالة مبتدأ «بر» خبر المبتدأ «والأيادي شاهده» الواو عاطفة، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

وَمُفْـرَداً يَـأْتِـي ، وَيَـأْتِـي جُـمْـلَهْ حَـاوِيَـةً مَعْنَى الَّـذِي سِيقَتْ لَـهْ[١]

وَإِنْ تَـكُـنْ إِيَّـاهُ مَـعْـنًـى ٱكْـتَـفَـى بِهَـا : كَنُـطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَـفَى[٢]

ينقسم الخبر إلى : مفرد، وجملة، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأمَّا الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أوْ لاً.

فـإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فـلا بُدَّ فيهـا من رَابِطٍ يَرْبِـطُهَا بالمبتدأ[٣]، وهذا معنى قوله: «حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ» والرابِطُ: (١)

---

(١) «ومفرداً» حال من الضمير في «يأتي» الأول «يـأتي» فعل مضـارع، وفاعله ضمير مستتر فيـه جوازاً تقديره هو يعود على الخبـر «ويأتي» الـواو عاطفـة، يأتي فعـل مضارع، وفـاعله ضمير مستتـر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضاً، والجملة معطوفة على جملة «يأتي» وفاعله السابقة «جملة» حال من الضمير المستتر في «يأتي» الثاني منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف «حـاوية» نعت لجملة، وفيـه ضمير مستتـر هو فـاعل «معنى» مفعـول به لحـاوية. ومعنى مضـاف و«الـذي» مضاف إليه «سيقت» سيق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمـير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جملة، والجملة من سيق ونائب فـاعله لا محل لهـا صلة الموصـول «له» جار ومجرور متعلق بسيق.

(٢) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص فعل الشـرط، واسمه ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هي يعود على قوله جملة «إياه» خبر تكن «معنى» منصوب بنـزع الخافض أو تمييـز «اكتفى» فعل مـاض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط، وفـاعله ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «بها» جار ومجرور متعلق باكتفى «كنطقي» الكاف جارة لقـول محذوف، نطق: مبتدأ أول، ونطق مضاف وياء المتكلم مضاف إليـه «الله» مبتدأ ثـان «وحسبي» خبر المبتـدأ الثاني ومضاف إليـه، وجملة المبتدأ الثـاني وخبره في محـل رفع خبـر المبتدأ الأول «وكفى» فعـل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هـو، وأصله وكفى به، فحـذف حرف الجـر، فاتصـل الضمير واستتر.

(٣) يشتـرط في الجملة التي تقع خبـراً ثـلاثـة شـروط، الأول: أن تكـون مشتملة على رابط يـربـطهـا بـالمبتدأ، وقـد ذكر الشـارح هذا الشـرط، وفصل القـول فيه، والشـرط الثـاني: ألا تكـون الجملة ندائية، فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل النـاس، على أن يكون محمـد مبتدأ وتكـون جملة «يا

إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» وقد يكون الضمير مُقَدَّراً، نحو «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ» التقدير: مَنَوَانِ منه بدرهم (٢) أو إشارة إلى المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[1] في قراءة مَنْ رفع اللباس (٣) أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع

= أعدل الناس» خبراً عن محمد، الشرط الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية، وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون إنشائية، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد والله إن قصدته ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الإنشائية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول، فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: زيد مقول فيه اضربه، تشبيهاً للخبر بالنعت، وهو غير لازم عند الجمهور وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه، فيجب أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذري (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠).

وَجَدُّ الفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ ... وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الجَنْدَلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها، وهي إنشائية، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه، فاحفظ ذلك كله، وكن منه على ثبت.

(١) هذه الآية الكريمة أولها: ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ولباس التقوى ذلك خير﴾ وقد قرىء فيها في السبعة بنصب «لباس التقوى» وبرفعه، فأما قراءة النصب فعلى العطف على «لباساً يواري» ولا كلام لنا فيها الآن، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب، الأول: أن يكون «لباس التقوى» مبتدأ أول، و «ذلك» مبتدأ ثانياً، و «خير» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهذا هو الوجه الذي خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه، والوجه الثاني: أن يكون «ذلك» بدلاً من «لباس التقوى»، والثالث: أن يكون «ذلك» نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و «خير» خبر المبتدأ الذي هو «لباس التقوى» وعلى هذين لا شاهد في الآية لما نحن بصدده في هذا الباب.

التفخيم كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾، وقد يستعمل في غيرها، كقولك: «زَيْدٌ مَا زَيْدٌ» (٤) أو عُمُومٌ يدخل تحته المبتدأ، نحو «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ».

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تَحْتَجْ إلى رَابِطٍ، وهذا معنى قوله: «وإن تكن ـ إلى آخر البيت» أي: وإن تكن الجملة إياه ـ أي المبتدأ ـ في المعنى اكْتَفَى بها عن الرابط، كقولك: «نُطْقي الله حَسْبِي»، فنطقي: مبتدأ [أوَّلُ]، والاسم الكريم: مبتدأ ثَانٍ، وحسبي: خبر عن المبتدإ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدإ الأول، واستغنى عن الرَّابِطِ، لأن قولك «الله حسبي» هو معنى «نُطْقِي» وكذلك «قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا الله».

* * *

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ(١)

(١) «والمفرد» مبتدأ «الجامد» نعت له «فارغ» خبر المبتدأ «وإن» شرطية «يشتق» فعل مضارع فعل الشرط مبني للمجهول، مجزوم بإن الشرطية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلباً للخفة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله المفرد «فهو» الفاء واقعة في جواب الشرط، والضمير المنفصل مبتدأ «ذو» اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ وذو مضاف و«ضمير» مضاف إليه «مستكن» نعت لضمير، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، ويجوز أن يكون قوله «المفرد» مبتدأ أول، وقوله «الجامد» مبتدأ ثانياً، وقوله «فارغ» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف، وتقدير الكلام على هذا: والمفرد الجامد منه فارغ، والشاطبي يوجب هذا الوجه من الإعراب، لأن الضمير المستتر في قوله «يشتق» في الوجه الأول عاد على «المفرد» الموصوف بقوله «الجامد» بدون صفته، إذ لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى: إن يكن المفرد الجامد مشتقاً، وهو كلام غير مستقيم، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده ـ دون صفته ـ خطأ، وليس كما زعم، لا جرم جوزنا الوجهين في إعراب هذه العبارة.

تقدمَ الكلامُ في الخبر إذا كان جملة، وأما المفردُ: فإما أن يكون جامداً، أو مشتقًّا.

فإن كان جامداً فَذَكَرَ المصنفُ أنه يكون فارغاً من الضمير، نحو «زَيْدٌ أَخُوكَ» وذهب الكسائيُّ وَالرُّمَّانِيُّ وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا، فإن تَضَمَّنَ معناه نحو «زَيْدٌ أَسَدٌ» - أي شُجَاع - تَحَمَّلَ الضميرَ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ.

وإن كان مشتقًّا فَذَكَرَ المصنفُ أنه يتحمل الضمير، نحو «زَيْدٌ قَائِم» أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مَجْرَى الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشَبَّهة، واسم التفضيل، فأما ما ليس جارياً مَجْرَى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة، نحو «مِفْتَاح» فإنه مشتق من «الفَتْح» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتَاحٌ» فإنه مشتق من «الفَتْح» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتَاحٌ» لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وَقُصِدَ به الزمان أو المكان كَـ«مَرْمَى» فإنه مشتق من «الرَّمْيِ» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت «هٰذَا مَرْمَى زَيْدٍ» تريد مكَانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رميه كان الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه.

وإنما يتحمل المشتقُّ الجاري مَجْرَى الفعل الضميرَ إذا لم يرفع ظاهراً، فإن رفعه لم يتحمل ضميراً، وذلك نحو «زَيدٌ قَائِمٌ غُلَامَاه» فغلاماه: مرفوع بقائم، فلا يتحمل ضميراً.

وحاصلُ ما ذكر: أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين، إلا إنْ أُوِّل بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مَجْرَى الفعل، نحو: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» أي: هو، فإن لم يكن جارياً مَجْرَى الفعلِ لم يتحَمَّل شيئاً، نحو: «هٰذَا مِفْتَاحٌ»، و«هذا مَرْمَى زَيْدٍ».

* * *

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلاَ   مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاَ[1]

إذا جَرَى الخبر المشتق على مَنْ هو له استتر الضميرُ فيه، نحو:

(١) «وأبرزنه» الواو للاستئناف، أبرز: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز «مطلقاً» حال من الضمير البارز، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه «حيث» ظرف مكان متعلق بأبرز «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق، والجملة من تلا وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها «ما» اسم موصول مفعول به لتلا، مبني على السكون في محل نصب «ليس» فعل ماض ناقص «معناه» معنى: اسم ليس، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بقوله «محصلاً» الآتي «محصلاً» خبر ليس، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «ما»، وتقدير البيت: وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ، وقد عبر الناظم في الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق، وذلك قوله:

وَإنْ تَلاَ غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا   بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا
فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ   لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنْ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم في غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين في هذه المسألة، وأنت تراه يقول في آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين «ورأيهم حسن».

«زيد قائم» أي هو، فلو أتَيْتَ بعد المشتق بـ «هو» ونحوه وأبرزتَهُ فقلت: «زيد قائم هُوَ» فقد جَوَّزَ سيبويه فيه وجهين، أحدهما: أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر في «قائم» والثاني أن يكون فاعلاً بـ «قائم». هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له.

فإن جرى على غير مَنْ هو له ـ وهو المراد بهذا البيت ـ وجب إبرازُ الضمير، سواء أُمِنَ اللبس، أو لم يُؤمن، فَمثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» ومثالُ ما لم يُؤمن فيه اللَّبْسُ لولا الضمير «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ» فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: «وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً» أي سواءٌ أُمِنَ اللبس، أو لم يُؤْمن.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول ـ وهو: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» ـ فإن شئت أتيتَ بـ «هو» وإن شئت لم تأتِ به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ» لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيداً، وأن يكون عمراً، فلما أتيت بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ» تعين أن يكون «زَيْدٌ» هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال: «وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً» يعني سواءٌ خِيفَ اللبسُ، أو لم يُخَفْ، واختار في غير هذا الكِتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن ذلك قولُ الشاعر:

٤٢ ـ قَـوْمِي ذُرَا المَجْـدِ بَـانُـوهَـا وَقَـدْ عَلِمَـتْ
بِـكُـنْـهِ ذَلِـكَ عَـدْنَـانٌ وَقَـحْـطَانُ

التقدير: بَانُوهَاهُم، فحذف الضمير لأمْن اللبس.

* * *

٤٢ ـ هذا الشاهد غير منسوب الى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع.
اللغة: «ذرا» بضم الذال ـ جمع ذروة، وهي من كل شيء أعلاه «المجد» الكرم «بانوها» جعله العيني فعلاً ماضياً بمعنى زادوا عليها وتميزوا، ويحتمل أن يكون جمع «بان» جمعاً سالماً مثل قاض وقاضون وغاز وغازون، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون في قولك «قاضو المدينة ومفتوها» وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني «كنه» كنه كل شيء: ونهايته، وحقيقته.
الإعراب: «قومي» قوم: مبتدأ أول، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ذرا» مبتدأ ثان، وذرا مضاف و «المجد» مضاف إليه «بانوها» بانو: خبر المبتدأ الثاني، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «علمت» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بكنه» جار ومجرور متعلق بعلمت، وكنه مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «عدنان» فاعل علمت «وقحطان» معطوف عليه.
الشاهد فيه: قوله «قومي ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق ليس وصفاً لنفس مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: «قومي ذرا المجد بانوهاهم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكاناً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن «بانوها» هو في المعنى وصف للمبتدأ الثاني الذي هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية، وإنما الباني هو القوم.
وهذا الذي يدل عليه هذا البيت ـ من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس ـ هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصلة، قالوا في جميع هذه الأبواب: إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير، والبيت حجة لهم في ذلك.
والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه =

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ
نَاوِينَ مَعْنَى «كَائِنٍ» أَوِ «اسْتَقَرْ»(١)

تقدم أن الخبر يكون مفرداً، ويكون جملة، وذكَرَ المصنفُ في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو [جَارًّا و] مجروراً(٢)، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، وَ«زَيْدٌ في الدَّارِ» فكل منهما متعلّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ(٣)، وأجاز قوم ـ

= أكثر كلام العرب، فهو عندهم شاذ.

ومنهم من زعم أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانياً كما أعربه الكوفيون، بل هو مفعول به لوصف محذوف، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف، وتقدير الكلام: قومي بانون ذرا المجد بانوها، فالخبر محذوف، وهو جار على من له، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى.

(١) «وأخبروا» الواو للاستئناف، وأخبروا: فعل وفاعل «بظرف» جار ومجرور متعلق بأخبروا «أو» عاطفة «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «ناوين» حال من الواو في قوله «أخبروا» منصوب بالياء نيابة عن الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه «معنى» مفعول به لناوين، ومعنى مضاف، و«كائن» مضاف إليه «أو» عاطفة «استقر» قصد لفظه، وهو معطوف على كائن.

(٢) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور: أن يكون كل واحد منهما تاماً، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين:

أولاهما: أن يكون المتعلق عاماً، نحو: زيد عندك، وزيد في الدار.

وثانيهما: أن يكون المتعلق خاصاً وقد قامت القرينة الدالة عليه، كأن يقول لك قائل: زيد مسافر اليوم وعمرو غداً، فتقول له: بل عمرو اليوم وزيد غداً، وجعل ابن هشام في المغنى من هذا الأخير قوله تعالى: ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد﴾ أي الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد.

(٣) ههنا أمران، الأول: أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاماً، فأما إذا كان خاصاً ففيه تفصيل، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٤٣ الآتي قريباً.

الأمر الثاني: اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخبر: أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع، لتوقف الفائدة على كل واحد منهما، =

منهم المصنف ـ أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو: «كائن» أو «اسْتَقَرَّ» فإن قدرت «كائناً» كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت «استقرَّ» كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلف النحويونَ في هذا، فذهب الأخفشُ إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كُلًّا منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعِلٍ، التقدير «زَيْدٌ كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار» وقد نُسِبَ هذا لسيبويه.

وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كُلًّا منهما متعلق بمحذوف هو فِعْل، والتقدير «زَيدٌ اسْتَقَرَّ ـ أو يَسْتَقِرُّ ـ عِنْدَكَ، أو في الدَّارِ» ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضاً.

وقيل: يجوز أن يُجْعَلَا من قبيل المفرد، فيكون المقدر مستقراً ونحوه، وأن يُجْعَلَا من قبيل الجملة، فيكون التقدير «اسْتَقَرَّ» ونحوه، وهذا ظاهر قولِ المصنف «ناوين معنى كائن أو استقر».

وذهب أبو بكر بن السَّرَّاجِ إلى أن كُلًّا من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نَقَلَ عنه هذا المذهَبَ تلميذُه أبو علي الفارسيُّ في الشيرازيات.

والحقّ خلافُ هذا المذهبِ، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صُرِّح به شذوذاً، كقوله:

= والصحيح الذي ترجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصاً فهو الخبر وحده، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام، فليكن مثل الخاص، طرداً للباب على وتيرة واحدة.

٤٣ ـ لَـكَ الْـعِـزُّ إنْ مَـوْلَاكَ عَـزَّ، وَإنْ يَـهُـنْ
فَـأَنْـتَ لَـدَى بُـحْـبُـوحَـةِ الْـهُـونِ كَـائِـنُ

٤٣ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين.

اللغـة: «مـولاك» يـطلق المـولى على معـان كثيـرة، منهـا السيـد، والعبـد، والحليف، والمعين، والناصر، وابن العم، والمحب، والجار، والصهر «يهن» يـروى بالبنـاء للمجهول كمـا قالـه العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي، ولا مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضـح عندنـا، لأن الفعل الثلاثي لازم، فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنتـه أهينه، وعلى هـذا يجيء ما ذكـره العيني، ولكنه ليـس بمتعين، ولا هـو مما يـدعـو إليـه المعنى، بل الذي اخترناه أقرب، لمقابلته بقوله: «عز» الثلاثـي الـلازم، وقولـه «بحبوحـة» هو بضم فسكون، وبحبوحة كل شيء: وسطه «الهون» الذل والهوان.

الإعراب: «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «العز» مبتدأ مؤخر «إن» شـرطية «مـولاك» مولى: فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط، يفسره المذكور بعده، ومـولى مضاف والكـاف ضمير خطاب مضاف إليه «عز» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى مولاك، والجملة لا محل لها مفسرة، وجواب الشرط محذوف يـدل عليه الكـلام، أي: إن عز مـولاك فلك العز «وإن» الواو عـاطفة، وإن: شـرطية «يهن» فعـل مضارع فعـل الشرط مجـزوم وعلامـة جـزمـه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مـولاك «فأنت» الفـاء واقعة في جـواب الشرط، أنت: ضمير منفصل مبتدأ «لـدى» ظرف متعلق بكـائن الآتي، ولدى مضـاف و «بحبوحـة» مضـاف إليه، وبحبـوحة مضـاف و «الهون» مضـاف إليه «كـائن» خبر المبتـدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيـه: قولـه «كائن» حيث صـرح بـه ـ وهـو متعلق الظرف الـواقع خبـراً ـ شذوذاً، وذلـك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر ـ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ـ أن يكون كـل منهما متعلقـاً بكون عام، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف، كمـا قرره الشـارح العلامـة، فإن كـان متعلقهما كوناً خاصاً وجب ذكره، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حـذف، فإن قـامت هذه القـرينة جـاز ذكره وحذفه، وذهب ابن جني إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكـر أصلاً، وعلى هـذا يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذاً، كذلك قالوا:

والذي يتجه للعبد الضعيف ـ عفا الله تعالى عنه! ـ وذكره كثير من أكابر العلماء أن «كائنـاً، واستقر» قد يراد بهما الحصول والوجود فيكون كل منهما كوناً عامـاً واجب الحذف، وقـد يراد بهمـا حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كـوناً خـاصاً، وحينئـذ=

وكما يجب حَذْفُ عامل الظرف والجار والمجرور ـ إذا وقعا خبراً ـ كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً، نحو: «مررت برجل عندك، أو في الدار» أو حالاً، نحو: «مررت بزيد عندك، أو في الدار» أو صِلَةً، نحو: «جاء الذي عندك، أو في الدار» لكن يجب في الصِّلَةِ أن يكون المحذوف فعلاً، التقدير: «جاء الذي اسْتَقَرَّ عندك، أو في الدار» وأما الصفة والحالُ فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.

* * *

وَلَا يَكُونُ آسْمُ زَمَانٍ خَبَراً عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا[1]

ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثة، نحو: «زَيدٌ عندك» وعن المعنى نحو: «القتالُ عندك» وأما ظرف الزمانِ فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بفي، نحو: «القتالُ يَوْمَ الجمعة، أو في يوم الجمعة» ولا يقع خبراً عن الجثّة، قال المصنف: إلا إذا أفادَ نحو «الليلةَ الْهِلَالُ، وَالرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ» فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجثة، نحو: «زَيدٌ

= يجوز ذكره، و«ثابت» و«ثبت» بهذه المنزلة، فقد يراد بهما الوجود المطلق الذي هو ضد الانتقال فيكونان عامين، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً، وحينئذ يكونان خاصين، وبهذا يرد على ابن جني ما ذهب إليه، وبهذا ـ أيضاً ـ يتجه ذكر «كائن» في هذا البيت وذكر «مستقر» في نحو قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾، لأن المعنى أنه لما رآه ثابتاً كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر.

(١) «ولا» الواو للاستئناف، ولا: نافية «يكون» فعل مضارع ناقص «اسم» هو اسم يكون، واسم مضاف و«زمان» مضاف إليه «خبراً» خبر يكون «عن جثة» جار ومجرور متعلق بقوله خبراً، أو بمحذوف صفة لخبر «وإن» الواو للاستئناف. إن: شرطية «يفد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان «فأخبرا» الفاء واقعة في جواب الشرط، أخبر فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

اليَوْمَ» وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف، وَذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً، فإن جاء شيء من ذلك يُؤَوَّل، نحو قولهم: «اللَّيْلَةَ الهِلاَلُ، وَالرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبيع، التقدير: طلوعُ الهِلاَلِ الليلةَ، ووُجُودُ الرُّطَبِ شَهْرَيْ رَبِيعٍ، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد[1]،

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك تبييناً واضحاً، الأول: أن الاسم الذي يقع مبتدأ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والأكل والنوم، وإما أن يكون اسم جثة، والمراد بها الجسم على أي وضع كان، كزيد والشمس والهلال والورد، والظرف الذي يصح أن يقع خبراً، إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسم جثة أم كان المخبر عنه اسم معنى، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى، فلما كان الغالب في هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقاً وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالباً لا دائماً، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب في الإخبار حينئذ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً، فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو «القتال زماناً» أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو «زيد مكاناً» ونحو «القتال مكاناً» لم يجز الإخبار، وإذن فالمدار عند هذا الفريق على حصول الفائدة في الجميع، والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد، وهذا هو السر في تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها.

الأمر الثاني؛ أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة، أولها: أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة، ويكون مع ذلك مجروراً بفي، نحو قولك: «نحن في يوم قائظ، ونحن في زمن كله خير وبركة» ولا يجوز في هذا إلا الجر بفي، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير في، وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، نحو قولهم: الليلة الهلال فإن تقديره الليلة طلوع الهلال، ونحو قول امرىء القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه: اليوم خمر، وغداً أمر، فإن التقدير عند النحاة في هذا المثل: اليوم شرب خمر، وثالثها: أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت، نحو قولهم: الرطب شهري ربيع، والورد أيار، ونحو قولنا: القطن سبتمبر، ويجوز في هذا النوع أن تجره بفي، فتقول: الرطب في شهري ربيع، والورد في أيار - وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع.

كقولك: «نحن في يَوْمٍ طَيِّبٍ، وفي شهر كـذا»، وإلى هذا أشار بقوله: «وإن يُفِدْ فأَخْبِرَا» فإن لم يفد امتنع، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

* * *

وَلَا يَجُوزُ الْابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ[1]

وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا، ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا[2]

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ[3]

---

(١) «لا» نافية «يجوز» فعل مضارع «الابتدا» فاعل يجوز «بالنكرة» جار ومجرور متعلق بالابتدا «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تفد» فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النكرة «كعند» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف و «زيد» مضاف إليه «نمرة» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك عند زيد نمرة.

(٢) «هل» حرف استفهام «فتى» مبتدأ «فيكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فما» نافية «خل» مبتدأ «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ورجل» مبتدأ «من الكرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل «عندنا» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه.

(٣) «رغبة» مبتدأ «في الخير» جار ومجرور متعلق به «خير» خبر المبتدأ «وعمل» مبتدأ، وعمل مضاف و «بر» مضاف إليه «يزين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عمل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وليقس» الواو عاطفة أو للاستئناف، واللام لام الأمر، يقس: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وهو مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل يقس «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يقل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة.

الأَصْلُ في المبتدأ أن يكون معرفـة[١] وقد يكـون نكرة، لكن بشـرط أن تُفِيدَ، وَتَحْصُلُ الفائدة بأحد أمور ذَكَرَ المصنفُ منها ستة:

أحـدها: أن يتقـدم الخبر عليهـا، وهـو ظـرف أو جـار ومجـرور[٢]، نحو: «في الدَّارِ رَجُلٌ»، و«عِنْدَ زَيْدٍ نِمرَةٌ»[٣]، فـإن تقدم وهـو غير ظـرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: «قَائِمٌ رَجُلٌ».

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام[٤]، نحو: «هَلْ فَتًى فِيكُمْ».

---

(١) المبتـدأ محكوم عليه، والخبر حكم، والأصـل في المبتـدأ أن يتقـدم على الخبـر، والحكم على المجهول لا يفيد، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة، فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه، ومن أجل هذا واجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معينـاً، أو نكرة مخصـوصة، ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصصة، لأن حكمه ـ وهو المعبر عنـه بالفعـل ـ متقدم عليه البتة، فيتقرر الحكم أولاً في ذهن السامع، ثم يطلب له محكوماً عليه أياً كان، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل، مع أن كل واحد منهما محكـوم عليه، وكـل واحد منهمـا معه حكمـه، ومن هنا تعرف أيضاً السر في جواز أن يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه.

(٢) مثل الظرف والجـار والمجرور الجملة، نحـو قولـك: قصدك غـلامه رجـل، فرجـل مبتدأ مؤخـر، وجملة «قصدك غلامه» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقـدم، المسوغ لـلابتداء بـالنكـرة، هو تقديم خبرها وهو جملة، واعلم أنه لا بد ـ مع تقديم الخبر وكونه أحد الثلاثة: الجملة، والـظرف، والجـار والمجرور ـ من أن يكـون مختصاً، وذلـك بأن يكـون المجرور أو مـا أضيف الـظرف إليـه والمسند إليه في الجملة مما يجوز الإخبار عنه، فلو قلت: في دار رجـل رجل، أو قلت عنـد رجل رجل، أو قلت ولد له ولد رجل ـ لم يصح.

(٣) النمرة ـ بفتح النون وكسر الميم ـ كساء مخطط تلبسه الأعراب، وجمعه نمار.

(٤) إشترط جماعة من النحويين ـ منهم ابن الحاجب ـ لجواز الابتداء بالنكـرة بعد الاستفهـام شرطين، الأول: أن يكون حرف الاستفهام الهمزة، والثاني، أن يكون بعده «أم» نحو أن تقول: أرجل عندك أم امرأة؟ وهذا الاشتراط غير صحيـح، فلهذا بـادر الناظم والشـارح بأظـاهر خـلافه بـالمثال الـذي ذكـراه، فإن قلت: فلمـاذا كان تقـدم الاستفهام على النكـرة مسوغـاً للابتـداء بها؟ فـالجواب: أن نذكرك بأن الاستفهام إما إنكارى وإمـا حقيقي، أما الإستفهـام الإنكاري فهـو بمعنى حرف النفي، وتقدم حرف النفي على النكرة يجعلها عامة، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتـداء بها، =

الثالث: أن يتقدم عليها نَفْي(١)، نحو: «مَا خِلٌّ لَنَا».

الرابع: أن تُوَصَفَ(٢)، نحو: «رَجُلٌ مَنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا».

الخامس: أن تكون عاملة(٣)، نحو: «رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ».

= إذا الممنوع إنما هو الحكم على فرد منهم غير معين، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه، وأما الاستفهام الحقيقي فوجه تسويغه أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين بطلب بالسؤال تعيينه، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد، فكأن السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلهم، فأشبه العموم، فالمسوغ إما العموم الحقيقي وإما العموم الشبيه به.

(١) قد عرفت مما ذكرناه في وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفي، لأن النفي هو الذي يجعل النكرة عامة متناولة جميع الأفراد، وحمل الاستفهام الإنكاري عليه لأنه بمعناه، وحمل الاستفهام الحقيقي عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفي، فالوجه في النفي هو صيرورة النكرة عامة.

(٢) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصصاً للنكرة فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة ـ نحو أن تقول: رجل من الناس عندنا ـ لم يصح الابتداء بالنكرة، والوصف على ثلاثة أنواع، النوع الأول: الوصف اللفظي، كمثال الناظم والشارح، والنوع الثاني: الوصف التقديري، وهو الذي يكون محذوفاً من الكلام لكنه على تقدير ذكره في الكلام، كقوله تعالى ﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾ فإن تقدير الكلام: وطائفة من غيركم، بدليل ما قبله، وهو قوله تعالى ﴿يغشى طائفة منكم﴾ والنوع الثالث: الوصف المعنوي، وضابطه ألا يكون مذكوراً في الكلام ولا محذوفاً على نية الذكر، ولكن صيغة النكرة تدل عليه، ولذلك موضعان، الموضع الأول: أن تكون النكرة على صيغة التصغير، نحو قولك: رجيل عندنا، فإن المعنى رجل صغير عندنا، والموضع الثاني: أن تكون النكرة دالة على التعجب، نحو «ما» التعجبية في قولك: ما أحسن زيداً، فإن الذي سوغ الابتداء بما التعجبية وهي نكرة كون المعنى: شيء عظيم حسن زيداً، فهذا الأمر الواحد ـ وهو كون النكرة موصوفة ـ يشتمل على أربعة أنواع.

(٣) قد تكون النكرة عاملة الرفع، نحو قولك: ضرب الزيدان حسن ـ بتنوين ضرب، لأنه مصدر ـ وهو مبتدأ، والزيدان: فاعل المصدر، وحسن: خبر المبتدأ، وقد تكون عاملة النصب كما في مثال الناظم والشارح، فإن الجار والمجرور في محل نصب على أنه مفعول به للمصدر، وقد تكون عاملة الجر، كما في قوله عليه الصلاة والسلام «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة» ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يغني عن ذكر السادس، لأن السادس نوع منه.

السادس: أن تكون مُضَافَةً، نحو: «عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ».

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أنْهَاهَا غَيْرُ المصنفِ إلى نَيِّف وثلاثين موضعاً [وأكْثَرَ من ذلك[1]]، فذكر [هذه] السِّتَّةَ المذكورَةَ.

والسابع: أن تكون شَرْطاً، نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ».

الثامن: أن تكون جَوَاباً، نحو أن يقال: مَنْ عندك؟ فتقول: «رَجُلٌ»، التقدير «رَجُلٌ عِنْدِي».

التاسع: أن تكون عَامَّةً، نحو: «كُلٌّ يَمُوتُ».

العاشر: أن يُقْصَدَ بها التَّنويعُ، كقوله:

٤٤ ـ فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرّ

---

(١) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع، فالذين عدوا أموراً كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة، وإنما فصلوها تفصيلاً لئلا يحوجوا المبتدأ إلى إجهاد ذهنه، وسترى في بعض ما يذكره الشارح زيادة على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره السابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر وسنبين ذلك.

٤٤ ـ هذا البيت من قصيدة لامرىء القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني، والمفضل الضبي، وغيرهما، وأول هذه القصيدة قوله:

لاَ، وَأَبِيكِ ابْنَةَ الْعَامِرِ ... يِّ لاَ يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرْ

وزعم الأصمعي ـ في روايته عن أبي عمرو بن العلاء ـ أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم، وأولها عنده:

أَحَارِ ابْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرْ ... وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرْ

ويروى صدر البيت الشاهد هكذا:

* فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا *

اللغة: «تسديتها» تخطيت إليها، أو علوتها، والباقي ظاهر المعنى، ويروى «فثوب نسيت».

[فقوله «ثوب» مبتدأ، و «لبست» خبره، وكذلك «ثوب أجرُّ»].

الحادي عشر: أن تكون دُعَاءً، نحو: (سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ).

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب[1]، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً!»،

= الإعراب: «فأقبلت» الفاء عاطفة، أقبلت: فعل ماض مبني على فتح مقدر وفاعل «زحفاً» يجوز أن يكون مصدراً في تأويل اسم الفاعل فيكون حالاً من التاء في «أقبلت» ويجوز بقاؤه على مصدريته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: أزحف زحفاً «على الركبتين» جار ومجرور متعلق بقوله «زحفاً» «فثوب» مبتدأ «نسيت» أو «لبست» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير محذوف، والتقدير نسيته، أو لبسته «وثوب» الواو عاطفة، ثوب: مبتدأ «أجر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير منصوب محذوف، والتقدير: أجره، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «ثوب» في الموضعين، حيث وقع كل منهما مبتدأ - مع كونه نكرة - لأنه قصد التنويع، إذ جعل أثوابه أنواعاً، فمنها نوع أذهله حبها عنه فنسيه، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح.

وفي البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم، أحدهما: أن جملتي «نسيت، وأجر» ليستا خبرين، بل هما نعتان للمبتدأين، وخبراهما محذوفان، والتقدير: فمن أثوابي ثوب منسي وثوب مجرور، والتوجيه الثاني: أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان، والتقدير: فثوب لي نسيته وثوب لي أجره، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة، وفي البيت رواية أخرى، وهي * فثوباً نسيت وثوباً أجر * بالنصب فيهما، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذي بعده، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما لا يجيزه جماعة من النحاة منهم سيبويه إلا لضرورة الشعر.

(١) قد عرفت أن هذا الموضع والذي بعده داخلان في الموضع الرابع، لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظي وإما تقديري، والتقديري: أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف، ومثل هذا يقال في الموضع الرابع عشر، وكذلك في الموضع الخامس عشر على ثاني الاحتمالين، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع، تيسيراً للأمر على الناشئين، وقد سار ابن هشام في أوضحه على ذلك.

الثالث عشر: أن تكـون خَلَفاً من مـوصوف، نحـو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».

الرابع عشر: أن تكون مُصَغَّرَة، نحو: «رُجَيْلٌ عِنْدَنَـا»، لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره «رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا».

الخامس عشر: أن تكـون في معنى المحصور، نحـو: «شَرٌّ أَهَـرَّ ذَا نَابٍ، وشيء جَاءَ بِكَ» التقديرُ «مَا أَهَـرَّ ذَا نَابٍ إلاَّ شَـرٌّ، وَمَا جَـاءَ بِكَ إلا شيء» على أحد القَوْلَيْنَ، والقول الثاني [أن التقـدير] «شَـرٌّ عَظِيمٌ أَهَـرَّ ذَا نَابٍ، وشيء عظيم جَاءَ بِكَ»، فيكون داخلاً في قِسْمِ ما جاز الابتـداء به لكونه موصوفاً، لأن الوصف أعَـمُّ من أن يكون ظاهـراً أو مقدراً، وهـو هـا هنا مُقَدَّر.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال، كقوله:

٤٥ ـ سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُـذْ بَـدَا مُحَيَّـاكَ أَخْفَى ضَـوْؤُهُ كُـلَّ شَـارِقِ

٤٥ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «سرينا» من السرى ـ بضم السين ـ وهو السير ليلاً «أضاء» أنار «بدا» ظهر «محياك» وجهك.

المعنى: شبه الممدوح بالبدر تشبيهاً ضمنياً. ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نـور البدر وغيره من الكواكب المشرقة.

الإعراب: «سرينا» فعل وفاعل «ونجم» الواو للحال، نجم: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «أضاء» فعـل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فمذ» اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ «بدا» فعل ماض «محياك» محيا: فاعل بدا، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها، وقيـل: مذ مضـاف إلى زمن محذوف، والزمن مضاف إلى الجملة «أخفى» فعل مـاض «ضوؤه» ضـوء: فاعـل أخفى، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه «كل» مفعول به لأخفى، وكـل مضاف و «شـارق» مضاف إليـه، والجملة من الفعل ـ الذي هو أخفى ـ والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ.

الشاهد فيه: قوله «ونجم قد أضاء» حيث أتى بنجم مبتدأ ـ مع كونه نكرة ـ لسبقه بواو الحال، والذي=

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة، نحو: «زَيدٌ ورَجُلٌ قَائِمَانِ».

الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف، نحو: «تميميٌّ وَرَجُلٌ في الدَّارِ».

التاسع عشر: أن يُعْطَفَ عليها موصوف، نحو: «رَجُلٌ وَآمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ في الدَّارِ».

العشرون: أن تكون مُبْهمَة، كقول امرىء القيس:

٤٦ ـ مُـرَسَّعَـةٌ بَيْـنَ أَرْسَـاغِـهِ بِـهِ عَـسَـمٌ يَبْـتَـغِـي أَرْنَـبَـا

= نريد أن ننبهك إليه ها هنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد، أم لم تكن مسبوقة به، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ٤/١٣٠ بتحقيقنا):

تَـرَكْـتُ ضَـأْنِي تَـوَدُّ الـذِّئْبَ رَاعِيَـهَـا وَأَنَّـهَـا لَا تَـرَانِـي آخِـرَ الأَبَـدِ
الـذِّئْبُ يَـطْرُقُهَـا فِي الـدَّهْـرِ وَاحِـدَةً وَكُـلَّ يَـوْمٍ تَـرَانِـي مُـدْيَـةٌ بِـيَـدِي

الشاهد فيهما قوله «مدية» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة، وسوغ الابتداء به وقوعه في صدر جملة الحال، لأن جملة «مدية بيدي» في محل نصب حال من ياء المتكلم في قوله «تراني».

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر:

عِـنْـدِي اصْـطِبَـارٌ، وَشَـكْـوَى عِـنْـدَ فَـاتِـنَـتِـي
فَـهَـلْ بِـأَعْـجَـبَ مِـنْ هَـذَا آمْـرُؤٌ سَـمِـعَـا؟

فإن الواو في قوله «وشكوى عند فاتنتي» يجوز أن تكون واو الحال، وشكوى مبتدأ وهو نكرة، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماماً.

٤٦ ـ اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس، كما قاله الشارح العلامة، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك، فقيل: لامرىء القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور، وقال أبو القاسم الكندي: ليس ذلك بصحيح، بل هو لامرىء القيس ابن مالك الحميري، لكن الثابت في نسخة ديوان امرىء القيس بن حجر الكندي ـ برواية أبي عبيدة والأصمعي وأبي حاتم والزيادي، وفيما رواه الأعلم الشنتمري من القصائد المختارة ـ نسبة هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي، وقال السيد المرتضى في شرح القاموس، نقلاً عن العباب، ما نصه: «هو لامرىء القيس بن مالك =

= الحميري، كما قاله الآمدي، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعره، وهو موجود في أشعار حمير» اهـ، ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله:

أَيَا هِنْدَ لاَ تَنْكِحِي بُوهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة: «بوهة» هو بضم الباء ـ الرجل الضعيف الطائش، وقيل: هو الأحمق «عقيقته» العقيقة الشعر الذي يولد به الطفل «أحسبا» الأحسب من الرجال: الرجل الذي ابيضت جلدته. وقال القتيبي: أراد بقوله «عليه عقيقته» أنه لا ينتظف، وقال أبو علي: معناه أنه لم يعق عنه في صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته «مرسعة» هي التميمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع، وقيل هي مثل المعاذة، وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله جرزاً لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء «بين أرساغه» الأرساغ جمع رسغ ـ بوزن قفل ـ يعني أنه يجعلها في هذا المكان، ويروى «بين أرباقه» والأرباق: جمع ربق ـ بكسر فسكون ـ وهو الحبل فيه عدة عرى، ومعناه أنه يجعل تميمته في حبال «عسم» اعوجاج في الرسغ ويبس «أرنباً» حيوان معروف، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها، فمن اتخذ كعبها تميمة لم يقربه جن، ولم يؤذه سحر، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف.

المعنى: يخاطب هنداً أخته ـ فيما ذكر الرواة ـ ويقول لها: لا تتزوجي رجلاً من جهلة العرب: يضع التمائم، ويقعد عن الخروج للحروب، وفي رسغه اعوجاج ويبس، لا يبحث إلا عن الأرانب ليتخذ كعوبها تمائم جبناً وفرقاً.

الإعراب: «مرسعة» مبتدأ «بين» ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وبين مضاف وأرساغ من «أرساغه» مضاف إليه، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لبوهة في البيت السابق، والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله أرساغه «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عسم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة «يبتغي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضاً «أرنباً» مفعول به ليبتغي، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات: الأولى قوله «عليه عقيقه» والثانية قوله «أحسبا» والثالثة جملة «مرسعة بين أرساغه» والرابعة جملة «به عسم»، والخامسة جملة «يبتغي أرنباً».

الشاهد فيه: قوله «مرسعة» فإنها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أن تقليل الشيوع، وأنت=

الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا»، كقوله:

٤٧ ـ لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

= خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، وهذا معنى قصد الإبهام الذي ذكره الشارح.

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا، وقد رويت بتشديد السين مكسورة، ومعناها الرجل الذي فسد موق عينه، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب، فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو مرسعة، أي البوهة السابق مرسعة، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين.

٤٧ ـ لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين.

اللغة: «أودى» فعل لازم معناه هلك «مقة» حب، وفعله ومقه يمقه مقة ـ كوعده يعده عدة ـ والتاء، في مقة عوض عن فاء الكلمة ـ وهي الواو ـ كعدة وزنة ونحوهما «استقلت» نهضت وهمت بالمسير «الظعن» الرحيل والسفر، وهو بفتح العين هنا.

المعنى. يقول: إنه صبر على سفر أحبابه، وتجلد حين اعتزموا الرحيل، ولولا ذلك الصبر الذي أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه.

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط «اصطبار» مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً تقديره: موجود، وقوله «لأودى» اللام واقعة في جواب لولا، وأودى: فعل ماض «كل» فاعل أودى، وكل مضاف، و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «مقة» مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى «استقلت» استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «مطاياهن» مطايا: فاعل استقل، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «للظعن» جار ومجرور متعلق باستقلت.

الشاهد فيه: قوله «اصطبار» فإنه مبتدأ ـ مع كونه نكرة ـ والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد «لولا».

وإنما كان وقوع النكرة بعد «لولا» مسوغاً للابتداء بها لأن «لولا» تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة، فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة.

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: «إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّبَاطِ»(١).

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء، نحو «لَرَجُلٌ قَائِمٌ».

الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كَمِ» الخبرية، نحو قوله:

٤٨ ـ كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ... فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

---

(١) هذا من أمثال العرب، والعير ـ بفتح فسكون ـ هو الحمار، والرباط ـ بزنة كتاب ـ ما تشد به الدابة، ويقال: قطع الظبي رباطه، ويريدون قطع حبالته يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب، والاستشهاد به في قوله «فعير» حيث وقع مبتدأ ـ مع كونه نكرة ـ لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني (١/٢١ طبع بولاق، رقم ٨٢ في ١/٢٥ بتحقيقنا) وانظره في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١/٨١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية) ورواه هناك «إن هلك عير فعير في الرباط» وقال بعد روايته: يضرب مثلاً للشيء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزة:

هَلْ وَصْلُ عَزَّةَ إلاَّ وَصْلُ غَانِيَةٍ ... فِي وَصْلِ غَانِيَةٍ مِنْ وَصْلِهَا بَدَلُ

٤٨ ـ البيت للفرزدق يهجو جريراً، وقبله قوله:

كَمْ مِنْ أَبٍ لِيَ يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ ... قَمَرُ الْمَجَرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارِ

وَرِثَ الْمَكَارِمَ كَابِراً عَنْ كَابِرٍ ... ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ كُلَّ يَوْمِ فَخَارِ

اللغة: «المجرة» باب السماء، وقيل: هي الطريق التي تسير منها الكواكب «الدسيعة» الجفنة، أو المائدة الكبيرة، وضخامتها: كناية عن الكرم، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها «فدعاء» هي المرأة التي اعوجت إصبعها من كثرة حلبها، ويقال: الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل، والفدع: زيغ في القدم بينها وبين الساق، وقال ابن فارس: الفدع اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها «عشاري» العشار: جمع عشراء ـ بضم العين المهملة وفتح الشين ـ وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر، وفي التنزيل الكريم: ﴿وإذا العشار عطلت﴾.

الإعراب: «كم» يجوز أن تكون استفهامية، وأن تكون خبرية «عمة» يجوز فيها وفي «خالة» المعطوفة عليها الحركات الثلاث: أما الجر فعلى أن «كم» خبرية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة =

وقد أنْهَى بعضُ المتأخرين ذلك إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسْقَطْتُه، لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح.

* * *

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا(١)

= «حلبت» وعمة: تمييز لها، وتمييز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم، وخالة: معطوف عليها، وأما النصب فعلى أن «كم» استفهامية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة «حلبت» أيضاً، وعمة: تمييز لها، وتمييزكم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم، وخالة معطوف عليها، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله «حلبت» الآتي، وعلى هذين يكون قوله «عمة» مبتدأ، وقوله «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له، وجملة «قد حلبت» في محل رفع خبره، وتميز «كم» على هذا الوجه محذوف، وهي ـ على ما عرفت ـ يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوباً، و «فدعاء» صفة لخالة، وقد حذف صفة لعمة مماثلة لها كما حذف صفة لخالة مماثلة لصفة عمة، وأصل الكلام قبل الحذفين «كم عمة لك فدعاء، وكم خالة لك فدعاء» فحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول، فحذف من كل مثله الذي أثبته في الآخر، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة «الاحتباك».
الشاهد فيه: قوله «عمة» على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ ـ مع كونها نكرة ـ لوقوعها بعد «كم» الخبرية، كذا قال الشارح العلامة، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك في الإعراب أن «عمة» على أي الوجوه بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله «لك» وبفدعاء المحذوف الذي يرشد إليه وصف خالة به، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد «كم» الخبرية، وإنما هو وصف النكرة، وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعدكم الخبرية، ولا مسوغ فيه سوى ذلك، فلم أوفق للعثور عليه.

(١) «والأصل» مبتدأ «في الأخبار» جار ومجرور متعلق به «أن» مصدرية «تؤخرا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأخبار، والألف للإطلاق، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ «وجوزوا» فعل وفاعل «التقديم» مفعول به لجوزوا «إذا» ظرف زمان متعلق بجوزوا «لا» نافية للجنس «ضررا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، أي: لا ضرر موجود، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذ إليها.

الأَصْلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ، وذلك لأن الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف، ويجوز تقديمُهُ إذا لم يحصل بذلك لَبْسٌ أو نحوه، على ماسَيُبَيَّنُ، فتقول «قائم زَيْدٌ»، وقائمٌ أَبُوهُ زيدٌ وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وفي الدَّارِ زَيْدٌ، وعِنْدَكَ عَمْرٌو» وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين مَنْعُ تَقَدُّمِ الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر[1]، فإن بعضهم نقل الإجماع ـ من البصريين، والكوفيين ـ على جواز «فِي دَارِهِ زَيْدٌ» فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث[1]، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل «زَيْدٌ قَائم، وَزَيْدٌ قَامَ

---

(١) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحاً فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ. ثم يعترض على هذا النقل بقوله «وفيه نظر» وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلاً، وكان ينبغي ـ على ذلك ـ تخصيصه بما عدا هذه الصورة.

ثم يعترض على النقل الثاني بقوله: «وفيه بحث»، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع، لأنه يجوز فيها أن يكون «زيد» من قوله «في داره زيد» فاعلاً بالجار والمجرور، ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام، لأن الاعتماد ليس شرطاً عند الكوفيين، فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلاً على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور، فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض، هذا من حيث تعبيره.

فأما من حيث الموضوع في ذاته، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه «الإنصاف، في مسائل الخلاف» (ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، وعقد في ذلك مسألة خاصة، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك «في الدار زيد» من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم.

فإن قلت: فهذا الخبر جار ومجرور، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة.

فالجواب أن الجار والمجرور ـ عند الجمهور، خلافاً لابن السراج الذي جعله قسماً برأسه ـ لا ـ

أَبُوهُ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» والحقُّ الجواز، إذ لا مانع من ذلك، وإليه أشار بقوله «وَجَوَّزُوا التقديم إذ لا ضَرَرَا» فتقول: «قائم زيد» ومنه قولهم: «مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ» فَمَنْ: مبتدأ ومَشْنُوءٌ: خبر مقدم، و «قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ» ومنه قولُه:

٤٩ ـ قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ
وَبَاتَ مُنْتَشِباً فِي بُرْثُنِ الأَسَدِ

= يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد، أو في تقدير الجملة، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه، وذلك لا يجوز عندهم، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقه اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً.

٤٩ ـ البيت لشاعر سيدنا رسول الله ﷺ حسان بن ثابت الأنصاري اللغة: «ثكلت أمه» هو من الثكل، وهو فقد المرأة ولدها «منتشباً» عالقاً داخلاً «برثن الأسد» مخلبه، وجمعه براثن، مثل برقع وبراقع، والبراثن للسباع بمنزلة الأصابع للانسان، وقال ابن الأعرابي: البرثن: الكف بكمالها مع الأصابع.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «ثكلت» ثكل: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «أمه» أم: فاعل ثكلت، وأم مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة مـ ل وفاعله في محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبتدأ مؤخر «كنت» كان فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع «واحده» واحد خبر كان، وواحد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من «كان» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذي هو من «وبات» الواو عاطفة، بات: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «منتشباً» خبر بات «في برثن» جار ومجرور متعلق بمنتشب، وبرثن مضاف و «الأسد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «قد ثكلت أمه من كنت واحده» حيث قدم الخبر، وهو جملة «ثكلت أمه» على المبتدأ وهو «من كنت واحده» وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، وسهل ذلك أن المبتدأ ـ وإن وقع متأخراً ـ بمنزلة المتقدم في اللفظ، فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع.

فـ «ـمَنْ كنت واحده» مبتدأ مؤخر، و «قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ»: خبر مقـدم، و «أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيد»، ومنه قولُهُ:

٥٠ - إِلَى مَلِكٍ مَـا أُمُّـهُ مِنْ مُحَـارِبٍ أَبُـوهُ، وَلَا كَـانَتْ كُلَيْبٌ تُصَـاهِـرُهْ

٥٠ - هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان.

اللغة: «محارب» ورد في عدة قبائل: أحدها من قريش، وهو محارب بن فهر ابن مالك بن النضر، والثاني من قيس عيلان، وهـو محارب بن خصفـة بن قيس عيلان، والثـالـث من عبد القيس، وهـو محارب بن عمر بن وديعـة بن لكيز بن أفصى بن عبـد القيس «كليب» بزنـة التصغير - اسم ورد في عدة قبائل أيضاً: أحدها في خزاعة، وهو كليب بن حبشية بن سلول، والثـاني في تغلب بن وائل، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير، والثـالث في تميم، وهو كليب بن يـربوع بن حـنظلة بن مالك، والرابع في النخع، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخـع، والخامس في هوازن، وهو كليب بن ربيعة بن صعصعة.

الإعراب: «إلى ملك» جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطيتي» في بيت سابق على بيت الشـاهد، وهو قوله:

رَأَوْنِـي، فَـنَـادَوْنِـي، أَسُـوقُ مَـطِيَّـتِـي بِـأَصْـوَاتِ هَـلَّالٍ صِـعَـابٍ جَـرَائِـرُهْ

«ما» نافية تعمل عمل ليس «أمه» أم: اسم ما، وأم مضاف والضمير مضاف إليـه «من محارب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ما» وجملة «ما» ومعموليها في محل رفع خبر مقدم «أبـوه» أبو: مبتدأ مؤخر، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه وجملة المبتدأ وخبره في محل جـر صفة لملك «ولا» الـواو عاطفـة، لا نافيـة «كانت» كـان: فعل مـاض ناقص، والتـاء تـاء التـأنيث «كليب» اسم كـان «تصاهره» تصاهر: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديـره هي يعود إلى كليب، والضمير البارز مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعـول في محل نصب خبر «كان» وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البـلاغة، فـأما النحـاة فيستشهدون بـه على تقديم الخبر - وهو جملة «ما أمه من محارب» على المبتدأ - وهو قوله «أبـوه» - والتقديـر: إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب، وأما علماء البلاغة فيذكـرونه شـاهداً على التعقيـد اللفظي الـذي سببه التقـديم والتـأخيـر، ومثله في ذلـك قـول الفـرزدق أيضـاً يمـدح إبـراهيم بن هشـام بن إسمـاعيـل المخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان:

وَمَـا مِـثْـلُهُ فِـي النَّـاسِ إِلَّا مُـمَـلَّكـاً أَبُـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أَبُـوهُ يُـقَـارِبُـه

التقدير: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكاً أبو أمه أبوه.

فـ «ـأَبُوهُ»: مبتدأ [مؤخَّر]، و«ما أمُّهُ من مُحَارِبٍ»: خبر مقدم.

ونَقَل الشريفُ أبو السعادات هِبَةُ الله بن الشَّجَرِي الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً، وليس بصحيح، وقد قدمنا نقْلَ الخلاف في ذلك عن الكوفيين.

* * *

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ: عُرْفاً، وَنُكْراً، عَادِمَيْ بَيَانِ(١)
كَذَا إذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا، أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا(٢)
أَوْ كَانَ مُسْنَداً: لِذِي لام ابْتِدَا، أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ، كَمَنْ لِي مُنْجِدَا(٣)

(١) «فامنعه» امنع: فعل امر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز ـ العائد على تقديم الخبر ـ مفعول به لامنع «حين» ظرف زمان متعلق بامنع «يستوي» فعل مضارع «الجزآن» فاعل يستوي، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «حين» إليها «عرفاً» تميز «ونكراً» معطوف عليه «عادمي» حال من «الجزآن» وعادمي مضاف و«بيان» مضاف إليه، والتقدير: فامنع تقديم الخبر في وقت استواء جزءي الجملة ـ وهما المبتدأ والخبر ـ من جهة التعريف والتنكير، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها، حال كونهما عادمي بيان، أي لا قرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بامنع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «الفعل» اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها، والخبر محذوف أيضاً، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «الخبرا» الخبر: خبر «كان» والألف للاطلاق، والجملة لا محل لها مفسرة «أو» عاطفة «قصد» فعل ماض مبني للمجهول «استعماله» استعمال: نائب فاعل قصد، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «منحصراً» حال من المضاف إليه لأن المضاف عامل فيه.

(٣) «أو» عاطفة «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «مستنداً» خبر كان «لذي» جار ومجرور متعلق بمسند، وذي مضاف، و«لام» مضاف إليه، ولام مضاف، و«ابتدا» مضاف إليه «أو» عاطفة «لازم» معطوف على ذى، ولازم مضاف، و«الصدر» مضاف إليه «كمن» الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً «من» اسم استفهام مبتدأ «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «منجداً» حال من الضمير المستتر في الخبر الذي هو الجار والمجرور، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام.

يتقسم الخبر ـ بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أوتـأخيره عنه ـ ثلاثَـةَ أقسامٍ: قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقسم يجب فيه تأخيرُ الخبرِ، وقسم يجب فيه تقديمُ الخبرِ.

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبـر الواجب التـأخير، فـذكر منـه خمسَةَ مواضِعَ:

الأول: أن يكـون كلٌّ من المبتـدأ والخبر معـرفَـةً أو نكـرَةً صـالحـةً لجعلها مبتدأ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر، نحو «زَيْدٌ أَخُـوكَ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيـدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْـرو» ولا يجوز تقـديم الخبر في هـذا ونحوه، لأنـك لو قدَّمته فقلت «أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضـل من زيد» لكـان المقدَّمُ مبتدأ[1]، وأنت تريد أن يكون خبـراً، من غير دليـل يدلُّ عليـه، فإن وُجِـدَ دليـل يدلُّ على أن المتقـدم خبر جـاز، كقولـك «أَبُو يُـوسُفَ أَبُـو حَنِيفَـة» فيجوز تقدم الخبر ـ وهو أبو حنيفة ـ لأنه معلوم أن المراد تشبيهُ أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، ومنه قولُه:

٥١ ـ بَـنُـونَـا بَـنُـو أَبْـنَـائِـنَـا، وبَـنَـاتُـنَـا
بَـنُـوهُـنَّ أَبْـنَـاءُ الـرِّجَـالِ الأَبَـاعِـدِ

(١) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر، وكانا جميعاً معـرفتين، فللنحاة في إعـرابها أربعـة أقوال، أولها: أن المقدم مبتدأ والمؤخر خبر، سواء أكـانا متسـاويين في درجة التعـريف أم كانـا متفاوتين، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح، وثانيها أنه يجوز جعل كـل واحد منهمـا مبتدأ، لصحـة الابتداء بكل واحد منهما، والثالث: أنه إن كان أحدهما مشتقاً والآخر جامـداً فالمشتق هـو الخبر، سواء أتقدم أم تأخر، وإلا ـ بأن كانا جامدين، أو كان كلاهما مشتقاً ـ فالمقـدم مبتدأ، والـرابع: أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ.

٥١ ـ نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحـاة وأهل المعاني والفرضيين.

الإعراب: «بنونا» بنو: خبر مقدم، وبنو مضـاف والضمير مضاف إليه «بنو» مبتدأ مؤخر، وبنو مضاف =

فقـوله «بَنُـونَا» خبـر مقدم، و «بنـو أبنائنـا» مبتدأ مؤخـر، لأن المراد الحكم على بنى أبنـائهم بـأنهم كبنيهم، وليس المـراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم.

= وأبناء من «أبنائنا» مضاف إليه، وأبناء مضاف والضمير مضـاف إليه «وبنـاتنا» الـواو عاطفـة، بنات: مبتدأ أول، وبنات مضـاف والضمير مضـاف إليه «بنـوهن» بنو: مبتـدأ ثان، وبنـو مضاف والضميـر مضـاف إليه «أبنـاء» خبر المبتـدأ الثاني، وجملة المبتـدأ الثاني وخبـره في محل رفـع خبر المبتـدأ الأول، وأبناء مضاف و «الرجال» مضاف إليه «الأعابد» صفة للرجال.

الشاهد فيه: قوله «بنونا بنو أبنائنا» حيث قدم الخبر وهـو «بنونـا» على المبتدأ وهـو «بنو أبنـائنا» مـع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فـإن كُلًّا منهمـا مضاف إلى ضميـر المتكلم ـ وإنما سـاغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، فمـا يكون فيـه أساس التشبيه ـ وهو الذي تذكر الجملة لأجله ـ فهو الخبر.

وبعد، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت: «قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على التشبيه المقلوب، كقول ذي الرمة:

* وَرَمْـلٍ كَـأَوْرَاكِ الْـعَـذَارَى قَـطَـعْـتُـهُ *

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت:

قَـبِـيـلَةٌ أَلأَمُ الأَحْـيَـاءِ أَكْـرَمُـهَـا   وَأَغْـدَرُ الـنَّـاسِ بِـالْـجِـيـرَانِ وَافِـيـهَـا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء، وعن وافيها بأنه أغـدر الناس، لا العكس» اهـ كـلام ابن هشام.

والجواب عنه من وجهين، أحـدهما: أن التشبيه المقلوب من الأمور النـادرة، والحمل على مـا يندر وقوعه لمجـرد الاحتمال ممـا لا يجوز أن يصـار إليه، وإلا فـإن كل كـلام يمكن تطريق احتمـالات بعيدة إليه، فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة، وثانيهما: أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه ألأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدر الأحياء، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال: إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم، فلما صـح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد.

ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الأسدي:

كَـلاَمُ الـنَّـبِـيِّـيـنَ الـهُـدَاةِ كَـلاَمُـنَـا   وَأَفـعَـالَ أَهْـلِ الْـجَـاهِـلِيَّـةِ نَـفْـعَـلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة، لا العكس.

والثاني: أن يكون الْخَبُر فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو «زَيْدٌ قَامَ» فقام وفاعله المقدر[1]: خَبَر عن زيد، ولا يجوز التقديم، فلا يقال «قَامَ زَيد» على أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخراً، والفعل خبراً مقدماً، بل يكون «زيد» فاعلاً لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعاً لظاهرٍ - نحو «زيد قامَ أبوهُ» - جاز التقديمُ، فتقول «قَامَ أَبُوهُ زَيد»، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك[2]، وكذلك يجوز التقديمُ إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو «الزَّيدانِ قَامَا» فيجوز أن تُقَدِّم الخبر فتقول «قَامَا الزَّيدانِ» ويكون «الزيدانِ» مبتدأ مؤخراً، و «قاما» خبراً مقدماً، ومَنَعَ ذلك قوم.

وإذا عرفْتَ هذا فقولُ المصنف: «كذا إذا ما الفعل كان الخبر» يقتضي [وجُوب] تأَخير الخبر الفعلي مطلقاً، وليس كذلك، بل إنما يجب تأَخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً، كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بإِنَّمَا، نحو «إِنَّمَا زَيد قَائم» أو بإلا، نحو «مَا زَيدٌ إلا قَائِم» وهو المراد بقوله «أو قُصِدَ استعماله منحصراً»، فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» في المثالين، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذاً كقول الشاعر:

٥٢ - فَيَارَبِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى
عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ؟

---

(١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه.

(٢) يريد خلاف البصريين والكوفيين، حيث جوز البصريون التقديم، ومنعه الكوفيون (واقرأ الهامشة رقم ١ في ص٢١٣).

٥٢ - البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو الشاعر المقدم، العالم بلغات العرب، الخبير بأيامها، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات=

الأصل «وهَلِ المُعَوَّلُ إلا عليكَ» فَقَدَّمَ الخبر.

الرابع: أن يكون خبراً لمبتدإ قد دخلَتْ عليه لامُ الابتداء، نحو «لزَيْدٌ قائِمٌ» وهو المشار إليه بقوله: «أوْ كان مُسْنَداً لذي لام ابتدا» فلا

= قالها في مدح بني هاشم، وأولها قوله:

أَلاَ هَلْ عَمٍ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الإسَاءَةِ مُقْبِلُ؟

اللغة: «عم» العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً، ولا يقال عمى إلا على ذلك، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب: هو أعمى، وعم، والمرأة عمياء وعمية «مدبر» هو في الأصل من ولاك قفاه، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك «المقول» تقول: عولت على فلان، إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه، وجعلت أمورك كلها بين يديه، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل.

الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء، رب: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكاري دال على النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقاً بقوله يرتجى، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «عليهم» جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه، لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، لهذا يجعل متعلقاً بيرتجى «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «بك النصر» و«عليك المعول» حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذاً، وقد كان من حقه أن يقول: هل يرتجى النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك، وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله: «بك النصر» لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم، والنصر مبتدأ مؤخر، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة «يرتجى» فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها. وعبارة الشارح تفيد ذلك، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجهاً آخر، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهاً آخر سقط الاستدلال به، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً ـ كما ذكره الشارح ـ هو رأي جماعة النحاة، فأما علماء البلاغة فيقولون: إن كانت أداة القصر هي «إنما» لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه، وإن كانت أداة القصر «إلا» فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم، لأن المعنى المقصود لا يضيع، إذ تقديم «إلا» معه يبين المراد.

يجوز تقديمُ الخبـر على اللام، فـلا تقول: «قـائمٌ لزَيْـدٌ» لأن لام الابتداء صَدْرُ الكلام، وقد جاء التقديم شذوذاً، كقول الشاعر:

٥٣ ـ خَالِي لأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيـرٌ خالُـه   يَنَـلِ الْعَـلاَءَ وَيَـكْـرُمِ الأَخْـوَالاَ

فَـ «ـلأَنْتَ» مبتدأ [مؤخر] و «خالي» خبر مقدم.

---

٥٣ ـ البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها.

اللغة: «جرير» يروى في مكانه «تميم»، ويروى أيضاً عويف «العلاء» بفتح العين المهملة ممدوداً ـ الشرف والرفعة، وقيل: هو مصدر عَلِيَ في المكان يعلى، مثل رضي يرضى، وأما في المرتبة فيقال: علا يعلو، مثل سما يسمو سمواً.

الإعراب: «خالي لأنت» يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون «خال» مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، واللام للابتداء، و «أنت» خبر المبتدأ، وفيه ـ على هذا الوجه من الإعراب ـ شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ، وثانيهما أن يكون «خالي» خبراً مقدماً، و «لأنت» مبتدأ مؤخراً، وهذا الوجه هو الذي قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً، وإن كان فيه الشذوذ الذي ذكره الشارح، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد «ومن» الواو للاستئناف، من: اسم موصول مبتدأ «جرير» مبتدأ «خاله» خال: خبر المبتدأ الذي هو جرير، وخال مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول «ينل» فعل مضارع جزم تشبيهاً للموصول بالشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «العلاء» مفعول به لينل، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وهو من «ويكرم» الواو عاطفة، يكرم: فعل مضارع معطوف على «ينل» وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «الأخوالا» قال العيني: هو مفعول به، وهو بعيد كل البعد، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للمجهول، والأولى أن يكون قوله: «يكرم» مضارع كرم ويكون قوله «الأخوالا» تمييزاً: إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول «أل» المعرفة على التمييز، وإما على أن تكون أل زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر:

* وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو *

الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة:

الأول: في قوله «ينل العلاء» فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم، وقد كان من حقه أن يجيء به الشاعر مرفوعاً فيقول «ينال العلاء» ولكنه جاء به مجزوماً، فحذف عين الفعل كما يحذفها

الخامس: أن يكون المبتدأ لهُ صَدْرُ الكلام: كأسماء الاستفهام، نحو «مَنْ لِي مُنْجِداً؟» فمن: مبتدأ، ولي: خبر، ومنجداً: حال، ولا يجوز تقديمُ الخبر على «مَنْ»، فلا تقول «لي مَنْ [منجداً]».

* * *

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرْ، مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ[١]

كَذَا إذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ[٢]

= في «لم يخف» ونحوه، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول:

كَذَاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِماً تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ

وليس لك أن تزعم أن من في قوله «من جرير خاله» شرطية، فلذلك جزم المضارع في جوابها، لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة «جرير خاله» شرطاً، وهو غير جائز عند أحد من النحاة، لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً (وانظر ـ مع ذلك ـ شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي).

والشاهد الثاني: في قوله «ويكرم الأخوالا» فإنه تمييز، وقد جاء به معرفة، وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز مجيء التمييز معرفة، والبصريون يقولون: ال في هذا زائدة لا معرفة.

والشاهد الثالث: ـ وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا ـ في قوله «خالي لأنت» حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء، شذوذاً، وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب، والثاني: أنه أراد «لخالي أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضرورة، والثالث: أن يكون أصل الكلام «خالي لهو أنت» فخالي: مبتدأ أول، والضمير مبتدأ ثان، وأنت: خبر الثاني، فحذفت الضمير، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها.

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

(١) «ونحو» مبتدأ «عندي» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «درهم» مبتدأ مؤخر «ولي» الواو عاطفة، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وطر» مبتدأ مؤخر «ملتزم» اسم مفعول: خبر المبتدأ الذي هو قوله «نحو» في أول البيت «فيه» جار ومجرور متعلق بملتزم «تقدم» نائب فاعل لقوله «ملتزم» وتقدم مضاف و «الخبر» مضاف إليه.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله، أي: يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذا الالتزام «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان، تضمن معنى الشرط «عاد» فعل ماض =

كَـذَا إِذَا يَسْتَـوْجِـبُ التَّـصْـدِيـرَا : كَـأَيْـنَ مَنْ عَـلِمْتُـهُ نَـصِيـرَا[١]

وَخَبَـرَ الـمَـحْـصُـورِ قَـدِّم أَبَـدَا : كَـمَـا لَنَـا إِلاّ اتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا[٢]

أشار في هذه الأبيات إلى القِسْمِ الثالث، وهو وُجُوب تقديم الخَبَرِ، فذكر أنه يجب في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرةً ليس لها مُسَوِّغ إلا تَقَدُّمُ الْخَبَرِ، والخبر ظرف أو جار ومجرور، نحو «عندك رجل، وفي الدار امرأة»، فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: «رَجُل عِنْدَكَ»، ولا «امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ»

= «عليه» جار ومجرور متعلق بعاد «مضمر» فاعل عاد «مما» جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً، وما اسم موصول «به، عنه» متعلقان بيخبر الآتي «مبيناً» حال من المجرور في «به» «يخبر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ما» وجملة «عاد عليه مضمر» في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي شرط إذا، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير البيت: يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الإلتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيناً ـ أي مفسراً ـ لذلك الضمير.

قال ابن غازي: وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعما بعده أن يقول:

كَـذَا إِذَا عَـادَ عَـلَيْـهِ مُـضْـمَـرُ مِـنْ مُـبْـتَـدأ، وَمَـا لَـهُ الـتَّـصَـدُّرُ

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه في أول البيت السابق «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «يستوجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «التصديرا» مفعول به ليستوجب، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «كأين» الكاف جارة لقول محذوف، أين: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر «علمته» فعل وفاعل ومفعول أول «نصيراً» مفعول ثان لعلم، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «وخبر» مفعول مقدم لقدم الآتي، وخبر مضاف و «المحصور» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبدا» منصوب على الظرفية متعلق بقدم «كما» الكاف جارة لقول محذوف، و «ما» نافية «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء ملغاة «اتباع» مبتدأ مؤخر، واتباع مضاف و «أحمدا» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق.

وأجمع النحاة والعرب على مَنْعِ ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: «ونحو عندي دِرْهم، ولي وَطَرْ ـ البيت»، فإن كان للنكرة مُسَوِّغ جاز الأمْرَانِ، نحو «رَجُل ظَرِيف عِنْدِي»، و«عِنْدِي رَجُل ظَرِيف».

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» فصاحبها مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، نحو «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ»، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

وهذا مراد المصنف بقوله: «كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ ـ البيت» أي: كذلك يجبُ تقديمُ الْخَبَرِ إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالْخَبَرِ عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال: يجبُ تقديمُ الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، وليست بصحيحة، لأن الضمير في قولك «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» إنما هو عائد على جزء من الخبر، لا على الخبر، فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف «عاد عليه» التقدير «كذا إذا عاد على مُلاَبِسِهِ» ثم حُذِف المضاف ـ الذي هو مُلاَبس ـ وأقيم المضاف إليه ـ وهو الهاء ـ مُقَامه، فصار اللفظ «كذا إذا عاد عليه».

ومثلُ قولك «في الدار صاحِبُهَا» قولُهم: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً» وقولُه:

٥٤ ـ أَهَابُكِ إجْلاَلاً، مَا بِكِ قُدْرَة عَلَيَّ، وَلكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

---

٥٤ ـ هذا البيت قد نسبه قوم ـ منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأمالي (ص ٤٠١) ـ لنصيب بن رباح الأكبر، ونسبه آخرون ـ ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه «سرح العيون» (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بني عامر من أبيات أولها قوله:

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلَتِي لِنَفْسِيَ لَيْلَى، ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا =

فحبيبها: مبتدأ [مؤخّر] وملءُ عينٍ: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره، لأن الضمير المتصل بالمبتدأ - وهو «ها» - عائد على «عَيْنٍ» وهو متصل بالخبر، فلو قلت «حبيبُها مِلْءُ عينٍ» عاد الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة.

وقد جَرَى الخلاف في جواز «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً»(١) مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبةً، ولم يَجْرِ خِلاَفٌ - فيما أعلم - في مَنْعِ «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ» فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر، فليتأمل، وَالفَرْقُ

= دَعَا المُحْرِمُونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْماً أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة: «أهابك» من الهيبة، وهي المخافة «إجلالاً» إعظاماً لقدرك.

المعنى: إني لأهابك وأخافك، لا لاقتدارك عليّ، ولكن إعظاماً لقدرك، لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل المهابة، وهو معنى أكثر الشعراء منه، انظر إلى قول بن الدمينة:

وَإِنِّي لأَسْتَحْيِيكِ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَيَّ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مِنْكِ رَقِيبُ

الإعراب: «أهابك» أهابُ: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير البارز المتصل مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب «إجلالاً» مفعول لأجله «وما» الواو واو الحال، وما: نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قدرة» مبتدأ مؤخر «على» جار ومجرور متعلق بقدرة، أو بمحذوف نعت لقدرة «ولكن» حرف استدراك «ملء» خبر مقدم، وملء مضاف و «عين» مضاف إليه «حبيبها» حبيب: مبتدأ مؤخر، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ملء عين حبيبها» فإنه قدم الخبر - وهو قوله «ملء عين» - على المبتدأ - وهو قوله «حبيبها» - لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه.

(١) مثل ذلك المثال: كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفيه، «زان نوره الشجر» ونحو قول الشاعر:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

ونحو قول الشاعر الآخر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَي فِي ذُرَى المَجْدِ

وسيأتي بيان ذلك وإيضاحه في باب الفاعل.

[بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة «ضرب غُلَامُهُ زيداً» بخلاف مسألة «في الدار صاحبها» فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف[1].

الثالث: أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلامِ، وهو المراد بقوله: «كذا إذا يستوجب التصديرَا» نحو «أَيْنَ زَيْدٌ»؟ فزيد: مبتدأ [مؤخر]، وأين: خبر مقدم، ولا يُؤَخَّرُ، فلا تقول: «زيد أين»، لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلامِ، وكذلك «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيراً»؟ فأين: خبر مقدم، ومَنْ: مبتدأ مؤخر، و «علمته نصيراً» صلة مَنْ.

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو «إنما في الدَّارِ زَيْدٌ، وما في الدَّارِ إلّا زَيْدٌ» ومثله «مَا لَنا إلّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ».

* * *

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا
تَقُولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا»[2]

(١) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سعة الكلام، حتى ليظن أن رتبه قد صارت التقدم، بخلاف الخبر، فإنه ـ وإن تقدم على المبتدأ أحياناً ـ لا يتصور أحد أن رتبته التقدم، لكونه حكماً، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة، وأيضاً فإن الفاعل والفعل المتعدي جميعاً يشعر ان بالمفعول، فكان المفعول كالمتقدم، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلابس الخبر الذي هو مرجع الضمير.

(٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و «ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «يعلم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما «جائز» خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة، وما مصدرية «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: كقولك، والجار=

وَفِـي جَـوَابِ «كَـيْـفَ زَيْـدٌ» قُـلْ «دَنِـفْ»
فَـزَيْـدٌ آسْـتُـغْـنِـيَ عَـنْـهُ إذْ عُـرِفْ[1]

يُحْذَفُ كلٌّ من المبتدأ والخبر إذا دَلَّ عليه دليلٌ: جوازاً، أو وجوباً، فَذَكَرَ في هذين البيتين الْحَذْفَ جوازاً، فمثالُ حذفِ الخبر أن يقـال: «مَنْ عندكما»؟ فتقول: «زَيدٌ» التقدير «زيـد عندنـا» ومثله - في رأيٍ - «خَرَجْتُ فَإذا السَّبُعُ» التقدير[2] «فإذا السبع حَاضِرٌ» قال الشاعر:

= والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كـائن كقولـك، و «زيد» مبتـدأ، وخبره محذوف، والتقدير: زيد عندنا «بعد» منصوب على الظرفية متعلق بتقـول «من» اسم استفهام مبتـدأ «عنـدكما» عنـد: ظرف متعلق بمحـذوف خبر عن اسم الاستفهـام، وعند مضـاف والضميـر الـذي للمخاطب مضاف إليه، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها.

(١) «وفي جواب» جار ومجرور متعلق بقل «كيف» اسم استفهام خبر مقـدم «زيد» مبتـدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة «جواب» إليها «قل» فعل أمر، وفاعله ضميـر مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت «دنف» خبـر لمبتدأ محـذوف، والتقديـر: زيـد دنف «فـزيـد» الفـاء للتعليل، زيد: مبتدأ «استغنى» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» نائب فاعل لاستغنى، والجملة من الفعـل ونائب الفـاعل في محـل رفع خبـر المبتدأ «إذ» ظـرف متعلق باستغنى، أو حـرف دال على التعليل «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى زيد المستغنى عنه في الجواب، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٢) «إذا» في هـذا المثال ونحـوه تسمى «إذا الفجائيـة» وللعلماء فيهـا خلاف: أهي حـرف أم ظـرف؟ والذين قالوا هي ظرف اختلفوا: أهي ظرف زمان أم ظرف مكان؟ فمن قال هي ظـرف جعلها خبـراً مقدماً، وجعل الاسم المرفوع بعدهـا مبتدأ مؤخـراً، وكأن القـائل قـد قال - على تقـدير أنهـا ظرف زمان - خرجت ففي وقت خروجي الأسد، أو قال - على تقدير أنها ظرف مكان - خرجت ففي مكان خروجي الأسـد، ولا حـذف على هذا الـوجه بشقيـه، ومن قال: هي حـرف جعل الاسـم المـرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: خرجت فإذا الأسد موجود، أو حاضر، أو نحـو ذلك. وهـذا الوجه هو الذي عناه الشارح بقوله: «في رأي».

٥٥ ـ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

التقدير «نحن بما عندنا رَاضُونَ».

---

٥٥ ـ هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن امرىء القيس الأنصاري، ونسبه غيرهما ـ ومنهم العباسي في معاهد التنصيص (ص ٩٩ بولاق) ـ إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية، وهو الصواب، وهو من قصيدة له، أولها قوله:

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجِمَالَ فَانْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا؟

وقيس بن الخطيم ـ بالخاء المعجمة ـ هو صاحب القصيدة التي أولها قوله:

أَتَعْرِفُ رَسْماً كَاطِّرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعَمْرَةَ وَحْشاً غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ؟

اللغة: «الرأي» أراد به هنا الاعتقاد، وأصل جمعه أرآء، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب، وقد نقلوا العين قبل الفاء، فقالوا: آراء، كما قالوا في جمع بئر آبار وفي جمع رئم آرام، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ، مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف دل عليه ما بعده، والتقدير: نحن راضون «بما» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «عندها» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «وأنت» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بقوله «راض» الآتي «عندك» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «راض» خبر المبتدأ الذي هو «أنت» و «الرأي مختلف» مبتدأ وخبره.

الشاهد فيه: قوله «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر ـ احترازاً عن العبث وقصداً للاختصار مع ضيق المقام ـ من قوله «نحن بما عندنا» والذي جعل حذفه سائغاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه.

واعلم أولاً أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ، والأصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

واعلم ثانياً أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جارياً على الأصل المذكور، فزعم أن «راض» في الشطر الثاني من البيت ليس خبراً عن «أنت» بل هو خبر عن «نحن» الذي في أول البيت، وذلك بناء على أن «نحن» للمتكلم المعظم نفسه.

وهذا كلام غير سديد، لأن نحن ـ وإن كانت كما زعم المتمحل للمتكلم المعظم لنفسه فمعناها حينئذ مفرد ـ تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها، فيخبر عنها بالجمع، كما في قوله تعالى: ﴿ونحن الوارثون﴾ وما أشبهه.

ومِثالُ حذف المبتدأ أن يقال: «كيف زيد»؟ فتقول. صَحيحٌ» أي: «هو صحيح».

وإن شئت صَرَّحْتَ بكل واحد منهما فقلت: «زيد عندنا، وهو صحيح».

ومثلهُ قولُه تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفسِهِ. وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أي: «من عمل صالحاً فعملُه لنفسه، ومن أساء فإساءتُهُ عليها».

قيل: وقد يحذف الجزآن ـ أعني المبتدأ والخَبَر ـ للدلالة عليهما، كقوله تعالى: (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيض مِنْ نِسَائِكُمْ إنِ آرْتَبْتُم فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) أي: «فعِدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر» فحذف المبتدأ والخبر ـ وهو «فعدتهن ثلاثة أشهر» ـ لدلالة ما قبلهُ عليه، وإنما حُذِفا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير: «واللائي لم يَحِضْنَ كذلك» وقوله: (واللائي لَمْ يَحِضْنَ) معطوف على (واللائي يئسن) والأوْلى أن يُمَثَّلَ بنحو قولك: «نَعَمْ» في جواب «أزيد قائم»؟ إذ التقدير «نَعَمْ زيد قائم».

* * *

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ   حَتْمٌ، وَفي نَصِّ يمينٍ ذَا اسْتَقَرْ[1]

---

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله حتم الآتي، وبعد مضاف، و«لولا» مضاف إليه، مقصود لفظه «غالباً» منصوب على نزع الخافض «حذف» مبتدأ، وحذف مضاف و«الخبر» مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «وفي نص» الواو عاطفة، في نص: جار ومجرور متعلق باستقر الآتي، ونص مضاف و«يمين» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة، مبتدأ «استقر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين: أي إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصاً، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة.

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ»(١)

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا(٢)

كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئاً، وَأَتَمّ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ(٣)

حاصِلُ ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حَذْفُه في أربعةِ مواضعَ :

---

(١) «وبعد» الواو عاطفة، بعد ظرف متعلق باستقر في البيت السابق، وبعد مضاف و «واو» مضاف إليه «عينت» عين: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى واو، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لـواو «مفهوم» مفعـول به لعين، ومفهـوم مضاف، و «مع» مضاف إليه، مقصود لفظه «كمثل» الكاف زائدة، مثـل: خبر لمبتـدأ محذوف، أي: وذلـك مثل «كل» مبتدأ، وكل مضاف و «صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما» يجوز أن تكون موصولاً اسمياً معطوفاً على كل، ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً هي ومدخـولها في تـأويل مصـدر معطوف على كل، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً.

(٢) «وقبل» الواو عاطفة، وقبل: ظرف متعلق بـاستقر في البيت الأول، وقبـل مضاف و «حـال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حـال «خبـراً» خبر كـان، والجملة من يكون واسمـه وخبره في محـل جر صفـة لحـال «عن الـذي» جـار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر: مبتدأ، وخبر مضاف والضمير البـارز المتصل مضـاف إليه «قـد» حرف تحقيق «أضمرا» أضمر: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعـل ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديره هو يعود إلى خبر، والألف للإطلاق، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفـع خبر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذي.

(٣) «كضربي» الكاف جارة لقول محذوف، ضرب: مبتدأ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضـاف إليه، وهي فاعل المصـدر «العبد» مفعـول المصدر «مسيئـاً» حال من فـاعل كـان المحذوفـة العائـد على العبد، وخبر المبتدأ جملة محذوفـة، والتقديـر: إذا كان (أي وجـد، هو: أي العبـد) مسيئاً «وأتم» الـواو عاطفـة، أتم: مبتدأ، وأتم مضـاف وتبيين من «تبييني» مضـاف إليـه، وتبيين مضـاف، ويـاء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل له «الحق» مفعول به لتبيين «منوطاً» حال من فاعل كان المحذوفـة العـائد على الحق، على غـرار ما قـدرناه في العبـارة الأولى «بالحكم» جـار ومجرور متعلق بقـوله منوطاً، والتقدير: أتم تبييني الحق إذا كان (أي وجد، هو: أي الحق) حال كونه منوطاً بالحكم.

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لَوْلَا»، نحو «لَوْلَا زَيْدٌ لأتَيْتُكَ» التقدير «لَوْلَا زَيْدٌ موجود لأتيتك» واحترز بقوله «غالباً» عما ورد ذكره فيه شذوذاً، كقوله:

٥٦ ـ لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرٌ   أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

فـ «عمر» مبتدأ، و «قَبْلَه» خبر.

---

٥٦ ـ البيت لأبي عطاء السندي ـ واسمه مرزوق (وقيل: أفلح) بن يسار ـ مولى بني أسد، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة، وانظر قصة ذلك في الأغاني (١٦/ ٨٤ بولاق) وقبل البيت المستشهد به قوله:

أمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الْجُودِ نَعْرِفُهُ   وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ الله بِالْجُودِ

ويروى صدر البيت «لولا يزيد ولولا ـ إلخ» ويزيد أبو الممدوح، وبعد الشاهد قوله:

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إلَّا فِي أَرُومَتِهِ   وَلَا يَكُونُ الْجَنَى إلَّا مِنَ الْعُودِ

اللغة: «معد» هو أبو العرب، وهو معد بن عدنان، وكان سيبويه يقول: إن الميم من أصل الكلمة، لقولهم «تمعدد» بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار، أو بمعنى قوي وكمل، قال الراجز:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا تَمَعْدَدَا   كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أنْ أُجْلَدَا

لقلة تمفعل في الكلام، ولكن العلماء خالفوه في ذلك، وذهبوا إلى أن الميم في معد زائد بدليل إدغام الدال في الدال، والتزموا أن يكون تمعدد على زنة تمفعل مع قلته، وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف «المقاليد»: هو جمع لا مفرد له من لفظه، وقيل: مفرده إقليد ـ على غير قياس ـ وهو المفتاح، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتثال أمر الممدوح.

المعنى: يقول: أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم، لكفايتك وعظم قدرك. وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك.

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أبوك» أبو: مبتدأ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه، والخبر محذوف وجوباً «ولولا» الواو عاطفة كالأول، لولا: حرف امتناع لوجود «قبله» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه «عمر» مبتدأ مؤخر «ألقت» ألقى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «إليك» جار ومجرور متعلق بألقت «معد» فاعل ألقت، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها جواب لولا «بالمقاليد» جار ومجرور متعلق بألقت.

الشاهد فيه: قوله «ولولا قبله عمر» حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله «قبله» ـ مع كون ذلك المبتدأ

وهـذا الذي ذكره المصنف في هـذا الكتاب ـ من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلاً ـ هو طريقةٌ لبعض النحويين، والطريقةُ الثانية: أن الحذف واجب [دائماً[1]] وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مُؤَوَّل، والطريقة الثالثة أن الخبر: إما أن يكون كَوْناً مُطْلقاً، أو كوناً

واقعاً بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه.

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن «قبله» ظرف متعلق بمحذوف حال، والخبر محذوف، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله. ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضي الله عنه:

وَلَـوْلاَ بَنُـوهَـا حَـوْلَـهَـا لَخَبَـطْتُـهَـا ... كَـخَبْـطَةِ عُـصْـفُـورٍ وَلَـمْ أَتَـلَعْـثَـمِ

فإن «لولا» حرف امتناع لوجود، و«بنوها» مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالماً، والضمير البارز مضاف إليه، و«حول» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح ببيت أبي عطاء من أجله، ويجوز أن يكون «حول» متعلقاً بالخبر المحذوف على رأي الجمهور، وعلى ذلك لا يكون شاهداً لما ذكره الشارح.

(١) ههنا شيئان نحب أن ننبهك إليهما، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التي ذكرها الشارح هي طريقة جمهور النحاة، والفرق بينها وبين الصفة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون: إن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» قليل، وليس شاذاً، وذلك بخلاف طريقة الجمهور، فإن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» إن كان صادراً عمن لا يستشهد بكلامه كما في بيت المعري الآتي فهو لحن، وإن كان صادراً عمن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤول وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ، ولا شك أن القليل غير الشاذ.

والأمر الثاني: أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشروح فإنهم جميعاً حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة، بدليل أنه اختارها في غير هذا الكتاب، وهو الذي أشرنا إليه عند إعراب البيت، وتلخيصه أن تحمل قوله «غالباً» على حالات «لولا» وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل، ثم تحمل قوله «حتم» على الحكم النحوي، وكأنه قد قال: إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كوناً عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر، وهذا هو ـ كما ذكرنا ـ الطريقة الثالثة، فتدبر.

مُقَيَّداً، فإن كان كوناً مُطْلقاً وجَبَ حَذْفُه، نحو: «لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا» أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإن كان كَوْناً مُقَيَّداً، فإما أن يدلّ عليه دليل، أوْلا، فإن لم يدل عليه دليل وجَبَ ذكره، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ ما أتيتُ» وإن دلّ عليه [دليلٌ] جاز إثباتُه وَحَذْفُه، نحو أن يقال: هل زيد مُحْسِنٌ إليك؟ فتقول: «لولا زيد لهلكت» أي: «لولا زيد مُحْسِنٌ إِلَيَّ»، فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت أثبتَّه، ومنه قولُ أبي العَلاء المَعَرِّيِّ.

٥٧ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ
فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا

وقد اختار المصنف هذه الطريقَةَ في غير هذا الكتاب.

---

٥٧ ـ البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبدالله بن سليمان، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف، والشارح إنما جاء به للتمثيل، لا للاحتجاج والإستشهاد به.

اللغة: «يذيب» من الإذابة، وهي إسالة الحديد ونحوه من الجامدات «الرعب» الفزع والخوف «عضب» هو السيف القاطع «الغمد» قراب السيف وجفنه.

الإعراب: «يذيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الرعب» فاعل يذيب «منه» جار ومجرور متعلق بقوله يذيب «كل» مفعول به ليذيب، وكل مضاف و «عضب» مضاف إليه «فلولا» حرف امتناع لوجود «الغمد» مبتدأ «يمسكه» يمسك: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد، والهاء ـ التي هي ضمير الغائب العائد إلى السيف ـ مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وستعرف ما في هذا الإعراب من المقال وتوجيهه في بيان الاستشهاد «لسالا» اللام واقعة في جواب «لولا» وسال: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

التمثيل به: في قوله «فلولا الغمد يمسكه» حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ـ وهو جملة «يمسك» وفاعله ومفعوله ـ لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كوناً خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم، كما ذكره الشارح العلامة، والجمهور على أن الحذف واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ=

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نَصًّا في اليمين[1]، نحو: «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ» التقـديـر «لَعَمْـرُكَ قَسَمِي» فعمـرك: مبتـدأ، وقسمي: خبـره، ولا يجوز التصريح به.

قيـل: ومثله «يَمِينُ الله لأفْعَلَنَّ» التقديـر «يَمِينُ الله قَسَمِي» وهـذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً[1]، لجواز كونه مبتدأ، والتقدير «قَسَمِي

= الواقع بعد «لولا» لا يكون إلا كوناً عاماً، وحينئذ لا يقـال إما أن يـدل عليه دليـل أولا، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا.

وفي البيت تـوجيه آخـر يصح بـه على مذهب الجمهـور، وهو أن «يمسـك» في تأويـل مصدر بـدل اشتمال من الغمد، وأصله «أن يمسكه» فلما حذف «أن» ارتفع الفعـل، كقولهم «تسمـع بالمعيـدي خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن».

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحـاة اختلفوا، هـل يكون خبـر المبتدأ الـواقع بعـد لولا كـوناً خاصاً أولا؟ فقال الجمهور: لا يكون كوناً خاصاً البتة، بل يجب كونه كونـاً عاماً ويجب مع ذلـك حذفه، فإن جاء الخبر كوناً خاصـاً في كلام مـا فهو لحن أو مؤول، وقـال غيرهـم، يجـوز أن يكون الخبر بعد لولا كوناً خاصاً، لكن الأكثر أن يكون كوناً عاماً، فإن كان الخبر كـوناً عـاماً وجب حـذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كوناً خاصاً: فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، وإن دل عليـه دليل جاز ذكره وجاز حذفه، فللخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهـور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم، وهي: وجوب الحذف، ووجوب الذكر، وجواز الأمـرين، وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا، لأنه صرح باختياره في غيـر هذا الكتـاب، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف.

(١) المـراد بكون المبتـدأ نصاً في اليمين: أن يغلب استعمـاله فيـه، حتى لا يستعمل في غيـره إلا مع قرينة، ومقابل هذا ما ليس نصاً في اليمين ـ وهو: الذي يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليـه، ألا ترى أن «عهـد الله» قد كثـر استعمالـه في غير القسم ـ نحو قوله تعالى: ﴿وأوفوا بعهد الله﴾ وقولهـم: عهد الله يجب الوفاء به، ويفهم منه القسم إذا قلت: عهد لأفعلن كذا، لذكرك المقسم عليه.

(٢) إن كان من غرض الشـارح الاعتراض على الـذين ذكروا هـذا المثال لحـذف الخبر وجـوباً لكـون المبتدأ نصاً في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ، وذلك من وجهين، أولهما: أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جيء به من أجله، ولم يقـل

يَمِينُ الله» بخلاف «لَعَمْرُكَ» فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً، لأن لام الابتداء قد دخلت عليه، وحَقُّهَا الدخول على المبتدأ.

فإن لم يكن المبتدأ نَصاً في اليمين لم يجب حذفُ الخبرِ، نحو «عَهْدُ الله لأفْعَلَنَّ» التقدير «عَهْدُ الله عَلَيَّ» فعهدُ الله: مبتدأ، وعَلَيَّ: خبره، ولك إثباتُه وحذفُه.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ وَاوٌ هي نَصٌّ في المعية، نحو «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» فكلٌّ: مبتدأ، وقوله «وضيعته» معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير» كلُّ رَجُل وضيعته مُقْتَرِنَانِ» ويُقَدَّرُ الخبر بعد واو المعية.

وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى «كلُّ رَجُل وضَيْعَتُهُ» كل رجل مَع ضيعته، وهذا كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلى تقديرِ خبرٍ، واختار هذا المذهَبَ ابن عُصْفُورٍ في شرح الإيضاح.

فإن لم تكن الواو نَصًّا في المعية لم يحذف الخبر وُجُوباً(١)، نحو «زيد وعمرو قائمان».

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مَصْدَراً، وبعده حالٌ سَدَّ[تْ] مَسَدَّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً، فيحذف الخبر وجوباً، لسدِّ الحال مَسَدّه، وذلك نحو «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسيئاً» فضربي: مبتدأ، والعبدَ:

= أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جيء به له وثانيهما: أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفاً وجوباً، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ في اليمين، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه، وإلا وجب ذكره.

معمولٌ له، ومسيئاً: حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ الخبر، والخَبَرُ محذوف وجوباً، والتقدير «ضربي العبد إذا كان مسيئاً» إذا أردت الاستقبال، وإن أردت المضيَّ فالتقدير «ضَرْبِي الْعَبْدَ إذْ كان مُسيئاً» فمسيئاً: حال من الضمير المستتر في «كان» المفسّر بالعبد [و «إذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان نائب عن الْخَبَرِ].

ونَبَّه المصنف بقوله: «وقبل حال» على أن الْخَبَر المحذوفَ مُقَدَّر قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله: «لا يكون خبراً» عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو ما حَكَى الأخفش ـ رحمه الله! ـ من قولهم «زَيْدٌ قَائماً» فزيد: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير «ثَبَتَ قائماً» وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً، فتقول «زيد قائم» فلا يكون الخبر واجبَ الحذف، بخلاف «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسيئاً» فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيءٌ لأن الضرب لا يُوصَف بأنه مُسِيء.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر، نحو «أتمُّ تبييني الْحَقَّ مَنُوطاً بالْحِكَمِ» فأتَمُّ: مبتدأ، وتبييني: مضاف إليه، والحقَّ: مفعول لتبييني، ومَنُوطاً: حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ خَبَرِ أتم، والتقدير: «أتم تبييني الْحَقَّ إذا كان ـ أو إذ كان ـ مَنُوطاً بالْحِكَمِ».

* * *

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحْذَف فيها المبتدأ، وُجُوباً، وقد عَدَّهَا في غير هذا الكتاب أربعة[1]:

الأول: النعتُ المقطوعُ إلى الرفع: في مدح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ» أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثُ» أو تَرَحُّم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ» فالمبتدأ محذوف في هذه المُثُل ونحوها وجوباً، والتقدير «هو الكريم، وهو الْخَبِيث، وهو المِسْكِين».

الموضع الثاني: أن يكون الْخَبَر مَخْصُوصَ «نعم» أو «بئس» نحو:

(١) بقي عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم المرفوع بعد «لا سيما» سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما في قول امرىء القيس بن حجر الكندي الذي أنشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص ١٦٦)، وهو:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْم بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أم كان معرفة كما في قولك: أحب النابهين لا سيما علي، فإن هذا الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل، ولا مثل الذي هو علي، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجري على تقدير رفع الاسم بعد «لا سيما» فأما على جره أو نصبه فلا (الثاني) بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف جر، فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك: سحقاً لك، وتعساً لك، وبؤساً لك، التقدير: سحقت وتعست وبؤست، هذا الدعاء لك، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر لأن التعدي باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله، ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك: سقياً لك، ورعياً لك، والتقدير: اسق اللهم سقياً وارع اللهم رعياً، هذا الدعاء لك يا زيد، مثلاً، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر في هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين في جملة واحدة، ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير الأمر، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب، نحو «شكراً لك»: أي شكرت لك شكراً، نحو «سقيا لزيد»: أي اسق اللهم زيداً ـ لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر، ويصير الكلام جملة واحدة حينئذ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضاً ليتصل العامل بمعموله.

«نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُوٌ» فزيد وعمرو: خَبَرَانِ لمبتدإ محذوف وجوباً، والتقدير «هو زَيْدٌ» أي الممدوحُ زَيْدٌ «وهو عَمْرُوٌ» أي المذمومُ عَمْرُوٌ.

الموضع الثالث: ما حَكَى الفارسيُّ من كلامهم «فِي ذِمَّتي لأفْعَلَنَّ» ففي ذمتي: خبرٌ لمبتدإ محذوفٍ واجبِ الحذفِ، والتقدير «فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ» وكذلك ما أشْبَهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القَسَم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مَنَابَ الفعل، نحو: «صَبْرٌ جَمِيلٌ» التقدير «صبري صبر جميل» فصبري: مبتدأ، وصبر جميل: خبره، ثم حذف المبتدأ - الذي هو «صبري» - وجوباً[١].

* * *

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا[٢]

اختلف النحويون في جواز تَعَدُّدِ خبر المبتدأ الواحد بغير حرف

---

(١) وقد ورد من هذا قول الله تعالى: (فصبر جميل) وقول الشاعر:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وقول الراجز:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

لكن كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر، وكون الحذف واجباً ليس بلازم أيضاً، فقد جوزوا أن يكون «عجب» مبتدأ و «لتلك» خبره.

(٢) «وأخبروا» فعل ماض وفاعله «باثنين» جار ومجرور متعلق بأخبر «أو» حرف عطف «بأكثرا» جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق «عن واحد» جار ومجرور متعلق بأخبر «كهم» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وهم: مبتدأ «سراة» خبر أول «شعرا» أصله شعراء فقصره للضرورة، وهو خبر ثان، والجملة من المبتدأ وخبريه في محل نصب مقول القول المقدر.

عطف، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» فذهب قوم ـ منهم المصنفُ ـ إلى جواز ذلك، سواءٌ[1] كان الْخَبَرَانِ في معنى خَبَرٍ وَاحِدٍ، نحو: «هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ» أي مُزٌّ، أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأول، وذَهَبَ بعضُهم إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ إلا إذا كان الْخَبَرانِ في مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ، فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخَرُ، كقوله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر:

٥٨ ـ مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقوله:

---

(١) الذي يستفاد من كلام الشارح ـ وهو تابع فيه للناظم في شرح الكافية ـ أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً، وضابطه: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، كالآية القرآنية التي تلاها، وكمثال النظم، وكالبيتين اللذين أنشدهما. وحكم هذا النوع ـ عند من أجاز التعدد ـ أنه يجوز فيه العطف وتركه، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها، فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثاني) التعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه: ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرمان حلو حامض، وقولهم: فلان أعسر أيسر، أي يعمل بكلتا يديه، ولهذا النوع أحكام: منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ، فلا بد في المثالين من تقدم المبتدأ عليهما، والإتيان بهما بغير عطف، لأنهما عند التحقيق كشيء واحد، فكل منهما يشبه جزء الكلمة.

٥٨ ـ ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه في إحداها، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله:

* أَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ *

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله:

* سُودٍ نِعَاجٍ كَنِعَاجِ الدَّشْتِ *

اللغة: «بت» قال ابن الأثير: البت الكساء الغليظ المربع، وقيل: طيلسان من خز، وجمعه بتوت،=

٥٩ ـ يَنَامُ بِإحْدَى مُقْلَتَيْهِ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا، فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

= وقوله «مقيظ، مصيف، مشتى» أي: يكفيني للقيظ وهو زمان اشتداد الحر، ويكفيني للصيف، وللشتاء «الدشت» الصحراء، وأصله فارسي، وقد وقع في شعر الأعشى ميمون بن قيس، وذلك قوله:

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحِمْيَرُ وَالْـ ـأَعْرابُ بِالدَّشْتِ أَيُّكُمْ نَزَلَا

قال أهل اللغة: «وهو فارسي معرب، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس».

المعنى: هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره، ويريد الشاعر أن يقول: إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لي كساء أكتفي به في زمان حمارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء، يعني أنه يكفيه الدهر كله، وأنه قد أخذ صوفه الذي نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء.

الإعراب: «من» يجوز أن يكون اسماً موصولاً، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضاً «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، فإن قدرت «من» شرطية فهذا فعل الشرط، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» ولا إشكال في جزمه حينئذ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم ـ كما أدخل الفاء في «فهذا بتي» لشبه الموصول بالشرط «ذا» خبر يك، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و «بت» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة من «يك» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت «من» موصولة «فهذا» الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت «من» اسم شرط، وإن قدرتها موصولة فالفاء زائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ «بتي» بت: خبر المبتدأ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مقيظ، مصيف مشتي» أخبار متعددة لمبتدأ واحد، وهو اسم الإشارة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «من» إن قدرت «من» موصولة، وفي محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية، وجملة الشرط وجوابه جميعاً في محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية.

الشاهد فيه: قوله «فهذا بتي، مقيظ، مصيف، مشتي» فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتاً للأول، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ خلاف الأصل، فلا يصار إليه.

٥٩ ـ البيت لحميد بن ثور الهلالي، من كلمة يصف فيها الذئب.

اللغة: «مقلتيه» عينيه «المنايا» جمع منية، وهي في الأصل فعيلة بمعني مفعول من منى الله الشيء=

وزعم بعضهم أنه لا يتعدَّدُ الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ، كأنْ يكون الخَبَرَانِ مثلاً مفردين، نحو: «زَيْدٌ قَائمٌ ضَاحِكٌ» أو جملتين نحو: «زيدٌ قَامَ ضَحِكَ» فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخَرُ جملةً فلا يجوز ذلك، فلا تقول: «زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ» هكذا زعم هذا القائلُ، ويقع في كلام المُعْرِبين للقرآن الكريم وغيرِه تجويزُ ذلك كثيراً، ومنه قولُه تعالى: (فَإِذَا

= يمينه - على وزن رمى يرمي - بمعنى قدره، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع في أكثر كتب النحاة، والصواب في إنشاد هذا البيت «فهو يقظان هاجع»، لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحميد بن ثور، وقبله قوله:

إِذَا خَافَ جَوْراً مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ
وَإِنْ بَاتَ وَحْشاً لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعاً، وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهْوَ خَاشِعُ

الإعراب: «ينام» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب «بإحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام، وإحدى مضاف، ومقلتي من «مقلتيه» مضاف إليه، ومقلتي مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقي» الواو عاطفة، يتقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب، والجملة معطوفة على جملة «ينام» السابقة «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقي «المنايا» مفعول به ليتقي «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر الشاهد فيه: قوله «فهو يقظان نائم» أو قوله «فهو يقظان هاجع» حيث أخبر عن مبتدأ واحد - وهو قوله «هو» - بخبرين وهما قوله «يقظان هاجع» أو قوله «يقظان نائم» من غير عطف الثاني منهما على الأول.

والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره، فلا معنى لجحده ونكرانه.

وما استشهد به المجيز قوله تعالى: ﴿كلا إنها لظى نزاعة للشوى﴾ وقوله سبحانه في قراءة ابن مسعود: ﴿وهذا بعلي شيخ﴾ ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِ أُمِّي حَيْدَرَهْ كَلَيْثِ غَابَاتٍ غَلِيظِ الْقَصَرَهْ
* أَكِيلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ *

فإن قوله «أنا» مبتدأ، والاسم الموصول بعده خبره، ويجوز أن يكون «كليث» جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان، وقوله «أكيلكم» جملة فعلية في محل رفع خبر ثالث، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس، وهو ظاهر بعد ما بيناه.

هِيَ حَيَّةٌ تَسْعى) جَوَّزُوا كونَ «تَسْعَى» خبراً ثـانياً، ولا يتعين ذلـك، لجواز كونه حالاً[١].

* * *

(١) إذا لم تجعل جملة (تسعى) خبراً ثانياً كما يقول المعربون فهي في محل رفع صفـة لحية، وليست في محل نصب حالاً من حيـة كما زعم الشـارح، وذلك لأن (حيـة) نكرة لا مسـوغ لمجيء الحال منها، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة معها مسوغ، اللهم إلا أن تتمحل للشـارح فتزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ.

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَـرْفَعُ كَـانَ الْمُبْتَـدَا ٱسْمـاً، وَالْخَبَـرْ تَنْصِبُـهُ، كَكَـانَ سَيِّـداً عُمَـرْ(١)

كَكَـانَ ظَلَّ بَـاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَـارَ لَيْسَ، زَالَ بَـرِحَا(٢)

فَتِىءَ، وَٱنْفَـكَّ، وَهَـذِي الأَرْبَعَـهْ لِشِبْـهِ نَفْيٍ، أَوْلِنَفْـيٍ، مُتْبَعَـهْ(٣)

وَمِثْلُ كَـانَ دَامَ مَسْبُـوقـاً بِـ «مَـا» كَـأَعْطِ مَـا دُمْتَ مُصِيبـاً دِرْهَمَـا(٤)

---

(١) «ترفع» فعل مضارع «كان» قصد لفظه: فاعل ترفع «المبتدا» مفعول به لترفع «اسماً» حال من قوله المبتدأ «والخبر» الواو عاطفة، الخبر مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: وتنصب الخبر «تنصبه» تنصب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «كان»، والضمير البارز المتصل مفعول به، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرته «ككان» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، كان: فعل ماض ناقص «سيداً» خبر كان مقدم «عمر» اسمها مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن للوقف.

(٢) «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و «كان» هنا قصد لفظه «ظل» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ مؤخر «بات، أضحى، أصبحا، أمسى، وصار ليس، زال، برحا» كلهن معطوفا على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس.

(٣) «فتىء، وانفك» معطوفان أيضاً على «ظل» بإسقاط حرف العطف في الأول «وهذي» الواو للاستئناف، ها: حرف تنبيه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وذي: اسم إشارة مبتدأ «الأربعة» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له، «لشبه» جار ومجرور متعلق بقوله «متبعة» الآتي، وشبه مضاف، و «نفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «لنفي» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «متبعه» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

(٤) «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف و «كان» قصد لفظه: مضاف إليه «دام» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ مؤخر «مسبوقاً» حال من دام «بما» الباء حرف جر، وما قصد لفظه مجرور محلاً بالباء، والجار والمجرور متعلق بمسبوقاً «كأعط» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، أعط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله الأول محذوف، والتقدير «أعط المحتاج» مثلاً «ما» مصدرية ظرفية «دمت» دام: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسم دام «مصيباً» خبر =

لما فَرَغَ من الكلام على المبتدأ والخبر شَرَع في ذكْرِ نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعالُ المقارَبةِ، وظَنَّ وأخواتُها، والحروفُ: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإنَّ وأخواتها.

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها، وكلُّها أفعالٌ اتفاقاً، إلا «ليس»، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارِسِيُّ - في أحد قَوْلَيْهِ - وأبو بكر بن شُقَير - في أحد قوليه - إلى أنها حرف[1].

= دام «درهماً» مفعول ثان لأعط، وتلخيص البيت: ودام مثل كان - في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر - لكن في حالة معينة، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك «أعط المحتاج درهماً ما دمت مصيباً» أي مدة دوامك مصيباً، والمراد ما دمت تحب أن تكون مصيباً.

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف، هو ابن السراج وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في «الحلبيات» وأبو بكر بن شقير، وجماعة.

واستدلوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول، أن «ليس» أشبه الحرف من وجهين:

الوجه الأول: أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه «ما» وغيرها من حروف النفي.

الوجه الثاني: أنه جامد لا يتصرف، كما أن الحرف جامد لا يتصرف.

والدليل الثاني: أنه خالف سنن الأفعال عامة، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلاً، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال، فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى، وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل عليه خبرها في الزمان الحاضر، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل، فإذا قلت: «ليس خلق الله مثله» فليس أداة نفي، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة الفعل الماضي - وهو خلق - وفاعله في محل نصب خبرها. وفي هذا المثال قرينة - وهي كون الخبر ماضياً - على أن المراد نفي الخلق في الماضي، وقوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ يشتمل على قرينة تدل =

وهي ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، ويسمى المرفوع بها آسماً لها، والمنصوبُ بها خبراً لها.

وهذه الأفعالُ قسمان: منها ما يعمل هذا العَمَلَ بلا شرط، وهي: كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، ومنها ما لا يعمل هذا العَمَلَ إلا بشرطٍ، وهو قسمان: أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديراً، أو شِبْهُ نَفْيٍ، وهو أربعة: زال، وبَرِحَ، وفتىء، وانْفَكَّ، فمثالُ النفي لفظاً «ما زال زيد قائماً» ومثالُه تقديراً قولُه تعالى: (قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) أي: لا تفتؤ، ولا يُحذف النافي معها قياساً إلا بعد القَسَمِ كالآية الكريمة، وقد شَذَّ الْحَذف بدون القَسَمِ، كقول الشاعر:

٦٠ ـ وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيداً

= على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان، ومن أجل ذلك كله قالوا: هي حرف.

ويرد ذلك عليهم قبولهم علامات الفعل، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها، فتقول: ليست هند مفلحة، وأن تاء الفاعل تدخل عليها، فتقول: لست، ولست، ولستِ، ولستما، ولستم، ولستن.

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه، لأن المحقق الرضي ذهب إلى أن «ليس» دالة على حدث ـ وهو الانتفاء ـ ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث ـ كما هو الراجح، بل الصحيح عند الجمهور ـ فإنا نقول: إن عدم دلالتها على حدث ـ ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارىء عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه، فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارىء فيمنعها.

٦٠ ـ البيت لخداش بن زهير.

اللغة: «منتطقاً» قد فسره الشارح العلامة تفسيراً، ويقال: جاء فلان منتطقاً فرسه، إذا جنبه ـ أي جعله إلى جانبه ولم يركبه ـ وقال ابن فارس: هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرساً جواداً، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاداً في الثناء على قومه، أي: ناطقاً (مجيداً) بضم الميم: يجري على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله «منتطقاً»، وهو وصف للفرس على الأول، ووصف لنفسه على الثاني. =

أي: لا أبرح منتطقاً مجيداً، أي: صاحبَ نِطَاقٍ وجَوَاد، ما أدام الله قومي، وَعَنَى بذلك أنه لا يزال مُسْتَغْنِي ما بقي له قومُه، وهذا أَحْسَنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ.

= المعنى: يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً، أو ناطقاً بمآثر قومه، ذاكراً ممادحهم، لأنها كثيرة لا تفنى، وسيكون جيد الحديث عنهم، بارع الثناء عليهم، لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم.

الإعراب: «أبرح» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» مصدرية ظرفية «أدام» فعل ماض «الله» فاعل أدام «قومي» قوم: مفعول به لأدام، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بحمد» جار ومجرور متعلق بقوله «أبرح» أو هو متعلق بفعل محذوف، والتقدير «أحمد بحمد» وحمد مضاف، و «الله» مضاف إليه «منتطقاً» إسم فاعل فعله انتطق، وهو خبر «أبرح» السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه «مجيداً» مفعول به لمنتطق على المعنى الأول، وأصله صفة لموصوف محذوف، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه، وأصل الكلام: لا أبرح جانباً فرساً مجيداً، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثاني، وكأنه قال: لا أبرح ناطقاً بمحامد قومي مجيداً في ذلك، لأن مآثر قومي تنطق الألسنة بجيد المدح.

الشاهد فيه: «أبرح» حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غير مسبوق بالقسم، قال ابن عصفور: وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من قال: إن أداة النفي مرادة، فكأنه قال «لا أبرح» ومنهم من قال: إن «أبرح» غير منفي، لا في اللفظ ولا في التقدير، والمعنى عنده: أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقا مجيداً، أي: صاحب نطاق وجواد ـ لأن قومي يكفونني هذا، فعلى الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه.

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ... ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقاً ثلاثة:

الأول: أن يكون هذا الحرف «لا» دون سائر أخواته من حروف النفي.

الثاني: أن يكون المنفي به مضارعاً كما في الآية، وكما في قول امرىء القيس:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

وقول عبد الله بن قيس الرقيات:

وَاللهِ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةٍ ... أَهْدِي الجُيُوش عَلَيَّ شِكَّتِيَهْ

حَتَّى أُفَجِّعَهُمْ بِإِخْوَتِهِمْ ... وَأَسُوقَ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيَهْ

ومثالُ شبه النفي - والمرادُ به النهيُ - كقولك: «لا تَـزَلْ قائمـاً» ومنه قولُه:

٦١ - صَاحِ شَمِّرْ وَلا تَـزَلْ ذَاكِرَ المَـوْ ... تِ، فَنِسْيَـانُـهُ ضَـلاَلٌ مُـبِيـنُ

والدعاءُ، كقولك: «لاَ يَزَالُ الله مُحْسِناً إلَيْكَ»، وقول الشاعر:

٦٢ - ألا يَـا آسْـلَمِي، يَـا دَارَمَـيَّ، عَلَى الْـبِـلَى، ... وَلاَ زَالَ مُـنْـهَـلاًّ بِـجَـرْعَـائِـكِ الْـقَـطْرُ

= وقل عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

تَـالله أنْـسَـى حُبَّـهَـا ... حَيَـاتَـنَـا أوْ أُقْـبَـرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان:

تَـالله أنْـسَـى مُـصِـيـبَـتِـي أَبَـداً ... مَـا أَسْـمَـعَـتْـنِـي حَنِـيـنَـهَـا الإبِـلُ

الثالث: أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف، وبيت امرىء القيس، وبيت عبدالله بن قيس الرقيات، وبيت عمر، وبيت نصيب، وشذ الحذف بدون القسم كما في بيت خداش، وبيت خليفة بن براز.

٦١ - البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

المعنى: يا صاحبي اجتهد، واستعد للموت، ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: «صاح» منادى حذفت منه ياء النداء، وهو مرخم ترخيماً غير قياسي، لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم «شمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل، وذاكر مضاف، و «الموت» مضاف إليه «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت لضلال.

الشاهد فيه: قوله «ولا تزل ذاكر الموت» حيث أجرى فيه مضارع «زال» مجرى «كان» في العمل، لكونها مسبوقة بحرف النهي، والنهي شبيه بالنفي.

٦٢ - البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبته مية.

اللغة: «البلى» من بلي الثوب يبلي - على وزن رضي يرضي - أي: خلق ورث «منهلاً» منسكباً منصباً «جرعائك» الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئاً «القطر» المطر. =

وهذا [هو] الذي أشار إليه المصنفُ بقوله: «وَهذِي الأربعة - إلى آخر البيت».

= المعنى: يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاهية أهلها، وإقامتهم في ربوعها، وعدم المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير «يا دارمية» «اسلمي» فعل أمر مقصود منه الدعاء، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «يا دار» يا: حرف نداء، ودار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف، و «مي» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق باسلمي «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص «منهلاً» خبر زال مقدم «بجرعائك» الجار والمجرور متعلق بقوله «منهلاً» وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر.

الشاهد فيه: للنحاة في هذا البيت شاهدان، الأول: في قوله «يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدر، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه، لأن «ألا» السابقة عليها حرف تنبيه، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد، ومثل هذا البيت في ما ذكرناه قول الشماخ.

يَقُولُونَ لِي : يَا ٱحْلِفْ، وَلَسْتُ بِحَالِفٍ ... أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَالُهَا

فقد أراد: يقولون لي يا هذا احلف، ومثله قول الأخطل:

أَلا يَا ٱسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرٍ ... وَلا زَالَ حَيَّانَا عِدَى آخِرَ الدَّهْرِ

أراد: ألا يا هند اسلمي يا هند بني بكر، ومثله قول الآخر:

أَلا يَا ٱسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ ... وَذَاتَ الثَّنَايَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

أراد: ألا ياذات الدماليج اسلمي ذات الدماليج - إلخ، ومثل الأمر الدعاء كما في قول الفرزدق:

يَا أَرْغَمَ اللهُ أَنْفاً أَنْتَ حَامِلُهُ ... يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

يريد: يا هذا أرغم الله أنفاً - إلخ، ومثله قول الآخر:

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فيمن رواه برفع «لعنة الله»

والشاهد الثاني في قوله «ولا زال إلخ» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصب الخبر، لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

القسم الثاني: ما يُشْتَرَط في عمله، أن يسبقه «ما» المَصْدَرِية الظرفية، وهو «دام» كقولك: «أعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَماً» أي: أعط مُدَّةَ دَوَامِكَ مصيباً دِرْهَماً، ومنه قولُه تعالى: (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أي: مُدَّةَ دوامي حيًّا.

ومعنى ظَلَّ: اتِّصَافُ المخَبِرِ عنه بالخبر نهاراً، ومعنى بات: اتِّصَافُه به ليلاً، وأضحى: اتصافُه به في الضّحى، وأصبح: اتِّصَافُهُ به في الصباح، وأمسى: اتِّصَافه به في المساء، ومعنى صار: التحوُّلُ من صِفَةٍ إلى [صفة] أخرى، ومعنى ليس: النفيُ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: «ليس زيد قائماً» أي: الآنَ وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِه، نحو: ليس زيد قائماً غداً» ومعنى ما زال وأخواتها: مُلَازَمَةُ الخَبَرِ المخبَرَ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ نحو: «ما زال زيد ضاحكاً، وما زال عمرو أَزْرَقَ العينين» ومعنى دام: بقي واسْتَمَرَّ.

* * *

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا ... إنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ آسْتُعْمِلَا[1]

---

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و «ماض» مضاف إليه «مثله» مثل: حال مقدم على صاحبها، وصاحبها هو فاعل «عمل» الآتي، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه، ومثل من الألفاظ المتوغلة في الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفاً، فلهذا وقعت حالاً «قد» حرف تحقيق «عملا» عمل فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «غير» اسم كان، وغير مضاف، و «الماضي» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق باستعمل «استعملا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي، والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إن كان غير الماضي مستعملاً فإنه يعمل مشابهاً الماضي.

هذه الأفعال على قسمين[1]: أحدهما ما يَتَصَرَّفُ، وهو ما عدا ليس ودام.

والثاني ما لا يَتَصَرَّفُ، وهو ليس ودام، فَنَبَّه المصنفُ بهذا البيتِ على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَعْمَلُ غيرُ الماضي منه عملَ الماضي، وذلك هو المضارعُ. نحو: «يكون زيد قائماً» قال الله تعالى: (وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأَمْرُ، نحو: (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ) وقال الله تعالى: (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً)، واسمُ الفاعل، نحو: «زَيْدٌ كَائِنٌ أَخَاكَ» وقال الشاعر:

٦٣ ـ وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا
أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا

(١) هي على قسمين إجمالاً، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً (الأول) ما لا يتصرف أصلاً فلم يأت منه إلا الماضي، وهو فعلان: ليس، ودام، فإن قلت: فإنه قد سمع: يدوم، ودم، ودائم، ودوام، قلت: هذه تصرفات دام التامة التي ترفع فاعلاً فقط، والكلام إنما هو في دام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثاني) ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل، وهو أربعة أفعال: زال، وفتىء، وبرح، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن تجيء منه أنواع الفعل الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل، وهو الباقي، وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث، فمنعه قوم منهم أبو علي الفارسي، فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيبويه «مكون فيه» فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب!. وأجازه غير أبي علي، فاحفظ ذلك.

٦٣ ـ البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «يبدي» يظهر «البشاشة» طلاقة الوجه «تلفه» تجده «منجداً» مساعداً.

المعنى: ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركن إليه، وتعتمد في حاجتك عليه، ولكن أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة.

الإعراب: «ما» نافية تعمل عمل ليس «كل» اسمها، وكل مضاف، و «من» اسم موصول مضاف إليه «يبدي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة الموصول «البشاشة» مفعول به ليبدي «كائناً» خبر ما النافية، وهو اسم فاعل متصرف من =

والمَصْدَر كذلك، واختلف الناسُ في «كان» الناقصة: هل لها مَصْدَرٌ أم لا؟ والصحيحُ أن لها مصدراً، ومنه قوله:

٦٤ ـ بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

= كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل «أخاك» أخا: خبر كائن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم «تلفه» تلف: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتلفي «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتي «منجدا» مفعول ثان لتلفي، وقال العيني: هو حال وذلك مبني على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً، وهو رأي ضعيف لبعض النحاة.

الشاهد فيه: قوله «كائناً أخاك» فإن «كائناً» اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها، فرفع اسماً ونصب خبراً: أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت.

٦٤ ـ وهذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «بذل» عطاء «ساد» من السيادة، وهي الرفعة وعظم الشأن.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل.

الإعراب: «ببذل» جار ومجرور متعلق بساد، «وحلم» معطوف على بذل «ساد» فعل ماض «في قومه» الجار والمجرور متعلق أيضاً بساد، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه «الفتى» فاعل ساد «وكونك» كون: مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة، فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر، وهو قوله «يسير» الآتي، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به، فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة، والثاني رفع على أنها الاسم، وأما خبرها فقوله «إيا» وقوله «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير، وقوله «يسير» هو خبر المبتدأ، على ما تقدم ذكره.

الشاهد فيه: قوله «وكونك إياه» حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر، وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت.

فهذا الشاهد يدل على شيئين: أولهما أن «كان» الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب، فهو رد =

وما لا يتصرف منها ـ وهو دام، وليس[1] ـ وما كان النفيُ أو شِبْهُه شرطاً فيه ـ وهو زال وأخواتها ـ لا يُسْتَعْمَلُ منه أمْرٌ ولا مصدر.

* * *

وفي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ
أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ[2]

مَرَاده أن أخبار هذه الأفعال ـ إن لم يجب تقديمُهَا على الإسم، ولا تأخيرُهَا عنه ـ يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والاسم[3]، فمثالُ وجوبِ تقديمها على الاسم

= على من قال لا مصدر لها. وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال ـ سواء أكان اسماً، أم كان فعلاً غير ماض ـ يعمل العمل الذي يعمله الفعل الماضي، وهو رفع الاسم ونصب الخبر.

(١) رجح العلامة الصبان أن الناقصة لها مصدر، ودليله على ذلك شيئان الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر، فاستعمالهم هذا الفعل بعد ما يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى: ﴿ما دمت حياً﴾ بقولهم: مدة دوامي حياً، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب، لكننا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى.

(٢) «وفي جميعها» الجار والمجرور متعلق بتوسط، وجميع مضاف، وها مضاف إليه «توسط» مفعول به لأجز مقدم عليه، وتوسط مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مبتدأ «سبقه» سبق: مفعول به مقدم على عامله وهو حظر، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «دام» قصد لفظه مفعول به لسبق «حظر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل.

(٣) حاصل القول في هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها ستة أحوال:
الأول: وجوب التأخير، وذلك في مسألتين، إحداهما: أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر، نحو: كان صديقي عدوي، وثانيتهما: أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى: ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصديه﴾ والمكاء: التصفير، والتصدية: التصفيق. =

قولُكَ: «كَانَ في الدَّار صاحِبُهَا»، فـلا يجوز ههنـا تقديمُ الاسم على الخبـر، لئلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة، ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم قولُـك: «كـان أخِي رَفِيقي» فلا يجـوز تقديم رفيقي - على أنـه خبر - لأنـه لا يعلم ذلــك، لعدم ظهور الإعراب، ومثالُ ما توسّط فيه الخبرُ قولُك: «كـان قائمـاً زيدٌ» قـال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقـاً عَلَيْنَا نَصْـرُ المُؤْمِنِينَ﴾ وكذلـك سائـر أفعال هـذا الباب - من المتصرف، وغيره - يجوز توسُّطُ أخبارها بالشرط المَذْكور، ونَقَلَ صاحبُ الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر «ليس» على اسمها، والصوابُ جوازُهُ، قال الشاعر:

٦٥ - سَلِي - إنْ جَهِلْتِ - النَّاس عَنَّا وَعَنْهُمْ فَـلَيْسَ سَـوَاءً عَـالِم وَجَـهُـولُ

= الثاني: وجوب التوسط بين العامل واسمه، وذلك في نحو قـولك: يعجبني أن يكـون في الـدار صاحبها، فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الإسم، لئلا يلزم منه عود الضميـر على متأخر لفظاً ورتبة، كما لا يجوز أن يتقـدم الخبر على أن المصـدرية لئـلا يلزم تقديم معمـول الصلة على الموصول، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا.

الثالث: وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً، وذلك فيما إذا كان الخبر ممـا له الصـدارة كاسم الإستفهام، نحو «أين كان زيد»؟

الرابع: امتناع التأخر عن الاسم، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما، وذلـك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبـر، ولم يكن ثمة مـانع من التقـدم على الفعل، نحو «كان في الدار صاحبها، وكان غلام هند بعلهـا» يجوز أن تقـول ذلك، ويجـوز أن تقول: «في الـدار كان صـاحبها، وغـلام هند كـان بعلها» - بنصب غـلام - ولا يجوز في المثـالين التأخيـر عن الاسم.

الخامس: امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعـاً، نحو «هل كان زيد صديقك»؟ ففي هـذا المثال يجـوز هذا، ويجـوز «هل كـان صديقـك زيد» ولا يجـوز تقديم الخبـر على هل، لأن لهـا صدر الكـلام، ولا توسيـطه بين هل والفعـل، لأن الفصـل بينهما غير جائز.

السادس: جواز الأمور الثلاثـة، نحو «كـان محمد صـديقك» يجـوز فيه ذلـك كما يجـوز أن تقول: صديقك كان محمد، وأن تقول: كان صديقك محمد، بنصب الصديق.

٦٥ - البيت من قصيدة للسموأل بن عادياء الغساني، المضروب به المثل في الـوفاء ومطلع قصيدتـه =

وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ أن خبر «دام» لا يَتَقدَّمُ على اسمها، فلا تقول «لا أصاحبك ما دام قائماً زيد» والصوابُ جَوَازُه، قال الشاعر:

٦٦ ـ لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً
لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالهَرَمِ

= التي منها بيت الشاهد قوله:

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللؤْمِ عِرْضُهُ ... فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا ... فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

اللغة: «يدنس» الدنس ـ بفتح الدال المهملة والنون ـ هو الوسخ والقذر، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسية، والمراد ههنا الدنس المعنوي «اللؤم» اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات «رداء» هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال: أي إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها «ضيمها» الضيم: الظلم.

المعنى: يقول لمن يخاطبها: سلي الناس عنا وعمن تقارنينهم بنا ـ إن لم تكوني عالمة بحالنا، مدركة للفرق العظيم الذي بيننا وبينهم ـ لكي يتضح لك الحال، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها.

الإعراب: «سلي» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله «إن» شرطية «جهلت» فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطبة فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلي «وعنهم» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله «فليس» الفاء حرف دال على التعليل، وليس: فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجهول» معطوف على عالم.

الشاهد فيه: قوله «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو «عالم» وذلك جائز سائغ في الشعر وغيره، خلافاً لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد.

٦٦ ـ البيت من الشواهد التي لم يعين أحد ممن اطلعنا على كلامه قائلها.

اللغة: «طيب» المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه «منغصة» اسم مفعول من التنغيص وهو التكدير «بادكار» تذكر، وأصله «اذتكار» فقلبت تاء الافتعال دالاً، ثم قلبت الذال دالاً، ثم أدغمت الذال في الدال، ويجوز فيه «اذكار» بالذال المعجمة، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول «إذدكار» =

وأشار بقوله: «وكلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ» إلى أن كلَّ العرب ـ أَوْ كِلَّ

= وبالوجه الأول ورد قوله تعالى: ﴿فهل من مدكر﴾ أصله مذتكر فقلبت التاء دالاً ثم أدغمتا على ما ذكرناه أولاً.

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب العيش ما دام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «طيب» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «للعيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بطيب، وخبر لا حينئذ محذوف «ما» مصدرية ظرفية «دامت» دام: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «منغصة» خبر دام مقدم على اسمها «لذاته» لذات: اسم دام مؤخر، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصة، وادكار مضاف، و «الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف بالواو على الموت.

الشاهد فيه: قوله «ما دامت منغصة لذاته» حيث قدم خبر دام وهو قوله «منغصة» على اسمها وهو قوله «لذاته».

هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة، رداً على ابن معط. وفيه خال من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين «منغصة» ومتعلقة وهو قوله «بادكار» بأجنبي عنهما وهو «لذاته».

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن يكون اسم «دام» ضميراً مستتراً، وقوله «منغصة» خبرها، وقوله «لذاته» نائب فاعل لقوله «منغصة»، لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد، فلا يكون رداً على ابن معط ومن يرى رأيه.

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر:

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهْوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدَا

فإن قوله «حافظ سري» خبر دام، وقوله «من وثقت به» اسمها، وقد تقدم الخبر على الاسم، ولا يرد عليه الإعتراض الذي ورد على البيت الشاهد، ولكنه يحتمل التأويل، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستتراً يعود إلى «من وثقت به» ويكون خبرها هو «حافظ سري»، ويكون قوله «من وثقت به» فاعلاً بحافظ، لأنه اسم فاعل.

فإن قلت: فقد عاد الضمير على متأخر.

قلت: هو كذلك، ولكنه مغتفر ههنا، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين ـ وهما: «دام» وحافظ سري ـ وتأخر معمول واحد ـ وهو «من وثقت به» ـ فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال، إن شاء الله.

النحاة - مَنَعَ سَبْق خبَرِ «دام» عليها، وهذا إنْ أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على «ما» المتصلة بها، نحو: «لا أصحبك قائماً ما دام زيد» فمسلّم، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام وَحْدَهَا، نحو «لا أصحبك ما قائماً دام زيد» - وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدهُ في شَرْحِهِ - ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديمُ خَبَرِ دام على دَامَ وحدها، فتقول: «لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائماً دَامَ زَيْدٌ» كما تقول: «لا أصحبك ما زيداً كَلّمْتَ».

* * *

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَهْ فَجِيء بِهَا مَتْلُوَّةً، لَا تَالِيَهْ[1]

يعني أنه لا يجوز أن يَتَقدَّمَ الْخَبَرُ على ما النافية، ويدخل تحت هذا قسمان، أحدهما: ما كان النفي شَرْطاً في عمله، نحو «ما زال» وأخواتها، فلا تقول: «قائماً مَا زَالَ زَيْدٌ» وأجاز ذلك ابن كَيْسَان والنحاس، والثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، نحو «مَا كَانَ زَيْدٌ قَائماً» فلا تقول: «قائماً ما كان زيد»، وأجازه بعضهم[2].

---

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر، وسبق مضاف، و«خبر» مضاف إليه، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافية» صفة لما «فجيء» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بجيء «متلوة» حال من الضمير المجرور محلاً بالباء «لا» عاطفة «تالية» معطوف على متلوة.

(٢) أصل هذا الخلاف مبني على خلاف آخر، وهو: هل تستوجب «ما» النافية أن تكون في صدر الكلام؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفي بها عليها مطلقاً، ووافقهم ابنا كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي، لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن، بخلاف النوع الثاني.

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كـان النفي بغير «مـا» يجوز التقـديمُ، فتقول: «قَائماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ، ومنطلقاً لم يَكُنْ عَمْرٌو» ومنعهما بعضهم[1].

ومفهومُ كلامِـهِ أيضاً جـوازُ تقديم الخبَـرِ على الفعل وَحْـدَهُ إذا كان النفي بما، نحو «مَا قَائماً زَالَ زَيْدٌ» و «ما قائماً كان زيد» ومنعه بعضهم.

* * *

وَمَنْــعُ سَبْقِ خَبَــرٍ لَيْسَ ٱصْــطُفِي، وَذُو تَمَــامٍ مَــا بِــرَفْــعٍ يَكْـتَفِـي[2]

وَمَــا سِــوَاهُ نَــاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِـي فَـتِـىءَ لَــيْسَ زَالَ دَائِـمــاً قُــفِـي[3]

اختلف النحـويـون في جـواز تقـديم خبـر «ليس» عليهـا، فـذهب

---

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذي منع ذلك هو الفراء، وهذاالمنع مردود بقول الشاعر:

مَــهْ عَــاذِلِـي فَــهَــائِــمــاً لَــنْ أَبْــرَحَــا بِـمِثْـلِ أَوْ أَحْـسَنَ مِـنْ شَـمْسِ الضُّـحَـى

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: إن ذلك جائز عند الجميع.

(٢) «ومنع» مبتدأ، ومنع مضاف، و «سبق» مضاف إليه، وسبق مضاف و «خبر» مضـاف إليه من إضـافة المصدر إلى فاعله «ليس» قصـد لفظه: مفعـول به لسبق «اصـطفى» فعل مـاض مبني للمجهـول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع، والجملة في محـل رفع خبـر المبتدأ «وذو» الواو للاستئناف، ذو: مبتدأ، وذو مضاف و «تمام» مضاف إليه «ما» اسم موصول خبر المبتدأ «برفع» جـار ومجرور متعلق بيكتفي الآتي «يكتفي» فعـل مضارع، وفـاعله ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، وجملة يكتفي وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) «وما» اسم موصـول مبتدأ «سـواه» سوى: ظـرف متعلق بمحذوف صلة مـا، وسوى مضـاف والهاء مضاف إليه «ناقص» خبر المبتدأ «والنقص» مبتدأ «في فتىء» جار ومجرور متعلق بقوله «قفي» الآتي «ليس، زال» معطوفان على «فتىء» بإسقاط حرف العطف «دائماً» حال من الضمير المستتر في قوله «قفي» الآتي «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود على النقص، والجملة من قفي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «النقص».

وتقدير البيت: وما سوى ذي التمام ناقص، والنقص قفي ـ أي اتبع ـ حال كـونه مستمـراً في فتىء وليس وزال.

الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنفُ - إلى المنع، وذهب أبو علي [الفارسيُّ] وابن بَرْهَانَ إلى الجواز، فتقول: «قائماً ليس زَيْدٌ» واختلف النقل عن سيبويه، فنسبَ قومٌ إليه الجوازَ، وقومٌ المنعَ، ولم يَرِدْ من لسان العرب تَقَدُّمُ خَبَرِهَا عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّمُ معمولِ خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن «يوم يأتيهم» معمولُ الْخَبَر الذي هو «مصروفاً» وقد تقدم على «ليس» قال: ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلا حيث يتقدَّمُ العامِلُ[1].

* * *

(١) هذه القاعدة ليست مطرودة تمام الاطراد، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقص، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل:

الموضع الأول: إذا كان خبر المبتدأ فعلاً، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل، فلا يقولون «ضرب زيد» على أن يكون في ضرب ضمير مستتر، وجملته خبر مقدم، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو «عمرو ضرب زيداً». فيقولون «زيداً عمرو ضرب».

الموضع الثاني: خبر إن - إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً - لم يجيزوا تقديمه على اسمها، فلا يقولون: «إن جالس زيداً»، وأجازوا تقديم معموله على الاسم، فيقولون: «إن عندك زيداً جالس».

الموضع الثالث: الفعل المنفي بلم أو لن - نحو «لم أضرب، ولن أضرب» - لم يجيزوا تقديمه على النفي، وأجازوا تقديم معموله عليه، نحو «زيداً لن أضرب، وعمراً لم أصاحب».

الموضع الرابع: الفعل الواقع بعد إما الشرطية، لم يجيزوا إيلاءه لإما، وأجازوا إيلاء معموله لها، نحو قوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾.

والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند: أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه، فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه العجالة لشرحها.

وقوله: «وذو تمـام ـ إلى آخره» معنـاه أن هذه الأفعـالَ انقسمت إلى قسمين، أحدهما: ما يكون تامـاً وناقصاً، والثاني ما لا يكون إلا ناقصـاً، والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص: ما لا يكتفي بمرفوعـه، بل يحتاج معهُ إلى منصوب.

وكلُّ هذه الأفعال يجوز أن تُسْتَعمل تامَّةً، إلا «فتىء»، و«زال» التي مضارعُها يَزَالُ، لا التي مضارعها يَزُولُ فإنها تـامة، نحـو «زالت الشمسُ» و«لَيْسَ» فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

ومثـالُ التام قـولُه تعـالى: ﴿وإنْ كَانَ ذُو عُسْـرَةٍ فَنِظرَةٌ إلَى مَيْسَـرَةٍ﴾ أي: إن وُجد ذو عُسْرة، وقولُه تعالى: ﴿خَالِـدِينَ فِيهَا مَـا دَامَتِ السَّمٰواتُ وَالأرْضُ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾.

* * *

وَلَا يَلِي الْعَـامِـلَ مَعْمُـولُ الْخَبَـرْ إلا إذَا ظَـرْفـاً أتى أوْ حَـرفَ جَـرّْ[1]

يعني أنه لا يجوز أن يلي «كان» وأخواتِها معمولُ خبرها الـذي ليس بظرفٍ ولا جار ومجرور، وهذا يشمل حالين:

(١) «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «العامل» مفعـول به ليلي مقـدم على الفاعـل «معمول» فـاعل يلي، ومعمول مضاف و«الخبر» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «إذا» ظـرف لما يستقبـل من الزمـان تضمن معنى الشـرط «ظرفـاً» حال مقـدم على صاحبـه، وهو الضميـر المستتر في أتى «أتى» فعـل ماض، وفـاعله ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود على «معمول الخبـر» السابق «أو» حـرف عـطف «حرف» معطوف على قوله «ظرفاً» وحـرف مضاف و«جـر» مضاف إليه، وجملة «أتى» وفاعله في محـل جر بـإضافـة إذا إليها، وهي فعـل الشرط، وجـواب الشرط محـذوف يفصـح عنـه الكـلام، وتقديره: فإنه يليه، وهذه الجملة كلهـا في موضـع الاستثناء من مستثنى منـه محذوف، وهـو عموم الأوقات، وكأنه قال: لا يلي معمول الخبر العامل في وقت ما من الأوقات إلا في وقت مجيئه ظرفاً أو حرف جر.

أحدهما: أن يتقدم معمولُ الخبَرِ [وَحْدَه على الاسم] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو «كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً» وهذه ممتنعة عند البصريين، وأجازها الكوفيون.

الثاني: أن يتقدم المعمولُ والخبرُ على الاسم، ويتقدم المعمول على الخبر، نحو «كان طعامَك آكِلاً زيدٌ» وهي ممتنعة عند سيبويه، وأجازها بعضُ البصريين.

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبرُ والمعمولُ على الاسم، وقُدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة، لأنه لم يَلِ «كان» معمولُ خبرِها، فتقول «كان آكِلاً طعامَكَ زيد» ولا يمنعها البصريون.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين، نحو «كان عِنْدَكَ زَيْدٌ مقيماً، وكان فيك زَيْدٌ راغباً».

* * *

ومُضْمَرَ الشأن آسماً آنْوِ إنْ وَقَعْ ... مُوهِمُ ما اسْتَبان أنَّهُ آمْتَنَعْ[1]

(١) «مضمر» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «انو» الآتي، ومضمر مضاف و «الشأن» مضاف إليه «إسماً» حال من مضمر «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «وقع» فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وسكن للوقف «موهم» فاعل وقع، وموهم مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «استبان» فعل ماض «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الغائب إسمها مبني على الضم في محل نصب «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر فاعل لاستبان، وتقديره: استبان امتناعه، وجملة «استبان» وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وتقدير البيت: وانو مضمر الشأن حال كونه اسماً لكان إن وقع في بعض الكلام ما يوهم الأمر الذي وضح امتناعه، وهو إيلاء كان معمول خبرها.

يعني أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهِرهُ أنه وَلِيَ «كان» وأخواتِهَا معمولُ خبرها فأَوِّلْهُ على أنَّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وذلك نحو قوله:

٦٧ ـ قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

---

٦٧ ـ البيت للفرزدق، من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس، وهي من النقائض بين جرير والفرزدق، وأولها قوله:

رَأى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا ... يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا

اللغة: «قنافذ» جمع قنفذ، وهو ـ بضمتين بينهما سكون، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة ـ حيوان يضرب به المثل في السرى، فيقال: هو أسرى من القنفذ، وقالوا أيضاً «أسرى من أنقد» وأنقد: إسم للقنفذ، ولا يتصرف ولا تدخله الألف واللام، كقولهم للأسد: أسامة، وللذئب: ذؤالة، قاله الميداني (٢٣٩/١ الخيرية) ثم قال: «والقنفذ لا ينام الليل، بل يجول ليله أجمع» اهـ، ويقال في مثل آخر «بات فلان بليل أنقد» وفي مثل آخر «اجعلوا ليلكم ليل أنقد» وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال (بهامش الميداني ٧/٢) «هداجون» جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو انهدجان، والهدجان ـ بفتحات ـ ومثله الهدج ـ بفتح فسكون ـ مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاش، وباب فعله ضرب، ويروى «قنافذ دراجون» والدراج: صيغة مبالغة أيضاً من «درج الصبي والشيخ» ـ من باب دخل ـ إذا سار سيراً متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير.

المعنى: يريد وصفهم بأنهم خونة فجار، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء، وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك.

الإعراب: «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم قنافذ، وأصله هم كالقنافذ، فحذف حرف التشبيه مبالغة «هداجون» صفة لقنافذ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «حول» ظرف مكان متعلق بهداجون، وحول مضاف، وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر، وما: يحتمل أن تكون موصولاً إسمياً، والأحسن أن تكون موصولاً حرفياً «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» إيا: مفعول مقدم على عامله، وهو عود، وستعرف ما فيه، وقوله «عطية» اسم كان «عودا» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

فهذا ظاهرُهُ أنه مثل «كان طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا» ويتخرَّج على أن في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [وهو آسمُ كان].

= هو يعود على عطية، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان».

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر، وهو الذي يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به، وهو إعراب غير مرضي عند جمهرة علماء النحو من البصريين، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «بما كان إياهم عطية عودا» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو «إياهم» على اسمها وهو «عطية» مع تأخير الخبر وهو جملة «عود» عن الاسم أيضاً، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه، هذا هو ظاهر البيت، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب، والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون «عطية» اسم كان، ولهم في البيت ثلاثة توجيهات:

أحدها: وهو الذي ذكره الشارح العلامة تبعاً للمصنف، أن اسم كان ضمير الشأن وقوله «عطية» مبتدأ، وجملة «عودا» في محل رفع خبر المبتدأ، وإياهم: مفعول به لعود، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان، فلم يتقدم معمول الخبر على الإسم لأن اسم كان مضمر يلي العامل.

والتوجيه الثاني: أن «كان» في البيت زائدة، و«عطية عود» مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو «ما»، أي بالذي عطية عودهموه.

والثالث: أن إسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الموصولة، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

والعائد ـ على هذا التوجيه والذي قبله ـ محذوف تقديره هنا: بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول: هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها.

قال المحققون من العلماء: والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر، ولم نقف على اسمه:

بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً ... فَالْعَيْشُ إنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذات الخال: اسم بات، وسالبة: خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال وفؤادي: مفعول به مقدم على عامله الذي هو قوله سالبة، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجري على إحدى التوجيهات السابقة، ومثله قول الآخر:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِياً ... لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب: اسم كان، ومغرياً خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله وسلمى مفعول به =

ومما ظاهِرُهُ أنه مثل «كان طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ» قولُه:

٦٨ ـ فَـأَصْـبَـحُـوا وَالـنَّـوَى عَـالِـي مُـعَـرَّسِـهِـمْ
وَلَـيْسَ كـلَّ الـنَّـوَى تُـلْقِـي الـمَـسَـاكِـيـنُ

= لمغرياً تقدم على اسم كان، ولا تتأتى فيه التوجيهات السابقة.

ومن العلماء من خرج هـذين البيتين تخريجـاً، فزعم أن «فؤادي» منـادى بحـرف نـداء محـذوف، وكـذلك «سلمى» وكـأن الشاعـر قد قـال: باتت يـا فؤادي ذات الخال سـالبة إيـاك، ولئن يا سلمى الشيب مغرياً إياك بالصد، وجملة النداء في البيتين لا محل لها معترضة بين العامل ومعموليه.

٦٨ ـ البيت لحميـد الأرقط، وكان بخيـلاً، فنزل بـه أضياف، فقـدم لهم تمراً، والبيت من شـواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥) وقبله قوله:

بَـاتُـوا وَجُـلَّتُـنَـا الـصَّـهْـبَـاءُ بَـيْـنَـهُـمُ كَـأَنَّ أَظْـفَـارَهُـمْ فِـيـهَـا الـسَّـكَـاكِـيـنُ

اللغة: «جلتنا» بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحـة ـ وعاء يتخـذ من الخوص يـوضع فيـه التمر يكنـز فيه، وجمعه جلل ـ بوزن غرفة وغرف ـ ويجمع أيضاً على جـلال، وهي عربيـة معروفـة «الصهباء» يريد أن لونها الصهبة، قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه: الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفـه، فلذلك وصفهـا بالصهبـة، اهـ، «فأصبحـوا» دخلوا في الصباح «معـرسهم» اسم مكـان من «عرس بالمكان» ـ بتشديد الراء مفتوحة ـ أي نزل به ليلاً.

المعنى: يصف أضيافاً نزلوا به فقراهم تمراً، يقول: لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة، مع أنهم لم يكونـوا يرمـون كل نـواة يأكلون تمـرتها، بـل كانـوا يلقون بعض النـوى ويبلعون بعضاً، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه، وكثرة ما أكلوا، ووصفهم بالشره.

الإعراب: «فأصبحوا» فعل وفاعل «و» حالية «النـوى» مبتدأ «عـالي» خبره، وعـالي مضاف ومعـرس من «معرسهم» مضاف إليه، ومعرس مضـاف والضير مضـاف إليه، والجملة من المبتـدأ والخبر في محـل نصب حال من الـواو في أصبحوا «ليس» فعـل ماض نـاقص، واسمها ضميـر الشـأن «كـل» مفعول به مقدم لقوله «تلقي» وكل مضاف، و «النوى» مضاف إليه «تلقي» فعل مضارع «المسـاكين» فاعل تلقي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، وهذا الإعراب جار على الذي اختاره العلماء كما ستعرف.

الشاهد فيه: قوله «وليس كل النـوى تلقي المسـاكين» ولكي يتضـح أمر الاستشهـاد بهذ البيت تمـام الاتضاح نبين لك أولاً أنه يروى برفع كـل وبنصبه، ويـروى «يلقي المساكين» بيـاء المضارعـة كما يروى «تلقي المساكين» بالتاء، فهذه أربع روايات.

أما رواية رفـع «كل» ـ سـواء أكانت «وليس كـل النوى يلقى المسـاكين» أم كانت «وليس كـل النوى =

- إذا قـرىء بالتـاء المثناة من فَـوْقُ - فَيُخَـرّج البيتـان على إضمـار الشأن:

= تلقي المساكين» - فليس فعل ماض ناقص، وكل: اسم ليس، وكل مضاف، والنوى: مضاف إليه، ويلقي أو تلقي: فعـل مضارع، والمسـاكين: فاعله، وجملة الفعـل والفاعـل في محل نصب خبـر ليس، ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروايتين لما نحن فيه، وليس فيه إيهام لأمر غير جائـز، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يـربط جملة خبر ليس بـاسمها، وأصـل الكلام: وليس كـل النوى يلقيه المساكين، أو تلقيه المساكين.

فإن قلت: كيف جاز أن يـروى «تلقيه المسـاكين» بتأنيث الفعـل مع أن فـاعله مذكـر، إذ المساكين جمع مسكين.

فالجواب عن ذلـك: أن المساكين جمـع تكسير، وجمـع التكسـير يجوز في فعله التذكيـر والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم، سواء أكان مفرد جمع التكسير مـذكراً أم كـان مفرده مؤنثـاً، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أنه مفرده مذكر - قول الله تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنا، قل لم تؤمنـوا، ولكن قولوا أسلمنا﴾ فإن مفرد الأعراب أعرابي.

وأما رواية نصب كل والفعل «يلقي» بياء المضارعة، فليس: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير شأن محذوف، وكل مفعـول مقدم ليلقي، وكـل مضاف والنـوى: مضاف إليـه، ويلقي: فعل مضـارع، والمسـاكين: فاعله، والجملة من الفعـل والفاعـل في محل نصب خبـر ليس، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب، نعني أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخراً، ويلقي فعلاً مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين، وجملة يلقي وفاعله في محـل نصب خبر ليس تقدم على اسمها.

فإن قلت: فلم لا يجوز أن يكـون المضارع مسنـداً إلى ضمير مستتـر يعود إلى المسـاكين إذا روي البيت «وليس كل النوى يلقي المساكين» بنصب كل؟

فـالجواب أن ننبهـك إلى أن الفعل المسنـد إلى ضمير يعـود إلى جمع التكسيـر لا يجوز أن يكـون كفعل الواحد المذكر، فأنت لا تقول: الأعراب قال، ولا تقول: المسـاكين يلقي، وإنما يجـوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة: فتقول: الأعراب قالـوا، وتقول المسـاكين يلقون، ويجـوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث، فتقول: الأعراب قالت: أن تقول: المساكين ألقت أو تلقي، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخـر عنه يجب أن تقـول: يلقون المسـاكين، أو تقول: تلقون المسـاكين، أو يقول تلقي المساكين، فلما لم يقل شيئاً من ذلك علمنا أنه أسنـده إلى الاسم الظاهر بعده. =

والتقدير في الأول «بما كان هو» أي: الشأنُ، فضمير الشأن اسم كان، وعطية: مبتدأ، وعَوَّد: خبره، وإياهم: مفعول عَوَّد، والجملة من

= رواية نصب «كل» والفعل «تلقي» بالتاء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا ـ كل: مفعول مقدم لتلقي، وكل مضاف والنوى: مضاف إليه، وتلقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المساكين، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه، والمساكين: إسم ليس تأخر عن خبره، ويستدل الكوفيون بهذا البيت ـ على هذا الإعراب ـ على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدماً على اسمها، كما في البيت.

والبصريون يقولون: إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت، وعلى هذا لا يكون البيت دليلاً على ما زعمتم، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ناقصاً، واسمه ضمير شأن محذوف، وكل: مفعول مقدم لتلقي، والنوى: مضاف إليه، وتلقي فعل مضارع، والمساكين: فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، والتقدير: وليس (هو: أي الحال والشأن) كل النوى تلقي المساكين، فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها.

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب، فأنكر العيني عليه ذلك، وقال: وهذا وهم منه، لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال «يلقون المساكين» كما تقول: قاموا الزيدون، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم، والإسم بعدها مبتدأ مؤخر، والبيت لم يرو إلا «يلقي المساكين» بالياء التحتية، واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين، اهـ كلامه بحروفه.

والعبد الضعيف ـ غفر الله له ولوالديه! ـ يرى أن في كلام العيني هذا تحاملاً على ابن الناظم لا يقره الإنصاف، وأن فيه خللاً من عدة وجوه.

الأول: أن قوله «والبيت لم يرو إلا يلقي المساكين بالياء التحتية» غير صحيح، فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادي بأنه قد روي بالتاء، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء، فكان عليه أن يمسك عن تخطئته في الرواية، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهده.

الثاني: في قوله ««ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين» ليس بصواب، إذ لا يلزم على كون المساكين إسم ليس أن يقول الشاعر: يلقون المساكين، بل يجوز له أن يقول ذلك، وأن =

المبتدأ وخبرِهِ خبر كان، فلم يَفْصِلْ بين «كان» واسمها معمولُ الخبر، لأن اسمها مُضْمَر قبل المعمول.

والتقـدير في البيت الثـاني «وليس هو» أي: الشـأن، فضمير الشـأن اسم ليس، وكلَّ [النوى] منصوبٌ بتُلْقِي، وتلقي المساكين: فعـل وفاعـل [والمجموع] خبر ليس، هذا بعض ما قيل في البيتين.

* * *

وَقَـدْ تُـزَادُ كَـانَ في حَشْـوٍ: كمـا   كَـانَ أصَـحَّ عِـلْم مَنْ تَـقَـدَّمَـا(١)

= يقـول: تلقي المساكين، كما بينا لـك، وقد قـال العبارة الثـانية على روايـة الجمـاعـة من أثبـات العلماء.

الثالث: أن تنظيره بقوله «كما تقول قاموا الزيدون، على أن الجملة خبر مقـدم والاسم بعدهـا مبتدأ مؤخـر» ليس تنظيـراً صحيحاً، لأن الاسم في الكـلام الذي نـظر به جمـع مذكـر سـالم، ومـذهب البصريين أنه لا يجوز في فعله إلا التذكير، فلم يتم له التنظير، والله يغفر لنا وله!!

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تتبين لك خمسة أمور:

الأول: أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها في البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب.

الثاني: أنه لا شاهد في البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث.

الثـالث: أن استشهاد الكـوفيين بالبيت على مـا ذهبوا إليـه لا يجوز إلا على الـرواية الـرابعة، وهي «وليس كل النوى تلقي المساكين».

الرابع: أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون.

الخـامس: أن استدلال الكـوفيين بالبيت لـم يتم، لأن الـدليل متى تـطرق إليـه الاحتمـال سقط بـه الاستدلال، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل.

(١) «وقد» حرف تقليل «تزاد» فعـل مضارع مبني للمجهـول «كان» قصـد لفظه: نـائب فاعـل تزاد «في حشو» جار ومجرور متعلق بتزاد «كمـا» الكاف جـارة لقول محـذوف «ما» تعجبيـة، وهي نكرة تـامة مبتدأ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب «كان» زائدة «أصح» فعل مـاض فعل تعجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على مـا التعجبية «علم» مفعـول به لأصـح، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وعلم مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى من الموصولة، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

كان على ثلاثة أقسام، أحدها: الناقصةُ، والثاني: التامَّةُ، وقد تقدم ذكرهما والثالث: الزائدة، وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر ابنُ عصفورٍ أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين: كالمبتدأ وخبره، نحو «زَيْدٌ كَانَ قائمٌ» والفعلِ ومرفوعِه، نحو «لَمْ يُوجَدْ» كَانَ مِثْلُكَ» وَالصلةِ وَالموصولِ، نحو «جَاءَ الّذِي كَانَ أكْرَمْتُهُ» وَالصفةِ وَالموصوفِ، «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَان قَائمٍ» وَهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف «وقد تُزاد كان في حشو» وإنما تنقاسُ زيادتُها بين «ما» وفعلِ التعجب، نحو «ما كان أصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا[1]» ولا تُزاد في غيره إلا سماعاً.

وقد سُمِعت زيادتُها بين الفعل ومرفوعه، كقولهم[2]: وَلَدَتْ فاطِمَةُ بنت الْخُرْشُبِّ الأنماريةُ الكملَةَ من بني عَبْسٍ لم يُوجَدْ كان أفْضَلُ منهم.

وَ[قد] سمع أيضاً زيادتها بين الصفةِ وَالموصوفِ كقوله:

---

(١) مما ورد من زيادتها بين «ما» التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر:

لله دَرُّ أنو شِرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... مَا كَانَ أعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

ونظيره قول الحماسي (أنظر شرح التبريزي ٢٢/٣ بتحقيقنا):

أبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أوْهَى مُصِيبَةً ... أصَابَتْ مَعَداً يَوْمَ أصْبَحْتَ ثَاوِياً

وقول إمرىء ألقيس بن حجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا الكتاب):

أرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا ... بُكَاءً على عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أصْبَرَا

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها، وقول عروة ابن أذينة:

مَا كَانَ أحْسَنَ فِيكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفاً ... غَضًّا، وَأطْيَبَ في آصَالِكَ الأصُلا

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب، في فاطمة بنت الخرشب، من بني أنمار ابن بغيض بن ريث بن غطفان، وأولادها هم: أنس الفوارس، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ وربيع الكامل، وأبوهم زياد العبسي، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن.

٦٩ فكَيْفَ إذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وشَذّ زيادَتُهَا بين حرف الجر ومجروره، كقوله:

---

٦٩ ـ البيت للفرزدق، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك ـ وقيل: يمدح سليمان بن عبد الملك ـ وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير.

الإعراب: «كيف» اسم استفهام أشرب معنى التعجب، وهو مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف، وتقدير الكلام: كيف أكون، مثلاً: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «بدار» جار ومجرور متعلق بمررت، ودار مضاف و«قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «كانوا» زائدة ـ وستعرف ما فيه ـ «كرام» صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «وجيران لنا كانوا كرام» حيث زيدت «كانوا» بين الصفة وهي قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جيران»

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه، لكن قال ابن هشام في توضيحه: إن شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها، فلا تزاد مع اسمها، وأنكر زيادتها في هذا البيت، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، فإنه منع زيادة كان في هذا البيت، على زعمه أنها إنما تزاد مفردة لا اسم لها ولا خبر، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها، والواو المتصلة بها اسمها، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها، وقدم خبر كان على اسمها، وتقدير الكلام ـ على هذا ـ وجيران كرام كانوا لنا.

والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية، لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها، ألا ترى أنهم يلغون ظننت» متأخرة ومتوسطة، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها، ثم المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غيره.

قال سيبويه: «وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان، وشبهه بقوله الشاعر:

* «وجيران لنا كانوا كرام *» اهـ.

وقال الأعلم: الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيداً وتبييناً لمعنى المضي، والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك» اهـ.

هذا، ومن شواهد زيادة «كان» بين الصفة وموصوفها ـ من غير أن تكون متصلة باسمها ـ قول جابر =

٧٠ ـ سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامى ... عَلى كَانَ المُسَوَّمَةِ الْعِرابِ

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضي، وقد شَذَّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمِّ عَقِيلِ بن أبي طالب:

= الكلابي (وانظر معجم البلدان مادة كتيفة):

وَمَا لَوْكُمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتُهُ ... شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَ طَالَ اعْتِلَالُهَا

فإن جملة «طال اعتلالها» في محل جر صفة لنفس، وقد زاد بينهما «كان».

٧٠ ـ أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل، ولم يعرف العلماء له قائلاً، ويروى المصراع الأول منه:

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

اللغة: «سراة» جمع سرى، وهو جمع عزيز، فإنه ينـدر جمع فعيل على فعلة، والجياد: جمع جواد، وهو الفرس النفيس «تسامى» أصله تتسامى ـ بتاءين فحذف إحداهما تخفيفاً «المسومة» الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى «العراب» هي خلاف البراذين والبخاتي، ويروى:

* عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصِّلَابِ *

والمطهمة: البارعة التامة في كل شيء، والصلاب: جمع صلب، وهو القوي الشديد.

المعنى: من رواه «سراة بني أبي بكر ـ إلخ» فمعناه: إن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول.

ومن رواه «جياد بني أبي بكر ـ إلخ» فمعناه: إن خيول بني أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها.

الإعراب: «جياد» مبتدأ، وجياد مضاف، و «بني» مضاف إليه، وبني مضاف و «أبي» مضاف إليه، وأبي مضاف، و «بكر» مضاف إليه «تسامى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جياد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «على» حرف جر «كان» زائدة «المسومة» مجرور بعلى «العراب» نعت للمسومة، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى.

الشاهد فيه: قوله «على كان المسومة» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

٧١ - أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

***

٧١ - البيت - كما قال الشارح - لأم عقيل بن أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلاً، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا:

إنَّ عَقِيلاً كَاسْمِهِ عَقِيلُ وَبِيَبِي المُلَفَّفُ المَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ
* يُعْطِي رِجَالَ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ *

اللغة: «ماجد» كريم «نبيل» فاضل شريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوباً وهبيباً، إذا هاجت «شمأل» هي ريح تهب من ناحية القطب «بليل» رطبة ندية.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» زائدة «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة لماجد «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمأل» فاعل تهب «بليل» نعت لشمأل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ.

الشاهد فيه: قولها «أنت تكون ماجد» حيث زادت المضارع من «كان» بين المبتدأ وخبره، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع، لأن الماضي لما كان مبنياً أشبه الحرف، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة، كالباء، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو «بحسبك درهم» وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ ونحو ذلك، فأما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم، فتحصن بذلك عن أن يزاد، كما أن الأسماء لا تزاد إلا شذوذاً، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليله.

والقول بزيادة «تكون» شذوذاً في هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء.

ومما استدل به على زيادة «تكون» بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

روياه برفع «مزاجها عسل وماء» على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة وزعما أن «يكون» زائدة.

والرد على ذلك أن الرواية بنصب «مزاجها» على أنه خبر يكون مقدماً، ورفع «عسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون، بل هي عاملة، واسمها =

وَيَحْـذِفُـونَهَـا وَيُـبْقُـونَ الْـخَبَـرْ   وَبَعْـدَ إنْ وَلَـوْ كَثِيـراً ذَا اشْتَـهَـرْ[1]

تُحْذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إنْ، كقوله:

٧٢ - قَـدْ قِيـلَ مَـا قِيـلَ إنْ صِـدْقـاً وَإنْ كَـذِبـاً
فَـمَـا اعْـتِـذَارُكَ مِـنْ قَـوْلٍ إذَا قِـيـلَا؟

= ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها.

وكذلك بيت الشاهد، ليست «تكون» فيه زائدة، بل هي عاملة، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وخبرها محذوف، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، والتقدير: أنت ماجد نبيل تكون.

(١) «ويحذفونها» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله، وها العائد على كان مفعول به «ويبقون» الواو حرف عطف، يبقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله «الخبر» مفعول به ليبقون «وبعد» ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي، وبعد مضاف و«إن» قصد لفظه مضاف إليه «ولو» معطوف على إن «كثيراً» حال من الضمير المستتر في اشتهر «ذا» اسم إشارة مبتدأ «اشتهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذا» الواقع مبتدأ، والجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

٧٢ - البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي، وهو من شواهد سيبويه (١/١٣١) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان، ولم يتعرض الأعلم في شرح شواهده إلى نسبته بشيء، والمشهور ما ذكرنا أولاً من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار لبيد.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «إن» شرطية «صدقاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير «إن كان المقول صدقاً» «وإن كذباً» مثل قوله «إن صدقاً» وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه «فما» اسم الاستفهام مبتدأ «اعتذارك» اعتذار: خبر المبتدأ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «من قول» جار ومجرور متعلق باعتذار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قيلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: =

التقدير: «إن كان المَقُولُ صدقاً، وإن كان المَقُولُ كذباً» وبعد لَوْ[1]، كقولك: «آئْتِنِي بدابَّةٍ ولَوْ حمَاراً» أي: «ولو كان الماتِيُّ به حِمَاراً».

وقد شَذَّ حذفها بعد لَدُن، كقوله:

٧٣ - * مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلَى إتْلائِهَا *

[التقدير: مِنْ لَدُ أنْ كانتْ شَوْلاً].

* * *

= إذا قيل قول فما اعتذارك منه.

الشاهد فيه: «إن صدقاً، وإن كذباً» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد «إن» الشرطية، وذلك كثير شائع مستساغ، ومثله قول ليلى الأخيلية (انظره في أمالي القالي ١/٢٤٨ ثم انظر اعتراضاً عليه في التنبيه ٨٨):

لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آل مُطرِّفِ إنْ ظالماً - أبداً - وإنْ مَظْلُومَا

وقول النابغة الذبياني:

حَدِبَتْ عَلَيّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلّهَا إنْ ظَالماً فِيهِمْ وَإنْ مَظلُومَا

وقول ابن همام السلولي:

وَأحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إنْ عاذراً لِي وإنْ تاركا

وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد «لو» كما قرره الشارح العلامة، وعليه قول الشاعر:

لا يأمَنِ الدهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاق عنهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ

(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله ﷺ «التمس ولو خاتماً من حديد» التقدير: ولو كان ملتمساً خاتماً من حديد، والبيت الذي أنشدناه في آخر شرح الشاهد رقم ٧٢.

٧٣ - هذا كلام تقوله العرب، ويجري بينها مجرى المثل، وهو يوافق بيتاً من مشطور الرجز، وهو من شواهد سيبويه (١/١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء.

اللغة: «شولاً» قيل: هو مصدر «شالت الناقة بذنبها» أي رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها «إتلائها» مصدر «أتلت الناقة» إذا تبعها ولدها.

الإعراب: «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: ربيتها من لد - مثلاً «شولاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير «من لد أن كانت الناقة شولاً» «فإلى» الفاء حرف عطف، وإلى: =

وَبَـعْـدَ «أَنْ» تَـعْـوِيضُ «مَـا» عَـنْـهَـا آرْتُـكِـبْ
كَـمِـثْـلِ «أَمَّـا أَنْـتَ بَـراً فَـاقْـتَـرِبْ»(١)

ذَكَرَ في هذا البيت أن «كان» تُحْذَفُ بعد «أن» المصدرية ويُعَوَّضُ عنها «ما» ويبقى اسْمُها وخبرها، نحو «أمَّا أنْتَ بَراً فَاقْتَرِبْ» والأصْلُ «أن كُنْتَ بَراً فَاقْتَرِبْ» فحذفت «كان» فانفصل الضميرُ المتصلُ بها وهو التاء، فصار «أنْ أَنْتَ بَراً» ثم أتى بـ« ما» عِوَضاً عن «كان»، فصار «أنْ مَا أَنتَ بَراً» [ثم أدغمت النونُ في الميم، فصار «أَمَّا أنتَ بَـراً»]، ومثلُه قولُ الشاعر:

= حرف جر «إتلائها» إتلاء: مجرور بإلى، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، وتقدير الكلام: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولاً فاستمر ذلك إلى إتلائها.

الشاهد فيه: قوله «من لد شولاً» حيث حذف «كان» واسمها وأبقى خبرها وهو «شولاً» بعد لد، وهذا شاذ، لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد «إن، ولو» كما سبق، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه.

وفي الكلام توجيه آخر، وهو أن يكون قولهم «شولاً» مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، والتقدير «من لد شالت الناقة شولاً» وبعض النحويين يذكر فيه إعراباً ثالثاً وهو أن يكون نصب «شولاً» على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، كما ينتصب لفظ «غدوة» بعد «لدن» وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه، وراجع هذه المسألة وشرح هذا الشاهد في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في (ج ١ ص٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تظفر ببحث ضاف واف.

١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ارتكب» الآتي، وبعد مضاف، و «أن» قصد لفظه: مضاف إليه «تعويض» مبتدأ، وتعويض مضاف، و «ما» قصد لفظه: مضاف إليه «عنها» جار ومجرور متعلق بتعويض «ارتكب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض، والجملة من ارتكب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف «أما» هي أن المصدرية المدغمة في ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة «أنت» اسم كان المحذوفة «براً» خبر كان المحذوفة «فاقترب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

أَبَـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ ... فَـإِنَّ قَـوْمِيَ لَمْ تَـأْكُلْهُمُ الـضَّبُـعُ

٧٤ ـ البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف ـ بزنة غراب ـ شاعر مشهور، وفارس مذكور، من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة، وندبة ـ بضم النون أو فتحها ـ أمه، واسم أبيه عمير.

اللغة: «ذا نفر» يريد ذا قوم تعتز بهم وجماعة تمتلىء بهم فخراً «الضبع» أصله الحيوان المعروف، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدبة، قال حمزة الأصفهاني: إن الضبع إذا وقعت في غنم عاثت، ولم تكتف من الفساد بما يكتفي به الذئب، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة، فقالوا: أكلتنا الضبع.

المعنى: يا أبا خراشة، إن كنت كثير القوم، وكنت تعتز بجماعتك فإن قومي موفورون كثيرو العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة، ولم يضعفهم الحرب ولم تنل منهم الأزمات.

الإعراب: «أبا» منادى حذفت منه ياء النداء، وأبا مضاف، و «خراشة» مضاف إليه «أما» هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في «ما» الزائدة النائبة عن «كان» المحذوفة «أنت» اسم لكان المحذوفة، «ذا» خبر كان المحذوفة، وذا مضاف و «نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء تعليلية، إن حرف توكيد ونصب «قومي» قوم اسم إن، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل «الضبع» فاعل تأكل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعوض عنها «ما» الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم «كان» وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله «ذا نفر». وأصل الكلام عند البصريين: فخرت علي لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصار الكلام: أن كنت ذا نفر، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير ثم عوض من كان بما الزائدة، فالتقى حرفان متقاربان ـ وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة ـ فأدغمهما، فصار الكلام: أما أنت ذا نفر.

هذا، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة «إما كنت ذا نفر وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن.

ومن شواهد المسألة قول الشاعر:

إِمَّـا أَقَـمْـتَ وَأَمَّـا أَنْـتَ مُـرْتَـحِـلاً ... فَـاللهُ يَـكْـلأُ مَـا تَـأْتِـي وَمَـا تَـذَرُ

فأنْ: مصدرية، وما: زائدة عوضاً عن «كان»، وأنتَ: اسمُ كان المحذوفة، وذا نَفرٍ: خَبَرُهَا، ولا يجوز الجمع بين كان وما، لكون «ما» عِوَضاً عنها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعَوَّضِ، وأجاز ذلك المبردُ، فيقول «أمَّا كُنْتَ منطلقاً انطلقتُ»[1].

ولم يُسْمَع من لسان العرب حَذْفُ «كان» وتعويضُ «ما» عنها وإبقاءُ اسمها وخبرها إلا إذا كان اسْمُها ضميرَ مُخَاطَبٍ كما مَثّلَ به المصنف، ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو «أمَّا أَنَا منطلقاً انطلقْتَ» والأصل «أن كُنْتُ منطلقاً» ولا مع الظاهر، نحو «أما زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقْتُ» والقياسُ جَوَازُهما كما جاز مع المخاطب، والأصلُ «أن كَانَ زيد ذاهباً انطلقْتُ» وقد مَثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه بـ «أمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً».

* * *

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفُ مَا ٱلْتُزِمْ[2]

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من «كان» قيل: لم يَكُنْ، والأصْلُ يَكُونُ، فَحَذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون، فحذف الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ «لم يَكُنْ» والقياسُ يقتضي أن

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الإطلاق، بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحايين، فهذا الحكم أغلبي، ولهذا أجاز المبرد أن يقال «إما كنت منطلقاً انطلقت».

(٢) «ومن مضارع» جار ومجرور متعلق بقوله «تحذف» الآتي «لكان» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع «منجزم» صفة ثانية لمضارع «تحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «نون» نائب فاعل تحذف «وهو» مبتدأ «حذف» خبر المبتدأ «ما» نافية «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من التزم ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف، وتقدير البيت: وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان وهو حذف لم تلتزمه العرب، يريد أنه جائز لا واجب.

لا يُحْذَفَ منه بعد ذلك شيء آخَرُ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال(١)، فقالوا: «لم يَكُ» وهو حَذْفٌ جائزٌ، لا لازم، ومذهَبُ سيبويه ومَنْ تابعه أن هذه النونَ لا تحذف عند ملاقاة سَاكِنٍ، فلا تقول: «لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائماً» وأجاز ذلك يُونُسُ، وقد قرىء شاذاً ﴿لَمْ يَكُ الّذِينَ كَفَرُوا﴾ وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو: إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً، أولا، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النونُ اتفاقاً، كقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد: «إن يَكُنْهُ فلنْ تُسَلّطَ عليه، وإلا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قَتْلِهِ»(٢)، فلا يجوز حذف النون، فلا تقول: «إن يكهُ، وإلاّ يكهُ»، وإن كان غيرَ [ضمير] متصلٍ جاز الحذفُ والإثباتُ، نحو «لم يكن زيد قائماً، ولم يَكُ زيدٌ قائماً» وظاهِرُ كلام

---

(١) قدجاءهذا الحذف كثيراً جداً في كلام العرب نثره ونظمه، فمن أمثالهم «إن لم يك لحم فنفش» والنفش: الصوف، ويروى «إن لم يكن» وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل:

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ في كُلِّ مَذْهَبِ ... وَلَمْ يَكُ حَقاً كلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ

وقول عروة بن الورد العبسي:

وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتِراً ... يُغَرِّرْ وَيَطْرَحْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحِ

وقل مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة:

فَإنْ يَكُ بِالذَّنَائِبِ طَالَ لَيْلِي ... فَقَدْ أبْكِي مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ

وقول عميرة بن طارق اليربوعي:

وَإنْ أكُ في نَجْدٍ - سَقَى الله أهْلَهُ ... بِمَنَّانَةٍ مِنْهُ! - فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ

وقول الحطيئة العبسي:

ألَمْ أكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإخَاءُ

(٢) روى هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام مسلم بن الحجاج في باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأشراط الساعة من صحيحه. ورواه الإمام البخاري في باب كيف يعرض الإسلام على الصبي من كتاب الجهاد من صحيحه، ورواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (رقم ٦٣٦) بلفظ «إن يكن هو، وإن لا يكن هو».

المصنف أنه لا فرق في ذلك بين «كان» الناقصة والتامة، وقد قرىء: (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذفِ النون، وهذه هي التامة.

* * *

فَصْلٌ في مَا وَلاَ وَلاَتَ وَإنِ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

إعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إنْ» مَــعَ بَقَــا النَّفْي، وَتَــرْتِيبٍ زُكِــنْ(١)

وَسَبْقَ حَــرْفِ جِرٍّ أوظَــرْفٍ كَـ «بِمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيــاً» أَجَــازَ الْعُـلَمَا(٢)

تقـدَّمَ في أول باب «كـان» وأخواتهـا أن نواسـخ الابتداء تنقسم إلى أفعـال وَحروفٍ، وسَبَقَ الكـلامُ على «كان» وأخـواتهـا، وهي من الأفعـال الناسخة، وسيأتي الكلام على الباقي، وذكر المصنفُ في هذا الفصل من الحروف [الناسخة] قسماً يعملُ عَمَلَ «كان» وهو: ما، ولا، ولاَتَ، وإنْ.

---

(١) «إعمـال» مفعول مـطلق منصوب بقـوله «أعملت» الآتي، وإعمـال مضـاف و «ليس» قصـد لفـظه: مضاف إليه «أعملت» أعمل: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث «ما» قصد لفظه: نائب فاعل أعملت «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» ودون مضـاف، وقولـه «إن» قصد لفـظه. مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «مـا» أيضاً، ومـع مضاف، و «بقـا» مقصور من ممدود للضرورة: مضاف إليه، وبقا مضاف، و «النفي» مضـاف إليه «وتـرتيب» معطوف على «بقـا» السابق «زكن» فعل ماض مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تـرتيب، والجملة من زكن ونائب فـاعله في محل جـر صفة لتـرتيب، وحاصـل البيت: أعملت مـا النافية إعمال ليس، حال كونها غير مقترنة بإن الزائدة، وحال كون نفيها باقياً، وكون اسمهـا مقدمـاً على خبرها.

(٢) «وسبق» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجاز» الآتي، وسبق مضاف، و «حرف» مضاف إليـه، وحرف مضـاف، و «جر» مضاف إليه «أو ظرف» معطوف على حرف جـر «كما» الكـاف جارة لقـول محذوف، ما: نافية حجازية «بي» جار ومجرور متعلق بقوله معنياً الآتي «أنت» اسم ما «معنيـاً» خبر ما منصوب بالفتحة الظاهرة «أجاز» فعل ماض «العلما» مقصور من ممدود ضرورة: فاعل أجاز. وحاصل البيت: وأجاز النحاة العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم ما، بشرط أن يكون ذلك المعمول جاراً ومجروراً أو ظرفاً، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيـرهما، وذلـك نحو «ما بي أنت معنياً» أصله ما أنت معنياً بي، تقدم الجـار والمجرور على الاسم مـع بقاء الخبـر مؤخراً عن الاسم، ومعنى: هو الوصف من «عنى فلان بفلان» ـ بالبناء للمجهول ـ إذا إهتم بأمره.

أما «ما» فلغةُ بني تميم أنها لا تعمل شيئاً، فتقـول: «ما زَيْـدٌ قائمٌ» فزيد: مـرفوع بـالابتداء، وقـائم: خبره، ولا عَمَـلَ لما في شيء منهمـا، وذلك لأن «ما» حرف لا يختصُّ، لدخوله على الاسم نحو: «ما زيد قائم» وعلى الفعل نحو: «مـا يقُومُ زيـدٌ» وما لا يختص فحقـه ألَّا يعملَ، ولغـةُ أهلِ الحجاز إعمالُها كعمـل «ليس» لشبهها بهـا في أنها لنفي الحـال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسمَ، وينصبون بها الخبرَ، نحو: «ما زيد قـائماً» قـال الله تعالى ﴿مَـا هٰذَا بَشَـراً﴾ وقال تعـالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَـاتِهِمْ﴾ وقـال الشاعر:

٧٥ ـ أَبْنَـاؤهَـا مُتَكَنِّفُـونَ أَبَـاهُمُ   حَنِقُـو الصُّـدُورِ، وَمَـا هُمُ أَوْلَادَهَـا

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة، ذكر المصنف منها أربعة:

---

٧٥ ـ البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه، وقبله قوله:

وَأَنَـا الـنَّـذِيـرُ بِـحَـرَّةٍ مُـسْـوَدَّةٍ   تَصِلُ الـجـيُـوشُ إلـيـكُـم أَقْـوَادَهَـا

اللغة: «النذير» المعلم الذي يخوف القوم بمـا يدهمهم من عـدو ونحوه «بحـرة» أصله الأرض ذات الحجارة السود، وأراد منههنا الكتيبـة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد «أقوادهـا جمع قـود، وهي الجماعة من الخيل «أبناؤها» أي أبناء هذه الكتيبة التي ينذرهم بها، وأراد رجالها، وأبـاهم: القائـد «متكنفون» أي: قـد احتاطـوا به، والتفوا حوله، ويروى «متكنفو آبائهم» بالإضافة.

الإعـراب: «أبناؤهـا» أبناء: مبتـدأ، وأبناء مضـاف وضمير الغـائبة العـائـد إلى الحـرة مضـاف إليـه «متكنفون» خبر المبتدأ «أباهم» أبا: مفعول به لقوله «متكنفون» لأنه جمع اسم فـاعل، وأبـا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «حنقو» خبر ثان، وحنقو مضاف، و «الصدور» مضـاف إليه «ومـا» نافيـة حجازية «هم» اسم ما مبني على الضم في محل رفع «أولادها» أولاد: خبـر «ما» منصـوب بالفتحـة الظاهرة، وأولاد مضاف وها ضمير الحرة مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وما هم أولادها» حيث أعمل «مـا» النافيـة عمل «ليس» فـرفع بهـا الاسم محلاً، ونصب خبرها لفظاً، وذلك لغة أهل الحجاز.

الأول: ألاَّ يُزَاد بعدها «إنْ» فإن زيدت بطلَ عملُهـا، نحو: «مـا إنْ زَيدٌ قائم» برفع قائم، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم[١].

الثاني: ألا ينتقض النَّفْيُ بإلاَّ، نحو: «ما زيد إلاَّ قائم»، فـلا يجوز نصب «قائم» و[كقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَـا﴾ وقولـه: ﴿وَمَا أَنَـا إلاَّ نَذِيرٌ﴾] خلافاً لمن أجازه[٢].

---

(١) أجاز يعقوب بن السكيت، إعمال «ما» عمـل ليس مع زيـادة «إن» بعدهـا واستدل على ذلـك بقول الشاعر:

بَـنِـي غُـدَانَـةَ مَـا إنْ أَنْـتُـمُ ذَهَـبـاً ... وَلاَ صَـرِيـفـاً، وَلـكِـنْ أَنْـتُـمُ الْـخَـزَفُ

وزعم أن الـرواية بـالنصب، وأنَّ «ما» نـافية، و «أنتم» اسمهـا، و «ذهباً» خبـرها، وجمهـور العلماء يرونه «إن انتم ذهب» بالرفع على إهمال «ما»، ومع تسليم صحة الرواية بـالنصب فإنـا لا نسلم أن «إن» زائدة، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما.

(٢) ذهب يـونس بن حبيب شيخ سيبـويه ـ وتبعـه الشلوبين ـ إلى أنه يجـوز إعمال «مـا» عمل ليس مـع انتقاض نفي خبرها بإلا، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:

وَمَـا الـدهْـرُ إلاَّ مَـنْـجَـنُـونـاً بِـأَهْـلِهِ ... وَمـا صَاحِـبُ الـحَـاجَـات إلا مُـعَـذَّبـاً

فزعم أن «ما» نافية، و «الدهر» اسمها، و «منجنونا» خبرها، وأن «ما» في الشطر الثاني نافية كذلك، و «صاحب الحاجات» اسمها، و «معذباً» خبرها، وبقول الشاعر:

وَمَـا حَـقُّ الَّـذِي يَـعْـثُـو نَـهَـاراً ... وَيَـسْـرِقُ لَـيْـلَهُ إلاَّ نَـكَـالا

فما: نافية، وحق: اسمها، ونكالا: خبرها، وقد جاء به منصوباً مع كونه مسبوقاً بإلا.

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد، ويؤولونها، فما أولوا به البيت الأول أن «منجنونـاً» مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهـر إلا يشبه منجنـوناً، وجملة الفعـل وفاعله في محـل رفع خبر المبتـدأ، وكذلـك قولـه «معذبـاً» في الشطر الثـاني: أي وما صـاحب الحاجـات إلا يشبه معذباً، وبعضهم يقول: منجنوناً مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف، ومعذباً ليس اسم مفعول، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محـذوف،والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذباً أي تعذيبـاً، وما حق الـذي يفسد إلا ينكل به نكالاً أي تنكيلاً، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاثة.

الثالث: ألَّا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدَّمَ وَجَبَ رَفْعُه، نحو: «ما قائمٌ زَيْدٌ» فلا تقول: «ما قائماً زيد» وفي ذلك خلاف[1].

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمْتَه فقلت: «ما في الدار زيد»، و«ما عندك عمرو» فاختلف الناسُ في «ما» حينئذٍ: هل هي عاملة أم لا؟ فَمَنْ جعلها عاملةً قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نَصبٍ بها، ومَنْ لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خَبَرَانِ للمبتدأ الذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف، فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذي زكِنَ،

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها، واستدل على ذلك بقول الفرزدق:

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قالوا: ما نافية عاملة عمل ليس، ومثل: خبرها مقدم منصوب، والضمير مضاف إليه، وبشر: إسمها تأخر عن خبرها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل.

والجمهور يأبون ذلك، ولا يقرون هذا الاستشهاد، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه:

الأول: إنكار أن الرواية بنصب مثل، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر.

والثاني: أنه على فرض تسليم نصب «مثل» فإن الشاعر قد أخطأ في هذا، والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون «ما» إذا تقدم الخبر على الاسم، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على اسمها، فتوهم أن ما ـ لكونها بمعنى ليس ـ تعطى حكمها، ولم يلتفت إلى أن «ما» فرع عن ليس في العمل، وأن الفرع ليس في قوة الأصل.

والثالث: سلمنا أن الرواية كما يذكرون، وأن الشاعر لم يخطىء. ولكنا لا نسلم أن «مثل» منصوب، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر، وإنما بنيت «مثل» لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه، وجاز ذلك البناء ولم يجب، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ فمثل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقاً مرفوع ومثل مفتوح، فوجب أن يكون مبنياً على الفتح في محل رفع.

وهـذا هو المـراد بقولـه: «وترتيبٍ زُكِن» أي: عُلِمَ، ويعني بـه أن يكـون المبتدأ مُقَدّماً والخبر مؤخراً، ومقتضاه أنـه متى تقدَّمَ الخبـر لا تعمل «مـا» شيئاً، سواء كان الخبر ظرفاً أو جـاراً ومجروراً، أو غيـر ذلك، وقـد صَرَّحَ بهذا في غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع: ألاّ يتقدم معمولُ الخبر على الاسم وهـو غير ظـرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطلَ عملُها، نحو: «ما طَعَامَك زَيْدٌ آكِـلٌ» فلا يجوز نصب «آكل» ومَنْ أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجِيزُ بقاء العمـل مع تقدم المعمول بطريق الأَوْلى، لتأخر الخبر، وقد يقـال: لا يلزم ذلك، لما في الإعمال مع تقدُّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غيرُ موجودٍ مع تقدم الخبر.

فإن كان المعمـولُ ظرفـاً أو جاراً ومجـروراً لم يَبْطُلْ عملُهـا، نحو: «مـا عندك زيـد مقيماً، ومـا بي أنت مَعْنياً»، لأنّ الـظروف والمجـرورات يُتَوسَّعُ فيها مالا يتوسع في غيرها.

وهـذا الشرطُ مفهـومٌ من كـلام المصنف، لتخصيصـه جـوازَ تقـديم معمولِ الخبر بما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

الشرط الخامس: ألاّ تتكرر «ما»، فإن تكررت بَـطَلَ عملُها، نحـو: «مـا ما زَيـد قائم» [فـالأولى نافيـة، والثانيـة نَفَتِ النفيَ، فبقي إثباتـاً] فلا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم[1].

(١) إذا رأيت «ما» متكررة في كلام فالثانية: إما أن تكون نافية لنفي الأولى، وإما أن تكون نافية مؤكـدة لنفي الأولى، وإما أن تكون زائدة، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتـاً، لأن نفي النفي إثبات، ووجب إهمالها جميعاً، وإذا كـانت الثانيـة زائدة وجب إهمـال الأولى أيضاً عنـد من يهمل «ما» إذا اقترنت بها «إن» الزائدة، وإن كانت «ما» الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز =

الشـرط السادس: ألاّ يُبْدَل من خبـرهـا مُـوجَبٌ، فـإن أبـدل بـطل عملُها، نحو: «ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به» فبشيء: في موضع رفع خبـرٌ عن المبتدأ الـذي هو «زيـد» ولا يجوز أن يكـون في مـوضـع نصب خبراً عن «ما»، وأجازه قوم، وكلامُ سيبويه ـ رحمه الله تعالى! ـ في هـذه المسألة محتمـلٌ للقولين المـذكورين ـ أعني القـولَ باشتـراط ألاّ يبـدل من خبـرها مُـوجَب، والقولَ بعـدم اشتراط ذلـك ـ فإنـه قال بعـد ذكر المثـال المذكور ـ وهو «ما زيد بشيء، إلى آخره» ـ: اسْتَـوَتِ اللغتان، يعني لغـة الحجاز ولغة تميم، واختلف شرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله: «استـوت اللغتان» فقال قوم: هو راجـع إلى الاسم الواقـع قبل «إلاّ» والمـرادُ أنه لا عَمَـلَ لـ «ما» فيـه، فاستـوت اللغتان في أنـه مـرفـوع، وهؤلاء هم الـذين شَرَطُوا في إعمال «ما» ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب، وقـال قوم: هـو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا»، والمراد أنه يكون مرفوعاً[1] سواء جعلت «ما»

= لك حينئذ الإعمال، وعلى هذا ورد قول الراجز:

لا يُنْسِكَ الأسى تأسِّياً، فما ... ما مِنْ حِمَامٍ أحَدٌ مُسْتَعْصِما

فما الأولى هنا: نافية، والثانية مؤكدة لها، وأحد: اسمها، ومستعصماً: خبرهـا، ومن حمام: جـار ومجرور متعلق بمستعصم، وأصل الكلام: فما أحد مستعصماً من حمام.

وبعد، فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال «ما» عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيقي.

(١) ظاهر هذا الكلام لبس بسديد، بل يجوز في «شيء» الواقع بعـد «إلا» الرفـع والنصب، أما النصب فعلى أحـد وجهين: الأول الاستثناء، سـواء أعملت ما أم أهملتهـا، الثاني على أنـه بدل من شيء المجرور بالباء الزائـدة بشرط أن تكـون ما عـاملة، وأما الـرفع فعلى أحـد وجهين: الأول أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وكأنه قيل: إلا هو شيء لا يعبأ به، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة، أو مهملة، والثاني أن يكون بدلاً من شيء الأول بشرط أن تكون ما مهملة.

حجازية، أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب، وتوجيهُ كل من القولين، وترجيحُ المختار منهما - وهو الثاني - لا يليق بهذا المختصر.

* * *

وَرَفْـعَ مَـعْـطُوفٍ بِلٰكِـنْ أَوبِبَـلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بَما ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلْ(1)

إذا وقع بعد خبر «ما» عَاطِفٌ فلا يخلو: إما أن يكون مُقْتَضِياً للإيجاب، أو لا.

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ ٱلاسْمِ الواقع بعده - وذلك نحو «بل، ولكن» - فتقول: «مَا زَيْدٌ قائماً لكن قَاعِدٌ» أو «بَلْ قَاعِدٌ»، فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير «لكن هو قاعد، وبل هو قاعد» ولا يجوز نَصْبُ «قاعد» عطفاً على خبر «ما»، لأن «ما» لا تعمل في الموجب.

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب - كالواو ونحوها - جاز النصبُ والرفْعُ، والمختار النصب، نحو «ما زيد قائماً ولا قاعداً» ويجوز الرفع، فتقول: «وَلَا قَاعِدٌ» وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «ولا هو قاعد».

---

(١) «ورفع» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله «الزم» الآتي، ورفع مضاف و «معطوف» مضاف اليه «لكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف «أو ببل» معطوف على قوله «بلكن» السابق «من بعد» جار ومجرور متعلق برفع، وبعد مضاف و«منصوب» مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بمنصوب «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» ظرف مُتعلق بالزم» مبني على الضم في محل نصب «حل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

ففهم من تخصيص المصنف وُجُوبَ الرفْعِ بما إذا وقع الاسم بعد «بل، ولكن» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

* * *

وَبَعْـدَ مَـا وَلَيْسَ جَـرّ الْبَـا الْخَبَـرْ وَبَعْـدَ لاَ وَنَفْـي كَـانَ قَـدْ يُجَـرّْ[1]

تُزَاد الباء كثيراً في الخبر بعد «ليس، وما» نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ الله بِكافٍ عَبْدَهُ﴾ و﴿أَلَيْسَ الله بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ولا تختص زيادة الباء بعد «ما» بكونها حجازيةً خلافاً لقوم، بل تزاد بعدها وبعد التميمية، وقد نقل سيبويه والفرَّاء ـ رحمهما الله تعالى! ـ زيادة الباء بعد «ما» عن بني تميم، فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك، وهو موجود في أشعارهم[2].

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «جر» الآتي، وبعد مضاف، و «ما» قصد لفظه: مضاف إليه «وليس» قصد لفظه أيضاً: معطوف على ما «جر» فعل ماض «البا» قصر للضرورة: فاعل جر «الخبر» مفعول به لجر «وبعد» ظرف متعلق بقوله «يجر» الآتي، وبعد مضاف، و «لا» قصد لفظة: مضاف إليه «ونفي» معطوف على لا، ونفي مضاف، و «كان» قصد لفظة: مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر.

(٢) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس، والفرزدق تميمي كما قلنا لك آنفاً (٣٠٥):

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلاَ مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

ثم إن الباء قد دخلت في خبر «ما» غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها، وذلك كما في قول المتنخل الهذلي:

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ، وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

فأبو مالك مبتدأ، ولا عمل لما فيه؛ لكونه قد جاء مسبوقاً بإن الزائدة بعد ما؟ وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ ـ وهو قوله «بواه» ـ فدل ذلك على أن كون «ما» عاملة أوحجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها.

وقد اضطرب رأيُ الْفَارِسِيِّ في ذلك، فمرةً قال: لا تُزَادُ الباء إلا بعد الحجازية، ومرةً قال: تُزَاد في الخبر المنفي.

وقد وردت زيادةُ الباء قليلاً في خبر «لا» كقوله:

٧٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وفي خبر [مضارع] «كان» المنفية بـ «لَمْ» كقوله:

٧٧ - وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

***

---

٧٦ - البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي - يخاطب فيه رسول الله ﷺ، وقبله قوله:

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبِ
وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيلَةً إِلَى اللهِ يَا ابْنَ الأَكْرَمِينَ الأَطَايِبِ
فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة: «فتيلاً» هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة.

الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لي» جار ومجرور متعلق بقوله «شفيعاً» الآتي «شفيعاً» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً «لا» نافية تعمل عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وذو مضاف، و«شفاعة» مضاف إليه «بمغن» الباء زائدة، مغن خبر لا، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«فتيلاً» مفعوله «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «ابن» صفة لسواد، وابن مضاف، و«قارب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما.

٧٧ - البيت للشنفري الأزدي، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم «لامية العرب» وأولها قوله:

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لأَمْيَلُ =

فِـي النَّـكِـرَاتِ أُعْمِـلَتْ كلَيْسَ «لاَ» وَقَـدْ تَلي «لاَتَ» و «إنْ» ذَا الْعَمَـلاَ[1]

= اللغة: «أقيموا صدور مطيكم» هذه كناية عن طلب الإستعداد لعظائم الأمور والجد في طلب المعالي، يقول: جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم «فإني إلى قوم سواكم إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول! إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدني في البقاء بينكم «أجشع القوم» الجشع - بالتحريك - أشد الطمع «أعجل» هو صفة مشبهة بمعنى عجل، وليس أفعل تفضيل، لأن المعنى يأباه، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع، ولكن غرضه أن يقول: إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع، فافهم ذلك.

الإعراب: «إن» شرطية «مدت» مد: فعل ماض فعل الشرط، مبني للمجهول، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء تاء التأنيث «الأيدي» نائب فاعل لمد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص، وهو جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأعجلهم» الباء زائدة، أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه «إذ» كلمة دالة على التعليل قيل: هي حينئذ حرف، وقيل: هي ظرف، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» السابق، و «أجشع» مبتدأ، وأجشع مضاف، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم.
واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله «نفي كان» نفي هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه التسهيل «وبعد نفي فعل ناسخ» ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها، وظن وأخواتها، بأي صيغة كانت هذه الأفعال.

(١) «في النكرات» جار ومجرور متعلق بقوله «أعملت» الآتي «أعملت» أعمل: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «كليس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لا» أو صفة لموصوف محذوف، والتقدير: إعمالاً مماثلاً إعمال ليس «لا» قصد لفظه: نائب فاعل أعملت «وقد» حرف تقليل «تلي» فعل مضارع «لات» فاعل تلي «وإن» معطوف على لات «ذا» اسم إشارة مفعول به لتلي «العملا» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة، وتقدير البيت: أعملت في النكرات «لا» إعمالاً مماثلاً لإعمال ليس، وقد تلي لات وإن هذا العمل.

وَمَا لِـ«لاَتَ» فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ
وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلّ[١]

تقدَّمَ أن الحروفَ العاملة عملَ «ليس» أربعةٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على «ما» وذكَرَ هنا «لا» و«لاَتَ» و«إنْ».

أمَّا «لا» فمذهَبُ الحجازيين إعمالُهَا عَمَلَ «ليس»، ومَذْهَبُ تميم إهمالُهَا[٢] ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة[٣]:

أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو «لا رَجُلٌ أفْضَلَ مِنْكَ»، ومنه قولُه:

---

(١) «ما» نافية «للات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «في سوى» جار ومجرور متعلق بقوله عمل الآتي، و«سوى» مضاف، و«حين» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب: مضاف إليه، وذي مضاف و«الرفع» مضاف إليه «فشا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ذي الرفع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو العكس.

وتقدير البيت: وما للات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه، وحذف صاحب الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير، والعكس ـ وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع ـ قليل.

(٢) قال أبو حيان: «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي، فإنه قال فيه: بنو تميم يهملونها، وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيء، وفي البسيط: القياس عند تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها» وانظر هذا مع كلام الشارح.

(٣) وبقي من شروط إعمال «لا» عمل ليس شرطان، أولهما: ألا تكون لنفي الجنس نصاً، فإن كانت لنفي الجنس نصاً عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به، والشرط الثاني: ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها، فإن تقدم نحو «لا عندك رجل مقيم ولا امرأة» أهملت.

٧٨ ـ تعزّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وقولُه:

٧٩ ـ نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

---

٧٨ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً.

اللغة: «تعز» أمر من التعزي، وأصله من العزاء، وهو التصبر والتسلي على المصائب «وزر» هو الملجأ، والواقي، والحافظ «واقياً» اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية والحفظ.

المعنى: اصبر على ما أصابك، وتسل عنه، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: «تعز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلا» الفاء تعليلية، ولا: نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله «باقياً» الآتي، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء «باقياً» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من: حرف جر، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله «واقياً» الآتي «قضى الله» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله، و «واقياً» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله «لا شيء باقياً، ولا وزر واقياً» حيث أعمل «لا» في الموضعين عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان.

هذا، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئاً في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً، وكلا المذهبين فاسد، وبيت الشاهد رد عليهما جميعاً، فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب، فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش.

٧٩ ـ هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جني، ولم ينسبه إلى قائل، وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح.

اللغة: «بوئت» فعل ماض مبني للمجهول، من قولهم: بوأه الله منزلاً، أي أسكنه إياه «الكماة» جمع كمى، وهو الشجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر فيه المتغطي به، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثروا من السلاح وعدد الحرب، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن، =

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة:

٨٠ ـ بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا ... تَوَلَّت، وَبَقَّتْ حَاجَتِي في فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لاَ أَنَا بَاغِياً ... سِوَاهَا، وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

= لأحد أمرين، الأول: الدلالة على شجاعتهم الفائقة، والثاني. لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم، فلكثير من الناس عندهم ثارات، فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوي الثارات على غرة.

الإعراب: «نصرتك» فعل وفاعل ومفعول به «إذ» ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر «لا» نافية تعمل عمل ليس «صاحب» اسمها «غير» خبر لا، وغير مضاف، و«خاذل» مضاف إليه «فبوئت» الفاء عاطفة، بوىء: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل، وهو مفعول أول لبوىء «حصناً» مفعول ثان «بالكماة» جار ومجرور جعله العيني متعلقاً بقوله «نصرتك» في أول البيت، وعندي أنه يجوز أن يتعلق بقوله «حصينا» الذي بعده، بل هو أولى وأحسن «حصينا» نعت لقوله حصناً السابق.

الشاهد فيه: قوله «لا صاحب غير خاذل» حيث أعمل لا مثل عمل ليس، فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج.

٨٠ ـ البيتان للنابغة الجعدي، أحد الشعراء المعمرين، أدرك الجاهلية، ووفد على النبي ﷺ، وأنشده من شعره، فدعا له، والبيتان من مختار أبي تمام.

اللغة: «فعل ذي ود» أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة، فحذف الفعل وأبقى المصدر، والود ـ بتثليث الواو ـ المحبة، ومثله الوداد «تولت» أعرضت ورجعت «بقت حاجتي» بتشديد القاف ـ تركتها باقية «سواد القلب» سويداؤه وهي حبته السوداء «باغياً» طالباً «متراخياً» متهاوناً فيه.

الإعراب: «بدت» بدا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «فعل» قال العيني: منصوب بنزع الخافض، أي: كفعل، وعندي أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: تفعل فعل مضاف إلخ، وفعل مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«ود» مضاف إليه «فلما» ظرف بمعنى حين ناصبه قوله «تولت» الذي هو جوابه «تبعتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «وبقت» مثله «حاجتي» حاجة. مفعول به لبقت، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «في فؤاديا» الجار والمجرور متعلق بقوله «بقت» السابق «وحلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «سواد» مفعول به =

واختلف كلام المصنف في [هذا] البيت، فمرة قال: إنه مُؤَوّل، ومرة قال: إنَّ القياسَ عليه سائغ[1].

الشرط الثاني: ألّا يتقدم خَبَرُهَا على اسمها، فلا تقول «لا قَائماً رَجُلٌ».

= لحلت، وسواد مضاف، و«القلب» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «أنا» اسمها «باغياً» خبرها، وفاعله ضمير مستتر فيه «سواها» سوى: مفعول به لباغ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «عن حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله متراخياً الآتي، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه «متراخياً» معطوف على قوله باغياً السابق.

الشاهد فيه: قوله «لا أنا باغياً» حيث أعمل «لا» النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفة، وهو «أنا» وهذا شاذ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه ـ كما أشار إليه الشارح العلامة، نقلا عن المصنف ـ بتأويلات كثيرة، أحدها: أن قوله «أنا» ليس اسماً للا، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام ـ على هذا ـ «لا أرى باغياً» فلما حذف الفعل، وهو «أرى» برز الضمير المستتر، وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله «باغياً» حال من نائب فاعل فعل محذوف، والتقدير «لا أنا أرى باغياً»، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول ـ وهو الحال الذي هو قوله «باغياً» ـ عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير، فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر، فافهم ذلك، والله يرشدك ويتولاك.

(١) الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ، هو أبو حيان، شارح كتاب التسهيل لابن مالك،فإن ابن مالك قال في التسهيل، «ورفعها معرفة نادر» فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة ما نصه: «قال المصنف في الشرح (يريد ابن مالك): وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي * وحلت سواد القلب لا أنا باغياً * البيت اهـ، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُـرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الأَذَى ... فَلَا الْحَمْدُ مُكْسُوباً، وَلَا المَالُ بَاقِيَا

والقياس على هذا سائغ عندي (والمتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جني إعمال لا في المعرفة، وذكر ذلك في كتاب التمام» اهـ كلام أبي حيان بحروفه.

الشرط الثالث: ألا ينتقض النَّفْيُ بإلاّ، فلا تقول: «لا رَجُلَ إلا أفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ» بنصب «أفضل»، بل يجبُ رَفْعهُ.

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

* * *

وأما «إنِ» النافيةُ فمذهَبُ أكْثَرِ البصريين والفرَّاء أنها لا تعملُ شيئاً. ومذهَبُ الكوفيين ـ خَلاَ الفَرَّاء ـ أنها تعمل عَمَلَ «ليس»، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السَّرَّاج، وأبو علي الفارسيُّ، وأبو الفتح بن جني، واختاره المصنف، وزعم أن في كلام سيبويه ـ رحمه الله تعالى! ـ إشارة إلى ذلك، وقد وَرَدَ السماعُ به، قال الشاعر:

٨١ ـ إنْ هُوَ مُسْتَولِياً عَلَى أَحَدٍ إلاّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

---

٨١ ـ يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت، ومع هذا لم يذكر قائل معين.

اللغة والرواية: يروى عجز هذا البيت في صور مختلفة:

إحداها: الرواية التي رواه الشارح.

والثانية:

* إلا عَلَى حِزْبِهِ المَلاَعِينِ *

والثالثة:

* إلا عَلَى حِزْبِهِ المَنَاحِيسِ *

«مستولياً» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبله الجن، والمناحيس في الزواية الأخرى: جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.

الإعراب: «إن» نافية تعمل عمل ليس «هو» اسمها «مستولياً» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق =

وقال آخر:

٨٢ ـ إنَ الـمَـرْءُ مَيْـتـاً بِـانْقِـضَـاءِ حَيَـاتِـهِ
وَلٰـكِـنْ بِـأَنْ يُـبْـغَـى عَـلَيْـهِ فَـيُـخْـذَلَا

= بقوله «مستولياً» السابق «إلا» أداة استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق، وأضعف مضاف، و«المجانين» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «إن هو مستولياً» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله «مستولياً».

وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن «إن» النافية لا تعمل شيئاً، لا في المبتدأ ولا في الخبر، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة، ولا ناصب له في الكلام إلا «إن»، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ، لوروده في الشعر كثيراً، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية «إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية»، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير ـ رضي الله عنه! ـ في الآية الكريمة التي تلاها الشارح.

ويؤخذ من هذا الشاهد ـ زيادة على ذلك ـ أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا»: فإن الاسم في البيت ضمير، وقد نص الشارح على هذا، ومثل له.

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدح في العمل، لأنه استثنى بقوله «إلا على أضعف. . . إلخ».

٨٢ ـ وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

المعنى: ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عوناً له، ولا نصيراً يأخذ بيده، وينتصف له ممن ظلمه، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي.

الإعراب: «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتاً» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله «ميتاً» وانقضاء مضاف، وحياة من «حياته» مضاف إليه، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة، وأن مصدرية «يبغي» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغي، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي بالبغي عليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، والتقدير «ولكن يموت بالبغي عليه» وقوله «فيخذلا» الفاء عاطفة، ويخذل: فعل مضارع مبني للمجهول، معطوف على يبغي، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء، والألف للإطلاق. =

وذكــر ابن جني ـ في المحتَسَبِ ـ أن سعيـد بن جُبَيْــرٍ ـ رضـي الله عنه! ـ قرأ ﴿إِنِ الّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ الله عِبَاداً أَمْثَالكُمْ﴾ بنصب العباد.

ولا يُشْتَرَط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: «إنْ رَجُلٌ قَائِماً، [وَإنْ زَيْدٌ القَائِمَ]، وَإنْ زَيْدٌ قَائِماً».

* * *

وأمـا «لاَتَ» فهي «لا» النافيـةُ زِيدَتْ عليهـا تـاءُ التـأنيث مفتـوحـةً، ومذهَبُ الجمهور أنها تعمل عَمَلَ «ليس»، فترفـع الاسمَ، وتنصب الخبرَ، لكن اختصت بأنها لا يُذْكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً، بل [إنما] يذكـر معها أحَدُهُمَا، والكثيرُ في لسان العرب حَذْفُ اسمها وبقاءُ خبـرها، ومنـه قولـه تعــالى: ﴿وَلاَتَ حِينَ مَنَــاصٍ﴾ بنصب الحين، فحــذِفَ الاسـمُ وبقـيَ الخبـرُ، والتقـديـر «وَلاَتَ الْحِينُ حِينَ مَنَـاصٍ» فـالحينُ: اسمهـا، وحينَ مناصٍ خبرها، وقد قرىء شذوذاً (وَلاَتَ حِينُ مَنَـاصٍ) برفـع الحين على أنه اسم «لات» والخبَرُ محذوفٌ، والتقديـر «وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ لَهُمْ» أي: ولاتَ حينُ مَنَاصٍ كائناً لهم، وهذا هو المراد بقوله: «وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ ـ إلى آخر البيت».

وأشار بقوله: «وما للات في سوى حين عمل» إلى ما ذكـره سيبويـه من أن «لات» لا تعمـل إلا في الحين، واختلف الناسُ فيـه، فقال قـوم: [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رَادَفَهُ كـالساعـة

= الشاهد فيه: قوله «إن المرءُ ميتاً» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب، وفي هـذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها.

ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزمان، ومِنْ عملها فيما رَادَفَهُ قولُ الشاعر:

٨٣ - نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ
وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين، وَجَزَمَ بالثاني في التسهيل، وَمَذْهَبُ الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوباً

٨٣ - قيل: إن هذا الشاهد لرجل من طيء، ولم يسموه، وقال العيني: قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، ويقال: مهلهل بن مالك الكناني، واستشهد الفراء بقوله «ولات ساعة مندم» ثم قال: ولا أحفظ صدره.

اللغة: «البغاة» جمع باغ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة، والباغي: الذي يتجاوز قدره «مندم» مصدر ميمي بمعنى الندم «مرتع» اسم مكان من قولهم: رتع فلان في المكان يرتع - من باب فتح - إذا جعله ملهى له وملعباً، ومنه قوله تعالى ﴿نرتع ونلعب﴾ «وخيم» أصله أن يقال: وخم المكان، إذا لم ينجع كلؤه، أو لم يوافقك مناخه.

الإعراب: «ندم» فعل ماض «البغاة» فاعل ندم «ولات» الواو واو الحال، ولات: نافية تعمل عمل ليس، واسمها محذوف «ساعة» خبرها، والجملة في محل نصب حال، أي: ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم، لأن وقته قد فات، وساعة مضاف و «مندم» مضاف إليه «والبغي» مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة «مرتع» مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة، ومرتع مضاف ومبتغى من «مبتغيه» مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه «وخيم» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الشاهد فيه: قوله «ولات ساعة مندم» حيث أعمل «لات» في لفظ «ساعة» وهي بمعنى الحين، وليست من لفظه، وهو مذهب الفراء - فيما نقله عنه جماعة منهم الرضي - إذ ذهب إلى أن «لات» لا يختص عملها بلفظ الحين، بل تعمل فيما دل على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة.

=

فناصبُهُ فعلٌ مُضْمَر، والتقدير «لَاتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ» وإنْ وُجِدَ مرفوعاً فهو مبتدأ والخَبَرُ محذوفٌ، والتقدير «لَاتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنٌ لَهُمْ» والله أعلم.

* * *

= ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد، وهو:

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَائِقاً مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

أفْعَالُ المُقَارَبَةِ

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى، لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ[1]

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [للابتداء]، وهو «كاد» وأخواتُهَا، وذكر المصنف منها أحَدَ عشرَ فِعْلاً، ولا خلاف في أنها أفعال، إلا عَسَى، فنقل الزاهِدُ عن ثعلب أنها حرفٌ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السَّرَّاج[2]، والصحيح أنها فعل، بدليل اتِّصَالِ تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو «عَسَيْتُ» وعَسَيْتَ، وعَسَيْتُمَا، وَعَسَيْتُمْ، وَعَسَيْتُنَّ».

---

(١) «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كاد» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «لكن» حرف استدراك «ندر» فعل ماض «غير» فاعل ندر، وغير مضاف و «مضارع» مضاف إليه «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتي «خبر» حال من فاعل ندر، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين.

(٢) نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن «عسى» حرف هو قول الكوفيين، وتبعهم على ذلك ابن السراج، ونص في المغنى وشرح الشذور على أن ثعلباً يرى هذا، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين، وملخص مذهبهم أنهم قالوا: عسى حرف ترج، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها، لقوة التشابه بينهما.

ومن العلماء من ذهب إلى أن «عسى» على ضربين (أنظر ص ٣٤٥ الآتية): الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها، وهذه حرف ترج، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمي:

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

والضرب الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر - وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب، وهو من أفعال المقاربة - وهذا فعل ماض، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض﴾ وأما جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف، وهو مع ذلك؛

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دَلَّ على المقاربة، وهي: كاد، وكَرَبَ، وَأَوْشَكَ.

والثاني: ما دَلَّ على الرَّجَاءِ، وهي: عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَقَ.

والثالث: ما دَلَّ على الإنشاء، وهي: جَعَلَ، وَطَفِقَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ، وأنشأ.

فتسميتُهَا أفعالَ المقارَبِة من باب تسمية الكل باسم البعض.

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ آسْماً لها، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب، وهذا هو المراد بقوله: «ككان كاد

= جامد، ولم يخرجه ذلك عن فعليته، أليست حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها، فلم يكن ذلك موجباً لحرفيتها؟

وهذا الذي ذكرناه ـ من أن «عسى» على ضربين، وأنها في ضرب منهما فعل، وفي الضرب الآخر حرف ـ هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابنا على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢).

ومن هذا كله يتضح لك: أن في «عسى» ثلاثة أقوال للنحاة، الأول: أنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة ورجحه المتأخرون، والثاني: أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب، وابن السراج. والثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في البيت الذي أنشدناه، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه شيخ النحاة، ولا تتسع هذه العجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأي وتخريج الشواهد على كل مذهب.

وعسى» لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً، نحو «كَادَ زَيْدٌ يَقُوم، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ونَدَر مجيئه اسماً بعد «عسى، وكاد» كقوله:

٨٤ ـ أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحاً دَائِماً
لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا

---

٨٤ ـ قال أبو حيان: «هذا البيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد» اهـ، قال ابن هشام: «طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بغية الآمل ومنية السائل، فقال: هو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتاً مجهولة القائلين» اهـ، وقيل: إنه لرؤبة بن العجاج، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فلم أجده في أصل الديوان، وهو مما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلاً لهذا الديوان مما وجده في بعض كتب الأدب منسوباً إليه، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه.

اللغة: «العذل» الملامة «ملحاً» إسم فاعل من «ألح يلح إلحاحاً» أي أكثر.

الإعراب: «أكثرت» فعل وفاعل «في العذل» جار ومجرور متعلق بأكثر «ملحاً» حال من التاء في أكثرت مؤكدة لعاملها «دائماً» صفة للحال «لا تكثرن» لا: ناهية، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «عسيت» عسى: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «صائماً» خبره، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله «عسيت صائماً» حيث أجرى «عسى» مجرى «كان» فرفع بها الإسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسماً مفرداً، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، ومثل هذا البيت قولهم في المثل «عسى الغوير أبؤساً».

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن «عسى» هنا فعل تام يكتفي بفاعل، وهو هنا تاء المتكلم، بدليل وقوع جملتها خبراً لإن الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وذلك لأن عسى للترجي، والترجي إنشاء، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية، والجمل الإنشائية لا تقع خبراً لإن، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ غير المنسوخ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية، فلا تكون «عسى» ناقصة، وأما قوله «صائماً» على هذا فهو خبر «لكان» محذوفة مع اسمها، وتقدير الكلام: إني رجوت أن أكون صائماً.

وقولُه:

٨٥ ـ فَأُبْتُ إلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آئِباً
وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

وهذا هو مُرَاد المصنف بقوله: «لكن نَدَر ـ إلى آخره» لكن في قوله «غير مضارع» إيهام، فإنه يدخل تحته: الاسمُ، والظرفُ، والجارُّ والمجرور، والجملة الاسمية، والجملةُ الفعليةُ بغير المضارع، ولم ينـدر مجيء هذه كلها

٨٥ ـ هذا البيت لتأبط شراً ـ ثابت بن جابر بن سفيان ـ من كلمة مختارة، اختارها أبو تمام في حماسته (أنظر شرح التبريزي ١/٨٥ بتحقيقنا) وأولها قوله:

إذَا المَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ   أَضَاعَ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

اللغة: «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «تصفر» أراد تتأسف وتتحزن على إفلاتي منها، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا عليّ. وقصة ذلك أن قوماً من بني لحيان ـ وهم حي من هذيل ـ وجدوا تأبط شراً يشتار عسلاً من فوق جبل، ورآهم يترصدونه، فخشى أن يقع في أيديهم، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم، وصب ما معه من العسل فوق الصخر، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض، ثم أسلم قدميه للريح، فنجا من قبضتهم.

المعنى: يقول: إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها، وهي تتأسف وتتعجب مني كيف أفلت منها.

الإعراب: «فأبت» الفاء عاطفة، آب: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بآبت «وما» الواو حالية، ما: نافية «كدت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «آئباً» خبر كاد، والجملة في محل نصب حال «وكم» الواو حالية، كم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «مثلها» مثل: تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول به «وهي» الواو للحال، هي: مبتدأ «تصفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «وما كدت آئباً» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، ولكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية، وزعم أن الرواية الصحيحة هي «وما كنت آئباً».

خبراً عن «عسى، وكاد» بل الذي نَدَر مجيءُ الخبرِ اسماً، وأما هذه فلم يُسْمع مجيئها خبراً عن هذين.

***

وَكَوْنُهُ بِدُونِ «أنْ» بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ، وَكَادَ الأمْرُ فِيهِ عُكِسَا[1]

أي: اقترانُ خبر «عسى» بـ «أنْ» كثيرٌ[2]، وتجريدهُ من «أنْ» قليلٌ،

(١) «وكونه» الواو عاطفة، وكون: مبتدأ ـ وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء ـ وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه، وخبره محذوف، أي: وكونه وارداً «بدون» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، ودون مضاف و «أن» قصد لفظه: مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف، وبعد مضاف، و «عسى» قصد لفظه: مضاف إليه «نزر» خبر المبتدأ الذي هو قوله كونه «وكاد» الواو عاطفة، وكاد قصد لفظه: مبتدأ أول «الأمر» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «عكس» الآتي «عكسا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) أنت إذا قلت «عسى زيد أن يقوم» فزيد: اسم عسى، وأن والفعل في تأويل مصدر خبره، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى ـ وهو المصدر ـ عن اسم الذات ـ وهو زيد، وهو غير الأصل والغالب في كلام العرب.

وللعلماء في الجواب عن ذلك أربعة وجوه:

أولها: أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف، إما قبل الاسم وكأنك قلت: عسى أمر زيد القيام، وإما قبل الخبر وكأنك قلت: عسى زيد صاحب القيام، فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى، وعلى الثاني تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات، لأن اسم الفاعل يدل على الذات التي وقع منها الحدث أو قام بها.

وثانيها: أن هذا المصدر في تأويل الصفة، وكأنك قد قلت: عسى زيد قائماً.

وثالثها: أن الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام.

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر ـ صريح أو مؤول ـ يخبر به عن اسم الذات، أو يقع نعتاً لاسم ذات، أو يجيء حالاً من اسم الذات.

=

وهذا مذهَبُ سيبويه، ومذهَبُ جمهور البصـريين أنه لا يتجرَّدُ خبرُهـا من «أنْ» إلا في الشعر، ولم يَرِدْ في القرآن إلا مقترناً بـ«ـأنْ» قال الله تعالى: ﴿فعَسَى الله أنْ يـأتِيَ بـالْفَتْـحِ﴾، وقـال عـز وجـل: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أن يَرْحَمَكُمْ﴾.

ومن وروده بدونِ «أنْ» قولُه:

٨٦ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أمْسَيْتَ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

= ورابعها: أن «أن» ليست مصدرية في هذا الموضع، بل هي زائدة، فكأنك قلت: عسى زيد يقوم، وهذا وجه ضعيف، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب، ولسقطت من الكلام في السعة أحياناً، وهي لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر.

٨٦ ـ البيت لهدبة بن خشرم العذري، من قصيدة قالها وهو في الحبس، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما رواه أبو علي، وأول هذه القصيدة قوله:

طَرِبْتَ، وَأنْتَ أحْيَاناً طَرُوبُ ... وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّاكَ الْمَشِيبُ؟
يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكِ في فُؤَادِي ... إذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلوبُ
يُؤَرِّقُنِي اكْتِئَابُ أبِي نُمَيْرٍ ... فَقَلْبِي مِنْ كَآبَتِهِ كَئِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ: هَدَاكَ الله! مَهْلاً ... وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللُّبِّ الْمُصِيبُ
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللغة: «طربت» الطرب: خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن «النأي» البعد «الكرب» الهم والغم «أمسيت» قال ابن المستوفي: يروى بضم التاء وفتحها، والنحويون إنما يروونه بضم التاء، والفتح عند أبي حنيفة أولى، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التي رويناها، وكان أبو نمير معه في السجن.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم عسى مرفوع به «الذي» اسم موصول صفة للكرب «أمسيت» أمسى: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» وراء: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ووراء مضاف والهاء=

وقولُه:

٨٧ ـ عَسَى فَرَجٌ يَأتِي بِهِ اللهُ، إنهُ   لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أمْرُ

= مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة لفرج، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر «يكون» والجملة من «يكون» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «عسى».

الشاهد فيه: قوله «يكون وراءه ـ إلخ» حيث وقع خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مجرداً من «أن» المصدرية، وذلك قليل، ومثله الشاهد الذي بعده (ش ٨٧) وقول الآخر:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ   بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

(المنهمر: أراد به المطر الكثير، والجون: الأسود، والرباب: السحاب، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الأبيات قول الآخر:

فَأمّا كَيِّسٌ فَنَجَا، وَلٰكِنْ   عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

٨٧ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «فرج» اسمه «يأتي» فعل مضارع «به» جار ومجرور متعلق بيأتي «الله» فاعل يأتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عسى «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الشأن اسمه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كل» منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله، وكل مضاف، و «يوم» مضاف إليه «في خليقته» الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، وخليقة مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه «أمر» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «يأتي به الله» حيث جاء خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وهذا قليل، ومثله ـ سوى ما ذكرنا مع الشاهد ٨٦ ـ قول الفرزدق:

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ   إذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر، وحاصله: أنه يجوز في الفعل المضارع الذي يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى.

فأما «غير «عسى» من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً لضمير يعود على الاسم، وأما قول ذي الرمة:

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ   تُكَلِّمُنِي أحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو «تكلمني» رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو «أحجاره» فهذا ونحوه شاذ أو مؤول. =

وأما «كادَ» فذكر المصنفُ أنها عَكْسُ «عَسَى»، فيكون الكثيرُ في خبرها أن يتجرد[1] من «أنْ» وَيَقِلُّ اقترانهُ بها، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيُّون من أن اقتران خَبَرها بـ«أنْ» مخصوصٌ بالشعر، فمن تجريده من «أنْ» قولُه تعالى: ﴿فَذَبحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقال: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾[1] ومن اقترانه بـ«أنْ» قولُه ﷺ: «مَا كِدْتُ أن أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حتى كادتِ الشَّمْسُ أن تَغْرُبَ» وقوله:

٨٨ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أن تَفِيضَ عَلَيْهِ ... إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

= أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى، فلا هو ضمير الاسم، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم، وذلك شاذ أيضاً.

(١) ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتي في باب الفاعل:

لَمَّا رَأى طَالِبُوه مُصْعَباً ذُعِرُوا ... وَكَادَ ـ لَوْ سَاعَدَ المَقْدُورُ ـ يَنْتَصِرُ

الشاهد فيه: قوله «كاد ينتصر» فإن الفعل المضارع الواقع خبراً لكاد لم يقترن بأن.

٨٨ ـ هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن مناذر، أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلاً اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي، وقبله:

إنَّ عَبْدَ المَجِيدِ يَوْمَ تُوفِّي ... هَدَّ رُكْناً مَا كَانَ بِالمَهْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ درَى حَامِلُوه ... مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودٍ؟

اللغة: «تفيض» من قولهم «فاضت نفس فلان» ويروى في مكانه «تفيظ» وكل الرواة يجيزون أن تقول «فاضت نفس فلان» إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول «فاظت نفس فلان» بالظاء، وكلام غير الأصمعي أسد، فهذا البيت الذي نشرحه دليل على صحته، وكذلك قول الآخر:

تَفِيضُ نُفُوسُهَا ظَمأً، وَتَخْشَى ... حِمَاماً، فَهْيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقول الراجز:

تَجَمَّعَ النَّاسُ، وقالوا: عُرْسُ ... فَفُقِئَتْ عَيْنٌ، وَفَاضَتْ نَفْسُ

قول الشاعر في بيت الشاهد «ريطة» بفتح الراء وسكون الياء المثناة ـ الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت. =

وَكَعَسَى حَرَى، وَلٰكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْماً بِـ«أَنْ» مُتَّصِلَا[١]
وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا «أَنْ» نَزَرَا[٢]

= الإعراب: «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «النفس» اسم كاد «أن» مصدرية «تفيض» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للنفس، والجملة خبر «كاد» في محل نصب «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق «إذ» ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله «تفيض» أيضاً «غدا» فعل ماض بمعنى صار، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثي «حشو» خبر غدا، وحشو مضاف و «ريطة» مضاف إليه «وبرود» معطوف على ريطة.

الشاهد فيه: قوله «أن تفيض» حيث أتى بخبر «كاد» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن، وذلك قليل، والأكثر أن يتجرد منها، ومثل هذا البيت قول الشاعر:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا، فَكِدْتُمُ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول رؤبة بن العجاج:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَامَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم - رضي الله تعالى عنه! - «كاد قلبي أن يطير» ومع ورود المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن - في الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين: إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر، غير سديد، والصواب ما ذكره الناظم وهو في هذا تابع لسيبويه.

(١) «كعسى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حرى» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولكن» حرف استدراك «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق «خبرها» خبر: نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه «حتماً» صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، أي: اتصالاً حتماً «بأن» جار ومجرور متعلق بقوله متصلاً الآتي «متصلاً» مفعول ثان لجعل.

(٢) «وألزموا» فعل وفاعل «اخلولق» قصد لفظه: مفعول أول لألزم «أن» قصد لفظه أيضاً: مفعول ثان لألزم «مثل» حال صاحبه قوله «اخلولق» السابق، ومثل مضاف و «حرى» قصد لفظه: مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا» الآتي، وبعد مضاف، و «أوشك» قصد لفظه: مضاف إليه «انتفا» قصر للضرورة: مبتدأ، وانتفا مضاف و «أن» قصد لفظه: مضاف إليه «نزرا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتفا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو انتفا، وتقدير البيت: وألزم العرب اخلولق أن حال كونه مشبهاً في ذلك حرى، وانتفاء أن بعد أوشك قد قل.

يعني أن «حَرَى» مثلُ «عَسَى» في الدلالة على رَجَاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أَنْ»، نحو «حَرَى زَيْدٌ أن يقوم» ولم يُجرد خبرها من «أنْ» لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك «اَخْلَوْلَقَ» تلزم «أنْ» خَبَرَها نحو «اخْلَوْلَقَتِ السماء أن تُمْطِرَ» وهو من أمثلة سيبويه، وأما «أوشَكَ» فالكثير اقترانُ خبرِها بـ «أنْ» ويقلُّ حَذْفُها منه، فمن اقترانه بها قولُه:

٨٩ ـ وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا
ـ إذَا قِيلَ هَاتُوا ـ أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

---

٨٩ ـ هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابي، ولم ينسبه إلى أحد، ورواه الزجاجي في أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقبله:

أَبَا مَالِكٍ، لاَ تَسْأَلِ النَّاسَ، وَالْتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فَضْلَ الله، وَالله أَوْسَعُ

المعنى: إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء، وأهونها خطراً، وأقلها قيمة ـ لما أجابوا، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال.

الإعراب: «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «الناس» نائب فاعل سئل، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثان لسئل «لأوشكوا» اللام واقعة في جواب «لو» وأوشك: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «هاتوا» فعل أمر وفاعله، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لقيل، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها «أن» مصدرية «يملوا» فعل مضارع منصوب بأن، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب خبر أوشك «ويمنعوا» معطوف على يملوا.

الشاهد فيه: يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين، الأول: في قوله «لأوشكوا» حيث ورد «أوشك» بصيغة الماضي، وهو يرد على الأصمعي وأبي علي اللذين أنكرا استعمال «أوشك» وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا «يوشك» المضارع وسيأتي للشارح ذكر هذا، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨)، والأمر الثاني: في قوله «أن يملوا» حيث أتى بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن، وهو الكثير.

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي:

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدِّرْ بِبَعْضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا =

وَمِنْ تجَرُّدِهِ منها قولُه:

٩٠ ـ يوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا   وَتَرْكُ «أَنْ» مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا[1]

= وقول الكلحبة اليربوعي:

إِذَا الـمَرْءُ يَعْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ   حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠ ـ البيت لأمية بن أبي الصلت، أحد شعراء الجاهلية، وزعم صاعد ان البيت لرجل من الخوارج، وليس ذلك بشيء، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٧٩).

اللغة: «منيته» المنية الموت «غراته» جمع غرة ـ بكسر الغين ـ وهي الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع عليها.

المعنى: إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين براثنه في بعض غفلاته، والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها، إذ كان الموت ـ ولا بد ـ نازل بكل أحد.

الإعراب: «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسم يوشك «فر» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول والجملة لا محل لها صلة «من منيته» الجار والمجرور متعلق بفر، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه «في بعض» الجار والمجرور متعلق بقوله «يوافقها» الآتي، وبعض مضاف وغرات من «غراته» مضاف إليه، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «يوافقها» يوافق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به، وجملة يوافقها في محل نصب خبر «يوشك».

الشاهد فيه: قوله «يوافقها» حيث أتي بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

(١) «مثل» خبر مقدم، ومثل مضاف، و «كاد» قصد لفظه: مضاف إليه «في الأصح» جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق «كربا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وترك» مبتدأ، وترك مضاف و «أن» قصد لفظه: مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بترك، ومع مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «الشروع» مضاف إليه «وجبا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

كَـأَنْشَـأَ السَّـائِقُ يَحْـدُو، وَطفِقْ، كَـذَا جَعَلْتُ، وَأَخَـذْتُ، وَعَـلِقْ[1]

لم يـذكـر سيبـويـه في «كَـرَبَ» إلا تَجَـرُّدَ خَبَـرِهَـا من «أَنْ» وزعم المصنفُ أن الأَصَحَّ خلافُهُ، وهو أنهـا مثلُ «كـاد»، فيكـون الكثيـرُ فيهـا تجريدَ خبرِهَا من «أن» ويقلُّ اقترانُه بها، فمن تجريده قولُه:

٩١ ـ كَـرَبَ القَلْبُ مِنْ جَـوَاهُ يَـذُوبُ حِينَ قَـالَ الْوُشَاةُ: هِنْـدٌ غَضُـوبُ

وَسُمِع من اقترانه بها قولُه:

---

(١) «كأنشأ» الكاف جارة لقول محذوف، أنشأ: فعل ماض ناقص «السائق» اسمه «يحدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر أنشأ «وطفق» معطوف على أنشأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جعلت» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وأخذت، وعلق» معطوفان على جعلت.

٩١ ـ قيل: إن هذا البيت لرجل من طيء، وقال الأخفش: إنه للكلحبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين.

اللغة! «جواه» الجوى! شدة الوجد «الوشاة» جمع واش، وهو التمام الساعي بالإفساد بين المتوادين، والذي يستخرج الحديث بلطف، ويروى «حين قال العذول» وهو اللائم «غضوب» صفة من الغضب يستوي فيها المذكر والمؤنث كصبور.

المعنى: لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن، حين أبلغني الوشاة الذين يسعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي.

الإعراب: «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «يذوب» الآتي، أو بقوله «كرب» السابق، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق «قال» فعل ماض «الوشاة» فاعل قال «هند» مبتدأ «غضوب» خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «حين» إليها.

الشاهد فيه: قوله «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً مجرداً من أن.

٩٢ ـ سقَاهَا ذَوُو الأحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطعَا

والمشهورُ في «كَرَب» فتح الراءِ، ونُقِلَ كسرهُا أيضاً.

٩٢ ـ البيت لأبي يزيد الأسلمي، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل بن هشام بن المغيرة، والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان ـ وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته، ولم يعطه، ولم يكتف بالحرمان، بل أمر به فضرب بالسياط، وأول هذه الكلمة قوله:

مَدَحْتُ عُرُوقاً لِلنَدى مَصَّتِ الثَّرَى
حَدِيثاً، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأنْ تَتَرَعْرَعَا

نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى
وَحَلَّبَتِ الأيَّامَ وَالدَّهْرَ أضْرُعَا

اللغة: «مصت الثرى حديثا» أراد أنهم حديثو عهد بنعمة، فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة، ولما عبر أولاً بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام «بأن تترعرعا» يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة، ويروى «تتزعزها» بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك، ومعناه تتحرك، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق، فليس لهم في الكرم عرق ثابت، فهم لا يتحركون للبذل، ولا تهش نفوسهم للعطاء «نقائذ» جمع نقيذ، بمعنى اسم المفعول، يريد أن ذوي قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر «أضرع» هو جمع ضرع، والعبارة مأخوذة من قول العرب: حلب فلان الدهر أشطره، يريدون ذاق حلوه ومره «ذوو الأحلام» أصحاب العقول، ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء «سجلاً» ـ بفتح فسكون ـ الدلو ما دام فيها ماء قليلاً كان ما فيها من الماء أو كثيراً، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً فهي دلو لا غير. ولا يقال حينئذ سجل، والغرب ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة، وكذلك الذنوب ـ بفتح الذال المعجمة ـ مثل السجل، يريد أن الذي منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعاً لوسعهم وكفاهم، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية، فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم.

المعنى: إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت، ويقصد بذوي أرحامها بني مروان.

الإعراب: «سقاها» سقى: فعل ماض، وضمير الغائبة مفعوله الأول «ذوو» فاعل سقى، وذوو مضاف، و «الأحلام» مضاف إليه «سجلا» مفعول ثان لسقى «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «كربت» كرب: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «أعناقها» أعناق إسم كرب، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تقطعا» =

ومعنى قوله «وَتَرْكُ أنْ مع ذي الشروع وَجَبَا» أن ما دلَّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقترانُ خبره بـ «أنْ» لما بَيْنَهُ وبين «أنْ» من المُنَافاة، لأن المقصودَ به الحالُ، و «أنْ» للاستقبال، وذلك نحو «أنشأ السائق يَحْدُو، وَطَفِقَ زيد يَدْعُو، وَجَعَل يتكلم، وأخذ يَنْظِم، وَعَلِقَ يفعل كذا».

* * *

وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا ... وَكَادَ لا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشِكَا[1]

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصَرَّف، إلا «كاد، وأوشك»، فإنه قد استعمل منهما المضارعُ، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ وقول الشاعر:

* يُوشِكُ مَنْ فَرَّمِنْ مَنِيَّتِهِ[2] * [٩٠]

= فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين ـ وأصله تتقطعا ـ منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق، والجملة في محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «أن تقطعا» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن وهو قليل، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من «أن»، وفي هذا البيت رد عليه، ومثله قول الراجز، وهو العجاج بن رؤبة:

قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا ... لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَساً مَثْبُورَا

ومن ورود خبر «كرب» مضارعاً غير مقترن بأن ـ سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَلاَ تَحْرِمِي نَفْساً عَلَيْكِ مَضِيقَةً ... وَقَدْ كَرَبَتْ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) «واستعملوا» فعل وفاعل «مضارعاً» مفعول به لاستعمل «لأوشكا» جار ومجرور متعلق بقوله استعملوا «وكاد» معطوف على أوشك «لا» عاطفة «غير» معطوف على أوشك، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر «وزادوا» فعل وفاعل «موشكا» مفعول به لزاد.

(٢) هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريباً، فانظره (ص ٣٠٧) ومحل الشاهد فيه هنا قوله «يوشك» حيث استعمل فعلاً مضارعاً لأوشك، كما بيناه في الموضع الذي أحلناك عليه.

وَزَعَم الأصمعيُّ أنه لم يستعمل «يُوشِكُ» إلا بلفظ المضارع [ولم تستعمل «أوشك» بلفظ الماضي] وليس بجَيِّدٍ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضي، وقد وَرَدَ في الشعر، كقوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأوْشَكُوا
إذَا قِيلَ هَاتُوا أنْ يَمَلّوا وَيَمْنَعُوا(1) [٨٩]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارع [وَقَلَّ استعمال الماضي] وقول المصنف: «وزادوا موشكاً» معناه أنه قد وردَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من «أوشك» كقولِه:

٩٣ ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أنْ تَعُودَ   خِلاَفَ الأنِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا

(١) هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريباً، فانظره في (ص ٣٠٦) والاستشهاد به ههنا لقوله «أوشكوا» حيث استعمل الفعل الماضي، وفيه رد على الأصمعي وأبي على حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للمجهول، على ما حكاه ابن مالك عنهما، وقد بينا ذلك في الموضع الذي أحلناك عليه.

٩٣ ـ هذا البيت لأبي سهم الهذلي، وبعده قوله:

وَتُوحِشُ فِي الأرْضِ بَعْدَ الْكَلاَمِ   وَلاَ تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلاَبَا

اللغة: «خلاف الأنيس» أي بعد المؤانس «وحوشاً» قفراً خالياً، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش، والوحش: صفة مشبهة، تقول: أرض وحش، تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يبابا» قال ابن منظور في اللسان: «اليباب عند العرب: الذي ليس فيه أحد، قال عمر بن أبي ربيعة:

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبُلَيَّيْنِ لَوْ   بَيَّنَ رَجْعَ الجَوَابِ أوْ لَوْ أجَابَا؟
فَإلَى قَصْرِ ذِي الْعَشِيرَةِ فَالصا   لِفِ أمْسَى مِنَ الأنِيسِ يَبَابَا

معناه خالياً لا أحد به» اهـ.

الإعراب: «فموشكة» خبر مقدم ـ وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه ـ «أرضنا» أرض: مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تعود» فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أرض =

وقد يُشْعِرُ تخصيصهُ «أوشك» بالذكر أنه لَمْ يُستعمل اسم الفاعل من «كاد» وليس كذلك، بل قد ورد استعمالُه في الشعر، كقولِه:

٩٤ ـ أَمُـوتُ أسًـى يَـوْمَ الـرِّجَـام، وَإنَّـنِـي
يَـقِـيـنـاً لَـرَهْـنٌ بـالَّـذِي أنَـا كَـائِـدُ

وقد ذَكَرَ المصنفُ هذا في غير هذا الكتاب.

= «خلاف» منصوب على الظرفية، وناصبه «تعود» وخلاف مضاف، و «الأنيس» مضاف إليه «وحوشاً» حال من الضمير المستتر في تعود، وقوله «يبابا» حال ثانية، وقيل: تأكيد لأنه بمعناه، وقيل: معطوف عليه بحرف عطف مقدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك.

الشاهد فيه: قوله «فموشكة» حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك، ومثله قول كثير بن عبدالرحمن الشهير بكثير عزة:

فَإنَّكَ مُوشِكٌ ألاَّ تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَدِي

٩٤ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل، وقبل بيت الشاهد قوله:

وكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأُسْبِلَ عَانِدُ
قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا وَعُوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ
فإن تُرِكَتْ للكُحْلِ لم يُتْرَكِ البكى وَتَشْرَى إذَا مَا حَثْحَثَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة: «سها عاند» يقال: عرق عاند، إذا سال فلم يكد يرقأ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال: إنه عرق عاند «قذيت بها» أصابني القذى بسببها «سهو دموعها» ساكنة لينة «عوارها» قذاها «تشرى» تلح «حثحثتها» حركتها «المراود» جمع مرود ـ بزنة منبر ـ وهو ما يحمل به الكحل إلى العين «أسى» حزناً وشدة لوعة «الرجام» بالراء المهملة المكسورة والجيم ـ موضع بعينه، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة.

الإعراب: «أموت» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أسى» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتقدير «آسياً» أي حزيناً «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية، وناصبه «أموت» ويوم مضاف و «الرجام» مضاف إليه «وإنني» إن: حرف توكد ونصب، والياء اسمها «يقيناً» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أوقن يقيناً «لرهن» اللام مؤكدة، ورهن: خبر إن «بالذي» جار ومجرور متعلق برهن «أنا» مبتدأ «كائد» خبره، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول =

وأفْهَمَ كلامُ المصنف أن غير «كاد، وأوشك» من أفعال هذا الباب لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل، وحكى غيرهُ خلافَ ذلك، فحكى صاحبُ الإنصاف استعمالَ المضارع واسم الفاعل من «عسى» قالوا: عَسَى يَعْسِي فهو عَاسٍ، وحكى الجوهريُّ مضارِعَ «طَفِقَ»، وحكى الكسائي مضارِعَ «جَعَلَ».

* * *

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ
غِنًى بِـ«أَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فُقِدْ[1]

اختصَّتْ «عسى، واخلولق، وأوشك» بأنها تُسْتعمل ناقصةً وتامة.

فأما الناقصة فقد سبق ذكرُها.

وأما التامة فهي المسنَدَةُ إلى «أنْ» والفعلِ، نحو «عَسَى أنْ يَقُومَ، واخلولق أن يأتي، وأوشك أنْ يفعَلَ» فـ«أنْ» والفعلُ في موضع رفع فاعل «عسى، واخلولق، وأوشك» واستغْنَتْ به عن المنصوب الذي هو خبرها.

= ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه، واسمه ضمير مستتر فيه، وتقدير الكلام: بالذي أنا كائد ألقاه، مثلاً.

الشاهد فيه: قوله «كائد» بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو ـ حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد» هذا توجيه كلام الشارح العلامة، وقد تبع فيه قوماً من النحاة، وقيل: إن الصواب في الرواية «كابد» بالباء الموحدة من المكابدة، فلا شاهد فيه.

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله يرد الآتي، وبعد مضاف، و«عسى» قصد لفظه مضاف إليه «اخلولق، أوشك» معطوفان على «عسى» بعاطف مقدر «قد» حرف تحقيق «يرد» فعل مضارع «غنى» فاعل يرد «بأن يفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «غنى» ومثله قوله «عن ثان» وقوله «فقد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان، والجملة من فقد ونائب فاعله في محل جر صفة لثان.

وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعد «أنْ» اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به، فإن وليه نحو «عسى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ» فذهب الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد «أنْ» فـ«أنْ» وما بعدها فاعل لعسى، وهي تامة، ولا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافيُّ والفارسيُّ إلى تجويز ما ذكرهُ الشَّلَوْبينُ وتجويزِ وَجْهٍ آخَرَ، وهو: أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد «أنْ» مرفوعاً بعسى اسماً لها، و«أنْ» والفعل في موضع نصب بعسى، وتَقَدَّمَ على الاسم، والفعلُ الذي بعد «أنْ» فاعلُه ضميرٌ يعود على فاعل «عسى» وجاز عَوْدُهُ عليه ـ وإن تأخَّرَ ـ لأنه مُقَدَّمٌ في النية.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول ـ على مذهب غير الشلوبين ـ «عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يقُمْن الهنداتُ» فتأتي بضميرٍ في الفعل، لأن الظاهر ليس مرفوعاً به، بل هو مرفوع بـ«عَسَى» وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول: «عسى أن يقوم الزيدان، وعَسَى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهنداتُ» فلا تأتي في الفعل بضميرٍ، لأنه رَفَعَ الظاهرَ الذي بعده.

* * *

وَجَــرِّدَنْ عَسَى، أَوِ ارْفَــعْ مُضْمَـرَا بِهَــا، إذَا اسْمٌ قَبْلَهَــا قَــدْ ذُكِــرَا[1]

---

(١) «وجردن» جرد: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عسى» قصد لفظه: مفعول به لجرد «أو» حرف عطف معناه التخيير «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضمراً» مفعول به لارفع «بها» جار ومجرور متعلق بارفع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، تضمن معنى الشرط «اسم» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أي: إذا ذكر اسم «قبلها» قبل: ظرف متعلق بذكر الآتي، وقبل مضاف وها:

اخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدُها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو «زَيْدٌ عَسَى أنْ يَقُومَ» فعلى لغة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و «أن يقوم» في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى» و «أن يقوم» في موضع رفع بعَسَى.

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول ـ على لغة تميم ـ: «هند عَسَت أن تقوم، والزيدان عَسَيَا أن يَقُومَا، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهندان عَسَتَا أَنْ تَقُومَا، والهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ» وتقول ـ على لغة الحجاز ـ: «هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عَسَى أن تقوما، والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ».

وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه، فتقول: «الزيدان جَعَلَا يَنْظِمَان» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار، فلا تقول: «الزيدان جعَلَ ينظمان» كما تقول: «الزيدان عَسَى أنْ يَقُومَا».

* * *

وَالْفَتْحَ والْكَسْرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ
نَحْوِ«عَسَيْتُ»، وانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ[1]

= مضاف إليه «قد» حرف دال على التحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذكراً» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية.

(١) «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» الآتي «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» =

إذا اتصل بـ «عَسَى» ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم، نحو «عَسَيْتُ» أو لمخاطب، نحو «عَسَيْتَ، وعَسَيْتِ، وعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وعَسَيْتُنَّ» أو لغائبات، نحو «عَسَيْنَ» جاز كَسْرُ سينها وفَتْحُهَا، والفتحُ أشْهَرُ، وقرأ نافع: (فَهَلْ عَسِيتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ) ـ بكسر السين ـ وقرأ الباقون بفتحها.

* * *

= فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في السين» جار ومجرور متعلق بأجز «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه: مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفة، انتقا: وانتقا مضاف و «الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

إنَّ وَأَخَواتُهَا

لإنَّ، أَنَّ لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلّ، كَأَنَّ ـ عَكْسُ مالِكَان مِنْ عَمَلْ(١)
كَإنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ٱبْنَهُ ذُوضِغْنِ(٢)

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف(٣): إنَّ، وَأَنَّ، وَكأنَّ، وَلكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَعَدَّها سيبويه خمسةً؛ فأسقط «أَنَّ» المفتوحَةَ لأن أصلها «إن» المكسورة، كما سيأتي.

---

(١) «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أن، ليت، لكن، لعل، كأن» كلهم معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عكس» مبتدأ مؤخر، وعكس مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «لكان» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول: أي عكس الذي استقر لكان «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول.

(٢) «كإن» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، إن: حرف توكيد ونصب «زيداً» اسمها «عالم» خبرها «بأني» الباء جارة، وأن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «كفء» خبرها، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله «عالم» السابق «ولكن» حرف استدراك ونصب «ابنه» ابن: اسم لكن، وابن مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر لكن، وذو مضاف و «ضغن» مضاف إليه.

(٣) قد عرفت مما قدمنا لك ذكره في أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٢٩٧) أن سيبويه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفاً دالاً على الترجي مثل لعل وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إن، فتنصب الاسم، وترفع الخبر، وذلك في حالة واحدة، وهي أن يتصل بها ضمير نصب، نحو قول الشاعر:

* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا *

وقد تقدم إنشاده كاملاً في الموضع الذي أحلناك عليه، ومثله قول الراجز:

تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَا، يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ومثله قول عمران بن حطان الخارجي:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إذَا مَا تُنَازِعُنِي: لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة: الستة التي عدها الناظم والشارح، والسابع عسى، عند سيبويه وجماعة من النحاة، فاعرف ذلك.

ومعنى «إنَّ، وأَنَّ» التوكيدُ، ومعنى «كأَنَّ» التشبيهُ، وَ «لكنَّ» للاستدراك، وَ «لَيْتَ» للتَّمَنِّي، و «لَعَلَّ» للترجِّي والإشفاق، والفرقُ بين الترجِّي والتمني أن التمني يكون في الممكن، نحو: «لَيْتَ زَيْداً قائم» وفي غير الممكن، نحو: «ليت الشَّبابَ يَعُود يوماً»[1]، وأن الترجِّيَ لا يكون إلا في الممكن؛ فلا تقول: «لَعَلَّ الشَّبابَ يعود» والفرقُ بين الترجِّي والإشفاق أن الترجِّيَ يكون في المحبوب، نحو: «لعل الله يرحمنا» والإشفاق في المكروه نحو: «لعل العدو يقدم».

وهذه الحروفُ تعمل عَكْسَ عملِ «كَانَ» فتنصب الاسم، وترفع الخبر[2] نحو: «إنَّ زَيْداً قَائِمٌ»؛ فهي عاملة في الجزءين، وهذا مذهب

(١) قد وردت هذه الجملة في بيت لأبي العتاهية، وهو قوله:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

(٢) ههنا أمران يجب أن تتنبه لهما:

الأول: أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية، مثل «ما» التعجبية، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير - أي الوقوع في صدر الجملة - كاسم الاستفهام، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن، فإنه مما يجب تصديره، وقد دخلت عليه إن في قول الأخطل التغلبي:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، ومن: اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسماً لإن، لكونه مما يجب له التصدير، وقد حمل على ذلك قوله ﷺ: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصورون: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية، ومنهم من جعل من في قوله «من أشد» زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في الإيجاب، ويجعل «أشد» اسم إن. و «المصورون» خبرها وهو مبني على رأي ضعيف، ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبياً أو إنشائياً، فأما قوله تعالى ﴿إنهم ساء ما كانوا يعملون﴾ وقوله سبحانه =

البصريين، وذهب الكوفِيُّونَ إلى أنها لا عَمَلَ لها في الخبر، وإنما هو بَاقٍ على رَفْعِهِ الذي كان له قبل دخول «إنَّ» وهو خبر المبتدأ.

* * *

﴿إن الله يعظكم به﴾ وقول الشاعر:

إنَّ الـذيـنَ قَـتَـلْتُـمْ أَمْسِ سَـيِّـدَهُـمْ لا تَـحْسَبُـوا لَيْـلَهُـمْ عَـنْ لَـيْـلِكُـمْ نَـامَـا

فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبراً لإن، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له، فيكـون الكلام من بـاب حذف العـامل وإبقـاء المعمول والتقـدير: إن الـذين قتلتم سيـدهم مقـول في شـأنهم لا تحسبوا- إلخ، وكذلك الباقي، هكذا قالوا، وهو عندي تكلف والتزام ما لا لزوم له.

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائيـة، وهو مقيس فيمـا إذا خففت نحو قـوله تعـالى ﴿وأن عسى أن يكون قـد اقتـرب أجلهم﴾ وقـولـه جـل شـأنـه: ﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾.

الأمر الثاني: أن جماعة من العلمـاء - منهم ابن سيده - قـد حكوا أن قـوماً من العـرب ينصبون بـإن وأخواتها الإسم والخبر جميعاً، واستشهدوا على ذلك بقـول (وينسب إلى عمر بن أبي ربيعـة، ولـم أجده في ديوانه).

إذا آسْـوَدَّ جُـنْـحُ اللَّيْـلِ فَـلْتـأْتِ وَلْتَـكُنْ خـطَاكَ خِـفَـافـاً، إنَّ حُـرَّاسَنَـا أُسْـدَا

ويقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرساً:

كَـأَنَّ أُذْنَـيْـهِ إذَا تَـشَـوَّفَـا قَـادِمَـةً أَوْ قَـلَـمـاً مُـحَـرَّفَـا

ويقول ذي الرمة:

كَـأَنْ جُـلُودَهُـنَّ مُـمَـوَّهَـاتٍ عَـلَى أَبْـشَـارِهَـا ذَهَـبـاً زُلَالَا

ويقول الراجز:

* يَـا لَـيْـتَ أَيَّـامَ الـصِّـبَـا رَوَاجِـعَـا *

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم - هم قوم رؤبة بن العجاج - نصب الجزأين بإن وأخواتهـا، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة.

وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محـذوف، وذلك العامل المحـذوف هو خبـر إن، وكأنـه قال: إن حـراسنا يشبهـون أسداً، يـا ليت أيام الصبـا تكون رواجع.

وَرَاعِ ذَا التَّـرْتِيبَ إلاَّ فِي الّـذِي كَلَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ البَذِي[1]

أي: يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هذا الباب وتأخيرُ الخبرِ، إلاَّ إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً؛ فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: أنه يجوز تقديمهُ وتأخيرهُ، وذلك نحو: «لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِي» أو «لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي» أي الْوَقِحِ؛ فيجوزُ تقديمُ «فيها، وهنا» على «غير» وتأخيرُهما عنها.

والثاني: أنه يجب تقديمه، نحو: «لَيْتَ في الدَّارِ صَاحِبَهَا» فلا يجوز تأخير «في الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ولا يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ على الاسم إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ، نحو: «إنَّ زَيْداً آكِلٌ طَعَامَكَ» فلا يجوز «إنَّ طَعَامَكَ زيداً آكِلٌ» وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: «إنَّ زيداً وَاثِقٌ بِكَ» أو «جَالِسٌ عندك» فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسم؛ فلا تقول: «إنَّ بِكَ زَيْداً وَاثِقٌ» أو «إنّ عندك زيداً جَالِسٌ» وأجازهُ بعضُهم، وجعل منه قوله:

---

(١) «وراع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» اسم إشارة مفعول به لراع «الترتيب» بدل، أو عطف بيان، أو نعت لاسم الإشارة «إلا» أداة استثناء «في الذي» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف. والتقدير: راع هذا الترتيب في كل تركيب إلا في التركيب الذي ـ إلخ «كليت» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها متعلقان بفعل محذوف تقع جملته صلة الذي وليت: حرف تمن ونصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها «أو» عاطفة، معناه التخيير «هنا» ظرف مكان معطوف على قوله «فيها» «غير» اسم «ليت» مؤخر، وغير مضاف، و«البذي» مضاف إليه، والمراد بالتركيب الذي كليت فيها ـ إلخ: كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

٩٥ ـ فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ[1]

«إنّ» لها ثلاثة أحوال: وُجُوبُ الفتح، ووجُوبُ الكسر، وجَوَازُ الأمرين:

فيجب فتحُها إذا قُدِّرَتْ بمَصْدَرٍ، كما إذا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ مرفوعٍ

٩٥ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨٠).

اللغة: «لا تلحني» ـ من باب فتح ـ أي: لا تلمني ولا تعذلني «جم» كثير، عظيم «بلابله» أي وساسه، وهو جمع بلبال، وهو الحزن واشتغال البال.

المعنى: قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه «يقول لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها، واستولى عليه حبها، فالعذل لا يصرفني عنها» اهـ.

الإعراب: «فلا» ناهية «تلحين» تلح: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «فيها» جار ومجرور متعلق بتلحي «فإن» الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب «بحبها» الجار والمجرور متعلق بقوله «مصاب» الآتي، وحب مضاف، وها: ضمير الغائبة مضاف إليه «أخاك» أخا: اسم إن، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «مصاب» خبر إن، ومصاب مضاف و «القلب» مضاف إليه «جم» خبر ثان لإن «بلابله» بلابل: فاعل لجم، مرفوع بالضمة الظاهرة، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى «أخاك» مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: تقديم معمول خبر «إن» وهو قوله «بحبها» على اسمها وهو قوله «أخاك» وخبرها وهو قوله «مصاب القلب» وأصل الكلام «إن أخاك مصاب القلب بحبها» فقدم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين إن واسمها، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة (أنظر الكتاب ١ / ٢٨٠).

(١) «وهمز» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «افتح» الآتي، وهمز مضاف و «إن» قصد لفظه: مضاف إليه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لسد» جار ومجرور متعلق بافتح، وسد مضاف و «مصدر» مضاف اليه «مسدها» مسد: مفعول مطلق، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه «وفي سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «اكسر» الآتي، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «اكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

فِعْـل[١]، نحو: «يعجبني أنَّـكَ قَائِمٌ» أي: قيـامُـك، أوْ مَنْصـوبِـهِ، نحـو: «عَـرَفْتُ أَنَّكَ قَـائِمٌ» أي: قيامَـك، أو في موضـع مجرور حـرفٍ، نحـو: «عجبت من أنـكَ قـائم» أي: من قيـامِـك[٢]، وإنمـا قـال: «لِسَـدِّ مَصْـدَرٍ مَسَدَّهَا» ولم يَقلْ: «لسد مفرد مسدها» لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسَدَّهَـا ويجب كسرها، نحو: «ظننت زيداً إنه قائم»؛ فهذه يجب كسرها وإن سَدَّ مَسَدَّهَا

---

(١) شمل قول الشارح «مرفوع فعل» ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالمثال الذي ذكره، ومنه قـوله تعالى: ﴿أو لم يكفهم أنا أنزلنا﴾ أي: أو لم يكفهم إنـزالنا، ومـا إذا وقعت في موضـع النائب عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قل أوحي إلى أنه استمـع نفر من الجن﴾ أي: قـل أوحي إلى استماع نفـر من الجن، ولا فرق بين أن يكـون الفعل ظـاهراً كمـا في هذه الأمثلة، وبين أن يكـون الفعـل مقدراً، وذلك بعـد «ما» المصـدرية نحـو قولهم: «لا أكلمه مـا أن في السماء نجمـاً» وقولهم: «لا أفعل ذلك ما أن حراء مكانه» التقـدير: لا أكلمـه ما ثبـت كـون نجم في السماء، ولا أفعله مـا ثبت كون حراء في مكانه، وبعد «لو» الشرطية في مـذهب الكوفيين، وذلـك كما في نحـو قولـه تعالى: ﴿ولو أنهم صبروا حيت تخرج إليهم﴾ أي لو ثبت صبرهم.

(٢) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للمواضع التي يجب فيها فتح همزة «إن» ـ وهو أن يسد المصدر مسدهـا ـ وقد ذكر الشارح ثلاثة منها، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى:

الأول: أن تقع في موضع مبتدأ مؤخر، نحو قوله تعـالى: ﴿ومن آياتـه أنك تـرى الأرض﴾ أي ومن آياته رؤيتك الأرض.

الثاني: أن تقع في موضع خبر مبتدأ، بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول، وبشرط ألا يكون خبر أن صادقاً على ذلك المبتدأ، نحو قولك: ظني أنك مقيم معنا اليوم، أي ظني إقامتك معنا اليوم.

الثالث: أن تقع في موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ أي مثل نطقكم، فما: صلة، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالإضافة.

الرابع: أن تقع في موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعـالى: ﴿اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم، وأني فضلتكم على العالمين﴾ أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم.

الخامس: أن تقع في موضع البدل من شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: ﴿وإذ يعـدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾ أي: وإذ يعـدكم الله إحـدى الـطائفتين كـونهـا لكم، فهـو بـدل اشتمـال من المفعول به.

مفرد؛ لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تُقَدَّر بالمصدر؛ إذ لا يصح «ظننت زيداً قيامَه».

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحُها، بل تُكْسَرُ: وجوباً، أو جوازاً، على ما سنبين، وتحت هذا قسمان؛ أَحَدُهما: وجوبُ الكسر، والثاني: جَوَازُ الفتح والكسر؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:

فَاكْسِرْ في آلابْتِدَا، وَفي بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ «إِنَّ» لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ[1]
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ   حَالٍ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذو أَمَلْ[2]
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا   بِالّلامِ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى[3]

(١) «فاكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الابتداء» جار ومجرور متعلق باكسر «وفي بدء» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، وبدء مضاف و «صله» مضاف إليه «وحيث» الواو عاطفة، حيث: ظرف معطوف على الجار والمجرور «إن» قصد لفظه: مبتدأ «ليمين» جار ومجرور متعلق بقوله «مكمله» الآتي «مكمله» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

(٢) «أو» حرف عطف «حكيت» حكى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة «بالقول» جار ومجرور متعلق بحكيت «أو» حرف عطف «حلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن «محل» مفعول فيه، ومحل مضاف، و «حال» مضاف إليه «كزرته» الكاف جارة لقول محذوف، كما سلف مراراً، زرته: فعل وفاعل ومفعول «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «ذو» خبرها، وذو مضاف، و «أمل» مضاف إليه، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في «زرته».

(٣) «وكسروا» الواو عاطفة، وكسروا: فعل وفاعل «من بعد» جار ومجرور متعلق بكسروا، وبعد مضاف، و «فعل» مضاف إليه «علقا» علق: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل والجملة في محل جر نعت لفعل «باللام» جار ومجرور متعلق بعلق «كاعلم» الكاف جارة لقول محذوف، اعلم: فعل أمر، وفاعله ضمير

[فذكَرَ أنه] يجبُ الكَسْرُ في ستة مواضع:

الأول: إذا وقعت «إنَّ» ابتداء، في أول الكلام، نحو: «إنَّ زيداً قَائِمٌ» ولا يجوز وقوعُ المفتوحة ابتداء؛ فلا تقول: «أنّكَ فَاضِلٌ عِنْدِي» بل يجب التأخير؛ فتقول: «عندي أنّكَ فَاضِلٌ» وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثاني: أن تقع «إنَّ» صَدْرَ صلة، نحو: جَاءَ الّذِي إنه قائم»، ومنه قولُه تعالى: (وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ).

الثالث: أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام، نحو: «والله إن زَيْداً لَقَائِمٌ» وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة مَحْكِيَّة بالقول، نحو «قُلْتُ إنَّ زيداً قائم» [قال تعالى: (قَالَ إنِّي عَبْدُ الله)]؛ فإن لم تُحْكَ به - بل أجرى القولُ مُجْرَى الظن - فتحت، نحو: «أتقُولُ أن زيداً قائم؟» أي: أتظنُّ.

الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال، كقوله: «زُرْتُهُ وَإنِّي ذُو أَمَلٍ» ومنه قوله تعالى: (كما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بالْحَقِّ وإنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر:

٩٦ - مَا أَعْطيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا ... إلاّ وَإنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إنه» إن حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها «لذو» اللام هي لام الابتداء، وهي المعلقة، ذو: خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، و «تقى» مضاف إليه.

٩٦ - البيت لكثير عزة، وهو كثير بن عبد الرحمن، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان، وأول هذه القصيدة قوله:

دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا ... وَاذْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِي الحَكَمِ

اللغة: «مطلبها» يجوز أن يكون ههنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب، ويجوز أن يكون اسم زمان =

السـادس: أن تقـع بعـد فِعْـلٍ من أفعـال القُلُوبِ وقـد عُلِّق عنهـا باللام، نحو: «علمت إنَّ زَيْداً لقائم» وسنبين هذا في بـاب «ظَنَّ» فإن لم يكن في خبرها اللامُ فُتِحَت، نحو: «علمت أنَّ زيداً قائم».

هذا ما ذكرهُ المصنف، وأورِدَ عليه أنه نَقَصَ مَوَاضِعَ يجب كَسْرُ إنَّ» فيها:

= بمعنى وقت الطلب، والثاني أقرب «إلا» رواية سيبويه ـ رحمـه الله ـ على أنها أداة استثنـاء مكسورة الهمزة مشددة اللام، ورواية أبـي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح، وروايـة سيبويـه أعرف وأشهـر وأصلح من جهـة المعنى«حـاجزي»أي مـا نعي، وتقـول: حجـزه يحجزه ـ من باب ضرب ـ إذا منعه وكفه.

الإعراب: «ما» نافية «أعطياني» أعطى: فعل ماضٍ، وألـف الاثنين فاعـل، والنون للوقـاية، واليـاء مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، والتقدير: ما أعطياني شيئاً «ولا» الـواو عاطفـة، لا: نافيـة «سـألتهما» فعـل وفاعـل ومفعول أول، والمفعـول الثاني محـذوف، وتقـديـره كـالسـابق «إلا» أداة استثناء، والمستثنى منه محذوف، أي: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة من الأحـوال «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها«لحـاجزي» الـلام للتأكيـد، حاجـز: خبر إن، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعـوله «كـرمي» كرم: فـاعل بحاجز، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة إن واسمها وخبرها في محـل نصب حال، وهذه الحال في المعنى مستثناة من عموم الأحوال، وكأنه قال: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة إلا هذه.

الشاهد فيه: «إلا وإني ـ إلخ» حيث جـاءت همزة «إن» مكسـورة لأنها وقعت مـوقع الحـال، وثمت سبب آخـر في هذه العبـارة يـوجب كسـر همـزة «إن» وهـو اقتـران خبـرهـا بـالـلام، وقـال الأعلم (ج ١ ص ٤٧٢): الشاهد فيه كسر إن، لدخول اللام في خبرها، ولأنها واقعة موقـع الجملة النائبـة عن الحال، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك» اهـ.

ومثل هذا البيت قول الله تعالى: ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشـون في الأسواق﴾ فإن في هذه الآية الكـريمة مكسـورة الهمزة وجـوباً لسببين كـل واحد منهمـا يقتضي ذلك على استقلاله: وقوعها موقع الحال، واقتران خبرها باللام.

الأول: إذا وقعت بعد «ألَا» الاستفتاحية، نحو: «ألَا إنَ زَيْداً قَائِمٌ». ومنه قولُه تعالى: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ).

الثاني: إذا وقعت بعد «حيث»، نحو: «اجْلِسْ حَيْثُ إنّ زَيْداً جَالِسٌ».

الثالث: إذا وقعت في جملةٍ هي خَبَرٌ عن اسم عين، نحو: زَيْدٌ إنَّهُ قَائِمٌ».

ولا يَرِدُ عليه شَيءٌ من هذه المواضع؛ لدخولها تحت قوله: «فاكسر في الابتدا» لأن هذه إنما كسرت لكونها أوَّلَ جملةٍ مبتدأ بها.

* * *

بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي[1]
مَعْ تِلْوِ فَا الْجزَا، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ «خَيْرُ الْقَوْلِ إنِّي أَحْمَدُ»[2]

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله «نمي» في آخر البيت، وبعد مضاف، و«إذا» مضاف إليه، وإذا مضاف و«فجاءة» مضاف إليه، وهي من إضافة الدال إلى المدلول «أو» حرف عطف «قسم» معطوف على إذا «لا» نافية للجنس «لام» اسمها «بعده» بعد: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم «بوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «نمي» الآتي «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن.

(٢) «مع» ظرف معطوف على قوله «بعد» السابق بعاطف مقدر، ومع مضاف و«تلو» مضاف إليه، وتلو مضاف و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف و«الجزا» قصر للضرورة أيضاً: مضاف إليه «ذا» اسم إشارة مبتدأ «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بيطرد «خير» مبتدأ، وخير مضاف و«القول» مضاف إليه «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن، وجملة إن ومعمولها في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «نحو» إليه.

يعني أنه يجوز فتحُ «إنَّ» وَكَسْرُهَا إذا وقعت بعد إذا الفُجَائية، نحو «خرجت فإذا إن زيداً قَائِمٌ» فمن كَسَرَهَا جعلها جملة، والتقديرُ: خرجت فإذا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَنْ فتحها جعلها مع صلتها مَصْدَراً، وهو مبتدأ خبره إذا الفُجَائية، والتقدير «فإذا قِيَامُ زَيْدٍ» أي ففي الحضرة قيامُ زيدٍ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقديرُ «خرجت فإذا قِيَامُ زَيْدٍ مَوْجُود»(١)، ومما جاء بالْوَجْهَيْنِ قوله:

٩٧ ـ وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً ـ كَمَا قِيلَ ـ سَيِّداً
إذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف في إذا الفجائية: أهي حرف أم ظرف؟ (انظر ص ٢٢٧ وما بعدها) فمن قال هي ظرف مكاني أو زماني جعلها الخبر، وفتح الهمزة، ومن قال هي حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها في تأويل مفرد، وهذا المفرد إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوفاً، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة، وإن جعلتها مفرداً فتحت الهمزة.

والحاصل أن من قال «إذا حرف مفاجأة» وهو ابن مالك ـ جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف، وأما من جعل إذا ظرفاً زمانياً أو مكانياً فقد أوجب فتح همزة أن على أنها في تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله.

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله «إن» بعد «إذا» ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه أن إذا الفجائية حرف، أو على التلفيق من المذهبين: بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضاً.

٩٧ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١ ـ ٤٧٢): «وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به» اهـ.

اللغة: «اللهازم» جمع لهزمة ـ بكسر اللام والزاي ـ وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتىء تحت الأذن، وقوله «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة، وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب=

روي بفتح «أنَّ» وكسرها؛ فمن كَسَرَهَا جعلها جملةً [مستأنفةً]، والتقدير «إذا هو عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِم» ومن فَتَحَهَا جعلها مصدراً مبتدأ، وفي

= على قفاه ولهزمته، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته:

المعنى: كنت أظن زيداً سيداً كما قيل لي عنه، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أرى» بزنة المبني للمجهول ومعناه أظن ـ فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «زيداً» مفعوله الأول «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «قيل» فعل ماض مبني للمجهول وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف: أي كقول الناس، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، والتقدير: ظناً موافقاً قول الناس «سيداً» مفعول ثان لأرى، والجملة من «أرى» وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «عبد» خبر إن، وعبد مضاف و «القفا» مضاف إليه «واللهازم» معطوف على القفا.

الشاهد فيه: قوله «إذا أنه» حيث جاز في همزة «إن» الوجهان، فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معموليها بالمفرد الذي هو مصدر، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتتم بهما جملة، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف، وأما الكسر فلتقديرها مع مفعوليها جملة، وهي في ابتدائها، قال سيبويه: «فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز» اهـ، وقال الأعلم: «الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا، فالكسر على نية وقوع المبتدأ، والإخبار عنه بإذا، والتقدير فإذا العبودية، وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً على تقدير: فإذا العبودية شأنه» اهـ.

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك:

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن، وجعل أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، ويجوز لك ـ حينئذ ـ ثلاثة أوجه من الإعراب: الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها، والثاني أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أي فإذا العبودية شأنه، أو فإذا العبودية موجودة، وهذا تقدير الشارح كغيره، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، والتقدير فإذا شأنه العبودية، وهذا تقدير سيبويه كما سمعت في عبارته.

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرها، فإن فتحتها فهي ومدخولها في تأويل مصدر، ولك وجهان من الإعراب، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، =

خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول «فَإذَا عُبُودِيَّتُهُ» أي: ففي الحضرة عبوديته، وعلى الثاني «فإذا عبوديته موجودة».

وكذا يجوز فتحُ «إن» وكَسْرُهَا إذا وقعت جوَابَ قسمٍ، وليس في خبرها اللام، نحو «حَلَفْتُ أَنَّ زَيداً قَائِمٌ» بالفتح والكسر؛ وقد رُوِي بالفتح والكسر قولُه:

٩٨ ـ لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ ... مِنِّيَ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ ... أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

= والثاني: أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، وليس لك ـ على هذا ـ أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفاً، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر، إذ ليس في الكلام تقدير، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك.

٩٨ ـ البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج، وقال ابن بري: «هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره».

اللغة: «القصي» البعيد النائي «ذي القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، ويقال: هذا رجل قاذورة، وهذا رجل ذو قاذورة، إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنيء طباعه «المقلي» المكروه، اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه واجتواه، ويقال في فعله أيضاً: قلاه يقلوه، فهو يائي واوي، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذي معنا في هذا الشاهد مأخوذاً من اليائي، لأنه لو كان من الواوي لقال: مقلو، كما تقول: مدعو ومغزو، من دعا يدعو، وغزا يغزو.

الإعراب: «لتقعدن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، تقعدن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل، والنون للتوكيد، وأصله «تقعدينن» فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما وهي كالثابتة، لكون حذفها لعلة تصريفية، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها «مقعد» مفعول فيه أو مفعول مطلق، ومقعد مضاف و «القصي» مضاف إليه «مني» جار ومجرور متعلق بتقعدن، أو بالقصي، أو بمحذوف حال «ذي» نعت للقصي، وذي مضاف و «القاذورة» مضاف إليه «المقلي» نعت ثان للقصي «أو» حرف عطف بمعنى إلا «تحلفي» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، وعلامة =

ومتقضى كلام المصنف أنه يجوز فتحُ «إنَّ» وكسْرُها بعـد القَسَم إذا لم يكن في خبرها اللامُ، سَواء كانت الجملة المقسَمُ بها فعليـةً، والفعلُ فيها ملفوظٌ به، نحو «حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ» أو غيرُ ملفوظٍ بـه، نحو «والله إنَّ زيداً قائم» أو اسمية، نحو «لَعَمْرُكَ إنَّ زيداً قائم»[1].

= نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل «يـربك» الجـار والمجرور متعلق بتحلفي، وهـو مضاف والكاف مضاف إليه «العلي» صفة لرب «أني» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه «أبو» خبر أن، وأبـو مضاف وذيـا من «ذيالـك» اسم إشارة مضـاف إليـه، والـلام للبعـد، والكـاف حـرف خـطاب «الصبي» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له.

الشاهد فيه: قوله «أني» حيث يجوز في همزة «إن» الكسر والفتـح، لكونهـا واقعة بعـد فعل قسم لا لام بعده.

أما الفتح فعلى تـأويل أن مـع اسمها وخبـرها بمصـدر مجرور بحـرف جر محـذوف، والتقديـر: أو تحلفي على كوني أباً لهذا الصبي.

وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسـم.

ووجـه جواز هـذين الوجهين في هـذا الموضـع أن القسم يستدعي جـوابـاً لا بـد أن يكـون جملة، ويستدعي محلوفاً عليه يكون مفرداً ويتعدى له فعل القسم بعلى، فإن قدرت «أن» بمصدر كان هـو المحلوف عليه وكان مفرداً مجروراً بعلى محذوفة، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم، فتنبـه لهذا الكلام.

(1) اعلم أن ههنا أربع صور:

الأولى: أن يذكر فعل القسم، وتقع اللام في خبر إن، نحو قولك: حلفت بالله إنك لصادق، ومنـه قوله تعـالى: ﴿ويحلفون بـالله إنهم لمنكم﴾ وقولـه جل شـأنه: ﴿أهؤلاء الـذين أقسموا بـالله جهداً أيمانهم إنهم لمعكم﴾.

والثانية: أن يحذف فعل القسـم، وتقع اللام أيضاً في خبر إن، نحو قولك: والله إنك لمؤدب، ومنه قوله تعالى: ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر﴾.

ولا خلاف في أنه يتعين كسـر همزة إن في هـاتين الصورتين، لأن الـلام لا تدخـل إلا على خبر إن المكسـورة.

والصورة الثالثة: أن يذكـر فعل القسم، ولا تقتـرن اللام بخبـر إن، كما في البيت الشـاهد السـابق (رقم ٩٨).
=

وكـذلك يجـوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت «إنّ» بعد فاء الجزاء، نحو «مَنْ يَـأتِنِي فَإنَـهُ مُكْرَمٌ» فـالكسرُ على جَعْـلِ «إنَّ» ومعموليهـا جملةً أجيب بهـا الشرطُ، فكأنه قال: مَنْ يأتِني فهو مُكْرمٌ، والفتحُ على جَعْل «أنَّ» وصلتها مصدراً مبتدأ والخبرُ محذوف، والتقدير «مَنْ يَأتِني فإكْرَامُه مَوْجُودٌ» ويجـوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، والتقدير «فجزاءُهُ الإكرام».

ومما جاء بالوجهين قولُه تعالى: (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّـهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَـإِنَّهُ غَفُـورٌ رَحِيمٌ) قرىء (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً لِمَنْ، والفتـحُ] على جعـل أنّ وصلتهـا مصـدراً مبتـدأ خبـره محـذوف، والتقدير «فَالْغُفْرَانُ جزاؤُهُ» أو على جعلها خبراً لمبتدأ محـذوف، والتقديـر «فجزاؤه الغفران».

وكـذلـك يجـوز الفتـحُ والكسْـرُ إذا وقعت «أنَّ» بعـد مبتـدأ هـو في المعنى قولٌ وخَبَرُ «إنَّ» قولٌ، والقائلُ وَاحِدٌ، نحو «خَيْرُ الْقَـوْلِ إني أحمد

= ولا خلاف أيضاً في أنـه يجوز في هـذه الصورة وجهـان: كسر همـزة إن، وفتحها، على التـأويلين اللذين ذكرهما الشارح، وذكرناهما في شرح الشاهد السابق.

والصورة الرابعة: أن يحذف فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر إن، نحو قولـك، والله إنك عـالم، ومنه قوله تعالى: ﴿حم والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾.

وفي هذه الصورة خلاف، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين، والبصريون لا يجـوزون فتح الهمـزة، ويوجبون كسرها، والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هـذا الموضـع غير صحيـح، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسـر، وقـال السيوطي في جمـع الجوامـع: «وما نقـل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط، لانه لم يسمع» اهـ.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم، فيكون تجويـز الوجهين مخصـوصاً بـذكر فعـل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام، وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

[الله]» فَمَنْ فتح جعل «أنَّ» وصلتها مصدراً خبراً عن «خير»، والتقدير «خَيْرُ القول حمدُ الله» فـ «خير»: مبتدأ، و «حَمْدُ الله»: خبره، وَمَنْ كَسر جعلها جملة خبراً عن «خير» كما تقول «أولُ قراءتي (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى)» فأولُ: مبتدأ، و «سبح اسم ربك الأعلى» جملة خبر عن «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ، و «إني أحمد الله» خبره، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابِطٍ؛ لأنها نَفْسُ المبتدأ في المعنى؛ فهي مثل «نُطْقي الله حَسْبِي» وَمَثَّلَ سيبويه هذه المسألة بقوله: «أولُ ما أَقُولُ أَنِّي أَحَمْدُ الله» وَخَرَّجَ الكسر على الوجه الذي تقدَّم ذكره، وهو أنه من باب الإخبار بالجمل، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين: كالمبرد، والزجاج، والسيرافي، وأبي بكر بن طاهر؛ وعليه أكثر النحويين.

* * *

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ
لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إنِّي لَوَزَرْ[1]

يجوز دخولُ لامِ الابتداء على خبر «إنَّ» المكسورة[2]، نحو «إنَّ زَيْداً لقائم.

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي، وبعد مضاف، و «ذات» مضاف إليه، وذات مضاف، و «الكسر» مضاف إليه «تصحب» فعل مضارع «الخبر» مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل «لام» فاعل مؤخر عن المفعول، ولام مضاف و «ابتداء» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها «لوزر» اللام لام الابتداء، وهي للتأكيد، وزر: خبر إن، ومعناه الملجأ الذي يستعان به.

(٢) يشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط. ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتي.
الأول: أن يكون مؤخراً عن الاسم، فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه نحو قولك: إن في الدار زيداً، ولا فرق في حالة تأخره على الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه، وزعم ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر، وهو مردود بنحو=

وهذه اللام حَقُّها أن على أول الكلام، لأنَّ لها صَدْرَ الكلام، فحقُّها أن تدخل على «إنَّ» نحو «لأنَّ زيداً قائم» لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإن للتأكيد، كرهوا الْجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ، فأَخّرُوا اللامَ إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللامُ على خبر باقي أخوات «إنَّ»؛ فلا تقول «لَعَلَّ زيداً لَقَائم» وأجاز الكوفيون دخولَهَا في خبر «لكن»، وأنشدوا:

٩٩ ـ يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

= قوله تعالى: ﴿إن ربهم بهم يومئذ لخبير﴾ فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما «بهم» و «يومئذ».

الثاني: أن يكون الخبر مثبتاً غير منفي، فإن كان منفياً امتنع دخول اللام عليه.

الثالث: أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد، وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء، أولها: المفرد نحو «إن زيداً لقائم»، وثانيها: الجملة الإسمية نحو «إن أخاك لوجهه حسن»، والثالث: الجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو« إن زيداً ليقوم»، والرابع: الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد نحو «إن زيداً لعسى أن يزورنا»، والخامس: الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بقد، نحو «إن زيداً لقد قام».

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزءيها نحو «إن زيداً لوجهه حسن»، وعلى الثاني منهما نحو «إن زيداً وجهه لحسن»، ودخولها على أول الجزءين أولى، بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ.

٩٩ ـ هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة، بل وقفت على قول ابن النحاس: «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن، واستدلوا بقوله:

* وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في العربية، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والاتقان» اهـ كلامه، ومثله للإنباري في الإنصاف (٢١٤)، وقال ابن هشام في مغني اللبيب: «ولا يعرف له قائل، ولا تتمة، ولا نظير» اهـ.

ولا ندري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند نفسه أم مما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا. =

وخُرِّجَ على أن اللام زائدة كما شَذَّ زيادتُهَا في خبر «أَمْسَى» نحو قوله:

١٠٠ - مَرُّوا عَجَالَى، فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ؟
فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا

= اللغة: «عميد» من قولهم: عمده العشق، إذا هده، وقيل: إذا انكسر قلبه من المودة.

الإعراب: «يلومونني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر مقدم، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى، وإلا فالواو حرف دال على الجمع، وعواذلي: هو فاعل يلوم، وقوله «في حب» جار ومجرور متعلق بيلوم، وحب مضاف، و «ليلى» مضاف إليه «عواذلي» مبتدأ مؤخر على الفصحى «ولكنني» لكن: حرف استدراك ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمه «من حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتي، وحب مضاف، وها: مضاف إليه «لعميد» اللام لام الابتداء، أو هي زائدة على ما ستعرف في بيان الاستشهاد، وعميد خبر لكن.

الشاهد فيه: قوله «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء - في الظاهر - على خبر لكن، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين.

والبصريون يأبون هذا وينكرونه، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبة:

أحدها: أن هذا البيت لا يصح، ولم ينقله أحد من الأثبات.

الثاني: ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة، وليست لام الابتداء.

الثالث: سلمنا صحة البيت، وأن اللام فيه للابتداء، ولكنها ليست داخلة على خبر «لكن» وإنما هي داخلة على خبر «إن» المكسورة الهمزة المشددة النون، وأصل الكلام «ولكن إنني من حبها لعميد» فحذفت همزة «إن» تخفيفاً، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون «ولكن» واثنتان نونا «إن» والرابعة نون الوقاية، فحذفت واحدة منهن، فبقي الكلام على ما ظننت.

الرابع: سلمنا أن هذا البيت صحيح، وأن اللام هي لام الابتداء، وأنها داخلة خبر لكن، ولكننا لا نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه، بل هو ضرورة وقعت في هذا البيت بخصوصه، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة.

والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠، ١٠١) وما نذكره من قول كثير في شرح الشاهد الآتي، وكذلك في قول الآخر:

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ ... وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَان

١٠٠ - حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب، ولم ينسبوه إلى أحد، وأنشده أبو حيان في =

= التذكرة مهملاً أيضاً، وأنشده ثعلب في أماليه، وأنشده أبو علي الفارسي، وأنشده أبو الفتح ابن جني، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، وقد راجعت كتاب سيبويه لأحقق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه.

اللغة: «عجالى» جمع عجلان ـ كسكران وسكارى ـ ومن العلماء من يرويه «عجالاً» بكسر العين على أنه جمع عجل ـ بفتح فضم مثل رجل ورجال ـ ومنهم يرويه «سراعاً» على أنه جمع سريع «كيف سيدكم» روي في مكانه «كيف صاحبكم» وقوله «من سألوا» يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم، على أنه جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فقال الذي سألوه ويروى ببناء الفعل للمجهول، على أن الجملة صلة، والعائد للموصول هو واو الجماعة، وكأنه قال: فقال الذين سئلوا «مجهوداً» نال منه المرض والعشق حتى أجهداه وأتعباه.

الإعراب: «مروا» فعل وفاعل «عجالى» حال «فقالوا» فعل وفاعل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «سيدكم» سيد: مبتدأ مؤخر، وسيد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول «قال» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل قال «سألوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي سألوه، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل، ويكون الشاعر قد راعى معنى من «أمسى» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سيدكم «لمجهوداً» اللام زائدة، مجهودا: خبر أمسى، وجملة أمسى ومعموليها مقول القول في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «لمجهودا» حيث زيدت اللام في خبر «أمسى» وهي زيادة شاذة، ومثل هذا قول كثير عزة:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

حيث زاد اللام في خبر «زال» ـ وهو قوله لكالهائم ـ زيادة شاذة.

وفي ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة في خبر لكن في قول الشاعر:

* ولكنني من حبها لعميد *

هي لام الابتداء، ووجه الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التي في خبر لكن هي ـ كما زعمتم ـ لام الابتداء، بل هي لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال في البيتين.

أي: أمسى مجهوداً، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً، كقوله:

١٠١ ـ أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وأجاز المبَرِّدُ دخولَها في خبر أنَّ المفتوحة، وقد قرىء شاذًّا: (إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح «أنَّ»، ويتخرَّج أيضاً على زيادة اللام.

* * *

١٠١ ـ نسب جماعة هذا البيت ـ ومنهم الصاغاني ـ إلى عنترة بن عروس مولى بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج، والأول أكثر وأشهر، ورواه الجوهري.

اللغة: «الحليس» هو تصغير حلس، والحلس ـ بكسر فسكون ـ كساء رقيق يوضع تحت البردعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان ـ وهي أنثى الحمار ـ أطلقها الراجز على امرأة تشبيهاً لها بالأتان «شهربة» بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة في السن «ترضى من اللحم» من هنا بمعنى البدل مثلها في قوله تعالى ﴿لجعلنا منكم ملائكة﴾ أي بدلكم، وإذا قدرت مضافاً تجره بالباء، وجعلت أصل الكلام: ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة ـ كانت من دالة على التبعيض.

الإعراب: «أم» مبتدأ، وأم مضاف، و «الحليس» مضاف إليه «لعجوز» خبر المبتدأ «شهربة» صفة لعجوز «ترضى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس، والجملة صفة ثانية لعجوز «من اللحم» جار ومجرور متعلق بترضى «بعظم» مثله، وعظم مضاف و «الرقبة» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لعجوز» حيث زاد اللام في خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في هذا البيت، ومنها أن «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به ـ وأصل الكلام على هذا: أم الحليس لهي عجوز ـ إلخ. فحذف المبتدأ، فاتصلت اللام بخبره، وهي في صدر المذكور من جملتها ـ وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣) ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله ﷺ وقد امتن عليه يوم بدر.

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ، وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

الشاهد في قوله: «من حاربته لمحارب» وفي قوله «من سالمته لسعيد» فإن «من» اسم موصول مبتدأ في الموضعين، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما.

وَلاَ يَلِي ذِي الـلاَّمَ مَا قَـدْ نُفِيَا   وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا[١]
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَإِنَّ ذَا   لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا[٢]

إذا كانَ خَبَرُ «إنَّ» مَنْفِياً لم تدخل عليه اللامُ؛ فلا تقول «إنَّ زَيْداً لَمَا يَقُومُ» وقد ورده في الشعر، كقوله:

٢٠١ ـ وَأَعْلَمُ إنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً   لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

(١) «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «ذي» اسم إشارة مفعول به ليلي مقدم على الفاعل «اللام» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، أو نعت له «ما» اسم موصول فاعل يلي «قد» حرف تحقيق «نفيا» نفي: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من الأفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية «ما» اسم موصول معطوف على «ما» الأولى «كرضيا» قصد لفظه: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، تقع جملته صلة «ما» الثانية، وتقدير البيت: ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفي، ولا الماضي الذي يشبه رضى حال كونه من الأفعال.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يليها» يلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله «ما كرضي» وها: ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي، ومع مضاف و «قد» قصد لفظه مضاف إليه «كإن» الكاف جارة لقول محذوف، إن: حرف تأكيد ونصب «ذا» اسم إشارة: اسم إن «لقد» اللام لام التأكيد، وقد: حرف تحقيق «سما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة خبر إن في محل رفع «على العدا» جار ومجرور متعلق بسما «مستحوذاً» حال من الضمير المستتر في «سما».

٢٠١ ـ البيت لأبي حزام ـ غالب بن الحارث ـ العكلي.

اللغة: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة، لأن اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب، لأن الذي يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء، لا الزائدة «تسليماً» أراد به التسليم على الناس، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعني «تركاً» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم.

الإعراب: «أعلم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب =

وأشار بقوله «ولا من الأفعال ما كرضيا» إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غيرَ مقرون بقد لم تدخل عليه اللامُ؛ فلا تقول «إنّ زَيْداً لَرَضِيَ» وأجاز ذلك الكسائيُّ، وهشامٌ؛ فإن كان الفعلُ مضارعاً دخلت اللامُ عليه، ولا فرق بين المتصرِّفِ نحو «إنّ زَيْداً لَيَرْضَى» وغير المتصرف، نحو «إنّ زَيْداً لَيَذَرُ الشرّ» هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف؛ فإن اقترنت [به]، «إنّ زَيْداً سَوْفَ يَقُومُ» أو «سَيَقومُ» ففي جواز دخول اللام عليه خلافٌ؛ [فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح، وأما إذا كانت السين فقليل].

= «تسليماً» اسمه «وتركاً» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف، ولا: نافية، ومتشابهان: خبر إن «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «سواء» معطوف على خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «للامتشابهان» حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا، وهو شاذ.

وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت؛ فظاهر كلام الرضي ـ وهو صريح كلام ابن هشام ـ أن همزة إن مكسورة؛ لوجود اللام في خبرها.

قال ابن هشام: «إن بالكسر لدخول اللام على الخبر» وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء، كما ذكرنا لك في لغة البيت.

وذهب ابن عصفور ـ تبعاً للفراء ـ إلى أن الهمزة مفتوحة، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة، وليست لام الابتداء.

فإذا جعلت همزة إن مكسورة ـ على ما هو كلام ابن هشام، وهو الذي يجري عليه كلام الشارح ههنا ـ كان في البيت شذوذ واحد، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي.

وإذا جريت على كلام ابن عصفور، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان: أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة، وثانيهما: دخولها على خبر أن المنفي.

ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة.

وقال ابن جني: «إنما أدخل اللام ـ وهي للإيجاب ـ على لا وهي للنفيَ من قبل أنه شبه لا بغير، فكأنه قال: لغير متشابهين، كما شبه الآخر ما التي للنفي بما التي بمعنى الذي في قوله:

لَمَا أغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه» انتهى كلامه.

وإن كان ماضياً غير متصرفٍ فظاهـرُ كلامِ المصنفِ [جـوازُ] دخولِ اللامِ عليه؛ فتقول: «إنّ زَيْداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ، وَإنَّ عَمْراً لَبِئْسَ الرَّجُلُ» وهذا مذهب الأخفش والفراء، والمنقول، أن سيبويه لا يُجِيزُ ذلك.

فإن قُرِنَ الماضي المتصرفُ بـ «قَـدْ» جاز دخـولُ اللام عليـه، وهذا هو المراد بقوله: «وقد يليها مع قد» نحو «إنّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ».

* * *

وَتَصْحَبُ الْـوَاسِطَ مَعْمُـولَ الْخَبَـرْ وَالْفَصْـلَ، وَآسْماً حَـلَّ قَبْلَهُ الْخَبرْ[1]

تـدخـلُ لامُ الابتـداءِ على معمـول الخَبَـرِ إذا تَـوَسَّط بين اسمِ إنّ والخبرِ، نحو «إن زيداً لَطَعَامَكَ آكِـلٌ» وينبغي أن يكون الخبـرُ حينئذٍ ممـا يصح دخولُ اللامِ عليه كما مَثَّلْنَا[2] فإن كان الخبر لا يصح دخـولُ اللام

(١) «وتصحب» الواو عاطفة، تصحب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هي يعـود إلى الـلام «الواسط» مفعـول بـه لتصحب «معمـول» بـدل منه، أو حـال منه، ومعمـول مضـاف، و «الخبر» مضاف إليه «والوصل» معطوف على الواسط «واسماً» معـطوف على الواسط أيضـاً «حل» فعل ماض «قبله» قبل: ظرف متعلق بحـل، وقبل مضـاف والضمير الـذي للغائب العـائد إلى قـوله «اسماً» مضاف إليه «الخبر» فاعل لحـل، والجملة من الفعل والفـاعل في محـل نصب نعت لقولـه «اسماً».

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط:

الأول: أن يكون هذا المعمول متوسـطاً بين ما بعـد إن، سواء أكـان التالي لإن هـو اسمها كمـا في مثال الشارح، أم كان التالي لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور، نحو «إن عندي لفي الـدار زيداً» أم كان التالي لها معمولاً آخر للخبر المؤخر، نحو «إن عندي لفي الدار زيداً جالس» ويشمل كل هذه الصور قول الناظم «الواسط معمول الخبر»، وإن كان تفسير الشـارح قد قصـره على صورة واحدة منها.

الشرط الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليـه، وهذا يستفـاد من قول النـاظم «معمول الخبر» فإن أل في الخبر للعهد الذكرى، والمعهود هو الخبر الذي تـدخل الـلام عليه، والـذي بينه=

عليه لم يصح دخولها على المعمول، كما إذا كان [الخبر] فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرونٍ بـ «قَدْ» لم يصحّ دخولُ اللام على المعمول؛ فلا تقول «إنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ أكَلَ» وأجاز ذلك بعضُهم، وإنما قال المصنف: «وتصحب الواسِطَ» ـ أي: المتوسِّطَ ـ تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر؛ فلا تقول «إنّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ».

وأشْعَرَ قولُه بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسِّطِ لا تدخل على الخبر، فلا تقول «إنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ لآكِلٌ»، وذلك من جهة أنه خَصَّص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سمع ذلك قليلاً، حكى من كلامهم «إني لَبِحَمْدِ الله لَصَالِحٌ».

وأشار بقوله: «والفَصْلِ[1]» إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير

= شروطه فيها قبل ذلك.

الشرط الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر، وهو الشرط الذي بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به.

الشرط الرابع: ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزاً؛ فلا يصح أن تقول «إن زيداً لراكباً حاضر» ولا تقول «إن زيداً لعرقاً يتصبب» وقد نص الشارح على الحال، ونص غيره على التمييز؛ وزاد أبو حيان ألا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ولا مفعولاً لأجله؛ فعنده لا يجوز أن تقول «إن زيداً لركوب الأمير راكب» ولا أن تقول «إن زيداً لتأديباً ضارب ابنه» واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر، لا على المفعول معه، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين.

(١) البصريون يسمونه «ضمير الفصل» ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح، ومن العلماء من يسميه «الفصل» كما قال الناظم «والفصل» والكوفيون يسمونه «عماداً» ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد، وقد اختلفوا فيه: أهو حرف أم اسم؟ وإذا كان اسماً فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده؟ فالأكثرون على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمي «ضمير الفصل» ومن النحاة من قال: هو اسم لا محل له من الإعراب، ومنهم من قال: هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه؛ فهو في محل رفع إذا قلت «زيد هو القائم» أو قلت «كان زيد هو =

الفَصْلِ، نحو «إنّ زَيْداً لَهُوَ الْقَائِمَ» وقال الله تعالى: (إنَّ هذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) فـ «هذا» اسم «إنَّ»، و «هو» ضمير الفَصْل، ودخلت عليه اللامُ، و «القَصَصُ» خبر «إنَّ».

وسمي ضمير الفَصْل لأنه يَفْصِل بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت «زيد هو القائم» فلو لم تأتِ بـ «هو» لاحْتَملَ أن يكون «القائم» صفةً لزيدٍ، وأن يكون خبراً عنه، فلما أتيت بـ «هو» تعين أن يكون «القائم» خبراً عن زيد.

وشَرْطُ ضميرِ الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر[1]، نحو «زَيْدٌ هو القائم» أو بين ما أصلُه المبتدأ والخبر، نحو «إنّ زَيْداً لهو القائم».

وأشار بقوله: «وَاسْمَا حَلَّ قبلة الخبر» إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر، نحو «إنَّ في الدار لَزَيْداً» قال الله تعالى: (وَإنَّ لَكَ لأجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ).

= القائم»، وفي محل نصب إذا قلت «إن زيداً هو القائم» ومنهم من قال: هو اسم محله الاسم المتأخر عنه، فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى: (كنت أنت الرقيب عليهم).

(١) يشترط في ضمير الفصل ـ بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن ـ أربعة شروط:
الأول: أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك، وقد ذكر الشارح هذا الشرط.
الشرط الثاني: أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو «إن محمداً هو المنطلق» أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن، نحو «محمد أفضل من عمرو».
الشرط الثالث: أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة.
الشرط الرابع: أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع، نحو قوله تعالى: (كنت أنت الرقيب عليهم) فأنت للخطاب، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله، ونحو (وإنا لنحن الصافون) فنحن للتكلم كما قبله.

وكلامُهُ يُشْعِرُ [أيضاً] بأنه إذا دخلت اللامُ على ضميرِ الفَصْلِ أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، وهو كذلك؛ فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لَهُوَ لَقَائِم»، ولا «إن لَفِيّ الدّارِ لَزَيْداً».

ومُقْتَضَى إطلاقِهِ - في قوله: إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر - أن كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخولُ اللام عليه؛ كالمفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال؛ فلا تقول: «إنّ زَيْداً لَضَاحِكاً رَاكبٌ».

* * *

وَوَصْلُ «مَا» بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ
إعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ(١)

إذا اتصلت «ما» غيرُ الموصولة بإنّ وأخواتها كَفّتْها عن العمل، إلا «لَيْتَ» فإنه يجوز فيها الإعْمَالُ [والإهمال] فتقول: «إنما زيد قائم» ولا يجوز نَصْبُ «زَيْد» وكذلك أن [وكَأَنّ] ولكنَّ ولعلَّ، وتقول: «ليتما زيد قائم» وإن شئت نصبت «زيداً» فقلت: «ليتما زيداً قائم» وظاهرُ كلام المصنف - رحمه الله تعالى! - أنَّ «ما» إن اتصلت بهذه الأحْرُفِ كَفّتْهَا عن

(١) «ووصل» مبتدأ، ووصل مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «بذي» جار ومجرور متعلق بوصل. «الحروف» بدل أو عطف بيان من ذي «مبطل» خبر المبتدأ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إعمالها» إعمال: مفعول به لمبطل، وإعمال مضاف وها مضاف إليه «وقد» حرف تقليل «يبقى» فعل مضارع مبني للمجهول «العمل» نائب فاعل يبقى.

العمـل، وقـد تعمـلُ قليلاً، وهـذا مـذهبُ جمـاعَـةٍ من النحـويين[١] [كالزجاجي، وابن السراج]، وحكى الأخفش والكسائي «إنما زيـداً قَائِمٌ» والصحيحُ المذهبُ الأولُ، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلّا «ليت»، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة؛ فإنها لا تكفُّهَا عن العمل، بـل تعمل معهـا، والمرادُ من المـوصولـة التي بمعنى «الذي»، نحو «إنَّ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ» [أي: إن الـذي عندك حَسنٌ]، والتي هي مُقَدَّرَة بالمصدر، نحو «مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ» أي: إنَّ فِعْلَك حَسَنٌ.

* * *

(١) ذهب سيبويه إلى أن «ما» غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها، إلا ليت؛ فإن إعمالها مع ما جائز، وعللوا ذلك بأن هذه الأدواتَ قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ودخول «ما» عليها يزيل هذا الاختصاص، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال نحو قوله تعالى: (قل إنما يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد) وقوله سبحانه: (كأنما يساقون إلى الموت) ونحو قول امرىء القيس:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وتسمى «ما» هذه ما الكافة، أو ما المهيئة، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذي ذكرناه لك من شأنها، وتسمى أيضاً ما الزائدة، ولكون «ما» هذه لا تزيل اختصاص «ليت» بالجمل الاسمية، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء، لم تبطل عملها، وقد جاء السماع معضداً لذلك، كما في قول النابغة الذبياني:

قَالَت أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب «الحمام» ورفعه؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت في اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له، وأما الرفع فعلى إهمال ليت، وذهب الزجاج في كتابه «الجمل» إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة، وأنها إذا اقترنت بها «ما» لم يجب إهمالها، بل يجوز فيها الإعمال، غير أن الإهمال أكثر في الجميع، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلي، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص وذكر الزجاج أن ذلك مسموع في الجميع، قال: «من العرب من يقول: إنما زيداً قائم، ولعلما بكراً جالس، وكذلك أخواتها: ينصب بها، ويلغي ما» اهـ، وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي؛ وابن السراج، وهو الذي يفيده كلام الناظم.

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى
مَنْصُوبِ «إنَّ»، بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلَا[1]

أي: إذا أُتِيَ بعد اسم «إنَّ» وخبرِهَا بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وَجْهَانِ؛ أحَدُهما: النصبُ عطفاً على اسم «إنَّ» نحو إنَّ زيداً قائم وعمراً».

والثاني: الرفع نحو «إنَّ زيداً قائم وَعمْرو» واخْتُلِفَ فيه[2]؛ فالمشهور أنه

(١) «وجائز» خبر مقدم «رفعك» رفع: مبتدأ مؤخر، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «معطوفاً» مفعول به للمصدر «على منصوب» جار ومجرور متعلق بمعطوف، ومنصوب مضاف وقوله «إن» قصد لفظه: مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق برفع «أن» مصدرية «تستكملا» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه، وثمة مفعول لتستكمل محذوف، والتقدير: بعد استكمالها معموليها.

(٢) مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب ـ في جملة صالحة من الشعر، وفي بعض النثر ـ وقوع الاسم المرفوع مسبوقاً بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها، ومنه قول ضابىء بن الحارث البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإنِّي وَقَيَّار بِهَا لَغَرِيبُ

ومنه ما أنشده ثعلب، ولم يعزه إلى قائل معين:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإنِّي وَأنْتُمَا ـ وإن لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى ـ دَنِفَانِ!

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين، الأولى قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾ والثانية قراءة بعضهم: ﴿إن الله وملائكته يصلون﴾ برفع «ملائكته».

وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك، فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها، وذهب المحقق الرضي إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها، وهو حسن، لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه، لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير عن جملة المبتدأ والخبر، وخبر إن جزء من الجملة المعطوفة عليها.

معطوف على محلِّ اسمِ «إنَّ» فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به [ظاهرُ] كلامِ المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح.

فإن كان العطفُ قبل أن تستكمل «إنَّ» ـ أي قبل أن تأخذ خبَرَهَا ـ تعيَّنَ النصبُ عند جمهور النحويين؛ فتقول: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، وإنَّكَ وزيداً ذاهبان، وأجاز بعضُهم الرفع.

وَأُلْحِقَتْ بِإنَّ لَكِنَّ وَأَنّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وكَأَنّْ[1]

حُكْمُ «أنَّ» المفتوحة و«لكنَّ» في العطف على اسمهما حكم «إنَّ» المكسورة؛ فتقول: «علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو» برفع «عمرو» ونصبه، وتقول: «علمت أنَّ زيداً وعمراً قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: «ما زيد قائماً، لكنَّ عمراً منطلق وخالداً» بنصب خالد ورفعه، و«مازيد قائماً لكن عمراً وخالداً منطلقانِ» بالنصب فقط.

وأما «ليت، ولعلَّ، وكأنَّ» فلا يجوز معها إلا النصبُ. [سواءٌ تَقَدَّمَ المعطوفُ، أو تأخّرَ؛ فتقول: «ليت زيداً وعمراً قائمان، وليت زيداً قائم وعمراً» بنصب «عمرو» في المثالين، ولا يجوز رفعه، وكذلك «كأنّ؛ ولعل»؛ وأجاز الفراء الرفْعَ فيه ـ متقدماً ومتأخراً ـ مع الأحْرُفِ الثلاثة.

* * *

(١) «وألحقت» الواو عاطفة، ألحق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «بإن» جار ومجرور متعلق بألحق «لكن» قصد لفظه: نائب فاعل لألحق «وأن» معطوف على لكن «من دون» جار ومجرور متعلق بألحق أيضاً، ودون مضاف و«ليت» قصد لفظه: مضاف إليه «ولعل، وكأن» معطوفان على ليت.

وَخُــفِّـفَــتْ إنَّ فَـقَــلَّ الْـعَــمَــلُ وَتَــلْزَمُ الّــلامُ إذَا مَــا تُــهْــمَــلُ(١)
وَرُبَّــمَــا ٱسْتُـغْنِيَ عَـنْـهَــا إنْ بَــدَا مَــا نَــاطِــقٌ أَرَادَهُ مُــعْــتَــمِــدَا(٢)

إذا خُفِّفت «إنَّ» فالأكثرُ في لسان العرب إهمالُهَا؛ فتقول: «إنْ زَيْدٌ لَقَائم» وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقَةً بينها وبين «إنِ» النافيةِ، ويقلُّ إعمالُهَا فتقول: «إنْ زَيْداً قائم» وحَكَى الإعمالَ سيبويه، والأخفشُ، رحمهما الله تعالى(٣)؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ؛ [لأنها]لا تلتبس ـ والحالَةُ

(١) «وخففت» الواو عاطفة، خفف: فعل ماضي مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «إن» نائب فاعل خفف «فقل» الفاء عاطفة، قل: فعل ماض معطوف بالفاء على خفف «العمل» فاعل لقل «وتلزم» فعل مضارع «اللام» فاعل تلزم «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «تهمل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن المخففة، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا ما تهمل إن التي خففت لزمتها اللام.

(٢) «وربما» الواو عاطفة، رب حرف تقليل، وما كافة «استغنى» فعل ماض مبني للمجهول «عنها» جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى، والضمير المجرور محلاً عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حالة إهمالها «إن» شرطية «بدا» فعل ماض فعل الشرط «ما» اسم موصول فاعل بدا «ناطق» مبتدأ، وهو فاعل في المعنى، فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة «أراده» أراد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق، والهاء مفعول به، والجملة من أراد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «معتمداً» حال من الضمير المستتر في «أراد».

(٣) على الإعمال في التخفيف ورد قوله تعالى ﴿وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾ في قراءة من قرأ بسكون نون «إن» وتخفيف ميم «لما»، وفي هذه الآية ـ على هذه القراءة ـ إعرابان: أولهما أن «إن» مؤكدة مخففة من الثقيلة «كلا» اسم إن المخففة «لما» اللام لام الابتداء، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة «ليوفينهم» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، يوفي: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول، و «ربك» رب فاعل يوفي، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، وأعمال: مفعول ثان ليوفي، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد =

هذهِ ـ بالنافية) لأن النافية لا تنصب الاسمَ وترفَعُ الخبر، وإنما تلتبس بـإنِ النافيةِ إذا أهملت ولم يظهر المقصودُ [بها] فـإن ظَهَرَ المقصـود [بها] فقـد يُسْتَغْنَى عن اللام، كقوله:

١٠٣ ـ وَنَـحْـنُ أُبَـاةُ الـضَّـيْـمِ مِـنْ آلِ مَـالِـكٍ
وَإنْ مَـالِـكٌ كَـانَـتْ كِـرَامَ الـمَـعَـادِنِ

= على الذين مضاف إليه، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعـوليه لا محـل لها من الإعـراب جواب القسم المحذوف، وتقدير الكلام: وإن كلا للذين والله ليوفينهم ربـك أعمالهم، والجملة القسميـة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية، وجملة الصلة يجب أن تكون خبريـة معهودة، وقـد أجاب ابن هشـام عن هذا في كتـابه المغني بـأن صلة الموصول في الحقيقـة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم، وجملة جـواب القسم خبـريـة لا إنشائية، والإعراب الثاني أن «إن» مؤكدة مخففة «كلا» اسم إن «لما» اللام لام الابتداء، ومـا زائدة «ليوفينهم» اللام مؤكدة للام الأولى، ويوفي فعل مضارع مبني على الفتح لاتصـاله بنـون التوكيـد، والضمير مفعول بـه أول «ربك» فـاعل، ومضـاف إليه، و«أعمـالهم» مفعول ثـان ومضـاف إليـه، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة.

١٠٣ ـ البيت للطرماح ـ الحكم بن حكيم ـ وكنيته «أبو نفر»، وهو شاعـر طائي، وستعـرف نسبه في بيان لغة البيت.

اللغة: «ونحن أباة الضيم» يروى في مكانه «أبا ابن أباة الضيم» وأباة: جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى ـ أي امتنع ـ تقول: أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى، تريـد أنه امتنـع أن يفعله والضيم: الظلم «مالك» هو اسم قبيلة الشاعـر، فإن الـطرماح هـو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحـدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان ابن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمـرو بن الغوث بن طيء «كرام المعادن» طيبة الأصول شريفة المحتد.

الإعراب: «ونحن» مبتدأ «أبـاة» خبر المبتـدأ، وأباة مضـاف، و«الضيم» مضاف إليـه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان، أو حـال من الخبر، وآل مضـاف و«مالـك» مضاف إليـه «وإن» مخففة من الثقيلة مهملة «مالك» مبتدأ «كانت» كان: فعـل ماض نـاقص، واسمه ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة، والتاء تاء التأنيث «كرام» خبـر كان، وكـرام مضاف و«المعادن» مضاف إليه، والجملة من كان واسمهـا وخبرهـا في محل رفـع خبر المبتـدأ الذي هـو مالك.

الشـاهد فيـه: قولـه «وإن مالـك كـانت ـ إلخ» حيث تـرك لام الابتـداء التي تجتلب في خبـر «إن» =

التقدير: وإنْ مالكٌ لكانت، فَحُذِفَتِ اللام؛ لأنها تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله: «وربما استغني عنها إنْ بَدَا ـ إلى آخر البيت».

واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أُدخلت للفَرْقِ بين «إنِ» النافية و«إنِ» المخففة من الثقيلة، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفرق؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جَرَتْ بين ابنْ أبي العافية وابن الأَخْضَر؛ وهي قولُه ﷺ: «قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا» فمن جَعَلها لامَ الابتداء أوْجَبَ كَسْرَ «إنْ» ومن جَعَلَهَا لاماً أخرى ـ اجْتُلِبَتْ للفرق ـ فَتَحَ أنْ. وجَرَى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن عليِّ بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير، وبين أبي عليّ الفارسي؛ فقال الفارسي: هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداء اجْتُلِبَتْ للفرق، وبه قال ابن أبي

= المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة عند إهمالها، فرقاناً بينها وبين «إن» النافية، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار، وصدر البيت واضح في هذا، والنفي يدل على الذم، فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافية لكان معنى عجز البيت: وليست مالك كرام المعادن، أي فهي قبيلة دنيئة الأصول، فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصدده، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه، فلم يأت باللام، فالقرينة ههنا معنوية.

ومثل هذا البيت ـ في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية ـ قول الشاعر:

إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ ... لَوْلَمْ تمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألا ترى أنه في مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه؟ فلو حملت «إن» في صدر البيت على النفي فسد المعنى على هذا، ولم يستقم الكلام.

العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هي لام الابتداء أُدخلت للفرق، وبه قال ابن الأخضر[١].

* * *

وَالْفِعْــلُ إِنْ لَمْ يَـكُ نَـاسِخَــا فَـلاَ   تُلْفِيــهِ غَــالِبــاً بِإِنْ ذِي مُــوصَــلاَ[٢]

إذا خُفِّفَتْ «إنَّ» فلا يليها من الأفعالِ إلا الأفعالُ الناسخَةُ للابتداء، نحو كان وأخواتها، وظن وأخواتها، قال الله تعالى: (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَة إلا

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ، أو على ما أصله المبتدأ، وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماض متصرف خال من قد، ولو أنك نظرت في شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين «إن» النافية والمخففة من الثقيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما في قول عاتكة بنت زيد بن عمرو، وسيأتي شرحه:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً   حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتي قريباً جداً.

وتدخل على الماضي المتصرف الذي لم يسبقه «قد» نحو قولك: إن زيد لقام، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى: ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾، فلما كان شأن اللام التي تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصح نظراً وأقوم حجة، فمذهب أبي عليٍّ الفارسي الذي أخذ به ابن أبي العافية مذهب مستقيم في غاية الاستقامة.

(٢) «والفعل» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وهو فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «ناسخاً» خبر يك «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، ولا: نافية «تلفيه» تلفي: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتلفي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأنت لا تلفيه، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط «غالباً» حال من الهاء في «تلفيه» السابق «بإن» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلا» الآتي «ذي» نعت لإن «موصلا» مفعول ثانٍ لتلفي.

عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ)، وقال الله تعالى: (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ)، وقال الله تعالى (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ويقلّ أنْ يليها غيرُ الناسخ، وإليه أشار بقوله: «غالباً» ومنه قولُ بعض العرب: «إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ» وقولهم: «إِنْ قَنَّعْت كَاتِبَكَ لَسَوْطاً» وأجاز الأخفش «إِنْ قَامَ لأنا»(١).

ومنه قول الشاعر:

١٠٤ ـ شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً
حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

---

(١) ههنا أربع مراتب، أولاها: أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو (وإن كانت لكبيرة) ونحو (إن كدت لتردين) والثانية: أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً، نحو (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك)، ونحو (وإن نظنك لمن الكاذبين) والثالثة: أن يكون ماضياً غير ناسخ، نحو قول عاتكة «إن قتلت لمسلماً» والرابعة: أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب «إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه» وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند الأخفش، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة.

١٠٤ ـ البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القريشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله.

اللغة: «شلت» بفتح الشين، وأصل الفعل شللت ـ بكسر العين التي هي اللام الأولى ـ والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبني للمجهول، وذلك خطأ «حلت عليك» أي نزلت، ويروى مكانه «وجبت عليك».

الإعراب: «شلت» شل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «يمينك» يمين: فاعل شل، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه «إن» مخففة من الثقيلة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلماً» اللام فارقة، مسلماً: مفعول به لقتل «حلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحل «عقوبة» فاعل لحل، وعقوبة مضاف و«المتعمد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «إن قتلت لمسلماً» حيث ولي «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا ٱسْتَكَنّْ وَالْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ[1]

إذا خُفِّفت أنَّ [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً[2]، وخبرها لا يكون إلا في جملة، وذلك نحو «عَلِمتُ أنْ زَيْدٌ قَائم» فـ«أنْ» مُخَفَّفة من الثقيلة، واسْمُها ضميرُ الشأن، وهو محذوف، والتقدير [«أنْهُ»، و«زَيْدٌ قائم» في جملة في موضع رفع خبر «أنْ» والتقدير] «عَلِمْتُ أنْهُ زَيْدٌ قائم» وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن، كقوله:

١٠٥ ـ فَلَوْ أنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي
طَلاَقَكِ لَمْ أبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

***

(١) «وإن» شرطية «تخفف» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أن» قصد لفظه: نائب فاعل لتخفف «فاسمها» الفاء لربط الجواب بالشرط، اسم: مبتدأ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه «استكن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسمها، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «والخبر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتي «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جملة» مفعول ثان لاجعل «من بعد» جار ومجرور متعلق باجعل، وبعد مضاف و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) الذي اشترط في أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من النحاة هو ابن الحاجب، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك، لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس، فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر، ومن أجل ذلك قدر سيبويه ـ رحمه الله! ـ في قوله تعالى: ﴿أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا﴾ أنك بإبراهيم قد صدقت الرؤيا.

١٠٥ ـ البيت مما أنشده الفراء، ولم يعزه إلى قائل معين:

اللغة: «أنك» بكسر كاف الخطاب ـ لأن المخاطب أنثى، بدليل ما بعده، والتاء في «سألتني» مكسورة أيضاً لذلك «صديق» يجوز أن يكون فعيلاً بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً، لأن فعيلاً بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالباً كجريح =

وَإِنْ يَكُـنْ فِعْـلاً وَلَـمْ يَكُـنْ دُعَـا   وَلَـمْ يَكُـنْ تَصْـرِيفُـهُ مُمْتَنِعَـا(١)

= وقتيل، ويجوز أن يكون فعيلاً بمعنى فاعل، ويكون تذكيره مع المؤنث جارياً على غير القياس، والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعيلاً بمعنى مفعول، أو أنهم حملوه على «عدو» الذي هو ضده في المعنى، لأن من سننهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه.

المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة.

الإعراب: «فلو» لو: شرطية غير جازمة «أنك» أن: مخففة من الثقيلة، والكاف اسمها «في يوم» جار ومجرور متعلق بقوله «سألتني» الآتي، ويوم مضاف و «الرخاء» مضاف إليه «سألتني» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «فراقك» فراق: مفعول ثان لسأل، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أبخل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة جواب الشرط غير الجازم، فلا محل لها من الإعراب «وأنت» الواو واو الحال، أنت؛ ضمير منفصل مبتدأ «صديق» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل، والكثير عند ابن الحاجب ـ الذي جرى الشارح على رأيه ـ أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وخبرها جملة.

واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً ـ سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره ـ فإن الخبر يجب أن يكون جملة.

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة، بل قد يكون جملة كما في البيت، وقد يكون مفرداً، وقد اجتمع ـ مع ذكر الاسم ـ كون الخبر مفرداً وكونه جملة، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثي فيها أخاها عمرو بن العجلان:

لَقَـدْ عَـلِمَ الضَّـيْفُ وَالمُرْمِـلُونَ   إِذَا اغْبَـرَّ أُفْـقٌ وَهَبَّـتْ شَـمَالاَ
بِـأَنْـكَ رَبِيـعٌ وَغَيْـثٌ مَرِيـعٌ   وَأَنْـكَ هُـنَـاكَ تَـكُـونُ الثِّـمَالاَ

ألا ترى أنه خفف «أن» وجاء بها مرتين مع اسمها، وخبرها في المرة الأولى مفرد، وذلك قوله «بأنك ربيع» وخبرها في المرة الثانية جملة، وذلك قوله «وأنك تكون الثمالا».

(١) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «فعلاً» خبر يكن «ولم» الواو واو الحال لم: حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل =

فَالأحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ، أونَفْي . أو تَنْفِيسٍ ، آوْلَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُلَوْ[(١)]

إذا وقع خَبَرُ «أنِ» المخففة جملةً اسميةً لم يحتجْ إلى فاصل؛ فتقول: «علمتُ أنْ زَيْدٌ قَائم» من غير حرفٍ فاصِلٍ بين «أنْ» وخبرِهَا، إلا إذا قُصِدَ النفي؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي] كقوله تعالى: (وَأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَ هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ).

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً، فلا يخلو: إما أن يكون الفعل متصَرِّفاً، أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يُؤْتَ بفاصل نحو قوله تعالى: (وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إلا ما سَعَى) وقوله تعالى: (وَأَنْ عَسى أن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلهُمْ) وإن كان متصرفاً، فلا يخلو: إما أن يكون دعاءً، أولا، فإن كان دعاء لم يفصل، كقوله تعالى: (والخامسةَ أن غَضِبَ الله عليها) في قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاء فقال قوم: يجب أن يُفْصَل بينهما إلا قليلاً، وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز الفصلُ وتركهُ[(٢)] والأحْسَنُ الفَصْلُ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياء.

= مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، أو إلى الخبر «دعا» قصر للضرورة: خبر يكن المنفي بلم، والجملة من يكن المنفي بلم واسمه وخبره في محل نصب حال «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «تصريفه» تصريف: اسم يكن، وتصريف مضاف، والهاء مضاف إليه «ممتنعاً» خبر يكن الأخير.

(١) «فالأحسن» الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق، الأحسن: مبتدأ «الفصل» خبر المبتدأ «بقد» جار ومجرور متعلق بقوله «الفصل» «أو نفي، أو تنفيس، أو لو» كل واحد منها معطوف على «قد» «وقليل» الواو عاطفة، وقليل خبر مقدم «ذكر» مبتدأ مؤخر، وذكر مضاف و «لو» قصد لفظه مضاف إليه.

(٢) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غيردعاءولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل ـ سوى ما سينشده الشارح ـ قول النابغة الذبياني:

فَلمَّا رَأى أنْ ثَمَّرَ الله مَالَهُ وَأَثَّلَ مَوْجُوداً وَسَدّ مَفَاقِرَهْ =

الأول: «قَدْ» كقوله تعالى: (وَنَعْلَم أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا).

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف؛ فمثالُ السينِ قولُه تعالى: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) ومثالُ «سَوْفَ» قول الشاعر:

١٠٦ ـ وَٱعْلَمْ فَعِلمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ   أَن سَوْفَ يَأْتِي كلُّ مَا قُدِرَا

= أكبَّ على فأسٍ يُجِدُّ غُرابَها   مُذَكَّرةٍ مِنَ المعَاوِل بَاتِرَهْ

فأن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، وثمر: فعل ماض، والله: فاعل، ومال: مفعول به لثمر، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر أن، وهذا الفعل: ماض متصرف غير دعاء ولم يفصل وممن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنباري.

وقد اختلف العلماء في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للتفرقة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية.

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين: واجب، وغير واجب، فيجب إذا كان الموضع يحتملهما، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما كما فيما بعد العلم غير المؤول بالظن؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري؛ فلبس عندهما موضع تتعين فيه المخففة، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الاشياء للتفرقة دائماً.

وقال قوم: إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية، أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء،فلماذالم يجبر الوهن مع شيء من ذلك؟!

١٠٦ ـ هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، والبيت من الكامل، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس.

الإعراب: «واعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعلم» مبتدأ، وعلم مضاف، و «المرء» مضاف إليه «ينفعه» ينفع: فعل مضارع: وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «علم» والهاء مفعول به لينفع، والجملة من ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً «سوف» حرف تنفيس «يأتي» فعل مضارع «كل» فاعل يأتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وكل مضاف، و «ما» إسم موصول مضاف إليه «قدرا» قدر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من =

الثالث: النفي، كقوله تعالى: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) وقوله تعالى: (أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ) وقوله تعالى: (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ).

الرابع: «لو» - وقلَّ مَنْ ذَكَرَ كوْنَهَا فاصلةً من النحويين - ومنه قوله [تعالى: (وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا على الطريقة) وقوله] تعالى: (أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِين يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِم).

ومما جاء بدون فَاصِلٍ قولُه:

١٠٧ - عَلِمُوا أَن يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أن يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

= الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «أن سوف يأتي» حيث أتى بخبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس، وهو «سوف».

ومثل هذا البيت قول الفرزدق:

أبِيتُ أمَنِّي النَّفْسَ أنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا

١٠٧ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر «أن» المخففة «فجادوا» الفاء عاطفة، وجادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة علموا «قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، وواو الجماعة نائب فاعل، وقبل مضاف و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجاد، وأعظم مضاف، و «سؤل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقيلة، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين «أن» وجملة الخبر.

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن «أن» الواقعة بعد علم =

وقولُه تعالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قول، والقول الثاني: أن «أنْ» ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع (يتمُّ) بعدهُ شذوذاً[1].

* * *

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيضاً فَنُوِي مَنْصُوبُهاً، وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِي[2]

= غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها الشارح للتفرقة؛ فإنهما ينكران أن تكون «أن» في هذا البيت مخففة من الثقيلة، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع، وأنها لم تنصبه في هذا البيت كما لم تنصبه في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْمَاءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلَامَ، وَأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا

وكما لم تنصبه في قوله تعالى: (لمن أراد أن يتم الرضاعة) في قراءة من قرأ برفع «يتم» وكما لم تنصبه في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها [٦/ ١٢٠ الطبعة السلطانية) قال رسول الله ﷺ لها «وما منعك أن تأذنين له؟ عمك»، إلا أنه قد يقال: إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون «أن» في البيت الشاهد مصدرية مهملة، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك «قبل أن يسألوا» فنصب الفعل بحذف النون؛ فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية، فيكون هذا قرينة على أن «أن» الأولى مخففة من الثقيلة؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد.

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب؛ يهملون «أن» المصدرية كما أن عامة العرب يهملون «ما» المصدرية فلا ينصبون بها، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتسع له هذه العجالة، ولكنا قد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر.

(٢) «وخففت» الواو عاطفة، خفف: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث «كأن» قصد لفظه: نائب فاعل لخفف «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «فنوى» الفاء عاطفة، نوى: فعل ماض مبني للمجهول «منصوبها» منصوب: نائب فاعل نوى، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه «وثابتاً» الواو عاطفة، وثابتاً: حال مقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله «روى» الآتي، و «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «روى» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها.

إذا خُفِفَتْ «كأن» نُوِيَ آسمُّهـا، وأخبر عنهـا بجملة آسمية[1]، نحـو «كأَنْ زَيْدٌ قائمٌ» أو جملةٍ فعليةٍ مُصَدَّرَة بـ «لم»[2] كقولـه تعالى: (كـأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأمْسِ) أو مُصَدَّرَة بـ «قَدْ» كقول الشاعر:

أفِـدَ التَّـرَحُّـلُ غَيْـرَ أَنَّ رِكَـابَنَـا لَمَّـا تَزُلْ بِـرِحَالِنَا، وَكـأَنْ قَـدِ [٢][3]

أي: «وكأنْ قَدْ زَالَتْ» فاسْمُ «كأنْ» في هـذه آلأمثلة محذوف، وهـو ضميرُ الشأنِ، والتقدير «كأنْهُ زَيْدٌ قائمٌ» وكـأَنْهُ لم تَغْنَ بـالأمس، وكأَنْـهُ قَدْ زَالَتْ» والجملة التي بعدها خبرٌ عنها، وهذا معنى قوله: «فَنُوِيَ مَنْصُوبُهَا» وأشارَ بقوله «وثابتـاً أيضاً رُوِي» إلى أنـه قد رُوِيَ إثبـاتُ منصوبهـا، ولكنه قليل، ومنه قولُه:

---

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر «كأن» جملة اسمية، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت، ولكنه أشار إليها بعد:

وَصَـدْرٍ مُـشْـرِقُ الـلَّونِ كـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ

فكأن: حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير شأن محـذوف، وثدياه. مبتدأ ومضـاف إليه، وحقـان: خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كأن.

(٢) إذا كانت جملة خبر «كأن» المخففة فعليـة؛ فإن قصـد بها الثبـوت اقترنت حتمـاً بقد كبيت النـابغة الذي أنشده الشارح (رقم ٢)، وكقول الآخر:

لاَ يَـهُـولَـنَّـكَ اَصْـطِلاَءُ لَـظَى الْـحَـرْ بِ فَـمَـحْـذُورُهَـا كـأَنْ قَـدْ اَلَـمَّـا

وإن قصد بها النفي اقترنت بلم كما في الآية الكريمة، وكما في قول الخنساء:

كـأنْ لَـمْ يَـكُـونُـوا حِـمًـى يُـتَّـقَـى إذِ الـنَّـاسُ إذْ ذَاكَ مَـنْ عَـزَّ بَـزَّا

وكقول شاعر من غطفان (انظره في معجم البلدان ١٨/٦).

كـأنْ لـم يُـدَمِّنهَـا أنِيـسٌ، وَلَـمَ يَـكُـنْ لـهـا بَـعْـدَ أيّـام الـهِـدَمْلَةِ عَـامِـرُ

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقـد شرحنـا هذا البيت في مبحث التنـوين أول الكتاب، فـانظره هنـاك، والاستشهاد به هنا في قوله «وكأن قد» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأخبـر عنها بجملة فعليـة مصدرة بقد، والتقدير: وكأنه (أي الحال والشأن) قد زالت، ثم حذفت جملة الخبر؛ لأنه قـد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها، وهو قوله «لما تزل برحالنا».

١٠٨ ـ وَصَـدْرٍ مُشْـرِقِ النَّحْـرِ كَأَنْ ثَـدْيَيْـهِ حُـقَّـانِ

١٠٨ ـ هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسبوها.

اللغة: «وصدر» قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة «ووجه» وروى غيره في مكانها «ونحر» وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله «ثدييه» عائدة إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأن ثديي صاحبه، فحذف المضاف ـ وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه «مشرق اللون» مضيء لأنه ناصع البياض، وهذا هو الثابت، وقد رواه الشارح كما ترى «حقان» تثنية حقة، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفت في تثنية «خصية، وألية» فقالوا: خصيان، وأليان، هكذا قالوا، وليس هذا الكلام بشيء، بل حقان تثنية حق ـ بضم الحاء وبدون تاء ـ وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي:

وَصَـدْراً مِـثْـلَ حُـقِّ الـعَـاجِ رَخْـصـاً حَـصَـانـاً مِـنْ أَكُـفِّ الـلامِـسِـيـنَـا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما في بيت الشاهد وكما في بيت عمرو، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان.

الإعراب: «وصدر» بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولها صدر، والأكثرون على روايته بالجر؛ فالواو واو رب، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «مشرق» صفة لصدر، ومشرق مضاف و «اللون» مضاف إليه «كأن» مخففة من الثقيلة «ثدييه» ثديي: اسمها، وثديي مضاف والضمير مضاف إليه «حقان» خبر كأن، ومن روى «ثدياه حقان» وهي الرواية التي أنشدنا البيت عليها في تعليقة سبقت قريباً (ص ٣٥٧) فهي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كأن، واسمها محذوف، والتقدير: كأنه ـ أي الحال والشأن ـ ثدياه حقان، وجملة كأن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ، وقد ذكر الشارح ـ رحمه الله! ـ الروايتين جميعاً، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه.

الشاهد فيه: قوله «كأن ثدييه حقان» حيث روى بنصب «ثدييه» بالياء المفتوح ما قبلها: على أنه اسم «كأن» المخففة من الثقيلة، وهذا قليل، بالنظر الى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة، ولهذا يروى برفع ثدييه على ما ذكرناه في إعراب البيت؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب.

ولا داعي لما أجازه الشارح على رواية «كأن ثدياه» من أن يكون «ثدياه» اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف؛ فإن في ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل، أحدهما: أن مجيء المثنى في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب. ثانيهما: أن فيه حمل البيت على القليل النادر ـ وهو ذكر اسم كأن ـ مع إمكان حمله على الكثير المشهور، والذي يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح.

فـ «ثَدْيَيْهِ» اسمُ كأنْ، وهو منصوبٌ بالياء لأنه مثنى، و «حُقَّانِ» خبر كأنْ، وروى «كأنْ ثدياه حُقَّانِ» فيكون اسم «كأَنْ» محذوفاً وهو ضمير الشأن، والتقدير «كأنْهُ ثَدْيَاه حُقَّانِ»: مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأَنْ، ويحتمل أن يكون «ثدياه» اسمَ «كأَنْ» وجاء بالألف على لغة من يجعل المثني بالألف في الأحوال كلها.

* * *

لا التي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

عَمَلَ إِنَّ ٱجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ وَمُكَرَّرَهْ(١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي «لا» التي لنفي الجنس، والمرادُ بها «لا» التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفي للجنس كلِّه.

وإنما قُلْتُ «التنصيص» احترازاً عن التي يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً، نحو: «لَا رَجُلٌ قَائماً»؛ فإنها ليست نَصاً في نَفْيِ الجنسِ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز «لَا رَجُلٌ قائماً بل رجلان» وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز «لَا رَجُلٌ قائماً بلا رجلان»، وأما «لا» هذه فيه لنفي الجنس ليس إلَّا؛ فلا يجوز «لَا رَجُلَ قَائِمٌ بل رجلان».

وهي تعمل عمل «إنَّ»؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فَرْق في هذا العمل بين المفردة ـ وهي التي لم تتكرر ـ نحو «لَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ» وبين المكررة، نحو «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاللهِ»(٢).

---

(١) «عمل» مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتي، وعمل مضاف و «إن» قصد لفظه: مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للا» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو المفعول الثاني لاجعل «في نكره» جار ومجرور متعلق باجعل «مفردة» حال من الضمير المستتر في «جاءتك» الآتي «جاءتك» جاء: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «لا» والتاء للتأنيث، والكاف مفعول به لجاء «أو» عاطفة «مكررة» معطوف على مفردة.

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب، وعملها مكررة جائز.

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة[1]؛ فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مُؤَوَّل بنكرة، كقولهم «قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها» فالتقدير: ولا مُسَمَّى بهذا الاسم لها[2] ويدل على أنه مُعامل مُعَامَلَةَ النكرة وَصْفُهُ بالنكرة قولك «لا أبا حَسَنٍ حَلاّلاً لها» ولا يُفْصَلُ بينها وبين اسمها؛ فإن فُصِلَ بينهما ألغيت، كقوله تعالى: (لا فيها غَوْلٌ).

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً، أو مُضَارِعَهْ
وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ[3]

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال «لا» عمل إن ستة، وهي: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون النفي نصاً في ذلك، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم: جئت بلا زاد، وقولهم: غضبت من لا شيء، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أي فاصل ولا خبرها، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى، وترك واحداً، وهو ألا يدخل عليها جار.

(٢) هكذا أوله الشارح، وليس تأويله بصحيح، لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق.

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين، أحدهما أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، ومثل كلمة متوغلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه؛ والثاني: أن يجعل «أبا حسن» عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو «حاتم» بالمتناهي في الجود، ونحو «مادر» بالمتناهي في البخل، ونحو «يوسف» بالمتناهي في الحسن، وضابطه: أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.

(٣) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «مضافاً» مفعول به لانصب «أو» عاطفة «مضارعه» مضارع بمعنى مشابه: معطوف على قوله «مضافاً» ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله «مضافاً» مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اذكر» الآتي، وبعد مضاف، و «ذا» من «ذاك» اسم إشارة: مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الخبر» مفعول به لاذكر الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «رافعه» رافع: حال من الضمير المستتر في «اذكر» ورافع مضاف والهاء مضاف إليه، من إضافة الصفة لمعمولها، وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، ولذلك وقع هذا المضاف حالاً.

وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحاً: كَلَا
حَوْلَ وَلا قُوَّةَ، وَالثَّانِي اجْعَلَا[1]

مَرْفُوعاً، أَوْ مَنْصُوباً، أَوْ مُرَكَّباً،
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبَا[2]

لا يخلو اسمُ «لا» [هذه] من ثلاثة أحوال(الحال الأولُ: أن يكون مضافاً [نحو «لا غُلاَمَ رَجُلٍ حَاضِرٌ»]. الحال الثاني: أن يكون مُضارعاً للمضاف، أي مُشَابها له، والمراد به: كل اسم له تَعَلَّقٌ بما بعده: إمَّا بعملٍ، نحو «لا طَالِعاً جَبَلًا ظاهر، ولا خَيْراً من زيدٍ راكِبٌ»، وإما بِعَطْفٍ

---

١) «وركب» الواو عاطفة، ركب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المفرد» مفعول به لركب «فاتحاً» حال من الضمير المستتر في «ركب» ومتعلقه محذوف، والتقدير: فاتحاً له «كلا» الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة، ولا: نافية للجنس «حول» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا حول موجود «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية للجنس أيضاً «قوة» اسمها. وخبرها محذوف، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة «والثاني» مفعول أول قدم على عامله، وهو قوله اجعلا الآتي «اجعلا» اجعل: فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للاطلاق، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب، ونون التوكيد المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب.

٢) «مرفوعاً» مفعول ثان لاجعل في البيت السابق «أو منصوباً» أو: حرف عطف، منصوباً: معطوف على مرفوع «أو مركباً» معطوف على قوله «مرفوعاً» السابق «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية «رفعت» رفع: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعل «أولا» مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصبا»: فعل مضارع مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعل «أولا» مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصبا»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف منها الفاء ضرورة، وكان حقه أن يقول: وإن رفعت أولا فلا تنصبا.

نحـو: «لا ثَلَاثَـةً وَثَـلَاثِينَ عِنْـدَنَـا» ويسمى المشبَّـهُ بـالمضـاف: مُـطَوَّلًا، ومَمْطولاً، أي: ممدوداً، وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ بـه النصبُ لفظاً، كمـا مُثِّـلَ، والحـال الثـالث: أن يكـون مفـرداً، والمـرادُ بـه ـ هنـا ـ مـا ليس بمضاف، ولا مُشَبَّهٍ بـالمضاف؛ فيـدخل فيـه المثنى والمجموع، وحكمـه البنـاءُ على ما كـان يُنْصَبُ به؛ لتـركُّبِهِ مـع «لا» وصيرورتـه معها كـالشيء الواحد؛ فهو معها كخمسةَ عَشَرَ، ولكنْ محله النصبُ بلا؛ لأنه اسم لها؛ فالمفردُ الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُبْنَى على الفتح؛ لأن نصبه بالفتحة نحو «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلا بالله» والمثنى وجمعُ المذكـر السالـم يُبْنَيـانِ على مـا كانـا يُنْصَبَـانِ بـه ـ وهـو اليـاء ـ نحـو «لا مُسْلِمَيْنِ لـك، ولا مُسْلِمينَ» فمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمينَ مبنيـان؛ لتركبهمـا مع «لا» كمـا بني «رجل» [لتـركبِهِ] معها.

وذهب الكـوفيون والـزَّجاجُ إلى أنَّ «رجـل» في قولـك: «لا رَجُـل» معـرب، وأن فتحته فتحـةُ إعرابٍ، لا فتحـة بنـاء، وذهب المبـرد إلى أن «مُسْلِمَيْنِ» وَ «مُسْلِمينَ» معربان(١).

---

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعاً جمـع مذكـر سالمـاً فهو معـرب منصوب بالياء، وليس مبنياً كما ذهب إليه جمهور النحاة، واحتج لما ذهب إليـه بأن التثنيـة والجمع من خصائص الأسماء، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحـرف في وجه من وجـوه الشبه التي تقدم بيانها: ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء، والجواب على هذه الشبهة من وجهين: أولهما ـ وهو وجه عقلي ـ أن ما كـان من خصائص الأسمـاء إنما يقـدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنياً، فأما إذا كان ما هو من خصـائص الأسماء مـوجوداً في الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف ـ من بعـد ذلك ـ فـإنه لهـذا لا يعارض سبب البنـاء ولا يمنع منـه، ونحن ندعي أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً، ثم دخلت عليه لا فتركب معهـا تركب خمسـة عشر، فوجد سبب البناء طارئـاً على ما هو من خصائص الاسم، الثاني ـ وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد ـ أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير، ولم يعبأ معه بما هو =

وأما جمعُ المؤنثِ السالم فقال قوم: مبنيٌّ على ما كـان ينصب به ـ وهو الكسر؛ فتقول: «لا مُسْلِماتِ لك» بكسر التاء، ومنه قولُهُ:

١٠٩ ـ إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلَذُّ، وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيبِ

من خصائص الاسم وهو الجمع، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الاسماء.

١٠٩ ـ البيت لسلامة بن جندل السعدي، من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله

أوْدى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيب ... أوْدى، وذلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ
وَلَّى حَثِيثاً، وذاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ ... لَوْكَانَ يُدْرِكُه رَكْضُ الْيَعَاقِيبِ

اللغة: «أودى» ذهب وفني، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه «حميداً» محموداً «التعاجيب» العجب، وهو جمع لا واحد له من لفظه، ويروى في مكانه «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبة، وهي الأمر الذي يتعجب منه «شأو» هو الشوط «حثيثاً» سريعاً «اليعاقيب» جمع يعقوب، وهو ذكر الحجل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب» بكسر الشين ـ جمع أشيب ـ وهو الذي ابيض شعره، وروي صدر البيت المستشهد به هكذا:

* أوْدى الشَّبَابُ الذي مَجْدٌ... إلخ *

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسم إن «الذي» اسم موصول: نعت للشباب «مجد» يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، وعواقبه ـ على هذا ـ نائب فاعل مجد؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون «مجد» خبراً مقدماً، و «عواقبه» مبتدأ مؤخراً، وجاز الإخبار بالمفرد ـ وهو مجد ـ عن الجمع ـ وهو عواقب ـ لأن الخبر مصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» ـ سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر ـ لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتي «نلذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «ولا» نافية للجنس «لذات» اسم لا، مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد فيه: قوله «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا ـ وهو لذات ـ جمع مؤنث سالماً، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

وأجاز بعضُهم الفتحَ، نحو «لا مسلماتَ لك»(١).

وقولُ المصنفِ: «وَبَعْدَ ذَاكَ رَافِعَهْ» معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعاً، والرافعُ له «لا» عند المصنف وجماعة [عند سيبويه الرافعُ له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، وإن كان الاسمُ مفرداً فاختلف في رافع الخبر؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ «لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن «لا» واسمَهَا المفردَ في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، وذهب الأخفشُ إلى أن الخبر مرفوع بـ «لا» فتكون «لا» عاملة في الجزءين كما عملتْ فيهما مع المضاف والمشبه به.

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أتى بعد «لا» والاسْمِ الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت «لا» نحو «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله»

---

(١) اعلم ان للعلماء في اسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب:

الأول: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهرة النحاة.

الثاني: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية، وجزم به في بعض كتبه، ونقله عن قوم، وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء، فلا يحذف.

الثالث: أنه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفارسي، ورجحه ابن هشام في المغنى والمحقق الرضى في شرح الكافية وابن مالك في بعض كتبه.

الرابع: أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح.

وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها.

يجوز فيهما خمسةُ أوْجُهٍ، وذلك لأن المعطوف عليه: إما أن يُبْنَى مع «لا» على الفتح، أو ينصب، أو يرفع.

فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركبه مع «لا» الثانية، وتكون [لا] الثانية عامِلَةً عملُ إنَّ، نحو «لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا بالله»(١).

الثاني: النصبُ عطفاً على محلِّ اسم «لا»، وتكون «لا» الثانيةُ زائدةً بين العاطف والمعطوف، نحو «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةً إلا بالله» ومنه قولُه:

١١٠ ـ لا نَسَبَ الْيَومَ وَلاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه: (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) بفتح بيع وخلة وشفاعة، و «لا» في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها ـ فيما عدا الأول ـ محذوف لدلالة ما قبله عليه.

ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق):

نحنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا لا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلا مُزَاحَا

١١٠ ـ البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: بل هو لأبي عامر جد العباس ابن مرداس، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية، وبعده:

كَالثَّوْبِ إذْ أنْهجَ فيهِ الْبِلى أعْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر، وهو:

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ *

من كلمة قافية، وقبله:

لاصُلْحَ بَيْنِي ـ فَاعْلَمُوهُ ـ وَلاَ بَيْنَكُمُ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
سَيْفِي، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ، وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللغة: «خلة» بضم الخاء وتشديد اللام ـ هي الصداقة، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه، كما في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة. =

الثالث: الرفع. وفيه ثلاثة أوجه؛ الأول: أن يكون معطوفاً على محل «لا» واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذٍ تكون «لا» زائدة، الثاني: أن تكون «لا» الثانيةُ عملت عَمَلَ «ليس»، الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس للاعملٌ فيه، وذلك نحو «لا حَوْلَ وَلا قُوةً إلا بالله» ومنه قولُه:

= أَلَا أَبْلِغَا خُلَّتِي رَاشِداً وَصِنْوِي قَدِيماً إذا مَا تَصِلْ

الراقع» ومثله «الراتق» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب «أنهج» أخذ في البلى «أعيا» صعب، وشق، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب «قرقر قمر» قرقر: صوت، وصاح، و «قمر» يجوز أن يكون جمع أقمر؛ فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر، ويجوز أن يكون جمع قمري، كروم في جمع رومي «الشاهق» الجبل المرتفع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها، مبني على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على نسب، بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل لاتسع «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله «اتسع».

الشاهد فيه: قوله «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أن تكون «لا» زائدة للتأكيد، ويكون «خلة» معطوفاً بالواو على محل اسم «لا» ـ وهو قوله «نسب» ـ عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي حمله الشارح ـ تبعاً لجمهور النحاة ـ عليه.

وقال يونس بن حبيب: إن «خلة» مبني على الفتح في محل نصب، ولكنه نونه للضرورة، وبناؤه على الفتح عنده على أن «لا» الثانية عاملة عمل «إن» مثل الأولى، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، والتقدير «ولا خلة اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى، وهو كلام لا متمسك له، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه.

وقال الزمخشري في مفصله: إن «خلة» منصوب بفعل مضمر، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا، ولا على محله، والتقدير عنده: لانسب اليوم ولا تذكر خلة، وهو تكلف لا مقتضى له، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، والأفضل في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها في الفعلية والاسمية ونحوهما.

١١١ ـ هـذَا ـ لَعَمْـرُكـم ـ الصَّـغَـارُ بِعَـيْنِـهِ
لا أَمَّ لِـي ـ إنْ كَـانَ ذَاكَ ـ وَلَا أَبُ

١١١ ـ اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، فقيل: هو لرجل من مذحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب، وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جداً، ولا يعرف له قائل.

اللغة: «هذا لعمركم» العمر ـ بفتح فسكون ـ الحياة، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره، بجملة القسم ـ وهي قوله «لعمركم» مع خبره المحذوف ـ ويروى «هذا وجدكم» والجد: الحظ والبخت، وهو أيضاً أبو الأب «الصغار» بزنة سحاب ـ الذل، والمهانة، والحقارة «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: «هذا» اسم إشارة مبتدأ «لعمركم» اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «بعينه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله عين تأكيداً للصغار، وعين مضاف والهاء مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أم» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «إن» شرطية «كان» فعل ماض فعل ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم «ذاك» ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محموداً، أو نحوه «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «أب» بالرفع ـ معطوف على محل لا واسمها؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «ولا أب» حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل «لا» مع اسمها كما ذكرناه، أو على أن «لا» الثانية عاملة عمل ليس، و «أب» اسمها، وخبرها محذوف، أو على أن تكون «لا» غير عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون «أب» مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة. ومثله قول جرير بن عطية:

بِـأَيِّ بَـلاءٍ يـا نُـمَـيْـرُ بْـنَ عَـامِـرٍ وَأَنْـتُـمْ ذُنَـابَـى، لا يَـدَيْـنِ وَلا صَـدْرُ؟

وقد ورد على غرار ذلك قوله المتنبي:

لا خَـيْـلَ عِـنْـدَكَ تُـهْـدِيـهَـا وَلَا مَـالُ فَـلْيُـسْـعِـدِ النُّـطْقُ إنْ لَـمْ يُسْـعِـدِ الحَـالُ

وإنْ نُصِبَ المعطوفُ عليه جاز في المعطوف الأوْجُهُ الثلاثة المذكورة ـ أعني البناء، والرفع، والنصب ـ نحو: لا غُلَامَ رَجُلٍ ولا امرأَةَ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةً.

وإن رفع المعطوفُ عليه جاز في الثاني وجهان؛ الأول البناء على الفتح، نحو «لا رَجُلٌ ولا امرأَةَ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأَةَ» ومنه قوله:

فَلَا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

---

١١٢ ـ البيت لأمية بن أبي الصلت، ولكن الشارح ـ كغيره من النحاة ـ قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاد البيتين هكذا:

وَلَا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَلا حَيْنٌ وَلا فِيهَا مُلِيمُ
وفِيهَا لَحمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ ... وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

اللغة: «لغو» أي. قول باطل، وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر أثمته ـ بتشديد الثاء ـ بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له: يا آثم، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه «حين» هلاك وفناء «مليم» بضم الميم ـ وهو الذي يفعل ما يلام عليه «ساهرة» هي وجه الأرض، يريد أن في الجنة لحم حيوان البر.

الإعراب: «فلا» نافية ملغاة «لغو» مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة، لا: «نافية للجنس تعمل عمل إن «تأثيم» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر لا هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل وفاعل، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «أبداً» منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس، ولغو: اسمها، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن أو خبر الأولى هو المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى لا الأولى، أو أعملها عمل ليس؛ فرفع الاسم بعدها، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه في إعراب البيت. =

والثاني: الرفع، نحو «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ؛ ولا غلامٌ ولا امرأةٌ[1]».

ولا يجوز النصب للثاني؛ لأنه إنما جازبها تقدَّمَ للعطف على [محل] اسم «لا» و«لا» هنا ليست بناصبة؛ فيسقطُ النّصبُ، ولهذا قال المصنف: «وإنْ رَفَعْتَ أوّلاً لا تنصبا».

***

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَح، أوِانْصِبَنْ، أوِارْفَعْ، تَعْدِلِ[2]

إذا كان اسمُ «لا» مبنيًا، ونُعت بمفرد يليه - أي لم يُفْصَل بينه وبينه بفاصل - جاز في النعت ثلاثَةُ أوْجُهِ:

= ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي في باب الفاعل:

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع «مزنة» بالضمة الظاهرة وبفتح «أرض» والقول فيهما كالقول في «لا لغو ولا تأثيم».

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) برفع الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير، وقول عبيد بن حصين الراعي:

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً: لا نَاقَةٌ لِيَ فِي هذَا وَلاَ جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبي في قوله:

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أهْلٌ وَلاَ وَطَنٌ وَلاَ نَدِيمٌ وَلاَ كَاسٌ وَلاَ سَكَنُ؟

(٢) «ومفرداً نعتاً» يجوز أن يكون مفرداً مفعولاً مقدماً تنازعه العوامل الثلاثة الآتية ويكون نعتاً بدلاً منه، ويجوز أن يكون مفرداً حالاً من نعتاً، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف، ويكون نعتاً مفعولاً تنازعه العوامل الثلاثة «لمبني» جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً، أو بمحذوف صفة له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت، والجملة في محل نصب صفة لقوله نعتاً «فافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «أو» عاطفة «انصبن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي.

الأول: البناء على الفتح؛ لتركُّبِهِ مع اسم «لا»، نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفَ».

الثاني: النصبُ، مراعاةً لمحل اسم «لا» نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفاً».

الثالث: الرَّفْع، مراعاةً لمحل «لا» واسمها، لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم، نحو «لا رَجُلَ ظريفٌ».

***

وَغَيْرَ مَا يَلِي، وَغَيْرَ المُفْرَدِ
لا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ[1]

تقدَّمَ في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ووليَهُ النعتُ، جاز في النعت ثلاثة أوجه، وذكر في هذا البيتِ أنه إنْ لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ، بل فُصِل بينهما بفاصل، لم يجز بناءُ النعت؛ فلا تقول «لا رَجُلَ فِيهَا ظريفَ» ببناء ظريف، بل يتعين رَفْعُه، نحو «لا رجُلَ فيها ظريفٌ» أو نصبه، نحو «لا رجلَ فيها ظريفاً» وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز - عند عدم الفصل - لتركب النعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التركيبُ، كما لا يمكن التركيبُ

(١) «وغير» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «لا تبن» الآتي، وغير مضاف و«ما» اسم موصول: مُضاف إليه «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو عاطفة، غير: معطوف على غير السابقة، وغير مضاف، و المفرد» مضاف إليه «لا» ناهية «تبن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصبه» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لا نصب «أو» عاطفة «الرفع» مفعول به مقدم لا قصد «اقصد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

إذا كان المنعوتُ غيرَ كفردٍ، نحو «لا طالعاً جَبَلاً ظريفاً» ولا فرق ـ في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفَصْلِ ـ بين أن يكون المنعوت مفرداً، كما مثل، أو غيرَ مفردٍ.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنه إن كان النعت غير مفرد ـ كالمضاف والمشبه بالمضاف ـ تَعَيَّنَ رَفْعُه أو نصبه؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين ان يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد، ولا بين أن يُفْصَل بينه وبين النعت أو لا يفصل؛ وذلك نحو ««لا رَجُلَ صاحِبَ بِرٍّ فيها، ولا غُلاَمَ رَجُلٍ فيها صَاحِبَ بِرٍّ».

وحاصِلُ ما في البيتين: أنه إن كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ولم يُفْصَلْ بينهما؛ جاز في النعت ثلاثَةُ أوْجُهً، نحو «لا رَجُلَ ظريفَ، وظريفاً، وظريفٌ» وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء.

***

وَالْعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» آحْكُمَا
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى(١)

(١) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع فعل الشرط «لا» قصد لفظه: فاعل تتكرر «احكما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذفت منه الفاء ضرورة، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «له، بما» جاران ومجروران يتعلقان باحكم، وما: اسم موصول «للنعت» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتي «ذي» نعت للنعت، وذي مضاف، و «الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. =

تَقَدَّمَ أنه إذا عُطف على اسم «لا» نكرةٌ مفردة، وتكررت «لا» يجوز في المعطوف ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح، نحو «لَا رَجُلَ ولا امْرَأَةٌ، ولا امرأةً، ولا امرأةَ» وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر «لا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول، وقد تقدم [في البيت الذي قبله] أنه يجوز فيه: الرفع، والنصب[1]، ولا يجوز فيه البناء على الفتح؛ فتقول: «لا رَجُلَ وامرأةٌ، وامرأةً» ولا يجوز البناء على الفتح، وحَكَى الأخفش «لا رَجُلَ وامرأةَ» بالبناء على الفتح، على تقدير تكرر «لا» فكأنه قال: «لا رَجُلَ ولا امرأةَ» ثم حذفت «لا».

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفردٍ لا يجوز فيه إلا الرفعُ والنصبُ، سواء تكررت «لا» نحو «لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأةٍ» أو لم تتكررٍ، نحو «لَا رَجُلَ وَغُلَامَ آمْرَأَةٍ»[2].

= وحاصل البيت: والعطف إن لم تكرر لا فاحكم له بالحكم الذي انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب.

(١) من شواهد هذه المسألة قوله رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك:

فَلَا أَبَ وَٱبْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَٱبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

فأنت تراه قد عطف «ابنا» على إسم لا الذي هو «أب» وأتى بالمعطوف منصوباً، وقد كان يجوز له أن يأتي به مرفوعاً بالعطف على محل «لا» مع اسمها؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، كما تقدم ذكره مراراً.

(٢) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا، وحكم نعته، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه. وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا، وإما أن يكون معرفة؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب؛ فتقول: لا أحد رجلاً وامرأة فيها، وتقول: لا أحد رجل وامرأة فيها، وإن كان البدل معرفة لم يجز فيه إلا الرفع، فتقول: لا أحد زيد وعمرو فيها.

وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي، لأن ألفاظه معارف، واسم «لا» نكرة، ولا تؤكد النكرة توكيداً معنوياً على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله.

هذا كله إذا كان المعطوفُ نكرةً؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفعُ، على كل حالٍ، نحو «لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها»، أو «لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها».

***

وَأعطِ «لَا» مَعْ هَمْزَةِ اسْتفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ آلِاسْتِفْهَامِ [1]

إذا دخلت همزةُ الاستفهامِ على «لا» النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل، وسائِرِ الأحكام التي سبق ذكرها؛ فتقول: «ألا رَجُلَ قَائِمٌ، وألا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِم، وألا طَالِعاً ظَاهِر» وَحُكْمُ المعطوف والصفة ـ بعد دخول همزة الاستفهام ـ كحكمهما قبل دخولها.

هكذا أَطْلَقَ المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ هنا، وفي كل ذلك تفصيل.

وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخُ، أو الاستفهامُ عن النفي؛ فالحكمُ كما ذَكَرَ، من أنه يبقى عملُها وجميعُ ما تقدم ذكره: من أحكام العطفِ، والصفةِ، وجوازِ الإلغاء.

(١) «وأعط» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» قصد لفظه: مفعول أول لأعط «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ومع مضاف، و «همزة» مضاف إليه، وهمزة مضاف، و «استفهام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأعط «تستحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «لا» ومفعوله ضمير محذوف يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ودون مضاف و «الاستفهام» مضاف إليه.

وحاصل البيت: وأعط «لا» النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت «لا» هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام.

فمثالُ التوبيخ قولُكَ: «ألا رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ؟» ومنه قولُه:

١١٣ ـ ألَا آرْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ
وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ؟

ومثالُ الاستفهام عن النفي قولُكَ: «ألا رجُلَ قائم؟» ومنه قولُه:

١١٤ ـ ألَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أمْ لَهَا جَلَد؟
إذَا أُلَاقِي الَّذِي لاقَاهُ أمْثَالِي

١١٣ ـ هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به ـ فيما بين أيدينا من المراجع ـ إلى قائل معين.

اللغة: «ارعواء» أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي: أي كف عن الأمر وتركه «آذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء للقوة وذهاب للفناء ودواعي الصبوة.

المعنى: أفما يكف عن المقابح ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال!.

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار «ارعواء» اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» ومن: اسم موصول «ولت» ولى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «شبيبته» شبيبة: فاعل ولت، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه. والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول «وآذنت» الواو عاطفة، آذن: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شبيبة «بمشيب» جار ومجرور متعلق بآذنت «بعده» بعد: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب.

الشاهد فيه: قوله «ألا ارعواء» حيث أبقى لـلا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

١١٤ ـ نسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، ويروى في صدره اسمها هكذا:

* ألَا اصْطِبَارَ لِلَيْلَى أمْ لَهَا جَلَدٌ *

اللغة: «اصطبار» تصبر، وتجلد، وسلوان، واحتمال «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعري ـ إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت ـ أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى.

وإذا قُصِدَ بألَا التمنِّي: فمذهَبُ المازِنيِّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يَتَمَشَّى إطْلَاقُ المصنف، ومذهبُ سيبويه أنه يبقي لها عَمَلُها في الاسم، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصفُ أوِ العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء.

ومن استعمالها للتمنِّي قولُهم: «ألَا ماءَ ماءً بارداً» وقولُ الشاعر:

١١٥ ـ ألَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ
فَيَرْأَبَ مَا أثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ

***

= لها تجلدها وصبرها؟

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس «اصطبار» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر. والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرفية «الاقي» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «الذي» اسم موصول: مفعول به لألاقي «لاقاه» لاقى: فعل ماض، والهاء مفعول به للاقى تقدم على فاعله «أمثالي» أمثال: فاعل لاقى، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعدد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن «لا» النفي، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع، وكون الحرفين معاد دالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد، لأن مراد الشاعر أن يسأل: أينتفي عن محبوبته الصبر إذا مات، فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟

١١٥ ـ احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد منهم ـ فيما نعلم ـ إلى قائل معين.

اللغة: «ولى» أدبر، وذهب «فيرأب» يجبر ويصلح «أثأت» فتقت، وصدعت وشعبت، وأفسدت، تقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء، إذا أصلح ما فسد منهما، وقال الشاعر:

يَرْأَبُ الصَّدْعَ والثَّأى بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ

(يغير ـ بفتح ياء المضارعة ـ بمعنى يمير: أي يمون الناس). =

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ... إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ[1]

إذا دَلَّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هَلْ منْ رَجُلٍ قَائم؟ فتقول: «لا رَجُلَ» وَتَحْذِفُ الْخَبَر ـ وهو قائم ـ وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جار ومجرور، كما مُثِّلَ، أو ظرفاً أو جاراً

= الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمني، ويقال: الهمزة للاستفهام، وأريد بها التمني ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً «عمر» اسمها «ولى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر، والجملة في محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع: مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر «فيرأب» الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب التمني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول: مفعول به ليرأب «أثأت» أثأى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «يد» فاعل أثأت، ويد مضاف و«الغفلات» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره «أثأته».

الشاهد فيه: قوله «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، ومما يدل على كون «ألا» للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببيّة في جوابه.

(١) «وشاع» فعل ماض «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بشاع«الباب» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «إسقاط» فاعل شاع، وإسقاط مضاف و «الخبر» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إذا ظهر المراد «مع» ظرف متعلق بقوله «ظهر» الآتي، ومع مضاف وسقوط من «سقوطه» مضاف إليه، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

ومجروراً، نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول: «لا رَجُلَ».

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع، نحو قوله ﷺ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله» وقول الشاعر:

١١٦ - * وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «إذا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظهر» واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذفُ كما تقدم.

***

١١٦ - نسب الزمخشري في المفصل (١/ ٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي - مع صدره - لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه - كما قال الأعلم - لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) - وهو حي من اليمن - وكان قد اجتمع هو حاتم والنابغة الذبياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها، فآثرت حاتماً عليهم، وصدر هذا الشاهد:

* إذَا اللقاحُ غَدَتْ مُلْقًى أصرَّتُهَا *

وبعض النحاة - كسيبويه، والأعلم، وتبعهم الأشموني - يجعل صدر هذا الشاهد قوله:

* ورَد جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً *

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد.

هَلَّا سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِي ... عِنْدَ الشِّتَاءِ إذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً ... فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا ... وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

اللغة: «اللقاح» جمع لقوح، وهي الناقة الحلوب «أصرتها» جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در، وذلك في سني القحط «مصبوح» اسم مفعول من صبحته بتخفيف الباء - إذا سقيته الصبوح، وهو - بفتح الصاد وضم الباء الموحدة - الشرب بالغداة، والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس. =

= الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «اللقاح» اسم لغدا محذوفاً يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً، والتقدير: إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها «غدت» غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على اللقاح «ملقى» خبر غدا، وهو اسم مفعول «أصرتها» أصرة: نائب فاعل لملقى، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه «ولا» نافية للجنس «كريم» اسمها «من الولدان» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «مصبوح» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا، وهو قوله «مصبوح» لكونه ليس يعلم إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال «ولا كريم من الولدان» لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود، لأن الذي يحذف ـ عند عدم قيام قرينة ـ هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له.

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة.

وقد أجاز الأعلم الشنتمري وأبو علي الفارسي وجار الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفاً، وعليه يكون قوله «مصبوح» نعتاً لاسم لا، باعتبار أصله، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً؛ لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه، كما تقدم بيانه.

قال الأعلم: «ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع، وتقديره موجود ونحوه» اهـ.

وقال الزمخشري: «وقول حاتم * ولا كريم إلخ * يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني ألا يجعل مصبوح خبراً، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي» اهـ.

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً، أعني سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما، متى فهم ودلت عليه قرينة، أو كان كوناً مطلقاً، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا، عند عدم قيام القرينة على حذفه، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي، لكن الذي يقرره العلماء أن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه، فإذا نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر ـ وهو أن نقدر قوله «مصبوح» نعتاً لقوله «لا كريم» أي نعتاً على محل لا مع اسمها وهو الرفع ـ حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه، فاعرف هذا، والله يرشدك ويبصرك.

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَيِ ابْتِدَا ... أَعْنِي: رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا[1]

ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مَعَ عَدّ ... حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ[2]

وَهَبْ، تَعَلَّمْ، وَالَّتِي كَصَيَّرَا ... أيضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرا[3]

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو ظَنَّ وأخواتُهَا. وتنقسم إلى قسمين؛ أحَدُهما: أفعالُ القلوب، والثاني: أفعالُ التَّحْويل. فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين؛ أحدهما: ما يَدُلُّ على اليقين، وذكَرَ المصنف منها خمسةً: رأى، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَدَرَى، وَتَعَلَّمْ، والثاني منهما: ما يدل على الرُّجْحَانِ، وذكر المصنف منها ثمانية: خَالَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجَا، وَجَعَلَ، وَهَبْ.

---

(١) «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وفعل مضاف، و «القلب» مضاف إليه «جزءي» مفعول به لانصب، وجزءي مضاف، و «ابتدا» مضاف إليه «أعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «رأى» قصد لفظه: مفعول به لأعني «خال، علمت، وجدا» كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر.

(٢) «ظن، حسبت، وزعمت» كلهن معطوفات على «رأى» المذكور في البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بأعني، ومع مضاف و «عد» قصد لفظه: مضاف إليه «حجا، دري، وجعل» معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «اللذ» اسم موصول ـ وهو لغة في الذي ـ صفة لجعل «كاعتقد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول.

(٣) «وهب، تعلم» معطوفان على «عد» بعاطف محذوف من الثاني «والتي» اسم موصول: مبتدأ «كصيرا» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة التي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «بها» جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتي «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مبتدأ» مفعول به لانصب «وخبراً» معطوف على مبتدأ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

فمثالُ رَأى قولُ الشاعر:

١١٧ ـ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

فاستعمل «رَأى» فيه لليقين، وقد تستعمل «رَأى» بمعنى «ظَنَّ»[١]، كقوله تعالى: (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً) أي: يَظُنُّونَه.

ومثالُ «علم» «عَلِمْتُ زَيْداً أَخَاكَ» وقول الشاعر:

---

١١٧ ـ البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن.

اللغة: «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة، وتطلق على طلب الشيء بحيلة، والمعنى الثاني من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنوداً» قد لفق الشارح العلامة ـ تبعاً لكثير من النحاة ـ هذه اللفظة من روايتين: إحداهما رواها أبو زيد، وهي *وأكثرهم عديداً* والثانية رواها أبو حاتم، وأكثره جنوداً*.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول «أكبر» مفعول ثان لرأى، وأكبر مضاف، و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف و «شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفة، أكثر: معطوف على «أكبر»، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه «جنوداً» تمييز أيضاً.

الشاهد فيه: قوله «رأيت الله أكبر... إلخ» فإن رأى فيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين؛ أحدهما لفظ الجلالة، والثاني قوله «أكبر» على ما بيناه في الإعراب.

(١) تأتي رأى بمعنى علم، وبمعنى ظن، وقد ذكرهما الشارح هنا، وتأتي كذلك بمعنى حلم، أي رأى في منامه ـ وتسمى الحلمية ـ وسيذكرها الناظم بعد، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعولين، وتأتي بمعنى أبصر نحو «رأيت الكواكب»، وبمعنى اعتقد نحو «رأى أبو حنيفة حل كذا» وتأتي بمعنى أصاب رئته. «تقول رأيت محمداً تريد ضربته فأصبت رئته، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد، وقد تتعدى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين، كقول الشاعر:

رَأَى النَّاسَ ـ إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ ـ خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ المَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين، فأما تعديتها لواحد ففي قوله «رأى مثل رأيه» وأما تعديتها لاثنين ففي قوله «رأى الناس خوارج» هكذا قيل، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت.

١١٨ ـ عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ المَعْرُوفِ؛ فَانْبَعَثَتْ
إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

ومثال «وَجَدَ» قولُه تعالى: (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ).

ومثالُ «دَرَى» قولُه:

---

١١٨ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين.

اللغة: «الباذل» اسم فاعل من البذل، وهو الجود والإعطاء، وفعله من باب نصر «المعروف» اسم جامع لكل ما هو من خيري الدنيا والآخرة، وفي الحديث «صنائع المعروف تقي مصارع السوء»، «فانبعثت» ثارت ومضت ذاهبة في طريقها «واجفات» أراد بها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه، وهي جمع واجفة، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف، وهي ضرب من السير السريع، وتقول: وجف البعير يجف وجفاً ـ بوزن وعد يعد وعداً ـ ووجيفاً؛ إذا سار، وقد أوجفه صاحبه، وفي الكتاب العزيز (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب).

الإعراب: «علمتك» فعل وفاعل ومفعول أول «الباذل» مفعول ثاني لعلم «المعروف» يجوز جره بالإضافة، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل «فانبعثت» الفاء عاطفة، وانبعث: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إليك، بي» كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث «واجفات» فاعل بانبعث، وواجفات مضاف و«الشوق» مضاف إليه «والأمل» معطوف على الشوق.

الشاهد فيه: قوله «علمتك الباذل... إلخ» فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين: أحدهما الكاف، والثاني قوله الباذل، على ما بيناه في الإعراب.

والذي يدل على أن «علم» في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه، وذلك يستدعي أن يكون مراده إني أيقنت بأنك جواد كريم تعطي من سألك؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملاً جدواك.

وقد تأتي «علم» بمعنى ظن، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى: (فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار).

وهي ـ إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن ـ تتعدى إلى مفعولين.

وقد تأتي بمعنى عرف فتتعدى لواحد، وقد تأتي بمعنى صار أعلم ـ أي مشقوق الشفة العليا ـ فلا تتعدى أصلاً.

١١٩ ـ دُرِيتَ الْـوَفِيَّ الْعَهْـدَ يَـا عُـرْوَ فَـاغْـتَبِطْ
فَـإِنَّ اغْـتِـبَـاطـاً بِـالْـوَفَـاءِ حَـمِـيـدُ

ومثالُ «تَعَلَّمْ» ـ وهي التي بمعنى اعْلَمْ[1] ـ قولُه:

---

١١٩ ـ وهذا الشاهد ـ أيضاً ـ لم ينسبوه إلى قائل معين.

اللغة: «دريت» بالبناء للمجهول ـ من درى ـ إذا علم «فاغتبط» أمر من الغبطة، وهي أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين؛ أولهما: الدعاء له بأن يدوم له ما يربطه الناس من أجله، والثاني: أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد؛ فليزمك أن تغتبط بهذا، وتقربه عينك، ولا لوم عليك في الاغتباط به.

الإعراب: «دريت» درى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل» وهو المفعول الأول «الوفي» مفعول ثان «العهد» يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفعه على الفاعلية؛ لأن قوله «الوفي» صفة مشبهة، والصفة يجوز في معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة «يا عرو» يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرخم بحذف التاء، وأصله عروة «فاغتبط» الفاء عاطفة، اغتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «اغتباطاً» اسم إن «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط، أو بمحذوف صفة لاغتباط «حميد» خبر «إن» مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «دريت الوفي العهد» فإن «درى» فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين؛ أحدهما: التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني هو قوله «الوفي» على ما سبق بيانه.

هذا، واعلم أن «درى» يستعمل على طريقين؛ أحدهما: أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك: دريت بكذا، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما في قوله تعالى: (ولا أدراكم به) والثاني: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

(١) احترز بقوله «وهي التي بمعنى اعلم» عن التي في نحو قولك: تعلم النحو، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن قولك «تعلم النحو» أمر بتحصيل العلم في المستقبل، وذلك بتحصيل أسبابه، وأما قولك «تعلم أنك ناجح» فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال، وثانيهما: أن التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد، وثالثها: أن التي من أخوات ظن جامدة غير متصرفة، وتلك متصرفة، تامة التصرف، تقول: تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت.

١٢٠ ـ تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ

وهذه مُثُلُ الأفعال الدالة على اليقين.

ومثالُ الدالة على الرُّجْحَانِ قولُكَ: «خِلْتُ زَيْداً أَخَاكَ» وقد تستعمل «خَالَ» لليقين، كقوله:

١٢١ ـ دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ، وَخِلْتُنِي
لِيَ اسْمٌ؛ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

---

١٢٠ ـ البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر.

اللغة: «تعلم» اعلم واستيقن «شفاء النفس» قضاء مآربها «لطف» رفق «التحيل» أخذ الأشياء بالحيلة.

المعنى: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم؛ فيلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك؛ لكي تبلغ ما تريد.

الإعراب: «تعلم» فعل بمعنى اعلم، وهو فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شفاء» مفعول أول لتعلم، وشفاء مضاف، و «النفس» مضاف إليه «قهر» مفعول ثان لتعلم، وقهر مضاف، وعدو من «عدوها» مضاف إليه، وعدو مضاف، وها مضاف إليه «فبالغ» الفاء للتفريع، بالغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بلطف» جار ومجرور متعلق ببالغ «في التحيل» جار ومجرور متعلق بلطف، أو بمحذوف صفة له «والمكر» معطوف على التحيل.

الشاهد فيه: قوله: «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين، على ما ذكرناه في الإعراب.

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكدة ومعموليها كما في قول النابغة الذبياني:

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لاَ طَيْرَ إلاَّ عَلَى مُتَطَيِّرٍ، وَهُوَ الثُّبُورُ

وقال الحارث بن ظالم المريء:

تَعَلَّمْ ـ أَبَيْتَ اللَّعْنَ! ـ أَنِّي فَاتِكٌ مِنَ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وكذلك قول الحارث بن عمرو، وينسب لعمرو بن معد يكرب:

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلاَبِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد.

١٢١ ـ هذا البيت للنمر بن تولب العكلي، من قصيدة له مطلعها قوله: =

و «ظَنَنْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: (وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأ مِنَ اللهِ إلاَّ إِلَيْهِ) و «حَسِبْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين، كقوله:

١٢٢ ـ حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَاحاً، إذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

= تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلاَلِ جَمْرَةَ مَأْسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءُ فَيَذْبُلُ

اللغة: «دعاني الغواني» الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة أو هي التي استغنت ببيت أبيها عن الأزواج، أو هي اسم فاعل من «غني بالمكان» أي أقام به، ويروى: «دعاني العذارى والعذارى: جمع عذراء، وهي الجارية البكر، ويروى: «دعاء العذارى» ودعاء ـ في هذه الرواية ـ مصدر دعا مضاف إلى فاعله وعمهن مفعوله.

الإعراب: «دعاني» دعا: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «الغواني» فاعل دعا «عمهن» عم: مفعول ثان لدعا، وعم مضاف والضمير مضاف إليه «وخلتني» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد ـ وهو المتكلم ـ وذلك من خصائص أفعال القلوب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لخال «فلا» نافية «أدعى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وهو» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «أول» خبر للمبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «وخلتني لي اسم» فإن «خال» فيه بمعنى فعل اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين؛ أولهما ضمير المتكلم، وهو الياء، وثانيهما جملة «لي اسم» من المبتدأ والخبر، على ما بيناه في الإعراب.

١٢٢ ـ هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً، وأولها قوله:

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلاَ وَكَانَتْ لَهُ خَبْلاً عَلَى النَّأْيِ خَابِلاَ
تَرَبَّعَتِ الأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبِطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلاَ

اللغة: «كبيشة» على زنة التصغير ـ اسم امرأة «عاقلا» بالعين المهملة والقاف: اسم جبل، قال ياقوت: «الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه»، =

ومثالُ «زَعَمَ» قولُه:

١٢٣ - فَــإِنْ تَــزْعُـمِـيـنِـي كُـنْـتُ أَجْـهَــلُ فِـيـكُـمُ
فَــإِنِّـــي شَــرَيْــتُ الْــحِــلْــمَ بَــعْــدَكِ بِــالْــجَــهْـــلِ

= ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل، لكونه من لحفه» اهـ «خبلاً» الخبل: فساد العقل، ويروى «وكانت لـه شغلاً على النـأي شاغـلاً» وقولـه «تربعت الأشـراف» معناه: نـزلت به في وقت الـربيع، والأشـراف: اسم موضـع، ولم يذكـره ياقـوت «تصيفت حسـاء البـطاح» نـزلت بـه زمـان الصيف، وحسـاء البطاح: منزل لبني يربوع، وهو بضم بـاء البطاح كمـا قال يـاقوت، ووهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء «رباحاً» بفتح الراء - الربح «ثاقلاً» ميتاً، لأن البدن يكون خفيفاً ما دامت الروح فيه، فإذا فارقته ثقل.

المعنى: لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحاً إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجـود، وإنه ليعرف الربح إذا مات، حيث يرى جزاء عمله حاضراً عنده.

الإعراب: «حسبت» فعل وفـاعل «التقى» مفعـول أول «والجود» معـطوف على التقى «خير» مفعـول ثان لحسبت، وخير مضاف، و«تجارة» مضاف إليه «رباحاً» تمييز «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ما» زائدة «المرء» اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد، وخبرها محذوف أيضاً، والتقدير إذا أصبح المرء ثـاقلاً، والجملة من أصبـح المحذوفـة ومعموليهـا في محل جـر بإضـافـة «إذا» إليهـا «أصبح» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديـره هو يعـود إلى المرء «ثـاقلاً» خبـر أصبح، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة.

الشـاهد فيـه: قولـه «حسبت التقى خير تجـارة - إلخ» حيث استعمـل الشاعـر فيه «حسبت» بمعنى علمت، ونصب بـه مفعولين، أولهمـا قولـه «التقى» وثانيهمـا قولـه «خير تجـارة» على مـا بينـاه في الإعراب.

١٢٣ - هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

اللغة: «أجهل» الجهل هو الخفة والسفه «الحلم» التؤدة والرزانة.

المعنى: لئن كان يترجح لديك أني كنت موصوفاً بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم، فإنه قد تغير عندي كل وصف من هذه الأوصاف، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريماً.

الإعراب: «إن» شرطية «تزعميني» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف النون، وياء المخـاطبة فـاعل، والنـون للوقايـة، وياء المتكلم مفعـول أول «كنت» كان: فعـل ماض نـاقص، والتاء اسمـه «أجهل» فعل مضارع، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنا، والجملة من أجهـل وفاعله في محـل نصب خبر كـان، والجملة من «كان» واسمهـا وخبرهـا في محـل نصب مفعـول ثـان لتزعم

ومثالُ «عَدَّ» قولُه:

١٢٤ ـ فَـلَا تَعْـدُدِ المَـوْلَى شَـرِيكَـكَ في الْغِنَى
وَلـكِـنَّـمَـا الـمَـوْلَـى شَـرِيـكُـكَ فـي الْـعُـدْمِ

= «فيكم» جار ومجرور متعلق بأجهل «فإني» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «شريت» فعل وفاعل، والجملة من شرى وفاعله في محل رفع خبر «إن» والجملة من إن ومعموليها في محل جزم جواب الشرط «الحلم» مفعول به لشريت «بعدك» بعد: ظرف متعلق بشريت، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «بالجهل» جار ومجرور متعلق بشريت.

الشاهد فيه: قوله «تزعميني كنت أجهل» حيث استعمل المضارع من «زعم» بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، والثاني جملة «كان» ومعموليها، على ما ذكرناه في إعراب البيت.

واعلم أن الأكثر في «زعم» أن تتعدى إلى معموليها بواسطة «أن» المؤكدة، سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾، وقوله سبحانه: ﴿بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً﴾ أم كانت مشددة كما في قول عبيد الله بن عتبة:

فَـذُقْ هَجْـرَهَـا، قَـدْ كُنْتَ تَـزْعُمُ أَنَّـهُ رَشَـادٌ، أَلَا يَـا رُبَّـمَـا كَـذَبَ الـزَّعْـمُ

وكما في قول كثير عزة:

وَقَـدْ زَعَـمَـتْ أَنِّـي تَـغَـيَّـرْتُ بَـعْـدَهَـا وَمَـنْ ذَا الَّـذِي يـا عَـزُّ لا يَـتَـغَـيَّـرُ؟

وهذا الاستعمال ـ مع كثرته ـ ليس لازماً، بل قد تتعدى «زعم» إلى المفعولين بغير توسط «أن» بينهما، فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده، ومنه قول أبي أمية الحنفي، واسمه أوس:

زَعَـمَـتْـنِـي شَـيْـخـاً، وَلَـسْـتُ بِـشَـيْـخٍ إِنَّـمَـا الـشَّـيْـخُ مَـنْ يَـدِبُّ دَبِـيـبَـا

وزعم الأزهري أي «زعم» لا تتعدى إلى مفعوليها بغير توسط «أن» وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها، وهو محجوج بما روينا من الشواهد، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل.

١٢٤ ـ هذا البيت للنعمان بن بشير، الأنصاري، الخزرجي:

اللغة: «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق ـ في الأصل ـ على عدة معان سبق بيانها (ص ١٩٨) والمراد منه هنا الحليف، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال ـ الفقر، ويقال: عدم الرجل يعدم ـ بوزن علم يعلم ـ وأعدم فهو معدم، إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك، فإنما الصديق الحق هو الذي

ومثالُ «حَجَا» قولُه:

١٢٥ ـ قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخاً ثِقَةً
حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمّاتُ

= يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك.

الإعراب: «فلا» ناهية «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المولى» مفعول أول لتعدد «شريكك» شريك: مفعول ثان لتعدد، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك «ولكنما» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، وما: كافة «المولى» مبتدأ «شريكك» شريك: خبر المبتدأ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه «في العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن، ونصب به مفعولين، أحدهما قوله «المولى، والثاني قوله «شريك» على ما سبق بيانه في الإعراب.

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج:

لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْماً، ولٰكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامُ

فقوله «أعد» بمعنى أظن، والإقتار: مصدر أقتر الرجل، إذا افتقر، وهو مفعوله الأول، وعدماً: مفعوله الثاني، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

فتعدون: بمعنى تظنون، وعقر النيب: مفعوله الأول، وأفضل مجدكم: مفعوله الثاني.

١٢٥ ـ هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم [بن أبي] بن مقبل، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شنبل الأعرابي، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان، ورواه ياقوت في معجم البلدان (٧ ١٦٥) أول أربعة أبيات، وبعده قوله:

فَقُلْتُ، والمَرْءُ تُخْطِيهِ عَطِيَّتُهُ: أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِيئَاتُ

اللغة: «أحجو» أظن «ألمت» نزلت، والملمات: جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدهر.

المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل، ولكني قد عرفت مقدار مودته، إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ بيدي فيها.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أحجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنا «أبا» مفعول أول لأحجو، وأبا مضاف و «عمرو» مضاف إليه «أخا» مفعول ثان لأحجو، وجملة أحجو ومعموليها في محل نصب خبر كان «ثقة» يقرأ بالنصب =

ومثالُ «جَعَلَ» قولُه تعالى: (وَجَعَلُوا المَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمنِ إنَاثاً).

وقَيَّدَ المصنفُ «جَعَلَ» بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من «جعل» التي بمعنى «صَيَّرَ» فإنها من أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب.

ومثالُ «هَبْ» قولُه:

١٢٦ ـ فَقُلْتُ: أجِرْنِي أبا مَالِكٍ، وَإلاَّ فَهَبْنِي امْرأ هَالِكاً

= منوناً مع تنوين أخ، فهو حينئذ صفة له، ويقرأ بالجر منوناً، فأخا ـ حينئذ ـ مضاف، و «ثقة» مضاف إليه، وعلى الأول هو معرب بالحركات، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «حتى» حرف غاية «ألمت» ألم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوماً» ظرف زمان متعلق بألم «ملمات» فاعل ألم.

الشاهد فيه: قوله «أحجو أبا عمرو أخا» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى ظن، ونصب به مفعولين، أحدهما «أبا عمرو» والثاني «أخا ثقة».

هذا، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن «حجا يحجو» ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله.

واعلم أيضاً أن «حجا» تأتي بمعنى غلب في المحاجاة، وهي: أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد، ومنه قول الأخطل:

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

(عص ملكهم: أي، صلب واشتد) وتأتي أيضاً بمعنى أقام، ومنه قول عمارة ابن يمن:

* حَيْثُ تَحَجَّى مَطْرِقٌ بِالْفَالِقِ *

وقول العجاج:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزَجَا

والتي بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى بالباء، كما رأيت في الشواهد.

١٢٦ ـ البيت لابن همام السلولي.

اللغة: «أجرني» اتخذني لك جاراً تدفع عنه وتحميه، هذا أصله، ثم أريد منه لازم ذلك، وهو

ونَبَّـه المصنفُ بقولـه: «أعْنِي رأى» على أن أفعال القلوب منهـا مـا ينصب مفعولين وهو «رأى» ومـا بعدهُ ممـا ذكرهُ المصنفُ في هـذا الباب، ومنها ما ليس كذلـك، وهو قسمـان: لازم، نحـو «جَبُنَ زيـد» ومُتَعَـد إلى واحد، نحو «كَرِهْتُ زيداً».

هـذا مـا يتعلق بـالقسم الأول من أفعـال هـذا البـاب، وهـو أفعـالُ القلوبِ

وأمـا أفعالُ التَّحْـويـل - وهي المـرادة بقـولـه: «والتي كصيـرا - إلى آخره» - فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبرُ، وعَدَّها بعضُهم

= الغياث والدفاع والحماية «أبا مالك» يروى في مكانه «أبا خالد» «هبني» أي عدني واحسبني.

المعنى: فقلت أغثني يا أبا مالك، فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرني» أجر: فعـل أمر، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت، والنـون للوقايـة، والياء مفعـول به لأجـر «أبا» منـادى بحرف نـداء محذوف، وأبـا مضـاف، و «مالك» مضاف إليه «وإلا» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه مـا قبله من الكلام، وتقـديره: وإن لا تفعـل، مثلاً «فهبني» الفـاء واقعة في جـواب الشرط، هب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت، والنـون للوقايـة، والياء مفعـول أول «امرأ» مفعول ثان لهب «هالكاً» نعت لامرىء.

الشاهد فيه: قوله «فهبني امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن، وقد نصب مفعولين، أحدهما يـاء المتكلم، وثانيهما قوله «امرأ» على ما أوضحناه في الإعراب.

واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف، فلا يجيء منه ماض ولا مضـارع، بل هـو ملازم لصيغة الأمـر، فإن كـان من الهبة - وهي التفضـل بما ينفـع الموهـوب له - كـان متصرفـاً تام التصرف، قال الله تعـالى: ﴿ووهبنا لـه إسحاق﴾ وقـال سبحانـه: ﴿يهب لمن يشاء إنـاثاً﴾ وقـال: ﴿هب لي حكماً﴾.

واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صـريحين كما في البيت الشـاهد، وقـد يدخل على «أن» المؤكدة ومعموليها، فزعم ابن سيده والجرمي أنه لحن، وقال الأثبـات من العلماء المحققين: ليس لحناً، لأنه واقع في فصيح العربية. وقد روي من حديث عمـر «هب أن أبانـا كان حماراً»، وهو - مع فصاحته - قليل.

سبعة: «صَيَّرَ» نحو «صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفاً» و«جَعَلَ» نحو قوله تعالى: «وَقَدِمْنَا إلى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً) و«وَهَبَ» كقولهم «وَهَبَنِي الله فِدَاكَ أي صيَّرني، و«تَخِذَ» كقوله تعالى: (لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً) و«اتَّخَذَ» كقوله تعالى: (وَاتخَذَ الله إبْرَاهِيمَ خَلِيلاً) و«تَرَكَ» كقوله تعالى: (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوج في بَعْضٍ) وقول الشاعر:

١٢٧ ـ وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا مَا تَرَكْتُهُ ... أخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهْ

---

١٢٧ ـ البيت لفرعان بن الأعرف ـ ويقال: هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف ـ أحد بني مرة، ثم أحد بني نزار بن مرة، من كلمة له يقولها في ابنه منازل، وكان له عاقاً، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي: ٤ ـ ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله:

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ ... جَزَاء كما يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهْ

لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذ آضَ شَيْظَماً ... يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ

فَلَمَّا رَآنِي أُبْصِرِ الشَّخْصَ أشْخُصاً ... قَرِيباً، وذا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أُقَارِبُهْ

تَغَمَّطَ حَقِّي باطِلاً، ولَوَى يَدِي ... لَوَى يَدَهُ الله الَّذِي هُوَ غَالِبُهْ

اللغة: «واستغنى عن المسح شاربه» كناية عن أنه كبر، واكتفى بنفسه، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة.

الإعراب: «ربيته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «تركته» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أخا» مفعول ثان لترك، وأخا مضاف، و«القوم» مضاف إليه «واستغنى» فعل ماض «عن المسح» جار ومجرور متعلق باستغنى «شاربه» شارب: فاعل استغنى، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «تركته أخا القوم» حيث نصب فيه بـ «ترك» مفعولين، لأنه في معنى فعل التصيير، أحدهما الهاء التي هي ضمير الغائب، وثانيهما قوله «أخا القوم». وقد أوضحناهما في الإعراب، هذا، وقد قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة: إن «أخا القوم» حال من الهاء في «تركته» وساغ وقوعه حالاً ـ مع كونه معرفة، لأنه مضاف إلى المحلى بأل ـ والحال لا يكون إلا نكرة، لأنه لا يعني قوماً بأعيانهم، ولا يخص قوماً دون قوم، وإنما عنى أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال، اهـ بإيضاح، وعليه لا استشهاد في البيت، ولكن الذي عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار.

و «رَدّ» كقوله:

١٢٨ ـ رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا
فَرَدّ شُعُورَهُنّ السُّودَ بِيضاً وَرَدّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودا

***

١٢٨ ـ البيتان لعبد الله بن الزبير ـ بفتح الزاي وكسر الباء ـ الأسدي، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدي، وروى ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/٦٧٦) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة ابن شريك، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي ٢/٤٩٤) وبعد البيتين قوله:

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بُكَاءَ هِنْدٍ وَرَمْلَةَ إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودا
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِيَةٍ وَبَاكٍ أَبَانَ الدّهْرُ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

اللغة: «الحدثان» جعله العيني عبارة عن الليل والنهار، وكأنه حسبه مثنى، وإنما الحدثان ـ بكسر فسكون ـ نوازل الدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد ـ أي حزن وأقمعن متحيرات، وتوهمه العيني مبنياً للمجهول «فرد وجوههن ـ إلخ» يريد أنه قد صير شعورهن بيضاً من شدة الحزن ووجوههن سوداً من شدة اللطم، ويشبه هذا ما روي أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان، فسأله عن حاله، فقال: أبيض مني ما كنت أحب أن يسود، وأسود مني ما كنت أحب أن يبيض. يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه، فصار أسود كابياً.

الإعراب: «رمى» فعل ماض «الحدثان» فاعل رمى «نسوة» مفعول به لرمى، ونسوة مضاف و «آل» مضاف إليه، وآل مضاف، و «حرب» مضاف إليه «بمقدار» جار ومجرور متعلق برمى «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بسمد «سموداً» مفعول مطلق مؤكد لعامله «فرد» الفاء عاطفة، رد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثان «شعورهن» شعور: مفعول به أول لرد، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه «السود» صفة لشعور «بيضاً» مفعول ثان لرد «ورد وجوههن البيض سوداً» مثل الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «فرد شعورهن ـ إلخ»، وقوله «ورد وجوههن ـ إلخ» حيث استعمل «رد» في معنى التصيير والتحويل. ونصب به ـ في كل واحد من الموضعين ـ مفعولين.

وَخُصَّ بِـالتَّعْلِيقِ وَالإلْغـاءِ مَـا   مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلزِمَا[1]
كَـذَا تَعَلَّمْ، وَلِغَيْـرِ الْمَـاضِ مِنْ   سِوَاهُمَا آجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ[2]

تقدَّمَ أن هذه الأفعالَ قسمان؛ أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل.

فأماأفعال القلوب فتنقسم إلى: متصرفة، وغير متصرفة.

فالمتصرفةُ: ما عدا «هَبْ، وتَعَلَّمْ» فيستعمل منها الماضي، نحو «ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً» وغيرُ الماضي ـ وهو المضارع، نحو «أظنُّ زَيْداً قائماً» والأمْرُ، نحو «ظُنَّ زَيْداً قائماً» واسمُ الفاعل، ونحو «أنا ظَانٌّ زَيْداً قائماً» واسم المفعول، نحو «زَيْدٌ مَظْنُونٌ أبُوهُ قائماً» فأبوه: هو المفعول الأول،

(١) «وخص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالتعليق» جار ومجرور متعلق بخص «والإلغاء» معطوف على التعليق «ما» اسم موصول: مفعول به لخص، مبني على السكون في محل نصب، ويجوز أن يكون خص فعلاً ماضياً مبنياً للمجهول، وعليه يكون «ما» اسماً موصولاً مبنياً على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص، ولعل هذا أولى، لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وقبل مضاف و«هب» قصد لفظه: مضاف إليه «والأمر» الواو حرف عطف، الأمر ـ بالنصب ـ مفعول ثان مقدم على عامله. وهو «ألزم» الآتي «هب» قصد لفظه: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «ألزما» ألزم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق،ونائب الفاعل ـ وهو مفعوله الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب، والجملة من ألزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تعلم» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولغير» الواو عاطفة، لغير: جار ومجرور متعلق بقوله «اجعل» الآتي، وغيرِ مضاف و«الماضِ»: مضاف إليه «من سواهما» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مفعول به لاجعل، وكل مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بزكن الآتي «زكن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من زكن ونائب نائب فاعله لا محل لها صلة الموصول.

ترفع لقيامه مقام الفاعل، و «قائماً» المفعول الثاني، والمصدرُ، نحو «عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْداً قائماً» - ويَثْبُتُ لهما كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي.

وغيرُ المتصرف اثنان - وهما: هَبْ، وتَعَلَّمْ، بمعنى اعْلَم - فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر، كقوله:

تَعَلَّم شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها
فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ [١٢٠][(١)]

وقوله:

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً [١٢٦][(٢)]

واخْتَصَّتِ القلبية المتصرفَةُ بالتعليق والإلغاء[(٣)]؛ فالتعليق هو: تَرْكُ

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت في (ص ٣٨٤) وهو الشاهد ١٢٠.

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً، فارجع إليه في (ص ٣٨٩) وهو الشاهد ١٢٦.

(٣) هذه العبارة موهمة «أن التعليق والإلغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناه، وليس كذلك، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً مما يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال، وهذا لا ينافي أن واحداً منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب، وهو التعليق.

ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل: (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: شككت أزيد عندك أم عمرو، ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن (والثاني) كل فعل يدل على العلم، نحو: تبينت أصادق أنت أم كاذب، واتضح لي أمجتهد أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو: فكرت أتقيم أم تسافر، وامتحنت علياً أيصبر أم يجزع، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها، وسألت أتزورنا غداً أم لا، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس، نحو: لمست، وأبصرت، واستمعت، وشممت، وذقت.

العمل لفظاً دون مَعْنًى لمانع، نحو «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، فقولك «لَزَيْـدٌ قَائِمٌ» لم تعمل فيه «ظننت» لفظاً، لأجل المانع لها من ذلك، وهـو الام، ولكنه في موضع نصب، بدليل أنَّكَ لو عَطَفْتَ عليه لنصبت، نحـو «ظَنَنْتُ لَزَيْـدٌ قَائِمٌ وَعَمْراً مُنْطَلِقاً»؛ فهي عاملة في «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» في المعنى دون اللفظ[١]

والإلغاء هو: تَرْكُ العملِ لفظاً ومَعْنىً، لا لمانع، نحو «زَيْـدٌ ظَنَنْتُ قَـائِمٌ» فليس لـ «ـظننت» عَمَـلٌ في «زيـد قـائِمٌ»: لا في المعنى، ولا في اللفظ.

ويثبتُ للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثَبَتَ للماضي، نحو «أَظُنُّ لزَيْدٌ قَائِمٌ» و «زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ» وأخواتها.

وغيـرُ المتصـرفَـةِ لا يكـون فيهـا تعليقٌ ولا إلغـاء، وكـذلـك أفعـالُ التَّحْويلِ، نجو «صَيّرَ» وأخواتها.

***

وَجَــوِّزِ ٱلإِلْغَــاءَ لَا فِـي الابْـتِــدَا، وَٱنْـوِ ضَمِيـرَ الشَّـأْنِ، أَوْ لَامَ ٱبْتِـدَا[٢]
فِـي مُـوهِـمٍ إِلْـغَــاءَ مَـا تَـقَــدَّمَـا وَٱلْتَـزِمَ التَّعْلِيقَ قَبْـلَ نَفْيِ «مَـا»[٣]

---

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة:

وَمَـا كُـنْتُ أَدْرِي قَبْـلَ عَـزَّةَ مَـا الـبُـكَـى وَلَا مُـوجِـعَـاتِ الـقَـلْـبِ حَـتَّـى تَـوَلَّـتِ

فأنت ترى أنه عطف «موجعات القلب» بالواو على جملة «ما البكى» التي علق عنها «أدري» بسبب «ما» الاستفهامية. وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

(٢) «وجوز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الإلغاء» مفعول به لجوز «لا» حرف عطف «في الابتدا» جار ومجرور معطوف على محذوف، والتقدير: جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء «وانو» الواو حرف عطف، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ضمير» مفعول به لانو، وضمير مضاف، و «الشأن» مضاف إليه «أو» عاطفة «لام» معطوف على ضمير ولام مضاف، و «ابتدا» مضاف إليه وقد قصره للضرورة.

(٣) «في موهم» جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق، وفاعل «موهم» ضمير مستتر فيه «إلغاء»:

وَ «إِنْ» وَ «لَا»؛ لَامُ ٱبْتِدَاءٍ، أَوْ قَسَمْ، كَذَا، وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ[1]

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفَةِ إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وَسَطاً، نحو «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» أو آخراً، «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»[2]، وإذا تَوَسَّطَتْ، فقيل: الإعمالُ والإلغاء سِيَّانِ، وقيل: الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاء أَحْسَنُ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين؛ فلا تقول: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ» بل يجبُ الإعمالُ؛ «ظَنَنْتُ زَيْداً

= مفعول به لمَوهم، وإلغاء مضاف، وما اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «والتزم» فعل ماض مبني للمجهول «التعليق» نائب فاعل لالتزم «قبل» ظرف متعلق بالتزم، وقبل مضاف و «نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف، و «ما» قصد لفظه مضاف إليه.

(١) «وإن، ولا» معطوفان على «ما» في البيت السابق «لام» مبتدأ، ولام مضاف و «ابتداء» مضاف إليه «أو» عاطفة «قسم» معطوف على ابتداء «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «والاستفهام» مبتدأ أول «ذا» اسم إشارة: مبتدأ ثان «له» جار ومجرور متعلق بانحتم الآتي «انحتم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من انحتم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال، ما دام العامل متوسطاً أو متأخراً، وليس كذلك، بل للإلغاء ـ مع ذلك ـ ثلاثة أحوال: حال يجب فيه، وحال يمتنع فيه، وحال يجوز فيه، فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان: أحدهما أن يكون العامل مصدراً مؤخراً نحو قولك: عمرو مسافر ظني، فلا يجوز الإعمال ههنا، لأن المصدر لا يعمل متأخراً، وثانيهما: أن يتقدم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير، نحو قولك: لزيد قائم ظننت، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد، وهو: أن يكون العامل منفياً، نحو قولك: زيداً قائماً لم أظن، فلا يجوز هنا أن تقول: زيد قائم لم أظن، لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك.

قائماً» فإنْ جاء من لسان العرب ما يُوهِمُ إلغاءَها مُتقدمَةً أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن، كقوله:

١٢٩ - أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها ... وَمَا إخَالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْوِيلُ

فالتقدير «وما إخاله لدينا منكِ تَنْوِيلُ» فالهاء ضمير الشأن، وهي

١٢٩ - هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله ﷺ، والتي مطلعها:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ، ... مُتَيَّمٌ إثْرَهَا، لَمْ يُفْدَ، مَكْبُولُ

وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إذْ رَحَلَتْ ... إلاَّ أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

اللغة: «بانت» بعدت، وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبله الحب: أي أضناه وأسقمه «متيم» اسم مفعول من تيمه الحب ـ بالتضعيف ـ إذا ذلله وقهره وعبده «إثرها» بعدها، وهو ظرف متعلق بمتيم «يفد» أصله من قولهم: فدى فلان الأسير يفديه فداء، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم: كبل فلان الأسير، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء.

الإعراب: «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدرية «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنت الواو ضرورة «مودتها» مودة: فاعل تدنو، ومودة مضاف وها: مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لدينا» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف ونا مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل «تنويل» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لإخال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف.

الشاهد فيه: قوله «وما إخال لدينا منك تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها متقدمة، وليس هذا الظاهر مسلماً، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثاني جملة «لدينا تنويل منك» كما قررناه في إعراب البيت.

وهذا أحد توجيهات في البيت، وهو الذي ذكره الشارح، وفيه توجيه ثان، وحاصله أن «ما» موصولة مبتدأ، وقوله «تنويل» خبرها، و «إخال» عاملة في مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف، وهو العائد على «ما» والثاني هو متعلق قوله «لدينا» والتقدير: والذي إخاله كائناً لدينا منك هو تنويل.

وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه العجالة.

المفعول الأول، و «لدينا منك تنويل» جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذٍ فلا إلْغَاءَ؛ أو على تقدير لام الابتداء، كقوله:

١٣٠ ـ كَـذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي
أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

١٣٠ ـ هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسته، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ١٤٧/٣ بتحقيقنا).

اللغة: «كذاك أدبت» الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلام: تاديباً مثل ذلك التأديب، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ، وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ

«ملاك» بزنة كتاب ـ قوام الشيء وما يجمعه «الشيمة» الخلق، وجمعها شيم كقيمة وقيم.

الإعراب: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف، واسم الإشارة مضاف إليه، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لادبت، والتقدير على كل حال: تاديباً مثل هذا التأديب ادبت «أدبت» أدب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص «من خلقي» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أني» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «وجدت» فعل وفاعل، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ، وملاك مضاف و «الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي وجد، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي هذه الجملة، والأصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب، أو الجملة في محل نصب مفعول ثان لوجد، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدته (أي الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب.

الشاهد فيه: قوله «وجدت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه، لأنه لو أعمله لقال «وجدت ملاك الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و «الأدب» على أنهما مفعولان، ولكنه رفعهما، فقال الكوفيون: هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو إما من باب التعليق، ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك» وإما من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره =

التقدير: «أنِّي وجدتُ لَملاَكُ الشِّيمَةِ الأدبُ» فهو من بـاب التعليق، وليس من باب الإلغاء في شيء.

وذهب الكوفيون ـ وَتَبِعَهُمْ أبو بكر الـزبيديُّ وَغَيْـرُهُ ـ إلى جواز إلغـاء التقدم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنمـا قـال المصنف: «وَجَـوِّزِ الإلغـاء» لينبّـه على أن الإلغـاء ليس بلازم، بل ها جائـز؛ فحيث جاز الإلغـاء جاز الإعمال كما تَقَدَّمَ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم، ولهذا قال: «وَالْتُزِمَ التعليقُ»]

فيجب التعليقُ إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية، نحـو «ظننتُ ما زيـد قائم».

أو «إن» النافية، نحو «علمتُ إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» وَمَثَّلُوا به بقـوله تعـالى: (وَتَظُنُّونَ إنْ لَبِثْتُمْ إلاَّ قَلِيلاً)، وقال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء؛ لأن شَرْطَ التعليق أنه إذا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّط العاملُ على ما بعـده فينصب مفعولين، «ظننتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ فلو حـذفـت «ما» لقلتَ: «ظننتُ زَيْداً قَائِماً» والآيَةُ الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلـك؛ لأنك لـو حذفت المتعَلِّقَ ـ وهـو «إنْ» ـ لم يَتَسَلَّطْ «تظنـون» على لبثتم»؛ إذ لا يقال: وتـظنون لبثتم، هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو كالمجمـع عليه ـ من أنـه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره ـ وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وَشِبْهِهَا يشهد لذلك.

وكذلك يُعَلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعده «لا» النافيـةُ، نحو «ظَنَنْتُ لاَ زَيْـدٌ

= في محل نصب مفعول ثان، على ما بيناه في إعراب البيت، والمنصف الـذي يعرف مـواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف.

قَائِمٌ وَلَا عَمْرٌو» أو لامُ الابتداء، نحو «ظننت لَزَيْدٌ قَائِمٌ» أو لامُ القَسَم، نحو «علمتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» ولم يَعُدّها أحدٌ من النحويين من المعلقات[1]، أو الاستفهامُ، وله صُوَرٌ ثَلَاثٌ: أن يكون أحَدُ المفعولين اسمَ استفهامٍ، نحو «علمتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»؛ الثانية: أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهامٍ، نحو «علمتُ غُلَامُ أَيِّهِمْ أَبُوكَ»؛ الثالثة: أن تدخل عليه أداة الاستفهام، نحو «علمتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو»؟ و «علمت هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو»؟.

***

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ[2]

إذا كانت «عَلِمَ» بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعول وَاحِدٍ، كقولك:

---

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة ـ مع بقاء الفعل على معناه ـ قوم: منهم الأعلم الشنتمري، وتبعه الناظم، وابنه، وابن هشام الأنصاري في أغلب كتبه، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق﴾ وبقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمْ

وبقول لبيد بن ربيعة:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وذهب سيبويه ـ رحمه الله! ـ وتبعه المحقق الرضي، وجمهرة النحاة، إلى أن «علم» في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناه الأصلي، ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده، فلا تقتضي معمولاً، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٦) «هذا باب الأفعال في القسم... وقال لبيد * ولقد علمت لتأتين * كأنه قال: والله لتأتين منيتي، كما قال: لقد علمت لعبد الله خير منك» اهـ. وقال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٢٦١) «وأما قوله * ولقد علمت لتأتين * فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق» اهـ.

(٢) «لعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعلم مضاف و «عرفان» مضاف إليه «وظن» معطوف على علم، وظن مضاف و «تهمة» مضاف إليه «تعدية» مبتدأ مؤخر «لواحد» جار ومجرور متعلق بتعدية «ملتزمة» نعت لتعدية.

«علمت زيداً» أي: عَرَفْتُهُ، ومنه قوله تعالى: (وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً).

وكذلك إذا كانت «ظَنَّ» بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ، كقولك: «ظَنَنْتُ زَيْداً» أي: اتَّهَمْتُهُ، ومنه قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) أي: بمُتَّهَم.

***

وَلِرَأَي الرُّؤْيَا آنْمِ مَا لِعَلِمَا ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ آنْتَمَى[1]

إذا كانت رَأَى حُلْمِيَّةً[2] - أي: للرؤيا في المنام - تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما «عَلِمَ» المذكورةُ من قبلُ، وإلى هذا أشار بقوله: ولرأى الرُّؤْيا آنْمِ» أي: آنْسُبْ لرأى التي مَصْدَرُهَا الرؤيا ما نُسِبَ لعلم المتعدية إلى اثنين؛ فَعَبَّرَ عن الحلمية بما ذكر؛ لأن «الرؤيا» وإن كانت تقع مصدراً لغير «رأى» الحلمية، فالمشهورُ كَوْنُهَا مصدراً لها[3]،

(١) «لرأى» جار ومجرور متعلق بانم، ورأى المقصود لفظه مضاف و«الرؤيا» مضاف إليه «انم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانم «لعلما» جار ومجرور متعلق بانتمى «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صلة الموصول: أي انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين.

(٢) «حلمية» هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحلم - بوزان قفل أو عنق - وهو مصدر حلم يحلم، مثل قتل يقتل - إذا رأى في منامه شيئاً.

(٣) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول: رأيت رؤيا صالحة، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك في حال يقظتك، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك، ولا يجيزون خلافه، وبعضهم يجيز أن تقول: رأيت رؤيا - بالألف - وأنت تريد معنى أبصرت في حال اليقظة ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعي:

=

ومثالُ استعمالِ «رأى» الحُلْمِيـة متعديـةً إلى اثنين قولُـه تعالى: (إنِّي أَرَانِي أعْصِـرُ خَمْراً)؛ فـالياء مفعـول أول، و«أعصـر خمـراً» جملة في مـوضـع المفعول الثاني، وكذلك قوله:

١٣١ ـ أبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي، وَطَلْقٌ، وَعَمَّارٌ، وَآوِنَةً أُثَالاَ
أَرَاهُمْ رُفْقَتِي، حَتَّى إذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
إذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدِ إلَى آلٍ، فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

فالهاء والميم في «أَرَاهُمْ»: المفعولُ الأولُ، و«رُفْقَتِي» هو المفعول الثاني.

***

= فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْباً كَانَ جَمًّا بَلاَبِلُهْ

ومع أنهم جوزوا ذلك، واستدلوا لصحته، ليس في مكنتهم أن يدعوا كثرته، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولاً، ولهذا كان قول الناظم: «ولرأى الرؤيا» إشارة إلى رأى الحلمية.

١٣١ ـ هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبكيهم، وأولها قوله:

أَبَتْ عَيْنَاكَ إلاَّ أنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالاَ بِمَا بِهِمَا احْتِيَالاَ
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَغِيثٍ يُرَجِّي طَالِعاً بِهِمَا ثِقَالاَ
وَهَي خَرَزَاهُمَا، فَالمَاءُ يَجْرِي خِلاَلَهُمَا، وَيَنْسَلُّ انْسِلاَلاَ
عَلَى حَيَّيْنِ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَّى طِلاَبُهُمَا وَطَالاَ
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْواً فَتُصْبِحَ لاَ تَرَى فِيهِمْ خَيَالاَ

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواه الشارح قد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٣٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب.

اللغة: «تلحا» من قولهم «ألح السحاب» إذا دام مطره، يريد أن تدوما على البكاء «سعينا مستغيث» سعينا: مثنى سعين، وهو تصغير سعن ـ بوزن قفل ـ وهي القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها، وربما اتخذت دلوا يستقى بها، والمستغيث: طالب الغيث وهو المطر «على حيين» متعلق بقوله تلحا، يقول: امتنعت عيناك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين «وهي» ضعف أو انشق «أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالا» أعلام رجال «تجافى الليل وانخزل انخزالا» كنايتان عن الظهور، =

وَلَا تُـجِـزْ هُـنَـا بِـلَا دَلِـيـلِ   سُقُـوطَ مَفْعُـولَيْـنِ أَوْ مَفْعُـولِ[1]

لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين، ولا سُقُوطُ أحَـدِهِمَا، إلا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك.

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ زَيْـداً قائمـاً»؟ فتقول: «ظَنَنْتُ»، التقدير «ظننت زيداً قائماً» فحذفت المفعولين لدلالة مـا قبلهما عليهما، ومنه قولُه:

= وبيـان ما كـان مبهماً من أمـر هؤلاء «آل» هو السـراب وما تـراه وسط النهار كـأنـه مـاء وليس بمـاء «بلالاً» ـ بزنة ـ كتاب ـ مـا تبل من حلقـك من الماء وغيـره «آونة» جمـع أوان، مثل زمـان وأزمنة ومكـان وأمكنة، والأوان والزمان بمعنى واحد «رفقتي» بضم الراء أو كسرها ـ جمع رفيق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء ـ إتيان الماء.

الإعراب: «أبو حنش» مبتدأ، وجملة «يؤرقني» في محل رفـع خبر المبتـدأ «وعمار» وسـائر الأعـلام معـطوفات على «أبـو حنش»، وقد رخم «أثـال» في غيـر النـداء ضـرورة، وأصله أثـالـة ولـم يكتف بترخيمه بحذف آخره، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف، وأبقى الحرف الذي قبله على مـا كان عليه، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم «أراهم» أرى: فعل مضـارع، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنـا، والضمير المتصـل البارز مفعـول أول «رفقتي» رفقة: مفعول ثان لأرى، ورفقة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قولـه «أراهم رفقتي» حيث أعمل «أرى» في مفعـولين أحدهمـا الضمير البـارز المتصل به، والثاني قوله «رفقتي» ورأى بمعنى حلم: أي رأى في منامه، وقد أجريت مجرى «علم»، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابهاً، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن، فلذا أجريت مجراه.

(١) «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظـرف مكـان متعلق بتجز «بـلا دليل» البـاء حرف جـر، ولا: اسم بمعنى غير ظهـر إعرابـه على ما بعـد، بطريق العاريـة، وهو مجـرور محلاً بـالباء، والجـار والمجرور متعلق بتجـز، ولا مضاف و «دليـل» مضـاف إليه «سقوط» مفعول به لتجز، وسقوط مضـاف و «مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معـطوف على مفعولين.

١٣٢ - بِــأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِــأَيَّـةِ سُنَّـةٍ تَــرَى حُبَّهُمْ عَــاراً عَلَيَّ وَتَحْسَـبُ؟

أي: «وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَــاراً عَلَيَّ» فحــذف المفعــولين - وهمـا: «حُبَّهُمْ»، و«عَاراً عَلَيَّ» - لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثالُ حَذْفِ أحَـدِهِمَا للدلالـة أن يقال: «هَـلْ ظَنَنْتَ أحَداً قَـائِماً»؟ فتقـول: «ظَنَنْتُ زَيْداً» أي: ظننت زيـداً قـائمـاً، فتحـذف الثـاني للدلالـة عليه، ومنه قولُه:

---

١٣٢ - البيت للكميت بن زيـد الأسدي، من قصيـدة هاشمية يمدح فيهـا آل الرسـول ﷺ، وأولها قوله:

طَـرِبْتُ، وَمَـا شَـوْقـاً إلَى الْبِيضِ أطْـرَبُ، وَلاَ لَـعِبـاً مِنِّي، وَذُو الشَّـيْبِ يَـلْعَـبُ؟
وَلَـمْ يُـلْهِـنِـي دَارٌ وَلاَ رَسْـمُ مَـنْـزِلٍ وَلَـمْ يَـتَـطَرَّبْـنِـي بَـنَـانٌ مُـخَـضَّـبُ

اللغة: «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى أبو حنيفـة حل كـذا، ويمكن أن تكـون رأى العلمية بشيء من التكلف «عـاراً» العـار: كـل خصلة يلحقـك بسببهـا عيب ومذمة، وتقول: عيرته كذا، ولا تقـل: عيرتـه بكذا، فهـو يتعدى إلى المفعـولين بنفسه وفي لامية السموأل قوله، وفيه دلالة غير قاطعة:

تُـعَـيِّـرُنَـا أنَّـا قَـلِـيـلٌ عَـدِيـدُنَـا فَـقُـلْـتُ لَـهَـا: إنَّ الْـكِـرَام قَـلِـيـلُ

ومن نقله اللغـة من أجاز أن تقـول: عيرتـه بكذا، ولكنـه قليـل «وانـظر شـرح الحمـاسـة ١ - ٢٣٢ بتحقيقنا) «وتحسب» أي تظن، من الحسبان.

الإعراب: «بأي» جار ومجرور متعلق بقوله «ترى» الآتي، وأي مضاف و«كتـاب» مضاف إليـه «أم» عاطفة «بأية» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول، وأية مضاف، و«سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حبهم» حب: مفعول أول لتـرى، وحب مضاف وهم: مضاف إليه «عاراً» مفعـول ثان لتـرى، سواء أجعلت رأى اعتقـادية أم جعلتهـا علميـة، ويجوز على الأول جعله حـالاً «على» جار ومجـرور متعلق بعـار، أو بمحـذوف صفـة لـه «وتحسـب» الـواو عاطفـة، تحسب: فعل مضـارع، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق، والتقدير «وتحسب حبهم عاراً عليّ».

الشاهد فيه: قوله «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلالـة سابق الكـلام عليهما كمـا أوضحناه في الإعراب، وبينه الشارح.

١٣٣ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ ـ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ ـ
مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أي: فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعاً» فـ «غَيْرَهُ» هو المفعول الأول، و «وَاقِعاً» هو المفعول الثاني.

وهذا الذي ذكره المصنفُ هو الصحيحُ من مذاهب النحويين.

فإن لم يَدُلَّ دليلٌ على الحذف لم يَجُزْ: لا فيهما، ولا في أحدهما؛ فلا تقول: «ظننت»، ولا «ظننت زيداً»، ولا «ظننت قائماً» تريد «ظننت زيداً قائماً».

***

١٣٣ ـ هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ؟

اللغة: «غادر» ترك «متردم» بزنة اسم المفعول ـ وهو في الأصل اسم مكان من قولك: ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى «مترنم» بالنون ـ وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟! وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال في اسم المفعول: محبوب، أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي، وفي اسم الفاعل قالوا: محب، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه.

المعنى: أنت عندي بمنزلة المحب الكرم؛ فلا تظني غير ذلك حاصلاً.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظني» فعل مضارع مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعل «غيره» غير: مفعول أول لتظني، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والمفعول الثاني محذوف «مني» جار ومجرور متعلق بقوله نزلت «بمنزلة» جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت، ومنزلة مضاف، و«المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت للمحب.

الشاهد فيه: قوله «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً، وذلك جائز عند جمهرة النحاة، خلافاً لابن ملكون.

وَكَتَـظُنُّ آجْعَــلْ «تَـقُــولُ» إنْ وَلِي مُسْتَفْهَمَاً بِــهِ وَلَـمْ يَـنْـفَـصِــلِ[١]

بِــغَـيْــرِ ظَــرْفٍ، أَوْ كَــظَرْفٍ، أَوْ عَــمَــلْ

وَإنْ بِــبَــعْضٍ ذِي فَــصَــلْتَ يُــحْـتَـمَــلْ[٢]

القـولُ شـأنـهُ إذا وَقَعَتْ جملةٌ أن تُحْكَى، نحـو «قَـالَ زَيْـدٌ عَمْــرُوٌ مُنْطَلِقٌ»، و «تَقُولُ زَيْـدٌ مُنْطَلِقٌ» لكن الجملة بعـدهُ في موضـع نصبٍ على المفعولية.

ويجوز إجْرَاؤُهُ مُجْرَى الظنّ، فينصبُ المبتـدأ والْخَبَر مفعـولين، كما تنصبهما «ظَنَّ».

والمشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين؛ أحدهما ـ وهو مذهب عـامة العرب ـ أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَيِ الظن إلا بشُـرُوطٍ ـ ذكرهـا المصنف ـ أرْبَعَـةٍ، وهي التي ذكـرهــا عـامــة النحـويين؛ الأول: أن يكــون الفعـل مضارعاً؛ الثاني: ان يكون للمخاطب، وإليهما أشار بقوله: «آجعل تقول»

(١) «كتظن» جار ومجرور متعلق باجعل «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجـوباً تقـديره أنت «تقول» قصد لفظه: مفعول به لاجـعل «إن» شرطية «ولي» فعل ماض، فعل الشرط، وفـاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول «مستفهماً» مفعول به لولي «بـه» جار ومجـرور في موضـع نائب فاعل لمستفهم؛ لأنه اسم مفعول «ولم ينفصل » الواو للحال، ولم: حرف نفي وجزم وقلب، ينفصل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكـون، وحرك بـالكسر لأجـل الروي. وفـاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل نصب حال.

(٢) «بغير» جار ومجـرور متعلق بينفصل في البيت السـابق. وغير مضـاف و«ظرف» مضـاف إليـه «أو» عاطفة «كظرف» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير، والكاف مضـاف، وظرف: مضـاف إليه «أو» عاطفة «عمل» معطوف على غير «وإن» شرطيـة «ببعض» جار ومجـرور متعلق بفصلت الآتي. وبعض مضـاف، و«ذي» مضاف إليـه «فصلت» فصل: فعـل مـاض، فعـل الشـرط، والتـاء ضمير المخاطب فاعل «يحتمل» فعل مضارع مبني للمجهـول، مجزوم بـالسكون؛ لأنـه جواب الشـرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت.

فإنَّ «تقول» مضارع، وهو للمخاطب؛ الشرط الثالث: أن يكون مسبوقاً باستفهام، وإليه أشار بقوله: «إن ولي مستفهماً به»، الشرط الرابع: أن لا يُفْصَلَ بينهما - أي بين الاستفهامِ والفعلِ - بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصِلَ بأحدها لم يَضُر، وهذا هو المراد بقوله: «ولم ينفصل بغير ظرف - إلى آخره».

فمثالُ ما اجتمعت فيه الشُّرُوطُ قولُكَ: «أَتَقُولُ عَمْراً مُنْطَلِقاً»؛ فعمراً: مفعول أول، ومنطلقاً: مفعول ثان، ومنه قولُه:

١٣٤ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا   يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ، نحو «قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» لم يَنْصِبِ القولُ مفعولين عند هؤلاء، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء، نحو «يقول زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» أو لم يكن مسبوقاً باستفهام، نحو «أنت تقول عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» أو سُبِقَ باستفهام ولكن فُصِلَ بغير ظرف، ولا [جارّ و]مجرور، ولا معمول له، نحو «أأنت تَقُولُ زيدٌ منطلقٌ»، فإن فصل

١٣٤ - البيت لهدبة بن حضرم العذري، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر، ومنهم التبريزي في شرح الحماسة (٢/٤٦) ولكن رواية التبريزي للبيت المستشهد به على غير الوجه الذي يذكره النحاة، وروايته:

لَقَدْ أَرَانِي وَالْغُلَامَ الْحَازِمَا   نُزْجِي الْمَطِيَّ ضُمَّراً سَوَاهِمَا
مَتَى يَقُودُ الذُّبَّلَ الرَّوَاسِمَا   وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَوَاهِمَا

اللغة: «القلص» بزنة كتب وسرر - جمع قلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، وهي أول ما يركب من إناث الإبل خاصة «الرواسم» المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل السريع «يحملن» يروى في مكانه «يدنين» ومعناه يقربن «أم قاسم» هي كنية امرأة، وهي أخت زيادة بن زيد العذري.

=

بأحدها لم يَضُرَّ، نحو «أَعِنْدَكَ تَقُولُ زيداً منطلقاً»، و«أَفِي الدَّارِ تقول زيداً منطلقاً»، و«أَعَمْراً تقول منطلقاً»، ومنه قوله:

١٣٥ ـ أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فَبَنِي [لُؤَيٍّ]: مفعولٌ أوَّل، وجُهَّالاً: مفعول ثان.

وإذا اجتمعت الشُّرُوطُ المذكورة جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ، نحو «أَتَقُولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً» وجاز رَفْعُهُمَا على الحكاية، نحو «أتقول زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ».

***

= المعنى: متى تظن النوق المسرعات يقربن مني من أحب أن يحملنه إلي؟

الإعراب: «متى» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، وعامله تقول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «القلص» مفعول به أول لتقول «الرواسما» نعت للقلص «يحملن» يحمل: فعل مضارع، ونون الإناث فاعل، والجملة في محل نصب مفعول ثان لتقول «أم» مفعول به ليحملن، وأم مضاف و«قاسم» مضاف إليه «وقاسما» معطوف على أم قاسم.

الشاهد فيه: قوله «تقول القلص يحملن» حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين الأول قوله «القلص» والثاني جملة «يحملن» كما قررناه في الإعراب، وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم * متى تظن... إلخ * فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أن «تقول» يجري مجرى تظن، لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى، دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد، إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى، لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت، لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد.

١٣٥ ـ هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي.

اللغة: «أجهالاً» الجهال: جمع جاهل، ويروى في مكانه «أنواماً» وهو جمع نائم «بنو لؤي» أراد =

وَأُجْـرِيَ الْـقَـوْلُ كَـظَنٍّ مُـطْلَقـاً ... عِنْـدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ «قُـلْ ذَا مُشْفِقَـا»[1]

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القَوْلِ، وهو مذهب سُلَيْمٍ؛ فَيُجْرُونَ القَوْلَ مُجْرَى الظن في نَصْبِ المفعولين؛ مطلقاً، أي: سواء كان مضارعاً، أم غير مضارع، وُجِدَتْ فيه الشروط المذكورة، أم لم توجد، وذلك نحو «قُلْ ذَا مُشْفِقاً» فـ «ـذا» مفعولٌ أوَّلُ، و «مشفقاً» مفعولٌ ثانٍ، ومن ذلك قولُه:

= بهم جمهور قريش وعامتهم، لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش كلها «متجاهلينا» المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، والذين رووا في صدر البيت «أنواماً» يروون هنا «متناومينا» والمتناوم: الذي يتصنع النوم، وبالمراد تصنع الغفلة عما يجري حولهم من الأحداث.

المعنى: أتظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المصريين أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به. ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم؟؟.

الإعراب «أجهالاً» الهمزة للاستفهام، جهالاً: مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بني» مفعول أول لتقول، وبني مضاف، و «لؤي» مضاف إليه «لعمر» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، وعمر مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «أم» عاطفة «متجاهلينا» معطوف على قوله «جهالاً».

الشاهد فيه: قوله «أجهالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين، أحدهما قوله «جهالاً» والثاني قوله «بني لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهي الهمزة - والفعل. بفاصل - وهو قوله «جهالاً» - وهذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأن الفاصل معمول للفعل، إذ هو مفعول ثان له.

(١) «أجري» فعل ماض مبني للمجهول «القول» نائب فاعل لأجري «كظن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول «مطلقاً» حال ثان من القول «عند» ظرف متعلق بأجري، وعند مضاف و «سليم» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول أول لقل «مشفقاً» مفعول ثان.

١٣٦ ـ قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينا: هـذا لَعَمْرُ اللهِ إسْرائِينَا

فـ «هذا»: مفعول أول لقالت، و «إسرائينا»: مفعول ثان.

***

١٣٦ ـ البيت لأعرابي صاد ضباً فأتى به أهله، فقالت له امرأته «هذا لعمر الله إسرائيل» أي: هو ما مسخ من بني إسرائيل، ورواه الجواليقي في كتابه «المعرب» هكذا:

وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا: هٰذَا لَعَمْرُ اللهِ إسْرَائِينَا

اللغة: «فطينا» وصف من الفطنة، وتقول: فطن الرجل يفطن ـ بوزان علم يعلم، فطنة ـ بكسر فسكون ـ وفطانة، وفطانية ـ بفتح الفاء فيهما ـ وتقول أيضاً: فطن يفطن بوزان قعد يقعد، والفطنة: الفهم، والوصف المشهور من هذه المادة فطن ـ بفتح فكسر ـ «جينا» أصله جئنا ـ بالهمزة ـ فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها «إسرائين» لغة في إسرائيل، كما قالوا: جبرين، وإسماعين. يريدون: جبريل، وإسماعيل.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «وكنت» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «رجلاً» خبر كان «فطينا» صفة لرجل، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «هذا» ها: حرف تنبيه، واسم الإشارة مفعول أول لقالت، بمعنى ظنت «لعمر» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير لعمر الله يميني، وعمر مضاف و «الله» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والثاني «إسرائينا» مفعول ثان لقالت.

الشاهد فيه: «قوله «قالت... هذا... إسرائينا» حيث أعمل «قال» عمل «ظن» فنصب به مفعولين، أحدهما: اسم الإشارة ـ وهو «ذا» من «هذا» والثاني «إسرائينا» هكذا قالوا. والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائينا» منصوباً.

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ، «إسرائينا» مضاف إلى محذوف يقع خبراً، وتقدير الكلام «هذا ممسوخ إسرائينا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة.

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز، وإن كان قليلاً في مثل ذلك، وقد قرىء في قوله تعالى: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾ بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولاً به ليريد، والأصل: والله يريد ثواب الآخرة.

وهكذا خرجه ابن عصفور، وتخريج الجماعة أولى، لأن الأصل عدم الحذف، لأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة، ونصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح.

أَعْلَمَ وَأَرَى

إلَـى ثَـلاثَـةٍ رَأى وَعَـلِمَـا عَـدَّوْا، إذَا صَـارَا أَرَى وَأعْـلَمَـا(١)

أشـار بهذا الفصـل إلى ما يتعـدَّى من الأفعال إلى ثـلاثة مفـاعيل؛ فذكر سبعَةَ أفعال: منهـا «أعْلَمَ، وأرَى» فذكـر أن أصلهما «عَلِمَ، وَرأى»، وأنهما بالهمزة يتعَدَّيَانِ إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبـل دخول الهمـزة عليهما كانا يَتَعَدَّيَان إلى مفعولين، نحو «علم زيدٌ عمراً منطلقاً، ورأى خالد بكـراً أخاك» فلما دخلت عليهما همزةُ النَّقْـلِ زادتهما مفعـولاً ثالثـاً، وهو الـذي كان فاعلاً قبل دخـول الهمزة، وذلـك نحو: «أعْلَمْتُ زيـداً عمراً منـطلقاً» و «أرَيْتُ خالداً بكراً أخاك»؛ فزيداً، وخالداً: مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً حين قلت: «علم زيد، ورأى خالد».

وهذا هو شأن الهمزة، وهو: أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعـلاً مفعولاً، فـإن كان الفعلُ قبل دخولها لازماً صـار بعد دخـولها متعـدِّياً إلى واحـدٍ، نحو: «خرج زيد، وأخرجت زيداً» وإن كان متعدياً إلى واحد صـار بعد دخـولها متعـدياً الى اثنين، نحـو: «لَبِسَ زيد جُبَّـةً» فتقول: (ألْبَسْتُ زيـداً جبـةً» وسيأتي الكلام عليه، وإن كان متعدياً الى اثنين صـار متعديـاً إلى ثلاثـة، كما تقدم في «أعْلَم، وأرَى».

***

(١) «إلى ثلاثة» جـار ومجرور متعلق بعـدوا «رأى» مفعول بـه مقدم لعـدوا «وعلما» معـطوف على رأى «عدوا» فعل وفاعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صارا» صار: فعل ماض ناقص. وألف الاثنين اسمه «رأى» قصد لفظه: خبر صار «وأعلما» معطوف على أرى، والجملة في محل جر بإضـافة إذا إليهـا، وهي فعل الشـرط، والجواب محـذوف يدل عليـه سابق الكـلام، والأصل: إذا صـارا أرى، وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل.

وَمَـا لِمَفْـعُـولَيْ عَـلِمْتُ مُـطْلَقـاً لِلثَّـانِ وَالثَّـالِـثِ أيضـاً حُـقِّقَـا[١]

أي: يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل «أعْلَمَ، وأرَى» ما ثبت لمفعولَيْ «علم، ورأى»: من كونهما مبتدأ وخبراً في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل، ومثالُ ذلك «أعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً» فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلُهما المبتدأ والخبرُ ـ وهما «عمرو قائم» ـ ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: «عَمْروٌ أعلمت زيداً قائمٌ» ومنه قولهم: «البرَكَةُ أعْلَمَنَا الله مَعَ الأكابِرِ» فـ «نا»: مفعولٌ أول، و«البركَةُ»: مبتدأ، و«مع الأكابر» ظرف في موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل: «أعلمنا الله البركة مع الأكابِرِ»، ويجوز التعليقُ عنهما؛ فتقول: «أعْلَمْتُ زيداً لعَمْروٌ وقائم» ومثالُ حذفهما للدلالة أن يقال: هل أعلمت أحداً عمراً قائماً؟ فتقول: أعلمت زيداً، ومثالُ حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة: «أعلمت زيداً عمراً» أي: قائماً، أو «أعلمت زيداً قائماً» أي: عمراً قائماً.

***

وَإنْ تَـعَـدَّيَـا لِـوَاحِـدٍ بِـلاَ هَـمْـزٍ فَـلاِثْنَيْـنِ بِـهِ تَـوَصَّـلاَ[٢]

---

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «لمفعولي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومفعولي مضاف و«علمت» قصد لفظه: مضاف إليه «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في الصلة «للثان» جار ومجرور متعلق بحقق الآتي «والثالث» معطوف على الثاني «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «حققا» حقق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من حقق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وإن» شرطية «تعديا» فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل، «لواحد» جار ومجرور متعلق=

وَالـثَّـانِ مِـنْـهُـمَـا كَـثَـانِـي اثْـنَـيْ كَـسَـا
فَـهْـوَ بِـهِ فـي كـلّ حُـكْـمٍ ذُو ائْـتِـسَـا[(١)]

تقدَّمَ أن «رأي، وعلم» إذا دخلت عليهما همزةُ النَّقْلِ تعدَّيَا إلى ثلاثة مفاعيل، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبُتُ لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيان إلى واحد - كما إذا كانت «رأى» بمعنى أبصَرَ، نحو «رأى زيد عمراً» و «عَلِمَ» بمعنى عَرَفَ نحو «عَلِمَ زيدٌ الحقَّ» - فإنهما يتعدَّيان بعد الهمزة إلى مفعولين، نحو: «أرَيْتُ زَيْداً عمراً» و «أعْلَمْتُ زيداً الحقَّ» والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولَيْ «كَسَا» و «أعْطَى» نحو «كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً» و «أعطيت زيداً دِرهماً»: في كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول؛ فلا تقول (زيدٌ الحقُّ، كما لا تقول] «زيد درهم»، وفي كونه يجوز حَذْفُه مع الأول، وحذف الثاني وإبقاء الأول، وحذفُ الأول وإبقاء

= بقوله تعديا «بلا همز» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضاً، ولا مضاف و «همز» مضاف إليه «فلاثنين» الفاء واقعة في جواب الشرط، لاثنين: جار ومجرور متعلق بقوله توصلا الآتي «به» جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضاً «توصلا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ويجوز أن يكون توصلا فعلاً ماضياً مبنياً للمعلوم، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل.

(١) «والثان» مبتدأ «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي «كثاني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وثاني مضاف و «اثني» مضاف إليه، و «اثني» مضاف، و «كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فهو» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بائتسا الآتي «في كل» جار ومجرور متعلق بائتسا أيضاً، وكل مضاف و «حكم» مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و «ائتسا» مضاف إليه، وأصله ممدود فقصره للضرورة، والائتساء أصله بمعنى الاقتداء، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم.

الثـاني، وإن لم يـدل على ذلـك دليـل؛ فمثـالُ حَـذْفهمـا «أَعْلَمْتُ، وأَعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) ومثـالُ حذف الثـاني وإبقاء الأول «أَعْلَمْتُ زيداً، وأَعْطَيْتُ زيداً» ومنـه قولـه تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ومثـالُ حَذْفِ الأول وإبقـاء الثاني نحـو: «أَعْلَمْتُ الحقَّ، وأعـطيتُ دِرْهماً» ومنـه قولُـه تعالى: (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله: «والثاني منهما ـ إلى آخر البيت»[1].

***

وكـأرَى الـسَّـابِقِ نَـبَّـا أَخْـبَـرَا ... حَـدَّثَ، أَنْـبَـأَ، كَـذَاكَ خَـبَّـرَا[2]

تقدَّمَ أن المصنف عَدَّ الأفعـال المتعديـة إلى ثلاثـة مفاعيـل سبعةً، وسَبَقَ ذكـر «أَعْلَم، وَأَرَى» وذكر في هـذا البيت الخمسَـةَ البـاقيَـةَ، وهي: «نَبَّأَ» كقولك: «نَبَّأْتُ زيداً عمراً قائماً» ومنه قولُه:

(١) عبارة النظام ـ وهي قوله: «فهـو به في كـل حكم ذو ائتسا» ـ عـامة، ولم يتعـرض الشارح ـ رحمه الله! ـ في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته؛ فهذا العموم يعطي أن رأى البصرية وعلم العـرفانيـة إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعـولين، فشأن مفعـولهما الثـاني كشأن المفعـول الثاني من مفعولي كسا، ومن شأن المفعول الثاني من مفعـولي كسا أنـه لا يعلق عنه العـامل، لكن المفعول الثاني من مفعولي رأى البصرية وعلم العرفـانية يعلق عنـه العامـل؛ ومن التعليق عنه قـوله تعالى: ﴿رب أرني كيف تحيي الموتى﴾ فأرني هنا بصرية، لأن إبـراهيم عليه السـلام كان يـطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى. ومفعولها الأول ياء المتكلم، ومفعولهـا الثاني جـملـة (كيف تحيي الموتى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام، ومن التعليق قوله تعالى: ﴿ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل﴾؟.

(٢) «وكأرى» الواو عـاطفة، والجـار والمجرور متعلق بمحـذوف خبر مقـدم «السـابق» نعت لأرى «نبـأ» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «أخبرا، حدث، أنبأ» معطوفات على نبـأ بحرف عـطف مقدر «كـذاك» الكاف حـرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جـر بالكـاف، والكاف بعـده حرف خـطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خبراً» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

١٣٧ ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ـ وَالسَّفاهَةُ كَاسْمِهَا ـ
يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

وَ «أَخْبَرَ» كقولك: «أخبَرْتُ زَيْداً أخاكَ مُنْطَلِقاً» ومنه قولُه:

١٣٨ ـ وَمَا عَلَيْكِ ـ إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً
وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً ـ أَنْ تَعُودِينِي؟!

١٣٧ ـ هذا البيت للنابغة الذبياني، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك محالفتهم، فأبى النابغة ذلك؛ لما فيه من الغدر، فتركه زرعة ومضى، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعده، فقال أبياتاً يهجوه فيها، وهذا البيت الشاهد أولها.

اللغة: «نبئت» أخبرت، والنبأ كالخبر وزناً ومعنى، النبأ أخص من الخبر؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار «والسفاهة كاسمها» السفاهة: الطيش وخفة الأحلام، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح «غرائب الأشعار» الغرائب: جمع غريبة، وأراد بها ما لا يعهد مثله، ويروى مكانه «أوابد الأشعار» والأوابد: جمع آبدة، وأصلها اسم فاعل من «أبدت الوحوش» إذا نفرت ولم تأنس.

الإعراب: «نبئت» نبيء: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «زرعة» مفعول ثان «والسفاهة كاسمها» الواو واو الحال، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال «يهدي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة، والجملة من يهدي وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبيء «إلى» جار ومجرور متعلق بيهدي «غرائب» مفعول به ليهدي، وغرائب مضاف و «الأشعار» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «نبئت زرعة . . . يهدي» حيث أعمل «نبأ» في مفاعيل ثلاثة، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني «زرعة» والثالث جملة يهدي مع فاعله ومفعوله.

١٣٨ ـ هذا البيت لرجل من بني كلاب، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة، ولكن رواية الحماسة هكذا:

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا خَبِّرْتِنِي دَنِفاً رَهْنَ المَنِيَّةِ يَوْماً أَنْ تَعُودِينَا
أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ ـ ٣٥٣ بتحقيقنا. =

وَ «حَدَّثَ» كقولك «حَدَّثْتُ زَيْداً بَكْراً مُقِيماً» ومنه قولُه:

١٣٩ ـ أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ، فَمَنْ حُـدِّ
ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ؟

= اللغة: «دنفاً» بزنة كتف ـ هو الذي لازمه مرض العشق، وهو وصف من الدنف ـ بفتح الدال والنون جميعاً ـ وهو المرض الملازم الذي ينهك القوي «وغاب بعلك» بعل المرأة: زوجها، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة «رهن المنية» والمنية: الموت، وفلان رهن كذا: أي مقيد به، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت، وقوله: «أن تعوديني» العيادة: زيارة المريض خاصة، ولا تقال في زيارة غيره.

الإعراب: «وما» اسم استفهام مبتدأ «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أخبرتني» أخبر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول ثاني لأخبر «دنفاً» مفعول ثالث، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاث في محل جر بإضافة إذا إليها «وغاب بعلك» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهي ـ عند أبي العباس المبرد ـ على تقدير «قد» أي: وقد غاب بعلك، ويجوز أن تكون الواو للعطف، والجملة في محل جر بالعطف على جملة «أخبرتني دنفاً» المجرورة محلاً بإضافة إذا إليها «أن تعوديني» في تأويل مصدر مجرور بفي محذوفة، والتقدير: في عيادتي، وحذف حرف الجر ههنا قياس، والجار والمجرور متعلق بخبر.

الشاهد فيه: قوله «أخبرتني دنفاً» حيث أعمل «أخبر» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة، والثاني ياء المتكلم، والثالث قوله: «دنفاً».

١٣٩ ـ البيت للحارث بن حلزة اليشكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة: «منعتم ما تسألون» معناه: إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة فلأي شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا؟ «فمن حدثتموه له علينا الولاء» يقول: من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفي، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا، ويروى «له علينا العلاء» بالعين المهملة، من العلو، وهو الرفعة، ويروى «الغلاء» بالغين المعجمة» وهو الارتفاع أيضاً.

الإعراب: «منعتم» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لمنع «تسألون» جملة من فعل ونائب =

وَ «أَنْبَأَ» كقولك: «أَنْبَأْتُ عبدَ الله زيداً مُسَافِراً» ومنه قولُه:

١٤٠ ـ وَأُنْـبِئْـتُ قَـيْسـاً وَلَـمْ أَبْـلُهُ ... كَمَـا زَعَمُـوا خَيْـرَ أَهْـلِ الْيَـمَنْ

وَ «خَبَّرَ» كقولك: «خَبَّرْتُ زيداً عمراً غائباً» ومنه قولُه:

= فاعل لا محل لها صلة الموصول «فمن» اسم استفهام مبتدأ «حدثتموه» حدث: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطبين نائب فاعل، وهاء الغائب مفعول ثان، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «له، علينا» يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «الولاء» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث.

الشاهد فيه: قوله: حدثتموه... له علينا الولاء» حيث أعمل «حدث» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة «له علينا الولاء» كما أوضحناه في الإعراب.

١٤٠ ـ هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن قيس بن معد يكرب، وأولها قوله:

لَـعَـمْـرُكَ مَـا طُـولُ هـذَا الـزَّمَـنْ ... عَـلَى الـمَـرْءِ إلَّا عَـنَـاءٌ مُعَنْ

اللغة: «معن» هو اسم فاعل من عناه ـ بتشديد النون ـ إذا أورثه العناء والمشقة «ولم أبله» تقول: بلوته أبلوه، إذا اختبرته، ويروى في مكانه «ولم آته» ويذكر الرواة أن قيساً حين سمع هذا البيت قال: أو شك؟ ثم أمر بحبسه.

الإعراب: «وأنبئت» أنبىء: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «قيساً» مفعول ثانٍ «ولم أبله» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً، ومفعول، في محل نصب حال «كما» الكاف جارة، وما: يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف، وأن تكون مصدرية؛ وعلى الأول فجملة «زعموا» لا محل لها صلة، وعلى الثاني تكون «ما» وما دخلت عليه من تأويل مصدر مجرور بالكاف أي كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت، وخير مضاف و «أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف و «اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «وأنبئت قيساً... خير أهل اليمن» حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله «قيساً»، والثالث قوله: «خير أهل اليمن».

١٤١ ـ وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً
فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

١٤١ ـ هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان، وكلف بها، وكانت هي تجد به أيضاً، فخرج إلى مصر في ميرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته، وكر نحوها راجعاً، وهو يقول أبياتاً أولها بيت الشاهد، وبعده قوله:

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا ... مَلَاحَةُ عَيْنَيْ أُمِّ يَحْيَى وَجِيدُهَا؟
وَهَلْ أَخْلَقَتْ أَثْوَابُهَا بَعْدَ جِدَّةٍ ... أَلَا حَبَّذَا أَخْلَاقُهَا وَجَدِيدُهَا؟
وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أُحِبُّهُ ... وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/٣٤٤ بتحقيقنا).

اللغة: «الغميم» بفتح الغين المعجمة وكسر الميم ـ اسم موضع في بلاد الحجاز، ويقال: هو بضم الغين على زنه التصغير، ويروى «ونبئت سوداء الغميم» ويروى أيضاً «ونبئت سوداء القلوب» فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينة في قوله:

قِفِي يَا أُمَيْمَ القَلْبِ نَقْضِ لُبَانَةً ... وَنَشْكُ الْهَوَى، ثُمَّ افْعَلِي مَا بَدَا لَكِ

ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله، أو أراد أن لها مع كل محب قلباً، ويروون عجز البيت «فأقبلت من مصر إليها أعودها».

الإعراب: «خبرت» خبر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «سوداء» مفعول ثان، وسوداء مضاف و«الغميم» مضاف إليه «مريضة» مفعول ثالث لخبر «فأقبلت» فعل وفاعل «من أهلي» الجار والمجرور متعلق بأقبل، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بمصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم «أعودها» أعود: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وهاء: مفعول به، والجملة في محل نصب حال من التاء في «أقبلت».

الشاهد فيه: قوله: «وخبرت سوداء الغميم مريضة» حيث أعمل «خبر» في ثلاثة مفاعيل، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: «سوداء الغميم»، والثالث قوله: «مريضة» كما اتضح لك في إعراب البيت.

هذا، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني=

وإنما قال المصنف: «وكأرى السابق» لأنـه تقدم في هـذا الباب أن «أرى» تارةً تتعدَّى إلى ثـلاثة مفـاعيل، وتـارة تتعدَّى إلى اثنين، وكـان قد ذَكَرَ أولاً [أرَى] المتعديـة إلى ثلاثـة؛ فَنَبَّهَ على أن هـذه الأفعالَ الخمسـةَ مثلُ «أرى» السابقة، وهي المتعدية إلى ثلاثـة، لا مثل «أرَى» المتـأخرَةِ، وهي المتعدية إلى اثنين.

= والمفعول الثالث فيه مفردين، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منهـا، حتى قال شيـخ الإسلام زكـريا الأنصاري: «ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة» أ هـ.

الفاعل

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ «أتى زَيْدٌ» «مُنِيراً وَجْهُهُ» نِعْمَ الْفَتَى»[١]

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ في ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ من المرفوع ـ وهو الفاعلُ، أو نائبُهُ ـ وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا البَابَ.

فأمَّا الفاعل فهو: الاسم، المسند إليه فِعْلٌ، على طريقة فَعَلَ، أو شِبْهُهُ، وحكمه الرَّفْع[٢]، المراد بالاسم: ما يشمل الصريحَ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» والمؤوَّل به، نحو: «يُعجِبُنِي أن تَقُومَ» أي: قِيَامُكَ.

---

(١) «الفاعل» مبتدأ «للذي» اسم موصول: خبر المبتدأ «كمرفوعي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أتى زيد» فعل وفاعل، ومرفوعي مضاف، وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه «منيراً» حال، وهو اسم فاعل «وجهه» وجه: فاعل لمنير، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه «نعم الفتى» فعل وفاعل.

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار، وقولهم: كسر الزجاج الحجر. وقال الأخطل:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانُ أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَلَمْ تَسْأَلِ الأَطْلاَلَ وَالْمُتَرَبَّعَا ... بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَا

إلى الشَّرْى مِنْ وَادِي المغَمس بَدَّلَتْ ... مَعَالِمُهُ وَبْلاً وَنَكْبَاءَ زَعْزَعَا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً، كما قال الراجز:

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ... الأَفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وربما رفعوهما جميعاً، كما قال الشاعر:

إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة. ونتعرض هنا للكلام عليها مرة أخرى، إن شاء الله تعالى.

=

فخرج بـ «المسند إليه فعلٌ» ما أسند إليه غيرُهُ، نحو: «زَيْدٌ أخُـوكَ» أو جملة، نحو: «زيد قام أبوه» أو «زيـدٌ قامَ» أو مـا هو في قـوة الجملة، نحـو: «زيدٌ قـائمٌ غلامُـهُ» أو «زيدٌ قـائمٌ» أي: هو ـ وخـرج بقولنـا «علـى طـريقـة فَعَلَ» ما أسند إليه فعل على طريقَةِ فُعِلَ، وهوالنائب عن الفـاعل، نحـو: «ضُرِبَ زيدٌ».

والمراد بشبه الفعل المذكور: إسمُ الفاعل، نحو: «أقائمٌ الزَّيْدَانِ»، والصفةُ المشبهةُ، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» والمصدرُ، نحـو: «عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً» واسمُ الفعلِ، نحـو: «هَيْهَاتَ العَقِيقُ» والـظرفُ والجار والمجرور، نحو: «زيدٌ عندك أبوهُ» أو «في الدارِ غُلاَمَاهُ» وأفعلُ التفضيل،

= والمبيح لذلـك كله اعتمادهم على انفهـام المعنى، وهم لا يجعلون ذلك قيـاساً، ولا يـطردونه في كلامهم.

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر، نحو قولـه تعالى: ﴿ولـولا دفع الله النـاس﴾ أو بإضـافة اسم المصدر، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء».

وقـد يجر الفـاعل بـالباء الـزائدة. وذلـك واجب في أفعل الـذي على صـورة فعـل الأمـر في بـاب التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ ونحو قول الشاعر:

أَخْلِقْ بِـذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْـظَى بِحَـاجَتِـهِ ... وَمُـدْمِنِ الْقَـرْعِ لِـلأَبْـوَابِ أَنْ يَـلِجَـا

وهو كثير غالب في فاعل «كفى» نحو قوله تعـالى: ﴿كفى بالله شهيـداً﴾ ومن القليل في فـاعل كفى تجرده من الباء، كما في قول سحيم الرياحي:

عُـمَـيْـرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَـجَـهَّـزْت غَـازِيَـا ... كفَى الـشَّيْبُ وَالإِسْـلاَمُ لِلْمَـرْءِ نَـاهِـيَـا

فقد جاء بفاعل «كفى» وهو قوله: «الشيب» غير مجرور بالباء.

ويشذ جر الفاعل بالباء فيما عدا أفعل في التعجب وفاعل كفى، وذلك نحو قول الشاعر:

أَلَـمْ يَـاتِـيـكَ وَالأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِـي ... بِـمَـا لاقَـتْ لَـبُـونُ بَـنِـي زِيَـادِ

فالباء في «بما» زائدة، وما: موصول اسمي فاعل يأتي، في بعض تخريجات هذا البيت. وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿ما جاءنا من بشير﴾ والفاعل حينئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجح، فاحفظ ذلك كله.

نحو: «مررت بالأَفْضَلِ أبوهُ» فأبوهُ: مرفوع بالأفضل، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله: «كمرفوعَيْ أتى - إلخ».

والمرآد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل، كما تقدم ذكره ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين: أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ، نحو: «أتى زيد والثاني ما رفع بفعل غير متصرفٍ، نحو: «نِعْمَ الْفَتَى» ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: «منيراً وَجْهه».

* * *

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ آسْتَتَرْ[1]

حُكْمُ الفاعل التأَخُّرُ عن رافعه - وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ - نحو «قَامَ الزيدان، وزيد قَائِمٌ غُلَامَاهُ، وقَامَ زَيْدٌ» ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا تقول: «الزيدان قام»، ولا «زيد غلاماه قائم»، ولا «زيد قام» على أن

(١) «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، و «فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «فإن» شرطية «ظهر» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط، هو: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «فإن ظهر فهو المطلوب» مثلاً، والجملة في محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفة، وإن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط، ضمير: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو ضمير، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة «استتر» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير.

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه - إلخ» وثاني الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل، بل إما أن يكون ملفوظاً به، وإما أن يكون ضميراً مستتراً، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «وأشار بقوله فإن ظهر - إلخ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع» وليس هذا الحكم مطرداً، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (إقرأ الهامشة ١ ص٤٢٤).

يكون «زيد» فاعلاً مُقَدَّماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعلُ بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير «زَيْدٌ قَامَ هُوَ» وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديمَ في ذلك كله(١).

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة ـ وهي صورة الإفراد ـ نحو «زَيْدٌ قَامَ»؛ فتقول على مذهب الكوفيين: «الزيدان قَامَ، والزيدونَ قَامَ» وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: «الزيدان قَامَا، والزيدون

(١) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه، بوروده عن العرب في نحو قول الزباء:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا ... أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

في رواية من روى «مشيها» مرفوعاً، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، مشي: فاعل تقدم على عامله ـ وهو وئيداً الآتي ـ ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووئيداً: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «زيد قام» وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقاً؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما.

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب؛ إذ يجوز أن يكون «مشى» مبتدأ، والضمير مضاف إليه، و«وئيداً» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وئيداً، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملاً لم يصلح دليلاً.

قَامُوا»، فتأتي بألِفٍ وَوَاوٍ في الفعل، ويكونان هما الفاعلين، وهذا معنى قوله «وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ».

وأشار بقوله: «فإن ظهر - إلخ» إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدّ له من مرفوع[1]، فإن ظَهَرَ فلا إضمار، نحو «قَامَ زَيْدٌ» وإن لم يظهر فهو ضمير، نحو «زَيْدٌ قَامَ» أي: هو.

* * *

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إذا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أوجَمْعٍ كـ «فَازَ الشُّهَدَا»[2]

---

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل؛ فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم، ونحن نذكر لك ثلاثة مواضع من هذه القبيل:

(الأول) الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر:

* أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ *

(الثاني) «كان» الزائدة في نحو قول الشاعر، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها.

لِلَّهِ دَرُّ أَنُو شِرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَه بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها.

(الثالث) الفعل المكفوف بما، نحو قلما، وطالما، وكثر ما، بناء على ما ذهب إليه سيبويه. ومن العلماء من يزعم أن «ما» في نحو «طالما نهيتك» مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال، والتقدير: طال نهيي إياك.

(٢) «وجرد» الواو عاطفة، جرد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الفعل» مفعول به لجرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «أسندا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لاثنين» جار ومجرور متعلق بأسند «أو جمع» معطوف على اثنين «كفاز الشهدا» الكاف جارة لقول محذوف، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور المحذوف، وأصل الكلام: وذلك كائن كقولك فاز الشهداء.

وَقَــدْ يُقَــالُ: سَعِــدَا، وَسَعِــدُوا، وَالْفِعْــلُ لِلظَّاهِـرِ ـ بَعْــدُ ـ مُسْنَـدُ[١]

مَـذْهَبُ جمهور العـرب أنه إذا أسنـد الفعلُ إلى ظـاهِـرٍ ـ مثنًى، أو مجمـوعٍ ـ وَجَبَ تجريـدُه من علامـةٍ تدل على التثنيـة أو الجمـع، فيكـون كحالِهِ إذا أسند إلى مفرد؛ فتقول: «قَامَ الزيدان، وقَـامَ الزيـدون، وقَامَتِ الهنـدات»، كما تقـول: «قام زيـد» ولا تقـول على مـذهب هؤلاء: قَـامَـا الـزيدان»، ولا «قَـامُوا الـزيدون»، ولا «قُمْنَ الهنـداتُ» فتأتي بعـلامة في الفعل الرافع للظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعـاً به، ومـا اتصل بالفعل ـ من الألف، والـواو، والنون ـ حُـرُوفٌ تدلُّ على تثنيـةِ الفاعـلِ أو جَمْعِهِ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَـلَ به اسمـاً في موضـع رفع بـه، والجملة في موضـع رفع خبـراً عن الاسم المتأخر.

ويحتمل وجهـاً آخر، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً بـه كما تقـدم، وما بعـده بَدَلٌ ممـا اتصل بـالفعـل من الأسمـاء المضمـرة ـ أعني الألف، والواو، والنون ـ

ومـذهبُ طائفـةٍ من العرب ـ وهم بنـو الحارث بن كعب، كمـا نقل الصفّـار في شـرح الكِتَـابِ ـ أن الفعـل إذا أسنـد إلى ظـاهــر ـ مثنى، أو مجمـوع ـ أتِيَ فيه بعـلامَةٍ تـدلُّ على التثنية أو الجمـع[٢]؛ فتقول: «قَـامَـا

---

(١) «وقد» حرف تقليل «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «سعدا وسعدوا» قصد لفظهما: نـائب عن الفاعل ومعطوف عليه «والفعل» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «للظاهر، بعد» متعلقان بمسنـد الآتي «مسند» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(٢) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كـان الفاعـل مجموعـاً واجباً عند هؤلاء، بل إنهم جاءوا بالعلامة، وربما تركوها.

الـزيدان، وقـامُوا الـزيدون، وقُمْنَ الهنـداتُ» فتكون الألف والـواو والنون حروفاً تدلُّ على التثنية والجمـع، كما كـانت التاءُ في «قـامت هِنْدٌ» حـرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب[1]، والاسمُ الذي بعد الفعلِ المذكورِ مرفوعٌ به، كما ارتفعت «هند» بـ «ـقامت»، ومن ذلك قوله:

١٤٢ ـ تَـوَلَّى قِتَالَ ٱلْمَـارِقِينَ بِنَفْسِـهِ   وَقَـدْ أَسْـلَمَـاهُ مُبْـعَـدٌ وَحَـمِـيـمُ

(١) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه:

الأول: أن إلحاق علامـة التثنية والجمـع لغة لجمـاعة من العـرب بأعيـانهم ـ يقال: هم طيء، ويقـال: هم أزدشنوءة ـ وأما إلحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب.

الثاني: أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جـائز في جميـع الأحوال، ولا يكـون واجباً أصلاً؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفـاعل ضميـراً متصلاً لمؤنث مـطلقاً، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث، على ما سيأتي بيانه وتفصيله في هذا الباب.

الثالث: أن احتياج الفعـل إلى علامـة التأنيث أقـوى من احتياجـه إلى علامـة التثنية والجمـع؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركاً بين المذكر والمؤنث كزيـد وهند؛ فقد سمي بكل من زيد وهند مذكر وسمي بكل منهما مؤنث، فإذا ذكر الفعل بدون عـلامة التـأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

١٤٢ ـ البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما، وكـان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين، وكان مصعب قـد خرج على الخـلافة الأمـوية مـع أخيه عبد الله بن الزبير، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذي يقول:

كَـيْـفَ نَـوْمِـي عَـلَى الْـفِـرَاشِ وَلَـمَّـا   تَـشْـمَـلِ الـشَّـامَ غَـارَةٌ شَـعْـوَاءُ

تُـذْهِـلُ الـشَّيْـخَ عَنْ بَنِيـهِ، وَتُبْـدِي   عَـنْ بُـرَاهَـا الْـعَـقِـيـلَةُ الْـعَـذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها، منها بيت الشاهد، وأول رثائها قوله:

لَـقَـدْ أَوْرَثَ الـمِـصْـرَيْـنِ حُـزْنـاً وَذِلَّـةً   قَـتِـيـلٌ بِـدَيْـرِ الْـجَـاثـلِيـقِ مُـقِـيـمُ

اللغـة: «المارقين» الخـارجين عن الـدين كمـا يخـرج السهم من الـرميـة «مبعـد» أراد بـه الأجـنبي «وحميم» الصديق الذي يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه، ولم يعيناه.

الإعراب: «تولى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديـره هو يعـود على مصعب «قتال» مفعول به لتولى، وقتال مضاف، و «المارقين» مضـاف إليه «بنفسـه» جار ومجـرور متعلق بتولى، أو البـاء زائدة، ونفس: تـأكيد للضميـر المستتر في تـولى، ونفس مضاف وضميـر الغائب العـائد إلى مصعب مضاف إليه «وقد» الواو للحال، قد: حـرف تحقيق «أسلماه» أسلم: فعـل ماض، والألف =

وقوله:

١٤٣ ـ يَلُومُـونَنِي في آشْتِـرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْـلِي، فَـكُـلُّهُـمْ يَـعْـذِلُ

= حرف دال على التثنية، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم «مبعد» فاعل أسلم «وحميم» الواو حرف عطف، حميم: معطوف على مبعد.

الشاهد فيه: قوله «وقد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر. وكان القياس على الفصحى أن يقول: «وقد أسلمه مبعد وحميم». وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتيين رقم ١٤٣ و ١٤٤.

١٤٣ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، وبعده قوله:

وَأَهْـلُ الَّـذِي بَـاعَ يَـلْحَـوْنَـهُ كَـمَـا لُـحِـيَ الْـبَـائِـعُ الأَوَّلُ

اللغة: «يلومونني» تقول: لام فلان فلاناً على كذا يلومه لوماً ـ بوزن قال يقول قولاً ـ ولومة، وملامة، وإذا أردت المبالغة قلت: لومه ـ بتشديد الواو «يعذل» العذل ـ بفتح فسكون ـ هو اللوم، وفعله من باب ضرب «يلحونه» تقول: لحا فلان فلاناً يلحوه ـ مثل دعاه يدعوه ـ ولحاه يلحاه ـ مثل نهاه ينهاه ـ إذا لامه وعذله.

الإعراب: «يلومونني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والنون للوقاية، والياء مفعول به ليلوم «في اشتراء» جار ومجرور متعلق بيلوم، واشتراء مضاف، و«النخيل» مضاف إليه «أهلي» أهل: فاعل يلوم، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فكلهم» كل: مبتدأ، وكل مضاف، وهم: مضاف إليه «يعذل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ، والجملة من يعدل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «يلومونني... أهلي» حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيىء، وقيل: لغة أزد شنوءة.

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني):

نَـتَـجَ الـرَّبِـيـعُ مَـحَـاسِـنـاً أَلْـقَـحْـنَـهَـا غُـرُّ الـسَّـحَـائِـبْ

ومثله قول «تميم» وهو من شعراء اليتيمة:

إلـى أَنْ رَأَيْتُ الـنَّـجْـمَ وَهْـوَ مُـغَـرِّبٌ وَأَقْـبَـلْنَ رَايَـاتُ الـصَّـبَـاحِ مِـنَ الـشَّـرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده، وهو قوله: «غر السحائب» في الأول، و«رايات الصباح» في الثاني، وكذلك قول عمرو بن ملقط:

أُلْـفِـيَـتَـا عَـيْـنَـاكَ عِـنْـدَ الْـقَـفَـا أَوْلَـى فَـأَوْلَـى لَـكَ ذَا وَاقِـيَـهْ =

وقوله:

١٤٤ - رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدودِ النَّواضِرِ

= فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله: «ألفيتا» مع كونه مسنداً إلى المثنى الذي هو قوله: «عيناك» وكذلك قول عروة بن الورد:

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله: «كانا» مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر، وذلك قوله: «نسب وخير» ومثله قول الآخر:

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْس لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله: «نسيا حاتم وأوس» وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط - يدل على أن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي.

١٤٤ - البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان.

اللغة: «الغواني» جمع غانية، وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينة «لاح» ظهر «النواضر» الجميلة، مأخوذ من النضرة، وهي الحسن والرواء، والنواضر: جمع ناضر.

الإعراب: «رأين» رأى: فعل ماض، وهي هنا بصرية، والنون حرف دال على جماعة الإناث «الغواني» فاعل رأى «الشيب» مفعول به لرأى «لاح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب «بعارضي» الباء حرف جر، وعارض: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بلاح، وعارض مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «فأعرضن» فعل وفاعل «عني، بالخدود» جاران ومجروران متعلقان بأعرض «النواضر» صفة للخدود.

الشاهد فيه: قوله «رأين الغواني» فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله: «رأين» مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله: «الغواني» كما أوضحناه في الإعراب، ومثله قول الآخر:

فَأَدْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر:

نَصَرُوكَ قَوْمِي؛ فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوَ انَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلَا

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهي الواو - بالفعل في قوله: «نصروك» مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله: «قومي».

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر «ووقعتا

فـ «ـمُبْعَـدٌ وحَمِيم» مرفـوعان بقـوله «أسلمـاه» والألف في «أسْلَمَاهُ» حـرفٌ يـدلُّ على كـون الفـاعـل اثنين، وكـذلـك «أهلي» مـرفـوعٌ بِقَـوْلِـهِ «يَلُومُونَنِي» والواو حَـرْفٌ يدلُّ على الجمـع، و «الغَواني» مـرفوعٌ بـ «رَأَيْنَ» والنـون حرفٌ يـدلُّ على جمع المؤنث، وإلى هـذه اللغـة أشـار المصنفُ بقولِهِ: «وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا ـ إلى اخر البيت».

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسند إلى الظاهـر بعَلامَـةٍ تدلُّ على التثنية، أو الجمع؛ فأشْعَرَ قولُه «وقد يقال» بأن ذلك قليل، والأمر كذلك.

وإنمـا قال: «والفعـلُ للظاهر بعـدُ مسنـدُ» لينبـه على أن مثـل هـذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلْتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الـذي بعده، وأمـا إذا جعلتـه مسنـداً إلى المتصـل بـه ـ من الألف، والـواو، والنـون ـ وجعلت الظاهر مبتدأ، أو بدلاً من الضمير؛ فلا يكـون ذلك قليـلاً، وهذه اللغة القليلَةُ هي التي يعبر عنها النحويون بلغة «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ»، وَيُعَبِّرُ عنهـا المصنف في كتبـه بلغــة «يَتَعـاقَبُــونَ فِيكُمْ مَـلاَئِكَــةٌ بِـالنَّهَــارِ»[1]،

= ركبتاه قبل أن تقعا كفاه» وقوله: «يخرجن العواتق وذوات الخدود» وقولـه: «يتعاقبـون فيكم ملائكـة بالليل وملائكة بالنهار» وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاماً خاصاً (انظر الهـامشة ١ في ص ٤٣٠)؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة».

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهـذا الحديث، وذلـك على اعتبار أن الـواو في «يتعاقبـون» علامة جمع الذكور، و «ملائكة» وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو. وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم، من المؤلفين، وقـالوا: إن هـذه الجملة قطعـة من حديث مـطول، وقد روى هـذه القطعة مالك رضي الله عنـه في الموطـأ، وأصله «إن لله ملائكـة يتعاقبـون فيكم؛ ملائكـة بالليـل، وملائكة بـالنهار» فـإذا نظرت إلى الحـديث المطول كـانت الواو في «يتعـاقبون» ليست عـلامة على جمع الذكور، ولكنها ضميـر جماعـة الذكـور، وهي فاعـل، وجملة الفعل وفـاعله صفة لمـلائكة الواقع اسم إن، و «ملائكة» المرفوع بعده ليس فاعلاً، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولاً، فهو خبر مبتدأ محذوف، ولورود هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول=

فـ «ـالبراغيث» فاعل «أكلوني» و «ملائكةٌ» فاعل «يتعاقبون» هكذا زَعَمَ المصنف.

* * *

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا
كَمِثْلِ «زَيْدٌ» في جَوَابِ «مَنْ قَرَا»؟[1]

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ، وإبقاءُ فاعِلِهِ، كما إذا قيل لك: «مَنْ قَرَأَ»؟ فتقول: «زَيْدٌ» التقدير: «قرأ زيد» وقد يُحْذَفُ الفعل وجوباً، كقوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) فـ «ـأحدٌ» فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير «وَإِنِ اسْتَجَارَكَ [أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ]»، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد «إنْ» أو «إذَا» فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، ومثالُ ذلك في «إذا» قولُه تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) فـ «ـالسماء» فاعل بفعل محذوف، والتقدير «إذا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ» وهذا مذهبُ جمهور النحويين[2]، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال، إن شاء الله تعالى.

= في اخر تقريره: «هكذا زعم المصنف» يريد أن يبرأ من تبعته، ولقائل أن يقول: إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى.

(١) «ويرفع» فعل مضارع «الفاعل» مفعول به ليرفع «فعل» فاعل يرفع «أضمرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف «زيد» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: قرأ زيد «في جواب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «من» اسم استفهام مبتدأ «قرا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) خلاصة القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب:

وَتَـاءُ تَـأْنِيـثٍ تَـلِي الـمَـاضِـي، إذَا
كَـانَ لأُنْثَى، كَـ«ـأبَتْ هِنْـدُ الأذَى»(١)

= أولها: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده، وهو الذي قرره الشارح.

والمذهب الثاني: مذهب جمهور النحاة الكوفيين، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره.

المذهب الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.

فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط؛ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة، غير أن البصريين قالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة، فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور، وأما الكوفيون فقالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في إن وإذا خاصة ـ من دون سائر أدوات الشرط ـ أن تقع بعدهما الجمل الاسمية، وعلى هذا لسنا في حاجة إلى تقدير محذوف، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير.

والأمر الثاني: هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلاً بذلك الفعل المتأخر، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه ـ فعلاً كان هذا الرافع أو غير فعل ـ فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم.

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين ـ كالعلامة الصبان ـ مذهب الأخفش إلى الكوفيين. والصواب ما قدمنا ذكره.

وبعد، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد ١٥٧.

(١) «وتاء» مبتدأ، وتاء مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «تلي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «الماضي» مفعول به لتلي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي، وخبره محذوف «لأنثى» جار ومجرور متعلق بخبر «كان» المحذوف، أي إذا كان مسنداً لأنثى «كأبت هند الأذى» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف =

إذا أسند الفعل الماضي إلى مُؤَنَّث لَحِقَتْهُ تَاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً، ولا فَرْقَ في ذلك بين الحقيقيِّ والمجازيِّ، نحو «قَامَتْ هِنْدٌ، وَطَلَعَتِ الشمس»، لكن لها حالتان: حالةُ لزُومٍ، وحالةُ جَوَازٍ، وسيأتي الكلام على ذلك.

* * *

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْمُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ[1]

تلزم تَاءُ التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضيَ في موضعين:

أحدهما: أن يُسْنَد الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فَرْقَ في ذلك بين المؤنث الحقيقيِّ والمجازيِّ؛ فتقول: «هِنْدٌ قَامَتْ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ»، ولا تقول: «قام» ولا «طلع» فإن كان الضمير منفصلاً لم يُؤْتَ بالتاء، نحو «هِنْدٌ مَا قَامَ إلَّا هِيَ».

الثاني: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث، نحو «قَامَتْ هِنْدٌ» وهو المراد بقوله «أو مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ» وأَصْلُ حِرٍ حِرِحٌ، فحذفت لامُ الكلمة.

وفُهِمَ من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين، فلا تلزم في المؤنث المجازيِّ الظاهِر؛ فتقول: «طَلَعَ الشمسُ، وطَلَعَتِ الشمسُ» ولا في الجمع، على ما سيأتي تفصيله.

* * *

= خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كقوله: وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل نصب بذلك المقول المحذوف.

(١) «وإنما» حرف دال على الحصر «تلزم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على تاء التأنيث «فعل» مفعول به لتلزم، وفعل مضاف، و«مضمر» مضاف إليه «متصل» نعت لمضمر «أو مفهم» معطوف على مضمر، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه؛ لأنه اسم فاعل «ذات» مفعول به لمفهم، وذات مضاف، و«حر» مضاف إليه.

وَقَـدْ يُبِيـحُ الْفَصْـلُ تَـرْكَ التَّـاءِ، فِي نَحْـوِ «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْـوَاقِفِ»(١)

إذا فُصِلَ بين الفعل وفـاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا» جـاز إثباتُ التـاء وحَذْفُهَـا، والأجـوَدُ الإثبـاتُ؛ فتقـول: «أتى الْقَـاضِيَ بِنْتُ الْـوَاقِفِ» والأَجْوَدُ «أتَـتْ» وتقول: «قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ» والأَجْوَدُ «قَامَتْ».

* * *

وَالْحَـذْفُ مَـعْ فَصْـلٍ بـإلاَّ فُضِّـلاَ، كَـ «ـمَـا زَكَـا إلاّ فَتَـاةُ ابْنِ الْعَـلاَ»(٢)

وإذا فُصِـلَ بين الفعل والفـاعل المؤنث بـ «إلّا» لـم يجـز إثباتُ التـاء عند الجمهور؛ فتقول: مَا قَامَ إلَّا هِنْد، ومَا طَلَعَ إلا الشَّمْسُ» ولا يجوز مَا قَامَتْ إلّا هِنْدٌ»، ولا «مَا طَلَعَتْ إلّا الشَّمْسُ»، وقد جاء في الشعر كقوله:

١٤٥ ـ * وَمَا بَقِيَتْ إلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ *

(١) «وقد» حرف تقليل «يبيح» فعل مضارع «الفصل» فاعل يبيح «ترك» مفعول به ليبيح، وترك مضاف، و«التاء» مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق بيبيح «أتى» فعل ماضٍ «القاضي» مفعول به مقدم على الفاعل «بنت» فاعل أتى مؤخر عن المفعول، وبنت مضاف، «الواقف» مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها.

(٢) «والحذف» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «فضلا» الآتي، ومع مضاف، و«فصل» مضاف إليه «بـإلا» جار ومجرور متعلق بفصل «فضلا» فضل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة لقول محذوف، وما: نافية «زكا» فعل ماضٍ «إلا» أداة استثناء ملغاة «فتاة» فاعل. زكا، وفتاة مضاف و«ابن» مضاف إليه، وابن مضاف، و«العلا» مضاف إليه.

١٤٥ ـ هذا عجز بيت لذي الرمة ـ غيلان بن عقبة ـ وصدره:

* طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة له طويلة، أولها قوله:

أَمَنْـزِلَتَـيْ مَـيٍّ، سَـلاَمٌ عَـلَيْكُـمَـا! هَـلِ الأَزْمُـنُ الّـلاتي مَضَيْـنَ رَوَاجِـعُ؟

وَهَـلْ يَـرْجِـعُ التَّسْلِيمَ أَوْيَكْشِفُ العَمَى ثَـلاَثُ الأَثَـافِـي وَالـدِّيَـارُ البَـلاقِـعُ؟

=

فقول المصنف: «إن الحذف مُفَضَّل على الإثبات» يُشْعِر بأن الإثبات - أيضاً - جائزٌ، وليس كذلك[1]؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه

= اللغة: «النحز» - بفتح فسكون - الدفع، والنخس، والسوق الشديد «والأجراز» جمع: جرز - بزنة سبب أو عنق - وهي الأرض اليابسة لا نبات فيها «غروضها» جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرج، والبطان للقتب، وأراد هنا ما تحته، وهو بطن الناقة وما حوله، بعلاقة المجاورة «الجراشع» جمع جرشع - بزنة قنفذ - وهو المنتفخ.

المعنى: يصف ناقته بالكلال والضمور والهزل مما أصابها من توالي السوق، والسير في الأرض الصلبة، حتى دق ما تحت غرضها، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة، فكأنه يقول: أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين: أولهما استحثاثي لها على السير بدفعها ونخسها، والثاني أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات، وهي مما يشق السير فيه.

الإعراب: «طوى» فعل ماض «النحز» فاعل «والأجراز» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول: مبني على السكون في محل نصب مفعول به لطوى «في غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وغروض مضاف، وها: ضمير عائد إلى الناقة مضا إليه «فما» نافية «بقيت» بقي: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء ملغاة «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع.

الشاهد فيه: قوله: «فما بقيت إلا الضلوع» حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل؛ لأن فاعله مؤنث، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بـإلا، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز في غير الشعر.

ومثل هذا الشاهد قول الراجز:

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمّ ... فِي حَرْبِنَا إلا بَنَاتُ الْعَمّ

(١) إن الذي ذكره الشارح تجن على الناظم، وإلزام له بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه في هذا الكتاب، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو، فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل. وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم؛ لأنه صريح الدلالة عليه. ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر؛ ومن أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا، ولكنه اسم مذكر محذوف، وهو المستثنى منه؛ فإذا قلت: «لم يزرني إلا هند» فإن أصل الكلام: لم يزرني أحد إلا هند، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء؛ لأن الفاعل مذكر، وهذا هو الذي يريد الشارح أن يلزم به الناظم؛ لأنه مذهب الجمهور، وهو إلزام ما لا يلزم، على أن لنا في هذا التعليل وفي ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة.

بـاعتبار أنـه ثَابتٌ في النثـر والنظم، وأن الإثبـات إنمـا جـاء في الشعـر؛ فصحيـح، وإن أراد أن الحـذف أكثـر من الإثبـات فغيـر صحيـحٍ؛ لأن الأثبات قليل جداً.

* * *

وَٱلْحَذْفُ قَدْ يـأتِي بِلاَ فَصْـلٍ، وَمَـعْ ضَمِيـرِ ذِي ٱلْمَجَـازِ في شِعْـرٍ وَقَـعْ[1]

قـد تحْـذَفُ التـاء من الفعـل المسنـد إلى مؤنث حقيقي من غيـر فَصْلٍ، وهو قليل جداً، حكى سيبويه: «قَالَ فُلاَنَةُ»، وقد تحذف التاء من الفعـل المسند إلى ضميـرِ المؤنث المجازيِّ، وهـو مخصـوص بـالشعـر، كقوله:

١٤٦ ـ فَـلاَ مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهَـا وَلاَ أَرْضَ أَبْـقَـلَ إبْـقَـالَـهَـا

* * *

(١) «والحذف» مبتدأ، وجملة «قد يأتي» وفـاعله في محـل رفع خبـر المبتدأ «بـلا فصل» جـار ومجرور متعلق بيـأتي «ومع» الـواو عاطفـة أو للاستئنـاف، مـع ظـرف متعلق بـوقـع الآتي، ومـع مضـاف، و «ضمه» مضاف إليه. وضمير مضاف و«ذي» بمعنى صاحب: مضاف إليه، وذي مضاف و«المجاز» مضاف إليه «في شعر» جار ومجـرور متعلق بوقع الآتي «وقع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتـر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، وتقدير البيت: وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجيء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله، وقد وقـع ذلك الحـذف في الشعر مـع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازي التأنيث.

١٤٦ ـ البيت لعـامر بن جوين الطائي، كما نسب في كتـاب سيبويـه (١ ـ ٢٤٠) وفي شرح شـواهده للأعلم الشنتمري.

اللغة: «المزنة» السحابة المثقلة بالماء «الودق» المطر، وفي القرآن الكريم ﴿فترى الودق يخرج من خلاله﴾ «أبقل» أنبت البقل، وهو النبات.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمهـا، وجملة «ودقت» وفاعله المستتـر العائـد إلى مـزنة في محـل نصب خبر «ودقهـا» ودق: منصوب على المفعـولية المـطلقة، وودق مضـاف وها: مضـاف إليه «ولا» الـواو عاطفـة لجملة على جملة، ولا: نافية للجنس تعمل عمل إن «أرض» اسم=

وَالـتَّـاءُ مَـعْ جَـمْـعٍ ـ سِـوَى الـسَّـالِـمِ مِـنْ
مُـذَكَّـرٍ ـ كَالتَّاءِ مَـعْ إِحْـدَى الـلَّبِـنْ[1]
وَالْـحَـذْفَ فـي «نِـعْـمَ الْـفَـتَـاةُ» ٱسْـتَحْـسَنُـوا
لِأَنَّ قَـصْـدَ الْـجِـنْس فِـيـهِ بَـيِّـنْ[2].

= لا، وجملة «أبقل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها «إبقالها» إبقال: مفعول مطلق، وإبقال مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التأنيث، ويروى:

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتِ ٱبْقَالَهَا *

بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء في «أبقلت» وحينئذ لا شاهد فيه.

ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون بن قيس:

فَـإِمَّـا تَـرَيْـنِـي وَلِـي لِـمَّـةٌ فَـإِنَّ الْـحَـوادِثَ أَوْدَى بِـهَـا

ومحل الاستشهاد منه قوله: «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله: «أودى» مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير رجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيقي التأنيث، أم كان مرجع الضمير مجازي التأنيث، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا في ضرورة الشعر، فلما اضطر الشاعر في بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى ـ وعلى الرواية المشهورة ـ حذف علامة التأنيث من الفعل.

(١) «والتاء» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال منه، أو من الضمير المستتر في خبره، ومع مضاف، و«جمع» مضاف إليه «سوى» نعت لجمع، وسوى مضاف و«السالم» مضاف إليه «من مذكر» جار ومجرور متعلق بالسالم «كالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف، ومع مضاف و «إحدى» مضاف إليه، وإحدى مضاف و «اللبن» مضاف إليه.

(٢) «والحذف» بالنصب: مفعول مقدم لاستحسنوا «في نعم الفتاة» جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا «استحسنوا» فعل وفاعل «لأن» اللام حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «قصد» اسم أن. وقصد مضاف و«الجنس» مضاف إليه «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتي «بين» خبر «أن» وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق=

إذا أُسنِدَ الفعلُ إلى جمع: إما أن يكون جمع سلامة لمذكر، أو لا؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكـر لم يجز اقتـران الفعل بـالتاء؛ فتقـول: «قَامَ الـزيدون»، ولا يجـوز «قَـامَتِ الـزيـدون»[1]، وإن لم يكن جَمْـعَ سـلامـةٍ

= بقوله استحسنـوا، وتقديـر الكلام: استحسنـوا الحذف في «نعم الفتـاة لظهـور قصد الجنس فيـه، ويجوز أن يكون الحذف بالـرفع مبتـدأ، وجملة «استحسنوا» خبـره، والرابط محـذوف، والتقديـر: الحذف استحسنوه إلخ، وهذا الوجه ضعيف؛ لاحتياجه إلى التقدير، وسيبويه يأبى مثله.

(٢) الأشيـاء التي تدل على معنى الجمـع ستـة أشيـاء، الأول: اسم الجمـع نحـو قـوم رهط ونسـوة، والثاني: اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم، والثالث: جمـع التكسير المـذكر نحـو رجال وزيـود، والرابـع: جمع التكسيـر لمؤنـث هنود وضـوارب، والخامس: جمـع المذكـر السالم نحـو الزيديـن والمؤمنين والبنين، والسادس: جمـع المؤنث السـالم نحـو الهندات والمؤمنـات والبنـات، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب:

المـذهب الأول: مذهب جمهـور الكوفيين، وهـو أنه يجـوز في كل فعـل أسند إلى شيء من هـذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً، والسر في هـذا أن كل واحـد من الأشياء الستـة يجـوز أن يؤول بالجمـع فيكون مـذكر المعنى، فيؤتى بفعله خـالياً من عـلامة التـأنيث، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث؛ فتقول على هـذا: جاء القـوم، وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوة في المدينة) وتقول: زحفَ الـروم، وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم: (غلبت الروم) وتقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال. وتقـول: جاء الهنـود، وجاءت الهنود، وتقول جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، وفي التنزيل. (إذا جاءك المؤمنـات) وقال عبدة بن الطيـب من قصيدة له:

فَـبَكـى بَـنَـاتـي شَـجْـوَهُـنَّ وَزَوْجَـتـي ... وَالـظَّاعِـنُـونَ إلَـيَّ، ثُـمَّ تَـصَـدَّعُـوا

وتقول: جاء الـزيدون، وجـاءت الزيـدون، وفي التنزيـل. (آمنت أنه لا إلـه إلا الذي آمنت بـه بنو إسرائيل) وقال قريط بن أنيـق أحد شعراء الحماسة:

لَـوْ كُـنْـتُ مِـنْ مَـازِنٍ لَـمْ تَـسْـتَـبِـحْ إبِـلي ... بَـنُـو اللَّقِـيـطَـةِ مِنْ ذُهْـلِ بْـنِ شَـيْـبَـانَـا

والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنـواع، إلا نوعاً واحداً، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه لا يجـوز في الفعل الـذي يسند إليـه إلا التذكيـر، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجـدته بحسب ظـاهره مـطابقاً لهـذا المـذهب، لأنـه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر.

والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة أنـواع، وهي: =

لمذكر - بأن كان جَمْعَ تكسير لمذكر كالرِّجَالِ، أو لمؤنث كالهُنُودِ، أو جَمْعَ سلامةٍ لمؤنث كالهندات - جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا؛ فتقول: «قَامَ الرجالُ، وقَامَتِ الرجالُ، وقَامَ الهنودُ، وقَامَتِ الهنودُ، وقَامَ الهنداتُ وقَامَتِ الهنداتُ»؛ فإثبات التاء لِتَأَوُّله بالجماعة، وحذفها لِتَأَوُّله بالجمع.

وأشار بقوله: «كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ» إلى أن التاء مع جمع التكسير، وجمع السلامة لمؤنث، كالتاء مع [الظاهر] المجازِيِّ التأنيث كلَبِنَةٍ؛ فكما تقول: «كُسِرَت اللبِنَةُ، وكُسِرَ اللّبِنَةُ» تقول: «قَامَ الرجالُ، وقَامَتِ الرجالُ» وكذلك باقي ما تقدم.

وأشار بقوله: «والحذفَ في نعم الفتاة - إلى آخر البيت» إلى أنه يجوز في «نعم» وأخواتها - إذا كان فاعلُها مؤنثاً - إثباتُ التاء وحَذْفُهَا، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيًّا؛ فتقول: «نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ» وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنسِ، فعُومِلَ مُعَامَلَةَ جمعِ التكسيرِ في جواز إثبات التاء وحَذْفها، لشبهه به في أن المقصود به متعدِّدٌ، ومعنى قوله «استحسنوا» أن الحذف في هذا ونحوه حَسَنٌ، ولكن الإثبات أحسن منه.

* * *

= اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث. وقد حاول جماعة من الشراح كالأشموني أن يحملوا كلام الناظم عليه؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها، وأن أصل الكلام «سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث» ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملاً حسناً، وهو أن يوافق مذهب أبي علي الفارسي، فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه؛ فإنه نفيس دقيق قلما تعثر عليه مشروحاً مستدلاً له في يسر وسهولة.

وَالأَصْــلُ فِي الْفَـاعِــلِ أَنْ يَتَّصِــلاَ وَالأَصْـلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِـلاَ[١]
وَقَــدْ يُـجَــاءُ بِخِــلاَفِ الأَصْــلِ، وَقَـدْ يَجي المَفْعُـولُ قَبْـلَ الْفِعْـلِ[٢]

الأَصْـلُ أن يلي الفاعـلُ الفعلَ من غيـر أنَ يَفْصِل بينـه وبين الفعـل فاصِلٌ؛ لأنه كالجزء منه، ولـذلك يسكَّن لـه آخرُ الفعـلِ: إن كان ضميـرَ متكلمٍ، أو مخاطبٍ، نحو ضَرَبْتُ، وضَرَبْتَ»، وإنما سكنوه كراهَةَ تـوالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الـواحدة؛ فـدلَّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

والأصلُ في المفعول أن ينفصل من الفعل: بأن يتأخر عن الفاعل، ويجـوز تقديمُـهُ على الفاعـل إنْ خَلاَ ممـا سيذكـره؛ فتقول «ضَـرَبَ زيـداً عَمْرٌو»، وهذا معنى قوله: «وقد يجاء بخلاف الأصل».

وأشار بقوله: «وقد يجي المفعولُ قبل الفعـل» إلى أن المَفْعُول قـد يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان:

أحـدهما: مـا يجب تقديمُـه، وذلك[٣] كمـا إذا كـان المفعـولُ اسمَ

---

(١) «والأصل» مبتدأ «في الفـاعل» جـار ومجرور متعلق بـالأصل «أن» مصـدرية «يتصـلا» فعل مضـارع منصوب بأن، والألف للاطلاق، والفـاعل ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود على الفـاعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «والأصل في المفعول أن ينفصلا» مثـل الشطر السابق تماماً، وتقدير الكلام: والأصل في الفاعل اتصاله بالفعـل، والأصل في المفعـول انفصالـه من الفعل بالفاعل.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يجاء» فعل مضارع مبني للمجهـول «بخلاف» جـار ومجرور في مـوضع نـائب فـاعل ليجـاء، وخلاف مضـاف، و«الأصل» مضـاف إليه «وقـد» حرف تقليـل «يجي» فعل مضـارع «المفعول» فاعل يجي «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حـال من المفعول، وقبـل مضاف، و«الفعـل» مضاف إليه.

(٣) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضـع، وقد ذكـر الشارح مـوضعين منها من غير ضبط.

=

شـرطٍ، نحو «أيّاً تَضْرِبْ [أَضْـرِبْ]» أو اسمَ استفهامٍ، نحـو «أيَّ رَجُـلٍ ضَرَبْتَ؟» أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتِّصَالُه، نحو [إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أُخِّرَ المفعـول لزم الاتصـال، وكان يقـال: «نَعْبُدُكَ» فيجب التقـديمُ، بخـلاف قولك «الدِّرْهَمُ إياهُ أعـطيتك» فـإنه لا يجب تقـديمُ «إياه» لأنـك لو أخـرته لجاز اتصاله وانفصاله، على ما تقدم في باب المضمـرات؛ فكنت تقول: «الدِّرْهَمُ أعطيتكه، وأعطيتك إياه».

والثـاني: ما يجـوز تقديمـه وتـأخيـرُهُ، نحـو «ضَـرَبَ زَيْـدٌ عَمْـراً»؛ فتقول: «عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ»(١).

* * *

= الموضع الأول: أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها التصدر، وذلك بأن يكون اسم شـرط أو اسم استفهام، أو يكـون المفعول «كم» الخبـرية، نحـو: كم عبيد ملكت، أو مضافاً إلى واحـد ممـا ذكر، نحـو غلام من تضـرب أضرب، ونحـو غلام من ضـربت؟ ونحو مـال كم رجـل غصبت.

الموضع الثاني: أن يكون المفعـول ضميراً منفصـلاً في غير بـاب «سلنيه» و «خلتنيـه» اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر، نحو قوله تعالى: ﴿إياك نعبد، وإياك نستعين﴾.

الموضع الثالث: أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب «أما» وليس معنا ما يفصل بين «أما» والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء أكانت «أما» مذكـورة في الكلام نحـو قولـه تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر﴾ أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه ﴿وربـك فكبر﴾ فـإن وجد ما يكون فاصلاً بين «أما» والفعل سوى المفعـول لم يجب تقديم المفعـول على الفعل، نحـو قولك: أما اليوم فاد واجبك، والسر في ذلك أن «أما» يجب أن يفصل بينهـا وبين الفاء بمفـرد، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة، كما سيأتي بيانه في بابها.

(١) بقيت صورة أخرى، وهي أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل، وذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يكون المفعول مصدراً مؤولاً من أن المؤكدة ومعموليها، مخففـة كانت «أن» أو مشـددة، نحو قولـك: عرفت أنـك فاضـل، ونحو قـوله تعـالى «علم أن لن تحصوه» إلا أن تتقـدم عليه «أمـا» نحو قولك: أما أنك فاضل فعرفت. =

وَأَخِّـــرِ الْمَفْـعُــولَ إنْ لَبْسٌ حُــذِرْ،

أوْ أُضْمِـرَ الْفَـاعِـلُ غَيْـرَ مُنْحَصِـــرْ[1]

يجب تقـديمُ الفـاعـل على المفعـول، إذا خيف التبـاسُ أحَـدِهِمَـا بالآخر، كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما، ولم تُوجَدْ قرينـةٌ تُبَيِّنُ الفاعـلَ من المفعولِ، وذلك نحو «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» فيجب كون «موسى» فاعلاً، و«عيسى» مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضُهم تقديمَ المفعولِ

= الموضع الثاني: أن يكون الفعل العامل فيه فعـل تعجب، نحو قـولك: مـا أحسن زيداً، ومـا أكرم خالداً.

الموضع الثالث: أن يكون الفعل العامـل فيه صلة لحـرف مصدري نـاصب ـ وذلك أن وكي ـ نحـو قولك: يعجبني أن تضرب زيداً، ونحو قولك: جئت كي أضرب زيداً فإن كان الحرف المصـدري غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه، نحو قولك: وددت لو تضرب زيداً، يجـوز أن تقول: وددت لو زيداً تضرب، ونحو قولك يعجبني ما تضـرب زيداً، فيجـوز أن تقول: يعجبني مـا زيداً تضرب.

الموضع الرابع: أن يكون الفعل العامل فيه مجزمـاً بجازم مـا، وذلك كقـولك لم تضـرب زيداً، لا يجوز أن تقول: لم زيداً تضرب، فإن قدمت المفعول على الجازم ـ فقلت زيداً لم تضرب ـ جاز.

الموضع الخامس: أن يكون الفعل العامل منصوبـاً بلن عند الجمهـور أو بإذن عنـد غير الكسـائي، نحـو قولـك: لن أضرب زيـداً، ونحو قـولك: إذن أكـرم المجتهد، فـلا يجوز أن تقـول. لن زيداً أضرب: كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول: إذن المجتهـد أكرم، وأجـاز الكسـائي أن تقـول: إذا المجتهد أكرم.

(١) «وأخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت «المفعول» مفعـول به لأخـر «إن» شرطيـة «لبس» نائب فاعل لفعل محـذوف يفسره المـذكور بعـده «حذر» فعـل ماض مبني للمجهـول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لبس، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية «أو» عاطفة «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول «الفاعل» نائب فاعل أضمر «غير» حال من قوله الفاعل، وغير مضاف، و«منحصر» مضـاف إليه، مجـرور بالكسـرة الظاهـرة، وسكن لأجل الوقف.

في هذا ونحوِه، قال: لأنالعرب لهـا غرضٌ في الالتبـاس كما لهـا غرض في التبيين[١].

فإذا وُجِدَتْ قـرينةٌ تُبَيِّنُ الفـاعلَ من المفعـولِ جاز تقـديمُ المفعولِ وتأخيرُه، فتقولَ: «أكلَ موسى الكِمَّثْرَى، وأكـلَ الكِمَّثْرَى مُـوسَى[٢]» وهذا معنى قوله: «وأخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ».

ومعنى قـوله: «أو أضمـر الفاعـل غير منحصـر» أنـه يجب ـ أيضـاً ـ

(١) الذي ذكر ذلـك هو ابن الحـاج، وقد أخـطأ الجادة؛ فـإن العرب لا يمكن أن يكـون من أغراضهـا الإلباس؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريـد المتكلم ولم توضـع اللغة إلا لـلإفهام، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء، وإنما هو من بـاب الإجـمـال، فلمـا التبس عليه الفـرق بين الإلباس والإجمـال لم يفرق بين حكمهمـا، والفرق بينهمـا أن الإجمـال هـو احتمـال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غيـر أن يسبق أحـد المعنيين إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة «عمير» ـ بزنة التصغير ـ لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكـون تصغير عمـرو، بدون أن يكـون أحدهمـا أسبق إلى ذهنك من الآخـر، فأمـا الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غيـر المقصود منهمـا إلى ذهن السـامـع، وذلك كمـا في المثال الـذي ذكره الشـارح، ألا ترى أنـك لو قلت «ضـرب موسى عيسى» لاحتمـل هـذا الكلام أن يكون مـوسى مضروبـاً ولكنه يسبق إلى ذهنـك أنه ضـارب، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل والياً لفعله، ولا يمكن أن يكون هذا من مقاصد البلغاء، فافهم ذلك وتدبره.

(٢) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنـوية، وقـد تكون لفـظية، فـالقرينـة المعنويـة كما في مثـال الشارح، وقولك: أرضعت الصغرى الكبرى؛ إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولاً والكمثرى هي الآكل، والقرينة اللفظية ثلاثـة أنواع؛ الأول: أن يكـون لأحدهمـا تابع ظاهـر الإعراب كقـولك: ضـرب مـوسى الـظريف عيسى، فـإن «الظريف» تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً، ولو نصب كان موسى منصوباً كذلـك، الثاني: أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتـأخر نحـو قولـك: ضرب فتـاة موسى؛ فهنـا يتعين أن يكون «فتاه» مفعولاً؛ إذ لو جعلته فاعلاً لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبـة وهو لا يجـوز، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإن الضمير حينئـذ عائـد على متأخـر لفظاً متقـدم رتبة وهـو جائـز. الثالث: أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث، وذلك كقولك: ضربت موسى سلمى؛ فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث؛ فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر.

تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصور، نحو «ضَرَبْتُ زَيْداً» فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرُه، نحو «ما ضَرَبَ زيداً إلاّ أنَا»[1].

* * *

وَمَا بِإلاّ أَوْ بِإنَّمَا انْحَصَرْ ... أخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ[2]

يقول: إذا انحصر الفاعلُ أو المفعول بـ «إلاّ» أو بـ «إنّمَا» وجبَ تأخيرُهُ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل أو المفعول على غير المحصور، إذا ظهر المحصور من غيره، وذلك كما إذا كان الحصر بـ «إلاّ» فأما إذا كان الحصر بـ «إنَّمَا» فإنه لا يجوز تقديمُ المحصور، إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره، بخلاف المحصور بـ «إلاّ» فإنه يُعْرَف بكونه واقعاً بعد «إلا»، فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر.

فمثالُ الفاعل المحصور ب «إنما» قولُك: «إنما ضَرَبَ عمراً زَيْدٌ» ومثالُ المفعول المحصور بإنَّمَا «إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً» ومثالُ الفاعل المحصور بـ «إلاّ» «مَا ضَرَبَ عَمْراً إلا زيد» ومثالُ المفعول المحصور بإلاّ

(١) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه في مباحث الضمير.

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا ... مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إلاّ أنَا

(٢) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم لأخر «بإلا» جار ومجرور متعلق بانحصر الآتي «أو» عاطفة «بإنما» جار ومجرور معطوف على «بإلا» «انحصر» فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «أخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقد» حرف دال على التقليل «يسبق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «إن» شرطية «قصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن ظهر قصد «ظهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية.

«ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عمراً» ومثالُ تقدم الفاعل المحصور بـ «إلاّ» قولُك: «مَا ضَرَبَ إلا عَمْرٌو زيداً» ومنه قولُه:

١٤٧ ـ فَلَمْ يَدْرِ إلاّ الله مَا هَيَّجَتْ لَنَا
عَشِيَّةً آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

١٤٧ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو، وهو من شواهد سيبويه (١ ـ ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة، وأولها قوله:

مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً ... وَجَارَاتِهَا، قَدْ كَادَ يَعْفُو مُقَامُهَا

وبعده بيت الشاهد، ثم بعده قوله:

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيٌّ عَلَى النَّأْي قَلْبَهُ ... عَلاَقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٍ سَقَامُهَا
فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ: لاَ الماءُ مُبْرِدٌ ... صَدَاهَا، وَلاَ يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا

اللغة: «آناء» من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام؛ ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال؛ وقد جعله العيني جمع نأي ـ بفتح النون ـ ومعناه البعد، وعندي أنه جمع نؤي ـ بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب ـ وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر. ويجوز أن تكون الهمزة في أوا[illegible]دة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما [illegible]ـدنه فقلبها ألفاً من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئر ورئم. كما يجوز أن تكون المدة في الهمزة الثانية على الأصل. وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه، وهو بعيد فلا تلتفت إليه «وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه: تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم. وليس ذلك بصواب أصلاً. وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له والواو مفتوحة، وهي واو العطف، والشام: جمع شامة، وهي العلامة، وشام: معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك في الإعراب. هذا، ورواية الديوان هكذا:

فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ... أَهِلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة. وعلامات هذه الدار.

الإعراب: «فلم» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يدر» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء «إلا» أداة استثناء ملغاة «الله» فاعل يدري «ما» اسم موصول مفعول به =

ومثالُ تقديم المفعـول المحصور بـإلاّ قولُـكَ: «مَا ضَـرَبَ إلاّ عَمْراً زَيْدٌ»، ومنه قولُه:

١٤٨ ـ تَـزَوَّدْتُ مِـنْ لَـيْـلَى بِتَـكْـلِيـم سَـاعَـةٍ
فَـمَـا زَادَ إلاّ ضِـعْـفَ مَـا بِـي كَـلاَمُـهَـا

= ليـدري، وجملة «هيجت» مع فـاعله الآتي لا محل لهـا صلة الموصـول «لنا» جـار ومجرور متعلق بهيجت «عشية» يجوز أن يكون فاعل لهيجت، وعشيـة مضاف و «آناء» مضاف إليه، وآنـاء مضاف، و «الديار» مضاف إليه «وشامها» الـواو حرف عـطف، وشام: معـطوف على عشية إن جعلتـه فاعـل هيجت، وشـام مضاف وضميـر الغائبـة العائـد على الديـار مضاف إليـه، ولا تلتفت لغيـر هـذا من أعاريب، ويجوز نصب عشية على الظرفية، ويكون «آناء» فاعلاً لهيجت، ويكون قـد حذف تنـوين عشية للضرورة أو ألقى حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة، ويكـون «شامهـا» معطوفاً على آناء الديار.

الشاهد فيه: قوله «فلم يدر إلا الله ما ـ إلخ» حيث قدم الفاعل المحصور بإلا، على المفعول، وقـد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهاداً بمثل هذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن «مـا» اسم موصـول مفعول بـه لفعل محـذوف. والتقديـر: فلم يدر إلا الله، درى مـا هيجت لنـا، وسيذكر ذلك الشارح.

١٤٨ ـ نسب كثيـر من العلماء هـذا البيت لمجنون بني عـامر قيس بن الملوح، ولم أعثـر عليـه في ديوانه، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر «ليلى» فيه.

الإعـراب: «تـزودت» فعـل مـاضٍ وفـاعـل «من ليلـى، بتكليم» متعلقـان بتـزوذ وتكليم مضـاف، و«ساعة» مضاف إليه «فما» نافية «زاد» فعل ماض «إلا» أداة استثناء ملغاة «ضعف» مفعول بـه لزاد، وضعف مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصـول «كلامها» كلام: فاعل زاد، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامهـا» حيث قدم المفعـول به، وهـو قولـه: «ضعف» على الفاعل، وهو قوله: «كلامها» مع كون المفعول منحصراً «بإلا» وهذا جائز عند الكسـائي وأكثر البصريين، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في «زاد» ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة، وهو فاعله، وقوله: «كـلامها» فـاعل بفعـل محذوف، والتقـدير: زاده كـلامها، وهـو تأويـل مستبعد؛ ولا مقتضى له.

هذا معنى كلام المصنف، واعلم أن المحصور ب «ـإنَّمَا» لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه، وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها ـ وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري ـ أنه لا يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمُهُ، فلا يجوز «مَا ضَرَبَ إلا زَيْدٌ عَمْراً» فأما قوله: * لَم يَدْرِ إلا اللهُ مـا هَيَّجَتْ لَنَا[1] * [١٤٧] فأُوِّل على أن «ما هيجت» مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: «دَرَى ما هَيَّجَتْ لَنَا» فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول، لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمُهُ، نحو «مَا ضَرَبَ إلا عَمْراً زَيْدٌ».

الثاني ـ وهو مذهب الكسائي ـ أنه يجوز تقديمُ المحصورِ بـ«ـإلاَّ»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

الثالث ـ وهو مذهب بعض البصريين، واختاره ٱلْجزُولِيُّ، والشَّلَوْبِينَ ـ أنه لا يجوز تقديمُ المحصور بـ«ـإلاَّ»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ» وَشَذَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»[2]

---

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد، وهو الشاهد رقم ١٤٧.

(٢) «وشاع» فعل ماضٍ «نحو» فاعل شاع «خاف» فعل ماضٍ «ربه» رب: منصوب على التعظيم، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف إليه «عمر» فاعل خاف، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها «وشذ» فعل ماضٍ «نحو» فاعل شذ «زان» فعل ماضٍ «نوره» نور: فاعل زان، ونور مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه «الشجر» مفعول به لزان، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو:

أي: شاع في لسان العرب تقديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر(١)، وذلك نحو «خافَ رَبَّهُ عُمَرُ» فـ «ربَّهُ» مفعول، وقد اشتملَ على ضميرٍ يرجع إلى «عمر» وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخر لفظاً ـ لأن الفاعل مَنْوِيّ التقديم على المفعول، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدمٌ رتبةً، وإن تأخّر لفظاً.

فلو اشتمل المفعولُ على ضمير يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل، فهل يجوز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ؟ في ذلك خلافٌ، وذلك نحو «ضَرَبَ غلامَهَا جارُ هِنْدٍ» فمن أجازها ـ وهو الصحيح ـ وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبتهُ التقديمُ كان كعَوْدِهِ على ما رتبتهُ التقديمُ، لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ.

وقوله: «وشذ ـ إلى آخره» أي شَذّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدمِ على المفعول المتأخر، وذلك نحو «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» فالهاء المتصلة بنَوْر ـ الذي هو الفاعل ـ عائدةٌ على «الشجر» وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لأن «الشجر» مفعول، وهو متأخِّرٌ لفظاً، والأصْلُ فيه أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخر رتبةً، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوَّلُوهُ،

= إليها، والمراد بنحو «خاف ربه عمره»: كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم، والمراد بنحو «زان نوره الشجر»: كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم.

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

وأجازها أبو عبد الله الطِّوَالُ من الكوفيين، وأبـو الفتح بن جني، وتـابعهما المصنف[1]، ومما ورد من ذلك قوله:

١٤٩ ـ لَـمَّـا رَأَى طَـالِبُـوهُ مُـصْـعَـبـاً ذُعِـرُوَا
وَكَـادَ، لَـوْ سَـاعَـدَ الـمَـقْـدُورُ، يَـنْـتَـصِـرُ

(١) ذهب إلى هذا الأخفش أيضاً، وابن جني تابع فيه له. وقد أيدهما في ذلك المحقق الرضي، قال: والأولى تجويز ما ذهبا إليه، ولكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا، اهـ، وهو يشير إلى رأي البصريين في التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثاني المتأخر في لفظ المعمول، وإعمال المتقدم من العاملين في ضميره؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر.

١٤٩ ـ البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير ـ رضي الله عنهما ـ يرثيه.

اللغة: «طالبوه» الذين قصدوا قتاله «ذعروا» أخذهم الخوف «كاد ينتصر» لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم، وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «نصرت بالرعب».

الإعراب: «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بذعر الآتي «رأى» فعل ماض «طالبوه» طالبو: فاعل رأى، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه، والجملة من رأى وفاعله في محل جر بإضافة لما الظرفية إليها «مصعباً» مفعول به لرأى «ذعروا» فعل ماض مبني للمجهول ونائب فاعل «وكاد» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب «لو» شرطية غير جازمة «ساعد المقدور» فعل وفاعل، وهو شرط لو «ينتصر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب، والجملة من ينتصر وفاعله في محل نصب خبر «كاد» وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها.

الشاهد فيه: قوله «رأى طالبوه مصعباً» حيث أخر المفعول عن الفاعل، مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ومن شواهد هذه المسألة ـ مما لم يذكره الشارح ـ قول الشاعر:

لَـمَّـا عَـصَـى أَصْـحَـابُـهُ مُـصْـعَـبـاً ... أَدَّى إِلَـيْـهِ الْـكَـيْـلَ صَاعاً بِـصَـاعْ

وقول الآخر:

أَلَا لَـيْـتَ شِـعْـرِي هَـلْ يَـلُومَـنَّ قَـوْمُـهُ ... زُهَـيْـراً عَلَى مَـا جَـرَّ مِنْ كُـلِّ جَـانِـبِ

وسننشد في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعض شواهد لهذه المسألة، ونذكر لك ما نرجحه من أقوال العلماء.

وقولُه:

١٥٠ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ
ورقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى المَجْدِ

وقولُه:

١٥١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

---

١٥٠ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: كسوت محمداً جبة، كما تقول: ألبست علياً قميصاً «حلمه» الحلم: الأناة والعقل، وهو أيضاً تأخير العقوبة وعدم المعاجلة فيها «سؤدد» هو السيادة «ورقى» بتضعيف القاف ـ أصل معناه جعله يرقى: أي يصعد، والمرقاة: السلم الذي به تصعد من أسفل إلى أعلى، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه «الندى» المراد به الجود والكرم «ذرى» بضم الذال ـ جمع ذروة، وهي أعلى الشيء.

الإعراب: «كسا» فعل ماض «حلمه» حلم: فاعل كسا، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه «ذا الحلم» ذا: مفعول أول لكسا، وذا مضاف والحلم مضاف إليه «أثواب سؤدد» أثواب: مفعول ثان لكسا، وأثواب مضاف وسؤود مضاف إليه «ورقى» فعل ماض «نداه» فاعل ومضاف إليه «ذا الندى» مفعول به ومضاف إليه «في ذرى» جار ومجرور متعلق برقى. وذرى مضاف، و«المجد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «كسا حلمه ذا الحلم، ورقي نداه ذا الندى» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول؛ فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة جميعاً، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين، خلافاً لابن جني ـ تبعاً للأخفش ـ وللرضي، وابن مالك في بعض كتبه.

كذا قالوا: ونحن نرى أنه لا يبعد ـ في هذا البيت ـ أن يكون الضمير في «حلمه، ونداه» عائداً على ممدوح ذكر في أبيات تقدمت البيت الشاهد؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذي أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم؛ إذ ائتسوا به وجعلوه قدوة لهم، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية في هذه الصفة، وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود؛ فافهم وأنصف.

١٥١ ـ البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت، يرثي مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن=

وقولُه:

١٥٢ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

= قصي، أحد أجواد مكة، وأول هذه القصيدة قوله:

أعَيْنُ أَلَا ابْكِي سَيِّدَ النَّاسِ ،وَاسْفَحِي بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكُبِي الدَّمَا

اللغة: «أعين» أراد يا عيني، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها «اسفحي» أسيلي وصبي «أنزفته» أنفذت دمعك فلم يبق منه شيء «أخلد» كتب له الخلود، ودوام البقاء.

المعنى: يريد أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعاً لمجموع البشر.

الإعراب: «لو» شرطية غير جازمة «أن» حرف توكيد ونصب «مجداً» اسم أن، وجملة «أخلد» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن. وأن مع دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت إخلاد مجد صاحبه، وهذا الفعل هو فعل الشرط «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية، وعامله أخلد «واحداً» مفعول به لأخلد «من الناس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «أبقى» فعل ماض «مجده» مجد: فاعل أبقى، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب «لو» «مطعماً» مفعول به لأبقى.

الشاهد فيه: قوله «أبقى مجده مطعماً» حيث أخر المفعول ـ وهو قوله مطعماً ـ عن الفاعل، وهو قوله «مجده» مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول، فيقتضي أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة.

١٥٢ ـ البيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبه ابن جني إلى النابغة الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة على هذا الروي.

اللغة: «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهي، والمعنى: جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات، ويروى «الكلاب العاديات» ـ بالدال بدل الواو ـ وهو جمع عاد، والعادي: اسم فاعل من عدا يعدو، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه، وحقق فيه رجاءه.

المعنى: يدعو على عدي بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار، ثم يقول: إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه.

الإعراب: «جزى» فعل ماض «ربه» فاعل، ومضاف إليه «عني» جار ومجرور متعلق بجزي «عدي» مفعول به لجزي «ابن» صفة لعدي، وابن مضاف و«حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين

وقوله:

١٥٣ ـ جَزَى بَنُوهُ أبا الْغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْـلٍ كمَـا يُجْـزَى سِنِمَّـارُ

= لنوع عامله وهو جزى، وجزاء مضاف، و«الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «فعل» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه، والجملة في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «جزى ربه.. عدي» حيث أخر المفعول، وهو قوله: «عدي» وقدم الفاعل، وهو قوله: «ربه»، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

١٥٣ ـ نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أبا الغيلان» كنية لرجل لم أقف على تعريف له «سنمار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة ـ إسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى الخورنق ـ وهو القصر الذي كان بظاهر الكوفة ـ للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر؛ لئلا يعمل مثله لغيره، فخر ميتاً، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة، يقولون: «جزاني جزاء سنمار» قال الشاعر (انظر المثل رقم ٨٢٨ في مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا):

جَـزَتْـنَـا بَنُـو سَعْـدٍ بِحُسْنِ فِعَـالِنَـا   جَـزَاءَ سِـنِـمَّـارٍ، وَمَـا كَـانَ ذَانَـبِ

الإعراب: «جزى» فعل ماضٍ «بنوه» فاعل، ومضاف إليه «أبا الغيلان» مفعول به ومضاف إليه «عن كبر» جار ومجرور متعلق بجزى «وحسن فعل» الواو عاطفة، وحسن: معطوف على كبر، وحسن مضاف وفعل مضاف إليه «كما» الكاف للتشبيه، وما: مصدرية «يجزى» فعل مضارع مبني للمجهول «سنمار» نائب فاعل يجزى، و«ما» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع «جزى»، وتقدير الكلام: جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابهاً لجزاء سنمار.

الشاهد فيه: قوله «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أخر المفعول، وهو قوله: «أبا الغيلان» عن الفاعل، وهو قوله: «بنوه» مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول.

هذا، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح ـ زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ١٤٩ ـ قول الشاعر:

وَمَـا نَـفَـعَـتْ أعْـمَـالُـهُ الـمَـرْءَ رَاجِـيـاً   جَـزَاءً عَـلَيْهَـا مِـنْ سِـوَى مَـنْ لَـه الأمْـرُ

حيث قدم الفاعل ـ وهو قوله: «أعماله» ـ على المفعول ـ وهو قوله «المرء» مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد.

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش ـ وتابعه عليه أبو الفتح ابن جني، والإمام =

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائداً على ما اتَّصَلَ بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة، وذلك نحو «ضَرَبَ بَعْلُها صَاحِبَ هِنْدٍ»، وقد نَقَلَ بعضُهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً، والحقُّ فيها المَنْعُ.

* * *

= عبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد الله الطوال، وابن مالك، والمحقق الرضي ـ من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول، هو القول الخليق بأن تأخذ به وتعتمد عليه، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه؛ لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية يقضي فيها على وفق ما ورد عن أهلها.

النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ . فِيمَا لَهُ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ (١)

يُحذَف الفاعلُ ويُقام المفعول به مُقَامهُ، فَيُعْطَى ما كان للفاعل: من لزوم الرفع، ووجوبِ التأخّرِ عن رافعه، وعدمِ جواز حَذْفِه(٢)، وذلك نحو

---

(١) «ينوب» فعل مضارع «مفعول» فاعل ينوب «به» جار ومجرور متعلق بمفعول «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينوب أيضاً «فيما» مثله، وما اسم موصول «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كنيل» الكاف جارة لقول محذوف، نيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول «خير نائل» نائب فاعل، ومضاف إليه.

(٢) الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً، ولكنها ـ على كثرتها ـ لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً.

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة: منها القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى: ﴿فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾ ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور نحو قولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته؛ إذ لو قيل «حمد الناس سيرته» لاختلف إعراب الفاصلتين، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم، كما في قول الأعشى ميمون ابن قيس:

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً، وعُلِّقَتْ رَجُلاً . غَيْرِي، وَعُلِّقَ أخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشي قد بنى «علق» في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت، والتعليق ههنا: المحبة، وعرضاً: أي من غير قصد مني، ولكن عرضت لي فهويتها.

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة: منها كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿خلق الإنسان من عجل﴾ ومنها كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة وذلك كما تقول: سرق متاعي؛ لأنك لا تعرف ذات السارق، وليس في قولك: «سرق اللص متاعي» فائدة زائدة في الإفهام على قولك: «سرق متاعي» ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، كقولك: تصدق بألف دينار، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل: بصون اسمه عن أن يجري على لسانه، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، كقولك: خلق الخنزير، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه.

«نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ» فخير نائل: مفعول قائم مَقام الفاعل، والأصل: «نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائل» فحذف الفاعل - وهو «زيد» - وأقيم المفعولُ به مُقَامَهُ - وهو «خير نائل» - ولا يجوز تقديمه، فلا تقول: «خَيْرَ نَائِلٍ نِيلَ» على أن يكون مفعولاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده - وهي «نيلَ»، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر - والتقدير: «[نيل] هو»، وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول: «نيل».

* * *

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ، والمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ في مُضِيٍّ كَوُصِلْ[1]

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي المَقُولِ فِيهِ: يُنْتَحَى[2]

يُضَمُّ أوَّل الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً، أي: سواءٌ كان

---

(١) «فأول» مفعول مقدم، والعامل فيه «اضممن» الآتي، وأول مضاف و«الفعل» مضاف إليه «أضممن» اضمم: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والمتصل» الواو حرف عطف، المتصل: مفعول مقدم، والعامل فيه «اكسر» الآتي «بالآخر» جار ومجرور متعلق بالمتصل «اكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في مضي» جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال «كوصل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك - إلخ، ووصل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مقول القول المحذوف.

(٢) «واجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من مضارع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء «منفتحاً» مفعول ثانٍ لاجعل «كينتحي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «المقول» نعت لينتحي الذي قصد لفظه «فيه» جار ومجرور متعلق بالمقول «ينتحي» قصد لفظه: محكي بالقول، فهو نائب فاعل للمقول.

ماضياً، أو مضارعاً ويُكْسَر ما قبل آخر الماضي، ويُفْتَح ما قبل آخر المضارع.

ومثالُ ذلك في الماضي قولُكَ في وَصَلَ: «وُصِلَ» وفي المضارع قولُكَ في «يَنْتَحِي»: «يُنْتَحَى».

* * *

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمَطَاوَعَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ[1]

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي[2]

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول مفتتحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أوله وثانيه، وذلك كقولك في «تَدَحْرَجَ»: «تُدُحرِجَ» وفي «تَكَسَّر»، «تُكُسِّر» وفي «تَغَافَلَ»: «تُغُوفِلَ».

وإن كان مفتتحاً بهمزة وَصْلٍ ضُمَّ أوله وثالثُهُ، ذلك كقولك في «اسْتَحْلى»: «اسْتُحْلِيَ» وفي «اقْتَدَرَ»: «اقْتُدِرَ» وفي «انْطَلَقَ»: «انْطُلِقَ».

* * *

(١) «والثاني» مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: واجعل الثاني «التالي» نعت للثاني «تا» قصر للضرورة مفعول به للتالي، وفاعله ضمير مستتر فيه، وتا مضاف، و«المطاوعة» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل الآتي «اجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «بلا منازعة» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار والمجرور متعلق باجعل، ولا مضاف، ومنازعة: مضاف إليه، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، وسكن لأجل الوقف.

(٢) «وثالث» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وثالث مضاف و«الذي» مضاف إليه «بهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذي، وهمز مضاف «الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدماً عليه «اجعلنه» اجعل: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «كاستحلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراراً.

واكْسِرْ أَوَ اشمِمْ فَاثُلاَثِيٍّ أُعِلْ عَيْناً، وَضَمٌّ جَا كَـ «بُوعَ» فَاحْتُمِلْ(١)

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العينِ سُمِعَ في فائه ثلاثةُ أوْجُهٍ:

(١) إخلاص الكسر، نحو «قيل، وَبِيعَ» ومنه قولُه:

١٥٤ ـ حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

(١) «واكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو اشمم» مثله، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان، وفا مضاف، و«ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثي، والجملة في محل جر نعت لثلاثي «عيناً» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء، وقصره للضرورة: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم».

١٥٤ ـ البيت لراجز لم يعنوه.

اللغة: «حيكت» نسجت، وتقول: حاك الثوب يحوكه حوكاً وحياكة «نيرين» تثنية نير ـ بكسر النون بعدها ياء مثناة ـ وهو علم الثوب أو لحمته، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوباً بالمتانة والإحكام قالوا: هذا ثوب ذو نيرين، وقد قالوا من ذلك أيضاً: هذا رجل ذو نيرين، وهذا رأي ذو نيرين، وهذه حرب ذات نيرين، يريدون أنها شديدة، وقالوا: هذا ثوب منير ـ على زنة معظم ـ إذا كان منسوجاً على نيرين، وقد روي في موضع هذه العبارة «حوكت على نولين» ونولين: مثنى نول ـ بفتح النون وسكون الواو ـ وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها «تختبط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها.

المعنى: وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج، تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها.

الإعراب: «حيكت» خيك: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «على نيرين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكت «إذ» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك، وجملة =

(٢) وإخلاصُ الضم، نحو «قُولَ، وَبُوعَ» ومنه قولُه:

١٥٥ ـ لَ ْ تَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

= «تحاك» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذ» إليها «تختبط» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «الشوك» مفعول به لتختبط «ولا» نافية «تشاك» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، ويروى «حوكت على نيرين» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثاني، وهو إخلاص ضم الفاء.

١٥٥ ـ ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت في زياداته أبياتاً منها هذا البيت، وهي قوله:

يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْذِبُهَا صَأَيْتُ أَكِبَرٌ قَدْ عَالَنِي أَوْ بَيْتُ
لَيْتَ، وَهَلْ شَيْئاً لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَاباً ... ...

وقد روى أبو علي القالي في أماليه (١ ـ ٢٠ طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد، ولم ينسبهما، وقال أبو عبيد البكري في التنبيه (٩٧): «هذا راجز يصف جذبه للدلو» أ هـ، ولم يعينه أيضاً.

اللغة: «حوقلت» ضعفت وأصابني الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد أنزع الدلو من البئر «صأيت» صحت، مأخوذ من قوله: صأي الفرخ؛ إذا صاح صياحاً ضعيفاً، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالني» غلبني وقهرني وأعجزني، وفي رواية أبي علي القالي * أكبر غيرني . . . * «أم بيت» يريد أم زوجة، وذلك لأن العزب أقوى وأشد «ينفع شيئاً ليت» قد قصد لفظ ليت هذه فصيرها اسماً وأعربها وجعلها فاعلاً، ومثل هذا ـ في «ليت» ـ قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي، وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتُ؟ إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ يَرُدَّنَّ لَيْتٌ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبَابِ جَزَاءُ؟

وقول الآخر:

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بْنَ أَبِي عَمْـ ـرو، وَلَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ =

وهي لغة بني دَبِيرٍ وبني فَقْعَسٍ [وهما من فُصَحَاء بني أسد].

(٣) والإشمامُ - وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بَيْنَ الضمِّ والكسرِ - ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الْخَطِّ، وقد قُرِئَ في السبعة قولُه تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابلعي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ بالإشمام في «قِيلَ، وَغِيضَ».

* * *

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ(١)

إذا أسند الفعل الثلاثيُّ المعتلُّ العينِ - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطبٍ أو غائبٍ: فإما يكون واوياً، أو يائياً.

= ونظيرة - في «لو» إذ قصد لفظها وجعلت اسماً - قول الآخر:

أَلَامُ عَلَى لَوٍّ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً ... بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب «وهل» حرف استفهام المقصود منه النفي «ينفع» فعل مضارع «شيئاً» مفعول به لينفع «ليت» قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شباباً» اسم ليت الأول «بوع» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على شباب، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول «فاشتريت» فعل وفاعل، وجملتهما معطوفة بالفاء على جملة بوع.

الشاهد فيه: قوله «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل.

(١) «وإن» شرطية «بشكل» جار ومجرور متعلق بخيف «خيف» فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل الشرط «لبس» نائب فاعل خيف «يجتنب» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل «وما» اسم موصول: مبتدأ «لباع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بيرى، ونحو مضاف، و «حب» قصد لفظه: مضاف إليه.

فإن كان واويًّا ـ نحو «سَامَ» من السَّوْمِ ـ وَجَبَ ـ عند المصنف ـ كسرُ الفاء أو الإشمامُ، فتقول: «سِمْتُ»، [ولا يجوز الضم، فلا تقول: «سُمْتُ»]، لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلا، نحو «سُمْتُ الْعَبْدَ».

وإن كان يائيًّا ـ نحو «بَاعَ» من الْبَيْعِ ـ وَجَبَ ـ عند المصنف أيضاً ـ ضَمُّه أو الإشمامُ، فتقول: «بُعْتَ يَا عَبْدُ» ولا يجوز الكسر، فلا تقول: «بِعْتَ»، لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالكسر فقط، نحو «بِعْتُ الثَّوْبَ».

وهذا معنى قوله: «وَإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ» أي: وإن خِيفَ اللبسُ في شكل من الأشكال السابقة ـ أعني الضمَّ، وَالكَسْرَ، والإشمامَ ـ عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غَيْرِه لا لَبْسَ معه.

هذا ما ذكره المصنف، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوي، والضم في اليائي، والإشمامَ، هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضم في الواوي، والكسر في اليائي.

وقوله: «وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لنحو حَبَّ» معناه أن الذي ثَبَتَ لفاء «باع» ـ من جواز الضم، والكسر، والإشمام ـ يَثْبُتُ لفاء المضاعف، نحو «حَبَّ»، فتقول: «حُبَّ»، و«حِبَّ» وإن شئت أَشْمَمْتَ.

* * *

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي[1]

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة، وفا مضاف و«باع» قصد لفظه: مضاف إليه «لما» اللام جارة، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ، وجملة «تلي» وفاعله المستتر =

أي: يَثْبُتُ ـ عند البناء للمفعول ـ لما تليه العَيْنُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزْنِ «افْتَعَل» أو «انْفَعَل» ـ وهو معتلُّ العينِ ـ ما يثبت لفاء «باع»: من جواز الكسر، والضم، وذلك نحو «اخْتَار، وانْقَاد» وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضمُّ، نحو «اُخْتُور»، و«اُنْقُودَ» وَالكَسْرُ، نحو «اُخْتِيرَ»، و«اُنْقِيدَ» والإشمَامُ، وَتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف.

* * *

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اَوْمِنْ مَصْدَرِ أَوْحَرْفِ جَرٌّ بِنِيَابَةٍ حَرِي[1]

تَقَدَّمَ أن الفعلَ إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعلُه أقيم المفعولُ به مُقَامَ الفاعل، وأشار في هذا البيت، إلى أنه إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به أقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرور مُقَامَهُ، وَشَرَطَ في كل [واحد] منها أن يكون قابلًا للنيابة، أي: صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة، كالظرف الذي لا يتصرَّفُ، والمراد به: ما لزم النَّصْبَ على الظرفية[2]، نحو «سَحَرَ» إذا أريد به سَحَرُ يومٍ بعينه، ونحو «عندك» فلا

= فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة باللام «في اختار» جار ومجرور متعلق بتلي «وانقاد، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل جر نعت لشبه.

(١) «وقابل» مبتدأ، وخبره قوله: «حرى» في آخر البيت «من ظرف» جار ومجرور متعلق بقابل «أو من مصدر» معطوف على الجار والمجرور السابق «أو حرف جر» معطوف على مصدر ومضاف إليه «بنيابة» جار ومجرور متعلق بحر «حر» خبر المبتدأ الذي هو قابل في أول البيت كما ذكرنا من قبل.

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يلزم النصب على الظرفية، ولا يفارقها أصلاً، ولا إلى الجر بمن، وذلك مثل قط، وعوض، وإذا، وسحر. =

تقول: «جُلِسَ عندك» ولا «رُكِبَ سَحَرٌ»، لئلا تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرَّفُ، نحو «مُعَاذَ الله» فلا يجوز رفع «معاذ الله»، لما تَقَدَّمَ في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه: من الظرف، والمصدر، [والجارِّ] والمجرور، فلا تقول: «سِيرَ وَقْتٌ»، ولا «ضُرِبَ ضَرْبٌ»، ولا «جُلِسَ في دار» لأنه لا فائدة في ذلك.

ومثالُ القابل من كل منها قولُكَ: «سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ»(1).

* * *

= والنوع الثاني: ما يلزم أحد أمرين: النصب على الظرفية، والجر بمن، وذلك مثل عند، وثم، بفتح الثاء.

وهذان النوعان يقال لكل منهما: «ظرف غير متصرف»، والفرق بينهما ما علمت.

والنوع الثالث: ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن، إلى التأثر بالعوامل المختلفة: كزمن، ووقت، وساعة، ويوم، ودهر، وحين؛ وهذا هو الظرف المتصرف.

(1) حاصل الذي أومأ إليه الشارح في هذه المسألة أنه يشترط في صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان؛ أحدهما: أن يكون كل منهما متصرفاً، وثانيهما: أن يكون كل واحد منهما مختصاً؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم تصح نيابته.

فالمتصرف من الظروف هو: ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل، كما علمت مما أوضحناه لك قريباً.

وأما المتصرف من المصادر فهو: ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، وذلك كضرب وقتل وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كمعاذ الله إنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوباً على المفعولية المطلقة.

وأما المختص من الظروف فهو: ما خص بإضافة، أو وصف، أو نحوهما.

وأما المختص من المصادر فهو: ما كان دالاً على العدد، أو على النوع، أما نحو «ضرب ضرب» فهو غير مختص، ولا يجوز نيابته عن الفاعل.

ويشترط في نيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط، أولها: أن يكون مختصاً ـ بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها ـ وثانيها: ألا يكون حرف الجر ملازماً لطريقة واحدة، كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به، وثالثها: ألا يكون حرف الجر دالاً على التعليل كاللام، والباء، ومن، إذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله.

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِي، إنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ[1]

مَذْهَبُ البصريين - إلا الأخْفَشَ - أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعِلُه: مفعولٌ به، وَمَصْدَرٌ، وَظَرْفٌ، وجارٌ ومجرورٌ - نعين إقامة المفعولِ به مُقَامَ الفاعِلِ، فتقول: ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْباً شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأمِيرِ في دَارِهِ، ولا يجوز إقامة غيرِهِ [مُقَامَهُ] مع وجوده، وما ورد من ذلك شَاذٌ أو مُؤَوَّل.

ومَذْهَبُ الكوفيين أنه يجوز إقامةُ غَيْرِهِ وهو موجودٌ: تَقَدَّمَ، أو تَأَخَّرَ، فتقول: «ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، وضرب زيداً ضربٌ شديد» وكذلك في الباقي، وَاسْتَدَلّوا لذلك بقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) وقولِ الشاعر:

١٥٦ - لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّداً وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

(١) «ولا» نافية «ينوب» فعل مضارع «بعض» فاعل ينوب، وبعض مضاف، واسم الإشارة في «هذي» مضاف إليه «إن» شرطية «وجد» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «في اللفظ» جار ومجرور متعلق بوجد «مفعول» نائب فاعل لوجد «به» متعلق بمفعول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء «وقد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به في اللفظ المستفاد من قوله: «ولا ينوب - إلخ».

١٥٦ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان، لا في أصله، وقبله قوله:

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أحْمَدَا

اللغة: «بدئه» مبتدأ أمره وأول شأنه «بدا» ظهر «ثنى» عاد، تقول: ثنى يثني - بوزن رمى يرمي - وأصل معناه جمع طرفي الحبل فصير ما كان واحداً اثنين «كان أحمدا» مأخوذ من قولهم: عود أحمد، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عني، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ومعناه على هذا أولع أو اهتم، تقول: عني فلان بحاجتي وهو معني بها؛ إذا كان قد =

ومَذْهَبُ الأَخْفَشِ أنه إذا تقدَّمَ غيرُ المفعولِ به عليه جاز إقَامَةُ كـل [وَاحِدٍ] منهما، فتقـول: ضُرِبَ في الـدار زَيْدٌ، وضُـرِبَ في الدار زَيْـداً، وإن لم يتقدم تعين إقَامَةُ المفعولِ به، نحو «ضُـرِبَ زَيْدٌ فِي الـدَّارِ»، فلا يجوز «ضُرِبَ زَيْداً فِي الدَّارِ».

* * *

= أولع بقضائها واهتم لها «العلياء» هي خصال المجد التي تورث صاحبها سمـواً ورفعة قـدر «شفي» أبرأ، وأراد به ههنا هدى، مجازاً «الغي» الجري مـع هوى النفس والتمـادي في الأخذ بمـا يوبقهـا ويهلكها «هدى» بضم الهاء ـ وهو الرشاد وإصابة الجادة.

المعنى: لم يشتغل بمعالي الأمور، ولم يولع بخصال المجد، إلا أصحاب السيادة والطمـوح، ولم يشف ذوي النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذي أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهـداية والرشد.

الإعـراب: «لم» حرف نفي وجـزم وقلب «يعن» فعل مضـارع مبني للمجهول مجـزوم بلم وعـلامـة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليهـا «بالعليـاء» جار ومجـرور نائب عن الفـاعل «إلا» أداة استثناء ملغاة «سيداً» مفعول به ليعن «ولا» الواو عاطفة، ولا نافية «شفي» فعـل ماضٍ «ذا» مفعـول لشفي مقـدم على الفاعـل، وذا مضاف و«الغي» مضـاف إليه «إلا» أداة استثنـاء ملغـاة «ذو» فـاعـل شفي، وذو مضاف، و«هدى» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لم يعن بالعلياء إلا سيداً» حيث ناب الجار والمجرور ـ وهو قوله «بـالعلياء» ـ عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام ـ وهو قوله «سيداً».

والـدليل على أن الشـاعر أنـاب الجار والمجـرور، ولم ينب المفعول بـه، أنه جـاء بـالمفعـول بـه منصوباً، ولو أنه أنابه لرفعه؛ فكـان يقول: لم يعن بـالعلياء إلا سيـد، والداعي لـذلك أن القـوافي كلها منصوبة، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه وألجأه إلى ذلك.

ومثل هذا البيت قول الراجز:

وَإِنَّـمَـا يُـرْضِـي الـمُـنِـيـبُ رَبَّـهُ ... مَـا دَامَ مَـعْـنِـيّـاً بِـذِكْـرٍ قَـلْـبَـه

ومحل الإستشهاد في قوله: «معنياً بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور ـ وهو قـوله «بـذكر» ـ عن الفاعل. مع وجود المفعول به في الكلام ـ وهو قوله «قلبه» ـ بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر.

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعاً؛ لأن النـائب عن الفاعـل في البيتين متقدم في كـل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية.

وَبِــاتِّفَــاقٍ قَــدْ يَنُــوبُ الـثَّــانِ مِنْ بَــابِ «كَسَــا» فِيمَــا الْتِبَــاسُــهُ أُمِنْ[١]

إذا بُنِيَ الفعـلُ المتعدِّي إلى مفعـولين لما لم يُسَمَّ فـاعِلُهُ: فإمـا أن يكون هو باب «أعْطَى»، أو من باب «ظَنَّ[٢]»، فإن كان من باب «أعْطَى» - وهـو المراد بهـذا البيت - فذكـرَ المصنفُ أنـه يجـوز إقـامـةُ الأولِ منهما وكـذلـك الثـاني، بـالاتفـاق، فتقـول: «كُسِيَ زَيْـدٌ جُبَّـةً، وَأُعْـطِيَ عَمْـرٌو دِرْهَمـاً»، وإن شئْتَ أقمت الثاني، فتقـول: «أعْـطِيَ عمـراً درهم، وكُسِيَ زيداً جبَّةٌ».

(١) «وباتفاق» الواو للاستئناف، باتفـاق: جار ومجـرور متعلق بينوب الآتي «قـد» حرف تقليـل «ينوب» فعل مضارع «الثان» فاعل ينوب «من باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حـال من الثاني، وبـاب مضاف، و«كسا» قصـد لفظه: مضـاف إليه «فيمـا» جار ومجـرور متعلق بينوب «التبـاسه» التبـاس: مبتدأ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول. ونائب الفـاعل ضمير مستتر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى التباس، والجملة من أمن ونـائب فاعله في محـل رفع خبـر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً بفي.

(٢) قـد ينصب فعلٌ من الأفعـال مفعولين أصلهمـا مبتدأ وخبـر. نحو ظننت زيـداً قائمـاً وعلمت أخـاك مسـافراً، ولا ينصب المفعـولين اللذين أصلهما المبتـدأ والخبر إلا ظن وأخـواتها، وهـذا هـو مـراد الشارح هنا بقوله: «بـاب ظن»، ومراد النـاظم بقولـه «في باب ظن وأرى» لأن «أرى» تنصب ثـلاثة مفاعيل: أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر، على ما علمت.

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ليس أصلهمـا المبتدأ والخبـر، وهذا النـوع على ضربين؛ لأن نصبه لأحد هـذين المفعولين إمـا أن يكون على نـزع الخافض، كمـا في قولـك: اخترت الـرجال محمداً، وكما في قـوله تعـالى: ﴿واختار مـوسى قومـه سبعين رجلاً﴾ الأصـل اخترت من الـرجال محمداً، واختار موسى من قومه سبعين رجلاً، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعـد إلى اثنين، وذلك نحو قولك: منحت الفقير درهماً، وأعطيت إبراهيم ديناراً، وكسـوت محمداً جبة.

وهذا الضربُ الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسـا، فهو: كـل فعل تعـدى إلى مفعولين ليس أصلهمـا المبتدأ والخبـر، وكان تعـديه إليهمـا بنفسه، لا بـواسطة حـذف حرف الجـر من أحدهمـا وإيصال الفعل إلى المجرور.

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ وجب إقامةُ الأول، [وذلك نحو «أعْطَيْتُ زيداً عمراً» فتتعين إقامةُ الأول] فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً» ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ: لئلا يحصل لَبْسٌ، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً، بخلاف الأول.

ونَقَلَ المصنفُ الاتفاقَ على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقَامَتُهُ عند أمْنِ اللَّبْس، فإن عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهة النحويين كلهم فليس بجيد، لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأولُ معرفةً والثاني نكرةً تعين إقامةُ الأول، فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً»، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني، فلا تقول: «أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْداً».

* * *

فِي بَابِ «ظَنَّ، وَأَرَى» الْمَنْعُ اشْتَهَرْ
وَلَا أَرَى مَنْعاً إذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ[1]

يعني أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، كظن وأخواتها، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرَى وأخواتها ـ فالأشهَرُ عند النحويين أنه يجب إقامةُ الأول، ويمتنع إقامة الثاني في

(١) «في باب» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتي، وباب مضاف، و«ظن» قصد لفظه: مضاف إليه «وأرى» معطوف على ظن «المنع» مبتدأ، وجملة «اشتهر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» نافية «أرى» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منعاً» مفعول به لأرى «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «القصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ظهر القصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «ظهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية.

باب «ظَنَّ» والثاني والثالث في باب «أَعْلَمَ»، فتقول: «ظُنَّ زَيْدٌ قائماً» ولا يجوز «ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ» وتقول: «أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً» ولا يجوز إقامة الثاني، فلا تقول: «أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً» ولا إقامة الثالث، فتقول: «أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ» ونقل ابن أبي الربيع الاتفاقَ على منع إقامة الثالث، ونقل الاتفاقَ ـ أيضاً ـ ابنُ المصنف.

وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنه لا يتعَيَّن إقامةُ الأولِ، لا في باب «ظَنّ» ولا باب «أَعْلَمَ» لكن يشترط ألَّا لَبْسٌ، فتقول: «ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وأُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً».

وأما إقامة الثالث من باب «أَعْلَمَ» فنقل ابن أبي الربيع وابنُ المصنفِ الإتفاقَ على منعه، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلافَ في ذلك[1]، فتقول: «أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ».

فلو حصل لَبْسٌ تَعَيَّنَ إقامةُ الأولِ في باب «ظن، وأعلم» فلا تقول: «ظنَّ زيداً عمرو» على أن «عمرو» هو المفعول الثاني، ولا «أعلم زيداً خَالِدٌ منطلقاً».

* * *

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا[2]

(١) حاصل الخلاف الذي نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازه بشرط ألا يوقع في لبس كما مثل الشارح، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم في كتابه التسهيل، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه في الألفية لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثاني مفعولي علم، وقد ذكر اختلاف النحاة في ثاني مفعولي علم.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ أول «سوى النائب، مما» متعلقان بمحذوف صلة «ما» الواقع مبتدأ «علقا» علق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

حُكْمُ المفعولِ القائم مَقَامَ الفاعل حُكْمَ الفاعل؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولاً واحداً[1]؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمتَ واحداً مُقَامَ الفاعل، ونَصَبْتَ الباقي؛ فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً، وأعلم زَيْدٌ عمراً قائماً، وضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعة أمام الأمير في داره».

* * *

= لما، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بمن «بالرافع» متعلق بقوله علق «النصب» مبتدأ ثانٍ «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو «ما» في أول البيت «محققاً» حال من الضمير المستكن في الخبر.

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصباً لها وهو مبني للمعلوم.

اشْتِغَال الْعَامِلِ عَنِ المَعْمُولِ[1]

(١) أركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، ومشغول، وهو الفعل المتأخر، ومشغول به، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها.

فأما شروط المشغول عنه ـ وهو الاسم المتقدم في الكلام ـ فخمسة:

الأول: ألا يكون متعدداً لفظاً ومعنى: بأن يكون واحداً، نحو زيداً ضربته، أو متعدداً في اللفظ دون المعنى، نحو زيداً وعمراً ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد؛ فإن تعدد في اللفظ والمعنى ـ نحو زيداً درهماً أعطيته ـ لم يصح.

الثاني: أن يكون متقدماً، فإن تأخر ـ نحو ضربته زيداً ـ لم يكن من باب الإشتغال، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.

الثالث: قبوله الإضمار، فلا يصح الإشتغال عن الحال، والتميز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى.

الرابع: كونه مفتقراً لما بعده؛ فنحو «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الإشتغال لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه.

الخامس: كونه صالحاً للإبتداء به، بألا يكون نكرة محضة؛ فنحو قوله تعالى: ﴿ورهبانية ابتدعوها﴾ ليس من باب الاشتغال، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو، وجملة (ابتدعوها) صفة.

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول ـ وهو الفعل الواقع بعد الاسم ـ فاثنان:

الأول: أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله ـ كأدوات الشرط، وأدوات الإستفهام، ونحوهما ـ لم يكن من باب الإشتغال، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الشرح.

الثاني: كونه صالحاً للعمل فيما قبله: بأن يكون فعلاً متصرفاً، أو إسم فاعل، أو إسم مفعول، فإن كان حرفاً، أو إسم فعل، أو صفة مشبهة، أو فعلاً جامداً كفعل التعجب ـ وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها ـ لم يصح.

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به ـ وهو الضمير ـ فشرط واحد، وهو: ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه: فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه، نحو زيداً ضربته، أو مررت به، ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه، نحو زيداً ضربت أخاه، أو مررت بغلامه.

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْـهُ: بِنَصْبِ لَفْظِهِ، أَوْ المَحَلّ[1]
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا[2]

الاشتغال: أن يتقدم اسمٌ، يتأخر عنه فعل، [قد] عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم أو في سَبَبِيِّهِ ـ وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق ـ فمثالُ المشتغل بالضمير «زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ» ومثالُ المشتغل بالسببيِّ «زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ» وهذا هو المراد بقوله: »إن مضمر اسم ـ إلى آخره» والتقدير: إن شَغَلَ مضمر اسمٍ سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسم بنصب المضمر لفظاً نحو «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» أو بنصبه محلاً، نحو «زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ» فكلُّ واحدٍ من «ضربت، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وَصَلَ إلى الضمير بنفسه، و «مررت» وَصَلَ إليه بحرف جر؛ فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً، وكل من «ضربت، ومررت» لو لم يشتغل بالضمير لَتَسلَّطَ على «زيد» كما تسلَّط عَلَى الضمير، فكنت تقول: «زيداً ضَرَبْتُ» فتنصب «زيداً» ويصل إليه الفعلُ بنفسه كما وَصَلَ إلى ضميره،

(١) «إن» شرطية «مضمر» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن شغل مضمر، ومضمر مضاف، و«إسم» مضاف إليه «سابق» نعت لإسم «فعلاً» مفعول به لشغل مقدم عليه «شغل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «عنه، بنصب» متعلقان بشغل، ونصب مضاف، ولفظ من «لفظه» مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «أو» حرف عطف «المحل» معطوف على لفظ.

(٢) «فالسابق» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فانصب السابق «انصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وجملة «أضمر» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، في محل جر نعت لفعل «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: حتم ذلك حتماً «موافق» نعت ثان لفعل «لما» جار ومجرور متعلق بموافق «قد» حرف تحقيق، وجملة «أظهرا» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً باللام.

وتقول: «بزيدٍ مررت» فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وَصَلَ إلى ضميره، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير.

وقوله «فالسابق انصبه ـ إلى آخره» معناه أنه إذا وُجِدَ الاسْمُ والفعلُ عَلَى الهيئة المذكورة؛ فيجوز لك نصبُ الاسم السابق، واختلف النحويون في ناصبه:

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضْمَر وجوباً؛ [لأنه لا يُجْمَعُ بين المفسِّرِ وَالمفسَّر] ويكون الفعلُ المضمَرُ موافقاً في المعنى لذلك المُظْهَرِ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك في «زيداً ضربته»: إن التقدير «ضَرَبْتُ زيداً ضربته» وما وافق معنى دون لفظ كقولك في «زيداً مررت به»: إن التقدير «جَاوَزْتُ زيداً مررت به»[1] وهذا هو الذي ذكره المصنف.

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للمشغول به بلا واسطة، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به معنى وهو مجرور بحرف جر، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم، وإما أن يكون سببيه؛ فهذه أربعة أحوال:
فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة، وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيئان هما: كونه متعدياً بنفسه، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم ـ نحو قولك: زيداً ضربته.
ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه، في ثلاث صور:
الأولى: أن يكون العامل في المشغول به لازماً، والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: أزيداً مررت به، فإن التقدير: أجاوزت زيداً مررت به.
الثانية: أن يكون العامل لازماً، والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولك: زيداً مررت بغلامه؛ فإن التقدير: لابست زيداً مررت بغلامه، ولا تقدره: «جاوزت زيداً مررت بغلامه» كما قدرت في الصورة الأولى؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم، لأنك لم تجاوز زيداً ولم تمرر به، وإنما جاوزت غلامه ومررت به، وجاوز من معنى مر، وليس من لفظه=

وَالمَذْهَبُ الثاني: أنه منصوب بـالفعل المذكور بعده، وهـذا مذهب كُوفيٌّ، واختلف هؤلاء؛ فقال قوم: إنه عامِل في الضمير وفي الاسم معاً؛ فإذا قلت: «زيداً ضربته» كان «ضَرَبت» نـاصباً لـ«زيـد» وللهاء، ورُدَّ هـذا المذهَبُ بأنه لا يعمل عامل واحد في ضميرِ اسمٍ ومُظْهَره، وقال قوم: هو عامل في الظاهر، والضميرُ مُلْغىً، ورُدَّ بأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل.

* * *

وَالنَّصْبُ حَتْم، إنْ تَـلاَ السَّـابِقُ مَـا يَخْتَصُّ بِـالْفِعْـلِ: كَـإنْ وَحَيْثُمَـا(١)

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام؛ أحدهـا: ما يجب فيه النصبُ، والثاني: مـا يجب فيه الـرفعُ، والثـالث: ما يجـوز فيه الأمران والنصب أرْجَحُ، والـرابع: مـا يجوز فيـه الأمران والـرفعُ أرْجَـحُ، والخامس: ما يجوز فيه الأمران عَلَى السواء.

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: «والنَّصْبُ حَتْم - إلى آخره»

= كما هو ظاهر.

الثالثة: أن يكـون العامـل متعدياً، ولكنه نصب اسمـاً ظاهـراً مضافـاً إلى ضمير عـائد إلى الاسم السابق، نحو قولك: زيداً ضربت أخاه، فإن التقدير: أهنت زيداً ضربت أخاه.

وهكذا تقدر في كل صورة من هذه الصور الثلاث فعلاً ينصب بنفسه، ويصح معه المعنى.

(١) «والنصب» مبتدأ «حتم» خبر المبتدأ «إن» شرطية «تلا» فعل ماض فعـل الشرط، وجـواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن تلا السابق ما يختص بالفعل فالنصب واجب «السابق» فاعل لتلا «ما» اسم موصول: مفعول به لتلا «يختص» فعل مضارع، والفاعـل ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعود إلى ما، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول «بالفعل» جار ومجـرور متعلق بيختص «كإن» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر لمبتدأ محـذوف: أي وذلك كـائن كإن - إلـخ، «وحيثما» معطوف على «إن» المجرورة محلاً بالكاف.

ومعناه أنه يجب نَصْبُ الاسمِ السابِقِ إذا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدَوَاتِ الشرط[1] نحو إنْ، وَحَيْثُمَا؛ فتقول: «إنْ زَيْداً أكْرَمْتَهُ أكرمْكَ، وَحَيْثُمَا زَيْداً تَلْقَه فأكْرِمْه»: فيجبُ نَصْبُ «زيداً» في المثالين وفيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ؛ إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضُهم وُقُوعَ الاسم بعدها؛ فلا يمتنع عنده الرفْعُ على الابتداء، كقول الشاعر:

١٥٧ - لَا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ
فَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

---

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع:

الأول: أدوات الشرط كإن، وحيثما، نحو ما مثل به الشارح، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط في ضرورة الشعر، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منهما: الأولى «إن» بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً، نحو: إن زيداً لقيته فأكرمه، والثانية: «إذا» مطلقاً، نحو إذا زيداً لقيته - أو تلقاه - فأكرمه.

النوع الثاني: أدوات التحضيض، نحو هلا زيداً أكرمته.

النوع الثالث: أدوات العرض، نحو ألا زيداً أكرمته.

النوع الرابع: أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو هل زيداً أكرمته، فأما الهمزة فلا تختص بالفعل، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر.

١٥٧ - هذا البيت ساقط من أكثر النسخ. ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلة، وهو من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير، وكان من حديثه أن قوماً نزلوا به في الجاهلية. فنحر لهم أربع قلائص، واشترى لهم زق خمر، فلامته امرأته على ذلك؛ ففي هذا يقول:

قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ: اْسْمَعِ، سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ المَلاَمَةَ فَاهْجَعِي
لاَ تَجْزَعِي لِغَدٍ، وَأمْرُ غدٍ لَهُ، أَتُعَجِّلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تُمْنَعِي
قَامَتْ تُبَكِّي أنْ سَبَأْتُ لِفِتْيَةٍ زِقاً وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقْطَعِ

اللغة: «لا تجزعي» لا تحزني، والجزع هو: ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من بلاء، وهو أيضاً أشد الحزن «منفس» هو المال الكثير، وهو الشيء النفيس الذي يضن أهله به «أهلكته» أذهبته وأفنيته «هلكت» مت.

=

تقديره: «إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ»(١)، والله أعلم.

* * *

= الإعراب: «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «إن» شرطية «منفس» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط، وقوله: «أهلكته» جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «فإذا» الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل، وجملتهما في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فبعد» الفاء زائدة، وبعد: ظرف متعلق بقوله: «اجزعي» في آخر البيت، وبعد مضاف واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل.

وقبل: أن نقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب «منفس» ويروى برفعه.

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيبويه ١ ـ ٦٨، ومفصل الزمخشري ١ ـ ٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية، لأن «منفساً» حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفساً أهلكته.

والرواية الثانية برفع «منفس» وهي رواية الكوفيين، وأعربوها على أن «منفس» مبتدأ، وجملة «أهلكته» خبره، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين، وقالوا: إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو «إن زيد يزورك فأكرمه» بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له، فأما البصريون فلا يسلمون أولاً رواية الرفع، ثم يقولون: إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله؛ لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به، ومن الأول قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ وهذا هو الراجح، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت، ثم ارجع إلى ما ذكرناه في تقدير العامل في المشغول عنه (في ص ٥١٨)، ثم انظر ما ذكرناه في باب الفاعل.

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت، ولو أنه قال: «وتقديره عند البصريين إن هلك منفس» لاستقام الكلام.

وَإِنْ تَـلاَ السَّـابِقُ مَـا بَـالاِبْتِـدا يَخْتَصُّ فَـالـرَّفْـعَ اَلْتَـزِمْـهُ أَبَـدَا[١]
كَـذَا إِذَا الفِعْـلُ تَـلاَ مَـا لَـمْ يَـرِدْ مَـا قَبْـلُ مَعْمُـولاً لِمَـا بَعْـدُ وُجِـدْ[٢]

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجب فيه الرَّفْعُ[٣]؛

---

(١) «وإن» شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط «السابق» فاعل تلا «ما» اسم موصول: مفعول به لتلا «بالابتدا» جار ومجرور متعلق بيختص الآتي «يختص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «فالرفع» الفاء لربط الجواب بالشرط، الرفع: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فالتزم الرفع التزمه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «التزمه» التزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أبدا» منصوب على الظرفية، والجملة من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة.

(٢) «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق، والتقدير: والتزم الرفع التزاماً مشابهاً لذلك الالتزام إذا تلا الفعل ـ إلخ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «الفعل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا تلا الفعل «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية «ما» اسم موصول مفعول به لتلا «لم يرد» مضارع مجزوم بلم «ما» اسم موصول فاعل يرد، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولاً به لتلا «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقع فاعلاً «معمولاً» حال من فاعل يرد «لما» جار ومجرور متعلق بمعمول «بعد» ظرف متعلق بوجد «وجد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً باللام، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام.

(٣) للمؤلفين اختلاف في اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلاً، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال؛ ولا يصدق ضابطه عليه، وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال: أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح في ص ٥١٨) وفي هذا القسم لا يتم ذلك، ألا ترى أن نحو قولك: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» لو حذفت الضمير لم يعمل «يضرب» في «زيد» المتقدم؛ لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد «إذا». ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط، والحق هو الأول لما ذكرنا.

فيجب رَفْعُ الاسم المشتَغَلِ عنه إذا وقع بعـدَ أداةٍ تختَصُّ بالابتـداء، كإذا الَّتِي للمفاجأة؛ فتقول: «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يضربه عمرو» بِرَفْعِ «زيد» ـ ولا يجوز نصبه؛ لأن «إذا» هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ: لا ظاهراً، ولا مقدراً.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعـلَ المشتَغِل بـالضمير أداةٌ لا يعمـل ما بعـدها فيمـا قبلها، كـأدوات الشرط، والاستفهـام، و «ما» النافية، نحو «زَيْدٌ إنْ لَقِيتَـهُ فأكْـرِمْهُ، وزَيْـدٌ هَلْ تَضْـرِبُهُ، وَزَيْـدٌ مَا لَقِيتَـهُ» فيجب رفع «زيد» في هذه الأمثلة ونحوهـا[1]، ولا يجوز نصبـه؛ لأن ما لا يصلح أن يعمـل فيما قبله لا يصلح أن يُفَسِّـرَ عامـة فيمْـا قبله، وإلى هـذا أشـار بقوله: «كذا إذا الفعلُ تَلاَ ـ إلى آخره».

أي: كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابِقِ إذا تَلاَ الفعلُ شيئـاً لا يَردُ مـا

(١) الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع:

(الأول) أدوات الشرط جميعها، نحو زيد إن لقيته فأكرمه، وزيد حيثما تلقه فأكرمه.

(الثاني) أدوات الاستفهام جميعها، نحو زيد هل أكرمته، وعلى أسلمت عليه.

(الثالث) أدوات التحضيض جميعها، نحو زيد هلا أكرمته، وخالد ألا تزوره.

(الرابع) أدوات العرض جميعها، نحو زيد ألا تكرمه، وبكر أما تجيبه.

(الخامس) لام الابتداء، نحو زيد لأنا قد ضربته، وخالد لأنا أحبه حباً جماً.

(السادس) «كم» الخبرية. نحو زيدكم ضربته، وإبراهيم كم نصحت له.

(السابع) الحروف الناسخة، نحو زيد إني ضربته، وبكر كأنه السيف مضاء عزيمة.

(الثامن) الأسماء الموصولة، نحو زيد الذي تضربه، وهند التي رأيتها.

(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، نحو زيد رجل ضربته.

(العاشر) بعض حروف النفي؛ وهي «ما» مطلقاً، نحو زيد رجل ما ضربته، و«لا» بشرط أن تقع في جواب قسم، نحو زيد والله لا أضربه؛ فإن كان حرف النفي غير «ما» و«لا» نحو زيد لم أضربه ـ أو كـان حرف النفي هـو «لا» وليس في جواب القسم، نحـو زيد لا أضـربه ـ فـإنه يتـرجح الـرفع ولا يجب؛ لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

قبله معمولاً لما بعده، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها، فقال: «زيداً مَا لَقِيتُ» أجاز النصبَ مع الضمير بعامِلٍ مُقَدَّرٍ؛ فيقول: «زيداً ما لقيته».

* * *

وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ[1]

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا[2]

هذا هو القسمُ الثالثُ، وهو ما يُخْتَار فيه النصبُ.

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دال على طلبٍ ـ كالأمر، والنهي، والدعاء ـ نحو «زيداً» آضْرِبْهُ، وزيداً لا تَضْرِبْهُ، وزيداً رَحِمَهُ اللهُ»؛ فيجوز رَفْعُ «زيد» ونصبه، والمختارُ النصب[3].

وكذلك يُخْتَار النصبُ إذا وقع الاسمُ بعد أداةٍ يغلب أن يليها

(١) «واختير» فعل ماضٍ مبني للمجهول «نصب» نائب فاعل لاختير «قبل» ظرف متعلق باختير، وقبل مضاف و«فعل» مضاف إليه «ذي طلب» نعت لفعل، ومضاف إليه «وبعد» معطوف على قبل، وبعد مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «إيلاؤه» إيلاء: مبتدأ، مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه «الفعل» مفعول ثان للمصدر «غلب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالإضافة.

(٢) «وبعد» معطوف على بعد في البيت السابق، وبعد مضاف و«عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف «على معمول» متعلق بعاطف، ومعمول مضاف و«فعل» مضاف إليه «مستقر» نعت لفعل «أولا» ظرف متعلق بمستقر.

(٣) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبياً ـ مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية ـ لأن الإخبار بها خلاف الأصل، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب.

الفعل[1]، كهمزة الإستفهام، نحو «أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ» بالنصب والرفع، والمختارُ النصبُ.

وكذلك يُخْتار النصبُ إذا وقع الاسمُ المشتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة فعليَّةٌ ولم يُفْصَل بين العاطف والاسم، نحو «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ»؟ فيجوز رفع «عمرو» ونصبه، والمختارُ النصبُ؛ لِتُعْطَفَ جُمْلَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعلية، فلو فُصِلَ بين العاطف والاسْمِ كَانَ الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء، نحو «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌ فَأَكْرَمْتُهُ» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه، والمختارُ الرفعُ كما سيأتي، وتقول: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْراً فأَكْرِمْهُ» فيختار النصب كما تقدم؛ لأنه وقع قبل فعل دَالٍّ على طلب.

* * *

وَإنْ تَلاَ المَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ، فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا[2]

أشار بقوله: «فاعطفن مُخَيَّراً» إلى جواز الأمرين على السواء، وهذا هو الذي تَقَدَّمَ أنه القسمُ الخامسُ، وَضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتَغَلُ عنه بعد عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين، جاز الرفع والنصب على السواء، وَفَسَّرُوا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة: صَدْرُهَا

(١) الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزة الاستفهام (الثانية) «ما» النافية؛ ففي نحو «ما زيداً لقيته» يترجح النصب (الثالثة) «لا» النافية؛ ففي نحو «لا زيداً ضربته ولا عمراً» يترجح النصب (الرابعة) «إن» النافية؛ ففي نحو «إن زيداً ضربته» ـ بمعنى ما زيداً ضربته ـ يترجح النصب أيضاً.

(٢) «إن» شرطية «تلا» فعل ماضٍ، فعل الشرط «المعطوف» فاعل لتلا «فعلاً» مفعول به لتلا «مخبراً» نعت لفعل «به، عن اسم» متعلقان بمخبر «فاعطفن» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعطف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مخيراً» حال من الضمير المستتر في «اعطفن».

فعلٌ، نحو «زيد قام وعمرو أكرمته» فيجوز رَفْعُ «عمرو» مراعاةً للصدر، وَنَصْبُهُ مراعاةً للعجز.

***

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ... فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ[1]

هذا هو الذي تَقَدَّم أنه القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُخْتَار الرفع، وذلك: كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ، ولا ما يُرَجِّح نصبه، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء، وذلك نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» فيجوز رفع «زيد» ونصبه، والمختارُ رَفْعُه؛ لأن عدم الإضمار أرْجَحُ من الإضمار، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصبُ؛ لما فيه من كُلفَة الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، وهو كثير، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِيِّ في أماليه على النصب قولَهُ:

(١) «والرفع» مبتدأ «في غير» جار ومجرور متعلق برجح الآتي، وغير مضاف و «الذي» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة «رجح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ، والجملة من رجح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «فما» الفاء للتفريع، وما: اسم موصول مفعول به مقدم لافعل «أبيح» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أبيح ونائب فاعله لا محل لها صلة «افعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ودع» مثله «ما» اسم موصول مفعول به لدع «لم يبح» مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

١٥٨ ـ فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلا نِكْسٍ وَكِلْ

ومنه قوله تعالى: (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) بكسر تاء «جَنَّاتِ».

***

١٥٨ ـ البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي ٣ ـ ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة، وليس ذلك بشيء، وبعد بيت الشاهد قولها:

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ
غَيْرَ أَنَّ الْبَأْسَ مِنْهُ شِيمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالأَجَلْ

اللغة: «فارساً» هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب، وممن رواها بالرفع أبو تمام في ديوان الحماسة، وممن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجري كما قال الشارح «ما» زائدة «غادروه» تركوه في مكانه، وسمي الغدير غديراً لأنه جزء من الماء يتركه السيل؛ فهو فعيل بمعنى مفعول في الأصل. ثم نقل إلى الاسمية «ملحم» بزنة المفعول: الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلصاً «الزميل» بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً: الضعيف الجبان «النكس» بكسر أوله وسكون ثانيه: الضعيف الذي يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم «الوكل» بزنة كتف ـ الذي يكل أمره إلى غيره عجزاً «لو يشا ـ إلخ» معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جري وحدة، والنهد: الغليظ، والخصل: جمع خصلة، وهي ما يتدلى من أطراف الشعر «غير أن البأس ـ إلخ» الشيمة: الطبيعة والسجية والخليقة، وصروف الدهر: أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله، واحدها صرف.

الإعراب: «فارساً» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام غادروا فارساً «ما» حرف زائد لقصد التفخيم، ويجوز أن يكون اسماً نكرة بمعنى عظيم؛ فهو حينئذ نعت لفارس «غادروه» فعل وفاعل ومفعول به «ملحماً» حال من الضمير المنصوب في غادروه، ويقال: مفعول ثانٍ، وليس بذاك «غير» حال ثان، وغير مضاف و «زميل» مضاف إليه «ولا نكس» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، ونكس: معطوف على زميل «وكل» صفة لنكس.

الشاهد فيه: قوله «فارساً ما غادروه» حيث نصب الاسم السابق، وهو قوله: «فارساً» المشتغل عنه، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا مرجح للنصب في هذا الوضع ولا موجب له؛ فلما نصب «فارساً» مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه ـ دل على أن النصب حينئذ جائز، وليس ممتنعاً.

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي(١)

يعني أنه لا فَرْقَ في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو «زَيْدٌ ضرَبْتُهُ» أو ينفصل منه: بحرف جر، نحو «زيد مررتُ بِهِ» أو بإضافةٍ، نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ»، [أو غُلامَ صاحِبِهِ]، أو مررتُ بغلامِه، [أو بغلامِ صاحبِهِ]»؛ فيجب النصبُ في نحو إنْ زَيْداً مررتَ به أكرمْكَ» كما يجب في «إنْ زيداً لقيتَهُ أكرمْكَ» وكذلك يجب الرفع في «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ مَرَّ به عمروٌ» ويُخْتار النصبُ في «أزَيْداً مررتَ به؟» ويختار الرفع في «زَيْدٌ مررتُ بِهِ» ويجوز الأَمْرَانِ على السواء في «زَيْدٌ قام وعمروٌ ومررتُ بِهِ» وكذلك الحكم في «زيد [ضَرَبْتُ غُلامه، أو] مررتُ بغلامِهِ».

***

وَسَوِّ في ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ، إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ(٢)

---

(١) «فصل» مبتدأ، وفصل مضاف و«مشغول» مضاف إليه «بحرف» جار ومجرور متعلق بفصل، وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه «أو» عاطفة «بإضافة» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «كوصل» جار ومجرور متعلق بيجري الآتي «يجري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ في أول البيت، والجملة من يجري وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وسو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في ذا» جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من إسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفاً» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب: نعت لوصف، وذا مضاف، و«عمل» مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسوِّ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم، فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف «مانع» فاعل يك «حصل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع، والجملة في محل رفع نعت لمانع، وجواب الشرط محذوف، وتقديره: إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفاً ذا عمل بالفعل.

يعني أن الوصفَ العاملَ في هذا البـاب يجري مَجْـرَى الفعل فيمـا تقدم، والمراد بالوصفِ العامِلِ: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول.

واحترز بالوصف ما يعملُ عملَ الفعل وليس بوصف كـاسم الفعل، نحـو «زَيْدٌ دَرَاكِهِ» فلا يجوز نصب «زَيْدٍ»، لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فـلا تفسر عاملاً فيه.

واحترز بقوله «ذا عمل» من الوصف الذي لا يعمـل، كاسم الفـاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو «زَيْدٌ أنـا ضَارِبُـهُ أمْسِ»؛ فلا يجـوز نصب «زيد»؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

ومثال الوصف العامل «زيد أنا ضاربه: الآنَ، أو غَداً، والدرهم أنْتَ مُعْطاه» فيجوز نصب «زيـد، والدرهم» وَرَفْعُهُمَـا كما كـان يجوز ذلـك مع الفعل.

واحترز بقوله: «إن لم يك مانع حصل» عما إذا دخـل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله، كما إذا دخلَتْ عليه الألفُ واللامُ، نحـو «زَيْـدٌ أناالضَّارِبُـهُ»، فـلا يجوز نصب «زيـد»؛ لأن ما بعـد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما؛ فلا يفسِّرُ عاملاً فيه، والله أعلم[1].

***

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلاً اشترط فيـه ثلاثـة شروط (الأول) أن يكون وصفاً، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ويخرج بـه اسم الفعل والمصدر؛ فإن واحداً منهمـا لا يسمى وصفاً (الثـاني) أن يكون هـذا الوصف عـاملاً النصب على المفعولية باطراد؛ فإن لم يكن بهذه المنـزلة لم يصـح، وذلك كـاسم الفاعـل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل (الثالث ألا يوجد مانع؛ فإن وجد مـا يمنع من عمـل الوصف فيمـا قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال، ومن الموانع كون الوصف اسم فـاعل مقتـرناً بأل؛ لأن «أل» الداخلة على اسم الفاعل موصولة، وقد عرفت أن الموصولات تقطع ما بعدهـا عما =

وَعُـلْقَـةٌ حَـاصِـلَةٌ بِـتَـابِـعِ كَعُلْقَـةٍبِنَفْسِ الِاسْـمِ الْـوَاقِـعِ(1)

تقدَّمَ أنه لا فَرْقَ في هذا الباب بين ما اتَّصل فيه الضميرُ بالفعل، نحو «زيداً ضَرَبْتُه» وبين ما انفصل بحرف جر، نحو «زَيْداً مررت به»؛ أو بإضافة، نحو «زَيْداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ».

وذكر في هذا البيت أن المُلاَبَسَةَ بالتابع كالملابسة بالسببي، ومعناه أنه إذ عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ، وأتبع بما اشتمل على ضميرِ الاسم السابقِ: من صفة، نحو «زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبه» أو عَطْفِ بيانٍ، نحو «زيداً ضَرَبْتُ عمراً أباه» أو معطوف بالواو خاصَّةً نحو «زَيْداً ضَرَبْتُ عمراً وأخاه» حصلت الملاَبَسَةُ بذلك كما تحصل بنفس السببيِّ، فيُنَزَّلُ «زَيْداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يحبه» منزلة «زَيْداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ» وكذلك الباقي.

وحاصله أن الأجنبيَّ إذا أُتْبع بما فيه ضميرُ الاسم السابق جَرَى مجرى السببي، والله أعلم.

***

= قبلها، فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصراً في ثلاثة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال، وألا يقترن بأل.

(1) «وعلقة» مبتدأ «حاصلة» نعت لعلقة «بتابع» جار ومجرور متعلق بحاصلة «كعلقة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بنفس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف، ونفس مضاف، و«الاسم» مضاف إليه «الواقع» نعت للاسم.

تَعَدّي الْفِعْلِ ، وَلزُومُهُ

عَــلاَمَــةُ الْـفِـعْـلِ الـمُـعَـدّى أنْ تَـصِـلْ
«هــا» غَـيْـرِ مَـصْـدَرٍ بِـهِ، نَـحْـوُ عَـمِـلْ[1]

ينقسم الفعلُ إلى متعدٍّ، ولازم؛ فالمتعدِّي: هو الذي يَصِلُ إلى مفعوله بغير حرف جر، [نحو «ضَرَبْتُ زيداً» واللازم: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يَصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر[2] نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» أو لا

(١) «علامة» مبتدأ، وعلامة مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «المعدى» نعت للفعل «أن» مصدرية «تصل» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ، والتقدير: علامة الفعل المعدى وصلك به ها ـ إلخ «ها» مفعول به لتصل، وها مضاف و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«مصدر» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، ونحو مضاف، و«عمل» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدي واللزوم ينقسم إلى قسمين: المتعدي، واللازم، ولا ثالث لهما، وعبارة الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب، ألا ترى أن الناظم يقول: «ولازم غير المعدى» والشارح يقول: «واللازم ما ليس كذلك» وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعد فهو لازم؛ فيدل على انحصار التقسيم في القسمين.
ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول المتعدي، والثاني اللازم، والثالث ما ليس بمتعد ولا لازم، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير «كان» وأخواتها؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بحرف الجر، كما مثلوا له ببعض الأفعال التي وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر، نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وما أشبههما وقد يقال: إن «كان» ليست خارجة عن القسمين، بل هي متعدية، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو ما أشبهه كخبر كان، أو يقال: إن المقسم هو الأفعال التامة؛ فليست «كان» وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين، كما أنه قد يقال: إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن القسمين، بل هي إما متعدية، وحرف الجر في شكرت له زائد، أو لازمة، ونصبها للمفعول به في شكرته على نزع الخافض.

مَفْعُولَ له، نحو «قَامَ زَيْدٌ» ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متعدِّياً، وَوَاقعاً، ومجاوزاً، وما ليس كذلك يسمى: لازماً، وقاصراً، وغير مُتَعَدٍّ، و[يسمى] متعدياً بحرف جر.

وعلامةُ الفعل المتعدِّي أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو «البابُ أغْلَقْتُهُ».

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر؛ فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فلا تدل على تَعَدّي الفعل؛ فمثالُ المتصلة بالمتعدي «الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ زيداً» أي ضربت الضربَ [زيداً] ومثال المتصلة باللازم «القِيَامُ قُمْتُهُ» أي: قمت القيام.

***

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ
عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ[1]

(١) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بانصب «مفعوله» مفعول: مفعول به لانصب، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «ينب» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله، الشرط محذوف، والتقدير: إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل» مجرور متعلق بينب «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك نحو «تدبرت» فاعل «الكتب» مفعول به، ونحو مضاف، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر مضاف إليه، والمراد بالمفعول في قوله: «فانصب به مفعوله» هوالمفعول به، لأمرين؛ أحدهما: أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد، تقول: المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه. والمفعول المطلق. وثانيهما: أن الذي يختص به الفعل المتعدي هو المفعول به؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك في نصبه المتعدي واللازم، تقول: ضربت ضرباً، وقمت قياماً، وتقول: ذاكرت والمصباح، وسرت والنيل، وتقول: ضربت ابني تأديباً، وقمت إجلالاً للأمير، وتقول: لعبت الكرة أصيلاً، وخرجت من الملعب ليلاً.

شأنُ الفعلِ المتعدّي أنْ ينصبَ مفعوله إن لم يَنُب عن فاعله، نحو «تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ» فإن ناب عنه وجَبَ رَفْعُهُ كما تقدَّم، نحو «تُدُبِّرتِ الكُتُبُ».

وقد يُرْفَعُ المفعولُ وينصبُ الفاعِلُ عند أمْنِ اللبْسِ، كقولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ» ولا ينقاس ذلك، بل يُقْتَصَر فيه على السماع[1].

والأفعالُ المتعديةُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

أحدها: ما يتعَدَّى إلى مفعولين، وهي قسمان؛ أحدهما: ما أصْل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كظَنَّ وأخواتها، والثاني: ما ليس أصْلُهُما ذلك، كأعْطَى وكَسَا.

---

(١) قال السيوطي في همع الهوامع (١/١٨٦): وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وقال الشاعر:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

فإن السوآت هي البالغة، وسمع أيضاً رفعهما، قال:

[إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمشُومُ] ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

وسمع نصبهما، قال:

قَدْ سَالَم الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ... [الأفْعُوَانَ وَالشجاعَ الشُّجْعَمَا]

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك» أهـ.

وقال ابن مالك في شرح الكافية: «وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر؛ كقولهم: خرق الثوب المسمار. ومنه قول الأخطل: * مثل القنافذ... البيت» أهـ.

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب في هذا المثل التي ذكروها هو الفاعل، والاسم المرفوع هو المفعول، وأن التغير لم يحصل إلا في حركات الإعراب، لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به، والمرفوع هو الفاعل، والتغيير إنما حصل في المعنى. وهذا رأي لجماعة من النحاة، وقد اختاره الشاطبي، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له في مطلع باب الفاعل.

والقسم الثاني: ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ، كأعْلَم وأَرَى.

والقسم الثالث: ما يتعدَّى إلى مفعول واحد، كضَرَبَ، ونحوه.

***

وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى، وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كَنَهِمْ(١)

كَذَا افْعَلَلَّ، والمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا، ... وَمَا اقْتَضَى: نَظَافَةً، أَوْ دَنَسَا(٢)

أَوْ عَرَضَاً، أَوْ طَاوَعَ المعَدَّى ... لِوَاحِدٍ، كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا(٣)

اللازم هو: ما ليس بمتعدّ، وهو: ما لا يَتَّصِلُ به هاءُ [ضمير] غيرِ المصدرِ، ويتحَتَّم اللزوم لكل فعل دال على سجية - وهي الطبيعة - نحو: «شَرُفَ، وَكَرُمَ، وَظَرُفَ، وَنَهِمَ» وكذا كُلُّ فعلٍ على وزن افْعَلَلَّ، نحو: «اقْشَعَرَّ، وَاطْمَأَنَّ» أو على وزن افْعَنْلَلَ، نحو: «اقْعَنْسَسَ، وَاحْرَنْجَمَ» أو

(١) «ولازم» خبر مقدم «غير» مبتدأ مؤخر، وغير مضاف و«المعدى» مضاف إليه «وحتم» فعل ماضٍ مبني للمجهول «لزوم» نائب فاعل لحتم، ولزوم مضاف، و«أفعال» مضاف إليه، وأفعال مضاف، و«السجايا» مضاف إليه «كنهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: وذلك كائن كهم.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «افعلل» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «والضاهي» معطوف على قوله: «افعلل» السابق، وهو اسم فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه. وقوله: «اقعنسسا» مفعوله، وقد قصد لفظه «وما» إسم موصول: معطوف على المضاهي «اقتضى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة. والجملة لا محل لها صلة الموصول «نظافة» مفعول به لاقتضى «أو دنساً» معطوف على قوله نظافة.

(٣) «أو عرضاً» معطوف على قوله نظافة في البيت السابق «أو طاوع» أو: حرف عطف. وطاوع: فعل ماضٍ معطوف على اقتضى، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «المعدى» مفعول به لطاوع «لواحد» جار ومجرور متعلق بالمعدى «كمده» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: وذلك كائن كمده «فامتدا» الفاء عاطفة، امتد: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

دَلَّ على نظافة كـ «طَهُرَ الثوبُ، وَنَظُفَ» أو على دَنَسٍ كـ «دَنِسَ الثوبُ، وَوَسِخَ» أو دلّ على عَرَض نحو: مَرِضَ زيد، وَاحْمَرّ» أو كان مطاوعاً لما تعدّى إلى مفعول واحد نحو: «مَدَدْتُ الحَدِيد فامْتَدَّ، ودَحْرَجْتُ زيداً فَتَدَحْرَجَ» واحترز بقوله: «لواحد» مما طاوع المتعدي إلى اثنين؛ فإنه لا يكون لازماً، بل يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحد، نحو: فَهَّمْتُ زيداً المسألة فَفَهِمَهَا، وَعَلَّمتهُ النحوَ فتعلّمه».

***

وَعَـدِّ لازِماً بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ للمُنْجَرِّ[1]

نَقْلاً، وَفي «أَنَّ» «وَأَنْ» يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ: كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا[2]

تقدَّم أن الفعلَ المتعدِّيَ يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه، وذكر هنا أن الفعل اللازم يَصِلُ إلى مفعوله بحرف جر، نحو: «مررت بِزَيْدٍ» وقد يُحْذَف حرف الجر فَيَصِلُ إلى مفعوله بنفسه، نحو: «مررت زيداً» قال الشاعر:

---

(١) «وعد» فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لازماً» مفعول به لعد «بحرف» جار ومجرور متعلق بعد، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «وإن» شرطية «حذف» فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل الشرط. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر «فالنصب» الفاء لربط الجواب بالشرط، النصب: مبتدأ «للمنجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «نقلاً» مفعول مطلق، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله: «حذف» وتقديره منقولاً «وفي أن» جار ومجرور متعلق بيطّرد الآتي «وأن» معطوف على أن «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف «مع» ظرف متعلق بيطرد، ومع مضاف و «أمن» مضاف إليه، وأمن مضاف و«لبس» مضاف إليه «كعجبت» الكاف جارة لقول محذوف، عجبت: فعل وفاعل «أن» مصدرية «يدوا» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة، والتقدير: عجبت من وديهم ـ أي إعطائهم الدية ـ والجار والمجرور متعلق بعجب.

١٥٩ ـ تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ

أي: تَمُرُّون بالديار. ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجر مع غير «أَنَّ» وَ «أَنْ» بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، وذهب [أبو الحسن عليُّ ابن سليمانَ البغداديُّ وهو] الأَخْفَشُ الصغيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً، بشرط تعَيُّنِ الحرفِ، ومكانِ الحذفِ، نحو: «بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكين» فيجوز عنده حذفُ الباءِ؛ فتقول: «بَرَيْتُ القَلَمَ السكينَ» فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذف، نحو: «رَغِبْتُ في زَيْدٍ» فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ: هل التقدير «رَغِبْتُ عن زيد» أو «في زيد» وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يجز، نحو

---

١٥٩ ـ البيت لجرير بن عطية بن الخطفي.

اللغة: «تعوجوا» يقال: عاج فلان بالمكان يعوج عوجاً ومعاجاً ـ كقال يقول قولاً ومقالاً ـ إذا أقام به، ويقال: عاج السائر بمكان كذا، إذا عطف عليه، أو وقف به، أو عرج عليه وتحول إليه، ورواية الديوان * أتمضون الرسوم ولا تحيا *.

الإعراب: «تمرون» فعل وفاعل «الديار» منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرون بالديار «ولم تعوجوا» الواو للحال، ولم: نافية جازمة، تعوجوا: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب حال «كلامكم» كلام: مبتدأ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «علي» جار ومجرور متعلق بحرام «حرام» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «تمرون الديار» حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً، فنصبه، وأصل الكلام «تمرون بالديار» ويسمى ذلك: «الحذف والإيصال» وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من «أن» المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من «أن» المصدرية مع منصوبها.

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعْرِفْنَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله: «مررن الطريقا» حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام: مررن بالطريق، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب؛ وذلك في قوله: «غضبت أن نظرت» وأصله: غضبت من أن نظرت.

«اخْتَـرْتُ القَوْمَ من بني تميم» فـلا يجوز الحـذف؛ فـلا تقـول: «اخْتَـرْتُ القَوْمَ بني تميم»؛ إذ لا يُدْرَى: هل الأصل «اخْتَـرْتُ القَوْمَ من بني تميم» أو «اخْتَرْتُ من القوم بني تميم».

وأمـا «أنَّ، وأنْ» فيجوز حـذف حرف الجـر معهما قيـاساً مُـطَّرِداً، بشرط أمن اللبس، كقولك «عجبت أن يَدُوا» والأصل «عجبت من أن يَـدُوا» أي: من أنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ، ومثالُ ذلك مع أنَّ ـ بـالتشديـد ـ «عجبت من أنَّكَ قَـائِمٌ» فيجـوز حذف «من» فتقـول: «عجبت أنّـكَ قَـائِمٌ»؛ فـإن حصـل لَبْسٌ لم يجـزالحذف، نحـو «رَغِبْتُ في أَنْ تَقُومَ» أو «[رغبت] في أنـكَ قائم» فـلا يجوز حذف «في» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل الَّلبْسُ.

واختلف في محـل «أَنَّ، وأَنْ» ـ عند حَـذْفِ حَـرْفِ الجـرِّ ـ فـذهب الأَخْفَشُ إلى أنهمـا في محل جـر، وذهب الكسائي إلى أنهمـا في محـل نصب[1]، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

---

(١) أمـا الذين ذهبـوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصـدري ومعمولـه في محل نصب بعـد حذف حرف الجر الذي كان يقتضي جره فاستدلوا على ذلك بشيئين:

أولهمـا: أن حرف الجـر عامـل ضعيـف، وآية ضعفـه أنه مختص بنـوع واحد هـو الاسم، والعامـل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً، فمتى حذف من الكلام زال عمله.

وثاني الدليلين: أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكـان مدخـوله غيـر «أن» و«أن» فنحن متفقون على أن الاسم الذي كان مجروراً به ينصب كما في بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩) وكما في قول ساعدة بن جؤية الهذلي:

لَـدْنٌ بِـهَـزِّ الـكَـفِّ يَعْـسِـلُ مَـتْـنُـهُ ... فِيـهِ، كَمَـا عَسَـلَ الـطَّرِيقَ الثَّـعْلَبُ

وكما في قول المتلمس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة:

آلَيْـتَ حَبَّ الْعِـرَاقِ الـدَّهْـرَ أَطْـعَـمُـهُ ... وَالْـحَبُّ يَـأْكُـلُهُ فِي الْقَـرْيَـةِ السُّـوسُ

أراد الأول: كما عسل في الطريق، وأراد الثاني: آليت على حب العـراق، فلما حـذفا حـرف الجر نصبا الاسم الذي كان مجروراً؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن. =

وحاصلُه: أن الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير «أَنَّ، وأَنْ» لم يجز حَذْفُ حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان «أَنَّ، وأَنْ» جاز [ذلك] قياساً عند أَمْنِ اللَّبْسِ، وهذا هو الصحيح.

***

وَالأَصْـلُ سَبْقُ فَـاعِـلٍ مَعْنىً كَمَنْ   مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ»[1]

إذا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل؛ فالأصلُ تقديمُ ما هو فَاعِلٌ في المعنى، نحو «أَعْطَيْتُ زَيْداً درهماً»

= وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر في محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب.

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبدالله المخزومي:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً   إِلَيَّ، ولاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

فقوله: «ولا دين» مروي بجر دين المعطوف على المصدر المنسبك من «أن تكون ـ إلخ» وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في حركات الإعراب.

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجروراً على حاله قبل الحذف، وذلك في قوله:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟   أَشَارَت كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أصل الكلام: أشارت إلى كليب، فلما حذف «إلى» أبقى «كليب» على جره.

فلما رأى سيبويه ـ رحمه الله! ـ تكافؤ الأدلة، وأن السماع ورد بالوجهين، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر، جوز كل واحد منهما.

(١) «والأصل» مبتدأ «سبق» خبر المبتدأ، وسبق مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «معنى» منصوب على نزع الخافض، أو تمييز «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمن ـ إلخ «من» حرف جر، ومجرور قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «ألبسن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم موصول: مفعول أول لألبس «زاركم» زار: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، وضمير المخاطبين مفعول به، والجملة لا محل لها صلة «نسج» مفعول ثانٍ لألبس، ونسج مضاف و«اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

فـالأَصْلُ تقـديمُ «زيد» على «درهم» لأنـه فاعـل في المعنى، لأنه الآخِـذُ للدرهم، وكـذا «كَسَوْتُ زَيْـداً جُبَّـةً» و«أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْـجَ اليمنِ» فـ «مَنْ»: مفعول أول، و«نَسْجَ»: مفعـول ثانٍ، والأَصْـلُ تقديمُ «مَنْ» على «نسـج اليمن» لأنه الـلاَّبِسُ، ويجوز تقـديم مـا ليس فـاعـلاً معنى، لكنـه خلاف الأصل.

***

وَيَـلْزَمُ الأَصْـلُ لِمُـوجِـب عَـرَى وَتَـرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمـاً قَدْ يُـرَى[1]

أي: يلزم الأَصْـلُ - وهو تقـديمُ الفـاعِـلِ في المعنى - إذا طـرأ مـا يُوجِبُ ذلك، وهو خَوْفُ اللبس، نحـو «أعْطَيْتُ زَيْـداً عَمْراً فيجب تقـديمُ الآخِذِ منها، ولا يجـوز تقديمُ غَيْـرِهِ؛ لأجل اللَّبْسِ؛ إذ يحتمـل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديـم ما ليس فاعلاً في المعنى، وتأخيرُ ما هو فاعل في المعنى، نحو «أعْطَيْتُ الدِّرْهَمُ صَاحِبَهُ» فلا يجوز تقديم صـاحبه وإن كـان فاعلاً في المعنى؛ فلا تقول: «أعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدِّرْهَمَ» لئلا يعودَ الضميـرُ على متأخر لفظاً ورتبة [وسر ممتنع] والله أعلم[2].

***

(١) «ويلزم الأصل» فعل وفاعل «لموجب» جار ومجرور متعلق بيلزم «عرى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديـره هو يعـود إلى موجب، والجملة في حـل جر نعت لمـوجب «وترك» مبتـدأ، وترك مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأصل» بدل من عـطف بيـان من اسم الإشارة «حتماً» حال من نـائب الفاعـل المستتر في «يـرى» الآتي، وتقـديـره بـاسم مفعول: أي محتوماً «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) تلخيص مـا أشـار الشـارح والنـاظم في هـذه المسـألـة أن للمفعـول الأول مـع المفعـول الثـاني ـ اللذين =

وَحَــذْفَ فَضْلَةٍ، أَجِـزْ، إنْ لَمْ يَضِـرْ   كَحَـذْفِ مَـا سِيقَ جَوَاباً أوْ حُصِـرْ(١)

الفَضْلَة: خـلافُ العُمْدَةِ، والعُمْـدَة: ما لا يُسْتَغْنَى عنـه كالفـاعـل، والفَضلَة: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به؛ فيجـوز حَذْفُ الفَضْلَة إن لم يضـر، كقولـك في «ضَرَبْتُ زيـداً»: «ضَرَبْتُ» بحـذف المفعـول بـه، وكقولك في «أعطيت زيداً درهماً»: «أعْطَيْتُ»، ومنه قولُه تعالى: (فَأَمَّا مَنْ

= ليس أصلهما المبتدأ والخبر ـ ثلاثـة أحوال؛ الحـالة الأولى يجب فيهـا تقديم الفـاعل في المعنى، والحالة الثانية يجب فيها تقديم المفعول في المعنى. والحالة الثالثة يجوز فيها تقديم أيهمـا شئت، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلاً.

أما الحالة الأولى فلها ثلاثة مواضع؛ أولها: أن يخاف اللبس، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلاً في المعنى، وذلك نحو «أعطيت زيداً عمراً» وثـانيهما: أن يكـون المفعول في المعنى محصوراً فيه، نحو قولك «ما كسوت زيداً إلا جبة، وما أعطيت خالداً إلا درهماً» وثالثها: أن يكون الفاعل في المعنى ضميراً والمفعول في المعنى اسماً ظاهراً نحو «أعطيتك درهماً».

وأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضاً؛ أولها: أن يكون الفاعل في المعنى متصلاً بضميـر يعود على المفعول في المعنى نحو «أعطيت الدرهم صاحبه»؛ إذ لو قـدم لعاد الضميـر على متأخـر لفظاً ورتبة، وثالثها: أن يكون الفاعل في المعنى منهما محصوراً فيـه، نحو قـولك: «مـا أعطيت الـدرهم إلا زيداً» وثالثها: أن يكون المفعول في المعنى منهما ضميراً والفاعـل في المعنى اسماً ظـاهراً، نحـو قولك: «الدرهم أعطيته بكراً».

وأما الحالة الثالثة ففيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين، ومنها قولك: «أعطيت زيداً ماله» يجـوز أن تقول فيه: أعطيت ماله زيداً؛ فالضمير إن عاد على متأخر لفظاً فقد عاد على متقدم رتبة.

(١) «وحذف» مفعول بـه مقدم لأجز، وحذف مضـاف و«فضلة» مضاف إليـه «أجز» فعـل أمر، وفـاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «لـم» جازمة نافية «يضر» فعل مضارع مجـزوم بلم، وجملته فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى حـذف، وجواب الشـرط محذوف، وتقدير الكلام: إن لم يضر حذف الفضلة فأجزه «كحذف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كحذف و«ما» اسم موصول: مضاف إليـه «سيق» فعل مـاضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصـولة، والجملة لا محـل لها صلة المـوصول «جـواباً» مفعـول ثـانٍ لسيق «أو» عـاطفـة «حصـر» فعـل مـاضٍ مبني للمجهول معطوف على سيق.

أَعْطَى وَاتَّقَى)، و «أعطيت زيداً»، ومنه قولُه تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)، و «أعطيت درهماً» قيل: ومنه قولُه تعالى: (حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ) التقدير - والله أعلم - حتى يُعْطُوكُم الجِزْيَةَ، فإن ضَرَّ حذفُ الفضلة لم يَجُزْ حذفها، كما إذا وقع المفعولُ به في جوابِ سؤالٍ، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فتقول: «ضَرَبْتُ زيداً» أو وقع محصوراً، نحو «ما ضَرَبْتُ إلّا زيداً»؛ فلا يجوز حذف «زيداً» في الموضعين؛ إذ لا يحصل في الأول الجوابُ، ويبقى الكلام الثاني دَالاً على نفي الضرب مُطْلَقاً، والمقصودُ نَفْيه عن غير «زيد»؛ فلا يُفْهَم المقصود عند حذفه.

***

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا، إنْ عُلِمَا، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا[1]

يجوز حَذْفُ ناصِبِ الفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فتقول: «زيداً» التقدير: «ضربت زيداً» فحذف «ضربت»؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذفُ جائزٌ، وقد يكون واجباً كما تقدم في باب الاشتغال، نحو «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» التقدير: «ضربت زيداً ضربته» فحذف «ضربت» وجوباً كما تقدم، والله أعلم.

(١) «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الناصبها» الناصب: نائب فاعل يحذف، وهو إسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«ها» ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به «إن» شرطية «علما» فعل ماضٍ مبني للمجهول. فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناصب «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف: اسم يكون وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه «ملتزماً» خبر يكون.

التَّنَازُعُ فِي ٱلْعَمَلِ

إنْ عَامِلَانِ ٱقْتَضَيَا فِي ٱسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ[1]
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ... وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ[2]

التنازعُ عبارةٌ عن تَوَجُّه عاملين إلى معمولٍ واحِدٍ[3]، نحو «ضَرَبْتُ

---

(١) «إن» شرطية «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «في اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «قبل» ظرف متعلق باقتضى، أو بمحذوف يقع حالاً من قوله عاملان: أي حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم، وقبل مبني على الضم في محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر.

(٢) «والثاني» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى، وعند مضاف، و«أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف، و«البصرة» مضاف إليه «واختار» فعل ماض «عكسا» مفعول به لاختار «غيرهم» غير: فاعل اختار، وغير مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «ذا» حال من غيرهم، وذا مضاف و«أسره» مضاف إليه، وهو بضم الهمزة والمراد به ذا قوة، وأصله ـ بضم الهمزة ـ الدرع الحصينة، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون، ويجوز فتح الهمزة، والأسرة ـ بالفتح ـ الجماعة القوية.

(٣) قد يكون العاملان المتنازعان فعلين، ويشترط فيهما حينئذ: أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾، وقد يكونان اسمين، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين، نحو قول الشاعر:

* عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ *

فمن: اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن، أو بأن يكونا اسمي مفعول كقول كثير:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو بأن يكونا مصدرين كقولك: عجبت من حبك وتقديرك زيداً، أو بأن يكونا اسمي تفضيل كقولك: زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك: زيد حذر وكريم أبوه، أو بأن يكونا مختلفين؛ فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾ ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر:

وَأَكْرَمْتُ زَيْداً» فكلٌّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ» و«أكْرَمْتُ» يطلب «زيداً» بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إن عاملان ـ إلى آخره».

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي
لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقوله: «مسمعا» اسم رجل، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لقيت» و«الضرب».

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، أو فعل متصرف واسم غير عامل.

ويشترط في العاملين ـ سوى ما فصلنا ـ شرط ثانٍ، وهو: أن يكون بينهما ارتباط؛ فلا يجوز أن تقول «قام قعد أخوك» إذ لا ارتباط بين الفعلين:

والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور:

(الأول: أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف، كما رأيت.

(الثاني) أن يكون أولهما عاملاً في ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله﴾ العاملات هما ظنوا وظننتم، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله) و«كما ظننتم» معمول لظنوا، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا.

(الثالث) أن يكون جواباً للأول، نحو قوله تعالى: ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) ونحو قوله جل شأنه: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾.

ويشترط في العاملين أيضاً: أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى، فخرج بذلك نحو قول الشاعر:

* أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ *

فليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجهاً إلى قوله: «اللاحقون»؛ إذ لو توجه كل واحد إليه لقال: أتوك أتاك اللاحقون، أو لقال: أتاك أتوك اللاحقون، بل المتوجه إليه منهما هو الأول، والثاني تأكيد له، وخرج قول امرىء القيس بن حجر الكندي.

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

وذلك لأن كلا من «كفاني» و«لم أطلب» ليس متوجهاً إلى قوله: «من المال» إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى: كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وإنما قوله: «قليل من المال» فاعل كفى، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه، وأما قوله: «ولم أطلب» فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام، والتقدير: كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

وقوله: «قَبْلُ» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مَثَّلْنَا ومقتضاه أنه لو تأخَّرَ العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقوله: «فللواحد منهما العمل» معناه أن أَحَدَ العاملين في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل في ضميره، كما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلٍّ واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأَوْلى منهما(١).

= ويشترط في العاملين أيضاً: أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثلة التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح، فإن تقدم المعمول فإما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً فإن تقدم وكان مرفوعاً نحو قولك: «زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل واحد منهما عامل في ضميره، وإن كان منصوباً نحو قولك: «زيداً ضربت وأهنت» فالعامل فيه هو أول العاملين، وللثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور، أولا معمول له أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك: «ضربت زيداً وأهنت» فهو معمول للسابق عليه منهما، وللمتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور، وقد أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط.

(١) رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج:

الأولى: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

الثانية: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل ـ وهو المتقدم ـ ومعموله ـ وهو الاسم الظاهر ـ بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

الثالثة: أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى ـ وهي جملة العامل الأول مع معموله ـ قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني لعلتين:

الأولى: أنه أسبق وأقدم ذكراً، وهي التي ذكرها الشارح.

والثانية: أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميراً في العامل الأول منهما؛ فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم، وخلاف الأصل عند البصريين.

ولكل فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب.

فذهب البصريُّون إلى أنَّ الثاني أَوْلَى به؛ لقُرْبِهِ منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأولَ أَوْلى به؛ لتقدُّمِهِ.

***

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا(١)
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا(٢)

أي: إذا أعملْتَ أحَدَ العاملين في الظاهر وأهملْتَ الآخَرَ عنه، فأعْمِلِ المهملَ في ضمير الظاهر، والْتَزِمِ الإضمارَ إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه، كالفاعل، وذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ٱبْنِاكَ» فكل واحد من «يحسن» و«يسيء» يطلب «ابناك» بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجَبَ أن تُضْمِرَ في الأول فاعِلَه؛ فتقول «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَ» وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني؛ فتقول: «يُحْسِنُ وَيُسِيئَانِ ٱبْنَاكَ» ومِثْلُه «بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ» وإن أعملت

= ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني كما في قولك: ضربت بل أكرمت زيداً، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما في قولك: لا أكرمت ولا قدمت زيداً.

(١) «وأعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المهمل» مفعول به لأعمل «في ضمير» جار ومجرور متعلق بأعمل، وضمير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تنازعاه» فعل ماض وفاعل ومفعول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول به لالتزم «التزما» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «كيحسنان» الكاف جارة لقول محذوف، يحسنان: فعل وفاعل «ويسيء» فعل مضارع «ابناكا» ابنا: فاعل يسيء مرفوع بالألف لأنه مثنى، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «وقد» حرف تحقيق «بغى» فعل ماض «واعتديا» فعل وفاعل «عبداكا» فاعل بغى، ومضاف إليه.

الثاني في هذا المثال قلت: بَغَيَا وَاعتَدَى عَبْدَاكَ» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار؛ فلا تقول «يحسن ويسيء ابناك» ولا «بغى واعْتَدَى عَبْدَاكَ» لأن تركه[1] يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعِلُ مُلْتَزَمُ الذكرِ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف، بناء على مذهبه في جواز حَذْفِ الفاعِلِ، وأجازهُ الْفَرَّاء على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر، وهذا بناء منهما على مَنْع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني؛ فلا تقول: يحسنان ويسيء آبناك» وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

***

وَلَا تَجِيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا[2]

بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ[3]

(١) يريد أن ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل، وهذا كلام قاصر، ولا بد من تقدير ليصح؛ فإن ترك الإضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل فقط؛ لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله، والكلام التام أن يقال: إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين، الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله، والثاني حذف الفاعل، وكلاهما محظور.

(٢) «ولا» ناهية «تجيء» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مع» ظرف متعلق بتجيء، ومع مضاف و«أول» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أهملا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول، والجملة في محل جر صفة لأول «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجيء «لغير» جار ومجرور متعلق بأوهل الآتي، وغير مضاف، و«رفع» مضاف إليه «أوهلا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر، والجملة في محل جر صفة لمضمر.

(٣) «بل» حرف عطف، ومعناه ـ هنا ـ الانتقال «حذفه» حذف: مفعول مقدم لالزم، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «غير» خبر يكن. وغير مضاف و«خبر» مضاف إليه وأخرنه» الواو عاطفة، أخر: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، =

تقدَّم أنه إذا أُعمل أحَدُ العاملين في الظاهر وأُهمل عنه أعمل في ضميره، ويلزم الإضمارُ إن كان مطلوبُ الفعلِ مما يلزم ذكرُه: كالفاعل، أو نائبه، ولا فَرْقِ في وجوب الإضمار ـ حينئذٍ ـ بين أن يكون المهملُ الأوَّلَ أو الثانيَ، فتقول: «يحسنان ويسيء ابناك، ويحسن ويسيئان ابناك».

وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مطلوبُ الفعلِ غير مَرفوع فلا يخلو: إما أن يكون عمدةً في الأصل ـ وهو مفعول «ظن» وأخواتها؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر، وهو المراد بقوله: «إن يكن هو الخبر» ـ أولا، فإن لم يكن كذلك: فإما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ، أو الثانيَ، فإن كان الأول لم يجز الإضمار فتقول «ضَرَبْتُهُ وضَرَبَني زَيْدٌ، ومَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» ولا تضمر فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وضَرَبَني زَيْدٌ» ولا «مَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بِي زَيْدٌ» وقد جاء في الشعر، كقوله:

١٦٠ ـ إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ
جِهَاراً فَكُنْ في الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلعَهْدِ
وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ؛ فَقَلَّمَا
يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ

= والهاء مفعول به لأخر «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط. واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب «الخبر» خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه.

١٦٠ ـ البيتان من الشواهد التي لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين.

اللغة: «جهاراً» بزنة كتاب ـ أي عياناً ومشاهدة، وتقول: رأيته جهراً وجهاراً وكلمت فلاناً جهراً وجهاراً. وجهر فلان بالقول جهراً، كل ذلك في معنى العلن، قال الله تعالى: ﴿وأسروا قولكم أو اجهروا به﴾ وقال =

وإن كـان الطالبُ لـه هو الثـانيَ وجب الإضمار؛ فتقـول: «ضَرَبَنِي وضَـرَبْتُهُ زَيْـدٌ، وَمَرَّ بِي وَمَـرَرْتُ بِهِ زَيْـدٌ» ولا يجـوز الحـذفُ؛ فـلا تقـول

= الأخفش في قوله تعـالى: ﴿حتى نرى الله جهـرة﴾ أي عيانـاً يكشف عنا مـا بيننا وبينـه «الغيب» أصله ما استتر عنك ولم تره، ويريد به ههنا ما لم يكن الصاحب حاضـراً «أحفظ للعهد» يـروى في مكانـه «أحفظ للود» والود ـ بضم الواو في المشهور، وقد تكسـر الواو، أو تفتـح ـ المحبة «ألـغ» يريـد لا تجعل لكـلام الوشاة سبيلاً إلى قلبك «الوشاة» جمع واش، وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خـلانك وأحبـائك بقصـد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة «يحاول» هو مضارع من المحاولة، وأصلها إرادة الشيء بحيلة.

المعنى: إذا كـانت بينك وبين أحـد صداقـة، وكان كـل واحد منكـما يعمل في العلن على إرضـاء صـاحبه؛ فتمسـك بأواصـر هذه المحبـة في حال غيبـة صديقـك عنك، ولا تقبـل في شأنـه أقوال الوشاة؛ فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها.

الإعراب: «إذا» ظرف زمان تضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب «كنت» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمـه، وجملة «ترضيـه» من الفعل مـع فاعله المستتـر ومفعوله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعمولها في محل جر بإضافـة إذا إليها، وهي جملة الشرط «ويرضيك» فعل ومفعول به «صاحب» فاعل يرضيك، وجملة يرضيك وفاعله ومفعـوله في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التي قبلها «جهاراً» منصوب على الظرفية تنـازعه كـل من الفعلين السابقين «فكن» الفاء لربط الجواب بالشرط، كن: فعـل أمر نـاقص، واسمه ضمـير مستتر فيه وجوباً تقديـره أنت «في الغيب» جار ومجـرور متعلق بمحذوف حـال «أحفظ» خبر كن «للعهـد» جار ومجرور متعلق بأحفظ.

الشاهد فيه: قوله «ترضيـه ويرضيـك صاحب» فقـد تقدم في هـذه العبارة عـاملان ـ وهمـا «ترضي» و «يـرضي» ـ وتأخـر عنهما معمـول واحد ـ وهـو قولـه: «صـاحب» ـ وقـد تنـازع كـل من «تـرضي» و «يرضي» ذلك الاسم الذي بعدهما وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولاً به، والثاني يطلبه فـاعلاً، وقد أعمل الشاعر فيـه الثاني وأعمـل الأول في ضميره الـذي هو الهـاء، والجمهور يـرون أنه كـان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير؛ لأن هـذا الضمير فضلة يستغني الكـلام عنه، وذكـر الضمير مع العـامل الأول يتـرتب عليه الإضمـار قبل الـذكر، والإضمـار قبل الـذكر لا يجـوز، وقد ارتكبه الشـاعر، من غير ضـرورة ملجئة إلى ارتكـاب هذا المحـظور؛ فإنهم إنمـا أجازوا ـ في هـذا الباب ـ الإضمار قبل الذكر، إذا كان الضمير فاعلاً، مثلاً؛ لأنـه لا يستغني الكلام عنـه، ولا يجوز حذفه، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقاً.

«ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ» ولا «مَرَّ بي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ»، وقد جاء في الشعر، كقوله:

١٦١ - بِعُكَاظَ يُعْشِي النّاظِرِينَ - إذَا هُمُ لَمَحُوا - شُعَاعُهُ

والأصل «لمحوهُ» فحذف الضميرَ ضرورةً، وهو شاذ، كما شَذَّ عَمَلُ المهمَلِ الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل.

---

١٦١ - البيت لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ، من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي: ٢/٢٥٦ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها:

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا ... وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهُ
قَيْساً، وَمَا جَمَعُوا لَنَا ... فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهُ
فِيهِ السَّنَوَّرُ وَالْقَنَا ... وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهُ

اللغة: «عكاظ» بزنة غراب - موضع كانت فيه سوق مشهورة، يجتمع فيها العرب للتجارة، والمفاخرة «يعشي» مضارع من الإعشاء، وأصله العشا، وهو ضعف البصر ليلاً «لمحوا» ماضٍ من اللمح، وهو سرعة إبصار الشيء «شعاعه» بضم الشين - ما تراه من الضوء مقبلاً عليك كأنه الحبال، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائداً على عكاظ؛ لأنه موضع الشعاع، ويجوز أن يكون عائداً على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

الإعراب: «بعكاظ» جار ومجرور متعلق بقولها «جمعوا» في البيت السابق «يعشي» فعل مضارع «الناظرين» مفعول به ليعشي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هم» تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف، والتقدير: إذا لمحواهم «لمحوا» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «شعاعه» شعاع: فاعل يعشي مرفوع بالضمة الظاهرة، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «يعشي... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين «شعاعه» فالفعل الأول - وهو «يعشي» - يطلبه فاعلاً له، والفعل الثاني - وهو «لمحوا» - يطلبه مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما «يعشي الناظرين إذا =

هـذا كلُّه إذا كان غيـر المرفـوع ليس بعمدة في الأصـل، فإن كـان عمدة في الأصل فلا يخلو: إما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ، أو الثانيَ؛ فإن كان الطالب له هو الأولَ وجب إضماره مؤخراً؛ فتقول: «ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً إِيَّاهُ» وَإن كان الطالبُ له هو الثـاني أضمرتـه: متصلاً كـان، أو منفصـلاً؛ فتقـول: «ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيهِ زَيْـداً قَـائمـاً، وَظَنَنْتُ وَظَنَّنِي إِيَّـاهُ زَيْـداً قَائماً».

ومعنى البيتين أنـك إذا أهملت الأول لم تـأت معـه بضمير غيـر مرفوع ـ وهو المنصوب والمجرور ـ فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ»، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» بل يلزم الحَذْفُ؛ فتقول: «ضَرَبْتُ وَضَـرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل؛ فإنـه لا يجوز حَذْفه، بل يجب الإتيان به مؤخَّراً؛ فتقول «ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً إِيَّاهُ».

ومَفْهُـومُه أن الثـاني يُؤتى معه بـالضمير مـطلقاً مـرفـوعـاً كـان، أو مجروراً، أو منصوباً، عمدةً في الأصل أو غيرَ عمدة.

***

وَأَظْهِـرِ انْ يَكُنْ ضَـمِيـرٌ خَبَـرَا لِغَيْـرِ مَـا يُـطَابِقُ الـمُـفَـسِّـرَا[1]

= لمحوه شعاعه» ثم حذفت الهاء من «لمحوه» فصار كما ترى في البيت.

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محظور الإضمار قبل الذكر، وفي حذفه فساد، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له.

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في سعة الكلام، وذلك لأن هذا الضمير فضلة لا يجب ذكرها.

(١) «اظهر» فعل أمر مبني على السكون، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «ضمير» اسم يكن «خبراً» =

نَــحْــوُ أُظُــنُّ وَيَــظُنَّــانِــي أَخَــا زَيْـداً وَعَمْـراً أَخَـوَيْنِ فِي الـرَّخَــا[1]

أي يجب ان يُؤْتَى بمفعـولِ الفعـلِ الْمُهْمَـلِ ظـاهـراً إذا لـزم من إضماره عدمُ مـطابقته لمـا يفسره؛ لكـونه خبـراً في الأصلِ عمـا لا يطابق المفسِّرَ، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسِّرُهُ مُثَنًّى، نحو «أظن ويـظناني زيـداً وعمراً أخـوين» فـ «زيداً»: مفعـول أول لأظُنُّ، و «عمراً»: معـطوف عليـه، و «أخـوين»: مفعـولٌ ثــان لأظن، واليـاء: مفعــول أول ليـظنـان؛ فيحتـاج إلى مفعـول ثـان؛ فلو أتيت بـه ضميـراً فقلت: «أظن ويـظناني إيـاه زيداً وعمـراً أخوين» لكـان «إياه» مـطابقاً لليـاء، في أنهمـا مفـردان، ولكن لا يـطابق مـا يعـود عليـه وهـو «أخـوين»؛ لأنـه مفـرد، و «أخوين» مثنى؛ فتفوت مـطابقة المفسِّـرِ للمفسَّر، وذلـك لا يجوز، وإن قلت «أظن ويظناني إيـاهما زيـداً وعمراً أخـوين» حصلت مطابقـة المفسِّرِ للمفسَّرِ؛ (وذلك) لكون «إياهما» مثنى، و «أخوين» كـذلك، ولكن تَفُـوتُ مطابقَةُ المفعول الثاني ـ الذي هو خبر في الأصلِ ـ للمفعول الأول ـ الذي هو مبتدأ في الأصل؛ لكون المفعول الأول مفرداً، وهـو الياء، والمفعـول الثاني غير مفرد، وهو «إيـاهما»، ولا بـد من مطابقـة الخبر للمبتـدأ، فلما

= خبر يكن «لغير» جار ومجرور متعلق بخبر، وغير مضاف و«ما» اسم مـوصول مضـاف إليه «يـطابق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولـة «المفسرا» مفعـول به ليطابق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة المـوصول، وجـواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن يكن ضمير خبـراً لغير مـا يطابق المفسـر فأظهـره: أي جيء به اسماً ظاهراً.

(١) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك نحو «أظن» فعـل مضارع، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقديره أنا «ويظناني» فعل وفاعل ومفعول أول «أخا» مفعـول ثانٍ ليـظناني «زيـداً» مفعول أول لأظن «وعمراً» معطوف عليه «أخوين» مفعول ثانٍ لأظن «في الرخا» تنازع فيه كل من «أظن» و«يظناني».

تعذَّرت [المطابقة] مع الإضمار وجب الإظهار؛ فتقول: «أظن ويظناني أخا زيْداً وعَمْراً أخوين»؛ فـ «زيداًوعمراً أخوين»: مفعولا أظن، والياء مفعول يظنان الأول، و «أخا» مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة ـ حينئذٍ ـ من باب[1] التنازع؛ لأن كلا من العاملين عَمِلَ في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيُّونَ الإضمارَ مُرَاعىً به جانبُ المخبَرِ عنه؛ فتقول: «أظن وَيظناني إياه زيداً وعمراً أخوين» وأجازوا أيضاً الحذْفَ؛ فتقول: «أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين».

***

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذ ليست من باب التنازع هو الذي ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثاني لم يعمل أحدهما في لفظه والآخر في ضميره بل لم تتوجه مطالبة كل واحد منهما إليه، وهو شرط باب التنازع، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن، ولم يتوجه إليه يظناني؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول؛ فإنه لا يطلب مفعولاً ثانياً إلا بشرط مطابقته لمفعوله الأول. ونازع في هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الإفراد والتثنية، ولا بالنظر إلى نوع العمل، أفلا ترى أنك لو قلت «ضربني وضربت زيداً» لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى «زيداً» المنصوب، ولو قلت: «ضربني وضربته زيد» لم يكن يصح توجه الثاني إليه وهو مرفوع؟.

المَفْعُولُ ٱلْمُطلَقُ

ٱلْمَصْـدَرُ ٱسْمُ مَا سِـوَى الـزَّمَـانِ مِنْ ... مَـدْلُـولَيِ ٱلْفِعْـلِ كَـأَمنٍ منْ أَمِنْ[1]

الفعـل يدل على شيئين: الحـدثِ، والزمـانِ، فـ «قـام» يـدل على قيـامٍ في زمنٍ ماض، و «يقـوم» يدل على قيـام في الحال أو الاستقبـال، و «قُمْ» يـدل على قيام في الاستقبـال، والقيـامُ هـو الحـدثُ ـ وهـو أحـد مدلولَي الفعـل ـ وهو المصـدر، وهذا معنى قـوله: «مـا سوى الـزمان من مدلولي الفعل» فكأنه قال: المصدر اسمُ الحدثِ كأمْنٍ، فإنه أَحَدُ مدلولي أمِنَ.

والمفعول المطلق هو: المصدر، المنتصب: توكيداً لعامله، أو بياناً لنـوعِهِ، أو عَـدَدِه، نحو «ضَـرَبْتُ ضَـرْبـاً، وَسِـرْتُ سَيْـرَ زَيْـدٍ، وَضَـرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ».

وسمي مفعولاً مطلقاً لِصِدْقِ «المفعـول» عليه غيـرَ مُقَيَّدٍ بحـرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعـولِ إلا مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

* * *

بمثْـلِهِ أَوْ فِعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ نُـصِبْ ... وَكَـوْنُـه أَصْـلاً لِهـذَيْنِ انْتُخِبْ[2]

---

(١) «المصدر» مبتدأ «اسم» خبر المبتدأ، واسم مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «سوى» ظرف متعلق بمحـذوف صلة الموصـول، وسوى مضـاف، و«الزمـان» مضاف إليـه «من مـدلـولي» جـار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى، ومدلولي مضاف، و«الفعل» مضـاف إليه «كـأمن» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبر مبتـدأ محذوف، أي: وذلـك كأمن «من أمن» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف نعت لأمن المصدر.

(٢) «بمثله» الجـار والمجرور متعلق بنصب الآتي، ومثـل مضاف والضميـر مضـاف إليـه «أو فعـل، أو =

ينتصبُ المصـدرُ بمثلِهِ، أي بالمصـدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَـرْبِكَ زَيْداً ضَرْباً شَدِيداً» أو بالفعل(١)، نحو «ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْباً» أو بالوَصْفِ(٢)، نحو «أَنَا ضَارِبٌ زَيْداً ضَرْباً».

ومذهَبُ البصريين أن المصدر أصْلٌ، والفعلُ والوَصْفُ مشتقّان منه،

= وصف» معطوفان على مثل «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «وكونه» الواو عاطفة، كون: مبتدأ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه «أصلاً» خبر الكون من جهة النقصان «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله أصلاً وبمحذوف صفة له «انتخب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه أصلاً، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كونه أصلاً، وهذا خبره من جهة الابتداء.

(١) يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون متصرفاً، والثاني: أن يكون تاماً، والثالث: ألا يكون ملغى عن العمل، فإن كان الفعل جامداً كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس، أو كان ناقصاً ككان وأخواتها أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما ـ فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

(٢) يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان؛ أحدهما: أن يكون متصرفاً، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة؛ فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم، وأما قول الشاعر:

أَمَّا ٱلْمُلُوكُ فَأَنْتَ ٱلْيَوْمَ أَلأَمُهُمْ لُؤْماً، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فإن قوله: «لؤماً» مفعول مطلق، لكن ناصبه ليس هو قوله: «ألأمهم» الذي هو أفعل تفضيل، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه «ألأمهم» وتقدير الكلام ـ على هذا ـ: فأنت اليوم ألأمهم تلؤم لؤماً، واختلفوا في الصفة المشبهة؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ومنعوا من نصبها المفعول المطلق، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلاً بقول النابغة الذبياني:

وَأَرَانِي طَرِباً فِي إِثْرِهِمْ طَرَبَ ٱلْوَالِهِ أَوْ كَالْمُخْتَبَلْ

فإن قوله: «طرب الواله» مفعول مطلق، وزعم أن ناصبه قوله «طرباً» الذي هو صفة مشبهة، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلاً على العامل، وليست هي العامل، والتقدير: أراني طرباً في إثرهم أطرب طرب الواله ـ إلخ، على نحو ما قالوه في أفعل التفضيل.

وهذا معنى قوله: «وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ» أي: المختارُ أن المصدرَ أصل لهذين، أي: الفعلِ، والوصفِ.

ومذهَبُ الكوفيين أن الفعلَ أصل، والمصدر مشتقٌّ منه.

وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصل، والفعلُ مشتقٌّ منه، والوصفُ مشتقٌّ من الفعل.

وذهب ابن طَلْحَة إلى أن كُلًّا من المصدرِ والفعل أَصْلٌ برأسه، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر.

والصحيحُ المذهبُ الأول، لأن كل فرع يتضمن الأَصْلَ وزيادةً، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك، لأن كُلًّا منهما يدلُّ على المصدر وزيادَةٍ، فالفعلُ يدلُّ على المصدر والزمان، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل.

* * *

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ[1]

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم.

أحدها: أن يكون مؤكداً، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

(١) «توكيداً» مفعول به مقدم ليبين «أو نوعاً» معطوف عليه «يبين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «أو عدد» معطوف على قوله «نوعاً» السابق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كسرت» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، سرت: فعل وفاعل «سيرتين» مفعول مطلق يبين العدد «سير» مفعول مطلق يبين النوع، وسير مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب مضاف إليه، وذي مضاف، و« رشد» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه للوقف.

الثـاني: أن يكـون مبينـاً للنـوع(١)، نحـو «سِـرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَـدٍ»، و «سِرْتُ سَيْراً حَسَناً».

الثـالث: أن يكون مبيناً للعدد، نحـو «ضَرَبْتُ ضَـرْبَةً، وَضَـرْبَتَيْنِ، وَضَرَبَات».

* * *

٢٨٧ - وَقَـدْ يَنُـوبُ عَنْـهُ مَـا عَلَيْـهِ دَلّْ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ(٢)

قـد ينوب عن المصـدر ما يَـدُلُّ عليه، ككـل وبعض، مَضَافَيْنِ إلى

(١) المفعول المطلق الذي يبين نوع عامله هو: ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال.
الأول: أن يكون مضافاً، نحو قولك: اعمل عمل الصالحين، وجد جد الحريص على بلوغ الغاية، وهذا النوع من بـاب النيابة عن مصدر الفعل نفسه؛ لاستحـالة أن يفعـل إنسان فعـل غيره، وإنمـا يفعل فعلاً مماثلاً لفعـل غيره؛ فـالحقيقة في هـذين المثالين أن تقـول. اعمل عمـلاً مشابهـاً لعمل الصالحين، وجد جداً مماثلاً لجد الحريص.
الثاني: أن يكون موصوفاً، نحو قولك: اعمل عملاً صـالحاً، وسـرت سيراً وئيـداً، وليس هذا من باب النيابة قطعاً.
الثالث: أن يكون مقـروناً بـأل العهديـة، نحو قـولك: اجتهـدت الاجتهاد، وجـددت الجد، وهـذا يحتمل الأمرين جميعاً، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخـر كان من بـاب النيابة. وكأن المتكلم يقول: اجتهدت اجتهاداً مثل ذلك الاجتهاد الذي تعلم أن فلاناً قـد اجتهده، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النيابة؛ لأنه فعله.

(٢) «وقد» هنا حرف تحقيق «ينوب» فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق بينوب «ما» اسم موصـول: فاعل ينوب «عليه» جار ومجرور متعلق بدل الآتي «دل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقـديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مفعول مطلق، نـائب عن المصدر، منصـوب بالفتحة الظاهرة، وكل مضاف و«الجد» مضاف إليه «وافرح» الواو حرف عـطف، افرح: فعـل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجذل» مفعول مطلق.

المصدر، نحو «جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ»[1]، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾، و«ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

وكالمصدر المرادِفِ لمصدر الفعل المذكور[2]، نحو «قَعَدْتُ جُلُوساً، وَافْرَحِ الْجَذَلَ» فالجلوس: نَائِبٌ مَنَابَ القعود لمرادفته له، والجذَل: نَائِبٌ مَنَابَ الفَرَحِ لمرادفته له.

وكذلك ينوب مَنَابَ المَصْدَرِ اسمُ الإشارة، نحو «ضَرَبْتُه ذلك الضَّرْبَ» وَزَعَمَ بعضُهم أنه إذا نَابَ اسمُ الإشارة مَنَابَ المصدرِ فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر، كما مَثَّلْنَا، وفيه نظر، فمن أمثلة سيبويه «ظَنَنْتُ ذَاكَ» أي: ظننت ذاك الظن، فذاك إشارة إلى الظن، ولم يُوصَفْ به.

وينوب عن المصدر ـ أيضاً ـ ضميرُهُ، نحو «ضَرَبْتُه زَيْداً» أي:

---

(١) ومنه قول مجنون بني عامر قيس بن الملوح:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا ... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(٢) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك في إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تجعله مفعولاً مطلقاً؛ والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين فذهب المازني والسيرافي والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه؛ واختار ابن مالك هذا القول، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف.

الثاني: أن تجعل المصدر مفعولاً لأجله إن كان مستكملاً لشروط المفعول لأجله.

الثالث: أن تجعل المصدر حالاً بتأويل المشتق.

فإذا قلت «فرحت جذلاً» فجذلاً: عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام على هذا: فرحت وجذلت جذلاً، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير فرحت لأجل الجذل، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير: فرحت حال كوني جذلان.

ضَرَبْتُ الّضرْبَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا أُعَـذِّبُهُ أَحَـداً مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ أي: لا أعذب العذابَ.

وعَدَدُه، نحو «ضَرَبْتُه [عِشْرِينَ] ضَرْبَةً» ومنه قولُه تعالى: (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

والآلَةُ، نحو «ضَرَبْتُه سَوْطاً» والأصْلُ: ضَرَبْتُه ضَرْبَ سَوْطٍ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والله تعالى أعلم.

* * *

وَمَـا لِـتَـوْكِـيـدٍ فَـوَحِّـدْ أبَـداً وَثَـنِّ وَاجْـمَـعْ غَـيْـرَهُ وَأفْـرِدَا[1]

لا يجوز تثنيةُ المصدرِ المؤكِّدِ لعامله، ولا جَمْعُه، بل يجب إفراده، فتقول: «ضَرَبْتُ ضَرْباً»، وذلك لأنه بمَثَابَةِ تكـرر الفعل، والفعـل لا يُثَنَّى ولا يجمع.

وأما غير المؤكد ـ وهو المبين للعـدد، والنوع ـ فـذكر المصنف أنـه يجوز تثنيته وَجَمْعه.

فأما المبين للعَدَد فلا خِلَافَ في جوازِ تثنيته وجَمْعه، نحـو: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، وضَرَبَاتٍ.

---

(١) «وما» اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهـووحد الآتي «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «فوحد» الفاء زائدة، ووحد: فعل أمر وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت «أبـداً» منصوب على الظرفية «وثن» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً هو فاعله «واجمع» معطوف على ثن «غيـره» تنازعـه كل من ان واجمـع «وأفردا» الـواو حرف عـطف، وأفرد: فعـل أمـر مؤكـد بـالنـون الخفيفة، وقلبت نون التوكيد ألفاً للوقف، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله.

[وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه، إذا اخْتَلَفَتْ أنواعه، نحو «سِرْتُ سَيْرَيْ زَيْدٍ الْحَسَنَ وَالقَبِيحَ]».

وظاهرُ كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيتهُ ولا جَمعه قياساً، بل يُقْتَصر فيه على السماع، وهذا اختيار الشَّلَوْبِين.

* * *

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ آمْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ(١)

المصدر المؤكد لا يجوز حذفُ عَامِلِهِ، لأنه مَسُوقٌ لتقرير عامله وَتَقْوِيته، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لذلك.

وأما غير المؤكدِ فيحذف عَامِله للدلالة عليه: جوازاً، وَوُجُوباً.

فالمحذوف جوازاً، كقولك: «سَيْرَ زَيْدٍ» لمن قال: «أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ» و«ضَرْبَتَيْنِ» لمن قال: كَمْ ضَرَبْتَ زَيْداً؟» والتقدير: سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ.

وقولُ ابن المصنف: إن قوله «وحذف عامل المؤكد امتنع» سَهْوٌ منه، لأن قولك «ضَرْباً زَيْداً» مصدر مؤكد، وعامله محذوف وُجُوباً، كما سيأتي - ليس بصحيح(٢)، وما استدلَّ به على دَعْوَاه من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتي] ليس منه، وذلك لأن «ضَرْباً زَيْداً» ليس من

---

(١) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«عامل» مضاف إليه، وعامل مضاف، و«المؤكد» مضاف إليه «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفي سواه» الواو حرف عطف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «لدليل» جار ومجرور متعلق بمتسع «متسع» مبتدأ مؤخر.

(٢) جملة «ليس بصحيح» خبر المبتدأ الذي هو قوله: «وقول ابن المصنف».

تأكيد في شيء، بل هو أَمْرٌ خَالٍ من التأكيد، بِمَثَابَة «آضْرِبْ زَيْداً» لأنـه واقع مَوْقِعَهُ، فكما أن «آضْـرِبْ زَيْداً» لا تـأكيد فيـه كذلـك «ضَرْبـاً زَيْداً» وكذلك جميعُ الأمثلة التي ذكرهـا ليست من باب التـأكيد في شيء، لأن المصدر فيها نَـائِبٌ مَنابَ العـامِلِ، دَالٌّ على مـا يَدُلُّ عليـه، وهو عِـوَضٌ منـه، ويدلُّ على ذلـك عَدَمُ جـواز الجمـع بينهمـا، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكَّدِ.

ومما يدلُّ أيضـاً على أن «ضَـرْبـاً زَيْـداً» ونحـوَه لَيْسَ من المصـدر المؤكِّد لعامله أن المَصْدَرَ المؤكِّدَ لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصـدر الواقـع موقـع الفعل: هـل يعمل أوْ لا؟ والصحيحُ أنـه يعمـل، فـ «زَيْـداً» في قولـك «ضَرْبـاً زَيْداً» منصـوبٌ بـ «ضَـرْبـاً» على الأصـح، وقيل: إنه منصوب بالفعل المحذوف، وهو «آضْرِبْ»، فعلى القـول الأول نَـابَ «ضَرْبـاً» عن «آضْرِبْ» في الـدلالـة على معنـاه وفي العمـل، وعلى القول الثاني نَابَ عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

* * *

وَالْـحَـذْفُ حَـتْـمٌ مَـعَ آتٍ بَـدَلاَ   مِنْ فِعْلِهِ، كَنَـدْلاً الـلّذْ كَـانْـدُلاَ(١)

يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً في مواضع:

(١) «والحذف حتم» مبتدأ وخبر «مع» ظرف منصوب على الظرفية، وهـو متعلق بالخبر، ومع مضـاف، و«آت» مضاف إليه «بدلاً» حال من الضمير المستتر في آت «من فعله» الجار والمجرور متعلق بقوله بـدلاً، وفعل مضـاف والضمير مضـاف إليـه «كندلا» جـار ومجـرور متعلق بمحـذوف خبـر لمبتـدأ محـذوف، أو حال من الضميـر المستتر في آت «اللذ» اسم مـوصـول صفـة لنـدلا «كـانـدلا» جـار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، والكـاف في «كندلا» وفي «كـاندلا» داخلة على مقصـود لفظه؛ فكل منهما مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.

منها: إذا وقع المصدر بَدَلاً من فِعْلِهِ، وهو مَقِيسٌ في الأمر والنهي، نحو «قِيَاماً لَا قُعُوداً» أي: قُمْ [قِيَاماً] ولا تَقْعُدْ [قُعُوداً]، والدعاء، نحو «سَقْياً لَكَ» أي: سَقَاكَ الله.

وكذلك يحذف عامِلُ المصدر وُجُوباً إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهامِ المقصودِ به التوبيخُ، نحو «أَتَوَانِياً وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ؟» أي: أَتَتَوَانى وَقَدْ عَلَاكَ[1].

ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدَرِ مُقَامه في الفعلِ المقصودِ به الخبرُ، نحو «أَفْعَلُ وَكَرَامَةً» أي: وَأُكْرِمُكَ.

فالَمصْدَرُ في هذه الأمثلة ونحْوِها منصوبٌ بِفعْلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والمصدر نَائِبٌ مَنَابَه في الدلالة على معناه.

وأشار بقوله: «كَنَدْلًا» إلى ما أنشده سيبويه، وهو قول الشاعر:

١٦٢ ـ يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

(١) اعلم أن المصدر الآتي بدلاً من فعل على ضربين؛ أحدهما: المراد به طلب، وثانيهما: المراد به خبر؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع؛ الأول: ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتي (رقم ١٦٢)، والثاني ما كان المراد به النهي كقولك: قياماً لا قعوداً، والثالث: ما كان المراد به الدعاء نحو: سقياً لك. والرابع ما كان المراد به التوبيخ كقولهم: «أتوانياً وقد جد الجد». وأما المراد به خبر فعلى ضربين: سماعي، ومقيس؛ فأماالسماعي فنحو قولهم: لا أفعل ولا كرامة، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة: منها ما ذكر تفصيلاً لعاقبة جملة قبله. ومنها ما كان مكرراً. أو محصوراً، ومنها ما جاء مؤكداً لنفسه، أو لغيره، وقد تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بياناً وافياً.

١٦٢ ـ البيتان لأعشى همدان. من كلمة يهجو فيها لصوصاً. =

فـ «نَدْلاً» نائبٌ مَنابَ فعل الأمر، وهو انْدُلْ، والنَّدْل: خَطْفُ الشيء بسرعة، و«زُرَيْقُ» منادى، والتقدير: نَدْلاً يا زُرَيْقُ [المَالَ]، وزُرَيْقُ اسم رجل، وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بنَدْلاً، وفيه نظر[1]، لأنه إن جعل «نَدْلاً» نائباً مَنابَ فعل الأمر للمخاطب، والتقدير «انْدُلْ» لم يصح

= اللغة: «الدهنا» يقصر ويمد ـ موضع معروف لبني تميم «عيابهم» العياب: جمع عيبة، وهي وعاء الثياب «دارين» قرية بالبحرين مشهورة بالمسك. وفيها سوق «بجر» بضم فسكون ـ جمع بجراء، وهي الممتلئة، والحقائب: جمع حقيبة، وهي ـ هنا ـ العيبة أيضاً «ألهى الناس» شغلهم وأورثهم الغفلة «جل أمورهم» بضم الجيم وتشديد اللام ـ معظمها وأكثرها «ندلاً» خطفاً في خفة وسرعة.

المعنى: هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء في حين ذهابهم إلى دارين؛ وقد صفرت عيابهم من المتاع فلا شيء فيها. ولكنهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت. وذلك ناشيء من أنهم يختلسون غفلة الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع وينادي بعضهم بعضاً: اخطف خطفاً سريعاً، وكن خفيف اليد سريع الروغان.

الإعراب: «يمرون» فعل وفاعل «بالدهنا» جار ومجرور متعلق بيمر «خفافاً» حال من الفاعل «عيابهم» عياب فاعل لخفاف. وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل والتعبير بنون الإناث لتأويلهم بالجماعات، أو لقصد تحقيرهم «من دارين» جار ومجرور متعلق بيرجع «بجر» حال من الفاعل. وبجر مضاف و«الحقائب» مضاف إليه «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر، أو مجرور بالكسرة الظاهرة «ألهى» فعل ماض «الناس» مفعول به لألهى تقدم على فاعله «جل» فاعل ألهى، وجل مضاف، وأمور من «أمورهم» مضاف إليه، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «فندلاً» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى بحرف نداء محذوف «المال» مفعول به لقوله ندلاً السابق «ندل» مفعول مطلق، مبين للنوع، وندل مضاف، و«الثعالب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فندلاً» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوباً، على ما تبين لك في الإعراب.

(١) ولو كان «زريق» فاعلاً لجاء به منوناً؛ لأنه اسم رجل كما علمت، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف، ومن هنا تعلم أنه لا داعي لمناقشة الشارح التي رد بها على المصنف زعمه أن «زريق» فاعل.

أن يكون مرفوعاً به، لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً، فكذلك ما نَابَ مَنَابه، وإن جعل نائباً مَنَابَ فعل الأمر للغائب، والتقدير «لِيَنْدُلْ» صَحَّ أن يكون مرفوعاً به، لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب مَنَابَ فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب، نحو «ضَرْباً زَيْداً» أي: اضْرِبْ زيداً، والله أعلم.

* * *

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا[1]

يُحْذَفُ أيضاً عَامِلُ المَصْدَرِ وُجُوباً إذا وقع تفصيلاً لِعَاقِبَةِ ما تَقَدَّمَه[2]، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ، فَإِمَّا مَنًّا

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كإما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً «عامله» عامل: مبتدأ ثانٍ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من يحذف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «حيث» ظرف متعلق بيحذف مبني على الضم في محل نصب «عنا» فعل ماضٍ، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من عن وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة، أي بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده، والشرط الثاني: أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة، سواء أكانت طلبية كالآية الكريمة التي تلاها الشارح، أم كانت الجملة خبرية كقول الشاعر:

لأجْهَدَنَّ: فَإِمَّا رَدَّ وَاقِعَةٍ تُخْشَى، وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالأَمَلِ

فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفرداً ـ نحو أن تقول: لزيد سفر فإما صحة وإما اغتنام مال ـ لم يجب حذف العامل، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره؛ والشرط الثالث: أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول: إما إهلاكاً وإما تأديباً فاضرب زيداً ـ لم يجب حذف العامل أيضاً.

بَعْدُ، وَإِمَّا فِدَاءً﴾ فمنًّا، وفِدَاءً: مَصْدَرَانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والتقديرـ والله أعلم ـ فإمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا، وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءَ، وهذا معنى قوله: «وَمَا لِتَفْصِيلٍ ـ إلى آخره» أي: يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوق للتفضيل، حيث عَنَّ، أي: عَرَضَ.

* * *

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ[1]

أي: كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً، إذا نَابَ المصدرُ عن فعلٍ اسْتَند لِاسْمِ عينٍ، أي: أُخْبِرَ به عنه، وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً[2]، فمثالُ المكررِ: «زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً» والتقدير: زيد يسير سيراً، فحذف «يسير» وُجُوباً لقيام التكرير مَقَامَه، ومثالُ المحصورِ «مَا زَيْدٌ إلَّا سَيْراً» و «إنَّمَا زَيْدٌ سَيْراً» والتقدير: ما زيد إلا يسير سيراً، وإنما زيد يسير سيراً، فحذف «يسير» وُجُوباً لما في الحصرِ من التأكيد القائم مَقَامَ التكرير، فإن لم يكرر ولم يُحْصَرْ لم يجب الحذفُ، نحو «زَيْدٌ سَيْراً»

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكرر» مبتدأ مؤخر «وذو» معطوف على «مكرر» وذو مضاف، و«حصر» مضاف إليه، وجملة «ورد» وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت للمبتدأ، وما عطف عليه «نائب» حال من الضمير المستتر في ورد، ونائب مضاف. و«فعل» مضاف إليه «لاسم» جار ومجرور متعلق باستند الآتي، واسم مضاف، و «عين» مضاف إليه «استند» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من استند وفاعله في محل جر نعت لفعل.

(٢) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط؛ الأول: أن يكون العامل فيه خبراً لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ، والثاني: أن يكون المخبر عنه اسم عين؛ والثالث: أن يكون الفعل متصلاً إلى وقت التكلم، لا منقطعاً، ولا مستقبلاً، والرابع أحد أمرين: أولهما أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً، كما مثل الشارح، أو معطوفاً عليه، نحو: أنت أكلاً وشرباً، وثانيهما: أن يكون المخبر عنه مقترناً بهمزة الاستفهام نحو: أأنت سيراً؟.

التقدير: زيد يسير سيراً، فإن شئت حذفت «يسير»، وإن شئت صَرَّحْتَ به، والله أعلم.

* * *

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ، أَوِ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَا[1]
نَحْوُ «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا» وَالثَّانِ كَـ «ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا»[2]

أي: من المصدرِ المحذوفِ عَامِلُهُ وُجُوباً ما يُسَمَّى: المُؤَكِّدَ لَنَفْسِهُ، والمُؤَكِّدَ لِغَيْرِهِ.

فالمؤكد لنفسه هو: الواقع بعد جملةٍ لا تحتملُ غَيْرَهُ، نحو «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ [عُرْفاً» أي:] اعترافاً، فاعترافاً: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والتقدير: «أعترف اعترافاً» ويسمى مؤكداً لنفسه، لأنه مؤكد للجملة قبله، وهي نفسُ المَصْدَرِ، بمعنى أنها لا تحتمل سِوَاهُ، وهذا هو

(١) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يدعونه» فعل وفاعل ومفعول أول «مؤكداً» مفعول ثانٍ والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لنفسه» الجار والمجرور متعلق بيدعو، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «أو غيره» أو: حرف عطف، غير: معطوف على نفسه، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «فالمبتدأ» مبتدأ.

(٢) «نحو» خبر للمبتدأ في آخر البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «علي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور السابق «ألف» مبتدأ مؤخر «عرفا» مفعول مطلق، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة نحو إليها «والثان» مبتدأ «كابني» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «ابني» ابن خبر مقدم، وابن مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول لذلك القول المحذوف «حقاً» مفعول مطلق «صرفاً» نعت لقوله حقاً.

المراد بقولـه: «فَالْمُبْتَـدَا» أي: فالأول من القسمين المـذكورين في البيت الأول.

والمؤكد لَغْيره هو: الواقع بعْد جُمْلَةٍ تحتملُهُ وتحتمـلُ غَيْرَهُ، فتصيـر بـذكره نَصًّـا فيه، نحـو «أَنْتَ ابْنِي حَقًّـا» فَحَقًّـا: مصـدرٌ منصـوبٌ بفعـلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والتقدير: «أُحُقُّهُ حَقًّـا» وَسُمِّيَ مؤكداً لَغْيـرِه، لأن الجملةَ قبلَه تَصْلُح لـه ولغيره، لأن قـولك «أَنْتَ آبْنِي» يحتمـل أن يكون حقيقـة، وأن يكون مجازاً على معنى أنت عندي في الْحُنُوِّ بمنزلة آبْنِي، فلمـا قال «حَقًّـا» صارت الجملة نَصًّـا في أن المراد البُنُـوَّة حقيقةً، فتـأثـرت الجملة بالمصدرِ، لأنها صارت به نصًّا، فكان مؤكداً لغيره، لوجوب مَغايرة المؤثر للمؤثِّرِ فيه.

* * *

كَــذَاكَ ذُو الـتَّشْـبِيــهِ بَـعْــدَ جُمْـلَهْ   كَـ «لِـي بُكـاً بُكَــاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ»[1]

أي: كذلك يجب حـذفُ عامـلِ المصدرِ إذا قُصِـدَ بِهِ التَّشْبِيـهُ بعد جملةٍ مشْتَمِلَةٍ على فاعلِ المصدر في المعنى[2]، نحو «لِزَيدٍ صَـوْتٌ صَوْتَ

(١) «كـذاك» كذا جـار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر مقـدم، والكاف حـرف خطاب «ذو» اسم بمعنى صاحب: مبتدأ مؤخـر، وذو مضاف و«التشبيـه» مضاف إليـه «بعد» ظـرف متعلق بمحذوف حـال، وبعد مضاف، و«جملة» مضاف إليه «كلي» الكاف جارة لقـول محذوف. لي: جـار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بكا» قصر للضرورة مبتدأ مؤخر «بكاء» مفعول مطلق، وبكاء مضـاف و«ذات» مضاف إليه، وذات مضاف و«عضلة» مضاف إليه.

(٢) الشروط التي تشترط في هذا الموضع سبعة شروط ثلاثـة منها تشتـرط في المفعول المـطلق نفسه، والأربعة الباقية في الكلام الذي يسبقه:

فأما الثلاثة التي يجب أن تتحقق في المفعـول المطلق فهي: أن يكـون مصدراً، وأن يكـون مشعراً بالحدوث، وأن يكون المراد به التشبيه. =

حِمَارٍ، وَلَهُ بُكَـاءُ بكاءَ الثَّكْلَى» فـ«صَـوْتَ حِمَـارٍ» مصـدر تشبيهي، وهـو منصـوبٌ بفعل محـذوف وُجُوبـاً، والتقديـر: يُصَوِّتُ صَـوْتَ حِمَـارٍ، وقبله جملة وهي «لِـزَيد صَـوْتٌ» وهي مشتملة على الفـاعـل في المعنى، وهـو «زيد» وكذلك «بُكَاءَ الثَّكْلى» منصـوبٌ بفعل محـذوفٍ وُجُوبـاً، والتقديـر: يَبْكِي بُكَاءَ الثَّكْلَى.

فلو لم يكن قبـل هذا المصـدرِ جمْلَةٌ وَجَبَ الـرَّفْـعُ، نحـو «صَـوْتُـهُ صَوْتُ حِمَارٍ، وَبُكَـاؤُهُ بُكَاءُ الثَّكْلَى»، وكـذا لو كـان قبله جملة [و] ليست مشتملة على الفـاعل في المعنى، نحـو «هٰـذَا بُكَـاءٌ بُكَـاءُ الثَّكْلى، وَهٰـذا صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ».

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط، ولكنه مفهوم من تمثيله.

= وأما الأربعة التي يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهي: أن يكون السـابق عليه جملة، وأن تكـون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر، وأن تكون أيضـاً مشتملة على معنى المصدر، وأن يكـون في هذه الجملة ما يصلح للعمل في المصدر.

فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث نحو قولك: لفلان ذكاء ذكاء الحكماء، أو لم تتقـدمه جملة، بل تقدمه مفرد، كقولك: صوت فلان صوت حمار، أو تقدمته جملة ولكنهـا لم تشتمل على فـاعل المصدر. كقولـك: دخلت الدار فـإذا فيها نـوح نوح الحمـام ـ ففي كل هـذا المثل ومـا أشبهها لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف وجوباً. بل هو فيما ذكرنا ـ مما تقدمته جملة ـ من الأمثلة بدل مما قبله.

المَفْعُولُ لَهُ

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَـهُ المَصْـدَرُ، إنْ أَبَانَ تعْليلاً، كَـ «جُدْ شكْراً، وَدِنْ»(١)

وَهْـوَ بِمَـا يَعْمَـلُ فِيـهِ مُتَّحِـدْ وَقْتـاً وَفَاعِـلاً، وَإنْ شَـرْطٌ فُقِـدْ(٢)

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَـعَ الشُّرُوطِ: كَلِزُهْـدٍ ذَا قَنِـعْ(٣)

المفعولُ لـه هـو المصدرُ، المُفْهِمُ علةً، المشـاركُ لعـامله: في

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «مفعولاً» حال من نائب الفاعل «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولاً «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلاً» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة، دن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه.

(٢) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتي «يعمل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتاً» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلاً» معطوف على قوله وقتاً «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وإن فقد شرط، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية. وجواب الشرط في البيت التالي.

(٣) «فاجرره» الفاء لربط الجواب بالشرط، اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف. والجملة في محل نصب خبر ليس «مع» ظرف متعلق بيمتنع ومع مضاف، و«الشروط» مضاف إليه «كلزهد» الكاف جارة لقول محذوف. لزهد: جار ومجرور متعلق بقنع الآتي «ذا» اسم إشارة مبتدأ «قنع» فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من قنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الوقت، والفاعِلِ، نحو «جُدْ شُكْراً» فشكراً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل، لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر، ومُشارك لعامله وهو «جُدْ»: في الوقت؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زمنُ الجودِ، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر.

وكذلك «ضَرَبْتُ آبني تأديباً» فتأديباً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل؛ إذ يصح أن يقع في جواب «لم فَعَلْتَ الضَّرْبَ؟» وهو مشارك لضربت: في الوقت، والفاعل.

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة ـ أعني المصدرية، وإبَانَةَ التعليلِ، واتحادَه مع عامله في الوقت والفاعل.

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّهُ بحرف التعليل، وهو اللام، أو «مِنْ» أو «في» أو الباء؛ فمثالُ ما عدمت فيه المصدريةُ قولك «جئتك للسمن» ومثالُ ما لم يَتَّحد مع عامله في الوقت «جئتك اليوم للإكرام غداً» ومثالُ ما لم يتحد مع عامله في الفاعل «جاء زيد لإكرام عمرو له».

ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط، نحو «هَذَا قَنِعَ لِزُهْدِ».

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كَوْنُه مصدراً، ولا يشترط اتحادهُ مع عامله في الوقت ولا في الفاعل، فجوزوا نصب «إكرام» في المثالين السابقين، والله أعلم.

* * *

وقلَّ أن يَصْحَبَهَا المُجَرَّدُ
وَالْعَكْسُ في مَصْحُوب «أَلْ» وَأَنْشَدُوا[1]
لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[2]

المفعولُ له المستكملُ للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال؛ أحدها: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، والثاني: أن يكون مُحَلّى بالألف واللام، والثالث: أن يكون مضافاً، وكلُّها يجوز أن تُجَرّ بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرَّدَ عن الألفِ واللامِ والإضافةِ النصبُ، نحو «ضَرَبْتُ ابْنِي تأدِيباً»، ويجوز جرُّهُ؛ فتقول: «ضَرَبْتُ ابني لتأدِيبٍ»، وزعم الْجُزُولي أنه لا يجوز جَرُّهُ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به النحويون، وما صَحِبَ الألفَ واللامَ بعكس المجرد؛ فالأكثر جَرُّه، ويجوز النصب؛ فـ «ضربتُ ابني للتأدِيبِ» أكثَرُ من «ضربت ابني التأدِيبَ»، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف:

١٦٣ * لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ *

(١) «وقل» فعل ماضٍ «أن» مصدرية «يصحبها» يصحب: فعل مضارع منصوب بأن، وها: مفعول به ليصحب «المجرد» فاعل يصحب، و«أن» ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل، «والعكس» مبتدأ «في مصحوب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومصحوب مضاف و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «وأنشدوا» فعل وفاعل.

(٢) «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة «توالت» توالى: فعل ماضٍ، والتاء تاء التأنيث «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف و«الأعداء» مضاف إليه.

١٦٣ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والبيت كما ورد في كلام الناظم؛ فهذا صدره، وعجزه قوله:

* وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ *

اللغة: «أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، وتقول: قعد فلان عن الحرب، إذا

البيت، فـ«الجبنَ» مفعول له، أي: لا أقعد لأجل الجبن، ومثلُه قولُه:

١٦٤ ـ فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْماً إذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَانَاً وَرُكْبَانَا

= تأخر عنها ولم يباشرها «الجبن» بضم فسكون ـ هو الهيبة والفزع وضعف القلب والخوف من العاقبة «الهيجاء» الحرب، وهي تقصر وتمد، فمن قصرها قول لبيد:

* يَا رُبَّ هَيْجاً هِي خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

ومن مدها قول الآخر:

إذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

«توالت» تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه «زمر» جمع زمرة، وهي الجماعة «الأعداء» جمع عدو.

الإعراب: «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بقوله أقعد «ولو» الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: لو لم تتوال زمر الأعداء، ولو توالت زمر الأعداء، لو: حرف شرط غير جازم «توالت» توالى: فعل ماضٍ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف، و «الأعداء» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «الجبن» حيث وقع مفعولاً لأجله، ونصبه مع كونه محلى بأل.

وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفاً؛ فذهب سيبويه ـ وتبعه الزمخشري ـ إلى جواز ذلك، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم ١٦٤ و١٦٥) وقول شاعر الحماسة:

كَرِيمٍ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَاتِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

فقوله: «فضل حياته» مفعول لأجله، وهو معرف بالإضافة؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير.

وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة؛ لأنه ـ فيما زعم كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترناً بأل، فأل هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافاً إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفاً.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله في هذه المسألة؛ لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر، ومما يدل على صحته ورود في قول الله تعالى: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت﴾ والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل، فلا يصار إليه.

١٦٤ ـ البيت من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة، وهو من كلمة لقريط ابن أنيف أحد=

وأما المضاف فيجوز فيه الأمْرَانِ ـ النصبُ، والجرُّ ـ على السواء؛ فتقول: «ضَرَبْتُ ٱبْني تَأدِيبَهُ، ولتأدِيبِهِ» وهذا [قد] يُفْهَمُ من كلام المصنف؛ لأنه لما ذكر أنه يقل جَرُّ المجردِ ونصبُ المصاحِبِ للألف واللام عُلم أن المضاف لا يقلُّ فيه واحِدٌ منهما، بل يكثر فيه الأمران، ومما جاء منصوباً [قوله تعالى) (يَجعَلُونَ أصَابِعَهُمْ في آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ) ومنه] قوله:

١٦٥ ـ وَأغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ٱدِّخَارَهُ
وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ الَّلئِيمِ تَكَرُّمَا

= بني العنبر.

اللغة: «شنوا» أراد: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة «الإغارة» الهجوم على العدو والإيقاع به «فرساناً» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركباناً» جمع راكب، وهو أعم من الفارس، وقيل: هو خاص براكبي الإبل.

المعنى: يتمنى بدل قومه قوماً آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم، ما بين فارس وراكب.

الإعراب: «فليت» حرف تمن ونصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم «قوماً» اسم ليت مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «شنوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا، وله مفعول به محذوف، والتقدير: شنوا أنفسهم ـ أي فرقوها ـ لأجل الإغارة «الإغارة» مفعول لأجله «فرساناً» حال من الواو في «شنوا» «وركباناً» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «الإغارة» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع اقترانه بأل، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة؛ وادعاؤه أن أل في «الإغارة» ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه.

وربما قيل: إنه لا شاهد في البيت؛ لأن الإغارة مفعول به: أي فرقوا إغارتهم على عدوهم، وليست مفعولاً لأجله.

١٦٥ ـ البيت لحاتم الطائي، الجواد المشهور.

اللغة: «العوراء» الكلمة القبيحة «ادخاره» استبقاء لمودته «وأعرض» وأصفح. =

= الإعـراب: «وأغفر» فعـل مضارع، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنـا «عوراء» مفعـول به لأغفـر، وعوراء مضـاف و«الكريم» مضـاف إليه «ادخـاره» ادخار: مفعـول لأجله، وادخار مضـاف وضمير الغائب مضاف إليه «وأعرض» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن شتم» جار ومجرور متعلق بأعرض، وشتم مضاف و«اللئيم» مضاف إليه «تكرما» مفعول لأجله.

الشاهد فيه: قوله «ادخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع أنه مضـاف للضمير ولـو جره بـاللام فقال: «لادخاره» لكان سائغاً مقبولاً، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعـول لأجله لا يكون معرفة بإضافة ولا بأل، وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح.

وفي قوله «تكرما» شاهد آخر لهذا الباب. فإن قوله: «تكرما» مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل، وقـد جاء بـه منصوباً لاستيفائـه الشروط، ولا يختلف أحـد من النحاة في صحـة ذلك.

المَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفاً

الظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا «في» بِاطِّرَادٍ، كَهُنَا آمْكُثْ أَزْمُنَا[1]

عَرَّفَ المصنفُ الظرفَ بأنه: زمان ـ أو مكان ـ ضُمِّنَ معنى «في» باطِّرَادٍ، نحو «آمْكُثْ هُنَا أَزْمُنَا» فهنا: ظرف مكان، وأزمنا: ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى «في»، لأن المعنى: امكث في هذا الموضع [و] في أَزْمُنٍ.

واحترز بقوله: «ضمن معنى في» مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في» كما إذا جُعِلَ آسْمُ الزمانِ أو المكانِ مبتدأ، أو خبراً، نحو: «يَوْمُ الجمعة يَوْمٌ مُبَارك، وَيَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمٌ مُبَارك، والدَّارُ لزيد» فإنه لا يسمى ظرفاً والحالةُ هذه، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحو: «سِرْتُ في يوم الجمعة» و«جلستُ في الدَّارِ» على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولاً به، نحو: «بنيت الدارَ، وشهدتُ يَوْمَ الْجَمَلِ».

واحترز بقوله: «باطِّرَادٍ» من نحو: دَخَلْتُ البيتَ، وسكنتُ الدَّارَ، وذهبتُ الشأمَ» فإن كل واحد من «البيت، والدار، والشأم» متضمن معنى «في» ولكن تَضَمُّنه معنى «في» ليس مُطَّرِداً؛ لأن أسماء المكان المُخْتَصَّة

---

(١) «الظرف» مبتدأ «وقت» خبر المبتدأ «أو مكان» معطوف على وقت «ضمنا» فعل ماض مبني للمجهول، وألف الإثنين نائب فاعل، وهو المفعول الأول «في» قصد لفظه: مفعول ثانٍ لضمن «باطراد» جار ومجرور متعلق بضمن «كهنا» الكاف جارة لقول محذوف، هنا: ظرف مكان متعلق بامكث «امكث» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أزمنا» ظرف زمان متعلق بامكث أيضاً.

لا يجوز حَذْفُ «في» معها، فليس «البيت، والدار، والشأم» في المُثُلِ منصوبةً على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لأن الظرف هو: ما تضمن معنى «في» باطِّرَادٍ، وهذه متضمنة معنى «في» لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف، وفيه نظر، لأنه إذا جُعلت هذه الثلاثَةُ ونحوُهَا منصوبةً على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنةً معنى «في»، لأن المفعولَ به غيرُ متضمنٍ معنى «في»، فكذلك ما شُبِّه به، فلا يحتاج إلى قوله: «باطِّرَادٍ» ليخرجها، فإنها خرجت بقوله «ما ضمن معنى في»، والله تعالى أعلم.

* * *

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ: مُظْهَراً كَانَ، وَإلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا[1]

حُكْمُ ما تَضَمَّنَ معنى «في» من أسماء الزمان والمكان النصبُ، والناصبُ له ما وقع فيه، وهو المَصْدَرُ، نحو: «عجبت من ضَرْبِكَ زيداً، يوم الجمعة، عند الأمير» أو الفعلُ، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً، يومَ الجمعةِ، أمام الأميرِ» أو الوَصْفُ، نحو: «أنا ضاربٌ زيداً، اليومَ، عِنْدَكَ».

(١) «فانصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالواقع» جار ومجرور متعلق بانصب «فيه» جار ومجرور متعلق بالواقع «مظهراً» خبر لكان الآتي مقدم عليه «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع «وإلا» إن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف: أي وإلا يظهر «فانوه» الفاء واقعة في جواب الشرط، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مقدراً» حال من الهاء في «أنوه».

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقعُ فيه فقط، وهو المصدر، وليس كذلك، بل ينصبه هو وغيره: كالفعل، والوصف[1].

والناصبُ له إما مذكورٌ كما مُثِّلَ، أو محذوفٌ: جوازاً، نحو أن يقال: «مَتَى جِئْتَ؟» فتقول: «يَوْمَ الجمعةِ»، و «كَمْ سِرْتَ؟» فتقول: «فَرْسَخَيْنِ»، والتقدير «جئت يوم الجمعة، وسرت فرسخين» أو وجوباً، كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً، نحو: مررت بِرَجُلٍ عِنْدَكَ» أو صلة، نحو: «جاء الذي عندك» أو حالاً، نحو: «مررت بزَيْدٍ عِنْدَكَ» أو خبراً في الحال أو في الأصل، نحو «زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَظَنَنْتُ زَيْداً عِنْدَكَ»، فالعاملُ في هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقديرُ في غير الصلة «اسْتَقَرَّ» أو «مستقر» وفي الصلة «اسْتَقَرَّ»، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة[2]، والله أعلم.

* * *

(١) إعلم أن الذي يقع في الظرف هو الحدث، فإذا قلت «جلست أمامك» فالجلوس - وهو الحدث - هو الذي وقع أمامك، وكذلك إذا قلت «أنا جالس أمامك» وكذلك إذا قلت «كان جلوسي أمامك» واعلم ايضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة؛ لأن كل معناه هو الحدث، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع منها أو عليها أو الثابت لها، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذي ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن، فيكون شاملاً للمصدر والفعل والوصف، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلاً.

(٢) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظرف، وهي: أن يكون صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً؛ وبقي عليه موضعان آخران: (الأول) أن يكون الظرف مشغولاً عنه، كقولك: يوم الجمعة سافرت فيه. والتقدير: سافرت يوم الجمعة سافرت فيه، ولا يجوز إظهار هذا العامل؛ لأن المتأخر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض في الكلام (الثاني) أن يكون الكلام قد

وَكُــلُّ وَقْــتٍ قَــابِــلٌ ذَاكَ، وَمَــا يَـقْـبَـلُهُ الـمَكَــانُ إلَّا مُـبْــهَـمَــا[١]
نَحْــوُ ٱلْجِهَــاتِ، وَالمَقَــادِيـرِ، وَمَــا صِيــغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَـرْمًى مِنْ رَمَى[٢]

يعني أن اسمَ الزمانِ يقبلُ النصبَ على الظرفية[٣]: مُبْهَماً كان، نحو «سِرْتُ لحظةً، وساعةً» أو مُختصاً: إما بإضافةٍ، نحو «سِرْتُ يَوْمَ الجمعةِ»، أو بوصف نحو «سِرْتُ يَوْماً طَوِيلاً» أو بعددٍ، نحو «سِرْتُ يَوْمَيْنَ».

= سمع بحذف العامل، نحو قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد: حينئذ الآن، وتقدير الكلام: قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن؛ فناصب «حين» عامل، وناصب «الآن» عامل آخر؛ فهما من جملتين لا من جملة واحدة، والمقصود نهي المخاطب عن الخوض فيما يذكره، وأمره بالاستماع إلى جديد.

(١) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف، و«وقت» مضاف إليه «قابل» خبر للمبتدأ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «ذاك» ذا: اسم إشارة مفعول به لقابل، والكاف حرف خطاب «وما» نافية «يقبله» يقبل: فعل مضارع، والهاء مفعول به ليقبل «المكان» فاعل يقبل «إلا» حرف استثناء دال على الحصر «مبهماً» حال، والتقدير: لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهماً.

(٢) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك نحو، ونحو مضاف، «والجهات» مضاف إليه «والمقادير» معطوف على الجهات «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على الجهات «صيغ» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة «من الفعل» جار ومجرور متعلق بصيغ «كمرمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «من رمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من مرمى، وتقدير الكلام: وذلك كائن كمرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى.

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين، أحدهما الحدث، وثانيهما الزمن، ويدل على المكان بدلالة الالتزام؛ لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزءي معناه الوضعي قوي على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالاً عليه في الجملة، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته، لكونه بالنظر إلى المادة قوي الدلالة على هذا النوع.

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان، أحدهما: المبهم، والثاني: ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره، والمبهم كالجهات [السِّتِّ]، نحو: «فوق، وتحت، [ويمينَ، وشِمَالَ] وأمام، وخَلفَ» ونحو هذا، كالمقادير، نحو «غَلْوَة، ومِيلٍ، وفَرْسَخٍ، وبَرِيد»[1] تقول: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ، وسِرْتُ غَلْوَةً» فتنصبهما على الظرفية.

وأما ما صيغَ من المصدر، نحو «مَجْلِسَ زَيْدٍ، وَمَقْعَدَهُ» فَشَرْطُ نَصْبِهِ - قياساً - أن يكون عامله من لفظه، نحو «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو» فلو كان عامله من غير لفظه تعين جَرُّه بفي، نحو: «جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ» فلا تقول: «جلست مَرْمَى زيد» إلا شذوذاً.

ومما ورد من ذلك قولهم: «هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ، وَمَزْجَرَ الْكَلْبِ، وَمَنَاطَ الثرَيَّا»[2] أي: كائن مَقْعَدَ القابلة، وَمَزْجَرَ الكلب، ومَنَاطَ الثريا، والقياس «هو مِنِّي في مَقْعَد القابلة، وهو مَزْجَر الكلب، وفي مَنَاطِ الثريا» ولكن نُصِبَ شذوذاً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

(١) الغلوة - بفتح الغين المعجمة وسكون اللام - فسرها المتقدمون بالباع مائة باع، والباع: مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهما محاذيتين لصدرك، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم، ومنهم من قدرها بثلثمائة ذراع، والميل: عشر غلوات، فهو ألف باع، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ.

(٢) يقول العرب «فلان مني مقعد القابلة» يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة. ويقولون: «فلان مني مزجر الكلب» يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذي تزجر إليه الكلب. ويراد بهذا الذم، ويقولون: «فلان مني مناط الثريا» يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها. وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة، يعني أنه فريد في شرفه ورفعة قدره.

وَشَــرْطُ كَـوْنِ ذَا مَقِيسـاً أَنْ يَقَـعْ ظَـرْفاً لِمَـا فِي أَصْلِهِ مَعْـهُ ٱجْتَمَـعْ(١)

أي: وشرطُ كونِ نصبِ ما اشتقَّ من المصدر مَقِيساً: أن يقع ظـرفاً لما اجتمع معه في أصله، أي: أن ينتصب بما يُجَامعه في الاشتقاق من أَصْـلٍ وَاحِـدٍ، كمجَـامعـة «جلست» بـ«ـمَجْلس» في الاشتقـاق مـن الجلوس، فأصلُهُمَا وَاحِدٌ، وهو «الْجُلُوس».

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صِيغَ من المصدر مُبْهَمَان، أما المقاديرُ فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة، لأنها ـ وإن كانت معلومةً المقدارِ ـ فهي مجهولة الصفة، وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من [الظروف] المبهمة، لأنها مَعْلُومَة المقدار، وأما ما صِيغَ من المصدر فيكون مبهماً، نحو «جلست مجلساً» ومختَصًّا، نحو «جلست مجلس زيد».

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً أن «مَرْمًى» مشتق من رَمَى، وليس هذا على مذهب البصريين، فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر، لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص ـ وهو: ما لَهُ أَقْطارٌ تَحْوِيه ـ لا ينتصب ظرفاً، فاعلم أنَّهُ سُمع نصبُ كلِّ مكانٍ مختص مع «دخل»،

---

(١) «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«كون» مضاف إليه، وكون مضاف، و«ذا» مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «مقيساً» خبر الكون الناقس «أن» مصدرية «يقع» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنه للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الذي هو إشارة للمأخوذ من مصدر الفعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر خبر المبتدأ «ظرفاً» حال من فاعل يقع المستتر فيه «لما» جار ومجرور متعلق بقوله: «ظرفاً» أو بمحذوف صفة له «في أصله، معه» جار ومجرور وظرف، متعلقان باجتمع الآتي «اجتمع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من اجتمع وفاعله لا محل لها صلة «ما» المجرور محلاً باللام.

وسكن» ونصب «الشأم» مع «ذهب»، نحو «دخلت البيتَ، وسكنت الدار، وذهبْتُ الشأمَ» واختلف الناسُ في ذلك، فقيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذاً، وقيل: منصوبة على إسقاط حرف الجر، والأصلُ «دخلت في الدار» فحذف حرف الجر، فانتصب الدار، نحو «مررت زيداً» وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به[1].

* * *

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ[2]

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ذكر الشارح منها ثلاثة:
(الأول) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه، وهو مذهب المحققين من النحاة، ونسبه الشلوبين للجمهور، وصححه ابن الحاجب.
(الثاني) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر، يعني على الحذف والإيصال، كما انتصب «الطريق» في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩):

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وهذا مذهب الفارسي، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه، وقد اختاره ابن مالك.
(الثالث) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة.
(الرابع) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وعللوا هذا القول بأن نحو «دخل» يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع؛ إلا أن يخص هذا القول بنحو «دخل» مما له حالتان تساوتا في كثرة الورود، بخلاف نحو «ذهب».

(٢) «وما» اسم موصول مبتدأ أول «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، وهو المفعول الأول «ظرفاً» مفعول ثانٍ ليرى، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وغير» معطوف على قوله: «ظرفاً» «السابق» وغير مضاف، و«ظرف» مضاف إليه:

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ: الَّذِي لَزِمْ
ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ[١]

ينقسم اسمُ الزمان واسمُ المكانِ إلى: متصرف، وغير متصرف، فالمتصرفُ من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفاً وغير ظرف، كـ«يوم، ومكان» فإن كل واحد منهما يُسْتَعْمَلُ ظرفاً، نحو «سِرْتَ يوماً وجلستُ مكاناً»، ويستعملُ مُبتدأ، نحو «يَوْمُ الجمعةِ يومٌ مبارك، ومكانُكَ حَسَنٌ» وفاعلاً، نحو «جاء يومُ الجمعة، وارتفع مكانُكَ».

وغير المتصرف هو: ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو «سَحَرَ» إذا أردْتَهُ من يومٍ بعينه[٢]، فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ، كقوله تعالى: ﴿إلا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾، و«فوق» نحو «جَلَسْتُ فَوْقَ الدارِ» فكل واحد من «سحر: وفوق» لا يكون إلا ظرفاً[٢].

= «فذاك» الفاء زائدة، واسم الإشارة مبتدأ ثانٍ «ذو» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وزيدت الفاء من جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في عمومه، وذو مضاف، و«تصرف» مضاف إليه «في العرف» جار ومجرور متعلق بتصرف.

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«التصرف» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: خبر المبتدأ «لزم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي. والجملة من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذي «ظرفية» مفعول به للزم «أو شبهها» معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها، وليس يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: «ظرفية» المذكور في البيت؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها، ومنه الذي لزم شبه الظرفية وحدها، والقسم الأول صحيح، والقسم الثاني على هذا الذي يفيده ظاهر البيت غير صحيح، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين؛ أحدهما: الذي يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها؛ وهو نوع من غير المتصرف، وثانيهما: الذي يلزم الأمرين الظرفية وشبهها، نعني أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها، وهو النوع الآخر من غير المتصرف «من الكلم» جار ومجرور متعلق بلزم أو بشبه أو بمحذوف حال من «غير ذي التصرف».

(٢) مثل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين: أحدهما «سحر» إذا أردت به =

والذي لزم الظرفية أو شبهها «عِنْدَ [وَلَدُنْ]» والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ «ـمِنْ»، نحو «خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ» ولا تُجَرُّ «عند» إلا بـ «ـمِنْ» فلا يقالُ «خَرَجْتُ إلى عندِه»، وقولُ العامةِ: «خَرَجْتُ إلى عنده» خَطأٌ[1].

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ[2]

ينوبُ المصدرُ عن ظرفِ المكانِ قليلاً، كقولك «جلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أي: مكَانَ قُرْبِ زيدٍ، فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضافُ إليه

= سحر يوم معين، وهذا صحيح، وثانيهما «فوق» والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها، بدليل مجيئه مجروراً بمن في قوله تعالى: ﴿فخر عليهم السقف من فوقهم﴾ وفي آيات أخر.

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية «قط» و«عوض» ظرفين للزمان أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل، وهما خاصان بالوقوع بعد النفي أو شبهه، ومنها أيضاً «بدل» إذا استعملته بمعنى مكان، كما تقول: خذ هذا بدل هذا، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك: أنا أزورك صباح مساء، ومنزلتك عندنا بين بين، ومنها أيضاً «بينا» و«بينما» ومنها «مذ، ومنذ» إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب كقط وعوض.

(١) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم: «حتى متى» فأدخلوا حتى على ظرف الزمان وقالوا: «إلى أين» و«إلى متى» فأدخلوا «إلى» الجارة على ظرف الزمان والمكان، وهذا شاذ من جهة القياس. ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال «حتى» الجارة على لفظ «متى» من بين أسماء الزمان، وإدخال «إلى» الجارة على لفظ «متى» ولفظ «أين» من بين جميع الظروف، اتباعاً لهم، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك.

(٢) «وقد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «عن مكان» جار ومجرور متعلق بينوب «مصدر» فاعل ينوب «وذاك» الواو للاستئناف، واسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «في ظرف» جار ومجرور متعلق بيكثر الآتي، وظرف مضاف، و«الزمان» مضاف إليه «يكثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك، والجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

مُقَامَهُ، فأعرب باعرابه، وهو النَّصْبُ على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول «آتيك جُلُوسَ زيد» تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامةُ المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ، نحو «آتِيكَ طُلُوعَ الشمس، وَقُدُومَ الحاجِّ، وخُرُوجَ زيدٍ» والأصلُ: وَقْتَ طلوع الشمس، ووَقْتَ قدوم الحاج، ووَقْتَ خروج زيد، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مَقِيسٌ في كل مصدر(١).

* * *

(١) ذكر الشارح ـ تبعاً للناظم ـ واحداً مما ينوب على الظرف، وهو المصدر، بين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة ـ بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من مصادر عن ظرف الزمان ـ وأن نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب، وقد بقي عليه أشياء تنوب على الظرف زمانياً أو مكانياً:

الأول: لفظ «بعض» ولفظ «كل» مضافين إلى الظرف، نحو «بحثت عنك كل مكان، وسرت كل اليوم» وذلك من جهة أن كلمتي بعض وكل بحسب ما تضافان إليه، وقد مضى ـ في باب المفعول المطلق ـ أنهما ينوبان عن المصدر في المفعولية المطلقة.

الثاني: صفة الظرف، نحو «سرت طويلاً شرقي القاهرة».

الثالث: اسم العدد المميز بالظرف، نحو «صمت ثلاثة أيام، وسرت ثلاثة عشر فرسخاً».

الرابع: ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان، نحو «أحقاً» في قول الشاعر:

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ لَسْتُ صَادِراً ... وَلَا وَارِداً إلاّ عَلَيَّ رَقِيبُ

وفي نحو قول الآخر:

أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ... فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وفي نحو قول الآخر:

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ ... تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ الْمَجَالِسِ

وفي نحو قول الآخر:

* أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي *

المَفْعُولُ مَعَهُ

يُنْصَبُ تَـالِي الْـوَاوِ مَفْعُـولاً مَعَـهْ ... في نَحْوِ« سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ»[1]

بِـمَـا مِنَ الْـفِعْـلِ وَشِبْـهِـهِ سَبَقْ ... ذا النَّصْبُ، لا بالْوَاوِ في الْقَوْلِ الأحَقّ[2]

المفعول معه هو: الاسمُ، المنتصبُ، بعد وَاوٍ بمعنى مَعَ.

والناصبُ له ما تقدمه: من الفعل، أو شبههِ.

فمثـالُ الفعل «سِيـرِي والطريقَ مسـرعة» أي: سِيـرِي مع الـطريق، فالطريقَ منصوبٌ بسِيرِي.

ومثالُ شِبْهِ الفعلِ «زيد سائرٌ والطريقَ»، و «أعجبني سَيْرُكَ وَالطَّرِيقَ» فالطريق: منصوبٌ بسائر وسيرك.

وَزَعَمَ قومٌ أن الناصب للمفعـول معه الـواوُ، وهو غيـر صحيح، لأن كـل حرف اخْتَصَّ بـالاسم ولم يكن كـالجـزء منـه، لم يعمـل إلا الجـرَّ،

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «تالي» نائب فاعل ينصب، وتالي مضاف و«الواو» مضاف إليه «مفعـولاً» حال من نـائب الفاعـل «معه» مـع: ظرف متعلق بقـوله «مفعـولاً» ومع مضـاف والضميـر مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محـذوف، والتقديـر: وذلك كـائن في نحـو «سيري» فعـل أمر، وبـاء المخاطبـة فاعـل، والجملة في محل جـر بـإضـافـة نحـو إليهـا «والطريق» مفعول معه «مسرعة» حال من ياء المخاطبة في قوله سيري.

(٢) «بما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من الفعـل» جار ومجـرور متعلق بقولـه سبق الآتي «وشبهه» الواو عاطفة، وشبه: معطوف على الفعل، وشبه مضـاف والضمير مضاف إليه «سبق» فعـل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء «ذا» اسم إشارة مبتدأ مؤخر «النصب» بدل أو عطف بيـان أو نعت لاسم الإشارة «لا» حرف عطف «بالواو» جار ومجـرور معطوف على بمـا «في القول» جـار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق «الأحق» نعت للقول.

كحروف الجر، وإنما قيل «ولم يكن كالجزء منه» احترازاً من الألف واللام، فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً، لكونها كالجزء منه، بدليل تخطِّي العامل لها، نحو «مررت بالغُلَامِ».

وَيُستفاد من قول المصنف في نحو «سيري والطريقَ مسرعَةً» أن المفعول معه مَقِيسٌ فيما كان مثلَ ذلك، وهو: كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع، وتقدَّمه فعلٌ أو شبهُهُ، و[هذا] هو الصحيح من قول النحويين[1].

وكذلك يفهم من قوله: «بما من الفعل وشبهه سبق» أن عامله لا بُدَّ أن يتقدَّمَ عليه، فلا تقول: «والنيلَ سِرْتُ» وهذا باتفاق، أمَّا تَقَدُّمه على مصاحبه - نحو «سار والنيلَ زيدٌ» - ففيه خلافٌ، والصحيحُ مَنْعُه[2].

---

(١) يريد الشارح بالمماثلة في قوله: «مقيس فيما كان مثل ذلك - إلخ» المشابهة فيما ذكر، وفي كون الاسم الذي بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو.

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه، ولم يصح عطفه على ما قبله، فإنه يكون مفعولاً معه، وذهب ابن جني إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه قد ورد عنهم ما لا يحصى من الشواهد نثراً ونظماً، وقولهم: سرت والطريق، واستوى الماء والخشبة - بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد - من غير ضرورة ولا ملجىء ما، يقطع بذلك.

(٢) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على مصاحبه: أيجوز أم لا يجوز؟ فذهب ابن جني إلى أن ذلك جائز، والذي يؤخذ من كلامه في كتاب «الخصائص» وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه؛ فتقول: جاء وزيد عمرو، كما قال الشاعر:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ - وَرَحْمَةُ اللهِ - السَّلاَمُ

والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، وثاني الاستدلالين أنه ورد عن العرب المحتج بكلامهم تقديم المفعول معه على مصاحبه كما في قول يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يعاتب فيها ابن =

وَبَعْدَ «مَا» ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ «كَيْفَ» نَصَبْ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ[1]

حَقُّ المفعول [معه] أن يسبقَه فعلٌ أو شبهُهُ، كما تقدَّمَ تمثيلُه، وسُمع من كَلَامِ العرب نَصْبُه بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين من غير أن يُلْفَظَ بفعل، نحو «ما أنت وزيداً[2]» و«كيف أنت وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ» فخرجَهُ

عمه:

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ... ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

فزعم أن الواو في قوله: «وفحشاً» واو المعية، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه، ومن ذلك أيضاً قول بعض الفزاريين، وهو من شعراء الحماسة:

أكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ ... وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

فزعم أن الواو في قوله: «والسوءة» واو المعية، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه وهو قوله: «اللقبا» وأصل الكلام عنده: ولا ألقبه اللقبا والسوءة.

وليس ما ذهب إليه ابن جني بسديد، ولا ما استدل به صحيح، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف فلئن سلمنا له شبهه به لم نسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه، بل كونه تابعاً ينادي بأن ذلك ممتنع، فأما البيت الذي أنشده شاهداً على تقديم المعطوف فضرورة أو مؤول، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه فبعد تسليم صحة الرواية يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف وقدم المعطوف ضرورة.

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «نصب» الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه، وما مضاف و«استفهام» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «أو» عاطفة «كيف» معطوف على «ما» السابق «نصب» فعل ماض «بفعل» جار ومجرور متعلق بنصب، وفعل مضاف، و«كون» مضاف إليه «مضمر» نعت لفعل «بعض» فاعل نصب، وبعض مضاف، و«العرب» مضاف إليه.

(٢) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

الشاهد في قوله: «ما أنت والسير» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه:

أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجْلٍ ... أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو ... وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا؟ =

النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتقٍّ من الكَوْن، والتقديرُ: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ، فزيداً وقصعةً: منصوبان بـ «تكون» المضمرة.

* * *

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ(١)

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ(٢)

= الشاهد في قوله: «وما حضن والجيادا» حيث نصب «الجياد» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتج به فإنه قليل، والكثير في ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعجم:

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ ... وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ؟

وكما قال أوس بن حجر:

عَدَدْتَ رِجَالاً مِن قُعَيْنٍ تَفَجُّساً ... فَمَا ابنُ لُبَيْنَي وَالتَّفَجُّسُ وَالْفَخْرُ؟

وكما قال المخبل يهجو الزبرقان بن بدر:

يَا زِبْرِقَانُ أَخَابَنِي خَلَفٍ ... مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ؟

(١) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف «بلا ضعف» الباء حرف جر، ولا: إسم بمعنى غير مجرور بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، ولا مضاف وضعف: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، والجار والمجرور متعلق بيمكن «أحق» خبر المبتدأ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره «والنصب مختار» مبتدأ وخبره «لدى» ظرف متعلق بمختار، ولدى مضاف و«ضعف» مضاف إليه، وضعف مضاف، و«النسق» مضاف إليه.

(٢) «النصب» مبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يجز» فعل مضارع فعل الشرط «العطف» فاعل يجز، وجواب الشرط محذوف «يجب» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب. والجملة في محل أو اعتقد» أو: عاطفة، اعتقد: فعل أمر، وفاعله =

الاسم الواقعُ بعد هذه الواو: إما أن يمكن عطفه على ما قبله، أو لا، فإن أمكَنَ عَطْفُه فإما أن يكون بضَعْفٍ، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عَطْفُه بلا ضَعْفٍ فهو أحقُّ من النصب، نحو «كُنْتُ أنا وزيدٌ كالأخوين» فرَفْعُ «زيد» عطفاً على المضمر المتصل أوْلَى من نصبه مفعولاً معه، لأن العطف ممكن للفَصْل، والتشريكُ أوْلَى من عدم التشريك، ومثلُه «سارَ زيدٌ وعمْروٌ» فرفع «عمرو» أوْلَى من نصبه.

وإن أمكن العَطْفُ بضَعْفٍ فالنصبُ على المعية أوْلَى من التشريك(١)، لسلامَتِهِ من الضعف، نحو «سِرْتُ وزيداً»، فنصبُ «زيدٍ» أوْلَى من رَفْعِهِ، لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إضمار» مفعول به لاعتقد، وإضمار مضاف و«عامل» مضاف إليه «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط، وتكون جملة الشرط وجوابه ـ على هذا ـ في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) الضعف الذي لا يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظياً: أي عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب، وإما أن يكون معنوياً وقد مثل الشارح للضعف اللفظي، ولم يمثل للضعف المعنوي: أي الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى، ومن أمثلته قولهم: «لو تركْتَ الناقة وفصيلها لرضعها» وبيانه أنك لو عطفت الفصيل على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك إياهما، وليس كذلك، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف: لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها ـ تعني يتمكن من رضاعها ـ لرضعها، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى: لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود؛ لأن المعية يراد بها المعية حساً ومعنى؛ فالتكلف الذي استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذي جعله ضعيفاً، ومثله قوله الشاعر:

إذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امرىءٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

إذ لو عطفت «الليالي» على «أمره» لكنت محتاجاً إلى تقدير: واكل أمره لليالي وواكل الليالي لأمره، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج إلى شيء.

وإن لم يمكن عَطْفُهُ تعيَّنَ النصبُ: على المعِيَّة، أو على إضمار فعل [يليق به]، كقوله:

١٦٦ - * عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بارداً *

فماءً: منصوب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، والتقدير «وسقيتها ماء بارداً» وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ﴾ فقوله «وشركاءكم» لا يجوز عَطْفُهُ على «أمركم»، لأن العطف على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال «أجمعت شركائي» وإنما يقال «أَجْمَعْتُ أمري، وجَمَعْتُ شركائي» فشركائي: منصوب على المعية، والتقدير - والله

١٦٦ - هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في تتمته؛ فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت، وأن تمامه:

* حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت، ويروي له صدراً هكذا:

* لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا *

اللغة: «شتت» يروى في مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «همالة» اسم مبالغة من هملت العين؛ إذا انهمرت بالدموع.

الإعراب: «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول «تبناً» مفعول ثان «وماء» ظاهرة أنه معطوف على ما قبله، وستعرف ما فيه «بارداً» صفة للمعطوف.

الشاهد فيه: قوله «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال «علفتها ماء» ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على «علفتها» والتقدير: علفتها تبناً وسقيتها ماء، وإما على أن تضمن «علفتها» معنى «أنلتها» أو «قدمت لها» ونحو ذلك ليستقيم الكلام، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة.

وسيأتي لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النسق، إن شاء الله تعالى.

أعلم ـ فأجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعل يليق به، والتقدير «فأَجمعُوا أمركم، وَآجْمَعوا شركاءَكم».

***

الاسْتِثْنَاءُ

مَـا اسْتَثْنَتِ «الَّا» مَعْ تَمَامٍ يَـنْـتَـصِـبْ ... وَبَـعْـدَ نَفْـيٍ أَوْ كَنَـفْيٍ انْتُخِـبْ[1]

إتْبَاعُ مَا اتَّصَـلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَـطَعْ ... وَعَـنْ تَمِيـمٍ فِيـهِ إبْـدَالٌ وَقَـعْ[2]

حكم المستثنى بـ«إلاّ» النَّصْبُ، إن وقـع بعـد تمـام الكـلام لموجَبٍ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، نحو «قَامَ الْقَوْمُ إلا زيداً، وضـربت القوم إلا زيداً، ومرَرت بالقوم إلا زيداً، وقـام القوم إلا حمـاراً، وضربت القـوم إلا حماراً، ومـررت بالقـوم إلا حمـاراً» فـ«زيـداً» في هـذه المُثُـل منصوب على الاستثناء، وكذلك «حماراً».

---

(١) «ما» اسم موصول مبتدأ «استثنت» استثنى: فعـل ماضٍ، والتـاء للتأنيث «إلا» قصـد لفظه: فـاعل استثنت، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة، والعائد إلى الموصول محذوف، والتقدير: مـا استثنته إلا «مـع» ظـرف متعلق بـاستثنت، ومـع مضـاف و«تمـام» مضـاف إليـه «ينتصب» فعـل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من ينتصب وفـاعله في محل رفـع خبر المبتـدأ «وبعـد» ظـرف متعلق بقـولـه: «انتخب» الآتي، وبعـد مضاف، «ونفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «كنفي» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي، والكاف مضاف ونفي مضاف إليه «انتخب» فعل ماضٍ مبني للمجهول.

(٢) «إتباع» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق، وإتبـاع مضاف، و«مـا» اسم موصـول: مضاف إليه، وجملة «اتصل» وفـاعله المستتر العائد إلى مـا لا محل لهـا صلة «وانصب» فعل أمـر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لا نصب، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد آلى مـا لا محل لهـا صلة «وعن تميم» جار ومجـرور متعلق بقولـه: «وقع» الآتي «فيـه» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر مقدم «إبـدال» مبتـدأ مؤخـر، وجملة «وقـع» من الفعـل الماضي وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعت لإبدال، والتقديـر: إبدال كائن في المنقطع وقع عن تميم، ويجـوز أن تجعل جملة «وقـع» وفاعله المستـتر فيه العـائد إلى إبدال خبراً عن المبتـدأ، وعلى هذا يكـون قولـه «عن تميم» وقولـه: «فيه» جـارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع، والتقدير وإبدال واقع في المنقطع عن تميم.

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا»، واختار المصنف ـ في غير هذا الكتاب ـ أن الناصب له «إلَّا» وزعم أنه مذهَبُ سيبويه[1] وهذا معنى قوله «ما استثنت إلا مع تمام ينتصب» أي: أنه ينتصب الذي استثنته «إلا» مع تمام الكلام، إذا كان مُوجَباً.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجَبٍ ـ وهو المشتمل على النفي، أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهيُ، والاستفهامُ ـ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بَعْضاً مما قبله، وبالمنقطع: ألا يكون بَعضاً مما قبله.

فإن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في

---

(١) للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طويل، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تتلخص في أربعة أقوال:

الأول: أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على «إلا» بواسطتها، فيكون عمل «إلا» هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها، كحرف الجر الذي يعدى الفعل إلى الاسم، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى، وهذا مذهب السيرافي، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه، وقال الشلوبين: إنه مذهب المحققين.

الثاني: أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك الذي صرح به في غير هذا الكتاب، وعبارته في الألفية تشير إليه، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب «ما استثنت إلا» ثم يقول بعد أبيات «وألغ إلا» وهي عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل.

الثالث: أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله، لا بواسطتها كالمذهب الأول.

الرابع: أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير: أستثني زيداً. مثلاً.

ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه، تقول: إن القوم إخوتك إلا زيداً، فكيف تقول: إن العامل الذي قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها؟ سواء أقلنا: إنه ناصبه على الاستقلال أم قلنا: إنه ناصبه بواسطة «إلا».

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب، وهذا الجواب ـ مع إمكانه ـ ضعيف، للتكلف الذي يلزمه.

الإعراب، وهو المختار[1]، والمشهورُ أنه بَدَلٌ من متبوعه، وذلك نحو «ما قام أَحَدٌ إلا زَيْدٌ، وإلاَّ زيداً، ولا يقم أَحَـدٌ إلا زيد وإلاَّ زيـداً، وهل قـام أَحَدٌ إلا زيد؟ وإلا زيداً، وما ضَرَبت أحداً إلا زيداً، ولا تضرب أحداً إلا زيداً، وهل ضَرَبْتَ أحداً إلا زيداً؟»، فيجوز في «زيـداً» أن يكون منصوباً على الاستثنـاء، وأن يكون منصـوباً على البـدليـة من «أحـد»، وهـذا هـو المختارُ،

وتقولُ: «مَا مَـرَرْتُ بِأَحَـدٍ إلاّ زَيْدٍ، وإلا زيـداً، ولا تمرر بـأَحَدٍ إلا زَيْدٍ، وإلاّ زيداً، وهل مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلا زَيْدٍ؟ وإلا زيداً».

وهذا معنى قوله: «وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصـل» أي: اختير اتباع الاستثناء المتصل، إن وقع بعد نَفْيٍ أو شِبْهِ نفي.

وإن كـان الاستثنـاء منقـطعـاً تَعَيَّنَ النصبُ عنـد جمهـور العـرب، فتقول: «ما قـام القومُ إلا حمـاراً»، ولا يجوز الإتبـاعُ، وأجازه بنـو تميم،

(١) أطلق الشارح ـ رحمه الله! ـ اختيار إتباع المستثنى منـه إذا كان الكـلام تامـاً، وليس هذا الإطـلاق بسديد؛ بل قد يختار النصب على الاستثناء، ولذلك ثلاثة مواضع:

الأول: وسيأتي في كلامه: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قـولك: مـا زارني إلا زيداً أحـد؛ فالنصب على الاستثنـاء هنا أرجح من الرفـع على البـدليـة؛ لئـلا يلزم تقـدم التـابـع على المتبوع، أو تغير الحال؛ فيصير التابع متبوعاً، والمتبوع تابعاً.

الثاني: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل، نحو أن تقـول: لم يزرني أحـد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيداً، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، ونـازع في هذا أبو حيان.

الثالث: أن يكون الكلام جوابـاً لمن أتى بكلام آخـر يجب فيه نصب المستثنى، وذلـك كأن يقـول لك قائل: نجح التلاميذ إلا علياً، فتقول له «ما نجحوا إلا علياً» وإنما اختير النصب على الاستثنـاء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه.

فتقول: «ما قام القومُ إلا حمارٌ، وما ضربت القومَ إلا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ».

وهذا هو المراد بقوله: «وَانْصِبْ ما انقطع» أي: انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.

فمعنى البيتين أن الذي استثني بـ «إلاّ» ينتصبُ، إن كان الكلام مُوجَباً ووقع بعد تمامه، وقد نَبَّهَ على هذا التقييدِ بذكره حُكْمَ النفي بعد ذلك، وإطلاقُ كلامِهِ يدلُّ على أنه ينتصب، سواء كان متصلاً أو منقطعاً.

وإن كان غيرَ مُوجَب ـ وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي ـ انْتُخِبَ ـ أي: اختيرَ ـ إتباعُ ما اتصل، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع.

***

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلٰكِنْ نَصْبَهُ ٱخْتَرْ إنْ وَرَدْ[1]

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلامُ مُوجَباً أو غير مَوجَب فإن كان مُوجَباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو «قام إلا زيداً

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف و«نصب» مضاف إليه، ونصب مضاف و«سابق» مضاف إليه «في النفي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يأتي» الآتي «قد» حرف دال على التقليل، وجملة «يأتي» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غير نصب» في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» حرف استدراك «نصبه» نصب: مفعول مقدم لاختر، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه «اختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «ورد» فعل ماض في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: إن ورد فاختر نصبه.

القـومُ» وإن كان غيـر مُوجَب فـالمختار نَصْبُهُ، فتقول: «مـا قام إلا زيـداً القومُ»، ومنه قوله:

١٦٧ ـ فَمَا لِيَ إلَّا آلَ أَحْمَـدَ شِيعَـةٌ وَمَـا لِيَ إلا مَـذْهَبَ الحَقِّ مَـذْهَبُ

وقد رُوِيَ رَفْعُه، فتقول «ما قام إلا زيدٌ القومُ» قال سيبويه: «حدثني يونس أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون: ما لي إلا أخُوكَ ناصر» وأعربوا الثاني بدلاً من الأول [على القلب] [لهذا السبب] ومنه قولُه:

١٦٨ ـ فـإنَّـهُـمُ يَـرْجُـونَ مِـنْـهُ شَـفَـاعَـةً
إذَا لَـمْ يَـكُـنْ إلّا الـنَّـبِـيُّـونَ شَـافِـعُ

---

١٦٧ ـ البيت للكميت بن زيد الأسدي. من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبي ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَـوْقـاً إلَى الْبِيضِ أَطْـرَبُ وَلاَ لَـعِبـاً مِـنِّي، وَذُو الشَّـيْـبِ يَـلْعَبُ

اللغة: «طربت» الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء، وهي المرأة النقية «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاة ـ ومنهم ابن هشام في المغني ـ على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال: أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه «أذو الشيب يلعب» «شيعة» أشياع وأنصار «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: «وما» نـافية «لي» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف مقدم «إلا» أداة استثنـاء «آل» مستثنى، وآل مضاف، و«أحمد» مضـاف إليه «شيعـة» مبتدأ مؤخـر، وهو المستثنى منـه، «وما لي إلا مـذهب الحق مذهب» مثل الشطر الأول من الإعراب تماماً.

الشـاهـد فيـه: قـولـه «إلا آل أحمـد» وقـولـه: «إلا مـذهب الحق» حيث نصب المستثنى بـإلا في الوضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

١٦٨ ـ البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ، من قصيدة يقولها في يوم بدر، وأولها قوله:

ألاَ يـا لَقَـوْمِـي هَـلْ لِـمَـا حُـمَّ دَافِـعُ؟ وَهَـلْ مَـا مَضَى مِنْ صَـالِـح العَيْشِ رَاجِـعُ؟

اللغة: «حم» تقول: حم الأمر ـ بالبناء للمجهول ـ ومعناه قدر، وتقول: قد حمه الله، وأحمه، تريد قدره وهيأ أسبابه «يرجون» يترقبون ويأملون، والمراد بالشفاعة شفاعته ﷺ، وهي المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾. =

فمعنى البيت: إنه قد ورد في المستثنى السابِقِ غيرُ النصب - وهو الرَّفْعُ - وذلك إذا كان الكلام غيرَ مُوجَب، نحو «ما قام إلا زيد القوم» ولكن المختار نصبه.

وعُلم من تخصيصه ورُوُدَ غيرِ النصب بالنفي أن الموجَبَ يتعين فيه النصب، نحو «قام إلا زيداً القومُ»

***

وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ «إلاّ» لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كما لَوِ «اَلاّ» عُدِمَا(١)

= الإعراب: «فإنهم» إن: حرف توكيد ونصب، هم: اسمه «يرجون» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر إن «منك» جار ومجرور متعلق بيرجون «شفاعة» مفعول به ليرجون «إذا» ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع تام مجزوم بلم «إلا» أداة استثناء «النبيون» مستثنى، وستعرف ما فيه «شافع» فاعل يكن، وهو المستثنى منه.

الشاهد فيه: قوله «إلا النبيون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه مع المستثنى منه، والكلام منفي، والرفع في ذلك غير المختار، وإنما المختار نصبه، هذا هو الظاهر.

وقد خرجه بعض النحاة على غير ظاهره؛ ليطابق المختار عندهم؛ فذهبوا إلى أن قوله: «النبيون» معمول لما قبل إلا، أي أنه فاعل يكن، فيكون الكلام استثناء مفرغاً: أي لم يذكر فيه المستثنى منه، وقوله: «شافع» بدل كل مما قبله، ويكون الأمر على عكس الأصل؛ فالذي كان بدلاً صار مبدلاً منه، والذي كان مبدلاً منه قد صار بدلاً، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض.

(١) «وإن» شرطية «يفرغ» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «سابق» نائب فاعل ليفرغ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «إلا» قصد لفظه: جعله الشيخ خالد مضافاً إليه، وليس هذا الإعراب بشيء، بل هو مفعول به لسابق؛ لأنه اسم فاعل منون وترك تنوينه يخل بوزن البيت «لما» جار ومجرور متعلق بيفرغ «بعد» ظرف مبني على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً في محل نصب، وهو متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً «كما» الكاف جاره، ما زائدة «لو» مصدرية «إلا» قصد لفظه: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «عدما» فعل ماض مبني =

إذا تفرَّغَ سابقُ «إلا» لما بعدها ـ أي: لم يشتغل بما يَطْلُبه ـ كان الاسمُ الواقعُ بعد «إلا» مُعْرَباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا» قبل دخولها، وذلك نحو «ما قام إلا زيد، وما ضربتُ إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد» فـ «زيد»: فاعل مرفوع بقام، و «زيداً»: منصوب بضربت، و «بزيد»: متعلق بمررت، كما لو لم تذكر «إلا».

وهذا هو الاستثناء المفرَّغ[1] ولا يقع في كلام مُوجَبٍ[2] فلا تقول «ضَرَبتُ إلا زيداً».

وَأَلْغِ «إلاّ» ذاتَ تَوْكِيدٍ: كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاّ الفَتَى إلاّ العَلاَ[3]

= للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا، و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن»، وتقدير الكلام: يكن هو كائناً كعدم إلا في الكلام.

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه والمفعول به، ويستثنى من ذلك: المفعول معه، والمصدر المؤكد لعامله، والحال المؤكدة؛ فلا يجوز أن تقول: ما سرت إلا والنيل، ولا أن تقول: ما ضربت إلا ضرباً، ولا أن تقول: لا تعث إلا مفسداً، وذلك لأن الكلام مع هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه.

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة، وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان:

أحدهما: أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح، وهو مذهب الجمهور، واختاره الناظم، والسر في ذلك أنك لو كنت تقول: «ضربت إلا زيداً» لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً، وهذا مستحيل، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة، أو أنك قصدت إلى المبالغة ـ بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعاً على كلهم، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض ـ أمر نادر، فلا يجعل له حكم.

والمذهب الثاني لابن الحاجب، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين، الأول: أن يكون ما بعد إلا فضلة، والثاني: أن تحصل فائدة، وذلك كقولك: قرأت إلا يوم الجمعة، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز.

(٣) «وألغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلا» قصد لفظه: مفعول به لألغ =

إذا كررت «إلّا» لقصد التوكيد لم تُؤثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً، ولم تُفِدْ غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو «ما مررت بأَحَدٍ إلا زيدٍ إلا أخِيكَ» فـ «أَخيك» بدل من «زيد» ولم تؤثر فيه «إلا» شيئاً، أي لم تُفِد فيه استثناء مستقلاً، وكأنك قلت: ما مررت بأحد إلا زيد أخيك، ومثله «لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلَا» [والأصل: لا تمرر بهم إلا الفتى العَلَا] فـ «العَلَا» بدلٌ من الفتى، وكررت «إلّا» توكيداً، ومثالُ العطف «قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً» والأصل: إلا زيداً وعمراً، ثم كررت «إلا» توكيداً، ومنه قولُه:

١٦٩ ـ هَلِ الدَّهْرُ إلّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وإلّا طُلُوع الشمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل: وَطُلُوعُ الشمس، وكررت «إلا» توكيداً.

= «ذات» حال من «إلا»، وذات مضاف، و«توكيد» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «تمرر» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بهم» جار ومجرور متعلق بتمرر «إلا» حرف استثناء «الفتى» مستثنى، والمستثنى منه الضمير المجرور محلاً بالباء «إلا» توكيد لإلا السابقة «العلا» بدل من «الفتى»، بدل كل من كل.

١٦٩ ـ البيت لأبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد، والبيت مطلع قصيدة له، وبعده قوله:

أبى الْقَلْبُ أُمَّ عَمْرو، وَأَصْبَحَتْ تُحَرَّقُ نَارِي بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا
وَعَيَّرَهَا الْوَاشُونَ أني أُحِبُّهَا وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة: «غيارها» بزنة قيام ـ هو مصدر بمعنى الغياب «تحرق» بالبناء للمجهول ـ توقد، وتذكي، وتشعل «بالشكاة» بفتح الشين ـ أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم «عيرها الواشون» نسبوها إلى العار، وهو كل ما يوجب الذم.

الإعراب: «هل» حرف استفهام بمعنى النفي «الدهر» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ليلة» خبر المبتدأ «ونهارها» الواو عاطفة، نهار: معطوف على ليلة، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة، وإلا زائدة للتوكيد «طلوع» معطوف على ما قبله، وطلوع مضاف و«الشمس» مضاف إليه «ثم» عاطفة «غيارها» غيار: معطوف على طلوع، وغيار مضاف وها مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وإلا طلوع الشمس» حيث تكررت «إلا» ولم تفد غير مجرد التوكيد، فألغيت،

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله:

١٧٠ ـ مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ إلَّا رَسِيمُهُ وَإلَّا رَمَلُهْ

والأصلُ: إلا عَمَلُه رسيمُهُ ورَمَلُه، فـ«رسيمُهُ»: بدل من عمله، «وَرَمَلُه» معطوف على «رسيمه»، وكررت «إلا» فيهما توكيداً.

***

= وعطف ما بعدها على ما قبلها، ونظير زيادة «إلا» في هذا الموضع زيادة «لا» في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا شجاع؛ فالواو عاطفة لما بعد «لا» الثانية على ما بعد «لا» الأولى، وليست «لا» الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

١٧٠ ـ البيت لراجز لم يسمه أحد ممن أطلعنا على أقوالهم، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٧٤).

اللغة: «شيخك» هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجمل، ولكنا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل المسن، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعي بين الصفا والمروة، ويفسر الرمل بالسعي في الطواف، وكأنه قال: لا منفعة في ولا عمل عندي أفوق فيه غيري إلا هذان، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة «شنجك» بالنون والجيم الموحدتين، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن، وكأن الذي دعاه إلى ادعاء الصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسيم والرمل. ولكن الذي عليه الرواة الإثبات من المتقدمين أولى بالاتباع؛ إذا كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل، و«رسيمه ورمله» على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير.

المعنى: المراد على الوجه الأخير: لا منفعة لك من جملك إلا من نوعين من سيره، وهما الرسيم والرمل، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصيلة التي اخترناها وصوبناها.

الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور، ومثله «من شيخك» ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «عمله» عمل: مبتدأ مؤخر، وعمل مضاف والضمير مضاف إليه «إلا» زائدة للتوكيد «رسيمه» رسيم: بدل من عمل، بدل بعض من كل، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة، إلا: زائدة للتوكيد «رمله» رمل: معطوف على رسيمه، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «إلا رسيمه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» في البدل والعطف، ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت.

وَإِنْ تُكَـرَّرْ لَا لِتَـوْكِيـدٍ فَمَـعْ تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِـالْعَامِـلِ دَعْ(١)
فِي وَاحِـدٍ مِمَّـا بِـإلاّ اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي(٢)

إذا كُرِّرَتْ «إلا» لغير التوكيد ـ وهي: التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلها من الاستثناء، ولو أُسْقِطَتْ لما فهِمَ ذلك ـ فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغاً، أو غير مُفَرَّغ.

فإن كان مُفَرَّغاً شَغَلْتَ العاملَ بوَاحِدٍ ونَصَبْتَ الباقي، فتقول: «مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً إلاَّ بَكْراً» ولا يتعين وَاحِدٌ منها لِشَغْل العامل، بل أيها شئت شَغَلْتَ العاملَ به، ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله: «فمع تفريغ ـ إلى آخره» أي: مع الاستثناء المفرغ اجْعَلْ تأثيرَ العامل في واحد مما استثنيته بإلا، وانصب الباقي.

---

(١) «وإن» شرطية «تكرر» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على إلا «لا» عاطفة «لتوكيد» معطوف على جار ومجرور محذوف، والتقدير: وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد «فمع» الفاء لربط الجواب بالشرط، مع: ظرف متعلق بدع الآتي، ومع مضاف، و«تفريغ» مضاف إليه «التأثير» مفعول به لدع مقدم عليه «بالعامل» جار ومجرور متعلق بالتأثير «دع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «في واحد» جار ومجرور متعلق بدع في البيت السابق «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد «بإلا» جار ومجرور متعلق باستثنى الآتي «استثنى» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود على ما الموصولة المجرورة محلاً بمن، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «وليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «عن نصب» جار ومجرور متعلق بمعنى الآتي، ونصب مضاف وسوى من «سواه» مضاف إليه، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «مغنى» خبر ليس، ووقف عليه كلغة ربيعة، ويجوز أن يكون مغنى اسم ليس، وخبرها محذوف، أي وليس مغن عن نصب سواه موجوداً.

وإن كان الاستثناء غير مفرغ ـ وهذا هو المراد بقوله ـ:

وَدُونَ تفْـــرِيــغٍ : مَــعَ الـتَّـقَــدُّمِ نَصْب الْجَمِيــعِ آحْكُمْ بِهِ وَالْتَـزِمِ (١)
وَانْصِبْ لِتَـأخِيـرٍ، وَجِيءْ بِــوَاحِـدٍ مِنْهَــا كَمَــا لَــوْ كَــانَ دُونَ زَائِــدِ (٢)
كَلَمْ يَــفُــوا إلاّ آمْــرُؤٌ إلاّ عَــلِـي وَحُكْمُهَــا فِي الْقَصْـدِ حُكْمُ الأول (٣)

فلا يخلو: إما أن تتقدم المستثنَيَاتُ على المستثنى منه، أو تتأخَّرَ.

فـإن تقدمت المستثنيـاتُ وجبَ نصبُ الجميع، سـواء كـان الكـلام مُوجَباً أو غير مُوجَب، نحو قَامَ إلاّ زَيْـداً إلا عَمْراً إلا بَكْـراً الْقَوْمُ، وَمَـاقَامَ إلا زَيْداً إلا عَمْراً بَكْراً الْقَوْمُ» وهذا معنى قوله: «دون تفريغ ـ البيت».

---

(١) «ودون» ظرف متعلق باحكم، ودون مضاف «وتفريغ» مضاف إليه «مع التقـدم» مثله «نصب» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، ونصب مضاف و«الجميع» مضاف إليه «احكم» فعل أمر، وفـاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بـاحكم «والتزم» الـواو عاطفـة، التزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف: أي التزم ذلك الحكم.

(٢) «وانصب» فعـل أمر، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت «لتـأخيـر» جـار ومجـرور متعلق بانصب «وجيء» الواو عاطفة، جيء: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواحد» جار ومجرور متعلق بجيء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفـة لواحـد «كما» الكـاف جارة، وما: زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماض تام. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هـو يعود إلى واحد «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل «كان» و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجـرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جـر صفة ثانية لواحد، أو في محل نصب حال منه؛ لأنه تخصص بالوصف.

(٣) «كلم» الكـاف جارة لقـول محذوف، لم: نـافية جـازمـة «يفـوا» فعـل مضـارع مجـزوم بلم، وواو الجماعة فاعله «إلا» أداة استثناء «امرؤ» بدل من واو الجمـاعة بـدل بعض من كل «إلا» حـرف دال على الاستثناء «على» مستثنى منصوب، ووقف عليه بالسكـون كلغة ربيعة «وحكمها» الواو عاطفة أو للاستئناف، حكم: مبتـدأ، وحكم مضاف والضميـر مضاف إليـه «في القصد» جـار ومجرور متعلق بحكم «حكم» خبر المبتدأ، وحكم مضاف، و«الأول» مضاف إليه.

وإن تأخرت فلا يخلو: إما أن يكون الكلام مُوجَباً، أو غيرَ مَوجَب، فإن كان موجباً وجب نَصْبُ الجميع، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً» وإن كان غيرَ موجَبٍ عُومِلَ وَاحِدٌ منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء: فيُبْدل مما قبله - وهو المختار - أو ينصب - وهو قليل - كما تقدم، وأما باقيها فيجب نَصْبُه، وذلك نحو «مَا قَامَ أحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَكْراً» فـ «زَيْدٌ» بدل من أحد، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين، ومثله قول المصنف «لَمْ يَفُوا إلا امْرُؤٌ إلا عَلِيّ» فـ «امرؤ» بدل من الواو في «يَفُوا» وهذا معنى قوله «وانصب لتأخيرٍ - إلى آخره» أي: وانصب المستثنيات كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام مُوجَباً، وإن كان غير مُوجَب فجيء بواحد منها مُعْرباً بما كان يُعْرَبُ به لو لم يتكرر المستثنى، وانصب الباقي.

ومعنى قوله «وحكمها في القَصْدِ حُكم الأوَّلِ» أن ما يتكرر من المستثنيات حُكمه في المعنى حُكم المستثنى الأول، فيثبت له ما يثبت للأول: من الدخول والخروج، ففي قولك «قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً» الجميعُ مُخْرَجون، وفي قولك «مَا قَامَ الْقَوْمُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بَكْراً» الجميع داخلون، وكذا في قولك: «مَا قَامَ أحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَكَراً» [الجميع داخلون].

***

وَاسْتَثْنِ مَجْـرُوراً بِـغَيْـرٍ مُـعْـرَبَـا ... بِـمَـا لِمُـسْـتَـثْـنى بِـإلاّ نُـسِـبَـا[1]

---

(١) «استثن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مجروراً» مفعول به لاستثن «بغير» جار ومجرور متعلق باستثن «معرباً» حال من غير «بما» جار ومجرور متعلق بمعرب «لمستثنى» جار ومجرور متعلق بنسب الآتي «بإلا» جار ومجرور متعلق بمستثنى «نسبا» نسب: فعل ماضٍ مبني =

اسْتُعْمِل بمعنى «إلا» ـ في الدلالة على الاستثناء ـ ألفاظ: منها ما هو اسم، وهو «غَيْرٌ، وسُوَى، وَسِوَى، وَسَوَاء» ومنها ما هو فعل، وهو «ليس، ولا يكون» ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً، وهو «عدا، وخلا، وحاشا» وقد ذكرها المصنف كلها.

فأما «غير، وَسِوَى، وَسُوَى، وَسَوَاء» فحكم المستثنى بها الجرُّ، لإضافتها إليه وتعرب «غير» بما كان يُعْرَب به المستثنى مع «إلا»، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» بنصب «غير» كما تقول «قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً» بنصب «زيد»، وتقول «مَا قَامَ أحَدٌ غَيْرُ زَيْدٌ، وغَيْرَ زَيْدٍ» بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، كما تقول «مَا قَامَ أحَدٌ إلا زَيْدٌ، وإلا زيداً» وتقول: «مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ» فترفع «غير» وجوباً كما تقولُ: «مَا قَامَ إلا زَيْدٌ» برفعه وجوباً، وتقول: «مَا قَامَ أحَدٌ غَيْرَ حِمَار» بنصب «غير» عند غير بني تميم، وبالإتباع عند بني تميم، كما تفعل في قولك «مَا قَامَ أحَدٌ إلّا حِمَارٌ، وإلا حِماراً».

وأما «سوى» فالمشهور فيها كسر السين والْقَصْرُ، ومن العرب من يفتح سينها ويُمدُّ، ومنهم مَنْ يضم سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويَمُدُّ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وَقَلَّ مَنْ ذكرها، وممن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية.

ومذهَبُ سيبويه والفَرَّاء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً، فإذا قلت «قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ» فـ«سوى» عندهم منصوبة على الظرفية، وهي

للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وتقدير البيت: استثن بلفظ غير إسماً مجروراً بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معرباً بالإعراب الذي نسب للمستثنى بإلا.

مُشْعِرَةً بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر.

واختار المصنف أنها كـ «غير» فتُعَامَل بما تُعامَل به «غير»: من الرفع، والنصب، الجر، وإلى هذا أشار بقوله:

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلا عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلا[1]

فمن استعمالها مجرورةً قولُه ﷺ: «دعَوْتُ رِبِّي ألا يُسَلِّط على أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سوَى أنْفُسِهَا» وقولُه ﷺ: «مَا أنْتُمْ في سِوَاكُمْ مِنَ الأمَمِ إلا كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ في الثَّوْرِ الأسْوَدِ، أو كالشعْرَةِ السَّوْدَاء في الثَّوْرِ الأبيض» وقولُ الشاعر:

١٧١ ـ وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ
إذَا جَلَسُوا مِنَّا ولَا مِنْ سِوَائِنَا

---

(١) «لسوى» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له «سوى، سواء» معطوفان على سوى بعاطف مقدر في كل منهما «اجعلا» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة «على الأصح» جار ومجرور متعلق بجعل «ما» اسم موصول: مفعول أول لاجعل «لغير» جار ومجرور متعلق بجعل الآتي على أنه المفعول الثاني «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والألف للإطلاق.

١٧١ ـ البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه، وقد أنشده في كتابه مرتين: إحداهما في (١/٣) ونسبه للمرار بن سلامة، والثانية في (١/٢٠٣) ونسبه لرجل من الأنصار، ولم يعينه.

اللغة: «الفحشاء» الشيء القبيح، وتقول: أفحش الرجل في كلامه، وفحش تفحيشاً، وتفحش، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام.

الإعراب: «لا» نافية «ينطق» فعل مضارع «الفحشاء» منصوب على نزع الخافض «من» اسم موصول فاعل ينطق «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة «إذا» ظرفية «جلسوا» فعل وفاعل. والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها =

ومن استعمالها مرفوعةً قولُه:

١٧٢ ـ وإذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْتُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأَنْتَ المُشْتَرِي

= «منا» جار ومجرور متعلق بجلسوا، ومن الجارة هنا بمعنى مع «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من سوائنا» الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه، وقيل: منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء ـ إلخ.

الشاهد فيه: قوله «من سوائنا» حيث خرجت فيه سواء على الظرفية، واستعملت مجرورة بمن، متأثرة به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر.

قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت: «أراد غيرها، فوضع سواء موضع غير ضرورة، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها؛ لأن معناها كمعناها» اهـ.

ومثل هذا البيت ـ في استعمال سوى مجرورة للضرورة ـ قول الأعشى ميمون بن قيس:

تَجَانَف عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وقول عثمان بن صمصامة الجعدي:

عَلَى نُعْمِنَا لانُعْم قَوْمٍ سِوَائِنَا، هِيَ الهَمُّ والأَحْلَامُ لَوْيَقَعُ الحُلْمُ

١٧٢ ـ البيت لمحمد بن عبد الله المدني، يخاطب زيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، وقد روى أبو تمام في الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة، أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٤/٢٨٤ بتحقيقنا) وبعده قوله:

وإذَا تَوَعَّرَتِ المَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ

اللغة: «تباع» أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء، والانصراف عنه، وذهاب الرغبة في تحصيله، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء، والكلف به، وشدة الرغبة في الحصول عليه، و«أو» ههنا بمعنى الواو «كريمة» أي خصلة كريمة، أي نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها.

المعنى: إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك، فأنت الراغب في المجد المحصل للمكارم، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «تباع» فعل مضارع مبني للمجهول «كريمة» نائب فاعل تباع، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «تشتري» فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على تباع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة «فسواك» الفاء لربط الجواب بالشرط، سوى: مبتدأ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه =

وقوله:

١٧٣ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

فـ «سواك» مرفوع بالابتداء، و «سوى العدوان» مرفوع بالفاعلية.

ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفية قولُه:

= «بائعها» بائع: خبر المبتدأ، وبائع مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا، وأنت» مبتدأ «المشتري» خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «فسواك» فإن «سوى» قد خرجت عن الظرفية، ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل، وهذا العامل معنوي، وهو الابتداء، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن «سوى» لا تخرج عن النصب على الظرفية.

١٧٣ - البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس، واسم الفند شهل ابن شيبان بن ربيعة، وقد روى أبو تمام في مطلع ديوان الحماسة أبياتاً من هذه الكلمة يقع بيت الشاهد رابعها، وقبله وقوله:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ـنَ قَوْماً كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

اللغة: «صفحنا» عفونا، والصفح: العفو، وأصله من قوله: أعرضت صفحاً عن هذا الأمر، إذا تركته ووليته جانبك «بني ذهل» يروى في مكانه «بني هند» وهي هند بنت مر ابن أخت تميم، وهي أم بكر وتغلب ابني وائل «العدوان» الظلم الصريح «دناهم» جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة، وجملة «دناهم» هذه جواب «لما» في قوله: «فلما صرح الشر».

الإعراب: «ولم» نافية جازمة «يبق» فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى» فاعل يبق، وسوى مضاف، و«العدوان» مضاف إليه «دناهم» فعل ومفعول به «كما» الكاف جارة، وما: يجوز أن تكون موصولاً اسمياً، وأن تكون حرفاً مصدرياً «دانوا» فعل وفاعل، فإذا كانت «ما» موصولاً اسمياً فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد محذوف، والتقدير: دناهم كالدين الذين دانوه، وإذا كانت ما مصدرية فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله: دناهم، والتقدير: دناهم ديناً كائناً كالدين الذي دانوه، أو دناهم ديناً مثل دينهم إيانا.

الشاهد فيه: قوله «سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلاً، وخرجت عن الظرفية.

١٧٤ ـ لَـدَيْـكَ كَفِيـلٌ بِـالْـمُـنَـى لِمُـؤَمِّـلٍ
وَإِنَّ سَـوَاكَ مَـنْ يُـؤَمِّـلُهُ يَشْـقَـى

فـ «سواك» اسم «إنَّ»، هذا تقرير كلام المصنف.

١٧٤ ـ البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «كفيلي» ضامن، المنى» الرغبات والآمال، واحدها منية بوزن مدية وغرفة «لمؤمل» اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأميلاً، إذا رجاه «يشقى» مضارع من الشقاء وهو العناء والشدة.

المعنى: إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء.

الإعراب: «لديك» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه «كفيل» مبتدأ مؤخر «بالمنى، لمؤمل» جاران ومجروران يتعلقان بكفيل «إن» حرف توكيد ونصب «سواك» سوى: اسم إن، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه «من» اسم موصول مبتدأ «يؤمله» يؤمل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يشقى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو من الموصولة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «وإن سواك» حيث فارقت «سوى» الظرفية ووقعت اسماً لإن فتأثرت بالعامل الذي هو إن المؤكدة.

ومثل هذا البيت ـ في وقوع سوى منصوبة بالعامل ـ الشاهد رقم ١٧٥ الآتي (ص ٥٦٢) وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤):

وَصَـرَمْـتُ حَبْلَكِ إِذْ صَـرَمْـتِ؛ لأَنَّـنِي أُخْـبِـرْتُ أَنَّـكِ قَـدِ هَـوِيـتِ سِـوَانَـا

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه، والخليل، وجمهور البصريين، وادعاؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر ـ مع كثرة ما ورد منه ـ مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمحل والتكليف، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكناً.

ومَـذْهَبُ سيبـويـه والجمهـورِ أنهـا لا تخـرج عن الـظرفيـة، إلا في ضرورة الشعر، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

***

وَٱسْتَثْنِ نَـاصِبـاً بِـلَيْسَ وَخَـلاَ وَبِـعَـدَا، وَبِـيَـكُـونُ بَـعْـدَ «لاَ»[1]

أي: استثن بـ «لَـيْسَ» وما بعدهـا ناصبـاً المستثنى، فتقول: «قَـامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْداً، وَخَلاَ زَيْداً، وَعَدَا زَيْداً، ولا يكـون زيداً» فـ «زيـداً» في قـولك: «ليس زيـداً، ولا يكون زيـداً» منصوب على أنـه خبر «ليس، ولا يكون»، واسْمُهُمَا ضميرٌ مستترٌ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهـوم من القـوم[2]، والتقديـر: «ليس بعضهم زيداً [ولا يكـون بعضهم زيـداً]»،

---

(١) «واستثن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ناصباً» حال من الفاعل المستتر في استثن «بليس» جـار ومجرور متعلق بـاستثن «وخلا» معـطوف على ليس «وبعدا، وبيكـون» جـاران ومجروران معطوفان على بليس «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون، وبعد مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) للنحاة في مرجع الضمير المستكن في يكون من قولك: «قام القـوم لا يكون زيـداً» والمستكن في ليس من قولك: «قام القوم ليس زيداً» ثلاثة أقوال معروفة:

(الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه؛ فتقدير الكلام: قام القوم لا يكون هو (أي بعض القوم) زيـداً؛ فهو مثـل قولـه تعالى: ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء﴾ وهذا أشهر المذاهب في هذه المسألة.

(الثاني) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه؛ فتقدير الكلام: قـام القوم لا يكون هو (أي القائم) زيداً.

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه، والمستثنى نفسـه على تقديـر مضاف، وتقدير الكلام على هذا: قام القوم لا يكون هو (أي القيام) قيام زيد.

ويضعف الوجهين ـ الثاني والثالث ـ أن الكلام قد لا يكون مشتمـلاً على فعل، نحـو قولـك: القوم إخوتك لا يكون زيداً.

وهو مستتر وجوباً، وفي قولك: «خَلاَ زَيْداً، وَعَدَا زَيْداً» منصوب على المفعولية، و«خَلاَ، وَعَدَا» فعلان فاعلُهما - في المشهور - ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من القوم كما تقدَّمَ، وهو مستتر وجوباً، والتقدير: خَلاَ بعضُهم زيداً، وعَدَا بعضُهم زيداً.

ونَبَّهُ بقوله: «ويكون بعد لا» - وهو قيد في «يكون» فَقَطْ - على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير «يكون» وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد «لا» فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: لم، وإنْ، ولَنْ، ولَمَّا، ومَا.

***

وَٱجْرُرْ لِسَابِقَيْ يَكُونُ إنْ تُرِدْ
وَبَعْدَ «مَا» ٱنْصِبْ، وَٱنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ[1]

أي: إذا لم تتقدَّمْ «ما» على، «خلا، وعدا» فاجْرُرْ بهما إن شئت، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ» فخلا، وعدا: حَرْفَا جَرٍّ، ولم يحفظ سيبويه الجرَّ بهما، وإنما حكاه الأخفش، فَمِنَ الجرِّ بـ «خَلاَ» قولُه:

(١) «واجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بسابقي» جار ومجرور متعلق باجرر، وسابقي مضاف، و«يكون» قصد لفظه: مضاف إليه «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن ترد فاجرر - إلخ «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف متعلق بانصب الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانجرار» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار، والجملة من يرد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

١٧٥ - خَـلاَ اللهِ لا أَرْجُـو سِـوَاكَ، وَإِنَّـمَـا
أَعُـدُّ عِـيَـالِـي شُـعْـبَـةً مِـنْ عِـيَـالِـكَـا

١٧٥ - البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أرجو» مضارع من الرجاء، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطماعية في الوصول إليه، وتقول: رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء، إذا أمله وتوقع حصوله «سواك» غيرك، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف؛ لوقوعها مفعولاً به، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلاً لها (ص ٥٥٦ وما بعدها) «أعد» أي أحسب «عيالي» العيال: هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم «شعبة» طائفة.

المعنى: إنني لا أؤمل أن يصلني الخير من أحد إلا منك، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعاً في التفضل علي والإحسان إليّ؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم - في اعتباري - فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم.

الإعراب: «خلا» حرف جر «الله» مجرور بخلا، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي «لا» نافية «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «سواك» سوى: مفعول به لأرجو، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «إنما» أداة حصر «أعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عيالي» عيال: مفعول أول لأعد، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «شعبة» مفعول ثان لأعد «من عيالكا» من عيال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «خلا الله» وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة:

أما الأول فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر، فجر به لفظ الجلالة، وذكر الشارح أن هذا مما نقله الأخفش، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا، وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه في كتابه صريحاً (١/٣٧٧) حيث يقول: «أما حاش فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب؛ لأن ما اسم، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا» أهـ.

وأما الشاهد الثاني فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فيه، وذلك جائز عند الكوفيين، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز، وأجاز الفريقان جميعاً تقديم المستثنى على المستثنى منه، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه.

=

ومن الجرّ بـ «عَدَا» قولُه:

١٧٦ ـ تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

فإن تَقَدَّمَتْ عليهما «ما» وجبَ النصبُ بهما، فتقول: «قام القوم ما خلا زيداً، وما عدا زيداً، فـ «ما»: مصدرية، و «خلا»، وعدا»: صِلَتُهَا، وفاعلُهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدمَ تقريره، و «زَيْداً»: مفعول، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ مَا انْصِبْ» هذا هو المشهور.

= وفي قوله: «لا أرجو سواك» شاهد ثالث، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولاً به، وهذا هو الذي نبهناك إليه في ص ٥٥٦.

١٧٦ ـ وهذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل «بنات عوج» أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهورة يسمونه «أعوج» ويقال: خيل أعوجيات «عواكف» جمع عاكفة، والعكوف: ملازمة الشيء والمواظبة عليه «خضعن» ذللن وخشعن «أبحنا حيهم» أراد أهلكنا واستأصلنا، والحي: القبيلة «أسرا» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقياً بيديه معترفاً بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

الإعراب: «تركنا» فعل وفاعل «في الحضيض» جار ومجرور متعلق بتركنا «بنات» مفعول به لتركنا، وبنات مضاف، و«عوج» مضاف إليه «عواكف» حال من بنات عوج «قد» حرف تحقيق «خضعن» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب صفة لعواكف «إلى النسور» جار ومجرور متعلق بخضعن «أبحنا» فعل وفاعل «حيهم» حي: مفعول به لأباح، وحي مضاف والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز «وأسرا» معطوف على قوله قتلا «عدا» حرف جر «الشمطاء» مجرور بعدا «والطفل» معطوف على الشمطاء «الصغير» صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر، فجر الشمطاء به، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه، ودللناك على موضعه من كتابه.

وأجاز الكسائيُّ الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعْلِ «ما» زائـدةً، وَجَعْلِ «خلا، وعدا» حَرْفَيْ جَرٍّ، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلاَ زَيْدٍ، وَمَا عَدَا زَيْدٍ» وهذا معنى قوله: «وَٱنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ» وقـد حكى الْجَرمِيُّ في الشـرح ٱلجرَّ بعد «ما» عن بعض العرب.

* * *

وَحَيْثُ جَـرَّا فَـهُمَـا حَـرْفَـانِ كَـمَـا هُمَـا إنْ نَـصَبَـا فِعْـلاَنِ[1]

أي: إن جَرَرْتَ بـ«خلا، وعدا» فهما حَرْفَا جَـرٍّ، وإن نصبت فهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيه.

* * *

وَكَـخَـلاَ حَـاشَـا، وَلاَ تَـصْـحَـبُ «مَـا»
وَقِـيـلَ «حَـاشَ، وَحَـشَـا» فَـاحْـفَـظْهُـمَـا[2]

---

(١) «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاة به اقترانـه بما، وعنـد غيره هـو ظرف يتعلق بقوله: «حرفان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «جرا» فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط على القـول الأول، وألف الاثنين فـاعل «فهمـا حرفـان» لفاء لـربط الجواب بـالشرط، وهي زائـدة على القـول الثاني، وما بعدها جملة من مبتـدأ وخبر في محـل جزم جـواب الشرط «كمـا» جار ومجـرور متعلق بقوله: «فعلان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «هما» ضميـر منفصل مبتـدأ «إن» شرطيـة «نصبـا» فعـل مـاضٍ، فعل الشـرط، وألف الاثنين فاعـل، وجواب الشـرط محذوف، وجملة الـشرط وجـوابه لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «فعلان» خبر المبتدأ.

(٢) «كخـلا» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر مقدم «حـاشا» قصـد لفظه: مبتـدأ مؤخر «ولا» نـافية «تصحب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حاشا «ما» قصد لفظه: مفعول به لتصحب «وقيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «حاش» قصد لفظه: نائب فاعل قيل «وحشا» معـطوف عليه «فاحفـظهما» احفظ: فعل أمر. وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوباً تقديـره أنت، وهما: مفعول بـه لاحفظ.

المشهورُ أن «حَاشَا» لا تكون إلا حرفَ جَرٍّ، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ» بجر «زيد» وذهب الأخفش والْجَرْمِيُّ والمازنيُّ والمبرد وجماعة ـ منهم المصنف ـ إلى أنها مثلُ «خَلَا»: تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْداً، وَحَاشَا زَيْدٍ» وحكى جماعة ـ منهم الفراء ـ وأبو زيد الأنصاري، والشيبانيُّ ـ النَّصْبَ بها، ومنه: «اللهم اغْفِرْ لي ولمن يسمع، حاشَا الشيطان وأبا الإصبع» وقولُه:

١٧٧ ـ حَاشَا قُرَيْشاً، فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ
عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ

وقول المصنف: «ولا تصحب ما» معناه أن «حَاشَا» مثلُ «خَلَا» في أنها تَنْصِب ما بعدها أو تجرُّه، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «خَلا»، فلا تقول: «قَامَ الْقَوْم مَا حَاشَا زَيْداً»، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»[1].

وقوله:

---

١٧٧ ـ هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: «حاشا» فعل ماضٍ دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «الله» اسم إن «فضلهم» فضل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله، هم: مفعول به لفضل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن» «على البرية، بالإسلام» جاران ومجروران متعلقان بفضل «والدين» عطف على الاسم.

الشاهد فيه: قوله «حاشا قريشاً» فإنه استعمل «حاشا» فعلاً، ونصب به ما بعده.

(١) توهم النحاة أن قوله: «ما حاشا فاطمة» من كلام النبي ﷺ، فجعلوا «حاشا» استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما، وذلك غير متعين، بل يجوز أن يكون هذا =

١٧٨ ـ رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً
فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالا

ويقال في «حاشا»: «حَاشَ، وَحَشَا».

* * *

= الكلام من كلام الراوي يعقب به على قول الرسول ﷺ: «أسامة أحب الناس إليّ» يريد الراوي بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن أحداً من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها، فما: نافية، وحاشى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبي، وفاطمة: مفعول به، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية، بل هي فعل متصرف تام تكتب ألفه ياء لكونها رابعة، ومضارعه هو الذي ورد في قول النابغة الذبياني:

وَلاَ أرى فَاعِلاً فِي النَّاس يُشْبِهُهُ ... وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأقْوَام مِنْ أَحَدِ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه. الأول: أن الاستثنائية تكون حرفاً وتكون فعلاً، وهذه لا تكون إلا فعلاً، والثاني أن الاستثنائية ـ إن كانت فعلاً ـ غير متصرفة، وهذه متصرفة، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوباً، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازاً، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفاً، وهذه تكتب ألفها ياء، والخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم لها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حاشيت، كما قال النابغة الذبياني «وما أحاشي» السادس: أن «ما» التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه، والله ينفعك به.

١٧٨ ـ نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروي يهجو فيها جرير بن عطية، وليس فيها بيت الشاهد.

اللغة: «رأيت» زعم العيني أن «رأى» هنا من الرأي، مثل التي في قولهم: رأى أبو حنيفة حرمة كذا، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد، وليس الذي زعمه بسديد، بل هي بمعنى العلم، وتعدى إلى مفعولين، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثاني، وتقديره: رأيت الناس دوننا أو أقل منا في المنزلة، ونحو ذلك ويجوز أن تكون جملة «فإنا نحن أكثرهم فعالاً» في محل نصب مفعولاً ثانياً لرأى، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم. الذي يزورني فله جائزة سنية «فعالاً» هو بفتح الفاء ـ الكرم، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، =

= وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلاً «ما حاشا» ما: مصدرية، حاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإنا» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لإن «أفضلهم» أفضل: خبر إن، وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعالاً» تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها في محل نصب مفعولاً ثانياً لرأى، ولا عجب أن تزاد الفاء في المفعول الثاني؛ فإن أصله خبر، والفاء تزاد في خبر المبتدأ كثيراً.

الشاهد فيه: قوله «ما حاشا قريشاً» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها.

الْحَالُ

الْحَـالُ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، مُنْتَصِبُ، مُـفْهِـمُ فِي حَـالِ كَـفَـرْداً أَذْهَبُ[1]

عَـرَّف الحال[2] بـأنه، الـوصفُ، الفَضْلَة، المنتصبُ، للدلالـة على هيئة، نحو: «فَرْداً أَذْهَبُ» فـ «فَرْداً»: حال، لوجود القيود المذكورة فيه.

وخـرج بقولـه: «فَضْلَة» الوصفُ الـواقعُ عمـدةً، نحو: «زَيْـدٌ قَائِمٌ» وبقوله «للدلالـة على الهيئة» التمييـزُ المشتَقُّ، نحو: «لله دَرُّه فَارِساً» فـإنه تمييـز لاحال على الصحيح، إذ لم يقصد بـه الـدلالـة على الهيئـة، بـل التعجبُ من فُرُوسِيَّتِهِ، فهو لبيان المتعجَّبِ منـه، لا لبيان هيئتـه، وكذلـك «رَأَيْتُ رَجُلاً رَاكِباً» فإنَّ «راكباً» لم يُسَقْ للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الـرجل، وقـول المصنف «مُفْهِمُ فِي حَالِ» هـو معنى قولنـا «للدلالة على الهيئة».

* * *

وكَـوْنُـهُ مُـنْـتَـقِـلاً مُـشْـتَـقّـا يَـغْلِبُ، لَـكِنْ لَـيْسَ مُسْـتَـحَـقـاً[3]

---

(١) «الحـال» مبتدأ «وصف» خبره «فضلة، منتصب، مفهم» نعوت لـوصف «في حـال» جـار ومجـرور متعلق بمفهم «كفرداً» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، فـرداً: حال من فـاعل أذهب الآتي «أذهب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

(٢) الحال في اللغة: ما عليه الإنسان من خير أو شر، وهو في اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشـارح العلامة، ويقال: حال، وحالة، فيذكر لفظه ويؤنث، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر:

عَلَى حَـالَـةٍ لَـوْ أَنَّ فِي الْـقَـوْمِ حَـاتِمـاً عَـلَى جُـودِهِ ضَنَّـتْ بِـهِ نَفْسُ حَـاتِـمِ

ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْـكَ الـدَّهْـرَ حَـالٌ مِنَ امْـرِىءٍ فَـدَعْـهُ، وَوَاكِـلْ أَمْـرَهُ وَالـلَّيَـالِـيَـا

(٣) «وكونه» الواو للاستئنـاف، وكون: مبتـدأ، وكون مضـاف والهاء مضـاف إليه، من إضـافة المصـدر

الأكثرُ في الحال أن تكون: منتقلة، مشتقةً.

ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازِمَةً للمُتَّصِف بها، نحو «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً» فـ«راكباً»: وَصْفٌ منتقل، لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشياً.

وقد تجيء الحال غير منتقلة[1]، أي وصفاً لازماً، نحو «دَعَوْتُ الله سَمِيعاً» و«خَلَقَ الله الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»، وقوله:

١٧٩ ـ فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَام، كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

فـ«سَمِيعاً، وأطْوَلَ، وسَبْطَ» أحوالٌ، وهي أوصاف لازمة.

= الناقص إلى اسمه «منتقلاً» خبر المصدر الناقص «مشتقاً» خبر ثانٍ «يغلب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً، والجملة من يغلب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك «ليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً ـ إلخ «مستحقاً» خبر ليس.

(١) تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾ ونحو قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، ونحو قول الشاعر * فجاءت به سبط العظام * البيت الذي أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩).

الثانية: أن تكون الحال مؤكدة: إما لعاملها نحو قوله تعالى: ﴿فتبسم ضاحكاً﴾ وقوله سبحانه: ﴿ويوم أبعث حياً﴾ وإما مؤكدة لصاحبها، نحو قوله سبحانه: ﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾ وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولهم: زيد أبوك عطوفاً.

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، كقولهم: دعوت الله سميعاً، وقوله تعالى: ﴿أنزل إليكم الكتاب مفصلاً﴾ وكقوله جل ذكره: ﴿قائماً بالقسط﴾.

١٧٩ ـ البيت لرجل من بني جناب لم أقف على اسمه.

اللغة: «سبط العظام» أراد أنه سوي الخلق حسن القامة «لواء» هو ما دون العلم، وأراد أنه تام الخلق طويل؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى.

وقد تأتي الحالُ جامدةً، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنفُ بعضَها بقوله:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ: فِي سِعْرٍ، وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ[1]

كَبِعْهُ مُداً بِكَذَا، يَداً بِيَدْ، ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً، أَيْ كَأَسَدْ[2]

يكثر مجيء الحالِ جامدةً إن دَلّتْ على سِعْرٍ، نحو «بِعْهُ مُداً بِدِرْهَم[3]» فمداً: حال جامدة، وهي في معنى المشتق، إذ المعنى «بِعْهُ

= الإعراب: «فجاءت» جاء: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلاً بالباء، وسبط مضاف و«العظام» مضاف إليه «كأنما» كأن: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة «عمامته» عمامة: مبتدأ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية، وبين مضاف، و«الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً منتقلاً، وإضافة سبط لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنه صفة مشبهة، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتي بيانه في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سعر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفي مبدي» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول، ومبدي مضاف و«تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف: مضاف إليه.

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف، بع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «مداً» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمد، وقال سيبويه: هو بيان لمد «وكر زيد» فعل وفاعل «أسداً» حال من الفاعل «أي» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسداً» الواقع حالاً، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه.

(٣) يجوز في هذا المثال وجهان: أحدهما رفع ما، وثانيهما نصبه، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً، وتقدير الكلام: بع البر (مثلاً) مد منه بدرهم، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب =

مُسَعَّراً كل مد بدرهم» ويكثر جمودُهَا ـ أيضاً ـ فيما دَلَّ على تَفَاعُـلٍ ، نحو «بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ[١]» أي: مُنَاجَزَةً، أو على تشبيه، نحـو «كَرَّ زَيْـدٌ أَسَداً»: أي مُشْبِهاً الأسَدَ، فـ «يـداً، وأسداً» جـامدان، وَصَـحَّ وُقُوعُهـمـا حالاً لـظهور تَأَوُّلِهِمَا بمشتق، كمـا تقدم، وإلى هـذا أشار بقـوله: «وَفِي مُبْـدِي تَأَوُّلٍ» أي: يكثر مجيءُ الحالِ جامدةً حيث ظهر تأوُّلها بمشتق.

وعُلم بهـذا وما قبله أن قـول النحويين «إن الحـال يجب أن تكـون منتقلة مشتقة» معناه أنٍ ذلـك هو الغـالـب، لا أنه لازم، وهـذا معنى قولـه فيما تقدم «لكن ليس مستحقاً[٢]».

= حـال، والرابط هـو الضمير المجـرور محلاً بمن، ولا يكـون المثال ـ على هـذا الوجـه ـ مما نحن بصدده؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامـد، أما نصب مـد فعلى أن يكون حـالاً، والجار والمجـرور بعده متعلق بمحذوف صفة له، ويكون المثال حينئـذ مما نحن بصـدده، والمشتق المؤول به ذلـك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً، وتقديره: مسعراً.

ويجوز أن يكون هذا الحال حالاً من فاعـل بعه؛ فيكـون لفظ «مسعراً» الـذي تؤوله بـه بكسر العين مشددة إسم فاعل، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول؛ فيكون قولك «مسعـراً» بفتح العين مشـددة إسم مفعول.

(١) هذا المثال كالذي قبله، يجوز فيه رفع «يد» ونصبـه، وإعراب الـوجهين هنا كـإعرابهمـا في المثال السابق، والتقدير على الرفع: يد منه على يد مني، والتقدير على النصب: يداً كائنة مع يد.

(٢) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق، وهي: أن تدلك الحال على سعر، أو على تفاعل ـ ومنه دلالـتهـا على مناجـزة ـ أو على تشبيه، وقـد بقيت خمسة مـواضع أخرى:

الأول: أن تدل الحال على ترتيب، كقولك: ادخلوا الدار رجلاً رجلاً، وقولك: سـار الجند رجلين رجلين، تريد مرتبين، وضابط هذا النوع: أن يذكر المجمـوع أولاً ثم يفصل هـذا المجموع بـذكر بعضه مكرراً، فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدل الواو عليه، وفي المثال الثاني هـو الجند، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالاً جعل كل واحد منهما حالاً، كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في نحو قـولك: الـرمان حلو حـامض، وذهب ابن جني إلى أن الحال هو الأول، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر.

وَالْحَــالُ إنْ عُـرِّفَ لَفْــظاً فَـاعْتَقِــدْ تَنْكِيـرَهُ مَعْنًى، كَـوَحْــدَكَ اجْتَهِـدْ[1]

مَذْهَبُ جمهور النحويين أن الحال لا تكـون إلا نكرة، وأن مـا ورد منها مُعَرَّفا لفظاً فهو مُنكّرٌ مَعْنًى، كقولِهم: جَاءُوا الْجَمَّاء الْغَفِيرَ.

١٨٠ - وَ*أَرْسَـلَـهَـا الـعِـرَاكَ... *

= الموضع الثاني: أن تكون الحال موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿قـرآناً عـربياً﴾ وقـوله: ﴿فتمثـل لها بشراً سوياً﴾ وتسمى هذه الحال: «الحال الموطئة».

الموضع الثالث: أن تكون الحال دالة على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾.

الموضع الرابع: أن تدل على طور فيه تفصيل، نحو قولهم: هذا بسراً أطيب منه رطباً.

الموضع الخامس: أن تكون الحال نوعاً من صاحبها، كقولـك: هذا مـالك ذهبـاً، أو تكون الحـال فرعاً لصاحبها، كقولك: هذا حديـدك خاتمـاً وكقولـه تعالى: ﴿وتنحتـون الجبال بيـوتاً﴾ أو تكـون الحال أصلاً لصاحبها، كقولك: هذا خاتمك حديداً، وكقوله تعالى: ﴿أأسجد لمن خلقت طيناً﴾.

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى - وهي الثلاثة التي ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق، ليسر ذلك، وعدم التكلف فيه، ثم اختلفوا في المواضع الأربعة الباقية؛ فذهب قوم منهم ابن النـاظم إلى وجوب تـأويلها أيضـاً؛ ليكون الحـال على ما هـو الأصل فيها، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن في تأويلها بالمشتق تكلفاً، وفي ذلك من التحكم ما ليس يخفى.

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «عرف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لفظاً» تمييز محول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لـربط الجواب بـالشرط، اعتقـد: فعل أمـر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوباً تقديره أنت «تنكيره» تنكير: مفعـول به لاعتقـد، وتنكير مضـاف والهاء مضـاف إليه «معنى» تمييز «كوحدك» الكاف جارة لقول محذوف، وحد: حـال من الضمير المستتـر في «اجتهد» الآتي، ووحد مضاف والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجـوباً تقـديره أنت، والجملة محل نصب مقول لقول محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقـولك اجتهـد وحدك، والحـال في تأويل «منفرداً».

١٨٠ - هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أتنه الماء لتشرب، وهو بتمامه:

فَـأَرْسَـلَهَـا الـعِـرَاكَ، وَلَـمْ يَـذُدْهَـا، وَلَـمْ يُـشْـفِـقْ عَـلَى نَـغَصِ الـدِّخَـالِ

اللغة: «العراك» ازدحـام الإبل أو غيـرها حين ورود المـاء «يذدهـا» يطردهـا «يشفق» يرحم «نغص» =

واجْتَهِـدْ وَحْـدَك، وكلمتُــه فَـاهُ إلى فِيَّ، فـ «ـالْجَمَّــاء، والعِـرَاكَ، ووَحْـدَكَ، وفَاهُ»: أحْـوَالٌ، وهي مَعْرِفَـة، لكنها مُؤَوّلـة بنكرة، والتقـديـر: جاءوا جميعاً، وأرسلها معتركة، وَاجْتَهِدْ منفرداً، وكلمته مُشَافهة.

وزعم البغداديُّونَ ويونسُ أنه يجوز تعريفُ الحال مطلقاً، بلا تأويل، فأجازوا «جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ».

وَفَصَّـلَ الكوفيـون، فقالـوا: إن تَضَمَّنَتِ الحالُ معنى الشـرط صَحَّ تعريفها، وإلاَّ فلا، فمثالُ ما تضمن معنى الشرط «زيد الرَّاكِبَ أحْسَنُ منه المَـاشِيَ» فـ «ـالـراكب والمـاشي»: حَـالاَنِ، وصـح تعـريفهمـا لتـأولهمـا بـالشرط، إذ التقـدير: زيـد إذا ركب أحسنُ منه إذا مَشَى، فـإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها، فلا تقول: «جاء زيد الرَّاكِبَ» إذ لا يصح «جاء زيد إن ركب».

* * *

= مصدر نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ إذا لم يتم مراده، ونغص البعير إذا لم يتم شـربه «الـدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية، وذلك إذا كان البعير كريماً، أو شديد العطش، أو ضعيفاً.

الإعراب: «فأرسلها» أرسل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في أبيات سابقة، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الابن مفعول به لأرسل «العـراك» حال «ولم يـذدها» الـواو عاطفـة، لم. نافيـة جازمـة، يذد: فعـل مضـارع مجـزوم بلـم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل، وها: مفعول به، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها، ومثلهـا جملة «ولم يشفق» وقولـه: «على نغص» جار ومجـرور متعلق بيشفق، ونغص مضاف. و«الدخال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «العراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة ـ والحال لا يكـون إلا نكرة ـ وإنمـا ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ[1]

حقُّ الحالِ أن يكون وصفاً ـ وهو: ما دَلَّ على مَعْنًى وصاحِبِه: كقائم، وَحَسَن، ومَضْرُوب ـ فوقُوعُها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.

وقد كثر مجيء الحالِ مَصْدَراً نكرةً، ولكنه ليس بمقِيس، لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه «زيد طلع بَغْتَةً» فـ «بغتةً»: مصدرٌ نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طَلَعَ باغتاً، هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الأخفشُ والمُبردُ إلى أنه منصوب على المصدرية، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقدير: طلع زيد يَبْغَتُ بَغْتَةً، فـ «يَبْغَتُ» عندهما هو الحال، لا «بَغْتَة».

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذَهَبَا إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعلُ المذكورُ [هو طَلَعَ] لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: «زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» «زيد بَغَتَ بغتة»، فيؤولون «طلع» ببغت، وينصبون به «بغتةً».

* * *

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت «حالاً» منصوب على الحال، وصاحبه الضمير المستتر في «يقع» الآتي «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر منكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغتة» الكاف جارة لقول محذوف، بغتة: حال من الضمير المستتر في «طلع» الآتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وَلَمْ يُنَكَّـرْ غَـالِبـاً ذُو الْحَـالِ ، إنْ لَمْ يَتَـأَخَّـرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبِنْ[1]

مِنْ بَعْـدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَـاهِيـهِ ، كَـ «لاَ يَبْـغِ آمْرُؤٌ عَلَى آمْـرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ»[2]

حق صاحِبِ الحالِ أن يكون معرفـة، ولا ينكر في الغـالب إلا عند وجود مُسَوِّغٍ ، وهو أحد أمور[3]:

---

(١) «ولم» نافية جازمة «ينكر» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم «غالباً» حال من نـائب الفاعـل «ذو» نائب فاعل ينكر، وذو مضاف، و«الحال مضاف إليه «إن» شـرطية «لم» نـافية جـازمة «يتـأخر» فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو الحال، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم يتأخـر ذو الحال ـ إلـخ فلا ينكـر «أو يخصص، أو يبن» معطوفان على يتأخر.

(٢) «من بعـد» جار ومجـرور متعلق بيبن في البيت السابق، وبعـد مضاف، و«نفي» مضـاف اليـه «أو» عاطفة «مضاهيه» مضـاهي: معطوف على نفي، ومضـاهي مضاف وضميـر الغائب العـائد إلى نفي مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محـذوف، لا: ناهيـة «يبغ» فعـل مضارع مجـزوم بلا النـاهية «امرؤ» فاعل يبغ «على امرىء» جار ومجرور متعلق بيبغ «مـستسهلاً» حال من قوله «امرؤ» الفاعل.

(٣) ذكـر الشارح ـ تبعـاً للناظم ـ من مسـوغات مجيء الحـال من النكرة ثـلاثة مسـوغات: أولهـا تقدم الحال، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة، وثالثها وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه، وبقي من المسوغات ثلاثة اخرى لم يصرح بهـا.

الأول: أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، كما في قولك: زارنا رجل والشمس طالعـة، والسر في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع تـوهم أن هذه الجملة نعت للنكـرة؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو؛ ففي قوله تعالى. (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتـاب معلوم) مسـوغـان، بل ثلاثة، وهي تقدم النفي، ووقوع الواو في صدر جملة الحال، والثالث اقتران الجملة بـإلا، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في النعوت (انـظر ص ٥٤٩ السـابقـة و ٥٨٠ الآتية) وأمـا قولـه تعالى: (أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها) فالمسوغ وقوع الواو في صدر جملة الحال.

الثاني: ان تكون الحال جامدة، نحو قولك: هذا خاتم حديداً، والسر في ذلك ان الوصف بالجامد على خلاف الأصل؛ فلا يذهب إليه ذاهب، وقد سـاغ في مثل هـذا أن تكون الحـال جامـدة كما علمت (انظر ص ٥٧٠ وما بعدها).

الثالث: أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح ان تجيء الحال منها. كقولـك: زارني خالد ورجل راكبين، أو قولك: زارني رجل صالح وامرأة مبكرين.

منها: أن يتقدم الحالُ على النكرة، نحو «فيها قائماً رَجُلٌ»، وكقول الشاعر، وأنشده سيبويه:

١٨١ ـ وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ
شُحُوبٌ، وَإنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وكقوله:

١٨٢ ـ وَمَا لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِيَ لَائِمٌ
وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

---

١٨١ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «شحوب» هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوباً ـ بوزن قعد يقعد قعوداً ـ وقد جاء على لغة أخرى، شحب يشحب شحوبة ـ مثل سهل الأمر يسهل سهولة ـ إذا تغير لونه «بيناً» ظاهراً، وهو فيعل من بان يبين، إذا ظهر ووضح.

المعنى: إن بجسمي من آثار حبك لشحوباً ظاهراً، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة علي، وإذا أحببت أن تري الشاهد فانظري إلى عيني فإنهما تحدثانك حديثه.

الإعراب: وبالجسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مني» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم «بيناً» حال من شحوب الآتي على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً «لو» شرطية غير جازمة «علمته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: لو علمته لأشفقت علي، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر «شحوب» مبتدأ مؤخر «وإن» شرطية «تستشهدي» فعل مضارع فعل الشرط، وياء المخاطبة فاعل «العين» مفعول به «تشهد» جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «بيناً» حيث وقعت الحال من النكرة، التي هي قوله «شحوب» على ما هو مذهب سيبويه، كما قررناه في الإعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور اليه خلا البيت من الشاهد.

١٨٢ ـ وهذا البيت ـ أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «لام» عذل، وتقول: لام فلان فلاناً لوماً وملاماً وملامة، إذا عاتبه ووبخه «سد فقري» أراد أغنائي عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته ما لا يجب، فهو

فـ «قـائمـاً»: حـال من «رجـل»، و «بَيِّنـاً» حـال من «شُحُـوب»، و «مِثْلَهَا» حال من «لائم».

ومنها: أن تُخَصَّصَ النكرةُ بِوَصْفٍ، أو بإضـافة، فمثـالُ ما تَخَصَّصَ بوصف قولُه تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا﴾(١).

= في حاجة لإيصاده.

المعنى: إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الإنسان عمـا استوجب اللوم عليـه هو لـوم الإنسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، وإن ما في يد الإنسان من المال لأقرب منالاً له مما في أيدي الناس.

الإعراب: «وما» نافية «لام» فعل ماض «نفسي» نفس: مفعول به تقدم على الفاعـل، ونفس مضاف ويـاء المتكلم مضاف إليـه «مثلها» مثـل: حال من «لائم» الآتي، ومثـل مضاف وهـا مضاف إليـه، و «مثل» من الألفاظ التي لا تستفيد بالإضافة تعـريفاً «لي» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف حال من لائم الآتي «لائم» فاعل لام «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتـأكيد النفي «سـد» فعل مـاض، «فقري» فقر: مفعول به لسد تقدم على الفاعل، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مثـل» فاعـل لسد، ومثل مضاف، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ملكت» ملك: فعل مـاض، والتاء للتـأنيث «يدي» يد: فاعل ملكت، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف اليه والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: مثل الذي ملكته يدي.

الشاهد فيه: قوله «مثلها لي لائم» حيث جـاءت الحال ـ وهي قـوله «مثلهـا»، و «لي» ـ من النكرة ـ وهي قوله «لائم» ـ والذي سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

(١) الأمر الأول الوارد في هذه الآية واحد الأمور، والأمـر الثاني واحـد الأوامر وقـد أعرب النـاظم وابنه «أمراً» على أنه حال من أمر الأول، وسـوغ مجيء الحال منـه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم، أي حال كونه مأموراً به من عندنا.

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه إلا إذا وجد واحد من الأمـور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب. وليس واحد منها بموجود هنا.

وأجيب بأنا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال، بل المضاف الذي هو لفظ «كل» كالجزء من المضاف اليه الذي هو لفظ «أمر» في صحة الاستغناء به نه؛ وذلك لأن لفظ كـل بمعنى الأمر؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه.

ومن العلماء من جعل أمراً الثاني حالاً من كل، وتصلح الآية للاستدلال بها لمـا نحن بصدده؛ لأن =

وكقول الشاعر:

١٨٣ ـ نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ
فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ
فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

ومثالُ ما تَخَصَّصَ بالإضافة قولُه تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾.

= «كل أمره» نكرة؛ إذ المضاف إليه نكرة، ومنهم من جعل أمراً حالاً من الضمير المستتر في حكيم، ومنهم من جعله حالاً من الضمير الواقع مفعولاً، أي مأموراً به.

١٨٣ ـ البيتان من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين.

اللغة: «الفلك» أصله بضم فسكون ـ السفينة، ولفظه للواحد والجمع سواء، وقد تتبع حركة عينه التي هي اللام حركة الفاء كما في بيت الشاهد «ماخر» اسم فاعل من مخرت السفينة ـ من بابي قطع ودخل ـ إذا جرت تشق الماء مع صوت «اليم» البحر، أو الماء «مشحوناً» اسم مفعول من شحن السفينة: أي ملأها «آيات مبينة» ظاهرة واضحة، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه.

الإعراب: «نجيت» فعل وفاعل «يارب» يا: حرف نداء، رب: منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله «نوحاً» مفعول به لنجيت «واستجبت» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق باستجبت «في فلك» جار ومجرور متعلق بنجيت «ماخر» صفة لفلك «في اليم» جار ومجرور متعلق بماخر «مشحوناً» حال من فلك «وعاش» الواو عاطفة، عاش: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى نوح «يدعو» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود الى نوح فاعل، والجملة في محل نصب حال «بآيات» جار ومجرور متعلق بيدعو «مبينة» صفة لآيات «في قومه» الجار والمجرور متعلق بعاش، وقوم مضاف والضمير العائد الى نوح مضاف إليه «ألف» مفعول فيه ناصبه عاش، وألف مضاف و «عام» مضاف إليه «غير» منصوب على الاستثناء أو على الحال، وغير مضاف و «خمسيناً» مضاف إليه، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والألف في آخره للاطلاق.

الشاهد فيه: قوله «مشحوناً» حيث وقع حالاً من النكرة، وهي قوله «فلك» والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وصفت بقوله «ماخر» فقربت من المعرفة.

ومنها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبهُ النفي هـو الاستفهامُ والنهيُ، وهو المراد بقوله: «أو يَبِنْ من بعد نفي أو مضاهيه» فمثالُ ما وقع بعد النفي قولُه:

١٨٤ ـ مَـا حُمَّ مِنْ مَـوْتٍ حِمًى وَاقِيـاً وَلاَ تَـرَى مِـنْ أَحَـدٍ بَـاقِـيَـا

ومنه قولُـه تعالى[1]: ﴿وَمَـا أَهْلَكْنَا مِنْ قَـرْيَةٍ إلاَّ وَلَهَـا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ فـ «لـها كتابٌ» جملة في موضع الحال من «قرية» وصَحَّ مجيء الحال من النكـرة لتقَدُّمِ النفي عليهـا، ولا يصح كـونُ الجملة صفةً لقـريةٍ، خـلافـاً للزمخشـري، لأن الواو لا تَفْصِـل بين الصفة والمـوصوف، وأيضـاً وجـودُ

١٨٤ ـ البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به.

اللغة: «حم» بالبناء للمجهول ـ أي قدر، وهيء، وتقول: أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه، إذا قـدر وقـوعه، وهيأ له أسبـابه (انـظر ص ٥٤٧ و ٥٨٠) «واقياً» اسم فـاعـل من «ومتى يقي» بمعنى حفظ يحفظ.

المعنى: إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمي من الموت، كما أنه سبحـانه لم يجعـل لأحد من خلقـه الخلود، فاستعد للموت دائماً.

الإعراب: «ما» نافية «حم» فعل ماض مبني للمجهول «من موت» جار ومجرور متعلق بقوله «واقيـاً» الآتي «حمى» نائب فاعل لحم «واقياً» حال من حمى «ولا» الواو عـاطفه، ولا: زائـدة لتأكيـد النفي «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» زائدة «أحد» مفعول بـه لترى «باقياً» حال من أحد، وهذا مبني على أن «ترى» بصرية، فإذا جريت على أن ترى علمية كان قولـه «باقياً» مفعولاً ثانياً لترى.

الشاهد فيه: قوله «واقياً» و «بـاقياً» حيث وقـع كل منهمـا حالاً من النكـرة، وهي «حمى» بالنسبـة لـ «واقياً» و «أحد» بالنسبة لـ «باقياً» والذي سوغ ذلك ان النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين.

وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقياً إذا جعلنا «تـرى» بصريـة؛ لأنها تحتـاج حينئذ إلى مفعـول واحد، وقد استوفته؛ فالمنصوب الأخر يكون حالاً، أمـا إذا جعلت «ترى» علميـة فإن قـوله «بـاقياً» يكـون مفعولاً ثانياً، كما بيناه في الإعراب.

(١) انظر ما كتبناه عن هذه الآية في ص ٥٧٥.

«إلّا» مانعٌ من ذلك، إذ لا يعْتَرِضُ بـ«إلّا» بين الصفة والموصوف، وممن صَرَّحَ بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفشُ في المسائل، وأبو علي الفارسي في التذكرة.

ومثالُ ما وقع بعد الاستفهام قولُه:

١٨٥ - يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى
لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟

ومثالُ ما وقع بعد النهي قولُ المصنف: «لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا» وقول قَطَرِيِّ بن الفُجَاءَة:

١٨٦ - لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلَى الإحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

---

١٨٥ - أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت إنه لرجل من طيء، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه.

اللغة: «صاح» أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيماً غير قياسي؛ إذ هو في غير علم، وقياس الترخيم أن يكون في الأعلام، وهو أيضاً مركب إضافي «هل حم عيش» (انظر ٥٤٧ و ٥٧٩) والاستفهام ههنا إنكاري بمعنى النفي؛ فكأنه قال: ما قدر الله عيشاً باقياً «العذر» هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماض مبني للمجهول «عيش» نائب فاعل حم «باقياً» حال من عيش «فترى» الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديراً بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنفسك» الجار والمجرور متعلق بترى وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «العذر» مفعول أول لترى «في إبعادها» الجار والمجرور متعلق بالعذر. وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر الى فاعله «الأملا» مفعول به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله «باقياً» حيث وقع حالاً من النكرة - وهي قوله «عيش» - والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكاري الذي يؤدي معنى النفي.

١٨٦ - البيت - كما قال الشارح العلامة - لأبي نعامة قطري بن الفجاءة، التميمي، الخارجي؛ وقد نسبه ابن الناظم الى الطرماح بن حكيم، ولهذا صرح الشارع بنسبته الى قطري، قصداً الى الرد =

واحترز بقوله: «غالبا» مما قَلَّ مجيء الحَالِ فيه من النكرة بلا مُسَوِّغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولُهم: «مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ⁽¹⁾»، وقولهم: «عليه مائةٌ بِيضاً»⁽²⁾، وأجاز سيبويه «فيها رَجُلٌ قائماً»، وفي الحديث: «صَلّى رسول الله ﷺ قاعداً، وصلى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيامًا»⁽³⁾.

* * *

= عليه، وقطري: بفتح القاف والطاء جميعاً، والفجاءة: بضم الفاء.

اللغة: «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه، والاعتماد عليه «الوغى» الحرب «الحمام» بكسر الحاء ـ الموت.

المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب، ويركن الى التواني خوفاً من الموت.

الإعراب: «لا» ناهية «يركنن» يركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية «أحد» فاعل يركن «إلى الإحجام» جار ومجرور متعلق بيركن «يوم» ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً، ويوم مضاف، و«الوغى» مضاف إليه «متخوفاً» حال من أحد «لحمام» جار ومجرور متعلق بمتخوف.

الشاهد فيه: قوله «متخوفاً» حيث وقع حالاً من النكرة التي هي قوله «أحد»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا الناهية؟

(١) قعدة رجل ـ بكسر القاف وسكون العين المهملة ـ أي مقدار قعدته.

(٢) بيضاً ـ بكسر الباء الموحدة ـ جمع بيضاء، وهو حال من مائة، ولا يجوز أن يكون تمييزاً؛ إذ لو كان تمييزاً لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً، وأن يكون مجروراً لا منصوباً، لأن تمييز المائة يكون كذلك.

(٣) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زياداتنا عليه؛ ذهب سيبويه ـ رحمه الله الى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب ـ وهما شيخا سيبويه ـ إلى أن ذلك مما لا يجوز ان يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه. ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها.

وسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، ولاَ أَمْنَعُهُ، فَقَدْ ورَدْ[١]

مَذْهَبُ جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديمُ الحال على صاحبها المجرورِ بحرفٍ[٢] فلا تقول في «مررتُ بهندٍ جالسةً» مررت جالسةً بهندٍ.

وذهب الفارِسيُّ، وابن كَيْسَان، وابن بَرْهَانَ، إلى جواز ذلك، وتَابَعَهُم المصنف، لورود السماع بذلك، ومنه قولُه:

١٨٧ ـ لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً
إلَيَّ حَبِيباً، إنَّهَا لَحَبِيبُ

فـ «هَيْمَانَ، وصادياً»: حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياء، وقوله:

---

(١) «وسبق» مفعول به مقدم على عامله، وهو أبوا الآتي، وسبق مضاف، و«حال» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «ما» اسم موصول: مفعول به للمصدر «بحرف» جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتي «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تحقيق «أبوا» فعل وفاعل «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «أمنعه» أمنع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنا والهاء مفعول به «فقد» الفاء للتعليل، وقد: حرف تحقيق «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبق حال. وتقدير البيت: وقد أبى النحاة ان يسبق الحال صاحبه الذي جر بالحرف، ولا أمن ذلك، لأنه وارد في كلام العرب.

(٢) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر غير زائد، كقولك: مررت بهند جالسة، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد، كقولك: ما جاء من أحد راكباً؛ فراكباً: حال من أحد المجرور لفظاً بمن الزائدة.

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه؛ فيصح أن تقول: ما جاء من أحد راكباً، وأن تقول: ما جاء راكباً من أحد.

والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

١٨٧ ـ البيت لعروة بن حزام العذري، وقبله:

١٨٨ ـ فَــإنْ تَــكُ أَذْوادٌ أُصِــبْــنَ ونِــسْــوَةٌ
فَــلَنْ يَــذْهَــبُــوا فَــرْغــاً بِــقَــتْــلِ حِــبَــالِ

فـ «فَرْغاً» حال من قَتْلِ.

= حَـلَفْتُ بِـرَبِّ الـرَّاكِـعِيـنَ لِـرَبِّـهِـمْ   خُـشُـوعـاً، وفَـوْقَ الـرَّاكِـعِـينَ رَقِـيـبُ

وبعده بيت الشاهد، وبعده قوله:

وقُـلْتُ لِـعَـرَّافِ الـيَـمَـامَـةِ: دَاوِنِـي   فَـإنَّـكَ ـ إنْ أَبْـرَأْتَـنِـي ـ لَـطَـبِـيـبُ

اللغة: «هيمان» مأخوذ من الهيام ـ بضم الهاء ـ وهو في الأصل: أشد العطش «صادياً» اسم فاعل فعله «صدي» من باب تعب ـ إذا عطش.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، إن: شرطية. «كان» فعلٌ ماض ناقص، فعل الشرط «برد» اسم كان، وبرد مضاف، و «الماء» مضاف إليه «هيمان، صادياً» حالان من ياء المتكلم المجرورة محلاً بإلى «إلي» جار ومجرور متعلق بقوله حبيباً الآتي «حبيباً» خبر كان «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، وها: اسمه «لحبيب» اللام لام الابتداء حبيب: خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم.

الشاهد فيه: قوله «هيمان صادياً» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلاً بإلى، وتقدما عليها كما أوضحناه في الإعراب.

١٨٨ ـ البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبي، وبعد البيت المستشهد به قوله:

ومَـا ظَـنُّـكُـمْ بِـالـقَـوْمِ إذْ تَـقْـتُـلُونَـهُـمْ   أَلَـيْسُـوا ـ وإنْ لَـمْ يُسْلِمُـوا ـ بِـرِجَـالِ؟
عَـشِـيَّـةَ غَـادَرْتُ ابْـنَ أَرْقَـمَ ثَـاوِيـاً   وعُـكَّـاشَـةَ الـغَـنْـمِـيَّ عَـنْـهُ بِـحَـالِ

اللغة: «أذود» جمع ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرغاً» أي هدراً لم يطلب به «حبال» بزنة كتاب ـ وهو ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردة، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيتين اللذين أنشدناهما.

المعنى: يقول: لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سبيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله في ذلك؛ فالأمر فيه هين والخطب يسير، والذي يعنيني أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء، ولكني شفيت نفسي ونلت ثاري منكم، فلم يضع دمه هدراً.

الإعراب: «فإن» شرطية «تك» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «أذواد» اسم تك «أصبن» فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة نائب فاعل، والجملة =

وأما تقديمُ الحال على صاحبها المرفوعِ والمنصوبِ فجائز، نحو «جَاءَ ضَاحِكاً زَيْدٌ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً».

* * *

وَلَا تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إلَّا إِذَا آقْتَضَى الْمضَافُ عَمَلَهْ(١)

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا(٢)

لا يجوز مجيءُ الحالِ من المضاف إليه(٣)، إلا إذا كان المضافُ

= من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبرتك «ونسوة» معطوف على أذواد «فلن» الفاء واقعة في جواب الشرط، لن: نافية ناصبة «يذهبوا» فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل «فرغا» حال من «قتل» الآتي «بقتل» جار ومجرور متعلق بيذهب، وقتل مضاف، و «حبال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فرغاً» حيث وقع حالاً من «قتل» المجرور بالباء وتقدم عليه.

(١) «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حالاً» مفعول به لتجز «من المضاف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله «حالاً» وقوله «له» جار ومجرور متعلق بالمضاف «إلا» أداة استثناء «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «اقتضى» فعل ماض «المضاف» فاعل اقتضى «عمله» عمل: مفعول به لاقتضى، وعمل مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة «إذا إليها»، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عاطفة «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى المضاف له «جزء» خبر كان، وجزء مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «أو» عاطفة «مثل» معطوف على جزء السابق، ومثل مضاف، وجزء من «جزئه» مضاف إليه، وجزء مضاف والهاء مضاف إليه «فلا» ناهية «تحيفا» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة لأجل الوقف في مجل جزم، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٣) اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه؛ فذهب سيبويه ـ رحم الله! ـ إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً: أي سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم =

مما يصحُّ عملُه في الحال: كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما مما تَضَمَّنَ معنى الفعل، فتقول: هذا ضَارِبُ هندٍ مجردةً، وأعجبني قيامُ زَيْدٍ مُسْرِعاً، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ ومنه قولُ الشاعر:

١٨٩ ـ تَقُولُ ٱبْنَتِي: إنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً
إلَى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لا أَبَالِيَا

= يتوفر، وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز، وإلا لم يجز والسر في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في: هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال، أم لا يجب ذلك؟ فذهب سيبويه الى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها، وترتب على ذلك ألا يجوزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناظم والشارع، وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدراً أو اسم فاعل كان كذلك عاملاً في الحال فيتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشيء الواحد؛ فيصير في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف؛ فالعامل فيه هو العامل في الحال؛ فاحفظ هذا التحقيق النفيس، واحرص عليه.

١٨٩ ـ البيت لمالك بن الريب، أحد بني مازن بن مالك، من قصيدة له، وأولها قوله:

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ... بِجَنْبِ الْغَضَى أُزْجِي الْقِلَاصَ النَّوَاجِيَا
فَلَيْتَ الْغَضَى لم يَقْطعِ الرَّكْبُ عَرْضَهُ ... وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا

اللغة: «الروع» الفزع، والمخافة، وأراد به ههنا لحرب؛ لأن الخوف يتسبب عنها، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب «تاركي» اسم فاعل من ترك بمعنى صير.

المعنى: إن ابنتي تقول لي: إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرني لا محالة بلا أب، لأنك تقتحم لظاها فتموت.

الإعراب: «تقول» فعل مضارع «ابنتي» ابنة: فاعل تقول، وابنة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «انطلاقك» انطلاق: اسم إن، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «واحداً» حال من الكاف التي هي ضمير المخاطب «إلى الحرب» جار =

وكذلك يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضاف إليه: إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مِثْلَ جُزْئِه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فمثالُ ما هو جزءٌ من المضاف إليه قولُه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً﴾ فـ«إخواناً»: حال من الضمير المضاف إليه «صدور»، والصدور: جزء من المضاف إليه، ومثالُ ما هو مثل جزء المضاف إليه ـ في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ـ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ فـ«حنيفاً»: حال من «إبراهيم» والملة كالجزء من المضاف إليه، إذ يصح الاستغناءُ بالمضاف إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن: «أن اتَّبِعْ إبراهيم حَنِيفاً» لصحَّ.

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل في الحال، ولا هو جزءٌ من المضاف إليه، ولا مثلُ جزئِهِ ـ لم يجز أن يجيءُ الحال منه، فلا تقول: «جاء غُلَامُ هِنْدٍ ضاحِكَةً» خلافاً للفارسيِّ، وقولُ ابن المصنف رحمه الله تعالى: «إن هذه الصورة ممنوعةٌ بلا خلاف» ليس بجيد، فإن مذهَبَ الفارسي جَوَازُها، كما تقدم، وممن نقله عنه الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِيِّ في أماليه.

= ومجرور متعلق بانطلاق «تاركي» تارك: خبر إن، وتارك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافية للجنس «أبا» اسمها «ليا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة من لا ومعموليها في محل نصب مفعول ثان لتارك، ويجوز ان يكون «أبا» اسم لا منصوباً بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، واللام في «ليا» زائدة، وياء المتكلم مضاف إليه، وخبر لا محذوف، وكأنه قال: لا أبي موجود.

الشاهد فيه: قوله، واحداً» حيث وقع حالاً من المضاف إليه ـ وهو الكاف في قوله «انطلاقك» ـ والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل؛ فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذي هو انطلق، وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملاً في المضاف إليه، ويصح أن يعمل في الحال لأنه مصدر على ما علمت.

وَالْحـالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُـرِّفـاً   أَوْ صِفَـةٍ أَشْبَهَتِ الـمـصَـرَّفَـا[١]
فجـائِـزٌ تَقْـديمُـهُ: كـ «مُسْـرِعَـا   ذَا رَاحِـلٌ، وَمُخْلِصاً زَيْـدٌ دَعَـا»[٢]

يجـوز تقديمُ الحـالِ على ناصبهـا إن كان فعـلاً متصرفـاً، أو صفةً تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها: ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفَهُ، وقَبِلَ التأنيثَ، والتثنيةَ والجمعَ: كـاسم الفـاعـل، واسم المفعـول، والصفـة المشبهـة[٣]، فمثالُ تقـديمهـا على الفعـل المتصـرف «مخلصـاً زيـدٌ دعـا»

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال «بفعل» جار ومجرور متعلق بينصب «صرفا» صرف: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود الى فعل نائب فاعل، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل جر نعت لفعل «أو» عاطفة «صفة» معطوف على فعل «أشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى صفة «المصرفا» مفعول به لأشبه، والجملة من اشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله «صفة».

(٢) «فجائز» الفاء لربط الجواب بالشرط، جائز: خبر مقدم «تقديمه» تقديم مبتدأ مؤخر، وتقديم مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحال» في أول البيت السابق «كمسرعاً» الكاف جارة لقول محذوف، مسرعاً: حال مقدم على عامله وهو «راحل» الآتي «ذا» مبتدأ «راحل» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، وهو صاحب الحال «ومخلصاً» حال مقدم على عامله، وهو «دعا» الآتي «زيد» مبتدأ، وجملة «دعا» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في محل رفع خبر.

(٣) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقاً في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وذلك في أربعة مواضع:
الأول: أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء، كقولك: إني لأزورك مبتهجاً.
الثاني: أن يقترن العامل بلام القسم، كقولك: لأصومن معتكفاً. وقولهم لأصبرن محتسباً.
الثالث: أن يكون العامل صلة لحرف مصدري، كقولك: إن لـك أن تسافر راجلاً، وإن عليـك أن تنصح مخلصاً.
الرابع: أن يكون العامل صلة لأل الموصولة، كقولك: أنت المصلي فذاً، وعلى المذاكر متفهماً.

[فدعا: فعل متصرف، وتقدمَتْ عليه الحالُ]، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبِهَةِ له: «مُسْرعاً ذا رَاحِلٌ».

فإنْ كان الناصِبُ لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليه، فتقول: «ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً» ولا تقول: «ضاحكاً ما أحْسَنَ زيداً»، لأن فعل التعجب غيرُ متصرِّفٍ في نفسه، فلا يَتَصَرَّفُ في معمولها، وكذلك إن كان الناصبُ لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفْعَلِ التفضيلِ لم يجز تقديمُهَا عليه، وذلك لأنه لا يُثَنَّى، ولا يُجْمَعُ، ولا يؤنث، فلم يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: «زيد ضاحكاً أحْسَنُ من عمرو»، بل يجبُ تأخيرُ الحالِ، فتقول: «زيد أحسن من عمرو ضاحكاً»[1].

* * *

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ[2]

كـ «تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ» وَنَدَرْ ... نَحْوُ «سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ»[3]

(١) سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمة، وذلك المستثنى نحو قوله «زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً» وسيذكر هناك (ص ٥٩٠) ضابط هذا المثال.

(٢) «وعامل» مبتدأ «ضمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل «معنى» مفعول ثان لضمن، ومعنى مضاف، و «الفعل» مضاف إليه «لا» عاطفة «حروفه» حروف: معطوف على «معنى الفعل» وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «مؤخراً» حال من الضمير المستتر في «يعمل» الآتي «لن» نافية ناصبة «يعملا» يعمل: فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «كتلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف، أي: وذلك كائن كتلك «ليت، وكأن» معطوفان على تلك «وندر» فعل ماض «نحو» فاعل ندر «سعيد» مبتدأ «مستقراً» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي «في هجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ، وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفه: كأسماء الإشارة، وحروف التمن، والتشبيه، وَالظرف، وَالجار والمجرور[١] نحو «تِلْكَ هندٌ مجردةً، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأنَّ زَيْداً راكباً أسدٌ، وزيد في الدار ـ أو عندك ـ قائماً»، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنويِّ في هذه المُثُلِ ونحوها، فلا تقول «مجردَةً تلك هند» ولا «أميراً ليت زيداً أخوك» ولا «راكباً كأنَّ زيداً أَسَدٌ».

وقد نَدَر تقديمُها على عاملها الظرف [نحو زَيْدٌ قائماً عندك] والجارٌ والمجرور نحو «سعيد مستقراً في هَجَر» ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[٢] في قراءة من كَسَرَ التاء، وأجازه الأخفشُ قياساً.

* * *

(١) اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على ثبت من الأمر:

الأول: أن العامل المعنوي قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظي، وهو شيئان: الابتداء العامل في المبتدأ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع، وليس هذا المعنى مراداً في هذا الموضع؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفع أيضاً، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا: اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل أفلا ترى أن «تلك» وغيرها من الفاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنة معنى أشير؟ وهكذا.

الثاني: العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة، وقد ذكر الشارح منها خمسة، وهي: أسماء الإشارة، وحروف التمني، وأدوات التشبيه، والظروف، والجار والمجرور، وقد بقي خمسة أخرى، أولها: حرف الترجي كلعل، نحو قولك: ها أنت زيد راكباً؛ فراكباً: حال من زيد، والعامل في الحال هو «ها»، وثالثها: أدوات الاستفهام الذي يقصد به التعجب كقول الأعشى: * يا جارتا ما أنت جاره *، عند من جعل «جاره» الأخرى حالاً لا تمييزاً، رابعها: أدوات النداء نحو «يا» في قولك: يا أيها الرجل قائماً، وخامسها: «أما» نحو قولهم: أما علماً فعالم، عند من جعل تقدير الكلام: مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم، فعلماً ـ على هذا التقدير ـ حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه أما.

(٢) القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع «مطويات» على أنه خبر المبتدأ، والجار =

وَنَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَدَاً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً» مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ[1]

تقدَّمَ أن أفْعَلَ التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، واستثنى من ذلك هذه المسألة، وهي ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ على نفسه أو غيره في حالٍ أخرى، فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمةٌ عليه، والأخرى متأخرةٌ عنه، وذلك نحو: «زيدٌ قائماً أحْسَنُ منه قاعداً» و «زيد مفرداً أنْفَعُ من عمرو مُعَاناً» فـ «قائماً، ومفرداً» منصوبان بأحسن وأنفع، وهما حالان، وكذا «قاعداً، ومعاناً» وهذا مذهب الجمهور.

وزعم السيرافيُّ أنهما خبَرانِ منصوبان بكَانَ الْمحذوفة، والتقدير: «زيد إذا كان قائماً أحْسَنُ منه إذا كان قاعداً، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعاناً».

ولا يجوز تقديمُ هذين الحالين على أفعل التفضيل، ولا تأخيرُهُمَا عنه. فلا تقول «زيد قائماً قاعداً أحسن منه» ولا [تقول] «زيد أحسن منه قائماً قاعداً».

* * *

= والمجرور ـ وهو «بيمينه» ـ متعلق بمطويات، والقراءة التي يستدل بها الشارح برفع السموات على أنه مبتدأ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور، والجار والمجرور ـ وهو قوله (بيمينه) ـ متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(١) «ونحو» مبتدأ «زيد» مبتدأ «مفرداً» حال من الضمير المستتر في «أنفع» الآتي «أنفع» خبر المبتدأ الذي هو زيد «من عمرو» جار ومجرور متعلق بأنفع «معاناً» حال من عمرو، وجملة المبتدأ والخبر في محل بإضافة نحو إليها «مستجاز» خبر المبتدأ الذي هو «نحو» في أول البيت «لن» نافية ناصبة «يهن» بمعنى يضعف: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «نحو» وجملة يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان، أو صفة للخبر السابق.

وَالْـحَـــالُ قَــدْ يَـجِــيءُ ذَا تَـعَــدُّدِ   لِمُفْـرَدٍ ـ فَـاعْلَمْ ـ وَغَيْـرِ مُفْـرَدِ[١]

يجوز تعددُ الحال وصاحبُهَا مفرد[٢]، أو متعدد.

فمثال الأول «جاء زيد رَاكِباً ضاحكاً» فـ«راكباً، وضاحكاً»: حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

ومثالُ الثاني «لقيتُ هِنداً مُصْعِداً مُنْحَـدِرَةً» فـ«مُصْعِداً»: حالٌ من التاء، و«منحدرة»: خال من «هند» والعاملُ فيهما «لقيتُ» ومنه قولُه:

١٩٠ ـ لَقِيَ ٱبْـنِي أَخَــوَيْـهِ خَـائِفـاً   مُنْجِـدَيْـهِ، فَـأَصَـابُـوا مَغْنَمـا

(١) «الحال» مبتدأ، وجملة «يجيء» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «ذا» حال من الضمير المستتر في يجيء، وذا مضاف و«تعدد» مضاف إليه «لمفرد» جار ومجرور متعلق يتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد «فاعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه، «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على مفرد، وغير مضاف، و«مفرد» مضاف إليه.

(٢) ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال، ولوجوب ذلك موضعان؛ أولهما أن يقع بعد «إما» نحو قوله تعالى: (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) وثانيهما: أن يقع بعد «لا» النافية كقولك: رأيت بكراً لا مستبشراً ولا جذلان.

١٩٠ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها

اللغة: «منجديه» مغيثيه، وهو مثنى منجد، ومنجد: اسم فاعل ماضيه أنجد، وتقول: أنجد فلان فلاناً، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا «مغنماً» غنيمة.

الإعراب: «لقي» فعل ماض «ابني» ابن: فاعل لقي، وابن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أخويه» مفعول به للقي، والهاء مضاف إليه «خائفاً» حال من ابني «منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفة، أصابوا: فعل وفاعل «مغنماً» مفعول به لأصابوا، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاءعلى جملة لقي ومعمولاته.

الشاهد فيه: قوله «خائفاً منجديه» فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه؛ فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحباهما، فلا لبس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

فـ «خائفاً» حال من «ابني»، و «مُنْجِدَيْهِ» حال من «أخَوَيْهِ» والعامِلُ فيهما «لقي».

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَليقُ به، وعند عدم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين، ففي قولك: «لقيت زيداً مصعداً منحدراً» يكون «مصعداً» حالا من زيد، و «منحدراً» حالا من التاء.

* * *

وَعَـامِلُ الْحَـالِ بِهَـا قَـدْ أُكِّـدا   في نَحْوِ: «لا تَعْثَ في ٱلأرْضِ مُفْسِداً»[1]

تنقسم الحال إلى مؤكدة، وغير مؤكدة، فالمؤكدة على قسمين، وغير المؤكدة ما سوى القسمين.

فالقسم الأول من المؤكدة: ما أكَّدَتْ عاملَها، وهي المراد بهذا البيت، وهي: كلُّ وصفٍ دلَّ على معنَى عامِلِهِ، وخالفَهُ لفظاً، وهو الأكثر، أو وافقه لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة، فمثالُ الأولِ «لا تَعْثَ في الأرض مُفْسِداً» ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ وقولُه تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، ومن الثاني قولُه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ

(١) «وعامل» مبتدأ، وعامل مضاف. و «الحال» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بأكد الآتي «قد» حرف تحقيق «أكدا» أكد: فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال، والألف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بأكد «لا» ناهية «تعث» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الأرض» جار ومجرور متعلق بتعث «مفسداً» حال من الضمير المستتر في «تعث» وهو حال مؤكدة للعامل وهو «تعث» وجملة «تعث في الأرض مفسداً في محل جر بإضافة نحو إليها.

لِلنَّاس رَسُولاً﴾ وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ والشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾.

* * *

وَإنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ[1]

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي: ما أكَّدَتْ مضمونَ الجملة، وشَرْطُ الجملة: أن تكون اسمية، وَجُزْآها معرفتان، جامدان، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفاً، وأنا زَيْدٌ مَعْرُوفاً» ومنه قولُه:

١٩١ ـ أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي
وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

(١) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحال «جملة» مفعول به لتؤكد «فمضمر» الفا» لربط الجواب بالشرط، مضمر: خبر مقدم «عاملها» عامل: مبتدأ مؤخر، وعامل مضاف وها: مضاف إليه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «ولفظها» الواو عاطفة، لفظ: مبتدأ ولفظ مضاف وها: مضاف إليه، وجملة «يؤخر» من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط.

١٩١ ـ البيت لسالم بن دارة، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة؛ وقد أوردها التبريزي في شرحه على الحماسة، وذكر لهذه القصيدة قصة، فارجع إليها هناك؛

اللغة: «دارة» الأكثرون على أنه اسم أمه، وقال أبو رياش: هو لقب جده، واسمه يربوع، ويجاب ـ على هذا القول ـ عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة في قوله «معروفاً بها نسبي» بأنه عنى به القبيلة.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرة ما يوجب القدح في النسب، أو الطعن في الشرف.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«دارة» مضاف إليه «معروفاً» حال «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبي» نائب فاعل لمعروف لأنه اسم مفعول «وهل» حرف دال على الاستفهام الإنكاري «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» =

فـ «عَطوفاً، ومعروفاً» حالان، وهما منصوبان بفعل محذوفٍ وجوباً، والتقدير في الأول «أحقُّه عطوفاً» وفي الثاني «أُحَقُّ معروفاً».

ولا يجوز تقديمُ هذه الحالِ على هـذه الجملة، فلا تقـول «عَطُوفـاً زَيْدٌ أخُوك» ولا «معروفاً أنا زيد» ولا توسُّطُها بين المبتدأ والخبر، فلا تقول «زَيْدٌ عطوفاً أخُوكَ».

* * *

ومَـوْضِـعَ الْحَـالِ تَجـيءُ جُمْـلَهْ كـ «ـجَـاء زَيْـدٌ وهْـوَ نَـاوٍ رِحْلَهْ»(١)

الأصـلُ في الحالِ والخبـرِ والصفـةِ الإفـرادُ، وتقـع الجملةُ مَـوْقِـعَ الحالِ، كما تقـع موقـع الخبر والصفـة، ولا بُدَّ فيهـا من رابطٍ، وهو في الحالية: إما ضمير، نحـو «جاء زيـد يَدُهُ عَلَى رَأسِـهِ» أو واوٌ ـ وتسمى واو الحال، وواو الابتداء، وعلامتُها صحةُ وقوع «إذْ» ـ نحو «جَاءَ زَيْـدٌ وعَمْروٌ قائمٌ» التقدير: إذ عمرو قائم، أو الضمير والواوُ معاً، نحـو «جاء زَيْـدٌ وهْوَ نَاوٍ رِحْلَةً».

* * *

= زائدة «عار» مبتدأ مؤخر، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقوله «يا للناس» اعتراض بين المبتدأ والخبر، وياء: للنداء، واللام للاستغاثة. الشاهد فيه: «معروفاً» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.

(١) «موضع» ظرف مكان متعلق بتجيء، وموضع مضاف و«الحال» مضاف إليه «تجيء» فعل مضارع «جملة» فاعل تجيء «كجاء زيد» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، وما بعدها فعل وفاعل «وهو» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ناو» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر فاعل «رحله» مفعول به لناو، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

(٢) يشترط في الجملة التي تقع حالاً أربعة شروط، وقد ذكر الشارح تبعاً للنظام من هذه الشروط واحداً، وهو: أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال ـ إما الواو، وإما الضمير، وإما هما معاً ـ والشرط الثاني: أن تكون الجملة خبرية؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية،

وذَاتُ بَــدْءٍ بِــمُــضَــارِعٍ ثَــبَــتْ حَـوَتْ ضَمِيـراً، ومِنَ الْـوَاوِ خَلَتْ(١)
وذَاتُ واوٍ بَـعْــدَهَــا انْــوِ مُبْـتَـدَا لَــهُ المُضَــارِعَ اجْـعَلَنَّ مُـسْنَــدَا(٢)

الجملة الواقعة حالاً: إن صُدِّرَتْ بمضـارع مُثْبَتٍ لم يجز أن تقتـرن بالواو، بل لا تُرْبَطُ إلا بالضمير، نحو «جاء زَيْدٌ يَضْحَكُ، وجاء عَمْرٌو تُقَادُ الْجَنَائِبُ بين يديه» ولا يجوز دخول الواو، فلا تقول «جاء زَيْدٌ ويَضْحَـكُ» فإن جاء من لسان العرب ما ظاهِرُهُ ذلك أُوِّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكـون المضـارع خبـراً عن [ذلـك] المبتـدأ، وذلـك نحـو قـولهم «قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ» وقوله:

= والشرط الثالث: ألا تكون جملة الحال تعجبية، والشرط الرابع: ألا تكون مصدرة بعلم استقبال، وذلك نحو «سوف» و «لن» وأدوات الشرط، فلا يصح أن تقول: جاء محمد إن يسأل يعط، فإن أردت تصحيح ذلك فقل: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، فتكون الحال جملة اسمية خبرية.

ومن هذا الكلام ـ مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة ـ تعرف أن الخبر والحـال جميعاً اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلاً منهما بصاحبه، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية، فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الاصح عند النحاة، وتصـدر بعلم الاستقبال، وقـد رأيت أن تصحيح المثـال يكون بجعله جملة الشرط وجوابه خبراً، فتنبه لذلك كله، والله يوفقك ويرشدك.

(١) «وذات» مبتدأ، وذات مضاف، و «بدء» مضاف إليه «بمضارع» جار ومجرور متعلق ببدء «ثبت» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى مضـارع، والجملة في محل جـر صفة لمضارع «حوت» حوى: فعل ماض، والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعـود إلى ذات بدء، والجملة في محل رفـع خبر المبتـدأ «ضميراً» مفعـول به لحـوت «ومن الواو» الـواو عاطفة، وما بعدها جار ومجرور متعلق بخلت «خلت» خلا: فعل ماض، والتـاء للتأنيث، والفـاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذات بدء بمضارع، والجملة معطوفة على جملة الخبر.

(٢) «وذات» مبتدأ، وذات مضاف و «واو» مضـاف إليه «بعـدها» بعـد: ظرف متعلق بـانو الآتي، وبعـد مضاف، وها: مضاف إليه «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مبتدأ» مفعول به لانو «له» جار ومجرور متعلق باجعـل الآتي «المضارع» مفعـول أو لاجعل تقـدم عليه، منصـوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «اجعلن» اجعـل: فعل أمـر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت، والنون نون التوكيد الثقيلة «مسنداً» مفعول ثان لاجـعل.

١٩٢ ـ فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وأرْهَنُهُمْ مَالِكَا

فـ «أصُكُّ، وأرْهَنُهم» خَبَرَانِ لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أصُكُّ، وأنا أرْهَنُهم.

* * *

وجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، أوبِهِمَا[1]

الجملة الحالية: إما أن تكون اسمية، أو فعلية، والفعلُ [إما] مضارعٌ، أو ماضٍ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية: إما مُثْبَتَة، أو

١٩٢ ـ البيت لعبد الله بن همام السلولي.

اللغة: «أظافيرهم» جمع أظفور ـ بزنة عصفور ـ والمراد هنا منه الأسلحة «نجوت» أراد تخلصت منهم.

الإعراب. «فلما» الفاء للعطف على ما قبله، لما: ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتي، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» أظافير: مفعول به لخشيت، وأظافير مضاف وهم: مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل، والجملة جواب «لما» الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال، أرهن: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، هم: مفعول أول لأرهن، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهم، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «مالكاً» مفعول ثانٍ لأرهن.

الشاهد فيه: قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبىء عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالاً، وتسبق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف كما فصلناه في الإعراب.

(١) «وجملة» مبتدأ، وجملة مضاف، و «الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب على الاستثناء أو على الظرفية، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدماً» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للاطلاق، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله «جملة الحال» في أول البيت، وقوله «أو بمضمر، أو بهما» معطوفان على قوله بواو.

مَنْفِيَّة، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثْبَتٍ لا تَصْحبهـا الواو، بـل لا تُرْبَط إلا بـالضمير فقط[1]، وذَكَّـرَ في هذا البيت أنَّ مـا عـدا ذلـك

(١) قد ذكر الشارح ان الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضـارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو، وأن يكون رابطها الضمير، وقد بقي عليـه بعض شروط يجب تحققهـا في هذه الجملة: منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو، ولهـذا جوز القاضي البيضاوي في قوله تعالى (إياك نعبد وإيـاك نستعين) أن تكون جملة (وإيـاك نستعين) حالاً من الضمير المستتر وجوباً في (نعبد) ومن الشروط أيضاً: ألا تكـون جملة المضارع المـذكور مقترنة بقد، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو، نحو قـوله تعـالى (لم تؤذونني وقد تعلمـون أني رسول الله إليكم)، فجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط: أن تكـون مضارعيـة، وأن تكون مثبتة، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته، وألا يقترن بقد.

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بلا تمتنع معها الواو، كما في قولـه تعالى: (ما لي لا أرى الهدهد) وبقي بعد ذلـك خمس جمل يجب ألا تقتـرن بالـواو، فيصير مجمـوع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعاً ذكرنا لك اثنتين منها.

(والثالثة) أن تكون مضارعية منفية بما، كقول الشاعر:

عَهِـدْتُـكَ مَـا تصْبُـو، وفيـك شبيبـةٌ فَمَـالَـكَ بَعْـدَ الشَّيْبِ صَبًّـاً مُتَيَّمـاً؟

(الرابعة) الجملة المعطوفة على حال قبلها، نحو قوله تعالى: (فجاءها بـأسنا بيـاتاً أو هم قـائلون) فجملة «هم قائلون» معطوفة على «بياتاً».

(الخامسة) الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولك: هو الحق لا شك فيه، وقوله تعالى: (ذلك الكتاب لا ريب فيـه) فجملة «لا ريب فيه» حـال مؤكدة لمضمـون جملة «ذلك الكتـاب» في بعض أعاريب يحتملها هذا الكلام.

(السادسة) الجملة التي تقع بعد «إلا» سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك: ما صاحبت أحـداً إلا زيد خير منه، أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك: ما أرى رأياً إلا رأيت صواباً، ونحو قـوله تعـالى: (يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) وقد ورد في الشعـر اقتران الفعليـة التي فعلها ماض والواقعة بعد «إلا» بالواو كما في قوله.

نِـعْـمَ امْـرَأً هـرمٌ لـم تَـعْـرُ نـائـبـةٌ إلا وَكَـانَ لِـمُـرْتَـاعٍ لـهـا وَزَرَا

فقيل: هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو، وقيل: هو قليل لا شاذ.

(السابعة) الجملة الفعلية فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة، نحو قـولك: لأضـربنه حضـر أو غاب، وقول الشاعر:

كُـنْ لِـلْخَـلِيـلِ نَصِيراً جَارَ أوْ عَـدَلاَ وَلاَ تَـشِـحَّ عَـلَيْـهِ جَـادَ أوْ بَـخِـلاَ

يجوز فيه أن يُرْبَطَ بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بهما، فيدخل في ذلك الجملةُ الاسميَّةُ: مُثْبَتة، أو مَنْفِيَّة، والمضارعُ المنفيُّ، والماضي: المثبَتُ، والمنفيُّ.

فتقول: «جاء زيد وعمرو قائم، وجاء زيد يَدُه على رأسه، وجاء زيد ويَدُه على رأسه» وكذلك المنفيُّ، وتقول: «جاء زيد لم يَضْحَك، أو ولم يضحك، أو ولم يقم عمرو، وجاء زيد وقد قام عمرو، وجاء زيد قد قام أبوه، وجاء زيد وقد قام أبوه» وكذلك المنفيُّ، نحو «جاء زيد وما قام عمرو، وجاء زيد ما قام أبوه، أو ومَا قام أبوه».

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفيُّ بلا، فعلى هذا تقول: «جاء زيد ولا يضرب عمراً» بالواو.

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانُهُ بالواو كالمضارع المُثْبَتِ، وأن ما ورد مما ظاهرُهُ ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ، كقراءة ابن ذَكْوَان: (فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون، والتقدير: وأنتما لا تَتَّبِعَانِ، فـ«لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

* * *

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ[1]

---

(١) «والحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول، وبعض مضاف و«ما» **اسم** موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، =

يُحْذَفُ عامل الْحَال: جَوَازاً، أو وُجُوباً.

فمثـالُ ما حُـذِفَ جوازاً أن يقـال: «كَيْفَ جِئْتَ» فتقـول: «راكبـاً»، [تقديره «جئت راكباً»]، وكقولك: «بَلَى مُسْرِعاً» لمن قال لـك: «لَمْ تَسِرْ» والتقدير: «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعـاً»، ومنه قـوله تعـالى: ﴿أَيَحسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَـعَ عِظَامَـهُ؟ بَلَى قَـادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَـوِّيَ بَنَـانَـهُ﴾ التقـديـر ـ والله أعلم ـ: بلَى نجمعها قادرين.

ومثالُ ما حُذِفَ وُجُوباً قولُكَ: «زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفاً» ونحوهُ من الحـال المؤكدة لمضمون الجملة، وقد تقدم ذلك، وكالحال النائبة مَنَابَ الْخَبـرَ، نحو «ضَرْبِي زيداً قائماً» التقدير: إذا كان قائماً، وقد سبق تقريـر ذلك في باب المبتدأ والخبر[1].

= والجملة لا محـل لها صلة المـوصول «ذكـره» ذكر: مبتـدأ ثان، وذكـر مضاف والهـاء مضـاف إليـه «حـظل» فعل مـاض مبني للمجهول، ونـائب الفاعـل ضمير مستتـر فيه جـوازاً، والجملة من حظل ونائب الفاعل في محل رفـع خبر المبتـدأ الثاني، وجملة المبتـدأ الثاني وخبـره في محل رفـع خبر المبتدأ الأول.

(١) هنا أمران نحب ان ننبهك إليهما:

الأول: أن عامل الحال على ثلاثة أنواع: نوع يجب ذكره ولا يجـوز حذفـه، ونـــوع يجب حذفـه و يجوز ذكره، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه.

فـأما النـوع الذي يجب ذكـره ولا يجوز حـذفه فهـو العامـل المعنوي كـالظرف واسم الإشـارة؛ فلا يحذف شيء من هذه العوامل، سواء أعلمت أم لم تعلم؛ لأن العامل المعنوي ضعيف؛ فلا يقوى على أن يعمل **وهو محذوف**.

وأما النوع الـذي يجب حذفـه فقد بين الشـارح ثلاثـة مواضـع من مواضعـه ـ وهي الحال المؤكـدة لمضمون جملة، والحال النـائبة منـاب الخبر، والحـال الدالـة على زيادة أو نقص بتـدريج ـ وبقي موضعان آخران، أولهما: أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب: هنيئاً، ومن ذلك قول كثير:

هَـنِـيـئـاً مَـرِيـئـاً غَـيْـرَ دَاءٍ مُـخَـامِـرٍ لِـعَـزَّةَ مِـنْ أعْـرَاضِـنَـا مَـا اسْـتَـحَـلَّتِ

وثانيهما: أن تدل الحال على توبيخ، كقولك: **أقاعداً** وقد جد الناس؟ =

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وُجُوباً قولُهم: «اشْتَرَيْتُه بِدِرْهَمٍ فصاعداً وتصدقت بدينار فَسَافِلاً» فـ«صاعداً، وسافلاً»: حالان، عاملُهما محذوفٌ وُجُوباً، والتقدير: «فَذَهَبَ الثمنُ صاعداً، وذهب المتصدَّقُ به سافلاً» وهذا معنى قوله: «وبعض ما يُحْذَفُ ذكرهُ حُظِل» أي بعضُ ما يحذف من عَامِلِ الحال مُنِعَ ذِكْرُهُ[1].

* * *

= وأما النوع الذي يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين.

الأمر الثاني: أن الأصل في الحال نفسه ـ بسبب كونه فضلة ـ أنه يجوز حذفه، وذلك في خمسة مواضع؛ أولها: أن يكون الحال مقصوراً عليه، نحو قولك: ما سافرت إلا راكباً، وما ضربت علياً إلا مذنباً، وثانيها: أن يكون الحال نائباً عن عامله كقولك: هنيئاً مريئاً تريد كل ذلك هنيئاً مريئاً، وثالثها: أن تتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى: (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) أو يتوقف عليه مراد المتكلم، نحو قوله تعالى: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) ورابعها: أن يكون الحال جواباً، كقولك: بلي مسرعاً، جواباً لمن قال لك: لم تسر، وخامسها: أن يكون الحال نائباً عن الخبر، نحو قولك: ضربي زيداً مسيئاً.

(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف ـ بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال، وبالفاعل فيها من هذه الناحية ـ فنقول:

الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً، وقد يحذف جوازاً، وقد يحذف وجوباً بحيث لا يجوز ذكره.

فيحذف جوازاً إذا حذف عامله، نحو قولك: راشداً، أي تسافر راشداً. ويجوز أن تقول تسافر راشداً.

ويحذف وجوباً مع الحال التي تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدريج، نحو قولهم: اشتريت بدينار فصاعداً، أي: فذهب الثمن صاعداً؛ ففي هذا حذف صاحب الحال ،عامله

التَّمْيِيزُ

اسْمٌ، بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ، نَكِرَهْ، يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ[(١)]
كَشِبْرٍ أَرْضاً، وَقَفِيزٍ بُراً، وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا[(٢)]

تقدم من الفَضَلَات: المفعولُ به، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والمفعولُ معه، والحالُ، وبقي التمييز - وهو المذكور في هذا الباب - ويسمى مُفَسِّراً، وتفسيراً، ومبيِّناً، وتبييناً، ومميِّزاً، وتمييزاً.

وهو: كل اسم، نكرة، متضمنْ معنى «مِنْ»، لبيان ما قبله من إجمال، نحو «طَابَ زَيْدٌ نَفْساً، وعِنْدِي شِبْرٌ أَرْضاً».

واحترز بقوله: «مُتضمن معنى مِنْ» من الحال، فإنها متضمنة معنى «في».

وقوله: «لبيان ما قبله» احتراز مما تضمن معنى «من» وليس فيه بيانٌ لما قبله: كاسم «لا» التي لنفي الجنس، «لَا رَجُلَ قَائِمٌ» فإنَّ التقدير: «لا من رجل قائم».

---

(١) «اسم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو اسم «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم، ومعنى مضاف و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «مبين» نعت آخر لاسم «نكرة» نعت ثالث لاسم «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «تمييزاً» حال من نائب الفاعل المستتر في قوله ينصب «بما» جار ومجرور متعلق بينصب. و«قد فسره» فسر: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير الغائب مفعوله، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالباء.

(٢) «كشبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «أرضاً» تمييز لشبر «وقفير» معطوف على شبر «براً» تمييز لقفير «ومنوين عسلاً» مثله «وبراً» معطوف على قوله عسلاً.

وقوله: «لبيان ما قبله من إجمال» يشمل نوعي التمييز، وهما: المبين إجمالَ ذَاتٍ، والمبين إجمالَ نسبةٍ.

فالمبين إجمالَ الذاتِ هو: الواقع بعد المقَادِيرِ ـ وهي المَمْسُوحَاتُ، نحو «لهُ شِبْرٌ أَرْضاً» والمكيلاتُ، نحو «لهُ قَفِيزٌ بُراً» والموزوناتُ، نحو «لهُ مَنَوَانِ عَسَلاً وتمراً» ـ والأعدادِ[1]، نحو «عِنْدِي عِشْرُونَ درهماً».

وهو منصوب بما فَسَّرَهُ، وهو: شبر، وقفيز، ومَنَوَانِ، وعِشرون.

والمُبَيِّنُ إجْمَال النسبةِ هو: المَسُوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ: من فاعل، أو مفعول، نحو «طَابَ زَيْدٌ نَفْساً»، ومثله: (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)، و «غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَراً»، ومثله (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيوناً).

فـ «نفساً» تمييز منقول من الفاعل، والأَصْلُ «طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ»، و «شجراً» منقول من المفعول، والأَصْلُ «غَرَسْتُ شَجَرَ الأَرْضِ» فَبَيَّنَ «نفساً» الفاعلَ الذي تَعَلَّقَ بهِ الفعلُ، وَبَيَّنَ «شجراً» المفعولَ الذي تَعَلَّقَ به الفعلُ.

---

(١) قول الشارح «والأعداد» عطف على قوله «المقادير» فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما ـ وهما المقادير، والأعداد ـ وبقي عليه شيئان آخران.

أولها: ما يشبه المقادير، مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها في مطلق المقدار، وإن لم يكن منها، كقولك: قد صببت عليه ذنوباً ماء، واشتريت نحياسمنا، وقولهم: على التمرة مثلها زبداً.

وثانيهما: ما كان فرعاً للتمييز، نحو قولك: أهديته خاتماً فضة، على ما هو مذهب الناظم تبعاً للمبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً، لكونه جامداً، وكون صاحبه نكرة. وكونه لازماً، مع أن الغالب في الحال أن تكون منتقلة. وذهب سيبويه إلى أن فضة في المثال المذكور حال، وليس تمييزاً؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها.

وَالنَّاصِبُ له في هذا النوع [هو] العَامِلُ الذي قبله.

* * *

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا ٱجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا، كَـ «مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا»(١)

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبَا»(٢)

أشار بـ «ذي» إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في البيت من المُقَدَّرَات ـ وهو: ما دَلَّ على مساحةٍ، أو كَيْلٍ، أو وزْنٍ ـ فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يَضَفْ إلى غيره، نحو «عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ، وَقَفِيزُ بُرٍّ، وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ».

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التمييز، نحو «ما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحاباً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأرضِ ذَهَباً﴾.

(١) «بعد» ظرف متعلق باجرر، وبعد مضاف و «ذي» اسم إشارة مضاف إليه «وشبهها» الواو عاطفة، شبه: معطوف على ذي، وشبه مضاف، وها: مضاف إليه «اجرره» اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «إذا» ظرف أشرب معنى الشرط «أضفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها «كمد» الكاف جارة لقول محذوف، مد: مبتدأ، ومد مضاف و «حنطة» مضاف إليه «غذا» خبر المبتدأ.

(٢) «والنصب» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق به، وبعد مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، وناب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة «وجبا» فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف «مثل» خبر كان «ملء» مبتدأ، وملء مضاف و «الأرض» مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: لي، مثلاً، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مثل إليها «ذهبا» تمييز.

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد.

* * *

وَالْفَـاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِـأَفْعَـلاَ مُفَضِّـلاً: كَـ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْـزِلاً»(١)

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل، إن كـان فاعـلاً في المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ، وإن لم يكن كذلك وجَبَ جَرُّهُ بالإضافة.

وعَلاَمَةُ ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جَعْلُهُ فـاعلاً بعـد جَعْلِ أفعل التفضيل فعلاً، نحو «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً، وَأَكْثَرُ مَالاً» فـ «منزلاً، ومـالاً» يجبُ نصبهما، إذ يصح جَعْلهما فاعلين بعد جَعْلِ أفعـل التفضيل فعـلاً، فتقول: أنت عَلاَ منزلُكَ، وكَثُرَ مالُكَ.

ومثالُ ما ليس بفاعل في المعنى(٢) «زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أَفْضَـلُ امْـرَأَةٍ» [فيجب جَرُّهُ بـالإضافـة، إلا إذا أُضِيفَ «أَفْعَـلُ» إلى غيـره، فـإنـه

(١) «والفـاعـل» مفعـول مقـدم على عـامله ـ وهـو قـولـه انصبن الآتي ـ «المعنى» منصـوب على نـزع الخافض، أو مفعول به للفاعل، أو مجرور تقديراً بإضافـة الفاعـل إليه «انصبن» انصب: فعـل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، ونون التوكيد حرف لا محـل له من الإعـراب «بأفعـلا» جار ومجرور متعلق بانصبن «مفضلاً» حال من الفاعل المستتـر وجوبـاً في انصبن «كأنت» الكـاف جارة لقول محذوف، أنت: مبتدأ «أعلى» خبر المبتدأ «منزلاً» تمييز.

(٢) ضابط ما ليس بفاعل في المعنى: أن يكون أفعل التفضيـل بعضاً من جنـس التمييـز، ويعرف ذلـك بصحـة حذف أفعـل التفضيل، ووضـع لفظ بعض موضعـه؛ فنحو «زيـد أفضل رجـل» تجد أفعـل التفضيل ـ وهو أفضل ـ باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه ـ واحداً من جنس الرجل، وكذلك نحو «هنـد أفضـل امرأة» تجـد أفعل التفضيـل بعض الجنس، ويمكن ان تحذف أفعـل التفضيل في المثـاليـن وتضع مكانه لفظ «بعض» فتقول: زيد بعض جنس الرجـل، أي بعض الرجـال، وهند بعض جنس المرأة، أي بعض النساء.

ينصب حينئذٍ، نحو «أنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً»][1].

وَبَعْـدَ كُـلِّ مَـا ٱقْتَـضَى تَـعَجُّـبـاً   مَيِّزْ، كَـ «ـأَكْـرِمْ بِـأَبِي بَكْـرٍ أَبَـا»[2]

يقعُ التمييزُ بعد كلّ ما دلَّ على تعجب، نحو «مَا أحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً، وأكْرِمْ بأبي بكر أباً، ولله دَرُّكَ عَالِماً، وحَسْبُكَ بِزَيْدٍ رَجُلاً، وكَفَى بِهِ عَالِماً»[3].

١٩٣ ـ   و * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *

(١) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعل التفضيل يجب جره في صورة واحدة، وهي: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، وأفعل التفضيل ليس مضافاً لغير تمييزه، ويجب نصبه في صورتين اثنتين؛ أولاهما: أن يكون التمييز فاعلاً في المعنى ـ سواء أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز، نحو أنت أعلى الناس منزلاً، أم لم يضف إلى غير التمييز، نحو أنت أعلى منزلاً ـ وثانيتهما: أن **يكون التمييز غير فاعل في المعنى، بشرط أن يكون أفعل مضافاً إلى غير التمييز، نحو أنت أفضل الناس بيتاً؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافة أفعل التفضيل مرة أخرى.**

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ميز» الآتي، وبعد مضاف، و «كل» مضاف إليه، وكل مضاف، و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تعجباً» مفعول به لاقتضى، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كأكرم» الكاف جارة لقول محذوف، أكرم: فعل ماض جاء على صورة الأمر «بأبي» الباء زائدة، أبي: فاعل أكرم، وأبي مضاف، و «بكر» مضاف إليه «أبا» تمييز.

(٣) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة، وليس بسديد، بل في الكلام تفصيل، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب، ولم يبين مرجعه، كما في قولهم «لله دره فارساً» كان من تمييز المفرد؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه، فإن لم يكن ضميراً أصلاً، نحو لله در زيد فارساً، أو كان ضمير خطاب، نحو لله درك فارساً، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو زيد لله دره فارساً ـ فهو من تمييز النسبة، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور.

١٩٣ ـ هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس، وصدره قوله:

* بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

وَٱجْـرُرْ بِـمِـنْ إنْ شِئْـتَ غَـيْـرَ ذِي الْـعَـدَدْ
وَٱلْفَـاعِـلِ الـمَـعْـنَى: كَـ «طِبْ نَفْساً تُفَـدْ»(١)

يجوز جَرُّ التمييز بِمِنْ إن لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا مميزاً لعدد، فتقول: «عِنْدِى شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ، وَمَنَوَانِ مِنْ عَسَلٍ

= اللغة: «بانت» بعدت، وفارقت «لتحزننا» لتدخل الحزن إلى قلوبنا، وتقول: حزنني هذا الأمر يحزنني، من باب نصر، وأحزنني أيضاً، وفي التنزيل العزيز: (إني ليحزنني أن تذهبوا به) «عفارة» اسم امرأة.

الإعراب: «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «جارتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وجارة مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه «ما» اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «أنت» خبر المبتدأ «جاره» تمييز يقصدُ به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار.

الشاهد فيه: قوله «جاره» حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى التعجب، وهو قوله: «ما أنت».

فإن قلت: أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات؟

قلت: لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزاً في أنه من قبيل تمييز النسبة، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة، وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز النسبة؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب، فهو معلوم ما يراد به.

فإن قلت: فهل يجوز أن أجعل «جارة» شيئاً غير التمييز؟

قلت: قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال، وأرى لك أن تأخذ به.

(١) «واجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمن» جار ومجرور متعلق باجرر «إن» شرطية «شئت» فعل ماض فعل الشرط، وضمير المخاطب فاعله «غير» مفعول به لاجرر، وغير مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، «العدد» مضاف إليه «والفاعل» معطوف على ذي «المعنى» منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه، أو مفعول به للفاعل، وهو مجرور تقديراً بالإضافة أو منصوب تقديراً على المفعولية أو على نزع الخافض «كطب» الكاف جارة لقول محذوف، طب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نفساً» تمييز «تفد» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

وَتَمْرٍ، وغَرَسْتُ الأرض من شجر» ولا تقول: «طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ» ولا «عندي عِشْرُونَ مِنْ درهم».

* * *

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا(١)

مَذْهَبُ سيبويه ـ رحمه الله! أنه لا يجوز تقديمُ التمييزُ على عامله، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف، فلا تقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ»، ولا «عندي درهماً عشرون».

وأجاز الكسائي، والمازني، والمبرد، تقديمَه على عامله المتصرف، فتقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ، وشَيْباً اشْتَعَلَ رَأْسِي» ومنه قولُه:

١٩٤ ـ أتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا؟
وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

(١) «وعامل» مفعول به مقدم لقوله «قدم» الآتي، وعامل مضاف، و«التمييز» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» منصوب على الحال من «عامل التمييز» «والفعل» مبتدأ «ذو» نعت للفعل، وذو مضاف، و«التصريف» مضاف إليه «نزراً» حال من الضمير المستتر في قوله سبق الآتي «سبقا» سبق: فعل ماض مبني للمجهول، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

١٩٤ ـ ينسب هذا البيت للمخبل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري.

المعنى ما ينبغي لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

الإعراب: «أتهجر» الهمزة للإستفهام الإنكاري، تهجر: فعل مضارع «ليلى» فاعل «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتهجر «حبيبها» حبيب: مفعول به لتهجر، وحبيب مضاف وها: مضاف إليه «وما» =

وقولُه:

١٩٥ ـ ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ ٱلْأَمَلَا، وَمَا ٱرْعَوَيْتُ، وَشَيْباً رَأْسِيَ ٱشْتَعَلَا

= الواو واو الحال، ما: نافية «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «نفساً» تمييز متقدم على العامل فيه، وهو قوله «تطيب» الآتي «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتطيب «تطيب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر «كان».

الشاهد فيه: قوله «نفساً» فإنه تمييز، وعامله قوله «تطيب». وقد تقدم عليه والأصل «تطيب نفساً» وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو ـ في هذا البيت ونحوه ـ عند الجمهور ضرورة؛ فلا يقاس عليه.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الزاوية في بيت الشاهد:

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا:

أَتُؤْذِنُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت.

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله.

١٩٥ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «الحزم» ضبط الرجل أمره، وأخذه بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغي لي، والارعواء: الرجوع الحسن.

الإعراب: «ضيعت» فعل وفاعل «حزمي» حزم: مفعول به لضيع، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «في إبعادي» الجار والمجرور متعلق بضيع، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الأملا» مفعول به للمصدر «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «ارعويت» فعل وفاعل «وشيباً» تمييز متقدم على عامله وهو قوله «اشتملا» الآتي «رأسي» رأس: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه «اشتملا» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس، والألف للاطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «شيباً» حيث تقدم ـ وهو تمييز ـ على عامله المتصرف، وهو قوله اشتعل، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد، والكسائي، والمازني، وابن مالك في غير الألفية، ولكنه في =

وَوَافَقَهُمُ المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك، وجعله في هذا الكتاب قليلاً.

فإن كان العاملُ غير متصرفٍ، فقد منعوا التقديمَ(١): سواء كان فعلاً، نحو «مَا أَحْسَنَ زيداً رجلًا» أو غيره، نحو «عندي عشرون درهماً».

وقد يكون العاملُ متصرفاً، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، وذلك نحو «كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا»، فلا يجوز تقديم «رَجُلًا» على «كَفَى» وإن

الألفية قد نص على ندرة هذا، ومثله قول الشاعر:

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى ... وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا؟

وقول الآخر:

وَلَسْتُ، إِذَا ذَرْعاً أَضِيقُ، بِضَارِعٍ ... وَلَا يَائِسٍ -عِنْدَ التَّعَسُّرِ- مِنْ يُسْرِ

وقول ربيعة بن مقروم الضبي:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ ... كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر:

إِذَا المَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالعَيْشِ مُثْرِياً ... وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون «المرء» مبتدأ وجملة «قرعيناً» في محل رفع خبره، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون «المرء فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه؛ لأن التقدير على هذا المذهب: إذا قر المرء عيناً بالعيش؛ فالعامل في التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر، إلا أن يدعي هؤلاء أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه.

(١) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر اتفاقاً، كقول الراجز:

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا ... قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

كـان فعلاً متصـرفاً، لأنـه بمعنى فعل غيـر متصرف، وهـو فعلُ التعجبِ، فمعنى قولك: «كفى بزيد رجلاً» مَا أكْفَاهُ رَجُلاً[1]!

* * *

(1) من القواعد المقـررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخـذ حكمه، ويجـري ذلك في كثيـر من الأبواب، ونحن نـذكر لـك ههنا بعض هـذه المتشابهـات لتعرف كيف كـان العرب يجـرون في كلامهم، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك.

أ ـ المشتقـات كلها ـ من اسم الفـاعل واسم المفعـول وأمثلة المبـالغـة ـ أشبهت الفعـل في مـادتـه ومعناه؛ فأخذت حكمه فرفعت الفاعل، ونصب المتعدي منها المفعول.

ب ـ مـا، ولا، وإن، ولات، هذه الحـروف أشبهت ليس في المعنى، فأخـذت حكمهـا، فـرفعت الاسم ونصبت الخبر.

جـ ـ إن وأخواتها، أشبهت الفعل في معناه، فرفعت ونصبت، وقدم منصوبها وجوباً على مرفوعهـا، بعكس الفعل، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هـذا العمل لكـونها فـرعاً، وجـاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة.

***

قد تم - بعون الله تعالى، وحسن تأييده - الجزء الأول من شرح العلامة «ابن عقيل» على ألفية ابن مالك، وحواشينا عليه التي سميناها «منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل» ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثاني، مفتتحاً بحروف الجر.

هذا، وقد عنينا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة، فجاء - بحمد الله جلت قدرته! - على خير ما يرجى من الإتقان، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها، فصار بحيث يغني عن جميعها، ولا يغنى عنه شيء منها.

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محي الدين عبد الحميد

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الأول من

«شرح ابن عقيل» على ألفية ابن مالك وحواشينا عليه المسماة

«منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل»

المعرف بأداة التعريف

الابتداء

تمت الفهرس، والحمد لله أولاً وآخراً

وصلاته وسلامه على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه

شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله
ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة
على ألفية
الإمام الحجة الثبت : أبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك
المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

«ما تحت أديم السماء»
الجزء الثاني «أنحى من ابن عقيل»
أبو حيان

ومعه كتاب
منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !



الناشر الوحيد:
لجميع مؤلفات محمد محيي الدين عبد الحميد
المكتبة العصرية للطباعة والنشر

طبعة منقحة
١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م

المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع
مؤسسها شريف عبد الرحمن الأنصاري
المكتب: بيروت - الحمراء - فرع سنتر - الطابق السادس - تلفون: ٣٤٧٣٠١
الخندق الغميق - تلفون: ٢٣٧٥٤٥
ص ب بيروت: ٨٣٥٥
صيدا - تلفون: ٧٢١٦١٢ - ٧٢٠٣١٧ - ص ب صيدا: ٢٢١
تلكس: LE ٢٠٤٣٧ - ٢٩١٩٨ SCS

بسم الله الرحمن الرحيم

بصفتنا أصحاب الحق بطبع ونشر مؤلفات محمد محيي الدين عبد الحميد منذ العام ١٩٨٣ والقائمة على أسس قانونية بموجب عقود رسمية عمدنا إلى إعادة صف وطبع هذا الكتاب بعد تنقيحه وأمنيتنا من ذلك تحقيق الجودة وإبرازه بحلة جديدة ومنع أعمال التزوير حيث تبرز من جرائها الإساءة إلى الناحية الجمالية فضلاً عن الأخطاء اللغوية والإملائية والمطبعية. لذا نرجو من الأخوة القراء وأصحاب مكتبات التوزيع في العالمين العربي والإسلامي التنبه وأخذ العلم واعتماد الطبعة الجديدة ونبذ التعامل بالطبعات المزورة.

والله الموفق

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

حُرُوفُ الْجَرِّ

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهْيَ: مِنْ، إلى،
حَتَّى، خَلاَ، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى
مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللاَّمُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا
وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى[1]

هذه الحروف العشرون كلُّها مختَصَّةٌ بالأسماء، وهي تَعْمل فيها الْجَرَّ، وتَقَدَّمَ الكلامُ على «خَلاَ، وحَاشَا، وعَدَا» في الاستثناء، وقَلَّ مَنْ ذكر «كَيْ، ولَعَلَّ، ومَتَى» في حروف الجر.

فأما «كي» فتكون حَرْفَ جَرٍّ في موضعين[2]:

أحدهما: إذا دَخَلَتْ على «ما» الاستفهامية، نحو «كَيْمَهْ؟» أي:

(١) «هاك» ها: اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والكاف حرف خطاب «حروف» مفعول به لاسم الفعل، وحروف مضاف و «الجر» مضاف إليه «وهي» مبتدأ «من» قصد لفظه: خبر المبتدأ «إلى، حتى خلا ـ إلخ البيتين» معطوفات على «من» بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر.

(٢) ولكي الجارة موضع ثالث تقع فيه، وهو أن يكون مدخولها «ما» المصدرية، كما في قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ؛ فَإِنَّمَا ... يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي للضر والنفع، وتقديره على نحو ما قال الشارح في الموضع الثاني.

لِمَهْ؟ فـ «ـما» استفهامية مجرورة بـ «ـكي»، وحُذِفَتْ أَلِفُهَا لدخول حرف الْجَرِّ عليها، وجيء بالهاء للسكت.

الثاني: قولك: «جِئْتُ كَيْ أُكْرِمَ زَيْداً» فـ «ـأُكْرِمَ»: فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ «ـأنْ» بعد «كي»[1]، و «أنْ» والفعلُ مُقَدَّرَان بمصدرٍ مجرورٍ بـ «ـكي» والتقدير: جئت [كَيْ إكْرَامِ زَيْدٍ، أي] لإكرام زيد.

وأما «لَعَلَّ» فالْجَرُّ بها لغة عُقَيْلٍ، ومنه قولُه:

١٩٦ - *لَـعَـلَّ أَبِـي الـمِـغْـوَارِ مِـنْـكَ قَـرِيـبُ*

---

(١) إعلم أنه قد يؤتى بلام الجر قبل كي؛ فيقال: «جئت لكي أتعلم» وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كي؛ فيقال «جئت كي أن تكرمني» وعلى الوجه الأول تكون كي مصدرية بلا تردد، وهو الأكثر استعمالاً، وعلى الوجه الثاني تكون كي حرف جر بلا تردد، وهو أقل استعمالاً من سابقه، وقد يؤتى بكي غير مسبوقة باللام ولا سابقة لأن، كما يقال: «جئت كي أتعلم» وهي حينئذ تحتمل المصدرية بتقدير اللام قبلها. وتحتمل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن مقدرة بعدها، وحملها على الوجه الأول أولى؛ لأنه الأكثر في الاستعمال كما قلنا، ومن هنا تعلم أن ما جرى عليه الشارح فيه حمل الكلام على أقل الوجهين.

١٩٦ - هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أبا المغوار - واسمه هرم، وقيل: اسم أبي المغوار شبيب - وصدر البيت قوله:

* فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً *

ومن العلماء من ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوي أخي كعب وأبي المغوار جميعاً، والصواب عند الأثبات من الرواة ما قدمناه، وقبل هذا البيت قوله:

وَدَاعٍ دَعَا: يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «ادع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أخرى» مفعول به، وهي صفة أقيمت مقام موصوفها بعد حذفه، وأصل الكلام: ادع مرة أخرى «وارفع» الواو عاطفة، وارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الصوت» مفعول به لارفع «جهرة» مفعول مطلق «لعل» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «أبي» مبتدأ مرفوع تقديراً، وأبي مضاف و «المغوار» مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بقريب الآتي «قريب» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «لعل أبي - إلخ» حيث جر بـ «لعل» لفظ «أبي» على لغة عقيل.

وقولُه:

١٩٧ ـ لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أَمَّكُمُ شَرِيمُ

فـ «أبي المغوار»، والاسم الكريم: مبتدآن، و «قَرِيبٌ»، و «فَضَّلَكُمْ» خبَرَانِ، و «لَعَلَّ» حرفُ جَرٍّ زَائِدٌ[1] دخل على المبتدأ، فهو كالباء في «بِحَسْبِكَ دِرْهِمٌ».

وقد رُوِي على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتحُ، ورُوِيَ أيضاً حذف اللام الأولى، فتقولُ: «عَلَّ» بفتح اللام وكسرها.

---

١٩٧ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.

اللغة: «أن أمكم» يجوز في همزة «أن» الفتح والكسر؛ أما الفتح فعلى أنها مع بعدها في تأويل مصدر بدل من شيء، وأما الكسر فعلى الابتداء «شريم» هي المرأة المفضاة التي اتحد مسلكاها، ويقال فيها: شرماء، وشروم، أيضاً.

الإعراب: «لعل» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «الله» مبتدأ، وهو في اللفظ مجرور بلعل «فضلكم» فضل: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، والكاف مفعول به، والميم علامة الجمع، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «علينا، بشيء» يتعلقان بفضل «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم: اسم أن، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «شريم» خبر أن، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدل من شيء، على تقدير فتح همزة «أن».

الشاهد فيه: قوله «لعل الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً على لغة عقيل كما في البيت السابق، وهو مرفوع في التقدير، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد.

(١) الصواب أن يقول «حرف جر شبيه بالزائد» وأما الباء في قولهم «بحسبك درهم» فهي حرف جر زائد، فليس التشبيه في كلام الشارح دقيقاً.

واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصاً ويكون له متعلق، وإما ألا يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق، وإما أن يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق؛ فالأول الحرف الأصلي الذي يعقد له النحاة باب حروف الجر، والثاني هو الحرف الزائد كالباء في «بحسبك درهم» ومن في قولك «ما زارني من أحد» والثالث هو الشبيه بالزائد، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له، وأشبه الأصلي في الدلالة على معنى خاص كالترجي في لعل والتقليل في رب.

وأما «مَتَى» فالجرُّ بها لغة هُذَيلٍ، ومن كلامهم: «أخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ»، يريدون «مِنْ كمه» ومنه قولُه:

١٩٨ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ، لَهُنَّ نَئِيجُ

وسيأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها.

ولم يَعُدّ المصنفُ في هذا الكتاب «لولا» من حروف الجر، وذَكَرَهَا في غيره[1].

---

١٩٨ ـ البيت لأبي ذؤيب الهذلي، يصف السحاب، وقبله قوله:

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٌ مَاؤُهُنَّ ثَجِيجُ
إذَا هَمَّ بِالإقْلاعِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا فَأعْقَبَ نَشْءٌ بَعْدَهَا وَخُرُوجُ

اللغة: «حناتم» جمع حنتمة، وأصلها الجرة الخضراء، وأراد هنا السحائب، شبهها بالجرار «سود» جمع سوداء، وأراد أنها ممتلئة بالماء «ثجيج» سائل منصب «ترفعت» تصاعدت، وتباعدت «لجج» جمع لجة ـ بزنة غرفة وغرف ـ واللجة: معظم الماء، «نئيج» هو الصوت العالي المرتفع.

المعنى: يدعو لامرأة ـ وهي التي ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو ـ بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال.

الإعراب: «شربن» فعل وفاعل، ونون النسوة تعود إلى حناتم «بما» جار ومجرور متعلق بشرب، وماء مضاف، و «البحر» مضاف إليه «ثم» حرف عطف «ترفعت» ترفع: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حناتم أيضاً «متى» حرف جر بمعنى من «لجج» مجرور بمتى، والجار والمجرور متعلق بترفع، وقيل: بدل من الجار والمجرور الأول، وهو بماء البحر «خضر» صفة للجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نئيج» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية للجج.

الشاهد فيه: قوله «متى لجج» حيث استعمل «متى» جارة، كما هو لغة قومه هذيل.

(١) قد يقال في القسم «آلله لأفعلن» وقد يقال: «ها الله لأفعلن» بذكر همزة الاستفهام كما في المثال الأول، أو ها التنبيه كما في المثال الثاني، عوضاً عن باء الجر، ولم يذكر الناظم ولا الشارح هذين الحرفين في حروف الجر؛ نظراً إلى حقيقة الأمر، وهي أن جر لفظ الجلالة بحرف الجر الذي نابت عنه الهمزة وها، وليس بالهمزة ولا بها، فاعرف ذلك.

ومذهبُ سيبويه أنها من حروف الجر، لكن لا تجرُّ إلا المضمر، فتقول: «لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ» فالياءُ، والكاف، والهاء - عند سيبويه - مجروراتٌ بـ «لَوْلَا».

وزعم الأخْفَشُ أنها في موضع رفع بالابتداء، ووُضِعَ ضميرُ الجر موضع ضمير الرفع، فلم تعمل «لولا» فيها شيئاً، كما لا تعمل في الظاهر، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لأتَيْتُكَ».

وزعم المبرد أن هذا التركيب - أعني «لَوْلَاكَ» ونحوه - لم يَرِدْ من لسان العرب، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم، كقوله:

١٩٩ - أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ

---

١٩٩ - البيت لعمرو بن العاص يقوله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وهو من كلمة أولها قوله:

مُعَاوِيَ، إنِّي لَمْ أُبَايِعْكَ فَلْتَةً وَمَا زَالَ مَا أَسْرَرْتُ مِنِّي كَمَا عَلَنْ

اللغة: «اراق» أسال «يعرض» أراد يتعرض لها بالنيل منها «الأحساب» جمع حسب، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه.

الإعراب: «أتطمع» الهمزة للاستفهام التوبيخي، تطمع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فينا» جار ومجرور متعلق بتطمع «من» اسم موصول مفعول به لتطمع «أراق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «دماءنا» دماء: مفعول به لأراق، ودماء مضاف ونا: مضا إليه، والجملة من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة «ولولاك» لولا: حرف امتناع لوجود وجر، والكاف في محل جر بها، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء كما هو مذهب سيبويه، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: لولاك موجود، وجملة المبتدأ والخبر شرط لولا «لم» نافية جازمة «يعرض» فعل مضارع مجزوم بلم «لأحسابنا» الجار والمجرور متعلق بيعرض، وأحساب مضاف ونا: مضاف إليه «حسن» فاعل يعرض، وجملة يعرض وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله «لولاك» فإن فيه رداً على أبي العباس المبرد الذي زعم أن «لولا» لم تجيء متصلة بضمائر الجر كالكاف والهاء والياء، ومثله قول الآخر، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في =

وقولُه:

٢٠٠ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

***

= ديوانه، والصواب أنه للعرجي (انظر خزانة الأدب ٢/٤٢٩):

* لَوْلَاكَ في ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ *

ومع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم فإنه قليل غير شائع شيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا، نحو قوله تعالى: (لولا أنتم لكنا مؤمنين) ونحو قول المتنبي:

لَوْلَا الْعُقُولُ لَكَانَ أَدْنَى ضَيْغَمٍ أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الإِنْسَانِ

وقول الراجز:

وَاللهِ لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

٢٠٠ - البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص، من كلمة له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص.

اللغة: «موطن» أراد به المشهد من مشاهد الحروب «طحت» هلكت، ويقال: طاح يطوح كقال يقول، وطاح يطيح كباع يبيع «بأجرامه» الأجرام: جمع جرم - بكسر الجيم - وهو الجسد «هوى» سقط من أعلى إلى أسفل، وهو بوزن رمى يرمي «قنة النيق» رأس الجبل «منهوي» ساقط.

المعنى: كثير من مشاهد الحروب لولا وجودي معك فيها لسقطت سقوط من يهوي من أعلى الجبل بجميع جسمه.

الأعراب: «كم» خبرية - بمعنى كثير - مبتدأ، أو ظرف متعلق بطحت «موطن» تمييز كم مجرور بإضافتها إليه، وخبر المبتدأ الذي هو كم - على الأول - محذوف، والتقدير كثير من المواطن لك، مثلاً «لولاي» لولا: حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، وهو حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشيء عند سيبويه، وياء المتكلم عنده ذات محلين، أحدهما جر بلولا، وثانيهما رفع بالابتداء، وليس لها إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء عند الأخفش، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع، والخبر محذوف عندهما جميعاً، والتقدير: لولاي موجود «طحت» فعل وفاعل والجملة في محل جر صفة لموطن، والرابط محذوف، أي: طحت فيه، أو هذه الجملة لا محل لها جواب لولا، وهذا أحسن «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «هوى» فعل ماض «بأجرامه» الجار والمجرور متعلق بهوى، وأجرام مضاف والهاء مضاف إليه «من قنة» جار ومجرور متعلق =

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ: مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا[1]

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً، وَبِرُبّ مُنَكَّراً، وَالتَّاءُ للهِ، وَرَبّ[2]

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ «رُبَّهُ فَتَى» نَزْرٌ، كَذَا «كَهَا»، وَنَحْوُهُ أَتَى[3]

من حروف الجر ما لا يجرُّ إلا الظاهِرَ، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول، فلا تقول «مُنْذُهُ، ولا مُذْهُ» وكذا الباقي.

= بهوى أيضاً وقنة مضاف، و «النيق» مضاف إليه «منهوي» فاعل هوى، و «ما» المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف، أي: طحت طيحاً مثل طيح منهو من قنة النيق بأجرامه.

الشاهد فيه: قوله «لولاي» حيث اتصلت «لولا» بالضمير الذي أصله أن يقع في محل الجر والنصب، وفيه رد على المبرد الذي أنكر أن يقع بعد لولا ضمير من الضمائر المتصلة التي تكون في محل نصب أو في محل جر، وقال: إن ذلك لا يجوز عربية، وقد جاء هذا الذي أنكره في هذا الشاهد والذي قبله وفي البيت الذي ذكرناه أثناء شرح البيت السابق؛ فكان نقل هذه الشواهد رداً عليه.

(١) «بالظاهر» جار ومجرور متعلق باخصص «اخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منذ» قصد لفظه: مفعول به لا خصص «مذ، وحتى، والكاف، والواو، ورب، والتا» معطوفات على منذ بإسقاط حرف العطف في «مذ» وحده.

(٢) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمذ» جار ومجرور متعلق باخصص «ومنذ» معطوف على مذ «وقتاً» مفعول به لاخصص «وبرب» معطوف على بمذ «منكراً» معطوف على «وقتاً» السابق «والتاء» مبتدأ «لله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورب» معطوف على لفظ الجلالة..

(٣) «وما» اسم موصول مبتدأ «رووا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة «من نحو» جار ومجرور متعلق برووا «ربه فتى» رب: حرف جر، والضمير مجرور المحل به، وفتى: تمييز للضمير، وهو كلام في موضع المفعول به لقول محذوف، وهذا القول المحذوف مجرور بإضافة «نحو» إليه «نزر» خبر المبتدأ، وهو «ما» الموصولة في أول البيت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كها» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ونحوه» الواو عاطفة، نحو: مبتدأ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو نحو.

ولا تجر «منذ، ومذ» من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان[1]، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى «فِي» نحو: «ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا» أي: في يومنا، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى «مِنْ» نحو: «ما رأيتـه مُذْ يَـوْمِ الجمعة» أي: من يوم الجمعة، وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب، وهذا معنى قوله: «وَاخْصُصْ بمذ ومنذ وقتاً».

وأما «حتى» فسيأتي الكلامُ على مجرورها عند ذكر المصنف له، وقد شذ جَرُّها للضمير، كقوله:

٢٠١ ـ فَـلَا وَاللهِ لَا يُـلْفِـي أُنَـاسٌ فَـتًـى حِـتَّـاكَ يَـا ٱبْنَ أَبِـي زِيَـادِ

---

(١) منذ ومذ يكونان ظرفي زمان، وهما حينئذ اسمان، ويكونان حرفي جر، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان، طلباً للمناسبة بين حالتيهما، وأما نحو قولك «ما رأيته منذ حدث كذا، وما رأيته منذ أن الله خلقه» فإن اسم الزمان مقدر في هذين المثالين ونحوهما، وأصل الكلام: منذ زمان حصل كذا، ومنذ زمان خلق الله إياه.

٢٠١ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «يلفي» مضارع ألفى، ومعناه وجد، ويروى «لا يلقي أناس» بالقاف مكان الفاء على أنه مضارع لقى «حتاك» استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال «وانتهاء الغاية في حتاك لا أفهمه، ولا أدري ما عني بحتاك، فلعل هذا البيت مصنوع» وستعرف رد هذا الكلام.

المعنى: يريد الشاعر أن يقول: إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى، وبهذا التقرير يندفع كلام أبي حيان.

الإعراب: «فلا» لا: زائدة قبل القسم للتوكيد «والله» الواو للقسم، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، وفعل القسم الذي يتعلق به الجار والمجرور محذوف وجوباً «لا» نافية «يلفي» فعل مضارع «أناس» فاعل يلفي «فتى» مفعول به أول ليلفي، ومفعول يلفي الثاني محذوف، وتقدير الكلام: لا يلفي أناس فتى مقصوداً لآمالهم إلى بلوغك «حتاك» حتى: جارة، والضمير في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بيلفي «يا» حرف نداء «ابن» منادى، وابن مضاف و «أبي» مضاف إليه، وأبي مضاف و «زياد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير، وهو شاذ.

ولا يُقَاسُ على ذلك، خلافاً لبعضهم، ولغة هُذَيْلٍ إبدالُ حائها عيناً، وقرأ ابن مسعود (فَتَربَّصُوا بِهِ عَتَّى حِينٍ)

واما الواو فمختصة بالقَسَمِ، وكذلك التاء، ولا يجوز ذكر فعل القَسَمِ معهما، فلا تقول «أقسمُ واللهِ» ولا «أقْسِمُ تاللهِ».

ولا تجر التاء إلا لفظ «الله» فتقول: «تاللهِ لأفْعَلَنّ» وقد سُمِعَ جَرُّها لـ «رَبِّ» مضافاً إلى «الكعبة»، [قالوا]: «تربِّ الكعبةِ»] وهذا معنى قوله: «والتاء للهِ وَرَبّ» وسُمع أيضاً «تالرحمن»، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا «تحَيَاتِكَ» وهذا غريبٌ.

ولا تجر «رُبَّ» إلا نكرة، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيتُ» وهذا معنى قوله: «وبِرُبَّ منكراً» أي: وَاخْصُصْ بربَّ النكرَةَ، وقد شذ جرها ضميرَ الغيبةِ، كقولِه:

٢٠٢ ـ وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكَا صَدْعَ أَعْظُمِهِ
وَرُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

---

٢٠٢ ـ البيت مما أنشده ثعلب، ولم يعزه لقائل معين، وأنشده في اللسان (رب) مع تغيير طفيف هكذا:

* كائن رأبت وهايا صدع أعظمه *

اللغة «رأبت» أصلحت، وشعبت، مأخوذ من قوله: رأب فلان الصدع؛ إذا أصلحه وجبره «وشيكاً» سريعاً «عطباً» هو هنا بكسر الطاء ـ صفة مشبهة: أي هالكاً «من عطبه» هو هنا بفتح الطاء مصدر بمعنى الهلاك، وفي اللسان «م العطب».

المعنى: رب شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط فجبرت كسره ورشت جناحه.

الإعراب: «واه» هو على تقدير «رب» أي رب واه؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديراً أي رأبت رأباً وشيكاً، أي عاجلاً وسريعاً «صدع» مفعول به لرأبت، وصدع مضاف وأعظم من «أعظمه» مضاف إليه، وأعظم مضاف، والضمير مضاف إليه «وربه عطباً» رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، والضمير في محل جر برب، وله محل رفع بالابتداء «عطباً» تمييز للضمير «أنقذت» فعل وفاعل، والجملة =

كما شَذَّ جَرُّ الكافِ له، كقولهُ:

٢٠٣ - خَلّى الذّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا
وَأُمَّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

= في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً بـرب «من عطبه» المبر والمجرور متعلق بأنقـذ، وعطب مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وربه عطباً» حيث جر «رب» الضمير، وهو شاذ.

واعلم أن العلماء قد اختلفوا في هذا الضمير الذي تدخل عليه رب، أمعرفة هو أم نكرة؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله، وذهب ابن عصفور وجار الله الزمخشري إلى أن هـذا الضمير نكرة؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير؛ لأن رب لا تجر غير النكرة، ولأن مرجعه - وهو التمييز - واجب التنكير.

٢٠٣ - البيت للعجاج يصف حمار وحش وأتنه، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء معهن فرأى الصياد فهرب بهن.

اللغة: «الذنابات» جمع ذنابة بالكسر؛ وهي آخر الوادي الذي ينتهي إليه السيل، وقد قيل: إنه بفتح الذال اسم مكان بعينه «كثباً» أي قريباً «أم أو عال» هي هضبة في ديار بني تميم.

المعنى: إنه جعل في هربه الذنابات عن طريقه في جانب شماله قريباً منه، وجعل أم أو عال في جانب يمينه قريباً منه قرباً مثل قرب الذنابات أو أقرب.

الإعراب: «خلى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على حمار الوحش «الذنابات» مفعول أول لخلى «شمالاً» مفعول ثان «كثباً» صفة لشمال «وأم أو عال» يروى بالنصب وبالرفع؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات، وأما الرفع فبالابتداء «كها» على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني، وعلى رواية الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أو» عاطفة «أقربا» معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار، هذا على جعل «أم أو عال كها» مبتدأ وخبراً.

الشاهد فيه: قوله «كها» حيث جر بالكاف الضمير، وهو شاذ.

ونظير هذا الشاهد قول أبي محمد اليزيدي اللغوي معلم المأمون بن الرشيد:

شَكَوْتُمْ إلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ وَنَشْكُو إلَيْكُمْ مَجَانِينَنَا
فَلَوْلاَ المُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلاَ الْبَلاَءُ لَكَانُوا كَنَا

ومثله أيضاً قول الآخر:

لا تَلُمْنِي فَإنَّنِي كَكَ فِيهَا إنَّنَا فِي المَلاَمِ مُشْتَرِكَانِ

وقولهُ:

٢٠٤ ـ وَلَا تَـرَى بَعْـلاً وَلَا حَـلَائِـلَا كَـهُ ولَا كَـهُـنَّ إلَّا حَـاظِـلَا

وهـذا معنى قولـه: «ومـا رَوَوْا ـ البيتَ» أي: والـذي رُوِيَ من جـر «رُبَّ» المضمَـرَ نحو «ربـه فتى» قليلٌ، وكـذلك جـر الكَاف المضمَـرَ نحو «كَهَا».

* * *

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَـدِىء في الأمكِنَـهْ بِمِنْ، وَقَـدْ تَـأْتِي لِبَـدْءِ الأزْمِنَـهْ[1]
وزِيـدَ فـي نَفْـيٍ وشِـبْـهِـهِ فَـجَـرْ نَكِـرَةً: كَـ «مَـا لِبَـاغٍ مِنْ مَفَـرْ»[2]

تجيء «مِنْ» للتبعيض، ولبيـان الجنس، ولابتداء الغـايـة: في غيـر الزمان كثيراً، وفي الزمان قليلاً، وزائدةً.

---

٢٠٤ ـ البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يصف حماراً وأتنه.

الأعراب: «ولا» نافية «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعلاً» مفعول أول «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «حلائلا» معطوف على قولـه «بعلاً» السابق «كه» متعلق بمحذوف حال من «بعلاً» «ولا كهن» متعلق بمحذوف حال من «حلائلا» وهو معطوف بالـواو على الحال السابق «إلا» أداة استثناء ملغاة «حاظلا» مفعول ثان لترى.

الشاهد فيه: قوله «كه، كهن» حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف، وهو شاذ.

(١) «بعض» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وبين وابتـدىء» مثله ومعطوفـان عليه «في الأمكنة» متعلق بابتدىء «بمن» تنازعه الأفعال الثلاثة «وقد» حرف تقليل «تأتي» فعـل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على من «لبدء» جـار ومجرور متعلق «بتـأتي» وبدء مضاف و «الأزمنة» مضاف إليه.

(٢) «وزيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى من «في نفي» جار ومجرور متعلق بزيد «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على نفي، وشبـه مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه «فجـر» الفاء عـاطفة، جـر: فعل مـاض، وفاعله ضميـر مستتر فيه جوازاً تقديره هو «نكـرة» مفعول بـه لجر «كمـا» الكاف جـارة لقول محـذوف، ما: نـافية «لباغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائدة «مفر» مبتدأ مؤخر.

فمثالُهَا للتبعيض قولكَ: «أخذت من الدراهم» ومنه قولُه تعالى: ﴿ومِنَ النَّاس مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِالله﴾.

ومثالُهَا لبيان الجنس قولُه تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأوْثَانِ﴾.

ومثالُهَا لابتداء الغاية في المكان قولُه تعالى: ﴿سُبْحَانَ الّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المَسْجِدِ الْحَرَامِ إلَى المَسْجِدِ الأقْصَى﴾.

ومثالُهَا لابتداء الغاية في الزمان قولُه تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ وقولُ الشاعر:

٢٠٥ ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ
إلَى الْيَوْمِ، قَدْ جُرِّبْنَ كلَّ التَّجَارِبِ

---

٢٠٥ ـ البيت للنابغة الذبياني، من قصيدة له مطلعها قوله:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ ... ولَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

اللغة: «يوم حليمة» يوم من أيام العرب المشهورة حدثت فيه حرب طاحنة بين لخم وغسان، وحليمة هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني، أضيف اليوم إليها لأن أباها ـ فيما ذكروا ـ حين اعتزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيبتهم، وفي يوم حليمة ورد المثل «ما يوم حليمة بسر» يضرب للأمر المشتهر المعروف الذي لا يستطاع كتمانه.

وقبل البيت المستشهد به قوله:

فَهُمْ يَتَسَاقَوْنَ المَنِيَّةَ بَيْنَهُمْ ... بِأَيْدِيهِمُ بِيضٌ رِقَاقُ المَضَارِبِ
ولاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

الإعراب: «تخيرن» تخير: فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة ـ العائد على السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد ـ نائب فاعل «من أزمان» جار ومجرور متعلق بتخير، وأزمان مضاف، و «يوم» مضاف إليه، ويوم مضاف و «حليمة» مضاف إليه «إلى اليوم» جار ومجرور متعلق بتخير، وجملة «قد جربن» من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل في محل نصب حال «كل» مفعول مطلق، وكل مضاف، و «التجارب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «من أزمان» حيث وردت «من» لابتداء الغاية في الزمن.

وفي المسألة كلام طويل الذيل عميق السيل، وتلخيصه أنه قد ذهب جمهور الكوفيين وأبو العباس =

ومثالُ الزائدة: «مَا جَاءَني مِنْ أَحَدٍ» ولا تزاد - عند جمهور البصريين - إلا بشرطين:

أحدهُما: أن يكون المجرورُ بها نكرةً.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد يشبه النَّفْي: النَّهْيُ. نحو «لا تضرب مِنْ أَحَدٍ»، والاستفهامُ، نحو «هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟».

ولا تزاد في الإيجاب[1]، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة، فلا تقول: «جَاءني من زيد» خلافاً للأخفش، وجَعَلَ منه قولَه تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾.

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم: «قد كان مِنْ مَطرٍ» أي قد كان مطرٌ.

* * *

لِلانْتِهَا: حَتَّى، وَلاَمٌ، وَإِلىٰ، وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ[2]

= المبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أن «من» قد تأتي لابتداء الغاية في الزمان، ومال إلى هذا المحقق الرضي، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك وابن هشام، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجيء لذلك، واتفق الجميع على أنها تأتي لابتداء الغاية في الأمكنة والأحداث والأشخاص.

(١) ذكر السعد أن «من» الجارة تزاد في الإثبات اختياراً في موضع واحد، وهو تمييز كم الخبرية إذا فصل بين كم وبينه بفعل، ومثل له بقوله تعالى: (كم تركوا من جنات) فمن: زائدة، وجنات: تمييز كم.

(٢) «للانتها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتى» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولام، وإلى» معطوفان على حتى «ومن» الواو للاستئناف، من: قصد لفظه: مبتدأ «وباء» معطوف على من «يفهمان» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بدلا» مفعول به ليفهمان.

يَدُلُّ على انتهاء الغاية «وَحَتَّى، وَاللَّامُ»، والأصلُ من هذه الثلاثة «إلىٰ» فلذلك تجر الآخِرَ وَغَيْرَهُ، نحو: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ، أَوْ إِلَى نِصْفِهِ» ولا تجر «حتى» الا ما كان آخراً أو مُتَّصِلاً بالآخر(1)، كقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ولا تجرُّ غَيْرَهما، فلا تقول: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ». واستعمالُ اللام للانتهاء قليلٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى﴾.

ويستعمل «مِنْ» والباء، بمعنى «بَدَل»، فَمن استعمالِ «مِنْ» بمعنى «بَدَل» قولُه عزّ وجل: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾، [أي: بَدَلَ الآخرة] وقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ أي: بدلكم، وقولُ الشاعر:

٢٠٦ - جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا
وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

---

(1) الآية الكريمة التي تلاها الشارح مثال لما كان متصلاً بالآخر، ومثال ما كان آخراً قولهم: أكلت السمكة حتى رأسها، واعلم أن «حتى» الجارة على ضربين: جارة للمفرد الصريح، وهذه هي التي لا تجر إلا الآخر أو المتصل بالآخر، ولا تكون إلا غائية، وجارة لأن المصدرية ومدخولها، وهذه تكون غائية، وتكون تعليلية، وتكون استثنائية.

٢٠٦ - البيت لأبي نخيلة - يعمر بن حزن - السعدي.

اللغة: «جارية» هي - في الأصل - الفتاة الشابة، ثم توسع فيه فاستعملوه في كل أمة «المرققا» على صيغة اسم المفعول - الرغيف الرقيق الواسع «البقول» جمع بقل، وهو كل نبات اخضرت به الأرض «الفستقا» بقل خاص معروف.

المعنى: يريد أن هذه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم، ولم تستمرىء طعم الرقة، فهي تأكل يابس العيش، لا الرغفان الرقيقة الواسعة المستديرة، وتذوق من البقول ما يأكله البدو عادة، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية.

الإعراب: «جارية» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي جارية، أو نحوه «لم» نافية جازمة «تأكل» فعل مضارع مجزوم بلم، وحرك بالكسرة تخلصاً من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه =

أي: بَـدَلَ البقولِ، ومن استعمـال البـاء بمعنى «بـدل» مـا ورد في الحديث «مَا يَسُرُّنِي بها حُمُرُ النَّعم» أي: بَدَلَهَا، وقولُ الشاعر:

فَـلَيْتَ لِـي بهـمُ قَـومـاً إذا ركـبُـوا شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَاناً ورُكْبَانَا[1] [١٥٤]

***

والـلاَّمُ لِـلْمِـلْك وشِـبـهِـهِ، وفِـي تَعْـدِيَـةٍ ـ أيضـاً ـ وتَعْلِيـلٍ قفِي[2]

وزِيـدَ، والـظَّرفـيَّـةَ اسْتَبِنْ بِـبَـا و «فِـي» وقَـدْ يُبَـيِّنَـانِ الـسَّـبَـبَـا[3]

تقدم أن اللام تكـون للانتهـاء، وذكر هنَـا أنها تكـون للمِلْكِ، نحو ﴿لله ما في السَّمٰواتِ وما فِي الأرْضِ﴾ و«المالُ لزيـدٍ»، ولشبه الملك،

= جوازاً تقديره هي يعود على جارية «المرققا» مفعول به لتأكل، والألف لـلاطلاق «لم» نـافية جـازمة «تذق» فعل مضـارع مجزوم بلم، وفيـه ضمير مستتـر يرجـع إلى الجاريـة فاعـل «من البقول» جـار ومجرور متعلق بتذق «الفستقا» مفعول به لتذق، والألف للاطلاق.

الشـاهـد فيه: قـولـه «من البقـول» حيث ورد «من» بمعنى البـدل، يعني أنهـا لم تستبـدل الفستق بـالبقول. وهكـذا قال ابن مـالك وجمـاعة من النحـويين، وقال آخـرون: إن «من» هنا للتبعيض، وعندهم أن الفستق بعض البقول، وعلى هـذا يجوز أن تكـون «من» اسما بمعنى «بعض» ومـوقعها في الإعراب على هذا مفعول به لتذق، ويكون قوله «الفستقا» بدلاً منها.

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٥٤ وتقدم شرحه في باب «المفعول له» فانظره هناك.

(٢) «والـلام» مبتدأ «للملك» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر «وشبهـه» الواو حـرف عطف، شبـه: معطوف على الملك، وشبه مضـاف والضمير مضـاف إليه«وفي تعـدية» جـار ومجرور متعلق بقـوله «قفي» الآتي آخر البيت «أيضاً» مفعول مطلق لفعـل محذوف «وتعليـل» معطوف على تعـدية «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام.

(٣) «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى اللام في البيت السـابق نائب فـاعل «والـظرفية» مفعـول مقدم على عـامله، وهو قـوله «استبن» الآتي «استبن» فعـل أمر، وفـاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ببا» قصر للضرورة متعلق باستبن «وفي» معطوف على با «وقـد» حرف تقليل «يبينان» فعل مضارع وألف الاثنين ـ العـائد إلى البـاء وفي ـ فاعـل«السببا» مفعـول به ليبين، والألف للاطلاق.

نحو: «الْجُلّ للفَرَسِ، والبابُ للدَّار»، وللتَّعْدِية، نحو «وهَبْتُ لزيدٍ مالاً» ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ولِياً يَرِثُني ويَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾، وللتعليل، نحو «جئتُك لإكْرَامِكَ»، وقوله:

٢٠٧ - وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كما انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بلَّلَهُ القَطْر

وزائدة: قياساً[1]، نحو «لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ» ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ كُنْتُمْ للرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ وسَمَاعاً، نحو «ضَرَبْتُ لِزيد».

---

٢٠٧ - البيت لأبي صخر الهذلي.

اللغة: «تعروني» تصيبني، وتنزل بي «ذكراك» الذكرى - بكسر الذال وآخره ألف مقصورة - التذكر، والخطور بالبال «هزة» بفتح الهاء وكسرها - حركة واضطراب «انتفض» تحرك «القطر» المطر.

المعنى: يصف ما يحدث له عند تذكره إياها، ويقول: إنه ليصيبه خفقان واضطراب يشبهان حركة العصفور إذا نزل عليه ماء المطر؛ فإنه يضطرب ويتحرك حركات متتابعة ليدفعه عن نفسه.

الإعراب: «وإني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه «لتعروني» اللام للابتداء، تعرو: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به «لذكراك» الجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله «هزة» فاعل تعرو «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «انتفض» فعل ماض «العصفور» فاعل انتفض، و «ما» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة، والتقدير: هزة كائنة كانتفاض العصفور «بلله» بلل. فعل ماض، والهاء مفعول به لبلل «القطر» فاعل بلل، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور، و «قد» مقدرة قبل الفعل، عند البصريين: أي قد بلله.

الشاهد فيه: قوله «لذكراك» فإن اللام فيه للتعليل.

(١) زيادة اللام على ضربين؛ الأول: زيادتها لمجرد التأكيد - وذلك إذا اتصلت بمعمول فعل، وقد تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام - كقول ابن ميادة الرماح ابن أبرد:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

والزيادة الثانية لتقوية عامل ضعف عن العمل بأحد سببين؛ أحدهما: أن يقع العامل متأخراً، نحو قوله تعالى: ﴿للذين هم لربهم يرهبون﴾ وقوله سبحانه: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ وثانيهما. أن يكون العامل فرعاً في العمل: إما لكونه اسم فاعل نحو قوله تعالى ﴿مصدقاً لما بينهم﴾ وإما لكونه صيغة مبالغة نحو قوله سبحانه ﴿فعال لما يريد﴾.

وأشار بقوله: «والظرفية اسْتَبِنْ ـ إلى آخره» إلى معنى الباء و «في»، فذكَر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية، والسببية، فمثالُ الباء للظرفية قوله تعالى: ﴿وإنَّكُمْ لَتَمُرُّون عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾ أي: وفي الليل، ومثالُها للسببية قولُه تعالى: ﴿فَبِظُلْم مِنَ الّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلّتْ لَهُمْ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ الله كِثيراً﴾، ومثالُ «في» للظرفية قولُك «زَيْدٌ في المَسْجِدِ» وهو الكثير فيها، ومثالُهَا للسببية قولُه ﷺ: «دخلتِ امرأةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا، فَلاَ هِيَ أَطعَمَتْهَا، وَلاَ هِيَ تَرَكَتْهَا تَأَكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضْ»[1]

* * *

بِالْبَا اسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ
وَمِثْلَ «مَعْ» و «مِنْ» و «عَنْ» بِهَا انْطِقِ[2]

تقدم أن الباء تكون للظرفية وللسببية، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة، نحو «كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين» وللتعدية، نحو «ذَهَبْتُ بزَيْدٍ» ومنه قولُه تعالى: ﴿ذَهَبَ الله بنُورِهِمْ﴾ وللتعويض، نحو: «اشتريت الفرس بألف درهم» ومنه قولُه تعالى: ﴿أُولَئِكَ الّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا

(١) خشاش الأرض: هوامها وحشراتها، الواحدة خشاشة، وفي رواية في الحديث «حشيش الأرض» وفي رواية ثالثة «حشيشة الأرض» ـ بحاء مهملة ـ وهو يابس النبات، وهو وهم. قاله ابن الاثير.

(٢) «بالبا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله «استعن» الآتي «استعن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وعد، عوض، ألصق» معطوفات على استعن بحرف عطف محذوف «ومثل» حال من «ها» في قوله «بها» الآتي، ومثل مضاف و «مع» مضاف إليه «ومن، وعن» معطوفان على «مع» السابق «بها» جار ومجرور متعلق بانطق الآتي «انطق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

بالآخِرَةِ﴾ وللإلصاق، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» وبمعنى «مع» نحو «بعتك الثوبَ بِطِرَازه» أي: مع طرازه، وبمعنى «من» كقوله:

* شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ *[1] [١٩٨]

أي: من ماء البحر، وبمعنى «عن» نحو (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ) أي. عن عذاب، وتكون الباء - أيضاً - للمصاحبة، نحو (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) [أي: مصاحباً حَمْدَ ربك].

* * *

عَلَى لِلاِسْتِعْلاَ، وَمَعْنَى «فِي» و «عَنْ»
بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ[2]
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ «بَعْدٍ» وَ «عَلَى»
كَمَا «عَلَى» مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلاَ[3]

---

(١) هذه قطعة من بيت هو الشاهد رقم ١٩٨وقد سبق أول باب حروف الجر.

(٢) «على» قصد لفظه: مبتدأ «للاستعلا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ومعنى» معطوف على الاستعلاء، ومعنى مضاف، و «في» قصد لفظه: مضاف إليه و «عن» معطوف على «في» السابق «بعن» جار ومجرور متعلق بقوله «عنى» الآتي. «تجاوزاً» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «عنى» الآتي «عنى» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل عني «قد» حرف تحقيق «فطن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول، أي: وعنى الذي تحققت فطنته تجاوزاً بعن.

(٣) «وقد» حرف تقليل «تجي» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى «عن» في البيت السابق فاعل «موضع» ظرف متعلق بتجيء، وموضع مضاف، و «بعد» قصد لفظه: مضاف إليه «وعلى» معطوف على بعد «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «على» قصد لفظه: مبتدأ «موضع» ظرف متعلق بقوله «جعلا» الآتي، وموضع مضاف، و «عن» قصد لفظه: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «على» نائب فاعل، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو على المقصود لفظه.

تستعمل «على» للاستعلاء كثيراً، نحو «زَيْدٌ عَلَى السَّطحِ» وبمعنى «في» نحو قوله تعالى: ﴿ودَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ أي: في حين غفلة، وتستعمل «عن» للمجاوزة كثيراً، نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عن الْقَوْسِ» وبمعنى «بعد» نحو قوله تعالى ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ أي: بعد طبق، وبمعنى «على» نحو قوله:

٢٠٨ ـ لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلتَ في حَسَبٍ
عَنِّي، ولاَ أنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

---

٢٠٨ ـ البيت لذي الإصبع ـ حرثان بن الحارث بن محرث ـ العدواني، من كلمة له مطلعها قوله:

يـامَنْ لِقَلْبٍ طَوِيلِ الْبَثِّ مَخْزُونِ ... أمْسَى تَذَكَّرَ رَيَّا أُمِّ هَارُونِ
أَمْسَى تَذَكَّرَهَا مِنْ بَعْدِمَا شَحَطَتْ ... والدَّهْرُ ذُو غِلْظَةٍ حِيناً وذو لِينِ

اللغة: «أفضلت» زدت «دياني» الديان: القاهر المالك للأمور الذي يجازى عليها، فلا يضيع عنده خير ولا شر «تخزوني» تسومني الذل وتقهرني.

المعنى: لله ابن عمك، فلقد ساواك في الحسب، وشابهك في رفعة الأصل وشرف المحتد، فما من مزية لك عليه، ولا فضل لك فتفخر به عليه، ولا أنت مالك أمره والمدبر لشؤونه، فتقهره وتذله.

الإعراب: «لاه» أصل هذه الكلمة «لله» فهي جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذاً فصار «الله» ثم حذف أداة التعريف؛ فصار كما ترى «ابن» مبتدأ مؤخر، وابن مضاف، وعم من «عمك» مضاف إليه، وعم مضاف والكاف مضاف إليه «لا» نافية «أفضلت» أفضل: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعل «في حسب» جار ومجرور متعلق بأفضلت «عني» مثله «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «دياني» ديان: خبر المبتدأ، وديان مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة الوصف إلى مفعوله «فتخزوني» الفاء عاطفة، تخزوني: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والفاعل ضمير مستتر، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأنت تخزوني، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالفاء على جملة المبتدأ والخبر السابقة، وتقدير الكلام: ولا أنت دياني فأنت تخزوني.

=

أي : لا أفْضَلْتَ في حسبٍ عليّ، كمـا استعملت «عَلَى» بـمعنى «عَنْ» في قوله :

٢٠٩ - إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُــو قُشَيْــرٍ لَـعَـمْــرُ الله أعْـجَـبَنِي رِضَــاهَــا

أي : إذا رضيت عني .

* * *

الشاهد فيه: قوله «عني» هنا بمعنى «على»، والسر في ذلك أن «أفضل» بمعنى زاد في الفضل إنما يتعدى بعلى.

ومثل ما ورد في صدر هذا البيت - من قوله «لاه ابن عمك» - قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من القطعة ٢٣ من ديوانه بشرحنا).

قُلْتُ: كَلاَّ، لاهِ ابنُ عَمِّكِ، بَلْ خِفْنَا أُمُوراً كُنَّا بِهَا أَغْمَارَا

٢٠٩ - البيت للقحيف العقيلي، من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري، ومن هذه القصيدة قوله في حكيم المذكور:

تَنَضَّيْتُ الْقِلاَصَ إلى حَكِيمٍ خَوَارِجَ مِنْ تَبَالَةَ أو مِنَاهَا

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

اللغة: «قشير» بزنة - التصغير - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت» رضي: فعل ماض، والتاء للتأنيث «على» جار ومجرور متعلق برضي «بنو» فاعل رضي، وبنو مضاف و «قشير» مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لعمر» اللام للابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير لعمر الله قسمي، وعمر مضاف و «الله» مضاف إليه «أعجبني» أعجب: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به «رضاها» رضا: فاعل أعجب، والضمير مضاف إليه وأنثه مع أن مرجعه مذكر وهو «بنو قشير» لتأولهم بالقبيلة، وجملة «أعجبني رضاها» لا محل لها من الإعراب جواب «إذا».

الشاهد فيه: قوله «رضيت عليَّ» فإن «على من فيه بمعنى «عن» ويدلك على ذلك أن «رضي» إنما يتعدى بعن كما في قوله تعالى: (رضي الله عنهم ورضوا عنه) وقوله: (لقد رضي الله عن المؤمنين)، وقد حمل الشاعر «رضي» على ضده وهو «سخط» فعداه بالحرف الذي يتعدى به ضده وهو «على» وليس في ذلك ما تنكره، فإن العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره.

شَبِّــهْ بِكَـافٍ، وَبِهَــا التَّعْلِيــلُ قَــدْ يُـعْنَـى، وَزَائِــداً لِتَــوْكِيــدٍ وَرَدْ(١)

تـأتي الكاف للتشبيـه كثيراً، كقـولك: «زَيْـدٌ كالأسـد»، وقـد تـأتي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كما هَدَاكم﴾ أي: لهدايته إياكم، وتأتي زائدة للتوكيد، وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي ليس مثلهُ شيء، ومما زيدت فيه قولُ رؤبة:

٢١٠ ـ * لَـوَاحِـقُ الأقْـرَابِ فِـيـهَا كـالْـمَـقَـقْ *

(١) «شبه» فعل أمـر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت «بكاف» متعلق بشبـه «وبها» متعلق بقوله: «يعني» الآتي «التعليل» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعني» فعل مضارعَ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هـو يعود على التعليـل، والجملة في محل رفـع خبر المبتـدأ «وزائداً» حال من فاعل «ورد» الآتي «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بزائد «ورد» فعـل ماض، وفـاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكاف.

٢١٠ ـ هذا الشاهد من أرجوزة لرؤبة بن العجاج.

اللغـة: «لواحق» جمـع لاحقة، وهي التي ضمـرت وأصابهـا الهزال «الأقراب» جمـع قـرب ـ بضم فسكـون، أو بضمتين ـ وهي الخاصـرة «المقق» بفتـح الميم والقـاف ـ الـطول، وقـال الليث: هـو الطول الفاحش في دقة.

المعنى: يريد أن هذه الأتن ـ التي يصفها ـ خماص البطون، قد أصابها الهزال وانتـابها الضمـور، وأن فيها طولاً.

الإعـراب: «لواحق» خبـر لمبتدأ محـذوف، والتقديـر: هي لواحق، أو نحـوه، ولواحق مضـاف، و «الأقراب» مضاف إليـه «فيها» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر مقـدم «كالمقق» الكـاف زائدة، المقق: مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «كالمقق» حيث وردت الكاف زائدة غير دالة على معنى من المعاني التي تستعمل فيها، ودليل زيادتها شيئان؛ الأول: أن المعنى الذي أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها، والثاني: أن بقاءهـا ذات معنى من المعاني التي تـرد لها يفسـد الكلام ويحـل به، ألست ترى أنك لا تقـول: في هذا الشي كـالطول، وإنمـا تقول في هـذا الشيء طول، فـافهم هذا فـإنه يفيدك.

وتخريج البيت على زيادة الكاف هو تخريـج جماعـة من النحاة: منهم الـرضي في شرح الكـافية، وابن عصفـور، وأبو الفتـح بن جني في سـر الصنـاعـة، وأبـوعلي الفـارسي في البغـداديـات، وابن السـراج =

أي: فيها المَقَقُ، أي: الطُّولُ، وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقِطَ؟ فقال: كَهَيِّنٍ، أي: هَيناً.

وٱسْتُعْمِلَ ٱسْماً، وكَذَا «عَنْ» و «عَلَى»
مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ(١)

اسْتُعْمِلَ الكافِ اسماً قليلاً، كقوله:

٢١١ ـ أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والْفُتُلُ

= في الأصول، وقد حمل أبو علي على زيادة الكاف قوله تعالى: (ليس كمثله شيء)، وقوله سبحانه: (أو كالذي مر على قرية) قال: تقدير الكلام أرأيت الذي حاج إبراهيم في ربه، أو الذي مر على قرية.

(١) «واستعمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكاف في البيت السابق «اسماً» حال من نائب الفاعل «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عن» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر و «على» معطوف على عن «من أجل» جار ومجرور متعلق بدخل أيضاً «من» قصد لفظه: مبتدأ «دخلا» دخل: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

٢١١ ـ هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدته اللامية المشهورة التي مطلعها:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرُّكْبَ مُرْتَحِلُ   وهَلْ تُطِيقُ وداعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ؟

اللغة: «شطط» هو الجور، والظلم، ومجاوزة الحد «الفتل» بضمتين ـ جمع فتيلة، وأراد بها فتيلة الجراح.

المعنى: لا ينهى الجائرين عن جورهم، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم، مثل الطعن البالغ الذي ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدة.

الإعراب: «أتنتهون» الهمزة للاستفهام الإنكاري، تنتهون: فعل وفاعل «ولن» نافية ناصبة «ينهى» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف «ذوي» مفعول تقدم على الفاعل، وذوي مضاف و «شطط» مضاف إليه «كالطعن» الكاف اسم بمعنى مثل فاعل ينهى، والكاف مضاف، والطعن مضاف إليه «يذهب» فعل مضارع «فيه» جار ومجرور متعلق بيذهب «الزيت» فاعل يذهب «والفتل» معطوف على الزيت، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للطعن، أو في محل نصب =

فالكاف: اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه «يَنْهى»، والتقدير: ولَنْ ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن، واستعملت «على، وعن» اسمين عند دخول «مِنْ» عليهما، وتكون «على» بمعنى «فوق» و «عن» بمعنى «جانب»، ومنه قوله:

٢١٢ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُها
تَصِلُّ، وعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

= حال فيه؛ وذلك لأنه اسم محلى بأل الجنسية، وانظر شرح الشاهد رقم ٢٨٦.

الشاهد فيه: قوله «كالطعن» فإن الكاف فيه اسم بمعنى «مثل» وهي فاعل لقوله «ينهى» وقد أوضحنا ذلك في إعراب البيت.

٢١٢ ـ البيت لمزاحم العقيلي، يصف القطاة، من قصيدة له مطلعها قوله:

خَلِيلَيَّ عُوجَا بي عَلَى الرَّبْعِ نَسْأَلِ ... مَتَى عَهْدُهُ بِالطَّاعِنِ المتَحَمِّلِ

وقبل بيت الشاهد قوله:

أذلِكَ أمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا ... لَقِىً بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ المُعَيَّلِ

اللغة: «غدت» هنا بمعنى «صار» فلا يختص بزمان دون زمان، كما تقول: «غداً علي أميراً» أي: صار علي أميراً؛ فلو لم يكن بمعنى «صار» اختص حدوث معناه بزمان الغداة «من عليه» أراد من فوقه؛ فعلى هنا اسم، ولذلك دخل عليه حرف الجر «ظمؤها» بكسر الظاء وسكون الميم ـ زمان صبرها عن الماء «تصل» تصوت وإنما يصوت حشاها، فجعلها إذا صوت حشاها فقد صوتت «قيض» بفتح القاف وسكون الياء ـ قشر البيضة الأعلى «زيزاء» بزاي مفتوحة أو مكسورة ثم مثناة تحتية ساكنة فزاي ثانية ـ هو ما ارتفع من الأرض «المجهل» الذي ليس له أعلام يهتدي بها.

المعنى: يقول: إن هذه القطاة انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء، حال كونها تصوت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء، وطارت عن بيضها الذي وضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التي يهتدى بها.

الإعراب: «غدت» غدا: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر يعود إلى «كدرية» في بيت سابق أنشدناه لك «من» حرف جر «عليه» على: اسم بمعنى فوق مجرور محلاً بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بغدت «ما» مصدرية «تم» فعل ماض «ظمؤها» ظمء: فاعل تم، وظمء مضاف =

أي: غَدَتْ من فَوْقِهِ، وقولُه:

٢١٣ ـ ولَقَـدْ أَرَانِي لِلرِّمَـاحِ دَرِيئَـةً مِـنْ عَـنْ يَـمِـينِـي تَـارَةً وأَمَـامِـي

أي: مِنْ جانب يميني.

* * *

= والضمير مضاف إليه «تصل» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال «وعن قيض» جار ومجرور معطوف على قوله «من عليه» فهو من متعلقات غدت أيضاً «بزيزاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض «مجهل» صفة لزيزاء.

الشاهد فيه: قوله «من عليه» حيث ورد «عن» اسماً بمعنى فوق؛ بدليل دخول حرف الجر عليه، كما أوضحناه لك.

٢١٣ ـ البيت لقطري بن الفجاءة، من أبيات سبق أحدها في باب الحال من هذا الكتاب (هو الشاهد رقم ١٨٦).

اللغة: «رديئة» هي حلقة يرمي فيها المتعلم يطعن للتدرب على إصابة الهدف، وأراد بهذه العبارة أنه جريء على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب، وأنه ثابت عند اللقاء لا يجبن ولا يولي ولا ينهزم، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب، وذكر اليمين والأمام وحدهما ـ وترك اليسار والظهر ـ لأنه يعلم أن اليسار كاليمين، وأن الظهر قد جرت العادة ألا يمكن الفارس منه أحداً.

الإعراب: «أراني» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «للرماح» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «دريئة» الآتي «دريئة» مفعول ثانٍ لأرى، وأرى هنا علمية، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم، وذلك من خصائص أفعال القلوب، فلو جعلتها بصرية لزمك أن تقدر مضافاً محذوفاً، وأصل الكلام عليه: أرى نفسي «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام: أي تجيئني من جهة يميني ـ إلخ، وعن مضاف، ويمين من «يميني» مضاف إليه، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «تارة» منصوب على الظرفية، ويروى في مكانها «مرة» وقوله «وأمامي» معطوف على يميني.

الشاهد فيه: قوله «من عن» حيث استعمل «عن» اسما بمعنى «جهة» ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف الجر، وقد بينا لك ذلك في إعراب البيت.

و «مُـذْ، ومُنْـذُ» آسْمَـانِ حَيْثُ رَفَعَـا   أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ : كَـ « جِئْتُ مُذْ دَعَا »[١]
وإنْ يَـجُـرَّا فـي مُـضِـيٍّ فَـكَـمِـنْ   هما، وفي الْحُضُورِ مَعْنَى «في» آسْتَبِنْ[٢]

تُسْتعمل «مذ، ومنذ» اسمين إذا وقع بعدهما الاسمُ مرفوعاً، أو وقع بعـدهما فعـلٌ، فمثال الأول «مـا رأيته مـذ يَوْمُ الجمعـة» أو «مُذْ شَهْـرُنَـا» فـ «ـمذ»: [اسْمٌ] مبتدأ خبره ما بعده، وكذلك «مُنْذُ»، وجَـوَّزَ بعضُهم أن يكونا خبـرين لما بعـدهما، ومثـالُ الثاني «جئت مذ دَعَا» فـ «ـمُـذْ»: اسمٌ منصوب المحل على الظرفية، والعامل فيه «جئت».

وإن وقع ما بعدهما مجـروراً فهما حَـرْفَا جـر: بمعنى «مِنْ» إن كان المجرور ماضياً، نحو «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَـةِ» أي: من يوم الجمعـة، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، نحو «ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا» أي: في يومنا.

* * *

وَبَعْـدَ «مِنْ وَعَنْ وَبـاءٍ» زِيـدَ «مَـا»   فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَـمَـلٍ قَـدْ عُلِمَـا[٣]

---

(١) «ومذ» قصد لفظه: مبتدأ «ومنذ» معطوف عليه «اسمان» خبر المبتدأ «حيث» ظرف متعلق بمحذوف صفة لمذ ومنـذ «رفعا» فعـل وفاعـل، والجملة في محل جـر بإضـافة «حيث» إليهـا «أو» عاطفـة «أوليا» أولي: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، وهو المفعول الثاني «الفعل» مفعـول أول لأولي، لأنـه هو الفـاعل في المعنى «كجئت» الكـاف جارة لقـول محذوف، جئت: فعـل وفاعـل «مذ» ظرف متعلق بجئت «دعا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها.

(٢) «وإن» شـرطية «يجـرا» فعل مضـارع فعل الشـرط، وألف الاثنين فاعـل «في مضي» جار ومجـرور متعلق بيجرا «فكمن» الفاء لربط الجواب بالشرط، كمن: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «هما» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر «وفي الحضور» جار ومجرور متعلق بقوله «استبن» الآتي «معنى» مفعول مقدم لاستبن، ومعنى مضاف و «في» قصد لفـظه: مضاف إليـه «استبن» فعل أمر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوباً تقديره أنت.

(٣) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «زيد» الآتي، وبعد مضاف، و «من» قصد لفـظه: مضاف إليـه «وعلى، =

تزاد «ما» «مِنْ، وعَنْ» والباء، فلا تكفُّها عن العمل، كقوله تعـالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَـاتِهِمْ أُغْرِقُـوا﴾ وقولـه تعالى: ﴿عَمَّـا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَـادِمِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾.

* * *

وَزِيـدَ بَعْـدَ «رُبَّ، وَالْكَـافِ» فَكَفّْ وَقَـدْ تَـلِيهِـمَـا وَجَـرٌّ لَـمْ يُـكَـفّْ[1]

تزاد «ما» بعد «الكاف، ورُبَّ» فتكفُّهما[2] عن العمل، كقوله:

= وباء» معطوفان على «من» «زيد» فعل ماض مبني للمجهول «ما» قصد لفظه: نائب فاعل زيد «فلم» نافية جازمة «يعق» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «عن عمل» جار ومجرور متعلق بيعق «قد» حرف تحقيق «علما» علم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمل، والجملة في محل جر صفة لعمل.

(١) «وزيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» في البيت السابق «بعد» ظرف متعلق بزيد، وبعد مضاف و «رب» قصد لفظه: مضاف إليه «والكاف» معطوف على رب «فكف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «وقد» حرف تقليل «يليهما» يلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ما، والضمير البارز المتصل مفعول به «وجر» الواو واو الحال، جر: مبتدأ «لم» نافية جازمة «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(٢) أنت تعلم أن حرف الجر يدخل على اسم مفرد - أي غير جملة - فيجره؛ فالكف: هو أن تحول «ما» بين رب والكاف وبين ما يقتضيه كل حرف منهما، وهو الدخول على الاسم المفرد وجره، وذلك بأن تهيئهما للدخول على الجمل، اسمية كانت أو فعليه؛ فأما دخولهما على الجمل الاسمية فقد استشهد له الشارح (ش ٢١٤ و٢١٥) وأما دخولهما على الجمل الفعلية فمنه قول جذيمة الأبرش:

رُبَّـمَـا أَوْفَـيْـتُ فـي عَـلَـمٍ تَـرْفَـعَـنْ ثَـوْبِـي شَـمَـالاَتُ

ومنه قول رؤبة بن العجاج في أحد تخريجاته:

* لاَ تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ *

٢١٤ ـ فَإنَّ الْخَمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا   كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

وقولُه:

٢١٥ ـ رُبَّمَا الْجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ   وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وقد تزاد بعدهما ولا تكفُّهما عن العمل، وهو قليل، كقوله:

---

٢١٤ ـ البيت لزياد الأعجم، وهو أحد أبيات ثلاثة، وقبله:

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ   كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ
أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي   وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

والبيتان مرفوعا القافية كما ترى، وبيت الشاهد مجرورها، ففيه الإقواء.

اللغة: «النشوان» أصله السكران، وأراد به لازمه، وهو الذي يعيب كثيراً ويقول ما لا يحتمل، بدليل ذكر الحليم في مقابلته «الحليم» ذو الأناة الذي يحتمل ما يثقل على النفس ويشق عليها «حباءه» بكسر الحاء ـ وهو العطية «الحمر» جمع حمار، ويروى «فإن النيب من شر المطايا» والنيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة «المطايا» جمع مطية، وهي ـ هنا ـ الدابة مطلقاً، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها، أي: تسرع، أولأنك تركب مطاها: أي ظهرها «الحبطات» بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة ـ هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وكان أبوهم الحارث بن عمرو في سفر فأكل أكلاً انتفخ منه بطنه فمات فصار بنو تميم يعيرون بالطعام، وانظر إلى قول الشاعر:

إِذَا مَا مَاتَ مَيْتٌ مِنْ تَمِيمٍ   فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِىءْ بِزَادِ

الإعراب: «فإن» حرف توكيد «الحمر» اسم إن «من شر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن، شر مضاف، و «المطايا» مضاف إليه «كما» الكاف حرف جر، ما: كافة «الحبطات» مبتدأ «شر» خبر المبتدأ، وشر مضاف، و «بني» مضاف إليه، وبنى مضاف، و «تميم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «كما الحبطات» حيث زيدت «ما» بعد الكاف فمنعتها من جر ما بعدها، ووقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر، وقد وضح ذلك في إعراب البيت.

٢١٥ ـ البيت لأبي دواد الإيادي.

اللغة: «الجامل» القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه «المؤبل» ـ بزنة المعظم ـ المتخذ للقنية، وتقول: إبل مؤبلة، إذا كانت متخذة للقنية «عنا جيج» جمع عنجوج، وهو من الخيل الطويل العنق «المهار» جمع مهر ـ والواحدة بهاء ـ وهو ولد الفرس.

المعنى: يقول: إنه ربما وجد في قومه القطيع من الإبل المعد للقنية، وجياد الخيل الطويلة الأعناق التي بينها أولادها.

٢١٦ ـ مَـاوِيَّ يَـا رُبَّـتَـمَـا غَـارَةٍ شَـعْـوَاءَ كَـاللَّذْعَـةِ بِـالْـمِيـسَـمِ

وقولُه :

٢١٧ ـ وَنَنْصُـرُ مَـوْلاَنَـا وَنَعْلَمُ أَنَّـهُ كَمَـا النَّـاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْـهِ وَجَـارِمُ

***

= الإعراب: «ربما» رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، ما زائدة كافة «الجامل» مبتدأ «المؤبل» صفة للجامل «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيج» الواو عاطفة، وعناجيج: مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: وعناجيج فيهم، مثلا «بينهن» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبين مضاف والضمير مضاف إليه «المهار» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله «عناجيج» السابق، وهي التي سوغت الابتداء بالنكرة.

الشاهد فيه: قوله «ربما الجامل فيهم» حيث دخلت «ما» الزائدة على «رب» فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها، وسوغت دخولها على الجملة الابتدائية، ودخول رب المكفوفة على الجمل الاسمية شاذ عند سيبويه؛ لأنها عنده حينئذ تختص بالجمل الفعلية، وعند أبي العباس المبرد لا تخص رب المكفوفة بجملة دون جملة؛ فليس في البيت شذوذ عنده.

٢١٦ ـ البيت لضمرة النهشلي.

اللغة: «غارة» هو اسم من أغار القوم، أي: أسرعوا في السير للحرب «شعواء» منتشرة متفرقة «اللذعة» مأخوذ من لذعته النار، أي: أحرقته «الميسم» ما يوسم به البعير بالنار: أي يعلم ليعرف، وكان لكل قبيلة وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم لتعرف.

الإعراب: «ماوي» منادى مرخم، وحرف النداء محذوف، وأصله «يا ماوية» «يا» حرف تنبيه «ربّما» رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، والتاء لتأنيث اللفظ، وما: زائدة غير كافة هنا «غارة» مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «شعواء» صفة لغارة «كاللذعة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لغارة «بالميسم» جار ومجرور متعلق باللذعة، وخبر المبتدأ جملة «ناهبتها» في بيت آخر، وهو قوله:

نَـاهَـبْتُـهَـا الْـغُـنْـمَ عَـلَى طَـيِّـعٍ أَجْـرَدَ كَـالْـقِـدْحِ مِـنَ الـسَّـاسَـمِ

الشاهد فيه: قوله «ربّما غارة» حيث دخلت «ما» الزائدة ـ التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر ـ على «رب» فلم تكفها عن عمل الجر في لفظ ما بعدها.

٢١٧ ـ البيت لعمرو بن براقة الهمداني، من كلمة مطلعها:

تَـقُـولُ سُـلَيْـمَى : لاَ تَـعَـرَّضْ لِـتَـلْفَـةٍ وَلَـيْلُكَ عَـنْ لَيْـلِ الـصَّـعَـالِيـكِ نَـائِمُ =

وَحُــذِفَــتْ «رُبَّ» فَــجَـرَّتْ بَــعْــدَ «بَــل»
وَالْـفَــا، وَبَعْــدَ الْــوَاوِ شَــاعَ ذَا الْـعَـمَــلْ[١]

لا يجوز حذفُ حرفِ الجر وإبقاء عمله، إلا في «رُبَّ» بعد الـواو، وفيما سنذكره، وقد وَرَدَ حَذْفُهَا بعد الفاء، و «بَلْ» قليلاً، فمثالُه بعـد الواو قولُه:

* وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ[٢] *

= المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجني ويجنى عليه.

الإعراب: «ننصر» فعـل مضارع، والفـاعل ضمير مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره نحن «مولانـا» مولى: مفعول به لننصر، ومولى مضاف والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع، والفاعل ضميـر مستتر فيـه «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «كما» الكاف جـارة، ما :زائدة «الناس»مجـرور بالكـاف، والجـار والمجرور متعلق بمحـذوف خبر «أن» وجملة «أن» واسمهـا وخبرهـا سدة مسـد مفعولي «نعلم» «مجروم» خبر ثان لأن، وهو اسم مفعول؛ فقوله «عليه» واقع موقع نائب الفاعل «وجـارم» معطوف على «مجروم».

الشاهد فيه: قوله «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف، ولم تمنعها من عمـل الجر في الاسم الذي بعدها.

(١) «وحذفت» الواو عـاطفة أو لـلاستئناف، حـذف: فعل مـاض مبني للمجهول، والتـاء للتأنيث «رب» قصد لفظه: نائب فاعل «فجرت» الفاء حرف عطف، وجر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى رب «بعد» ظرف متعلق بجرت، وبعد مضاف و «بل» قصد لفظه: مضاف إليه «والفا» قصر للضرورة: معطوف على «بل» و «بعد» ظرف متعلق بقوله «شاع» الآتي، وبعـد مضاف، و «الواو» مضاف إليه «شاع» فعل ماض «ذا» اسم إشارة فاعل شاع «العمل» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة: أي وشاع هذا العمل بعد الواو.

(٢) تقدم شرح هذا البيت في أول الكتاب، فانظره هنـاك، وهو الشـاهد رقم ٣ والشـاهد فيـه هنا قـوله «وقاتم» حيث جر بعد الواو برب المحذوفة.

ونظير هذا البيت ـ في الجر برب محذوفة بعد الواو ـ قول امرىء القيس:

وَلَـيْـلٍ كَـمَـوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَـى سُـدُولَـهُ ... عَـلَيَّ بِـأَنْـوَاعِ الْـهُـمُـومِ لِـيَـبْـتَـلي

ومثالُه بعد الفاء قولُه:

٢١٨ ـ فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ
فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

ومثالُه بعد «بَلْ» قولُه:

٢١٩ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

---

٢١٨ ـ البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة، وقبل هذا البيت قوله:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلاَتُ، إنَّكَ مُرْجِلي
تَقُولُ، وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعاً: عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا آمْرأَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ
فَقُلْتُ لَهَا: سِيرِي، وَأَرْخِي زِمَامَهُ وَلاَ تُبْعِدِينِي عَنْ جَنَاكِ الْمُعَلَّلِ

اللغة: «طرقت» جئت ليلاً «تمائم» جمع تميمة، وهي التعويذة تعلق على الصبي لتمنعه العين في زعمهم «محول» اسم فاعل من «أحول الصبي» إذا أتي عليه من مولده عام.

الإعراب: «فمثلك» مثل: مفعول مقدم على عامله وهو قوله «طرقت» الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو «رب» المحذوفة، ومثل مضاف والكاف مضاف إليه «حبلى» بدل من الكاف في «مثلك» «قد» حرف تحقيق «طرقت» فعل وفاعل «ومرضع» معطوف على حبلى، وهو يروي بالجر تابعاً على اللفظ، وبالنصب تابعاً الموضع «فألهيتها» الفاء عاطفة، ألهيتها: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة معطوفة على جملة «قد طرقت» «عن ذي» جار ومجرور متعلق بألهى، وذي مضاف و «تمائم» مضاف إليه «محول» صفة لذي تمائم.

الشاهد فيه: قوله «فمثلك» حيث جر برب المحذوفة بعد الفاء.

٢١٩ ـ البيت لرؤبة بن العجاج.

اللغة: «بلد» يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر «الفجاج» جمع فج، وهو الطريق الواسع «قتمه» أصله قتامه، والقتام هو الغبار، فخففه بحذف الألف «جهرمه» الجهرم ـ بزنة جعفر ـ هو البساط نفسه، وقيل: أصله جهرمية ـ بياء نسبة مشددة ـ نسبة إلى جهرم، وهو بلد بفارس، فحذف ياء النسبة.

المعنى: يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة.

الإعراب: «بل» حرف دال على الإضراب والانتقال «بلد» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو رب المحذوفة بعد «بل» «ملء» =

والشائع من ذلك حَذْفُها بعد الواو، وقد شَذَّ الْجَرُّ بـ «رُبَّ» محذوفَةً من غير أن يتقدمها شيء كقوله:

٢٢٠ - رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

***

= مبتدأ ثان، وملء مضاف و «الفجاج» مضاف إليه «قتمه» قتم: خبر المبتدأ الثاني، وقتم مضاف والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس، والجملة في محل رفع صفة لبلد «لا» نافية «يشترى» فعل مضارع مبني للمجهول «كتانه» كتان: نائب فاعل لِيُشْترى، وكتان مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه «وجهرمه» معطوف على «كتانه» والجملة في محل رفع نعت لبلد، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه برب المحذوفة هو قوله «كلفته عيدية» وهذا الخبر قد وقع في بيت بعد بيت الشاهد بتسعة أبيات، وذلك في قوله:

كَلَّفْتُهُ عِيدِيَّةً تَجَشَّمُهْ   كَأَنَّهَا، وَالسَّيْرَ نَاجٍ سُوَّمُهْ

قِيَاس بَارٍ نَبْعُهُ وَنَشَمُهُ   تَنْجُو إِذَا السَّيْرُ اسْتَمَرَّ وَذَمُهْ

الشاهد فيه: قوله «بل بلد» حيث جر «بلد» برب المحذوفة بعد «بل».

٢٢٠ - البيت لجميل بن معمر العذري.

اللغة: «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه «والطلل» ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحو «من جلله» له معنيان: أحدهما أن يكون من قولهم «فعلت هذا من جلل كذا» والمعنى: فعلته من عظمه في نفسي، حكاه أبو علي القالي، الثاني: أن يكون من قولهم: «فعلت كذا من جللك وجلالك» والمعنى من أجلك، وبسببك.

الإعراب: «رسم» مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله، ورسم مضاف، و «دار» مضاف إليه «وقفت» فعل وفاعل «في طلله» الجار والمجرور متعلق بوقفت. وطلل مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لرسم «كدت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أقضي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الحياة» مفعول به لأقضي، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر «كاد» وجملة «كاد» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «رسم دار» - في رواية الجر - حيث جر قوله «رسم» برب محذوفاً من غير أن يكون مسبوقاً بأحد الحروف الثلاثة: الواو، والفاء، وبل، وذلك شاذ.

وَقَــدْ يُــجَــرُّ بِسِــوَى رُبَّ، لَــدَى حَــذْفٍ، وَبَعْضُــهُ يُــرَى مُــطَّرِدَا(١)

الجرُّ بغير «رُبَّ» محذوفاً على قسمين: مُطَّرِدٍ، وغير مطرد.

فغير المطرد، كقول رؤبة لمن قال له «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟»: «خَيْرٍ والْحَمْدُ لله» التقدير: على خَيْرٍ، وقول الشاعر:

٢٢١ ـ إذَا قِيلَ: أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟
أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ

أي: أشارت إلى كُلَيْب، وقوله:

---

(١) «وقد» حرف تقليل «يجر» فعل ماض مبني للمجهول «بسوى» جار ومجرور واقع موقع نائب الفاعل ليجر، وسوى مضاف و «حذف» مضاف إليه «وبعضه» بعض مبتدأ، والهاء مضاف إليه «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، وهو المفعول الأول «مطرداً» مفعول ثان ليرى، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ.

٢٢١ ـ البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً.

اللغة: «قبيلة» واحدة قبائل العرب «كليب» ـ بزنة التصغير ـ أبو قبيلة جرير، والباء في قوله: «بالأكف» للمصاحبة بمعنى «مع» أي: أشارت الأصابع مع الأكف، أو الباء على أصلها والكلام على القلب، وكأنه أراد أن يقول: أشارت الأكف بالأصابع، فقلب.

المعنى: إن لؤم كليب وارتكاسها في الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبيه إليه، فإنه لو سأل سائل عن شر قبيلة في الوجود لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب.

الإعراب: «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «أي» اسم استفهام مبتدأ، وأي مضاف و «الناس» مضاف إليه «شر» أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ، وشر مضاف و «قبيلة» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل «أشارت» أشار: فعل ماض، والتاء للتأنيث «كليب» مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: إلى كليب، والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأكف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «الأصابع» فاعل أشارت.

الشاهد فيه: قوله «أشارت كليب» حيث جر قوله «كليب» بحرف جر محذوف، كما بيناه في الإعراب، والجر بالحرف المحذوف ـ غير ما سبق ذكره ـ شاذ.

٢٢٢ ـ وَكَــرِيـمَــةٍ مِنْ آلِ قَـيْسَ أَلَفْـتُــهُ
حَــتَّــى تَــبَــذَّخَ فَــارْتَــقَــى الأَعْــلَامِ

أي: فارتقى إلى الأعلام.

والمُطَّرِدِ كقولك: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هٰذَا»؟ فدرهم: مجرور بِمِنْ

٢٢٢ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «كريمة» صفة لموصوف محذوف، أي: رجل كريمة، والتاء فيه للمبالغة لا للتأنيث؛ بدليل تذكير الضمير في قوله «ألفته» ولا يقال: إنه استعمل صيغة فعيلة في المبالغة، وليست من صيغها؛ لأنا نقول: الصيغ المشهورة هي الصيغ القياسية، أما السماعي فلا حصر له «ألفته» بفتح اللام ـ من باب ضرب ـ أي: أعطيته ألفاً، أو بكسر اللام ـ من باب علم ـ أي: صرت أليفه «تبذخ» تكبر وعلا «الأعلام» جمع علم، وهو ـ بفتح العين واللام جميعاً ـ الجبل.

الإعراب: «وكريمة» الواو واو رب «كريمة» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريمة، وآل مضاف، و «قيس» مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث المعنوي لأنه اسم للقبيلة «ألفته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «حتى» ابتدائية «تبذخ» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً «فارتقى» الفاء عاطفة، ارتقى: فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فاعل، والجملة معطوفة على جملة «تبذخ» السابقة «الأعلام» مجرور بحرف جر محذوف أي: إلى الأعلام، والجار والمجرور متعلق بقوله ارتقى.

الشاهد فيه: في هذا البيت عدة شواهد للنحاة: أولها وثانيها في قوله: «كريمة» حيث جر هذه الكلمة برب محذوفة بعد الواو، وحيث ألحق التاء الدالة على المبالغة لصيغة فعيل، وهذا نادر، والكثير أن تلحق صيغة فعال ـ كعلامة ونسابة ـ أو صيغة مفعال ـ كمهذارة ـ أو صيغة فعول ـ كفروقة ـ وثالثها، وهو المراد هنا، قوله: «فارتقى الأعلام» حيث جر قوله: «الأعلام» بحرف جر محذوف، كما بيناه في الإعراب، وذلك شاذ. ورابعها: في قوله: «قيس» حيث منعه الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، فإن أردت به اسم القبيلة فهو ممنوع من الصرف قياساً للعلمية والتأنيث المعنوي، وإن أردت به علم مذكر كأبي القبيلة كان منعه من الصرف شاذاً، وهو ـ مع شذوذه ـ مما له نظائر في شعر العرب، ومن نظائره قول الأخطل:

طَـلَبَ الأَزَارِقَ بِـالـكَـتَـائِـبِ إِذْ هَـوَتْ ... بِـشَـبِـيـبَ غَـائِـلَةُ الـنُّـفُـوسِ غَـرُورُ =

محذوفَةً عند سيبويه والخليل، وبالإضافَةِ عند الزجَّاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأُبقي عمله، وهذا مُطَّرِد عندهما في مميز «كَمْ» الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ الجرِّ.

* * *

= فقد منع «شبيب» من الصرف وليس فيه علتان، ومثله قول الآخر:

قَالَتْ أُمَيْمَةُ: مَا لِثَابِتَ شَاخِصاً ... عَارِي الأَشَاجِعِ نَاحِلاً كَالمُنْصُلِ

الإضافَةُ

نُــونَــا تَلِي الإِعْــرَابَ أَوْ تَنْــوِينَــا مِمَّــا تُضِيفُ آحْـذِفْ كَـطُورِ سِينَـا[١]

وَالثَّانِيَ آجْرُرْ، وَآنْوِ «مِنْ» أَوْ «فِي» إذَا لَمْ يَصْلُحِ آلاَّ ذَاكَ، وَالــلاَّمَ خُـذَا[٢]

لِمَــا سِوَى ذَيْنِــكَ، وَاخْصُصْ أَوَّلاَ أَوْ أَعْـطِهِ التَّعْـرِيفَ بِـالَّـذِي تَــلاَ[٣]

إذا أُرِيدَ إِضَافَةُ اسمٍ إلى آخَرَ حُذِف ما في المضاف: من نونٍ تلي الإعـراب ـ وهي نونُ التثنيـة، أو نونُ الجمـع، وكـذا مـا ألحق بهمـا ـ أو

(١) «نونا» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله احذف الآتي «تلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون، والجملة في محل نصب صفة لقوله نونا «الإعراب» مفعول به لتلي «أو» عاطفة «تنوينا» معطوف على قوله نونا «مما» جـار ومجرور متعلق بـاحذف «تضيف» فعـل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجـوباً تقـديره أنت، والجملة لامحـل لها صلة «مـا» المجرورة محـلاً بمن «احذف» فعـل أمر، وفـاعله ضمير مستـتر فيه وجـوباً تقـديره أنت «كـطورسينـا» الجـار والمجرور متعلق بمحذوف خبـر لمبتدأ محـذوف، والتقديـر: وذلك كـطور، وطور مضـاف وسينا: مضاف إليه، وهو مقصور من ممدود.

(٢) «الثاني» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله اجرر «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانو» كذلك «من» قصد لفظه: مفعول به لانو «أو» عاطفة «في» معطوف على من «إذا» ظـرف تضمن معنى الشرط «لم» نـافية جـازمة «يصلح» فعـل مضارع مجـزوم بلم «إلا» أداة استثناء ملغـاة لا عمل لهـا «ذاك» ذا: فاعـل يصلح، والكـاف حـرف خـطاب، وجملة الفعـل المنفي بلم والفاعل في محل جر بإضافةِ إذا إليها «واللام» مفعول مقدم لخذ «خـذا» فعل أمـر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف. والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٣) «لمـا» جـار ومجـرور متعلق بخـذ في البيت السـابق «سـوى» ظـرف متعلق بمحـذوف صلة «مـا» المجرورة محلا باللام، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذينك» مضاف إليه «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أولاً» مفعـول به لاخصـص «أو» عـاطفة «أعـطه» أعط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقـديره أنت، والهـاء مفعول أول لاعط «التعـريف» مفعول ثان لأعط «بالذي» جار ومجرور متعلق بالتعريف «تلا» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيـه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الذي.

تنوينٍ، وجُرَّ المضَافُ إليه، فتقـول: هٰذَانِ غُلَامَا زَيْدٍ، وهؤلاء بَنُـوهُ، وهذا صاحِبُهُ».

واختلف في الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحـرفٍ مقدرٍ ـ وهـو الـلام، أو «مِنْ»، أو «في» ـ وقيـل: هـو مجـرور بـالمضـاف [وهـو الصحيح من هذه الأقوال].

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحـويين، وزعم بعضُهم أنها تكون أيضـاً بمعنى «مِنْ» أو «في»، وهو اختيـار المصنف، وإلى هذا أشار بقوله: «وانْوِ من أوْ في ـ إلى آخره».

وضـابط ذلك أنـه إن لم يصلح إلا تقديـر «مِنْ» أو «في» فالإضـافـة بمعنى ما تعيَّنَ تقديرُهُ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فيتعين تقدير «مِنْ» إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو «هٰذَا ثوبُ خَزٍّ، وخاتمُ حديدٍ» والتقديرُ: هذا ثوبٌ من خز، وخاتم من حديد.

ويتعين تقدير «في» إن كان المضاف إليه ظرفـاً واقعاً فيـه المضافُ، نحو «أعجبني ضَرْبُ الْيَـوْمِ زَيْداً» أي: ضـربُ زيدٍ في اليـوم، ومنه قـولُه تعالى: ﴿لِلذِّينَ يُؤْلونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ وقولُه تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾(١).

فـإن لم يتعين تقديـر «مِنْ» أو «في» فالإضـافـة بمعنى الـلام، نحـو

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

رُبَّ ابْـنِ عَـمٍّ لِـسُـلَيْـمَـى مُـشْـمَـعِـلْ ... طَبَّـاخِ سَـاعَـاتِ الْكَـرَى زَادَ الْكَسِـلْ

عند من رواه بإضافة طباخ إلى ساعات الكرى ـ ومعناه طباخ في ساعات النوم.

«هذا غلامُ زيدٍ، وهذه يدُ عمرٍو» أي: غلامٌ لزيد، ويَدٌ لعمرو.

وأشـار بقولـه: «واخصص أولاً - إلى آخـره» إلى أن الإضـافـة على قسمين: مَحْضَة، وغير مَحْضَة.

فالمحضة هي: غيـرُ إضافـة الوصف المُشَـابه للفعـل المضارع إلى معموله.

وغير المحضة هي: إضافة الـوصف المذكـور، كما سنـذكره بعـدُ، وهذه لا تفيد الاسْمَ [الأوَّلَ] تخصيصاً ولا تعريفاً، على ما سنبين.

والمحضـة: ليست كذلـك، وتفيد الاسم الأول: تخصيصـاً إن كان المضافُ إليه نكرةً، نحو «هذا غلامُ امرأةٍ»، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، نحو «هذا غلامُ زيدٍ».

* * *

وَإنْ يُشَـابِـهِ المَضَـافُ «يَفْـعَـلُ» وَصْفـاً، فَعَنْ تَنْكِيـرِهِ لا يُـعْـذَلُ[١]

كَـرُبَّ رَاجِـينَـا عَـظِيـمِ الأمـلِ مُـرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيـلِ الْحِيَـلِ[٢]

(١) «إن» شرطية «يشابه» فعل مضارع، فعل الشرط «المضاف» فاعل يشابه «يفعل» قصد لفظه: مفعول به ليشابه «وصفاً» حال من قوله المضاف «فعن» الفاء لربط الشرط بالجواب، عن: حرف جر «تنكيره» تنكير: مجرور بعن، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيعذل الآتي «لا» نافية «يعذل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «كرب» الكاف جارة لقول محذوف، والجار متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك رب - إلخ، ورب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد «راجينا» راجي: اسم فاعل مجرور برب، وراجي مضاف، ونا: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «عظيم» صفة لراج، وعظيم مضاف و «الأمل» مضاف إليه «مروع» صفة ثانية لراج، ومروع مضاف و «القلب» مضاف إليه «قليل» صفة ثالثة لراج، وقليل مضاف و «الحيل» مضاف إليه.

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ ... وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ(١)

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَيْ الإضافة، وهو غير المحضة، وَضَبَطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وَصْفاً يشبه «يَفْعَلُ» - أي: الفِعْلَ المضارِعَ - وهو: كل اسم فاعل أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال].

فمثالُ اسم الفاعل: «هذا ضاربُ زيدٍ، الآن أو غداً، وهذا رَاجينَا».

ومثالُ اسم المفعول: «هذا مَضْرُوبُ الأبِ، وهذا مُرَوَّعُ الْقَلْبِ».

ومثالُ الصفة المشبهة: «هذا حَسَنُ ٱلْوَجْهِ، وقليلُ الحِيَلِ، وعَظِيمُ الأملِ».

فإن كان المضافُ غيرَ وصفٍ، أو وصفاً غيرَ عاملٍ، فالإضافةُ محضةٌ: كالمصدرِ، نحو «عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ» واسمِ الفاعلِ بمعنى الماضي، نحو «هذا ضاربُ زيدٍ أمْسِ».

وأشار بقوله: «فعن تنكيره لا يُعْذَلُ» إلى أن هذا القسم من الإضافة - أعني غير المحضةِ - لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، ولذلك تدخل «رُبَّ» عليه، وإن كان مضافاً لمعرفة، نحو «[رُبَّ] راجينا» وتوصف به

(١) «وذي» اسم إشارة مبتدأ أول «الإضافة» بدل أو عطف بيان «اسمها» اسم: مبتدأ ثان، واسم مضاف وها: مضاف إليه «لفظية»: خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وتلك» اسم إشارة مبتدأ «محضة» خبره «ومعنوية» معطوف على محضة، والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة.

النكـرة، نحو قـوله تعـالى: ﴿هَدْيـاً بَالِـغَ الْكَعْبَةِ﴾ وإنمـا يفيد التخفيف، وفائدته ترجع إلى اللفظ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية.

وأمـا القسم الأول فيفيد تخصيصـاً أو تعريفـاً، كما تقـدم، فلذلـك سميت الإضافة فيه مَعْنَوية، وسميت مَحْضَة أيضـاً، لأنها خـالصة من نيـة الانفصـال، بخلاف غيـر المحضة، فـإنها على تقـدير الانفصـال، تقول: «هذا ضَاربُ زيدٍ الآنَ» على تقدير «هذا ضـاربٌ زيداً» ومعنـاهمامُـتَّحِـدٌ، وإنما أضيف طلباً للخفة.

* * *

وَوَصْـلُ «أَلْ» بِـذَا الـمُضَـافِ مُـغْتَـفَـرْ
إنْ وُصِلَتْ بِـالثَّـانِ: كَـ «ـالْجَعْـدِ الشَّعَـرْ»[1]

أوْبِـالَّـذِي لَـهُ أُضِـيـفَ الـثَّـانِـي : كـ «ـزَيْدُ الضَّارِبُ رَأس ِ الْجَانِي»[2]

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الـذي إضافَتُـه مَحْضَةٌ، فـلا تقول: «هـذا الغلامُ رَجُـلٍ» لأن الإضافـة مُنَافيـة للألف والـلام، فلا يُجْمَع بينهما.

---

(١) «ووصل» مبتدأ، ووصل مضاف و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «بـذا» جار ومجرور متعلق بوصـل «المضاف» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشـارة «مغتفر» خبـر المبتدأ «إن» شـرطية «وصلت» وصل: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والتـاء للتأنيث، ونـائب الفاعـل ضمير مستتـر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أل «بالثان» جار ومجرور متعلق بوصلت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عاطفة «بالذي» جار ومجرور معطوف على قوله «بالثـان» في البيت السابق «لـه» جار ومجـرور متعلق بقـوله «أضيفـ» الآتي «أضيفـ» فعـل ماض مبني للمجهـول «الثاني» نـائب فـاعـل أضيف، والجملة لا محل لها صلة.

وأما ما كانت [إضافته] غيرَ مَحْضَةٍ ـ وهو المراد بقوله «بذا المضاف» ـ أي بهذا المضاف الذي تقدَّمَ الكلامُ فيه قبل هذا البيتِ ـ فكان القياسُ أيضاً يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف، لما تقدم من أنهما متعاقبان[1]، ولكن لَمَّا كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغْتُفِرَ ذلك، بشرط أن تدخل الألفُ واللام على المضاف إليه، كـ «الْجَعْدِ الشعر، والضّارِب الرَّجُلِ»، أو على ما أضيف إليه المضافُ إليه، كـ «زَيْدٌ الضّارِبُ رأسَ الجاني».

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه، ولا على ما أضيف إليه [المضاف إليه]، امتنعت المسألة، فلا تقول: «هذا الضّارِبُ رجلٍ» [ولا «هذا الضّارِبُ زيدٍ»] ولا «هذا الضاربُ رأسِ جانٍ».

هذا إذا كان المضاف غير مثنى، ولا مجموع جمعَ سلامةٍ لمذكر، ويدخل في هذا المفردُ كما مُثِّلَ، وجمعُ التكسير، نحو: «الضوارب ـ أو الضُّرَّاب ـ الرَّجُلِ، أو غلامِ الرجلِ» [وجمع السلامة لمؤنث، نحو «الضاربَات الرَّجُلِ، أَوْ غُلَامِ الرَّجُلِ»].

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر كَفَى وجودُهَا في المضاف، لم يُشْتَرط وجودُهَا في المضاف إليه، وهو المراد بقوله:

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ: إنْ وَقَعْ مُثَنًّى، أوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ[2]

(١) في بعض النسخ «معاقبة» والمقصود لا يتغير؛ فإن معنى المعاقبة أن كل واحدة منهما تعقب الأخرى: أي تدخل الكلمة عقبها؛ فهما لا يجتمعان في الكلمة، وسيأتي يقول «لما تقدم من أنهما متعاقبان».

(٢) «وكونها» كون: مبتدأ، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «في الوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص «كاف» خبر المبتدأ «إن» شرطية «وقع» فعل ماض، =

أي: وُجُودُ الألفْ واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى، أو جمعاً اتُّبِعَ سبيل المثنى - أي: على حَدِّ المثنى، وهو جمع المذكر السالم - يُغْنِي عن وجودها في المضاف إليه، فتقول: «هٰذَانِ الضاربا زَيْدٍ، وَهٰؤُلاء الضَّارِبُو زَيْدٍ»[1] وتحذف النون للاضافة.

وَلَا يُضَافُ آسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِماً إذَا وَرَدْ[2]

المضاف يتخصَّصُ بالمضاف إليه، أو يَتَعَرَّف به، فلا بد من كونِهِ غَيْرَهُ، إذ لا يَتَخَصَّصُ الشيء أو يتعرف بنفسه، ولا يضاف اسم لما به

= فعل الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود الى المضاف فاعل «مثنى» حال من الضمير المستتر في وقع السابق «أو» عاطفة «جمعاً» معطوف على مثنى «سبيله» سبيل: مفعول مقدم على عامله وهو قوله اتبع الآتي، وسبيل مضاف والهاء مضاف إليه «اتبع» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله جمعاً، والجملة في محل نصب صفة لقوله جمعاً، وجواب الشرط محذوف يدل على سابق الكلام، ويجوز ان تقرأ «أن» بفتح الهمزة على أنها مصدرية؛ فهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل لكاف، أو بكسر الهمزة على أنها شرطية، وشرطها قوله «وقع» كما سبق تقريره. والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(١) ومن شواهد ذلك قول عنترة بن شداد العبسي في معلقته:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ
الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي

وقول الآخر:

إنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإنَّنِي لَسْتُ يَوْماً عَنْهُمَا بِغَنِي

(٢) «لا» نافية «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول «اسم» نائب فاعل «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «يضاف» السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «اتحد» الآتي «اتحد» فعل ماض، وفي قوله «اتحد» ضمير مستتر يعود على ما الموصولة فاعل، والجملة لا محل لها صلة «معنى» منصوب على التمييز أو على نزع الخافض «وأول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «موهماً» مفعول به لأول «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام.

اتَّحَد في المعنى: كالمترادفين وكالموصوف وصفته، فلا يقال: «قَمْحُ بُرٍّ» ولا «رَجُلُ قَائِمٍ» وما ورد مُوهِماً لذلك مُؤَوَّلٌ، كقولهم «سَعِيدُ كُرْزِه» فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد، فيؤوَّلُ الأول بالمسمى، والثاني بالاسم، فكأنه قال: جَاءَنِي مُسَمَّى كُرْزٍ، أي: مسمى هذا الاسم، وعلى ذلك يُؤَوَّلُ ما أشبه هذا من إضافة المُتَرَادِفَيْنِ، كـ «يوم الخميس». وأما ما ظاهرهُ إضافة الموصوف إلى صفته، فمؤوَّلٌ على حَذْفِ المضافِ إليه الموصوفِ بتلك الصفة، كقولهم: «حَبَّةُ الحمقاء، وصَلاَةُ الأولىٰ»، والأصْلُ: حَبَّةُ البَقْلَةِ الحمقاء، وصلاة السَّاعَة الأولى، فالحمقاء: صفة للبقلة، لا للحبة، والأولى صفة للساعة، لا للصلاة، ثم حذف المضاف إليه ـ وهو البقلة، والساعة ـ وأقيمت صفتهُ مُقَامَه، فصار «حبة الحمقاء، وصلاة الأولى» فلم يُضَفِ الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره.

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ تَأْنِيثاً اَنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ[1]

قد يكتسب المضافُ المُذَكَّرُ من المؤنث المضاف إليه التأنيثَ، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحَذْفِ وإقامة المضاف إليه مُقَامَه، وَيُفْهَمُ منه ذلك المعنى، نحو «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» فَصَحَّ تأنيثُ «بعض» لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث، لصحة الاستغناء بأصابع عنه، فتقول: «قُطِعَتْ أَصَابِعُه» ومنه قولُه:

---

(١) «وربما» رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، وما: كافة «أكسب» فعل ماض «ثان» فاعل أكسب «أولاً» مفعول أول لأكسب «تأنيثاً» مفعول ثان لاكسب، «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «لحذف» جار ومجرور متعلق بقوله موهلاً الآتي «موهلاً» خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢٢٣ ـ مَـشَيْـنَ كَـمَـا اهْـتَـزَّتْ رِمَـاحٌ تَـسَـفَّـهَـتْ
أَعَـالِـيَـهَـا مَـرُّ الـرِّيَـاحِ الـنَّـوَاسِـمِ

فأَنَّثَ المرَّ لإضافته إلى الرياح، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرِّ بالرياح، نحو «تَسَفَّهَتِ الرِّيَاحُ».

وربما كان المضاف مؤنثاً فاكْتَسَبَ التذكيرَ من المذكر المضاف إليه، بالشرط الذي تقدم، كقوله تعالى: ﴿إنَّ رَحْمَةَ الله قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِينَ﴾ فـ «رحمة»: مؤنث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى «الله» تعالى.

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يَجُزِ التأنيثُ، فلا تقول: «خَرَجَتْ غُلَامُ هِنْدٍ» إذ لا يقال «خرجت هند» ويفهم منه خروج الغلام.

* * *

٢٢٣ ـ هذا البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة.

اللغة: «اهتزت» مالت، واضطربت «تسفهت» من قولهم: تسفهت الرياح الغصون؛ إذا أمالتها وحركتها «النواسم» جمع ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها، وأراد من الرماح الأغصان.

المعنى: يقول: إن هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمايل، فهن يحاكين رماحاً ـ أي غصوناً ـ مرت بها ريح فأمالتها.

الإعراب: «مشين» فعل وفاعل «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «اهتزت» اهتز: فعل ماض، والتاء للتأنيث «رماح» فاعل اهتزت، و«ما» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، أي: مشين مشياً كائناً كاهتزاز ـ الخ «تسفهت» تسفه: فعل ماض، والتاء للتأنيث «أعاليها» أعالي: مفعول به لتسفه، وأعالي مضاف وها: مضاف إليه «مر» فاعل تسفهت، ومر مضاف، و«الرياح» مضاف إليه «النواسم» صفة للرياح.

الشاهد فيه: قوله «تسفهت... مر الرياح» حيث أنث الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر ـ وهو قوله مر ـ والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو الرياح.

وَبَعْضُ ٱلاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا(١)

من الأسماء ما يلزم الإضافة، وهو قسمان:

أحدهما: ما يلزم الإضَافَةَ لَفْظاً وَمَعْنًى، فلا يستعمل مفرداً ـ أي: بلا إضافة ـ وهو المراد بِشَطْرِ البيتِ، وذلك نحو «عِنْدَ، ولَدَى، وسِوَى، وقُصَارَى الشيء، وحُمَادَاهُ: بمعنى غايته».

والثاني: ما يلزم الإضَافَةَ مَعْنًى دون لَفْظٍ، [نحو «كُلٍّ، وبَعْضٍ، وأيّ]، فيجوز أن يستعمل مفرداً ـ أي: بلا إضافة ـ وهو المراد بقوله: «وَبَعْضُ ذَا» أي: وبعض ما لزم الإضافة [مَعْنًى] قد يستعمل مفرداً لفظاً، وسيأتي كلٌّ من القسمين.

* * *

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً ٱمْتَنَعْ إيلاَؤُهُ ٱسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ(٢)

---

(١) «وبعض» مبتدأ «الأسماء» مضاف إليه «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أبداً» منصوب على الظرفية «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف و «ذا» اسم إشارة: مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يأت» فعل مضارع، وقد حذف لامه ـ وهي الياء ـ ضرورة، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لفظاً» منصوب على التمييز، أو بإسقاط الخافض، وعلى هذين يكون قوله «مفرداً» حالاً من الضمير المستتر في قوله «يأتي ويجوز أن يكون قوله «لفظاً» هو الحال، ويكون قوله «مفرداً» نعتاً له.

(٢) «بعض» مبتدأ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف «امتنع» فعل ماض «إيلاؤه» إيلاء: فاعل امتنع، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وإيلاء مضاف والضمير مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «اسماً» مفعول ثان لإيلاء «ظاهراً» نعت لقوله اسماً «حيث» ظرف متعلق بامتنع «وقع» فعل ماض، والفاعل =

كَـوَحْدَ، لَبَّيْ ،وَدَوَالَـيْ ، سَـعْـدَيْ ، وَشَـذَّ إيـلاَءُ «يَـدَيْ» لِـلَبَّـيْ[1]

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضَاف إلا إلى المضمر، وهـو المراد هنا، نحو «وَحْدَكَ» أي: منفرداً، و «لَبَّيْـكَ» أي: إقَامَـةً على إجابتـك بعد إقامة، و «دَوَالَيْـكَ» أي: إدالة بعـد إدالة، و «سَعْـدَيْكَ» أي: إسعـاداً بعد إسعاد، وشَذَّ إضافة «لَبَّيْ» إلى ضمير الغيبة، ومنه قولُه:

٢٢٤ ـ إنَّـكَ لَـوْ دَعَـوْتَنِي وَدُونِـي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُـتْـرَعٍ بَـيـونِ

* لَـقُـلْـتُ لَـبَّـيْـهِ لِـمَـنْ يَـدْعُـونِـي *

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى بعض ما يضاف، والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

(١) «كوحد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «لبي، ودوالي سعدي» معطوفات على «وحد» بعاطف محذوف من بعضها «وشذ» فعل ماض «إيلاء» فـاعل شـذ، وإيلاء مضـاف و «يَدَيْ» مضاف إليه «للبي» جار ومجرور متعلق بإيلاء على أنه مفعوله الثاني، ومفعوله الأول المضاف إليه.

٢٢٤ ـ هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «زوراء» ـ بفتح فسكـون ـ الأرض البعيدة الأطـراف «مترع» ممتـد «بيون» بـزنة صبـور ـ البئر البعيدة القعر، وقيل: هي الواسعة الجالين، وقيل: التي لا يصيبها رشاؤها، وقيل: الواسعـة الرأس الضيقة الأسفل «لبيه» في هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبـة، والأصل أن يقـول: لقلت لك لبيك.

المعنى: يقول: إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف، واسعة الأرجاء، ذات ماء بعيـد الغور، لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شدائد.

الإعراب: «إنك» إن: حـرف توكيـد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» شرطية غير جـازمة «دعوتني» دعا: فعل ماض، وضمير المخاطب فاعله، والنون للوقـاية، واليـاء مفعول بـه، والجملة شـرط «لو» «ودوني» الـواو للحال، دون: ظـرف متعلق بمحذوف خبـر مقـدم، ودون مضـاف ويـاء المتكلم مضاف إليه «زوراء» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «ذات» صفـة لزوراء، وذات مضاف و «مترع» مضاف إليه «بيون» صفة لمترع «لقلت» اللام واقعة في جـواب لو، قلت: فعل وفاعل، والجملة جواب «لو» وجملة الشرط والجـواب في محل رفـع خبر «إن» في أول الأبيات.

وشذَّ إضافَةُ «لَبَّىْ» إلى الظاهر، أنشد سيبويه:

٢٢٥ ـ دَعَــوْتُ لِمَـا نَـابَنِي مِسْـوَراً فَـلَبَّــى، فَـلَبَّــيْ يَــدَيْ مِـسْــوَرِ

كـذا ذكر المصنفُ، وَيُفْهَمُ من كـلام سيبويـه أن ذلك غيـر شاذ في «لَبَّيْ»، و «سَعْدَيْ»

ومذهب سيبويه أن «لَبَّيْكَ» وما ذكر بعـده مُثَنًّى، وأنه منصـوب على المصدرية بفعلٍ محذوفٍ، وأن تثنيته المقصودُ بها التكثيرُ، فهو على هذا مُلْحَقٌ بالمثنى، كقولـه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِـعِ ٱلْبَصَرَ كَـرَّتَيْنِ﴾ أي: كرَّاتٍ، فـ «كَرَّتَيْنِ» ليس المراد به مرتين فقط، لقوله تعالى: ﴿يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ

= الشاهد فيه: قوله «لبيه» حيث أضاف «لبى» إلى ضمير الغائب، وذلك شاذ وقد أنشد سيبويه (١٧٦/١) البيت التالي لهذا البيت (رقم ٢٢٥) للاستدلال بـه على أن «لبيك» مثنى، وليس اسماً مفرداً بمنزلة لـدي والفتى، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبتها في إضافة المثنى نحو «غلامي زيد، وكتابي بكر» ولو كان مفرداً لقال «لبى يدي» بالألف، كما تقـول: لدى زيد، وفتى العرب، وسيوضحه الشارح أتم توضيح.

٢٢٥ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «لما نابني» نزل بي من ملمات الدهر «مسوراً» بـزنة درهم ـ اسم رجـل «لبى» أجاب دعـائي وأغاثني.

الإعراب: «دعوت» فعل وفاعل «لما» اللام للتعليل، ما اسم موصـول مبني على السكون في محـل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بدعـوت «نابني» نـاب: فعل مـاض، وفاعله ضميـر مستتر فيـه جـوازاً تقديـره هو يعـود الى ما، والنـون للوقايـة، واليـاء مفعـول بـه، والجملة لا محـل لهـا صلة الموصول «مسوراً» مفعول به لدعوت «فلبى» الفاء عاطفة، لبى: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى مسور، والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسوراً» وقوله «فلبي يدي مسور» الفاء للتعليل، ولبي: مصدر منصوب على المفعولية المطلقـة بفعل محـذوف، وهو مضـاف ويدي مضاف إليه: ويدي مضاف، و «مسور» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فلبي يدي مسور» حيث أضاف «لبي» إلى اسم ظاهر، وهو قوله «يدي» شـذوذاً، وفيه دليل على ان «لبيك» مثنى كما ذهب اليه سيبويه، وليس مفرداً مقصوراً كالفتى كمـا ذهب إليه يونس بن حبيب، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد السابق، وبينه الشارح.

خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ أي: مزدجراً وهو كَلِيلٌ، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط، فتعين أن يكون المرادُ بـ «كَرَّتَينِ» التكثيرَ، لا اثنين فقط، وكذلك «لبَّيكَ» معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم، فليس المراد الاثنين فقط، وكذا باقي أخواته، على ما تقدم في تفسيرها.

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى، وأن أصله لبَّى، وأنه مقصور، قُلبت ألفُه ياء مع المضمر، كما قلبت ألف «لَدَى، وعَلَى» مع الضمير، في «لَدَيْهِ»، و «عَلَيْهِ».

ورَدَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء، كما لا تنقلب ألف «لَدَى» و «عَلَى»، فكما تقول: «عَلَى زَيْدٍ» و «لَدَى زَيْدٍ» كذلك كان ينبغي أن يقال: «لَبَّى زَيْدٍ» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء، فقالوا:

* فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ * [٢٢٥]

فدلَّ ذلك على أنه مُثَنًّى، وليس بمقصورٍ كما زعم يونس.

* * *

وَأَلْزَمُوا إضَافَةً إلَى الْجُمَلْ ... «حَيْثُ» و «إذْ» وَإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ[1]

إفْرَادُ إذْ، وَمَا كَإذْ مَعْنًى كَإذْ ... أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَانُبِذْ»[2]

---

(١) «وألزموا» الواو عاطفة، ألزموا: فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثان مقدم على المفعول الأول «إلى الجمل» جار ومجرور متعلق بإضافة، أو بمحذوف صفة له «حيث» قصد لفظه: مفعول أول لألزموا «وإذ» معطوف على حيث «وإن» شرطية «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «إذ» وقوله «يحتمل» فعل مضارع مبني للمجهول، جواب الشرط.

(٢) «إفراد» نائب فاعل يحتمل في البيت السابق، وإفراد مضاف، و «إذا» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» اسم موصول: مبتدأ «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «معنى» تمييز، أو منصوب =

من اللازم للاضافة: مالا يضَاف إلا إلى الجملة، وهو: «حيث، وإذْ، وإذا».

فأما «حيث» فتضاف إلى الجملة الاسمية، نحو «اجْلِس حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ»[1] وإلى الجملة الفعلية، نحو «اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ» أو «حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ» وشذّ إضافتها إلى مفرد كقوله:

٢٢٦ ـ أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا
[نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لاَمِعَا]

بإسقاط الخافض «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أضف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جوازاً» مفعول مطلق «نحو» خبر مبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، وما بعده جملة في محل جر بإضافة نحو إليها.

(١) وإذا أضيفت «حيث» إلى جملة اسمية فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلاً، نحو «جلست حيث زيد حبسته» أو «جلست حيث زيد نهبته» فإذا أردت أن يكون هذان المثالان غير قبيحين فانصب الاسم لتكون حيث مضافة الى جملة فعلية.

٢٢٦ ـ البيت أحد الشواهد المجهول قائلها.

اللغة: «سهيل» نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضي القيظ «الشهاب» شعلة النار.

الإعراب: نريد أن نذكر لك ان للنحويين في إعراب هذا البيت تكلفات عسيرة القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن، وهاك إعرابه، وسنذكر لك في أثنائه إشارات إلى بعض الوجوه التي قالوها لتعلم ما قلناه لك «أما» الهمزة للاستفهام، ما: نافية، أو الكلمة كلها أداة استفتاح «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» مفعول به مبني على الضم في محل نصب، وحيث مضاف و «سهيل» مضاف إليه «طالعاً» قيل: هو حال من سهيل، ومجيء الحال من المضاف إليه ـ مع كونه قليلاً ـ قد ورد في الشعر، وهذا منه، وقيل: هو حال من «حيث» والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم، و «نجماً» منصوب على المدح بفعل محذوف «يضيء» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب صفة لنجم «كالشهاب» جار ومجرور متعلق بيضيء «لامعاً» حال مؤكدة.

الشاهد فيه: قوله «حيث سهيل» فإنه أضاف «حيث» إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائي إضافة «حيث» إلى المفرد، واستدل بهذا

وأما «إذْ» فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية[1]، نحو «جِئْتُكَ إذْ زَيْـدٌ قَائِمٌ»، وإلى الجملة الفعلية، نحـو: «جِئْتُكَ إذْ قَـامَ زَيْدٌ»، ويجـوز حذفُ الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ وهذا معنى قولـه: «وَإنْ يُنَوَّنْ يحتمـل إفراد إذْ» أي: وإن ينون «إذْ» يحتمل إفرادها، أي: عدم إضافتها لفظاً، لوقوعِ التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها.

وأمـا «إذا» فـلا تضـاف إلا إلى جملة فعليـة، نحـو «آتِيـكَ إذَا قَـامَ زَيْدٌ»، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية، فلا تقول «آتِيكَ إذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خلافاً لقوم، وسيذكرها المصنف.

وأشـار بقولـه: «وَمَا كَـإذْ مَعْنًى كَإذْ» إلى أنَّ مـا كان مثـلَ «إذْ» ـ في كونه ظرفاً ماضياً غيرَ محدودٍ ـ يجـوز إضافتُـهُ إلى ما تضـاف إليه «إذْ» من [الجملة، وهي] الجمـل الاسمية والفعليـة، وذلـك نحـو «حين، ووقت، وزمان، ويوم»، فتقول: «جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَوَقْتَ جَاءَ عَمْرٌو، وَزَمَـانَ قَـدِمَ بَكْرٌ، وَيَـوْمَ خَرَج خَـالِدٌ» وكـذلك تقـول: «جِئْتُكَ حِينَ زَيْـدٌ قَائِمٌ»، وكذلك الباقي.

وإنمـا قال المصنف: «أَضِفْ جَـوَازاً» ليعلم أن هذا النـوع ـ أي مـا

البيت ونحوه، واعلم أنه يروى هكذا:

* أَمَا تَرَى حَيْثُ، سُهَيْلٌ طَالِعٌ *

يرفع «سهيـل» على أنه مبتـدأ، ورفع «طـالع» على أنـه خبره، و«حيث» مضـافة إلى الجملة؛ فـلا شاهد فيه حينئذ، ولكن يبقى أن القوافي منصوبة كما ترى البيت التالي له.

(١) ويحسن ان تكون الجملة الاسمية التي تضاف إليها إذ غير ماضوية العجز ـ بأن يكـون الخبر اسمـاً كمثال الشارح، أو فعلاً مضارعاً نحو «جئت إذ زيد يقرأ».

كان مثل «إذْ» في المعنى - يضاف إلى ما يضاف إليه «إذْ» - وهو الجملة جوازاً، لا وجوباً.

فإن كان الظرفُ غيرَ ماض، أو محدوداً، لم يُجْرَ مُجْرَى «إذ» بل يُعَامل غيرُ الماضي - وهو المستقبل - معاملة «إذَا» فلا يضاف إلى الجملة الاسمية، بل إلى الفعلية، فتقول: «أجيئُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيْدٌ» ولا يضاف المحدود إلى جملة، وذلك نحو «شَهْرٍ، وحَوْلٍ» بل لا يضاف إلا إلى مفرد، نحو «شَهْر كَذَا، وحَوْل كَذَا».

* * *

وَٱبْنِ أَوَ ٱعْرِبْ مَا كَإذْ قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا[1]

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا[2]

---

(١) «وابن» فعل امر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «أعرب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «ما» اسم موصول تنازعه الفعلان قبله «كإذ» متعلق بقوله «أجريا» الآتي «قد» حرف تحقيق «أجريا» أجرى: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها صلة، والألف للاطلاق «واختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره انت «بنا» مقصور للضرورة: مفعول به لاختر، وبنا مضاف و «متلو» مضاف إليه، ومتلو مضاف و «فعل» مضاف إليه، وجملة «بنيا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لفعل.

(٢) «قبل» ظرف متعلق بقوله «أعرب» الآتي، وقبل مضاف و «فعل» مضاف إليه «معرب» صفة لفعل «أو» عاطفة «مبتدأ» معطوف على فعل «أعرب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ومن» اسم موصول مبتدأ، وجملة «بنى» وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة، وجملة «فلن يفندا» من الفعل المضارع المبني للمجهول المنصوب بلن ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى من في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول، والفاء زائدة في خبر الموصول لشبهه بالشرط.

تَقَـدَّمَ أن الأسماء المُضَـافة إلى الجملة على قسمين: أحـدهمـا مـا يضاف إلى الجملة لزوماً، والثاني: ما يضاف إليها جوازاً.

وأشار في هٰذَيْنِ البيتين إلى أنَّ مـا يضاف إلى الجملة جـوازاً يجوز فيه الإعرابُ والبنـاء، سواء أضيف إلى جملة فعليـة صُدِّرتْ بمـاضٍ، أو جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، أو جملة اسمية، نحو «هذا يومُ جاء زيـدٌ، ويـومَ يقوم عمـرو، أو يومُ بكـرٌ قـائِمٌ». وهـذا مـذهب الكـوفيين، وتبعهم الفـارسيُّ والمصنفُ، لكن المختار فيمـا أضيف إلى جملة فعلية صُـدِّرَتْ بماضٍ البناء، وقد روي بالبناء والإعراب قولُه:

٢٢٧ ـ * عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا *

بفتح نون «حين» على البناء، وكسرها على الإعراب.

---

٢٢٧ ـ هذا صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه قوله:

* فَـقُـلْـت: ألَـمَّـا أَصْحُ والـشَّـيْـبُ وَازِعُ؟ *

اللغـة: «عاتبت» لمت في تسخط «الصبـا» ـ بكسر الصـاد ـ اسم للصبوة، وهي الميـل إلى هـوى النفس واتباع شهواتها «المشيب» هو ابيضـاض المسود من الشعـر، وقد يـراد به الـدخول في حـده «أصحو» فعل مضارع مأخوذ من الصحو وهو زوال السكر «وازع» زاجر، كاف ناه.

الإعراب: «على» حرف جر، ومعناه هنا الظرفية «حين» يروى بالجر معـرباً، ويـروى بالفتـح مبنياً، وهـو المختار وعلى كـل حال هـو مجـرور بعلى لفـظاً أو محـلاً، والجـار والمجـرور يتعلق بقـولـه «كفكف» في بيت سابق، وهو قوله:

فـكَـفْـكَـفْـتُ مِـنِّـي دَمْـعَـةً فَـرَدَدْتُـهَـا عَـلَى النَّحْـرِ مِنْهَـا مُسْتَـهِـلٌّ وَدَامِـعُ

«عاتبت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «حين» إليها «المشيب» مفعول به لعاتبت «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعاتبت «فقلت» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالفـاء على جملة عاتبت «ألما» الهمزة للإنكار، لما: نافية جازمة وفيها معنى تـوقع حصـول مجزومهـا «أصح» فعـل مضارع مجزوم بلما، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقـديره أنـا «والشيب وازع» الواو واو الحال، والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «على حين» فإنه يروى بوجهين: بجر «حين» وفتحه، وقد بينا ذلك في الإعراب؛ =

وما وَقَعَ قبل فِعْلٍ مُعْرَبٍ، أو قبل مبتدأ، فالمختارُ فيه الإعرابُ، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله: «وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا» أي: فلن يُغَلَّطَ، وقد قرىء في السبعة: (هَـٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء، هذا ما اختارهُ المصنفُ.

ومذهبُ البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، أو إلى جملة آسمية، إلا الإعرابُ، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بماضٍ.

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً، وأما ما يضاف إليها وجوباً فَلازمٌ للبناء، لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، كحَيْثُ، وإذْ، وإذَا.

* * *

وَأَلْـزَمُـوا «إِذَا» إِضَـافَـةً إِلَـى ... جُمَلِ ٱلأَفْعَالِ، كَـ«ـهُنْ إِذَا ٱعْتَلَى»[1]

أشار في هذا البيت إلى ما تقدَّمَ ذكره، من أن «إذا» تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية، ولا تُضَافُ إلى الجملة الاسمية، خلافاً للأخفش والكوفيين، فلا تقول: «أجيئُكَ إذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وأما «أجيئك إذا زَيْدٌ قَامَ»

فدل على أن كلمة «حين» إذا أضيفت إلى مبني كما هنا جاز فيها البناء منه، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه، ويجوز فيها الإعراب على الأصل.

(١) «وألزموا» فعل وفاعل «إذا» قصد لفظة: مفعول أول لألزم «إضافة» مفعول ثان لألزموا «إلى جمل» جار ومجرور متعلق بقوله إضافة أو بمحذوف صفة له وجمل مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «كهن» الكاف جارة لقول محذوف، هن فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط وجملة «اعتلى» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام.

فـ «زيد» مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً على الابتـدا، هذا مـذهب سيبويه.

وخالفه الأخفشُ، فجوَّز كونَه مبتدأ خَبَرُهَ الفعلُ الذي بعده.

وزعم السيرافِيُّ أنه لا خلاف بين سيبويـه والأخفش في جواز وقـوع المبتدأ بعد إذا، وإنما الخلافُ بينهما في خبره، فسيبويه يُوجِبُ أن يكون فعلاً، والأخفشُ يُجَوِّزُ أن يكـون اسماً، فَيَجُـوزُ في «أجيئك إذا زيـد قام» جعلُ «زَيْدٌ» مبتـدأ عند سيبـويه والأخفش، ويجـوز «أجيئكَ إذا زيـد قائمٌ» عند الأخفش فقط(١).

* * *

لِـمُفْـهِـمِ اثْـنَـيْـنَ مُـعَـرَّفٍ ـ بِـلاَ تَفَـرُّقٍ ـ أُضِيفَ «كِلْتَـا»، و «كِـلاَ»(٢)

من الأسمـاء المُلاَزِمـة للإضـافة لفـظاً ومعنى: «كِلْتَا» و «كِـلاَ»، ولا يُضَافَانِ إلا إلى معرفة، مثنى لفظاً [ومعنى]، نحو: «جَاءَنِي كِلاَ الرَّجُلَيْنِ، وكِلْتَا المرأتَيْنِ» أو معنى دون لفظ، جَاءَنِي كلاهما، وكلتاهما» ومنه قولُه:

---

(١) قد يستدل للأخفش بقول الشاعر:

إذَا بَـاهِـلِيٌّ تَـحْـتَـهُ حَـنْـظَلِيَّـةٌ لَـهُ وَلَـدٌ مِـنْـهَـافَـذَاكَ الْـمُـذَرَّعُ

وأنصار سيبويه يخرجـون هذا البيت على أن «كـان» مضمرة بعـد إذا، وكأنـه قد قـال: إذا كان باهلي؛ فتكون إذا مضافة إلى جملة فعلية، وهو تكلف.

(٢) «لمفهم» جار ومجرور متعلق بقـوله «أضيف» الآتي، ومفهم مضـاف و«اثنين» مضاف إليـه «معرف» صفة لمفهم «بلا تفـرق» الجار المجـرور متعلق بمحذوف صفـة ثانيـة لمفهم «أضيف» فعل مـاض مبني للمجهول «كلتا» نائب فاعل «وكلا» معطوف على كلتا.

٢٢٨ - إنَّ لِلخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى ... وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

وهذا هو المراد بقوله: «لمفهم اثنين معرف»، واحترز بقوله «بلا تفرق» من مُعَرَّف أفهَمَ الاثنين بتفرق(1)، فإنه لا يضاف إليه «كلا، وكلتا» فلا تقول «كلا زيد وعمرو جاء»، وقد جاء شاذاً، كقوله:

٢٢٩ - كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً ... فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

***

٢٢٨ - البيت لعبد الله بن الزبعري، أحد شعراء قريش المعدودين، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركاً يهجو المسلمين، ثم أسلم، والبيت من كلمة له يقولها - وهو مشرك - في يوم أحد.

اللغة: «مدى» غاية ومنتهى «وجه» جهة «وقبل» بفتحتين - له عدة معان، ومنها الحجة الواضحة.

المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها كل واحد منهما، وإن ذلك أمر واضح لا يخفى على أحد.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «للخير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «إن» مقدم على اسمه «وللشر» معطوف على للخير «مدى» اسم «إن» مؤخر عن خبره «وكلا» مبتدأ، وكلا مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد. والكاف حرف خطاب «وجه» خبر المبتدأ «وقبل» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظاً، وهو «ذلك» لأنه مثنى في المعنى؛ لعوده على اثنين وهما الخير الشر.

(1) فقد صارت شروط ما تضاف كلا وكلتا إليه ثلاثة؛ أولها: أن يكون المضاف إليه معرفة، ثانيها: أن يدل على اثنين أو اثنتين، وثالثها: أن يكون لفظاً واحداً، كرجلين وامرأتين وخليلين.

٢٢٩ - البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء لها قائلاً معيناً فيما نعلم.

اللغة: «عضداً» معيناً. وناصراً «النائبات» جمع نائبة، وهي ماينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر «إلمام» نزول «الملمات» جمع ملمة، وهي ما ينزل بالمرء من المحن والمصائب.

المعنى: يقول: كل من أخي وصديقي يجدني عوناً له وناصراً، عندما تنزل به نازلة أو تنتابه محنة، فإنني أقف إلى جواره وآخذ بيده حتى يزول ما نزل به.

الإعراب: «كلا» مبتدأ، وكلا مضاف إليه، وأخ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وخليلي» معطوف =

وَلَا تُـضِـفْ لِمُفْـرَدٍ مُـعَـرَّفِ «أَيّـاً»، وَإِنْ كَـرَّرْتَـهَـا فَـأَضِفِ[١]
أَوْ تَنْوِ الأَجْزَا، واخْصُصَنْ بِـالْمَعْرِفَـهْ مَـوْصُولَـةً أَيّاً، وبِـالْعَكْسِ الصِّفَـهْ[٢]
وَإِنْ تَكُنْ شَـرْطـاً أَوِ اسْتِفْـهَـامَـا فَمُـطْلَقَـا كَمِّـلْ بِهَـا الْكَـلَامَـا[٣]

من الأسماء الملازمة للاضافة معنىً «أيٌّ»[٤] ولا تضاف إلى مفرد معرفة، إلا إذا تكررت، ومنه قولُه:

= على أخي «واجدي» واجد: خبر المبتدأ، وواجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وإفراد الخبر مع أن المبتدأ مثنى لأن «كلا» لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثنى، وتجوز مراعاة لفظه كما تجوز مراعاة معناه (انظر مباحث المثنى وما ألحق به في أول الكتاب) «عضداً» مفعول ثان لواجد «في النائبات» جاز ومجرور متعلق بواجد «وإلمام» معطوف على النائبات، وإلمام مضاف و«الملمات» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «كلا أخي وخليلي» حيث أضاف «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهو شاذ.

(١) «ولا» ناهية «تضف» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتضف «معرف» نعت لمفرد «أيا» مفعول به لتضف «وإن» شرطية «كررتها» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ومفعوله «فأضف» الفاء لربط الجواب بالشرط، أضف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «أو» عاطفة «تنو» فعل مضارع معطوف على «كررتها» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الاجزا» مفعول به لتنوي «واخصصن» اخصص: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه، والنون نون التوكيد «بالمعرفة» جار ومجرور متعلق باخصص «موصولة» حال من أي قدم على صاحبه «أيا» مفعول به لاخصص «وبالعكس الصفة» مبتدأ وخبر.

(٣) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على أي «شرطاً» خبر تكن «أو» عاطفة «استفهاماً» معطوف على قوله «شرطاً» «فمطلقاً» الفاء لربط الجواب بالشرط، مطلقاً: مفعول مطلق، وأصله صفة لمصدر محذوف، أي: فتكميلاً مطلقاً «كمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بكمل «الكلاما» مفعول به لكمل، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٤) إعلم أولاً أن «أي» على أربعة أنواع كما سيذكره الشارح: الشرطية، والموصلة، والاستفهامية، والوصفية بنوعيها فلا يجوز تكرارها، ولا يجوز أن تنوي بها الأجزاء، ثم اعلم ثانياً أن مثل إرادةِ =

٢٣٠ ـ ألا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وأيُّكُمْ
غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا

أو قَصَدْتَ الأَجْزَاء، كقولك: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ»؟ أَيْ: أَيُّ أَجْزَاءِ زيدٍ أَحْسَنُ، ولذلك يجاب بالأجزاء، فيقال: عَيْنُه، أو أَنْفُهُ، وهذا إنما يكون فيها إذا قصد بها الاستفهام[1].

وأيٌّ تكون: استفهامية، وشَرْطِية، وصِفَة، ومَوْصُولة.

فأما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، فتقول: «يعجبني أيهم قائم»، وذكر غيره أنها تضاف ـ أيضاً ـ إلى نكرة، ولكنه قليل، نحو «يعجبني أيُّ رَجُلَيْنَ قاما».

وأما الصفة فالمراد بها ما كان صِفَةً لنكرة، أو حَالاً من معرفة، ولا

الأجزاء أن تقصد الجنس بالمضاف إليه، وذلك نحو أن تقول: أي الكسب أطيب؟ وأي الدينار دينارك؟ ومثله أيضاً العطف بالواو، كأن تقول: أي زيد وعمرو أفضل؟

٢٣٠ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «تسألون» فعل مضارع وفاعله «الناس» مفعول به لتسألون «أيي» أيّ: مبتدأ، وأيّ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وأيكم» معطوف على أيّ «غداة» ظرف زمان متعلق بكان الآتية عند من يجوز تعليق الظروف بالأفعال الناقصة، وأما من لا يجيزون ذلك فإنهم يعلقون بقوله «خيراً وأكرما» الذي هو الخبر «التقينا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة قوله غداة إليها «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أيّ وأيكم «خيرا» خبر كان «وأكرما» معطوف على قوله خيراً، والجملة من «كان» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أي، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتسألون.

الشاهد فيه: قوله «أيّ، وأيكم» حيث أضاف «أيا» إلى المعرفة، وهي ضمير المتكلم في الأول وضمير المخاطب في الثاني، والذي سوغ ذلك تكرارها.

(١) قد علمت مما ذكرناه قريباً أن الشرطية والموصولة قد يتكرران، وقد يراد بكل واحده منهما الأجزاء؛ فالحصر الذي ذكره الشارح هنا غير مسلم له.

تضـاف إلا إلى نكرة، نحـو «مررت بـرجُل أيِّ رجـلٍ، ومررت بـزيدٍ أيِّ فتًى» ومنه قولُه:

٢٣١ ـ فـأَوْمَـأْتُ إِيمَـاءً خَفِيًّـا لِحَبْتَـرٍ فَلِلَّهِ عَـيْـنَـا حَـبْـتَـرٍ أَيَّـمَـا فَـتَـى

وأمـا الشرطيـة والاستفهاميـة: فيضافـان إلى المعـرفـة وإلى النكـرة مـطلقاً، أي سـواء كـانـا مُثنيين، أو مجمـوعين، أو مفـردين ـ إلا المفـرد المعرفة، فإنهما لا يضافان إليـه، إلا الاستفهاميـة، فإنهـا تضاف إليـه كما تقدم ذكره.

واعلم أن «أيا» إن كانت صفة أو حالاً، فهي ملازمة لـلإضافـة لفظاً ومَعْنًى، نحـو «مررت بـرجـلٍ أيِّ رجـلٍ، وبـزيـدٍ أيَّ فَتًى»، وإن كـانت استفهامية أو شـرطية أو مـوصولـة، فهي ملازمـة للإضـافة معنًى لا لفـظاً، نحـو: «أيُّ رجلٍ عنـدك؟ وأيٌّ عندك؟ وأيَّ رجـلٍ تَضْرِبْ أَضْـرِبْ، وأيًّا تضـرب أضرب، ويُعْجِبني أيهم عنـدك، وأيٌّ عندك» ونحـو «أيَّ الرَّجُلَيْنِ تَضْـرِبْ أَضْـرِبْ، وأيَّ رَجُلَيْنِ تَضْـرِبْ أَضْـرِبْ، وَأَيَّ الـرِّجَـالِ تَضْـرِبْ

---

٢٣١ ـ البيت للراعي النميري.

اللغة: «أو مأت» الإيماء: الإشارة باليد أو بالحاجب أو نحوهما.

المعنى: يقول: إني أشرت إلى حبتر إشارة خفية؛ فما كان أحد بصره وأنقذه؛ لأنـه رآني مع خفـاء إشارتي.

الإعراب: «فاومأت» فعل وفاعل «إيمـاء» مفعول مـطـلـق «خفياً» صفـة لإيماء «لحبتـر» جار ومجـرور متعلق بأومأت «فالله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عينا» مبتدأ مؤخر، وعينا مضاف و «حبتر» مضاف إليه، وقد قصد بهذه الجملة الخبـرية إنشـاء التعجب «أيما» أي: حـال من حبتر، وما: زائدة، وأي مضاف، و«فتى» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أيما فتى» حيث أضاف «أيا» الوصفية إلى النكرة.

أَضْرِبْ، وَأَيَّ رجَالٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأَيُّ الرجلين عندكَ؟ وأيُّ الرجال عندكَ؟ وَأَيُّ رجل، وَأَيُّ رجلين، وَأَيُّ رجال؟».

* * *

وَأَلْـزَمُوا إضَـافَـةً «لَـدُنْ» فَجَـرْ ... وَنَصْبُ «غُـدْوَة» بِهَـا عَنْهُمْ نَـدَرْ[1]

وَمَـعَ مَـعْ فيهَـا قَلِيـلٌ، وَنُقِـلْ ... فَتْـحٌ وكَسْـرٌ لِسُكُـونٍ يَتَّصِـلْ[2]

من الأسماء الملازمة للإضافة «لَدُنْ، وَمَعَ».

فأما «لَـدُنْ»[3] فلابتـداء غايـةِ زمانٍ أو مكـانٍ، وهي مَبْنِيَّةٌ عنـد أكثر العربِ، لشبهها بالحرف في لزوم استعمالٍ واحدٍ ـ وهو الظرفية، وابتـداء الغاية ـ وعدمِ جوازِ الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفيـة إلا بجرهـا بمن،

(١) «وألزموا» فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثان قدم على الأول، و «لدن» قصد لفظه: مفعول أول لألـزم «فجر» الفاء عاطفة، جر: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لدن «ونصب» مبتدأ، ونصب مضاف و «غدوة» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بنصيب «عنهم» جار وجار ومجرور متعلق بندر الآتي «ندر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «ومع» معطوف على «لدن» في البيت السابق «مع» قصد لفظة: مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقليل الآتي «قليل» خبر المبتدأ «ونقل» فعل ماض مبني للمجهول «فتح» نائب فاعل نقل «وكسر» معطوف على فتح «لسكون» تنازعه كل من فتح وكسر «يتصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون، والجملة في محل جر صفة لسكون.

(٣) اعلم أن لدن تخالف عند من أربعة أوجه: أولها أن لدن مبنية وعند معربة، وثانيها أن لدن ملازمة للدلالة على مبتدأ غاية زمان أو مكان، وأما عند فقد تكون لمبتدأ الغاية وذلك إذا اقترنت بمن، وقد لاتدل على ذلك، وثالثها أنه لا يخبر بلدن، وقد يخبر بعند، نحو زيد عندك، ورابعها أن لدن قد تضاف إلى جملة كقول الشاعر:

صـريـع غَـوَانٍ رَاقَـهُـنَّ ورُقْـنـهُ ... لَـدُن شَـبَّ حَتَّى شَـابَ سُـودُ الـذَوَائِبِ

وهي عندئذ ظرف زمان، وأما عند فلا تضاف إلا إلى مفرد.

وهـو الكثير فيهـا، ولذلـك لم تـرد في القـرآن إلا بمن، كقـولـه تعـالى: ﴿وَعَلَّمْنـاهُ مِنْ لَدُنَّـا عِلْمًا﴾، وقـوله تعـالى: ﴿لِيُنْذِرَ بـأساً شـديداً مِنْ لَـدُنْهُ﴾، وقَيْسٌ تُعْرِبها، ومنـه قراءة أبي بكـر عن عاصم: (لينـذر بأسـاً شديـداً مِنْ لَدُنِهِ) لكنه أسكن الدال، وأشَمَّهَا الضم.

قال المصنف: ويحتمل أن يكون منه قولُه:

٢٣٢ ـ تَنْتَهِضُ الـرِّعْـدَةُ في ظُهَيْـرِي   مِـنْ لَـدُنِ الـظُّهْـرِ إلَى الـعُصَيْـرِ

ويجرُّ ما ولي «لَدُنْ» بالإضافة، إلا «غُدْوَةً» فإنهم نصبوها بعد «لَدُنْ» كقوله:

٢٣٣ ـ ومَـا زَالَ مُـهْـرِي مَـزْجَـرَ الكَلْبِ مِنْـهُـمُ
لَـدُنْ غُـدْوَةً حَـتَّـى دَنَـتْ لِـغُـرُوبِ

---

٢٣٢ ـ هذا الشاهد من الأبيات المجهولة نسبتها، وكل ما قيل فيه إنه لراجز من طيء.

اللغة: «تنتهض» تتحرك وتسرع «الرعدة» بكسر الراء ـ اسم للارتعاد وهو الارتعاش والاضطراب، وأراد بهـا الحمى، وما ذكره أعراض الحمى التي تسمى الآن (الملاريا) «ظهيري» تصغير ظهر مقابل البطن «العصير» مصغر عصر، وهو الوقت المعروف.

المعنى: إن الحمى تصيبني فيسرع الارتعاد إليّ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر إلى وقت العصر.

الإعراب: «تنتهض» فعل مضارع «الرعدة» فاعل «في ظهيرى» الجار والمجرور متعلق بتنتهض، وظهير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «من لدن» جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضاً، ولدن مضاف و «الظهر» مضاف إليه «إلى العصير» جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضاً.

الشاهد فيه: قوله «من لدن» حيث كسر نون لدن وقلبها حرف جر، فيحتمل أنه أعرب «لدن» على لغة قيس، فجرها بالكسرة، ويحتمل أنها مبنية على السكون في محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين، لا للإعراب، ولهذا لم يستدل به العلامة ابن مالك للغة قيس، وإنما قال: إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها، فتفطن لذلك.

٢٣٣ ـ هذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «مزجر الكلب» أصله اسم مكان من الزجر، أي المكان الذي يطرد وينحى الكلب إليه، =

وهي منصوبة على التمييز[١]، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «ونَصْبُ غدوة بها عنهم نَدَرْ» وقيل: هي خبر لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعةُ غدوةً.

ويجوز في «عدوة» الجر، وهو القياس، ونَصْبُها نادرٌ في القياس، فلو عطفت على «غدوة» المنصوبة بعد «لدن» جاز النصبُ عطفاً على اللفظ، والجرُّ مراعاةً للأصل، فتقول «لدن غدوةً وعشيَّةً، وعشيّةٍ» ذكر ذلك الأخْفَشُ.

وحكى الكوفيون الرَّفْعَ في «غدوة» بعد «لَدُن» وهو مرفوع بكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوةٌ [و «كان» تامة].

وأما «مع» فاسمٌ لمكان الاصطحاب أو وَقْتِه، نحو «جلس زيد مَعَ عمرٍو، وجاء زيد مَعَ بكرٍ» والمشهورُ فيها فتحُ العينِ، وهي مُعْرَبة، وفتحتها فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قولُه:

= والمراد به البعد (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الكتاب).

المعنى: مازال مهري بعيداً عنهم من أول النهار إلى آخره.

الإعراب: «مازال» ما: نافية، زال: فعل ماض ناقص «مهري» مهر: اسم زال، ومهر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مزجر» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال، ومزجر مضاف و «الكلب» مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمزجر، لأنه في معنى المشتق، أي البعيد «لدن» ظرف لابتداء الغاية مبني على السكون في محل نصب متعلق بزال أو بخبرها «غدوة» منصوب على التمييز، لأن غدوة تدل على أول زمان مبهم، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوة «حتى» ابتدائية «دنت» دنا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الشمس المفهومة من المقام كما في قوله تعالى (حتى توارت بالحجاب) «لغروب» جار ومجرور متعلق بدنت.

الشاهد فيه: قوله «لدن غدوة» حيث نصب «غدوة» بعد «لدن» على التميز ولم يجره بالإضافة.

(١) في نصب غدوة ثلاثة أقوال ذكر الشارح اثنين منها، وثالثها أنه على التشبيه بالمفعول به.

٢٣٤ ـ فَـرِيـشـي مِـنْـكُـمُ وَهَـوَايَ مَـعْـكُـمْ
وَإِنْ كَـانَـتْ زِيَـارَتُـكُـمْ لِـمَـامَـا

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة، وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكِنَـةَ العينِ حرفٌ، وادَّعى النَّحَّـاسُ الإجماعَ على ذلـك، وهو فـاسد، فـإن سيبـويـه زعم أن ساكِنةَ العينِ اسمٌ.

هـذا حكمها إن وليهـا متحرك ـ أعني أنهـا تفتـح، وهـو المشهـور، وتسكن، وهي لغة ربيعة ـ فإن وليها سـاكِنٌ، فالـذي ينصبها على الـظرفية يُبْقِي فتحَهـا فيقول «مَـعَ ابْنِكَ» والـذي يبنيها على السكـون يكسر لالتقـاء الساكِنين فيقول «مَعِ ابْنِكَ».

* * *

٢٣٤ ـ البيت لجرير بن عطية، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك.

اللغـة: «ريشي» الريش والـرياش يـطلقـان على عـدة معـان، منهـا اللبـاس الفـاخـر، والخصب، والمعاش، والقوه «لماما» بكسر اللام ـ متقطعة، بعد كل حين مرة.

الإعـراب: «فريشي» ريش: مبتـدأ، وهو مضـاف وياء المتكلم مضـاف إليه «منكم» جـار ومجـرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وهواي» هوى: مبتدأ وهو مضاف ويـاء المتكلم مضاف إليـه «معكم» مع: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «وإن» الواو واو الحال، إن قال العيني وغيره: زائدة «كان» فعل ماض «زيارتكم» زيارة: اسـم كان، وزيارة مضاف والضمير مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل محذوف، لأن العامل مصدر فيجوز معـه حذف الفاعل أي زيارتي إياكم، ويجوز أن تكون من إضافة المصـدر لفاعله: أي زيـارتكم إياى «لمـاما» خبر كان.

الشاهد فيه: قوله «معكم» حيث سكن العين من «مع» وهو عند سيبويه ضـرورة لا يجوز ارتكـابها إلا في الشعر. لكن الذي نقله غيره من العلماء أن قـوماً من العـرب بأعيـانهم ـ وهم قيس ـ من لغتهم تسكينها، فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها في سعة الكلام، ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

وَاضْمُمْ - بِنَاءً - «غَيْراً» آنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِياً عُدِمَا[١]
قَبْلُ كَغَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ وَدُونُ، والجهاتُ أيضاً، وَعَلُ[٢]
وَأَعْرَبُوا نَصْباً إذا ما نُكِّرَا «قَبْلاً» وما مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا[٣]

هذه الأسماء المذكورة - وهي: غير، وقبل، وبعد، وحَسْب، وأول، ودون، والجهات الست - وهي: أمامك، وخَلْفَك، وفَوْقَك، وتحتك، ويمينك، وشمالك - وَعَلُ، لها أربعة أحوالٍ: تُبْنَى في حالة منها، وتُعْرَبُ في بقيتها.

(١) «واضمم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بناء» مفعول مطلق على حذف مضاف، أي: اضمم ضم بناء «غيراً» مفعول به لاضمم «إن» شرطية «عدمت» عدم: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به «له» جار ومجرور متعلق بقوله أضيف الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد الضمير المجرور محلاً باللام «ناوياً» حال من فاعل اضمم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لناو، وجملة «عدما» لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «قبل» مبتدأ «كغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد، حسب، أول، ودون، والجهات» معطوفات على «قبل» بعاطف مقدر في بعضهن «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف، «وعل» معطوف على قبل.

(٣) «وأعربوا» فعل وفاعل «نصباً» حال من الفاعل: أي ناصبين «إذا» ظرف تضمن معن الشرط «ما» زائدة «نكراً» نكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «قبلاً» مفعول به لأعربوا السابق «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على قوله «قبلاً» «من بعده» الجار والمجرور متعلق بقوله «ذكراً» الآتي، وبعد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «ذكراً» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة.

فتعرب إذا أضيفت لفظاً، نحـو «أَصْبْتُ دِرْهَماً لا غَيْـرَهُ، وجئت من قَبْلِ زَيْدٍ» أو حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ اللفظ، كقوله:

٢٣٥ ـ وَمِـنْ قَـبْـلِ نَـادَى كـلُّ مَـوْلَـى قَـرَابـةً
فَـمَـا عَـطَفَـتْ مَـوْلًـى عَـلَيْـهِ الـعَـوَاطِـفُ

وتبقى في هذه الحالة كَالمضـاف لفظاً، فـلا تُنَوَّنُ إلا إذا حـذف ما تضاف إليه ولم يُنْوَ لفظهُ ولا معناهُ، فتكون [حينئذ] نكرةً، ومنـه قراءةُ مَنْ قرأ: (لله الأمر مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) بجر «قبل، وبعد» وتنوينهما، وكقوله:

٢٣٦ ـ فَـسَـاغَ لِـيَ الـشَّـرَابُ وَكُـنْـتُ قَـبْـلاً
أَكَـادُ أَغَصُّ بِـالْـمَـاءِ الْـحَـمِـيـمِ

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُعْرَبُ فيها.

---

٢٣٥ ـ هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها النحاة ولم ينسبوها إلى قائل معين.

الإعراب: «من قبل» جار ومجرور متعلق بقوله «نادى» الآتي «نادى» فعل ماض «كـل» فاعـل نادى، وكل مضاف و «مولى» مضاف إليـه «قرابـةً» مفعول بـه لنادى «فمـا» الفاء عـاطفة، نـافية «عـطفت» عطف: فعل ماض، والتاء للتأنيث «مولى» مفعـول به لعـطفت «عليه» جـار ومجرور متعلق بعـطف «العواطف» فاعل عطفت.

الشاهد فيه: قوله «من قبل» حيث اعرب «قبل» من غير تنوين؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه، وكأنه قد قال: ومن قبل ذلك ـ مثلاً ـ والمحذوف المنـون الذي لم يقـطع النظر عنـه مثل الثـابت، وهو لو ذكر هذا المحذوف لم ينون.

٢٣٦ ـ البيت ليزيد بن الصعق، حدث أبو عبيدة، قال: كانت بلاد غطفان مخصبة، فرعت بنو عامر بن صعصعه ناحية منها، فاغار الربيع بن زياد العبسي على يزيد ابن الصعق، وكان يزيد في جماعة من الناس، فلم يستطعه الربيع، فأقبل على سروح بني جعفر والوحيـد ابني كلاب، فـأخذ نعمـه، فحرم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى يغير عليه، فجمـع قبائـل شتى، فاستـاق نعماً كثيـرة له ولغيره، وأصاب عصافير النعمان بن المنذر ـ وهي إبل معـروفة عنـدهم ـ ففي ذلك يقـول يزيـد بن الصعق أبياتاً منها بيت الشاهد، ومنها قوله:

أمَّا الحالة [الرابعة] التي تُبْنَى فيها فهي إذا حُذِفَ ما تضاف إليه وَنُوِيَ مَعْنَاه دون لفظه، فإنها تبنى حينئذٍ على الضم، نحو (لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) وقوله:

٢٣٧ - *أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ*

أَلَا أَبْلِغْ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ المَلَامَةِ لِلْمُلِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقَبَتِي وَسَعْيِي بِأَذْوَادِ القَصِيبَةِ وَالقَصِيمِ

وهذا دليل على أن من روى عجز البيت «بالماء الفرات» لم يصب.

اللغة: «ساغ» سهل جريانه في الحلق «أغص» مضارع من الغصص - بالتحريك - وهو اعتراض اللقمة ونحوها في الحلق حتى لا تكاد تنزل «الماء الحميم» هو هنا البارد، وهو من الأضداد، يطلق على الحار وعلى البارد «المليم» الذي فعل ما يلام عليه.

المعنى: يقول: لم يكن يهنأ لي طعام ولا يلذ لي شراب بسبب ما كان لي من الثأر عند هؤلاء، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدري بالغلبة عليهم ساغ شرابي ولذت حياتي.

الإعراب: «فساغ» فعل ماض «لي» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكنت» الواو للحال، كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه «قبلًا» منصوب على الظرفية يتعلق بكان «أكاد» فعل مضارع، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر أكاد، وجملة «أكاد» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «كان» وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بقوله «أغص» و «الحميم» صفة للماء.

الشاهد في: قوله «قبلًا» حيث أعربه منوناً؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى.

٢٣٧ - هذا البيت لأبي النجم العجلي يصف فيه الفرس، من أرجوزة له يصف فيها أشياء كثيرة، وأول هذه الأرجوزة قوله:

اَلْحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

اللغة: «أقب» مأخو من القبب، وهو دقة الخصر وضمور البطن.

الإعراب: «أقب» خبر لمبتدأ محذوف: أي هو أقب «من» حرف جر «تحت» ظرف مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله «أقب»، وقوله «عريض» خبر ثان «من عل» جار ومجرور متعلق بعريض.

الشاهد فيه: ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت في قوله «من تحت، ومن عل» حيث بني الظرفان على الضم؛ لأن كلاً منهما قد حذف منه لفظ المضاف إليه ونوى معناه.

وحكى أبو علي الفارسي «آبْـدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلُ ِ» بضم اللام وفتحها وكسرها ـ فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنًى، والفتحُ على الإعراب لعدم نية المضاف إليه، لفظاً ومعنى، وإعْرَابِهَا إعرابَ ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل، والكَسْرُ على نية المضاف إليه لفظاً.

فقولُ المصْنف «واضمم بناء ـ البيتَ» إشارة إلى الحالة الرابعة.

وقوله: «ناوياً ما عدما» مُرَادُهُ أنّكَ تبنيها على الضم إذا حَذَفْتَ ما تضاف إليه ونَوَيْته معنى لا لفظاً.

وأشار بقوله: «وأعربوا نصباً» إلى الحالة الثالثة، وهي ما إذا حذف آلمضاف إليه ولم يُنْوَ لفظه ولا معناهُ، فإنها تكون حينئذٍ نكرةً معربة.

وقوله: «نصباً» معناهُ أنها تَنصب إذا لم يدخل عليها جار، فإن دَخَلَ [عليها] جُرَّتْ، نحو «مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ».

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين ـ أعني الأولى، والثانية ـ لأن حكمهما ظاهرٌ معلومٌ من أول الباب ـ وهو: الإعراب، وسقوط التنوين ـ كما تقدم [في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها].

* * *

وَمَـا يَلي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي آلْإعْرَابِ إذَا مَا حُذِفَا[1]

هكذا قالوا، وهو كلام خال عن التحقيق؛ لأن قوافي الأرجوزة كلها مجرورة كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما في أول الكلام على هذا الشاهد؛ فيكون قوله: «من عل» مجروراً لفظاً بمن، ويكون من الحالة الثانية التي حذف فيها المضاف إليه ونوى لفظه، ويكون الاستشهاد بقوله: «من تحت» وحده، فاحفظ ذلك، ولا تكن أسير التقليد.

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما «المضاف» مفعول به ليلي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يأتي» فعل مضارع، والفاعل =

يُحْذَفُ المضافُ لقيام قرينة تدلُّ عليه، ويُقَامُ المضافُ إليه مُقَامه، فيعرب بإعرابه، كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ أي: حُبَّ العجل، وكقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أي: أَمْرُ رَبِّكَ، فحذف المضاف - وَهُوَ «حُب، وأمْر» - وأعْرِبَ المُضَافُ إليه - وهُوَ «الْعِجْلَ، ورَبُّكَ» - بإعرابه.

* * *

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا(١)

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ(٢)

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «خلفا» حال من الضمير المستتر في يأتي «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله «خلفا» «في الإعراب» جار ومجرور متعلق بقوله «يأتي» «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «حذفا» حذف: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجوابها محذوف، وتقدير البيت: والمضاف إليه الذي يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا حذف المضاف.

(١) «وربما» رب: حرف تقليل وجر، ما: كافة «جروا» فعل وفاعل «الذي» مفعول به لجروا «أبقوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل صلة «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من «كان» واسمه وخبره لا محل لها صلة ما، وقبل مضاف و «حذف» مضاف إليه، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه، والجملة من «تقدما» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما، لا محل لها صلة «ما».

(٢) «لكن» حرف استدراك «بشرط» جار ومجرور قال المعربون: ان متعلق بمحذوف حال: إما من فاعل «جروا» في البيت السابق، وإما من مفعوله، وعندي أنه لا يمتنع أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لكن ذلك الجر كائن بشرط إلخ «أن» مصدرية «يكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن «ما» اسم موصول اسم يكون، وجملة «حذف» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها «مماثلاً» خبر يكون «لما» جار ومجرور متعلق بمماثل «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف الآتي، وجملة «عطف» مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلاً باللام.

قد يُحْذَفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجروراً، كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكـون المحذوفُ ممـاثلاً لمـا عليه قـد عُطِفَ، كقول الشاعر:

٢٣٨ ـ أَكُـلَّ آمْـرِىءٍ تَحْسَبِينَ آمْــرأً وَنَــارٍ تَــوَقَّــدُ بِــالــلَّيْــلِ نَــارَا

[و] التقدير «وَكُلَّ نَارٍ» فحذف «كل» وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكرها، والشرطُ موجـودٌ، وهو: الْعَـطْفُ عَلَى مُمَايِـلِ المحذوفِ وهو «كل» في قوله «أكُلَّ آمْرِىء».

---

٢٣٨ ـ البيت لأبي دواد الإيادي، واسمه جارية بن الحجاج.

الإعراب: «أكل» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كل: مفعول أول لتحسبين مقدم عليه، وكل مضاف و «امرىء» مضاف إليـه «تحسبين» فعل وفـاعل «امـرأ» مفعول ثـان «ونار» الـواو عاطفـة، والمعطوف محـذوف، والتقديـر: وكل نـار، وفنار مفعـول ثان «ونـار» الـواو عـاطفـة، والمعـطوف محـذوف، والتقدير: وكل نار، فنار مضاف إليـه في الأصل وذلـك المعطوف المحـذوف ـ وهو المضـاف ـ هو المعـطوف على «كل امـرىء» المتقدم «تـوقد» أصله تتـوقد، فحـذف إحـدى التـاءين، وهـو فعـل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار، والجملة صفة لنار «بالليـل» جار ومجرور متعلق بتوقد «ناراً» معطوف على قوله «امرأ» المنصوب السابق.

الشاهد فيه: قوله «ونار» حيث حذف المضاف ـ وهـو «كل» الـذي قدرنـاه في إعراب البيت ـ وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، لتحقق الشرط، وهو أن المضاف المحـذوف معطوف على مماثل له وهو «كل» في قوله «أكل امرىء».

وإنمـا لم نجعل «نـار» المجرور معـطوفاً على «امـرىء» المجرور لأنـه يلزم عليه أن يكـون الكـلام مشتمـلاً على شيئين ـ وهما «نـار» «ونـاراً» ـ معـطوفين على معمـولين ـ وهمـا «امـرىء» و «امـرأ» ـ لعـاملين مختلفين، وهما «كـل» العامـل في «امرىء» الـجـرور بناء على أن انجـرار المضاف إليـه بالمضاف، والعامل الثاني «تحسبين» العامل «في «امرأ» المنصوب، والعاطف واحـد، وهو الـواو، وذلك لا يجوز، ولكنا لما جعلنا «نار» المجرور مجروراً بتقـدير المضـاف المحذوف، وجعلنـا هذا المحذوف معطوفاً على «كل» لم يبق إلا عـامل واحـد في المعطوف عليهمـا وهو «تحسبين» إذ هـو عـامل في «كـل» وفي «امرأ» المنصـوبين على أنهمـا مفعـولان لتحسبين، والعـطف على معمـولين لعامل واحد جائز بالإجماع، وهذا واضح بعد هذا البيان، إن شاء الله.

وقد يُحذف المضافُ ويبقى المضاف إليه على جَرِّهِ، والمحذوفُ ليس مماثلاً للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا، وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ في قراءة من جَرَّ «الآخِرَةَ» والتقدير «وَاللهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الآخِرَةِ» ومنهم من يقدره «وَاللهُ يُرِيدُ عَرَضَ الآخِرَةِ» فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ [به]، والأوَّلُ أَوْلَى، وكذا قَدَّره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح.

* * *

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى ٱلأَوَّلُ كَحَالِهِ، إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ[1]

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ ٱلأَوَّلَا[2]

يُحْذَفُ المضافُ إليه ويبقى المضافُ كحالِهِ لو كان مُضافاً، فيُحْذَفُ تنوينُهُ.

وأكْثَرُ ما يكون ذلك إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مُضَافٌ إلى مثلِ المحذوفِ من الاسم الأول، كقولهم: «قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا» التقدير: «قطع الله يَدَ مَنْ قالهَا، وَرِجْلَ مَنْ قالهَا» فحذف ما أضيف إليه

---

(١) «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الثاني» نائب فاعل يحذف «فيبقى» فعل مضارع «الأول» فاعل يبقى «كحاله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الأول، وحال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بالحال «به» جار ومجرور متعلق بقوله «يتصل» الآتي «يتصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها.

(٢) «بشرط» جار ومجرور متعلق بقوله «يحذف» في البيت السابق، وشرط مضاف و «عطف» مضاف إليه «وإضافة» معطوف على عطف «إلى مثل» جار ومجرور متعلق بإضافة، ومثل مضاف و «الذي» اسم موصول: مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضفت الآتي «أضفت» فعل وفاعل «الأولا» مفعول به لأضفت، والجملة لا محل لها صلة.

«يد» وهو «مَنْ قالهَا» لدلالة ما أضيف إليه «رِجْل» عليه، ومثلُه قوله:

٢٣٩ - *سَقَى الأرَضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا *

[التقدير «سَهْلَهَا وَحَزْنَهَا»] فحذف ما أضيف إليه «سَهْل»، لدلالة ما أضيف إليه «حَزْن» عليه.

هذا تقريرُ كلام المصنف، وقد يُفْعل ذلك وإن لم يُعْطَفْ مضافٌ إلى مثل المحذوف من الأول، كقوله:

---

٢٣٩ - هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين، وعجزه قوله:

* فَنِيطَتْ عُرَى الآمَالِ بالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ *

اللغة: «الحزن» ما غلظ من الأرض و«السهل» بخلافه «نيطت» أي: علقت «عرى» جمع عروة وإضافته إلى الآمال كإضافة الأظفار إلى المنية في قولهم: نشبت أظفار المنية بفلان «الضرع» هو لذات الظلف كالثدي للمرأة.

المعنى: إن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها، أي كلها، فقوى رجاء الناس في نماء الزرع وغزارة الألبان.

الإعراب: «سقى» فعل ماض «الأرضين» مفعول به لسقى قدم على الفاعل «الغيث» فاعل بسقى «سهل» بدل من الأرضين، بدل بعض من كل «وحزنها» الواو حرف عطف، وحزن: معطوف على سهل، والضمير الراجع إلى الأرضين مضاف إليه «فنيطت» نيط: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «عرى» نائب فاعل نيط، وعرى مضاف و«الآمال» مضاف إليه «بالزرع» جار ومجرور متعلق بنيطت «والضرع» معطوف على الزرع.

الشاهد فيه: قوله «سهل وحزنها» حيث حذف المضاف إليه، وأبقى المضاف - وهو قوله سهل - على حاله قبل الحذف من غير تنوين، وذلك لتحقق الشرطين: العطف، وكون المعطوف مضافاً إلى مثل المحذوف، وكان أصل الكلام: سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها.

ومن ذلك قول الشاعر:

مَـهْ عَـاذِلـي فـهَـائِـمـاً لَـنْ أَبْـرَحَـا ... بِـمِثْـلِ أَوْ أَحْـسَنَ مِـنْ شَـمْسِ الـضحى

أصل الكلام: بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى، فحذف «شمس الضحى» الذي أضيف له «مثل» لدلالة عامل آخر عليه، وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافة.

ومِـنْ قَـبْـلِ نَـادَى كُـلُّ مَـوْلًـى قَـرَابَـةً
فَـمَـا عَـطَفَتْ مَـوْلًى عَـلَيْـهِ الـعَـواطِفُ [٢٣٥](١)

فحذف ما أضيف إليه «قبل» وأبقاه على حاله لو كان مضافاً، ولم يُعْطَفْ عليه مضافٌ إلى مثل المحذوف، والتقدير: «ومن قبل ذلك» ومثلُه قراءةُ مَنْ قرأ شذوذاً: (فلا خَوْفُ عليهم) أي: فلا خوف شيء عليهم(٢).

وهـذا الذي ذكره المصنف ـ من أن الحذف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور ـ هو مذهب المبرد.

ومذهبُ سيبويه أن الأصل «قَطَعَ ٱللهُ يَدَ مَنْ قالهَا ورِجْـلَ مَنْ قالهَـا» فحذف ما أضيف إليه «رِجْل» فصار «قَطَعَ ٱللهُ يَـدَ مَنْ قالهَـا وَرِجْلَ» ثم أُقْحِم قوله «ورجل» بين المضاف ـ وهو «يَدَ» ـ والمضاف إليه ـ الذي هو «مَنْ قَالهَا» ـ فصار «قطع الله يَدَ ورِجْلَ من قالهَا»(٣).

---

(١) هذا هو الشاهد رقم ٢٣٥ وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى، والشاهد فيه هنا قوله «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذي كان قبل الحذف من غير تنوين، مع أن الشرطين ـ وهما العطف والمماثلة ـ غير متحققين، لأنه ليس معطوفاً عليه إسم مضاف إلى مثل المحذوف، وهذا قليل.

(٢) هي قراءة ابن محيصن، بضم الفاء من «خوف» من غير تنوين، على أن «لا» مهملة أو عاملة عمل ليس، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من «خوف» بلا تنوين أيضاً، ويجوز ـ على هذه القراءة ـ أن تكون «لا» عاملة عمل إن، والفتحة فتحة بناء، ولا شاهد في الآية على ذلك، كما يجوز أن تكون عاملة عمل إن والفتحة فتحة إعراب، والمضاف إليه منوي: أي فلا خوف شيء، فيكون الكلام مما نحن بصدده أيضا.

(٣) وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرد وسيبويه في قول الشاعر، وهو من شواهد المسألة:
يـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لَا أَبَا لَـكُـمُ لَا يُـلْقِـيَـنَّـكُـمُ فِـي سَـوْأَةٍ عُـمَـرُ
وقوله الآخر، وهو من شواهد المسألة أيضاً:
يـا زَيْـدَ زَيْـدَ الْـيَـعْـمَـلَاتِ الـذُّبَّـلِ تَـطَاوَلَ الـلَّـيْـلُ عَـلَـيْـكَ فَـانْـزِلِ

فعلى هـذا يكون الحـذف من الثـاني، لا من الأول، على مـذهب المبرد بالعكس.

قال بعضُ شُرَّاح الكتاب: وعند الفَرَّاء(١) يكون الاسمان مُضَافَيْنِ إلى «مَنْ قَالَهَا» ولا حَذْفَ في الكلام: لا من الأول، ولا من الثاني.

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ   مَفْعُولاً اَوْ ظَرْفاً أَجِزْ، وَلَم يُعَبْ(٢)

فَصْلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَاراً وُجِدَا   بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْبِنَعْتٍ، أَوْنِدَا(٣)

أجاز المصنف أن يُفْصَلَ - في الاختيار - بين المضافِ الذي هو شِبْهُ الفعل - والمرادُ به المصدرُ، واسمُ الفاعِلِ - والمضافِ إليه، بما نَصَبَهُ المُضَافُ: من مفعولٍ به: أو ظرفٍ، أو شبهِهِ.

= إذا نصبت أول النداءين، فقال المبرد: المنادى الأول مضاف إلى مماثل للمذكور مع الثاني، وقال سيبويه الأول مضاف إلى ما بعد الثاني، وقد حذف الذي يضاف الثاني إليه، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

(١) الفراء يخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معاً، كاليد والرجل في «قطع الله يد ورجل من قالها» والربع والنصف في نحو «خذ ربع ونصف هذا» وقبل وبعد في قولك «رضيت عنك قبل وبعد ما حدث» بخلاف نحو «هذا غلام ودار هند» من كل لفظين لا يكثر استعمالهما معاً.

(٢) «فصل» مفعول به مقدم لأجز، وفصل مضاف و «مضاف» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «شبه» نعت لمضاف، وشبه مضاف و «فعل» مضاف إليه «ما» فاعل المصدر «نصب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة ما، والعائد محذوف، وأصله ما نصبه «مفعولاً» حال من «ما» الموصولة «أو» عاطفة «ظرفاً» معطوف على قوله مفعولاً «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولم» نافية جازمة «يعب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون.

(٣) «فصل» نائب فاعل ليعب في البيت السابق، وفصل مضاف و «يمين» مضاف إليه «واضطراراً» مفعول لأجله «وجدا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل «بأجنبي» جار ومجرور متعلق بوجد «أو بنعت» معطوف على بأجنبي «أو ندا» معطوف على نعت، وقصر قوله ندا للضرورة.

فمثالُ ما فُصِلَ فيه بينهما بمفعولِ المضافِ قولُه تعالى: ﴿وكَذَلِكَ زُيِّنَ لكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ في قراءة ابن عامر، بنصب «أولاد» وجر الشركاء.

ومثالُ ما فُصِلَ فيه بين المضَاف والمضَاف إليه بظَرفٍ نصَبَه المضافُ الذي هو مصدرٌ مَا حُكِيَ عن بعض مَنْ يُوثَقُ بعربيته: «تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وهَوَاهَا، سَعْيٌ لهَا في رَدَاهَا».

ومثال ما فُصِلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسمُ فاعل قراءةُ بعض السلف (فَلَا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ بنصب «وعد» وجر «رُسُل».

ومثالُ الفصل بشبه الظرف قولُه ﷺ في حديث أبي الدَّرْدَاءَ: «هل أنتم تَارِكُوني صاحِبِي» وهذا معنى قوله «فَصْلَ مضاف ـ إلى آخره».

وجاءَ الفصلُ أيضاً في الاختيار بالْقَسَمِ، حكى الكسائي: «هذا غلامُ واللهِ زيدٍ» ولهذا قال المصنف: «ولم يُعَبْ فَصْلُ يمينٍ».

وأشار بقوله: «واضطراراً وُجِدَا» إلى أنه قد جاء الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة: بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداءِ.

فمثالُ الأجنبيِّ قولُه:

٢٤٠ ـ كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً
يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ

٢٤٠ ـ البيت لأبي حية النميري، يصف رسم دار.

اللغة: «يهودي» إنما خص اليهودي لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك «يقارب» أي: يضم بعض ما =

ففَصَل بـ «ـيوماً» بين «كف» و «يهودي» وهو أجنبي من «كف»، لأنه معمول لـ «ـخُطَّ».

ومثالُ النعت قولُه:

٢٤١ ـ نَـجَـوْتُ وَقَـدْ بَـلَّ الـمُـرَادِيُّ سَـيْـفَـهُ
مِـنَ ابْـنِ أَبِـي شَـيْـخِ الأَبَـاطِـحِ طَـالِـبِ

الأصل «من ابن أبي طالبٍ شيخِ الأباطح» وقولُه:

= يكتبه إلى بعض «أو يزيل» يفرق بين كتابته.

المعنى: يشبه ما بقي متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك، بكتابة اليهودي كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً.

الإعراب: «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، وما: مصدرية «خط» فعل ماض مبني للمجهول«الكتاب» نائب فاعل خط «بكف» جار ومجرور متعلق بخط «يوماً» منصوب على الظرفية يتعلق بخط أيضاً، وكف مضاف و «يهودي» مضاف إليه، وقد فصل بينهما بالظرف، وما مع دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: رسم هذا الدار كائن كخط الكتاب ـ إلخ، وجملة يقارب، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد إلى اليهودي في محل جر صفة ليهودي، وجملة يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد لليهودي أيضاً معطوفة عليها بأو.

الشاهد فيه: قوله «بكف يوماً يهودي» حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو يهودي بأجنبي من المضاف وهو يوماً، وإنما كان الفاصل أجنبياً لأن هذا الظرف ليس متعلقاً بالمضاف، وإنما هو متعلق بقوله خط، وقد بينه الشارح.

٢٤١ ـ نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما.

اللغة: «المرادي» نسبة إلى مراد، وهي قبيلة من اليمن، ويريد بالمرادي قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو عبد الرحمن بن ملجم، لعنه الله! وحديثه أشهر من أن يقال عنه شيء «الأباطح» جمع أبطح، وهو المكان الواسع، أو المسيل فيه دقاق الحصى، وأراد بالأباطح مكة. وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب عم الرسول ﷺ ووالد علي رضي الله عنه، وقد كان أبو طالب من وجوه مكة وعظمائها.

الإعراب: «نجوت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «بل» فعل ماض =

٢٤٢ ـ ولَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأَحْلِفَنْ
بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

الأصلُ «بيمين مُقْسِمٍ أَصْدَقَ من يمينك».

«المرادي» فاعل بل «سيفه» سيف: مفعول به لبل، وسيف مضاف والضمير مضاف إليه «من ابن» جار ومجرور متعلق ببل، وابن مضاف و «أبي» مضاف إليه «شيخ الأباطح» نعت لأبي، ومضاف إليه، وأبي مضاف و «طالب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أبي شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو أبي، والمضاف إليه وهو طالب، بالنعت وهو شيخ الأباطح، وأصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

٢٤٢ ـ هذا البيت للفرزدق همام بن غالب.

اللغة: «على يديك» أراد على فعل يديك، فحذف المضاف والمقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعة الإنفاق.

المعنى: يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا يشوب حلفه شك، وبين ذلك بأن يمينه آكد من يمين الممدوح على فعل نفسه.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، إن شرطية «حلفت» حلف: فعل ماض، فعل الشرط، وتاء المتكلم فاعله «على يديك» الجار والمجرور متعلق بحلفت، ويدي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «لأحلفن» اللام واقعة في جواب القسم المدلول عليه باللام، أحلفن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وجواب الشرط محذوف وجوباً يدل عليه جواب القسم «بيمين» جار ومجرور متعلق بأحلف «أصدق» نعت ليمين «من يمينك» الجار والمجرور متعلق بأصدق ويمين الثاني مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، ويمين الأول مضاف و «مقسم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بيمين أصدق من يمينك مقسم» حيث فصل بين المضاف ـ هو يمين ـ والمضاف إليه، وهو مقسم، بنعت المضاف، وهو: أصدق من يمينك، كما في البيت السابق، وأصل الكلام: بيمين مقسم أصدق من يمينك.

وفي البيت شاهد آخر، وهو في قوله «لأحلفن» حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط لكون القسم الموطأ له باللام في قوله «لئن» مقدماً على الشرط.

ومثالُ النداء قولُه:

٢٤٣ ـ وِفَـاقُ كَـعْـبُ بُـجَـيْـرٍ مُـنْـقِـذٌ لَـكَ مِـنْ
تَـعْـجِـيـلِ تَـهْـلُـكَـةٍ وَالْـخُـلْدِ فـي سَـقَـرِ

وقولُه:

٢٤٤ ـ كـأنَّ بِـرْذَوْنَ أَبَـا عِصَـامِ زَيْـدٍ حِـمَـارٌ دُقَّ بِـالْـلِجَـامِ

الأصلُ «وِفَاقُ بُجَيْرٍ يَا كَعْبُ» و «كأنَّ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ يَا أَبَا عِصَامٍ».

* * *

٢٤٣ ـ هذا البيت لبجير بن أبي سلمى المزني، يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب، فلامه كعب على ذلك، وتعرض للرسول ﷺ فنال بلسانه منه، فأهدر النبي دمه.

اللغة: «وفاق» مصدر وافق فلان فلاناً، إذا فعل مثل فعله «تهلكة» أي هلاك «سقر» اسم من أسماء النار التي هي دار العذاب.

المعنى: يقول: إن فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير ـ يريد الإسلام ـ ينقذك من الوقوع في الهلكة ومن الخلود يوم الآخرة في دار العذاب.

الإعراب: «وفاق» مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، ووفاق مضاف و «بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر المبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضاً، وتعجيل مضاف و «تهلكة» مضاف إليه «والخلد» معطوف على تعجيل «في سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد.

الشاهد فيه: قوله «وفاق كعب بجير» حيث فصل بين المضاف، وهو «وفاق» المضاف إليه. وهو بجير، بالنداء وهو قوله «كعب» وأصل الكلام: وفاق بجير كعب منقذ لك.

٢٤٤ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «برذون» البرذون من الخيل: ما ليس بعربي.

المعنى: يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان حماراً لصغره في عين الناظر ولضعفه.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب «برذون» اسم كأن «أبا» منادى حذف منه حرف النداء، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف و «عصام» مضاف إليه، وبرذون مضاف، و «زيد» مضاف إليه «حمار» خبر كأن «دق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب =

الفـاعل ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى حمـار، والجملة في محل رفـع نعت لحمار «باللجام» جار ومجرور متعلق بدق.

الشاهد فيه: قوله «كـأن برذون أبا عصام زيد» حيث فصل بين المضاف، وهـو «برذون» والمضـاف إليه وهو «زيد» بالنداء وهو قوله: «أبا عصام»، وأصل الكلام: كأن برذون زيـد يا أبـا عصام، كمـا ذكره الشارح العلامة رحمه الله!.

المُضَافُ إلى يَاءِ المُتَكَلِّم

آخِـرَ مَـا أُضِيفَ لِليَـا اكْسِـرْ، إذَا لَمْ يَـكُ مُعْتَـلًّا: كَـرَامٍ، وَقَـذَى[1]
أَوْ يَـكُ كَـابْنَيـنْ وَزَيْـدِينَ، فَـذِي جَميعُهَـا الْيَا بَعْـدُ فَتْحُهَـا احْتُـذِي[2]
وَتُـدْغَـمُ الْيَـا فِيـهِ وَالْـوَاوُ، وَإِنْ مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُمَّ فَـاكْسِـرْهُ يَهُنْ[3]

---

(١) «آخر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله اكسر الآتي، وآخر مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونـائب الفاعـل ضمير مستـتر فيه، والجملة لا محـل لها صلة «لليا» جار ومجرور متعلق بأضيف «اكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضـارع ناقص مجـزوم بلم، وعلامـة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمـه ضمير مستـتر فيه «معتلًا» خبر يـك، والجملة في محل جر بإضافة إذا «كرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وقذى» معطوف على «رام» وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عـاطفة «يـك» معطوف على يـك السابق في البيت الـذي قبله، وفيه ضميـر مستتر هـو اسمـه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك «وزيدين» معطوف على ابنين «فـذي» اسم إشارة: مبتدأ أول «جميعها» جميع: توكيد، وجميع مضاف وها مضـاف إليه «اليـا» مبتدأ ثـان «بعد» ظـرف مبني على الضم في محل نصب، متعلق بمحذوف حال «فتحها» فتح: مبتدأ ثـالث، وفتح مضـاف والضمير مضاف إليه «احتذي» فعل ماض مبني للمجهـول، ونائب الفـاعل ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقديره هو يعود إلى فتحها، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفـع خبر المبتـدأ الثالث، وجملة المبتدأ الثالث وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبـره في محل رفـع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «وتدغم» فعل مضارع مبني للمجهول «اليا» نائب فاعل لتـدغم «فيه» جـار ومجرور متعلق بتـدغم، والضمير يعود إلى ياء المتكلم، وذكرهلتـأويله باللفظ «والواو» معطوف على الياء «وإن» شرطيـة «ما» اسم مـوصول: نـائب فاعـل لفعل محـذوف يفسره مـا بعده، أي: وإن ضم مـا قبل ـ إلـخ، وذلك الفعل المحذوف في محل جزم فعل الشرط «قبـل» ظرف متعلق بمحـذوف صلة الموصـول، وقبل مضاف و «واو» مضاف إليـه «ضم» فعل مـاض مبني للمجهول، ونـائب الفاعـل ضمير مستـتر فيه، والجملة لا محل لها مفسره «فاكسره» الفاء لربط الجواب بالشرط، اكسر: فعل أمر، والفاعل ضمير =

وَأَلِفاً سَلِّمْ، وَفي المَقْصُورِ ـ عَنْ هُذَيْلٍ ـ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ[1]

يُكْسَرُ آخِرُ المضافِ إلى ياء المتكلم[2]، إن لم يكن مقصوراً، ولا منقوصاً، ولا مثنى، ولا مجموعاً جمعَ سلامةٍ لمذكرٍ، كالمفرد وجمعي التكسير الصحيحين، وجمع السلامة للمؤنث، والمعتل الجاري مجرى الصحيح، نحو «غُلاَمِي، وَغِلْمَانِي، وفَتَيَاتي، ودَلْوِي، وظَبْيِي».

وإن كان معتلاً، فإما أن يكون مقصوراً أو منقوصاً، فإن كان منقوصاً أدغمت ياؤه في ياء المتكلم، وفُتِحَتْ ياء المتكلم، فتقول: «قَاضِيَّ» رفعاً ونصباً وجرًّا، وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب، فتقول: «رَأَيْتُ غُلاَمَيَّ وَزَيْدِيَّ» و «مَرَرْتُ بِغُلاَمَيَّ وَزَيْدِيَّ»

= مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط «يهن» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر.

(١) «وألفاً» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله سلم الآتي «سلم» فعل أمر: وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وفي المقصور، عن هذيل» جاران ومجروران يتعلقان بقوله «حسن» الآتي في آخر البيت «انقلابها» انقلاب: مبتدأ، وانقلاب مضاف وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر لفاعله «يا» مفعول المصدر «حسن» خبر المبتدأ

(٢) اعلم أن لك في ياء المتكلم خمسة أوجه؛ الأول: بقاؤها ساكنة، والثاني: بقاؤها مفتوحة، والثالث: حذفها مع بقاء الكسرة قبلها لتدل عليها، والرابع: قبلها ألفاً بعد فتح ما قبلها نحو «غلاماً»، والخامس: حذفها بعد قلبها ألفاً وإبقاء الفتحة لتدل عليها.

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة إنما تجري في الإضافة المحضة، نحو غلامي وأخي، فأما الإضافة اللفظية فليس إلا وجهان: إثباتها ساكنة، أو مفتوحة، لأنها في الإضافة اللفظية على نية الانفصال فهي كلمة مستقلة، ولا يمكن أن تعتبرها كجزء كلمة.

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة لا تختص بباب النداء، خلافاً لابن مالك في تسهيله (وانظر الهامشة رقم ١ في ص ٨٦ الآتية) وما قاله الشارح هناك.

والأصْلُ: بغلامَيْنِ لي وزَيْدِينَ لي، فحذفت النون واللام لـلإضافة[1]، ثم أدغمت الياء في الياء، وفتحت ياء المتكلم.

وأما جمع المذكر السالم ـ في حالة الرفع ـ فتقول فيـه أيضاً: «جَاءَ زَيْدِيَّ»، كما تقول في حالة النصب والجر، والأصْلُ: زَيْدُويَ، اجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة لتَصِحَّ الياء، فصار اللفظ: زَيْدِيَّ.

وأما المثنى ـ في حالة الرفع ـ فتَسْلم ألفُهُ وتُفْتح ياءُ المتكلم بعده، فتقول: زَيْدَايَ، وغُلاَمَايَ» عند جميع العرب.

وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جَعْلُه كالمثنى المرفوع، فتقول «عَصَايَ، وفَتَايَ».

وهُذَيْل تقلب ألِفَهُ ياء وتُدْغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم، فتقول «عَصَيَّ» ومنه قولُه:

٢٤٥ ـ سَبَقُوا هَوِيَّ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ
فَتُخُرِّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ؟

---

(١) المحذوف للإضافة هو النون، وأما اللام فحذفها للتخفيف.

٢٤٥ ـ هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي، من قصيدة له يرثي فيها أبناءه، وكانوا قد ماتوا في سنة واحدة، وأول هذه القصيدة قوله:

أمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ   وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

اللغة: «هوى» أصل هذه الكلمة: هواي ـ بألف المقصور، وياء المتكلم فقلبت ألف المقصور ياء، ثم أدغمت في ياء المتكلم، والهوى: ما تهواه النفس، وترغب فيه، وتحرص عليه، و«أعنقوا» بادروا، وسارعوا، مأخوذ من الإعناق، وهو كالعنق ـ بفتحتين ـ ضرب من السير فيه سرعة «فتخرموا» بالبناء للمجهول ـ أي: استؤصلوا وأفنتهم المنية «جنب» هو ما تحت الإبط «مصرع» مكان يصرع فيه.

فالحاصلُ: أن يا المتكلم تُفْتَحُ مع المنقوص: كـ «رامِيَّ» والمقصور: كـ «عَصَايَ» والمثنى: كـ «غُلاَمَايَ» رَفْعاً، و «غُلاَمَيَّ» نصباً وجرًّا، وجمع المذكر السالم: كـ «زَيْدِيَّ» رفعاً ونصباً وجرًّا.

وهذا معنى قوله: «فَذِي جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتذِي».

وأشار بقوله: «وتدغم» إلى أن الواو في جمع المذكر السالم والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى، تدغم في ياء المتكلم.

وأشار بقوله: «وإنْ ما قبل واو ضُمّ» إلى أن ما قبل واو الجمع: إن انْضَمَّ عند وجود الواو يجب كسرهُ عند قلبها ياء لتسلم الياء، فإن لم ينضم - بل انْفَتَح - بقي على فتحه، نحو «مُصْطَفَوْن»، فتقول: «مُصْطَفَيَّ».

وأشار بقوله: «وألفاً سَلِّم» إلى أن ما كان آخره ألفاً كالمثنى والمقصور، لا تقلب ألفُهُ ياءً، بل تَسْلَمُ، نحو «غُلاَمَايَ» و «عصَايَ».

وأشار بقوله: «وفي المقصور» إلى أنَّ هُذَيْلاً تقلب ألف المقصور خاصة، فتقول: «عَصَيَّ».

المعنى: يقول: إن هؤلاء الأولاد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه، وهو بقاؤهم، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه ويرغبون فيه، وهو الموت - وجعله هوى لهم من باب المشاكلة - وليس مختصاً بهم، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان.

الإعراب: «سبقوا» فعل وفاعل «هوى» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء المتكلمة مضاف إليه «وأعنقوا» فعل وفاعل «لهواهم» الجار والمجرور متعلق بأعنقوا، وهوى مضاف، وهم: مضاف إليه «فتخرموا» فعل ماض مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل «لكل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف و «جنب» مضاف إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «هوى» حيث قلب ألف المقصور ياء، ثم أدغمها في ياء المتكلم، وأصله «هواي» على ما بيناه لك؛ وهذه لغة هذيل.

وأما ما عدا هذه الأربعة[١] فيجوز في الياء معه: الفتح، والتسكين، فتقول: «غُلَامِيَ، وغُلَامِي»[٢].

***

(١) ما عدا هذه الأربعة هو أربعة أخرى؛ أولها: المفرد الصحيح الآخر كغلام، وثانيها جمع التكسير الصحيح الآخر كغلمان، وثالثها المفرد المعتل الشبيه بالصحيح ـ وهو ما آخره واو أو ياء ساكن ما قبلها ـ نحو ظبي ودلو، ورابعها جمع المؤنث السالم كفتيات، وقد قدمنا لك (ص ٨٤) أن الوجوه الجائزة في ياء المتكم ـ مع هذه الأربعة ـ خمسة أوجه.

(٢) وبقي نوع من الأسماء وهو ما آخره ياء مشددة ـ نحو كرسي، وبني ـ تصغير ابن ـ فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح، وإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: كرسي وبني ـ بثلاثة ياءات ـ ويجوز لك إبقاء الياءات الثلاث، وحذف إحداهن، وقد ذكر القوم أن الوجه الثاني ـ وهو حذف الياءات لتوالي الأمثال ـ واجب لا يجوز غيره، وليس ما ذهبوا إليه بسديد، لأن توالي الأمثال يجيز ولا يوجب، ولأنه قد ورد الأول في قول أمية بن أبي الصلت، يذكر قصة إبراهيم الخليل، وهمه بذبح ابنه:

يَا بُنَيِّي، إنِّي نَذَرْتُكَ لِلّـ ... ـهِ شَحِيطاً، فَاصْبِرْ فِدًى لَكَ خَالِي

إعْمَالُ المَصْدَرِ

بِفِعْلِهِ المَصْـدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَـلْ : مُضَافاً، أوْ مُجَرَّدا، أَوْ مَعَ أَلْ[١]
إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أوْ «مَا» يَحُلْ مَحَلَّهُ، وَلِإسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ[٢]

يعمل المصدرُ عمَلَ الفعلِ في موضعين:

أحدهما: أن يكون نائباً مَنَابَ الفعل، نحو: «ضَرْباً زَيْداً» فـ«زيداً» منصوبٌ بـ«ضرباً» لنيابته مَنَابَ «اضْرِبْ» وفيه ضمير مستتر مرفوع بـه كما في «اَضْرِبْ» وقد تقدم ذلك في باب المصدر[٣].

والموضع الثاني: أن يكون المصدر مُقَدّراً بـ«أَنْ» والفعلِ، أو بـ«مَا» والفعلِ، وهو المراد بهذا الفصل، فيقدرُ بـ«أَنْ» إذا أريد المضيُّ أو الاستقبالُ، نحو «عجبت من ضَرْبكَ زيداً - أَمْس، أو غداً» والتقديرُ: من أنْ ضَرَبْتَ زيداً أمْسِ، أو من أنْ تَضْرِبَ زيداً غداً، ويقدر

(١) «بفعله» الجار والمجرور متعلق بألحق الآتي، وفعل مضاف والهاء مضاف إليه «المصدر» مفعول به تقدم على عامله، وهو ألحق، «ألحق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في العمل» جار ومجرور متعلق بألحق أيضاً «مضافاً» حال من المصدر «أو مجرداً، أو مع أل» معطوفان على الحال الذي هو قوله: «مضافاً».

(٢) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «فعل» اسم كان «مع» ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل، ومع مضاف و «أن» قصد لفظه: مضاف إليه «أو» عاطفة «ما» معطوف على أن «يحل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الذي هو اسم كان، والجملة في محل نصب خبر كان «محله» محل: منصوب على الظرفية المكانية، ومحل مضاف والهاء العائد إلى المصدر مضاف إليه «ولاسم» الواو للاستئناف، لاسم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، واسم مضاف و «مصدر» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر.

(٣) يريد باب المفعول المطلق.

بـ «ـما» إذا أريد به الحالُ، نحو: «عجبت من ضَرْبِكَ زيداً الآن» التقديرُ: ممَّا تضربُ زيداً الآن.

وهذا المصدر الْمُقَدَّرُ يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً، نحو «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبكَ زيداً» ومجرداً عن الإضافة وأل ـ وهو المنون ـ نحو: «عجبت من ضَرْبٍ زيداً» ومُحَلًّى بالألف واللام، نحو «عجبت من الضَّرْبِ زيداً».

وإعمال المضاف أَكْثَرُ من إعمال المنون، وإعمالُ المنونِ أكْثَرُ من إعمال المحلى بـ «ـأل»، ولهذا بَدَأَ المصنف بذكر المضاف، ثم المجرَّد، ثم المحلَّى.

ومن إعمال المنون قولُه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾ فـ «ـيتيماً» منصوبٌ بـ «ـإطعام»، وقول الشاعر:

٢٤٦ ـ بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

فـ «رُؤُوسَ» منصوبٌ بـ «ـضَرْبٍ».

---

٢٤٦ ـ البيت للمرار ـ بفتح الميم وتشديد الراء ـ بن منقذ، التميمي، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٧٧) وشواهد سيبويه (١/ ٦٠، ٩٧).

اللغة: «هام» جمع هامة، وهي الرأس كلها «المقيل» أصله موضع النوم في القائلة؛ فنقل في هذا الموضع إلى موضع الرأس لأن الرأس يستقر في النوم حين القائلة.

المعنى: يصف قومه بالقوة والجلادة، فيقول: أزلنا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضربنا بالسيوف رؤوسهم.

الإعراب: «بضرب» جار ومجرور متعلق بقوله «أزلنا» الآتي «بالسيوف» جار ومجرور متعلق بضرب، أو بمحذوف صفة له «رؤوس» مفعول به لضرب، ورؤوس مضاف، و «قوم» مضاف إليه «أزلنا» فعل وفاعل «هامهن» هام: مفعول به لأزال، وهام مضاف والضمير مضاف إليه «عن المقيل» جار ومجرور متعلق بأزلنا. =

ومن إعماله وهو مُحَلًّى بـ «ـأل» قولُه:

٢٤٧ ـ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ
يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

وقولُه:

الشاهد فيه: قوله «بضرب . . رؤوس» حيث نصب بضرب ـ وهو مصدر منون ـ مفعولاً به كما ينصبه بالفعل، وهذا المفعول به هو قوله «رؤوس».

٢٤٧ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه (١/٩٩) التي لم يعرفوا لها قائلاً، وهو من شواهد الأشموني أيضاً (رقم ٦٧٨).

اللغة: «النكاية» بكسر النون ـ مصدر نكيت في العدو، إذا أثرت فيه «يخال» يظن «الفرار» بكسر الفاء ـ النكول والتولي والهرب «يراخي» يؤجل.

المعنى: يهجو رجلاً، ويقول: إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه، وجبان عن الثبات في مواطن القتال، ولكنه يلجأ إلى الهرب، ويظنه مؤخراً لأجله.

الإعراب: «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ضعيف، وضعيف مضاف و «النكاية» مضاف إليه «أعداءه» أعداء: مفعول به للنكاية، وأعداء مضاف والضمير مضاف إليه «يخال» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «الفرار» مفعول أول ليخال «يراخي» فعل مضارع، والضمير المستتر فيه الذي يعود إلى الفرار فاعل «الأجل» مفعول به ليراخي، والجملة في محل نصب مفعول ثان ليخال.

الشاهد فيه: قوله «النكاية أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل، وهو قوله «النكاية» مفعولاً ـ وهو قوله «أعداءه» ـ كما ينصبه بالفعل.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيبويه والخليل ابن أحمد.

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلي بأل ليس بالمصدر السابق، وإنما هو بمصدر منكر يقدر في الكلام؛ فتقدير الكلام عنده «ضعيف النكاية نكاية أعداءه» وفي هذا من التكلف ما ليس يخفي عليك.

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن «أعداءه» ونحوه منصوب بنزع الخافض، وتقدير الكلام «ضعيف النكاية في أعدائه» وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعي، فلا يخرج عليه إلا إذا لم يكن للكلام محمل سواه.

٢٤٨ ـ فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا
دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقولُه:

٢٤٩ ـ لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

---

٢٤٨ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها. وبعده:

لَكَالرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلعَ الضُّحَى ... وَطَيْرُ المَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

اللغة: «التأبين» مصدر ابن الميتَ، إذا أثنى عليه وذكر محاسنه، و «أل» فيه عوض من المضاف إليه «عروة» اسم رجل «شوارع» جمع شارعة، وهي الممتدة المرتفعة «الحادي» سائق الإبل «تلع الضحى» كناية عن ارتفاع الشمس «أواقع» جمع واقعة، وأصله وواقع؛ فقلب الواو الأولى همزة لاستثقال واوين في أول الكلمة، ونظير ذلك قولهم «أواقي» في «وواقي» جمع واقية، ومن ذلك قول المهلهل وهو عدي بن ربيعة أخي كليب:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ: ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

المعنى: يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده، فلما مات أقبل عليه يرثيه، ويقول: إن حالتك هذه في بكائك عروة والثناء عليه ـ بعد استغاثته بك ودعائه إياك إلى الأخذ بناصره في حال امتداد سيوفنا إليه ـ تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها.

الإعراب: «فإنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «والتأبين» يجوز أن يكون معطوفاً على اسم إن، فالواو عاطفة، ويجوز أن يكون مفعولاً معه فالواو واو المعية «عروة» مفعول به للتأبين «بعد» ظرف متعلق بالتأبين «ما» مصدرية «دعاك» دعا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عروة، والكاف مفعول به لدعا، و «ما» المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه، والتقدير: بعد دعائه إياك «وأيدينا» الواو واو الحال، أيدي: مبتدأ، وأيدي مضاف، ونا: مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بشوارع «شوارع» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، وخبر «إن» في البيت الذي أنشدناه أول الكلام على هذا البيت، وهو متعلق بقوله «كالرجل».

الشاهد فيه: قوله «والتأبين عروة» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل، وهو قوله «التأبين» مفعولاً به، وهو قوله «عروة» وفيه خلاف العلماء الذي ذكرناهم، وذكرنا أقوالهم، في شرح الشاهد السابق.

٢٤٩ ـ هذا البيت لمالك بن زغبة ـ بضم الزاي وسكون الغين ـ أحد بني باهلة، وقد أنشده سيبويه =

فـ «ـأَعْدَاءَهُ»: منصوبٌ بـ «ـالنِّكَايَةِ»، و «عُرْوَةَ» منصوب بـ «ـالتـأبِينَ» و «مِسْمَعًا» منصوبٌ بـ «ـالضَّرْب».

وأشار بقوله: «ولاسم مَصْدَرٍ عمـل» إلى أنّ اسم المصدر قـد يعمل عَمَـلَ الفعل، والمـراد باسم المصـدر: ما سَـاوَى المَصْدَرَ في الـدلالـة(١)

٩٩/١ والأشموني في باب التنازع (رقم ٤٠٩) وفي باب إعمال المصدر.

اللغة: «أولى المغيرة» أراد به أول المغيرة، والمغيرة: صفة لموصوف محذوف، ويحتمل أن يكـون مراده: الخيل المغيرة، وأن يكون إنما قصد: الجماعة المغيرة، وهو على كل حال اسم فـاعل من أغار على القوم إغارة، أي: كر عليهم «أنكـل» مضارع من النكـول، وهو الـرجوع عن قتـال العدو جبناً.

المعنى: يصف نفسـه بـالشجـاعـة، ويقـول: قـد علمت الجمـاعـة التي هي أول المغيـرين، وفي طليعتهم، أنني جـريء القلب شجاع، وأنني صـرفتهم عن وجههم هازمـاً لهم، ولحقت بهم، فلم أنكـل عن ضرب مسمـع رئيسهم وسيدهم، وخص أول المحـاربين ليشيـر إلى أنـه كـان في مقـدم الصفوف الأولى.

الإعراب: «لقد» الـلام واقعة في جـواب قسم محذوف، أي: والله لقـد ـ إلخ، قـد: حرف تحقيق «علمت» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «أولى» فـاعل علم، وأولى مضـاف و «المغيرة» مضـاف إليه «أنني» أن: حرف توكيد ونصب، والنون بعدهـا للوقايـة، وياء المتكلم اسم أن «كـررت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبـر أن، وجملة أن واسمه وخبـره سدت مسـد مفعولي علم «فلم» نافية جازمة «أنكـل» فعل مضـارع مجزوم بلم «عن الضـرب» جار ومجـرور متعلق بأنكـل «مسمعاً» مفعول به للضرب.

الشاهد فيه: قوله «الضرب مسمعاً» حيث أعمل المصـدر المحلي بأل، وهـو قولـه «الضرب» عمـل الفعل، فنصب به المفعول به وهو قوله «مسمعاً».

(١) اعلم أولاً أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر؛ فقال قوم: هو دال على الحدث الذي يـدل عليه المصـدر، وعلى هـذا يكـون معنى المصـدر واسم المصـدر واحـداً، وقـال قـوم: اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يـدل على الحدث؛ فيكـون اسم المصدر دالاً على الحـدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر، وعلى هـذا يكون معنى المصـدر ومعنى اسم المصدر مختلفـاً. واعلم ثانياً أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصلية والزائـدة جميعاً: إمـا بتساو مثـل تغافل تغافلاً وتصدق تصدقـاً، وإما بـزيادة مثـل أكرم إكـراماً وزلـزل زلزلـة، وأنه لا ينقص فيـه من =

[على معناه]، وخَالَفَه بخُلُوِّهِ ـ لفظاً وتقديراً ـ من بعض ما في فعله دون تعويض: كَعَطَاءٍ، فإنه مُسَاوٍ لإعْطَاء مَعْنًى، ومخالفٌ له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً، ولم يُعَوَّض عنها شيء.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَخْلُ منه تقديراً، فإنه لا يكون اسْمَ مَصْدَرٍ، بل يكون مصدراً، وذلك نحو: «قِتَالٍ» فإنه مصدرُ «قَاتَلَ» وقد خلا من الألف التي قبل التاءِ في الفعل، لكن خلا منها لفظاً، ولم يَخْلُ [منها] تقديراً، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع، نحو: «قَاتَلَ قِيتَالاً، وضارَبَ ضِيرَاباً» لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله «دون تعويض» مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عُوِّض عنه شيء، فإنه لا يكون اسمَ مصدر، بل هو مصدرٌ، وذلك نحو عِدَةٍ، فإنه مصدر «وَعَدَ» وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عُوِّض عنها التاءِ.

وزعم ابن المصنف أن «عَطَاءَ» مصدرٌ، وأن همزته حذفت تخفيفاً، وهو خلاف ما صَرَّحَ به غَيْرُهُ من النحويين.

حروف فعله شيء، إلا أن يحذف لعلة تصريفية، ثم تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو أقام إقامة ووعد عدة، وتارة يحذف لفظاً لا لعلة تصريفية ولكنه منوي معنى نحو قاتل قتالاً ونازلته نزالاً، والأصل فيهما قيتالاً ونيزالاً، وقد أوضح لك الشارح ذلك.
فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص ولم يكن الناقص منوياً كان اسم مصدر، نحو أعطى عطاءً وتوضأ وضوءاً وتكلم كلاماً وأجاب إجابة وأطاع طاعة وسلم سلاماً وتطهر طهوراً.
وإن كان المراد به اسم الذات مثل الكحل والدهن فليس بمصدر، ولا باسم مصدر، وإن اشتمل على حروف الفعل، وقد اتضح لك من هذا البيان اسم المصدر اتضاحا لا لبس فيه.

ومن إعمال اسم المصدر قولُه:

٢٥٠ ـ أَكُفْرا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المَائَةَ الرِّتَاعَا

فـ «المائَةَ» منصوبٌ بـ «عَطَائك» ومنه حديثُ المُوَطَّأ: «من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ»، فـ «امرأتَهُ» منصوبٌ بـ «قُبْلَة» وقولُه:

٢٥١ ـ إذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءَ لَمْ يَجِدْ
عَسِيراً مِنَ الآمَالِ إلاّ مُيَسَّرَا

٢٥٠ ـ البيت للقطامي، واسمه عمير بن شييم، وهو ابن أخت الأخطل، من كلمة له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٤).

اللغة: «أكفرا» جحوداً للنعمة، ونكراناً للجميل «رد» منع «الرتاع» جمع راتعة، وهي من الإبل التي تبرك كي ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها.

المعنى: أنا لا أجحد نعمتك، ولا أنكر صنيعك معي، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منعت عني الموت، وأعطيتني مائة من خيار الإبل.

الإعراب: «أكفرا» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كفراً: مفعول مطلق لفعل محذوف: أي أأكفر كفراً «بعد» ظرف متعلق بمحذوف صفة لكفراً، و «بعد» مضاف و «رد» مضاف إليه، ورد مضاف و «الموت» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وقد حذف فاعله، وأصله: ردك الموت «عني» جار ومجرور متعلق برد «وبعد» معطوف على الظرف السابق، وبعد مضاف وعطاء من «عطائك» اسم مصدر: مضاف إليه وعطاء مضاف والكاف مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «المائة» مفعول به لاسم المصدر الذي هو عطاء «الرتاعا» صفة للمائة.

الشاهد فيه: قوله «عطائك المائة» حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله «عطاء» عمل الفعل؛ فنصب به المفعول وهو قوله «المائة» بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله.

٢٥١ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وقد أنشده الأصمعي ولم يعزه.

اللغة: «عون» اسم بمعنى الإعانة، والفعل المستعمل هو أعان، تقول: أعان فلان فلاناً يعينه؛ تريد نصره وأخذ بيده فيما يعتزم عمله.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «صح» فعل ماض «عون» فاعل صح، وعون مضاف و «الخالق» مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «المرء» مفعول به لاسم المصدر، منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من «صح» وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لم» نافية جازمة «يجد» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود

وقولُه:

٢٥٢ ـ بِـعِـشْـرَتِـكَ الْـكِـرَامَ تُـعَـدُّ مِـنْـهُـمْ
فَـلَا تُـرَيَـنْ لِـغَـيْـرِهِـمُ أَلُـوفَـا

وإعمالُ اسمِ المَصْدَرِ قَلِيلٌ، وَمَنِ ادَّعَى الإجماعَ على جواز إعماله فقد وَهِمَ، فإن الخلاف في ذلك مشهور[1]، وقال الصيمري: إعماله شاذ، وأنشد: * أكفرا ـ البيت * [٢٥٠] وقال ضياء الدين بن العلج في

إلى المرء «عسيراً» مفعول أول ليجد «من الآمال» جار ومجرور متعلق بعسير أو بمحذوف صفة له «إلا» أداة استثناء ملغاة «ميسراً» مفعول ثانٍ ليجد.

الشاهد فيه: قوله «عون الخالق المرء» حيث أعمل اسم المصدر ـ وهو قوله «عون» ـ عمل الفعل؛ فنصب به المفعول ـ وهو قوله «المرء» ـ بعد إضافته لفاعله كما بيناه في إعراب البيت.

٢٥٢ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٥).

اللغة: «بعشرتك» العشرة ـ بكسر العين ـ اسم مصدر بمعنى المعاشرة «ألوفاً» ـ بفتح الهمزة وضم اللام ـ أي محباً، ويروى * فلا ترين لغيرهم الوفاء * ببناء ترى للمعلوم، والمراد نهيه عن أن ينطوي قلبه على الوفاء لغير كرام الناس.

الإعراب: «بعشرتك» الجار والمجرور متعلق بقوله «تعد» الآتي، وعشرة مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «الكرام» مفعول به لعشرة «تعد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو المفعول الأول لتعد. «منهم» جار ومجرور متعلق بتعد، وهو المفعول الثاني «فلا» الفاء فاء الفصيحة، لا: ناهية «ترين» فعل مضارع مبني للمجهول، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو المفعول الأول «لغيرهم» الجار والمجرور متعلق بقوله «ألوفاً» الآتي، وغير مضاف والضمير إليه «ألوفاً» مفعول ثان لترى.

الشاهد فيه: قوله «بعشرتك الكرام» فإنه قد أعمل اسم المصدر، وهو قوله «عشرة» عمل الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله «الكرام» بعد إضافته الى فاعله.

(١) اسم المصدر إما ان يكون علماً مثل يسار وبرة وفجار، وإما أن يكون مبدوءاً بميم زائدة كالمحمدة والمترية، وأما ألا يكون واحداً منهما؛ فالأول لا يعمل إجماعاً، والثاني يعمل إجماعاً، والثالث هو محل الخلاف.

البسيط: ولا يبعدُ أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً.

* * *

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ[1]

يُضَافُ المصدرُ إلى الفاعِلِ فيجره، ثم يَنْصِب المفعولَ، نحو «عَجِبْتُ مِنْ شُرْب زَيْدٍ العَسَلَ» وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ»، ومنه قولُه:

٢٥٣ - تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

---

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «كمل» الآتي، وبعد مضاف وجر من «جره» مضاف إليه، وجر مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الذي» اسم موصول: مفعول به للمصدر الذي هو جر «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول «كمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنصب» جار ومجرور متعلق بكمل «أو» عاطفة «برفع» معطوف على بنصب «عمله» عمل: مفعول به لكمل، وعمل مضاف والهاء مضاف إليه.

٢٥٣ - البيت للفرزدق يصف ناقة، وهو من شواهد سيبويه (١ - ١٠) ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٩) وابن هشام في قطر الندى (رقم ١٢٤) وفي أوضح المسالك (رقم ١٢٤) وفي أوضح المسالك (رقم ٥٦٧).

اللغة: «تنفي» تدفع، وبابه رمي «الحصى» جمع حصاة «هاجرة» هي نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر شرح الشاهد الآتي ٢٥٤) «الدراهيم» جمع درهم، وزيدت فيه الياء كما حذفت من جمع مفتاح في قوله تعالى (وعنده مفاتح الغيب) وقيل: لا حذف ولا زيادة، بل مفاتح جمع مفتح، ودراهيم جمع درهام «تنقاد» مصدر نقد، وتاؤه مفتوحة، وهو مثل تذكار وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والتلا والبيع «الصياريف» جمع صيرفي.

المعنى: إن هذه الناقة تدفع يدها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنى بذلك عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير، وخص وقت

وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة، خلافاً لبعضهم، وَجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ آسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾، فأعرب «مَنْ» فاعلاً بحج وردَّ بأنه يصيرُ المعنى: ولله على جميع الناس أن يحج البيتَ المستطيعُ، وليس كذلك، فـ «مَنْ»: بدلٌ من «الناس»، والتقدير: ولله على الناس مستطيعهِمْ حجُّ البيت، وقيل: «مَنْ» مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من استطاع منهم فعليه ذلك.

ويُضاف المَصْدَرُ أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ اليومِ زَيْدٌ عَمْراً».

* * *

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ ... رَاعى في الْإِتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ[1]

= الظهيرة لأنه الوقت الذي تعيا فيه الإبل ويأخذها الكلال والتعب فإذا كانت فيه جلدة فهي في غيره أكثر جلادة وأشد اصطباراً.

الإعراب: «تنفي» فعل مضارع «يداها» يدا: فاعل تنفي مرفوع بالألف لأنه مثنى، ويدا مضاف وها مضاف إليه «الحصى» مفعول به لتنفي «في كل» جار ومجرور متعلق بنفي، وكل مضاف و «هاجرة» مضاف إليه «نفي» مفعول مطلق عامله تنفي، ونفي مضاف و «هاجرة» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «تنقاد» فاعل المصدر الذي هو نفي، وتنقاد مضاف و «الصياريف» مضاف إليه، من إضافة المصدر لفاعله.

الشاهد فيه: قوله «نفي الدراهيم تنقاد» حيث أضاف المصدر ـ وهو قوله «نفي» ـ إلى مفعوله ـ وهو قوله «الدراهيم» ـ ثم أتى بفاعله مرفوعاً، وهو قوله تنقاد.

(١) «جر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لجر «يتبع» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ما» اسم موصول: مفعول به ليتبع «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ومن» اسم شرط مبتدأ «راعى» فعل ماض فعل الشرط «في الاتباع» جار ومجرور متعلق براعى «المحل» مفعول به لراعى «فحسن» الفاء لربط الجواب =

إذا أضيف المصدَرُ إلى الفاعل ففاعِلُه يكون مجروراً لفظاً، مرفوعاً محلاًّ، فيجوز في تابعه - من الصفة، والعَطْف، وغيرهما - مراعاةُ اللفظ فيجر، ومراعاة المحل فيرفع، فتقول، «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الظريفِ، والظريفُ».

ومن إتباعه [على] المحلِّ قولُه:

٢٥٤ - حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا ... طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

= بالشرط، حسن: خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو حسن، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ، وقيل: جملة الشرط فقط، وقيل: جملة الجواب فقط، وهو خلاف معروف بين النحاة.

٢٥٤ - البيت للبيد بن ربيعة العامري، يصف حماراً وحشياً وأتانة شبه به ناقته.

اللغة: «تهجر» سار في الهاجرة، وقد سبق قريباً (في شرح الشاهد ٢٥٣) أنها نصف النهار عند اشتداد الحر «الرواح» هو الوقت من زوال الشمس الى الليل، ويقابله الغدو «هاجها» أزعجها «المعقب» الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى «المظلوم» الذي مطله المدين بدين عليه له.

المعنى: يقول: إن هذا المسحل - وهو حمار الوحش - قد عجل رواحه الى الماء وقت اشتداد الهاجرة، وأزعج الأتان، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له؛ فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

الإعراب: «تهجر» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود الى مسحل وهو فاعله «في الرواح» جار ومجرور متعلق بتهجر «وهاجها» الواو عاطفة، هاج: فعل ماض، وفيه ضمير مستتر يعود الى الحمار الوحشي الذي عبر بالمسحل في بيت سابق فاعل، وها: مفعول به، وهي عائدة إلى الأتان «طلب» مصدر تشبيهي مفعول مطلق عامله «هاجها» أي: هاجها لكي تطلب الماء طلباً حثيثاً مثل طلب المعقب - إلخ، وطلب مضاف، و «المعقب» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «حقه» حق: مفعول به للمصدر الذي هو طلب، ويجوز ان يكون مفعولاً للمعقب؛ لأنه اسم فاعل ومعناه الطالب «المظلوم» نعت للمعقب باعتبار المحل؛ لأنه - وإن كان مجرور اللفظ - مرفوع المحل.

الشاهد فيه: قوله «طلب المعقب... المظلوم» حيث أضاف المصدر، وهو «طلب» إلى فاعله - وهو المعقب - ثم أتبع الفاعل بالنعت، وهو «المظلوم» وجاء بهذا التابع مرفوعاً نظراً للمحل.

فرفع «المظلوم» لكونه نعتاً لـ «المعقب» على المحل.

وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً، منصوب محلاً، فيجوز ـ أيضاً ـ في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحلِّ قولُه:

٢٥٥ ـ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ واللَّيَّانَا

فـ «اللَّيَّانا»، معطوف على محل «الإفلاس».

٢٥٥ ـ البيت لزيادة العنبري، ونسبوه في كتاب سيبويه (١/٩٧) إلى رؤبة ابن العجاج.

اللغة: «داينت بها» أخذتها بدلاً من دين لي عنده، والضمير المجرور محلاً بالباء في بها يعود إلى أمة «اللليان» بفتح اللام وتشديد الياء المثناة ـ المطل واللي والتسويف في قضاء الدين

المعنى: يقول قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده؛ لمخافتي أن يفلس، أو يمطلني فلا يؤديني حقي.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه «داينت» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب خبر كان «بها» جار ومجرور متعلق بداين «حسانا» مفعول به لداين «مخافة» مفعول لأجله، ومخافة مضاف، و «الإفلاس» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقد حذف فاعله «والليانا» معطوف على محل الإفلاس ـ وهو النصب ـ لكونه مفعولاً به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله «والليانا» حيث عطفه بالنصب على الإفلاس» الذي أضيف المصدر إليه، نظراً إلى محله.

إِعْمَالُ آسْمِ الْفَاعِلِ(١)

كفِعْلِهِ آسْمُ فَـاعِـلٍ فـي الْعَـمَـلِ إنْ كَـانَ عَـنْ مُـضِـيِّـهِ بِمَـعْـزِلِ(٢)

لا يخلو اسمُ الفاعِلِ من أن يكون مُعَرَّفاً بأل، أو مجرداً.

فإن كان مجرداً عَمِلَ عملَ فعلِهِ، من الرفع والنصب، إن كان مستقبلاً أو حَالاً، نحو «هذا ضاربٌ زَيْداً ـ الآنَ، أو غَداً» وإنما عمل لجريانِه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جَرَيانه عليه: أنه مُوَافق له في الحركات والسكنات، لموافقة «ضارب» لـ «يَضْرِبُ»، فهو مُشْبِه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى.

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مُشْبِه له معنى، لا لفظاً، فلا تقول «هذا ضاربٌ زيداً أمْسِ»، بل يجب إضافته، فتقول «هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ»، وأجاز الكسائيُّ إعماله، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ

---

(١) عرف ابن مالك في تسهيله اسم الفاعل بأنه «الصفة الدالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعاله، في حالتي التذكير والتأنيث، المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي».

(٢) «كفعله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وفعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «في العمل» متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبراً «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «عن مضيه» الجار والمجرور متعلق بقوله «معزل» الآتي، ومضى مضاف والضمير مضاف إليه، «بمعزل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن كان بمعزل عن مضيه فهو كفعله في العمل.

بِالْوَصِيدِ﴾ فـ «ذراعيه» منصوب بـ «باسط»، وهو ماضٍ، وَخَرَّجَه غيره على أنه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ.

* * *

وَوَلِيَ آسْتِفْهَاماً، آوْحَرْفَ نِدَا، أَوْنَفْياً، آوْجاصِفَةً، أَوْمُسْنَداً[1]

أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله، كأن يقع بعد الاستفهام، نحو «أضَارِبٌ زيدٌ عمراً»، أو حرفِ النداء، نحو «يا طالِعاً جَبَلًا» أو النفي، «ما ضاربٌ زيدٌ عمراً» أو يقع نعتاً، نحو «مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً» أو حالاً، نحو «جاء زيد راكباً فَرَساً» ويشمل هذين [النوعَيْنِ] قولُه: «أو جاصفة» وقوله: «أو مسنداً» معناه أنه يعمل إذا وقع خبراً، وهذا يشمل خَبَرَ المبتدأ، نحو «زيدٌ ضاربٌ عَمْراً» وخَبَرَ ناسخه أو مفعولَهُ، نحو «كان زيد ضارباً عمراً، وَإِنَّ زيداً ضاربٌ عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً، وأَعْلَمْتُ زيداً عمراً ضارباً بكراً».

* * *

(١) «وولي» فعل ماض، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون معطوفاً على «كان» ويحتمل أن تكون الواو واو الحال، فالجملة منه ومن فاعله المستتر في محل نصب حال، وقبلها «قد» مقدرة «استفهاماً» مفعول به لولي «أو» عاطفة «حرف» معطوف على قوله «استفهاماً» وحرف مضاف، و «ندا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أو نفياً» معطوف على «استفهاماً» «أو» عاطفة «جا» قصر للضرورة. فعل ماض معطوف على ولي، وفيه ضمير مستتر فاعل «صفة» حال من فاعل جاء «أو» حرف عطف «مسنداً» معطوف على قوله «صفة».

وَقَـدْ يَكُـونُ نَعْتَ مَحْـذُوفٍ عُـرِفْ فَيَسْتَحِـقُّ الْعَمَـلَ الَّـذِي وُصِفْ[١]

قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقَدَّرٍ فيعمل عَمَلَ فعلِه، كما لو اعتمد على مذكورٍ، ومنه قولُه:

٢٥٦ ـ وَكَـمْ مَـالِىءٍ عَيْنَيْـهِ مِنْ شَـيْءِ غَيْـرِهِ
إِذَا رَاحَ نَـحْـوَ الْـجَـمْـرَةِ الْـبِـيضُ كَـالـدُّمَـى

(١) «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «نعت» خبر يكون، ونعت مضاف و«محذوف» مضاف إليه «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل جر نعت لقوله «محذوف» «فيستحق» فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون، وفاعله ضمير مستتر فيه «العمل» مفعول به ليستحق «الذي» اسم موصول: نعت للعمل، وجملة «وصف» من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي.

٢٥٦ ـ البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: «الجمرة» مجتمع الحصى بمنى «البيض» جمع بيضاء، وهو صفة لموصوف محذوف أي: النساء البيض، مثل «الدمى» جمع دمية ـ بضم الدال فيهما، كقولك: غرفة وغرف، والدمية: الصورة من العاج، وبها تشبه النساء في الحسن والبياض تخالطه صفرة.

المعنى: يقول: كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن الى الجمرات بمنى، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئاً.

الإعراب: «وكم» خبرية مبتدأ «مالىء» تمييز لكم مجرور بمن المقدرة أو بإضافة «كم» إليه، على الخلاف المعروف، وفي مالىء ضمير مستتر فاعل، وخبر المبتدأ ـ وهو كم ـ محذوف تقديره: لا يفيد من نظره شيئاً، أو نحو ذلك «عينيه» مفعول به لمالىء، والضمير مضاف إليه «من شيء» جار ومجرور متعلق بمالىء، وشيء مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرفية «راح» فعل ماض «نحو» منصوب على الظرفية المكانية يتعلق براح، ونحو مضاف و«الجمرة» مضاف إليه «البيض» فاعل راح «كالدمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض الشاهد فيه: قوله «مالىء عينيه» حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله «مالىء» النصب في المفعول به، بسبب كونه معتمداً على موصوف محذوف معلوم من الكلام، وتقديره: وكم شخص مالىء ـ إلخ.

فـ «مَعْيَنْيـهِ»: منصـوبٌ بـ «مـالىء» و «مـالىء»: صفـة لمـوصـوف محذوف، وتقديره: وكم شخص مالىء، ومثلُه قولُه:

٢٥٧ ـ كَنَـاطِـحٍ صَـخْـرَةً يَـوْمـاً لِيُـوهِنَـهَـا
فَـلَمْ يَـضِـرْهَـا وَأَوْهَـى قَـرْنَـهُ الْـوَعِـلُ

التقدير: كَوَعِلٍ ناطحٍ صخرةً.

* * *

---

٢٥٧ ـ البيت لـلأعشى ميمون بن قيس، من لاميته المشهورة، وهـو من شـواهـد الأشمـوني (رقم ٦٩٨).

اللغة: «ليوهنها» مضارع أوهن الشيء إذا أضعفه، ومن الناس من يرويه «ليوهيها» على أنـه مضارع أوهى الشيء يوهيه ـ مثل أعطاه يعطيه ـ ومعناه أضعف أيضاً «يضرها» مضـارع ضاره يضيـره ضيراً، أي أضربه «وأوهى» أضعف «الوعل» بزنة كتف، ذكر الأروى.

المعنى: إن الرجل الذي يكلف نفسه ما لا سبيل له إليه، ولا مطمع له فيه، كـالوعـل الذي ينـطح الصخرة ليضعفها؛ فلا يؤثر فيها شيئاً، بل يضعف قرنه ويؤذيه.

الإعراب: «كناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، تقديـره هو كـائن كناطـح، ونحـوه، وناطـح ـ في الأصل ـ صفـة لموصـوف محذوف، وأصـل الكلام كـوعل نـاطح، فحـذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، كقوله تعالى: «أن أعمل سابغات» وفي «ناطح» ضمير مستتر فاعل «صخرة» مفعول به لناطح «يوماً» ظرف زمـان متعلق بناطـح «ليوهنهـا» اللام لام كي، يـوهن: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، وفـاعله ضمير مستتر فيه جـوازاً، وها: مفعـول به «فلم» نافية جازمة «يضرها» يضر: فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر فاعل، وها: مفعول به «وأوهى» فعل ماض «قرنه» قرن: مفعول به تقدم على الفاعل، والضمير المتصـل به يعـود على الفاعل المتأخر في اللفظ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على المفعول «الوعل» فاعـل أوهى، وقد استعمل الظاهـر مكان المضمـر، والأصل أن يقـول «فلم يضرهـا وأوهى قرنـه» فيكون في «أوهى» ضمير مستتر هو الفاعل.

الشاهد فيه: قوله «كناطح صخـرة» حيث أعمل اسم الـفـاعـل ـ وهـو قولـه «ناطـح» ـ عمل الفعـل، ونصب به مفعولاً، وهو قوله «صخرة» لأنه جار على موصوف محذوف معلوم من الكلام، كما تقدم في البيت قبله، وكما قررناه في إعراب هذا البيت.

وَإنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِي وَغَيْرِهِ إعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي (١)

إذا وقع اسمُ الفاعلِ صِلَةً للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً، لوقوعه حينئذٍ مَوْقِعَ الفعلِ، إذ حَقُّ الصلة أن تكون جملة، فتقول: «هٰذَا الضَّارِبُ زَيْداً ـ الآنَ، أو غَداً، أو أَمْسِ».

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعةٌ من النحويين ـ منهم الرُّمَّانِي ـ أنه إذا وقع صِلَةً لأَلْ لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل مستقبلاً، ولا حالاً، وزَعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعده منصوبٌ بإضمار فعل، والعَجَبُ أن هذين المذهبين ذكرهما المصنفُ في التسهيل، وزعم ٱبْنُهُ بدرُ الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً، باتفاقٍ، وقال بعد هذا أيضاً: ارتضى جميعُ النحويين إعْمَالَه، يعني إذا كان صلة لأل.

* * *

فَعَّالٌ أوْ مِفْعَالٌ اَوْ فَعُولُ ـ فِي كَثْرَةٍ ـ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ (٢)

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ (٣)

---

(١) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «صلة» خبر يكن، وصلة مضاف و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ففي المضي» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بارتضى الآتي في آخر البيت «وغيره» الواو عاطفة، وغير: معطوف بالواو على المضي، وغير مضاف والهاء مضاف إليه «إعماله» إعمال: مبتدأ، وإعمال مضاف والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ارتضى» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعمال، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) فعال» مبتدأ، وليس نكرة، بل هو علم على زنة خاصة «أو مفعال» معطوف عليه «أو فعول» معطوف على مفعال «في كثرة، عن فاعل» متعلقان بقوله بديل الآتي «بديل» خبر المبتدأ.

(٣) «فيستحق» الفاء للتفريغ، يستحق: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود=

يُصَاغُ للكثرةِ: فَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعُولٌ، وفَعِيلٌ، وفَعِلٌ، فيعمل عَمَلَ الفعلِ على حَدِّ اسم الفاعل، وإعمالُ الثلاثة الأول أكثرُ من إعمال فَعِيلٍ وفَعِلٍ، وإعمالُ فَعِيلٍ أَكْثَرُ من إعمال فَعِلٍ.

فمن إعمال فَعَّالٍ ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: «أما العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»(١)، وقول الشاعر:

٢٥٨ ـ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا
وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ

= على المذكور من الصيغ «ما» اسم موصول: مفعول به ليستحق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من عمل» بيان لما «وفي فعيل» متعلق بقوله «قل» الآتي «قل» فعل ماض «ذا» اسم إشارة: فاعل بقل «وفعل» معطوف على فعيل.

(١) ذكر هذا المثال وأسند روايته عن العرب إلى سيبويه الثقة للإشارة إلى رد مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الصفة عليها، وسيأتي ذكر ذلك في شرح الشاهد رقم ٣٥٩، وانظر كتاب سيبويه (١/٥٧).

٢٥٨ ـ البيت للقلاخ ـ بقاف مضمومة، وفي آخره خاء معجمة ـ ابن حزن بن جناب، وهو من شواهد الأشموني (٦٩٨) وابن هشام في أوضح المسالك (٣٧٢).

اللغة: «إليها» إلى بمعنى اللام: أي لها «جلالها» بكسر الجيم ـ جمع جل، وأراد به ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوها «ولاج» كثير الولوج «الخوالف» جمع خالفة وهو ـ في الأصل ـ عمود الخباء، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة «أعقلا» مأخوذ من العقل، وهو التواء الرجل من الفزع، أو اصطكاك الركبتين، يريد أنه قوي النفس ثابت مقدم عند ما يجد الجد ووقت حدوث الذعر.

المعنى: يقول: إنك لا تراني إلا مواخياً للحرب كثير لبس الدروع، لكثرة ما أقتحم نيران الحرب، وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فلست ألج الأخبية هرباً من الفرسان وخوفاً من ولوج المآزق ـ يصف نفسه بالشجاعة وملازمة الحرب.

الإعراب: «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله «بأرفع» في بيت سابق، وهو قوله:

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلاَ

وأخا: مضاف و «الحرب» مضاف إليه «لباساً» حال أخرى، أو صفة لأخا الحرب «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس «جلالها» جلال: مفعول به لقوله «لباساً» وجلال مضاف وها ضمير الحرب مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «بولاج» الباء زائدة، ولاج: خبر =

فـ «ـالعَسَـلَ» منصـوبٌ بـ «ـشَـرَّاب»، و «جِـلاَلَـهَـا» منـصـوبٌ بـ «ـلَبَّاس».

ومن إعمـالِ مفْعَـالٍ قـولُ بعض العـرب: «إنَّـه لمِنْحَارٌ بَـوَائِكَهَـا» فـ «ـبَوَائكَهَا» منصوبٌ بـ «ـمِنْحَار».

ومن إعمال فَعُولٍ قولُ الشاعر:

٢٥٩ ـ عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ ... بِـدُومَـةَ تَـجْـرٌ دُونَـهُ وَحَـجِـيـجُ

قَلَى دِينَـهُ، وَاهْتَـاجَ لِلشَّـوْقِ، إنَّهَـا ... عَلَى الشَّـوْقِ إخْـوَانَ العَـزَاءِ هَيُـوجُ

فـ «ـإخْوَانَ» منصوبٌ بـ «ـهَيُوج».

= ليس، وولاج مضاف و «الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان لليس.

الشاهد فيه: قوله «لباساً... جلالها» فإنه قد أعمل «لباساً» وهو صيغة من صيغ المبالغة ـ إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله «جلالها» لاعتماده على موصوف مذكور في الكلام، وهو قوله «أخا الحرب».

٢٥٩ ـ البيتان للراعي، وهما من شواهد الأشموني (رقم ٧٠١) وثانيهما من شواهد سيبويه (١ ـ ٥٦).

اللغة: «تراءت» ظهرت، وبدت «لراهب» عابد النصارى «دومة» حصن واقع بين المدينة المنورة والشام، ويسمى دومة الجندل «تجر» اسم جمع لتاجر مثل شرب وصحب وسفر «حجيج» اسم جمع لحاج «قلى» كره «اهتاج» ثار «الشوق» نزاع النفس إلى شيء.

المعنى: يقول: كان الأمر الفلاني في العشية التي لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصارى مقيم بدومة الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ما عنده لأبغض دينه وتركه وثار شوقاً لها.

الإعراب: «عشية» منصوب على الظرفية «سعدى» مبتدأ «لو» شرطية غير جازمة «تراءت» تراءى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سعدى «لراهب» متعلق بتراءت، والجملة شرط «لو» «بدومة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراهب «تجر» مبتدأ «دونه» دون: ظرف يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ و «حجيج» معطوف على «تجر» وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى لراهب «قلى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

ومن إعمال فَعِيلٍ قولُ بعضِ العرب: «إن الله سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ» فـ «دُعَاء» منصوبٌ بـ «سَمِيع».

ومن إعمال فَعِلٍ ما أنشده سيبويه:

٢٦٠ ـ حَذِرٌ أُمُوراً لا تَضِيرُ، وَآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

= هو يعود على راهب «دينه» دين: مفعول به لقلبي، ودين مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة جواب «لو» وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «سعدى» وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة الظرف وهو «عشية» إليها «واهتاج» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب، والجملة معطوفة على جملة الجواب «للشوق» جار ومجرور متعلق باهتاج «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، وها اسمه «على الشوق» جار ومجرور متعلق بقوله «هيوج» الآتي «إخوان» مفعول به لهيوج، وإخوان مضاف و «العزاء» مضاف إليه «هيوج» خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «إخوان العزا هيوج» حيث أعمل قوله «هيوج» وهو من صيغ المبالغة إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله «إخوان» وهو معتمد على المسند إليه الذي هو اسم إن.

وفي البيت دليل على أن هذا العامل ـ وإن كان فرعاً عن الفعل ـ لم يضعف عن العمل في المعمول المتقدم عليه، ألا ترى أن قوله «إخوان العزاء» متقدم مع كونه مفعولاً لقوله «هيوج» وقد قدمنا أن قول العرب «أما العسل فأنا شراب» الذي رواه سيبويه الثقة يدل على ذلك أيضاً، وأن هذا يرد ما ذهب إليه الكوفيون من أن معمول هذه الصفة لا يتقدم عليها، زعموا أنها فرع في العمل عن فرع؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل وهو فرع عن الفعل المضارع، وأن ذلك سبب في ضعفها، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخرة، والجواب أنه لا قياس مع النص.

٢٦٠: زعموا أن البيت مما صنعه أبو يحيى اللاحقي ونسبه للعرب، قال المازني: زعم أبو يحيى أن سيبويه سأله: هل تعدى العرب فعلاً؟ قال: فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب، وأثبته هو في كتابه، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٥٨) واستشهد به الأشموني (رقم ٣٠) وستعرف في شرح الشاهد الآتي (رقم ٢٦١) رأينا في هذه الأقصوصة.

الإعراب: «حذر» خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هو حذر، أو نحوه، وفي حذر ضمير مستتر فاعل «أموراً» مفعول به لحذر «لا» نافية «تضير» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى أمور هو فاعله، والجملة في محل نصب صفة لأمور «وآمن» معطوف على حذر، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لآمن «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «منجيه» منجي: خبر ليس، ومنجي مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى =

وقولُه:

٢٦١ ـ أَتَـانِي أَنَّهُمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِي جِحَـاشُ الْكِـرْمِلَيْنِ لَهَـا فَـدِيـدُ

فـ «ـأُمُوراً» منصوبٌ بـ «ـحَذِر»، و «عِرْضِي» منصوبٌ بـ «ـمَزِق».

* * *

= مفعوله «من الأقدار» جار ومجرور متعلق بمنج وجملة «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «حذر أموراً» حيث أعمل قوله «حذر» ـ وهو من صيغ المبالغة ـ عمل الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله «أموراً».

٢٦١ ـ البيت لزيد الخيل، وهو من شواهد الأشموني (٧٠٢) وقد ذكره الأعلم الشنتمري في شرحه لشواهد سيبويه (١ ـ ٥٨) ليبين أن أقصوصة اللاحقي لا تضر سيبويه.

اللغة: «جحاش» جمع جحش، وهو ولد الأتان، وهي أنثى الحمار «الكرملين» تثنية كرمل ـ بزنة زبرج ـ وهو ماء بجبل من جبلى طيء «فديد» صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدم، وهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت، يريد أن لا يعبأ بهم ولا يكترث لهم.

الإعراب: «أتاني» أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه «مزقون» خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أتى «عرضي» مفعول به لمزقون ومضاف إليه «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هم جحاش، ونحو ذلك، وجحاش مضاف و «الكرملين» مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من جحاش الكرملين.

الشاهد فيه: قوله «مزقون عرضي» حيث أعمل «مزقون» وهو جمع مزق الذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله «عرضي».

والعلماء ـ رحمهم الله: ـ يذكرون هذا البيت في الاستشهاد على إعمال صيغة فعل كحذر بعد ذكرهم بيت اللاحقي السابق ليردوا ما نسبه اللاحقي إلى سيبويه من أنه أخذ بيته الذي اختلقه له واستدل به في كتابه ـ وهو إنما يرمي بذلك إلى الطعن في كتاب سيبويه بأن فيه ما لا أصل له ـ وإنما أورد أئمة العربية هذا البيت ليبرهنوا أن الذي أصله سيبويه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف في لسان العرب الذين يوثق بلسانهم وبنسبة القول إليهم؛ فلا يضره أن يكون في كتابه شاهد غير معروف النسبة أو مختلق، وسيبويه إنما ذكر بيت اللاحقي مثالاً لا شاهداً؛ لأن القاعدة ثابتة بدونه.

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ   فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ(١)

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع - نحو: الضَّارِبَيْنِ، والضَّارِبَتَيْنِ، وَالضَّارِبِينَ، والضُّرَّاب، وَالضَّوَارِب، وَالضَّارِبَات - فحكمها حكم المفرد في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط، فتقول: «هٰذَانَ الضَّارِبَانِ زَيداً، وَهٰؤُلَاءِ الْقَاتِلُونَ بَكْراً، وكذلك الباقي، ومنه قولُه:

٢٦٢ - *أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي*

[أصله الْحَمَامِ] وقولُه:

---

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف و «المفرد» مضاف إليه «مثله» مثل: مفعول ثان لجعل مقدم عليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، والجملة من جعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ «في الحكم» متعلق بجعل «والشروط» معطوف على الحكم «حيثما» حيث: ظرف متعلق بجعل، وما: زائدة «عمل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

٢٦٢ - البيت للعجاج من أرجوزة طويلة، وهو من شواهد سيبويه في «باب ما يحتمل الشعر» وانظره في كتاب سيبويه (١ - ٨و٥٦) والأشموني (رقم ٧٠٧).

اللغة: «أوالف» جمع آلفة، وهو اسم الفاعل المؤنث، وفعله «ألف يألف» بوزن علم يعلم، ومعناه أحب، ووقع في كتاب سيبويه مرة «قواطنا» وهو جمع قاطنة ومعناه ساكنة «مكة» اسم لبلد الله الحرام «ورق» جمع ورقاء، وهي أنثى الأورق، وأراد الحمام الأبيض الذي يضرب لونه إلى سواد «الحمى» بفتح الحاء وكسر الميم - أصله الحمام، فحذف الميم في غير النداء ضرورة ثم قلب الكسرة فتحة والألف ياء.

الإعراب: «أوالفاً» حال من القاطنات المذكور في بيت سابق، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مكة» مفعول به لأوالف «من ورق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأوالف، وورق مضاف و «الحمى» مضاف إليه، وانظر باب الترخيم الآتي (ش ٣٣٣).

الشاهد فيه: قوله «أوالفاً مكة» حيث نصب مكة بأوالف الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل.

٢٦٣ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

***

وَٱنْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً، وَٱخْفِضِ، وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي[1]

يجوز في اسمِ الفاعلِ العاملِ إضَافَتُه إلى ما يليه من مفعول، وَنَصْبُه له، فتقول: «هٰذَا ضَارِبُ زَيْدٍ، وضَارِبٌ زَيْداً» فإن كان له مفعولانِ وأَضَفْتَهُ إلى أحدهما وجب نَصْبُ الآخر، فتقول: «هٰذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهماً، ومُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْداً».

***

٢٦٣ - البيت لطرفة بن العبد البكري، من قصيدة له مطلعها:

أَصَحَوْتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرّْ وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

وهو من شواهد سيبويه (١ - ٥٨) والأشموني (رقم ٧٠٦).

اللغة: «غفر» جمع غفور «فخر» جمع فخور، مأخوذ من الفخر، وهو المباهاة بالمكارم والمآثر والمناقب.

الإعراب: «زادوا» فعل وفاعل «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه «في قومهم» الجار والمجرور متعلق بزادوا، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه «غفر» خبر أن، وفيه ضمير مستتر فاعل «ذنبهم» ذنب: مفعول به لغفر، وذنب مضاف والضمير مضاف إليه، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لزادوا، والتقدير: ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم «غير» خبر ثان لأن، وغير مضاف و «فخر» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «غفر ذنبهم» حيث أعمل قوله «غفر» الذي هو جمع غفر الذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله «ذنبهم».

(١) «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بذي» جار ومجرور متعلق بانصب، وذي مضاف و «الأعمال» مضاف إليه «تلوا» مفعول به لانصب «واخفض» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «لنصب» متعلق بقوله «مقتضى» الآتي في آخر البيت، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «مقتضى» خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل.

وَٱجْـرُرْ أَوِ ٱنْـصِـبْ تَـابِـعَ الَّـذِي ٱنْـخَـفَضْ
كَـ «مُـبْـتَـغِـي جَـاهٍ وَمَـالاً مَـنْ نَـهَضْ»[1]

يجوز في تابع معمولِ اسمِ الفاعلِ المجرور بالإضافة: الجرُّ، والنصبُ، نحو «هٰذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَعَمْراً»، فالجر مراعاة للفظ، والنصب على إضمار فِعْلٍ ـ وهو الصحيح ـ والتقدير «ويضرب عمراً» أو مراعاةً لمحلِّ المخفوض، وهو المشهور، وقد رُوِيَ بالوجهين قولُه:

٢٦٤ ـ الْـوَاهِـبُ الْـمِـائَـةِ الْـهِـجَـانِ وَعَـبْـدَهَـا
عُـوذاً تُـزَجِّـي بَـيْـنَـهَـا أَطْـفَـالَـهَـا

---

(١) «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعله «تابع» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وتابع مضاف و «الذي» إسم موصول: مضاف إليه «انخفض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

٢٦٤ ـ البيت للأعشى ميمون بن قيس.

اللغة: «الواهب» الذي يعطي بلا عوض «الهجان» بكسر الهاء: البيض، وهو لفظ يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم «عوذاً» جمع عائذ، وهي الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياماً حتى يقوى ولدها، وسميت عائذاً لأن ولدها يعوذ بها، أي: يلجأ إليها، وهو جمع غريب، ويندر مثله في العربية «تزجى» تسوق.

المعنى: يمدح قيساً بأنه يهب المائة من النوق البيض الحديثة العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها.

الإعراب: «الواهب» يجوز أن يكون مجروراً نعتاً لقيس المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف: أي هو الواهب إلخ، وفي الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل، والواهب مضاف و «المائة» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «الهجان» بالجر بإضافة المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معاً، أو نعت له على اللفظ «وعبدها» يروى بالنصب وبالجر؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة، وأما النصب فعلى العطف على محله، أو بإضمار عامل، ويصح تقدير هذا العامل فعلاً كما يصح تقديره وصفاً منوناً «عوذاً» نعت للمائة، وهو تابع للمحل «تزجي» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود على المائة فاعل «بينها» بين: ظرف متعلق =

بنصب «عَبْدَ» وجره، وقال الآخر:

٢٦٥ - هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا
أَوْ عَبْدَ ربٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

بنصب «عَبْد» [عَطْفاً] على محل «دينار» أو على إضمار فعل، التقدير: «أو تبعث عَبْدَ [رَبٍّ]».

* * *

= بتزجي، وبين مضاف وها: مضاف إليه «أطفالها» أطفال: مفعول به لتزجي، وأطفال مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النواق مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وعبدها» فإنه روي بالوجهين: الجر، والنصب، تبعاً للفظ الاسم الذي أضيف إليه اسم الفاعل أو محله، وقد بينا وجه كل واحد منهما، كما بينا ما يجوز من تقدير العامل على رواية النصب.

٢٦٥ - هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها، ويقال: إنه من صنع النحويين، وهو من شواهد سيبويه (١ - ٨٧) والأشموني (رقم ٧٠٨).

اللغة: «باعث» مرسل «دينار» اسم رجل، أو اسم جارية، أو هو اسم لقطعة النقد المعروفة، والأول أولى؛ لكونه قد عطف عليه «عبد رب» وبين أنه أخو عون بن مخراق.

الإعراب: «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «باعث» خبر المبتدأ، وباعث مضاف و «دينار» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «لحاجتنا» الجار والمجرور متعلق بباعث، وحاجة مضاف ونا: مضاف إليه «أو» عاطفة «عبد» يروي بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله، أو على أنه معمول لعامل مقدر، وهذا العامل يجوز أن تقدره فعلاً: أي تبعث عبد رب، ويجوز أن تقدره وصفاً منوناً: أي باعث عبد رب، وعبد مضاف و «رب» مضاف إليه «أخا» صفة لعبد أو عطف بيان عليه، وأخا مضاف و «عون» مضاف إليه «ابن» صفة لعون، وابن مضاف و «محراق» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أو عبد عون» حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل، كما بينا في الإعراب، ويجوز فيه وجه ثان - وهو الجر بالعطف على اللفظ، وقد مر تفصيل ذلك في البيت السابق.

ومثله قول رجل من قيس عيلان (وأنشده سيبويه: ١/ ٨٧):

فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

فنصب «زناد راع» بالعطف على محل «وفضة» والوفضة: الكنانة التي توضع فيها السهام.

وَكُــلُّ مَــا قُــرِّرَ لِآسْــمِ فَــاعِــلِ ... يُعْـطَى آسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَـاضُـلِ[١]
فَهْــوَ كَفِعْـلٍ صِيــغَ لِلْمَفْعُــولِ فِي ... مَعْنَاهُ كَـ «ـالْمُعْطَى كَفَـافاً يَكْتَفِي»[٢]

جميعُ ما تَقَـدَّمَ في اسم الفاعـل ـ من أنه إن كـان مجرداً عمـل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإن كان بـالألف واللام عمل مطلقاً ـ يَثْبُتُ لاسم المفعول، فتقول: «أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ ـ الآنَ، أو غداً»، أو «جَاءَ المَضْرُوبُ أبُوهُمَا ـ الآنَ، أو غَداً أو أمْسِ».

وحكمـه في المعنى والعملِ حُكْمُ الفعـلِ الْمَبْنِيِّ للمفعول، فيـرفع المفعولَ كما يرفعه فعْلُهُ: فكما تقول: «ضُرِبَ الزَّيْدَانِ» تقول: أَمَضْـرُوبٌ الزَّيْدَانِ»؟ وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا ونُصِبَ الآخَرَ، نحو «الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي» فـالمفعول [الأول] ضميـر مستتر عـائد على الألف والـلام، وهو مرفوع لقيامه مَقَامَ الفاعل، و «كَفَافاً»: المفعول الثاني.

* * *

(١) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف و «ما» اسم موصـول: مضاف إليـه «قرر» فعـل ماض مبني للمجهـول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «لاسم» جار ومجرور متعلق بقرر، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليـه «يعطى» فعـل مضارع مبني للمجهـول، ونائب الفـاعل ضميـر مستتر فيه، وهو المفعول الأول «اسم» مفعول ثان ليعطي، واسم مضاف و «مفعول» مضـاف إليه، وجملة الفعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ «بلا تفاضل» مضاف إليه، وقد سبق نظيره مراراً.

(٢) «فهو» ضمير منفصل مبتدأ «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبـر المبتدأ «صيـغ» فعل مـاض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر صفة لفعـل «للمفعول» جـار ومجرور متعلق بصيغ «في معناه» الجار والمجرور متعلق بما تضمنه الكاف في قوله كفعل من معنى التشبيـه، ومعنى مضاف والضميـر مضاف إليـه «كالمعـطى» الكاف جـارة لقول محـذوف كما سبق مراراً، «وأل» في قوله «المعطى» موصولة مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها، وفي «المعطى» ضمير مستتر يعود على «أل» نائب فاعل، وهذا الضمير مفعول أول «كفافاً» مفعـول ثان للمعـطى، وجملة «يكتفي» من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أل الموصولة.

وَقَـدْ يُضَـافُ ذَا إلَى آسْمٍ مُـرْتَفِـعْ   مَعْنًى، كَـ «مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الْوَرِعْ»(١)

يجوز في اسم المفعولِ أن يُضَافَ إلى ما كان مرفوعاً به، فتقولُ في قولك «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ» فتضيف اسمَ المفعولِ إلى ما كان مرفوعاً به، ومِثْلُهُ «الْوَرِعُ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ»، والأصل: «الْوَرِعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ» ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل(٢)، فلا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الأبِ زَيْداً» تريد «ضَارِبٍ أَبُوهُ زيداً».

* * *

(١) «وقد» حرف تقليل «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول «ذا» نائب فاعل يضاف «إلى اسم» جار ومجرور متعلق بيضاف «مرتفع» صفة لاسم «معنى» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «كمحمود» الكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل، محمود: خبر مقدم، ومحمود مضاف و «المقاصد» مضاف إليه «الورع» مبتدأ مؤخر.

(٢) اسم الفاعل إما أن يكون فعله قاصراً كضامر وطاهر، وإما أن يكون فعله متعدياً لواحد كراحم وضارب، وإما أن يكون فعله متعدياً لاثنين كالمعطي والسائل، فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً إن أريد به الدوام، وصير حينئذ صفة مشبهة، كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامي الذمار، وإن كان من فعل متعد لاثنين امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعاً، وإن كان من فعل متعد لواحد فللنحاة فيه ثلاثة أقوال؛ أولها: لا يجوز أن يضاف لمرفوعه مطلقاً، وهو رأي جمهرة النحاة، وثانيها: تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كالمثال الذي ذكره الشارح، وثالثها: تجوز إن حذف مفعوله، وهو رأي ابن عصفور، ويشهد له قول الشاعر:

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَّامًا وَإِنْ ظُلِمَا   وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ بَخِلَا

فقد أضاف «الراحم» إلى «القلب» وأصله فاعله.

أَبْنِيَة المَصَادِرِ

فَعْـلٌ قِيـاسُ مَصْـدَرِ المُعَـدَّى مِـنِ ذِي ثَـلَاثَـةٍ، كَـ «رَدّ رداً»[١]

الفعلُ الثلاثي [المتعدي] يجيء مَصْدَرُهُ على «فَعْل» قياسا مُطَّرِداً، نصَّ على ذلك سيبويه في مواضع، فتقول: رَدّ رداً، وضَرَبَ ضَرْباً، وفهِمَ فَهْماً، وزعم بعضهم أنه لا ينقاسُ، وهو غير سديد.

* * *

وفَعِـلَ الّـلازمُ بَـابُـهُ فَـعَـلْ كَـفَـرَحٍ، وَكَـجَـوًى، وَكَـشَـلَلْ[٢]

أي: يجيء مصدر فَعِلَ اللازمِ على فَعَلٍ قياساً، كَفَرِحَ فَرَحاً، وَجَوِيَ جَوًى، وَشَلّتْ يَدُه شَلَلاً.

* * *

وَفَـعَـلَ الّـلازِمُ مِـثْـلَ قَـعَـدا لَـهُ فُـعُـولٌ بـاطِّـرَادٍ، كَـغَـدَا[٣]

---

(١) «فعل» مبتدأ «قياس» خبر المبتدأ، وقياس مضاف و «مصدر» مضاف إليه، ومصدر مضاف و «المعدى» مضاف إليه، وأصله نعت لمحذوف: أي مصدر الفعل المعدى «من ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدى، وذي مضاف و «ثلاثة» مضاف إليه «كرد» الكاف جارة لقول محذوف، رد: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه «رداً» مفعول مطلق.

(٢) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «بابه» باب: مبتدأ ثان، وباب مضاف والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «كفرح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وكجوى وكشلل» معطوفان على كفرح.

(٣) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «مثل» حال من الضمير المستتر في اللازم، ومثل مضاف و «قعدا» قصد لفظه: مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعول» مبتدأ ثان مؤخر، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «باطراد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «كغدا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كغدا.

مَـا لمْ يَكُنْ مُسْتَـوْجِبـاً: فِعَـالاَ، أَوْ فَـعَـلاَنـا ـ فَـادْرِ ـ أَوْ فُـعَـالاَ(١)

فَـأَوَّلٌ لِـذِي آمْتِنَـاعٍ كـأَبَـىٰ، وَالثَّـانِ لِلَّذِي اقْـتَضَـى تَـقَلُّبَـا(٢)

لِـلدَّا فُعَـالٌ أَوْ لِصَـوْتٍ، وَشَمَـلْ سَيْـراً وَصَـوْتـاً الفَعِيـلُ كَصَهَـلْ(٣)

يأتي مصدر فَعَـل اللازم على فُعُـول قياسـاً، فتقول: «قَعَـدَ قُعُوداً، وغَدَا غُدُوًّا، وبَكَرَ بُكُوراً».

وأشار بقوله: «ما لم يكن مستـوجباً فِعَـالاً ـ إلى آخره» إلى أنـه إنما يأتي مصدرُهُ على فُعُول، إذا لم يستحقَّ أن يكون مصدرهُ على: فِعَال، أو فَعَلَان، أو فعَالٍ.

فالذي استحق أن يكون مصدره على فِعَـال هو: كـل فعلٌ دلَّ على امتناع، كأبىٰ إباء، ونَفَرَ نِفَـاراً، وَشَرَدَ شِـرَاداً، و[هذا] هـو المراد بقـوله «فأوَّلٌ لذي امتناع».

(١) «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضـارع ناقص مجـزوم بلم، واسمه ضميـر مستتر فيـه «مستوجباً» خبر يكن، وفي مستوجب ضمير مستتر فـاعل «فعـالاً» مفعول بـه لمستوجبـاً «أو فعلانـاً» معطوف على قوله «فعالاً» «فادر» فعل أمر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت، والجملة معتـرضة بين المعـطوف والمعطوف عليـه لا محل لهـا من الإعراب «أو فعـالاً» معطوف على قـوله «فعلاناً».

(٢) «فأول» مبتدأ «لذي» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر المبتدأ، وذي مضـاف و «امتناع» مضـاف إليه «كأبي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والثان» مبتدأ «للذي» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر المبتـدأ «اقتضى» فعل مـاض، وفاعله ضميـر مستتر فيـه «تقلبـاً» مفعـول بـه لاقتضى، والجملة لا محل لها صلة.

(٣) «للدا» قصـر ضرورة: جـار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر مقـدم «فعال» مبتـدأ مؤخر «أو» عـاطفـة «لصوت» جار ومجرور معطوف على قـوله للدا «وشمـل» فعل مـاض «سيراً» مفعـول به مقـدم على الفاعل «وصوتاً» معطوف عليه «الفعيل» فاعـل شمل «كصهـل» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كصهل.

والذي استحق أن يكون مصدَرُهُ على فَعَلَان هو: كلُّ فعلٍ دَلَّ على تَقلُّبٍ، نحو «طافَ طَوفَاناً، وَجَالَ جَوَلَاناً، وَنَزَا نَزَوَاناً»، وهذا معنى قوله «والثاني للذي اقتضى تقلباً».

والذي استحق أن يكون مصدرُهُ على فُعَال هو: كلُّ فعلٍ دَلَّ على داء، أو صوت، فمثالُ الأول: سَعَلَ سُعالاً، وزُكِمَ زُكَاماً، ومَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً.

ومثالُ الثاني: نَعَبَ الغراب نُعَاباً، ونَعَقَ الراعي نُعَاقاً، وَأَزَّتِ القدر أُزازاً، وهذا هو المرادُ بقوله: «للدَّا فُعَال أو لصوت».

وأشار بقوله: «وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيلُ» إلى أن فَعِيلاً يأتي مصدراً لما دلَّ على سَيْر، ولما دل على صَوْت، فمثالُ الأول: ذَمَلَ ذَمِيلاً، وَرَحَلَ رَحِيلاً، ومثال الثاني: نَعَبَ نَعِيباً، وَنَعق نَعِيقاً [وَأَزَّتِ القِدْرُ أَزيزاً، وَصَهَلتِ الخيلُ صَهِيلاً].

* * *

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا كَسَهُلَ الأمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلَا[1]

إذا كان الفعل على فَعُلَ -[ولا يكون إلا لازماً] - يكون مصدره عَلَى فُعُولَةٍ، أوْعَلَى فَعَالة، فمثالُ الأول: سَهُلَ سُهُولَةً، وَصَعُبَ صُعُوبَةً، وَعَذُب عُذُوبَةً، ومثالُ الثاني: جَزُلَ جَزَالةً، وَفَصُحَ فَصَاحة، وَضَخُمَ ضَخَامَةً.

* * *

(١) «فعولة» مبتدأ «فعالة» معطوف عليه بإسقاط العاطف «لفعلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كسهل» الكاف جارة لقول محذوف، وسهل: فعل ماض «الأمر» فاعل سهل «وزيد» مبتدأ، والجملة من «جزلا» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

وَمَــا أَتـى مُخَــالِفــاً لِمَـا مَـضَـى فَبَــابُــهُ النَّقْــلُ، كَسُخْطٍ وَرِضَى(١)

يعني أن ما سبق ذِكْرُهُ في هذا الباب هـو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل الثلاثي، ومـا ورد على خلاف ذلـك فليس بِمَقِيس، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، نحو: سَخِطَ سُخْـطاً، وَرَضِيَ رِضاً، وذَهَبَ ذَهَـاباً، وشَكَـرَ شُكْراً، وعَظُمَ عَظَمَة.

* * *

وَغَــيْــرُ ذِي ثَــلاَثَــةٍ مَـقِـيسُ مَـصْــدَرِهِ كَـقُــدِّسَ الـتَّـقْــدِيسُ(٢)

وَزَكِّــهِ تَــزْكِـيَــةً، وَأَجْـمِــلاَ إِجْـمَــالَ مَنْ تَـجَمُّــلاً تَـجَـمَّــلاَ(٣)

وَاسْتَعِــذِ اسْــتِـعَــاذَةً، ثُــمَّ أَقِـمْ إِقَــامَــةً، وَغَــالِبــاً ذَا التَّــا لَــزِمْ(٤)

---

(١) «وما» اسم شرط: مبتدأ «أتى» فعل ماض، فعل الشـرط، وفاعله ضميـر مستتر «مخـالفاً» حـال من الفاعل المستتر «لما» جـار ومجرور متعلق بمخـالف، والجملة من «مضى» وفاعله الضميـر المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرور محلا باللام «فبابه» الفاء واقعة في جواب الشرط، باب: مبتدأ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه «النقل» خبـر المبتدأ، وجملة المبتـدأ وخبره في محل جزم جـواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به.

(٢) «وغير» مبتدأ أول، وغير مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «ثلاثـة» مضاف إليـه «مقيس» مبتـدأ ثان، ومقيس مضاف، ومصدر من «مصـدره» مضاف إليـه. ومصدر مضـاف وضمير الغـائب مضاف إليه «كقدس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، من المضاف إليه «التقديس» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «وزكـه» زك: فعل أمـر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت، والهاء مفعـول به «تـزكية» ومفعول مطلق «وأجملا» فعل أمر، وألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت «إجمـال» مفعول مـطلق، وإجمال مضـاف و «من» اسم موصـول مضـاف إليـه «تجملا» مصدر تقدم على عامله «تجملا» فعل ماض، وألفه للاطلاق، والفـاعل ضميـر مستتر فيـه والجملة لا محل لها صلة «من».

(٤) «وغالباً» حال تقدم على صـاحبه، وهـو الضمير المستتـر في قولـه «لزم» الآتي في آخـر البيت «ذا» =

وَمَـا يَـلِي الآخِـرَ مُـدَّ وَافْتَـحَـا ... مَـعْ كَسْـرِ تِلْوِ الثَّـانِ مِمَّـا افْتُتِحَـا(١)
بِهَمْزِ وَصْلٍ: كَـاصْطَفَى، وَضُمَّ مَـا ... يَـرْبَـعُ فِي أَمْثَـالِ قَـدْ تَلَمْلَمَـا(٢)

ذَكَرَ في هذه الأبيات مَصَادِرَ غير الثلاثي، وهي مقيسة كلها.

فما كان على وزن فَعَّلَ، فإما أن يكون صحيحاً أو معتلاً، فإن كان صحيحاً فمصدَرُهُ على تَفْعِيل، نحو «قَدَّسَ تَقْدِيساً»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ ويأتي - أيضاً - على [وزن] فِعَّالٍ، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾ ويأتي على فِعَالٍ بتخفيف العين، وقد قُرِيء ﴿وكذبوا بآياتنا كِذَاباً﴾ بتخفيف الذال، وإن كان معتلاً فمصْدَرُهُ كذلك، لكن تحذف ياء التفعيل، ويعوض عنها التاء، فيصير مَصْدَرُه

= اسم إشارة: مبتدأ «التا» قصر للضرورة: بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة، والجملة من «لزم» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله مد الآتي «يلي» فعل مضارع «الآخر» فاعل يلي، ومفعوله محذوف: أي ما يليه الآخر، والجملة لا محل لها صلة «مد» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وافتحا» الواو عاطفة، افتحا: فعلُ أمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل «مع» ظرف متعلق بمد، ومع مضاف و «كسر» مضاف إليه، وكسر مضاف و «تلو» مضاف إليه، وتلو مضاف و «الثان» مضاف إليه «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «تلو» والجملة من «افتتحا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بمن.

(٢) «بهمز» جار ومجرور متعلق بافتتحا في البيت السابق، وهمز مضاف و «وصل» مضاف إليه «كاصطفى» متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وضم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لضم، والجملة من «يربع» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «في أمثال» جار ومجرور متعلق بضم، وأمثال مضاف، وقوله «قد تلملما» قصد لفظه: مضاف إليه.

على[1] تَفْعِلَةٍ، نحو «زَكَّى تَزْكِيَة» ونَدَرَ مجيئه على تَفْعِيل، كقوله:

٢٦٦ ـ بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

وإن كان مهموزاً ـ ولم يذكره المصنف هنا ـ فمصْدَرُه على تَفْعِيلٍ، وعلى تَفْعِلَة، نحو: خَطَّأَ تَخْطِيئاً وَتَخْطِئَةً، وَجَزَّأَ تَجْزِيئاً وَتَجْزِئَةً، وَنَبَّأَ تَنْبِيئاً وَتَنْبِئَةً.

---

(١) مجيء مصدر فعل المضعف العين على مثال التفعلة على ثلاثة أنواع: واجب، وكثير، ونادر، فأما الواجب فيكون في مصدر المعل اللام منه نحو زكى تزكية. ووفى توفية، وأدى تأدية. وأما الكثير فيكون في مهموز اللام منه، نحو خطأته تخطئة، وهنأته تهنئة، وحلأته تحلئة، وجزأته تجزئة، ونشأته تنشئة، وأما النادر فيكون في الصحيح اللام منه، نحو قدم تقدمة، وجرب تجربة، وجاء في المضاعف نحو «حللته تحلة» ومنه قوله تعالى: (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) أي تحليلها بالكفارة.

٢٦٦ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «باتت» يطلق على معنيين، أحدهما ـ وهو الأشهر ـ أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل؛ فيقابل «ظل» الذي يقصد به تخصيص الفعل بالنهار، والثاني: أن يكون بمعنى صار فلا يختص بوقت دون وقت «تنزي» تحرك «شهلة» هي المرأة العجوز.

المعنى: يصف امرأة بالضعف وذهاب المنة، وهي تجذب دلوها من البئر؛ فيقول: إنها تحركه حركة ضعيفة تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه.

الإعراب: «باتت» بات: فعل ماض وناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «تنزي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «دلوها» دلو: مفعول به لتنزي، ودلو مضاف وها: مضاف إليه، والجملة في محل نصب خبر بات، فإذا قدرته فعلاً تاماً فالجملة في محل نصب حال من فاعله المستتر فيه «تنزيا» مفعول مطلق «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «تنزي» فعل مضارع «شهلة» فاعل تنزي «صبياً» مفعول به لتنزي، و «ما» المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بقوله «تنزيا» أو بمحذوف صفة له، أي: تنزية مشابهة تنزية العجوز صبياً.

الشاهد فيه: قوله «تنزيا» حيث ورد بوزان التفعيل وهو مصدر فعل ـ بتضعيف العين ـ المعل اللام، وذلك نادر، والقياس التفعلة كالتزكية، والتنزية، والترضية، والتوفية، والتأدية، والتولية، والتخلية، والتحلية.

وإن كـان على «أفْعَلَ» فقيـاسُ مصـدرهِ على إفْعَـالٍ، نحـو: أكـرم إكْرَاماً، وَأَجْمَلَ إجْمَالاً، وأَعْطَى إعْطَاءً.

هذا إذا لم يكن معتلَّ العين، فإن كان مُعْتَلَّ العينِ نُقِلَتْ حركة عينه إلى فاءِ الكلمة وحـذفت[1]، وعُوِّض عنهـا تاء التـأنيث غالبـاً، نحو: أقـام إقَامَة، والأصْلُ: إقْوَاماً، فنقلت حركة الواو إلى القاف، وحذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث، فصار إقامة.

وهذا هو المراد بقوله: «ثم أقم إقامة»، وقولُه: «وغالباً ذا التا لزم»

إشارة إلى ما ذكرناهُ مِنْ أنَّ التـاء تُعَوِّضُ غـالباً، وقَـدْ جاء حَـذْفُها، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾.

وإن كـان على وزن تَفَعَّـلَ، فقيـاسُ مَصْـدَره تَفَعُّـلٌ - بضم العين - نحو: تجَمَّلَ تَجَمُّلاً، وتَعَلَّمَ تَعلماً، وتَكَرَّمَ تَكَرُّماً.

وإن كان في أوله همـزةُ وصلٍ كُسِـرَ ثالثـهُ، وزيد ألفٌ قبـل آخره، سواء كان على وزن انْفَعَلَ، أو افْتَعَلَ، أو اسْتَفْعَلَ، نحو: انْطَلَقَ انْطِلَاقاً، واصْطَفى اصْطِفَاءً، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً، وهذا معنى قوله «وما يلي الآخِرُ مُدَّ وافتحا».

فـإن كان استفعـل معتلَّ العينِ نُقِلت حـركةُ عينـه إلى فاء الكلمـة، وحذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث لزوماً، نحو: اسْتَعَاذ اسْتِعَاذَةً، والأصـل

(١) أصل إقامة مثلاً: إقوام كإكرام، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلهـا، ثم يقال: تحـركت الواو بحسب أصلها وانفتح ما قبلها الآن، فقلبت هذه الواو ألفاً، فاجتمع ألفان، فحذفت إحـداهما وعوض منها التاء فصار إقامة، وقد ذهب سيبويه إلى أن المحذوفـة من الألفين هي الألف الزائـدة، وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوفة هي المنقلبة عن العين.

اسْتِعْـوَاذاً، فنقلت حركـة الواو إلى العين ـ وهي فـاء الكلمـة ـ [وحـذفت] وعُوِّض عنها التاء، فصار اسْتِعَاذة، وهذا معنى قوله «واستعذ استعاذة».

ومعنى قوله: «وضُمَّ ما يَرْبَعُ في أمثال قد تَلَمْلَما» أنه إن كان الفعل على وزن «تَفَعْلَلَ» يكـون مَصْدَرُهُ على تَفَعْلُل ـ بضم رابعـه ـ نحو «تَلَمْلَم تَلَمْلُماً، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً».

* * *

فِـعْـلاَلٌ اَوْ فَعْـلَلَةٌ ـ لِفَـعْـلَلاَ، وَاجْعَـلْ مَقِيسـاً ثَـانِيـاً لاَ أَوَّلاَ(١)

يأتي مَصْدَرُ فَعْلَلَ على فِعْلاَل: كَدَحْرَجَ دِحْرَاجاً، وسَرْهَفَ سِرْهَافاً، وعلى فعلَلة ـ وهـو المَقِيسُ فيه ـ نحـو «دَحْرَجَ دَحْـرَجة، وبَهْـرَجَ بَهْرجَـة، وسَرْهَفَ سَرْهَفَة».

* * *

لِفَـاعَـلَ: الفِعَـالُ، وَالْمُفَـاعَلَهْ، وَغَيْـرُ مَـا مَـرَّ السَّمَـاعُ عَـادَلَـهْ(٢)

كلُّ فعل على وزن فَاعَلَ فَمَصْدرهُ الْفِعَالُ وَالْمُفَـاعَلَة، نحو «ضَـارَبَ ضِرَاباً ومُضَارَبَة، وقاتل قِتَالاً ومقاتَلَة، وخَاصَمَ خِصَاماً ومُخَاصَمَة».

---

(١) «فعلال» مبتدأ «أو فعللة» معطوف على فعلال «لفعللا» جار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر المبتـدأ «واجعـل» فعل أمـر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت «مقيساً» مفعـول ثان تقـدم على المفعـول الأول «ثانيـاً» مفعول أول لاجعـل «لا أولاً» لا: حرف عـطف، أولاً: معطوف على قـوله «ثانياً».

(٢) «لفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الفعال» مبتـدأ مؤخر «والمفـاعلة» معطوف على الفعال «وغير» مبتدأ أول، وغير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من «مـر» وفـاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة الموصول، «السماع» مبتـدأ ثان، والجملة من «عـادلة» وفـاعله المستتر فيه جوازاً في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وأشار بقوله: «وَغَيْرُ ما مَرَّ - إلخ» إلى أن ما ورد من مَصَادِرِ غير الثلاثي على خلاف ما مَرَّ يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه، ومعنى قوله «عادلَهْ» كان السماعُ له عديلاً، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بثبت، كقولهم - في مصدر فعَّلَ المعتل - تفعيلاً، نحو:

* باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِياً * [٢٦٦]

والقياسُ تَنْزِية، وقولهم في مصدْر حوقل حِيقَالاً، وقياسُه حَوْقَلة - نحو «دَحْرَجَ دَحْرَجَة» - ومن ورود «حِيقَال» قولُه:

٢٦٧ - يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْدَنَوْتُ وَشَرُّ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوْتُ

وقولهم - في مصدر تَفَعَّلَ - تِفِعَّالاً، نحو: تملّقَ تِمِلَّاقاً(١)، والقياسُ تفعل تَفَعُّلاً، نحو: تملّقَ تملّقاً.

* * *

٢٦٧ - البيت من الشواهد المجهولة نسبتها.

اللغة: «حوقلت» كبرت وضعفت «أو دنوت» قربت من هذا.

المعنى: يقول: إني قد كبرت سني، وضعفت عن القيام بأمور نفسي، أو قربت من ذلك، وشر الكبر الموت، أي: القرب منه، والكلام خبر لفظاً، ولكن المعنى إنشاء التحسر والتحزن على الفارط من شبابه وقوته.

الإعراب: «يا» حرف نداء «قوم» منادى، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة للتخفيف والاجتزاء عنها بالكسرة مضاف إليه «حوقلت» فعل وفاعل «أو» عاطفة «دنوت» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بأو على جملة حوقلت «وشر» مبتدأ، وشر مضاف و «حيقال» مضاف إليه، وحيقال مضاف و «الرجال» مضاف إليه «الموت» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «حيقال» حيث ورد على زنة فعلال - بكسر فسكون - وهو مصدر «حوقل» الملحق بدحرج، فحق مصدره أن يكون بزنة الفعللة.

(١) مما ورد من ذلك قول الشاعر:

ثَلاَثَةُ أَحْبَابٍ: فَحُبُّ عَلاَقَةٍ، وَحُبُّ تِمِلاَّقٍ، وَحُبٌّ هُوَ القَتْلُ

والتملاق - بكسر التاء والميم جميعاً، وفتح اللام مشددة - هو التودد والتلطف.

وفَـعْـلَةٌ لِـمَـرَّة كَـجَـلْسَـهْ وَفِـعْـلَةٌ لِـهَـيْـئَـةٍ كَـجِـلْسَـهْ[١]

إذا أريدَ بيانُ المرَّة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فَعْلة ـ بفتح الفاء ـ نحو ضربته ضَرْبَةً، وقتلته قَتْلَةً.

هذا إذا لم يُبْنَ المصدرُ على تاء التأنيث، فإن بُني عليها وُصِفَ بما يدل على الوَحْدَة[٢] نحو: نَعْمَة، ورَحْمَة، فإذا أريد المرة وصف بواحدة.

وإن أريد بيانُ الهيئة منه قيل: فِعْلَةٌ ـ بكسر الفاء ـ نحو جَلَسَ جِلْسَة حسنة، وقَعَدَ قِعْدَةً، ومات مِيتَةً.

* * *

في غَيْـرِ ذِي الثَّلاثِ بِـالتَّـا المَـرَّهْ وَشَـذَّ فِيـهِ هَيْئَـةٌ كَـالْـخِمْـرَهْ[٣]

إذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرفٍ، زيدَ على المصدر تاء التأنيث، نحو أكرمته إكرَامَةً، ودَحْرَجْتُهُ دِحْرَاجَةً.

---

(١) «وفعلة» مبتدأ «لمرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كجلسة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وقوله «وفعلة لهيئة كجلسة» في الإعراب مثل الشطر الأول.

(٢) المصدر المبني على التاء إما أن يكون أوله مفتوحاً كرحمة ونعمة، وإما أن يكون أوله مضموماً مثل كدرة وزرقة وحمرة، وإما أن يكون أوله مكسوراً، نحو نشدة وذربة؛ فإن كان أوله مفتوحاً وأريد الدلالة على المرة منه وصف بالواحدة كما قال الشارح؛ ليتميز الدال على الحدث من الدال على المرة، أما إن كان أوله مضموماً أو مكسوراً وأريد الدلالة على المرة منه فإنه يكفي فتح أوله، وبهذا الفتح يميز الدال على المرة من الدال على الحدث، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق الشارح غير مستقيم.

(٣) «في غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه، وهو الضمير المستكن في خبر المبتدأ الآتي، وغير مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «الثلاث» مضاف إليه «بالتا» قصر ضرورة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المرة» مبتدأ مؤخر «وشذ» فعل ماض «فيه» جار ومجرور متعلق بشذ «هيئة» فاعل شذ «كالخمرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

وشذ بناء فِعْلَة للهيئة من غير الثلاثي، كقولهم: هي حَسَنَةُ الْخِمْرَةِ، فَبَنَوْا فعْلَة من «اختمر» و«هو حسنُ العِمَّة» فبنوا فِعْلَة من «تَعَمَّمَ».

* * *

أبنيةُ أسماء الفاعِلِينَ والمفعولِينَ [والصفاتِ المشبهاتِ بها]

كَفَاعِلٍ صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ: إذَا مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يكُونُ، كَغَذَا[١]

إذا أريد بناءُ اسم الفاعلِ من الفعل الثلاثي جِيءَ به على مثال «فَاعِلٍ» وذلك مَقِيسٌ في كل فعل كان على وزن فَعَلَ - بفتح العين - متعدياً كان أو لازماً، نحو ضرب فهو ضارب، وذهب فهو ذاهب، وغَذَا فهو غَاذٍ، فإن كان الفعلُ على وزن فَعِلَ - بكسر العين - فإما أن يكون متعدياً، أو لازماً، فإن كان متعدياً فقياسُه أيضاً أن يأتي اسمُ فاعِله على فاعِلٍ، نحو رَكِبَ فهو راكب، وَعَلِمَ فهو عالم، وإن كان لازماً، أو كان الثلاثيُّ على فَعُلَ - بضم العين - فلا يقالُ في اسم الفاعِل منهما فاعل إلا سماعاً، وهذا هو المراد بقوله:

وَهْوَ قَلِيلٌ في فَعُلْتُ وَفَعِلْ غَيْرَ مُعَدًّى، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ[٢]

(١) «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه، وهو قوله «اسم فاعل» الآتي «صغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اسم» مفعول به لصغ، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بصغ «من ذي» جار ومجرور متعلق بقوله «يكون» الآتي، وذي مضاف و «ثلاثة» مضاف إليه «يكون» فعل مضارع تام، وفاعله ضمير مستتر فيه «كغذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ، والتقدير: وذلك كائن كقولك غذا.

(٢) «وهو قليل» مبتدأ وخبر «في فعلت» جار ومجرور متعلق بقليل «وفعل» معطوف على فعلت «غير» حال من فعل، وغير مضاف و «معدى» مضاف إليه «بل» حرف دال على الانتقال والإضراب «قياسه» قياس: مبتدأ، وقياس مضاف والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ.

وَأَفْعَـلُ، فَعْـلَانُ، نَـحْـوُ أَشِـرِ، وَنَحْـوُ صَـدْيَـانَ، وَنَحْـوُ الأَجْهَـرِ[١]

أي: إتْيَانُ اسم الفاعل على [وزن] فاعِلٍ قليلٌ في فَعُلَ - بضم العين - كقولهم: حَمُضَ فهو حَامِضٌ، وفي فَعِلَ - بكسر العين - غير متعدٍّ، نحو: أَمِنَ فهو آمِنٌ [وسَلِمَ فهو سَالِمٌ، وعَقِرَتِ المرأة فهي عَاقِر]، بل قياسُ اسم الفاعل من فَعِلَ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِلٍ - بكسر العين - نحو «نَضِرَ فهو نَضِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ» أو على فَعْلَانَ، نحو «عَطِشَ فهو عَطْشَان، وصَدِيَ فهو صَدْيَان» أو على أفْعَلَ، نحو: «سَوِدَ فهو أَسْوَد، وجَهِرَ فهو أَجْهَرُ».

وفَـعْـلٌ أَوْلَى، وَفَـعِيـلٌ بِـفَـعُـلْ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جَمُلْ[٢]
وأَفْـعَـلٌ فِيـهِ قَـلِيـلٌ وَفَـعَـلْ، وبِسِوَى الْفَاعِلِ قَـدْ يَغْنَى فَعَلْ[٣]

إذا كان الفعلُ على وزن فَعُلَ - بضم العين - كثر مجيءُ اسم الفاعل منه على وزن فَعْلٍ كـ «ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُم فهو شَهْمٌ» وعلى فعيل، نحو: «جَمُلَ فهو جَمِيل، وشَرُفَ فهو شَرِيف»، ويقلُّ مجيء

(١) «وأفعل» معطوف على فعل الواقع خبراً في البيت السابق «فعلان» معطوف على أفعل بعاطف مقدر «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف و «أشر» مضاف إليه.

(٢) «وفعل» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «وفعيل» معطوف على فعل «بفعل» جار ومجرور متعلق بأولى «كالضخم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «والجميل» معطوف على «الضخم» «والفعل جمل» مبتدأ وخبر.

(٣) «وأفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «قليل» الآتي «قليل» خبر المبتدأ «وفعل» معطوف على افعل «وبسوى» الجار والمجرور متعلق بيغنى، وسوى مضاف و «الفاعل» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يغنى» فعل مضارع «فعل» فاعل يغنى.

اسم فاعله على أَفْعَلَ نحو «خطب فهو أخطب»(١) وعلى فَعِلٍ نحو «بَطُل فهو بَطَل».

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ المفتوح العين أن يكون على فاعل، وقد يأتي اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلاً، نحو: طابَ فهو طَيِّبٌ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ، وشَابَ فهو أشْيَبُ، وهذا معنى قوله: «وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يغنى فعَلْ».

* * *

وَزِنَــةُ الـمُضَــارِعِ اسْـمُ فَــاعِــلِ ... مِنْ غَيْـرِ ذِي الثَّلاثِ كَـالْمُوَاصِـلِ(٢)

مَــعْ كسْــرِ مَتْلُوِّ الأخيـرِ مُـطْلَقَـا ... وَضَـمِّ مِيـمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَبَـقَـا(٣)

---

(١) وقع في بعض النسخ «خضب فهو أخضب» بالخاء والضاد المعجمتين، وفسره بعض أرباب الحواشي بأحمر، وليس بسديد؛ «خضب» إنما هو بفتح العين التي هي الضاد هنا، وفي الحديث الشريف «بكى حتى خضب دمعه الحصى» قال ابن الاثير: الاشبه أن يكون معنى الحديث أنه بكى حتى احمر دمعه فخضب الحصى، ووقع في نسخة «خطب فهو أخطب» بالخاء المعجمة والطاء المهملة، وتقول «خطب فهو أخطب» إذا كان أخضر، لكن هذا الفعل بكسر العين التي هي الطاء المهملة.

(٢) «وزنة» خبر مقدم، وزنة مضاف و «المضارع» مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «من غير» جار ومجرور متعلق بزنة، وغير مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «الثلاث» مضاف إليه «كالمواصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.

(٣) «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله «المضارع» في البيت السابق، ومع مضاف و «كسر» مضاف إليه، وكسر مضاف و «متلو» مضاف إليه، ومتلو مضاف و «الأخير» مضاف إليه «مطلقا» حال من كسر «وضم» معطوف على كسر، وضم مضاف و «ميم» مضاف إليه «زائد» نعت لميم، وجملة، «قد سبقا» وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت ثان لميم.

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنتَظَرْ[١]

يقول: زِنَةُ اسْم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زِنَةُ المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة، ويكسر ما قبل آخره مطلقاً: أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً، فتقول: «قَاتَلَ يُقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ، وواصَلَ يُوَاصِلُ فهو مُوَاصِلٌ، وتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجَ فهو مُتَدَحْرِجٌ، وَتَعَلَّم يَتعلَّم فهو مُتَعَلِّمٌ».

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً ـ وهو ما قبل الآخر ـ نحو: مُضَارَب، ومُقَاتَل، ومُنْتَظَر.

* * *

وَفِي آسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ آطَّرَدْ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَـآتٍ مِنْ قَصَدْ[٢]

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة

---

(١) «وإن» شرطية «فتحت» فتح: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المتكلم فاعل «منه» جار ومجرور متعلق بفتحت «ما» اسم موصول: مفعول به لفتحت «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه، والجملة من «انكسر» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «صار» فعل ماض ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «اسم» خبر صار، واسم مضاف و «مفعول» مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، ومثل مضاف، و «المنتظر» مضاف إليه.

(٢) «وفي اسم» جار ومجرور متعلق باطرد الآتي، واسم مضاف و «مفعول» مضاف إليه، ومفعول مضاف و «الثلاثي» مضاف إليه «اطرد» فعل ماض «زنة» فاعل اطرد، وزنة مضاف و «مفعول» مضاف إليه «كآت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «من قصد» جار ومجرور متعلق بآت.

«مفعول» قياساً مطرداً نحو: «قَصَدْتُه فهو مَقْصُود، وضَـرَبْتُهُ فهو مَضْـرُوب، ومَرَرْتُ بِهِ فهو مَمْـرُور بِهِ».

* * *

وَنَـابَ نَـقْـلاً عَـنْـهُ ذُو فَـعِـيـلِ نَـحْـوُ فَـتَـاةٍ أَوْ فَـتًـى كَـحِـيـلِ (١)

ينوب «فَعِيل» عن «مفعول» في الدلالة على معناه نحو «مَرَرْتُ بِرَجُل جَرِيح، وامْرَأَة جَرِيح، وفَتَاة كحيل، وفَتًى كحيل، وامْرَأَة قَتِيل، ورَجُل قَتِيل» فناب جريح وكحيل وقتيل، عن: مجروح، ومكحول، ومقتول.

ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يُقْتَصر فيه على السماع، وهذا معنى قوله: «وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيل».

وزعم ابنُ المصنف أن نيابة «فعيل» عن «مفعول» كثيرة، وليست مقيسة، بالإجماع، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر، فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم، وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مَقِيسٌ في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يَنُبْ قياساً كعليم، وقال في باب التذكير والتأنيث: وصَوْغُ فَعِيل

(١) «وناب» فعل ماض «نقلاً» حال من ذو فعيل الآتي «عنه» جار ومجرور متعلق بناب «ذو» فاعل ناب، وذو مضاف و «فعيل» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف و «فتاة» مضاف إليه «أو فتى» معطوف على فتاة «كحيل» صفة.

بمعنى مفعول على كثرتِهِ، غيرُ مقيس، فجزم بأَصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف.

وقد يُعْتذر عن ابن المصنف بأنه ادّعى الإجماع على أن فعيلاً لا ينوب عن مفعول، يعني نيابة مطلقة، أي من كل فعل، وهو كذلك، بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصُّه بالفعل الذي ليس له فعيل بمعنى فاعل.

ونَبَّهَ المصنفُ بقوله: نحو: «فَتَاةٍ أوْ فَتًى كحيل» على أن فَعِيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ، وستأتي هذه المسأَلة مُبَيَّنَةً في باب التأنيث، إن شاء الله تعالى.

وزعم المصنف في التسهيل أن فَعِيلاً ينوب عن مفعول: في الدلالة على معناه، لا في العمل، فعلى هذا لا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُل جَرِيح عَبْدُهُ» فترفع «عبده» بجريح، وقد صَرَّحَ غَيْرُهُ بجواز هذه المسأَلة.

* * *

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

صِفَةٌ آسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ آسْمَ الْفَاعِلِ (١)

قد سبق أن المراد بالصفة: ما دَلَّ على معنىً وذاتٍ، وهذا يشمل: إسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامَة الصفةِ المشبهة(٢) استحسانُ جَرِّ فاعلها بها، نحو: «حَسَنِ الْوَجْهِ، ومُنْطَلقِ اللِّسَانِ، وطَاهِرِ الْقلب» والأَصْلُ: حَسَنٌ وَجْهُهُ، ومُنْطَلِقٌ لسَانُهُ، وطَاهِرٌ قَلْبُهُ، فوجهه: مرفوع بحسن [على الفاعلية] ولسانه: مرفوع بمنطلق، وقلبه: مرفوع بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا تقول: «زَيْدٌ ضَارِبُ الأبِ عمراً» تريد ضارب أبوه عمراً، ولا «زَيْدٌ قَائِم الأب غَداً» تريد زيد قَائمٌ أبوه غداً، وقد تَقَدَّمَ أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه، فتقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ الأبِ» وهو حينئذٍ جَارٍ مَجْرَى الصفة المشبهة.

* * *

(١) «صفة» خبر مقدم «استحسن» فعل ماض مبني للمجهول «جر» نائب فاعل استحسن، وجر مضاف و «فاعل» مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع نعت لصفة «معنى» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «بها» جار ومجرور متعلق بجر «المشبهة» مبتدأ مؤخر، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسم» مفعول به للمشبهة، واسم مضاف و «الفاعل» مضاف إليه.

(٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين؛ الأول: أن كُلًّا منهما يدل على الحدث ومن قام به، والثاني أن كُلًّا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ولما كانت الصفة المشبهة لا تدل على الحدوث الذي يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفة في أحد الوجهين؛ فلذلك انحطت عنه في العمل، ولهذا لما خالف أفعل التفضيل اسم الفاعل في الوجهين جميعاً لم يعمل النصب أصلاً.

وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ(١)

يعني أن الصفة المشبهة لا تُصَاغ من فعل مُتَعَدٍّ، فلا [تقول: «زَيْدٌ قَاتِلُ الأَبِ بَكْراً» تريد قاتلٌ أبوه بكراً، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم، نحو: «طَاهِرِ القَلْبِ، وجَمِيلِ الظَّاهِرِ» ولا تكون إلا للحال، وهو المراد بقوله: «لحاضر»، فلا تقول: «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ ـ غَداً، أو أَمْس».

وَنَبَّه بقوله «طَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ» على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين، أحدهما: ما وَازَنَ المضارع، نحو: «طاهر القلب» وهذا قليل فيها، والثاني: ما لم يُوَازنه، وهو الكثير، نحو «جميل الظاهر، وحَسَن الوجه، وكَرِيم الأبِ» وإن كانت من غير ثلاثي وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا المضارعَ، نحو «مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ».

* * *

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا(٢)

---

(١) «صوغها» صوغ: يجوز أن يكون معطوفاً على «جر» الواقع نائب فاعل في البيت السابق، أي: واستحسن صوغها ـ إلخ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبر محذوف: أي وصوغها واجب من لازم ـ إلخ، كذا قالوا مقتصرين على هذين الوجهين، ويجوز عندي أن يكون قوله «صوغها» مبتدأ، وقوله «من لازم» متعلقاً بمحذوف خبر، وصوغ مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه «من لازم لحاضر» جاران ومجروران متعلقان بصوغ من «صوغها» السابق على الوجهين الأولين «كطاهر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وطاهر مضاف و «القلب» مضاف إليه «جميل» معطوف على طاهر بعاطف مقدر، وجميل مضاف و «الظاهر» مضاف إليه.

(٢) «وعمل» مبتدأ، وعمل مضاف، و «اسم» مضاف إليه، و «اسم» مضاف و «فاعل» مضاف إليه، وفاعل مضاف و «المعدى» مضاف إليه على تقدير موصوف محذوف، تقديره الفعل المعدى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ على «الحد» متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً «الذي» نعت للحد، والجملة من «قد حدا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي.

أي: يثبتُ لهذه الصفة عَمَلُ اسْمِ الفاعلِ المُتَعَدَّى، وهو: الرفـع، والنصب[1] نحو «زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ» ففي «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل، و «الوَجْهَ» منصوب على التشبيه بـالمفعول بـه، لأن «حسناً» شبيـه بِضَارِبٍ فعمـلَ عملَهُ، وأشار بقـوله: «عَلَى الْحَـدِّ الذي قـد حُدَّا» إلى أن الصفـة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنه لا بـد من اعتمادها، كما أنه لا بد من اعتماده.

* * *

وَسَبْقُ مَـا تَـعْمَـلُ فِيـهِ مُجْـتَنَـبْ   وَكَـوْنُـهُ ذَا سَـبَـبِـيَّـةٍ وَجَـبْ[2]

لما كانت الصفة المشبهة فَرْعاً في العمـل عن اسم الفاعـل قَصُرَتْ عنـه، فلم يجز تقـديمُ مَعْمُولِهَـا عليها، كمـا جاز في اسم الفـاعل، فـلا تقول: «زَيْدٌ الْوَجْهَ حَسَنٌ» كمـا تقول: «زَيْـدٌ عَمْراً ضَـارِبٌ» ولـم تعمل إلا في سببي، نحو «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» ولا تعمل في أجنبي، فـلا تقول «زَيْـدٌ

(١) اعلم أولاً أن الصفـة المشبهة لا تعمـل النصب كما يعمله اسم الفـاعل، لأن اسم الفـاعـل ينصب المفعـول به حقيقـة: أي الواقـع عليه حـدثه، نحـو هذا ضـارب عمراً، فـأما الصفـة المشبهة فهي مأخوذة من فعل قاصـر البتة، فليس لحـدثها من يقـع عليه، ولكن النحـاة جعلوا السببي المنصوب بعدها إما تمييزاً، وإما مشبهاً بالمفعول: في كونه منصوباً واقعاً بعد الدال على الحدث ومرفوعه.
ثم اعلـم ثانيـاً أن الصفة المشبهـة تنصب الحال، والتمييـز، والمستثنى، وظرف الـزمان، وظـرف المكان، والمفعول معه، وفي نصبها للمفعول المطلق مقال.

(٢) «وسبق» مبتـدأ، وسبق مضاف و «مـا» اسم موصـول: مضاف إليـه، والجملة من «تعمـل» وفـاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «فيه» متعلق بتعمل «مجتنب» خبر المتبدأ «وكونه» كون: مبتدأ والهـاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «ذا» خبر الكون الناقص، وذا مضاف و «سببية» مضاف إليه «وجب» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

حَسَنٌ عَمْراً» واسم الفاعل يعمل في السببي، والأجنبي، نحو «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمَهُ، وَضَارِبٌ عَمْراً».

* * *

فَـارْفَعْ بِهَـا، وَانْصِبْ، وَجُرَّ ـ مَـعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ ـ مَصْحُوبَ أَلْ، وَمَا اتَّصَلْ[1]

بِهَـا: مُضَـافـاً، أَوْ مُـجَـرَّداً، وَلاَ تَجْرُرْ بِهَا ـ مَعْ أَلْ ـ سُماً مِنْ أَلْ خَلاَ[2]

وَمِـنْ إضَـافَـةٍ لِتَـالِـيهَـا، وَمَـا لَمْ يَخْـلُ فَهْـوَ بِـالْجَـوَازِ وُسِمَـا[3]

---

(١) «فارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» متعلق بارفع «وانصب، وجر» معطوفان على ارفع، وقد حذف متعلقيهما لدلالة متعلق الأول عليهما «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجرورة محلاً بالباء، ومع مضاف و «أل» مضاف إليه «ودون أل» دون: ظرف معطوف على قوله «مع أل» السابق «مصحوب أل» مفعول معطوف على «مصحوب أل» السابق «اتصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «بها» متعلق باتصل في البيت السابق «مضافاً» حال من الضمير المستتر في «اتصل» «أو مجرداً» معطوف على «مضافاً» السابق «ولا» الواو عاطفة، ولا: ناهية «تجرر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتجرر «مع أل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجرور محلاً بالباء «سماً» مفعول به لتجرر «من أل» متعلق بخلا الآتي «خلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب صفة لقوله «سماً» السابق.

(٣) «ومن إضافة» معطوف على قوله «من أل» في البيت السابق «لتاليها» الجار والمجرور متعلق بإضافة، وتالي مضاف وها مضاف إليه «وما» اسم شرط: مبتدأ «لم» نافية جازمة «يخل» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب، هو: ضمير منفصل مبتدأ «بالجواز» متعلق بقوله «وسما» وسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ.

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام، نحو «الحسن» أو مجردة عنهما، نحو «حسن» وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمولُ من أحوال سِتَّة:

الأول: أن يكون المعمول بأل، نحو «الحسن الوجه، وحسن الوجه».

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أل، نحو «الحسن وَجْهِ الأبِ، وحَسَن وَجْهِ الأبِ».

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو «مررت بالرَّجُل الحَسَنِ وَجْهُهُ، وبرَجُل حَسَن وَجْهُهُ».

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف. نحو «مررت بالرَّجُل الحسنِ وَجْهُ غُلاَمِهِ، وبِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ غُلاَمِهِ».

الخامس: أن يكون مجرداً من ألْ دون الإضافة، نحو «الحَسَنُ وَجْهُ أبٍ، وحَسَن وَجْهُ أبٍ».

السادس: أن يكون المعمول مجرداً من أل والإضافة، نحو «الْحَسَن وَجْهاً، وحَسَن وَجْهاً».

فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمولُ في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة: إما أن يرفع، أو ينصب، أو يجر.

فيتحصَّلُ حينئِذٍ سِتٌّ وثلاثون صورةً.

وإلى هذا أشار بقوله «فارفع بها» أي: بالصفة المشبهة، «وانصب، وجر، مع أل» أي: إذا كانت الصفة بأل، نحو «الحسن» «ودون أل» أي

إذا كـانت الصفـة بغيـر أل، نحـو «حسن» «مصحـوبَ أل» المعمـول المصاحِبَ لأل، نحو «الوجه» «ومـا اتصل بهـا: مضافـاً، أو مجرداً» أي: والمعمولَ المتصلَ بها ـ أي: بالصفة ـ إذا كان المعمولُ مضافاً، أو مجرداً من الألف والـلام والإضافـة، ويدخـل تحت قـولـه: «مضـافـاً» المعمـولُ المضــافُ إلى مـا فيــه أل، نحـو «وجــه الأب» والمضـافُ إلى ضميـر الموصوف، نحو «وجهه» والمضافُ إلى ما أضيف إلى ضمير الموصـوف، نحـو «وجـه غـلامِهِ» والمضـاف إلى المجرد من أل دون الإضـافـة، نحـو «وجه أبٍ»

وأشـار بقـولـه: «ولا تَجْـرُرْ بهـا مـع أل ـ إلى آخـره» إلى أن هـذه المسائل ليست كلها على الجواز، بل يمتنع مّنها ـ إذا كانت الصفـة بأل ـ أربعُ مسائل:

الأولى: جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو «الحسن وَجْهِهِ».

الثانية: جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو «الحسن وجْهِ غُلاَمِهِ».

الثالثة: جـر المعمول المضـاف إلى المجرد من أل دون الإضـافة، نحو «الحسن وَجْهِ أبٍ».

الـرابعة: جـر المعمـول المجـرد من أل والإضـافـة، نحـو «الحسن وَجْهٍ».

فمعنى كلامه «ولا تجرر بها» أي بالصفة المشبهة، إذا كانت الصفة

مع ألْ، اسماً خَلاَ من أل أو خَلاَ من الإضافة لما فيه أل، وذلك كالمسائل الأربع.

وما لم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّهُ كما يجوز رفعه ونصبه، كالحسن الْوَجْهِ، والحسن وَجْهِ الأبِ، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبه ورفعه إذ كانت الصفة بغير أل على كل حال.

* * *

التَّعَجُّبُ

بِـأَفْعَـلَ انْـطِقْ بَعْـدَ «مَـا» تَعَجُّبَـا ... أَوْجِىءْ بِـ «أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْـرُورٍ بِبَا[1]
وَتِـلْوَ أَفْعَـلَ انْـصِـبَـنَّـهُ: كَـ «مَـا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَـا، وَأَصْـدِقْ بِهِمَـا»[2]

للتعجب صيغتان[3]: إحداهما «ما أَفْعَلَهُ» والثانية «أَفْعِـلْ بِهِ» وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي: انْطِقْ بأَفْعَلَ بعد «مـا» للتعجب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زيداً، وما أَوْفىٰ خَلِيلَيْنَا» أو جيء بأَفْعِلْ قبل مجرور ببـا، نحو: «أَحْسِنْ بالزَّيْدَيْنِ، وأَصْدِقْ بهما».

فما: مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبـويه، و «أَحْسَنَ» فعـلٌ ماضٍ،

(١) «بأفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «انطق» الآتي «انطق» فعل أمر، وفـاعله ضمير مستـتر فيه وجـوباً «بعد» ظرف متعلق بانطق أيضاً، وبعد مضاف و «ما» مضـاف إليه «تعجبـاً» مفعول لأجله، أو حـال من الضمير المستتر في «انطق» على التأويل بالمشتق: أي انـطق متعجباً «أو» عـاطفة «جيء» فعـل أمر معطوف على انطق «بأفعل» جار ومجرور متعلق بجيء «قبل» ظرف متعلق بجيء أيضـاً، وقبـل مضاف و «مجرور» مضاف إليه «ببا» جار ومجرور متعلق بمجرور، وقصر المجرور للضرورة.

(٢) «وتلو» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: انصب تلو ـ إلـخ، وتلو مضاف و «أفعـل» قصد لفظه: مضاف إليه «انصبنه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنـون للتوكيد، والهاء مفعول به «كما» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق غير مرة، ما: تعجبيـة مبتدأ «أوفى» فعل ماض، وفـاعله ضمير مستـتر فيه وجـوباً تقـديره هـو يعود إلى «مـا» «خليلينا» خليلي: مفعول به لأوفى، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وهـو مضاف ونا مضـاف إليه، والجملة من الفعـل والفاعـل في محل رفـع خبر المبتـدأ «وأصدق» فعـل ماض جاء على صورة الأمر «بهما» الباء زائدة، والضمير فاعل أصدق.

(٣) هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانهما، فأما العبارات الدالة ـ بحسب اللغة ـ على إنشاء التعجب فكثيرة: منها قياسي، ومنها سماعي، فالقياسي: أن تحـول الفعل الـذي تريـد التعجب من مـدلولـه إلى صيغة فعـل ـ بضم لعين ـ وسيـأتي ذكـر هـذا في بـاب نعم وبئس، وأمـا السماعي فنحو قولهم: لله دره فارساً! وقولهم: سبحان الله.

فَاعِلُه ضميرٌ مستتر عائد على «ما» و«زيداً» مفعولُ أحْسَنَ، والجملة خبر عن «ما»، والتقدير «شيءٌ أحْسَنَ زيداً» أي جعَلَه حسناً، وكذلك «مَا أوْفى خَلِيلَيْنَا».

وأما أفْعِلْ ففعل أمر(١) ومعناه التعجب، لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة.

واستدل على فعلية أفْعَلَ بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياءُ المتكلم، نحو: «ما أفْقَرَنِي إلى عَفْوِ الله» وعلى فعلية «أفْعِلْ» بدخول نون التوكيد عليه في قوله:

٢٦٨ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً
فَأحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

أراد «وَأَحْرِيَنْ» بنون التوكيد الخفيفة، فأبْدَلها ألفاً في الوقف.

---

(١) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماض جاء على صورة الأمر، والمجرور بالباء الزائدة وجوباً هو فاعله، وأصل الكلام «أحسن زيد» أي صار ذا حسن، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب، فحولوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الإنشاء، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد فاستقبحوا إسناد صورة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو: امرر بزيد، ثم التزموا ذلك.

٢٦٨ - هذا البيت مما استشهد به ثعلب، ولم يعزه لقائل معين، وأنشده في اللسان (غ ض ب) عن ابن الأعرابي، ولم يعزه إلى قائل معين، وروى صدره «ومستخلف من بعد غضبى» وقد أنشده ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٣٧) كما أنشده صاحب اللسان.

اللغة: «غضبى» - بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة - اسم للمائة من الإبل، وهي معرفة لا تنون ولا تدخل عليها أل، ذكر ذلك الجوهري والصاغاني وابن سيده والزجاجي، وقال المجد: إنه تصحيف، وإن صوابه «غضيا» بالمثناة التحية مقصوراً - وكأنه سمي بذلك على التشبيه بمنبت الغضي لكثرته «صريمة» تصغير صرمة - بكسر أوله - وهي القطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين، ويقال غير ذلك، ويجوز أن تقرأ صريمة بفتح الصاد، والصريمة:

وأشـار بقـولـه: «وتلو أفْعَـلَ» إلى أن تـاليَ «أفْعَـلَ» يُنْصَبُ لكـونـه مفعولاً، نحو «ما أوْفى خليلينا».

ثم مَثَّلَ بقوله: «وأَصْدِقْ بهما» للصيغة الثانية.

وما قدمناه من أن «ما» نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خَبَـرٌ عنهـا، والتقـديـر: «شيء أَحْسَنَ زيـداً» أي جعله حسنـاً، وذهب الأخفشُ إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتُهـا، والخبر محـذوف، والتقـديـر: «الَّـذِي أَحْسَنَ زَيْـداً شيء عَـظِيم» وذهب بعضُهم إلى أنهـا استفهامية، والجملة التي بعـدها خبـر عنها، والتقـدير: «أيُّ شيءَ أَحْسَنَ

= القطعة من النخل والإبل أيضاً، ومن الأول قول عمر رضي الله عنه «أدخل رب الصريمـة والغنيمة» يريد صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة.

الإعراب. «ومستبدل» الواو واو ربّ، مستبدل: مبتدأ مرفـوع تقديـراً، وفيه ضميـر مستتر فـاعله «من بعد» جار ومجـرور متعلق بمستبدل، وبعـد مضاف، و «غضبى» مضـاف إليه «صـريمة» مفعـول به لمستبدل «فأحر» أحر: فعل ماض جاء على صورة الأمر «به» الباء زائدة، والضميـر فاعـل أحر «من طول» جار ومجـرور متعلق بأحـر، و «من» فيه بمعنى البـاء، ويروى «لـطول فقر» وطـول مضاف و «فقر» مضاف إليه «وأحريا» الواو عاطفة، وأحريا: فعل ماض جاء على صورة الأمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف.

الشاهد فيه: قوله «وأحريا» حيث أكد صيغـة التعجب بالنـون الخفيفة، وقـد علمت أن نون التـوكيد يختص دخولها بالأفعال، فيكون ذلك دليلاً على فعلية صيغة التعجب، خلافاً لمن ادعى اسميتها.

فإن قلت: ألستم تدعون أن هذه الصيغة فعل ماض؟ فإذا كان هذا صحيحاً فما بـال نون التـوكيد ـ كما تدعون ـ قد اتصلت به، ونون التوكيد ـ فيما نعلم ـ إنما تتصل بالأمر والمضارع؟

قلنا: الجواب على ذلك من وجهين، أحدهما: أن اتصال نون التوكيـد بالفعـل الماضي ـ وإن يكن نادراً ـ ليس كاتصـالها بـالاسم، فإن اشتـراك الماضي مـع المضارع والأمـر في الفعلية يجعـل بينه وبينهما قرباً واتصالاً، فسهل ـ من أجل هذا ـ دخول النون عليه، والثـاني: أنه إنمـا ألحقت النون هذه الصيغة مراعاة لصورتها، فـإنها في صـورة فعل الأمـر وإن يكن معناهـا معنى الماضي، وهـذا على المشهور عند الجمهور، وقد ذكر الشارح أنها فعل أمر، فلا يرد هذا الاعتراض عليه.

زيداً؟» وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: «شيء أَحْسَنَ زيداً عظيم».

* * *

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ آسْتَبِحْ ... إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ[1]

يجوز حذفُ المتعجَّبِ منه، وهو المنصوب بعد أَفْعَلَ والمجرورُ بالباء بعد أفْعِلْ، إذا دَلَّ عليه دليلٌ، فمثالُ الأول قولُه:

٢٦٩ ـ أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا
بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

---

(١) «حذف» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله استبح الآتي، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بتعجب «تعجبت» فعل وفاعله، والجملة لا محل لها صلة «استبح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «عند» ظرف متعلق بقوله «يضح» الآتي، وعند مضاف و «الحذف» مضاف إليه «معناه» معنى: اسم كان، وهو مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة من «يضح» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢٦٩ ـ البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي.

اللغة: «أم عمرو» يريد به عمرو بن قميئة اليشكري صاحبه في سفره إلى قيصر الروم «تحدرا» انصب، وانسكب.

المعنى: يقول: إن عهدي بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو؟!.

الإعراب: «أرى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أم» مفعول به لأرى، وأم مضاف و «عمرو» مضاف إليه «دمعها» دمع: مبتدأ، ودمع مضاف وها مضاف إليه، والجملة من «تحدرا» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من أم عمرو، لأن «أرى» بصرية فلا تحتاج لمفعول ثان «بكاء» مفعول لأجله «على عمرو» جار ومجرور متعلق ببكاء «وما» تعجبية مبتدأ «كان» زائدة «أصبرا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على ما التعجبية، والمفعول محذوف، أي: أصبرها، والجملة في محل رفع =

التقـدير: «ومـا كان أَصْبَـرَهَا» فحـذف الضميرَ وهـو مفعول أَفْعَـلَ، للدلالة عليه بما تقدم، ومثـالُ الثاني قـولُه تعـالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِـرْ﴾ التقـديرُ ـ والله أعلم ـ وأبصـر بهم، فحذف «بهم» لـدلالة مـا قبله عليـه، وقول الشاعر:

٢٧٠ ـ فَـذَلِـكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّـةَ يَلْقَهَـا حَمِيـداً، وَإنْ يَسْتَغْنِ يَـوْمـاً فَـأَجْـدِرِ

أي: فـأَجْدِرْ بـه [فحذف المتعجب منه بعـد «أَفْعِـلْ» وإن لـم يكن معطوفاً على أَفْعِلْ مثلِهِ، وهو شاذ].

* * *

= خبر المبتدأ وهو ما التعجبية.

الشاهد فيه: قوله «وما كان أصبرا» حيث حذف المتعجب منه، وهـو الضمير المنصـوب الذي يقـع مفعولاً به لفعل التعجب كما قدرناه.

ومثل هذا البيت ما ينسب إلى أبي السبطين علي بن أبي طالب:

جَـزَى الله قَـوْمـاً قَـاتـلوا فِي لِقَـائِـهِـمْ لَدَى الـرَّوْعِ قَـوْمـاً مَـا أعـزَّ وأَكْـرَمَـا

يريد ما أعزهم وأكرمهم، فحذف الضميرين.

٢٧٠ ـ البيت لعروة بن الورد، الملقب بعروة الصعاليك.

المعنى: هذا الفقير ـ الذي وصفه في أبيات سابقة ـ إذا صادف الموت صادفه محموداً، وإن يستغن يوماً فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار!.

الإعراب: «فذلك» اسم الإشارة مبتدأ، واللام للدلالـة على بعد المشـار إليه، والكـاف حرف يـدل على الخطاب «إن» شرطية «يلق» فعل مضارع، فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه «المنية» مفعول به ليلق «يلقها» يلق: فعل مضارع، جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، وها: مفعول به، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «حميداً» حال من فاعـل «يلق» المستتر فيه «وإن» شرطية يستغن» فعل مضارع، فعل الشـرط، وفاعله ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو فاعل «يوماً» ظرف زمان متعلق بيستغن «فأجدر» الفـاء لربط الجـواب بالشـرط، أجدر: فعـل ماض جاء على صورة الأمر، وقد حذف فاعله والباء التي تدخل عليه، والأصل: فأجدر به، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

الشـاهد فيـه: قولـه «فأجـدر» حيث حذف المتعجب منـه، وهو فـاعل «أجـدر» كمـا أوضحنـاه في الإعراب. =

وَفِي كِلاَ الْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا[١]

لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقةً واحدةً، فلا يستعمل من أفْعَلَ غيرُ الماضي، ولا من أفْعِلْ غيرُ الأمر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه.

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ، صُرِّفَا، ... قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا[٢]

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ، ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ[٣]

= واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان «أفعل» معطوفاً على مثله قد ذكر معه المتعجب منه، نحو قوله تعالى ﴿أسمع بهم وابصر﴾ أي بهم، أما في مثل هذا البيت فالحذف شاذ، لعدم وجود المعطوف عليه المشتمل على مثل المحذوف.

ثم اعلم أن ما ذكرناه ـ من أنه يكثر حذف المتعجب منه في صيغة «أفعل به» إذا كان قد عطف على مماثل مشتمل على مثل المحذوف ـ هو رأي جماعة من النحاة، وهؤلاء يخصون الدليل الدال على المحذوف بالمعطوف عليه، بالشرط المذكور، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بوضوح المقصد، سواء أكان بالعطف أم بغيره، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذاً، فاعرف ذلك.

(١) «وفي كلا» جار ومجرور يتعلق بقوله «لزما» الآتي، وكلا مضاف و «الفعلين» مضاف إليه «قدما» ظرف متعلق بلزم «لزما» لزم: فعل ماض، والألف للاطلاق «منع» فاعل لزم، ومنع مضاف و «تصرف» مضاف إليه «بحكم» جار ومجرور متعلق بلزم، والجملة من «حتما» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لحكم.

(٢) «وضعهما» صغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول به «من ذي» جار ومجرور متعلق بصغ، وذي مضاف و «ثلاث» مضاف إليه، والجملة من «صرفا» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لذي ثلاث «قابل فضل، تم، غير ذي انتفا» نعوت أيضاً لذي ثلاث: بعضها مفرد، وبعضها جملة.

(٣) «وغير» معطوف على «غير» في البيت السابق، وغير مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «وصف» مضاف إليه، وجملة «يضاهي أشهلا» في محل جر صفة لوصف «وغير» عطف على غير السابق، وغير مضاف و «سالك» مضاف إليه، وفيه ضمير مستتر فاعل «سبيل» مفعول به لسالك، وسبيل مضاف و «فعلا» قصد لفظه: مضاف إليه.

يشترط في الفعل الذي يُصَاغ منه فعلا التعجب شروطٌ سبعةٌ:

أحدها: أن يكون ثلاثياً، فلا يُبْنَيَانِ مما زاد عليه، نحو دَحْرَجَ وانْطَلَقَ واستخرج.

الثاني: أن يكون متصرفاً، فلا يُبْنَيَانِ من فعلٍ غير متصرفٍ، كنِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسَى، ولَيْسَ.

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للمَفَاضلة، فلا يبنيان من «مات» و«فِنِيَ» ونحوهما، إذ لا مزيةَ فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تاماً، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو «كان» وأخواتها، فلا تقول «ما أكْوَنَ زيداً قائماً» وأجازه الكوفيون.

الخامس: أن لا يكون منفياً، واحترز بذلك من المنفي: لزوماً، نحو «ما عَاجَ فلان بالدَّواءِ» أي: ما انتفَعَ به، أو جوازاً نحو «ما ضربْتُ زيداً».

السادس: أن لا يكون الوَصْفُ منه على أفْعَلَ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان: كسَوِدَ فهو أسْوَدُ، وحَمِرَ فهو أحْمَر، والعيوبِ كَحَوِلَ فهو أحْوَلُ، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ، فلا تقول «ما أَسْوَدَه» ولا «ما أحْمَرَه» ولا «ما أحْوَلَه» ولا «ما أَعْوَرَه» ولا «أَعْوِرْ به» ولا «أحْوِلْ بِهِ».

السابع: أن لا يكون مبنياً للمفعول نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، فلا تقول «ما أَضْرَبَ زيداً» تريد التعجب من ضَرْبٍ أُوقِعَ به، لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْب أوْقَعَهُ.

وَأَشْـدِدَ، اَوْ أَشَـدّ، أَوْ شِبْهُهُمَـا ... يَخْلُفُ مَـا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَـدِمَـا[١]

ومَصْـدَرُ العَـادِمِ ـ بَعْـدُ ـ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْـدَ أَفْعِلْ جَـرُّهُ بِـالْبَـا يَجِبْ[٢]

يعني أنـه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعـال التي لم تستكمل الشـروطَ بأشْدِدْ ونحوه وبأشَدَّ ونحوه، ويُنْصَبُ مصـدرُ ذلك الفعـل العادمِ الشـروطَ بعد «أفعَلَ» مفعولاً، ويجر بعد «أفْعِلْ» بالباء، فتقـول «مَا أشَـدَّ دَحْرَجَتـهُ، واستخراجَهُ» و «أشْدِدْ بِدَحْرَجَتِهِ، واستخـراجِهِ»، و «مَـا أَقْبَحَ عَـوَرَهُ، وَأَقْبِحْ بعَوَرِهِ، وما أشَدَّ حُمْرَتَهُ، وأَشْدِدْ بحُمْرَتِهِ».

* * *

وَبِـالنُّـدُورِ آحْكُمْ لِغَيْـرِ مَـا ذكِـرْ ... وَلاَ تَـقِسْ عَلَى الّـذِي مِـنْـهُ أُثِـرْ[٣]

---

(١) «وأشدد» قصد لفظه: مبتدأ «أو أشد» معطوف عليه «أو شبههما» معطوف على أشد «يخلف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفـع خبر المبتـدأ «ما» اسم موصول: مفعول به ليخلف «بعض» مفعول به مقدم على عامله، وهـو قولـه «عدم» الآتي، وبعض مضاف و «الشروط» مضاف اليه «عدما» فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيـه، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة.

(٢) «ومصدر» مبتدأ، ومصدر مضـاف و «العـادم» مضـاف إليـه «بعد» ظـرف متعلق بينتصب الآتي «ينتصب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «يجب» الآتي، وبعد مضاف و «أفعل» مضاف إليـه «جره» جـر: مبتدأ، وجـر مضاف والهاء مضاف اليه «بالبا» قصر للضرورة: متعلق بجر، والجملة من «يجب» وفاعله المستتر فيـه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «بالندور» جـار ومجرور متعلق بقـوله: «احكم» الآتي «احكم» فعـل امر، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجوباً تقديره انت «لغيـر» جار ومجـرور متعلق باحكم أيضـاً، وغير مضـاف و «ما» اسم مـوصول: مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعـل ضمير مستتـر فيه، والجملة لا محـل لها صلة «ما» «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقديره انت «على الذي» جار ومجرور متعلق بقولـه: «تقس» «منه» جـار ومجرور متعلق بقـوله أثـر الآتي «أثر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محـل لها صلة «الذي».

يعني أنه إذا ورد بناءُ فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سَبَقَ أنه لا يُبْنَى منها حُكِمَ بندورِهِ، ولا يقاس على ما سُمِع منه، كقولهم «ما أخْصَرَهُ» من «اخْتُصِرَ» فَبنَوْا أفْعَلَ من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول، وكقولهم «ما أحْمَقَهُ» فبنَوْا أفعل من فعل الوَصْفُ منه على أفْعَلَ، نحو حَمِقَ فهو أحْمَقُ، وقولهم «ما أعْسَاه، وأَعْسِ به» فَبنَوْا أفعَلَ وأفعِلْ به من «عسى» وهو فعل غير متصرف.

* * *

وَفِعْلُ هـذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِمَا الْزَمَا[1]

وَفَصْلُه: بِظَرْفٍ، أوْ بحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ، والْخُلْفُ في ذاكَ اسْتَقَرّْ[2]

لا يجوز تقديمُ معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: «زيداً ما أحْسَنَ» ولا «ما زيداً أحْسَنَ» ولا «بِزَيْدٍ أحْسِنْ» ويجب وَصْلُه بعامِلِه، فلا يُفْصَل بينهما بأجنبي، فلا تقول في «ما أحسنَ مُعْطِيَكَ الدِّرْهَمَ»: «ما أحْسَن الدرهَمَ معطيك» ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: «ما أحْسَنَ بِزِيدٍ مارًّا» تريد «ما أحسن مارًّا بزيد» ولا «ما أحسن عندك

---

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف واسم الاشارة من «هذا» مضاف اليه «الباب» بدل او عطف بيان او نعت لاسم الاشارة «لن» نافية ناصبة «يقدما» فعل مضارع مبني للمجهول «معموله» معمول: نائب فاعل يقدم، ومعمول مضاف، والهاء مضاف اليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «ووصله» وصل: مفعول مقدم لقوله: «الزما» الآتي، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بوصل «الزما» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره انت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٢) «وفصله» مبتدأ ومضاف اليه «بظرف» جار ومجرور متعلق بفصل «أو بحرف» معطوف على بظرف، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «مستعمل» خبر المبتدأ «والخلف» مبتدأ «في ذاك» جار ومجرور متعلق بالخلف، والجملة من «استقر» وفاعله المستتر فيه جوازاً في محل رفع خبر المبتدأ.

جالساً» تريد «ما أحسن جالساً عندك» فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ، والمشهور جوازه، خلافاً للأخفش والمبرد ومَنْ وافقهما، ونسب الصيمريُّ المنعَ إلى سيبويه، ومما ورد فيه الفصلُ في النثر قولُ عمرو بن معد يكرب: «لله دَرُّ بني سُلَيْمٍ ما أحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَهَا، وأكْرَمَ في اللّزَبَات عطاءَهَا، وأثْبَتَ في المكرمات بَقَاءَهَا» وقول علي كرم الله وجهه، وقد مَرَّ بِعَمَّار فمسح التراب عن وجهه: «أعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجَدَّلا»، ومما ورد منه من النظم قولُ بعض الصحابة رضي الله عنهم:

٢٧١ ـ وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا
وَأَحْبِبْ إلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

---

٢٧١ ـ البيت للعباس بن مرداس، أحد المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله ﷺ من سبي حنين مائة من الإبل.

الإعراب: «وقال» فعل ماض «نبي» فاعل، ونبي مضاف و«المسلمين» مضاف إليه «تقدموا» فعل أمر وفاعله، والجملة في محل نصب مقول القول «وأحبب» فعل ماض جاء على صورة الأمر، فعل تعجب «إلينا» جار ومجرور متعلق بأحبب «أن» مصدرية «تكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن، وفيه ضمير مستتر وجوباًتقديره أنت هو اسمه «المقدما» خبر تكون، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة، وهو فاعل فعل التعجب، وأصل الكلام: وأحبب إلينا بكونك المقدما.

الشاهد فيه: قوله «إلينا» حيث فصل به بين فعل التعجب الذي هو «أحبب» وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب، وذلك جائز في الأصح من مذاهب النحويين.

ومثل هذا البيت في كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

فإن المصدر المنسبك من «أن يحظى بحاجته» مجرور بباء زائدة، وهو فاعل أخلق، وقد فصل بينهما بقوله: «بذي الصبر».

وقولُه:

٢٧٢ - خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى
صَبُوراً، وَلكِنْ لاَ سَبِيلَ إلَى الصَّبْرِ

* * *

٢٧٢ - البيت مما احتج به كثير من النحاة - منهم الجرمي - ولم ينسبه أحد منهم الى قائل معين.

الإعراب: «خليلي» منادى حذف منه حرف النداء، وياء المتكلم مضاف إليه «ما» تعجبية مبتدأ «أحرى» فعل ماض دال على التعجب، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره هو يعود على «ما» التعجبية فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بذي» جار ومجرور متعلق بأحرى، وذي مضاف و «اللب» مضاف اليه «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، وهو المفعول الأول «صبوراً» مفعول ثان ليرى إذا قدرتها علمية؛ فإذا قدرتها بصرية اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل، ويكون قوله: «صبوراً» حالاً من نائب الفاعل، و «أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب «ولكن» حرف استدراك «لا» نافية للجنس «سبيل» اسم لا «الى الصبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل او بمحذوف صفة له، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفاً.

الشاهد فيه: قوله «بذي اللب» حيث فصل به بين فعل التعجب وهو «أحرى» ومفعوله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور متعلق بفعل التعجب، وهذا الفصل جائز في الأشهر من مذاهب النحاة، على ما بيناه في شرح الشاهد السابق، وقد بين الشارح العلامة من قال بجوازه من النحاة، ومن قال بمنعه منهم.

ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر:

أُقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَحْرِ - إِذَا حَالَتْ - بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

فقد فصل بالظرف - وهو قوله إذا حالت - بين فعل التعجب الذي هو قوله: «أحر» وبين معموله الذي هو قوله: «بأن أتحولا» ومن كلام العرب «ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب» وفيه الفصل بين فعل التعجب الذي هو «أحسن» و «أقبح» ومعموله الذي هو «أن يصدق» و «أن يكذب» بالجار والمجرور.

نِعْمَ وَبِئْسَ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهما

فِـعْـلاَنِ غَيْـرُ مُتَصَـرِّفَيْـنِ نِـعْمَ وَبِئْسَ، رَافِعَـانِ اسْـمَيْـنِ(١)

مُقَـارِنَيْ «أَلْ» أَوْ مُضَـافَيْنِ لِمَـا قَارَنَهَا: كَـ«نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا»(٢)

وَيَـرْفَعَـانِ مُضْمَـراً يُفَسِّـرُهْ مُمَيِّزٌ: كَـ«نِعْمَ قَوْمـاً مَعْشَرُهْ»(٣)

مذهبُ جمهور النحويين أن «نِعْمَ، وَبِئْسَ» فعلان، بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو «نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، وبِئْسَتِ المرأة دَعدُ» وذهب جماعة من الكوفيين ـ ومنهم الفراء ـ إلى أنهما اسْمَانِ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم «نعم السَّيْرُ على بئس العَيْرُ» وقول الآخر «والله ما هي بِنعْمَ الْوَلَدُ، نَصْرُهَا بُكَاءٌ، وبِرُّهَا سَرِقَةٌ» وخُرِّج على جَعلِ «نعم وبئس» مفعولين لقولٍ محذوفٍ واقع صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، وهو المجرور بالحرف، لا «نعم وبئس»، والتقدير: نعم السَّيْرُ

(١) «فعلان» خبر مقدم «غير» نعت له، وغيرمضاف و «متصرفين» مضاف اليه «نعم» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وبئس» معطوف على نعم «رافعان» خبر لمبتدأ محذوف، اي: هما رافعان، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسمين» مفعول به لقوله: رافعان.

(٢) «مقارني» نعت لقوله: «إسمين» في البيت السابق، مُقارنَيْ مضاف و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «أو» حرف عطف «مضافين» معطوف على قوله: «مقارني أل» «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «مضافين»، و «قارنها» قارن: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، وها: مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كنعم عقبى الكرما» الكاف جارة لقول محذوف، نعم: فعل ماض، عقبى: فاعل، وعقبى مضاف والكرما: مضاف إليه، وقصر للضرورة، وأصله الكرماء.

(٣) «ويرفعان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل «مضمراً» مفعول به «يفسره» يفسر: فعل مضارع، والهاء مفعول به «مميز» فاعل يفسر، والجملة في محل نصب نعت لقوله: «مضمراً»، وقوله «كنعم قوماً معشره» الكاف فيه جارة لقول محذوف، نعم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه «قوماً» تمييز «معشره» مبتدأ خبره الجملة التي قبله، ومعشر مضاف والهاء مضاف إليه.

على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العير، وما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الْوَلَدُ، فحذف الموصوف والصفة، وأُقيم المعمول مُقَامَهُمَا مع بقاء «نعم وبئس» على فعليتهما.

وهذان الفعلان لا يتصرفان، فلا يُسْتعمل منهما غيرُ الماضي، ولا أُبدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام، نحو «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» ومنه قوله تعالى: ﴿نِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ واختلف في هذه اللام، فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحْتَ الجنسَ كلّه من أجل زيد، ثم خَصَصْتَ زيداً بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازاً، وكأنك [قد] جعلت زيداً الجنسَ كلّه مبالغة، وقيل: هي للعهد[1].

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه «أل»، كقوله: «نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ﴾

الثالث: أن يكون مُضْمَراً مُفَسَّراً بنكرة بعده منصوبةٍ على التمييز، نحو «نعم قَوْماً مَعْشَرُهُ» ففي «نعم» ضميرٌ مستتر يفسره «قوماً» و «معشره» مبتدأ، وزعم بعضهم أن «معشره» مرفوع بنعم وهو الفاعل، ولا ضمير

(١) العهد ـ عند من قال إن أل في فاعل نعم وبئس للعهد ـ قيل: هو العهد الذهني لأن مدخولها فرد مبهم، وذلك كقول القائل: أدخل السوق، واشتر اللحم، ثم بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيماً؛ لقصد المدح أو الذم، ومن الناس من ذهب الى أن العهد هو العهد الخارجي، والمعهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح او الذم؛ فالرجل في «نعم الرجل زيد» هو زيد، وكأنك قلت: نعم زيد هو، فوضعت الظاهر ـ وهو المخصوص ـ موضع المضمر، قصداً الى زيادة التقرير والتفخيم.

فيهـا، وقال بعض هؤلاء: إن «قـوماً» حـال، وبعضهم: إنه تمييـز، ومثـلُ «نعم قوماً معشَرُه» قولُه تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظّالمين بَدَلاً﴾ وقول الشاعر:

٢٧٣ ـ لَـنِـعْـمَ مَـوْئِـلاً الْـمَـوْلَـى إذَا حُـذِرَتْ
بَـأْسَـاءُ ذي الْـبَـغْـيِ وَاسْـتِـيـلاَءُ ذِي الإِحَـنِ

وقول الآخر:

٢٧٤ ـ تَـقُـول عِـرْسِي وَهْـيَ لِـي فِـي عَـوْمَـرَهْ:
بِئْسَ امْـرَأً، وَإِنَّـنِـي بِئْسَ الْـمَـرَهْ

***

٢٧٣ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «موئلاً» الموئل هو الملجأ والمرجع «حذرت» مبني للمجهول ـ أي: خيفت «بأساء» هي الشدة «الإحن» جمع إحنة ـ بكسر الهمزة فيهما ـ وهي الحقد وإضمار العداوة.

الإعراب: «نعم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه «موئلاً» تمييز «المولى» مبتدأ، والجملة قبله في محل رفع خبره، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: الممدوح المولى «إذا» ظرف زمان متعلق بنعم «حذرت» حذر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «بأساء» نائب فاعل حذر، وبأساء مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «البغي» مضاف إليه «واستيلاء» الواو عاطفة، واستيلاء: معطوف على بأساء، واستيلاء مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «الإحن» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لنعم موئلاً» فإن «نعم» قد رفع ضميراً مستتراً، وقد فسر التمييز ـ الذي هو قوله موئلاً ـ هذا الضمير.

٢٧٤ ـ البيت لراجز لم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم.

اللغة: «عرسي» عرس الرجل ـ بكسر أوله ـ امرأته «عومرة» صياح وجلبة وصخب.

الإعراب: «تقول» فعل مضارع «عرسي» عرس: فاعل، وعرس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وهي» الواو واو الحال، هي: ضمير منفصل مبتدأ «لي، في عومرة» متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «بئس» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه «امرأ» تمييز، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مقول القول «وإنني» الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم إن «بئس» فعل ماض «المره» فاعل، =

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ[1]

اختلف النحويُّونَ في جواز الجمع بين التمييز والفاعلِ الظاهرِ في «نعم» وأخواتها، فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبوَيْهِ، فلا تقول: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ» وذهب قوم إلى الجواز، واستدلُّوا بقوله:

٢٧٥ ـ وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ
فَحْلاً، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

= وجملة الفعل وفاعله ـ بحسب الظاهر ـ في محل رفع خبر إن، وعند التحقيق في محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبراً لإن، وتقدير الكلام: وإنني مقول في حقي: بئس المرء، وجملة «إن» واسمه وخبره في محل نصب معطوفة على جملة مقول القول.

الشاهد فيه: «بئس امرأ» حيث رفع «بئس» ضميراً مستتراً، وقد فسر التمييز الذي بعده ـ وهو قوله امرأ ـ هذا الضمير، وقد وقع فيه ما ظاهره ان خبر إن جملة انشائية، وهي جملة «بئس المرء» وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبراً لإن، وتقع هذه الجملة معمولة له، وانظر مطلع باب إن وأخواتها في الجزء الأول من هذا الكتاب.

(١) «وجمع» مبتدأ أول، وجمع مضاف و «تمييز» مضاف إليه «وفاعل» معطوف على تمييز، وجملة «ظهر» وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لفاعل «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خلاف» مبتدأ ثان مؤخر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو جمع «عنهم» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتي، وجملة «قد اشتهر» وفاعله المستتر فيه العائد إلى خلاف في محل رفع صفة لخلاف.

٢٧٥ ـ البيت لجرير بن عطية، من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي.

اللغة: «زلاء» بفتح الزاي، وتشديد اللام، وآخره همزة ـ المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين «منطيق» المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجيزتها، وأراد بذلك الكناية عن كونها ممتهنة؛ فهي هزيلة ضعيفة الجسم من أجل ذلك.

المعنى: يذمهم بدناءة الأصل، ولؤم النجار، وبأنهم في شدة الفقر، وسوء العيش حتى ان المرأة منهم لتمتهن في الأعمال، وتبتذل في الخدمة؛ فيذهب عنها اللحم ـ وذلك عند العرب مما تذم به المرأة ـ فتضطر الى أن تتخذ حشية ـ وهي كساء غليظ خشن ـ تعظم بها أليتها وتكبرها ستراً لهزالها ونحافة جسمها.

وقوله:

٢٧٦ ـ تَــزَوَّدْ مِــثْــلَ زَادِ أَبِــيــكَ فِــيــنَــا
فَــنِــعْــمَ الــزَّادُ زادُ أَبِــيــكَ زَادا

= الإعراب: «التغلبيون» مبتدأ «بئس» فعل ماض لإنشاء الذم «الفحل» فاعل بئس، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، وقوله فحل من «فحلهم» مبتدأ مؤخر، وفحل مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي في أول الكلام «فحلا» تمييز «وأمهم» الواو للاستئناف، أو هي عاطفة، وأم: مبتدأ وأم مضاف والضمير مضاف إليه «زلاء» خبر المبتدأ «منطيق» نعت لزلاء، أو خبر ثان.

الشاهد فيه: قوله «بئس الفحل... فحلاً» حيث جمع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر ـ وهو قوله «الفحل» والتمييز، وهو قوله «فحلاً».

٢٧٦ ـ البيت لجرير بن عطية، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان.

اللغة: «تزود» أصل معناه: اتخذ زاداً، وأراد منه هنا السيرة الحميدة، والعيشة الطيبة، وحسن المعاملة.

المعنى: سر فينا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسرها، وعش بيننا العيشة المرضية التي كان يعيشها أبوك، واتخذ عندنا من الأيادي البارة كما كان يتخذه أبوك؛ فقد كانت سيرة أبيك عاطرة، وأنت خليق بأن تقفو أثره.

الإعراب: «تزود» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديرة أنت «مثل» مفعول به لتزود، ومثل مضاف و«زاد» مضاف إليه، وزاد مضاف وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «فينا» جار ومجرور متعلق بتزود «فنعم» الفاء للتعليل، نعم: فعل ماض لإنشاء المدح «الزاد» فاعل نعم، والجملة من الفعل والفاعل في محل خبر مقدم «زاد» مبتدأ مؤخر، وزاد مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «زاداً» تمييز.

الشاهد فيه: قوله «فنعم الزاد... زاداً» حيث جمع في الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله «الزاد» والتمييز وهو قوله «زاداً» كما في البيت السابق، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين، وقوم منهم يعربون «زاداً» في آخر هذا البيت مفعولاً به لقوله «تزود» الذي في أول البيت، وعلى هذا يكون قوله «مثل» حالاً من «زادا» وأصله نعت له، فلما تقدم عليه صار حالاً، وتقديره البيت على هذا: تزود زاداً مثل زاد أبيك فينا، فنعم الزاد زاد أبيك.

وفصَّلَ بعضهم، فقال: إنْ أفاد التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعـل جازَ الجمـعُ بينهما، نحـو: «نِعْمَ الرَّجُـلُ فَارِسـاً زَيْـدٌ» وإلاّ فـلاَ، نحـو: «نعم الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ».

فإن كان الفـاعل مضمـراً، جاز الجمـعُ بينه وبين التمييـز، اتفاقـاً، نحو: «نِعْمَ رجُلاً زَيْدٌ».

* * *

وَ «مَـا» مُمَيِّـزٌ، وَقِيـل: فَـاعِـلُ، فِي نَحْـوِ «نِعْمَ مَا يُقُـولُ الْفَـاضِـلُ»[1]

تقع «ما» بعـد «نعم، وبئس» فتقول: «نِعْمَ مـا» أو «نِعِمَّا»، و «بئس مـا» ومنه قـوله تعـالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّـدَقَاتِ فَنِعِمَّـا هِيَ﴾ وقولُـه تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ واخْتُلِفَ في «ما» هذه، فقال قـوم: هي نكرة منصوبة على التمييـز، وفاعـلُ «نعم» ضميرٌ مستتـر، وقيل: هي الفـاعل، وهي اسمٌ مَعْرِفَةٌ، وهذا مَذْهَبُ ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه.

* * *

وَيُـذْكَـرُ المَخْصُـوصُ بَعْـد مُبْتَـدا أَوْخَـبَـرَ اسْمٍ لَـيْسَ يَبْـدُو أَبَـدَا[2]

---

(١) «وما» مبتدأ «مميز» خبر «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «فاعل» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو فاعل، مثلاً، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل قيل، وهذه الجملة هي مقول القول «في نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» أو من الضمير في خبره «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح، وفاعله ضمير مستتر فيه، وما: تمييز وقيل: ما فاعل، وجملة «يقول الفاضل» في محل نصب نعت لما على الأول، وفي محل رفع نعت لخصوص بالمدح محذوف ـ تقديره: نعم الشيء يقوله الفاضل ـ على الثاني.

(٢) «ويذكر» فعل مضارع مبني للمجهول «المخصوص» نائب فاعل «بعد» ظرف متعلق بيذكر، مبني =

يـذكر بعـد «نعم، وبئس» وفَاعِلِهِمَـا اسمٌ مرفـوعٌ، هو المخصـوص بالمدح أو الذم، وعلامتهُ أن يصلح لجعله مبتدأ، وجَعْـلِ الفعل والفـاعل خبـراً عنه، نحـو: «نعم الرَّجُـلُ زَيْدٌ، وبِئْسَ الـرَّجُلُ عَمْـرٌو، ونعم غُـلَامُ الْقَـوْمِ زَيْدٌ، وبِئْسَ غُـلَامُ الْقَوْمِ عَمْـرٌو، ونعم رَجُـلاً زَيْـدٌ، وبئس رَجُـلاً عَمْرٌو» وفي إعرابه وجهان مشهوران.

أحدهما: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه.

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبـاً، والتقديـر «هو زيـد، وهو عمرو، أي: الممدوحُ زَيْدٌ، والمذمومُ عمرو.

ومنع بعضُهم الوجه الثاني، وأوْجَبَ الأولَ.

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: «زيد الممدوح».

* * *

وَإنْ يُـقَـدَّمْ مُـشْـعِـرٌ بِـهِ كَـفَـى ... كَـالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى»[1]

= على الضم في محـل نصب «مبتدا» حال من المخصوص «أو» عـاطفة «خبـر» معطوف على مبتـدأ، وخبـر مضاف و «اسم» مضـاف إليه «ليس» فعـل ماض نـاقص، واسمه ضميـر مستتر فيـه، وجملة «يبدو» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليـس، وجملة ليس واسمه وخبره في محـل جر نعت لقوله اسم، «أبدا» منصوب على الظرفية، وعامله يبدو.

(١) «وإن» شرطية «تقدم» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «مشعر» نائب فاعل يقـدم «به» جـار ومجرور متعلق بمشعر «كفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتـر فيه، وهـو جواب الشـرط «كالعلم» الكاف جارة لقول محذوف، العلم: مبتـدأ «نعم» فعل مـاض لإنشاء المـدح «المقتنى» فاعـل لنعم «والمقتفى» معطوف على المقتنى، وجملة نعم وفاعلها في محل رفـع خبر المبتـدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول المحذوف المجرور بـالكاف، وتقـدير الكـلام: كقولـك العلم نعم المقتنى.

إذا تقدَّمَ ما يَدُلُّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغْنَى عن ذكره آخِراً، كقوله تعالى في أيوب: ﴿إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابراً نعم الْعَبْدُ إنَّهُ أَوَّابٌ﴾ أي: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح ـ وهو أيوب ـ لدلالة ما قبله عليه.

* * *

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ «سَاءَ» وَاجْعَلْ فَعُلا مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ[1]

تستعمل «ساء» في الذم استعمالَ «بئس»، فلا يكون فاعِلُها إلا ما يكون فاعلاً لبئس ـ وهو المحلىَّ بالألف واللام، نحو «ساءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» والمضافُ إلى ما فيه الألفُ واللام، نحو «سَاءَ غُلاَمُ الْقَوْمِ زَيْدٌ»، والمضمَرُ المفسَّرُ بنكرة بعده، نحو «سَاءَ رجلاً زَيْدٌ» ومنه قولُه تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الّذِينَ كَذّبُوا﴾ ـ ويُذْكَر بعدها المخصوصُ بالذم، كما يذكر بعد «بئس»، وإعرابُهُ كما تقدم.

وأشار بقوله: «واجعل فعُلا» إلى أن كلَّ فعلٍ ثلاثي يجوز أن يُبْنَى منه فعلٌ على فَعُلَ لقصد المدح أو الذم، ويُعَامَلُ معاملَةَ «نعم، وبئس» في جميع ما تقدم لهما من الأحكام، فتقول: «شَرُفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَلَؤُمَ الرَّجُل بكرٌ، وَشَرُفَ غلام الرجلِ زَيْدٌ، وَشَرُفَ رجلاً زَيْدٌ».

---

(١) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كبئس» جار ومجرور متعلق باجعل وهو مفعوله الثاني «ساء» قصد لفظه: مفعول أول لاجعل «واجعل» الواو عاطفة، اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على اجعل السابق «فعلاً» مفعول أول لاجعل «من ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلاً، وذي مضاف و «ثلاثة» مضاف إليه «كنعم» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو مفعوله الثاني «مسجلاً» حال من نعم.

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في عَلِمَ أن يقال: «عَلُمَ الرَّجُلُ زيدٌ»، بضم عَيْنِ الكلمة، وقد مَثَّلَ هو وابنهُ به. وصَرَّحَ غيرهُ أنه لا يجوز تحويل «علم، وجهل، وسمع» إلى فَعُل بضم العين، لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمالَ أبقتها على كسرة عينها، ولم تحولها إلى الضم، فلا يجوز لنا تحويلُها، بل نُبْقِيها على حالها، كما أبقوها، فتقول: «عَلِمَ الرجُلُ زَيْدٌ، وَجَهِلَ الرجُلُ عَمْروٌ، وَسَمِعَ الرجُلُ بكْرٌ».

* * *

وَمِثْلُ نعم «حَبَّذَا»، الْفَاعِلُ «ذَا»
وَإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: «لَا حَبَّذَا»[1]

يُقَالُ في المدح: «حَبَّذَا زَيْدٌ»، وفي الذم: «لَا حَبَّذَا زَيْدٌ» كقوله:

٢٧٧ أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ المَلَا، غَيْرَ أَنَّهُ
إذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا

(١) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف و «نعم» قصد لفظه: مضاف إليه «حبذا» قصد لفظه أيضاً: خبر المبتدأ «الفاعل ذا» مبتدأ وخبر «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذماً» مفعول به لترد «فقل» الفاء واقعة في جواب الشرط، قل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» نافية «حبذا» فعل وفاعل، والجملة مقول القول في محل نصب، وجملة قل ومعمولاته في محل جزم جواب الشرط.

٢٧٧ ـ البيت لكنزة ـ بكاف مفتوحة فنون ساكنة ـ أم شملة بن برد المنقري، من أبيات تهجو فيها مية صاحبة ذي الرمة، كذا قال أبو تمام، وقيل: البيت لذي الرمة نفسه، قاله التبريزي شارح الحماسة، وروى بعد بيت الشاهد قوله:

عَلَى وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَاحَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ الْعَارُ، لَوْ كَانَ بَادِيَا

اللغة: «الملا» بالقصر ـ الفضاء الواسع.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «حبذا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم «أهل»=

واختلف في إعرابها، فذهب أبو علي الفارسي في البَغْدَاديات، وابنِ بَرْهَان، وابن خروف ـ وزعم أنه مذهب سيبويه، وأنَّ مَنْ نَقَل عنه غيرَه فقد أخطأ عليه ـ واختاره المصنف، إلى أن «حبّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذا» فاعلُه، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبَرُه، وجوز أن يكون خبراً لمبتدإ محذوف، وتقديره «هو زيد» أي: الممدوح أو المذموم زيد، واختاره المصنف.

وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللّخمِي ـ واختاره ابن عصفور ـ إلى أن «حَبَّذا» اسمٌ، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبَرٌ مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت «حَبَّ» مع «ذا» وجعلتَا اسماً واحداً.

= مبتدأ مؤخر، وأهل مضاف «الملا» مضاف إليه «غير» نصب على الاستثناء «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير القصة والشأن اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ذكرت» ذكر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «مي» نائب فاعل ذكر، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فلا» الفاء واقعة في جواب إذا، لا: نافية «حبذا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم «هيا» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، وجملتا الشرط وجوابه في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه.

الشاهد فيه: قوله «حبذا أهل الملا، ولا حبذا هيا» حيث استعمل «حبذا» في صدر البيت في المدح كاستعمال «نعم» واستعمل «لا حبذا» في عجز البيت في الذم كاستعمال «بئس»، ومثل هذا البيت في استعمال الكلمتين معاً قول الآخر:

أَلا حَبَّذا عَاذِرِي فِي الْهَوَى ... وَلاَ حَبَّذا الْعَاذِلُ الْجَاهِلُ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَظَلْتُ بِمَرْأَى شَائِقٍ وَبِمَسْمَعٍ ... أَلا حَبَّذا مَرْأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعُ

ومن هنا تعلم أنه لا يشرط في فاعل «حبذا» ـ إذا اعتبرتها كلها فعلاً ماضياً ـ أن يكون مقروناً بألْ، بل لا شرط فيه أن يكون معرفة.

وذهب قومٌ - منهم ابن دُرُسْتَوَيْهِ - إلى أن «حبذا» فعل ماض، و«زيد» فاعله، فركبت «حَبَّ» مع «ذَا» وجعلتا فعلاً، وهذا أضعف المذاهب.

* * *

وَأَوْلِ «ذَا» الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ، لا تَعْدِلْ بِذَا، فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلا[1]

أي: أوْقِعِ المخصوصَ بالمدح أو الذم بعد «ذا» على أي حال كان، من الإفراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، ولا تُغَيِّر «ذا» لتغيُّرِ المخصوص، بل يلزمُ الإفراد والتذكير، وذلك لأنها أشبهت المَثَلَ، والمَثَلُ لا يغير، فكما تقول «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ» للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ فلا تغيره، تقول: «حَبَّذَا زيد، [وحبذا هند] والزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات» فلا تُخْرِجُ «ذا» عن الإفراد والتذكير، ولو خرجت لقيل «حَبَّذِي هند، وحَبَّذَان الزيدان، وحَبَّتَانِ الهندان، وحب أولئك الزيدون، أو الهندات».

* * *

وَمَا سِوَى «ذَا» ارْفَعْ بِحَبَّ، أَوْ فَجُرّْ
بِالْبَا، وَدُونَ «ذَا» انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ[2]

(١) «أول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «المخصوص» مفعول أول لأول «أيا» اسم شرط، خبر لكان مقدم عليه «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى المخصوص «لا» ناهية «تعدل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بذا» جار ومجرور متعلق بتعدل «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ، وجملة «يضاهي» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل رفع خبر المبتدأ «المثلا» مفعول به ليضاهي.

(٢) «ما» اسم موصول: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله «ارفع» الآتي «سوى» ظرف متعلق =

يعني أنه إذا وَقَعَ بعد «حَبّ» غيرُ «ذا» من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع بِحَبّ، نحو «حَبَّ زَيْدٌ» والجر بباء زائدة، نحو «حَبّ بِـزَيْدٍ» وأصـلُ حَبَّ: حَبُبَ، ثم أدغمت الباء في الباء فصار حَبَّ.

ثم إن وقع بعد «حَبّ» ذا وجب فتح الحاءِ، فتقول: «حَبَّ ذَا» وإن وقع بعدها غيرُ «ذا» جاز ضم الحاء، وفتحها، فتقول «حُبّ زَيْـدٌ» و«حَبَّ زَيْدٌ». وروي بالوجهين قولُه:

٢٧٨ ـ فَـقُلْتُ: آقْـتُـلُوهَـا عَـنْـكُـمُ بِـمِـزَاجِـهَـا،
وَحُـبَّ بِـهَـا مَـقْـتُـولَـةً حِـيـنَ تُـقْـتَـلُ

= بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«ذا» اسم إشارة مضاف إليه «ارفع» فعل أمـر، وفاعله ضمير مستتر فيـه وجوبـاً تقديره أنت «بحب» جار ومجـرور متعلق بارفـع «أو» عاطفـة «فجر» الفـاء زائدة، جر: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجـوباً تقـديره أنت «بـالبا» قصـر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله جر «ودون» الواو عاطفة، دون: ظرف متعلق بمحـذوف حال، وصـاحب الحال محـذوف، ودون مضاف، و«ذا» مضـاف إليه، والمـراد لفظ ذا «انضمام» مبتـدأ، وانضمام مضاف، و«الحا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وجملة «كثر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: وانضمام الحاء من «حب» حال كونه دون «ذا» كثير.

٢٧٨ ـ البيت للأخطل التغلبي، من كلمة يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسيد، أحد أجواد العرب.

اللغة: «اقتلوها» الضمير يعود إلى الخمر، وقتلها: مزجها بالماء؛ لأنه يدفع سورتها ويذهب بحدتها «وحب بها» يروى في مكانه «وأطيب بها».

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «اقتلوها» فعل أمر وفاعله ومفعـوله، والجملة في محـل نصب مقول القول «عنكم، بمزاجها» متعلقان بـاقتلوا «وحب» الواو حـرف عطف، حب: فعـل ماض دال على إنشـاء المدح «بهـا» الباء حـرف جر زائـد، وها: فـاعل حب، مبني على السكـون في محـل رفـع «مقتـولة» تمييـز، أو حال «حين» ظـرف متعلق بحب «تقتل» فعـل مضارع مبني للمجهـول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخمر، والجملة في محـل جر بـإضافـة «حين» إليها.

الشاهد فيه: قوله «حب بها» فإنه يـروى بفتح الحـاء من «حب» وضمها، والفـاعل غيـر «ذا»، وكلا الوجهين ـ في هذه الحاله ـ جائز، فإن كان الفاعل «ذا» تعين فتح الحاء، وقد ذكر الشارح العلامة ـ =

= تبعاً للمصنف ـ ذلك مفصلاً.

واعلم أولا أن فاعل «حب» هذه يجوز أن يكون مجروراً بالباء كما في هذا الشاهد وكما في قول الطرماح بن حكيم:

حُبَّ بِالزَّوْرِ الّذِي لا يُرَى مِنْهُ إلاّ صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامْ

واعلم ثانياً أن هذه الباء زائدة؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً كما تعلم، ولأنه قد ورد من غير الباء في نحو قول ساعدة بن جؤية:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل «حب» غير واجب، حيث جاء فيه فاعل حب ـ وهو قوله: «من يتجنب» ـ غير مقترن بالباء.

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ (١)

صُـغْ مِنْ مَصُـوغٍ مِنْـهُ لِلتَّـعَجُّـبِ ... «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّـذْ أُبِي (٢)

يُصَاغُ من الأفعال التي يجوزُ التعجبُ منها ـ للدلالة على التفضيل ـ وَصْفٌ على وزن «أَفْعَلَ(٣)» فتقول: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ» كما تقول «مَا أَفْضَلَ زَيداً، ومَا أَكْرَمَ خالداً» وما امتنعَ بناءُ فعلِ التَّعَجُّبِ منه امتنع بناءُ أفعل التفضيل منه، فلا يُبْنَى من فعل زائد على ثلاثةِ أحْرُفٍ، كَدَحْرَجَ؛ واسْتَخْرَجَ، ولا من فعل غير متصرف، كنعم وبئس، ولا من فعل لا يَقْبَلُ المَفَاضلة، كمَاتَ وَفَنِيَ، ولا من فعل ناقص، ككان وأخواتها، ولا من فعل منفي، نحو «مَا عَاجَ بِالدَّوَاءِ، وَمَا ضرب» ولا من فعل يأتي الْوَصْفُ منه على أَفْعَلَ، نحو «حَمِرَ، وعَوِرَ» ولا

(١) هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسماً لكل ما دل على زيادة، سواء كانت الزيادة في فضل كأفضل وأجمل، أم كانت زيادة في نقص كأقبح وأسوأ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنة؛ فلا ينافي أن يعرض لها التغير كما في خير وشر.

(٢) «صغ» فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من مصوغ» جار ومجرور متعلق بصغ، وفي الكلام موصوف مقدر، أي: من فعل مصوغ «منه» جار ومجرور متعلق بمصوغ على أنه نائب فاعل له، إذ هو اسم مفعول «للتعجب» جار ومجرور متعلق بمصوغ «أفعل» مفعول به لصغ «للتفضيل» جار ومجرور متعلق بصغ «وأب» فعل أمر، مبني على حذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللذ» اسم موصول ـ لغة في الذي ـ مفعول به لقوله: «ائب» والجملة من «أبي» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) هذا الوصف اسم لقبوله علامات الأسماء؛ وهو غير منصرف لكونه ملازماً للوصفية ووزن الفعل، ويعرف بأنه «الوصف الموازن للفعل تحقيقاً كأفضل أو تقديراً كخير وشر في نحو قوله تعالى: (أنتم شر مكاناً) وقوله سبحانه (هو خير مما يجمعون) بدليل مجيئه على الأصل في قول الراجز:

* بلال خير الناس وابن الأخير *

الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل».

من فعل مبني للمفعول، نحو «ضُرِبَ، وجُنَّ» وَشَذَّ منه قولهم: «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فبنوا أفعل التفضيل من «اخْتُصِرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول، وقالوا: «أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» فبنوا أفعل التفضيل ـ شذوذاً ـ من فعلِ الوَصْفُ منه على أفعل.

* * *

وَمَا بِهِ إلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ   لِمَانِعٍ، بِهِ إلى التَّفْضِيلِ صِلْ(١)

تَقَدَّمَ ـ في باب التعجب ـ أنه يُتَوَلُّ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ«أَشَدَّ» ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب، فكما تقول: «مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ» تقول: «هو أشَدُّ استخراجاً من زيد» وكما تقول: «مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ» تقول: «هو أشَدُّ حُمْرَةً من زيد» لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد «أشَدَّ» مفعولاً، وههُنَا ينتصب تمييزاً.

* * *

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا   تَقْدِيراً، أَوْلَفْظاً، بِمِنْ إنْ جُرِّدَا(٢)

---

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي على أنه نائب فاعل له تقدم عليه، وإنما ساغ ذلك لأن الجار والمجرور يتوسع فهما «إلى تعجب» جار ومجرور متعلق بوصل، وجملة «وصل» ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «لمانع» جار ومجرور متعلق بوصل أيضاً «به إلى التفضيل» يتعلقان بقوله: «صل» الآتي «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وأفعل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وأفعل مضاف و«التفضيل» مضاف إليه «صله»: صل فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أبداً» منصوب على=

لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحْوَالٍ، الأوَّل: أن يكون مجرداً، الثاني: أن يكون مضافاً، الثالث: أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجرداً فلا بد أن يتصل به «مِنْ»: لفظاً، أو تقديراً[١]، جَارَّةً للمفَضّلِ، نحو «زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْ عمرو، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفْضَلَ مِنْ عمرو» وقد تحذف «مِنْ» ومجرورُهَا للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿أنَا أكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأعَزُّ نَفَراً﴾ أي: وأعزُّ منك [نفراً].

وفُهِمَ من كلامه أن أفعل التفضيل إذا كان بـ «ـأَلْ» أو مضافاً لا تصحبه «من[٢]»، فلا تقول: «زَيْدٌ الأفْضَلُ من عمرو»، ولا «زَيْدٌ أفضل الناس من عمرو».

= الظرفية «تقديراً» حال «أو لفظاً» معطوف عليه «بمن» جار ومجرور متعلق بصل «إن» شرطية «جردا» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والألف للاطلاق، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(١) يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل ومن الجارة للمفضول بأحد شيئين،
الأول: معمول أفعل التفضيل، نحو قوله تعالى: (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم)،
والثاني: لو الشرطية ومدخولها، نحو قول الشاعر:

وَلَفُوكِ أطْيَبُ، لَوْ بَذَلْتِ آنَا، مِنْ مَاءِ مَوْهِبَةٍ عَلَى خَمْرِ

(٢) ربما جاء بعد أفعل التفضيل المقترن بأل أو المضاف من كما في قول الأعشى، وسيأتي قريباً. ونشرحه لك، وهو الشاهد رقم ٢٨٠.

وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصىً وَإنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

وكما في قول سعد القرقره:

نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ

كما جاء المجرد من أل والإضافة غير مقرون بمن في قول امرىء القيس بن حجر الكندي:

عَلَيْهَا فَتًى لَمْ تَحْمِلِ الأرْضُ مِثْلَهُ أبَرُّ بِمِيثَاقٍ، وَأوْفَى، وَأصْبَرَا

وأكثر ما يكون ذلك[1] إذا كان أفعل التفضيل خبراً، كالآية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن، وقد تحذف منه وهو غير خبر، كقوله:

٢٧٩ - دَنَــوْتِ وَقَــدْ خِـلْنَــاكِ كَــالْبَــدْرِ أجْـمَــلاَ
فَـظَلَّ فُـؤَادِي فـي هَـوَاكِ مُـضَـلّلاَ

فـ «أجْمَلَ» أفعلُ تفضيلٍ، وهو منصوب على الحال من التاء في «دَنَوْتِ» وحذفت منه «مِنْ»، والتقدير: دنوت أجملَ من البدر، وقد خلناك كالبدر.

ويلزم أفعلُ التفضيلِ المجردُ الإفرادَ والتذكيرَ، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقوله:

وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيراً، وَأنْ يُوَحَّدَا[2]

(١) يريد «وأكثر ما يكون حذف من مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفعل خبراً - إلخ».

٢٧٩ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «دنوت» قربت «خلناك» ظننا شأنك كذا «كالبدر» مشابهة له «أجملا» أي أكثر جمالاً من البدر، وهو من معمولات دنوت: أي دنوت حال كونك أجمل من البدر وقد خلناك مثل البدر.

الإعراب: «دنوت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «خلناك» فعل ماض، وفاعله ومفعوله الأول «كالبدر» جار ومجرور متعلق بخلناك وهو مفعول ثان لخال، والجملة من الفعل ومفعوليه في محل نصب حال من التاء في دنوت «أجملا» حال ثانية من التاء «فظل» فعل ماض ناقص «فؤادي» فؤاد: اسم ظل، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «في هواك» الجار والمجرور متعلق بقوله: «مضللا» الآتي، وهوى مضاف، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه «مضللا» خبر ظل.

الشاهد فيه: قوله «أجملا» حيث حذف «من» الجارة للمفضول عليه مع مجرورها، وأصل الكلام: أجمل منه، ونظيره بيت امرىء القيس الذي أنشدناه قريباً ص ١٦٤.

(٢) «وإن» شرطية «لمنكور» جار ومجرور متعلق بقوله: «يضف» الآتي «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل =

فتَقـول: «زيد أفْضَـلُ من عمرو، وأفْضَـلُ رجلٍ، وهنـد أفضـل من عمـرو، وأفضـل امـرأة، والـزيـدان أفضـل من عمـرو، وأفضـل رجلين، والهندان أفضل من عمرو، وأفضل امرأتين، والزَّيْـدُونَ أفضل من عمـرو، وأفضل رجال، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نسـاء» فيكون «أفعـل» في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يؤنث، ولا يثنّى، ولا يجمع.

* * *

وَتِـلْوُ «أَلْ» طِبْـقٌ، وَمَـا لِمَـعْـرِفَـهْ ... أُضِيفَ ذُووَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْـرِفَـهْ[1]

هـٰـذَا إِذَا نَـوَيْـتَ مَعْـنَى «مِـنْ» وَإِنْ ... لَمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ[2]

= «أو» عاطفة «جردا» معطوف على يضف «ألـزم» فعل مـاض مبني للمجهول في محـل جزم جـواب الشـرط، ونائب الفـاعل ضمير مستتر فيـه، وهو المفعـول الأول «تذكيـراً» مفعول ثـان لألزم «وأن» مصدرية «يوحدا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب فـاعله ضمير مستـتر فيه جـوازاً تقديره هو، والمصدر المنسبك من «أن» المصدريـة ومعمولهـا في تأويـل مصدر منصـوب معطوف على قوله: تذكيراً.

(١) «وتلو» مبتدأ، وتلو مضاف و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «طبق» خبر المبتدأ «ومـا» الواو عـاطفة، ما اسم موصول: مبتدأ «لمعرفة» جـار ومجرور متعلق بقـوله: «اضيف» الآتي «أضيف» فعـل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضميـر مستتر فيـه، والجملة لا محل لهـا صلة الموصـول «ذو» خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة، وذو مضاف و «وجهين» مضـاف إليه «عن ذي» جـار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـوجهين، وذي مضاف و«معـرفة» مضـاف إليه، والتقـدير: ذو وجهين منقـولين عن معرفة.

(٢) «هـذا» اسم إشارة مبتـدأ، وخبره محـذوف، وتقديـره هذا ثـابت، ونحوه «إذا» ظـرف تضمن معنى الشرط. «نويت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضـافة «إذا» إليهـا «معنى» مفعول بـه لنويت، ومعنى مضاف و «من» قصد لفـظه: مضاف إليـه، وجواب «إذا» محـذوف يدل عليـه سابق الكـلام «وإن» شرطية «لم» نافية جازمة «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم، فعـل الشرط، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجوباً تقديـره أنت، ومفعولـه محذوف يـدل عليه مـا قبله أي: إن لم تنو معنى من «فهـو» الفاء لربط الشـرط بالجواب، هـو: ضمير منفصـل مبتدأ «طبق» خبـر المبتدأ، وطبق مضـاف و «ما» اسم =

إذا كان أفْعَلُ التفضيل بـ «ـأل» لزمَتْ مُطَابَقَتُهُ لما قبله: في الإفراد، والتذكير، وغيرهما، فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفْضَلُونَ، وهند الفُضْلَى، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ، والهندات الفُضَّلُ، أو الفُضْلَيَاتُ»، ولا يجوز عدم مطابقتِهِ لما قبله، فلا تقول: «الزيدون الأفضل» ولا «الزيدان الأفْضَلُ» ولا «هند الأفضل» ولا «الهندان الأفضل» ولا «الهنداتُ الأفْضَلُ»، ولا يجوز أن تقترن به «مِنْ»، فلا تَقُولُ: «زيد الأفضل من عمرو» فأما قولُه:

٢٨٠ ـ وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فَيُخَرَّجُ على زيادة الألف واللام، والأصل: ولست بأكْثَرَ منهم، أو جَعْلِ «منهم» متعلقاً بمحذوفٍ مجردٍ من الألف واللام، لا بما دخلت عليه الألف واللَّامُ، والتقدير «ولست بالأكْثَرِ أكْثَرَ منهم».

= موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله «قرن» الآتي «قرن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة، والمراد بمعنى من ـ الذي قد تنويه وقد لا تنويه ـ هو التفضيل.

٢٨٠ ـ البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل، وذلك في المنافرة التي وقعت بينهما، وأمرها مشهور بين المتأدبين.

اللغة: «الأكثر حصى» كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار «العزة» القوة والغلبة «الكاثر» الغالب في الكثرة، مأخوذة من قولهم: كثرتهم أكثرهم ـ من باب نصر ـ أي: غلبتهم كثرة.

الإعراب: «ليست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه «بالأكثر» الباء حرف جر زائد، الأكثر: خبر ليس «منهم» جار ومجرور متعلق ـ في الظاهر ـ بالأكثر، وستعرف ما فيه «حصى» تمييز «إنما» أداة حصر «العزة» مبتدأ «للكاثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «بالأكثر منهم» فإن ظاهره أنه جمع بين أل الداخلة على اسم التفضيل و «من» الجارة للمفضول عليه، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلاً بهذا البيت ونحوه، ومنعه الجمهور، ولهم في تخريج البيت على مذهبهم توجيهات أشار الشارح العلامة إلى اثنين منها، وهما الثاني والثالث في كلامنا الذي نذكره. =

وأشار بقوله: «وما لمعرفة أضيف ـ إلخ» إلى أن أفْعَلَ التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقُصِد به التفضيل، جاز فيه وجهان، أحدُهما: استعمالُه كالمجرد فلا يطابق ما قبله، فتقول: «الزيدان أفضلُ القوم، والزيدون أفضلُ القوم، وهند أفضلُ النساء، والهندان أفضلُ النساء، والهنداتُ أفضلُ النساء» والثاني: استعمالُه كالمقرون بالألف واللام، فتجنب مطابقته لما قبله، فتقول: «الزيدان أفْضَلاَ القوم، والزيدون أفْضَلُو القوم، وأفَاضِلُ القوم، وهند فُضْلَى النساء، والهندان فُضْلَيا النساء، والهندات فُضّلُ النساء، أو فُضْلَيَات النساء»، ولا يتعين الاستعمال الأول، خلافاً لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن، فمن استعماله غَيْرَ مُطَابق قولُه تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾، ومن استعمالِهِ مطابقاً قولُه تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إليَّ، وَأقْرَبِكُمْ مِنِّي منازلَ يَوْمَ القيامة: «أحاسِنُكُمْ أَخْلاَقاً، المُوَطَّئونَ أكنافاً، الذين يأْلَفُونَ ويُؤْلَفُونَ».

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عِيبَ على صاحب الفصيح[1] في قوله «فاخْتَرْنا أفْصَحَهُنَّ» قالوا: فكَان ينبغي أن يأتي بالفُصْحَى فيقول: «فُصْحَاهُنَّ».

= الأول: لا نسلم أن «من» في قوله: «منهم» هي الجارة للمفضول، ولكنها تبعيضية؛ فهي متعلقة بمحذوف، والتقدير: ليست بالأكثر حصى حال كونك منهم: أي بعضهم.

الثاني: أن أل في قوله: «بالأكثر» زائدة، والممنوع هو اقتران من بمدخول أل المعرفة.

الثالث: أن «من» ليست متعلقة بالأكثر المذكور في الكلام، ولكنها متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً يدل عليه هذا.

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، النحوي الكوفي، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم «فصيح

فإن لم يُقْصَدِ التفضيلُ تعيَّنَتِ المطابقة، كقولهم: «النَّـاقِصُ والأشَجُّ أعْدَلاَ بَنِي مَرْوَان» أي: عَادِلاَ بني مروان.

وإلى مـا ذكرنـاه من قصـد التفضيـل وعَـدَم قَصْـدِهِ أشـار المصنفُ بقـولـه: «هـذا إذا نـويت معنى مِنْ ـ البيتَ» أي: جـوازُ الـوجهين ـ أعني المطابقةَ وعَدَمهَا ـ مشروطٌ بما إذا نُوِي بالإضافة معنى «مِنْ» أي: إذا نُوِيَ التفضيل، وأما إذا لم يُنْوَ ذلك فيلزم أن يكون طِبْقَ ما اقترن به.

قيل: ومن استعمال صيغة أفعل لغيـر التفضيل قـولُه تعـالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثم يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ وقـولُه تعـالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ أي: وهو هَيِّنٌ عليه، وربكم عالم بكم، وقولُ الشاعر:

وإن مُـدَّتِ الأيْـدِي إلى الـزَّادِ لَمْ أكُنْ
بـأعْجَلِهِمْ، إذْ أَجْشَعُ الْقَـوْمِ أعْجَـلُ [٧٧](١)

أي: لم أكن بِعَجِلِهِمْ، وقوله:

٢٨١ ـ إنَّ الّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا   بَـيْـتـاً دَعَـائـمــهُ أعَـزُّ وَأَطْـوَلُ

(١) تقدم شرح هذا البيت في باب النواسخ، وهو الشاهد رقم ٧٧، فانظره هناك في مباحث زيادة الباء في خبر الناسخ النافي، والشاهد فيه هنا قوله «بأعجلهم» فإنه في الظاهر أفعل تفضيل، ولكن معناه معنى الوصف الخالي من التفضيل؛ لأن ذلك هو الذي يقتضيه مدح الشاعر نفسه؛ إذ لو بقي على ظاهره لكان المعنى أنه ينفي عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام، وذلك لا ينافي أن يكون سريعاً إليه، وهذا ذم لا مدح.

٢٨١ ـ هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها على جرير بن عطية بن الخطفي ويهجوه.

اللغة: «سمك» يستعمل فعلاً متعدياً بمعنى رفع، ومصدره السمك، ويستعمل لازماً بمعنى ارتفاع، ومصدره السموك «البيت» أراد به بيت المجد والشرف «دعائمه» الدعائم: جمع دعامة ـ بكسر الدال المهملة ـ وهي في الأصل ما يسد به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الذي» اسم إن، وجملة «سمك السماء» من الفعل وفاعله=

أي: [دعائمه] عزيزة طويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرد: ينقاس، وقال غير: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يَرَوْنَ ذلك، وأن أبا عُبَيْدَةَ قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾: إنه بمعنى هَيِّن، وفي بيت الفرزدق - وهو الثاني - إن المعنى عزيزة طويلة، وإن النحويين رَدُّوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا: لا حجة في ذلك [له].

* * *

وَإنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أبداً مُقَدِّمَا[1]

كمِثْلِ «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» وَلَدَى ... إخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا[2]

المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل لها صلة الموصول الواقع اسماً لإن، وجملة «بنى لنا» من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن في رفع خبر إن «بيتاً» مفعول به لبني، وجملة «دعائمه أعز» من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لقوله «بيتاً» وقوله «وأطول» معطوف على قوله «أعز».

الشاهد فيه: قوله «أعز وأطول» حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولاً، ولو بقي «أعز وأطول» على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك.

(١) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوباً «بتلو» جار ومجرور متعلق بقوله «مستفهماً» الآتي، وتلو مضاف و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «مستفهماً» خبر «تكن» «فلهما» الفاء لربط الشرط بالجواب، والجار والمجرور متعلق بقوله «مقدما» الآتي «كن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبداً» منصوب على الظرفية متعلق بقوله «مقدما» الآتي «مقدما» خبر كن، والجملة من كن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك مثل «ممن» جار ومجرور متعلق بقوله «خير» الآتي «أنت» مبتدأ «خير» خبر المبتدأ، والجملة في محل جر بإضافة مثل إليها «ولدى» ظرف متعلق بقوله «ورد» الآتي، ولدى مضاف و«إخبار» مضاف إليه «التقديم» مبتدأ «نزراً» =

تقدَّم أن أفعل التفضيلِ إذا كان مجرداً جيء بعده «بِمِنْ» جارة للمُفَضّلِ عليه، نحو «زيد أفضلُ من عمرو»، و «مِنْ» ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمُهِمَا عليه، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ، أو مضافاً إلى اسم استفهام، فإنه يجب ـ حينئذ ـ تقديمُ «مِنْ» ومجرورها نحو «مِمَّنْ أَنتَ خَيْرٌ؟ وَمِنْ أيِّهم أنت أفضل؟ ومن غُلَامِ أيِّهِمْ أنت أفضل؟» وقد ورد التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله «ولدى إخبارٍ التقديمُ نَزْراً وردا» ومن ذلك قولُه:

٢٨٢ ـ فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلاً وَسَهْلاً، وَزَوَّدَتْ
جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

= حال من الضمير المستتر في قوله «ورد» الآتي «ورد» ورد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التقديم، والألف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله التقديم.

٢٨٢ ـ البيت للفرزدق، من أبيات يقولها في امرأة من بني ذهل بن ثعلبة قرته وحملته وزودته، وكان قد نزل من قبل بامرأة ضبية فلم تقره ولم تحمله ولم تزوده.

اللغة: «أهلاً، وسهلاً» كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم «جني النحل» ما يجنى منه وهو العسل، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها.

الإعراب: «فقالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «لنا» جار ومجرور متعلق بقال «أهلاً وسهلاً» ومنصوبان بفعل محذوف، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين: محذوفين: أي أتيتم قوماً أهلاً ونزلتم موضعاً سهلاً «وزودت» الواو عاطفة، زود: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والتاء للتأنيث «جنى» مفعول به لزود، وجني مضاف و «النحل» مضاف إليه «بل» حرف للاضراب الإبطالي «ما» اسم موصول: مبتدأ، وجملة «زودت» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة، والعائد محذوف، أي زودته «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «أطيب» الآتي «أطيب» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «منه أطيب» حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام، وذلك التقديم شاذ في غير الاستفهام، وقد =

والتقدير: بل ما زَوَّدَتْ أطْيَبُ منه، وقول ذي الرُّمَّة يصف نسوة بالسمن والكَسَلِ:

٢٨٣ - وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا
قَطُوفٌ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنهُنَّ أَكْسَلُ

= جعل جماعة من النحاة قوله «منه» متعلقاً بقوله «زودت» أي: بل الذي زودت منه، أي: من شبيه جنى النحل، وعلى ذلك لا شاهد في البيت، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح.

ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد في مقصورته:

وَاسْتَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْراً وَهْيَ مِنْ ... عُقَابِ لَوْحِ الْجَوِّ أعْلى مُنْتَمَى

فقوله: «من عقاب» متعلق بأعلى، وقدم تقدم عليه، وليس الكلام استفهاماً، بل هو خبر كما يظهر بأدنى تأمل.

٢٨٣ - هذا البيت لذي الرمة؛ من كلمة له مطلعها:

أَلِلرَّبْعِ ظَلَّتْ عَيْنُكَ المَاءَ تَهْمِلُ ... رَشَاشاً كما آسْتَنَّ الْجُمَانُ المُفَصَّلُ؟

اللغة: «تمهل» تكسب «استن» تبدد، وتفرق «الجمان» جمع جمانة - بضم الجيم - وهي حبة من الفضة كالدرة «قطوف» بفتح القاف - بطيء متقارب الخطو.

المعنى: يصف نساء بالسمن والعبالة، وكنى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى، فهو يقول: إنه لا عيب في هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم، والعرب تمدح النساء بذلك؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان في العمل.

الإعراب: «ولا» نافية للجنس «عيب» اسم لا «فيهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بمحذوف صفة لعيب، أو متعلق بعيب، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفاً، وهذا متعين على لغة طيء «غير» أداة استثناء «أن» حرف توكيد ونصب «سريعها» سريع اسم إن، وسريع مضاف وها مضاف إليه «قطوف» خبر أن «وأن» الواو عاطفة، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «لا شيء» لا: نافية للجنس، وشيء: اسم لا «منهن» جار ومجرور متعلق بقوله أكسل الآتي «أكسل» خبر لا، والجملة من «لا» واسمها وخبرها في محل رفع خبر «أن» المخففة من الثقيلة.

الشاهد فيه: قوله «منهن أكسل» حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه، مع كون المجرور ليس استفهاماً ولا مضافاً إلى الاستفهام، وذلك شاذ، وتقدم مثله.

[التقدير: وأن لا شيء أكسَلُ منهن]، وقولُه:

٢٨٤ ـ إذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً
فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

* * *

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا(١)

---

٢٨٤ ـ هذا البيت لجرير بن عطية، من كلمة له مطلعها:

أَجِدَّ رَوَاحُ الْبَيْنِ أَمْ لَا تَرَوَّحُ نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْنَى بِحُمْلٍ مُبَرَّحُ

اللغة: «سايرت» جارت، وباهت «يوماً» المراد به مجرد الوقت، نهاراً كان ذلك أم ليلاً «ظعينة» أصله الهودج تكون فيه المرأة، ثم نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالية والمحلية، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقاً: راكبة، أو غير راكبة، ويروى بيت الشاهد هكذا:

إذا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعَائِنَا فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعَائِنِ أَمْلَحُ

المعنى: يقول: إن أسماء في غاية الملاحة وتمام الحسن، ولو أنها باهت بجمالها امرأة أخرى في وقت أي وقت لبدا تفوقها عليها، وظهر أنها خير منها ملاحة وأعظم جمالاً.

الأعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «سايرت» ساير: فعل ماض، والتاء للتأنيث «أسماء» فاعل سايرت، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «يوماً» ظرف متعلق بسايرت «ظعينة» مفعول به لسايرت «فأسماء» الفاء واقعة في جواب إذا، أسماء: مبتدأ «من تلك» جار ومجرور متعلق بقوله «أملح» الآتي «الظعينة» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أملح» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «من تلك... املح» حيث قدم الجار والمجرور ـ وهو قوله «من تلك» ـ على أفعل التفضيل ـ وهو قوله «أملح» ـ في غير الاستفهام، وذلك شاذ، وقد مضى مثله.

(١) «ورفعه» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «الظاهر» مفعول المصدر «نزر» خبر المبتدأ «ومتى» اسم شرط، وهو ظرف متعلق بقوله عاقب الآتي «عاقب» فعل ماض فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل «فعلاً» مفعول به لعاقب «فكثيراً» الفاء واقعة في جواب الشرط، كثيراً: من الضمير المستتر في قوله «ثبت» الآتي «ثبتا» فعل ماض، والألف للاطلاق، الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

كَـلَنْ تَـرَى فِي الـنَّـاسِ مِنْ رَفِـيقِ   أَوْلَىٰ بِـهِ الْفَضْـلُ مِنْ الـصِّـدِّيقِ(١)

لا يخلو أفعلُ التفضيلِ من أن يَصْلُحَ لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ، أوْ لاٰ.

فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» ففي «أفضـل» ضميرٌ مستتـر عائد على «زيد»، فلا تقول: «مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ منه أَبُوهُ» فترفـع «أبوه» بـ «ـأفضل» إلا في لغة ضعيفةٍ حكاها سيبويه.

فـإن صَلَحَ لوقـوع فعل بمعنـاه مَوْقِعَـهُ صَحَّ أن يـرفع ظـاهراً قيـاساً مـطرداً، وذلك في كـل موضـع وقَعَ فيـه أَفْعَلُ بعـد نفي أو شبهـه، وكـان مرفوعهُ أجنبيًّا، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِـهِ الكُحْلُ منـهُ في عين زيـد» فـ «ـالكحـل»: مـرفـوع بـ «ـأحسن» لصحة وقوع فعـل بمعناه مَـوْقِعِهُ، نحـو: «ما رأيت رجـلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كزيد» ومثله قولُه ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيها الصَّـوْمُ منه في عَشْرِ ذي الحجة» وقولُ الشاعر، أنشده سيبويه:

٢٨٥ ـ مَـرَرْتُ عَـلَى وَادِي الـسِّـبَـاعِ، وَلَا أَرَى
كَـوَادِي الـسِّـبَـاعِ ـ حِـيـنَ يُـظْلِمُ ـ وَادِيَـا

---

(١) «كلن» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، لن: حرف نفي ونصب «ترى» فعل مضارع منصوب تقديراً بلن، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الناس» جار ومجرور متعلق بترى «من» زائدة «رفيق» مفعول به لترى «أولى» اسم تفضيل، نعت لرفيق «به» جار ومجرور متعلق بأولى «الفضل» فاعل أولى «من الصديق» جار ومجرور متعلق بأولى.

٢٨٥ ـ البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي.

اللغة: «وادي السباع» اسم موضع بطريق البصرة، وهو الذي قتل فيه الزبير ابن العوام رضي الله =

أَقَــلَّ بِــهِ رَكْــبٌ أَتَــوْهُ تَـئِـيَّــةً وَأَخْـوَفَ ـ إلاّ مَـا وَقَى اللهُ ـ سَــارِيَـا

فـ «ـرَكْبٌ» مـرفوع بـ «ـأَقَـلَّ»، فقول المصنف «ورفعـه الظاهـر نَزرٌ» إشارة إلى الحالة الأولى، «ومتى عاقب فعلاً» إشارة إلى الحالة الثانية.

* * *

= عنه «تئية» ـ بفتح التاء المثناة، وكسر الهمزة بعدها، وتشديد الياء ـ مصدر تأيا بالمكان، أي: توقف وتمكث وتأنى وتمهل «سارياً» اسم فاعل من سرى: أي سار في الليل.

المعنى: يقول: مررت على وادي السباع؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه، واشتد حندسه، فلا تضاهيه أودية، ولا تماثله في تمهل من يرده من الركبان، ولا في ذعر المسافرين أو خوف القادمين عليه، في أي وقت، إلا في الوقت الذي يقي الله فيه السارين ويؤمن فزعهم، ويهدىء روعهم.

الإعراب: «مررت» فعل وفاعل «على وادي» جار ومجرور متعلق بمررت، ووادي مضاف و «السباع» مضاف إليه «ولا» الواو واو الحال، لا: نافية «أرى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «كوادي» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولاً ثانياً لأرى إذا قدرتها عملية، ويقع حالاً من قوله: «وادياً» الآتي إذا قدرت رأى بصرية، ووادي مضاف و «السباع» مضاف إليه «حين» ظرف متعلق بمحذوف حال أخرى من «وادياً» الآتي. وجملة «يظلم» مع فاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة «حين» إليها «واديا» مفعول أول مؤخر عن المفعول الثاني «أقل» نعت لقوله وادياً، وهو أفعل تفضيل «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ركب» الآتي «ركب» فاعل لأقل، وجملة «أتوه» من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لركب «تئية» تمييز لأفعل التفضيل «وأخوف» معطوف على «أقل» وقوله «إلا» أداة استثناء ملغاة «ما» مصدرية ظرفيه «وقى» فعل ماض «الله» فاعل وقى «سارياً» قيل: هو مفعول به لوقى، وأحسن من هذا أن يكون تمييزاً لأفعل التفضيل الذي هو أخوف.

الشاهد فيه: قوله «أقل به ركب» حيث رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً.

(التوابع)
النعت

يَتْبَــعُ فِي الإعْـرَابِ الْأسْمَــاءَ الأوَّلْ نَعْتٌ، وَتَـوْكِيدٌ، وَعَـطْفٌ، وَبَـدَلْ(١)

التابع هو: الاسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه مطلقـاً، فيدخـل في قولك: «الاسم المشَارك لما قبله في إعرابه» سائرُ التوابع، وخبـرُ المبتدأ، نحو: «زيد قائم»، وحالُ المنصوب، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً مُجَـرَّداً» ويخرج بقولك «مطلقاً» الخبرُ وحالُ المنصوب، فإنهمـا لا يشاركـان ما قبلهمـا في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله، بخلاف التـابع، فـإنه يشـارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: «مَرَرْتُ بزيـدٍ الكريم ِ، ورأيتُ زيـداً الكريمَ، وجاء زيدٌ الكريمُ».

والتـابـع على خمسـة أنـواع: النعت، والتـوكيـد، وعـطف البيـان، وعطف النسق، والبدل.

* * *

فَــالـنَّعْــتُ تَــابِــعٌ مُتِــمٌّ مَــا سَـبَـقْ بِــوَسْمِــهِ أَوْ وَسْم ِ مَــا بِــه ٱعْتَلَقْ(٢)

(١) «يتبع» فعل مضـارع «في الإعراب» جـار ومجرور متعلق بيتبـع «الأسماء» مفعـول به ليتبـع «الأول» نعت للأسماء «نعت» فاعل يتبع «وعطف، وتوكيد، وبدل» معطوفات على نعت.
واعلم أن الأسماء وحدها تجري فيها جميع التوابع، فلذلك خصها بالذكر، فلا يقدح في كلامـه أن التوكيد اللفـظي والبدل وعـطف النسق تجري في غيـر الأسماء، إذ المـراد أن هذه الأنـواع كلها لا تجري في غير الأسـماء، وذلك لا ينافي أن بعضها يجري في غير الأسماء.
ثم اعلم أن قوله «الأول» إشارة إلى أن المتنوع من حيث هـو متبوع لا يجـوز أن يتأخـر عن تابعـه، ومن أجـل هذا امتنـع في الفصيح تقـديم المعطوف على المعـطوف عليه، خـلافاً للكـوفيين، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعدداً خلافاً لصاحب البديع.

(٢) «فالنعت» مبتدأ «تابع» خبر المبتدأ «متم» نعت لتابع، وفيه ضـمير مستتر فاعـل «ما» اسم مـوصول: =

عَرَّفَ النعتَ بأنه «التابعُ، المكمِّلُ متبوعَهُ: ببيان صفة من صفاته» نحو «مررت برجل كريمٍ، أو من صفات ما تعلق به ـ وهو سَبَبِيُّهُ ـ نحو «مررْتُ برجل كريم أبُوهُ» فقوله «التابع» يشملُ التوابعَ كلَّها، وقوله: «المكمل ـ إلى آخره» مُخْرِجٌ لما عدا النعت من التوابع[1].

والنعت يكون للتخصيص، نحو «مررت بزيدٍ الخياطِ» وللمدح، نحو: «مررت بزيد الكريمِ» ومنه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ وللذمِّ، نحو «مررت بزَيدٍ الفاسِقِ» ومنه قوله [تعالى]: ﴿فاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ وللترحم نحو: «مررت بِزَيْدٍ المسكين» وللتأكيد، نحو: «أمسِ الدابِرُ لا يَعُودُ» وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2].

* * *

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا
لِمَا تَلَا، كَـ «امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا»[3]

= مفعول به لمتم، وجملة «سبق» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «بوسمه» بوسم: جار ومجرور متعلق بمتم؛ ووسم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «أو وسم» معطوف على وسمه، ووسم مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق باعتلق «اعتلق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(١) إنما خرج بقية التوابع بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق بالمتبوع، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقاً ليدل على الذات وعلى المعنى القائم بها.
فإن قلت فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين، فالجواب أنهما ـ وإن جاز ذلك فيهما ـ لا يقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعاً.

(٢) إنما كان قوله: (واحدة) تأكيداً لأن الواحدة مفهومة من (نفخة) بسبب تحويل المصدر الذي هو النفخ إلى زنة المرة؛ لأن (نفخة) ليس من المصادر التي وضعت مقترنة بالتاء كرحمة.

(٣) «وليعط» الواو عاطفة أو للاستئناف، واللام لام الأمر، يعط: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم=

النعت يجب فيه أن يَتْبَعَ ما قبله في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، نحو: «مررت بقوم كُرَمَاء، وَمَرَرت بزيدٍ الكريمِ» فلا تُنْعَتُ المعرفة بالنكرة، فلا تقول: «مَرَرْتُ بزيدٍ كريم»، ولا تُنْعَتُ النكرةُ بالمعرفة، فلا تقول: «مَرَرْتُ برجلٍ الكريمِ».

* * *

وَهْـوَ لَدَى التَّـوْحِيدِ، والتَّـذْكِيـرِ، أوْ   سِوَاهُمَا ـ كَالْفِعْلِ، فَاْقْفُ مَا قَفَـوْا[1]

تَقَدَّمَ أن النعت لا بد من مطابقته للمنعوت في الإعراب، والتعريف أو التنكير، وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره ـ وهي: التثنية، والجمع ـ والتذكير وغيره ـ وهو التأنيث ـ فحكمهُ فيها حكم الفعل.

فإن رفع ضميراً مستتراً طابقَ المنعوتَ مطلقاً، نحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ، والزيدان رجلانِ حَسَنَانِ، والزيدون رجال حَسَنُونَ، وهند امرأة حَسَنَةٌ، والهندان امرأتان حَسَنَتَانِ، والهندات نساء حَسَنَاتٌ»، فيطابق في:

= بحذف الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «في التعريف» جار ومجرور متعلق بيعط «والتنكير» معطوف على التعريف «ما» اسم موصول: مفعول ثان ليعط «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع مفعولاً، وجملة «تلا» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما المجرور محلاً باللام «كامرر» الكاف جارة لقول محذوف، امرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بقوم» جار ومجرور متعلق بامرر «كرما» صفة لقوم، وقد قصره للضرورة.

(١) «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «لدى» ظرف متعلق بما يتعلق به الخبر الآتي ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، ولدى مضاف و «التوحيد» مضاف إليه «والتذكير» معطوف على التوحيد «أو» عاطفة «سواهما» سوى: معطوف على التذكير، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «كالفعل» جار مجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاقف» فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لاقف، وجملة «قفوا» من الفعل والفاعل لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: فاقف ما قفوه.

التـذكير، والتـأنيث، والإفراد، والتثنيـة، والجمع، كمـا يطابق الفعـلُ لـو [جئت مكـان النعت بفعـل فـ] ـقلْتَ: «رجـل حَسُنَ، ورجـلان حَسُنَـا، ورجال حَسُنُوا، وامرأة حَسُنَتْ، وامرأتَانِ حَسُنَتَا، ونساء حَسُنَّ».

وإن رَفَعَ [أي النعتُ اسماً] ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكيـر والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكـون مفرداً، فيجـري مجرى الفعل إذا رفع ظاهـراً، فتقول: «مَـرَرْتُ بِرَجُـلٍ حَسَنَة أُمُّـهُ»، كما تقول: «حَسُنَتْ أُمُّهُ»، و«بامرأتيْنِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا، وبرجال حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ»، كما تقول: «حَسُنَ أَبَوَاهُمَا، وحَسُنَ آباؤهم».

فـالحاصـلُ أن النعت إذا رفع ضميـره طَابَقَ المنعـوتَ في أربعة من عشرة[1]:

واحد من ألقاب الإعراب ـ وهي: الرفع، والنصب، والجر ـ ووَاحِدٍ من التعـريفِ والتنكير، ووَاحِـدٍ من التذكيـر والتأنيث، ووَاحِـدٍ من الإفـراد والتثنية والجمع.

وإذا رفـع ظـاهـراً طـابقـه في اثنين من خمسـة: وَاحِـدٍ من ألقـاب الإعـراب، ووَاحِدٍ من التعـريف والتنكير، وأمـا الخمسـة البـاقيـة ـ وهي: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع ـ فحكمه فيها حكم الفعـل إذا رفع ظاهراً: فإن أسْنِدَ إلى مؤنث أنث، وإن كان المنعوت مذكراً، وإن

---

(١) إذا لم يمنـع من الموافقـة في بعضها مـانع، فـالوصف الـذي يستوي فيـه المذكـر والمؤنث كصبور وجريح ومكسال، لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثاً، وأفعل التفضيل المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجـال، أو المجرد من أل والإضـافة، لا يثنى ولا يجمـع ولـو كـان المنعـوت مثنى أو مجموعاً.

أسند إلى مذكر ذُكِّرَ، وإن كـان المنعوت مؤنثـاً، وإن أسند إلى مفـرد، أو مثنى، أو مجموع ـ أفرد، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

* * *

وَٱنْـعَتْ بِـمُشْـتَـقٍّ كَـصَـعْـبٍ وَذَرِبْ   وَشِبْهِـهِ، كَـذَا، وَذِي، وَالْمُنْتَسِبْ[1]

لا يُنْعَتُ إلا بمشتق لفظاً، أو تأويلاً.

والمـراد بـالمشتق هنـا: مـا أُخِـذَ من المصـدر للدلالـة على مَعْنًى وصاحبه: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعـل، وأفعل التفضيل.

والمُؤَوَّل بـالمشتق: كاسم الإشـارة، نحو: «مَـرَرْتُ بِزَيْـدٍ هٰذَا» أي المشَـارِ إليه، وكـذا «ذو» بمعنى صاحب، والمـوصولـة[2]، نحو: «مَـرَرْتُ بِـرَجُلٍ ذِي مَـالٍ» أي: صَـاحِبِ مـال، و«بِـزَيْـدٍ ذُو قَـامَ» أي: القـائم، والمنتسب، نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ» أي: مُنْتَسِبٍ إلى قريش.

* * *

(١) «وانعت» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمشتق» جار ومجرور متعلق بـانعت «كصعب» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر مبتـدأ محـذوف، والتقـديـر: وذلـك كـائن كصعب «وذرب» معـطوف على صعب «وشبهه» الـواو عاطفـة، شبه: معـطوف على مشتق، وشبـه مضـاف والضمير مضاف إليه «كذا» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر مبتـدأ محذوف «وذي، والمنتسب» معطوفان على «ذا»

(٢) قول الناظم «وذي» لا يشمل ذو الموصولة إلا على القول بأنها معربة، أما على القـول ببنائهـا فكان يجب أن يقول «كذا، وذو» ومثل ذو الموصولة في جـواز النعت بها كـل الموصـولات المقترنـة بأل كالذي والتي وفروعها، وكذا أل الموصولة، بخلاف من وما وأي.

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا(١)

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مُؤَوَّلَةٌ بالنكرة، ولذلك لا يُنْعَتُ بها إلا النكرة، نحو: «مررت برجل قَامَ أبوه» أو «أبـوه قائم» ولا تنعت بها المعرفة، فلا تقول: «مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم» وزعم بعضهم أنه يجوز نَعْتُ المعرَّفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجَعَلَ منه قولَه تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾، وقولَ الشاعر:

٢٨٦ - وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

---

(١) «ونعتوا» فعل وفاعل «بجملة» جار ومجرور متعلق بنعتوا «منكراً» مفعول به لنعتوا «فأعطيت» أعطى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأعطيت «أعطيته» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جملة، وهو نائب فاعل، والهاء مفعول ثان، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «خبراً» حال من نائب الفاعل.

٢٨٦ - يروى هذاالبيت أول بيتين وينسبان لرجل سلولي من غير أن يعين أحد اسمه، والثاني:

غَضْبَانُ مُمْتَلِئاً عَلَيَّ إِهَابُهُ إني وَحَقِّكَ سُخْطُهُ يُرْضِينِي

وقد رواه الأصمعي في الأصمعيات ثالث خمسة أبيات، ونسبها لشمر بن عمرو الحنفي، وانظر الأصمعيات (ص ٦٤ ليبسك عام ١٩٠٢، وانظر الأصمعية رقم ٣٨ طبع مصر).

اللغة: «اللئيم» الشحيح، الدنيء النفس، الخبيث الطباع «إهابه» الإهاب - بزنة كتاب - الجلد، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه، وكثير موجدته وحنقه.

المعنى: يقول: والله إني لأمر على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أن يسبني فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولي لنفسي: إنه لا يقصدني بهذا السباب.

الإعراب: «ولقد» الواو واو القسم، والمقسم به محذوف، واللام واقعة في جواب القسم، وقد: حرف تحقيق «أمر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «على اللئيم» جار ومجرور متعلق بأمر «يسبني» جملة من فعل مضارع وفاعله في محل جر صفة للئيم، وسيعرف ما فيه «فمضيت» فعل وفاعل «ثمت» حرف عطف، والتاء لتأنيث اللفظ «قلت» فعل ماض، وفاعله «لا» نافية «يعنيني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون =

فـ «نسلخ» صفة «لليل»، و «يسبني»: صفة «للئيم»، ولا يتعين ذلك، لجواز كون «نسلخ»، و «يسبني» حالين.

وأشار بقوله: «فأعطيت ما أعطيته خبراً» إلى أنه لا بد للجملةِ الواقعة صفةً من ضميرٍ يَرْبِطُها بالموصوف، وقد يحذف للدَّلَالة عليه، كقوله:

٢٨٧ ـ وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟؟

= للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه: «اللئيم يسبني» حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة، وهو المقرون بأل، وإنما ساغ ذلك لأن أل فيه جنسية؛ فهو قريب من النكرة، كما قال جماعة: منهم ابن هاشم الأنصاري، وقال الشارح العلامة: إنه يجوز أن تكون الجملة حالية. والذي ترجحه هو ماذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتاً في هذا البيت؛ لأنه الذي يلتئم معه المعنى المقصود، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللئيم منعوتاً بجملة «يسبني» إذ يصير المعنى أنه يمر على اللئيم الذي شأنه سبه وديدنة النيل منه. ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالاً، إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللئيم في حال سبه إياه، نعم يمكن أن يقال: إنه لو تحمل ومضى في هذه الحال فهو في غيرها أشد تحملاً، ولكن هذه دلالة إلتزامية، والدلالة الأولى وضعية.

٢٨٧ ـ البيت لجرير بن عطية، من كلمة له مطلعها:

أَلَا أَبْلِغْ مُعَاتَبَتِي وَقَوْلِي بَنِي عَمِّي فَقَدْ حَسُنَ الْعِتَابُ

اللغة: «تناء» بعد «طول الدهر» يروى في مكانه «وطول العهد...».

المعنى: يقول: أنا لا أعلم ما الذي غير هؤلاء الأحبة، أهو التباعد وطول الزمن؟ أم الذي غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه، فأبطرهم الغنى، وأنساهم حقوق الألفة وواجب المودة.

الإعراب: «وما» نافية «أدري» فعل مضارع ـ بمعنى أعلم ـ وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغيرهم» الهمزة للاستفهام، وقد علقت درى عن العمل فيما بعدها، غير: فعل ماض، هم: مفعول «تناء» فاعل غير، والجملة سدت مسد مفعولي أدري «وطول» الواو عاطفة، طول: معطوف على تناء، وطول مضاف، و «العهد» مضاف إليه «أم» عاطفة، وهي ـ هنا ـ متصلة «مال» معطوف على طول «أصابوا» فعل ماض وفاعله، والجملة في محل رفع صفة لمال، وقد حذف المفعول، والأصل: أم مال أصابوه.

الشاهد فيه: قوله «مال أصابوا» حيث أوقع الجملة نعتاً لما قبلها، وحذف الرابط الذي يربط النعت=

التقدير: أم مالٌ أصابوه، فَحَذَفَ الهاء، وكقوله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ أي: لا تجزي فيه، فحذف «فيه»، وفي كيفية حذفه قولان، أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة، والثاني: أنه حذف على التدريج، فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، فصار «تجزيه» ثم حذف هذا الضمير المتصل، فصار تجزي.

* * *

وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ[1]

لا تقع الجملةُ الطلبيةُ صفةً، فلا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبْهُ»، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري، فتقول: «زَيْدٌ ٱضْرِبْهُ»، ولما كان قوله: «فأعطيت ما أعطيته خبراً» يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال: «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب» أي: امنع وقوعَ الجملةِ الطلبيةِ في باب النعت، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما

= بالمنعوت، وأصل الكلام: مال أصابوه، والذي سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام، وأن العامل فيه فعل.

ومثل هذا قول الشنفري الأزدي:

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ

تقدير هذا الكلام عندنا: أخطأ الغار مطنفها، أي دليلها، والنحاة يقولون: أل في الغار عوض عن المضاف إليه، وأصل الكلام: أخطأ غارها.

(١) «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بامنع «إيقاع» مفعول به لامنع، وإيقاع مضاف و «ذات» مضاف إليه، وذات مضاف و «الطلب» مضاف إليه «وإن» شرطية «أتت» أتى: فعل ماض فعل الشرط، والتاء للتأنيث «فالقول» الفاء واقعة في جواب الشرط، القول: مفعول مقدم على عامله «أضمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر لأجل الروى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فَيُخَرَّجُ على إضمار القول، ويكون المضمرُ صفةً، والجملة الطلبية معمولَ القولِ المضمرِ، وذلك كقوله:

٢٨٨ ـ حَتَّى إذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

فظاهر هذا أن قوله: «هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ» صفة لـ «مَذْقٍ»، وهي جملة طَلَبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل «هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ»

---

٢٨٨ ـ البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم.

اللغة: «جن الظلام» ستر كل شيء، والمراد أقبل «اختلط» كناية عن انتشاره واتساعه «مذق» هو اللبن الممزوج بالماء، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما، لأن فيه غبرة وكدرة.

المعنى: يصف الراجز بالشح والبخل قوماً نزل بهم ضيفاً، فانتظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه، ثم جاؤوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه، لكدرته وغبرته، يريد أن الماء الذي خلطوه به كثير.

الإعراب: «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «جن» فعل ماض «الظلام» فاعل جن، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجملة «اختلط» وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو «جاءوا» فعل وفاعل «بمذق» جار ومجرور متعلق بجاء «هل» حرف استفهام «رأيت» فعل ماض وفاعله «الذئب» مفعول به لرأيت «قط» استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام، وهو ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق برأى، وسكونه للوقف، وجملة «هل رأيت الذئب قط» في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق، والتقدير: بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

الشاهد فيه: قوله «بمذق هل رأيت... إلخ» فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر، بل النعت قول محذوف، وهذه الجملة معمولة له، على ما بيناه في الإعراب، والقول يحذف كثيراً ويبقى معموله.

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر؛ فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة؛ إذ لم يخالف في هذا إلا ابن الأنباري، والسر في هذا أن الخبر حكم، وأصله أن يكون مجهولاً فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام، أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه؛ فلا بد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها.

معمول لقول مضمر هو صفة لـ «سَمْذقٍ»، والتقدير: بِمَـذْقٍ مقولٍ فيـه هل رأيت الذئب قط.

فإن قلت: هل يلزم هـذا التقديـر في الجملة الطلبيـة إذا وقعت في باب الخبر، فيكون تقدير قولك «زَيْدٌ اضْرِبْهُ» زيد مقول فيه اضْرِبْهُ؟

فالجواب أن فيه خلافاً، فمذهب ابن السراج والفارسي التزامُ ذلك، ومذهب الأكثرين عدمُ التزامِهِ.

* * *

وَنَـعَـتُـوا بِـمَـصْـدَرٍ كَـثِـيـرَا ... فَـالْتَـزَمُـوا الإفْـرَادَ وَالتّـذْكِيـرا[1]

يكثر استعمالُ المصدرِ نعتاً، نحـو «مَرَرْتُ بِـرَجُلٍ عَـدْلٍ، وبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ، وبِرِجَالٍ عَدْلٍ، وبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ، وبِامْـرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، وبِنِسَـاءٍ عَدْلٍ» ويلزم حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ، والنعت بـه على خلاف الأصـل، لأنه يـدلُّ على المعنى، لا على صاحبه، وهُوَ مؤول: إما على وضع «عَدْلٍ» موضِعَ «عَادِلٍ» أو على حذف مضـاف، والأصل: مـررت برجـلٍ ذي عَدْلٍ، ثم حـذف «ذي» وأقيم «عدل» مُقَـامه، وإمـا على المبالغـة بجعل العين نفسَ المعنى: مجازاً، أو ادِّعَاءً.[2]

* * *

(١) «ونعتوا» فعل وفاعل «بمصـدر» جار ومجـرور متعلق بنعتوا «كثيـراً» نعت لمحذوف: أي نعتـاً كثيراً «فالتـزموا» فعل وفاعل «الإفراد» مفعول به لالتزموا «والتذكيرا» معطوف عليه.

(٢) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خـلاف الأصل والأصـل هو الـوصف بالمشتق، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثـلاث تأويـلات: أولها المصـدر الدال على الحـدث أطلق وأريد منه المشتق الـذي هو الـدال على الذات، وهـذا مجاز من بـاب إطلاق المعنى وإرادة محله، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم، وثانيها: أنه على تقـدير مضـاف، وهو على هـذا مجاز بالحذف، والثالث أنه على المبالغة، ولا مجاز في هذا.

وَنَـعْتُ غَـيْـرِ واحِـدٍ: إذَا اخْـتَـلَفْ فَعَـاطِفـاً فَـرِّقْـهُ، لاَ إذَا ائـتَلَفْ(١)

إذا نُعِتَ غيرُ الواحِدِ: فإمَّا أن يختلف النعتُ، أو يتفق، فإن اختلف وَجَبَ التفـريقُ بالعـطف، فتقول: «مَـرَرْتُ بِالـزَّيْـدَيْن الكَـرِيمِ والبَخِيـل، وبرجال فقيه وكاتبٍ وشاعر» وإن اتفق جيءَ بـه مثنى، أو مجموعـاً، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وبِرِجَال كُرَمَاءَ».

* * *

وَنَعْتَ مَعْمُـولَـيْ وَحِيـدَيْ مَـعْنَـى وَعَمَـلٍ، أَتْبِـعْ بِغَيْـرِ اسْتِثْنَـا(٢)

إذا نُعِتَ معمـولان لعـاملين متَّحِـدَي المعنَى والعمـل، أتبـع النعتُ المنعـوتَ: رفعـاً، ونصبـاً، وجـراً، نحــو: «ذَهَبَ زَيْـدٌ وَانْـطَلَقَ عَمْـرٌو الْعَـاقِلاَنِ، وحَـدَّثْتُ زَيْداً وكلمت عمـراً الكَرِيمَيْنِ، ومَـرَرْتُ بِزَيْـدٍ وجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو الصّالحين».

(١) «نعت» مبتدأ، ونعت مضاف و «غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و «واحد» مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اختلف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضـافة إذا إليها «فعاطفاً» الفاء واقعـة في جواب الشـرط، عاطفـاً: حال تقـدم على صاحبـه وهو الضميـر المستتر في قوله فرق «فرقه» فرق: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقـديره أنت، والهـاء مفعول به، والجملة في محـل جزم جـواب الشرط، وجملتـا الشرط والجـواب في محل رفـع خبر المبتدأ «لا» عاطفة «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، وجملة «ائتلف» وفاعله المستتر فيه شرط إذا، والجواب محذوف.

(٢) «نعت» مفعول مقدم لقوله «أتبع» الآتي، ونعت مضاف و «معمولي» مضاف إليه، ومعمولي مضـاف و «وحيدي» مضاف إليه، على تقديـر موصـوف محذوف، أي معمـولي عاملين وحيـدي، ووحيدي مضاف و «معنى» مضاف إليه «وعمل» معطوف على معنى «أتبع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتـر فيه وجوباً تقديره أنت «بغير» جار ومجرور متعلق بأتبع، وغير مضـاف و «استثنا» مضـاف إليه، وقصـره للضرورة، والمراد: أتبع بغير استثناء معمولي عاملين متحدين في المعنى والعمل.

فإن اختلف معنى العاملين، أو عملُهما - وجب القطعُ وامتنعَ الإتباعُ، فتقول: «جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو الْعَاقِلَيْنِ» بالنصب على إضمار فعل، أي: أعني العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقلانِ، وتقول: «انْطَلَقَ زَيْدٌ وكلمتُ عَمراً الظّريفَيْنِ» أي: أعني الظريفين، أو «الظريفان» أي: هما الظريفان، و«مَرَرْتُ بزَيْدٍ وجَاوَزْت خَالداً الكَاتبَيْنَ، أو الكَاتبان».

* * *

وَإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ[1]

إذا تكررت النعوتُ، وكان المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلا بها جميعاً وجب إتباعُهَا، فتقول «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَقِيهِ الشاعر الكَاتب».

* * *

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّناً بِدُونِهَا، أوْبَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا[2]

(١) «وإن» شرطية «نعوت» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده: أي وإن كثرت نعوت «كثرت» كثر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نعوت، والجملة لا محل لها مفسرة «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، وجملة «تلت» وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال «مفتقراً» مفعول به لتلت «لذكرهن» الجار والمجرور متعلق بمفتقر، وذكر مضاف والضمير مضاف إليه «أتبعت» أتبع: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «واقطع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «اتبع» معطوف على اقطع «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «معيناً» خبر يكن «بدونها» الجار والمجرور متعلق بمعين، ودون مضاف والضمير مضاف إليه «أو» عاطفة «بعضها» بعض: مفعول مقدم لاقطع، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «اقطع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «معلناً» حال من الضمير المستتر في اقطع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

إذا كان المنعوتُ مُتّضحاً بدونها كلها، جاز فيها جميعِهَا: الإتباعُ، والقَطْعُ[١]، وإن كان معيناً ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباعُ، وجاز فيما يتعين بدونه: الإتباعُ، والقَطْعُ.

* * *

وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضمِرَا   مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِباً، لَنْ يَظْهَرَا[٢]

أي: إذا قُطِع النعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ، أو نُصِب على إضمار فعل، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ، أو الكَرِيمَ» أي: هو الكريمُ، أو أعني الكريمَ.

وقولُ المصنف «لَنْ يَظْهَرَا» معناهُ أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ» أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِعَمْرو الْخَبِيثُ» أو ترَحُّمٍ، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ» فأما إذا كان لتخصيصٍ فلا يجب

(١) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة، وتعلم ـ مع ذلك ـ أن القصد من نعت المعرفة توضيحها، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها، لا جرم كان نعت المعرفة على التفصيل الذي ذكره الشارح: إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب في جميعها الإتباع، وإن احتاج إلى بعضها وجب في ذلك البعض الإتباع والقطع، وأما النكرة فيجب في واحد من نعوتها الإتباع، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع؛ لأن التخصيص لا يستدعي أكثر من نعت واحد.

(٢) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة معطوفة بأو على الجملة قبلها «إن» شرطية «قطعت» قطع: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعله، وجواب الشرط محذوف «مضمراً» حال من التاء في «قطعت» وفيه ضمير مستتر فاعل «مبتدأ» مفعول به لمضمر «أو» عاطفة «ناصباً» معطوف على قوله مبتدأ، وجملة «لن يظهرا» من الفعل والفاعل في محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معاً، فالألف ضمير الاثنين أو لأولهما فالألف للاطلاق.

الإضمارُ، نحو: «مَـرَرْتُ بِزَيْـدٍ الخياطُ، أو الخيـاطَ» وإن شئت أظهرت، فتقول: «هُوَ الخيـاط، أو أعني الخياطَ، والمـراد بالـرافع والنـاصب لفظة «هو» أو «أعني».

* * *

وَمَـا مِنَ المَنْعُـوتِ وَالنَّـعْتِ عُـقِـلْ ... يَجُـوزُ حَـذْفُـهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِـلّ(١)

أي: يجوز حذفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعتِ مُقَامَهُ، إذا دل عليه دليلٌ، نحو: قولـه تعالى: ﴿أَنِ آعْمَـلْ سَابِغَـاتٍ﴾ أي دُرُوعاً سـابغاتٍ، وكـذلك يُحْذَف النعتُ إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قولُه تعـالى [: ﴿قَالُـوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ أي: البَيِّنِ، وقولُـه تعالى]: ﴿إِنَّـهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾: أي النَّاجِينَ.

* * *

(١) «وما» اسم موصـول: مبتدأ «من المنعـوت» جـار ومجـرور متعلق بقـولـه «عقـل» الآتي «والنعت» معـطوف على المنعوت، وجملة «عقـل» من الفعل ونـائب فـاعله المستـتر فيـه لا محـل لهـا صلة الموصول «يجوز» فعل مضارع «حذفه» حذف: فاعل يجوز، والجملة في محل رفع خبر المبتـدأ، وحـذف مضاف والهـاء مضاف إليـه «وفي النعت» الواو عـاطفة، وفي النعت: جـار ومجرور متعلق بقوله «يقل» الآتي «يقل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف.

التَّوْكِيد

بِـالنَّفْسِ أَوْ بِـالْعَيْـنِ الاسْمُ أُكِّـدَا ... مَـعَ ضَـمِيـرٍ طَـابَـقَ الـمَـؤَكَّـدَا[١]
وَاجْـمَعْـهُـمَـا بِـأَفْـعُـلٍ إنْ تَبِـعَـا ... مَـا لَـيْسَ وَاحِـداً تَكُـنْ مُـتَّـبِـعَـا[٢]

التوكيد قسمان، أحدهما التوكيد اللفظي، وسيأتي، والثاني: التوكيد المعنوي، وهو على ضربين:

أحدهما: ما يرفع تَوَهُّمَ مضافٍ إلى المؤكَّدِ، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: النفس، والعين، وذلك نحو «جَـاءَ زَيْـدٌ نَفْسُـهُ» فـ «ـنفسه» توكيدٌ لـ «ـزيد»، وهو يرفع تَوَهُّمَ أن يكون[٣] التقدير «جَاءَ خَبَرُ زَيْدٍ، أَوْ رَسُولُهُ» وكذلك «جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ».

---

(١) «بالنفس» جار ومجرور متعلق بقوله «أكدا» الآتي «أو» حرف عطف «بالعين» معطوف على قوله بالنفس «الاسم» مبتدأ «أكد» أكدا: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله بالنفس وما عطف عليه، ومع مضاف، و «ضمير» مضاف إليه «طابق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضمير «المؤكدا» مفعول به لطابق، والجمله في محل جر صفة لضمير.

(٢) «واجمعهما» الواو عاطفة، اجمع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به «بأفعل» جار ومجرور متعلق باجمع «إن» شرطية «تبعا» تبع: فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل «ما» اسم موصول مفعول به لتبع «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «واحداً» خبر ليس، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم في جواب الأمر الذي هو اجمع، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «متبعا» خبره.

(٣) إذا قلت «جاء زيد» فقد تريد الحقيقة وأن زيداً هو الآتي، وقد تكون جعلت الكلام على حذف مضاف، وأن الأصل جاء خبر زيد، أو جاء رسول زيد، وقد تكون قد أطلقت زيداً وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلي. فإذا قلت «جاء زيد نفسه» فقد تعين المعنى الأول، وارتفع احتمالان: أحدهما احتمال المجاز بالحذف، وثانيهما احتمال المجاز العقلي.

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكَّدَ، نحو «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، أو عَيْنُهُ، وهِنْدٌ نَفْسُهَا، أو عَينُهَا».

ثم إن كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعاً جمعتهما على مثال أفْعُل، فتقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، أوْ أَعْيُنُهُمَا، وَالهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، أوْ أَعْيُنُهُمَا، وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ، أوْ أَعْيُنُهُمْ، وَالهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ، أوْ أَعْيُنُهُنَّ».

* * *

وَكُلاًّ ٱذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَكِلاَ ... كِلْتَا، جِمِيعاً ـ بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ[1]

هذا هو الضَّرْبُ الثاني من التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع تَوَهُّمَ عدمِ إرادة الشُّمُولِ، والمُسْتَعْمَلُ لذلك «كُلٌّ، وَكِلاَ، وَكِلْتَا، وَجَمِيعٌ».

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَصِحُّ وُقُوعُ بعضها مَوْقِعَهُ، نحو «جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ، أو جَمِيعُهُ، والقَبِيلَةُ كُلُّهَا، أو جَمِيعُها، والرِّجَالُ كُلُّهُمْ، أو جَمِيعُهُم، والهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ، أو جَمِيعُهنَّ» ولا تقول: «جَاءَ زَيْدٌ كُله».

ويؤكد بِكلاَ المُثَنَّى المُذَكَّرُ، نحو «جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا»، وبِكلْتَا المُثَنَّى المؤنث، نحو «جَاءَت الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا».

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضمير يُطَابِقُ المؤكَّدَ كما مثل.

* * *

(١) «وكلا» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله اذكر الآتي «اذكر» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الشمول» جار ومجرور متعلق باذكر «وكلا، كلتا، جميعاً» معطوفات على «كل» بعاطف مقدر فيما عدا الأول «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلا» الآتي «موصلا» حال من كل وماعطف عليه.

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ
مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ(١)

أي استعملَ العربُ ـ للدلالة على الشُّمول كَكل ـ «عَامَّة» مضافاً إلى ضمير المؤكد، نحو «جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ» وقَلَّ من عَدَّهَا من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عَدَّهَا سيبويه، وإنما قال «مثل النافلة» لأن عَدَّهَا من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي: الزيادة، لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا
جَمْعَاءَ، أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعَا(٢)

أي: يُجَاء بَعْدَ «كل» بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمُول، فيؤتى بـ «أجمع» بعد «كُلِّهِ» نحو «جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ» وب «جَمْعَاء» بعد «كُلِّهَا»، نحو «جَاءَتَ القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ» وبـ «أَجْمَعِين» بعد «كُلِّهِمْ» نحو «جَاءَ الرِّجَالُ كلُّهم أجْمَعُون» وبـ «جمَعَ» بعد «كُلِّهِنَّ» نحو «جَاءَت الهِنْدَات كُلُّهُنَّ جُمَعُ».

* * *

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ: أَجْمَعُ
جَمْعَاءُ، أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمَعُ(٣)

---

(١) «واستعملوا» فعل وفاعل «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «ككل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله فاعله الآتي «فاعله» مفعول به لاستعملوا «من عم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعله أيضاً «في التوكيد» جار ومجرور متعلق باستعملوا «مثل» حال ثالث من فاعله أيضاً، ومثل مضاف و «النافله» مضاف إليه.

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقول أكدوا الآتي، وبعد مضاف، و «كل» مضاف إليه «أكدوا» فعل وفاعل «بأجمعا» جار ومجرور متعلق بأكدوا «جمعاء، أجمعين، ثم جمعا» معطوفات على «أجمعا» بعاطف مقدر فيما عدا الأخير.

(٣) «ودون» ظرف متعلق بقوله يجيء الآتي، ودودن مضاف و «كل» مضاف إليه «قد» حرف تقليل =

أي: قد وَرَدَ استعمالُ العَرَبِ «أجْمَعَ» في التوكيد غيرَ مسبوقة بـ «كُلّه» نحو «جَاءَ الجيْشُ أجْمَعُ» واستعمالُ «جمعاء» غيرَ مسبوقة بـ «كُلّها» نحو «جَاءَت القَبِيلَةُ جَمْعَاءُ» واستعمالُ «أجمعين» غيرَ مسبوقَةٍ بـ «كُلّهم» نحو «جَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُون» واستعمالُ «جُمَعَ» غيرَ مسبوقَةٍ بـ «كلهن» نحو «جَاءَ النِّسَاء جُمَعُ» وزعم المصنف أن ذلك قليل، ومنه قوله:

- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِياً مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

***

= «يجيء» فعل مضارع «أجمع» فاعل يجيء «جمعاء، أجمعون، ثم جمع» معطوفات على «أجمع» بعاطف مقدر فيما عدا الأخير.

٢٨٩ - هذه الابيات لراجز لا يعلم اسمه.

اللغة: «الذلفاء» أصله وصف لمؤنث الأذلف، وهو مأخوذ من الذلف - بالتحريك - وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة، ويجوز هنا أن يكون علماً، وأن يكون باقياً على وصفيته «حولاً» عاما «أكتعاً» تاماً، كاملاً، وقد قالوا: «أتى عليه حول أكتع» أي: تام، كذا قال الجوهري.

الأعراب: «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء حذف المنادى به «ليتني» ليت: حرف تمن، والنون للوقاية، والياء اسم ليت «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «صبياً» خبر كان «مرضعاً» نعت لصبي، وجملة «كان» واسمه وخبره في محل رفع خبر «ليت» «تحملني» تحمل: فعل مضارع، والنون للوقايه، وياء المتكلم مفعول به «الذلفاء» فاعل تحمل «حولاً» ظرف زمان متعلق بتحمل «أكتعا» توكيد لقوله حولاً، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتاً له «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، وجملة «بكيت» في محل جر بإضافة إذا إليها «قبلتني» قبل: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الذلفاء، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «أربعا» مفعول ثان، وأصله نعت لمحذوف، والجملة لا محل لها جواب «إذا» الشرطية «إذا» حرف جواب «ظللت» ظل: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «الدهر» ظرف زمان متعلق بأبكى «أبكى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر ظل «أجمع» توكيد للدهر. =

وإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ(1)

مذهَبُ البصريين أنه لا يجوز توكيدُ النكرةِ: سواء كانت محدودةً، كيوم، وليلة، وشهر، وحَوْل، أو غَيْرَ محدودةٍ، كوَقْتٍ، وَزَمنٍ، وحِينٍ.

ومذهَبُ الكوفيين - واختاره المصنف - جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ، لحصول الفائدة بذلك، نحو: «صُمْتُ شَهْراً كُلَّهُ» ومنه قولُه:

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا * [٢٨٩]

وقولُه:

٢٩٠ - * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أجْمَعَا *

= الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من باب التوكيد، الشاهد الأول - وهو المراد هنا - في قوله «الدهر... أجمعا» حيث أكد الدهر بأجمع، من غير أن يؤكده أولاً بكل، والثاني في قوله «حولاً اكتعا» فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت محددة بأن يكون لها أول وآخر معروفان، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلك، وذهب المصنف إلى جواز ذلك، والبصريون يأبون تأكيد النكرة: محدودة، أو غير محدودة، وسيأتي هذا الموضوع بعقيب ما نتكلم فيه الآن، والثالث في قوله «الدهر أبكى أجمعا» حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي.

(1) «وإن» شرطية «يفد» فعل مضارع فعل الشرط «توكيد» فاعل يفد، وتوكيد مضاف، و«منكور» مضاف إليه «قبل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى توكيد منكور، والفعل مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، وسكن لأجل الوقف «وعن نحاة» جار ومجرور متعلق بقوله المنع الآتي، ونحاة مضاف و«البصرة» مضاف إليه «المنع» مبتدأ «شمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

٢٩٠ - هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله، ويذكر بعض النحاة من البصريين أنه مصنوع، ويروى بعض من يستشهد به قبله:

إنَّا إذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا

اللغة: «خطافنا» الخطاف - بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء - هو الحديدة المعوجة تكون في جانب =

وَٱغْـنَ بِكِـلْتَـا فِي مُـثَـنًّى وَكِـلَا ... عَـنْ وَزْنِ فَـعْـلَاءَ وَوَزْنِ أَفْـعَـلَا(١)

قد تقدَّمَ أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا، ومَذْهَبُ البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك، فلا تقول «جاء الجيشانِ أجْمَعَانِ» ولا «جاء القبيلتان جَمْعَاوَانِ» استغناء بكلا وكلتا عنهما، وأجاز ذلك الكوفيون.

* * *

وَإنْ تُـؤَكِّـدِ الضَّـمِيـرَ الـمُتَّـصِـلْ ... بِـالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْـدَ الْمُنْفَصِـلْ(٢)

عَنَيْـتُ ذَا الـرَّفْـعِ، وَأَكَّـدُوا بِمَـا ... سِـوَاهُمَـا، والقَيْـدُ لَنْ يُـلْتَـزَما(٣)

= البكرة «تقعقعا» تحرك وسمع له صوت، والقعقعة: تحريك الشيء الصلب حتى يسمع له صوت «صرت» صوتت «البكرة» بفتح فسكون هنا ـ ما يستقى عليها الماء من البئر.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «صرت» صر: فعل ماض، والتاء للتأنيث «البكرة» فاعل صرت «يوماً» ظرف زمان متعلق بصرت «أجمعا» تأكيد لقوله يوماً.

الشاهد فيه: قوله «يوماً أجمعا» حيث أكد قوله «يوماً» وهو نكرة محدودة بقوله «أجمعا» وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين الذي اختاره المصنف في هذه المسألة، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره، وادعاء أنه مما صنعه النحاة الكوفيون ليصححوا مذهبهم، ولا أصل له عندهم حتى يتلمسوا له مخلصاً.

(١) «اغن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكلتا» جار ومجرور متعلق باغن «في مثنى» جار ومجرور متعلق باغن أيضاً، «وكلا» معطوف على كلتا «عن وزن» جار ومجرور متعلق باغن أيضاً، ووزن مضاف و «فعلاء» مضاف إليه «ووزن أفعلا» معطوف على قوله «وزن فعلاء».

(٢) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضمير» مفعول به لتؤكد «المتصل» نعت للضمير «بالنفس» جار ومجرور متعلق بتؤكد «والعين» معطوف على النفس «فبعد» الفاء واقعة في جواب الشرط، بعد: ظرف متعلق بمحذوف تقديره: فأكد بهما بعد المنفصل، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وبعد مضاف، و «المنفصل» مضاف إليه.

(٣) «عنيت» فعل وفاعل «ذا» مفعول به لعنيت، وذا مضاف «الرفع» مضاف إليه «وأكدوا» فعل وفاعل «بما» جار ومجرور متعلق بأكدوا «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المجرور محلاً =

لا يجوز توكيدُ الضمير المرفوعِ المتصلِ بالنفس أو العين، إلا بعد تـأكيده بضميرٍ منفصلٍ، فتقـول: «قـومُـوا أنتم أنفُسُكم، أو أعينُكم» ولا تقل: «قوموا أنفسكم».

فإذا أكّدْتَهُ بغير النفس والعَيْن لم يلزم ذلـك، تقول: «قـوموا كُلُّكُمْ» أو «قُومُوا أَنْتُمْ كُلُّكُم».

وكـذا إذا كان المؤكَّـدُ غيرَ ضميـرٍ رفعٍ: بـأن كان ضميـرَ نصبٍ أو جـر، فتقـول: «مَـرَرْتَ بِـكَ نَفْسِـكَ، أو عينِـكَ، ومـــرَرْتُ بِـكُمْ كلِّكُمْ، ورأيتُكَ نَفْسَك، أو عينَكَ، ورأيتكم كلكم».

* * *

وَمَـا مِـنَ الـتَّـوْكِـيـدِ لَـفْـظِيٌّ يَـجِـي
مُـكَـرَّراً كَـقَـوْلِـك «آدْرُجِـي آدْرُجِي»(١)

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَيِ التوكِيد، وهو: التـوكَيد اللفـظي، وهو تكرار اللفظ الأول [بعينه] اعتناء به نحو: «آدْرُجى آدْرُجِى» وقوله:

= بالباء، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «والقيد» مبتدأ «لن» نافيـة ناصبـة «يلتزمـا» فعل مضـارع مبني للمجهول منصوب بلن، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعود إلى القيد والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «من التوكيد» جار ومجرور متعلق بمحـذوف حال من الضميـر المستكن في قوله «لفظي» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق؛ إذ هو منسوب «لفظي» خبـر لمبتدأ محـذوف، أي: هو لفظي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يجي» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جـوازاً تقـديره هـو، والجملة في محل رفـع خبـر المبتـدأ «مكـرراً» حـال من الضميـر المستتـر في يجيء «كقولك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلـك كائن كقـولك، وقـول مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ادرجي» فعل أمـر، وياء المؤنثـة المخاطبة فـاعل «ادرجي» توكيد لسابقه.

٢٩١ - فـأيْـنَ إلَـى أيْـنَ الـنَّـجَـاةُ بِبَـغْـلَتـي
أَتَـاكِ أَتَـاكِ الـلَّاحِـقُـونَ احْـبِسِ احْـبِسِ

وقوله تعالى: ﴿كلّا إذا دُكّتِ الأرْضُ دَكاً دَكاً﴾(١)

* * *

وَلَا تُـعِـدْ لَفْظَ ضَمِـيـرٍ مُـتَّـصِـلْ إلّا مَـعَ اللَّفْظِ الّـذِي بِـهِ وُصِـلْ(٢)

أي: إذا أريد تكريرُ لفظِ الضمير المتصل للتوكيد، لم يَجُزْ ذلك،

٢٩١ - هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين.
الإعراب: «فأين» اسم استفهام، مبني على الفتح في محل جر بإلى محذوف يدل عليها ما بعدها، والأصل: فإلى أين - إلخ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظي «النجاة» مبتدأ مؤخر «ببغلتي» الجار والمجرور متعلق بالنجاة، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أتاك» أتى: فعل ماض، والكاف مفعول به «أتاك» توكيد لفظي «اللاحقون» فاعل أتى الأول «احبس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «احبس» توكيد لفظي.
الشاهد فيه: قوله «إلى أين إلى أين» وقوله: «أتاك أتاك» وقوله: «احبس احبس» ففي كل واحد من المواضع الثلاثة تكرر اللفظ الأول بعينه، وهو من التوكيد اللفظي.

(١) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى: ﴿كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً﴾ من باب التوكيد اللفظي، وعلل ذلك أن التوكيد اللفظي يشترط أن يكون اللفظ الثاني دالاً على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك، فإن الدك الثاني غير الدك الأول، والمعنى دكاً حاصلاً بعد دك، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معاً حال، وهو مؤول بنحو مكرراً دكها، ومثله قوله تعالى: (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم: جاءوا رجلاً رجلاً، وعلمته الحساب باباً باباً.

(٢) «ولا» ناهية «تعد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لفظ» مفعول به لتعد، ولفظ مضاف و «ضمير» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير «إلا» أداة استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لفظ» الواقع مفعولاً به، ومع مضاف وقوله «اللفظ» مضاف إليه «الذي» نعت للفظ «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتي «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

إلا بشرط اتصال المؤكِّدِ بما اتصلَ بالمؤكدِ، نحو «مررت بِكَ بِكَ، ورغبت فِيهِ فِيهِ» ولا تقول: «مررت بِكَكَ».

* * *

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا ... بِهِ جَوَابٌ: كَنَعَمْ، وَكَبَلَى[1]

أي: كذلك إذا أريد توكيدُ الحرفِ الذي ليس للجواب، يجب أن يُعَاد مع الحرف المؤكِّدِ ما يتصل بالمؤكَّدِ، نحو «إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائم» و «في الدار في الدار زيد»، ولا يجوز «إنَّ إنَّ زيداً قائم»[2]، ولا «في في الدار زيد».

فإن كَان الحرفُ جواباً - كَنَعَمْ، وَبَلَى، وجَيْرِ، وَأَجَلْ، وإي، ولا.

جاز إعَادَتُهُ وَحْدَه، فيقال لك: «أقام زيد»؟ فتقول «نعم نعم» أو «لا لا»، و «ألم يقم زيد»؟ فتقول: «بَلَى بَلَى»[3].

* * *

---

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الحروف» مبتدأ مؤخر «غير» منصوب على الاستثناء، أو - بالرفع - نعت للحروف، وغير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «تحصلا» فعل ماض، والألف للاطلاق «به» جار ومجرور متعلق بتحصيل «جواب» فاعل تحصل، والجملة لا محل لها صلة «كنعم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كنعم «وكبلى» جار ومجرور معطوف على كنعم.

(٢) قد ورد شاذا قول الشاعر:

إنّ إنّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ ... يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

(٣) من ذلك قول جميل بن معمر العذري:

لَا لَاأَبُوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ، إنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودا

واعلم أن حروف الجواب على ثلاثة أقسام: الأول ما يقع بعد الإيجاب والنفي جميعاً، وذلك أربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفي، والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة: تصديق المخبر، أو إعلام المستخبر، أو إيعاد الطالب، والقسم الثاني: مَا لا يقع إلا =

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ(١)

أي: يجوز أن يؤكَّدَ بضمير الرفع المنفصل كلُّ ضميرٍ متصلٍ: مرفوعاً كَان، نحو «قمتَ أنتَ»، أو منصوباً «أكْرَمْتَنِي أنَا» أو مجروراً، نحو «مررت بِهِ هُوَ» والله أعلم.

* * *

= بعد الإيجاب، وهو «لا» والمقصود به إبطال ما أوجبه المتكلم أولاً، والقسم الثالث: ما لا يقع إلا بعد النفي، وهو «بلى» خاصة.

(١) «ومضمر» بالنصب: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وبالرفع مبتدأ وعلى كل حال هو مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: نعت لضمير الرفع «قد» حرف تحقيق «انفصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعتاً، والجملة لا محل لها صلة الموصول «أكد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بأكد «كل» مفعول به لأكد، وكل مضاف و«ضمير» مضاف إليه، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر صفة لضمير المضاف إليه.

الْعَطْفُ

الْعَـطْفُ: إِمَّـا ذُو بَيَـانٍ، أَوْ نَسَقْ وَالْـغَـرَضُ الآنَ بَيَـانُ مَـا سَبَقْ[١]
فَذُو الْبَيَـانِ: تَـابِعٌ، شِبْهُ الصِّفَهْ، حَقِيقَـةُ الْقَصْـدِ بِـهِ مُنْكَشِفَـهْ[٢]

العطفُ ـ كما ذكر ـ ضربان، أحدهما: عطف النَّسَقِ، وسيأتي، والثاني: عطف البَيَانِ، وهو المقصود بهذا الباب.

وعطف البيان هو: التابع، الجامد، الْمُشْبِهُ للصفة: في إيضاح[٣] متبوعه، وعدم استقلاله، نحو:

٢٩٢ ـ *أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ*

فـ «عُمَرُ» عطفُ بَيَانٍ، لأنه مُوَضِّح لأبي حفص.

---

(١) «العطف» مبتدأ «إما» حرف تفصيل «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و «بيان» مضاف إليه «أو» عاطفة «نسق» معطوف على «ذو بيان» «والغرض» مبتدأ «الآن» منصوب على الظرفية الزمانية «بيان» خبر المبتدأ، وبيان مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، وجملة «سبق» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «فذو» مبتدأ، وذو مضاف و «البيان» مضاف إليه «تابع» خبر المبتدأ، وحقيقة مضاف و «القصد» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بمنكشفة «منكشفة» خبر المبتدأ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لتابع.

(٣) عبارة الشارح في هذا الموضع قاصرة، والتحقيق أن عطف البيان يأتي لأغراض كثيرة، وأن أشهرها أربعة؛ الأول: توضيح متبوعه، وهذا يكون في النكرات نحو قوله تعالى: (من ماء صديد) وقوله سبحانه: (من شجرة مباركة زيتونة) عند من جوز مجيء عطف البيان في النكرات، والثالث المدح، نحو قوله تعلى: (جعل الله الكعبة البيت الحرام) ذكر هذا صاحب الكشاف، والرابع التأكيد، وذلك كما في قول الشاعر:

لقائل يا نصر نصراً نصراً

ذكره بعضهم، واختار المصنف في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي للأول.

٢٩٢ ـ هذا أول رجز لعبد الله بن كيسبة ـ بفتح الكاف وسكون الياء المثناة ـ وبعده: =

فخرج بقوله «الجامد» الصِّفَةُ، لأنها مشتقة أو مُؤَوَّلة به، وخرج بما بعد ذلك: التوكيدُ، وعَطْفُ النَّسَقِ، لأنهما لا يُوَضِّحَانِ متبوعَهُمَا، والبدلُ الجامد، لأنه مستقل.

* * *

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي[1]

لَمَّا كان عطفُ البيانِ مُشْبِهاً للصفة، لزم فيه موافَقَةُ المتبوعِ كالنعت، فيوافقه في: إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جَمْعِهِ.

* * *

= مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: يا أمير المؤمنين، إن أهلي بعيد، وإن ناقتي دبراء نقباء، فاحملني، فقال عمر: كذبت، والله ما بها من نقب ولا دبر، فانطلق فحل ناقته ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول هذا الرجز، وعمر ـ رضي الله عنه ـ مقبل من أعلى الوادي، فسمعه فأخذ بيده وقال له: ضع عن راحلتك، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه، كذا قال المرزباني في معجم الشعراء، وما نحسب القصة على هذا التفصيل، فإن فيها ما لا نسيغه.

اللغة: «نقب» مصدر نقب ـ من باب فرح ـ وهو رقة خف البعير «دبر» مصدر دبر ـ من باب مرض ـ وهو أن يخرج ظهر الدابة من موضع الرحل أو القتب «فجر» حنث في يمينه.

الإعراب: «أقسم» فعل ماض «بالله» جار مجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم، وأبو مضاف و«حفص» مضاف إليه «عمر» عطف بيان، ويجوز أن يكون بدلاً.

الشاهد فيه: قوله «أبو حفص عمر» فإن الثاني عطف بيان الأول.

(١) «فأولينه» أول: فعل أمر، مؤكد بالنون الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من وفاق» جار ومجرور متعلق بأولينه ووفاق مضاف، و«الأول» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأولينه «من وفاق» جار مجرور متعلق بقوله «ولي» الآتي آخر البيت، ووفاق مضاف، «الأول» مضاف إليه «النعت» مبتدأ «ولي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النعت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة.

فَـقَـدْ يَكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ كَـمَـا يَكُـونَـانِ مُـعَـرَّفَـيْـنِ(١)

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك، فيكونان منكرين كما يكونان معرفين، قيل: ومن تنكيرهما قوله تعالى: ﴿تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾، فزيتونه: عطف بيان لشجرة، وصديد: عطف بيانٍ لماء.

* * *

وَصَـالِـحـاً لِـبَـدَلِـيَّـةٍ يُـرَى فِي غَيْـرِ، نَحْـوِ «يَا غُـلَامُ يَعْمُـرَا»(٢)

وَنَحْـوِ «بِشْـرٍ» تَـابِـعِ «الْبَكْـرِيِّ» وَلَـيْسَ أَنْ يُـبْـدَلَ بِـالْـمَـرْضِـيِّ(٣)

كلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بَيَانٍ، جاز أن يكون بَدَلاً، نحو: «ضَرَبْتُ أبا عبد الله زيداً».

(١) «فقد» حرف تقليل «يكونان» فعل مضارع ناقص، وألف الاثنين اسمه «منكرين» خبر يكون «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «يكونان معرفين» مضارع ناقص واسمه وخبره، في تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية، وهذا المصدر مجرور بالكاف، والتقدير: ككونهما معرفين.

(٢) «وصالحاً» مفعول ثان مقدم على عامله، وهو قوله «يرى» «لبدلية» جار مجرور متعلق بصالح «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان، ونائب الفاعل هو المفعول الأول «في غير» جار ومجرور متعلق بيرى، وغير مضاف، و «نحو» مضاف إليه «يا» حرف نداء «غلام» منادى مبني على الضم في محل نصب «يعمرا» عطف بيان على غلام تبعاً للمحل؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ، وأن محله نصب.

(٣) «ونحو» معطوف على نحو في البيت السابق، ونحو مضاف و «بشر» مضاف «تابع» نعت لبشر، وتابع مضاف و «البكري» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص «أن» مصدرية «يبدل» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس «بالمرضي» الباء زائدة، والمرضي: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ[1]:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع مُنادًى، نحو: «يا غُلَامُ يَعْمُرَا» فيتعين أن يكون «يعمرا» عطفَ بيانٍ، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البَدَلَ على نيَّة تكرار العامل، فكان يجب بناء «يعمرا» على الضم، لأنه لو لُفِظَ بـ «يا» معه لكان كذلك.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من «أل» والمتبوعُ بأل، وقد أُضِيفت إليه صفةٌ بأل، نحو: «أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ»، فيتعين كون «زيد» عطفَ بيانٍ، ولا يجوز كونُه بدلاً من «الرجل»، لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أَنَا الضَارِبُ زَيْدٍ، وهو لا يجوز، لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه أل، ومثل «أَنَا الضاربُ الرجلِ زَيْدٍ» قولُه:

٢٩٣ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

---

(١) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً، بأحد أمرين؛ الأول: أن يكون التابع غير مستغنى عنه، الثاني: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع، والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثاني؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع يعمرا مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علماً مقترناً بأل موضع البكري، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول، ولا التمثيل له، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملاً على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً. وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ، نحو «علي سافر بكر أخوه» فإنه يتعين أن يكون «أخوه» عطف بيان على بكر، ولا يجوز أن يكون بدلاً.

٢٩٣ - البيت للمرار بن سعيد الفقعسي.

اللغة: «التارك» يجوز أن يكون فاعل من ترك بمعنى صير وجعل، فيحتاج مفعولين، ويجوز أن =

فبشر: عطفُ بَيانٍ، ولا يجوز كونه بدلاً، إذ لا يصح أن يكون التقدير: «أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ».

وأشار بقوله: «وليس أن يبدل بالمرضِيِّ» إلى أنَّ تجويز كَوْنِ «بِشْرٍ» بدلاً غيرُ مَرْضِيٍّ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفَرَّاء والفارسي[1].

* * *

= يكون اسم فاعل من ترك بمعن خلى، فلا يحتاج إلا مفعولاً واحداً «البكري» نسبة إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد، وكان قد قتله سبع بن الحساس الفقعسي، ورئيس بن أسد يوم ذاك خالد بن نضلة الفقعسي جد المرار، لذلك فخر بمقتل بشر «ترقبه» تنتظر خروج روحه؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى، وكني بذلك عن كونه قتله.

المعنى: يقول: أنا ابن الرجل الذي ترك بشراً البكري تنتظر الطير موته لتقع عليه.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، «التارك» مضاف إليه، والتارك مضاف، و«البكري» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله«بشر» عطف بيان على البكري «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب: إما مفعول ثان للتارك، وإما حال من البكري «ترقبه» ترقب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، والهاء مفعول به، والجملة في محل نصب حال من الطير «وقوعاً حال من الضمير المستتر في ترقبه.

الشاهد فيه: قوله «التارك البكري بشر» فإن قوله «بشر» يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله «البكري»، ولا يجوز أن يجعل بدلا منه؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه.

(١) مذهب الفراء والفارسي جواز إضافة الوصف المقترن بال إلى العلم، وذلك نحو «أنا الضارب زيد» وعلى هذا يجوز في «أنا ابن التارك البكري بشر» أن يجعل بشر بدلاً؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول: أنا ابن التارك بشر ـ بإضافة التارك الذي هو وصف مقترن بأل إلى بشر الذي هو علم ـ ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع، ومتى جاز ذلك صح في المتبوع الوجهان: أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلاً، لكن مذهب الفراء والفارسي غير مقبول عند المصنف وجمهرة العلماء، لا جرم لم يجيزوا في «بشر» إلا وجهاً واحداً وهو أن يكون عطف بيان، ولهذا تجد المصنف يقول «وليس أن يبدل بالمرضي».

عَطْفُ النّسقِ

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ
كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ(١)

عطفُ النسق هو: التابع، المُتَوَسِّط بينه وبين متبوعه أحَدُ الحروف التي سنذكرها، كـ «اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ».

فخرج بقوله «المتوسط ـ إلى آخره» بقيةُ التوابعِ.

* * *

فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً: بِوَاوٍ، ثُمَّ، فَا،
حَتَّى، أَمَ، أَوْ، كـ «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»(٢)

---

(١) «تال» خبر مقدم «بحرف» جار ومجرور متعلق بتال «متبع» نعت لحرف «عطف» مبتدأ مؤخر، وعطف مضاف، و «النسق» مضاف إليه «كاخصص» الكاف جارة لقول محذوف. اخصص: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بود» جار ومجرور متعلق باخصص «وثناء» معطوف بالواو على ود «من» اسم موصول: مفعول به لاخصص «صدق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «فالعطف» مبتدأ «مطلقاً» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله «بواو» بناء على رأي من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور، أو هو حال المبتدأ بناء على مذهب سيبويه «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ثم، فا، حتى، أم، أو» قصد لفظهن. معطوفات على قوله واو، بعاطف مقدر في الجميع «كفيك» الكاف جارة لقول محذوف، فيك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «صدق» مبتدأ مؤخر «ووفا» الواو عاطفة، ووفا: معطوف على صدق، وقصر وفا للضرورة، وأصله وفاء، وتقدير الكلام: كقولك فيك صدق ووفا، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كقولك.

حُرُوفُ العطف على قسمين:

أحدهما: ما يُشَرِّكُ المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً، أي: لفظاً وحكماً، وهي: الواو. نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، وثُمَّ، نحو: «جَاءَ زيدٌ ثُمَّ عمرو». والفَاءُ، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ فعمرو». وحَتَّى، نحو: «قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ». وأَمْ، نحو: «أَزَيْدٌ عندكَ أَمْ عمرو؟». وأَوْ، نحو: «جَاءَ زيد أَوْ عمرو».

والثاني: ما يُشَرِّكُ لفظاً فقط، وهو المراد بقوله.

وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ: بَلْ، وَلَا، لَكِنْ، كَـ«لَمْ يَبْدُ آمْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا»(١)

هذه الثلاثة تُشَرِّكُ الثاني مع الأول في إعرابه، لا في حكمه، نحو: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عمرو، وجاء زيد لا عمرو، ولا تَضْرِبْ زيداً لَكِنْ عمراً».

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقاً أَوْ سَابِقاً
- فِي الْحُكْمِ - أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً(٢)

---

(١) «واتبعت» أتبع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «لفظا» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «فحسب» الفاء زائدة لتزيين اللفظ، حسب، بمعنى كاف هنا: مبتدأ، وخبره محذوف، أي فكافيك هذا، مثلاً «بل» فاعل أتبعت «ولا، لكن» معطوفان على «بل» بعاطف مقدر في الثاني «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يبد» فعل مضارع مجزوم بحذف الواو «امرؤ» فاعل يبد «لكن» حرف عطف «طلا» معطوف على امرؤ، والطلا - بفتح الطاء مقصوراً، بزنة عصا وفتى - ابن الظبية أول ما يولد، وقيل: الطلا هو ولد البقرة الوحشية، وقيل: هو ولد ذات الظلف مطلقاً، ويجمع على أطلاء، مثل سبب وأسباب.

(٢) «فاعطف» الفاء للتفريع، اعطف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق باعطف «لاحقاً» مفعول به لا عطف «أو» عاطفة «سابقاً» معطوف على قوله لاحقاً «في الحكم» جار ومجرور تنازعه كل من «سابقاً، ولاحقاً» «أو» عاطفة «مصاحباً» معطوف على سابقاً «موافقاً» نعت لقوله مصاحباً.

لمَّا ذكر حُرُوفَ العطفِ النسعة شَرَعَ في ذكر معانيها.

فالواو: لمطلق الجمع عند البصريين، فإذا قلت: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» دَلَّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحْتَمَلَ كَوْنَ «عمرو» جاء بعد «زيد»، أو جاء قبله، أو جاء مُصَاحِباً له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة، نحو: «جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه»، فَيُعْطَفُ بها: اللاحِقُ، والسابِقُ، والمصاحِبُ.

ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، وَرُدَّ بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَى﴾(١).

* * *

وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ ٱلَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ، كَـ «ٱصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي»(٢)

اختصَّتِ الوَاوُ ـ من بين حروف العطف ـ بأنها يُعْطَفُ بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف عليه، نحو: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» ولو قلت: «اختصم

(١) لو كانت الواو دالة على الترتيب ـ كما يقول الكوفيون ـ لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت، لأن الحياة المرادة من «نحيا» تكون حينئذ بعد الموت، وهي الحشر، ومساق الآية وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له، فالمراد من الحياة في قولهم «ونحيى» هي الحياة التي يحيونها في الدنيا، وهي قبل الموت قطعاً، فدلّت على أن الواو لا تدل على الترتيب، لأن المطعوف سابق في الوجود على المعطوف عليه.

المعطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه.

(٢) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف، و «الذي» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من الفعل المنفي وهو « لا يغني» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «كاصطف» الكاف جارة لقول محذوف، واصطف: فعل ماض «هذا» فاعل اصطف «وابني» معطوف على هذا.

زيـد» لم يجز، ومثله «اصْـطَفَّ هـذا وابني، وتَشَـارَكَ زَيْـدٌ وَعَمْـرٌو»، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرهـا من حروف العـطف، فلا تقول: «اختصم زيد فعمرو».

* * *

وَالْفَـاءُ لِلتَّـرْتِـيـبِ بِـاتِّـصَـالِ ... وَ «ثُـمَّ» لِلتَّـرْتِـيبِ بِـانْـفِصَـالِ(١)

أي: تدلُّ الفاء على تَأَخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلاً به، و «ثم» على تـأَخُّرِهِ عنـه منفصلاً، أي: مُتَـراخِياً عنـه، نحـو: «جـاء زيـد فعمرو»، ومنه قولُه تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾، و «جاء زيـد ثم عمرو» ومنه قولُه تعالى: ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَـةٍ﴾.

* * *

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَـطْفَ مَـا لَيْسَ صِلَهْ ... عَـلَى الَّـذِي آسْتَقَـرَّ أَنَّـهُ الصِّلَهْ(٢)

اختصَّتِ الفاء بأنهـا تَعْطف مـا لا يَصْلُحُ أن يكون صلة ـ لخلوه عن ضمير الموصول ـ على ما يصلح أن يكون صلة ـ لاشتمالـه على الضمير ـ نحو: «الذي يَـطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْـدٌ الذبَـابُ»، ولو قلت: «ويغضب زيـد» أو

(١) «والفاء» مبتدأ «للترتيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبـر المبتدأ «بـاتصال» جـار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب «وثم للترتيب بانفصال» مثل الشطر الأول في الإعراب.

(٢) «واخصص» فعـل أمر، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت «بفـاء» جـار ومجـرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف و «ما» إسم موصـول: مضاف إليـه «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «صلة» خبر ليس، والجمله من ليس واسمها وخبرهـا لا محل لها صلة ما الموصولة «على الذي» جار ومجرور متعلق بعطف «استقر» فعل مـاض «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «الصلة» خبر أن، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعـل استقر، والجملة من الفعل الذي هو استقر والفاعل الذي هو المصدر المنسبك من أن ومعموليها لا محل لها صلة الذي.

«ثم يغضب زيد» لم يجز، لأن الفاء تدل على السببية، فَاسْتُغْنى بها عن الرابط، ولو قلت: «الذي يطيرُ ويغضبْ منه زيد الذبابُ» جاز، لأنك أتَيْتَ بالضمير الرابط.

* * *

بَعْضاً بِحَتَّى آعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلاَ يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ[1]

يُشْتَرط في المعطوف بحتى أن يكون بعضاً مما قبله وغايةً له: في زيادة، أو نَقْصٍ، نحو: «مات الناسُ حتى الأنبياءُ، وقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةُ».

* * *

وَ«أَمْ» بِهَا آعْطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ
أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظ «أَيٍّ» مُغْنِيَهْ[2]

---

(١) «بعضاً» مفعول به مقدم لقوله «اعطف» الآتي «بحتى» جار ومجرور متعلق باعطف «اعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على كل» جار ومجرور متعلق باعطف أيضاً «ولا» الواو للحال، لا: نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً «إلا» أداة استثناء ملغاة «غاية» خبر يكون، وغاية مضاف، و «الذي» اسم موصول مضاف إليه «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة لا محل لها صلة الذي، وجملة يكون واسمه خبر في محل نصب حال.

(٢) «وأم» قصد لفظه: مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله اعطف الآتي «أعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إثر» ظرف مكان بمعنى بعد متعلق باعطف، وإثر مضاف و «همز» مضاف إليه، وهمز مضاف و «التسوية» مضاف إليه «أو» حرف عطف «همزة» معطوف على همز «عن لفظ» جار ومجرور متعلق بقوله «مغنية» الآتي، ولفظ مضاف و «أي» مضاف إليه «مغنية» نعت لهمزة.

«ام» على قسمين: منقطعة، وستأتي، ومتصلة، وهي: التي تقع بعد همزة التسوية نحو: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعدْتَ» ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أجَزِعنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ والتي تقع بعد همزة مُغْنِية عن «أيٍّ» نحو «أَزَيْدٌ عندك أم عَمْروٌ» أي: أَيُّهُمَا عندك؟.

* * *

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَة، إن ... كَانَ خَفَا المعْنىٰ بحَذْفِهَا أَمِنْ[1]

أي: قد تُحْذَفُ الهمزة ـ يعني هَمْزَةَ التسوية، والهمزةَ المغنية عن أيّ ـ عند أمْن اللبس، وتكون «أم» متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءةُ ابن مُحَيْصِن: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) بإسقاط الهمزة من «أنذرتهم»، وقولُ الشاعر:

٢٩٤ ـ لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وَإنْ كُنْتُ دَارِياً
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

أي: أَبِسَبْعٍ

* * *

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، ما: كافة «اسقطت» أسقط: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «الهمزة» نائب فاعل أسقط «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «خفا» قصر للضرورة: اسم كان، وخفا مضاف و «المعنى» مضاف إليه «بحذفها» الجار والمجرور متعلق بقوله «أمن» الآتي، وحذف مضاف وها: مضاف إليه «أمن» فعل مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره، هو، والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢٩٤ ـ البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، أحد شعراء قريش المعدودين.

الإعراب: «لعمرك» اللام للقسم، عمر مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: لعمرك قسمي، وعمر مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «ما» نافية «أدري» فعل مضارع يتطلب مفعولين وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله بسبع الآتي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإن» الواو =

وَبِـانْقِـطَاعٍ وبِمَعْنَـى «بَـلْ» وَفَتْ إن تَـكُ مِمَّـا قُيِّـدَتْ بِـهِ خَـلَتْ(١)

أي: إذا لم يتقدم على «أم» همزةُ التسويةِ، ولا همزةٌ مُغْنِيَةٌ عن أي، فهي مُنْقَطِعَة وتفيد الإضـرابَ كبَلْ، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ أي: بل يقولون آفتراه، ومثلُه «إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ» أي: بل هي شاء.

* * *

خَـيِّـرْ، أَبِـحْ، قَـسِّـمْ - بِـأَوْ - وَأَبْـهِـمِ، وَآشْـكُـكْ، وإِضْـرَابٌ بِـهَـا أَيْـضـاً نُـمِـي(٢)

= واو الحال، إن زائدة «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «دارياً» خبره «بسبع» جار ومجرور متعلق بقوله رمين الآتي «رمين» رمى: فعل ماض، ونون النسوة فاعل «الجمر» مفعول به لرمين «أم» عاطفة «بثمان» جار ومجرور معطوف على قوله بسبع.

الشاهد فيه: قوله «بسبع... أم بثمان» حيث حذف منه الهمزة المغنية عن لفظ «أي» وأصل الكلام: أبسبع رمين - إلخ، وإنما حذفها اعتماداً على انسياق المعنى وعدم خفائه.

(١) «وبانقطاع» جار ومجرور متعلق بقوله وفت الآتي «وبمعنى» جار ومجرور معطوف بالواو على بانقطاع، ومعنى مضاف و «بل» قصد لفظه: مضاف إليه «وفت» وفى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود الى أم أيضاً «إن» شرطية «تك» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود الى أم أيضاً «مما» جار ومجرور متعلق بقوله خلت الآتي «قيدت» قيد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والتاء للتأنيث، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بمن «به» جار ومجرور متعلق بقيدت «خلت» خلا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في نصب خبر «تك» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «خير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبح، قسم» معطوفان على خير بعاطف مقدر مع كل منهما «بأو» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله «وأبهم، واشكك» معطوفان على خير «وإضراب» مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بإضراب «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إضراب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

أي: تستعمل «أو» للتخيير، نحو «خُذْ مِنْ مالِي دِرْهَماً أو ديناراً» وللإباحة نحو «جَالِسِ الْحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِينَ»، والفرقُ بين الإباحة والتخيير: أن الإباحة لاَ تَمْنَع الجمعَ، والتخيير يمنعه، وللتقسيم، نحو «الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف» وللإبهام على السامع، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنْتَ عالماً بالجائي منهما وقَصَدْتَ الإبهام على السامع، [ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾]، وللشك، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت شاكاً في الجائي منهما، وللإضراب كقوله:

٢٩٥ ـ مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلَّا بِعَدَّادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي

---

٢٩٥ ـ هذان البيتان لجرير بن عطية، يقولهما لهشام بن عبد الملك.

اللغة: «عيال» يعني بهم أولاده ومن يمونهم ويعولهم «برمت» ضجرت وتعبت.

الإعراب: «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «ذا» اسم موصول: خبر المبتدأ «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف، ويجوز أن يكون قوله «ماذا» كله اسم استفهام مفعولاً مقدماً لترى «في عيال» جار ومجرور متعلق بترى «قد» حرف تحقيق «برمت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر صفة لعيال «بهم» جار ومجرور متعلق ببرمت «لم» نافية جازمة «أحص» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «بعداد» جار ومجرور متعلق بأحص «كانوا» كان: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «ثمانين» خبر كان «أو» حرف عطف بمعنى بل، وقيل: هي بمعنى الواو «زادوا» فعل وفاعل «ثمانية» مفعول به لزاد «لولا» حرف امتناع لوجود «رجاؤك» رجاء: مبتدأ خبره محذوف وجوباً، ورجاء مضاف والكاف مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «قتلت» فعل وفاعل «أولادي» أولاد: مفعول به لقتل، وأولاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أوزادوا» حيث استعمل فيه «أو» للإضراب بمعنى بل.

أي: بل زادوا.

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ، إذا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذا[1]

قد تستعمل «أو» بمعنى الواو عند أمْنِ اللَّبْسِ، كقوله:

٢٩٦ - جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً
كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

أي وكانت له قَدَراً

وَمِثْلُ «أَوْ» في الْقَصْدِ «إمَّا» الثَّانِيَهْ
فِي نَحْوِ: «إمَّا ذي وَإمَّا النَّائِيَهْ»[2]

---

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «عاقبت» عاقب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أو «الواو» مفعول به لعاقب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يلف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها «ذو» فاعل يلف، وذو مضاف، و «النطق» مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «للبس» جار ومجرور متعلق بقوله منفذ الآتي «منفذاً» مفعول أول ليلفي، ومفعوله الثاني محذوف، وجواب «إذا» محذوف.

٢٩٦ - هذا البيت لجرير بن عطية، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان.

اللغة: «قدر» بفتحتين أي: موافقة له، أو مقدرة.

الإعراب: «جاء» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «الخلافة» مفعول به لجاء «أو» عاطفة بمعنى الواو «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة «له» جار ومجرور متعلق بقوله قدر الآتي «قدراً» خبر كان «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «أتى» فعل ماض «ربه» رب: مفعول به مقدم على الفاعل، ورب مضاف والهاء مضاف إليه «موسى» فاعل أتى «على قدر» جار ومجرور متعلق بأتى.

الشاهد فيه: قوله «أو كانت» حيث استعمل فيه «أو» بمعنى الواو، ارتكاناً على انفهام المعنى وعدم وقوع التابع في لبس.

(٢) «ومثل) مبتدأ، ومثل مضاف و «أو» قصد لفظه: مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بمثل =

يعني أن «إمَّا» المسبوقَةَ بمثلها تفيد ما تفيده «أو»: من التخيير، نحو: «خذ من مالي إمَّا درهماً وإمَّا ديناراً» والإباحة، نحو: «جَالِسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سيرينَ» والتقسيم، نحو: «الكلمة إمَّا اسم وإمَّا فعل وإمَّا حرف» والإبهام والشك، نحو: «جاء إما زيد وإما عمرو».

وليست «إما» هذه عاطفة، خلافاً لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرفُ العطف لا يدخل على حرف [العطف][1].

* * *

وَأَوْلِ «لٰكِنْ» نَفْياً أوْ نَهْياً، وَ«لا»
نِدَاءً أوْ أَمْراً أَوِ اثْبَاتاً تَلاَ[2]

= «إما» قصد لفظه: خبر المبتدأ «الثانية» نعت لإما «في نحو» جار ومجرور متعلق بمثل أيضاً «إما» حرف تفصيل «ذي» اسم اشارة للمفردة المؤنثة: مبتدأ، وخبره محذوف: أي إما هذه لك، مثلاً «وإما» عاطفة «الثانية» معطوف على ذي.

(١) ههنا ثلاثة أمور نرى أن ننبهك إليها؛ الأول: أن «إما» الثانية تكون بمعنى أو باتفاق من النحاة، نعني أنها تأتي للمعاني المشهورة التي تأتي لها أو، واختلفوا أهي عاطفة أم لا؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف، ولا خلاف بينهم في أن إما الأولى ليست عاطفة، ولذلك نراها تفصل بين العامل ومعموله نحو «زارني إما زيد وإما عمرو»، والأمر الثاني: أن المعاني المشهورة التي تأتي لها إما هي التي ذكرها الشارح، وهي ما عدا الإضراب والجمع المطلق التي تأتي له أو أحياناً كما في الشاهد رقم ٢٩٩، والأمر الثالث: أن إما الثانية قد تحذف لذكر ما يغني عنها، نحو قولك: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، ونحو قول الشاعر:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

(٢) «وأول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لكن» قصد لفظه: مفعول به لأول «نفياً» مفعول ثان لأول «أو» عاطفة «نهياً» معطوف على قوله «نفياً» «ولا» قصد لفظه: مبتدأ «نداء» مفعول به مقدم لقوله «تلا» الآتي «أوامراً أو إثباتاً» معطوفان على قوله «نداء» السابق «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «لا» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «لا» المقصود لفظه.

أي: إنمـا يُعْطَفُ بلكن بعـد النفي، نحو: «مـا ضَـرَبْتُ زيـداً لَكِنْ عمراً» وبعد النهي، نحو: «لا تَضْرِبْ زيداً لَكِنْ عمراً»، ويُعْـطَفُ بـ «ـلا» بعد النداء، نحو: «يا زيد لا عمرو» والأمْرِ، نحو: «اضْرِبْ زيداً لا عمراً» وبعد الإثبات، نحـو «جاء زيـد لا عمرو» ولا يعـطف بـ «ـلا» بعد النفي، نحـو: «ما جـاء زيد لا عمـرو» ولا يعطف بـ «ـلكن» في الإثبـات، نحو: «جاء زيد لكن عمرو».

* * *

وَبَـلْ كَلكِنْ بَعْـدَ مَصْحُـوبَيْـهَـا كَلَمْ أكُنْ في مَـرْبَـعٍ بَـلْ تَيْـهَـا[1]
وَانْقُـلْ بِهَـا لِـلثّـانِ حُكْـمَ الأوّلِ في الْخَبَـرِ الْمُثْبَتِ، وَالأمْرِ الْجَلِي[2]

يُعْطَفُ ببل في النفي والنهي، فتكون كلكن: في أنها تُقَرِّرُ حكم ما قبلها، وتثبت نقيضَهُ لما بعدها، نحو: «ما قام زيد بل عمرو، ولا تَضْرِبْ زيـداً بل عمـراً» فقرَّرَتِ النفيَ والنهيَ السـابقين، وأثبتت القيـامَ لعمـرو، والأمْرَ بضربه.

ويُعْطَفُ بها في الخبر المُثْبَتِ، والأمر، فتفيد الإضرابَ عن الأول،

(١) «وبل» قصد لفظه: مبتدأ «كلكن» جار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر المبتـدأ «بعد» ظـرف متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر، وبعد مضاف ومصحوبي من «مصحـوبيها» مضاف إليه، ومصحـوبي مضاف وهـا مضاف إليـه «كلم» الكاف جـارة لقول محـذوف، لم: نافيـة جازمة «أكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «في مربـع» جار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر أكن «بـل» حرف عـطف «تيها» قصـر للضرورة، وأصله تيهـاء، معطوف على مربع.

(٢) «وانقل» فعل أمـر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت «بها، للثان»، جاران ومجـروران متعلقان بانقل «حكم» مفعول به لانقل «المثبت» صفة للخبر «والأمر» معطوف على الخبـر «الجلي» صفة للأمر.

وتَنْقُلُ الحكم إلى الثاني، حتى يصير الأولُ كأنه مسكوتٌ عنه، نحو: «قام زيد بل عمرو، واضْرِبْ زيداً بل عمراً».

* * *

وَإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ   عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ[(١)]

أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ   فِي النَّظْمِ فَاشِياً، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ[(٢)]

إذا عطفْتَ على ضمير الرفعِ المتصل وجب أن تفصلَ بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، ويَقَعُ الفصلُ كَثيراً بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ فقوله: «وآباؤكم» معطوف على الضمير في «كنتم» وقد فصل بـ «أنتم» وورد - أيضاً - الفَصْلُ بغير الضمير، وإليه أشار بقوله: «أو فاصل ما» وذلك كالمَفْعُول به، نحو «أكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾، فمن: معطوف على الواو [في يدخلونها] وصَحَّ ذلك للفصل

(١) «إن» شرطية «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «عطفت» الآتي، وضمير مضاف و«رفع» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير رفع «عطفت» عطف: فعل ماض من فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعله «فافصل» الفاء واقعة في جواب الشرط، افصل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بافصل «المنفصل» نعت للضمير، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «أو» عاطفة «فاصل» معطوف على «الضمير» في البيت السابق «ما» نكرة صفة لفاصل، أي: فاصل «وبلا فصل» الواو للاستئناف، بلا: جار ومجرور متعلق بقوله «يرد» الآتي، ولا التي هي اسم بمعنى غير مضاف و«فصل» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العطف على ضمير رفع «في النظم» جار ومجرور متعلق بيرد «فاشياً» حال من الضمير المستتر في «يرد» «وضعفه» الواو للاستئناف، ضعف: مفعول مقدم لاعتقد، وضعف مضاف والهاء مضاف إليه «اعتقد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

بالمفعول به، وهو الهاء من «يدخلونها» ومثله الفصلُ بلا النافية، كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾، فـ«آبَاؤُنَا» معطوفٌ على «نا»، وجاز ذلك للفصل [بين المعطوف والمعطوفِ عليه] بلا.

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، نحو «اَضْرِبْ أنْتَ وَزَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ فـ«زَوْجُكَ» معطوف على الضمير المستتر في «اسْكُنْ» وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل ـ وهو «أنت» ـ.

وأشار بقوله: «وبلا فصل يرد» إلى أنه قد وَرَدَ في النظم كثيراً العطفُ على الضمير المذكور بِلَا فَصْل، كقوله:

٢٩٧ ـ قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى
كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فقوله: «وَزُهْرٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «أَقْبَلَتْ».

---

٢٩٧ ـ البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: «زهر» جمع زهراء، وهي المرأة الحسناء البيضاء، وتقول: زهر الرجل ـ من باب فرح ـ إذا أشرق وجهه وابيض «تهادى» أصله «تتهادى» ـ بتاءين ـ فحذف إحداهما تخفيفاً، ومعناه، تتمايل، وتتمايس، وتتبختر «نعاج» جمع نعجة، والمراد بها هنا بقر الوحش «الفلا» الصحراء «تعسفن» أخذن على غير الطريق، وملن عن الجادة.

الإعراب: «قلت» فعل وفاعل «إذ» ظرف متعلق بقال «أقبلت» أقبل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «وزهر» معطوف على الضمير المستتر في أقبلت «تهادى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه «كنعاج» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت، ونعاج مضاف و «الفلا» مضاف إليه «تعسفن» تعسف: فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة في محل نصب حال من نعاج «رملا» نصب على نزع الخافض.

الشاهد فيه: قوله أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر فيه «أقبلت» المرفوع =

وقد ورد ذلك في النثر قليلاً، حكى سيبويه رحمه الله تعالى: «مَرَرْتُ بِرَجلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ» برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في «سواء».

وعُلِمَ من كلام المصنف: أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فَصْلٍ، نحو «زَيْدٌ مَا قَامَ إلاّ هُوَ وَعَمْرٌو» وكذلك الضميرُ المنصوبُ المتصلُ والمنفصلُ، نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْراً، ومَا أكْرَمْتُ إلاّ إيَّاكَ وَعَمْراً».

وأما الضمير المجرور فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجارِّ له، نحو «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ» ولا يجوز «مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ». هذا مَذْهَبُ الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون، واختارهُ المصنف، وأشار إليه بقوله:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ[1]
وَلَيْسَ عنْدِي لاَزِماً، إذْ قَدْ أتى ... فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا[2]

= بالفاعليه، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل، أو بغيره، وذلك ضعيف عند جمهرة العلماء، وقد نص سيبويه على قلته.
ومثل بيت الشاهد في ذلك قول جرير بن عطية يهجو الأخطل:
وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

(١) «وعود» مبتدأ، وعود مضاف و «خافض» مضاف إليه «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بعود، ولدى مضاف و «عطف» مضاف إليه «على ضمير» جار ومجرور متعلق بعطف، وضمير مضاف و «خفض» مضاف إليه «لازماً» مفعول ثان مقدم على عامله وهو جعل الآتي «قد» حرف تحقيق «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عود خافض، ونائب الفاعل هو المفعول الأول، والألف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: وعود خافض قد جعل لازماً.

(٢) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عود خافض «عندي» عند: ظرف متعلق بقوله «لازماً» الآتي، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لازماً» خبر ليس =

أي: جَعَلَ جمهورُ النحاةِ إعَادَةَ الخافِضِ ـ إذا عُطِفَ على ضمير الخفض ـ لازماً، ولا أقول به، لورود السماع: نثراً، ونظماً، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة ﴿وَٱتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ بجر «الأرحام» عطفاً على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده سيبويه، رحمه الله تعالى.

٢٩٨ ـ فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

بجر «الأيام» عطفاً على الكاف المجرورة بالباء.

* * *

= «إذ» أداة تعليل «قد» حرف تحقيق «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «في النثر» جار ومجرور متعلق بأتى «والنظم» معطوف على النثر «الصحيح» نعت للنظم «مثبتاً» حال من فاعل أتى.

٢٩٨ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعزها أحد لقائل معين (س ١/٣٩٢).

اللغة: «قربت» أخذت، وشرعت، ويؤيده رواية الكوفيين في مكانه «فاليوم أنشأت..» وفي بعض النسخ «قد بت» «تهجونا» تسبنا.

المعنى: قد شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب فليس ذلك غريباً منك لأنك أهله، وليس عجيباً من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه.

الإعراب: «قربت» قرب: فعل ماض دال على الشروع، والتاء اسمه «تهجونا» تهجو: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونا: مفعول به، والجملة في محل نصب خبر قربت «وتشتمنا» الواو عاطفة، تشتم: معطوف على تهجونا «فاذهب» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي إن تفعل ذلك فاذهب إلخ، اذهب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فما» الفاء للتعليل، ما: نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «والأيام» معطوف على الكاف المجرورة محلاً بالباء «من» زائدة «عجب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «بك والأيام» حيث عطف قوله «الأيام» على الضمير المجرور محلاً بالباء ـ وهو الكاف ـ من غير إعادة الجار، وجوازه هو مختار المصنف.

ومما استدل به على ذلك قول مسكين الدارمي:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ   وَالْوَاوُ، إذْ لاَ لَبْسَ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ[١]

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي   مَعْمُولُهُ، دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي[٢]

قد تُحْذَفُ الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر﴾ أي: فأفْطَرَ فعلية عِدَّةٌ من أيام أُخَر، فحذف «أفْطَرَ» والفاء الداخلة عليه، وكذلك الواو، ومنه قولهم: «رَاكِبُ النَّاقةِ طَلِيحَانِ» أي: رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانِ.

وانفردت الواو ـ من بين حُرُوفِ العطف ـ بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي مَعْمُولُهُ، ومنه قولُه:

٢٩٩ ـ إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً
وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

(١) «والفاء» مبتدأ «قد» حرف تقليل «تحذف» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود الى الفاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بتحذف الآتي، ومع مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «عطفت» عطف: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الفاء، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف «والواو» الواو حرف عطف، الواو: مبتدأ خبره محذوف، أي والواو كذلك «إذ» ظرف يتعلق بتحذف «لا» نافية للجنس «لبس» اسم لا، وخبره محذوف، أي: لا لبس موجود «وهي» ضمير منفصل مبتدأ، وجملة «انفردت» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر.

(٢) «بعطف» جار ومجرور متعلق بانفردت في البيت السابق، وعطف مضاف و«عامل» مضاف إليه «مزال» نعت لعامل «قد» حرف تحقيق «بقي» فعل ماض «معموله» معمول: فاعل بقي، ومعمول مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة في محل جر صفة ثانية لعامل «دفعاً» مفعول لأجله «لوهم» جار ومجرور متعلق بقوله «دفعاً» «اتقي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وهم، والجملة في محل جر صفة لوهم.

٢٩٩ ـ هذا البيت للراعي النميري، واسمه عبيد بن حصين.

اللغة: «الغانيات» جمع غانية، وهي المرأة الجميلة، سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن الحلي =

فـ «ـالْعُيُونَ»: مفعول بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: وَكَحَّلْنَ الْعُيُونَ، والفعل المحذوف معطوف على «زَجَّجْنَ»[1].

* * *

وَحَـذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا ـ هُنَا ـ اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحْ[2]

= ونحوه، وقيل: لاستغنائها ببيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج «برزن» ظهرن «زججن الحواجب» دققنها وأطلنها ورققنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «الغانيات» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «برزن» برز: فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة لا محل لها مفسرة «يوماً» ظرف زمان منصوب ببرزن «وزججن» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالواو على جملة برزن يوماً «الحواجب» مفعول به لزجج «والعيونا» معطوف عليه بالتوسع في معنى العامل، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه، أي: وكحلن العيون، ونحوه، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين.

الشاهد فيه: قوله «وزججن الحواجب والعيونا» حيث عطف الشاعر بالواو عاملاً محذوفاً قد بقي معموله، فأما العامل المحذوف فهو الذي قدرناه في الإعراب بقولنا «وكحلن»، وأما المعمول الباقي فهو قوله: «والعيونا» عطفته الواو على عامل مذكور في الكلام، وهو قوله «زججن» وهذا العامل المذكور الذي هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله.

وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم «علفتها تبناً وماء بارداً» فيقدر: وسقيتها ماء بارداً، وفيه توجيه آخر، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل آخر يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه؛ فيقدر في البيت «وحسن الحواجب والعيونا» وفيما ذكرناه من قوله «علفتها ـ إلخ» يقدر «أنلتها تبناً وماء» أو «قدمت لها تبناً وماء» ونحو ذلك، وارجع إلى شرح الشاهد رقم ١٦٦ في باب المفعول معه.

(١) ذكر المصنف ـ رحمه الله! ـ أن الواو والفاء قد يحذفان مع معطوفهما، ولم يذكر «أم» مع أنها تشاركهما في ذلك، ومنه قول أبي ذؤيب:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ؛ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا؟

تقدير الكلام: أرشد طلابها أم غي، فحذف المعطوف لانسياقه وتبادره إلى الذهن.

(٢) «وحذف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله «استبح» الآتي، وحذف مضاف و «متبوع» مضاف إليه «بدا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى متبوع، والجملة في محل جر =

قد يُحْذَفُ المعطوف عليه للدلالة عليه، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم [آياتي فلم تكن تتلى عليكم] فحذف المعطوف عليه، وهو «ألم تأتكم».

وأشار بقوله: «وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ - إلى آخره» إلى أن العطف ليس مُخْتَصاً بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، نحو «يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ، وجَاءَ زَيْدٌ وركبَ، واضرب زيداً وقُمْ».

* * *

وَاعْطِفْ عَلَى آسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ... وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا(١)

يجوز أن يُعْطَفَ الفعلُ على الاسم المُشْبِهِ للفعل، كاسم الفاعل، ونحوه، ويجوز أيضاً عَكْسُ هذا، وهو: أن يُعْطَفَ على الفعلِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الِاسْمِ آسْمٌ، فمن الأول قولُه تعالى: [﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾ وجُعِلَ منه [قولُه تعالى:] ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ﴾، ومن الثاني قولُه:

= صفة لمتبوع «هنا» ظرف مكان متعلق باستبح أو ببدا «وعطفك» الواو للاستئناف؛ عطف: مبتدأ، وعطف مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الفعل» مفعول به للمصدر «على الفعل» جار ومجرور متعلق بعطف «يصح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطفك الفعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «واعطف» فعل يمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على اسم» جار ومجرور متعلق باعطف «شبه» نعت لاسم، وشبه مضاف و «فعل» مضاف إليه «فعلاً» مفعول به لاعطف «وعكساً» مفعول مقدم لاستعمل الآتي «استعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تجده» تجد: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «سهلاً» مفعول ثان لتجد.

٣٠٠ ـ فَأَلْفَيْتُهُ يَوْماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

وقولُه:

٣٠١ ـ بَاتَ يُغَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ يَقْصِدُ فِى أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

٣٠٠ ـ البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من شراح الشواهد، وهو من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، وأول هذه القصيدة قوله:

كَتَمْتُكَ لَيْلاً بِالْجُمُومَيْنِ سَاهِرَا وَهَمَّيْنِ: هَمّاً مُسْتَكِنّاً، وَظَاهِرَا

أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيبُهَا وَوِرْدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدْنَ مَصَادِرَا

اللغة: «ألفيته» ألفى: وجد «يوماً» أراد به مجرد الوقت «يبير» يهلك، وماضيه أبار، ويروى «يبيد» بالدال ـ وهو بمعنى يبير «ومجر» اسم فاعل من أجرى، ووقع في نسخة من نسخ ديوان النابغة «وبحر عطاء»، و «المعابر» جمع معبر ـ بزنة منبر ـ وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينة.

الإعراب: «فألفيته» ألفى: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل، والهاء مفعول أول «يوماً» ظرف زمان متعلق بألفى «يبير» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح، والجملة في محل نصب مفعول ثان لألفى «عدوه» عدو: مفعول به ليبير، وعدو مضاف والهاء مضاف إليه «ومجر» معطوف على يبير الذي وقعت جملته مفعولاً ثانياً، وكان من حقه أن يقول «ومجريا» ولكنه حذف ياء المنقوص في حال النصب إجراء لهذه الحال مجرى حالي الرفع والجر كما في قول عروة ابن حزام:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

ومجر: اسم فاعل؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله، و «عطاء» مفعوله «يستحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطاء «المعابرا» مفعول به ليستحق، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب صفة لعطاء.

الشاهد فيه: قوله «يبير . . ومجر» حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل ـ وهو قوله «ومجر» ـ وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل، على الفعل ـ وهو قوله «يبير» ـ وذلك سائغ جائز.

٣٠١ ـ البيت مما أنشده جماعة من النحويين ـ منهم أبو علي في الإيضاح الشعري، وابن الشجري في الأمالي ـ ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل بعينه.

اللغة: «يعشيها» بالعين المهملة ـ في رواية جماعة من العلماء ـ أصل معناه يطعمها العشاء، وبالغين المعجمة ـ كما هو في رواية الأثبات ـ مأخوذ من الغشاء، وهو كالغطاء وزناً ومعنى «بعضب» هو السيف «باتر» قاطع «يقصد» يقطع على غير تمام «جائر» أي: ظالم مجاوز للحد، =

فـ «مُجْــرٍ»: معطوف على «يُبِيــرُ»، و «جَــائِــرٍ»: معــطوف على «يَقْصِدُ».

* * *

= والضمير المتصل في «يعشيها، وأسوقها» للإبل.
المعنى: يمدح رجلاً بالكرم، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه، فيقول: إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ في ضريبته يقطع أسوق التي تستحق الذبح، ويجور الى أخرى لا تستحقه.
الإعراب: «بات» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «يغشيها» يغشي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى اسم بات، والضمير البارز مفعول به، والجملة في محل نصب خبر بات «بعضب» جار ومجرور متعلق بيغشي «باتر» صفة لعضب «يقصد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عضب، والجملة في محل جر صفة ثانية لعضب «في أسوقها» الجار والمجرور متعلق بيقصد، وأسوق مضاف وها: مضاف إليه «وجائر» معطوف على يقصد.
الشاهد فيه: قوله «يقصد.. وجائر» حيث عطف اسماً يشبه الفعل ـ وهو قوله «جائر» ـ وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل، على فعل ـ وهو قوله «يقصد» وذلك سهل لا مانع منه، وقد ورد في النثر العربي ـ بل ورد في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم، كالآية التي تلاها الشارح.

الْبَدَلُ

التَّـابِـعُ الـمَقْصُـودُ بِـالْحُكْمِ بِـلاَ وَاسِـطَةٍ ـ هُـوَ الـمُسَـمَّـى بَـدَلاَ(١)

البدل هو: «التابع، المقصود بالنسبة، بلا واسطة».

فـ «التابع»: جنس، و «المقصود بالنسبة»: فَصْل، أخرج: النعتَ، والتوكيدَ، وعطفَ البيان، لأن كل واحد منها مُكمِّلٌ للمقصود بالنسبة، لا مقصودٌ بها، و «بلا واسطة»: أخرج المعطوف بِبَلْ، نحو «جاء زيد بل عمرو»، فإن «عمراً» هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة ـ وهي بل ـ وأخرج المعطوفَ بالواو ونحوها، فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة، ولكن بواسطة(٢).

* * *

مَـطَابِقـاً، أَوْبَعْضـاً، أَوْمَـا يَشْتَمِـلْ عَلَيْـهِ، يُلْفَى، أوكَمَعْـطُوفٍ بِبَـلْ(٣)

---

(١) «التابع» مبتدأ أول «المقصود» صفة له «بالحكم» جار ومجرور متعلق بالمقصود «بلا واسطة» بلا: جار ومجرور متعلق بالتابع، ولا الاسمية مضاف وواسطة: مضاف إليه «هو» ضمير منفصل مبتدأ ثان «المسمى» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وفي المسمى ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل وهو مفعوله الأول «بدلاً» مفعوله الثاني.

(٢) قول الناظم «التابع المقصود بالحكم» قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبة، والمعطوف بالواو ونحوها في نحو «جاء زيد وعمرو» مقصود بالنسبة، وليس هو وحده المقصود، وإنما هو والمتبوع جميعاً مقصودان؛ فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشرك لفظاً ومعنى بالفصل الأول، فافهم ذلك وتدبره.

(٣) «مطابقاً ـ مفعول ثانٍ تقدم على عامله، وهو قوله «يلفى» الآتي «أو بعضاً» معطوف على قوله مطابقاً «أو» عاطفة «ما» اسم موصول معطوف على قوله «بعضاً» السابق «يشتمل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «عليه» جار ومجرور يتعلق بقوله يشتمل «يلفى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه،=

وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُ، إِنْ قَصْداً صَحِبْ   وَدُونَ قَـصْـدٍ غَـلَطٌ بِـهِ سُـلِبْ[١]
كَـزُرْهُ خَـالِـداً، وَقَبِّلْهُ الـيَـدَا،   وَاعْرِفْـهُ حَقَّهُ، وَخُـذْ نَبْلاً مُـدَى[٢]

البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكل من الكل[٣]، وهو البدل المطابِقُ للمبدَلِ منه المُسَاوِي له في المعنى، نحو «مررت بأخيك زَيْدٍ، وزُرْهُ خالداً».

الثاني: بدل البعض من الكل[٤]، نحو «أكلْتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ، وَقَبِّلَهُ اليَدَ».

= وهو مفعوله الأول «أو» عاطفة «كمعطوف» الكاف اسم بمعنى مثل: معطوف على قوله «ما يشتمل» والكاف الاسمية مضاف ومعطوف مضاف إليه «ببل» جار ومجرور متعلق بقوله معطوف.

(١) «وذا» اسم إشارة: مفعول به لقوله «اعز» الآتي «للاضراب» جار ومجرور متعلق باعز أيضاً «اعز» فعل أمر، مبني على حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «قصداً» مفعول مقدم لصحب «صحب» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف يفهم مما قبله «ودون» ظرف متعلق بمحذوف، أي وإن وقع دون، ودون مضاف و «قصد» مضاف إليه «غلط» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضاف: أي فهو بدل غلط «به» جار ومجرور متعلق بسلب الآتي «سلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحكم المفهوم من سياق الكلام.

(٢) «كزره» الكاف جارة لقول محذوف، زر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لزر «خالداً» بدل مطابق من هاء زره «وقبله اليدا» الواو عاطفة، قبل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، واليدا: بدل بعض من الهاء في قبله «واعرفه» الواو حرف عطف، اعرف: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء ضمير الغائب مفعول به لاعرف، مبني على الضم في محل نصب «حقه» حق: بدل اشتمال من الهاء في اعرفه، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وخذ» الواو عاطفة، فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نبلا» مفعول به لخذ «مدى» بدل إضراب.

(٣) و (٤) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ.

الثالث: بدلُ الاشتمالِ، وهو الدَّالُّ على مَعْنًى في متبوعِهِ، نحو «أعجبني زَيْدٌ علمُهُ، واعْرِفْهُ حقَّه».

الرابع: البدل المُبَاينُ للمبدَلِ منه، وهو المراد بقوله «أو كمعطوف ببل» وهو على قِسْمَيْنِ، أحدهما: ما يُقْصَدُ متبوعُه كما يُقْصَد هو، ويسمى بدلَ الإضرابِ وبدلَ البَدَاء[1]، نحو «أَكَلْتُ خُبزاً لحماً» قَصَدْتَ أولاً الإخبارَ بأنك أكلتَ خبزاً، ثم بَدَا لَك أنك تخبر أنك أكلت لحماً أيضاً، وهو المراد بقوله: «وذا للإضرب اعْزُ إن قَصْداً صحب» أي: البدل الذي هو كمعطوف ببل انْسُبْه للإضراب إن قُصِد متبوعُه كما يُقْصَدُ هو، الثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يكون المقصودُ البدلَ فقط، وإنما غَلِطَ المتكلم، فذكر المبدل منه، ويسمى بدلَ الغَلَطِ والنسيان، نحو «رأيتُ رجلاً حماراً» أردتَ أنك تخبر أولاً أنك رأيت حماراً، فغلطت بذكرِ الرجل، وهو المراد بقوله: «ودون قصد غلط به سُلِبَ» أي: إذا لم يكن المبدَلُ منه مقصوداً فيسمى البدلُ بَدَلَ الغَلَطِ، لأنه مزيلٌ الغلطَ الذي سبق، وهو ذِكْرُ غيرِ المقصودِ.

وقولُه: «خُذْ نَبْلاً مُدًى» يصلح أن يكون مثالاً لكل من القسمين، لأنه إن قُصِدَ النَّبْلُ والمُدَى فهو بدل الإضراب، وإن قصد المدى فقط - وهو جمع مُدْيَةٍ، وهي الشَّفْرَة - فهو بدل الغلط.

* * *

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظاهِرَ لا   تُبْدِلْهُ، إلاّ مَا إحَاطَةً جَلاَ[2]

---

(١) البداء - بفتح الباء بزنة السحاب - ظهور الصواب بعد خفائه.

(٢) «ومن ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «لا تبدله» الآتي، وضمير مضاف، و«الحاضر» مضاف إليه «الظاهر» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «لا» ناهية «تبدله» تبدل: فعل مضارع مجزوم بلا =

أَوِ اقْـتَضَـى بَعْـضـاً، أَوِ اشْـتِـمـالاً ... كَـإِنَّـكَ ابْتِهَـاجَـكَ اسْتَمَـالاَ[1]

أي: لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إن كان البدلُ بَدَل كل من كل، واقتضى الإحَاطَةَ والشمول، أو كَان بدلَ اشتمالٍ، أو بدل بعض من كل.

فالأول كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وآخِرِنَا﴾، فـ «ـأولنـا» بدل من الضمير المجرور بالـلام ـ وهو «نـا» ـ فإن لم يَـدُلَّ على الإحاطـة امتنع، نحو «رأيتك زيداً».

والثاني كقوله:

٣٠٢ ـ ذَرِينِـــي، إنَّ أَمْــرَكِ لَــنْ يُـطَاعَــا ... وَمَــا أَلْـفَـيْـتِـنَـي حِـلْـمِـي مُـضَـاعَــا

فـ «ـحِلْمِي» بدلُ اشتمال من الياء في «أَلْفَيْتِنِي».

= الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «إلا» أداة استثناء «ما» اسم موصول: مستثنى، مبني على السكون في محل نصب «إحاطة» مفعول به مقدم لجلا الآتي «جلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وتقدير البيت: ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر ـ وهو ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب ـ إلا ماجلا إحاطة.

(١) «أو» عاطفة «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البدل «بعضاً» مفعول به لاقتضى «أو اشتمالاً» معطوف على قوله بعضاً «كإنك» الكاف جارة لقول لمحذوف، إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «ابتهاجك» ابتهاج: بدل اشتمال من اسم إن، وابتهاج مضاف والكاف مضاف إليه «استمالا» استمال فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابتهاجك، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر إن.

٣٠٢ ـ البيت لعدي بن زيد العبادي، ونسب في كتاب سيبويه (١/٧٧) إلى رجل من بجيلة أو خثعم.

اللغة: ذريني» دعيني، واتركيني، يخاطب امرأة «ألفيتني» وجدتني «مضاعاً» ذاهباً أو كالذاهب؛ =

والثالث كقوله:

٣٠٣ ـ أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي، فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

فـ «رجلي» بدلُ بعضٍ من الياء في «أَوْعَدَنِي».

= لعدم التعويل عليه، وترك الركون إليه.

الإعراب: «ذريني» ذرى: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة، فاعل، والنون الموجودة للوقاية، والياء مفعول به «إن» حرف توكيد ونصب «أمرك» أمر: اسم إن، وأمر مضاف والكاف مضاف إليه «لن» نافية ناصبة «يطاعا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والألف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل «وما» الواو» عاطفة، ما: نافية «ألفيتني» ألفى: فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعوله الأول «حلمي» حلم: بدل اشتمال من ياء المتكلم، وحلم مضاف والياء مضاف إليه «مضاعاً» مفعول ثان لألفى.

الشاهد فيه: قوله «ألفيتني حلمي» حيث أبدل . سم الظاهر ـ وهو قوله «حلمي» ـ من ضمير الحاضر، وهو ياء المتكلم في «ألفيتني» ـ بدل اشتمال.

٣٠٣ ـ نسب العيني تبعاً لياقوت هذا البيت للعديل ـ بزنة التصغير ـ ابن الفرخ بزنة القتل ـ وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم، واستنجد بالقيصر، فحماه، فلما علم الحجاج بذلك أرسل إلى القيصر يتهدده إن لم يرسله إليه، فأرسله فلما مثل بين يديه عنفه وذكره بأبيات كان قد قالها في هجائه.

اللغة: «أوعدني» تهددني، وقال الفراء: يقال وعدته خيراً، ووعدته شراً ـ بإسقاط الهمزة فيهما ـ فإذا لم تذكر المفعول قلت «وعدته» إذا أردت الخير، و «أوعدته» إذا أردت الشر «السجن» المحبس «الأداهم» جمع أدهم، وهو القيد «شثنة» غليظة، خشنة «المناسم» جمع منسم ـ بزنة مجلس ـ وأصله طرف خف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والقوة والصبر على احتمال المكروه.

الإعراب: «أوعدني» أوعد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والنون للوقاية، والياء مفعول به «بالسجن» جار ومجرور متعلق بيوعد «والأداهم» معطوف على السجن «رجلي» رجل: بدل بعض من ياء المتكلم في أوعدني، ورجل مضاف والياء مضاف إليه «فرجلي» الفاء للتفريع، ورجل: مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «شثنة» خبر المبتدأ، وشثنة مضاف و «المناسم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أوعدني .. رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر ـ وهو قوله «رجلي» ـ من ضمير الحاضر ـ وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً به لأوعد ـ بدل بعض من كل.

وفُهِمَ من كلامه: أنه يُبْدَلُ الظاهر من الظاهر مطلقاً كما تقدم تمثيله، وأن ضمير الغيبة يُبدل من الظاهِرُ مطلقاً، نحو «زُرْهُ خالداً».

* * *

وَبَـدَلُ الـمُـضَـمَّـنِ الْـهَـمْـزَ يَـلِي ... هَمْزاً، كَـ «مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي»[1]؟

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخولُ هَمْزةِ الاستفهام على البدل، نحو «مَنْ ذَا أسعيدٌ أمْ عَلِيٌّ؟ وما تفعلُ أَخَيْراً أَمْ شَرًّا؟ ومتى تأتينا أغداً أَمْ بَعْدَ غَدٍ»؟

* * *

وَيُبْدَلُ ٱلْفِعْلُ مِنْ الْفِعْلِ، كَـ «مَنْ ... يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ»[2]

كما يُبْدَلُ الاسمُ من الاسم يُبْدَل الفعلُ من الفعلِ، فـ «يَسْتَعِنْ بِنَا»: بَدَلٌ من «يَصِلْ إلينا»، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَاماً

(١) «وبدل» الواو للاستئناف، بدل: مبتدأ، وبدل مضاف و «المضمن» مضاف إليه، وفي المضمن ضمير مستتر هو نائب فاعل له؛ لأنه اسم مفعول من ضمن - بالتضعيف - الذي يتعدى لاثنين «الهمز» مفعول ثان للمضمن «يلي» فعل مضارع، فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «همزاً» مفعول به ليلي «كمن» الكاف جارة لقول محذوف، من: اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم إشارة: خبر المبتدأ «أسعيد» الهمزة للاستفهام، سعيد: بدل من اسم الاستفهام وهو من «أم» حرف عطف «علي» معطوف على سعيد.

(٢) «ويبدل» الواو للاستئناف، يبدل: فعل مضارع مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعل يبدل «من الفعل» جار ومجرور متعلق بيبدل «كمن» الكاف جارة لقول محذوف، من: اسم شرط مبتدأ «يصل» فعل مضارع فعل الشرط «إلينا» جار ومجرور متعلق بيصل «يستعن» بدل من يصل «بنا» جار ومجرور متعلق بيستعن «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ على أرجح الأقوال عندنا من الخلاف المعروف.

يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ فـ «يُضَاعَفْ»: بَدَلٌ من «يَلْقَ» فإعرابه بإعرابه، وهو الجزم، وكذا قولُه:

٣٠٤ ـ إنَّ عَـلَيَّ الله أَنْ تُبَـايِـعَـا تُؤْخَـذَ كَـرْهـاً أَوْ تَجِـيءَ طَـائِعَـا

فـ «تؤخذ»: بدلٌ من «تُبَايِعَا» ولذلك نصب.

---

٣٠٤ ـ هذا البيت مجهول قائله، وهو أحد أبيات سيبويه الخمسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين، وقد رواه (١/ ٧٨) وقال عقب روايته: «هذا عربي حسن».

اللغة: «تبايع» تدين للسلطان بالطاعة، وتدخل فيما دخل فيه الناس.

المعنى: يقول لمخاطبه: إني ألزم نفسي عهداً أن أحملك على الدخول فيما دخل فيه الناس من الخضوع للسلطان والانقياد لطاعته؛ فإما التزمت ذلك طائعاً مختاراً، وإما أن ألجئك إليه، وأكرهك عليه، يبغض إليه الخلاف، والخروج عن الجماعة، ويزين له الوفاق ومشاركة الناس.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «على» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم على اسمه «الله» اسم إن تأخر عن خبره «أن» حرف مصدري ونصب «تبايعا» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للاطلاق، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولاً لأجله، ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها هو اسم إن، وحينئذ فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض، وهو حرف القسم، وتتكون جملة القسم لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر إن واسمها، وتقدير الكلام: إن مبايعتك كائنة عليّ والله «تؤخذ» فعل مضارع مبني للمجهول بدل من تبايع «كرهاً» مفعول مطلق، أو حال على التأويل بكاره «أو» عاطفة «تجيء» فعل مضارع معطوف على تؤخذ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «طائعاً» حال من الضمير المستتر في تجيء.

الشاهد فيه: قوله «أن تبايعا تؤخذ» فإنه أبدل الفعل ـ وهو قوله «تؤخذ» ـ من الفعل ـ وهو قوله «أن تبايعا» ـ بدل اشتمال.

واعلم أن الدليل على أن البدل ـ في هذا الشاهد، وفي الآية الكريمة التي تلاها الشارح ـ هو الفعل وحده، وليس هو الجملة المكونة من الفعل وفاعله ـ الدليل على ذلك هو أنك ترى الإعراب الذي اقتضاه العامل في الفعل الأول ـ وهو المبدل منه ـ موجوداً بنفسه في الفعل الثاني الذي تذكر أنه البدل، ألا ترى أن «تؤخذ» في هذا الشاهد منصوب كما أن «تبايع» منصوب، وأن «يضاعف» في الآية الكريمة مجزوم كما أن «يلق» مجزوم، والله سبحانه أعلى وأعلم، وأعز وأكرم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

النِّدَاءُ

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا»، وَأَيْ، وَآ» كَذَا «أَيَا» ثُمَّ «هَيَا»[1]
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ «وَا» لِمَنْ نُدِبْ أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ[2]

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً، أو غيره، فإن كان غيرَ مندوب: فإما أن يكون بعيداً، أو في حكم البعيد ـ كالنائم والساهي ـ أو قريباً، فإن كان بعيداً أو في حكمه فله من حروف النداء: «يَا، وأَيْ، وآ، وهَيَا» وإن كان قريباً فله الهمزة، نحو «أَزَيْدُ أَقْبِلْ»[3]، وإن كان مندوباً ـ وهو المُتَفَجَّعُ عليه، أو المُتَوجَّعُ منه ـ فله «وَا» نحو «وازَيْدَاهْ»، و «وَاظَهْرَاهْ» و «يَا» أيضاً، عند عَدَم التباسه بغير المندوب، فإن التبس تعينت «وَا» وامتنعت «يَا».

(١) «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الناء» صفة للمنادى «أو كالناء» عطف على الناء «يا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وأي وآ» معطوفان على يا «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ثم هيا» معطوف على أيا.

(٢) «والهمز» مبتدأ «للداني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ووا» قصد لفظه: مبتدأ «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ندب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو يا» معطوف على وا «وغير» مبتدأ، وغير مضاف و «وا» قصد لفظه: مضاف إليه «لدى» ظرف متعلق بقوله «اجتنب» الآتي، ولدى مضاف و «اللبس» مضاف إليه «اجتنب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) ومنه قول امرىء القيس بن حجر الكندي في معلقته:
أفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلي

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ، وَمُضْمَرٍ، وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا[١]

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ[٢]

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو «وَازَيْدَاهْ» ولا مع الضمير، نحو «يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفِيتُكَ» ولا مع المستغاث، نحو «يَا لَزَيْدٍ».

وأما غيرُ هذه فَيُحْذَفُ معها الحرفُ جوازاً، فتقول في «يَا زَيْدُ أَقْبِلْ»: «زَيْدُ أَقْبِلْ» وفي «يَا عَبْدَ الله ارْكَبْ»: «عَبْدَالله ارْكَبْ».

لكن الحذفُ مع اسم الإشارة قليلٌ، وكذا مع اسم الجنس، حتى إنَّ أَكْثَرَ النحويين مَنَعُوه، ولكن أجازه طائفة منهم، وتبعهم المصنف، ولهذا قال: «ومن يمنعه فانصر عاذله» أي: انصر مَنْ يعذله على مَنْعه، لورود السماع به، فمما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي: يا هؤلاء، وقول الشاعر:

---

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف و «مندوب» مضاف إليه «ومضمر» معطوف على مندوب «وما» اسم موصول: معطوف على مندوب أيضاً «جا» قصر للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مستغاثاً» حال من الضمير المستتر في جاء «قد» حرف تقليل «يعرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فاعلما» اعلم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وذاك» اسم إشارة: مبتدأ «في اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «قل» الآتي، واسم مضاف و «الجنس» مضاف إليه «والمشار» معطوف على اسم «له» جار ومجرور متعلق بالمشار «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ومن» اسم شرط مبتدأ «يمنعه» يمنع: فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه، والهاء مفعول به «فانصر» الفاء واقعة في جواب الشرط، انصر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، «عاذله» عاذل: مفعول به لانصر، وعاذل مضاف والهاء مضاف إليه.

٣٠٥ ـ ذَا، ارْعِـوَاءً، فَـلَيْسَ بَعْـدَ اشْـتِعَـالِ الـرَّ
أْسِ شَـيْـبـاً إلَـى الـصِّـبَـا مِـنْ سَـبِـيـلِ

أي• يـا ذا، وممَّا ورد منـه مع اسم الجنس قـولُهم: «أَصْبِحْ لَيْـلُ» أي: يا ليل، و«أَطْرِقْ كَرَا» أي: يَا كَرَا.

* * *

وَابْنِ المُعَـرَّفَ المُنَـادَى المُـفْـرَدَا   عَلَى الَّـذِي فِي رَفْعِهِ قَـدْ عُهِـدَا(١)

---

٣٠٥ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «ارعواء» انكفافاً، وتركاً للصبوة، وأخذاً بالجد ومعالي الأمور.

الإعراب: «ذا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، أي: يـا هذا «ارعـواء» مفعول مـطلق لفعل محـذوف، وأصل الكـلام: ارعو ارعـواء «فليـس» الفاء للتعليـل، ليـس: فعل مـاض ناقص «بعـد» ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه، وبعد مضاف و«اشتعال» مضاف إليه، واشتعـال مضاف و«الرأس» مضـاف إليه «شيبـاً» تمييز «إلى الصبـا» جار ومجـرور متعلق بمحذوف حـال من سبيل الآتي، وكان أصله نعتاً له، فلمـا تقدم أعـرب حالاً على قـاعدة أن صفـة النكرة إذا تقـدمت صارت حالاً، ضـرورة أن الصفة لا تتقـدم على الموصـوف، بسبب كون الصفـة تابعـاً، ومن شأن التابع ألا يسبق المتبوع. «من» زائدة «سبيل» اسم ليس تأخر عن خبره، مرفوع بضمة مقدرة، منـع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيـه: قولـه «ذا» حيث حذف حـرف النداء مـع اسم الإشارة؛ فـدل ذلك على أنـه وارد، لا ممتنع، خلافاً لمن ادعى منعه، نعم هو قليل.

وعلى هذا جاء قول أبي الطيب المتنبي:

هَـذِي بَـرَزْتِ لَنَـا فَهِـجْـتِ رَسِـيـسَـا   ثُـمَّ انْـثَـنَـيْـتِ، وَمَـا شَـفَـيْـتِ نَـسِـيَـسـا

يريد بقوله هذي: يا هذه، ومثل ذلك قول الراجز:

يَـا إبِـلِي إمَّـا سَـلِمْـتِ هَـذِي   فَـاسْـتَـوْسِـقِـي لِـصَـارِمٍ هَـذَّاذِ

* أَوْ طَارِقٍ فِي الدَّجْنِ وَالرَّذَاذِ *

(١) «وابن» فعـل أمر مبني على حـذف الياء، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت «المعـرف» مفعـول به لابن «المنـادى» بدل من المعرف «المفردا» نعت للمنـادى «على الذي» جـار ومجـرور =

لا يخلو المنادى من أن يكون: مفرداً، أو مضافاً، أو مُشَبَّهاً به.

فإن كان مفرداً: فإما أن يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غيرَ مقصودة.

فإن كان مفرداً ـ معرفة، أو نكرة مقصودة ـ بُنِيَ على ما كان يُرْفَعُ به، فإن كان يرفع بالضمة بُنِيَ عليها، نحو «يَا زَيْدُ» و«يَا رَجُلُ»، وإن كان يُرْفَعُ بالألف أو بالواو فكذلك، نحو «يَا زَيْدَانِ، وَيَا رَجُلَانِ»، و«يَا زَيْدُون، وَيَا رُجَيْلُون» ويكون في محل نصب على المفعولية، لأن المنادى مفعول [به] في المعنى، وناصبُه فعلٌ مضمر نابَتْ «يا» مَنَابه، فأصلُ «يا زيدُ»: أدْعُو زيداً، فحذف «أدعو» ونابت «يا» مَنَابَهُ.

* * *

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا(١)

أي: إذا كان الاسمُ المنادى مبنياً قبل النداء قُدِّرَ ـ بعد النداء ـ بناؤه

= متعلق بقوله ابن «في رفعه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «عهد» الآتي، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «عهدا» عهد: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الذي.

(١) «وانو» الواو للاستئناف، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «انضمام» مفعول به لانو، وانضمام مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «بنوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: بنوه «قبل» ظرف زمان متعلق بقوله بنوا، وقبل مضاف، و«النداء» مضاف إليه «وليجر» الواو عاطفة، واللام لام الأمر، يجر: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي بنوا قبل النداء «مجرى» مفعول مطلق، ومجرى مضاف و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و«بناء» مضاف إليه، وجملة «جددا» من الفعل المبني للمجهول مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر نعت لبناء.

على الضم، نحو «يا هذا». ويَجْرِي مجرى ما تجدَّدَ بناؤه بـالنداء كـزيد: في أنه يُتْبَعُ بالرفع مُرَاعَـاةً للضم المقدَّرِ فيـه، وبالنصب مُـرَاعاةً للمحـل، فتقول «يا هـذا العاقِـلُ، والعاقـلَ» بالـرفع والنصب، كما تقول: «يـا زيدُ الظريفُ، والظريفَ».

* * *

وَالمُفْــرَدَ المَنْكُــورَ، وَالمُضَــافَــا وَشِبْهَـهُ ـ انْصِبْ عَـادِمـا خِـلاَفـاً[1]

تقدَّمَ أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة يُبْنَى على مـا كـان يرفـع به، وذَكَـر هنا أنـه إذا كان مفـرداً نكرة: أي غيـرَ مقصودةٍ، أو مضافاً، أو مُشَبَّهاً به ـ نُصِبَ.

فمثالُ الأول قولُ الأعمى «يا رجلاً خُذْ بيدي» وقول الشاعر:

٣٠٦ ـ أَيَـا رَاكِبـاً إِمَّـا عَرَضْتَ فَبَلِّغن نَـــدَامَـــايَ مِنْ نَجْــرَانَ أَنْ لا تَلاَقِيَـا

(١) «والمفرد» مفعول مقدم على عامله، وهو قولـه «انصب» الآتي «المنكور» نعت للمفـرد «والمضافـا» معطوف على المفرد «وشبهه» الواو عاطفة، وشبه: معطوف على المفرد أيضاً، وشبه مضاف وضمير الغائب العائد إلى المضاف: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقـديره أنت «عادما» حال من فاعـل انصب، وفاعله ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو؛ لأنه اسم فـاعل يعمل عمل الفعل «خلافاً»، مفعول به لعادم.

٣٠٦ ـ هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وكان قد أسر في يوم الكلاب الثاني.

اللغة: «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حـولهما، قـاله الجـوهري، وقيـل: معناه بلغت العرض، وهي جبال نجد «نداماي» جمع ندمان ـ بفتح النون وسكـون الدال ـ ومعنـاه النديم المشارب، وقد يطلق على الجليس المصاحب، وإن لم يكن مشاركاً على الشراب «نجران» مـدينة بالحجاز من شق اليمن.

الإعراب: «أيا» حرف نداء «راكبـاً» منادى منصـوب بالفتحـة لأنه لا يقصـد راكباً بعينـه «إما» كلمـة مكونة من إن وما؛ فإن: شرطية، وما زائدة «عرضت» عرض: فعل ماض فعل الشرط، والتاء فاعـل =

ومثالُ الثاني قولُكَ: «يا غُلَامَ زيدٍ»، و«يا ضاربَ عمرٍو».

ومثالُ الثالث قولُكَ «يـا طالعـاً جَبَلًا، ويـا حَسَناً وَجْهُـه، ويا ثَـلَاثَةً وثلاثين» [فيمن سميته بذلك].

* * *

وَنَحْـوَ «زَيْـدٍ» ضُمَّ وَافْتَحَنَّ، مِنْ ... نَحْـوِ «أَزَيْـدُ بْنَ سَعِيـدٍ» لاتَـهِنْ[1]

أي: إذا كان المنادى مفرداً، عَلماً، ووُصِفَ بـ «ـابْنٍ» مضـافٍ إلى

= «فبلغن» الفـاء واقعة في جـواب الشرط، بلغ: فعـل أمر، مبني على الفتـح لاتصالـه بنون التـوكيد الخفيفـة، والفاعـل ضمير مستتر فيه وجـوباً تقـديره أنت، والجملة في محـل جزم جـواب الشرط «نداماي» ندامى: مفعول به لبلغ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» جار ومجـرور متعلق بمحذوف حـال من نداماي «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «لا» نافية للجنس «تـلاقيا» تـلاقى: اسم لا، والألف للاطـلاق، وخبر «لا» محذوف تقديره: لا تلاقي لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبـر أن المخففة من الثقيلة، والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لبلغن.

الشاهد فيه: قوله «أيا راكباً» حيث نصب راكباً لكـونه نكـرة غير مقصـودة، وآية ذلـك أن قائـل هذا البيت رجل أسير في أيدي أعدائه، فهو يريد راكباً أي راكب منطلقاً نحو بـلاد قومـه يبلغهم حالـه؛ لينشطوا إلى إنقاذه إن قدروا على ذلك، وليس يريد واحداً معيناً.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم؛ فيكون تجويـز الوجهين مخصـوصاً بـذكر فعـل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

(١) «ونحو» مفعول تقدم على عامله وهو قوله «ضم» الآتي، ونحو مضاف و«زيد» مضاف إليه، «ضم» فعـل أمر، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت «وافتحن» الـواو عاطفـة، افتح: فعـل أمر معطوف على فعل الأمر السـابق، مبني على الفتـح لاتصالـه بنون التـوكيد الخفيفـة «من نحو» جـار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «أزيد» الهمزة حرف نداء، زيد: منادى مبني على الضم في محـل نصب، ويجوز فيـه البناء على الفتـح أيضاً «ابن» نعت لـزيد بـاعتبار محله، وابن مضـاف و «سعيد» مضاف إليه «لا تهن» لا: ناهيـة، تهن: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

عَلَم، ولم يُفْصَلْ بين المنادى وبين «ابن» ـ جاز لك في المنـادى وجهان: البناء على الضمّ، نحو «يا زَيْدُ بْنَ عَمْرو» والفتحُ إتباعاً، نحو «يا زَيْـدَ بْنَ عَمْرو»، ويجب حذف ألف «ابن» والحالة هذه خطًّا[1].

* * *

وَالضَّمُّ ـ إنْ لَمْ يَـلِ الابْنُ عَـلَمـاً، أَوْيَـلِ الابْـنَ عَلَمٌ ـ قَـدْ حُتِمـا[2]

أي: إذا لم يقـع «ابن» بعد عَلَم، أو [لم] يقـع بعده عَـلَم، وَوَجَبَ ضمُّ المنادى، وامتنع فتحُـه، فمثالُ الأول نحـو «يا غـلامُ ابنَ عمرو، ويـا زيدُ الظريفَ ابن عمـرو» ومثالُ الثـاني: «يا زَيْـدُ ابْنَ أخينـا» فيجب بنـاء «زيـد» على الضم في هـذه الأمثلة، ويجب إثبـات ألف «ابن» والحـالـة هذه.

* * *

وَاضْمُمْ، أوِ آنْصِبْ ـ ما اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّـا لَـهُ اسْتِحْـقَـاقُ ضَمٍّ بُـيِّـنَـا[3]

(١) وقع في كثير من نسخ الشرح «ويجوز حذف ألف ابن، والحالة هذه» خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) «والضم» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يل» فعـل مضارع مجـزوم بلم، وعلامـة جزمه حذف الياء «الابن» فاعل يلي «علماً» مفعول بـه ليلي، والجملة في محل جـزم فعل الشـرط «أو» عاطفة «يل» فعل مضارع معطوف على يـل الأول «الابن» مفعول بـه ليلي الثاني «علم» فـاعل يلي المعطوف «قد» حـرف تحقيق «حتماً» فعـل ماض مبني للمجهـول، والألف للاطـلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى الضـم، والجملة في محـل رفع خبـر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) «واضمم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عـاطفة «انصب» معـطوف على اضمم «ما» اسم موصول: تنازعه الفعلان قبله، كل منهما يـطلبه مفعـولاً «اضطراراً» مفعـول لأجله «نونا» نون: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونـائب الفاعـل ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة المـوصول «ممـا» بيان لمـا الموصـولة «له» جار ومجـرور متعلق بقولـه بينا الآتي «استحقـاق» مبتدأ، واستحقـاق مضاف و «ضم» مضـاف =

تقـدَّمَ أنه إذا كـان المنادى مفـرداً معرفَـةً، أو نكرة مقصـودة ـ يجب بناؤه على الضم، وذَكَر هنـا أنه إذا اضْـطُرَّ شاعـرٌ إلى تنوين هـذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبـه، وقد ورد السمـاع بهما، فمن الأول قولُه:

٣٠٧ ـ سَـلامُ الله يـا مَـطَرٌ عَلَيْهَـا   وَلَـيْسَ عَلَيْـكَ يَـا مَـطَرُ السَّـلاَمُ

ومن الثاني قولُه:

٣٠٨ ـ ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إلَيَّ، وَقَالَتْ:   يَـا عَـدِيًّـا لَـقَـدْ وَقَتْـكَ الأوَاقِـي

* * *

= إليه، وجملة «بينا» مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة بمن.

٣٠٧ ـ البيت للأحوص الأنصاري، وكان يهوى امرأة ويشبب بها، ولا يفصح عنها، فتزوجها رجل اسمه مطر، فغلب الأحوص على أمره، فقال هذا الشعر.

الإعراب: «سلام» مبتدأ، وسلام مضاف.و «الله» مضاف إليه «يا» حرف نداء «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب، ونون لأجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماض ناقص «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم «يا مطر» يا: حرف نداء، مطر: منادى مبني على الضم في محل نصب «السلام» إسم ليس تأخر عن الخبر، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة.

الشاهد فيه: قوله «يا مطر» الأول، حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة، وأبقي الضم اكتفاءً بما تدعو الضرورة إليه.

٣٠٨ ـ هذا البيت للمهلهل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة، من أبيات يتغزل فيها بابنة المحلل.

اللغة: «وقتك» مأخوذ من الوقاية، وهي الحفظ، والكلاءة «الأواقي» جمع واقية بمعنى حافظة وراعية، وكان أصله «الوواقي» فقلبت الواو الأولى همزة.

الإعراب: «ضربت» ضرب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «صدرها» صدر: مفعول به لضرب، وصدر مضاف وها مضاف إليه «إليّ» جار ومجرور متعلق بضربت «وقالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «يا» حرف نداء «عديا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، =

وَبِـاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يـا» وَ «أَلْ» إلاّ مَـعَ «الله» وَمَحْكِـيِّ الْجُـمَـلْ[١]
وَالأَكْـثَـرُ «اللَّهُـمَّ» بِـالتَّعْـوِيضِ وَشَـذَّ «يَـا الّـلهُمَّ» فـي قَـرِيضِ[٢]

لا يجوز الجمعُ بين حرف النداء، و «أل» في غيـر اسم الله تعالى، وما سمي به من الْجُمَلِ، إلا في ضرورة الشعر كقوله:

٣٠٩ ـ فَيَـا الْغُـلاَمَـانِ اَللذَانِ فَـرَّا أَيَّاكُمَا أَن تُـعْـقِـبَـانَـا شَـرَّا

= أي: والله لقد ـ إلخ، قد: حرف تحقيق «وقتك» وقي: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والكاف مفعول به «الأواقي» فاعل وقى.

الشاهد فيه: قوله «يا عدياً» حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنونه، ولم يكتف بذلك، بل نصبه مع كونه مفرداً علماً؛ ليشابه به المنادى المعرب المنون بأصله، وهو النكرة غير المقصودة.

(١) «باضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله «خص» الآتي «خص» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمجهول، ويجوز أن يكون فعل أمر «جمع» نائب فاعل إذا جعلت خص ماضياً، ومفعول به إذا جعلته أمراً، وجمع مضاف و «يا» قصد لفظه: مضاف إليه «وأل» عطف على يا «إلا» أداة استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع، ومع مضاف و «الله» مضاف إليه «ومحكي» معطوف على لفظ الجلالة، ومحكي مضاف و «الجمل» مضاف إليه.

(٢) «والأكثر» مبتدأ «اللهم» قصد لفظه: خبر المبتدأ «بالتعويض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الخبر «وشذ» فعل ماض «يا اللهم» قصد لفظه: فاعل شذ «في قريض» جار ومجرور متعلق بشذ.

٣٠٩ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: «يا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبني على الألف لأنه مثنى في محل نصب «اللذان» صفة لقوله: «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فر. فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة لا محل لها صلة اللذان «إياكما» إيا: منصوب على التحذير بفعل مضمر وجوباً، تقديره: أحذركما «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، ونا: مفعول أول، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن، مقدرة «شراً» مفعول ثان.

الشاهد فيه: قوله «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وأل في غير اسم الله تعالى وما سمي به من المركبات الإخبارية (الجمل)، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

وإنما لم يجر في سعة الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه أل لسببين؛ أحدهما: أن كلاً من حرف=

وأما مع اسم الله تعالى ومَحْكِيِّ الجمل فيجوز، فتقول: «يا أللهُ» بقطع الهمزة ووَصْلِهَا، وتقول فيمن اسمه «الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ»: «يا الرجُلُ مُنْطَلِقٌ أقْبِلْ».

والأكثَرُ في نداء إسم الله «الّلهُمَّ» بميمٍ مشددةٍ مُعَوَّضَة من حرف النداء، وشذّ الجمع بين الميم وحرفِ النداء في قوله:

إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ: يا الّلهُمَّ، يا الّلهُمَّا

***

= النداء وأل يفيد التعريف، فأحدهما كاف عن الآخر، والثاني: أن تعريف الألف واللام تعريف العهد، وهو يتضمن معنى الغيبة؛ لأن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان.

٣١٠ ـ هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهدلي وذكر له بيتاً قبل بيت الشاهد، وهو:

إنْ تَغْفِرِ اللهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا

اللغة: «حدث» هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر «ألما» نزل، وألم في قوله: «وأي عبد لك لا ألما» من قولهم: ألم فلان بالذنب، يريدون فعله أو قاربه.

المعنى: يريد أنه كلما نزلت به حادثة وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف يتعلق بقوله «أقول» الآتي «ما» زائدة «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ما الم حدث ألما «ألما» ألم: فعل ماض، والألف للاطلاق. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حدث «أقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل خبر إن «يا» حرف نداء «اللهم» الله: منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة زائدة.

الشاهد فيه: قوله «يا اللهم يا اللهما» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء، وهذا شاذ كما صرح به المصنف في النظم، لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه.

وقد جمع بينهما، وزاد ميماً ذلك الراجز الذي يقول:

وَمَا عَلَيْكِ أنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يَا الّلهُمَّ مَا

فَصْلٌ

تَــابِـعَ ذِي الضَّمِّ المُضَــافَ دُونَ أَلْ أَلْـزِمْـهُ نَصْبـاً، كـأَزَيْـدُ ذَا الْحِيَـلْ(١)

أي: إذا كان تابعُ المنادى المضموم مضافاً(٢) غَيْرَ مُصاحب للألف واللام وَجَبَ نَصْبُه، نحو «يَا زَيْدُ صاحبَ عَمْرو».

وَمَـا سِوَاهُ انْصِبْ، أَوِ ارْفَـعْ، وَاجْعَلَا كَـمُـسْـتَـقِـلٍّ نِـسَـقـاً وَبَـدَلاً(٣)

---

(١) «تابع» مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: ألزم تابع ذي الضم - إلخ، وتابع مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «الضم» مضاف إليه «المضاف» نعت لتابع «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع، ودون مضاف و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ألزمه» ألزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعوله الأول «نصباً» مفعوله الثاني «كأزيد» الكاف جارة لقول محذوف، والهمزة حرف نداء، زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب «ذا» نعت لزيد بمراعاة المحل، وذا مضاف و «الحيل» مضاف إليه.

(٢) ههنا شيئآن أريد أن أنبهك إليهما:

الأول: أن المنادى إذا كان اسما ظاهراً، فله جهتان: الأولى جهة كونه منادى، وهي تقتضي الخطاب، والثاني جهة كونه اسما ظاهراً، وهي تقتضي الغيبة؛ فإذا كان تابع المنادى متصلاً بضميره جاز في هذا الضمير وجهان؛ الأول: أن يؤتى به ضمير غيبة نظراً إلى الجهة الثانية؛ والثاني أن يؤتى به ضمير خطاب نظراً إلى الجهة الأولى، تقول: يا زيد نفسته أو نفستك، ويا تميم كلّهم أو كلّكم، ويا ذا الذي قام أو قمْتَ.

والأمر الثاني: أن التابع المضاف الذي يجب نصبه هو ما كانت إضافته محضة، أما الذي إضافته لفظية كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله، نحو «يا رجل ضارب زيد» فقد اختلفت فيه كلمة العلماء؛ فقال الرضي: يجوز فيه الوجهان الضم والنصب، وقال السيوطي: يجب نصبه.

(٣) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم على عامله وهو قوله «ارفع» الآتي «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» معطوف على ارفع «واجعلا» الواو عاطفة أو للاستئناف، اجعل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كمستقل» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو في موضع المفعول الثاني له «نسقاً» مفعول أول لاجعل «وبدلاً» معطوف على قوله نسقاً.

أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُهُ ـ وهو المضاف المصاحب لأل، والمفرد ـ فتقول: «يا زَيْدُ الكريمُ الأبِ» برفع «الكريم» ونَصْبِهِ، و «يا زَيْدُ الظَّرِيفُ» برفع «الظريف» ونصبه.

وَحُكْمُ عطفِ البيانِ والتوكيدِ حُكْمُ الصفة، فتقول: «يَا رَجُلُ زَيْدٌ، وزَيْداً» بالرفع والنصب، و «يا تميم أَجْمَعُونَ، وَأَجْمَعِينَ».

وأما عطفُ النَّسَقِ والبَدَلَ ففي حكم المنادى المستقلِّ، فيجب ضمه إذا كان مفرداً، نحو «يَا رَجُلُ زَيْدُ» و «يَا رَجُلُ وَزَيْدُ» كما يجب الضم لو قلت: «يا زيد»، ويجب نصبُه إن كان مضافاً، نحو «يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ الله» و «يا زَيْدُ وأبا عبد الله»، كما يجب نصبه لو قلت: «يا أبا عبد الله».

* * *

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ «أَلْ» مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى[1]

أي: إنما يجب بناءُ المَنْسُوقِ على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير «أل».

فإن كان بـ «أل» جاز فيه وجهان: والنصبُ، والمختارُ ـ عند

(١) «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط «مصحوب» خبر يكن تقدم على اسمه، ومصحوب مضاف و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ما» اسم موصول: اسم يكن «نسقا» نسق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للاطلاق، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ففيه» الفاء واقعة في جواب الشرط، فيه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «ورفع» مبتدأ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه في معرض التقسيم، وجملة «ينتقى» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

الخليل وسيبويه، ومن تبعهما ـ الرَّفْعُ، وهو اختيار المصنف، ولهـذا قال: «ورَفْعٌ يُنْتَقَى» أي: يُخْتَار، فتقول: «يَا زَيْدُ والْغُلَامُ» بالرفع والنصب، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ برفع «الطير» ونصبه.

* * *

وَأَيُّهَـا، مَصْحُـوبَ أَلْ بَعْـدُ صِفَـهْ ... يَلْزَمُ بِـالرَّفْـعِ لَـدَى ذِي الْمَعْـرِفَـهْ[1]

وَأَيُّـهَـذَا أَيُّـهَـا آلَّـذِي وَرَدْ ... وَوَصْـفُ أَيٍّ بِـسِـوَى هـذَا يُـرَدْ[2]

يقـال: يا أَيُّهَـا الرَّجُـلُ، وَيَا أَيُّهـذَا، ويَا أَيُّهَـا الَّذِي فعـل كذا»، فـ «ـأيُّ» منادى مفرد مبني على الـضم، و «ها» زائدة، و «الـرَّجُل» صفـة لأيٍّ، ويجب رفعـه عند الجمهـور، لأنـه هـو المقصـود بـالنـداء، وأجـاز المـازنيُّ نَصْبَهُ قيـاسـاً على جـواز نصب «الـظريف» في قـولـك «يَـا زَيْـدُ الظَّرِيفُ» بالرفع والنصب.

ولا توصَفُ «أي» إلا باسْمِ جنسٍ مُحَلًّى بأل، كالـرجل، أو بـاسم

(١) «أيها» قصد لفظه: مبتدأ «مصحوب» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قولـه «يلزم» الآتي ـ ومصحوب مضاف و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من مصحوب أل «صفـة» حال أخرى منه «يلزم» فعل مضـارع، وفاعله ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود على «أيهـا» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بالرفع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حـال ثالثـة من مصحوب أل «لدى» ظرف متعلق بيلزم، ولدى مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «المعرفة» مضاف إليه، وتقدير البيت: وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة مرفوعاً واقعاً بعده.

(٢) «وأيهذا» قصد لفـظه: مبتدأ «أيهـا الذي» معـطوف عليه بعـاطف مقدر «ورد» فعـل ماض، وفـاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المذكور، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ووصف» مبتدأ، ووصف مضاف و «أي» مضـاف إليه «بسـوى» جار ومجـرور متعلق بوصف، وسـوى مضاف واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمـير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف أي بسوى هذا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

إشارة، نحو «يا أيُّهذَا أقْبِلْ» أو بموصول مُحَلًّى بأل «يا أيُّها الذي فعل كذا».

* * *

وَذُو إشَارَةٍ كَأيٍّ فِي الصِّفَهْ إنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ(١)

يقال: «يَا هٰذَا الرَّجُلُ» فيجب رفع «الرجُل» إن جعل «هذا» وُصْلَة لندائه كما يجب رفع صفة «أي»، وإلى هذا أشار بقوله: «إن كان تَرْكُهَا يُفِيتُ المعرفة» فإن لم يُجْعَلِ آسْمُ الإشارة وُصْلَةً لنداء ما بعده لم يجب رَفْعُ صفته، بل يجوز الرفع والنصب.

* * *

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ» يَنْتَصِبْ ثَانٍ، وَضُمَّ وَٱفْتَحْ أوَّلاً تُصِبْ(٢)

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و «إشارة» مضاف إليه «كأي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و «في الصفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «تركها» ترك: اسم كان، وترك مضاف وها: مضاف إليه «يفيت» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم كان «المعرفة» مفعول به ليفيت، والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «في نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «ينتصب» الآتي «سعد» منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب «سعد» توكيد للأول، أو بدل منه، أو عطف بيان بمراعاة محله، أو مفعول به لفعل محذوف، أو منادى بحرف نداء محذوف، وهو مضاف و «الأوس» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع «ثان» فاعله «وضم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وافتح» معطوف على ضم «أولاً» تنازعه الفعلان قبله «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

والمراد بنحو «سعد سعد الأوس» كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً، وكرر، مضافاً ثاني لفظية إلى غيره، سواء أكان علماً كمثال الناظم، والشاهدين رقم ٣١١ و ٣١٢ أم كان اسم جنس نحو قولك: =

يقال: «يَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ[1]» و

٣١١ ـ * يَـا تَـيْـمُ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ *

من أمثلة جمع الكثرة: فَعاليٌّ، وهو جمع لكل اسم، ثـلاثي، آخِرُهُ ياء مُشَدَّدة غير متجددة للنسب، نحو «كُرْسِيٌّ وكَراسِيّ، وبَرْدِيّ وبَـرادِيَّ»، ولا يقال «بَصْرِيّ وَبَصَارِيّ».

* * *

وَبِـفَـعَـالِـلَ وَشِـبْـهِـهِ انْـطِقَـا ... في جَمْـع مـا فـوْقَ الثَّـلاثَـةِ ارْتَقى[2]

مِنْ غَيْـرِ مَـا مَضَى، ومِنْ خُمَـاسِي ... جُـرِّدَ، الآخِـرَ انْفِ بـالقِيَـاسِ[3]

= يا رجل رجل القوم، أم كان وصفاً نحو يا صاحب صاحب زيد. وخالف الكوفيون في هذا، فإن لم يكن ثـاني اللفظين مضافاً ـ نحو يا زيـد زيد ـ لم يجب نصبـه، وجاز فيه وجهان النصب والضم، وانظر الشاهد رقم ٣١٤ الآتي.

(١) وقعت هذه العبارة في قول الشاعر:

أَيَـا سَـعْـدَ الأَوْسِ كُـنْ أَنْـتَ مَـانِـعـاً ... وَيَـا سَعْـدُ سَعْـدَ الْخَـزْرَجِينَ الْغَـطَارِفِ

أَجِـيـبَـا إِلَـى دَاعِـي الْـهُـدَى وَتَـبَـوَّآ ... مِـنَ اللهِ فِـي الْـفِـرْدَوْسِ زُلْـفَـةَ عَارِفِ

٣١١ ـ هذه قطعة من بيت لجرير بن عطية، من كلمة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي.

الشاهد فيه: قوله «يا تيم تيم عـدي» حيث تكرر لفظ المنـادى، وقد أضيف ثـاني اللفظين، فيجب في الثـاني النصب، ويجوز في الأول الضم والنصب، على مـا أوضحناه في الإعـراب، وأوضحـه الشارح العلامة.

(٢) «وبفعالل» الواو عاطفة أو للاستئناف، بفعالـل: جار ومجـرور متعلق بقولـه «انطقـا» الآتي «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على فعالل، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه «انطقا» انطق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـدير أنت، والألف منقلبـة عن نون التـوكيد الخفيفـة للوقف «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله انطقا، وجمع مضـاف و «ما» اسم مـوصول: مضـاف إليه «فـوق» ظرف متعلق بقوله ارتقى، وفوق مضاف و «الثلاثة» مضاف إليـه «ارتقى» فعل مـاض وفاعله ضميـر مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) «من غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما المـوصولـة في البيت السابق، وغيـر مضاف و =

٣١٢ - و* يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ *

فيجب نصب الثاني، ويجوز في الأول: الضم، والنصب.

فإن ضمَّ الأوَّلَ كان الثاني منصوباً: على التوكيد(١)، أو على إضمار «أعْنِي»، أو على البدليةِ، أو عطفِ البيان، أو على النداء.

= «ما» اسم موصول: مضاف إليه «مضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ومن خماسي» جار ومجرور معطوف على قوله من غير - إلخ «جرد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخماسي، والجملة في محل جر نعت للخماسي «الآخر» مفعول به مقدم لقوله انف الآتي «انف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالقياس» جار ومجرور متعلق بانف.

٣١٢ - وهذه قطعه من بيت لعبد الله بن رواحة الأنصاري، يقوله في زيد بن أرقم - وكان يتيماً في حجره - يوم غزاة مؤتة، وهو بكماله:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ ... تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

اللغة: «اليعملات» بفتح الياء والميم: الإبل القوية على العمل «الذبل» جمع ذابل أو ذابلة أي ضامرة من طول السفر، وأضاف زيداً إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحدائها، وقوله «تطاول الليل عليك - إلخ» يريد انزل عن راحلتك واحد الإبل، فإن الليل قد طال، وحدث للإبل الكلال، فنشطها بالحداء، وأزل عنها الإعياء.

الإعراب: «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبني على الضم في محل نصب، أو منصوب بالفتحة الظاهرة، كما تقدم في البيت قبله «زيد» منصوب لا غير، على أنه تابع للسابق، أو منادى، وزيد مضاف و «اليعملات» مضاف إليه «الذبل» صفة لليعملات.

الشاهد فيه: قوله «يا زيد زيد اليعملات» بحيث تكرر لفظ المنادى، وأضيف ثاني اللفظين كما سبق في الشاهد الذي قبل هذا. ويجوز في الأول من وجوه الإعراب الضم على أنه منادى مفرد، والنصب على أنه منادى مضاف، وفي الثاني النصب ليس غير، ولكن لهذا النصب خمسة أوجه، وقد بيناها في إعراب البيت السابق وذكرها الشارح.

(١) اعترض جماعة نصب الثاني على أنه توكيد للأول باعتبار المحل إن كان الأول مضموماً، وقالوا: لا يجوز أن يكون هذا توكيداً معنوياً؛ لأن التوكيد المعنوي يكون بألفاظ معينة معروفة وليس هذا منها، ولا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً، لوجهين: أولهما أن اللفظ الثاني قد اتصل بما لم يتصل به =

وإن نُصِبَ الأوَّلُ: فمـذهَبُ سيبويـه أنه مضـاف إلى ما بعـد الاسم الثاني، وأن الثاني مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه، ومذهَبُ المبرد أنه مضـاف إلى محذوفٍ مثـلِ ما أُضِيفَ إليـه الثاني، وأن الأصـل: «يَـا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ» فحذف «عدي» الأول لدلالة الثاني عليه.

* * *

= اللفظ الأول وهو المضاف إليه، وثانيهما أن تعريف الأول بالنداء أو بالعلمية السـابقة عليـه وتعريف الثاني بالإضافة.

قـال: أبو رجـاء: ولمن يذهب إلى أن الثـاني تأكيـد للأول أن يلتـزم أنـه لا يجب استـواء المؤكـد والتوكيد في جهة التعريف، ويكتفي باشتراكهما في جنس التعريف، فافهم ذلك.

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا[1]

إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم: فإما أن يكون صحيحاً، أو معتلاً.

فإن كان معتلاً فحكمهُ كحكمِهِ غَيْرَ مُنَادًى، وقد سَبَقَ حكمه[2] في المضاف إلى ياء المتكلم.

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه:

أحدها: حذفُ الياء والاستغناء بالكسرة، نحو «يَا عَبْدِ»، وهذا هو الأكثر.

الثاني: إثباتُ الياء سَاكِنَةً، نحو «يَا عَبْدِي» وهو دون الأول في الكثرة.

---

(١) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منادى» مفعول أول «صح» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منادى فاعل، والجملة في محل نصب صفة لمنادى «إن» شرطية «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنادى «ليا» جار ومجرور متعلق بيضف «كعبد» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو في محل المفعول الثاني له «عبدي ، عبد، عبداً، عبدياً» كلهن معطوفات على الأول بعاطف مقدر.

(٢) خلاصة ما يشير إلى أنه قد سبق هو ثبوت الياء مفتوحة في الأفصح فيما آخره الف نحو فتاي وعصاي، أو واو نحو مسلمي، أو ياء غير مشددة نحو قاضي، وحذف ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشددة نحو كرسي، ولا تنس أنا ذكرنا لك في هذا الأخير جواز إبقاء ياء المتكلم ساكنة، وخالفنا في ذلك ما ذكره العلماء، وادعوا الإجماع عليه، واستدللنا لك على ما ذهبنا إليه من شعر العرب المحتج بعربيتهم. ونحن لا ننكر أنه قليل بالنظر إلى ما ارتضاه العلماء، ولكننا ننكر جد الإنكار أنه ممتنع، وكيف يمتنع وهو وارد؟

الثالث: قلبُ الياءِ ألفاً، وَحَذْفُهَا، والاستغناء عنها بالفتحة، نحو «يَا عَبْدَ».

الرابع: قلبُهَا ألفاً، وإبقاؤها، وقلبُ الكسرةِ فتحةً، نحو «يَا عَبْدَا».

الخامس: إثباتُ الياء مُحَرَّكَةً بالفتح، نحو «يَا عَبْدِيَ».

* * *

وَفَتْحٌ اَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّ   فِي «يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ ـ لَا مَفَرّ»(١)

إذا أُضِيفَ المنادى إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء، إلا في «ابن أم» و«ابن عم» فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، وتُكسر الميم أو تفتح، فتقول: «يا ابن أمَّ ِ أقْبِلْ» و«يا ابن عمَّ ِ لا مَفَرَّ» بفتح الميم وكسرها(٢).

* * *

(١) «وفتح» مبتدأ، والذي سوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في معرض التقسيم «أو كسر» معطوف على فتح «وحذف» معطوف على كسر، والواو فيه بمعنى مع، وحذف مضاف و«اليا» مضاف إليه «استمر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الياء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في» حرف جر «يا ابن أم» مجرور بفي على الحكاية «يا ابن عم» معطوف بعاطف مقدر على السابق «لا» نافية للجنس «مفر» اسم لا، وخبرها محذوف، والتقدير: لا مفر لي، أو لا مفرّ موجود.

(٢) قد ورد ثبوت الياء في «ابن أم» في قول أبي زبيد الطائي يرثي أخاه:

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي   أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

وورد قلب الياء ألفاً وبقاؤها في «ابنة عم» في قول أبي النجم:

* يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي *

وذكر هذين الوجهين شيخ النحاة سيبويه في كتابه (١/٣١٨).

وَفِـي النِّـدَا «أَبَـتِ، أُمَّـتِ» عَـرَضْ
وَاكْسِـرْ أو افْتَـحْ، وَمِـنْ الْـيَا التَّـا عِـوَضْ[1]

يقال في النداء: «يَا أبَتِ، وَيَا أمَّتِ» بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياء، فلا تقول: «يَا أبَتِي، وَيَا أمَّتِي» لأن التاءَ عوض من الياء، فلا يجمع بين العوض والمعَوَّض منه[2].

* * *

(١) «وفي النداء» جار ومجرور متعلق بقوله «عرض» الآتي «أبت» مبتدأ «أمت» معطوف عليه بعاطف مقدر «عرض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف «إكسر» فعل أمر معطوف على افتح «ومن اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله «عوض» الآتي «التا» قصر المجرور للضرورة أيضاً: مبتدأ «عوض» خبر المبتدأ.

(٢) قد ورد ثبوت الياء في قول الشاعر:

أَيَـا أَبَـتِي لاَ زِلْـتَ فِـينَـا؛ فَـإِنَّـمَـا لَنَـا أَمَـلٌ فِي الْعَيْشِ مَـا دُمْتَ عَـائِشَـا

وورد ثبوت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم في قول الراجز، وهو من شواهد سيبويه:

تَـقُـولُ بِـنْـتِـي قَـدْ أَنَـى أَنَـا كَـا يَـا أَبَـتَـا عَـلَّكَ أَوْ عَـسَـاكَـا

وقول الراجز الآخر:

يَـا أَبَـتَـا أَرَّقَـنِـي الْـقِـذَّانُ فَـالـنَّـوْمُ لاَ تَـطْعَـمُـهُ الْـعَـيْـنَـانُ

أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

وَ «فُـلُ» بَعْضُ مَـا يُخَصُّ بِـالنِّـدَا «لُؤْمَـانُ، نَـوْمَـانُ» كَـذَا، وَاطَّـرَدَا[١]
فِي سَبِّ ٱلْأُنْثَىٰ وَزْنُ «يَـا خَبَـاثِ» وَلْأَمْـرُ هٰـكَـذَا مِـنَ الـثُّـلَاثِي[٢]
وَشَـاعَ فِـي سَبِّ الـذُّكُـورِ فُـعَـلُ وَلَا تَقِسْ، وَجُـرَّ فِي الشِّعْـرِ «فُـلُ»[٣]

من الأسمـاء ما لا يستعمـل إلا في النداء، نحـو «يَا فُلُ» أي: يَـا رَجُـلُ، و «يَـا لُؤْمَـانُ» للعـظيم اللُّؤْم، و «يَـا نَـوْمَـانُ» للكثيـر النـوم، وهـو مسموع.

وأشار بقولـه: «وَاطّرَادَا في سَبِّ الْأنثى» إلى أنـه ينقاس في النـداء استعمـالُ فَعَـالِ مبنيّـاً على الكسـر في ذَمِّ الأنثى وسَبِّهـا، من كـل فعـل

(١) «وفل» مبتدأ «بعض» خبر المبتدأ، وبعض ماضف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «يخص» فعـل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعـود إلى ما المـوصولـة، والجملة لا محل لها صلة «بالندا» جار ومجرور متعلق بقوله يخص «لؤمان» مبتدأ «نومان» معـطوف عليه بعاطف مقدر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتـدأ «واطردا» اطـرد: فعل مـاض، والألف للاطلاق:

(٢) «في سب» جـار ومجرور متعلق بـاطـرد في البيت السـابق، وسب مضـاف و «الأنثى» مضـاف إليـه «وزن» فاعل اطرد، ووزن مضاف و «يا خباث» مضـاف إليه على الحكـاية «والأمـر» مبتدأ «هكـذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر.

(٣) «وشاع» فعل ماض «في سب» جار ومجـرور متعلق بشاع، وسب مضـاف و «الذكـور» مضاف إليـه «فعل» فاعل شاع «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا النـاهية، والفـاعل ضميـر مستتر فيـه وجوباً تقديره أنت «وجـر» فعل مـاض مبني للمجهول «في الشعـر» جار ومجـرور متعلق بجر «فـل» نائب فاعل لجر.

ثلاثي، نحو «يَا خَبَاثِ، ويَا فَسَاقِ، ويَا لَكَاعِ»(١).

وكذلك ينقاسُ استعمالُ فَعَالِ، مبنيًّا على الكسر، من كل فعل ثلاثي، للدلالة على الأمر، نحو «نَزَالِ، وضَرَابِ، وقَتَالِ»، أي: «انْزِلْ، واضْرِبْ، واقْتُلْ».

وكثر استعمالُ فُعَل في النداء خاصة مقصوداً به سَبُّ الذكُورِ، نحو «يَا فُسَقُ، وَيَا غُدَرُ، ويَا لُكَعُ» ولا ينقاس ذلك.

وأشار بقوله: «وَجُرَّ في الشعر فُلُ» إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء، كقوله:

٣١٣ - [تَضِلُّ مِنْهُ إبِلِي بِالهَوْجَلِ] فِي لَجَّةٍ أمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ

---

(١) قد ورد «لكاع» سباً للأنثى غير مستعمل في النداء، وذلك في قول الخطيئة، ويقال: هو لأبي الغريب النصري:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

والعلماء يخرجونه على تقدير قول محذوف: أي بيت قعيدته مقول لها يا لكاع.

٣١٣ - البيت لأبي النجم العجلي، من أرجوزة طويلة وصف فيها أشياء كثيرة.

اللغة: «لجة» بفتح اللام وتشديد الجيم - الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

المعنى: شبه تزاحم الإبل. ومدافعة بعضها بعضاً، بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً؛ فيقال: أمسك فلاناً عن فلان، أي: احجز بينهم، وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال، وقبل بيت الشاهد قوله:

تُثِيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ القَسْطَلِ إذْ عَصَبَتْ بِالْعَطَنِ الْمُغَرْبَلِ

* تَدَافُعَ الشِّيبِ وَلَمْ تُقَتَّلِ *

والقسطل: الغبار، والعجاج: ما ارتفع منه، وعصبت: اجتمعت، والعطن: مبرك الإبل عند الماء لتشرب عللا بعد نهل، والمغربل: المنخول، وقد أراد تراب العطن، وتدافع الشيب: مصدر تشبيهي منصوب بعامل محذوف: أي اجتمعت وتدافعت تدافعاً كتدافع الشيب.

= الإعراب: «في لجة» جار ومجرور متعلق بقول تدافع في البيت الذي قبل بيت الشاهد «أمسك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة مقول لقول محذوف، أي يقال فيها: أمسك ـ إلخ، «فلاناً» مفعول به لأمسك «عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك.

الشاهد فيه: قوله «عن فل» حيث استعمل «فل» في غير النداء وجره بالحرف وذلك ضرورة؛ لأن من حقه ألا يقع إلا منادى، إلا إذا ادعينا أن «فل» هنا مقتطع من فلان بحذف النون والألف، وبيان هذا أن لفظ «فلان» لا يختص بالنداء، بل يقع في جميع مواقع الإعراب، وأن الذي يختص بالنداء هو «فل» الذي أصله «فلو» فحذفت لامه اعتباطاً ـ أي لغير علة صرفية ـ كما حذفت لام يدودم.

وقد ادعى جماعة من العلماء أن الذي في البيت من الأول، وأن الشاعر رخمه في غير النداء ضرورة، بحذف النون، ثم بحذف الألف وإن لم تكن مسبوقة بثلاثة أحرف؛ ففيه ضرورتان، ونظيره قول لبيد:

دَرَسَ الـمَـنَـا بِـمُـتَـالِـعٍ فَـأَبَـانِ   فَـتَقَـادَمَـتْ، فَـالْـحَـبْسِ فَـالسُّـوبَـانِ

أراد «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمة مع أن ما قبل الأخير ليس حرف لين.

الاسْتِغَاثَةُ

إذَا آسْتُغِيثَ آسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى(١)

يقال: «يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو» فيجر المستغاث بلام مفتوحة، ويجر المستغاث له بلام مكسورة، و[إنما] فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تُفْتَحُ مع المضمر، نحو «لَكَ، وَلَهُ».

* * *

وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ «يَا» ... وَفِي سِوَى ذلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا(٢)

---

(١) «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «استغيث» فعل ماض مبني للمجهول «اسم» نائب فاعل «منادى» نعت لاسم، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «خفضا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة جواب إذا «باللام» جار ومجرور متعلق بخفض «مفتوحاً» حال من اللام «كيا» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، يا: حرف نداء «للمرتضى» اللام جارة عند البصريين، واختلف في متعلقها؛ فذهب ابن جني إلى أنها تتعلق بحرف النداء، لكونه نائباً عن الفعل، وذهب ابن عصفور وابن الصائغ - ونسب هذا إلى سيبويه - إلى أن اللام تتعلق بالفعل الذي ناب عنه حرف النداء، وزعم ابن خروف أن هذه اللام زائدة فلا تتعلق بشيء، ومذهب الكوفيين أن هذه اللام مقتطعة من «آل» فأصل العبارة «يا آل المرتضى» فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الألف تخلصاً من التقاء الساكنين، وبقيت اللام.

(٢) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، والتقدير: وافتح اللام «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول المحذوف، ومع مضاف و «المعطوف» مضاف إليه «إن» شرطية «كررت» كرر: فعل ماض فعل الشرط، والتاء فاعله «يا» قصد لفظه: مفعول به لكرر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «وفي سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «ائتيا» في آخر البيت، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه «بالكسر» جار ومجرور متعلق بائتيا أيضاً «ائتيا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

إذا عُطِفَ على المستغاث مستغـاثٌ آخر: فـإما أن تتكـرر معه «يـا» أو لا.

فإن تكررت لَزِمَ الفتحُ، نحو «يَا لَزَيْدٍ وَيَا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ».

وإن لم تتكـرر لَزِمَ الكسـر، نحو «يَـا لَزَيْـدٍ ولِعَمْرٍو لِبَكْـرٍ» كما يلزم كَسْرُ اللام مَـعَ الـمـستغاث له، وإلى هذا أشار بقوله: «وفي سِـوَى ذلك بالكَسرِ ائْتِيَـا» أي: وفي سوى المستغـاث والمعطوف عليـه الذي تكـررت معه «يَا» اكسر اللامَ وُجُوباً، فتكسر مَعَ المعطوف الذي لم تتكرر معه «يَـا» ومَعَ المستغاث له.

* * *

وَلَامُ مَـا اسْتُغِيث عَـاقَبَتْ أَلِـفْ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَـجُّبٍ أُلِـفْ[1]

تحذف لام المستغاث، ويؤتى بـأَلِفٍ في آخره عـوضاً عنهـا، «نحو «يَا زَيْدا لعمـرو» ومثلُ المُسْتَغَـاثِ المُتَعَجَّبُ منه، نحـو «يَا لَلدَّاهِيَـة» و «يَا لَلْعَجَب» فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث، وتُعَاقِبُ الـلامَ في الاسم المتعجَّبِ منهِ أَلِفٌ، فتقول: «يَا عَجَبَا لِزَيدٍ»[2].

---

(١) «ولام» مبتـدأ، ولام مضـاف و «مـا» اسم موصــول: مضـاف إليــه «استغيث» فعـل مــاض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى مـا الموصـولة، والجملة لا محل لها صلة «عاقبت» عاقب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقـديره هي يعـود إلى لام، والجملة في محـل رفـع خبـر المبتـدأ «ألف» مفعـول بـه لعـاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «ومثله» مثل: خبر مقدم، والهاء مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر «ذو» صفـة لاسم، وذو مضاف و «تعجب» مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره ه يعود إلى تعجب، والجملة في محل جر صفة لتعجب.

(٢) ومنه قول امرىء القيس بن حجر الكندي:

وَيَـوْمَ عَـقَـرْتُ لِـلعَـذَارَى مَـطِيَّـتِـي فَـيَـا عَجَبَـا مِنْ كُـورِهَـا الْـمُتَـحَـمَّـلِ

النُّدْبَةُ

مَـا لِلْمُنَـادَى آجْعَـلْ لِمَنْـدُوبٍ، وَمَـا نُكِّــرَ لَمْ يُنْــدَبْ، وَلاَ مَــا أُبْهِمَــا(١)

وَيُنْـدَبُ المَـوْصُـولُ بِـالَّـذِي اشْتَهَـرْ كَـ «بِئْـرَ زَمْزَمٍ» يَلِي «وامَنْ حَفَـرْ»(٢)

المندوب هو: المتفجَّعُ عليه، نحو «وَازَيْدَاهْ»، والمتوجَّعُ منه، نحو «واظَهْرَاهْ».

ولا يُنْدَبُ إلا المعرفة، فلا تندبُ النكرَةُ، فلا يقال: «وَارَجُلاَهْ»، ولا المبهم: كَاسم الإشارَةِ، نحو «وَاهٰذَاهْ» ولا الموصولُ، إلا إن كان خالياً من «أل» واشتهر بالصلة، كقولهم «وَامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهْ».

* * *

(١) «ما» اسم موصول: مفعول أول تقدم على عامله، وهو قوله «اجعل» الآتي «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «لمندوب» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو مفعوله «وما» اسم موصول: مبتدأ «نكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «لم» نافية جازمة «يندب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «ما» اسم موصول: معطوف على «ما نكر» وجملة «أبهما» مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «ويندب» فعل مضارع مبني للمجهول «الموصول» نائب فاعل ليندب «بالذي» جار ومجرور متعلق بيندب «اشتهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة «كبئر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وقد حكى «بئر» لأنه في الأصل مفعول به، وبئر مضاف و «زمزم» مضاف إليه «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بئر زمزم، والجملة في محل نصب حال من وامن حفر «وامن حفر» مفعول به ليلي على الحكاية.

وَمُنْتَهى الـمَنْـدُوبِ صِـلْهُ بِـالأَلِفْ مَتْلُوَّهَـا إِنْ كَـانَ مِثْلَهَـا حُـذِفْ[1]

كَـذَاكَ تَنْـوِينُ الَّـذِي بِـهِ كَمَـلْ مِنْ صِلَةٍ أوغَيْـرِهَـا، نِلْتَ الأَمَـلْ[2]

يَلْحَقُ آخِرَ المنادى المندوبِ ألفٌ، نحو «وَازَيْـدَا لا تَبْعَدْ» ويُحْـذَف ما قبلها إن كـان ألفاً، كقـولك: «وامُـوسَاهْ» فحـذف ألف «مَـوْسَى» وأتى بالألف للدلالة على الندبـة، أو كان تنوينـاً في آخر صلةٍ أو غيـرها، نحـو «وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهِ» ونحو «يا غلام زيداه».

* * *

وَالشَّكْـلَ حَتْمـاً أَوْلِـهِ مُجَـانِسَـا إن يَكُنِ الـفَتْـحُ بِـوَهْـمٍ لاَبِسَـا[3]

---

(١) «ومنتهى» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، ومنتهى مضاف و«المندوب» مضاف إليـه «صلة» صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالألف» جار ومجـرور متعلق بصل «متلوها» متلو: مبتـدأ، ومتلو مضاف وهـا مضاف إليـه «إن» شرطية «كان» فعـل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «مثلها» مثل: خبر كان، ومثل مضاف وها: مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونـائب الفاعـل ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى متلوها، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف تدل عليه جملة الخبر.

(٢) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبـر مقدم «تنـوين» مبتدأ مؤخـر، وتنوين مضـاف و «الذي» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بكمل الآتي «كمل» فعل مـاض، وفاعله ضميـر مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الذي «من صلة» بيان الـذي «أو غيرهـا» معطوف على صلة، وغير مضاف وهـا: مضاف إليـه «نلت الأمل» نـال: فعل مـاض، وفاعله تـاء المخاطب، والأمـل: مفعول به.

(٣) «والشكل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده «حتماً» مفعول مـطلق لفعل محـذوف أيضاً، أو هو حال من هاء أوله «أولـه» أول: فعل أمـر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت، والهاء مفعول به لأول «مجـانسا» مفعـول ثان لأول «إن» شـرطية «يكن» فعـل مضارع نـاقص فعل الشـرط «الفتح» اسم يكن «بوهم» جار ومجرور متعلق بقوله لابسا الآتي «لابسا» خبر يكن، وجواب الشرط محذوف.

إذا كان آخِرُ ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً لحقته ألف الندبة من غير تغيير لها. فتقول: «واغلامَ أَحْمَدَاه» وإن كان غير ذلك وَجَبَ فتحهُ، إلا إن أَوْقَعَ في لَبْسٍ، فمثالُ ما لا يوقع في لبس قولُكَ في «غلام زيد»: «واغلام زيداه»، وفي «زيد»: «وازَيْدَاه»، ومثالُ ما يُوقِعُ فتحُه في لبس: «واغلامَهُوه، وَاغُلاَمَكِيهْ» وأصله «واغُلامكِ» بكَسْر الكاف «واغلامَهُ» بضم الهاء، فيجب قلبُ ألفِ الندبةِ، بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واواً، لأنك لو لم تفعل ذلك وحذَفْتَ الضمة والكسرة وفتحتَ وأتيتَ بألف الندبة، فقلت: «واغلامَكاه، واغلامَهَاه» لالْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير المخاطبة بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ المخاطَبِ، والتبس المندوبُ المضافُ إلى ضمير الغائب بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير الغائبة، وإلى هذا أشار بقوله: «والشكل حتماً ـ إلى آخره» أي: إذا شُكِلَ آخر المندوب بفتح، أو ضم، أو كسر، فأوْلِه مُجَانِساً له من واو أو ياء إن كان الفتح مُوقعاً في لَبْسٍ، نحو «واغلامَهوُه، واغلامَكِيه» وإن لم يكن الفتح مُوقِعاً في لبس فافتح آخره، وأولِه ألفَ الندبةِ، نحو «وازيداه، وواغلام زيداه».

* * *

وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سكْتٍ، إنْ تُرِدْ وَإنْ تَشَأْ فالمَدُّ، وَالْهَا لا تَزِدْ(١)

(١) «وواقفاً» حال من فاعل «زد» الآتي «زد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هاء» مفعول به لزد، وهاء مضاف و «سكت» مضاف إليه «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، وجواب الشرط محذوف أيضاً «وإن» شرطية «تشأ» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فالمد» الفاء واقعة في جواب الشرط، المد: مبتدأ، وخبره محذوف، أي فالمد واجب، مثلاً، والجملة في محل جزم جواب الشرط «والها» قصر للضرورة: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «لا تزد» الآتي «لا» ناهية «تزد» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

أي، إذا وقُف على المندوب لحقه بعد الألف هاءُ السكتِ، نحو: «وَازيْدَاهْ»، أو وقف على الألف، نحو: «وازَيْدَا» لا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة، كقوله:

٣١٤ ـ أَلاَ يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ

* * *

وَقَائِلٌ: وَاعَبْدِيَا، وَاعَبْدَا مَنْ فِي النِّدا الْيَا ذَا سكُونٍ أبْدَى[1]

٣١٤ ـ البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين، وعمرو المندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام، وكان أخوه عبد الله بن الزبير بن العوام قد سجنه أيام ولايته على الحجاز، وعذبه بصنوف من التعذيب حتى مات في السجن.
الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «يا» حرف نداء وندبة «عمرو» منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب «عمراه» توكيد لفظي للمنادى المندوب، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله، فهو مرفوع بضمة أو منصوب بفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ألف الندبة والألف زائدة لأجل الندبة لأنها تستدعي مد الصوت، والهاء للسكت «وعمرو» معطوف على عمرو الأول «ابن» صفة له، وابن مضاف و «الزبيراه» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة التي تستوجبها الألف المزيدة للندبة، والهاء للسكت.
الشاهد فيه: قوله «عمراه» حيث زيدت الهاء ـ التي تجتلب للسكت ـ في حالة الوصل ضرورة.
ونظير هذا البيت قول الراجز:
يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ
وقول مجنون ليلي:
فَقُلْتُ: أَيَا رَبَّاهُ، أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِيَ لَيْلى، ثُمَّ أَنتَ حَسِيبُهَا

(١) «وقال» خبر مقدم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «واعبديا» مفعول به لقائل «واعبدا» معطوف على المفعول «من» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «في الندا» جار مجرور متعلق بقوله «أبدى» الآتي «اليا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لأبدى «ذا» حال من الياء، وذا مضاف و «سكون» مضاف إليه «أبدى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «من» الموصوله الواقعة مبتدأ، وتقدير البيت: ومن أبدى الياء ـ أي أظهرها ـ ساكنة في النداء قائل: واعبديا، أو واعبدا.

أي: إذَا نُـدِبَ المضافُ إلى يـاء المتكلم على لغة مَنْ سَكَّنَ اليـاء قيل فيه: «وَاعَبْدِيَا» بفتح الياء، وإلحاق ألف الندبة، أو «يَا عَبْدَا»، بحذف الياء، وإلحاق ألف الندبة.

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يَحْذِف [الياء] أو يستغنى بالكسرة، أو يقلب الياءَ ألفاً والكسرة فتحةً ويحـذف الألف ويستغنى بالفتحـة، أو يقلبها ألفـاً ويبقيها قيل: «وَاعَبْدَا» ليس إلا.

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يفتح الياء يقال «وَاعَبْدِيَا» ليس إلا.

فالحاصِلُ: أنه إنمـا يجوز الـوجهان ـ أعني «وَاعَبْـدِياً» و «وَاعَبْـدَا» ـ على لغة مَنْ سَكَّنَ الياء فقط، كما ذكر المصنف.

* * *

التَّرْخِيمُ

تَـرْخِيمـاً آحْـذِفْ آخِـرَ المُنَـادَى كَيَـاسُعَـا، فِيمـنْ دَعَـا سُعَـادَا[1]

التَّرخيم في اللغة: تَرْقِيقُ الصوت، ومنه قولُه:

٣١٥ ـ لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيـرِ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الْحَـوَاشِي: لَا هُرَاءٌ، وَلَا نَـزْرُ

أي: رقيق الْحَـوَاشِي، وفي الاصـطلاح: حَـذْفُ أَوَاخِـرِ الكَلِمِ في النداء، نحو «يَا سُعَا» والأصل «يَا سُعَادُ».

* * *

(١) «ترخيماً» مفعول مطلق عامله احذف الآتي، لانه بمعناه كقعدت جلوساً «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «آخر» مفعول به لاحذف، و«آخر» مضاف و«المنادى» مضاف إليه «كياسعا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «فيمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «كياسعا» السابق «دعا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «سعادا» مفعول به لدعا، والجملة لا محل لها صلة من المجرورة فعلاً بفي.

٣١٥ ـ البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدته التي مطلعها:

إلَا يَـا آسْلَمِـي يـا دَارَ مَيَّ عَلَى الْـبِلَى وَلَا زَالَ مُـنْـهَـلًّا بِـجَـرْعَـائِـكِ الْـقَـطْرُ

اللغة: «بشر» هو ظاهر الجلد «منطق» هو الكلام الذي يختلب الألباب «رخيم» سهل، رقيق «الحواشي» الجوانب والأطراف، وهو جمع حاشية، والمراد أن حديثها كله رقيق عذب «هراء» بزنة غراب ـ أي كثير ذو فضول «نزر» قليل.

المعنى: يصفها بنعومة الجلد وملاسته، وبأنها ذات كلام عذب، وحديث رقيق، وأنها لا تكثر في كلامها حتى يملها سامعها، ولا تقتضبه اقتضاباً حتى يحتاج سامعها في تفهم المعنى إلى زيادة.

الإعراب: «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بشر» مبتدأ مؤخر «مثل» نعت لبشر، ومثل مضاف و«الحرير» مضاف إليه «ومنطق» معطوف على بشر «رخيم» نعت لمنطق، ورخيم مضاف و«الحواشي» مضاف إليه «لا» نافية «هراء» نعت ثان لمنطق «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «نزر» معطوف على هراء.

الشاهد فيه: قوله «رخيم الحواشي» حيث استعمل كلمة «رخيم» في معنى الرقة، وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت.

وَجَــوِّزَنْــهُ مُــطْلَقــاً فِـي كُــلِّ مَــا ... أُنِّثَ بِـالْهَـا، وَٱلَّـذِي قَـدْ رُخِّمَـا[1]

بِحَــذْفِهَــا وَفِّــرْهُ بَعْــدُ، وَٱحْــظُلَا ... تَـرْخِيمَ مَـامِنْ هٰـذِهِ الْهَـا قَـدْ خَـلَا[2]

إِلَّا الــرُّبَـاعِيَّ فَمَــا فَــوْقُ، الْعَلَمْ، ... دُونَ إِضَــافَــةٍ، وَإِسْنَــادٍ مُتِــمّ[3]

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء، أوْلا، فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز تَرْخِيمُهُ مطلقاً، أي: سواء كان علماً، كـ «فَاطِمَةَ» أو غير علم، كـ «جَارِيَةَ» زائداً على ثلاثة أحْرُفٍ كما مثل، أو [غير زائد] على

(١) «وجوزنه» الواو عاطفة، جوز: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لجوز «مطلقاً» حال من المفعول به «في كل» جار ومجرور متعلق بجوز، وكل مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أنث» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «بالها» جار ومجرور متعلق بأنث «والذي» اسم موصول: مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله «وفره» في البيت الآتي «قد» حرف تحقيق، وجملة «رخما» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة لا محل لها من الإعراب صلة الوصول.

(٢) «بحذفها» الجار والمجرور متعلق برخما في البيت السابق، وحذف مضاف وها مضاف إليه «وفره» إليه «وفره» وفر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لوفر «بعد» ظرف متعلق بوفر، مبني على الضم في محل نصب «واحظلا» الواو عاطفة، احظل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ترخيم» مفعول به لاحظل، وترخيم مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «من هذه» الجار والمجرور متعلق بقوله «خلا» الآتي «الها» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «قد» حرف تحقيق «خلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) «إلا» أداة استثناء «الرباعي» منصوب على الاستثناء «فما» الفاء عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على الرباعي «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعي، ودون مضاف و «إضافة» مضاف إليه «وإسناد» معطوف على إضافة «متم» نعت لإسناد.

ثلاثة أحْـرُفٍ، كـ «ـشاة» فتقـول: «يَا فَـاطِمَ، ويَا جَـارِيَ[١]، ويَاشَـا» ومنه قولُهم «يَا شَا آدْجُنِي[٢]»، [أي: أقِيمِي] بحذف تـاء التأنيث للتـرخيم، ولا يحذف منه بعد ذلك شيء آخـر، وإلى هذا أشـار بقولـه: «وَجَوِّزَنْـهُ» إلى قوله «بَعْدُ».

وأشـار بقولـه: «وَآحْظُلاَ - إلـخ» إلى القسم الثاني، وهـو: مـا ليس مؤنثاً بالهاء، فذكر أنه لا يُرَخَّم إلا [بثلاثة] بشروط:

الأول: أن يكون رُبَاعِيّاً فأكثر.

الثاني: أن يكون عَلَماً.

الثالث: أن لا يكون مركباً: تركيبَ إضافةٍ، ولا إسنادٍ.

وذلك كـ «ـعُثْمَانَ، وَجَعْفَرٍ»، فتقول: «يَا عُثْمَ، ويَا جَعْفَ»

وخَرَجَ ما كان على ثلاثة أحرف، كـ «ـزيد، وعمرو» وما كان [على أربعة أحرف] غَيْرَ علم، كـ «ـقائم، وقـاعد»، ومـا رُكِّبَ تركيبَ إضـافةٍ، كـ «ـعبد شمس» وما رُكِّبَ تركيبَ إسنادٍ، نحو «شَابَ قَرْنَاهَـا»، فلا يُـرَخَّمُ شيء من هذه.

وأمَّا ما رُكِّبَ تـركيبَ مَزْجٍ فيُـرَخَّمُ بحذف عَجُـزه، وهو مفهـوم من كلام المصنف، لأنه لم يُخْرِجْهُ، فتقـول فيمن اسمه «معـدي كرب»: «يَـا مَعْدِي».

* * *

(١) ومن شواهد ترخيم «جارية» قول الشاعر:

جَـارِيَ لاَ تَـسْـتَـنْـكِـرِي عَـذِيـرِي　　　سَـيْـرِي وَإشْـفَـاقِـي عَلَى بَـعِـيـرِي

(٢) تقول: دجنت الشاة في البيت تدجن دجوناً - بوزن قعد يقعد قعوداً - إذا أقامت فلم تبرح، وألفته فلم تسرح مع الغنم، وشا: أصلها شاة، فرخم بحذف التاء.

وَمَــعَ الآخِـرِ احْــذِفِ الّــذِي تَــلاَ ... إنْ زِيــدَ لَيْنــاً سَــاكِنــاً مُكَـمِّــلاَ[1]

أَرْبَعَــةً فَصَــاعِــداً، وَالْخُلْفُ ـ فِي ... وَاوٍ وَيَــاءٍ بِـهِـمَــا فَـتْـحٌ ـ قُـفِـي[2]

أي: يجب أن يُحْـذَفَ مع الآخـر ما قبله إن كـان زائداً لَيِّنـاً، أي: حـرفَ لِينٍ، ساكنـاً، رابعـاً فصـاعـداً، وذلـك نحـو «عُثْمَـان، ومَنْصُـور، ومِسْكِين»، فتقول: «يَا عُثْمُ، ويَا مَنْصُ، ويَا مِسْكُ»، فإن كان غيـرَ زائدٍ، كمختـار، أو غيـرَ لِينٍ، كقِمَـطْرٍ، أو غيـر سـاكن، كقَنَـوَّرٍ، أو غيـر رابـع كمَجِّيـدٍ ـ لم يجز حَـذْفُه، فتقـول: «يَا مُخْتَـا، [ويَا قِمَط،] ويَـا قَنَوَّ، ويَـا مَجِي[3]»، وأمـا فِرْعَـوْنُ ونحوه ـ وهـو ما كـان قبل واوه فتحـة، أو قبل يـائه فتحـة، كغُرْنَيْقٍ ـ ففيـه خلاف، فمـذهب الفَرَّاء والْجَـرمى أنهما يعـامـلان معاملة مِسْكِين ومَنْصُور، فتقـول ـ عندهمـا ـ يَا فِـرْعَ، وَيَا غُـرْنَ، ومذهبُ

(١) «أربعة» مفعول به لمكمل في البيت السابق «فصاعداً» الفاء عاطفة، صاعداً: حـال من فاعـل فعل محذوف: أي فذهب عدد الحروف صاعداً «والخلف» مبتدأ «في واو» جار ومجرور متعلق بالخلف «ويـاء» معطوف على واو «بهمـا» جار ومجـرور متعلق بمحـذوف خبـر مقـدم «فتـح» مبتـدأ مؤخـر، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لواو وياء «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو الخلف.

(٢) ونظير ذلك قول أوس بن حجر، وهو من شواهد سيبويه:

تَـنَـكَّـرْتِ مِـنَّـا بَـعْـدَ مَـعْـرِفَـةٍ لَـمِـي ... وَبَـعْـدَ الـتَّـصَـافِي وَالـشَّـبَّـابِ الْـمُـكَـرَّمِ

أراد يالميس، فحذف السين، ووفر ما بعدها من الحذف، ومثله قول يزيد بن محزم:

فَـقُلْتُـمْ: تَـعَـالَ يـاأَيَـزِي بْـنَ مُـخَـرِّمٍ، ... فَـقُـلْتُ لَـكُـمْ: إِنِّـي حَـلِـيـفُ صُـدَاءِ

(٣) «ومع» ظرف متعلق باحذف الآتي، ومع مضاف و«الآخر» مضاف و«الآخر» مضاف إليـه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الـذي» اسم موصـول: مفعول بـه لا حذف، وجملة «تـلا» وفاعله المستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى الذي لا محـل لها صلة الـذي «إن» شرطية «زيد» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستترفيه جـوازاً تقديـره هو يعود إلى الـذي تلا «لينـا» حال من نـائب الفاعـل «ساكنـاً» نعت له «مكمـلاً» نعت لقولـه «ليناً» أيضاً، وفيه ضمير مستتر فاعله، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل.

غيـرهما من النحـويين عَدَمُ جـواز ذلك، فتقـول ـ عندهم ـ يَـا فِرْعَـوْ، وَيَا غُرْنَيْ.

* * *

وَالْعَجُـزَ آحْـذِفْ مِنْ مُـرَكَّبٍ، وَقَـلّْ   تَـرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْـرٌو نَقَـلْ(١)

تَقَدَّمَ أن المركب تركيبَ مَزْجٍ يُـرَخَّمُ، وذكر هنـا أن ترخيمـه يكون بحـذف عجزه، فتقـول في «معدي كـرب»: يَا مَعْـدِي، وَتَقَـدَّمَ أيضـاً أن المـركَّبَ تركيبَ إسنَـادٍ لا يُرَخَّمُ، وذكـر هنا أنـه يرخمُ قليـلاً، وأن عمراً ـ يعني سيبويه، وهذا اسمه، وكنيته: أبو بِشْـرٍ، وسيبويـه: لَقَبُه ـ نَقَـلَ ذلك عنهم، والذي نَصَّ عليه سيبويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز، وفهم المصنف عنه من كلامـه في بعض أبواب النسب جَـوَازَ ذلك، فتقـول في «تَأَبَّطَ شَرًّا»: «يَا تَأَبَّطَ».

* * *

وَإِنْ نَـوَيْتَ ـ بَعْدَ حَـذْفٍ ـ مَا حُـذِفْ   فَـالْبَـاقِيَ اسْتَعْمِـلْ بمَـا فِيـهِ أُلِفْ(٢)

---

(١) «والعجز» مفعول مقدم لاحـذف «أحذف» فعل أمر، وفاعله ضـمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من مـركب» جار ومجـرور متعلق باحـذف «وقل» فعـل مـاض «تـرخيم» فـاعـل قـل، وتـرخيم مضـاف و «جملة» مضاف إليه «وذا» اسم إشارة: مبتدأ أول «عمرو» مبتدأ ثان، وجملة «نقل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتـدأ الثاني، وجملة المبتـدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والعائـد ضمير محذوف كـان أصله مفعولاً لنقـل: أي وهذا عمـرو نقله، وعمرو: اسم سيبـويه شيـخ النحاة كمـا سيقول الشارح.

(٢) «وإن» شرطية «نويت» نوى: فعـل ماض فعـل الشرط. وتـاء المخاطب فـاعله «بعد» ظـرف متعلق بنويت، وبعد مضـاف و «حذف» مضـاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لنويت، وجملة «حذف» ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «فالباقي» الفاء واقعة في جواب الشرط، البـاقي: مفعول مقدم لاستعمـل «استعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «بما» جار ومجرور متعلق باستعمل «فيه» جار ومجرور متعلق بألف «ألف» فعـل =

وَاجْعَلْهُ ـ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً ـ كَمَا لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا(١)
فَقُلْ عَلَى الأوَّلِ فِي ثَمُودَ: «يَا ثَمُو»، وَ«يَا ثَمِي» عَلَى الثَّانِي بيَا(٢)

يجوز في المرخّمِ لُغتان، إحداهما: أن يُنْوَى المحذوفُ منه، والثانية: أن لا يُنْوَى، ويعبر عن الأولى بلغة مَنْ ينتظر الحرف، وعن الثانية بلغة مَنْ لا ينتظر الحرف.

فإذا رَخَّمْتَ على لُغة مَنْ ينتظر تركْتَ الباقيَ بعد الحذف على ما كان عليه: من حركة، أو سكون، فتقول في «جَعْفَرٍ»: «يَا جَعْفَ» وفي

= ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صله ما المجرورة محلاً بالباء.

(١) «واجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاجعل «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم فعل الشرط «محزوفاً» مفعول به لتنو «كما» الكاف جارة، ما: زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الباقي» في البيت السابق «بالآخر» جار ومجرورمتعلق بقوله تمما الآتي «وضعا» منصوب بنزع الخافض، أو على التميز «تمما» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب خبر كان، و«لو» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والكاف ومجرورها متعلق باجعله في أول البيت، وهو في موضع نصب، لأنه المفعول الثاني.

(٢) «فقل» الفاء للتفريع، قل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الأول» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل «قل» أي: جارياً على الأول في «ثمود» جار ومجرور متعلق بقل «ياثمو» قصد لفظه: مفعول به لقل، وهو مقول القول «ويا» حرف نداء «ثمي» منادى مبني على ضم مقدر على آخره في محل نصب، وجملة النداء في محل نصب مقول قول محذوف لدلالة الأول عليه «على الثاني» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل القول المحذوف «بيا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ياثمي».

«حَارِثٍ»: «يَا حَارِ»[1]، وفي «قِمَطْرٍ»: «يَا قِمَطْ».

وإذا رخّمْتَ على لُغة مَنْ لا ينتظر عَـامَلْتَ الآخِرَ بمـا يُعَامَـلُ به لـو كـان هو آخِـرَ الكلمةِ وَضْعـاً، فَتَبْنِيه على الضم، وتعـامله معـاملَةَ الاسمِ التامِّ: فتقول: «يا جَعْفُ، ويا حَارُ، ويا قِمَطُ» بضم الفاء والراء والطاء.

وتقول في «ثمود» على لُغة مَنْ ينتظر الحرف: «يا ثمُو» بواو ساكنة، وعلى لُغة مَنْ لا ينتظر تقـول: «يا ثَمِي» فتقلب الـواو ياء والضمـة كسرةً، لأنـك تعامله مَعَـامَلَةَ الاسم التامِّ، ولا يـوجد اسم معـرب آخره واو قبلهـا ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة.

وَالْتَـزِمِ الأَوَّلَ فـي كَـمُـسْـلِمَـهْ ... وَجَـوِّزِ الْـوَجْهَيْنِ في كَمَسْلَمَـهْ[2]

إذا رُخّمَ ما فيه تاء التأنيث ـ للفرق بين المذكر والمُؤنث، كمُسْلِمَة ـ وجب تـرخِيمُـهُ على لغـة مَنْ ينتـظر الحـرف، فتقـول: «يـا مُسْلِمَ» بفتـح الميم، ولا يجوز ترخِيمُهُ على لغة مَنْ لا ينتظر [الحرف]، فلا تقول: «يَـا مُسْلِمُ» ـ بضم الميم ـ لئلا يلتبس بنداء المذكر.

---

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

يَـا حَـارِ لاَ أُرْمَـيَـنْ مِـنْـكُـمْ بِـدَاهِـيَـةٍ ... لَـمْ يَـلْقَـهَـا سُـوقَـةٌ قَـبْـلِي وَلاَ مَـلِكُ

وقول امرىء القيس بن حجر الكندي:

أَحَـارِ تَـرَى بَـرْقًـا أُرِيـكَ وَمِـيـضَـهُ ... كَـلَمْـعِ الْـيَـدَيْـنِ فـي حَـبِيٍّ مُـكَـلَّلِ

(٢) «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأول» مفعول به لالتزم «في» حـرف جـر «كمسلمة» الكـاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محـل جـر بفي، والجـار والمجـرور متعلق بالتزم، والكاف الاسمية مضاف ومسلمة: مضاف إليه «وجوز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الوجهين» مفعول به لجوز «في كمسلمة» مثل السابق.

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق، فيرخم على اللغتين، فتقول في «مَسْلَمَة» عَلَماً: «يا مَسْلَمُ» بفتح الميم وضمها.

* * *

وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا(1)

قد سبق أن الترخيم حذفُ أوَاخِرِ الكلم في النداء، وقد يحْذَفُ للضرورة آخِرُ الكلمةِ في غير النداء، بشرط كونها صالحةً للنداء، كـ «أحْمَدَ» ومنه قولُه:

٣١٦ - لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ

أي: طريف بن مالكٍ.

* * *

(1) «ولاضطرار» الواو عاطفة، لاضطرار: جار ومجرور متعلق بقوله «رخموا» الآتي «رخموا» فعل وفاعل «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» الآتي، ودون مضاف و «ندا» قصر للضرورة: مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لرخموا «للندا» جار ومجرور متعلق بيصلح الآتي «يصلح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، ونحو مضاف و «أحمدا» مضاف إليه.

٣١٦ - البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي.

اللغة: «تعشو» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الخصر» بالتحريك - شدة البرد.

المعنى: يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم، وأنه يوقد النيران ليلاً ليراها السائرون فيقصدوا نحوها، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد، وهو الوقت الذي يضن فيه الناس ويبخلون، وهو إن فعل ذلك في هذا الوقت فهو في غيره أولى بأن يفعله.

الإعراب: «لنعم» اللام للتوكيد، نعم: فعل ماض دال على إنشاء المدح «الفتى» فاعل نعم «تعشو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل نصب حال من فاعل نعم «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بتعشو، وضوء مضاف ونار من «ناره» مضاف إليه، ونار مضاف =

= والهاء مضاف إليه «طريف» خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أي هو طريف، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة «نعم الفتى» على ما تقدم في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم «ابن» نعت لطريف، وابن مضاف و «مال» مضاف إليه، وأصله مالك، فحذف آخره ضرورة «ليلة» ظرف زمان متعلق بتعشو، وليلة مضاف و «الجوع» مضاف إليه «والخصر» معطوف على الجوع.

الشاهد فيه: قوله «مال» حيث رخم من غير أن يكون منادى، مع اختصاص الترخيم في اصطلاح النحاة بالمنادى، وارتكب هذا للاضطرار إليه، والذي سهل هذا صلاحية الاسم للنداء.

هذا، وفي الشعر العربي حذف بعض الكلمة بكل حال، وإن لم تكن صالحة للنداء، للضرورة، كحذف بعض الضمير وبعض الحرف وبعض الاسم المقرون بأل، وكل هذه الأنواع لا تصلح للنداء؛ فمن ذلك قول لبيد بن ربيعة:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ ... فتقادَمَتْ، فَالْحَبْسِ فَالسُّوبَانِ

أراد «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمة، ومثله قول العجاج وهو: الشاهد رقم ٢٦٢ السابق في إعمال اسم الفاعل:

* قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي *

أراد «الحمام» فاقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها، لدلالة المبقى على المحذوف، منها، وبناها بناء يدوم، وجبرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية، ومثله قول خفاف بن ندبة السلمي:

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ... وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

أراد «كنواحي» فحذف الياء في الإضافة ضرورة، تشبيهاً لها بها في حال الإفراد والتنوين وحال الوقف، ومنه قول النجاشي:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ ولاَ أَسْتَطِيعُهُ ... وَلاَكِ اسْقِنِي إنْ كانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

أراد «ولكن اسقني» فحذف النون من «ولكن» لاجتماع الساكنين، ضرورة؛ ليستقيم له الوزن، ولو أنه جاء به على الوجه المقيس في العربية لأبقى النون وحركها بالكسر؛ ليتخلص من التقاء الساكنين، ولكنه شبهها بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها، ومثله قول مالك بن خريم الهمداني:

فإنْ يَكُ غَثًّا أوْ سَمِيناً فإنَّنِي ... سَأَجعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

أراد «لنفسهي» ـ بإشباع هاء الضمير ـ فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيهاً بها في الوقف، ومثل ذلك كثير في شعر العرب، وهو ـ مع كثرته ـ باب لا يحتمله إلا الشعر، وانظر ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١ في باب الموصول.

الْاخْتِصَاصُ

أَلْاخْتِصَاصُ: كَنِدَاءٍ دونَ يَا
كَـ«أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرِ «ارْجُونِيَا»[1]

وَقَدْ تُرَى ذَا دُونَ «أَيٍّ» تِلْوَ «أَلْ»
كَمِثْلِ «نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»[2]

الاختصاص[3] يشبه النداء لفظاً، ويُخَالفه من ثلاثَةِ أَوْجُهٍ:

(١) «الاختصاص» مبتدأ «كنداء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بمحذوف نعت لنداء، ودون مضاف و «يا» قصد لفظه: مضاف إليه «كأيها» الكاف جارة لقول محذوف - كما عرفت مراراً - وأي: مبني على الضم في محل نصب بفعل واجب الحذف، وها: حرف تنبيه «الفتى» نعت لأي «بإثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أيها، وإثر مضاف، و «ارجونيا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول «ذا اسم إشارة: نائب فاعل يرى «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل، ودون مضاف و «أي» مضاف إليه «تلو» مفعول ثان ليرى، وتلو مضاف و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كمثل «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «العرب» مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «أسخى» خبر المبتدأ، وأسخى مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه، وجملة «بذل» من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة.

(٣) لم يذكر الشارح - رحمه الله - تعريف الاختصاص، ولا الباعث عليه، فأما تعريفه فهو في اللغة مصدر «اختص فلان فلاناً بكذا» أي قصره عليه، وهو في الاصطلاح «قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة، يذكر بعده، معمول لأخص، محذوفاً وجوباً»

وأما الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور:

الأول: الفخر، نحو «على أيها الكريم يعتمد».

والثاني: التواضع، نحو «أنا أيها العبد الضعيف مفتقر إلى عفو الله».

والثالث: بيان المقصود بالضمير، نحو «نحن العرب أقرى الناس للضيف»

ومن شواهده قول الشاعر: =

أحدها: أنه لا يستعمل مَعَهُ حَرْفُ نِدَاءٍ.

والثاني: أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء.

والثالث: أن تصاحبه الألف واللام.

وذلك كقولـك: «أنا أفعـلُ كذا أيهـا الرَّجُـلُ، ونَحْنُ العُرْبَ أسْخَى النَّاس»، وقوله ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنْبِيَاء لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ».

وهـو منصوبٌ بفعـل مضمـر، والتقـديـر: «أَخُصُّ العَـرَبَ، وأَخُصُّ مَعَاشِرَ الأنبياء».

* * *

= نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلْ نَنْعِي ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلْ

وقد يكون منه:

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقْ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ

وذلك إذا نصبت «بنات» بالكسرة نيابة عن الفتحة، فإن رفعته كان خبر المبتدأ، ولم يكن من هـذا الباب.

التَّحْذِيرُ، وَالإِغْرَاءُ

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ ـ نَصَبْ مُحَذِّرٌ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ[١]

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا[٢]

إلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أوِ التَّكْرَارِ، كَـ «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَاذَا السَّارِي»[٣]

التحذيرُ: تنبيه المخاطَبِ على أمر يجب الاحترازُ منه.

فإن كان بإياك وأخواته ـ وهو إياكِ، وإياكُمَا، وإياكُم، وإياكُنّ ـ وجب إضمار الناصب: سواء وُجِدَ عطفٌ أم لا، فمثالُه مع العطف: «إِيَّاكَ

---

(١) «إياك والشر» قصد لفظه: مفعول مقدم على عامله ـ وهو قوله نصب ـ «ونحوه» او عاطفة، نحو: معطوف على المفعول به، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه «نصب» فعل ماض «محذر» فاعل نصب «بما» جار ومجرور متعلق بنصب «استتاره» إستتار: مبتدأ، واستتار مضاف والهاء مضاف إليه، وجملة «وجب» من الفعل والفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى استتاره في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالباء.

(٢) «ودون» ظرف متعلق بانسب الآتي، ودون مضاف و «عطف» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة مفعول به مقدم لانسب «لإيا» جار ومجرور متعلق بانسب «أنسب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول مبتدأ أول «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ستر» مبتدأ ثان، وستر مضاف وفعل من «فعله» مضاف إليه، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه «لن» نافية ناصبة «يلزما» فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود إلى ستر فعله، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «إلا» أداة استثناء ملغاة «مع» ظرف يتعلق بيلزم في البيت السابق، ومع مضاف و «العطف» مضاف إليه «أو» عاطفة «التكرار» معطوف على العطف «كالضيغم» الكاف جارة لقول محذوف، الضيغم: منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره احذر «الضيغم» توكيد للأول «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة: منادى مبني على ضم مقدر في محل نصب «الساري» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة.

وَالشَّرَّ» فـ «إياك» : منصوبٌ بفعل مضمر وجوباً، والتقدير: إياك أُحَذِّرُ، ومثاله بدون العطف: «إياك أنْ تَفْعَلَ كذا» أي: إياك من أن تفعل كذا.

وإن كان بغير «إياك» وأخواته ـ وهو المراد بقوله: «وَمَا سِوَاه» ـ فلا يجب إضمارُ الناصب، إلا مع العطف، كقولك: «مَازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ» أي: يَا مَازِنُ قِ رَأْسَكَ وَاحْذَرِ السيفَ، أو التكرار، نحو «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ» أي: احذر الضيغم، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو «الأسَدَ» أي: احذر الأسد، فإن شئت أظْهَرْتَ، وإن شئت أضمرت.

* * *

وَشَذَّ «إيَّايَ»، وَ«إيَّاهُ» أشَذْ ... وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاس انْتَبَذْ[1]

حَقُّ التحذير أن يكون للمخاطَب، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله: «إيَّاي وأن يَحْذِفَ أحَدُكم الأرْنَبَ»[2]، وأشَذُّ منه مجيئه للغائب في قوله: «إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابِّ»[3]، ولا يُقَاس على شيء من ذلك.

* * *

(١) «شذ» فعل ماض «إياي» مقصود لفظه: فاعل شذ «وإياه» مقصود لفظه أيضاً: مبتدأ «أشذ» خبر المبتدأ «وعن سبيل» جار ومجرور متعلق بانتبذ الآتي، وسبيل مضاف، و «القصد» مضاف إليه «من» اسم موصول: مبتدأ، وجملة «قاس» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة، وجملة «انتبذ» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وهو بتمامة «لتذك لكم الأسل والرماح، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب» ويحذف: أي يرمي بنحو حجر، والأسل: كل ما دق من الحديد كالسيف والسكين، والرماح: جمع رمح، وهو آلة من آلات الحرب معروفة، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرماح، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب ونحوه بنحو حجر.

(٣) وقد ورد التحذير بضمير المخاطب والغائب في قول الشاعر

فَلا تَصْحَبْ أخَا الْجَهْلِ ... وَإيَّاكَ ... وَإيَّاهُ

وَكَمُحَذَّرٍ بِلاَ أَيَّا اجْعَلاَ ... مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ[1]

الإغراء هو: أمرُ المخاطب بلزوم ما يُحْمَدُ [به]، وهو كالتحذير: في أنه إن وجِد عطفٌ أو تكرارٌ وجب إضمار ناصبه، وإلاّ فَلاَ، ولا تستعمل فيه «إيا».

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولُك: «أخَاكَ أخَاكَ»[2]، وقولُكَ «أخاك والإحسان إليه» أي: الزم أخاك.

ومثلُ ما لا يلوم معه الإضمارُ قولُكَ: «أخاكَ» أي: الزم أخاك.

* * *

(١) «كمحذر» جار ومجرور متعلق بقوله «اجعل» الآتي على أنه مفعوله الثاني «بلا إيا» جار ومجرور متعلق باجعلا «اجعلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مغرى» مفعول أول لاجعل «به» جار ومجرور متعلق بمغرى «في كل» جار ومجرور متعلق باجعل، وكل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق؛ وجملة «فصلا» من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر:

أخَاكَ أخَاكَ؛ إنَّ مَنْ لا أخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ والأَصْوَاتِ

مَـا نَـابَ عَنْ فِعْـلٍ كَشَتَّـانَ وَصَـهْ ... هُـوَ اسْمُ فِعْـلٍ، وَكَـذَا أَوَّهْ وَمَـهْ[١]

وَمَـا بِمَعْنَى افْعَـلْ، كَـ «آمِينَ» كَثُرْ ... وَغَيْـرُهُ كَـ «وَيْ، وَهَيْهَـاتَ» نَـزُرْ[٢]

أسماء الأفعال: ألفاظٌ تقومُ مقام الأفعال: في الدلالة على معناها، وفي عملها، وتكون معنى الأمر - وهو الكثير فيها - كَمَهْ، بمعنى اكْفُفْ، وآمِينَ، بِمَعْنَى اسْتَجِبْ، وتكون بمعنى الماضي، كَشَتَّانَ، بمعنى افْتَرقَ، تقول: «شَتَّانَ زَيْدٌ وعمرو» وهيهاتَ، بمعنى بَعُدَ، تقول: «هَيْهَاتَ العقيق»[٣] [ومعناه: بعد]، وبمعنى المضارع، كأَوَّهْ، بمعنى أتوجَّعُ،

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «ناب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول «عن فعل» جار ومجرور متعلق بناب «كشتان» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب «وصه» معطوف على شتان «هو» مبتدأ ثان «اسم» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، واسم مضاف و «فعل» مضاف إليه «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أوه» مبتدأ مؤخر «ومه» معطوف على أوه، وقد قصد لفظهما جميعاً.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومعنى مضاف و «افعل» مضاف إليه «كآمين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك كآمين «كثر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ - وهو «ما» الموصولة - «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه «كوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك كوي «وهيهات» معطوف على وي «نزر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غيره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ - وهو «غير» -:

(٣) ومن ذلك قول جرير بن عطية:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ =

وَوَيْ، بمعنى أعْجَبُ ، وكلاهما غَيْرُ مَقِيسٍ.

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء: أنه ينقاس استعمالُ فَعَالِ اسْمَ فِعْلٍ، مبنياً على الكسر، من كل فعل ثلاثي، فتقول: ضَرابِ [زيداً]، أي اضْرِبْ، ونَزَالِ، أي: انْزِلْ، وكَتَابِ، أي اكتُبْ، ولم يذكره المصنف هنا استغناءً بذكره هناك.

* * *

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا وَهٰكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا(١)

كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلاَنِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ(٢)

من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظَرْفٌ، وما هو مجرور بحرف، نحو: «عَلَيْكَ زيداً» أي: الْزَمْهُ، و«إليكَ» أي: تَنَحَّ، و«دُونَكَ زيداً» أي: خُذْهُ.

ومنها: ما يستعمل مصدراً واسْمَ فعلٍ «كرُوَيْدَ، وبَلْهَ».

= ومن ذلك قول الشاعر، وهو عدي بن زيد العبادي:

وَيْ! كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

(١) «والفعل» مبتدأ أول «من أسمائه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأسماء مضاف والضمير مضاف إليه «عليكا» قصد لفظه: مبتدأ ثان تأخر عن خبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وهكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «دونك» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف و«إليكا» قصد لفظه أيضاً: مضاف إليه.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «رويد» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «بله» معطوف على رويد بعاطف مقدر «ناصبين» حال من الضمير العائد إلى المبتدأ وما عطف عليه المستكن في الخبر «ويعملان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل «الخفض» مفعول به ليعملان «مصدرين» حال من ألف الاثنين الواقعة فاعلاً.

=

فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو «رُوَيْدَ زَيْدٍ» أي إروادَ زيدٍ، أي إمهالَهُ، وهو منصوب بفعل مضمر، و«بَلْهَ زيدٍ»[1] أي: تَرْكَهُ.

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسماْ فعلٍ نحو «رُوَيْدَ زيداً» أي أَمْهِلْ زيداً، و«بَلْهَ عمراً» أي اتْرُكْهُ.

* * *

وَمَا لِمَا تَنُوبَ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ   لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ العَمَلْ[2]

أي: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال.

فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسمُ الفعل كذلك كصَهْ: بمعنى اسكت، ومَهْ: بمعنى اكْفُفْ، وهيهات زيدٌ، بمعنى بَعُدَ زيد، ففي «صَهْ وَمَهْ» ضميران مستتران، كما في اسكت واكفف، وزيد: مرفوع بهيهات كما ارتفع ببَعُدَ.

= ومن ذلك قول كعب بن مالك:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا   بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

(١) يروى بنصب الأكف على أن «بله» مصدر مضاف إلى مفعوله، كقوله تعالى: (فضرب الرقاب)، ومثله قول الآخر،

رُوَيْدَ عَلِيًّا، جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ   إِلَيْنَا، وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَبَايِنُ

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقعة مبتدأ «تنوب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أسماء الأفعال، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «عنه» جار ومجرور متعلق بتنوب «من عمل» بيان لما الموصولة الواقعة مبتدأ «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وأخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لأخر «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله العمل الآتي «العمل» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً به لأخر.

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسْمُ الفعْلِ كذلك، كـ «دَرَاكِ زيداً» أي: أدْرِكْهُ، و«ضَرَابِ عمراً» أي: اضْرِبْهُ، ففي «دَرَاكِ، وضَرَابِ» ضميران مستتران، و«زيداً، وعمراً» منصوبان بهما.

وأشار بقوله: «وَأَخِّرْ مَا لِذِي فيه الْعَمَلْ» إلى أن معمولَ اسمِ الفعلِ يجب تَأْخِيرُه عنه، فتقول: «دَرَاكِ زيداً» ولا يجوز تقديمهُ عليه، فلا تقول: «زيداً دَرَاكِ» وهذا بخلاف الفعل، إذ يجوز «زيداً أدْرِكْ».

* * *

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ(١)

الدليلُ على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لَحاقُ التنوين لها، فتقول في صَهْ: صَهٍ، وفي حَيْهَل: حَيْهَلاً، فيلحقها التنوينُ للدلالة على التنكير، فما نون منها كان نكرة، وما لم يُنَوَّن كان معرفة.

* * *

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ(٢)

---

(١) «واحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتنكير» جار ومجرور متعلق باحكم، وتنكير مضاف و«الذي» مضاف إليه «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي «منها» جار ومجرور متعلق بقوله «ينون» السابق «وتعريف» مبتدأ، وتعريف مضاف، وسوى من «سواه» مضاف إليه، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «بين» خبر المبتدأ.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله «خوطب» الآتي «خوطب» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول: نائب فاعل خوطب، والجملة لا محل لها صلة الموصول الأول «لا» نافية «يعقل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة نائب فاعل، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة نائب فاعل «من مشبه» جار ومجرور بيان لما الموصولة الأولى، ومشبه مضاف واسم من «اسم الفعل» مضاف إليه، واسم =

كَـذَا الَّذِي أَجْـدَى حِكَـايَـةً، كَقَبْ»   وَالْـزَمْ بِنَا النَّـوْعَيْنِ فَهْـوَ قَـدْ وَجَبْ[1]

أسماء الأصوات: ألفاظٌ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يَعْقِل، أو على حكاية صوت من الأصوات، فالأول كقولك: «هَـلاً، لزجـر الخيل، وعَـدَسْ، لزجـر البغل[2]، والثـاني كقَبْ: لوقوع السيف، وغَاقِ: للغراب.

وأشـار بقولـه: «والزم بنـا النوعين» إلى أن أسمـاء الأفعـال وأسمـاء الأصـوات كلهـا مبنيـة، وقـد سبق في بـاب المعـرب والمبني أن أسمـــاء

= مضـاف والفعل مضاف إليه «صوتـاً» مفعول ثـان ليجعل تقـدم عليـه «يجعـل» فعـل مضـارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستترفيه جوازاً تقـديره هو، وهو مفعوله الأول، والجملة في محـل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة الواقعة في أول البيت.

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الـذي» اسم موصـول: مبتدأ مؤخـر «أجدى» فعـل مـاض، وفاعله ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعـود إلى الـذي، والجملة لا محـل لهـا صلة «حكاية» مفعول به لأجـدى «كقب» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر مبتدأ محـذوف: أي وذلك كائن كقب «والزم» فعـل أمر، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت «بنـا» قصر للضـرورة: مفعول به لالزم، وبنا مضـاف و «النوعين» مضاف إليه «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ «قد» حرف تحقيق «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديـره هو يعـود إلى الضمير الواقع مبتدأ والمكنى به عن بناء النوعين، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو يزيد بن مفرغ الحميري:

عَـدَسْ مَـا لِـعَـبَّـادٍ عَـلَيْـكِ إِمَـارَةٌ   أَمِـنْـتِ، وَهٰذَا تَـحْـمِـلِيـنَ طَـلِيـقُ

وربما سموا الفرس نفسها عدساً، وحينئذ تؤثر فيه العوامل، لأنه علم كما في قول الراجز:

إِذَا حَـمَـلْتُ بِـزَّتِـي عَـلَى عَـدَسْ   فَـلاَ أُبَـالِـي مَنْ مَـضَـى وَمَـنْ جَـلَسْ

ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار «سأ» إذا دعوه للشرب، وفي مثل من أمثالهم «قرب الحمـار من الردهة ولا تقل له سأ» والردهه: نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء، وقال الشاعر في صفة امرأة:

لَـمْ تَـدْرِ مَـاسَـا لِـلْحَـمِـيـرِ، وَلَـمْ   تَـضْـرِبْ بِـكَـفٍّ مُـخَـابِطَ الـسَّـلَمِ

الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر، حيث قال «وكنيابة عن الفعل بلا تأثر» وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال.

* * *

نُونَا التَّوْكِيدِ

لِلفِعِـلِ تَـوْكِيـدٌ بِنُـونَيْنِ، هُمَـا كَنُـونَي آذْهَـبَنَّ وَاقْصِـدَنْهُمَـا[١]

أي يلحق الفعلَ للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة، كـ «اذْهَبَنَّ»، والأخرى خفيفة كـ «اقْصِدَنْهُمَا»، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾.

* * *

يُـؤَكِّـدَانِ ٱفْعَـلْ وَيَـفْعَـلْ آتِيَـا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَـرْطـاً آمَّـا تَـالِيَـا[٢]

أَوْ مُـثْبَتـاً فِي قَسَـمٍ مُسْتَقْبَـلاً وَقَـلَّ بَعْـدَ «مَـا، وَلَمْ» وَبَعْـدَ «لَا»[٣]

وَغَـيْـرِ إِمَّـا مِـنْ طَـوَالِـبِ الـجَـزَا

وَآخِـرَ الـمُـؤَكَّـدِ آفْـتَـحْ كَـابْـرُزَا[٤]

---

(١) «للفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «توكيد» مبتدأ مؤخر «بنونين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة في محل جر صفة لنونين، ونوني مضاف و «اذهبن» قصد لفظه: مضاف إليه «واقصدنهما» قصد لفظه أيضاً: معطوف على اذهبن.

(٢) «يؤكدان» فعل مضارع، وألف الاثنين العائدة على «نونين» فاعل «افعل» قصد لفظه: مفعول به ليؤكد «ويفعل» معطوف على افعل «آتي» حال من يفعل، وفيه ضمير مستتر فاعل «ذا» حال من الضمير المستتر في «آتيا» وذا مضاف و «طلب» مضاف إليه «أو» عاطفة «شرطاً» معطوف على ذا طلب «إما» قصد لفظه: مفعول مقدم لقوله تاليا الآتي «تاليا» نعت لقوله «شرطاً».

(٣) «أو» عاطفة «مثبتا» معطوف على قوله «شرطاً» في البيت السابق «في قسم» جار ومجرور متعلق بقوله «مثبتاً» السابق «مستقبلاً» حال من الضمير المستتر في «مثبتا» السابق «وقل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التوكيد «بعد» ظرف متعلق بقل، وبعد مضاف و «ما» قصد لفظه: مضاف إليه «ولم» معطوف على ما «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف معطوف على بعد السابق، وبعد مضاف و «لا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٤) و «غير» الواو عاطفة، غير: معطوف على «لا» في البيت السابق، وغير مضاف و «إما» قصد لفظه:=

أي: تلحق نونا التوكيدِ فعلَ الأمرِ، نحو: «اضْرِبَنَّ زيداً» والفعلَ المضارعَ المستقبلَ الدالَّ على طلب، نحو: : «لِتَضْرِبَنَّ زيداً، ولا تَضْرِبَنَّ زيداً، وهَلْ تضربَنَّ زيداً» والواقع شرطاً بعد «إنْ» المؤكَّدَة بـ «ما» نحو: «إمَّا تَضْرِبَنَّ زيداً أَضْرِبْهُ» ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾، أو الواقع جوابَ قسم مثبتاً مستقبلاً، نحو: «والله لتضربَنَّ زيداً».

فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكَّدْ بالنون، نحو: «والله لا تَفْعَلُ كذا» وكذا إن كان حالاً، نحو: «والله ليَقُومُ زَيْدُ الآنَ».

وقَلَّ دخولُ النونِ في الفعل المضارعِ الواقع بعد «ما» الزائدة التي لا تصحب «إنْ» نحو: «بِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ هٰهُنَا[1]» والواقع بعد «لم» كقوله:

٣١٧ ـ يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

= مضاف إليه «من طوالب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «غير إما» السابق، وطوالب مضاف و «الجزا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وآخر» مفعول به مقدم لافتح، وآخر مضاف و «المؤكد» مضاف إليه «إفتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كابرزا» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، ابرزا: فعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(١) هذا مثل من أمثال العرب (الميداني ١/٧٨ بولاق، وهو المثل رقم ٤٩٤ في مجمع الأمثال بتحقيقنا) ومعناه اعمل كأني أنظر إليك، ويضرب في الحث على ترك التواني، و «ما» زائدة للتوكيد.

٣١٧ ـ البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند، العبسي، وهو شاعر مخضرم وقبله:

وَقَدْ حَلَبْنَ حَيْثُ كَانَتْ قُيَّمَا ... مَثْنَى الوِطَابِ والوِطَابَ الزُّمَّمَا

* وقِمَعاً يُكْسَى ثُمَالاً قَشْعَمَا *

اللغة: «قيما» قائمة على غير قياس، وقياسه قوم كصوم ونوم «مثنى الوطاب» مفعول به لحلبن على تقدير مضاف محذوف، وأصله: ملء مثنى الوطاب، والمثنى معناه هنا المكررة، والوطاب: جمع وطب وهو سقاء اللبن خاصة «الزمما» بضم الزاي وتشديد الميم ـ جمع زام، مأخوذ من «زم =

والواقع بعد «لا» النافية كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِين ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾.

والواقع بعد غير «إمَّا» من أدوات الشرط كقوله:

٣١٨ ـ * مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُم فَلَيسَ بِآيِبِ *

= القربة» أي ملأها «قمعاء» بكسر القاف وفتح الميم ـ آلة تجعل في فم السقاء ونحوه ويصب فيها اللبن «ثمالاً» بضم الثاء المثلثة ـ الرغوة «قشعماً» ضخماً عظيماً، قاله أبو زيد في نوادره، والضمير المتصل في «يحسبه» يعود إلى القمع الذي امتلأ بالمثال.

المعنى: شبه القمع والرغوة التي تعلوه بشيخ معمم جالس على كرسي، وقد أخطأ الأعلم ـ وتبعه كثير من شراح الشواهد ـ حيث قال: وصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه، فجعله كشيخ مزمل في ثيابه معصب بعمامته،أهـ. وسبب هذا الخطأ عدم الاطلاع على ما يتقدم الشاهد من الأبيات.

الإعراب: «يحسبه» يحسب: فعل مضارع، والهاء مفعول أول «الجاهل» فاعل يحسب «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يعلما» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف في محل جزم «شيخاً» مفعول ثان ليحسب «على كرسيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخاً، وكرسي مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخ مضاف إليه «معمماً» صفة ثانية لشيخا.

الشاهد فيه: قوله «لم يعلما» حيث أكد الفعل المنفي المضارع المنفي بلم، وأصله «مالم يعلمن» فقلبت النون ألفاً للوقف، وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلا للضرورة.

٣١٨ ـ هذا صدر بيت لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي، والبيت بكماله من أبيات ترثي بها أباها، وكان المنتشر بن وهب الباهلي يغاور أهل اليمن فقتل مرة، وهي:

إنَّا وَبَاهِلَةَ بْنَ أعْصُرَ بَيْنَنَا ... داءُ الضَّرَائرِ بِغْضَةٌ وَتَقَافِي

مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ.... ... أبداً، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

ذَهَبَتْ قُتَيْبَةُ في اللقاء بِفَارِسٍ ... لا طَائِشٍ رَعِشٍ وَلَا وَقَّافِ

اللغة: «باهلة» هي بنت صعب بن سعد العشيرة، من مذحج، تزوجت مالك بن أعصر، ثم تزوجت بعده ابنه معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان «الضرائر» جمع ضرة ـ بفتح الضاد ـ وضرة المرأة: امرأة زوجها، وهذا الجمع نادر لا يكاد يوجد له نظير، وداء الضرائر: التباغض والتضارب «بغضة» بكسر الباء ـ ومثله في المعنى البغضاء ـ شدة الكراهية والبغض =

وأشار المصنف بقوله: «وآخِرَ المؤكـد افتح» إلى أن الفعـل المؤكَّدَ بالنون يُبْنَى على الفتـح إن لـم تَلِهِ ألفُ الضميرِ، أو يـاؤه، أو واوه، نحو: «اضْرِبَنَّ زيداً، واقْتُلَنَّ عمراً».

* * *

وَاشْـكُلْهُ قَبْــلَ مُضْـمَــرٍ لَيْـنٍ بِمَــا جَــانَسَ مِنْ تَحَــرُّكٍ قَــدْ عُـلِمَــا[1]

= «تقـافي» مأخـوذ من قفيته: أي ضـربت قفاه «نثقفن» بنـون المضارعـة ـ أي ندركـه، ونظفـر بـه، ونأخذه، ويروى «من يثقفن منهم» ويجب على هذا بناء الفعل للمجهول «آيب» راجع، وروي:

* مَنْ يُثْقَفُوا مِنَّا فَلَيْسَ بِوَائِلِ *

و «وائل» أي: ملتجىء، أو ناج «طـائش» متحير «رعش» مـرتعش من الخوف «وقـاف» هو الـذي لا يبارز العدو جبناً.

الإعراب: «من» اسم شرط مبتدأ «نثقفن» فعل مضارع فعل الشرط، مبني على الفتح لاتصاله بنـون التوكيد في محـل جزم، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره نحن «منهم» جـار ومجرور متعلق بنثقفن «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط، ليس: فعل ماض نـاقص، واسمه ضميـر مستتر فيـه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى من الموصـولة «بـآيب» الباء زائـدة، آيب: خبر ليس منصـوب بفتحـة مقدرة، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجـواب وحدهـا أو الجملتان معاً في محل رفع خبـر المبتدأ، على خـلاف في ذلك مشهـور نبهنا عليـه وعلى اختيارنـا مراراً.

الشاهد فيه: قوله «من نثقفن» حيث أكد الفعل المضارع الـواقع بعـد أداة الشرط من غيـر أن تتقدم على المضارع «ما» الزائدة المؤكدة لإن الشرطية، وهذا التـوكيد ضـرورة من ضرورات الشعـر عند سيبوية.

(١) «واشكله» اشكل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديـره أنت، والهاء مفعـول به «قبـل» ظرف متعلق باشكله، وقبل مضـاف و «مضمر» مضاف إليـه «لين» نعت لمضمر «بمـا» جار ومجـرور متعلق بـاشكله «جانس» فعـل ماض، وفـاعله ضميـر مستتـر فيـه جـوازاً تقـديـره هـو يعـود إلى مـا الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء «من تحـرك» جار ومجـرور متعلق بقوله جانس «قد» حـرف تحقيق «علما» علم: فعـل ماض مبني للمجهـول، ونائب الفـاعل ضميـر مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحرك، والألف للاطلاق، والجملة في محل جر صفة لتحرك.

وَالـمُضْمَـرَ آحْـذِفَنَّـهُ إلاّ الألِـفْ وَإنْ يَكُنْ فِي آخِـرِ الْفِعْـلِ أَلِفْ[١]

فـاجْعَلْهُ مِنْـهُ ـ رَافِعـاً، غَيْـرَ الْيَـا وَالْـوَاوِ ـ يَـاءً، كَـاسْعَيَنَّ سَعْيَـا[٢]

وَآحْـذِفْـهُ مِنْ رَافِـعِ هَـاتَيْنِ، وَفِي وَاوٍ وَيَـا ـ شَكْـلٌ مُجَـانِسٌ قُـفِي[٣]

نَحْـوُ «آخْشَيِـنْ يَـا هِنْـدُ» بِـالْكَسْـرِ، وَ «يَـا قَـوْمِ آخْشَـوُنْ» وَآضْـمُـمْ، وَقِسْ مُـسَـوِّيَـا[٤]

---

(١) «والمضمر» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي احـذف المضمر «احـذفنه» احـذف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والفاعـل ضمير مستـتر فيه وجـوباً تقـديره أنت، والهـاء مفعـول به، والجملة لا محـل لهـا مفسـرة «إلا» أداة استثنـاء «الألف» منصـوب على الاستثنـاء من المضمر «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع نام، فعل الشرط «في آخر» جار ومجـرور متعلق بيكن، وآخر مضاف و «الفعل» مضاف إليه «ألف» فاعل يكن.

(٢) «فـاجعله» الفاء واقعـة في جواب الشـرط، إجعـل: فعـل أمـر، وفـاعله ضميـر مستتـر فيـه وجـوبـاً تقـديـره أنت، والهـاء مفعول أول، والجملة في محـل جـزم جـواب الشـرط في البيت السـابق «منـه» جـار ومجرور متعلق باجعل «رافعاً» حال من الهاء في «منه» وفي رافع ضمير مستتر فـاعله «غير» مفعـول به لرافع، وغير مضاف و «اليا» مضـاف إليه «والـواو» معطوف على اليـاء «ياء» مفعـول ثان لاجعـل «كاسعين» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق غير مرة، وجملة «اسعين سعياً» مقول ذلك القول المحذوف.

(٣) «واحذفه» الواو عاطفة، احذف: فعـل أمر، وفـاعله ضـمير مستـتر فيه وجـوباً تـ ديره أنت، والهـاء مفعول به «من رافع» جار ومجرور متعلق باحذفه، ورافع مضاف و «هاتين» اسم إشارة: مضاف إليه «وفي واو» جار ومجرور متعلق بقفي الآتي «وياء» معطوف على واو «شكـل» مبتدأ «مجـانس» نعت له «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعـل ضمير مستـتر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى شكل مجانس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله شكل.

(٤) «نحـو» خبر لمبتـدأ محذوف، أي وذلـك نحو «اخشين» فعـل أمـر مبني على حـذف النـون، ويـاء المؤنثـة المخاطبـة فاعـل، مبني على السكون في محـل رفع، وتحرك بالكسـر للتخلص من التقـاء السـاكنين، والنون للتـوكيد «ياهند» يـا: حرف نـداء، هند منـادى مبني على الضم في محل نصب «بالكسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اخشين «ويا» الواو حرف عطـف: يـا: حرف نـداء «قوم» منادى منصـوب بفتحة مقـدرة على ما قبـل ياء المتكلم المحـذوفة لـلاستغناء عنهـا بالكسـرة «اخشون» فعل أمر، وواو الجماعة فاعل، والنون للتوكيد «واضمم» فعل أمر، وفـاعله ضمير مستـتر =

الفعل المؤكد بالنون: إن اتصل به ألفُ اثنينِ، أو واوُ جمع، أو ياءُ مخاطبةٍ ـ حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياء بالكسر.

ويحذف الضمير إن كان واواً أو ياء، ويبقى إن كان ألفاً، فتقول: «يَا زَيْدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِّ، ويا زيدون هل تَضْرِبُنَّ، ويا هِنْدُ هل تَضْرِبِنَّ»، والأصلُ: هل تَضْرِبَانِنَّ، وهل تضرِبُونَنَّ، وهل تضرِبِينَنَّ، فَحُذِفَتِ النونُ لتوالي الأمثال، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، فصار «هل تضرِبُنَّ، وهل تضرِبِنَّ» ولم تحذف الألف لخفتها، فصار «هل تَضْرِبَانِّ»، وبقيت الضمةُ دالة على الواو، والكسرة دالة على الياء.

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً.

فإن كان معتلاً: فإما أن يكون آخره ألفاً، أو واواً، أو ياء.

فإن كان آخرهُ واواً أو ياء حُذِفَتْ لأجل واو الضمير أو يائه، وضُمَّ ما بقي قبل واو الضمير، وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير، فتقول: «يا زيدون هَلْ تَغْزُونَ، وهل تَرْمُونَ، ويا هند هل تَغْزِين، وهل تَرْمِينَ»، فإذا ألحقته نون التوكيد فَعَلْتَ به ما فَعَلْتَ بالصحيح: فحذف نونَ الرفع، ووَاوَ الضمير أو ياءه، فتقول: «يا زيدون هل تَغْزُنَّ، وهل تَرْمُنَّ، ويا هند هل تَغْزِنَّ، وهل تَرْمِنَّ» هذا إن أُسند إلى الواو والياء.

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخرهُ، وبقيت الألف، وشُكِلَ ما

= فيه وجوباً تقديره أنت «وقس» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «مسويا» حال من الضمير المستتر في «قس»

قبلهـا بحركـة تجانس الألف - وهي الفتحـة فتقول: «هـل تَغْـزُوَانِّ، وهـل تَرْمِـيَانِّ».

وإن كان آخر الفعل ألفاً: فإن رَفَعَ الفعلُ غيرَ الواو والياء - كـالألف والضمير المستتر - انقلبت الألفُ التي في آخر الفعل ياءً، وفُتحت، نحو: «اسْعَيَانِّ، وهل تَسْعَيَانِّ، واسْعَيَنَّ يا زيد».

وإن رفـع واواً أو يـاءً حُـذِفت الألفُ، وبقيت الفتحـة التي كـانت قبلها، وضمتِ الواو، وكسرت الياء، فتقول، «يا زيدونَ اخْشَوُنَّ، ويا هند اخْشَيِنَّ».

هذا إن لحقته نونُ التوكيدِ، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر اليـاء، بل تسكنهمـا، فتقول: «يـا زيـدون هـل تَخْشَـوْنَ، ويـا هنـد هـل تَخْشَيْنَ، ويا زيدون اخْشَوْا، ويا هند اخْشَيْ».

* * *

وَلَـمْ تَقَـعْ خَفِيفَـةٌ بَـعْـدَ الأَلِـفْ   لٰكِن شَـدِيـدَةٌ، وَكَسْـرُهَـا أُلِفْ[1]

لا تقـع نون التـوكيد الخفيفـة بعد الألف، فـلا تقول: «اضْـرِبَانْ»[2]

(١) «ولم» نافية جازمة «تقع» فعل مضارع مجزوم بلم «خفيفة» بالرفع: فاعل تقع، أو بالنصب حال من ضمير مستتر في تقع هو فاعله «بعد» ظرف متعلق بتقع، وبعد مضاف و «الألف» مضاف إليه «لكن» حرف عطف «شديدة» معطوف على خفيفة يرتفع إذا رفعته وينتصب إذا نصبته «وكسرها» الواو عاطفة أو للاستئناف، كسر: مبتدأ، وكسر مضاف وها: مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسرها، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) أنت تعلم أنه لا يجوز في العربية أن يتجاوز حرفان ساكنان، إلا إذا كان الأول منهما حرف لين والثاني منهما مدغماً في مثله، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد الألف تجاور ساكنان من غير =

بنون مخففة، بل يجب التشديد، فتقول: «اضْرِبَانِّ» بنون مشددة مكسورة خلافاً ليونس، فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف، ويجب عندهُ كسرها.

* * *

وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّداً فِعْلاً إلَى نُونِ الإنَاثِ أُسْنِدَا(١)

إذا أكد الفعلُ المسندُ إلى نونِ الإناثِ بنون التوكيد وَجَبَ أن يُفْصَلَ بين نون الإناث ونون التوكيد بألِفٍ، كراهيةَ توالِي الأمثال، فتقول: «اضْرِبْنَانِّ» بنون مشددة مكسورة قبلها ألفٌ.

* * *

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ(٢)

= استيفاء شرط جوازه، فلهذا امتنعوا منه، فإن كانت نون التوكيد ثقيلة فقد كمل شرط جواز التقاء الساكنين فلهذا جاز.

(١) «وألفاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله «زد» الآتي «زد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قبلها» قبل: ظرف متعلق بزد، وقبل مضاف وها: مضاف إليه «مؤكداً» حال من الضمير المستتر في زد، وفي مؤكد ضمير مستتر هو فاعله «فعلاً» مفعول به لمؤكد «إلى نون» جار ومجرور متعلق بقوله «أسند» الآتي، ونون مضاف، و «الإناث» مضاف إليه «أسندا» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو نائب فاعله، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب صفة لقوله «فعلاً».

(٢) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «خفيفة» مفعول به لا حذف «لساكن» جار ومجرور متعلق باحذف «ردف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن، والجملة في محل جر صفة لساكن «وبعد» ظرف متعلق باحذف، وبعد مضاف و «غير» مضاف إليه، وغير مضاف و«فتحة» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق باحذف «تقف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليه.

وَارْدُدْ إذَا حَذَفْتَها في الْوَقْفِ مَا … مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا[1]
وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا … وَقْفاً، كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ: قِفَا[2]

إذا وَلِيَ الفعلَ المؤكَّدَ بالنونِ الخفيفةِ ساكنٌ، وجَبَ حذفُ النون لالتقاءِ الساكنين، فتقول: «اضْرِبَ الرَّجُلَ» بفتح الباء[3]، والأصل «اضربَنْ» فحذفت نونُ التوكيدِ لملاقاة الساكن - وهو لام التعريف - ومنه قولُه:

٣١٩ - لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ … تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

(١) «واردد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» ظرف زمان متعلق باردد «حذفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «في الوقف» جار ومجرور متعلق باردد «ما» اسم موصول: مفعول به لاردد «من أجلها، في الوصل» الجاران والمجروران متعلقان بقوله: «عدما» الآتي «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «عدما» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً به لاردد.

(٢) «وأبدلنها» أبدل: فعل أمر. مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخففة، وها: مفعول أول لأبدل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «ألفاً» مفعول ثان لأبدل «وقفاً» حال من فاعل أبدل على التأويل بواقف، أو منصوب بنزع الخافض: أي في الوقف «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك «في قفن» جار ومجرور متعلق بتقول «قفا» قصد لفظه: مقول القول.

(٣) قد ورد حذف نون التوكيد الخفيفة من غير أن يكون تاليها ساكناً، كقوله:

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا … ضَرْبَكَ بِالسَّيفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

وكقول الآخر، وأنشده الجاحظ في البيان:

* كما قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ تُذْكَرَا *

٣١٩ - البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدي، أوردها القالي في أماليه عن ابن دريد عن ابن =

وكذلك تُحْذَفُ نونُ التوكيد الخفيفةُ في الوقف، إذا وقعت بعد غير فتحة - أي بعد ضمة أو كسرة - ويُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نون التوكيد، فتقول في: «اضْرِبُنْ يا زيدون» إذا وقفت على الفعل: اضْرِبُوا، وفي: «اضْرِبِنْ يا هند»: اضربي، فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وتردُّ الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياء، فإن وقعت نُونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعد فتحةٍ أبدلت النونُ في الوقف [أيضاً] أَلِفاً فتقول في «اضْرِبَنْ يا زيد» «اضْرِبا».

= الأنباري عن ثعلب، قال: ثعلب: بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل، وأولها:

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الهُمُومِ سَعَهْ وَالمُسْيُ وَالصُّبْحُ لا فَلاحَ مَعَهْ

اللغة: «المسي» بضم الميم أو كسرها، وسكون السين - اسم من الإمساء، وهو الدخول في المساء «الصبح» اسم من الإصباح، وهو الدخول في الصباح، قالهما الجوهري واستشهد بهذا البيت «لا تهين» من الإهانة، وهي: الإيقاع في الهون - بضم الهاء - والهوان - بفتحها - وهو بمعنى الذّل والحقارة «تركع» تخضع، وتذل وتنقاد.

الإعراب: «لا» ناهية «تهين» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فصارت كما في بيت الشاهد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها - وهو لام التعريف في الفقير - وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده «تهين» فلما دخل الجازم حذف الياء تخلصاً من التقاء الساكنين فصار «لا تهن» فلما أريد التأكيد رجعت الياء، لأن آخره سيكون مبنياً على الفتح؛ فصار «لا تهينن» فلما وقع الساكن بعده حذفت نون التوكيد «الفقير» مفعول به لتهين «علك» عل: حرف ترج ونصب، والكاف اسمه «أن» مصدرية «تركع» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة خبر «عل» السابق «يوماً» ظرف زمان متعلق بتركع «والدهر» الواو واو الحال، الدهر: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في «تركع».

الشاهد فيه: «لا تهين» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقى الفتحة على لام الكلمة دليلاً على تلك النون المحذوفة، ومما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التي تحذف للجازم، ولا تعود إلا عند التوكيد، وقد رواه الجاحظ في البيان والتبيين: * لا تحقرن الفقير... إلخ * رواه غيره: * ولا تعاد الفقير * وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت لما نحن فيه.

مَا لاَ يَنْصَرِفُ

الصَّـرْفُ تَنْـوِينٌ أَتَـى مُبَيِّـنـاً مَعْنًى بِـهِ يَكُـونُ الْإِسْـمُ أَمْكَنَـا(١)

الاسم إن أَشْبَهَ الحرفَ سمي مبنيًّا، وغيرَ متمكن، وإن لم يُشْبِهِ الحرف سمي معرباً، ومتمكناً.

ثم المُعْرَب على قسمين:

أَحَدُهُمَا: ما أَشْبَهَ الفعلَ، ويسمى غير منصرف، ومتمكناً غَيْرَ أَمْكَنَ.

والثاني: ما لم يُشْبِهِ الفعلَ، ويسمى منصرفاً، ومتمكناً أَمْكَنَ.

وَعَلاَمَةُ المنصرفِ: أن يجرَّ بالكسرة مع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما وأن يدخله الصرف - وهو التنوينُ [الذي] لغير مقابلة أو تعويض، الدالُّ على مَعْنًى يستحق به الاسمَ أن يسمى أَمْكَنَ، وذلك المعنى هو عَدَمُ شِبْهِهِ الفعلَ - نحو «مَرَرْتُ بِغُلاَمٍ، وغلامِ زَيْدٍ، والغلامِ».

واحترز بقوله «لغير مُقَابلة» من تنوين «أَذْرِعَاتٍ» ونحوه، فإنه تنوين جمع المؤنث السالم، وهو يصحب غيرَ المنصرفِ: كأَذْرِعَاتٍ، وهِنْدَاتٍ - عَلَم امرأة - وقَدْ سبق الكلامُ في تسميته تنوينَ المقابلة.

---

(١) «الصرف» مبتدأ «تنوين» خبر المبتدأ «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تنوين، والجملة في محل رفع صفة لتنوين «مبيناً» حال من الضمير المستتر في أتى، وفي مبين ضمير مستتر جوازاً هو فاعله «معنى» مفعول به لمبيناً «به» جار ومجرور متعلق بيكون الآتي «يكون» فعل مضارع ناقص «الاسم» اسم يكون «أمكنا» خبر يكون، والجملة في محل نصب صفة لمعنى.

واحترز بقوله «أو تعويض» من تنوين «جَوَارٍ، وغَوَاشٍ» ونحوهما، فإنه عِوَضٌ من الياء، والتقدير: جَوَارِيٌّ، وغَوَاشِيٌّ، وهو يصحب غير المنصرف، كهذين المثالين، وأما المنصرف(١) فلا يدخل عليه هذا التَّنْوِينُ.

ويجرُّ بالفتحة: إن لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه «أل» نحو «مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ»، فإن أُضِيف، أو دخلت عليه «أل» جُرَّ بالكسرة، نحو «مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُم، وبالأَحْمَدِ».

وإنما يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه علتان من علل تسع، أو واحدةٌ منها تقوم مقام العلتين، والعلل التسع يجمعها قولُه(٢):

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْعٌ، ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ، ... وَوَزْنُ فِعْلٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان، أحدهما: ألف التأنيث، مقصورةً كانت، كـ «حُبْلَى» أو ممدودةً، كـ «حَمْرَاءَ»، والثاني: الجمعُ المتناهي، كـ «مَسَاجِدَ، وَمَصَابِيح» وسيأتي الكلام عليها مُفَصَّلاً.

* * *

(١) في عامة النسخ «وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين» وذلك ظاهر الخطأ، وإنما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تنوين المتمكن، على أن في الكلام مقالاً، فقد لحق تنوين العوض «كلًّا، وبعضاً» عوضاً عما يضافان إليه.

(٢) وقد جمعت في بيت واحد، وهو قوله:

اجْمَعْ وزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلا

فَــأَلِفُ التَّــأْنِيثِ مُــطْلَقــاً مَـنَــعْ صَـرْفَ الَّـذِي حَـوَاهُ كَيْفَمَـا وَقَــعْ[١]

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين ـ وهـو المراد هنـا ـ فَيُمْنَعُ ما فيه أَلِفُ التأنيثِ من الصرف مطلقاً، أي: سواء كانت الألف مقصـورة، كـ «ـحُبْلَى» أو ممدودة، كـ «ـحَمْرَاء» عَلَماً كان ما هي فيه، كـ «ـزكـرياء» أو غير عَلَم كما مثل.

* * *

وَزَائِــدَا فَـعْــلاَنَ ـ فِي وَصْـفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُــرَى بِتَــاءِ تَــأْنِيثٍ خُـتِمْ[٢]

(١) «فألف» مبتدأ، وألف مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «مطلقاً» حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في قوله «منع» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ألف التأنيث، والجملة في محـل رفع خبـر المبتدأ «صـرف» مفعول بـه لمنـع، وصـرف مضـاف و «الـذي» اسم موصول: مضاف إليه «حواه» حوى. فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كيفما» اسم شرط «وقع» فعل ماض فعـل الشرط، وفـاعله ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى ألف التأنيث، وجـواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه، والتقدير: كيفما وقع التأنيث منع الصرف.

(٢) «وزائـدا» معطوف على الضميـر المستتر في «منـع» الواقـع في البيت السـابق، وجـاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين متعاطفين، وهو مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، وزائدا مضاف و «فعـلان» مضاف إليـه، وهو ممنـوع من الصرف للعلميـة وزيادة الألف والنـون « في وصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لزائد فعلان، أو حال منه «سلم» فعـل ماض، وفـاعله ضمير مستتـر فيه جوازاً تقديره هـو يعود إلى وصف، والجملة في محـل جر نعت لـوصف «من» حرف جـر «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب تقديراً بأن، والفـاعل ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف، وهو مفعولـه الأول، و «أن» وما دخلت عليـه في تأويـل مصدر مجـرور بمن، والجار والمجرور متعلق بسلم «بتاء» جار ومجـرور متعلق بقولـه «ختم» الآتي، وتاء مضـاف و «تأنيث» مضاف إليه «ختم» فعل مـاض مبني للمجهول، ونـائب الفاعـل ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ ليرى.

أي: يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك [مختوماً] بتاء التأنيث، وذلك نحو: سَكْرَان، وعَطْشَان، وغَضْبَان، فتقول: «هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ»، فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرطُ موجودٌ فيه، لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سَكْرَى، وكذلك عَطْشَان، وغَضْبَان، فتقول: امرأة عَطْشَى، وغَضْبَى، ولا تقول: عَطْشَانة، ولا غَضْبَانة، فإن كان المذكر على فَعْلَان، والمؤنث على فَعْلَانة صَرَفْتَ، فتقول: هذا رجلٌ سَيْفَانٌ، أي: طويل، ورأيت رجلاً سَيْفَاناً، ومررت برجل سَيْفَانٍ، فتصرفه، لأنك تقول للمؤنثة: سَيْفَانَةٌ، أي: طويلة.

* * *

وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ، وَوَزْنُ أَفْعَلَا مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا: كَأَشْهَلَا[1]

أي: وتمنع الصفة أيضاً، بشرط كونها أصلية، أي غيرَ عارضةٍ، إذا انْضَمَّ إليها كَوْنُهَا على وزن أَفْعَلَ، ولم تقبل التاء، نحو: أَحْمَرَ، وأَخْضَرَ.

فإن قبلت التاء صرفت، نحو «مررتُ برجلٍ أَرْمَلٍ» أي: فقير، فتصرفه، لأنك تقول للمؤنثة: أرملة، بخلاف أحمر، وأخضر، فإنهما لا ينصرفان، إذ يقال للمؤنثة: حمراء، وخضراء، ولا يقال: أَحْمَرَةٌ. وأَخْضَرَةٌ، فمنعا للصفة ووزن الفعل.

---

(١) «ووصف» معطوف على «زائدا فعلان» في البيت السابق «أصلي» نعت لوصف «ووزن» معطوف على وصف، ووزن مضاف و«أفعلا» مضاف إليه، و«ممنوع» حال من أفعلا، وممنوع مضاف و«تأنيث» مضاف إليه «بتا» جار ومجرور متعلق بتأنيث، أو بمحذوف صفة له «كأشهلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كأشهل.

وإن كانت الصفة عارضة كأرْبَعٍ - فإنه ليس صفةً في الأصل، بل اسمُ عددٍ، ثم استعمل صفة في قولهم «مررتُ بنسوة أرْبَعٍ» - فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف، وإليه أشار بقوله:

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الاسْمِيَّهْ[1]
فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ[2]
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا[3]

أي: إذا كان استعمالُ الاسمِ على وزن أفْعَلَ صفةً ليس بأصل، وإنما هو عارض كأربع فألْغِهِ: أي لا تَعْتَدَّ به في منع الصرف، كما لا تَعْتَدُّ بِعُرُوض الاسمية فيما هو صفة في الأصل: كـ«أَدْهَم» للقيد، فإنه

(١) «وألغين» ألخ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عارض» مفعول به لألغ، وعارض مضاف و«الوصفية» مضاف إليه «كأربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وعارض» معطوف على عارض السابق، وعارض مضاف و«الاسمية» مضاف إليه.

(٢) «فالأدهم» مبتدأ أول «القيد» عطف بيان له «لكونه» الجار والمجرور متعلق بقوله «منع» الآتي آخر البيت، وكون مضاف والهاء العائدة إلى الأدهم مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص لاسمه «وضع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأدهم بمعنى القيد، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص «في الأصل» جار ومجرور متعلق بوضع «وصفاً» حال من الضمير المستتر في وضع «انصرافه»: انصراف: مبتدأ ثان، وانصرف مضاف والهاء مضاف إليه «منع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى انصرافه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «وأجدل» مبتدأ «وأخيل، وأفعى» معطوفان عليه «مصروفة» خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقد» حرف تقليل «ينلن» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله «المنعا» مفعول به لينلن.

صفة في الأصل [للشيء فيه سواد]، ثم استعمل استعمالَ الأسماء، فيطلقُ على كل قيد أدهم، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل.

وأشار بقوله: وأَجْدَل - إلى آخره» إلى أن هذه الألفاظ - أعني: أجدلا للصَّقْر، وأخيلا لطائر، وأفْعَى للحية - ليست بصفاتٍ، فكان حقها أن لا تمنع من الصرف، ولكن مَنَعَها بعضُهم لتخيُّل الوصف فيها، فتخيل في «أجْدَل» معنى القوة، وفي «أخيل» معنى التخيل، وفي «أفعى» معنى الخبث، فمنعها لوزن الفعل والصفة المتَخَيَّلة، والكثيرُ فيها الصرفُ، إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقة.

* * *

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ[١]
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا، مِنْ وَاحِدٍ لأرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا[٢]

مما يمنع صَرْفَ الاسم: العدلُ والصفةُ، وذلك في أسماء العدد المبنية على فُعَالَ وَمَفْعَلَ، كثُلاثَ وَمَثْنَى، فثُلاثُ: معدولة عن ثلاثة

(١) «ومنع» مبتدأ، ومنع مضاف و «عدل» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف صفه لعدل، ومع مضاف و«وصف» مضاف إليه «معتبر» خبر المبتدأ «في لفظ» جار ومجرور متعلق بمعتبر، ولفظ مضاف و «مثنى» مضاف إليه «وثلاث، وأخر» معطوفان على مثنى.

(٢) «ووزن» مبتدأ، ووزن مضاف و «مثنى» مضاف إليه «وثلاث» معطوف على مثنى «كهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما شرحه في باب حروف الجر «من واحد لأربع» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «فليعلما» اللام لام لأمر، ويعلما: فعل مضارع مبني للمجهول، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلام الأمر، ونائب الفاعل ضمير مستترفيه جوازاً تقديره هو.

ثلاثة، ومَثْنَى: معدولة عن اثنين اثنين، فتقول: «جاء القومُ ثُلَاثَ» أي ثلاثة ثلاثة، و«مَثْنَى» أي اثنين اثنين.

وسُمِعَ استعمالُ هذين الوزنين - أعني فعَال، ومَفْعَل - من واحد واثنين وثلاثة وأربعة، نحو: أُحَادَ وَمَوْحَدَ، وثُنَاءَ وَمَثْنَى، وَثُلَاثَ وَمَثْلَثَ، ورُبَاعَ ومَرْبَع، وسُمع ايضاً في خمسة وعشرة، نحو: «خُمَاسَ وَمَخْمَس، وعُشَارَ وَمَعْشَرَ.

وزعم بعضهم أنه سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو سُدَاسَ ومَسْدَس، وسُبَاع ومَسْبَع، وثُمَان ومَثْمَن، وتُسَاع ومَتْسَع.

ومما يُمْنَع من الصرف للعدل والصفة «أُخَرُ» التي في قولك: «مررت بنسوة أُخَرَ» وهو معدول عن الأخَرِ.

وتَلَخَّص من كلام المصنف: أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وَزْنِ الفعل، ومع العَدْلِ.

* * *

وكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أَوِ المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا[1]

هذه هي العلة الثانية التي تستقلُّ بالمنع، وهي: الجمعُ المُتَنَاهِي، وضابطه: كلُّ جمعٍ بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوْسَطُها ساكنٌ، نحو: مَسَاجِدَ ومَصَابِيحَ.

---

(١) «وكن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «كافلا» الآتي في آخر البيت «مشبه» نعت لجمع، وفي مشبه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله «مفاعلا» مفعول به لمشبه «أو المفاعيل» معطوف على قوله «مفاعلا» السابق «بمنع» جار ومجرور متعلق بقوله «كافلا» الآتي «كافلا» خبر كن.

ونبه بقوله: «مشبه مفاعلا أو المفاعيل» على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع، وإن لم يكن في أوله ميم، فيدخل «ضَوَارِبُ، وقَنَادِيلُ» في ذلك، فإن تحرك الثاني صُرِف نحو صَيَاقِلَةٍ[1].

* * *

وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعاً وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي[2]

إذا كان هذا الجمعُ ـ أعنى صيغة منتهى الجموع ـ معتلَّ الآخِرِ أَجْرَيْتَهُ في الجر والرفع مُجْرَى المنقوص كـ «سَارِي» فتنونه، وتقدر رفعه أو جره، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة، وأما في النصب فتثبت الياء، وتحركها بالفتح، بغير تنوين، فتقول: «هؤلاء جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ومررت بجَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ورأيت جَوَارِيَ وَغَوَاشِيَ» والأصل في الجر والرفع «جواريُ» و «غواشيُ» فحذفت الياء وعُوِّض منها التنوين.

* * *

وَلِسَرَاويلَ بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضى عُمُومَ الْمَنْعِ[1]

---

(١) وكذا صيارفة وأشاعرة وأحامرة وعباقرة وأشاعثة ومناذرة وغساسنة، وقد قالوا للمحاويج: أراملة، وقالوا للصعاليك: عمارطة، والجماعة الرجالة ـ أي: الذين يسيرون على أرجلهم ـ: عراجلة، وأنشد ابن السكيت في الألفاظ (ص ٣٠) لحاتم الطائي:

عَرَاجِلَةٌ شُعْثُ الرُّؤوسِ، كَأَنَّهُمْ بَنُو الْجِنِّ لَمْ تُطْبَخْ بِقِدْرٍ جَزُورُها

(٢) «وذا» مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله «أجره» الآتي، وذا مضاف و «اعتلال» مضاف إليه «منه، كالجوارى» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف صلة لذا، أو حال منه «رفعاً» منصوب بنزع الخافض «وجراً» معطوف على قوله رفعاً «أجره» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. والهاء مفعول به «كساري» جار ومجرور متعلق بأجر.

(١) «لسراويل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بهذا» جار ومجرور متعلق بقوله «شبه» الآتي «الجمع» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «شبه» مبتدأ مؤخر «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ـ

يعني أن «سَرَاويل» لما كانت صيغتُهُ كصيغة منتهى[1] الجموع امتنع من الصرف لشبهه به، وزعم بعضُهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال «شبه اقتضى عموم المنع».

* * *

وإنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ   بِهِ فَالْانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ[2]

أي: إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي، أو بما ألحق به لكونه على زِنَتِهِ، كشَرَاحِيلَ، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته، فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو

= ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل رفع صفة لشبه «عموم» مفعول به لاقتضى، وعموم مضاف و «المنع» مضاف إليه.

(١) من النحاة من يقول: إن سراويل جمع حقيقة، ومفرده سروالة، ويستدل على هذا بقول الشاعر:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ   فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وهؤلاء يجعلون «سراويل» ممنوعاً من الصرف لزوماً كأخواته من الجموع؛ ومنهم من يجعله مفرداً، وهؤلاء فريقان: أحدهما يمنعه من الصرف نظراً إلى لفظه، ويقول هو مفرد جاء على صورة الجمع، ومنهم من يصرفه نظراً إلى حقيقته ومعناه.

(٢) «وإن» شرطية «به» جار ومجرور متعلق بقوله «سمي» الآتي على أنه نائب فاعل؛ وجاز تقديمه لما مر غير مرة أن النائب إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه، لكونه في صورة الفضلة، ولعدم إيقاعه في اللبس الخوف «سمي» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «أو» عاطفة «بما» جار ومجرور معطوف على به «لحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر في جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلاً بالباء، والجملة لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بلحق «فالانصراف» الفاء واقعة في جواب الشرط، الانصراف: مبتدأ أول «منعه» منع: مبتدأ ثان، ومنع مضاف والهاء مضاف إليه «يحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المنع، والجملة في محل رفع المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل جزم جواب الشرط.

سراويل: «هٰذَا مَسَاجِدُ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررت بِمَسَاجِدَ» وكذا البواقي.

* * *

وَالْعَلَمَ آمْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّباً تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِ يكْرِبَا»(١)

مما يمنع صرفَ الاسم: العلميةُ والتركيبُ، نحو «مَعْدِ يكَرِب، وبَعْلَبَكَّ» فتقول: «هذا معد يكربُ، ورأيت معد يكربَ، ومررت بمعد يكربَ»، فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.

وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العَلم.

* * *

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنَا كَغَطَفَانَ، وَكَأَصْبَهَانَا(٢)

أي: كذلك يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان عَلَماً، وفيه ألف ونون زائدتان: كغطفانَ، وأَصْبَهَانَ ـ بفتح الهمزة وكسرها ـ فتقول: «هذا غطفانُ، ورأيت غَطَفَانَ، ومررت بغَطَفَانَ» فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون

* * *

(١) «والعلم» مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «مركباً» حال من العلم «تركيب» مفعول مطلق، وتركيب مضاف و «مزج» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك نحو؛ ونحو مضاف و «معد يكرب» مضاف إليه، والألف فيه للاطلاق.

(٢) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاوي» مبتدأ مؤخر وحاوي مضاف و «زائدي» مضاف إليه. وزائدي مضاف و «فعلانا» مضاف إليه «كغطفان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كغطفان «وكأصبهانا» معطوف على كغطفان.

كَـذَا مُـؤَنَّـثٌ بِـهَـاءٍ مُـطْلَقَـا ... وَشَـرْطُ مَنْـعِ الْعَـارِ كَـوْنُـهُ ٱرْتَقَى[1]
فَـوْقَ الثَّـلاَثِ، أَوْكَجُـورَ، أوسَقَـرْ ... أَوْ زَيْـدٍ: ٱسْمَ ٱمْـرَأَةٍ لا ٱسْمَ ذَكَـرْ[2]
وَجْهَـانِ في العَـادِمِ تَـذْكِيـراً سَبَقْ ... وَعُجْمَـةً ـ كَهِنْدَ ـ وَالمَنْـعُ أُحَقّ[3]

و[مما] يمنع صرفه أيضاً العلميةُ والتأنيثُ.

فإن كان العَلَم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصرف مطلقاً، أي: سواء كان علماً لمذكر كطَلْحَة أو لمؤنث كفاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل، أم لم يكن كذلك كَثُبَة وقُلَة، عَلَمَيْن.

وإن كان مؤنثاً بـالتعليق ـ أي بكونـه عَلَم أنثى ـ فإمـا أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أَزْيَدَ من ذلك، فإن كـان على أَزْيَدَ من ذلـك امتنع من الصــرف كَـزَيْنَبَ، وسُعَــاد، علمين، فتقـول: «هــذه زينبُ، ورأيت

(١) «كـذا» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر مقدم «مؤنث» مبتـدأ مؤخر «بهاء» جـار ومجـرور متعلق بمؤنث «مـطلقا» حـال من الضمير المستكن في الخبـر «وشرط» مبتـدأ، وشرط مضـاف، و «منـع» مضـاف إليه، ومنـع مضاف و «العـار» بحذف الياء استغناء عنهـا بكسر مـا قبلها: مضـاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «كونه» كون: خبر المبتدأ، وكـون مضاف والهـاء مضاف إليـه، من إضافـة المصدر الناقص إلى اسمـه، وجملة «ارتقى» من الفعل وفـاعله المستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٢) «فوق» ظرف متعلق بارتقى في البيت السابق، وفـوق مضاف و «الثـلاث» مضاف إليـه «أو» عاطفـة «كجـور» جار ومجـرور معطوف على محـل «ارتقى» السـابق «أوسقـر» معطوف على جـور «أو زيد» معطوف على جور أيضاً «اسم» حال من زيد، واسم مضـاف و «امرأة» مضاف إليه «لا» عاطفة «اسم ذكر» معطوف بلا على «اسم امرأة» ومضاف إليه.

(٣) «وجهان» مبتدأ «في العادم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبـر المبتدأ، وفي العـادم ضمير مستتـر هو فاعله «تذكيراً» مفعول به للعادم «سبق» فعل ماض، وفاعله ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى تذكير، والجملة في محل نصب نعت لتذكيراً «وعجمة» معطوف على قوله تذكيراً «كهنـد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتـدأ محذوف، والتقـدير: وذلـك كائن كهنـد «والمنع» مبتـدأ «أحق» خبر المبتدأ.

زينبَ، ومررت بزيْنَبَ» وإن كان على ثلاثة أحرف، فإن كان محرَّكَ الوسط منع أيضاً كَسَقَرْ، وإن كان ساكن الوسط، فإن كان أعجمياً كجُوْرَ - إسم بلد - أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كَزَيْدَ - اسمَ امرأة - منع أيضاً، فإن لم يكن كذلك: بأن كان ساكنَ الوسطِ وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر، ففيه وجهان: المنعُ[1]، والصرفُ، والمنعُ أولى، فتقول: «هذه هندُ، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ».

* * *

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ، مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ - صَرْفُهُ امْتَنَعْ[2]

ويَمْنع صرفَ الاسم أيضاً العجمةُ والتعريفُ، وشَرْطُه: أن يكون علماً في اللسان الأعجمي، وزائداً على ثلاثة أحرف، كإبراهيم، وإسماعيل، فتقول: «هذا إبراهيمُ، ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ» فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة.

فإن لم يكن الأعجميُّ علماً في لسان العَجَم، بل في لسان العرب، أو كان نكرة فيهما، كلجام - عَلَماً أو غير عَلَمٍ - صَرَفْته، فتقول:

---

(١) وقد ورد بالوجهين قول جرير، وينسب لابن قيس الرقيات:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ في الْعُلَبِ

فقد صرف «دعد» في أول عجز البيت، ثم منع صرفه بعد ذلك.

(٢) «والعجمي» مبتدأ أول، والعجمي مضاف و «الوضع» مضاف إليه «والتعريف» معطوف على الوضع «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في العجمي؛ لأنهم يؤولونه بالمشتق، ومع مضاف و «زيد» مضاف إليه «على الثلاث» جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زيادة «صرفه» صرف: مبتدأ ثان، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صرفه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

«هذا لجامٌ، ورأيت لجاماً، ومررت بلجامٍ»، وكذلك تصرف ما كان علماً أعجمياً على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط كشَتَر، أو ساكنَهُ كنُوحٍ ولوطٍ.

* * *

كَـذَاكَ ذُووَزْنٍ يَـخُصُّ الْفِـعْـلاَ أوْغَـالِبٍ: كَـأَحْمَـدٍ، وَيَـعْلَى[1]

أي: كذلك يُمْنَع صرفُ الاسمِ إذا كان علماً، وهو على وزن يَخُصُّ الفعلَ، أو يغلب فيه، والمراد بالوزن الذي يخص الفعل: ما لا يوجد في غيره إلا ندوراً، وذلك كفَعَّل وفُعِلَ، فلو سميت رجلاً بضُرِبَ أو كلّم منعته منَ الصرف، فتقول: «هذا ضُرِبُ أو كَلّمُ، ورأيت ضُرِبَ أو كلّمَ، ومررت بضُرِبَ أو كلّمَ» والمراد بما يغلب فيه: أن يكون الوزنُ يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فالأول كإثمِد وإصْبَع، فإن هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كاَضْرِبْ، واَسْمَع، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثي، فلو سميت [رجلاً] بإثمد وإصبع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فتقول: «هذا إثمدُ، ورأيت إثْمِدَ، ومررت بإثمدَ» والثاني كأحْمَدَ، ويزيد، فإن كُلًّا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل - وهو التكلم والغيبة - ولا يدلُّ على معنى في الاسم، فهذا

(١) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف و «وزن» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وزن «الفعلا» مفعول به ليخص، والجملة في محل جر صفة لوزن «أو» عاطفة «غالب» عطف على محل «يخص» من باب عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل «كأحمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأحمد «ويعلى» معطوف على أحمد.

الوزن غالبٌ في الفعل، بمعنى أنه به أوْلى [فتقول: «هـذا أحمدُ ويـزيدُ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ، ومررت بأحمدَ ويزيدَ»] فيمنع للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الـوزنُ غيرَ مختصٍّ بـالفعل، ولا غـالبٍ فيه ـ لم يمنـع من الصـرف، فتقول في رجـل اسمه ضَـرَبَ: «هذا ضَـرَبٌ، ورأيت ضَـرَبـاً، ومررت بضَرَبٍ»، لأنه يوجد في الاسم كحجَرٍ وفي الفعل كضَرَب.

* * *

وَمَـا يَـصِيـرُ عَـلَمَـا مِنْ ذِي أَلِـفْ   زِيــدَتْ لإلْحَـاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَـرِفْ(١)

أي: ويُمْنَع صرفُ الاسم ـ أيضاً ـ للعلمية وألف الإلحاق المقصورة كعَلْقَى، وأَرْطىً، فتقـول فيهمـا علمين: «هـذا عَلْقَى، ورأيت عَلْقَـى، ومـررت بعَلْقَى» فتمنعـه من الصـرف للعلميـة وشبـه ألف الإلحـاق بـألف التأنيث، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه ـ أعني حال كـونه علمـاً ـ لا يقبل تاء التـأنيث، فلا تقـول فيمن اسمه علقى «عَلْقَـاة» كما لا تقـول في حُبْلَى «حُبْلَاة» فإن كـان ما فيـه [ألف] الإلحاق غيـرَ علم كَعَلْقَى وأرْطَى ـ قبلَ التسمية بهما ـ صَرَفْته، لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «يصير» فعل مضـارع ناقص، واسمـه ضمير مستـتر فيه جـوازاً تقديـره هو يعود إلى ما «علما» خبر يصير، والجملة لا محل لها صلة الموصول «من ذي» جار ومجـرور متعلق بقوله يصير، وذي مضاف و«ألف» مضاف إليه «زيـدت» زيد: فعـل ماض مبني للمجهـول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقـديره هي يعـود إلى ألف، والجملة في محل جر صفة لألف «لإلحاق» جار ومجرور متعلق بزيدت «فليس» الفاء زائدة، ليس فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة «ينصـرف» مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الـذي هو مـا الموصولة، وزيدت الفاء في الجملة الواقعة خبراً؛ لأن المبتدأ موصول فهو يشبه الشرط.

إن كانت ألفُ الإلحاقِ ممدوة كَعِلْبَاء، فإنك تصرف ما هي فيه: عَلَما كان، أو نكرة.

* * *

والْعَلَمَ آمْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أوْ كَثُعَلاَ[1]
وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ[2]

يُمْنَع صرفُ الاسم للعلمية ـ أو شبهها ـ وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فُعَلَ من ألفاظ التوكيد، فإنه يمنع من الصرف لشبهِ العلمية والعَدْلِ، وذلك نحو «جاء النساء جُمَعُ، ورأيت النساء جُمَعَ، ومررت بالنساء جُمَعَ» وهو مُعَرف بالإضافة المقدرة أي: جُمَعهن، فأشبه تعريفهُ تعريفَ العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرفه.

(١) «والعلم» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده: أي وامنع العلم «امنع» فعل امر: وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «عدلا» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى العلم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وفعل مضاف، و «التوكيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «كثعلا» جار ومجرور معطوف على كفعل التوكيد.

(٢) «والعدل» مبتدأ «والتعريف» معطوف عليه «مانعا» خبر المبتدأ، ومانعاً مضاف و «سحر» مضاف إليه «إذا» ظرف زمان متعلق بمانعا «به» جار ومجرور متعلق بيعتبر الآتي «التعيين» نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر الآتي «قصداً» حال من الضمير المستتر في «يعتبر» الآتي «يعتبر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعيين، والجملة من الفعل الذي هو يعتبر المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

الثاني: العَلم المعدول إلى فُعَلَ: كَعُمَرَ، وزُفَر، وثُعَلَ، والأصل عامر وزافر وثاعل، فمنعه من الصرف للعلمية والعَدْلِ.

الثالث: «سَحَرُ» إذا أريدَ من يوم بعينه، نحو «جئتك يوم الجمعة سَحَرَ» فسحرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن السحر، لأنه مَعْرِفة، والأصل في التعريف أن يكون بأل، فَعُدِلَ به عن ذلك، وصار تعريفهُ مُشْبهاً لتعريف العلمية، من جهة أنه لم يُلْفَظْ معه بمعرِّفٍ.

* * *

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا ... مُؤنَّثا، وَهْوَ نَظِيرُ جُشَما[1]
عِنْدَ تميمٍ، وَآصرِفَنْ ما نُكِّرَا ... مِنْ كلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أثَّرا[2]

أي: إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالِ ـ كَحَذَامِ، ورَقَاشِ ـ فللعرب فيه مذهبان:

(١) «وابن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الكسر» جار ومجرور متعلق بابن «فعال» مفعول به لابن «علما» حال من فعال «مؤنثا» حال ثانية، أو وصف للأولى «وهو» مبتدأ «نظير» خبر المبتدأ، ونظير مضاف و «جشما» مضاف إليه.

(٢) «عند» ظرف متعلق بنظير في البيت السابق، وعند مضاف و «تميم» مضاف إليه «واصرفن» اصرف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لاصرف «نكرا» نكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة «من كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً، وكل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «التعريف» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بأثر الآتي «أثرا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة.

أحـدهما ـ وهـو مذهبُ أهـل الحجاز ـ بنـاؤه على الكسر، فتقـول: «هذه حَذَامِ ، ورأيت حَذَامِ ، ومررت بحَذَامِ »[1].

والثاني ـ وهو مـذهب بني تميم ـ إعـرابُـهُ كـإعـراب مـا لا ينصـرف للعلميَّةِ والعدْلِ ، والأصل حَاذِمة ورَاقِشة، فعدل إلى حَذَامِ ورَقَاشِ ، كما عُدل عُمَرُ وجُشَمُ عن عـامِر وجـاشِم، وإلى هذا أشـار بقولـه: «وهو نـظير جشما عند تميم»[2].

وأشـار بقولـه «وَاصْرِفَنْ مـا نكرا» إلى أن مـا كان منعـه من الصرف للعلميـة وعلةٍ أخرى إذا زالت عنـه العلمية بتنكيـره صُـرِف لِـزَوال إحـدى العَلتَيْنِ، وبقــاؤه بعلة واحــدة لا يقتضى منــع الصـرف، وذلــك نحــو معـد يكرب، وغَـطَفَانَ، وفـاطمة، وإبـراهيم، وأحمـد، وعَلقَى، وعُمَـر ـ

(١) وعلى ذلك جاء قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق:

إذَا قَـالَـتْ حَـذَامِ فَـصَـدِّقُـوهَـا ... فَـإنَّ الْـقَـوْلَ مَـا قَـالَـتْ حَـذَامِ

وقول النابغة الذبياني:

أَتَـارِكَـةٌ تَـدَلُّلَهَـا قَـطَامِ ... وَضَـنًّـا بِـالـتَّـحِـيَّـةِ والـسَّـلَامِ

وقول جذيمة الأبرش:

خَـبِّـرِيـنـي رقَـاشِ لَا تَـكْـذِبِـيـنـي ... ـحُـرٌّ زَنَـيْـتِ أَم بِـهَـجِـيـنِ

وقول الجعدي، وأنشده ابن السكيت (الألفاظ ١٨):

أهـان لـهـا الـطعَـامَ فَـلَم تُـضِـعْـه ... غَـدَاةَ الـرَّوع إذْ أَزَمَـت أَزَامِ

أزام: علم على الشدة المجدبة، وقد سموها «تحوط» أيضاً؛ وقالوا في مثل من أمثالهم «باءت عرار بكحل» وعرار وكحل: بقرتان انتطحتا فماتتا جميعاً، والمثل يضرب لكل مستويين أحدهما بإزاء الآخر، وقد بنـوا «عرار» على الكسـر، وجروا «كحـل» بالفتحـة لأنه علم مؤنث، وانـظر المثل رقم ٤٣٨ في مجمع الأمثال ١/ ٦١ بتحقيقنا.

(٢) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو تميمي:

نَـدِمْـتُ نَـدَامَـةَ الـكُـسَـعِـيِّ لـمَّـا ... غَـدَتْ مِـنِّـي مُـطَلَّقَـةً نَـوَارُ

وَلَـوْ أنـي مَـلَكْـتُ يَـدِي وَنَـفْـسِـي ... لَـكَـانَ إلَيّ لِـلقَـدَرِ الْـخِـيَـارُ

أعلاما، فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر، فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سَبَبَيْهَا ـ وهو العلمية ـ فتقول: «رُبَّ معد يكربٍ رأيت» وكذا الباقي.

وتَلَخّصَ من كلامه أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العجمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

* * *

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي[1]

كلُّ منقوص كان نظيره من الصحيح الآخِر ممنوعاً من الصرفِ يُعامل مُعَامَلَةَ جَوارٍ في أنه ينون في الرفع والجر تنوينَ العِوَضِ، وينصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو قَاضٍ ـ علم امرأة ـ فإن نظيره من الصحيح ضارب ـ علم امرأة ـ وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فقاضٍ كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبه بجوار من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة، فيعامل معامَلَتَه، فتقول: «هذه قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضيَ» كما تقول: «هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بجَوَارٍ، ورأيت جَوَارِيَ».

* * *

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بيكون «منقوصاً» خبر يكون، والجملة من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ففي إعرابه» الفاء زائدة، والجار والمجرور متعلق بقوله «يقتفي» الآتي، وإعراب مضاف والهاء مضاف إليه «نهج» مفعول به مقدم ليقتفي، ونهج مضاف و «جوار» مضاف إليه «يقتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ في أول البيت، والجملة من الفعل الذي هو يقتفي وفاعله المستتر فيه ومفعوله المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ.

وَلاَضْــطِرَار، أَوْ تَـنَــاسُبٍ صُــرِفْ ذُوالْمَنْعِ ، وَالمَصْرُوف قَدْ لا ينْصَرِفْ[١]

كَمَصْــدَرِ الْفِعْــلِ الّــذِي قَـدْ بُــدِئـا بِهَمْزِ وَصْلٍ : كَـارْعَوَى وكَـارْتَأَى[٢]

لما فَرَغَ من المقصور شَرَعَ في الممدود، وهو: الاسم الـذي [في] آخره همزة، تَلِي ألفاً زائدة، نحو حَمْراء وكِسَاء، ورِدَاء.

فخرج بالاسم الفعلُ نحو «يَشَاء»، وبقوله «تَلِي ألفاً زائـدة» ما كـان في آخره همزة تَلِي ألفاً غيرَ زائدةٍ، كماء، وآءٍ جَمْعَ آءةٍ، وهو شَجَر.

والممدود أيضاً كالمقصور: قياسيّ، وسماعيّ.

فالقياسي: كلُّ معتل له نظيـر من الصحيح الآخـر، مُلْتَزَم زيـادةُ أل قبل آخرهِ، وذلـك كمصدر مـا أولُه همـزةُ وصلٍ ، نحـو آرْعَوَى آرْعِـوَاءً، وَآرْتَـأَى آرْتِئَاء، واسْتَقْصَى اسْتِقْصَـاءً، فإن نـظيـرهـا من الصحيـح انـطلق انـطلاقاً، واقْتَـدَر اقتداراً، واستخـرج استخراجـاً، وكذا مصـدر كل فعـلٍ

(١) «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله «صرف» الآتي «أو تنـاسب» معطوف على اضـطرار «صرف» فعـل ماض مبني للمجهـول «ذو» نائب فـاعل صـرف، في محل رفـع خبر المبتـدأ الـثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ودخلت الفاء فيه ـ وذلك في قوله «فـالمد» ـ لشبه الموصول بالشرط.

(٢) «كمصدر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبـر مبتدأ محـذوف، ومصدر مضـاف و «الفعل» مضـاف إليـه «الذي» اسم مـوصـول: نعت للفعـل «قـد» حـرف تحقيق «بـدئـا» بـدىء: فعـل مـاض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى الـذي، والألف للاطـلاق، والجملة لا محـل لها صلة «بهمـز» جار ومجـرور متعلق بقولـه بـدىء الـسابق، وهمـز مضـاف، و «وصل» مضاف إليه «كارعوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وكأرتأى» معطوف على كارعوى.

معتل يكون على وَزْنِ أَفْعَلَ، نحو أعْطى إعْطَاءً، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً[1].

* * *

وأما مَنْعُ المنصرفِ من الصرف للضرورة، فأجازه قوم، وَمَنَعَهُ آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله:

٣٢١ - وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطولِ وَذُو العَرْضِ

(١) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر إذا كان دالاً على صوت كرغاء وثغاء ومكاء ودعاء وحداء، أو كان دالاً على داء مثل مشاء، ومصدر الفعل الذي على مثال قاتل قتالاً، نحو والى ولاء، وعادى عداء.

٣٢١ - البيت لذي الإصبع العدواني، واسمه حرثان بن الحارث بن محرث.

اللغة: «ذو الطول وذو العرض» كناية عن عظم جسمه، وعظم الجسم مما يتمدح العرب به، وانظر إلى قول الشاعر، وهو من شواهد النحاة في باب الإبدال.

تَبَيَّنَ لي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

الإعراب: «ممن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ولدوا» فعل ماض، وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «من» الموصولة المجرورة محلاً بمن، والعائد ضمير منصوب بولد محذوف، وتقدير الكلام: وعامر ممن ولدوه «عامر» مبتدأ مؤخر «ذو» نعت لعامر، وذو مضاف و «الطول» مضاف إليه «وذو» الواو عاطفة، ذو: معطوف على ذو السابق، وذو مضاف و «العرض» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «عامر» بلا تنوين، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لا بد من انضمام علة أخرى إليها؛ ليكون اجتماعهما سبباً في منع الاسم من الصرف.

ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

حيث منع صرف «مرداس» وليس فيه سوى العلمية.

ومن ذلك أيضاً قول الأخطل التغلبي النصراني من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ =

فمنع «عامر» من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله: «والمصروف قد لا ينصرف».

* * *

= فإنه منع «شبيب» من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية.

ومن ذلك قول دوسر القريعي:

وَقَائِلَةٍ: مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آل لَيْلَى وعَنْ هِنْدِ؟

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

ٱرْفَــعْ مُــضَــارِعــاً إذَا يُــجَــرَّدُ مِنْ نَـاصِبٍ وَجَازِمٍ، كَـ «تَسْعَـدُ»(١)

إذا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ، واختلف في رافعه، فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فـ «يَضْرِبُ» في قولك: «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجرُّدِهِ من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف.

* * *

وَبِلَنِ انْصِبْــهُ وَكَـيْ، كَـذَا بِـأَنْ لاَ بَعْــدَ عِلْم، وَالَّتِي مِنْ بَعْــدِ ظَنْ(٢)
فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَـهَـا مِنْ أَنَّ، فَـهْـوَ مُـطَّرِدْ(٣)

---

(١) «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضارعاً» مفعول به لارفع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا يجرد فارفعه «من ناصب» جار ومجرور متعلق بقوله «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «كتسعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كتسعد، وقصد لفظ تسعد.

(٢) «بلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» أنصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «وكي» معطوف على لن «كذا، بأن» جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف، يدل عليه قوله انصبه «لا» عاطفة «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف، والتقدير: فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم «والتي» اسم موصول: مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وبعد مضاف و «ظن» مضاف إليه.

(٣) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ـ وهو قوله «التي» في البيت السابق ـ «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «والرفع» مفعول مقدم لصحح «صحح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «واعتقد» فعل أمر،=

يُنْصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَه حرفٌ ناصبٌ، وهو «لَنْ، أوْ كَيْ، أوْ أَنْ، أوْ إذَنْ» نحو «لَنْ أَضْرِبَ، وجِئْتُ كَيْ أتَعَلَّمَ، وأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وإذَنْ أُكْرِمَكَ - في جواب مَنْ قال لك: آتيك».

وأشار بقوله «لا بعد علم» إلى أنه إنْ وقعت «أنْ» بعد علم ونحوهِ - مما يدلُّ على اليقين - وجب رَفْعُ الفعل بعدها، وتكون حينئذٍ مُخَفَّفَة من الثقيلة، نحو «عَلِمْتُ أَنْ يَقُومُ»[1]، التقدير: أَنَّهُ يَقُومُ، فخففت أَنَّ، وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع، لأن هذه ثُنَائية لفظاً ثلاثية وضعاً، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً.

وإن وقعت بعد ظن ونحوه - مما يدل على الرُّجْحَانِ - جاز في الفعل بعدها وجهان:

أحدهما: النصب، على جَعْلِ «أنْ» من نواصب المضارع.

الثاني: الرفع، على جَعْلِ «أنْ» مخففة من الثقيلة.

فتقول: «ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومُ، وأَنْ يَقُومَ» والتقدير - مع الرفع - ظننت أَنَّهُ يَقُومُ، فخففت «أَنَّ» وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعله.

* * *

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تخفيفها» تخفيف: مفعول به لاعتقد، وتخفيف مضاف وها مضاف إليه «من أن» جار ومجرور متعلق بتخفيف «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ «مطرد» خبر المبتدأ.

(١) ومن ذلك قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٠٧ السابق في باب إن وأخواتها:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَــلَ «أَنْ» حَمْــلاً عَلَى «مَـا» أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَـلاَ[1]

يعني أن من العرب مَنْ لم يُعْمِلْ «أن» الناصبة للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أوِ رُجْحَان[2]، فيرفع الفعل بعدها حَمْلاً على أختها «ما» المصدرية، لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر، فتقول: «أُرِيدُ أَنْ تَقُومُ» كما تقول: «عجبت مما تَفْعَلُ».

* * *

وَنَصَبُوا بِـإِذَنِ الْـمُسْتَقْبَـلاَ إِنْ صُدِّرَت، وَالْفِعْلُ بَعْدُ، مُوصَلاَ[3]

(١) «وبعضهم» بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أهمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعضهم «أن» قصد لفظه: مفعول به لأهمل، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «حملا» منصوب على نزع الخافض، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر في أهمل «على ما» جار ومجرور متعلق بقوله حملا «أختها» أخت: بدل من «ما» أو عطف بيان، وأخت مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أن المصدرية مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بأهمل مبني على الضم في محل نصب «استحقت» استحق: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن المصدرية «عملا» مفعول به لاستحقت، والجملة من استحقت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) وقد قرىء بالرفع في قوله تعالى (لمن أراد أن يتم) وعلى هذا ورد قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءِ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ، وَأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدَا

وقول الآخر:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْـ ـقَةُ إِنْ نَجَوْتِ مِنَ الرَّزَاحِ
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلاَدَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاَحِ

(٣) «ونصبوا» فعل وفاعل «بإذن» جار ومجرور متعلق بنصبوا «المستقبلا» مفعول به لنصبوا «إن» شرطية «صدرت» صدر: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إذن «والفعل» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «بعد» ظرف مبني على الضم في محل نصب، وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «موصلا» حال من الضمير المستكن في الظرف.

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا   إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا[1]

تَقَدَّمَ أن من جملة نواصب المضارع «إِذَنْ» ولا يُنْصَبُ بها إلا بشروط:

أحدها: أن يكون الفعل مستقبلاً

الثاني: أن تكون مَصَدَّرَةً.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين منصوبها.

وذلك نحو أن يقال: أنا آتيك، فتقول: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ».

فلو كان الفعلُ بعدها حالاً لم يُنْصَب، نحو أن يقال: أحبك، فتقول: «إذن أظنك صادقاً»، فيجب رفع «أظن» وكذلك يجب رفع الفعلِ بعدها إن لم تَتَصَدَّر، نحو «زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ»، فإن كان المتقدمُ عليها حرفَ عطفٍ جاز في الفعل الرفعُ، والنصبُ، نحو «وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ»، وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن فُصِلَ بينها وبينه، نحو «إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ» فإن فصِلت بالقَسَم نصبت، نحو «إِذَنْ والله أُكْرِمَكَ»[2].

* * *

(١) «أو» عاطفة «قبله» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقيل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه، ومعنى العبارة أن اليمين توسط بين إذن والفعل فوقع قبل الفعل فاصلاً بينه وبين إذن «اليمين» مبتدأ مؤخر «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وارفعا» معطوف على انصب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «إذن» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا وقع إذن، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «من بعد» جار ومجرور متعلق بوقع، وبعد مضاف و «عطف» مضاف إليه «وقعا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إذن الواقع فاعلاً، والجملة لا محل لها مفسرة.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ   يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وَبَيْنَ «لاَ» وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ إِظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ[(١)]
«لاَ» فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرَا وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا[(٢)]
كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوِ «اَلاَّ» أَنْ خَفِي[(٣)]

اختصت «أنْ» من بين نواصب المضارع بأنها تعمل: مُظْهَرَةً، ومُضْمَرَةً،

فتظهر وُجُوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو «جِئْتُكَ لِئَلاَّ تَضْرِبَ زيداً».

(١) «وبين» ظرف متعلق بقوله «التزم» الآتي، وبين مضاف، و «لا» قصد لفظه: مضاف إليه «ولام» معطوف على لا، ولام مضاف و «جر» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبين للمجهول «إظهار» نائب فاعل لالتزم، وإظهار مضاف و «أن» قصد لفظه: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «ناصبة» حال من أن «وإن» شرطية «عدم» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط.

(٢) «لا» قصد لفظه: نائب فاعل «عدم» في البيت السابق «فأن» الفاء واقعة في جواب الشرط، أن ـ قصد لفظه: مفعول مقدم لأعمل «أعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مظهراً» بزنة اسم المفعول ـ حال من «أن» الواقعة مفعولاً «أو مضمراً» معطوف على قوله مظهراً «وبعد» ظرف متعلق بقوله «أضمر» الآتي آخر البيت، وبعد مضاف و «نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف و «كان» قصد لفظه: مضاف إليه «حتماً» نعت لمصدر محذوف ، أي إضماراً حتماً «أضمرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن والألف للاطلاق.

(٣) «كذاك» جار ومجرور متعلق بقوله «خفي» الآتي في آخر البيت، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لخفي. أي: خفي خفاء مثل ذلك «بعد» ظرف متعلق بخفي، وبعد مضاف و «أو» قصد لفظه: مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بخفي أيضاً «يصلح» فعل مضارع «في موضعها» الجار والمجرور متعلق بيصلح، وموضع مضاف وها: مضاف إليه «حتى» قصد لفظه: فاعل يصلح «أو» عاطفة «إلا» معطوف على حتى «أن» قصد لفظه مبتدأ «خفي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أن والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو أن.
وتقدير البيت: أن خفي خفاء مثل ذلك الخفاء بعد أو إذا كان يصلح في موضع أو حتى أو إلا.

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية، نحو «جئتك لأقرأ» و«لأن أقرأ»، هذا إذا لم تسبقها «كان» المنفية.

فإن سبقتها «كان» المنفية وجب إضمار «أنْ»، نحو «ما كان زيد لِيَفْعَلَ» ولا تقول: «لأن يفعل» قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الله لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾.

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المُقَدَّرة بحتى، أو إلَّا، فتقدَّر بحتى إذا كان الفعلُ الذي قبلها [مما] ينقضي شيئاً فشيئاً، وتقدَّر بإلَّا إن لم يكن كذلك، فالأول كقوله:

٣٢٢ ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى
فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلَّا لِصَابِرِ

أي: لأستسهلَنَّ الصَّعْبَ حتى أُدْرِكَ المُنَى، فـ«أدرك»: منصوب بـ«أن» المقدَّرة بعد أو التي بمعنى حتى، وهي واجبه الإضمار، والثاني كقوله:

---

٣٢٢ ـ هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها كثير من النحاة، ولم ينسبوها إلى قائل معني.
الإعراب: «لأستسهلن» اللام موطئة للقسم، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل «أو» حرف عطف، ومعناه هنا حتى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك «فما» الفاء حرف دال على التعليل، ما: نافية، «انقادت» انقاد: فعل ماض، والتاء للتأنيث «الآمال» فاعل انقاد «إلا» أداة استثناء ملغاة «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقاد.
الشاهد فيه: قوله «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله «أدرك» بعد أو التي بمعنى حتى، بأن مضمرة وجوباً.

٣٢٣ ـ وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي: كسرت كُعوبها إلا أن تستقيم، فـ «تستقيم»: منصوب بـ «أنْ» بعد «أو» واجبةَ الإضمار.

* * *

وَبَعْدَ حَتَّى هٰكَذَا إضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ، كَـ «جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ»(١)

ومما يجب إضمار «أنْ» بعده: حَتَّى، نحو «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ

٣٢٣ ـ هذا البيت لزياد الأعجم.

اللغة: «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه النخس «قناة» هي الرمح «قوم» رجال «كعوبها» الكعوب: جمع كعب، وهو: طرف الأنبوبة الناشز.

المعنى: يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم رماهم بالدواهي وقذفهم بالشدائد والأوابد وضرب ما ذكره مثلاً لهذا.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء التي للمتكلم اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «غمزت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «قناة» مفعول به لغمزت، وقناة مضاف و «قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل ماض وفاعله، والجملة جواب إذا، وجملتا الشرط والجواب في محل نصب خبر كان «كعوبها» كعوب: مفعول به لكسرت، وكعوب مضاف وها: مضاف إليه «أو» عاطفة، وهي هنا بمعنى إلا «تستقيما» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كعوب قوم.

الشاهد فيه: قوله «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا.

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «إضمار» الآتي، وبعد مضاف و «حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الخبر الآتي «إضمار» مبتدأ، وإضمار مضاف و «أن» قصد لفظه: مضاف إليه «ختم» خبر المبتدأ «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حتى» حرف جر بمعنى كي «تسر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول به لتسر، وذا مضاف و «حزن» مضاف إليه، والفعل المضارع الذي هو تسر في تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة، وهذا المصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بجد.

الْبَلَدَ»، فـ«حتى»: حرفُ [جر] و«أدْخُلَ»: منصوب بأن المُقَدَّرَة بعد حتى، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً.

فإن كان حالاً، أو مُؤَوَّلاً بالحال ـ وجب رَفْعُهُ، وإليه الإشارة بقوله:

وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً اَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ آرْفَعَنَّ، وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ[1]

فتقول: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ» بالرفع، إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ، وَقَصَدْتَ به حكايةَ تلك الحال، نحو «كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا».

* * *

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ، نَصَبْ[2]

يعني أنَّ «أَنْ» تنصب ـ وهي واجبةُ الحذف ـ الفعلَ المضارعَ بعد

(١) «وتلو» معناه تالي، أي واقع بعد حتى ـ مفعول مقدم على عامله وهو قوله «ارفعن» الآتي، وتلو مضاف و«حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «حالاً» منصوب على الحالية من تلو حتى «أو مؤولاً» معطوف على قوله حالاً «به» جار ومجرور متعلق بقوله «مؤولاً» «ارفعن» ارفع: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت فاعل «المستقبلا» مفعول به لانصب.

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «نصب» الآتي في آخر البيت، وبعد مضاف و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف و«جواب» مضاف إليه، وجواب مضاف و«نفي» مضاف إليه «أو طلب» معطوف على نفي «محضين» نعت لنفي وطلب «أن» قصد لفظه: مبتدأ «وسترها» الواو للحال، ستر: مبتدأ، وستر مضاف وها مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ وهو ستر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره «نصب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو «أن»، والتقدير: أن نصبت في حال كون استتارها واجباً بعد فاء جواب نفي محض أو طلب محض.

الفاء المجابِ بها نَفْيٌ مَحْضٌ، أو طلبٌ مَحْضٌ، فمثالُ النفي «ما تأتينا فَتُحَدِّثَنَا» وقد قال تعالى: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1]، ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصاً منه وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء، نحو «ما أَنْتَ إلا تأتينا فتحدثُنَا»[2]، ومثالُ الطلب - وهو يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعَرْضَ، والتَّحْضِيض، والتمني - فالأمر نحو «آئْتِنِي فَأُكْرِمَكَ» ومنه:

٣٢٤ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

---

(١) ومثل الآية الكريمة - في نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي - قول جميل بن معمر العذري:

فَكَيْفَ وَلاَ تُوفِي دِمَاؤُهُمُ دَمِي وَلاَ مَالُهُمْ ذُو نَدْهَةٍ فَيَدُونِي؟

الشاهد في قوله «فيدوني» أي يعطوا ديتي، فإن منصوب بحذف النون، وأصله «يدونني» وقوله «ما لهم ذو ندهة» هو بفتح فسكون - ومعناه ذو كثرة.

(٢) هذا لوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفي بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء، كالمثال الذي ذكره الشارح، فأما إذا وقعت «إلا» بعد الفعل نحو «ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير» فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان: الرفع، والنصب، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع، وهو مردود بقول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا فَيَنْطِقَ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ

يروى قوله «فينطق» بالرفع والنصب، ونص سيبويه على جوازهما.

٣٢٤ - البيت لأبي النجم - الفضل بن قدامة - العجلي.

اللغة: «عنقاً» بفتح العين المهملة والنون جميعاً - هو ضرب من السير «فسيحا» واسع الخطى، وأراد سريعاً.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ناق» منادى مرخم «سيري» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «عنقاً» مفعول مطلق عامله سيري، وأصله نعت لمحذوف «فسيحاً» صفة لعنق «إلى سليمان» جار ومجرور، متعلق بسيري «فنستريحا» الفاء للسببية، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والألف للاطلاق، وفي نستريح ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن.

=

والنهي نحو «لا تضرب زيداً فيَضرِبَكَ» ومنه قوله تعالى: ﴿لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غضَبِي﴾ والدعاء نحو «رَبِّ آنْصُرْنِي فَلاَ أُخْذَلَ» ومنه:

٣٢٥ ـ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

والاستفهام نحو «هَلْ تُكْرِمُ زَيْداً فَيُكْرِمَكَ؟» ومنه قوله تعالى: (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشفَعُوا لَنَا؟﴾، والعَرْضُ نحو «أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْراً» ومنه قولُه:

٣٢٦ ـ يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا
قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا؟

= الشاهد فيه: قوله «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الأمر.

٣٢٥ ـ البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.

الإعراب: «رب» منادى بحرف نداء محذوف، وقد حذفت ياء المتكلم اجتزاء بكسر ما قبلها «وفقني» وفق: فعل دعاء، وفاعله ضمير مستتر فيه، والنون للوقاية، والياء مفعول به «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: نافية «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن سنن» جار ومجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف و «الساعين» مضاف إليه «في خير» جار ومجرور متعلق بالساعين، وخير مضاف و «سنن» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الدعاء.

٣٢٦ ـ وهذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و «الكرام» مضاف إليه «ألا» أداة عرض «تدنو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية، وتبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتبصر، مبني على السكون في محل نصب «قد» حرف تحقيق «حدثوك» فعل وفاعل ومفعول به أول، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له، والتقدير: حدثوكه «فما» الفاء للتعليل، ما: نافية «راء» مبتدأ «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا»، سمع: فعل ماض، =

والتَّحْضِيضُ نحو «لَوْلَا تأتينا فَتُحَدِّثَنَا»، ومنه [قولُه تعالى]: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، والتمني نحو «لَيْتَ لي مَالاً فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾.

ومعنى «أن يكون الطلب مَحْضاً» أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فِعْلٍ، ولا بلفظ الخبر، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وَجَبَ رفعُ ما بعد الفاء، نحو «صَهْ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ».

* * *

وَالْوَاوُ كَالْفَا، إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ، كَلَا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ[1]

يعني أن المواضع التي يُنْصَبُ فيها المضارعُ بإضمار «أنْ» وُجُوباً بعد الفاء ينصب فيها كُلِّهَا بـ «أنْ» مضمرةً وُجُوباً بعد الواو إذا قُصِدَ بها

= والألف للاطلاق، والفاعل، ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة المجرورة محلاً بالكاف، والجملة لا محل لها صلة «من» المجرورة محلاً بالكاف.
الشاهد فيه: قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب العرض.

(١) «الواو» مبتدأ «كالفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن» شرطية «تفد» فعل مضارع فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو «مفهوم» مفعول به لتفد، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف على غرار ما سبق مراراً، لا: ناهية «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و «جلداً» خبر تكن «وتظهر» الواو واو المعية، تظهر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية وهو محل الشاهد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجزع» مفعول به لتظهر، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

المُصَاحبة، نحـو (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّـذِينَ جَاهَـدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِـرِينَ) وقولُه:

٣٢٧ ـ فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ، إنَّ أَنْدَى لِـصَـوْتٍ أَنْ يُـنَـادِيَ دَاعِـيَـانِ

وقولُه:

٣٢٨ ـ لَاتَنْـهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَهُ عَـارٌ عَلَيْـكَ ـ إذَا فَعَـلْتَ ـ عَـظِيمُ

---

٣٢٧ ـ البيت لدثار بن شيبان النمري، أحد بني النمر بن قاسط، من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتاً رواها له أبو السعدات بن الشجري في مختاراته (ص ٦ ق ٣) في أثناء مختار شعر الحطيئة، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٤٢٦) ونسب في الكتاب للأعشى، وليس في شعره، وهو أيضاً من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٠١) وشذور الذهب (رقم ١٥٤) وابن الأنباري في الإنصاف (رقم ٣٥١) وروايته «ادعى وأدع فإن أندى» كرواية ابن الشجري، ومجازها أن «وأدع» مجزوم بلام الأمر محذوفاً: أي ادعى ولأدع، وقبل البيت المستشهد به قوله:

تَـقُـولُ خَلِيلَتِي لَـمَّـا اشْـتَـكَـيْـنَـا: سَـيُـدْرِكُـنَـا بَـنُـو الْـقَـرْمِ الْـهِـجَـانِ
سَـيُـدْرِكُـنَـا بَـنُـو الْـقَـمَـرِ ابْـنِ بَـدْرٍ سِـرَاجِ الـلَّـيْـلِ لِـلشَّـمْـسِ الْـحِـصَـانِ

اللغة: «أندى» أفعل تفضيل من الندى ـ بفتح النون مقصوراً ـ وهو بعد الصوت.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «ادعى» فعل أمر، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «وأدعو» الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب، «أندى» اسم إن «لصوت» اللام زائدة، وصوت: مضاف إليه «أن» مصدرية «ينادي» فعل مضارع منصوب بأن، وأن وما عملت فيه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن «داعيان» فاعل ينادي، وتقدير الكلام: إن أجهر صوت مناداة داعيين.

الشاهد فيه: قوله «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر.

٣٢٨ ـ البيت لأبي الأسود الدؤلي، ونسبه ياقوت (معجم البلدان ٧/ ٣٨٤) وأبو الفرج (الأغاني ١١/ ٣٩ بولاق) للمتوكل الكناني.

الإعراب: «لا» ناهية «تنه» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عن خلق» جار ومجرور متعلق بتنه «وتأتي» الواو واو المعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مثله» مثل: مفعول به لتأتي، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه «عار» خبر لمبتدأ =

وقولُه:

٣٢٩ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ؟

واحترز بقوله: «إنْ تُفِدْ مفهومَ مَعْ» عما إذا لم تُفِدْ ذلك، بل أرَدْتَ التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جَعْلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف، فإنه لا يجوز حينئذ النصبُ، ولهذا جاز فيما بعد الواو في

= محذوف، أي ذلك عار «عليك» جار ومجرور متعلق بعار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، والجملة بعده شرط إذا، وجوابه محذوف يدل عليه ماقبله، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها، لا محل لها من الإعراب «عظيم» صفة لعار.

الشاهد فيه: قوله «وتأتي» حيث نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب النهي، بأن مضمرة وجوباً.

٣٢٩ ـ هذا البيت للحطيئة، من قصيدة أولها في رواية الأكثرين:

أَلَا أبلغ بَنِي عَوْفِ بْنِ كَعْبٍ وَهَلْ قَوْمٌ عَلَى خُلُقٍ سَوَاءُ؟

وروى أبو السعادات ابن الشجري في أولها نسيباً وأوله:

أَلَا قَالَتْ أُمَامَةُ: هَلْ تَعَزَّى؟ فَقُلْتُ: أُمَامَ، قَدْ غُلِبَ الْعَزَاءُ

واللغة: «جاركم» يطلق الجار في العربية على عدة معان: منها المجير، والمستجير، والحليف، والناصر.

الإعراب: «ألم» الهمزة للتقرير، ولم: نافية جازمة «آك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «جاركم» جار: خبر أك، جار مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «ويكون» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص، منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية «بيني» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه، وبين مضاف وياء المتكلمة مضاف إليه «بينكم» معطوف على بيني «المودة» اسم يكون تأخر عن خبره «والإخاء» معطوف على المودة.

الشاهد فيه: قوله «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

ومثل هذا البيت قول صخر الغي الهذلي:

فَلَا تَقْعُدَنَّ عَلَى زَخَّةٍ وَتُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجْداً وَخِيفاً

قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ثلاثةُ أوْجُهٍ: الجزمُ على التشريك بين الفعلين، نحو «لا تأكل السمك وتَشْرَبِ اللبن» والثاني: الرفعُ على إضمار مبتدأ، نحو «لا تأكل السمك وتَشرَبُ اللّبَنَ» أي: وأنت تشربُ اللبنَ، والثالث: النصبُ على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: «لا تأكل السمك وتَشْرَبَ اللّبَنَ» أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشربَ اللبن، فينصب هذا الفعل بأن مضمرة.

* * *

وَبَعْدَ غيْرِ النَّفْي جَزْماً اعْتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالجَزاءُ قَدْ قُصِدْ[1]

يجوز في جواب غير النفي، من الأشياء التي سبَقَ ذكرها، أن تجزم إذا سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء، «زُرْنِي أَزُرْكَ»، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مقدر، أي: زُرْنِي فإنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ، أو بالجملة قبله؟ قولان[2]، ولا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: «ما تأتينا تحدِّثْنا».

* * *

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اعتمد» الآتي، وبعد مضاف، و «غير» مضاف إليه، وغير مضاف و «النفي» مضاف إليه «جزماً» مفعول مقدم لاعتمد «اعتمد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «تسقط» فعل مضارع، فعل الشرط «الفاء قصر ضرورة: فاعل تسقط «والجزاء» الواو واو الحال، الجزاء: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «قصد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجزاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(٢) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر، وذهبوا أيضاً إلى أنه يجب تقدير «إن» من بين أدوات الشرط، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين: فريق منهم قال: تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله كما عمل «ضرباً» في نحو قولك «ضربا زيداً» عمل اضرب حين تضمن معناه، وفريق قال: بل العامل الجملة لكونها نائبة عن أداة الشرط، ومن الناس من قال: الجازم لام أمر مقدرة؛ فالأقوال أربعة عند التحقيق.

وَشَــرْطُ جَـزْمٍ بَعْــدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَـعْ ... «إن» قَبْـلَ «لَا» دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَـعْ(١)

لا يجـوز الجزمُ عنـد سقوط الفـاءُ بعد النهي، إلا بشـرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن [الشرطيـة] على لا، فتقول: «لا تَـدْنُ من الأسد تَسْلَم» بجـزم «تسلم»، إذ يصح «إن لا تَـدْنُ من الأسـد تَسْلَم» ولا يجـوز الجزم في قولك: «لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُكَ»، إذ لا يصح «إن لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ»، وأجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول «إنْ» على «لا»، فجزمه على معنى «إن تَدْنُ من الأسد يأكُلك».

* * *

وَالأَمْــرُ إنْ كَــانَ بِغَيْــرِ افْعَــلْ فَــلَا ... تَنْصِبْ جَـوَابَهُ، وَجَـزْمَـهُ اقْبَــلَا(٢)

---

(١) «وشـرط» مبتدأ، وشـرط مضاف و «جزم» مضاف إليـه «بعد» ظـرف متعلق بشرط أو بجـزم، وبعد مضـاف و «نهي» مضاف إليـه «أن» مصدريـة «تضع» فعـل مضارع منصـوب بـأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و «أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ «إن» قصد لفظه: مفعول بـه لتضع «قبـل» ظرف متعلق بتضـع، وقبل مضـاف و «لا» قصد لفظه: مضاف إليه «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «إن» السـابق، ودون مضـاف و «تخـالف» مضـاف إليه «يقـع» فعل مضـارع، وفاعله ضمـير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى تخـالف، والجملة في محل جر نعت لتخالف.

(٢) «والأمر» مبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «كـان» وغير مضـاف و «افعل» مضاف إليه «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، لا: ناهية «تنصب» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقـديره أنت «جـوابه» جـواب: مفعول بـه لتنصب، وجواب مضـاف والهاء مضاف إليه، والجملة في محل جـزم جواب الشـرط، وجملة الشرط وجوابه في محـل رفع خبر المبتدأ «وجزمه» الواو عاطفة أو للاستئناف، جزم: مفعول به مقدم لقوله «اقبلا» الآتي، وجـزم مضاف والهاء مضاف إليه «اقبلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنـون التوكيـد الخفيفة المنقلبـة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

قد سبق أنه إذا كان الأمرُ مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نَصْبُه بعد الفاء[1]، وقد صَرَّحَ بذلك هنا، فقال: متى كَان الأمْرُ بغير صيغة افْعَلْ ونحوها فَلَا ينتصب جوابُه، ولكن لو أسقطْتَ الفاء جَزَمْتَه كقولك: «صَهْ أُحْسِنْ إلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ النَّاسُ» وإليه أشار بقوله: «وَجَزْمَهُ اقْبَلَا».

* * *

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ في الرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَا إلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ[2]

أجاز الكوفيون قاطبة ان يُعَامل الرجاءُ مُعَامَلَةَ التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمنِّي، وتابعهم المصنف، ومما وَرَدَ منه قولُه تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ في قراءة من نصب «أطلع» وهو حفص عن عاصم.

* * *

وَإنْ عَلَى آسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   تَنْصِبُهُ «أن»: ثَابِتاً، أو مُنْحَذِفْ[3]

(١) يريد «لم يجز نصب جوابه بعد الفاء» فحذف المضاف.

(٢) «والفعل» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله «نصب» الآتي، وبعد مضاف و «الفاء» مضاف إليه «في الرجا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله «نصب» الآتي «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كنصب» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف: أي نصب نصباً كائناً كنصب ـ إلخ، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «إلى التمني» جار ومجرور متعلق بقوله «ينتسب» الآتي «ينتسب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» الموصولة.

(٣) «إن» شرطية «على اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «عطف» الآتي «خالص» نعت لاسم «فعل» =

يجوز أن ينصب بأن محذوفةً أو مذكورةً، بعد عاطفٍ تقدم عليه اسمٌ خالصٌ: أي غيرُ مقصود به معنى الفعل، وذلك كقولِه:

٣٣٠ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إليّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فـ «تَقَرَّ» منصوب بـ «أَنْ» محذوفةً، وهي جائزةُ الْحَذْفِ، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو لُبْسُ، وكذلك قولُه:

= نائب لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: وإن عطف فعل «عطف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «تنصبه» تنصب: فعل مضارع، جواب الشرط، والهاء مفعول به «أن» قصد لفظه: فاعل تنصب «ثابتاً» حال من «أن» «أو» عاطفة «منحذف» معطوف على قوله «ثابتاً» ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

٣٣٠ ـ البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد.

اللغة: «عباءة» جبة من الصوف ونحوه، ويقال فيها عباية أيضاً «تقر عيني» كناية عن سكون النفس، وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف ـ بكسر الشين وفتحها ـ وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ، ولبس مضاف و«عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو واو العطف، تقر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عيني» عين: فاعل تقر، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً، ولبس مضاف و «الشفوف» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قولها «وتقر» حيث نصبت الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس.

والمراد بالاسم الخالص: الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وذلك بأن يكون جامداً جموداً محضاً، وقد يكون مصدراً كلبس في هذا الشاهد، وقد يكون اسماً علماً كما تقول: لولا زيد ويحسن إليّ لهلكت، أي لولا زيد وإحسانه إليّ، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ ... وَآلُ سُبَيْعٍ أو أَسُوأَكَ عَلْقَمَا

أسوأك: منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف.

٣٣١ ـ[إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

فـ «أعقِلَهُ»: منصوبٌ بـ «أن» محذوفَةً، وهي جائزةُ الحذفِ، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو «قَتْلِي»، وكذلك قوله]:

---

٣٣١ ـ البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح.

اللغة: «سليكا» بصيغة المصغر ـ هو سليك بن السلكة ـ بزنة همزة، وهي أمه ـ أحد ذؤبان العرب وشذاذهم، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم، وأهله خلوف، فرأى امرأة شابة بضة، فنال منها، فعلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمي، فأدركه فقتله «أعقله» مضارع عقل القتيل، أي: أدى ديته «عافت» كرهت وامتنعت، وأراد: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب، ويقال: الثور في هذا الكلام نبت من نبات الماء، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود، فيضربه البقار؛ لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد، انظر حيوان الجاحظ (١/١٨) والأول أشهر وأعرف، ووقع في شعر الأعشى ما يبينه، وقال الهيبان الفقيمي وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه:

كَمَا ضُرِبَ الْيَعْسُوبُ أَنْ عَافَ بَاقِرٌ   وَمَا ذَنْبُهُ إن عَافَتِ الْمَاءَ بَاقِرُ

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه ـ أي: أدى ديته ـ بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع في التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «وقتلي» الواو عاطفة، قتل: معطوف على اسم إن، وقتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول به لقتل «ثم» حرف عطف «أعقله» أعقل: فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازاً، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعول به «كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور، والجملة في محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «عافت» عاف: فعل ماض، والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف.

الشاهد فيه: قوله «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو القتل.

والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد، سواء أكان مصدراً كما في هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتي (رقم ٣٣٢)، أم كان غير مصدر، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له في شرح البيت السابق.

٣٣٢ ـ لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعَتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِرُ إتْرَاباً عَلَى تَرَبِ

فـ «أرضيَهُ»: منصوب «بأن» محذوفةً جوازاً بعد الفاء، لأن قبلها اسماً صريحاً ـ وهو «تَوَقُّعُ» ـ وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أن يُكلِّمهُ الله إلا وَحْياً أو من وَرَاءِ حِجَابٍ أو يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ فـ «يرسلَ»: منصوب بـ «أَن» الجائزة الحذف، لأن قبله «وَحْياً» وهو اسم صريح.

فإن كان الاسمُ غيرَ صريح ـ أي: مقصوداً به معنى الفعل ـ لم يجز النصب، نحو «الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ» فـ «يغضب»: يجب رفعه، لأنه معطوف على «طائر» وهو اسمٌ غيرُ صريحٍ، لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعلِ، من جهة أنه صلة لأل، وحَقُّ الصلة أن تكون جملةً، فوضع «طائر» موضع

---

٣٣٢ ـ البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «توقع» انتظار، وارتقاب «معتر» هو الفقير الذي يتعرض للجدي والمعروف «أوثر» أفضل، وأرجح «إترابا» مصدر أترب الرجل، إذا استغنى «ترب» هو الفقر والعوز، وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أنني أرتقب أن يتعرض لي ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر، وللعلامة الصبان ـ وتبعه العلامة الخضري ـ هنا زلة سببها عدم الوقوف على معاني الكلمات كما ذكرنا، وتقليد من سبقه، والله يغفر لنا وله، ويتجاوز عنا وعنه.

الإعراب: «لولا» حرف يقتضي امتناع الجواب لوجود الشرط «توقع» مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: لولا توقع معتر موجود، وتوقع مضاف و«معتر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة، أرضي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أوثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «إترابا» مفعول به لأوثر «على ترب» جار ومجرور متعلق بأوثر.

الشاهد فيه: قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح، وهو قوله «توقع».

«يطير» ـ والأصل «الذي يطير» ـ فلما جيء بأل عـدِلَ عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل، لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

* * *

وَشَذَّ حَذْفُ «أنْ» وَنَصْبُ، فِي سِوَى ... مَـا مَرَّ، فَـاقْبَلْ مِنْـهُ مَـا عَـدْلٌ رَوَى[1]

لمـا فَرَغَ من ذكـر الأماكن التي يُنْصَب فيهـا بـ «ـأَنْ» محذوفـةً ـ إما وجوباً، وإما جوازاً ـ ذكر أنَّ حَذْفَ «أنْ» والنَّصْبَ بها في غير ما ذكر شـاذ لا يقاس عليه، ومنـه قولهم: «مُـرْهُ يَحْفِرَهَـا» بنصب «يحفر» أي: مـره أن يحفرها، ومنـه [قولهم] «خُـذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَـأْخُذَكَ» أي: قبـل أن يأخـذك، ومنه قولُه:

٣٣٣ ـ أَلَا أَيُّهَـذَا الـزَّاجِـرِي أَحْضُـرَ الْـوَغَـى
وَأَنْ أَشْـهَـدَ الـلَّذَاتِ، هَـلْ أَنْـتَ مُـخْـلِدِي؟

في رواية من نصب «أَحْضُرَ» أي: أن أحضر.

* * *

(١) «وشذ» فعل ماض «حذف» فاعل شذ، وحذف مضاف و «أن» قصد لفظه: مضاف إليه «ونصب» معطوف على حذف «في سوى» جار ومجرور متعلق بنصب، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فاقبل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منه» جار ومجرور متعلق باقبل «ما» اسم موصول: مفعول به لاقبل «عدل»، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به لاقبل، والعائد ضمير منصوب بروى، والتقدير: فاقبل الذي رواه عدل.

٣٣٣ ـ هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري.

اللغة: «الزاجري» الذي يزجرني، أي: يكفني ويمنعني «الوغى» القتال والحرب، وهو في الأصل: الجلبة والأصوات «مخلدي» أراد هل تضمن لي الخلود ودوام البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهاه عن اقتحام المعارك، ويأمره بالقعود والإحجام. =

= الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «أيهذا» أي: منادى بحرف نداء محذوف، وها: حرف تنبيه وذا: اسم إشارة نعت لأي، مبني على السكون في محل رفع «الزاجري» الزاجر: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، والزاجر مضاف ويا المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «أحضر» فعل مضارع منصوب بأن محذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، و «أن» المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف: أي يزجرني عن حضور الوغى «الوغى» مفعول به لأحضر «وأن» مصدرية «أشهد» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «اللذات» مفعول به لأشهد «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «مخلدي» خبر المبتدأ، ومخلد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

الشاهد فيه: قوله «أحضر» حيث نصب الفعل المضارع بأن محذوفة في غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها، وإنما سهل ذلك وجود «أن» ناصبة لمضارع آخر في البيت ـ وذلك في قوله «وأن أشهد اللذات» ـ.

واعلم أن البيت يروى بوجهين في قوله: «أحضر» أحدهما رفعه، وهي رواية البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله، وثانيهما نصبه، وهي رواية الكوفيين.

قال الأعلم الشنتمري: والشاهد في البيت ـ عند سيبويه ـ رفع «أحضر» لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار «أن» ضرورة، وهو مذهب الكوفيين» أهـ.

واعلم أيضاً أن النحاة يختلفون في جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبك ـ سواء أرفعت المضارع بعد حذفها، أم أبقيته على نصبه ـ فذهب الأخفش إلى جواز الحذف، وجعل منه قوله تعالى: (أفغير الله تأمروني أعبد) جعل «أعبد» مسبوكاً بأن المصدرية محذوفة، والمصدر مجروراً بحرف جر محذوف: أي بالعبادة، ومنه قولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»: أي سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ في السعة، فلا يخرج عليه القرآن الكريم.

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

بِــلاَ وَلاَمٍ طَــالِبــاً ضَــعْ جَــزْمَــا ... فِي الْفِعْــلِ ، هٰكَــذَا بِـلَمْ وَلَمَّــا[1]
وَاجْــزِمْ بِــإِنْ وَمَـنْ وَمَــا وَمَهْـمَــا ... أَيٍّ مَــتَــى أَيَّــانَ أَيْــنَ إِذْ مَــا[2]
وَحَـيْـثُـمَــا أَنَّـى ، وَحَــرْفٌ إِذْمَــا ... كَــإِنْ ، وَبَــاقِــي الأَدَواتِ أَسْمـا[3]

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً، وهو اللام الدالة على الأمر، نحو «لِيَقُمْ زَيْدٌ»، أو على الدعاء، نحو (لِيَقْض عَلَيْنَا رَبُّكَ)، و «لا» الدالة على النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لاَ تَحْزَنْ إنَّ الله مَعَنَا﴾، أو على الدعاء، نحو ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَـا﴾ و «لم» و «لما» وهمـا للنفي، ويختصان بـالمضـارع، وَيَقْلِبَانِ معناهُ إلى المُضِيِّ، نحو «لم يَقُمْ زيد، ولَمَّا يَقُمْ عمرو» ولا يكون النفي بلَمَّا إلا متصلاً بالحال.

والثاني: ما يجزم فعلين، وهو «إنْ» نحو (وَإِنْ تُبْدُوا مَـا فِي أَنْفُسُكُمْ

---

(١) «بلا» جار ومجرور متعلق بقوله «ضع» الآتي «ولام» معطوف على «لا» «طالباً» حال من فاعل «ضع» المستتر فيه «ضع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جزما» مفعول به لضع «في الفعل» جار ومجرور متعلق بضع «هكذا، بلم» جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله: أي ضع كذا بلم «ولما» معطوف على «لم».

(٢) «واجزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بإن» جار ومجرور متعلق باجزم «من، وما، ومهما، أي، متى، أيان، أين، إذما» كلهن معطوفات على «إن» بعاطف مقدر في بعضهن ومذكور في الباقي

(٣) «وحيثما، أنى» معطوفان على «إن» في البيت السابق أيضاً «وحرف» خبر مقدم «إذ ما» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف «وباقي» مبتدأ، وباقي مضاف، و« الأدوات» مضاف إليه «أسما» خبر المبتدأ، وقصره للضرورة.

أوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ) و «مَنْ» نحو (مَنْ يَعْمَلْ سوءًا يُجْزَ بِهِ) و «ما» نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ) و «مهما» نحو (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) و «أيٌّ» نحو (أَيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) و «متى» كقوله:

٣٣٤ - مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

---

٣٣٤ - البيت للحطيئة، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر، ومطلعها:

آثَرْتُ إدْلاَجِي عَلَى لَيْلِ حُرَّةٍ ... هَضِيمِ الْحَشَا حُسَّانَةِ الْمُتَجَرَّدِ

اللغة: «تعشو» أي: تجيئه على غير هداية، قاله اللخمي عن الأصمعي، أو تجيئه على غير بصر ثابت، عن غيره «خير موقد» يحتمل أنه أراد الغلمان الذي يقومون على النار ويوقدونها، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه، وإنما جعله موقداً - مع أنه سيد - لأنه الآمر بالإيقاد، فجعله فاعلاً لكونه سبب الفعل، كما في قوله تعالى: (يا هامان ابن لي صرحاً) وكما في قولهم «هزم الأمير الجيش وهو في قصره، وبنى الأمير الحصن» وما أشبه ذلك.

الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو - مع هذا - ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتجد «تأته» تأت: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعوله «تعشو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في فعل الشرط «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بقوله «تعشو» السابق، وضوء مضاف ونار من «ناره» مضاف إليه، ونار مضاف والهاء مضاف إليه «تجد» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «خير» مفعول أول لتجد، وخير مضاف و «نار» مضاف إليه «عندها» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف وها: مضاف إليه «خير» مبتدأ مؤخر، وخير مضاف و «موقد» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتجد.

الشاهد فيه: قوله «متى تأته... تجد - إلخ» حيث جزم بمتى فعلين، أولهما قوله تأته، وهو فعل الشرط، والثاني قوله «تجد» وهو جواب الشرط وجزاؤه، على ما فصلناه في الإعراب.

و «أَيَّانَ» كقوله:

٣٣٥ ـ أَيَّـانَ نُـؤْمِـنْـكَ تَـأْمَـنْ غَـيْـرَنَـا، وَإِذَا
لَـمْ تُـدْرِكِ الأَمْـنَ مِـنَّـا لَـمْ تَـزَلْ حَـذِرَا

و «أَيْنَمَا» كقوله:

٣٣٦ ـ * أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ *

---

٣٣٥ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

الإعراب «نؤمنك» نعطك الأمان «حذراً» خائفاً، وجلاً.

الإعراب: «أيان» اسم شرط جازم، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية «نؤمنك» نؤمن: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والكاف مفعول به «تأمن» فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «غيرنا» غير: مفعول به لتأمن، وغير مضاف ونا: مضاف إليه «وإذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «تدرك» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأمن» مفعول به لتدرك، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «منا» جار ومجرور متعلق بتدرك «لم» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حذرا» خبر تزل، وجملة «تزل حذرا» جواب «إذا».

الشاهد فيه: قوله «أيان نؤمنك تأمن ـ إلخ» حيث جزم بأيان فعلين، أحدهما فعل الشرط ـ وهو قوله «نؤمنك» ـ والثاني جوابه وجزاؤه ـ وهو قوله «تأمن» ـ على ما بيناه في الإعراب.

٣٣٦ ـ هذا عجز بيت لكعب بن جعيل، وصدره

* صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ *

اللغة: «صعدة» بفتح الصاد وسكون العين ـ هي القناة التي تنبت مستوية، فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف، ويقولون: امرأة صعدة، أي مستقيمة القامة مستوية، على التشبيه بالقناة، كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران «حائر» هو المكان الذي يكون وسطه مطمئناً منخفضاً، وحروفه مرتفعة عالية، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتتها.

المعنى: شبه امرأة ـ ذكرها في بيت سابق ـ بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط، مرتفع الجوانب، والريح تعبث بها وتميلها، وهي تميل مع الريح.

والبيت السابق الذي أشرنا إليه هو قوله:

وَضَجِيعٍ قَدْ تَعَلَّلْتُ بِهِ طَيِّبٌ أَرْدَانُهُ غَيْرُ تَفِلْ =

و «إذْ مَا» نحوُ قولِه:

٣٣٧ - وَإنّكَ إذْ مَا تَأْتِ مَا أنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

و «حَيْثُمَا» نحو قولِه:

٣٣٨ - حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ ... نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأزْمَانِ

= الإعراب: «اينما» أين: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، وما: زائدة «الريح» فاعل بفعل محذوف يقع فعلاً للشرط، يفسره ما بعده، والتقدير: أينما تميلها الريح، و «تميلها» جملته لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف «تمل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الصعدة فاعل.

الشاهد فيه: قوله «أنما... تميلها تمل» حيث جزم بأينما فعلين: أحدهما - وهو الذي يفسره قوله «تميلها» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله «تمل» - جوابه وجزاؤه.

٣٣٧ - البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يقول: إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت المأمور آتياً به، يريد أن الآمر بالمعروف لا يؤتى ثمرته إلا إن كان الآمر مؤتمراً به.

الإعراب: «وإنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «إذ ما» حرف شرط جازم، يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «تأت» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتأت «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «آمر» خبر المبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بآمر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «تلف» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذما، وعلامة جزمه حذف الياء، وفيه ضمير منفصل: مفعول مقدم على عامله، وذلك العامل هو قوله «تأمر» الآتي «تأمر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «من» الموصولة «آتياً» مفعول ثان لتلف.

الشاهد فيه: قوله «إذ ما تأت... تلف» حيث جزم بإذما فعلين: أحدهما - وهو قوله: «تأت» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «تلف» - جوابه وجزاؤه.

٣٣٨ - البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلاً معيناً.

اللغة: «تستقم» تعتدل، وتأخذ في الطريق السوي «نجاحاً» ظفراً بما تريد ونوالاً لما تأمل «غابر» باقي.

الإعراب: «حيثما» حيث: اسم شرط جازم، يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه =

و «أنّى» نحو قوله:

٣٣٩ - خَلِيلَيَّ أَنَّى تَـأْتِيَـانِيَ تَـأْتِيَـا   أَخـاً غَيْـرَ مَـا يُـرْضِيكُمَـا لاَ يُحَـاوِلُ

وهذه الأدَوَاتُ - التي تجزم فعلين - كُلُّهَا أسماء، إلا «إنْ، وإذْ مَـا» فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كُلُّهَا حروفٌ.

* * *

= وجزاؤه، وهو مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، وما: زائدة «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع، جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم وعلامة جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر «نجاحاً» مفعول به ليقدر «في غابر» جار ومجرور متعلق بيقدر، وغابر مضاف و «الأزمان» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «حيثما تستقم يقدر - إلخ» حيث جزم بحيثما فعلين: أحدهما - وهو قوله «تستقم» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله «يقدر» - جواب الشرط وجزاؤه.

٣٣٩ - وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها، لأنه مثنى، وهو مضاف وياء المتلكم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف مبني على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذي هو تأتيا الثاني «تأتياني» تأتيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «تأتيا» فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل «أخا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة «غير» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «لا يحاول» الآتي - وغيرمضافو «ما» اسم موصول: مضاف إليه «يرضيكما» يرضي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لا» نافية «يحاول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله «أخا» السابق، والجملة في محل نصب صفة لقوله أخا.

الشاهد فيه: قوله «أنى تأتياني تأتيا - إلخ» حيث جزم «بأنى فعلين: أحدهما - وهو قوله «تأتياني» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله «تأتيا» - جواب الشرط وجزاؤه.

ولا يقال إنه قد اتحد الشرط والجواب؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته وهي المفعول به ولواحقه، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَاباً وُسِمَا[١]

يعنى أن هذه الأدواتِ المذكورةَ في قوله: «وَاجْزِمْ بإنْ ـ إلى قوله: وَأَنَّى» يقتضين جملتين: إحداهما ـ وهي المتقدمة ـ تسمى شرطاً، والثانية ـ وهي المتأخرة ـ تسمى جواباً وجَزَاء، ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصْلُ فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون آسمية، نحو: «إنْ جَاءَ زيد أكرمته، وإن جاء زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ».

* * *

وَمَاضِيَيْنِ، أَوْمُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا ـ أَوْمُتَخَالِفَيْنِ[٢]

إذا كان الشرط والجزاء جملتين[٣] فعليَّتَيْنِ فيكونان على أربعة أنحاء:

(١) «فعلين» مفعول مقدم على عامله ـ وهو قوله «يقتضين» ـ «يقتضين» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة، ونون النسوة فاعل «شرط» مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في معرض التفصيل «قدما» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «يتلو» فعل مضارع «الجزاء» فاعل يتلو «وجواباً» مفعول ثان تقدم على عامله ـ وهو قوله «وسم» الآتي ـ «وسما» وسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله الجزاء، وهو المفعول الأول.

(٢) «وماضيين» مفعول ثان تقدم على عامله ـ وهو قوله «تلفيهما» الآتي ـ «أو» عاطفة «مضارعين» معطوف على قوله «ماضيين» السابق «تلفيهما» تلفي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول تلفي الأول «أو» عاطفة «متخالفين» معطوف على قوله مضارعين.

(٣) لا عذر للشارح في قوله «جملتين» من وجهين؛ الأول: أن الناظم قال «فعلين يقتضين» والوجه الثاني: أن الشرط لا يكون جملة، وإنما يكون فعلاً، فأما الجواب فقد يكون فعلاً وقد يكون جملة، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية؛ وإذا كان الشرط فعلا ماضياً كان هذا الفعل وحده في محل جزم كما قال الشارح نفسه.

الأول: أن يكـون الفعلان مـاضيين، نحو «إنْ قَـامَ زَيْدٌ قَـامَ عَمْرٌو» ويكـونـان في مَحَـل جَـزْمٍ، ومنــه قـولُــه تعـالى: ﴿إنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأنْفُسِكُمْ﴾.

والثـاني: أن يكونـا مضارعين، نحـو «إن يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عَمـرٌو» ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾.

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو «إنْ قَـامَ زيد يَقُمْ عمرو» ومنه قولُه تعالى: ﴿مَنْ كان يُـرِيدُ الْحَيَـاةَ الدُّنْيَـا وَزِينَتَهَا نُـوَفِّ إلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فيها﴾.

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً، والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنـه قولُه:

٣٤٠ ـ مَنْ يَكِـدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتَ مِنْـهُ ... كَـالشَّجَـا بَيْنَ حَـلْقِـهِ وَالْـوَرِيـدِ

---

٣٤٠ ـ هذا البيت لأبي زبيد الطائي، من قصيدة أولها:

إنَّ طُـولَ الْـحَـيَـاةِ غَـيْـرُ سُـعُـودِ ... وَضَـلاَلٌ تَـأَمِـيـلُ نَـيْـلِ الْـخُـلُودِ

اللغة: «يكدني» من الكيـد ـ من باب بـاع ـ يخدعني، ويمكـر بـي «الشجا» مـا يعترض في الحلق كالعظم «الوريد» هو الودج، وقيل بجنبه.

المعنى: يرثي ابن أخته، ويعدد محاسنـه، فيقول: كنت لي بحيث إن من أراد أن يخـدعني ويمكر بي فإنك تقف في طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه، كما يقف الشجا في الحلق فيمنـع وصول شيء إلى الجوف، وكني بذلك عن انتقامه ممن يؤذيه.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابـه وجزاؤه، وهـو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يكـدني» يكد: فعـل مضارع فعـل الشرط، مجـزوم بالسكـون، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وفاعله ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى اسم الشرط «كنت» كـان: فعـل مـاض نـاقص، مبني على فتـح مقـدر في محـل جـزم جـواب الشـرط، وتـاء المخاطب اسمه «منه، كالشجا» جاران ومجـروران يتعلقان بمحـذوف خبر كـان «بين» ظرف متعلق بالخبر، وبين مضاف وحلق من «حلقه» مضاف إليه، وحلق مضـاف والهاء مضـاف إليه «والـوريد» =

وقوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»(١).

* * *

وبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ(٢)

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً ـ جاز جَزْمُ الجزاء، ورَفْعُه، وكلاهما حَسَنٌ: فتقول: «إنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عمرو، ويقومُ عمرو» ومنه قولُه:

= معطوف على حلقه.

الشاهد فيه: قوله «من يكدني... كنت ـ إلخ» حيث جزم بمن الشرطية فعلين: أحدهما ـ وهو قوله «من يكدني» ـ فعل الشرط، والثاني ـ وهو قوله «كنت» ـ جواب الشرط وجزاؤه، وأولهما فعل مضارع، وثانيهما فعل ماض، وسنتكلم على هذه المسألة ونستدل لمثل ما ورد في هذا البيت قريباً جداً.

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً، يختص بالضرورة الشعرية. وذهب الفراء ـ وتبعه الناظم ـ إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الراجح عندنا، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثراً ونظماً، فمن النثر الحديث الذي أثره الشارح، ومنه قول عائشة رضي الله عنها «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق» ومن الشعر البيت الذي رواه الشارح، ومنه قول قعنب بن أم صاحب:

إنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً مِنِّي، وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فقد جزم بإن قوله «يسمعوا» شرطاً، وهو فعل مضارع، وقوله «طاروا» جواباً وهو فعل ماض، ويروى عجزه «وما يسمعوا من صالح دفنوا» فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضاً.

(٢) «بعد» ظرف متعلق بقوله «حسن» الآتي، وبعد مضاف و«ماض» مضاف إليه «رفعك» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «الجزا» قصر للضرورة: مفعول به للمصدر «حسن» خبر المبتدأ «ورفعه» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «بعد» ظرف متعلق بقوله «وهن» الآتي، وبعد مضاف، و«مضارع» مضاف إليه «وهن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

٣٤١ ـ وَإن أَتَـاهُ خَلِيـلٌ يَـوْمَ مَسْـأَلـةٍ يَقُـولُ: لَا غَـائِبٌ مَـالِي وَلَا حَـرِمُ

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجَبَ الجزم [فيهما] ورَفعُ الجزاء ضعيفٌ كقولِه:

٣٤٢ ـ يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يا أقْرَعُ إنّـكَ إن يُصْـرعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ

***

٣٤١ ـ هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة مطلعها:

قِفْ بِـالـدِّيَـارِ التي لَمْ يَـعْفُـهـا الْقِـدَمُ بَـلَى، وَغَـيَّـرَهَـا الأَرْوَاحُ وَالـدِّيَـمُ

اللغة: «خليل» أي فقير محتاج؛ مأخوذ من الخلة ـ بفتح الخاء ـ وهي الفقر والحاجة «مسألة» مصدر سأل يسأل: أي طلب العطاء، واسترفد المعونة، ويروى «يوم مسغبة» والمسغبة هي الجوع «حرم» بزنة كتف ـ أي ممنوع.

المعنى يقول: إن هذا الممدوح كريم جواد، سخي يبذل ما عنده؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترفد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ولم يمنعه إجابة سؤاله.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين «أتاه» أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط، والهاء مفعوله «خليل» فاعل أتى «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله أتاه، ويوم مضاف و «مسألة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط ـ وستعرف ما فيه «لا» نافية عاملة عمل ليس «غائب» اسم لا مرفوع بها «مالي» مال: فاعل لغائب سد مسد خبر لا، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «حرم» معطوف على غائب، هكذا قالوا، والأحسن عندي أن يكون حرم خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا أنت حرم، فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة.

الشاهد فيه: قوله «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وفعل الشرط ماضياً، وهو قوله «أتاه» ـ وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد، أي: إن أتاه فيقول ـ إلخ، وهو عند سيبويه ـ على التقديم والتأخير، أي: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب ـ إلح، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفاً والمذكور إنما هو دليله.

٣٤٢ ـ هذا البيت من رجز لعمرو بن خثارم البجلي، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي، وخالد بن أرطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الاقرع ابن حابس ـ وكان عالم العرب في زمانه ـ ليحكم بينهما، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس.

الإعراب: «يا» حرف نداء «أقرع» منادى مبني على الضم في محل نصب «ابن» نعت لأقرع بمراعاة =

وَٱقْـرُنْ بِـفَـا حَـتْـمـاً جَـوَابـاً لَـوْ جُـعِـلْ
شَــرْطـاً لإِنْ أَوْ غَـيْـرِهَـا، لَـمْ يَـنْـجَـعِـلْ(١)

أي: إذا كان الجوابُ لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجملة الاسمية، نحو «إن جَاءَ زَيدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ» وكفعل الأمر، نحو «إن جاء زيد فَاضْرِبْهُ» وكالفعلية المنفية بما، نحو «إن جاء زيد فما أَضْرِبْهُ» أو «لَنْ» نحو «إن جاء زيد فَلَن أضرِبَهُ».

فإن كان الجوابُ يصلح أن يكون شرطاً ـ كالمضارع الذي ليس

= محله، وابن مضاف و «حابس» مضاف إليه «يا أقرع» توكيد للنداء الأول «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «إن» شرطية «يصرع» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أخوك» أخو: نائب فاعل يصرع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وسيبويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر إن، والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «إن يصرع... تصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وفعل الشرط مضارع، وذلك ضعيف واه، وهل يختص بالضرورة الشعرية؟. والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر، وفاقاً للمحقق الرضي، بدليل وقوعه في القرآن الكريم، وذلك في قراءة طلحة بن سليمان (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع يدرك.

(١) «واقرن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق باقرن «حتما» حال بتأويل اسم الفاعل: أي حاتماً «جواباً» مفعول به لاقرن «لو» حرف شرط غير جازم «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول «شرطاً» مفعول ثان لجعل «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شرطاً «أو» عاطفة «غيرها» غير: معطوف على إن، وغير مضاف وها مضاف إليه «لم» نافية جازمة «ينجعل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب، وهذه الجملة جواب لو، ولو وشرطها وجوابها في محل نصب صفة لقوله جواباً.

منفياً بما، ولا بلن، ولا مقروناً بحرف التنفيس، ولا بقَد، وكالماضي المتصَرِّفِ الذي هو غيرُ مقرونٍ بقَد ـ لم يجب اقترانه بالفاء، نحو «إن جَاءَ زَيدٌ يَجِيء عمرو» أو «قَامَ عَمْرٌو».

* * *

وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إذَا الْمُفَاجَأَة كَـ «إنْ تَجُدْ إذاً لَنَا مُكَافَأَه»(١)

أي: إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانهُ بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفُجَائية مُقَامَ الفاء، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استِغْنَاء بفَهْمِ ذلك من التمثيل، وهو «إن تَجُدْ إذاً لنا مكافأة».

* * *

وَالْفِعْلُ منْ بَعْدِ الْجَزا إنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ(٢)

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ [مضارعٌ] مقرون بالفاء أو الواو ـ جاز

(١) «وتخلف» فعل مضارع «الفاء» مفعوله «إذا» قصد لفظه: فاعل تخلف، وإذا مضاف و «المفاجأة» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «كإن» الكاف جارة لقول محذوف، إن: شرطية «تجد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» رابطة للجواب بالشرط «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكافأة» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «والفعل» مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بقوله «يقترن» الآتي، وبعد مضاف، و «الجزا» قصر للضرورة: مضاف إليه «إن» شرطية «يقترن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «بالفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله يقترن «أو الواو» معطوف على الفاء «بتثليث» جار ومجرور متعلق بقوله فمن الآتي «قمِنْ» خبر المبتدأ ـ وهو قوله «الفعل» ـ وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قرىء بالثلاثة قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا ما في أنْفُسِكم أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ الله، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ بجزم «يغفر» ورفعه، ونصبه، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قولُه:

٣٤٣ ـ فَإنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

روي بجزم «نأخذ» ورفعِهِ، ونصبِهِ.

* * *

٣٤٣ ـ البيتان للنابغة الذبياني، وقبلهما بيت يخاطب به عصاماً حاجب النعمان ابن المنذر، وهو قوله:

أَلَمْ أُقْسِمْ عَلَيْكَ لِتُخْبِرَنِّي أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الْهُمَامُ؟

اللغة: «يهلك» من باب ضرب يضرب ـ فعل لازم يتعدى بالهمزة كما في قوله تعالى (أهلكت مالاً لبداً) وبنو تميم يعدونه بنفسه «أبو قابوس» هي كنية النعمان ابن المنذر، وقابوس: يمتنع من الصرف للعلمية والعجمة «ربيع الناس» كنّى به عن الخصب والنماء وسعة العيش ورفاغته، وجعل النعمان ربيعاً لأنه سبب ذلك «البلد الحرام» كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سبباً فيه؛ إذ أنه كان يجير المتستجير ويؤمن الخائف «بذناب عيش» ذناب كل شيء ـ بكسر الذال ـ عقبه وآخره «أجب الظهر» أي: مقطع السنام، شبه الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال غيره، وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها، ببعير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنصب سنامه، تشبيهاً مضمراً في النفس، وطوى ذكر المشبه به، وذكر بعض لوازمه، وقوله «ليس له سَنَام» فضل في الكلام وزيادة يدل عليها سابقه.

الإعراب: «فإن» شرطية «يهلك» فعل مضارع، فعل الشرط «أبو» فاعل يهلك، وأبو مضاف، و «قابوس» مضاف إليه «يهلك» جواب الشرط «ربيع الناس» فاعل يهلك ومضاف إليه «والبلد» معطوف على ربيع «الحرام» نعت للبلد «ونأخذ» يروى بالجزم فهو معطوف على جواب الشرط، ويروى بالرفع فالواو للاستئناف، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التي تقتضي جزمه أو نصبه، ويروى بالنصب فالواو حينئذ واو المعية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وإنما ساغ ذلك ـ مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفي، أو استفهام، أو نحوهما ـ لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، لكونه معلقاً بالشرط؛ فأشبه الواقع بعد الاستفهام «بعده» بعد: ظرف=

وَجَـزْمٌ أوْ نَـصْبٌ لِفِـعْـلٍ إثْـرَفَـا   أو وَاوٍ آن بـالْـجُـمـلَتَيـن آكتَـنَفَـا[1]

إذا وقـع بين فعل الشـرط والجزاء فعـلٌ مضارعٌ مقـرون بالفـاء، أو الـواو - جاز نصبه وجزمـه، نحو «إنْ يَقُم زيـد، ويَخْرُجْ خـالدٌ، أكْـرِمْكَ» بجزم «يخرج» ونصبه، ومن النصب قولُه:

٣٤٤ - وَمَـنْ يَـقْـتَـرِبْ مِـنَّـا وَيَـخْـضَـعَ نُـؤْوِهِ
وَلَا يَـخْشَ ظُـلْـمـاً مَـا أقَـامَ وَلَا هَـضْـمَـا

***

= متعلق بناخذ، وبعـد مضاف، وضمير الغائب مضـاف إليه «بـذناب» جـار ومجرور متعلق بنـأخذ، وذنـاب مضـاف و «عيش» مضـاف إليـه «أجب» صفـة لعيش مجـرورة بـالكسـرة الـظاهـرة، وأجب مضاف، و «الظهر» مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص «لـه» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر ليس مقدم «سنام» اسم ليس تأخر عن خبرها، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة ثانية لعيش.

الشاهد فيه: قوله «ونأخذ» بالأوجه الثلاثة، وقد بينا ذلك مع إعراب البيتين.

(١) «وجزم» مبتدأ «أو» عاطفة «نصب» معطوف على جزم «لفعـل» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر المبتدأ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل التنازع، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إمـا محذوفاً يفهم من السيـاق، تقديره: حائز، أو نحوه، وإما الجملة الشرطيـة الآتية «إثـر» ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل، وإثر مضاف و «فا» قصر للضرورة: مضـاف إليه «أو» عـاطفة «واو» معـطوف على فا «إن» شرطية «بالجملتين» جار ومجرور متعلق باكتنفا الآتي «اكتنفا» فعل ماض فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف.

٣٤٤ - البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «يقترب» يدنو، ويقرب «يخضع» يستكين، ويذل «نؤوه» تنزله عندنا «هضماً» ظلماً، وضياعـاً لحقوقه.

الإعراب: «ومن» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعـل الشرط، والثـاني جوابـه وجزاؤه، وهـو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يقترب» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيـه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية «منا» جار ومجرور متعلق بقوله يقترب «ويخضع» الـواو واو المعية، ويخضع: فعل مضارع منصوب بأن مضمـرة وجوبـاً بعد واو المعيـة لتنزيـل الشرط منـزلة =

وَالشَّـرْطُ يُغْنِي عَنْ جَـوَابٍ قَـدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَـدْ يَـأْتِي إِنْ الْمَعْنِي فُهِمْ(١)

يجوز حذْفُ جواب الشرط، والاستغناءُ [بالشـرط] عنه، وذلـك عند مـا يدلُّ دليـلٌ على حذفـه، نحـو «أنْتَ ظَـالِمٌ إنْ فَعَلْتَ» فحـذف جـواب الشرط لدلالة «أنت ظالم» عليه، والتقديـر: «أنت ظالم، إن فعلت فـأنت ظالم»، وهذا كثير في لسانهم.

أما عكسه ـ وهو حذف الشرط والاستغناءُ عنه بالجزاءِ ـ فقليلٌ، ومنه قولُه:

= الاستفهام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية أيضـاً «نؤوه» نؤو: فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والهاء مفعول به «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يخش» فعل مضارع معطوف على جواب الشرط، مجـزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً «ظلماً» مفعول به ليخش «ما» مصدرية ظرفية «أقام» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيـه «ولا» الواو عـاطفة، لا: نافية «هضماً» معطوف على قوله «ظلماً».

الشاهد فيه: قوله «ويخضع» فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه.

ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى، وهو من شواهد سيبويه:

وَمَـنْ لاَ يُـقَـدِّمْ رِجْـلَهُ مُـطْمَئِـنَّـةً فَيُثْبِتَـهَـا فِي مُسْتَـوى الأرض يَـزْلَقِ

(١) «والشرط» مبتدأ «يغني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديـره هو يعـود إلى الشرط، والجملة في محـل رفع خبـر المبتدأ «عن جـواب» جار ومجـرور متعلق بيغني «قـد» حـرف تحقيق «علم» فعـل ماض مبني للمجهـول، ونائب الفـاعل ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود على جـواب، والجملة في محل جـر صفة لجـواب «والعكس» مبتـدأ «قـد» حـرف تقليـل «يـأتي» فعـل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هـو يعود إلى العكس، والجملة في محـل رفع خبـر المبتدأ «إن» شرطيـة «المعنى» نائب فـاعل لفعـل محذوف يفسـره ما بعـده «فهم» فعل مـاض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المعنى، والجملة لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف.

٣٤٥ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

[أي: وإلاّ تطلقها يَعْلُ مفرقَكَ الْحُسَام].

* * *

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ[1]

كلُّ وَاحِدٍ من الشرط والقَسَمِ يَسْتَدْعِي جواباً، وجواب الشرط: إما مجزوم، أو مقرون بالفاء، وَجوابُ القَسَم إن كان جملة فعلية مثبتة،

---

٣٤٥ ـ البيت لمحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص، من أبيات يقولها في زوج أخت امرأته، أو في زوج امرأة كان يحبها ـ واسمه مطر ـ وقد تقدم بعض هذه الأبيات في باب النداء مع الإشارة إلى حديثه، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش ٣٠٧).

اللغة: «بكفء» ـ بوزان قفل ـ أي نظير مكافىء «مفرق» بكسر الراء أو فتحها ـ وسط الرأس «الحسام» السيف.

الإعراب: «فطلقها» طلق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به «فلست» الفاء تعليلية، ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «لها» جار ومجرور متعلق بقوله «كفء» الآتي «بكفء» الباء زائدة، كفء: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة «وإلا» الواو عاطفة، إن: شرطية أدغمت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، أي وإلا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرقك» مفرق: مفعول به ليعل، ومفرق مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «الحسام» فاعل يعل.

الشاهد فيه: قوله «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب، وقد ذكرنا تقديره في إعراب البيت، وذكره الشارح العلامة.

(١) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق باحذف، ولدى مضاف و «اجتماع» مضاف إليه، واجتماع مضاف و «شرط» مضاف إليه «وقسم» معطوف على شرط «جواب» مفعول به لاحذف، وجواب مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «أخرت» أخر: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بأخرت محذوف، والتقدير ما أخرته «فهو» الفاء للتعليل، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ملتزم» خبر المبتدأ.

مُصَـدَّرَة بمضارع ـ أُكِّـد بالـلام وَالنـون نحـو: «وَالله لأضـربَنَّ زيـداً» وَإن صُدِّرَت بماضٍ اقتـرن بالـلام وَقد[1]، نحـو «وَالله لقد قَـامَ زَيْدٌ» وَإن كـانَ جملة اسمية فبإنَّ وَاللام، أوَ اللام وَحدها، أوْ بإنَّ وَحدهـا، نحو «وَالله إنَّ زيداً لقائم» و «وَالله لزَيْدٌ قائم» و «والله إنَّ زيداً قائم» وإن كان جملة فعلية منفيـة [فينفى] بما أو لا أو إنْ، نحـو «والله ما يقـوم زيد، ولا يقـوم زيد، وإنْ يَقُومُ زيد» والاسمية كذلك.

فإذا اجتمع شرط وقسم حُذِفَ جوابُ المتأخِّـرِ منهما لـدلالة جـواب الأول عليه، فتقول: «إنْ قَامَ زَيْدٌ وَالله يَقُمْ عَمْرٌو»، فتحذف جوابَ القسم لدلالة جـواب الشرط عليـه، وتقول: «والله إن يَقُمْ زيـد لَيَقُومَنَّ عمـرو»، فتحذف جوابَ الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

* * *

وَإنْ تَـوَالَـيَـا وَقَـبْـلُ ذُو خَـبَـرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ، مُطْلَقـاً، بِلاَ حَـذَرْ[2]

أي: إذا اجتمع الشرطُ وَالقَسَمُ أجيبَ السابقُ منهما، وَحُذِفَ جَوَابُ

(١) وربمـا حذفت الـلام وقد جميعـاً، وذلك إن طـالت جملة القسم، وذلك نحـو قولـه تعالى: (قتـل أصحاب الأخدود) فإن هذه الجملة جواب القسـم في أول السورة، وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد، ثم إن الذي يقترن باللام وقد معاً هو الماضي المتصرف، فـأما الجـامـد فيقتـرن بالـلام وحدها، نحو «والله لعسى زيد أن يقوم، ووالله لنعم الرجل زيد».

(٢) «إن» شرطية «تواليا» توالي: فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعله «وقبل» الواو واو الحـال، قبـل: ظرف متعلق بمحـذوف خبر مقـدم «ذو» متبدأ مؤخـر، وذو مضاف و «خبـر» مضـاف إليـه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من ألف الاثنين في «تواليا» السابق «فالشرط» الفاء واقعة في جواب الشرط، الشرط: مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «رجح» الآتي ـ «رجح» فعـل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جـزم جواب الشـرط «مـطلقـاً» حال من الشرط «بلا حذر» جار ومجرور متعلق برجح.

المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذُو خَبَرٍ، فإن تقدم عليهما ذُو خَبَرٍ رُجِّحَ الشرطُ مطلقاً، أي: سواء كان متقدماً أو متأخراً، فَيُجَاب الشرط ويحذف جواب القسم، فتقول: «زَيْدٌ إنْ قَامَ وَاللهِ أُكْرِمْهُ» و«زَيْدٌ وَاللهِ إنْ قَامَ أُكْرِمْهُ».

* * *

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ [1]

أي: وقد جاء قليلاً ترجيحُ الشرط على القَسَمِ عند اجتماعهما وتَقَدُّمِ القَسَمِ، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قولُه:

٣٤٦ - لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ
لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

---

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «رجح» فعل ماض للمجهول «بعد» ظرف متعلق برجح، وبعد مضاف و«قسم» مضاف إليه «شرط» نائب فاعل رجح، و«بلا ذي» جار ومجرور متعلق برجح، وذي مضاف، و«خبر» مضاف إليه «مقدم» نعت لذي خبر.

٣٤٦ - البيت للأعشى: ميمون بن قيس، من قصيدة له مشهورة، معدودة في المعلقات، مطلعها:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أيُّهَا الرَّجُلُ؟
غَرَّاءُ فَرْعَاءُ مَصْقُولٌ عَوَارِضُهَا تَمْشِي الْهُوَيْنَا كَمَا يَمْشِي الْوَجِي الْوَجِلُ
كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا مَرُّ السَّحَابَةِ لاَ رَيْثٌ وَلاَ عَجَلُ

اللغة: «منيت» ابتليت، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني «عن غب» عن - هنا - تؤدي المعنى الذي تؤديه بعد، وغب كذا - بكسر الغين - أي: عقبه، ويروى *.. عن جد * والجد - بكسر الجيم - المجاهدة، أي الشدة «لا تلفنا» لا تجدنا «ننتفل» نتملص ونتخلص.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، أي: والله لئن - إن: شرطية «منيت» مني: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» جار ومجرور متعلق بمنيت «عن غب» جار ومجرور متعلق بمنيت أيضا، وغب مضاف و«معركة» مضاف إليه «لا» نافية «تلفنا» تلف: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونا: =

فَلَامُ «لئن» مَوطئة لقسم محذوفٍ - والتقدير: والله لَئِنْ - و «إنْ»: شَرْطٌ، وجوابُه «لا تُلْفِنَا» وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُجَبِ القَسَمُ، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير - وهو إجابة القسم لتقَدُّمِهِ - لقيل: لا تُلْفِينَا، بإثبات الياء، لأنه مرفوع.

* * *

= مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله «ننتقل» الآتي، ودماء مضاف، «القوم» مضاف إليه «ننتقل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثاني لتلفي.

الشاهد فيه: «قوله لا تلفنا» حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه. وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جواباً للقسم لجاء به مرفوعاً، لا مجزوماً، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

فَصْلُ لَوْ

«لَـوْ» حَـرْفُ شَـرْطٍ، فـي مُـضِـيٍّ، وَيَـقِـلّ
إيـلاَؤُهَـا مُـسْـتَـقْـبَـلاً، لٰـكِـنْ قُـبِـلْ[1]

لو تستعمل استعمالين:

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيّة، وعلامتها صحة وُقُـوع «أنْ» مَوْقِعَهَـا، نحـو «وَدِدْتُ لَـوْ قَـامَ زَيْـدٌ» أي: قِيَـامَـهُ، وقـد سبق ذِكْـرُهَـا في بـاب الموصول[2].

الثاني: أن تكون شرطية، ولا يليها ـ غالباً ـ إلا ماضٍ معنى، ولهذا قال: «لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ» وذلك نحو قولك. «لَـوْ قَامَ زَيْـدٌ لَقُمْتُ» وفَسَّرَهَا سيبويه بأنها حَرْفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، وفَسَّرَهَـا غيره بـأنها حـرف امتنـاع لامتنـاع، وهـذه العبـارة الأخيـرة هي المشهـورة، والأول الاصحُّ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليـه أشار بقـوله «ويقـل إيلاؤها مستقبلاً» ومنه قوله تعـالى: ﴿وَلْيَخْشَ الّذِينَ لَـوْ تَرَكُـوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ وقوله:

---

(١) «لو» قصد لفظه: مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ، وحرف مضـاف، و«شرط» مضـاف إليه «في مضي» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط «ويقل» فعل مضارع «إيلاؤها» إيلاء: فاعل يقـل، وإيلاء مضاف، وها: مضاف إليه، من إضافة المصـدر إلى مفعولـه الأول «مستقبلاً» مفعـول ثان للمصـدر «لكن» حرف استدراك «قبل» فعل ماض، مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هـو يعود إلى إيلائها المستقبل هو نائب الفاعل.

(٢) قد أنكر جماعة من النحاة مجيء لو مصدرية، وقد، ذكرنا ذلك مفصلاً في ص ٣٥٧ الآتية.)

٣٤٧ ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأخْيَلِيّةَ سَلَّمَتْ عَلَيّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ، أَوْ زَقَا إلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

* * *

وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كإنْ لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِن(١)

---

٣٤٧ ـ البيتان لتوبة بن الحمير ـ بضم الحاء المهملة، وفتح الميم، وتشديد الياء المثناة.

اللغة: «جندل» بفتحتين بينهما سكون ـ أي حجر «صفائح» هي الحجارة العراض التي تكون على القبور «البشاشة» طلاقة الوجه «زقا» صاح «الصدى» ذكر اليوم، أو هو ما تسمعه في الجبال كترديد لصوتك.

المعنى: يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته، وقد حجبته عنها الجنادل والأحجار العريضة، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوي البشاشة، أو لناب عنه في تحيتها صدى يصيح من جانب القبر.

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلى» اسم أن «الأخيلية» نعت لليلى «سلمت» سلم: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى، والجملة في محل رفع خبر أن و «أن» ومعموليها في تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ولو ثبت تسليم ليلى، وإما مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولو تسليم ليلى حاصل، مثلاً، وقد بين الشارح هذا الخلاف قريباً (ص٣٥٦) وعلى أية حال فهذه الجملة هي جملة الشرط «على» جار ومجرور متعلق بسلمت «ودوني» الواو واو الحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «لسلمت» اللام هي التي تقع في جواب لو، وسلم: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل «تسليم» منصوب على المفعولية المطلقة، وتسليم مضاف و «البشاشة» مضاف إليه، «أو» عاطفة «زقا» فعل ماض، معطوف على «سلمت» الماضي «إليها» جار ومجرور متعلق بزقا «صدى» فاعل زقا «من جانب» جار ومجرور متعلق بقوله «صائح» الآتي، وجانب مضاف، و «القبر» مضاف إليه «صائح» نعت لصدى.

الشاهد فيه: وقوع الفعل المستقبل في معناه بعد لو، وهذا قليل.

(١) «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «في الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر الآتي «بالفعل» جار ومجرور متعلق بالاختصاص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك ونصب «لو» قصد لفظه: اسم لكن «أن» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ «بها» جار ومجرور=

يعني أن «لو» الشرطيَّةَ تختصُّ بالفعل، فلا تدخل على الاسم، كما أنَّ «إنْ» الشرطية كـذلك، لكن تـدخل «لَـوْ» على «أنَّ» واسمها وخبـرها، نحو: «لَوْ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ لَقُمْتَ». واختلف فيها، والحالَةُ هذِه، فقيـل: هي باقية على اختصاصِهَا، و«أَنَّ» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعلٌ بفعل محـذوف، والتقديـر «لـو ثبَتَ أن زيـداً قـائم لقمت» [أي: لـو ثبتَ قيـامُ زَيدٍ]، وقيل: زالَتْ عن الاختصاص، و«أَنَّ» وما دخلت عليـه في موضـع رفـعٍ مبتدأ، والخبـرُ محذوفٌ، والتقـدير «لَـوْ أَنَّ زَيْداً قَـائِمٌ ثَابِتٌ لَقُمْتُ» أي: لَوْ قِيَامُ زَيْدٍ ثَابِتٌ، وهذا مذهب سيبويه

* * *

وَإنْ مُـضَـارِعٌ تَـلاَهَـا صُـرِفَـا ... إلَى المُضِيِّ، نَحْـوَ لَـوْ يَفِي كَفَى[1]

قد سبق أن «لو» هذه لا يليها ـ في الغالب ـ إلا ما كـان ماضيـاً في المعنى، وذَكَـرَ هنا أنـه إن وقـع بعـدهـا مضـارعٌ فـإنهـا تَقْلِبُ معنـاه إلى المضيِّ، كقوله:

= متعلق بقوله «تقترن» الآتي «قد» حرف تقليل «تقترن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقـديره هي يعـود إلى «أن»، والجملة من الفعل وفـاعله المستتر فيـه في محل رفـع خبر المبتـدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر لكن.

(١) «وإن» شرطية «مضارع» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «تلاها» تلا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعـود إلى مضارع، وهـا مفعول، والجملة لا محـل لها مفسـرة «صرفـا» صرف: فعل مـاض مبني للمجهول، وهـو جواب الشـرط، ونائب الفـاعل ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مضارع» السابق، والألف للاطلاق «إلى المضي» جار ومجرور متعلق بصـرف «نحو» خبر مبتدأ محذوف ـ أي وذلك نحو ـ «لـو» حرف شـرط غير جـازم «يفي» فعل مضـارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه «كفى» جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل جر بإضافـة «نحو» إليه على تقدير مضاف، أي: نحو قولك لو يفي كفى.

٣٤٨ ـ رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّـذِينَ عَهِدْتُهُمْ يَبْكُـونَ مِنْ حَـذَرِ الْعَـذَابِ قُعُـودَا
لَـوْ يَسْمَعُـونَ كَمَـا سَمِعْتُ كَـلاَمَهَـا خَـرُّوا لِـعَـزَّةَ رُكَّعـاً وَسُـجُـودَا

أي: لو سمعوا.

ولا بُدَّ لِلَوْ هذه من جواب، وجوابُهَـا: إما فعـلٌ ماضٍ، أو مضـارعٌ منفي بلم.

٣٤٨ ـ البيتان لكثير عزة، يتحدث فيهما عن تأثير عزة عليه ومنتشه.

اللغة: «رهبان» جمع راهب، وهو عابد النصارى «مدين» قرية بساحل الطور «قعوداً» جمـع قاعـد، مأخوذ من قعد للأمر، أي اهتم له واجتهد فيه.

الإعراب: «رهبان» مبتدأ، ورهبان مضاف و «مدين» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة «والذين» اسم موصول معطوف على رهبـان «عهدتهم»، عهـد: فعل مـاض، وتاء المتكلم فـاعله، مبني على الضم في محـل رفـع، وضميـر جمـاعـة الغـائبين العـائـد على الـذين مفعـول بـه لعهـد، والجملة لا محل لهـا من الإعـراب صلة «يبكـون» فعـل مضـارع، وواو الجمـاعـة فـاعله، والنـون علامـة الرفـع، والجملة في محل نصب حـال من المفعـول في عهـدتهم «من حـذر» جـار ومجرور متعلق بقوله «يبكون» السابق، وحذر مضاف و «العذاب» مضاف إليه «قعوداً» منصوب على الحال: إما من المفعـول في عهدتهم كجملة يبكـون فتكون الحـال مترادفـة، وإما من الفـاعل في يبكون فتكون الحال متداخلة «لـو» حرف امتنـاع لامتناع «يسمعـون» فعل مضـارع، وواو الجماعـة فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة شرط لو لا محل لهـا من الإعراب «كمـا» الكاف جـارة، ما: مصدرية «سمعت» فعل وفاعل، و «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصـدر مجرور بـالكاف، والجـار والمجـرور متعلق بمحذوف نعت لمصـدر محذوف، أي: سمـاعـاً مثـل سماعي «كـلامهـا» كـلام: تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وكلام مضاف، وها: مضاف إليه «خروا» خر: فعل ماض، وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا محل لها من الإعراب، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رهبان مدين «لعزة» جار ومجـرور متعلق بقولـه «خروا» السـابق «ركعاً» حال من الواو في خروا «وسجوداً» معطوف على قوله ركعاً

الشاهد فيه: قوله «لو يسمعون» حيث وقع الفعـل المضارع بعـد «لو» فصـرفت معناه إلى المضي؛ فهو في معنى قولك «لو سمعوا».

وإذا كان جوابها مُثْبَتاً، فالأكثرُ اقترانُه باللام، نحو: «لو قام زيد لقام عمرو» ويجوز حَذْفُهَا، فتقول: «لو قام زيد قام عمرو».

وإن كان منفياً بلم لم تصحبها اللام، فتقول: «لو قام زيد لم يقم عمرو».

وإن نفي بما فالأكثر تَجَرُّدُهُ من اللام، نحو: «لو قام زيد ما قام عمرو»، ويجوز اقترانُه بها، نحو: «لو قام زيد لما قام عمرو»[1].

* * *

(١) اعلم أن كثيراً من النحاة ينكرون «لو» المصدرية، ويقولون لا تكون لو إلا شرطية، فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر، وإن لم يذكر جوابها ـ كما في الأمثلة التي تدعى فيها المصدرية ـ فالجواب محذوف، والذين أثبتوها قالوا: إنها توافق أن المصدرية: في المعنى، وفي سبك الفعل بعدها بمصدر، وفي بقاء الماضي على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال، وتفارقها في العمل، فإن لو لا تنصب، ولا بد لهما من أي يطلبهما عامل، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلاً نحو «يعجبني أن تقوم، وما كان ضرك لو مننت» ومفعولاً به، نحو «أحب أن تقوم، ويود أحدهم لو يعمر» وخبر مبتدأ نحو «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه» ونحو قول الأعشى:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمُ ... مِنَ التَّأَنِّي وكان الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وتقع «أن» مع مدخولها مبتدأ نحو «وأن تصوموا خير لكم».

أمَّا، وَلَوْلاَ، وَلَوْمَا

أَمَّـا كَمَهْمَـا يَـكُ مِنْ شيْءٍ، وَفَـا ـ لِتِلْوِتِـلْوِهَـا وُجُـوبـاً ـ أُلِـفَـا[1]

أَمَّـا: حـرفُ تفصيـلٍ، وهي قـائمـة مَقَـامَ [أداةِ] الشـرطِ، وفعـلِ الشـرطِ، ولهذا فَسَّرَهَا سيبـويه بمهمـا يَك من شيء، والمـذكور بعـدهـا جـوابُ الشرطِ، فلذلـك لزمتـه الفاء، نحـو: «أَمَّا زَيْـدٌ فَمُنْطَلِقٌ» والأَصْـلُ «مهمـا يَكُ من شيء فـزيدٌ منـطلقٌ» فـأُنِيبَتْ «أمـا» مُنَـابَ «مهمـا يَـكُ من شيء»، فصار «أما فـزيدٌ منـطلقٌ» ثم أخرت الفـاء إلى الخبر، فصـار «أما زيد فمنطلق»، ولهذا قال: «وَفَالتلو تلوها وجُوباً أُلِفَا».

* * *

وَحَـذْفُ ذِي الْفَـا قَـلَّ فِي نَثْرٍ، إذَا ـ لَمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَعَـهَـا قَـدْ نُبِـذَا[2]

---

(١) «أما» قصد لفظه: مبتدأ «كمهمايك من شيء» المقصود حكاية هذه الجملة التي بعد الكاف الجارة أيضـاً، والجار والمجـرور متعلق بمحذوف خبـر المبتدأ «وفـا» قصر للضـرورة: مبتـدأ «لتلو» جـار ومجرور متعلق بقوله «ألفا» الآتي في آخر البيت، وتلو مضاف وتلو من «تلوهـا» مضاف إليـه، وتلو مضاف وها: مضاف إليه «وجوباً» حال من الضمير المستتر في قولـه «ألفا» الآتي «ألفـا» ألف: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والألف لـلاطلاق، والجملة في محـل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وحذف» مبتدأ، وحـذف مضاف و «ذي» اسم إشـارة مضاف إليـه «الفا» قصـر للضرورة: بـدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «قل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى حذف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نثر» جار ومجرور متعلق بقـوله «قـل» السابق «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، وعلامة جزمـه سكون النون المحذوفة للتخفيف «قول» اسم يك «معها» مع: ظرف متعلق بقوله «نبذ» الآتي، ومع مضاف وها مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «نبذا» نبذا: فعـل ماض مبني للمجهـول، والألف للاطـلاق، =

[قد] سَبَقَ أن هذه الفاء ملتَزَمَةُ الذِّكْرِ، وقد جاء حَذْفُهَا في الشعر، كقوله:

٣٤٩ ـ فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
وَلٰكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

= ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر يك وجملة يك واسمه وخبره في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط، والجواب محذوف يدل سابق الكلام عليه، والتقدير: إذا لم يك قول فحذف الفاء قليل.

٣٤٩ ـ هذا البيت مما هجى به بنو أسد بن أبي العيص قديماً ـ وهو من كلام الحارث بن خالد المخزومي، وقبله:

فَضَحْتُمْ قُرَيْشاً بِالْفِرَارِ، وَأَنْتُمُ ... قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

اللغة: «قمدون» جمع قمد، وهو ـ بضم القاف والميم وتشديد الدال، بزنة عتل ـ الطويل، وقيل: الطويل العنق الضخمة «سودان» أراد به الأشراف، وقيل: هو جمع سود، وهو جمع أسود، وهو أفعل تفضيل من السيادة «عراض» جمع عرض ـ بضم العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمة ـ بمعنى الناحية «المواكب» الجماعة ركباناً أو مشاة، وقيل: ركاب الإبل للزينة خاصة.

الإعراب: «أما» حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب «لديكم» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، ولدى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة من لا واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط بين جملة المبتدأ والخبر هو العموم الذي في إسم لا، كذا قيل، ورده الجمهور، واستظهر جماعة منهم أن الرابط هنا إعادة المبتدأ بلفظه فهو كقوله تعالى: (الحاقة ما الحاقة) (القارعة ما القارعة) (وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة) «ولكن» حرف استدراك ونصب، واسمه محذوف، أي: ولكنكم «سيراً» مفعول مطلق لفعل محذوف: أي تسيرون سيراً، وجملة هذا الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر لكن، ويجوز أن يكون قوله «سيراً» هو اسم لكن، وخبره محذوف، والتقدير. ولكن لكم سيراً إلخ «في عراض» جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول، وبقوله سيراً على الثاني، وعراض مضاف و «المراكب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب أما، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك للضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ... وَلٰكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً ضَرِيرُهَا =

أي: فلا قتال، وحُذِفَتْ في النثر أيضاً: بكثرة، وبقلة، فالكثرة عند حَذْفِ القول معها، كقوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ؟﴾ أي فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، والقليل: ما كان بخلافه، كقوله ﷺ: «أما بعدُ ما بَالُ رِجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»[1] هكذا وقع في صحيح البخاري «ما بال» بحذف الفاء، والأصْلُ: أما بعد فما بالُ رجالٍ، فحذفت الفاء.

* * *

لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا
إذَا امْتِنَاعاً بُوجُودٍ عَقَدَا[2]

للولا ولوما استعمالان:

أحدهما: أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو المراد بقوله: «إذا امتناعاً بوجود عَقَدَا»، ويلزمان حينئذ الابتداء، فلا يدخلان إلا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً، ولا بدّ

= فحذف الفاء من «لا صدور لجعفر» وليس على تقدير القول، وقوله «ولكن أعجازاً» تقديره «ولكن لهم أعجازاً» نظير ما ذكرناه في قول الحارث «ولكن سيراً» في أحد الوجهين.

(١) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول، فتكون من النوع الذي يكثر فيه حذف الفاء كالآية، والتقدير: أما بعد فأقول: ما بال رجال، وقد روي أن السيدة عائشة - رضي الله تعالى عنها! - قالت «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً» فهذا على حذف الفاء، وليس على تقدير قول قطعاً، لأنه إخبار عن شيء مضى.

(٢) «لولا» قصد لفظه: مبتدأ «ولوما» معطوف على لولا «يلزمان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «الابتدا» مفعول به ليلزمان «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «امتناعاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله «عقدا» الآتي «بوجود» جار ومجرور متعلق بعقد الآتي أيضاً «عقدا» عقد: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها.

لهما من جواب(١)، فإن كان مُثْبَتاً قُرِنَ بِاللّام، غالباً، وإن كان منفياً بما تَجَرَّدَ عَنْها(٢) غالباً، وإن كان منفياً بلم لم يقترن بها، نحو: «لولا زَيْدٌ لأكرمتك، ولوما زيد لأكرمتك، ولوما زيد ما جاء عمرو، ولوما زيد لم يجيء عمرو»، فزيد ـ في هذه المُثُل ونَحْوِها ـ مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لولا زيد موجود. وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء.

* * *

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ، وَهَلَّا، أَلَّا، أَلَا، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا(٣)

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما، وهو الدلالة على التحضيض، ويختصان حينئذٍ بالفعل، نحو «لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْداً، وَلَوْمَا قَتَلْتَ بَكْراً» فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعلُ ماضياً، وإن قَصَدْتَ بهما الحثَّ على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا

(١) قد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه، نحو قوله تعالى: (ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم) التقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم.

(٢) ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام، وذلك نحو قول الشاعر:

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِراً وَلَمْ أَكُنْ جَانِحاً لِلسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا

وقد يقترن الجواب المنفي بما باللام نحو قول الشاعر:

لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا أَبقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحاً وَلَا جَسَدَا

(٣) «وبهما» الواو عاطفة أو للاستئناف، بهما: جار ومجرور متعلق بقوله «مز» الآتي «التحضيض» مفعول به لمز تقدم عليه «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وهلا» معطوف على الضمير المجرور محلاً بالباء في قوله بهما «ألا، ألا» معطوفان أيضاً على الضمير المجرور محلاً بالباء، بعاطف مقدر «وأولينها» أول: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وها: مفعول أول «الفعلا» مفعول ثان.

نَفَـرَ مِنْ كُـلِّ فِـرْقَـةٍ مِنْهُمْ طَـائِفَـةٌ لِيَتَفَقَّهُـوا﴾ أي: لينفِـرْ، وَبقيــةُ أدواتِ التحضيض حكمها كذلك، فتقول: «هَـلَّا ضَرَبْتَ زيـداً، وَأَلَّا فَعَلْتَ كذا» وَألاَ مخففة كألّا مشددة.

* * *

وَقَــدْ يَلِيهَــا آسْمٌ بِفِعْــلٍ مُضْـمَــرِ عُــلِّقَ، أَوْ بِــظَاهِــرٍ مُــؤَخَّــرِ[1]

قـد سبق أن أدوات التحضيض تختصُّ بـالفعـل، فـلا تـدخـل على الاسم، وذكـر في هذا البيت أنـه قد يقـع الاسمُ بعدهـا، ويكون مَعْمُـولاً لفعل مَضْمَرٍ، أو لفعل مُؤَخَّر عن الاسم. فالأول كقوله:

٣٥٠ - هِــلَّا الـتَّـقَـدُّمُ وَالْـقُـلُـوبُ صِـحـاحُ *

---

(١) «وقد» حرف تقليل «يليها» يلي: فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وها: مفعـول به ليلي «اسم» فـاعل يلي «بفعـل» جار ومجرور متعلق بقولـه «علق» الآتي «مضمر» نعت لفعـل «علق» فعـل مـاض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى اسم، والجملة في محـل رفع نعت لاسم «أو» عاطفة «بظاهر» معطوف على قولـه «بفعل» السـابق مع مـلاحظة منعـوت محذوف، أي أو بفعـل ظاهر - إلخ «مؤخر» نعت لظاهر.

٣٥٠ - هذا عجز بيت لا يعرف قائله، وصدره:

* أَلآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونَنِي *

اللغة: «لجاجتي» بفتح اللام - مصدر لجج في الأمر - من باب تعب - إذا لازمـه، وواظب عليه، وداوم على فعله «تلحـونني» تلومونني وتعـذلونني «صحـاح» جمع صحيـح أي: والقلوب خاليـة من الغضب والحقـد والضغينة.

المعنى: يقول: أبعد لجاجتي وغضبي وامتلاء قلوبنا بالغـل والحقد تلومـونني وتعذلـونني، وتتقدمـون إليّ بطلب الصلح وغفران ما قدمتم. وهلا كان ذلك منكم قبل أن تمتلىء القلوب إحنة، وتحمل الضغينة عليكم بسبب سوء عملكم؟

الإعراب: «الآن» الهمزة للانكار، والآن: ظرف زمان متعلق بقوله «تلحونني» الآتي «بعد» ظرف زمان بـدل من الظرف السابق، وبعد مضاف ولجاجة من «جاجتي» مضاف إليه، ولجاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «تلحونني» تلحو: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع، والنون الثانية للوقاية، وياء =

فـ «التقدمُ» مرفوعٌ بفعل محذوف، وتقديره: هَلاّ وُجِدَ التقدُّمُ، ومثلُه قولُه:

٣٥١ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

= المتكلم مفعول به «هلا» أداة تحضيض «التقدم» فاعل بفعل محذوف: أي هلا حصل التقدم «والقلوب» الواو للحال، القلوب: مبتدأ «صحاح» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «هلا التقدم» حيث ولي أداة التحضيض اسم مرفوع، فيجعل هنا فاعلاً لفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال، وهذا الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه كما في نحو «زيداً أكرمته».

ونظير هذا البيت قول الشاعر:

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

فإن «رجلاً» منصوب بفعل محذوف ـ وذلك في بعض تخريجاته ـ وهذا الفعل المحذوف ليس في الكلام فعل يفسره، وتقدير الكلام: ألا تعرفونني رجلاً، أو نحو ذلك.

٣٥١ ـ البيت لجرير، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق.

اللغة: «تعدون» قد اختلف العلماء في هذا الفعل، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين، ومنع ذلك آخرون، والبيت بظاهره شاهد للجواز «عقر» مصدر قولك عقر الناقة، أي: ضرب قوائمها بالسيف «النيب» جمع ناب، وهي الناقة المسنة «مجدكم» عزكم وشرفكم «ضوطرى» هو الرجل الضخم اللئيم الذي لا غناء عنده، والضوطرى أيضاً: المرأة الحمقاء «الكمي» الشجاع المتكمي في سلاحه: أي المستتر فيه «المقنعا» بصيغة اسم المفعول ـ الذي على رأسه البيضة والمغفر.

المعنى: يقول: إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنة التي لا ينتفع بها ولا يرجى نسلها ـ بالسيف، أفضل عزكم وشرفكم، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم!؟

الإعراب: «تعدون» تعد: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع «عقر» مفعول أول، وعقر مضاف و «النيب» مضاف إليه «أفضل» مفعول ثان، وأفضل مضاف ومجد من «مجدكم» مضاف إليه، ومجد مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه «بني» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف و «ضوطرى» مضاف إليه «لولا» أداة تحضيض «الكمي» مفعول أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف، أي: لولا تعدون قتل =

فـ «ـالكَمِيَّ»: مفعولٌ بفعل محذوف، والتقدير: لولا تعـدون الكَمِيَّ المقَنَّعَ، والثاني كقولك: لولا زيداً ضربْتَ، فـ «ـزيداً» مفعول «ضربت».

* * *

= الكمي «المقنعا» صفة للكمي، والمفعول الثاني محـذوف، يدل عليـه الكلام السـابق، والتقديـر: لولا تعدون قتل الكمي المقنع أفضل مجدكم.

الشاهد فيه: قولـه «لولا الكمي المقنعـا» حيث ولى أداة التحضيض اسم منصوب؛ فجعـل منصوبـاً بفعل محذوف؛ لأن ادوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال.

ونحب أن ننبهك إلى أن العامل في الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثة أقسام تفصيلاً:

أولها: أن يكون هذا الفعل العامل في ذلك الاسم متأخراً عن الاسم نحو «هلا زيداً ضربت».

وثانيها: أن يكون هذا العامل محذوفاً مفسراً بفعل آخر مذكور بعد الاسم، نحو «ألا خالداً أكرمتـه» تقدير هذا الكلام: ألا أكرمت خالداً أكرمته.

وثالثها: أن يكون هذا الفعل العامـل محذوفـاً، وليس في اللفظ فعل آخـر يدل عليـه، ولكن سياق الكلام ينبيء عنه؛ فيمكنـك أن تتصيده منه، وقد استشهدنا لهذا النوع في شرح الشاهد رقم ٣٥٠.

الإخْبَارُ بِالّذِي، وَالألِفِ وَالّلَامِ

مَـا قِيـلَ «أَخْبِـرْ عَنْـهُ بِـالّـذِي» خبـرْ عَنِ الّـــذِي مُبْتَــدَأً قَبْــلُ اسْـتَقَــرْ(١)

وَمَـا سِــوَاهُــمَــا فَــوَسِّـطْهُ صِـلَهْ عَــائِـدُهَــا خَلَفُ مُعْـطِي التَّكْمِلَهْ(٢)

نَحْـوُ «الّـذِي ضَـرَبْتُـهُ زَيْـدٌ»، فَـذَا «ضَرَبْتُ زَيْداً» كَانَ، فَادْرِ المَأْخَذَا(٣)

هذا الباب وَضَعَه النحويون لامتحان الطالب وَتَدْرِيبِـهِ، كما وضعـوا باب التمرين في التصريف لذلك.

---

(١) «ما» إسم موصول: مبتدأ «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه فيه وجوباً تقديره أنت «عنه، بالذي» جاران ومجروران يتعلقان بأخبر، وجملة «أخبر» وما تعلق به مقول القول «خبر» خبر المبتدأ «عن الذي» جار ومجرور متعلق بقوله «خبر» السابق «مبتدأ» حال من «الذي» السابق «قبل» ظرف متعلق بقوله «استقر» الآتي، أو مبني على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانية، وجملة «استقر» مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلا بعن.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «فوسطه» الفاء زائدة، ووسط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ودخلت الفاء لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط «صلة» حال من الهاء الواقعة مفعولاً به في قوله فوسطه «عائدها» عائد: مبتدأ، وعائد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصلة مضاف إليه «خلف» خبر المبتدأ، وخلف مضاف، و «معطى» مضاف إليه، ومعطى مضاف، و «التكملة» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

(٣) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «الذي» اسم موصول مبتدأ «ضربته» فعل وفاعل ومفعول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «زيد» خبر الذي الواقع مبتدأ «فذا» الفاء للتفريع، ذا: اسم إشارة مبتدأ «ضربت زيداً» أصله فعل وفاعل ومفعول، وقد قصد لفظه، وهو خبر مقدم لكان «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «فادر» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المأخذا» مفعول به لادر، والألف للاطلاق.

فإذا قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماء بـ «الذي»، فظاهِرُ هذا اللفظ أنك تجعل «الذي» خبراً عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المجعولُ خبراً هو ذلك الاسم، والمخبر عنه إنما هو «الذي» كما سَتَعرفه، فقيل: إن الباء في «بالذي» بمعنى «عن»، فكأنه قيل: أخبر عن الذي.

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك، فجيء بالذي، وَاجْعَلْهُ مبتدأ، واجعل ذلك الاسْمَ خبراً عن الذي، وَخُذِ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فَوَسِّطْها بين الذي وبين خبره، وهو ذلك الاسْمُ، واجعل الجملَةَ صِلَةَ الذي، واجعل العائِدَ على الذي الموصول ضميراً، تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صَيَّرته خبراً.

فإذا قيل لك: أخبِرْ عن «زيد» من قولك «ضَرَبْتُ زَيْداً»، فتقول: الذي ضربته زيد، فالذي: مبتدأ، وزيد: خَبَرُه، وضربته: صلة الذي، والهاء في «ضربته» خَلَف عن «زيد» الذي جعلته خبراً، وهي عائدة على «الذي».

* * *

وَبِاللّذَيْنِ وَالّذِينَ وَالّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ[1]

(١) «وباللذين» الواو عاطفة أو للاستئناف. وباللذين جار ومجرور متعلق بقوله «أخبر» الآتي «والذين، والتي» معطوفان على «اللذين» السابق «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مراعياً» حال من فاعل «أخبر» وفي مراع ضمير مستتر هو فاعله «وفاق» مفعول به لقوله مراعياً. ووفاق مضاف، و «المثبت» مضاف إليه

هذا، ومثل اللذين والذين والتي: اللتان في المثنى المؤنث، واللاتي واللائي في الجمع المؤنث. والألى في جمع الذكور، وليس الحكم قاصراً على الأسماء الثلاثة التي ذكرها الناظم، ولو أنه قال =

أي: إذا كان الاسْمُ - الذي قيل لك أخبر عنه - مثنى فجيء بالموصول مثنى كَاللَّذَيْنِ، وإن كان مجموعاً فجيء به كذلك كَالذِينَ، وإن كان مؤنثاً فجيء به كذلك كالتي.

والحاصِلُ أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به، لأنه خبر عنه ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه: إن مفرداً فمفرد، وإن مثنى فمثنى، وإن مجموعاً فمجموع، وإن مذكراً فمذكر، وإن مؤنثاً فمؤنث.

فإذا قيل لك: أخبر عن «الزَّيْدَيْنِ» من «ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ» قلت: «اللّذَان ضربتهما الزَّيْدَانِ» وإذا قيل: أخبر عن «الزَّيْدينَ» من «ضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ» قلت: «الّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونَ» وإذا قيل: أخبر عن «هِنْدٍ» من «ضَرَبْتُ هِنْداً» قلت: «الّتي ضَرَبْتُهَا هِنْدٌ».

* * *

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هٰهُنَا قَدْ حُتِمَا[1]

= «وبفروع الذي نحو التي» لكان وافياً بالمقصود، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها، وكأنه قد قال: وباللذين والذين والتي ونحوهن، فافهم ذلك، والله تعالى المسؤول ان يرشدك.

(١) «قبول» مبتدأ، وقبول مضاف و «تأخير» مضاف إليه و «تعريف» معطوف على تأخير «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «حتما» الآتي «أخبر» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخبر، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «وههنا» ها: حرف تنبيه، وهنا: ظرف متعلق بقوله «حتماً»، حتم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «قبول تأخير وتعريف»، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

كَـذَا الْـغِـنَى عَـنْـهُ بِـأَجْـنَـبِـيٍّ أَوْ   بِمُضْمَـرٍ شَـرْطٌ، فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا[1]

يُشْتَرَط في الاسم المُخْبَرِ عنه بالذي شُرُوطٌ:

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يخبر بالذي عمَّا لَهُ صَدْرُ الكلامِ، كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: مَنْ، ومَا.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يُخْبر عن الحال والتمييز.

الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يُخْبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً، كالهاء في «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ».

الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بِمُضْمَر، فلا يُخْبَرُ عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فلا تخبر عن «رجل» وَحْدَه، من قولك «ضَرَبتُ رَجُلاً ظَرِيفاً»، فلا تقول: الذي ضربته ظريفاً رجل، لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يُوصَفُ، ولا يُوصَفُ به، فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك، لانتفاء هذا المحذور، كقوله «الذي ضَرَبْتُهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ».

وكَذلك لا تخبر عن المضاف وَحْدَه، فلا تخبر عن «غلام» وحْدَه من «ضربت غلامَ زيدٍ»، لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر، والضمير لا

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله «شرط» الآتي «الغنى» مبتدأ «عنه، بأجنبي» جاران ومجروران متعلقان بقوله «الغنى» السابق «أو» عاطفة «بمضمر» معطوف على قوله «بأجنبي» السابق «شرط» خبر المبتدأ «فراع» الفاء حرف دال على التفريع، راع: فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لراع «رعوا» فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة من الفعل الماض وفاعله لا محل لها صلة ما الواقعة مفعولاً به، والعائد ضمير منصوب برعوا محذوف، وتقدير الكلام: فراع ما رعوه.

يضـاف، فلو أخبرت عنـه مع المضـاف إليه جـاز ذلك، لانتفـاء المانـع، فتقول «الذي ضربته غُلَامُ زيدٍ».

* * *

وَأَخْبَـرُوا هُنَـا بِـأَلْ عَنْ بَعْضِ مَـا يَكُـونُ فِيـهِ الْفِعْـلُ قَـدْ تَقَـدَّمَـا[1]

إنْ صَـحَّ صَـوْغُ صِـلَةٍ مِـنْـهُ لأَلْ كَـصَـوْغِ «وَاقٍ» مِـنْ «وَقَـى اللهُ الْـبَـطَلْ»[2]

يُخْبَر بـ «ـالذي» عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فتقول في الإخبـار عن «زيد» من قـولك «زيـد قائم»: «الـذي هـو قـائم زيـد»، وتقـول في الإخبار عن «زيـد» من قولـك «ضربت زيـداً»: «الذي ضـربته زيد».

ولا يخبـر بـالألف والـلام عن الاسم، إلا إذا كـان واقعـاً في جملة فعلية، وكان ذلك الفعلُ مما يصح أن يُصَاغ منه صلة الألف والـلام كاسم الفاعل واسم المفعول.

(١) «وأخبـروا» فعل وفـاعل «هنـا» ظرف مكـان متعلق بأخبـروا «بـأل، عن بعض» جـاران ومجـروران متعلقان بأخبروا أيضاً، وبعض ماض، و «ما» اسم موصول: مضـاف إليه، مبني على السكـون في محل جر «يكون» فعل مضارع ناقص «فيه» جار ومجرور متعلق بقولـه «تقدمـا» الآتي «الفعل» اسم يكون «قد» حرف تحقيق «تقدما» تقدم: فعـل ماض، وفـاعله ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو، والألف لـلاطلاق، والجملة من الفعـل والفاعـل في محل نصب خبـر يكون، وجملة يكـون واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالإضافة.

(٢) «إن» شرطية «صح» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعـل الشرط «صـوغ» فاعـل صح، وصوغ مضاف، و «صلة» مضاف إليه «منـه» جار ومجـرور متعلق بصوغ «لأل» جـار ومجرور متعلق بصلة «كصوغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كصوغ، وصوغ مضاف، و «واق» مضاف إليه «من» حرف جر، ومجروره محـذوف، أي: من قولـك، أو أن جملة «وقى الله» قصد لفظها؛ فهي مجرورة تقديراً بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله صوغ.

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلُها غيرُ متصرف: كالرجل من قولك «نِعْمَ الرجلُ»، إذ لا يصح أن يستعمل من «نعم» صلة الألف واللام.

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك: «وَقَى الله الْبَطَلَ» فتقول «الْوَاقي لَبَطَلَ الله» وتخبر أيضاً عن «البطل»، فتقول: «الواقيه الله البطلُ».

* * *

وَإنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ ألْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وآنفْصَلْ[1]

الوصفُ الواقعُ صِلَةً لأل، إن رفع ضميراً: فإما أن يكون عائداً على الألف واللام، أو على غيرها، فإن كان عائداً عليها استتر، وإن كان عائداً على غيرها انْفَصَلَ.

فإذا قلت: «بَلّغْتُ مِنْ الزَّيْدَيْنِ إلى الْعَمْرِينَ رسالةً» فإن أخبرت عن التاء في «بَلّغْتُ» قلت: «المبلغُ مِنَ الزيْدَيْنِ إلى العمرينَ رسالةً أنا»، ففي «المبلغ» ضميرٌ عائد على الألف واللام، فيجب استتاره.

وإن أخبرت عن «الزيْدَيْنِ» من المثال المذكور قلت: «المُبَلِّغُ أنا

(١) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، مجزوم بالسكون «ما» اسم موصول: اسم يكن «رفعت» رفع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «صلة» فاعل رفعت، وصلة مضاف و «أل» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول «ضمير» خبر يكن، وضمير مضاف وغير من «غيرها» مضاف إليه وها مضاف إليه «أبين» فعل ماض مبني للمجهول جواب الشرط مبني على الفتح في محل جزم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة اسم يكن «وانفصل» الواو عاطفة، انفصل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة أيضاً، والفعل في محل جزم معطوف على «أبين» الذي هو جواب الشرط.

منهما إلى العمرِينَ رسالةً الـزَّيْدَانِ» فـ «ـأنـا»: مرفـوع بـ «ـالمبلغ» وليس عائداً على الألف واللام، لأن المراد بالألف واللام هنا مُثَنًّى، وهو المخبر عنه، فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن «الْعَمْرِينَ» من المثال المذكـور، قلت: «المبلِّغُ أنا من الزَّيْدَيْنِ إليهم رِسَالَةً العَمْرُونَ»، فيجب إبراز الضمير، كما تقدم.

[وكـذا يجب إبـراز الضميـر إذا أخبـرت عن «رسـالـة» من المثـال المذكور، لأن المراد بالألف واللام هنا الـرسالـة، والمراد بالضمير الـذي ترفعه صِلَةُ [أل] المتكَلمُ، فتقول: «المبلغُهَا أنَا من الزَّيْـدَيْنِ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ»].

* * *

الْعَدَدُ

ثَلاَثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ ... فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ[1]

فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالممَيِّزَ آجْرُرِ ... جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأكْثَرِ[2]

تثبت التاء في ثلاثة، وأربعة، وما بعدهما إلى عشرة[3]، إن كان المَعْدُودُ بهما مذكراً، وتسقط إن كَان مؤنثاً، ويُضَاف إلى جمع، نحو «عندي ثَلاَثَةُ رِجَالٍ، وَأَرْبَعُ نِسَاءٍ» وهكذا إلى عشرة.

وأشار بقوله: «جمعاً بلفظ قلة في الأكثر» إلى أن المعدود بها إن كان له جَمْعُ قلة وكثرة لم يُضَف العَدَدُ في الغالب إلا إلى جمع القِلة، فتقول: «عندي ثَلاَثَةُ أَفْلُسٍ، وَثَلاَثُ أَنْفُسٍ» ويقلّ «عندي ثَلاَثَةُ فُلُوسٍ، وثَلاَثُ نُفُوسٍ».

---

(١) «ثلاثة» بالنصب: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «قل» الآتي المتضمن معنى اذكر، أو بالرفع: مبتدأ، وقصد لفظه «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ثلاثة «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر البمتدأ وهو «ثلاثة» إذا رفعته بالابتداء، والرابط ضمير منصوب محذوف «للعشرة، في عد» جاران ومجروران متعلقان بقوله «قل» السابق، وعد مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني عل السكون في محل جر «آحاده» آحاد: مبتدأ، وآحاد مضاف والهاء مضاف إليه «مذكره» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالإضافة.

(٢) «في الضد» جار ومجرور متعلق بقوله «جرد» الآتي «جرد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والمميز» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله «اجرر» الآتي «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جمعاً» حال من المميز «بلفظ» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعاً» السابق، ولفظ مضاف، و «قلة» مضاف إليه «في الأكثر» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلة».

(٣) العشرة داخلة ـ متى كانت مفردة، كعشرة أيام، وإنما كان شأن هذه الأعداد ما ذكر لأنها أسماء جموع مثل زمرة وفرقة وأمة؛ فحقها أن تؤنث كهذه النظائر؛ فأعطيت ما هو من حقها في حال عد المذكر؛ لكونه سابق الرتبة، فلما أرادوا عد المؤنث لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر؛ فلم يكن إلا حذف التاء.

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فأضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة، وهو «أقْرَاء»[١].

فإن لم يكن للاسم إلا جَمْعُ كثرة لم يُضَفْ إلا إليه، نحو «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ».

* * *

وَمِائَةَ وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ[٢]

قد سبق أن «ثلاثة» وما بعدها إلى «عشرة» لا تضاف إلا إلى جمع، وذكر هنا أن «مائة» و«ألفاً» من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد، نحو «عندي مائةُ رَجُلٍ، وألفُ درهمٍ» وورد إضافة «مائة» إلى جمع قليلاً، ومنه قراءة حمزة والكسائي: (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ) بإضافة مائة إلى سنين[٣].

(١) الأصل في جمع قرء ـ بفتح القاف وسكون الراء ـ أن يكون على أفعل، نظير فلس وأفلس، والمستعمل من جمع هذا اللفظ وهو أقراء ـ شاذ بالنسبة إليه، وإذا كان جمع القلة شاذاً، أو قليل الاستعمال، فهو بمثابة غير الموجود، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة.

(٢) «ومائة» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله «أضف» الآتي «والألف» معطوف على مائة «للفرد» جار ومجرور متعلق بقوله «أضف الآتي «اضف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ومائة» مبتدأ «بالجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «ردف» الآتي «نزراً» حال من الضمير المستتر في قوله ردف «ردف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مائة» الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) قرىء في هذه الآية بإضافة مائة إلى سنين؛ فسنين: تمييز، وفي ذلك شذوذ من جهة واحدة، وسهله شبه المائة بالعشر، في أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذي قبله في المرتبة؛ فالعشرة والمائة كل واحد منهما عشرة من آحاد المرتبة التي قبله، وقرىء بتنوين مائة فيجب أن يكون سنين بدلاً من ثلثمائة أو بياناً له، ولا يجوز جعله تمييزاً؛ لأنك لو جعلته تمييزاً لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلثمائة سنين، فتكون مدة لبثهم تسعمائة على الأقل، وليس ذلك بمراد قطعاً.

والحاصل: أن العدد المُضَافَ على قسمين:

أحدهما: مالا يضاف إلا إلى جمع، وهو: من ثلاثة إلى عشرة.

والثاني: ما لا يضاف إلا إلى المفرد، وهو: مائة، وألف، وتثنيتهما، نحو «مِائَتَا درهمٍ، وَأَلْفَا دِرْهَمٍ» وأما إضَافَةُ «مائةٍ» إلى جمعٍ فقليلٌ.

* * *

وَأَحَدَ ٱذْكُرْ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ ... مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ(١)

وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إحْدَى عَشْرَهْ ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ(٢)

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإحْدَى ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا(٣)

وَلِثَلاَثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا(٤)

---

(١) «وأحد» مفعول مقدم على عامله وهو قوله اذكر «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وصلنه» الواو عاطفة، وصل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لصل «بعشر» جار ومجرور متعلق بصل «مركباً» حال من الضمير المستتر في قوله صله السابق «قاصد» حال ثانية، وقاصد مضاف، و «معدود» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ذكر» صفة لمعدود.

(٢) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لدى» ظرف متعلق بقل، ولدى مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «إحدى عشرة» قصد لفظه: مفعول به لقل «والشين» مبتدأ أول «فيها عن تميم» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «كسرة» مبتدأ ثان مؤخر، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «ومع» ظرف متعلق بقوله «افعل» الآتي، ومع مضاف و «غير» مضاف إليه، وغير مضاف و «أحد» مضاف إليه «وإحدى» معطوف على أحد «ما» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «افعل» الآتي «معهما» مع: ظرف متعلق بقوله «فعلت» الآتي، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فعلت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة «فافعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قصداً» حال من الضمير المستتر في افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل: أي قاصداً.

(٤) «لثلاثة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وتسعة» معطوف على ثلاثة «وما» اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضاً «بينهما» بين: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الموصولة، وبين مضاف=

لما فرع من [ذِكْـرِ] العدد المضـاف، ذَكَرَ العـدد المركب، فيـركّبُ «عشـرةٌ» مع مـا دونها إلى واحـد، نحو «أَحَـدَ عَشَرَ، وَٱثْنَـا عَشَرَ، وَثَـلاَثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ - إلى تِسْعَةَ عَشَـرَ» هذا للمـذكر، وتقـول في المؤنث: «إِحْـدَى عَشَرَةَ، وَٱثْنَتَـا عَشَرَةَ، وَثَـلاَثَ عَشَـرَةَ، وَأَرْبَـعَ عَشَـرَةَ - إلى تِسْـعَ عَشَرَةَ» فللمذكر: أَحَدٌ واثْنَا، وللمؤنث إِحْدَى واثْنَتَا.

وأما «ثلاثة» وما بعدها إلى «تسعة» فحكمها بعـد التركيب كحكمهـا قبله، فتثبت التاء فيها إن كـان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً.

وأما «عشرة» - وهو الجزء الأخير - فتسقط التاءُ منه إن كان المعـدود مذكراً، وتثبت إن كان مؤنثاً، على العكس من «ثلاثة» فما بعدها، فتقول: «عِنْدِي ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً، وَثَلاَثَ عَشَرَةَ ٱمْرَأَةً»، وكذلك حكم «عشـرة» مع أحد وإحدى، واثنين واثنتين، فتقول: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، واثْنَا عَشَرَ رَجُلاً» بإسقاط التـاء، وتقول: «إِحْـدَى عَشَرَةَ ٱمْـرَأَةً، واثْنَتَا عَشَـرَةَ امْرَأَةً» بـإثبات التاء.

ويجــوز في شين «عشـرة» مــع المؤنث التسكينُ، ويجــوز أيضــاً كَسْرُها، وهي لُغة تميم.

* * *

ــ والضميـر مضاف إليـه «إن» شرطيـة «ركبا» ركب: فعـل ماض مبني للمجهـول مبني على الفتح في محل جزم، فعل الشرط والألف الاثنين نائب فاعله «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «قدما» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعـود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية.

وَأَوْلِ عَشْرَةَ ٱثْنَتَيْ، وَعَشْراً ... اثْنَيْ، إذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا(١)
وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلِفِ ... وَالْفَتْحُ فِي جُزْءَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ(٢)

قد سبق أنه يقال في العدد المركب «عشر» في التذكير، و «عشرة» في التأنيث، وسبق أيضاً أنه يقال «أَحَد» في المذكر، و «إحْدَى» في المؤنث، وأنه يقال «ثلاثة وأربعة» ـ إلى تسعة» بالتاء للمذكر، وَسُقُوطِهَا للمؤنث.

وذكر هنا أنه يقال «اثْنَا عَشَرَ» للمذكر، بلا تاء في الصَّدْرِ وَالعَجُزِ، نحو «عندي اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً» ويقال: «اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً» للمؤنث، بتاء في الصَّدْرِ والعَجُزِ.

وَنَبَّهَ بقوله: «واليا لغير الرفع» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صَدْرُهَا وَعَجُزُهَا، وتُبْنَى على الفتح، نحو «أَحَدَ عَشَرَ» بفتح الجزءين، و «ثَلَاثَ عَشَرَةَ» بفتح الجزءين.

---

(١) «وأول» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عشرة» مفعول أول لأول «اثنتي» مفعول ثان «وعشراً» معطوف على المفعول الأول «اثني» معطوف على المفعول الثاني، ولا حظر في العطف على معمولين لعامل واحد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أنثى» مفعول به لقوله تشا الآتي «تشا» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «ذكرا» معطوف على أنثى.

(٢) «واليا» قصر للضرورة: مبتدأ «لغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وغير مضاف و «الرفع» مضاف إليه «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله: «ارفع» السابق «والفتح» مبتدأ «في جزءي» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتي، وجزئي مضاف وسوى من «سواهما» مضاف إليه، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ، والجملة من ألف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

ويستثنى من ذلك «اثْنَا عَشَـرَ، وَاثْنَتَا عَشَـرَةَ»، فإن صَـدْرَهما يعـرب بالألف[1] رفعاً، وبالياء نصباً وجرًّا، كما يعرب المثنى، وأما عجزهما فيبنى على الفتـح، فتقول: «جـاءَ اثْنَـا عَشَـرَ رَجُـلاً، ورأيتُ اثْنَـيْ عَشَـرَ رَجُـلاً، ومَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، وجَـاءَتِ اثْنَتَا عَشَـرَةَ امْرَأَةً، ورَأَيْتُ اثْنَتَيْ عَشَـرَةَ امْرَأَةً، ومَرَرْتُ بِاثْنَتَيْ عَشَرَةَ امْرَأَةً».

* * *

وَمَـيِّزِ الْعِـشْرِينَ لِلـتِّسْعِينَا   بِـوَاحِدٍ، كَأَرْبَـعِينَ حِـينَا[2]

قد سبق أن العدد مُضَافٌ ومُرَكَّبٌ، وذكر هنا العـدد المفرد وهـو من «عشـرين» إلى «تسعين» ويكون بلفظ واحـد للمذكـر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلا مفرداً منصوباً، نحو «عِشْرُونَ رَجُلاً، وعِشْرُونَ امْرَأَةً» وَيُذْكَر قبله النَّيِّفُ، ويعـطف هو عليـه، فيقال: «أَحَـدٌ وعشرون، واثْنَـانِ وعشـرون، وثَـلاَثَةٌ وعشـرون» بالتـاء في «ثلاثـة» وكـذا مـا بعـد الثـلاثـة إلى التسعـة [للمـذكر] ويقـال للمؤنث: «إحدى وعشـرون، واثنتـان وعشـرون، وثـلاث وعشرون» بلا تاء في «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

---

(١) اعلم أن «اثني عشر، واثنتي عشرة» معرباً الصدر كالمثنى بالألف رفعاً وبـالياء نصبـاً وجراً؛ لأنهمـا ملحقان بالمثنى على ما تقدم، وهما مبنيا العجز على الفتح؛ لتضمنه معنى واو العطف، ولا محـل لـه من الإعراب؛ لأنـه واقع مـوقع النـون من المثنى في نحو «الـزيدين» وليس الصـدر مضافـاً إلى العجز قطعاً.

(٢) «وميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العشرين» مفعـول به لميـز «للتسعين، بـواحد» جـاران ومجروران متعلقـان بميز «كـأربعين» جـار ومجـرور متعلق بمحـذوف خبر لمبتـدأ محذوف: أي وذلك كائن كأربعين «حيناً» تمييز لأربعين، منصوب بالفتحة الظاهرة.

وَتَلَخَّصَ مما سبق، ومن هذا، أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة، ومعطوفة.

* * *

وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا[1]

أي: تمييز العدد المركب كتمييز «عشرين» وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً».

* * *

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ[2]

يجوز في الأعدادِ المركبةِ إضافتها إلى غير مميزها، ما عدا «اثْنَيْ عَشَرَ» فإنه لا يضاف، فلا يقال: «اثْنَا عَشَرِكَ».

وإذا أضيف العددُ المركبُ: فمذهَبُ البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما، فتقول: «هٰذِهِ خَمْسَةَ عَشْرَكَ، وَمَرَرْتُ بخمْسَةَ عَشْرَكَ» بفتح

(١) «وميزوا» فعل وفاعل «مركباً» مفعول به لميزوا «بمثل» جار ومجرور متعلق بقوله ميزوا، ومثل مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ميز» فعل ماض مبني للمجهول «عشرون» نائب فاعل لميز، والجملة من ميز المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره به «فسوينهما» سو: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به.

(٢) «وإن» شرطية «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «عدد» نائب فاعل لأضيف «مركب» نعت لعدد «يبق» فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف الألف «البنا» قصر للضرورة: فاعل يبق «وعجز» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعرب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ، والجملة من يعرب المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

آخر الجزءين، وقد يُعْرَب العجز مع بقاء الصَّدْرِ على بنائه، فتقول: «هٰذِهِ خَمْسَةَ عَشْرِكَ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرِكَ، وَمَرَرْتُ بخَمْسَةَ عَشْرِكَ»[1].

* * *

وَصُـغْ مِـنَ ٱثْنَيْنِ فَمَـا فَـوْقُ إلىٰ عَشَـرَةٍ كَفَـاعِـلٍ مِـنْ فَعَـلاَ[2]

وَٱخْتِمْـهُ في التَّـأْنِيثِ بـالتَّـا، وَمَتَى ذَكَّـرْتَ فـاذْكُـرْ فَـاعِـلاً بَغَيْـرِ تَـا[3]

---

(١) اعلم أولاً أن العدد مطلقاً قد يضاف إلى غير مميزه، سواء أكان مفرداً نحو ثلاثة ونحو عشرون، أم كان مركباً كخمسة عشر، فإنه يجوز أن تقول: ثلاثة زيد، وثلاثتنا، وأن تقول: عشروك، وعشرو زيد، ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلاً، وهذا من أجل أنك لا تقول «عشرو زيد» ولا «ثلاثة زيد» إلا لمن يعرف جنسها؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز، ثم اعلم أن اثني عشر» و اثنتي عشر» لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود؛ لأن «عشر» فهما واقع موقع نون المثنى كما قلنا قريباً، وهذ النون لا تجامع الإضافة، ولو أنك حذفت «عشر» كما تحذف نون المثنى عند الإضافة فقلت «اثنا زيد» لالتبس بإضافة الاثنين وحدهما، ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة، الأولى: بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه، والثانية: بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة، ثم جر ما بعده لفظاً أو محلاً، وقد استحسن ذلك الأخفش، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح، والثالثة: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصدر إلى العجز؛ فالعجز مجرور أبداً على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافاً إلى ما يذكر بعده؛ فتقول وزارني خمسة عشر زيد» برفع خمسة على الفاعلية، وجر زيد، وقد جوز لك الكوفيون، وأباه البصريون.

(٢) «وصغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدره أنت «من اثنين» جار ومجرور متعلق بصغ «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً به لصغ، أي: صغ وزناً مماثلاً لفاعل «من فعلا» جار ومجرور متعلق بفاعل.

(٣) «واختمه» اختم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «في التأنيث» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في قوله «اختمه» السابق «بالتا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: اختمه «ومتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب باذكر الآتي «ذكرت» ذكر: فعل ماض مبني على الفتح =

يُصَاغ «من اثنين» إلى «عشرة» اسمَ مُـوَازِنٌ لفاعـل، كما يصـاغ من «فَعَلَ» نحو ضارب من ضَرَبَ، فَيُقَالُ: ثانٍ، وثـالثٌ، ورابعٌ ـ إلى عـاشر، بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث.

* * *

وَإنْ تُـرِدْ بَـعْضَ الَّـذِي مِنْـهُ بُنِي تُـضِفْ إلَيْـهِ مِثْـلَ بَـعْضٍ بَيِّـنِ(١)

وَإنْ تُـرِدْ جَـعْـلَ الأقَـلِّ مِثْـلَ مَـا فَـوْقُ فَحُكْمَ جَـاعِـلٍ لَـهُ احْكُمَـا(٢)

= المقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «فاذكر» الفاء واقعة في جواب الشرط، اذكر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «فاعلاً» مفعول به لأذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلاً» السابق، وغيرْ مضاف و «تا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(١) «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعض» مفعول به لترد، وبعض مضاف وْ «الذي» اسم موصول: مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «بني» الآتي «بني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «تضف» فعل مضارع جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف «إليه» جار ومجرور متعلق بتضف «مثل» حال من مفعول تضف المحذوف، ومثل «مضاف و «بعض» مضاف إليه «بين» نعت لبعض، والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه تضف إليه الفاعل حال كونه مماثلاً للبعض: أي في معناه.

(٢) «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جعل» مفعول به لترد، وجعل مضاف و «الأقل» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «مثل» مفعول ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة، ومثل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «فحكم» الفاء واقعة في جواب الشرط، حكم: مفعول به مقدم على عامله وهو قوله احكما الآتي، وحكم مضاف و «جاعل» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق باحكم الآتي «احكما» احكم: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب.

للفاعل المَصُوغِ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يُفْرَدَ، فيقال: ثانٍ، وثانية، وثالث، وثالثة، كما سَبَقَ.

والثاني: أن لا يفرد، وحينئذٍ: إما أن يُسْتَعمل مَعَ ما اشْتُقَّ منه، وإما أن يُسْتَعْمَل مع ما قَبْلَ ما اشْتُقَّ منه.

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده، فتقول في التذكير: «ثاني اثنينِ، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ - إلى عاشِرِ عشرةٍ» وتقول في التأنيث: «ثانيةُ اثنتينِ، وثالثةُ ثلاثٍ، ورابعةُ أربعٍ - إلى عاشرة عَشْرٍ»، والمعنى: أحدُ اثنين، وإحدى اثنتين، وأحدُ عَشْرٍ، وإحدى عَشْرةٍ.

وهذا هو المراد بقوله: «وإن ترد بَعْضَ الذي - البيت» أي: وإن ترد بفاعل - المَصُوغِ من اثنين فما فوقه إلى عشرة - بعضَ الذي بُنِيَ فاعلٌ منه: أي واحداً مما اشتُقَّ منه، فأضف إليه مثلَ بعضٍ، والذي يضاف إليه هو الذي اشتقَّ منه.

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان، أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه، والثاني: تنوينُهُ ونصبُ ما يليه به، كما يُفْعَلُ باسم الفاعل، نحو «ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيداً» فتقول في التذكير «ثالثُ اثنين، وثالثٌ اثنين، ورابعُ ثلاثَةٍ، ورابعٌ ثلاثةً»، وهكذا إلى «عاشِرِ تسعةٍ، وعاشِرٍ تسعةً»، وتقول في التأنيث: «ثالثةُ اثنتين، وثالثةٌ اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثاً» وهكذا إلى «عاشرةِ تسعٍ، وعاشرةٍ تسعاً»، والمعنى: جاعل الاثنينِ ثلاثةً، والثلاثةأربعةً.

وهذا هو المراد بقوله: «وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ»، أي:

وإن ترد بفاعل ـ المَصُوغِ من اثنين فما فوقه ـ جعلَ ما هو أقلُّ عدداً مثلَ ما فوقه، فاحكم له بحكم جاعل: من جوازِ الإضافَةِ إلى مفعوله، [وتنوينِهِ] ونصبه.

* * *

وَإنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي آثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِىءْ بِتَرْكِيبَيْنِ(١)
أوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أضِفِ إلى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي(٢)
وَشَاعَ آلاِسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا وَنحْوِهِ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ آذْكُرَا(٣)
وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ(٤)

---

(١) «وان» شرطية «أردت» أراد: فعل ماض مبني على الفتح مقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «مثل» مفعول به لأردت، ومثل مضاف و «ثاني اثنين» مضاف إليه «مركباً» حال من مثل «فجيء» الفاء واقعة في جواب الشرط، جيء: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتركيبين» جار ومجرور متعلق بقوله «جيء».

(٢) «أو» حرف عطف «فاعلاً» مفعول تقدم على عامله وهو قوله «أضف» الآتي «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلاً» وحالتي المجرور بالياء مضاف لأنه مثنى وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه «أضف» فعل أمر معطوف بأو على«جيء» في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلى مركب» جار ومجرور متعلق بقوله «أضف» السابق «بما» جار ومجرور متعلق بقوله: «يفي» الآتي «تنوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولاً به لتنوي «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مركب، والجملة من يفي وفاعله في محل جر صفة لمركب.

(٣) «وشاع» فعل ماض «الاستغنا» قصر للضرورة: فاعل شاع «بحادي عشرا» جار ومجرور متعلق بالاستغنا «ونحوه» الواو عاطفة، نحو: معطوف على حادي عشرا، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اذكرا» الآتي. وقبل مضاف و «عشرين» مضاف إليه «اذكرا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٤) «وبابه» معطوف على قوله «عشرين» في البيت السابق «الفاعل» مفعول به لاذكر في البيت السابق «من لفظ» جار ومجرور متعلق باذكر، أو بنعت لقوله الفاعل محذوف تقديره: الفاعل المصوغ من=

قد سبق أنه يُبْنَى فَاعِلٌ من اسم العـدد على وجهين، أحدهمـا: أن يكون مراداً به بعضُ ما اشْتُقَّ منه: كثاني اثنين، والثاني: أن يراد به جعلُ الأقَلِّ مساوياً لما فوقه: كثالث اثنين. وذكَرَ هنا أنه إذا أريد بناءُ فاعلٍ من العـدد المـركب للدلالـة على المعنى الأول ـ وهـو أنـه بعضُ اشْتُقَّ منـه ـ يجوز فيه ثلاثة أوْجُه:

أحـدها: أن تجيء بتـركيبين صَـدْرُ أولهمـا «فـاعـلٌ» في التـذكيـر، و«فـاعلَةٌ» في التـأنيث، وَعَجُـزُهُمَـا «عشـر» في التـذكيـر، و«عشـرة» في التأنيث، وصَدْرُ الثاني منهما في التذكير: «أحد، واثنان، وثلاثة ـ بـالتاء ـ إلى تسعـة»، وفي التـأنيث: «إحـدى، واثنتـان، وثـلاث ـ بـلا تـاء ـ إلى تسـع»، نحو «ثَـالِثَ عَشَرَ، ثَـلاثَةَ عَشَـرَ» وهكذا إلى «تَـاسِعَ عَشَـرَ، تِسْعَةَ عَشَرَ»، و«ثَالِثَـةَ عَشَرَة، ثَـلاَثَ عَشَرَةَ ـ إلَى تَـاسِعَةَ عَشَـرَةَ، تِسْعَ عَشَـرَةَ»، وتكون الكلماتُ الأرْبَعُ مبنيةً على الفتح.

الثاني: أن يُقْتَصَر على صـدر المركب الأول، فَيُعْـرَب ويضاف إلى المركب الثاني باقياً الثاني على بناء جُزْءَيْهِ، نحو «هٰذَا ثَـالِثُ ثَلاَثَـةَ عَشَرَ، وهٰذِهِ ثَالِثَةُ ثَلاَثَ عَشَرَةَ».

الثـالـث: أن يُقْتَصَـر على المـركب الأول بـاقيـاً [على] بنـاء صـدره وعجزه، نحو «هٰذَا ثَالِثَ عَشَرَ، وَثَالِثَةَ عَشَرَةَ»، وإليـه أشار بقـوله: «وشـاع الاستغنا بحادي عشراً، ونحوه».

= لفظ، ولفظ مضاف و«العدد» مضاف إليه «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق باذكر، وحـالتي مضاف والضميـر مضاف إليـه «قبل» ظـرف متعلق بمحذوف حـال من من «الفاعـل» وقبل مضـاف و«واو» مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديـره هو يعود إلى واو، والجملة من يعتمد ونائب فاعله في محل جر صفة لواو.

ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني - وهو أن يراد به جَعْلُ الأقَلِّ مساوياً لما فوقه - فلا يقال «رابع عشر ثلاثةَ عَشَرَ» وكذلك الجميع، ولهذا لم يذكره المصنف، واقتصر على ذكر الأول[1].

وحادي: مقلوب واحد، وحادية: مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل «حادي» إلا مع «عشر»، ولا تستعمل «حادية» إلا مع «عشرة» ويستعملان أيضاً مع «عشرين» وأخواتها، نحو «حادي وتسعون، وحادية وتسعون».

وأشار بقوله: «وَقَبْلَ عِشْرِين - البيت» إلى أن فاعلا المَصُوغَ من اسم العدد يُسْتَعْمَل قبل العقود ويُعْطَف عليه العقود، نحو «حادي وعشرون، وتاسع وعشرون - إلى التسعين» وقوله: «بحالتيه» معناه أنه يُسْتعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سَبَقَتا، وهو أنه يقال: «فاعل» في التذكير، و «فاعلة» في التأنيث.

---

(١) هذا الذي ذكره الشارح - من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على جعل الأقل مساوياً للأكثر - هو الذي ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين، ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك؛ ومستنده في ذلك القياس؛ ولك حينئذ في ذلك وجهان:

أولهما: أن تأتي بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد؛ فتقول: «رابع عشر ثلاثة عشر» ويجب في هذا الوجه إضافة المركب الثاني؛ لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن.

والوجه الثاني: أن تحذف عجز المركب الأول؛ فتقول: «رابع ثلاثة عشر» ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني، وتنوين الأول ونصب الثاني محلاً به.

كَمْ، وَكَأَيٍّ، وَكَذَا

مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا(١)
وَأَجِزَ أَنْ تَجُرَّهُ «مِنْ» مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ «كم» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا(٢)

«كَمْ» اسمٌ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجر عليها، ومنه قولهم: «عَلَى كَمْ جِذْعٍ سَقَفْتَ بَيْتَكَ» وهي اسمٌ لعددٍ مُبْهم، ولا بُدَّ لها من تمييز، نحو «كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ؟» وقد يُحذَفُ للدلالة، نحو «كَمْ صُمْتَ؟» أي: كم يوماً صمت.

وتكون استفهاميةً، وخبريةً، فالخبرية سيذكرها، والاستفهامية يكون مميزها كمميز «عشرين» وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو «كَمْ دِرْهَماً قَبَضْتَ» ويجوز جره بـ«مِنْ» [مضمرة] إن وَلِيَتْ «كم» حرفَ جَرٍّ، نحو

(١) «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بميز «كم» قصد لفظه: مفعول به لميز «بمثل» جار ومجرور متعلق بميز، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ميزت» فعل وفاعل «عشرين» مفعول به لميّزت، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذي جر المضاف إلى الموصول: أي ميزت به عشرين «ككم» الكاف جارة، ومجرورها قول محذوف، وكم: اسم استفهام مبتدأ «شخصاً» تمييز لكم «سما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كم الواقعة مبتدأ، والجملة من سما وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول للقول المحذوف.

(٢) «وأجز» الواو عاطفة أو للاستئناف، أجز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أن» مصدرية «تجره» تجر: فعل مضارع منصوب بأن، والهاء مفعول به لتجر «من» قصد لفظه: فاعل تجر، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأجز «مضمراً» حال من «من» «إن» شرطية «وليت» ولي: فعل ماض، والتاء للتأنيث «كم» قصد لفظه: فاعل وليت «حرف» مفعول به لوليت، وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه «مظهراً» نعت لحرف جر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

«بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هٰذَا» أي: بكم مِنْ درهمٍ، فإن لم يدخل عليها حرفُ جر وَجَبَ نَصْبُه.

* * *

وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ أَوْمِائَةٍ: كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ[1]
كَكَمْ كَأَيٍّ، وَكَذَا، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْبِهِ صِلْ «مِنْ» تُصِبْ[2]

تُسْتعمل «كم» للتكثير، فتمَيَّزُ بجمعٍ مجرور كعشرة، أو بمفردٍ مجرورٍ كمائة، نحو «كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكْتَ، وكَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقْتَ» والمعنى: كثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الدراهم أنفقت.

ومثل «كم» ـ في الدلالة على التكثير ـ كذا، وكأيٍّ، ومميِّزُهُمَا منصوبٌ أو مجرور بمن ـ وهو الأكثر ـ نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيٍّ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ﴾، و «مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَماً».

وتستعمل «كذا» مفردة كهذا المثال، ومركبة، نحو «مَلَكْتُ كَذَا كَذَا

---

(١) «واستعملنها» الواو عاطفة أو للاستئناف؛ واستعمل: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به لاستعمل «مخبراً» حال من فاعل استعمل «كعشرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، أي: واستعملنها استعمالاً كائناً كاستعمال عشرة «أو» حرف عطف «مائة» معطوف على عشرة «ككم» الكاف جارة لقول محذوف، وكم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: كثير عندي؛ مثلاً، ويجوز أن يكون كم مفعولاً به لفعل محذوف، وتقديره: رأيت كثيراً، أو نحو ذلك، وكم مضاف و«رجال» مضاف إليه «أو» حرف عطف «مرة» معطوف على رجال.

(٢) «ككم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كأي» مبتدأ مؤخر «وكذا» معطوف على كأي «وينتصب» الواو عاطفة، ينتصب: فعل مضارع «تمييز» فاعل ينتصب، وتمييز مضاف و«ذين» مضاف إليه «أو» عاطفة «به» جار ومجرور متعلق بقوله «صل» الآتي «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» قصد لفظه: مفعول به لصل «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله صل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

دِرْهَمَا» ومعطوفاً عليها مثلُها، نحو «مَلَكْتُ كَذا وكَذا دِرْهَماً»[١].

و «كم» لها صَدْرُ الكلام: استفهاميةً كانت. أو خبريةً، فلا تقول: «ضربت كم رجلًا» ولا «ملكت كم غلمان» وكذلك «كأي» بخلاف «كذا»، نحو «مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَماً».

* * *

(١) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة نحو «له على كذا كذا قرشاً» مكنياً بها عن أحد عشر - إلى تسعة عشر، والمعطوف عليها مثلها نحو «له عندي كذا وكذا ديناراً» مكنياً بها عن واحد وعشرين، إلى تسعة وتسعين، وهو كلام حسن.

الحكاية

آحْــكِ «بِــأَيٍّ» مَــا لِمَنْكُــورٍ سُئِــلْ عَنْهُ بِهَا: فِي الْوَقْفِ، أَوْحِينَ تَصِلْ(١)
وَوقْفــاً آحْــكِ مَــا لِمَنْكُــورٍ «بِمَنْ» وَالنُّــونَ حَــرِّكْ مُــطْلَقــاً، وَأَشْبِعَنْ(٢)
وَقُــلْ: «مَنَــانِ، وَمَنَيْنِ» بَـعْــدَ «لِي إلْفَــانِ بِــابْنَيْنِ» وَسَــكِّنْ تَـعْــدِلِ(٣)
وَقُـلْ لِمَنْ قَــالَ «أَتَتْ بِنْتٌ»: «مَنَــهْ» وَالنُّــونُ قَبْـلَ تَــا الْمُثَنَّى مُسْكَنَــهْ(٤)

---

(١) «احك» فعل أمر، مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت «باي» جـار ومجـرور متعلق باحك «ما» اسم مـوصـول: مفعـول بـه لاحـك «لمنكـور» جـار ومجـرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «سئل» فعـل ماض مبني للمجهـول «عنه» جـار ومجرور متعلق بسئـل على أنه نائب فاعله، والجملة في محل جر صفة لمنكور «بها» جار ومجرور متعلق بسئل أيضاً «في الـوقف» جار ومجـرور متعلق باحـك «أو» عاطفـة «حين» ظرف معـطوف على الوقف «تصـل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضـارع وفاعله في محـل جر بإضافة حين إليها.

(٢) «ووقفاً» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «احك» الآتي بتأويل اسم الفاعـل، أي: واقفاً، ويجـوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض، أي: في الوقف «احك» فعل أمـر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لاحك «لمنكـور» جار ومجـرور متعلق بمحذوف صلة مـا «بمن» جار ومجرور متعلق باحك «والنون» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله حـرك الآتي «حرك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» نعت لمصدر محذوف، أي: تحريكاً مطلقاً «وأشبعن» الواو حرف عطف، وأشبع: فعل أمر، معطوف بالواو على حرك، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٣) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيـه وجوبـاً تقديـره أنت «منان» قصـد لفظه: مفعـول به لقـل «ومنين» قصد لفظه أيضاً: معطوف على قوله منان «بعد» ظرف متعلق بقوله قل «لي» جـار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلفان» مبتـدأ مؤخر «بـابنين» جار ومجـرور متعلق بقولـه إلفان، وجملة المبتـدأ والخبر في محـل نصب مقول لقـول محذوف، يضـاف بعد إليـه، أي: بعد قـولك ء إلـخ «وسكن» فعـل أمر، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقـديره أنت «تعـدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر للروى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٤) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لمن» جار ومجـرور متعلق بقل «قـال» =

وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ ... بِمَنْ بِإِثْرِ «ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ»[١]
وَقُلْ: «مَنُونَ، وَمَنِينَ» مُسْكِنَاً ... إِنْ قِيلَ: جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا[٢]
وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لاَ يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ «مَنُونَ» في نَظْمٍ عُرِفْ[٣]

إن سُئل بـ «أيِّ» عن منكورٍ مذكورٍ في كلامٍ سابقٍ حُكي في «أي»

= فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من المجرورة محلاً بالـلام، والجملة لا محل لها صلة «أنت» أتى: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بنت» فاعل أتى، والجملة في محل نصب مقول «قال» «منه» قصد لفظه: مفعول به لقل «والنون» مبتدأ «قبل» ظرف متعلق بقوله «مسكنة» الآتي، وقبل مضاف و«تا» مضاف إليه، وتا مضاف و«المثنى» مضاف إليه «مسكنة» خبر المبتدأ الذي هو قوله النون.

(١) «والفتح» مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ «وصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «التا» قصر للضرورة: مفعول به لصل «والألف» معطوف على التا «بمن بإثر» جاران ومجروران متعلقان بصل «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «بنسوة» جار ومجرور متعلق بقوله كلف الآتي «كلف» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة قول محذوف يضاف إثر إليه، أي: بإثر قولك ذا ـ إلخ.

(٢) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منون» قصد لفظه: مفعول به لقل «ومنين» معطوف عليه «مسكناً» حال من فاعل قل «إن» شرطية «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «جا» قصر للضرورة: فعل ماض «قوم» فاعل جاء «لقوم» جار ومجرور متعلق بجاء «فطنا» نعت لقوم المجرور، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع نائب فاعل لقيل، وقصد لفظها، وجواب الشرط محذوف.

(٣) «وإن» شرطية «تصل» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلفظ» الفاء واقعة في جواب الشرط، ولفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف و«من» مضاف إليه «لا» نافية «يختلف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ من الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «ونادر» خبر مقدم «منون» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «في نظم» جار ومجرور متعلق بنادر «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نظم، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل جر نعت لنظم.

ما لذلك المنكور من إعرابٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، ويُفْعَلُ بها ذلك وَصْلاً ووَقْفاً، فتقول لمن قال «جاءني رجل»: «أيٌّ» ولمن قال «رأيت رجلاً»: «أيًّا» ولمن قال «مررت برجل»: «أيٍّ» وكذلك تفعل في الوصل، نحو «أيٌّ يا فَتى، وأيًّا يا فَتى، وأيٍّ يا فَتى» وتقول في التأنيث: «أيةٌ» وفي التثنية «أيَّانِ، وأيّتَانِ» رفعاً، و«أيَّيْنِ، وأيَّتَيْنِ» جراً ونصباً، وفي الجمع «أيُّونَ، وَأيَّاتٌ» رفعاً، و«أيِّينَ، وَأيَّاتٍ» جراً ونصباً.

وإن سُئل عن المنكور المذكور بـ«مَنْ» حُكي فيها ما له من إعراب، وتُشْبَعُ الحركة التي على النون، فيتولّدُ منها حرف مُجَانس لها، ويحكي فيهاما له من تأنيث وتذكير، وتثنية وجمع، ولا تفعل بها ذلك كلَّه إلا وقفاً، فتقول لمن قال «جاءني رجل»: «مَنُو» ولمن قال «رأيت رَجُلاً»: «مَنَا» ولمن قال «مررت برجل»: «مَنِي» وتقول في تثنية المذكر: «مَنَانْ» رفعاً، و«مَنَيْنْ» نصباً وجراً، وتسكن النون فيهما، فتقول لمن قال «جاءني رجلان»: «مَنَانْ» ولمن قال «رأيت رَجُلين»: «مَنَيْنْ» ولمن قال «مررت برجلين»: «مَنَيْنْ» وتقول للمؤنثة: «مَنَهْ» رفعاً ونصباً وجراً، فإذا قيل «أتَتْ بِنْتٌ» فقل: «مَنَهْ» رفعاً، وكذا في الجر والنصب، وتقول في تثنية المؤنث «مَنْتَانْ» رفعاً، و«مَنْتَيْنْ» جراً ونصباً، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نونِ التثنية، وقد ورد قليلاً فَتْحُ النون التي قبل التاء، نحو «مَنَتَانْ وَمَنَتَيْنْ» وإليه أشار بقوله: «والفتحُ نَزْر» وتقول في جمع المؤنث: «مَنَاتْ» بالألف والتاء الزائدتين كهندات، فإذا قيل: «جاء نِسْوَةٌ» فقل: «مَنَاتْ» وكذا تفعل في الجر والنصب، وتقول في جمع المذكر رفعاً: «مَنُونْ» رفعاً، و«مَنِينْ» نصباً وجراً، بسكون النون فيهما، فإذا قيل: «جاء قوم» فقل: «مَنُونْ» وإذا قيل: «مررت بقوم» أو «رأيت قوماً» فقل: «مَنِينْ».

هـذا حكم «مَنْ» إذا حُكي بها في الوقف، فإذا وُصِلَتْ لم يُحْكَ فيها شيء من ذلك، لكن تكون بلفظٍ واحدٍ في الجميع، فتقول: «مَنْ يافتى» لقائل جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلاً «مَنُونَ» وَصْلاً، قال الشاعر:

٣٥٢ ـ أتَـوْا نَـارِي، فَـقُلْتُ: مَـنُـونَ أنْـتُـمْ؟
فَـقَـالُـوا: الْـجِـنُّ، قُـلْتُ: عِـمُـوا ظَـلاَمَـا!

فقال: «مَنُونَ أنتم» والقياس «مَنْ أنْتُمْ».

* * *

وَالْعَلَمَ آحْكِيَنَّـهُ مِنْ بَعْـدِ «مَـنْ» إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا آقْتَرَنْ[1]

٣٥٢ ـ روى أبو زيد في نوادر هذا البيت مع أبيات ثلاثة، وهي:

وَنَـارٍ قَـدْ حَضأتُ لَـهَا بِـلَيْـلٍ بِـدَارٍ لاَ أُرِيـدُ بِـهَا مُـقَـامَا
سِـوَى تَـحْـلِيـلِ رَاحِـلَةٍ وَعَـيْـنٍ أُكَـالِئُـهَـا مَـخَـافَـةَ أنْ تَـنَـامَا
أتَوْا نَـارِي، فَـقُلْتُ: مَـنُـونَ أنْتُـمْ؟ فـقـالـوا ..... البـيـت، وبـعـده:
فَـقُلْتُ: إلـى الـطَّـعَـامِ، فَـقَـالَ مِـنْـهُـمْ زَعِـيـمٌ: نَـحْـسُـدُ الأنَسَ الـطَّـعَـامَا

ونسبها أبو زيد إلى شمير بن الحارث الضبي.

اللغة: «حضأت» في القاموس: «حضأ النار كمنع أوقدها أو فتحها لتلتهب كاحتضأها فاحتضأت» ا هـ، ومعنى فتحها في كلام المجد حركها «عموا ظلاماً» دعاء مثل «عم صباحاً» و«عم مساء».

الإعراب: «أتوا» فعل وفاعل «ناري» نار: مفعول بـه لأتوا، ونـار مضاف ويـاء المتكلم مضاف إليـه «فقلت» الفـاء للترتيب الـذكري، قلت: فعـل وفاعـل «منـون» اسم استفهـام مبتـدأ «أنتم» خبـره، والجملة في محل نصب مقول القول «فقالوا» فعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أي فقالـوا: نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول «قلت» فعل ماض وفاعله «عموا» فعل أمر، وواو الجماعة فاعله، والجملة في محل نصب مقـول القول «ظـلاماً» يجـوز ان يكون تمييـزاً محولاً عن الفاعل، الاصل لينعم ظلامكم، ويجوز ان يكون منصوباً على الظرفية: أي في ظلامكم.

الشاهد فيه: قوله «منون أنتم» حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ.

(١) «العلم» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده «احكينه» احك: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه =

يجـوز أن يُحْكَى العَلَمُ بـ «مَنْ» إن لم يتقدم عليهـا عاطف، فتقـول لمن قـال «جاءني زيـد»: «مَنْ زَيْدٌ» ولمن قـال «رأيت زيداً»: «مَنْ زَيْـداً» ولمن قال «مررت بزيدٍ» «مَنْ زَيْـدٍ» فتحكي في الْعَلَمِ المذكـور بعد «مَنْ» ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب.

ومَنْ: مبتدأ، والعَلَمُ الذي بعـدها خَبَـرٌ عنها، أو خبـر[1] عن الاسم المذكـور بعد [مَنْ].

فإن سَبَقَ «مَنْ» عَاطِفٌ لم يجز أن يُحْكَى في العلم الذي بعدها مـا قبلها من الإعراب، بل يجب رفعه على أنـه خَبَرٌ عن «مَنْ» أو مبتـدأ خبرهُ «مَنْ»، فتقول لقائـل «جاء زيـد، أو رأيت زيداً، أو مـررت بزيـد»: «وَمَنْ زَيْدٌ».

ولا يُحْكَى من المعـارف إلا العَلَمُ، فلا تقـول لقائـل: «رأيت غلامَ زيد» «مَنْ غُلاَمَ زيدٍ؟» بنصب غلام، بـل يجب رَفْعُه، فتقـول: «مَنْ غُلاَمُ زَيْدٍ» وكذلك في الرفع والجر.

* * *

وجوباً تقديره أنت، والنون للتوكيد، والهاء مفعول به «من بعد» جار ومجـرور متعلق باحـك، وبعد مضاف، و «من» قصد لفظه: مضاف إليه «إن» شرطيـة «عريت» عـرى: فعل مـاض فعل الشـرط، والتاء للتأنيث، والفـاعل ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هي يعـود إلى من «من عاطف، بهـا» كل منهما جار ومجرور متعلق باقترن الآتي «اقترن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جـوازاً تقديـره هو يعود إلى عاطف، والجملة من اقترن وفاعله في محل جر صفة لعاطف.

(١) يقصد أن «من» يجوز أن تكون هي الخبر مقدماً، كما جاز أن تكون مبتدأ.

التأنيث

عَـلاَمَـةُ التَّـأْنِيـثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِـفْ وَفي أَسَـامٍ قَدَّرُوا التَّـا: كَـالْكَتِفْ[1]
وَيُعْـرَفُ التَّقْـدِيـرُ: بِـالضَّمِيـرِ، وَنَـحْـوِهِ، كَـالـرَّدِّ في التَّصْـغِيرِ[2]

أصلُ الاسم أن يكون مذكراً، والتأنيثُ فَرْعٌ عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل اسْتَغْنَى الاسمُ المذكَّرُ عن علامةٍ تدلُّ على التذكير، ولكون التأنيث فَرْعاً عن التذكير افْتَقَرَ إلى علامةٍ تدلُّ عليه ـ وهي: التاء، والألف المقصورة، أو الممدودة ـ والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قُدِّرت في بعض الأسماء كعَيْنٍ وكتِفٍ.

ويُسْتَدَلُّ على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة: بعَوْدِ الضمير إليه مؤنثاً، نحو «الكتف نَهَشْتُهَا، والعين كحَلْتُهَا» وبما أشبه ذلك كوَصْفِهِ بالمؤنث نحو «أكَلْتُ كَتِفاً مَشْوِيَّةً» وكردّ التاء إليه في التصغير: ككُتَيْفَةٍ، وَيُدَيَّة.

* * *

وَلَا تَـلِي فَـارِقَـةٌ فَـعُـولاً أصْـلاً، وَلَا المِفْعَـالَ والمِفْعِيـلاً[3]

---

(١) «علامة» مبتدأ، وعلامة مضاف و«التأنيث» مضاف إليه «تاء» خبر المبتدأ «أو» عاطفة «ألف» معطوف على تاء «وفي أسام» الواو عاطفة أو للاستئناف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بقدروا الآتي «قدروا» فعل وفاعل «التا» قصر للضرورة: مفعول به لقدروا «كالكتف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالكتف.

(٢) «ويعرف» فعل مضارع مبني للمجهول «التقدير» نائب فاعل يعرف «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله يعرف «ونحوه» الواو عاطفة، نحو: معطوف على الضمير، ونحو مضاف، وضمير الغيبة العائد إلى الضمير مضاف إليه «كالرد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالرد «في التصغير» جار ومجرور متعلق بالرد.

(٣) «ولا» الواو عاطفة، او للاستئناف، ولا: حرف نفي «تلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه =

كَـذَاكَ مِـفْـعَـلٌ، وَمَـا تَـلِيـهِ ... تَـا الفَـرْقِ مِنْ ذِي فَشُـذُوذٌ فِيـهِ[1]

وَمِنْ فَعِيـلٍ كَـقَـتِيـلٍ إنْ تَـبِـعْ ... مَـوْصُـوفَـهُ غَـالِبـاً التَّـا تَمْتَنِـعْ[2]

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء ليتميز المؤنَّث عن المذكر، وأكثرُ ما يكون ذلك في الصفات: كقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، ويَقِلُّ ذلك في الأسماء التي ليست بصفات: كَرجل ورَجُلَةٍ، وإنسان وإنسانة، وامرىء وامرأة.

وأشار بقوله: «ولا تلي فارقة فَعُولاً ـ الأبيات» إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء، وهو: ما كَان من الصفات على «فَعُولٍ»[3] وكَان بمعنى فاعل، وإليه أشار بقوله «أصْلاً» واحترز بذلك من الذي بمعنى

= جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التأنيث «فارقة» حال من الضمير المستتر في تلي «فعولاً» مفعول به لتلي «أصلاً» حال من فعولاً «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «المفعال، والمفعيلا» معطوفان على قوله «فعولاً».

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مفعل» مبتدأ مؤخر «وما» الواو للعطف او استئنافية، ما: اسم موصول مبتدأ «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به لتلي «تا» قصر للضرورة: فاعل تلي، وتا مضاف و«الفرق» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مبتدأ «فشذوذ» الفاء زائدة، وشذوذ: مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ووقعت الفاء فيه لشبه الموصول بالشرط.

(٢) «ومن فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله «تمتنع» الآتي في آخر البيت «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعيل «إن» شرطية «تبع» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعيل «موصوفة» موصوف: مفعول به لتبع، وموصوف مضاف والهاء مضاف إليه «غالباً» حال من الضمير المستتر في تبع «التا» قصر للضرورة: مبتدأ «تمتنع» فعل مضارع. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود الى التا، والجملة من تمتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جملة المبتدأ والخبر.

(٣) بهذا استدل على أن «بغياً» في قوله تعالى: (ولم أكُ بغياً) وفي قوله سبحانه (وما كانت أمك بغياً) =

مفعول، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أَكْثَرُ من الثاني، وذلك نحو «شَكُور، وصَبُور» بمعنى شاكر وصابر، فيقال للمذكر والمؤنث «صَبُور، وشَكُور» بلا تاء، نحو «هٰذَا رَجُلٌ شَكُورٌ، وامْرَأَةٌ صَبُورٌ».

فإذا كان فَعُول بمعنى مفعول فقد تَلْحَقُه التاء في التأنيث، نحو «رَكُوبَة» - بمعنى مركوبة -.

وكذلك لا تلحق التاءُ وَصْفاً على «مِفْعَال» كامرأة مِهْذَار - وهي الكثيرة الْهَذَر، وهو الهَذَيَانُ - أو على «مِفْعِيل» كامرأة مِعْطِير - من «عَطِرَتِ المرأةُ» إذا استعملَتِ الطيبَ - أو على «مِفْعَل» كمغْشَمٍ - وهو: الذي لا يَثْنِيه شيء عما يريده ويهواه من شجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يُقاس عليه، نحو «عَدُوّ وعَدُوّة، ومِيقَان ومِيقَانة، ومِسْكِين ومِسْكِينة».

وأما «فَعِيل» فإما أن يكون فاعل، أو بمعنى مفعول، فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث، نحو «رَجُلٌ كَرِيمٌ، وامْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ» وقد حُذِفت منه قليلاً، قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، وإن كان بمعنى مفعول - وإليه أشار بقوله «كَقَتِيل» - فإما أن يستعمل استعمالَ الأسماء أَوْ لاَ، فإن اسْتُعْمِلَ استعمالَ الأسماء - أي: لم يتبع موصوفَهُ - لحقته التاء، نحو «هٰذِهِ ذَبِيحَةٌ، ونَطِيحَةٌ، وأَكِيلَةٌ» أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولةُ

= على زنة فعول لافعيل؛ إذ لو كانت على فعيل لوجب تأنيثها فيقال «بغية» في الموضعين؛ لأنها بمعنى فاعل. والأصل «بغوياً» فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء؛ فصار كما ترى.

السبع، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء - أي: بأن يتبع موصوفَهُ - حُذِفت منه التاءُ غالباً، نحو «مررت بامرأة جَرِيحٍ ،وبعين كَحِيلٍ» أي: مجروحة ومكحولة، وقد تَلْحَقُه التاء قليلاً، نحو «خَصْلَة ذِمِيمَة» أي: مذمومة، و «فَعْلَة حَمِيدَة» أي: محمودة.

* * *

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ: ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ[١]

وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأولَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ «أُرَبَى، وَالطُّولَى[٢]

وَمَرَطَى» وَوَزْنُ «فَعْلَى» جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَراً، أَوْ صِفَةً: كَشَبْعَى[٣]

وَكَحُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى، ... ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى، مَعَ الكُفُرَّى[٤]

(١) «ألف» مبتدأ، وألف مضاف و«التأنيث» مضاف إليه «ذات» خبر المبتدأ، وذات مضاف و«قصر» مضاف إليه «وذات» معطوف على «ذات» السابق، وذات مضاف و«مد» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، ونحو مضاف و«أنثى» مضاف إليه، وأنثى مضاف، و«الغر» مضاف إليه، وأنثى الغر هي الغراء بألف تأنيث ممدودة.

(٢) «والاشتهار» مبتدأ «في مباني» جار ومجرور متعلق بالاشتهار، ومباني مضاف و«الاولى» مضاف إليه «يبديه» يبدي: فعل مضارع، وضمير الغائب العائد إلى المبتدأ مفعول به ليبدي «وزن» فاعل يبدي، ووزن مضاف، و«أربى» مضاف إليه، و«الطولى» معطوف على أربى، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «ومرطى» معطوف على «أربى» في البيت السابق «ووزن» معطوف على «وزن» في البيت السابق أيضاً، ووزن مضاف و«فعلى» مضاف إليه «جمعاً» حال من فعلى «أو مصدراً أو صفة» معطوفان على الحال «كشبعى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كشبعى.

(٤) «وكحبارى» الواو عاطفة، كحبارى: جار ومجرور معطوف على «كشبعى» في البيت السابق «سمهى، سبطرى، ذكرى، وحثيثى» معطوفات على حبارى بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدمات، ومع مضاف، و«الكفرى» مضاف إليه.

كَـذَاكَ خُلَّيْـطَى ، مَـعَ الشُّقَّـارَى ، وَٱعْـزُ لِغَيْـرِ هٰـذِهِ ٱسْتِنْـدَارَا(١)

قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين، أحدهما المقصورة، كحُبْلَى وسَكْرَى، والثاني: الممدودة، كَحَمْرَاء وغَـرَّاء، ولكل منهمـا أوزان تُعْرَف بها.

فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة، وأوزان نادرة.

فمن المشهورة: فُعَلَى، نحو: أُرَبَى ـ للداهية، وشُعَبَى ـ لموضع.

ومنها: فُعْلَى، إسْماً كبُهْمىٰ ـ لنبتٍ، أو صفةً كحُبْلَى، والطُّولَى، أو مصدراً كرُجْعَى.

ومنها: فَعَلَىٰ، إسْماً كبَرَدَى ـ لنهر [بـدمشق]، أو مصدراً كمـرَطَى ـ لضَرْبٍ من العَدْو، أو صفة كحيَدَى، يقال: حمارٌ حَيَدَى، أي: يَحِيدُ عن ظِلِّهِ لنَشَاطِهِ.

قـال الجـوهـري: ولم يجىء في نُعُـوتِ المـذكَّـر شيء على فَعَلَىٰ غيره.

ومنها: فَعْلَىٰ، جمعاً، كصَرْعَى جمعَ صريعٍ، أو مَصْدَراً كدَعْـوَى، أو صفةً كشَبْعىٰ وكَسْلَىٰ.

ومنها: فُعَالَى، كحُبَارَى لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

ومنها: فُعَّلَىٰ، كسُمَّهىٰ للباطل.

(١) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خليطى» مبتـدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من خليطى، ومع مضـاف و«الشقارى» مضـاف إليه «واعـز» الواو عاطفة، واعز: فعل أمر مبني على حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغيـر» جار ومجرور متعلق باعز، وغير مضاف واسم الإشارة في قوله «هذه» مضاف إليه «استنداراً» مفعول به لاعز.

ومنها: فِعَلّىٰ، كسِبَطْرَى، لضَرْبٍ من المشي[1].

ومنها: فِعْلَى، مصدراً كَـذِكْرَى، أو جمعاً كظِرْبَى جمع ظَرِبَانٍ، وهي: دُوَيْبَّة كَالهرة منتنة الريح، تزعم العرب أنها تَفْسُو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يَبْلَى الثوبُ، وكحِجْلِى جمع حَجَل، وليس في الجموع ما هو على [وزن] فِعْلَىٰ غيرهما.

ومنها: فِعِّيلَىٰ، كحِثِّيثَى، بمعنى الْحَثِّ[2].

ومنها: فُعُلَّى، نحو كُفُرَّى ـ لِوِعَاء الطَّلْع.

ومنها: فُعَّيْلَىٰ، نحو خُلَّيْطَى ـ للاختلاط، ويقال: وَقَعُوا في خُلَّيْطَى، أي: اخْتَلَطَ عليهم أمْرُهُمْ.

ومنها: فُعَّالَىٰ، نحو شُقَّارَى ـ لنبتٍ.

* * *

لِمَدِّهَا: فَعْلَاءُ، أَفْعِلَاءُ ـ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ـ وَفَعْلَلَاءُ[3]
ثُمَّ فِعَالَا، فُعْلُلَا، فَاعُولَا وَفَاعِلَاءُ، فِعْلِيَا، مَفْعُولَا[4]

(١) سبطرى: ضرب من المشي فيه تبختر، ونظيره «دفقى» بكسر الدال وفتح الفاء وتشديد القاف مفتوحة ـ وهو ضرب من المشي فيه إسراع وتدفق.

(٢) ونظيره «خليفى» بمعنى الخلافة عن رسول الله، وفي حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ «لولا الخليفى لأذنت» يزيد لولا اشتغاله بشؤون الخلافة لكان مؤذناً.

(٣) «لمدها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ومد مضاف وضمير المؤنثة مضاف إليه «فعلاء» مبتدأ مؤخر «أفعلاء» معطوف على فعلاء بعاطف مقدر «مثلث» حال من أفعلاء، ومثلث مضاف و «العين» مضاف إليه «وفعللاء» معطوف فعلاء.

(٤) «ثم فعالا، فعللا، فاعولا، وفاعلاء، فعليا، مفعولا» كلهن معطوفات على فعلاء في البيت السابق =

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَا[1]

لألف التأنيث الممدودة أوزانٌ كثيرة، نَبَّهَ المصنف على بعضها.

فمنها: فَعْلَاء، كصَحْرَاء، أو صفة مُذكَّرُهَا على أفْعَلَ كحَمْرَاء، وعلى غير أفعل كديمة هَطْلاء، ولا يقال: سَحَاب أهْطَلُ، بل سحاب هَطِلٌ، وقولهم: فرس أو ناقة رَوْغَاء، أي: حديدة القِيَادِ، ولا يوصف به المذكَّر منهما، فلا يقال: جَمَلٌ أرْوَغُ، وكامرأة حَسْنَاء، ولا يقال: رَجُلٌ أحْسَنُ، وَالْهَطْلُ: تتابع المطر والدَّمْعِ وسَيَلَانُهُ، يقال: هَطَلت السماء تَهْطِلُ هَطْلاً وَهَطَلَاناً وَتَهْطَالاً.

ومنها: أفْعِلَاء ـ مثلث العين ـ نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أرْبُعَاء ـ بضم الباء وفتحها وكسرها.

ومنها: فَعْلَلَاء، نحو عَقْرَبَاء ـ لأنثى العقارب.

ومنها: فِعَالَاء، نحو قِصَاصَاء ـ للقصاص.

ومنها: فُعْلُلَاء، كقُرْفُصَاء.

ومنها: فَاعُولَاء، كعَاشُورَاء.

= بعاطف مقدر في أكثرهن، وقد قصر أكثرهن للضرورة ارتكاناً على فهم القارىء من قوله «لمدها» في البيت السابق.

(١) «ومطلق» حال تقدم على صاحبه وهو قوله «فعالا» الآتي، ومطلق مضاف و«العين» مضاف إليه «فعالا» قصر للضرورة أيضاً: معطوف على الأوزان السابقة «كذا» جار ومجرور متعلق بأخذ الآتي في آخر البيت «مطلق» حال تقدم على صاحبه وهو قوله «فعلاء» الآتي ـ ومطلق مضاف و«فاء» مضاف إليه «فعلا» مبتدأ «أخذا» أخذ: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

ومنها: فَاعِلَاء، كقَاصِعَاء ـ لجحر من جِحَرَةِ اليَرْبُوع.

ومنها: فِعْلِيَاء، نحو: كِبْرِيَاء، وهي العَظَمَة.

ومنها: مَفْعُولَاء، نحو: مَشْيُوخَاء، جمع شَيْخٍ.

ومنها: فَعَالَاء ـ مطلق العين، أي: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها ـ نحو: دَبُوقَاء ـ للعذرة، وبَرَاسَاء، لُغة في البْرنَسَاء، وهم الناس، وقال ابن السِّكِّيت: يقال ما أردى أي البَرْنَسَاء هو، أي: أيُّ الناس هو، وكَثِيرَاء.

ومنها: فَعَلَاء ـ مطلق الفاء، أي: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها ـ نحو: خُيَلَاء ـ للتكبر، وجَنَفَاءَ ـ اسم مكان، وسِيَرَاءَ ـ لِبُرْدٍ فيه خُطُوطٌ صُفْر.

المَقْصُورُ وَالمَمْدُودُ

إِذَا ٱسْمٌ ٱسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ(١)
فَلِنَظِيرِهِ الـمُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ(٢)
كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ، نَحْوُ الدُّمَى(٣)

المقصور: هو الاسم الذي حَرْفُ إعرابه ألفُ لازمةٌ.

فخرج بالاسم: الفعلُ، نحو يَرْضَى، وبحرف إعرابه: المبنيُّ، نحو إذا، وبلازمة: المثَّى، نحو الزيدان، فإن ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب.

---

(١) «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اسم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «استوجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة لا محل لها مفسرة «من قبل» جار ومجرور متعلق باستوجب، وقبل مضاف و «الطرف» مضاف إليه «فتحا» مفعول به لاستوجب «وكان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وذا مضاف و «نظير» مضاف إليه «كالأسف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالأسف.

(٢) «فلنظيره» الفاء داخلة على جواب إذا الواقعة في البيت السابق، لنظير: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ونظير مضاف والهاء مضاف إليه «المعل» نعت لنظير، والمعل مضاف و «الآخر» مضاف إليه، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله «ثبوت» مبتدأ مؤخر، وثبوت مضاف و «قصر» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا في البيت السابق «بقياس» جار ومجرور متعلق بثبوت «ظاهر» نعت لقياس.

(٣) «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وفعل» معطوف على المجرور في كفعل «في جمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعل وفعل، وجمع مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «كفعلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وفعلة» معطوف على المجرور في كفعلة «نحو» خبر مبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، ونحو مضاف و «الدمى» مضاف إليه.

والمقصور على قسمين: قياسي، وسماعي.

فالقياسيُّ: كل اسمٍ معتلّ له نَظِيرٌ من الصحيح، مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قبل آخِرِهِ، وذلك: كمصدر الفعل اللازم الذي على [وزن] فَعِلَ، فإنه يكون فَعَلاً، بفتح الفاء والعين، نحو أسِفَ أسَفاً، فإذا كان معتلاً وجب قَصْرُهُ، نحو جَوِيَ جَوًى [لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قَبْلَ آخره] ونحو فِعَل في جمع فِعْلة بكسر الفاء، وفُعَل في جمع فُعْلة بضم الفاء، نحو مِرًى جمع مِرْيَة، وَمُدًى جمع مُدْيَة، فإن نظيرهما من الصحيح قِرَب وقُرَب جمع قِرْبة وقُرْبة، لأن جمع فِعْلة بكسر الفاء يكون على فِعَلٍ، بكسر الأول وفتح الثاني، وجمع فُعْلة بضم الفاء يكون على فُعَل، بضم الأول وفتح الثاني، والدُّمى: جمع دُمْيَة، وهي الصُّورة من العاج ونحوه.

* * *

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالمَدُّ في نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ(١)

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «استحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ «قبل» ظرف متعلق باستحق وقبل مضاف و«آخر» مضاف إليه «ألف» مفعول به لاستحق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «فالمد» الفاء زائدة، والمد: مبتدأ ثان «في نظيره» الجار والمجرور متعلق بقوله «عرف» الآتي، ونظير مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الذي استحق قبل آخره ألفاً مضاف إليه «حتماً» حال من الضمير المستتر في عرف الآتي «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة «الحذف والإيصال» وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من «أنّ» المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من «أن» المصدرية مع منصوبها.

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ ... لَيْسَ يَعْرِفْنَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله «مررن الطريقا» حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم =

أي: تَمُرُّون بالديار. ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجر مع غير «أَنَّ» وَ«أَنْ» بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، وذهب [أبو الحسن عليُّ ابن سليمان البغداديُّ وهو] الأخْفَشُ الصغيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً، بشرط تعَيُّنِ الحرفِ، ومكانِ الحذفِ، نحو: «بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكين» فيجوز عنده حذفُ الباءِ، فتقول: «بَرَيْتُ القَلَم السكينَ» فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذف، نحو: «رَغِبْتُ في زَيْدٍ» فلا يجوز حذف «في»، لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ: هل التقدير «رَغِبْتُ عن زيد» أو «في زيد» وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يجز، نحو «اخْتَرْتُ القَوْمَ من بني تميم» فلا يجوز الحذف، فلا تقول: «اخْتَرْتُ القَوْمَ بني تميم»، إذ لا يُدْرَى: هل الأصل «اخْتَرْتُ القَوْمَ من بني تميم» أو «اخْتَرْتُ من القوم بني تميم».

وأما «أَنَّ، وأَنْ» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَّرِداً، بشرط أمن اللبس، كقولك «عجبت أن يَدُوا» والأصل «عجبت من أن يَدُوا» أي: من أنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ، ومثالُ ذلك مع أنَّ ـ بالتشديد ـ «عجبت من أنَّك قَائِمٌ» فيجوز حذف «من» فتقول: «عجبت أنّكَ قَائِمٌ»، فإن حصل لَبْسٌ لم يجز.

وَالعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا   مَدٍّ، بِنَقْلٍ: كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا[1]

= الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام: مررن بالطريق، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب؛ وذلك في قوله «غضبت أن نظرت» وأصله: غضبت من أن نظرت.

(١) «والعادم» مبتدأ، والعادم مضاف و«النظير» مضاف إليه «ذا» حال من الضمير المستتر في قوله بنقل الآتي، وذا مضاف و«قصر» مضاف إليه «وذا مد» مركب إضافي معطوف على قوله ذا قصر «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كالحجا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كالحجا «وكالحذا» معطوف على قوله كالحجا.

هـذا هـو القسم الثـاني، وهـو المقصـور السمـاعيُّ، والممـدود السماعيُّ.

وضـابطهمـا: أنَّ ما ليس لـه نظيـر اطَّرد فتـحُ ما قبـلَ آخِرِهِ فقصـره موقوف على السماع، وما ليس له نظيـر اطَّرَد زيـادَةُ ألفٍ قبل آخـره فمدُّهُ مقصور على السماع.

فمن المقصور السمـاعيِّ: الْفَتَى، واحـد الفِتْيَانِ، والحِجَـا: العَقْلُ، والثَّرَى: الترابُ، والسَّنَا: الضوءُ.

ومن الممدود السماعي: الْفَتَـاءُ: حَدَاثَـةُ السِّنِّ، والسَّنَاء: الشَّـرَف، والثَّرَاء: كثرة المال، والحِذَاء: النَّعْلُ.

* * *

وَقَصْـرُ ذِي المَـدِّ اضْـطِرَاراً مُجْمَـعُ عَـلَيْـهِ، وَالْعَـكْسُ بِخُـلْفٍ يَقَـعُ[1]

لا خِـلاَفَ بين البصـريين والكـوفيين في جـواز قَصْـرِ الممـدود للضرورة.

واختلف في جـواز مد المقصـور، فـذهب البصـريـون إلى المنـع، وذهب الكوفيون إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

(١) «وقصر» مبتدأ، وقصر مضاف و«ذي» مضاف إليه، وذي مضـاف و«المد» مضـاف إليه «اضـطراراً» مفعول لأجله «مجمع» خبر المبتدأ «عليه» جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له؛ لأنه اسم مفعول «والعكس» مبتدأ «بخلف» جار ومجرور متعلق بقوله «يقع» الآتي «يقع» فعـل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جـوازاً تقديره هو يعـود إلى العكس، والجملة من الفعل وفـاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

٣٥٣ ـ يَا لَكَ مِنْ تَمْـرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ يَنْشَبُ في المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

فمدَّ «اللهَاءَ للضرورة، وهو مقصور.

* * *

٣٥٣ ـ نسب أبو عبيد البكري في شرح الأمالي هذا البيت إلى أبي المقدام الراجز، وقال الفراء: هو لأعرابي من أهل البادية، ولم يسمه.

اللغة: «شيشاء» بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء مثناة، ممدوداً ـ هو الشيص، وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلقح، وقال ابن فارس: هو أردأ التمر، وقال الجوهري: الشيش والشيشاء: لغة في الشيص والشيصاء «ينشب» أي: يعلق «المسعل» بفتحتين بينهما سكون ـ موضع السعال من الحلق «واللهاء» بفتح اللام وبالمد، وأصله القصر ـ وهي هنة مطبقة في أقصى سقف الفم.

الإعراب: «يا» أصله حرف نداء، وقصد به هنا مجرد التنبيه «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف: أي يا لك شيء، مثلاً «من تمر» بيان للكاف في لك: أي أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الكاف في لك؛ وقيل: إن «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و «من» زائدة، و «تمر» مبتدأ مؤخر، وفيه أعاريب أخر «ومن شيشاء» جار ومجرور معطوف بالواو على قوله «من تمر» «ينشب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شيشاء «في المسعل» جار ومجرور متعلق بينشب «واللهاء» معطوف على المسعل.

الشاهد فيه: قوله «واللهاء حيث مده للضرورة، وأصله «اللها» بالقصر ـ كما ذكرناه في لغة البيت.

كيفية تثنية المقصور والممدود، وجمعهما تصحيحاً

آخِـرَ مَـقْصُـورٍ تُـثَنِّي ٱجْـعَـلْهُ يَـا ... إنْ كَـانَ عَـنْ ثَـلَاثَـةٍ مُـرْتَقِـيَـا[1]
كَـذَا الـذي الْيَـا أَصْلُهُ، نَحْـوُ الْفَتَى ... وَالْجَـامِـدُ الـذِي أُمِيـلَ كَمَتَـى[2]
فِـي غَـيْـرِ ذَا تُـقْـلَبُ وَاواً الألِـفْ ... وَأَوْلِهَـا مَـا كَـانَ قَبْـلُ قَـدْ أُلِفْ[3]

الاسم المتمكنُ إنْ كـان صحيحَ الآخِـرِ، أو كـان منقـوصاً، لَحِقَتْـهُ

مفعول لفعل محذوف يفسره قوله اجعله الآتي، وآخر مضاف و «مقصور» مضاف إليه «تثني» ع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر صفة لمقصور «اجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاجعل «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لاجعل «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مقصور «عن ثلاثة» جار ومجرور متعلق بقوله مرتقياً الآتي «مرتقياً» خبر كن، وجواب الشرط محذوف.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «اليا» قصر للضرورة: مبتدأ «أصله» أصل: خبر المبتدأ، وأصل مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «نحو» خبر مبتدأ محذوف والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف و «الفتى» مضاف إليه «والجامد» معطوف على «الذي» السابق «الذي» نعت للجامد «أميل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة «كمتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمتى.

(٣) «في غير» جار ومجرور متعلق بقوله «تقلب» الآتي، وغير مضاف، و «ذا» اسم إشارة: مضاف إليه «تقلب» فعل مضارع مبني للمجهول «واواً» مفعول ثان لتقلب «الألف» نائب فاعل لتقلب، وهو مفعوله الأول «وأولها» الواو عاطفة أو للاستئناف، أول: فعل أمر، مبني على حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول أول لأول «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأول «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «قبل» ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بقوله «ألف» الآتي «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، والجملة في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول.

عـلامةُ التثنيـةِ من غير تغييـر، فتقـولُ في «رَجُـلٍ، وجـاريـة، وقـاضٍ»: «رَجُلاَنِ، وَجَارِيَتَانِ، وَقَاضِيَانِ».

وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييرهِ، على ما نذكره الآن.

وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمه.

فـإن كـانت ألفُ المقصـور رابعـةً فصـاعـداً قلبت يـاءً، فتقـول في «مَلْهًى»: «مَلْهَيَانِ» وفي «مُسْتَقْصًى»: «مُسْتَقْصَيَانِ» وإن كَـانت ثالثـةً: فإن كَـانت بدلاً من اليـاء ـ كفَتى وَرَحًى ـ قلبت أيضـاً يـاءً، فتقـول: «فَتَيَـانِ، وَرَحَيَان»، وكَذا إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأمِيلَتْ، فتقـول في «مَتَى». علمـاً: «متَيَان» وإن كـانت ثالثـة بدلاً من واوـ كَعصـاً وَقَفـاً ـ قلبت واواً، فتقـول: «عَصَوَانِ، وَقَفَـوَانِ»، وكذا إن كـانت ثالثـةً مجهولَـةَ الأصلِ ولم تُمَلْ، كإلَى عَلَماً، فتقول: «إلَوَانِ».

فالحاصلُ: أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت رابِعَةً فصاعداً.

الثاني: إذا كانت ثالثةً بدلاً من ياء.

الثالث: إذا كانت [ثالثة] مجهولَةَ الأصلِ وأميلَتْ.

وتقلب واواً في موضعين:

الأول: إذَا كانت ثالثةً بدلاً من الواو.

الثاني: إذا كانت ثالثةً مجهولةَ الأصل ولم تُمَلْ.

وأشار بقوله: «وأوْلِهَا مـا كان قَبْـلُ قد ألف» إلى أنـه إذا عُمِلَ هـذا العَمَلُ المذكور في المقصور ـ أعني قلبَ الألف يـاء واواً ـ لحقتها عـلامَةُ

التثنيـة، التي سبق ذكْـرُهَـا أولَ الكتـابِ، وهي الألف والنـون المكسـورة رفعاً، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جراً ونصباً.

* * *

وَمَـا كَـصَـحْـرَاءَ بِـوَاوٍ ثُـنِّـيَـا ... وَنَـحْـوُ عِـلْبَـاءٍ كِـسَـاءٍ وَحَيَـا[1]

بِـوَاوٍ أَوْ هَـمْـزٍ، وَغَيْـرَ مَـا ذُكِـرْ ... صَحِّـحْ، وَمَا شَـذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِـرْ[2]

لما فَرَغَ من الكلام على كيفية تثنيـة المقصور شَـرَعَ في ذكر كيفيـة تثنية الممدود.

والممدود: إما أن تكون همزته بَدَلاً من ألف التأنيث، أو للإلحاق، أو بدلاً من أصل، أو أَصْلاً.

فإن كانت بدلاً من ألف التأنيث، فـالمشهورُ قَلْبُهَـا وَاواً، فتقول في «صَحْرَاء، وَحَمْرَاء»: «صَحْرَاوَانِ، وَحَمْرَاوَانِ».

---

(١) «ما» اسم موصـول: مبتدأ «كصحـراء» جار ومجـرور متعلق بمحذوف صلة المـوصول «بـواو» جار ومجـرور متعلق بقولـه «ثنيا» ثنى: فعـل ماض مبني للمجهـول، والألف للاطـلاق، ونائب الفـاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتـدأ، والجملة في محل رفـع خبر المبتدأ «ونحو» الواو حرف عطف أو للاستئناف، نحو: مبتدأ، ونحو مضـاف و «علباء» مضـاف إليه «كساء، وحيا» معطوفان على علباء بعاطف مقدر في الأول، وقد قصر الثاني للضرورة.

(٢) «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ـ وهو قوله «نحو» في البيت السـابق ـ «أو» عاطفـة «همز» معطوف على واو «وغير» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قولـه «صحح» الآتي ـ وغيـر مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «صحح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول: مبتدأ «شذ» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصـولة هـو فاعـل، والجملة لا محل لهـا صلة «على نقل» جـار ومجرور متعلق بقوله قصر الآتي «قصر» فعل ماض مبني للمجهول، ونـائب الفاعـل ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وإن كانت للإلحاق، كعِلْبَاء، أو بدلاً من أصل، نحو «كِسَاءٍ، وحَيَاءٍ»[1] جاز فيها وجهان، أحدهما: قلبها واواً، فتقول: «عِلْبَاوَانِ، وكِسَاوَانِ، وحَيَاوَانِ» والثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير، فتقول: «عِلْبَاءَانِ، وكِسَاءَانِ، وحَيَاءَانِ» والقلبُ في الملحقة أوْلىٰ من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصْلٍ أوْلىٰ من قلبها واواً.

وإن كانت الهمزة الممدوة أصْلاً وجب إبقاؤها، فتقول في «قُرَّاء، وَوُضَّاء»[2]: «قُرَّاءَان، ووُضَّاءَان».

وأشار بقوله: «وما شَذَّ عَلَى نقل قصر» إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر، اقتصر فيه على السماع، كقولهم في «الْخَوْزَلَى»: «الْخَوْزَلاَنِ» والقياسُ «الْخَوْزَلَيَانِ» وقولهم في «حَمْرَاء»: «حَمْرَايَانِ» والقياسُ «حَمْرَاوانِ».

* * *

وَٱحْذفْ مِنَ المَقْصُورِ في جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ[3]

(١) أصل كساء كساو؛ بدليل قولك «كسوت فلاناً كسوة» فوقعت الواو في كساء إثر ألف زائدة فقلبت همزة، وأصل حياء حياي، بدليل قولك «حييت» وقولك «حي فلان يحيا» و «حي» فوقعت ياء حياي إثر ألف زائدة فقلبت همزة؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة، سواء أكانت متطرفة كما هنا، أم كانت في وسط الكلمة كما في «صائم، وقائم، وقائل» من القول، وكما في «بائع، وصائر، وقائل» من القيلولة.

(٢) قراء ـ بضم القاف وتشديد الراء ـ وصف من القراءة، تقول: «رجل قراء»: أي حسن القراءة، و «وضاء» بضم الواو وتشديد الضاد ـ وصف من الوضاءة وهي حسن الوجه.

(٣) «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من المقصور، في جمع» جاران ومجروران متعلقان باحذف «على حد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع، وحد مضاف و «المثنى» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لاحذف «به» جار ومجرور متعلق بقوله تكملا =

وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ[1]
فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ[2]

إذا جُمِعَ صَحِيحُ الآخِرِ على حَدِّ المثنى - وهو الجمع بالواو والنون - لحقته العلامة من غير تغيير، فتقول في «زيد»: زَيْدُونَ.

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ حُذِفَتْ ياؤه، وضُمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء، فتقول [في قاض]: قَاضُونَ، رفعاً، وقَاضِينَ، جرًّا ونصباً.

وإن جُمِعَ الممدودُ في هذا الجمعَ عُومِلَ معاملَتَهُ في التثنية، فإن كانت الهمزة بدلاً من أصلٍ، أو للإلحاق - جاز [فيه] وجهان: إبقاءُ الهمزة، وإبدالها واواً، فيقال في «كساء» علماً: «كِسَاؤُونَ، وكِسَاوُونَ»،

= الآتي «تكملا» تكمل: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(١) «والفتح» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «أبق» الآتي - «أبق» فعل أمر، مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مشعراً» حال من الفتح، أو من الضمير المستتر في أبق «بما» جار ومجرور متعلق بمشعر «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بالباء، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء «وإن» شرطية «جمعته» جمع: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، والهاء مفعول «بتاء» جار ومجرور متعلق بجمعت «وألف» معطوف على تاء.

(٢) «فالألف» الفاء واقعة في جواب الشرط في البيت السابق، والألف: مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «اقلب» الآتي - «اقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قلبها» قلب: مفعول مطلق، وقلب مضاف وها مضاف إليه «في التثنية» جار ومجرور متعلق بقلب، وجملة اقلب وفاعله ومفعوله في محل جزم جواب الشرط «وتاء» مفعول أول مقدم على عامله - وهو قوله «ألزمن» الآتي - وتاء مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «التا» مضاف إليه «ألزمن» ألزم: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنحيه» مفعول ثان لألزم.

وكذلك عِلْبَاء، وإن كَانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في «قُرَّاء»: «قُرَّاؤُونَ».

وأما المقصور - وَهُـو الذي ذكَـره المصنف - فتحذف أَلِفهُ إذا جُمِعَ بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها، فتقول في مُصْطَفًى: «مُصْـطَفَوْنَ» رفعاً، و «مُصْطَفَيْنَ» جـرًّا ونصباً، بفتـح الفاء مـع الواو واليـاء، وإن جُمِعَ بـألف وتـاء قلبت أَلِفُـه، كمـا تقلب في التثنيـة، فتقـول في «حُبْلَى»: «حُبْلَيَات» وفي «فَتًى، وعَصاً» عَلَمَيْ مؤنث: «فَتَيَات، وعَصَوَات».

وإن كـان بعد ألف المقصـور تاء وَجب حينئِـذٍ حَذْفُهَـا، فتقـول في «فتاة»: «فَتَيَات»، وفي «قَنَاة»: قَنَوَات».

* * *

وَالسَّـالِمَ الْعَيْنِ الثُّـلاَثِيَّ آسْمـاً أَنِـلْ ... إِتْبَـاعَ عَيْـنٍ فَـاءَهُ بِمَـا شُـكِـلْ[1]

إِنْ سَـاكِـنَ الْـعَـيْـنِ مُـؤَنَّـثـاً بَـدَا ... مُـخْتَـتَـمـاً بِـالـتَّـاءِ أَوْ مُـجَـرَّدَا[2]

---

(١) «السالم» مفعول أول تقدم على عامله - وهو قوله «أنل» الآتي - والسـالم مضاف و «العين» مضـاف إليه «الثلاثي» نعت للسالم «اسماً» حال من الثلاثي «أنل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبـاً تقديره أنت «إتباع» مفعول ثان لأنل، وإتباع مضاف و «عين» مضاف إليه، من إضـافة المصـدر إلى مفعوله الأول «فاءه» فاء: مفعول ثان لإتباع، وفاء مضاف والضمير مضاف إليه «بمـا» جار ومجـرور متعلق بإتباع «شكل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعود إلى الفاء، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالباء، والعائد ضميـر محذوف مجـرور بباء أخـرى، ومتى اختلف متعلق الجارين: الـذي جر المـوصول، والـذي جـر العـائـد، فالحذف شاذ أو قليل على ما تقرر في موضعه.

(٢) «إن» شرطية «ساكن» حال من الضميـر المستتر في قـوله «بـدا» الآتي، وساكن مضـاف. و «العين» مضاف إليه «مؤنثاً» حال ثانية «بدا» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقـديره هو يعود إلى السـالم العين «مختتماً» حـال ثالثـة «بالتـاء» جار ومجـرور متعلق بمختتم «أو» عاطفـة «مجرداً» معطوف على قوله «مختتماً» السابق.

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا(١)

إذا جُمِعَ الاسمُ الثُّلاثِيُّ، الصحيحُ العينِ، الساكنُهَا، المؤنث، المختوم بالتاء أو المجرَّدُ عنها، بألفٍ وتاء أُتْبِعَتْ عينهُ فَاءَهُ في الحركة مطلقاً، فتقول: في «دَعْدٍ»: «دَعَدَات»، وفي «جَفْنَةٍ»: «جَفَنَات»، وفي «جُمْل، وبُسْرَة»: جُمُلات، وبُسُرَات» بضم الفاء والعين، وفي «هِنْدٍ، وكِسْرَة»: «هِنِدَات، وكِسِرَات» بكسر الفاء والعين.

ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكينُ والفتحُ، فتقول: «جُمْلَات، وجُمَلات، وبُسْرَات، وبُسَرَات، وهِنْدَات، وهِنَدَات، وكِسْرَات، وكِسَرَات»، ولا يجوز ذلك بعد الفتحة، بل يجب الإتباعُ.

واحترز بالثُّلاثِيِّ من غيره كجعفر ـ علم مؤنث، وبالاسم عن الصفة، كَضَخْمَة، وبالصحيح العين من معتلها كجَوْزَة، وبالساكن العين من محركها، كشَجَرَة، فإنه لا إتباع في هذه كلها، بل يجبُ إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: «جَعْفَرَات، وضَخْمَات، وجَوْزَات، وشَجَرَات»، واحْتَرَزَ بالمؤنث من المذكر كبَدْرٍ، فإنه لا يُجْمَعُ بالألف والتاء.

* * *

(١) «وسكن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «التالي» مفعول به لسكن «غير» بالنصب مفعول للتالي، أو بالجر مضاف إليه، وغير مضاف، و«الفتح» مضاف إليه «أو» عاطفة «خففه» خفف: فعل أمر معطوف على سكن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالفتح» جار ومجرور متعلق بخفف «فكلا» مفعول مقدم على عامله ـ وهو قوله «رووا» الآتي ـ «قد» حرف تحقيق «رووا» فعل ماض وفاعله.

وَمَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ(١)

يعني أنه إذا كان المؤنثُ المذكُورُ مكسورَ الفاءِ، وكانت لامه واواً، فإنه يمتنع فيه إتباعُ العينِ للفاء، فلا يقال في «ذِرْوَة» ذِرِوَات ـ بكسر الفاء والعين ـ استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتحُ العين أو تسكينُهَا، فتقول: ذِرَوَات، أو ذِرْوَات، وشذّ قولُهم «جِرِوَات» بكسر الفاء والعين.

وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءً، نحو «زُبْيَة»: فلا تقول «زُبُيَات» بضم الفاء والعين ـ استثقالاً للضمة قبل الياء، بل يجب الفتحُ أو التسكينُ، فتقول: «زُبَيَات. أو زُبْيَات».

* * *

وَنَادِرٌ، أوْذُو اضْطِرَارٍ ـ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أوْ لِأُنَاسٍ آنْتَمَى(٢)

يعني أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عُدَّ نادراً، أو ضرورةً، أو لُغَةً لقومٍ.

فالأول كقولهم في «جِرْوَة»: «جِرِوَات» بكسر الفاء والعين.

والثاني كقوله:

---

(١) «ومنعوا» فعل وفاعل «إتباع» مفعول به لمنعوا، وإتباع مضاف و «نحو» مضاف إليه، ونحو مضاف و «ذروة» مضاف إليه «وزبية» معطوف على ذروة «وشذ» فعل ماض «كسر» فاعل شذ، وكسر مضاف و «جروة» مضاف إليه.

(٢) «ونادر» خبر مقدم «أو» عاطفة «ذو» معطوف على نادر، وذو مضاف و «اضطار» مضاف إليه «غير» مبتدأ مؤخر، وغير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «قدمته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفة «لأناس» جار ومجرور متعلق بقوله «انتمى» الآتي «انتمى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة معطوفة على الخبرفهي في محل رفع.

٣٥٤ ـ وَحُمِّلْتُ زَفَـرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَـا
وَمَـا لِـي بِزَفْـرَاتِ الْـعَـشِـيِّ يَـدَانِ

فسكن عين «زَفْرَات» ضرورة، والقياسُ فتحُهَا إتباعاً.

والثالث كقول هُذَيل في جَوْزَة وبَيْضَة ونحوهما: «جَوَزات وبَيَضات» ـ بفتح الفاء والعين ـ والمشهورُ في لسان العرب تسكينُ العينِ إذا كانت غَيْرَ صحيحةٍ.

* * *

٣٥٤ ـ هذا البيت لعروه بن حزام، أحد بني عذرة، من قصيدة له ممتعة يقولها في عفراء ابنه عمه، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه، ومطلعها قوله:

خَلِيلَيَّ مِـنْ عُلْيَـا هِـلَالِ بِـنْ عَـامِـرِ بِـعَـفْـرَاءَ عُـوجَـا الْـيَـوْمَ وَانْـتَـظِرَانِـي

اللغة: «زفرات» جمع زفرة، وهي: إدخال النفس في الصدر، والشهيق إخراجه، وأضاف الزفرات إلى الضحى ثم إلى العشي لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين «فأطقتها» استطعتها، وقدرت عليها «يدان» قوة وقدرة.

الإعراب: «وحملت» حمل: فعل ماض، مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «زفرات» مفعول ثان لحمل، وزفرات مضاف و «الضحى» مضاف إليه «فأطقتها» الفاء عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بزفرات» جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف، وزفرات مضاف، و «العشي» مضاف إليه «يدان» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «زفرات» في الموضعين، حيث سكن العين لضرورة إقامة الوزن وقياسها الفتح إتباعاً لحركة فاء الكلمة، وهي الزاي، قال أبو العباس المبرد: وهذه من أحسن ضرورات الشعر.

جَمْعُ التَّكْسِير

أَفْـعِـلَةٌ أَفْـعُـلُ ثُـمَّ فِـعْـلَهْ ثُـمَّـتَ أَفْـعَـالٌ ـ جُـمُـوعُ قِـلَّهْ[١]

جمع التكسير هو: ما دَلَّ على أَكْثَرَ من اثنين، بتغييرٍ ظاهِرٍ كـرجُلٍ ورِجَالٍ أو مُقَدَّر كَفُلْكٍ ـ للمفرد والجمع، والضمـة التي في المفرد كضمـةِ قُفْل والضمة التي في الجمع كضمة أُسْد، وهو على قسمين: جمـع قلة، وجمع كثرة، فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثـة فما فـوقها إلى العشـرة، وجمع الكثرة يـدل على ما فـوق العشرة إلى غيـر نهايـة[٢]، ويستعمل كـل [منهما] في موضع الآخر مجازاً.

وأمثلة جمع القلة: أَفْعِلَةٌ كأَسْلِحَـة، وأَفْعُلٌ كـأَفْلُسٍ، وفِعْلَةٌ كَفِتْيَةٍ، وَأَفْعَالٌ كأَفْرَاس.

وما عدا هذه الأَرْبَعَةَ من جموع التكسير فجموعُ كثرة.

* * *

وَبَـعْضُ ذِي بِكَـثْـرَةٍ وَضْعـاً يَـفِـي كأَرْجُلٍ، وَالْعَكْسُ جَـاءَ كَالصُّفِي[٣]

(١) «أفعلة» مبتدأ «أفعل، ثم فعلة، ثمـة أفعال» معـطوفات على المبتـدأ بعاطف مقـدر في الأول وحده «جموع» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وجموع مضاف و «قلة» مضاف إليه.

(٢) هذا أحد قولين، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية، وعلى هذا يكـون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ؛ ولكنهما مختلفان في النهاية؛ ويكون الذي ينـوب عن الآخر جمع القلة؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعـداً، أما جمـع الكثرة فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة، ولكن بالأصالـة، ودلالته هـذه حقيقة، لا مجاز.

(٣) «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف و «ذي» مضاف إليه «بكثرة» جار ومجـرور متعلق بقولـه يفي الآتي =

قد يُسْتَغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة: كرِجْل وَأَرْجُل، وَعُنُق وَأَعْنَاق، وَفُؤَاد وأَفْئِدَة.

وقد يُسْتَغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة: «كَرَجُل وَرِجَال، وَقَلْبٍ وَقُلُوب.

* * *

لِفَعْلٍ ٱسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ ... وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْماً ٱيْضاً يُجْعَلُ[1]
إنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ: فِي ... مَدٍّ، وَتَأْنِيثٍ، وَعَدِّ الأحْرُفِ[2]

أَفْعُلُ: جمعٌ لكلِّ اسمٍ [ثلاثي] على فَعْلٍ، صحيح العينِ، نحو:

= «وضعا» تمييز، أو حال بتقدير مشتق، أو منصوب على نزع الخافض «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذي، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «كأرجل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والعكس» مبتدأ «جاء» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كالصفي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

(١) «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسماً» حال من فعل المجرور باللام «صح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله اسماً، والجملة في محل نصب صفة لقوله اسما «عينا» تمييز «أفعل» مبتدأ مؤخر «وللرباعي» جار ومجرور متعلق بقوله «يجعل» الآتي مقدم عليه، وأصله مفعوله الثاني «اسماً» حال من الرباعي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل، وهو المفعول الأول.

(٢) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرباعي في البيت السابق «كالعناق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان «والذراع» معطوف على العناق «في مد» جار ومجرور متعلق بكان، أو بما تعلق به خبرها، أو بما في الكاف ـ في قوله كالعناق ـ من معنى التشبيه، أو بمحذوف حال من الضمير المستتر في كان، وقوله «وتأنيث، وعد الأحرف» معطوفان على مد.

كَلْبٍ وَأَكْلُبٍ، وظَبْيٍ وأظْبٍ، وأصْلُه أظْبُيٌ، فقلبت الضمة كسرة لتصبح الياء فصار أَظْبِيٌّ، فعومل معامَلَةَ قاضٍ.

وخرج بالاسمِ الصفةُ، فلا يجوز [نحو] ضَخْم وَأَضْخُم، وجاء عَبْد وأعْبُد، لاستعمال هذه الصفَةِ استعمالَ الأسماء، وخرج بصحيح العين المعتلُّ العين، نحو: ثَوْبٍ وَعَيْنٍ، وشذ عَيْنٌ وأعْيُنٌ، وثَوْبٌ وأثْوُبٌ[1].

وأفْعُلُ - أيضاً - جمعٌ لكلِّ اسمٍ، مؤنثٍ، رباعيٍّ، قبل آخره مَدَّةٌ كَعَنَاق وأعْنُق، ويَمِينٍ وأيْمُنٍ.

وشذ من المذكر: شِهَابٌ وأشْهُبٌ، وغُرَابٌ وأغْرُبٌ.

* * *

وَغَيْرُ مَا أفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلاثِي آسْماً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ[2]

---

(١) قد ورد جمع ثوب على أثواب، وهو قياس نظيره من معتل العين، وقد ورد جمعه على ثياب من جموع الكثرة كما في قول امرىء القيس:

وَإنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ ... فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ

وقد ورد جمعه على أثوب، وهو شاذ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أثْوُبَا ... حَتَّى اكْتَسَى الرَّأسُ قِنَاعاً أشْيَبَا

* أمْلَحَ لاَ لذّاً وَلاَ مُحَبَّبَا *

وقالوا: دار وأدور، وساق وأسوق، ونار وأنور، وقالوا: ناب - وهو المسن من الإبل - وأنيب، وذلك كله شاذ لا يقاس عليه.

وربما همزوا الواو لثقل الضمة على الواو، وبهذا روي قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِئَتْ ... مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأنْؤُرُ

(٢) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «أفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله مطرد الآتي «مطرد» خبر المبتدأ، الذي هو أفعل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله مطرد

وَغَـالِبـاً أغْـنَـاهُـمُ فِـعْـلَانُ   في فُعَـلٍ: كَـقَـوْلِهِمْ صِـرْدَانُ(١)

قد سبق أن أَفْعُلَ جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثلاثي على فَعْل صحيح العين، وذكر هنا أنَّ ما لا يَّطرد فيه من الثلاثي أفْعُـلُ يُجْمَعُ على أفْعَـالٍ، وذلك كثَـوْب وأثْوَاب، [وَجَمل وأجْمَالٍ] وعَضُد وأعْضَادٍ، وحِمْل وأحْمَال، وعِنَبٍ وأعْنَاب، وإبِل وآبال، وقُفْل وأقفَال.

وأمـا جمـع فَعْـلٍ الصحيحِ العين على أفْعَـال فشاذ: كَفَـرْخٍ وأفْرَاخٍ(٢).

وأما فُعَلٌ فجاء بعضُه على أفعال: كرُطَب وأرْطَاب، والغالبُ مجيئُه على فِعْلَان كصُرَد وصِرْدَان، ونُغَر ونِغْرَان(٣).

* * *

فِـي اسْمٍ مُـذَكَّـرٍ رُبَـاعِـيٍّ بمَـدّ   ثَـالِثٍ افْـعِـلَةُ عَـنْـهُـمُ اطَّـرَدْ(٤)

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ، وهو غير.

(١) «وغالباً» منصوب بنزع الخافض «أغناهم» أغنى: فعل ماض، وهم مفعول به لأغنى «فعلان» فاعل أغنى «في فعل» جار ومجرور متعلق بأغنى «كقولهم» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وقول مضاف والضمير مضاف إليه «صردان» خبر لمبتدأ محذوف أيضاً، أي: هذه صردان، والجملة في محل نصب مقول القول.

(٢) ومن ذلك قول الحطيئة من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب:

مَـاذَا تَـقُـول لأفـرَاخٍ بِـذِي مَـرَخٍ   زُغْـبِ الْـحَـوَاصِـلِ لَا مَـاء وَلَا شَـجَـرُ
أَلْـقَـيْـتَ كَـاسِـبَـهُـمْ فِـي قَـعْـرِ مُـظْـلِـمَـةٍ   فَـاغْـفِـرْ عَـلَـيْـكَ سَـلَامُ اللهِ يَـا عُـمَـرُ

(٣) النغر ـ بضم النون وفتح الغين ـ البلبل، أو فرخ العصفور، أو طير كالعصفور أحمر المنقار.

(٤) «في اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «اطرد» الآتي في آخر البيت «مذكر رباعي» صفتان لاسم «بمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لاسم، أو حال منه، ومد مضاف، و «ثالث» مضاف إليه

وَٱلْـزَمْـهُ فـي فَعَـالٍ، أَوْ فِـعَـالِ   مُصَـاحِبَيْ تَضْعِيفٍ، أَوْ إِعْـلَالِ[1]

«أفْعِلَة» جمعٌ لكل اسم، مذكر، رباعيّ، ثالثه مدةٌ نحو: قَذَالٍ وأقْذِلة، ورَغِيف وأرْغِفَة، وعَمُود وأعْمِدَة، وٱلْتُزِم أفْعِلَة في جمع المضاعف أو المعتل اللام من فَعَالٍ أو فِعَالٍ: كبَتَات وأبِتَّة، وزِمَام وأزِمَّة، وقَبَاء وأقْبِيَة، وفِنَاء وأفْنِيَة.

* * *

فُـعْـلٌ لِنَحْـوِ أَحْـمَـرٍ وَحَـمْـرَا   وَفِـعْلَةٌ جَـمْعـاً بِـنَـقْـلٍ يُـدْرَى[2]

من أمثلة جمع الكثرة: فُعْلٌ، وهو مُطَّرد في [كل] وَصْف يكون المذكر منه على أفعَلَ، والمؤنث [منه على] فَعْلَاء، نحو: أَحْمَر وحُمْرٍ وحَمْراءَ وحُمْرٍ.

ومن أمثلة جمع القلة: فِعْلَة، ولم يَطَّرد في شيء من الأبنية، وإنما

= «أفعلة» مبتدأ «عنهم» جار ومجرور متعلق بقوله «اطرد» الآتي «اطرد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعلة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله أفعلة.

(١) «والزمه» ألزم: فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل، والضمير البارز الذي يعود إلى أفعلة في البيت السابق مفعول به «في فعال» جار ومجرور متعلق بالزم «أو فعال» معطوف عليه «مصاحبي» حال من المتعاطفين، ومصاحبي مضاف و «تضعيف» مضاف إليه «أو إعلال» معطوف على تضعيف.

(٢) «فعل» مبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونحو مضاف و «أحمر» مضاف إليه «وحمرا» معطوف على أحمر «وفعلة» مبتدأ «جمعاً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله «يدري» الآتي «بنقل» جار ومجرور متعلق بقوله يدري الآتي «يدري» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلة الواقع مبتدأ، وهو مفعوله الأول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

هـو محفوظ، ومن الـذي حفظ منـه فَتًى وِفْتيـه، وشَيْـخ وشيخَـة، وغُـلَام وغِلْمَه، وصَبِيٌّ وصِبْيَة.

* * *

وَفُـعُـلٌ لِإسْمٍ رُبَـاعِـيٍّ، بِـمَـدْ قَـدْ زِيـدَ قَبْـلَ لَامٍ، اعْـلَالاً فَقَـدْ[1]

مَـا لَمْ يُضَـاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ وَفُـعَـلٌ جَمْـعـاً لِفُـعْـلَةٍ عُـرِفْ[2]

وَنَـحْـوِ كُبْـرَى، وَلِـفِعْـلَةٍ فِـعَـلْ، وَقَـدْ يَجِيءُ جَـمْعُـهُ عَلَى فُعَـلْ[3]

من أمثلة جمع الكثرة: فُعُلٌ، وهو مُطَّرد في كلِّ اسم[4]، رُبَاعِيٍّ،

---

(١) «وفعل» مبتدأ «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «رباعي» نعت لاسم «بمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم، أو نعت ثان له «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مد، والجملة في محل جر صفة لمد «قبل» ظرف متعلق بزيد، وقبل مضاف و «لام» مضاف إليه «إعلالاً» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله فقد الآتي «فقد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لام، والجملة في محل جر صفة للام.

(٢) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يضاعف» فعل مضارع، مبني للمجهول «في الأعم» جار ومجرور متعلق بقوله يضاعف «ذو» نائب فاعل ليضاعف وذو مضاف و «الألف» مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «جمعاً» حال من الضمير المستتر في «عرف» الآتي «لفعلة» جار ومجرور متعلق بقوله جمعاً، أو بقوله عرف «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ، والجملة من عرف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «ونحو» معطوف على فعلة في البيت السابق، ونحو مضاف و «كبرى» مضاف إليه «ولفعلة» الواو للاستئناف، لفعلة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعل» مبتدأ مؤخر «وقد» حرف تقليل «يجيء» فعل مضارع «جمعه» جمع: فاعل يجيء، وجمع مضاف والهاء مضاف إليه «على فعل» جار ومجرور متعلق بقوله جمعه أو بقوله يجيء.

(٤) أما الصفة التي على أربعة أحرف ثالثها مدة فإن كانت المدة واوا ـ بأن تكون الصفة على فعول بفتح الفاء ـ كثر جمعها على فعل، نحو صبور وغفور وفخور، تقول في جمعهن: صبر، وغفر، وفخر، وإن كانت المدة ألفاً أو ياء فإن جمع الصفة على فعل حينئذ شاذ، نحو نذير ونذر وصناع وصنع وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع؛ فإن كانت عينه واوا نحو سوار =

قد زِيدَ قبل آخره مَدَّةٌ، بشرط كونه صحيحَ الآخر، وَغَيْرَ مُضَاعَف إن كانت المدة ألفاً، ولا فَرْقَ في ذلك بين المذكَّر والمؤنث، نحو: قَذَال وقُذُل، وحِمَار وحُمُر، وكُرَاع وكُرُع، وذِرَاع وذُرُع، وقَضِيب وقُضُب، وعَمُود وعُمُد.

وأما المضاعف: فإن كانت مدتُه ألفاً فجمعهُ على فُعُلٍ غيرُ مُطَّرِدٍ، نحو: عِنَان وعُنُنٍ، وحِجَاج وحُجُج، فإن كانت مدتُه غيرَ ألفٍ فجمعهُ على فُعُل مُطَّرِدٌ، نحو: سَرِير وسُرُرٍ، وذَلُول وذُلُلٍ.

ومن أمثلة جمع الكثرة فُعَلٌ، وهو جمع لاسم على فُعْلَة أو على فُعْلَىٰ ـ أنثى الأفْعَلِ ـ فالأول: كقُرْبَة وقُرَب، وغُرْفَة وغُرَف، والثاني: ككُبْرَى وكُبَر، وصُغْرَى وصُغَر.

ومن أمثلة جمع الكثرة فِعَلٌ، وهو جمع لاسم على فِعْلَة، نحو: كِسْرَة وكِسَر، وحِجَّة وحِجَج، ومِرْيَة ومِرًى، وقد يجيء جمعُ فِعْلَة على فُعَل، نحو: لِحْيَة ولُحًى، وحِلْيَة وحُلًى.

* * *

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ[1]

= وسواك وجب أن تسكن هذه الواو في الجمع، إلا أن تهمزها، فتقول: سور، وسوك، لأن الواو المضمومة نهاية في الثقل، وإن كانت العين ياء نحو سيال ـ بزنة كتاب، اسم نوع من الشجر ـ جاز بقاؤها مضمومة، وجاز تسكينها، وحينئذ تقلب ضمة الفاء كسرة؛ لئلا تنقلب الياء واواً فيلتبس بالواوي العين.

(١) «في نحو» جار ومجرور متعلق باطراد الآتي، أو بفعل يدل عليه اطراد، ونحو مضاف، و «رام» مضاف إليه «ذو» خبر مقدم، وذو مضاف و «اطراد» مضاف إليه «فعله» مبتدأ مؤخر «وشاع» الواو عاطفة أو للاستئناف، شاع: فعل ماض «نحو» فاعل شاع، ونحو مضاف و «كامل» مضاف إليه «وكمله» معطوف على كامل.

ومن أمثلة جمع الكثرة: فُعَلَة، وهو مُطَّرد في [كل] وَصْفٍ، على فاعلٍ، معتلِّ اللّام لمذكَّر عاقل، كَرَامٍ ورُمَاة، وقَاضٍ وقُضَاة.

ومنها: فَعَلَة، وهو مُطَّردٌ في وصفٍ، على فاعِلٍ صحيح اللام، لمذكَّر عاقل، نحو: كَامِل وكَمَله، وسَاحِر وسَحَرة، واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثل بما اشتمل عليها، وهو رَامٍ وكَامِلٌ.

* * *

فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ، وَزَمِنْ، وَهَالِكٍ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ[1]

من أمثلة جمع الكثرة: فَعْلَى، وهو جمع لوصف، على فِعِيلٍ بمعنى مفعول، دال عَلَى هلاك أو توجُّعٍ: كَقَتِيل وقَتْلى، وَجَرِيح وَجَرْحى، وأَسِير وَأَسْرَى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى، من فِعِيل بمعنى فاعل: كمريض ومَرْضَى، ومن فَعِلٍ، كَزَمِنٍ وَزَمْنَى، ومن فاعل: كهالك وَهَلْكَى، ومن فَيْعِلٍ: كميِّت وَمَوْتَى [وأفْعَل نحو: أحْمَق وحَمْقَى][2].

* * *

لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ وَالْوَضْعُ في فِعْلٍ وفَعْلٍ قَلَّلَهْ[3]

(١) «فعلى» مبتدأ «لوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وزمن، وهالك» معطوفان على قتيل «وميت» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتي «قمن» خبر المبتدأ.

(٢) سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعقوفين، فتكون الأوزان التي تلحق بفعيل بمعنى مفعول في الجمع على فعلى أربعة فيما ذكر الشارح على ما هو في أكثر النسخ، وخمسة على ما في هذه النسخة، وبقي سادس وهو فعلان نحو سكران وسكرى، وقرأ حمزة (وترى الناس سكرى وما هم بسكرى).

(٣) «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إسما» حال من فعل «صح» فعل ماض، وفاعله =

من أمثلة جمع الكثرة فِعَلَة، وهو جمع لفُعْل، اسماً، صحيح اللام، نحو قُرْط وقِرَطَة، ودُرْج ودِرَجة، وكُوز وكِوَزَة، ويحفظ في إسم عَلَى فِعْلٍ نحو قِرْد وقِرَدة، أو عَلَى فَعْل نحو غَرْد وغِرَدَة[1].

* * *

وفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ، نحو عَاذِلٍ وعَاذِلَهْ[2]
ومِثْلُهُ الفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا وذَانِ في المُعَلِّ لاماً نَدَرَا[3]

من أمثلة جمع الكثرة: فُعَّل، وهو مَقِيس في وصْفٍ، صحيح اللام، عَلَى فاعل أو فاعلة، نحو ضارب وضُرَّب وصائم وصوَّم، وضاربة وضُرَّب وصائمة وصُوَّم.

ومنها فُعَّال، وهو مَقِيس في وصفٍ، صحيح اللام عَلَى فاعل، لمذكر، نحو صائم وصُوَّام، وقَائم وقُوَّام.

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله اسماً، والجملة في محل نصب نعت لقوله اسماً «لاماً» تمييز «فعلة» مبتدأ مؤخر «والوضع» مبتدأ «في فعل» جار ومجرور متعلق بقوله «قلله» الآتي «وفعل» معطوف على فعل «قلله» قلل: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الوضع، والهاء مفعول به، والجملة من قلل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) الغرد ـ بفتح الغين وسكون الراء هنا، ويأتي أيضاً بفتح الغين والراء جميعاً ـ ضرب من الكمأة، وجمعه غردة بوزن قردة، وغراد كجبال.

(٢) «وفعل» مبتدأ «لفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعله» معطوف على فاعل «وصفين» حال من فاعل وفاعله «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف و «عادل» مضاف إليه «وعاذلة» معطوف على عاذل.

(٣) «ومثله» مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه «الفعال» مبتدأ مؤخر «فيما» جار ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى المماثلة«ذكراً»: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بفي «وذان» اسم إشارة مبتدأ «في المعل» جار ومجرور متعلق بقوله «ندراً» الآتي «لاماً» تمييز «ندرا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

ونَدَرَ فُعَّل وَفُعَّال في المعتل اللام المذكَّرِ، نحو غَازٍ وَغُزًّى، وَسَارٍ وَسُرًّى، وعافٍ وَعُفًّى، وقالوا: غُزَّاء في جمع غَاز، وَسُرَّاء في جمع سَار، ندر أيضاً [في جمع] فاعلة، كقول الشاعر:

٣٥٥ ـ أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ   وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ

[يعني جمع صادَّة].

* * *

فُعْلٌ وَفُعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا   وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا(١)

---

٣٥٥ ـ البيت للقطامي، واسمه عمير بن شيم بن عمرو التغلبي، وقبل البيت المستشهد به قوله:

مَا لِلْكَوَاعِبِ ـ وَدَّعْنَ الْحَيَاةَ! كَمَا   وَدَّعْنَنِي وَجَعَلْنَ الشَّيْبَ مِيعَادِي

اللغة: «الكواعب» جمع كاعب، وهي المرأة التي كعب ثديها ونهد «ودعن الحياة» دعاء عليهن بالموت، لأنهن قطعنه وبتتن حبل وصالة «أبصارهن» أراد أنهن يدمن النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن في الصبابة، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضاً.

الإعراب: «أبصارهن» أبصار: مبتدأ، وأبصار مضاف وضمير النسوة مضاف إليه «إلى الشبان» جار ومجرور متعلق بقوله «مائلة» الآتي «مائلة» خبر المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير البارز مفعول أول «عني» جار ومجرور متعلق بقوله «صداد» الآتي، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين، أولهما: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه، والثاني أن المضاف يشبه حرف النفي فكأنه ليس في الكلام إضافة «غير» مفعول ثان لأرى، وغير مضاف و «صداد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «صداد» الذي هو جمع صادة، حيث استعمل فعالاً ـ بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة ـ في جمع فاعلة.

(١) «فعل» مبتدأ أول «وفعلة» معطوف عليه «فعال» مبتدأ ثان «لهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وقل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله «قل» السابق «عينه» عين: مبتدأ، وعين مضاف ضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مضاف إليه «اليا» قصر للضرورة: خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بفي «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة.

من أمثلة جمع الكثرة: فِعَال، وهو مُطّرد في فَعْل وَفَعْلة، اسمين، نحو كَعْب وَكِعَاب، وَثَوْب وَثِيَاب، وَقَصْعة وَقِصَاع، أو وصفين، نحو صَعْب وَصِعَاب، وَصَعْبة وَصِعَاب، وَقَلَّ فيما عينه ياءٌ، نحو ضَيْف وَضِيَاف، وَضَيْعة وَضِيَاع.

* * *

وَفَعَلٌ أيضاً لَهُ فِعَالُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ[1]
أَوْ يَكُ مُضْعَفاً، وَمِثْلُ فَعَلِ ذُو التَّا، وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ، فاقْبَلِ[2]

أي: اطَّرد أيضاً فِعَال في فَعَل وَفَعَلة، ما لم يكن لامهما معتلاً أو مضاعفاً، نحو «جَبَل وَجِبَال، وَجَمَل وَجِمَال، وَرَقَبَةٍ ورِقَابِ، وَثَمَرَة وثمار».

واطرد أيضاً فِعَالٌ في فِعْل وَفُعْل، نحو ذِئْب وَذِئاب، وَرُمْح وَرِمَاح.

واحترز من المعتل اللام: كفَتًى، ومن المضعف كطَلَلٍ.

* * *

(١) «وفعل» مبتدأ أول «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعال» مبتدأ ثان مؤخر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «في لامه» في لام: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه، ولام مضاف وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه «اعتلال» اسم يكن.

(٢) «أو» عاطفة «يك» فعل مضارع ناقص، معطوف على «يكن» في البيت السابق مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل في البيت السابق «مضعفاً» خبر يك، و «مثل» خبر مقدم، ومثل مضاف و «وفعل» مضاف إليه «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف و «التا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وفعل» معطوف على ذو التاء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف، ومع مضاف و «فعل» مضاف إليه «فاقبل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

وفـي فَعِيــل وَصْـفَ فَــاعِــلٍ وَرَدْ كَــذَاكَ فـي أُنْثَــاهُ أيـضــاً اطَّـرَدْ(١)

واطـرد أيضاً فِعَـالٌ في كل صفـة على فِعِيل بمعنى فـاعل: مقتـرنـة بالتاء أو مجردة عنها، كَكَرِيم وَكِرام، وكريمة وكـرام، وَمَرِيضٍ ومِـرَاض، وَمَرِيضة ومِرَاض.

* * *

وشَــاعَ في وَصْفٍ عَـلَى فَعْــلاَنَــا، أوْ أُنْثَـيـيــه، أو عَـلَى فُعْــلاَنَــا(٢)
وَمِـثْـلُهُ فُـعْــلاَنَــةٌ، وَالْــزَمْــهُ فـي نَـحْــوِ طَــوِيــلٍ وَطَــوِيلَةٍ تَـفِـي(٣)

أي: واطّرد أيضاً مجيءُ فِعَال جمعاً، لـوصف عَلَى فَعْلاَن، أو عَلَى فَعْـلاَنَةٍ، أو عَلَى فَعْلَى، نحـو: عَـطْشَـان وَعِـطَاش، وَعَـطْشَى وَعِـطَاش، وَنَدْمانة وَنِدَام.

(١) «وفي فعيـل» جار ومجـرور متعلق بقولـه «ورد» الآتي «وصف» حال من فعيـل، ووصف مضـاف و «فاعل» مضاف إليه «ورد» فعـل ماض، وفـاعله ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى فعال «كذاك» جار ومجرور متعلق بقوله «اطرد» الآتي «في أنثاه» مثله «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «اطرد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال.

(٢) «وشاع» فعل مـاض، وفاعله ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى فعـال «في وصف» جار ومجرور متعلق بقوله «شاع» السـابق «على فعلانـا» جار ومجـرور متعلق بمحذوف نعت لـوصف «أو أنثييه» معطوف على قوله «فعلانا» السابق «أو عاطفة «على فعلانا» معطوف على قوله «على فعـلانا» السابق:

(٣) «ومثله» مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «فعلانة» مبتـدأ مؤخر «والـزمه» الـزم: فعل أمر: وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والهاء مفعول به «في نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «الزمه» السابق، ونحو مضـاف و «طويـل» مضاف إليـه «وطويله» معـطوف على طويـل «تفي» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ـ وهو قوله «الزمه» ـ والياء للاشباع.

وكذلك اطرد فِعَال في وصف، عَلَى فُعْلَانٍ، أو عَلَى فُعْلَانَةٍ، نحو «خُمْصَان وَخِمَاص، وَخُمْصَانة وَخِمَاص».

والتزم فِعَال في كل وصف عَلَى فَعِيل أو فَعِيلة، مُعْتَلّ العين، نحو «طويل وَطِوَال، وَطَوِيلة وَطِوَال».

وَبِفَعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ ... يُخَصُّ غَالِباً، كَذَاكَ يَطَّرِدْ[1]

فِي فَعْلٍ آسْماً مُطْلَقَ الْفَا، وَفَعَلْ ... لَهُ، وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ[2]

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ... ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا[3]

---

(١) «وبفعول» الواو عاطفة أو للاستئناف، بفعول: جار ومجرور متعلق بقوله «يخص» الآتي «فعل» مبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك نحو، ونحو مضاف و «كبد» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ـ وهو قوله «فعل» ـ «غالبا» حال من الضمير المستتر في يخص «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي، والكاف حرف خطاب «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعول في أول البيت.

(٢) «في فعل» جار ومجرور متعلق بقوله «يطرد» في البيت السابق «اسماً» حال من فعل مطلق» مثله، ومطلق مضاف و «الفا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «له» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وللفعال» الواو عاطفة أو للاستئناف، للفعال: جار ومجرور متعلق بقوله حصل الآتي «فعلان» مبتدأ «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «شاع» ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان «في حوت» جار ومجرور متعلق بقوله شاع «وقاع» معطوف على حوت «وما» اسم موصول معطوف على حوت أيضاً «ضاهاهما» ضاهى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والضمير البارز مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وقل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعلان «في غيرهما» في غير: جار ومجرور متعلق بقوله قل، وغير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه.

ومن أمثلة جمع الكثرة: فُعُول، وهو مُطَّرِد في اسم ثلاثي عَلَى فَعِل نحو «كبد وَكُبود، وَوَعِلٍ ووُعُول» وهو ملتزم فيه غالباً.

واطَّرَدَ فُعُول أيضاً في إسم عَلَى فَعْلٍ بفتح الفاء - نحو «كَعْبٍ وَكُعُوب، وَفَلْس وَفُلوس» أو عَلَى فِعْل - بكسر الفاء - نحو «حِمْل وَحُمُول، وَضِرْس وَضُرُوس» أو عَلَى فُعْل - بضم الفاء - نحو «جُنْد وَجُنُود، وَبُرْد وَبُرُود».

ويحفظ فُعُول في فَعَلٍ، نحو «أَسَدِ وَأُسُود» ويفهم كونه غير مطرد من قوله «وَفعَل له» ولم يقيده باطراد.

* * *

وأشار بقوله: وللفُعَال فِعْلَان حَصَلْ» إلى أن من أمثلة جمع الكثرة فِعْلَاناً، وهو مُطَّرد في اسم عَلَى فُعَال، نحو «غُلَامَ وَغِلْمَان، وَغُرَاب وَغِرْبَان».

وقد سبق أنه مطرد في فُعَل: كَصُرَد وصِرْدَان.

واطرد فِعْلَان - أيضاً - في جمع ما عينُه واو: من فُعْل، أو فَعَل، نحو «عُودٍ وعِيدان، وَحُوت وحِيتَانٍ[1]، وقاع وقيعان، وتاج وتيجانَ»[2].

وقَلَّ فِعْلَانٌ في غير ما ذكر، «أخٍ وإخْوان، وَغَزَالٍ وغِزْلَان».

* * *

(١) وكذلك نون ونينان، وكوز وكيزان، والنون: الحوت.

(٢) وكذلك دار وديران، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والعين جميعاً.

وَفَعْــلاً آسْمــاً، وَفَعِيــلاً، وَفَـعَــــلْ غيْـرَ مُعَـلِّ الْعَيْنِ ـ فُعْــلاَنٌ شَمِـلْ[1]

من أبنية جمع الكثرة: فُعْلاَنٌ، وهـو مَقِيس في اسم صحيح العين، عَلَى فَعْـلٍ، نحو «ظَهـرْ وظُهرْان، وبَـطْنٍ وبُـطْنَـان» أو عَلَى فعيـل، نحـو «قَضِيب وقُضْبَـان، ورَغِيفَ ورُغْفَان» أو عَلَى فَعَـلٍ، نحو «ذَكَـر وذُكْـرَانِ، وحَمَل وَحُمْلان».

* * *

وَلِــكَــريـمٍ وبَــخِــيــلٍ فُــعَــلاَ كَـذَا لِمَـا ضَـاهَـاهمَـا قَـدْ جُعِــلاَ[2]
ونَــابَ عَنْــهُ آفْعِــلاَءُ فـي الْمُـعَــلْ لامـاً، ومُضْعَفٍ، وَغَيْـرُ ذَاكَ قَــلْ[3]

(٣) «وفعلاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله «شمل» الآتي آخر البيت «اسماً» حال من قوله فعـلاً «وفعيلاً، وفعل» معطوفان على قولـه «فعلاً» السـابق، ووقف على الثاني بالسكـون على لغة ربيعـة «غير» حال من «فعل» وغير مضاف و «معل» مضاف و «معل» مضاف و «العين» مضاف إليه «فعلان» مبتدأ «شمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى فعـلان، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وزن فعلان شمل فعلاً اسماً وفعيلاً وفعل بشرط كون الأخير غير معتل العين.

(٢) «ولكريم» الواو عاطفة أو للاستئناف، لكـريم: جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر مقدم«وبخيـل» معطوف على كريم «فعلا» قصر للضـرورة: مبتدأ مؤخـر «كذا» جـار ومجرور متعلق بقـوله «جعـلا» الآتي على أنه مفعوله الثاني «لمـا» جار ومجـرور متعلق بجعل «ضـاهاهـما» ضاهى: فعـل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والضمير البـارز مفعولـه، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «قد» حـرف تحقيق «جعلا» جعـل: فعل مـاض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلا، وهو مفعوله الأول، وقد مضى مفعوله الثاني، والألف للاطلاق.

(٣) «وناب» فعل ماض «عنه» جـار ومجرور متعلق بـه «أفعلاء» فـاعل نـاب «في المعل» جـار ومجرور متعلق بنـاب «لاما» تمييـز «ومضعف» معطوف على المعل لامـا «وغير» مبتـدأ، وغيـر مضـاف واسم الاشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «قل» فعل مـاض، وفاعله ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

من أمثلة جمع الكثرة: فُعَلاءُ، وهو مَقِيس في فَعِيلٍ - بمعنى فاعل - صفة لمذكر عاقل، غير مضاعف، ولا معتل، نحو «ظَرِيف وظُرَفَاء، وكَرِيم وكُرَماء، وبَخِيل وبُخَلاء».

وأشار بقوله: «كذا لما ضاهاهما» إلى أن ما شابه فَعِيلاً - في كونه دالاً على معنى هو كالغريزة - يُجْمَع على فُعَلاء، نحو عاقل وعُقَلاء، وصالح وصُلَحَاء، وشاعر وشُعَرَاء.

وينوب عن فُعَلاء في المضاعف والمعتلّ: أَفْعِلَاء، نحو «شَدِيد وأَشِدَّاءَ، ووليٍّ وأَوْلِيَاء».

[وقد يجيء «أَفْعِلَاءُ» جمعاً لغير ما ذكر، نحو «نَصِيب وأَنْصِبَاء، وهَيِّن وأَهْوِنَاء»].

* * *

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلٍ ... وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ[1]
وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَهْ، ... وَشَذَّ في الْفَارِسِ، مَعْ مَا مَاثَلَهْ[2]

من أمثلة جمع الكثرة: فَوَاعِلُ، وهو لاسم عَلَى فَوْعَل، نحو «جَوْهَرٍ

---

(١) «فواعل» مبتدأ «لفوعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعل، وفاعلاء» معطوفان على فوعل «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف و «نحو» مضاف إليه، ونحو مضاف و «كاهل» مضاف إليه.

(٢) «وحائض، وصاهل، وفاعله» معطوفات على «كاهل» في البيت السابق «وشذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فواعل «في الفارس» جار ومجرور متعلق بقوله «شذ» «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ماثله» ماثل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بإضافة مع إليها، والضمير البارز مفعول به، والجملة لا محل لها صلة.

وجَوَاهر» أو عَلَى فَاعَل، نحو «طَابَع وطَوَابع»، أو عَلَى فَاعِلاء، نحو «قَاصِعَاء وقَوَاصِع» أو على فاعل، نحو «كاهِل، وكَوَاهِل».

وفَوَاعل - أيضاً - جمع لوصف على فَاعل إن كان لمؤنث عاقل، نحو «حائِض وحَوَائض»، أو لمذكر ما لا يعقل، نحو «صَاهِل وصَوَاهل».

فإن كان الوصف الذي على فاعل لمذكر عاقل، لم يجمع على فَوَاعل، وشذ «فارس وفوارس، وسابق وسوابق».

وفواعل - أيضاً - جمع لفاعلة، نحو «صاحبة وصَوَاحب، وفاطمة وفَوَاطم».

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ[1]

من أمثلة جمع الكثرة: فَعَائِلُ، وهو: لكل اسم رباعي، بمدَّة قبل آخره، مؤنثاً بالتاء، نحو «سَحَابة وسحائب، ورِسَالةورسَائل، وكُناسة وكنائس، وصَحِيفة وصَحَائف، وحَلُوبة وحَلَائب» أو مجرداً منها، نحو «شَمَال وشَمَائِلَ، وَعُقَاب وعقائب، وعَجُوز وعَجَائز».

* * *

وَبِالفَعَالِي والفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ، وَالقَيْسَ اتبَعَا[2]

---

(١) «بفعائل» جار ومجرور متعلق بقوله «اجمعن» الآتي «اجمعن» اجمع: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعالة» مفعول به لاجمعن «وشبهه» معطوف على فعالة «ذا» حال من المفعول به، وذا مضاف و «تاء» مضاف إليه «أو» عاطفة «مزالة» مزال: معطوف على ذا تاء، ومزال مضاف والهاء - الذي يعود على تاء - مضاف إليه، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله الثاني، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه جوازاً هو نائب فاعل له.

(٢) «وبالفعالي» جار ومجرور متعلق بقوله «جمعا» الآتي «والفعالي» معطوف على الفعالي «جمعا» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق «صحراء» نائب فاعل جمع «والعذراء»

من أمثلة جمع الكثرة: فَعَالي ِ، وفَعَالىَ، ويشتـركان فيمـا كان على فَعْـلاَءَ، إسماً كَصَحْـراء وصَحَارِي وصَحـارَى، أو صفة كعَـذْرَاء وعـذَارِي وعَذَارَى.

* * *

وَٱجْعَـلْ فَعَـالِيَّ لِغَيْـرِ ذِي نَسَـبْ جُـدِّدَ، كـالكُـرْسِيِّ تَتْبَـعِ العَـرَبْ(١)

من أمثلة جمع الكثرة: فَعاليُّ، وهو جمع لكل اسم، ثـلاثي، آخِرُهُ ياء مُشَدَّدة غير متجددة للنسب، نحو «كُرْسِيٍّ وكَراسِيّ، وَبرْدِيّ وبَـرادِيَّ»، ولا يقال «بَصْرِيّ وَبصَارِيّ».

* * *

وَبِـفَـعَـالِـلَ وَشِـبْـهِـهِ انْـطِقَـا فِي جَمْـعِ مـا فـوْقَ الثَّـلاَثَـةِ ارْتَقَى(٢)

معطوف على صحراء «والقيس» مفعول به مقدم لاتبع «اتبعا» اتبع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(١) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعالي» مفعـول أول لاجعل «لغير» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعوله الثاني، وغير مضاف «ذي» مضـاف إليه، وذي مضـاف و «نصب» مضاف إليه «جدد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعـل ضمير مستتر فيه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى نسب، والجملة في محـل جر نعت لنسب «كـالكرسي» جـار ومجـرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «تتبع» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ـ وهو قوله اجعل ـ وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العرب» مفعول به لتتبع.

(٢) «وبفعالل» الواو عاطفة، أو للاستئناف، بفعالل: جار ومجرور متعلق بقولـه «انطقـا» الآتي «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على فعالل، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه «انطقا» انطق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجـوباً تقـديره أنت، والألف منقلبـة عن نون التـوكيد الخفيفـة للوقف «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله انطقـا، وجمع مضـاف و «ما» اسم مـوصول: مضـاف إليه «فـوق» ظرف متعلق بقوله ارتقى، وفوق مضاف و «الثلاثة» مضاف إليـه «ارتقى» فعل مـاض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

مِنْ غَيْـرِ مَـا مَضَى، ومِنْ خُمَـاسِي جُـرِّدَ، الآخِـرَ انْفِ بـالقِيَـاسِ [١]
والـرَّابِـعُ الشَّبِيـهُ بـالمَـزِيـدِ قَـدْ يُحْـذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَمَّ الـعَـدَدْ [٢]
وزَائِدَ العَادِي الـربَاعِي احْـذِفْهُ، مَـا لَمْ يَـكُ لَيْنـاً إِثْـرَهُ اللَّذْ خَـتَمَـا [٣]

من أمثلة جمع الكثرة: «فعَالِلُ» وشبهه، وهو: كـل جمع ثـالثُه ألف بعدها حرفان، فيجمع بفَعَالِـلَ: كل اسم، ربـاعيّ، غير مـزيد فيـه، نحو

(١) «من غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة في البيت السابق، وغير مضاف و «ما» اسم موصول؛ مضاف إليه «مضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ومن خماسي» جار ومجرور معطوف على قوله من غير ـ إلخ «جرد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخماسي، والجملة في محل جر نعت للخماسي «الآخر» مفعول به مقدم لقوله انف الآتي «انف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالقياس» جار ومجرور متعلق بانف.

(٢) «والرابع» مبتدأ «الشبيه» نعت للرابع «بالمزيد» جار ومجرور متعلق بالشبيه «قد» حرف تقليل «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرابع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بقوله يحذف، ودون مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله «تم» الآتي «تم» فعل ماض «العدد» فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول،والمراد بما به تم العددالحرف الخامس من الخماسي.

(٣) «وزائد» مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله«احذفه» الآتي، وزائد مضاف و «العادي» مضاف إليه، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل من قولك عداه يعدوه إذا جاوزه «الرباعي» مفعول به للعادي، وقد سكن ياءه ضرورة «احذفه» احذف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «ما مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الزائد «لينا» خبر يك «إثره» إثر: منصوب على الظرفية؛ متعلق بمحذوف خبر مقدم، وإثرمضاف والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «اللذ» اسم موصولة لغة في الذي: مبتدأ مؤخر «ختما» ختم: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وأراد بالذي ختم الحرف الأخير، يعني أن حرف اللين يأتي عقيبه الحرف الآخر من الكلمة.

«جَعْفَر وجَعَافر، وزِبْرِج وزَبَارِج، وبُرْثُنٍ وبَرَاثِن» ويجمع بشبهه: كل اسم، رباعي، مَزِيدٍ فيه، كـ«جَوْهَر وجَواهِرَ، وصَيْرَفٍ وصَيَارِفَ، ومَسْجد ومَسَاجد».

واحترز بقوله: «من غير ما مضى» من الرباعي الذي سبق ذكر جَمْعِه: كأحْمَر، وحَمْرَاء، ونحوهما مما سبق [ذكرهُ].

وأشار بقوله: «ومن خماسي جُرِّدَ الآخِرَ آنْفِ بالقياس» إلى أن الخماسيَّ المجردَ عن الزيادة يجمع على فَعَالِلَ قياساً، ويحذف خامسُهُ، نحو «سَفَارج» في سَفَرْجَل، و«فَرَازد» في فَرَزْدَق، و«خَوَارِنَ» في خَوَرْنَق.

وأشار بقوله: «والرابع الشبيه بالمزيد ـ البيت» إلى أنه يجوز حذفُ رابع الخماسيِّ المجرَّد عن الزيادة، وإبقاء خامسه، إذا كان رابعه مُشْبِهاً للحرف الزائد ـ بأن كان من حروف الزيادة، كنون «خَوَرْنَق»، أو كان من مَخْرج حروف الزيادة، كدَال «فرزدق» ـ فيجوز أن يقال: «خَوَارِق، وفَرَازِق»، والكثيرُ الأولُ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع، نحو «خَوارن، وفَرَازد».

فإن كان الرابعُ غيرَ مُشْبه للزائد لم يجُزْ حَذْفُه، بل يتعين حذفُ الخامس، فتقول في «سَفَرْجَلٍ»: «سَفَارِجَ» ولا يجوز «سَفَارل».

وأشار بقوله: «وزائد العادي الرباعي ـ البيت» إلى أنه إذا كان الخماسيُّ مَزِيداً فيه حرف حُذِف ذلك الحرفُ، إن لم يكن حرفَ مَدٍّ قبل الآخر، فتقول في «سِبَطْرَى»: «سَبَاطِر»، وفي «فَدَوْكس»: «فَدَاكس»، وفي «مُدَحْرِج»: «دَحَارِج».

فإن كان الحرفُ الزائدُ حرفَ مَدٍّ قبل الآخر لم يحذف، بل يجمع الاسم على «فَعَالِيلَ» نحو «قِرْطَاس وقَرَاطيس، وقِنْديل وقَناديل، وعُصْفُور وعَصَافير».

وَالسِّينَ وَالتَّامِنْ كَـ«مُسْتَدْعٍ أَزِلْ إذْ بِبَنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ[1]
وَالمِيمُ أَوْلى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا[2]

إذا اشتمل الاسمُ على زيادة، لو أبقيت لاختلَّ بناء الجمع، الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموعُ - وهو فَعَالل، وفَعَاليل - حُذِفت الزيادة، فإن أمكن جَمْعُه على إحدى الصيغتين، بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض؛ فله حالتان:

إحداهما: أن يكون للبعض مَزِيَّةٌ على الآخرِ.

والثانية: أن لا يكون كذلك.

---

(١) «والسين» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أزل» الاتي - «والتا» قصر للضرورة: معطوف على السين «من» جارة «كمستدع» الكاف اسم بمعنى مثل، مبني على الفتح في محل جر بمن، والكاف مضاف ومستدع: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بأزل «إذ» حرف دال على التعليل «ببنا» جار ومجرور متعلق بقوله «مخل» الآتي، وبنا مضاف، و «الجمع» مضاف إليه «بقاهما» بقا: مبتدأ، وقد قصره للضرورة، وبقا مضاف وهما: مضاف إليه «مخل» خبر المبتدأ.

(٢) «والميم» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «من سواه» الجار والمجرور متعلق بأولى، وسوى مضاف، والهاء العائد إلى الميم مضاف إليه «بالبقا» جار ومجرور متعلق بأولى «والهمز» مبتدأ «واليا» معطوف على الهمز «مثله» مثل: خبر المبتدأ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد على الميم أيضاً مضاف إليه «إن» شرطية «سبقا» فعل ماض، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن سبق الهمز والياء فهما مثل الميم.

والأولى هي المرادة هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب.

ومثال الأولى «مُسْتَدْعٍ» فتقول في جمعِهِ: «مَدَاعٍ» فتحذف السين والتاء، وتُبْقِي الميمَ؛ لأنها مُصَدَّرَة ومجردة للدلالة على معنى، وتقول، في «أَلَنْدَدٍ»، و«يَلَنْدَدٍ»: «أَلَادٌّ»، و«يَلَادٌّ» فتحذف النون، وَتُبْقِي الهمزة من «ألندد»، والياءَ من «يلندد»؛ لتصدُّرهما، ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فيه دَالَّيْنِ عَلَى مَعْنًى، نحو: أقوم ويقوم، بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً.

والأَلَنْدَد، واليَلَنْدَد: الْخَصِمُ، يقال: رجل أَلَنْدَدٌ، وَيَلَنْدَدٌ، أي: خَصِمٌ، مثل الأَلَدِّ.

* * *

وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ... كَـ«حَيْزَبُونٍ» فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا[1]

إذا اشتمل الاسم على زيادتين، وكان حذفُ إحداهما يتأتى معه صيغةُ الجمع، وحَذْفُ الأخرى لا يتأتى معه ذلك ـ حُذِفَ ما يتأتى معه [صيغة الجمع] وأبقي الآخَرُ؛ فتقول في «حَيْزَبُونٍ»: «حَزَابِين»؛ فتحذف

(١) «والياء» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «احذف الآتي ـ «لا» عاطفة «الواو» معطوف على الياء «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «جمعت» جمع: فعل ماض، فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع «ما» اسم موصول: مفعول به لجمعت، مبني على السكون في محل نصب «كحيزبون» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ «حكم» خبر المبتدأ «حتما» حتم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم، والألف للاطلاق، والجملة في محل رفع صفة لحكم.

الياء، وتبقى الواو، فَتُقْلَبُ ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وأُوثِـرَتِ الواوُ بـالبقاء لأنهـا لو حُـذِفت لم يُغْنِ حذفُهَـا عن حذف اليـاء؛ لأنَّ بقاء اليـاء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع. والْحَيْزَبُونُ: العَجُوز.

* * *

وَخَـيَّـرُوا فِـي زَائِـدَيْ سَـرَنْـدَى وكُـلِّ مَـا ضَـاهَـاهُ كَـ«ـالْعَلَنْـدَى»[1]

يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةٌ على الآخر كنت بالْخِيَـار؛ فتقـول في «سَرَنْـدَى»: «سَرَانِـد» بحذف الألف وإبقـاء النـون، و «سـرَادٍ» بحـذف النون وإبقـاء الألف[2]، وكذلـك «عَلَنْـدَى»؛ فتقـول: «عَـلاَنِـد» و «عَلاَدٍ» ومثلهما «حَبَنْطَى»؛ فتقول: «حبانِط» و «حَبَاطٍ»؛ لأنهمـا زيادتـان زِيدَتَا معاً للإلحاق بسَفَرْجَل، ولا مَزِيّةَ لإحداهما على الأخرى، وهذا شأنُ كل زيادتين زِيدَتا للإلحاق.

والسَّرَنْدَى: الشديد، والأنثى سَـرَنْدَاةٌ، والْعَلَنْـدَى ـ بالفتـح ـ الغليظُ من كـل شيء، وربما قيـل: جمل عُلَنْـدَى ـ بالضم ـ والْحَبَنْـطَى: القصيرُ البَطِينُ، يقال: رَجُلٌ حَبَنْطَى ـ بالتنوين ـ وامرأةٌ حَبَنْطَاةٌ.

---

(١) «وخيروا» فعل وفاعل «في زائـدي» جار ومجـرور متعلق بخيروا، وزائـدي مضاف، و «سـرندى» مضـاف إليه «وكـل» معطوف على سـرندى، وكـل مضاف، و «مـا» اسم موصـول: مضـاف إليـه «ضـاهـاه» ضاهى: فعل مـاض، وفاعله ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى مـا الموصـولة، والهـاء العائدة إلى سـرندى مفعـول به، والجملة لا محـل لها صلة المـوصول المجـرور محلاً بـالإضافـة «كالعلندى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كالعلندى.

(٢) الألف التي تبقى هي ألف الاسم المقصورة التي تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الـذي يلي ألف الجمع؛ فتقلب هـذه الألف ياء؛ فيصيـر الاسم حال الجمع منقوصاً؛ فتعامل هذه الألف معاملة جوار وغواش ودواع.

التَّصْغِيرُ

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثِيَّ، إِذَا صَغَّرْتَهُ، نَحْوُ «قُذَيٍّ» فِي «قَذَى»[(١)]
فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا[(٢)]

إذا صُغِّر الاسم[(٣)] المتمكن ضُمَّ أولُه، وفُتح ثانيه، وزِيدَ بعد ثانيه

---

(١) «فعيلاً» مفعول ثان تقدم على عامله ـ وهو قوله «اجعل» الآتي ـ «اجعل»فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثلاثي» مفعول أول لاجعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صغرته» صغر: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والهاء مفعول به، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة الكلام السابق عليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و «قذى» مضاف إليه «في قذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قذى المصغر.

(٢) «فعيعل» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر الآتي، ومع مضاف و «فعيعيل» مضاف إليه «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الموصول المجرور محلاً باللام، ومفعوله محذوف، والتقدير: لما فاق الثلاثي، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً باللام «كجعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وجعل مضاف، «درهم» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «دريهماً» مفعول ثان للمصدر.

(٣) فوائد التصغير خمس:

الأولى: تصغير ما يتوهم كبره نحو جبيل، تصغير جبل.

الثانية: تحقير ما يتوهم عظمه، نحو سبيع، تصغير سبع.

الثالثة: تقليل ما تتوهم كثرته، نحو دريهمات، تصغير جمع درهم.

الرابعة: تقريب ما يتوهم بعده: إما في الزمن نحو قبيل العصر، وإما في المكان نحو فريق الدار، وإما في الرتبة نحو أصيغر منك.

الخامسة: التعظيم، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

وأنكر هذه الفائدة البصريون، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم؛ لأنهما متنافيان.

يَاءٌ ساكنة، ويُقْتَصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً؛ فتقول في «فَلْسٍ»: «فُلَيْسٌ» وفي «قَذًى»: «قُذَيٌّ».

وإن كان رباعيّاً فأكثرَ فُعِل به ذلك وكُسِرَ ما بعد الياء؛ فتقول في «درهم»: «دُرَيْهِمٌ»، وفي «عصفور»: «عُصَيْفِيرٌ».

فأمثلة التصغير ثلاثة: «فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيلٌ.

* * *

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهى الْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ[1]

أي: إذا كان الاسْمُ مما يُصَغَّر على فُعَيْعِل، أو على فُعَيْعَيل - تُوَصِّل إلى تصغيره بما سبق أنه يُتَوَصَّلُ به إلى تكسيره على فَعَالِلَ أو فَعَالِيلَ: من حذف حرفٍ أصلي أو زائد، فتقول في «سَفَرْجَل»: «سُفَيْرِجٌ»، كما تقول: «سَفَارِج»، وفي «مستدع»: «مُدَيْعٍ»، كما تقول: «مَدَاعٍ» فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع، وتقول في «عَلَنْدَى»: عُلَيْنِدِ» وإن شئت [قلت]: «عُلَيْدٍ»، كما تقول في الجمع: «عَلاَنِد» و «عَلاَدٍ».

* * *

(١) «وما» اسم موصول، مبتدأ، أو مفعول به لفعل محذوف، يفسره ما بعده «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتي «لمنتهى» مثله، ومنتهى مضاف و «الجمع» مضاف إليه «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «به، إلى أمثلة» جاران ومجروران متعلقان بقوله «صل» الآتي في آخر البيت، وأمثلة مضاف و «التصغير» مضاف إليه «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة.

وَجَـائِـزٍ تَعْـوِيضُ يَـا قَبْـلَ الـطَّرَفْ
إنْ كَـانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَـا انْحَـذَفْ[1]

أي يجوز أن يُعَوَّضَ مما حذف في التصغير أو التكسير ياءٌ قبل الآخر؛ فتقول في «سَفَرْجَل»: «سُفَيْرِيج» و «سَفَارِيج»، وفي «حَبَنْطَى»: «حُبَيْنِيط» و «حَبَانِيط».

* * *

وَحَـائِدٌ عَنِ الْقِيَـاسِ كُـلُّ مَـا خَـالَفَ فِي الْبَـابَيْنِ حُكْمـاً رُسِمَـا[2]

أي: قَدْ يجيء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده، فيحفظ ولا يقاس عليه، كقولهم في تصغير مَغْرب «مُغَيْرِبَان» وفي عَشِيَّة «عُشَيْشِيَة». وقولهم في جمع رَهْطٍ «أَرَاهِط»[3] وفي باطل «أَبَاطِيل».

* * *

(١) «وجائز» خبر مقدم «تعويض» مبتدأ مؤخر، وتعويض مضاف و «يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «قبل» ظرف متعلق بتعويض، وقبل مضاف و «الطرف» مضاف إليه «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «بعض» اسم كان، وبعض مضاف، و «الاسم» مضاف إليه «فيهما» جار ومجرور متعلق بقوله «انحذف» الآتي «انحذف» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض الاسم، والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «وحائد» خبر مقدم «عن القياس» جار ومجرور متعلق بقوله حائد «كل» مبتدأ مؤخر، وكل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «خالف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «في البابين» جار ومجرور متعلق بخالف «حكماً» مفعول به لخالف «رسما» رسم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب صفة لقوله «حكماً».

(٣) ومن ذلك قول الشاعر:

يَـا بُـؤْسَ لِلْحَـرْبِ الَّتِـي وَضَـعَـتْ أَرَاهِطَ فَـاسْـتَـرَاحُـوا

ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع، يقدر أنهم جمعوا رهطاً على أرهط كفلس وأفلس ثم جمعوا أرهطاً على أراهط كأكلب وأكالب.

لِتِلْوِيَـا التَّصْغِيـرِ ـ مِنْ قَبْـلِ عَـلَمْ   تَـأْنِيثٍ، أَوْ مَـدَّتِـهِ ـ الْفَتْـحُ انْحَتَمْ(١)
كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أَفْعَـالٍ سَبَـقْ   أَوْ مَـدَّ سَكْـرَانَ وَمَـا بِـهِ الْتَحَقْ(٢)

أي: يجب فتحُ ما وليَ ياءَ التصغير، إن وليته تاءُ التأنيث، أو ألفُه المقصورة، أو الممدودة، أو ألفُ أَفْعَالٍ جمعاً، أو ألفُ فَعْلَانَ الذي مؤنثُه فَعْلى(٣)؛ فتقولُ: في تَمْرَة: «تُمَيْرَة»، وفي حُبْلَى: «حُبَيْلَى»، وفي حَمْرَا»: «حُمَيْراء»، وفي أجْمَال: «أُجَيْمَال»، وفي سَكْرَان: «سُكَيْرَان».

فإن كان فَعْلَان من غير باب سَكْرَان، لم يُفْتَحْ ما قبل ألفه، بل

(١) «لتلو» جار ومجرور متعلق بقوله «انحتم» الآتي في آخر البيت، وتلو مضاف و «يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، والتلو بمعنى التالي، فالإضافة من إضافة اسم الفاعل الى مفعوله، وياء مضاف و «التصغير» مضاف إليه، «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلو، وقبل مضاف، و «علم» مضاف إليه وعلم مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «مدته» مدة: معطوف على علم تأنيث، ومدة مضاف والهاء مضاف إليه «الفتح» مبتدأ «انحتم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفع «مدة» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «سبق» الآتي ـ ومدة مضاف و «أفعال» مضاف إليه «سبق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لهاصلةما الموصولة «أو» عاطفة «مد» معطوف على مدة أفعال، ومد مضاف و «سكران» مضاف إليه «وما» اسم موصول: معطوف على سكران «به» جار ومجرور متعلق بقوله التحق الآتي «التحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة.

(٣) يشترط في فعلان ـ الذي تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء ـ ثلاثة شروط: الأول أن تكون الألف والنون زائدتين، والثاني ألا يكون مؤنثه على فعلانة، والثالث ألا يكونوا قد جمعوه على فعالين؛ فلو كانت نونه أصلية كحسان من الحسن وعفان من العفونة قيل في مصغره: حسيسين وعفيفين، ولو كانت أنثاه على فعلانة كسيفان قيل في تصغيره: سييفين، ولو كانوا جمعوه على فعالين كسلطان قيل في تصغيره: سليطين.

يُكسَر، فتقلب الألف ياءً؛ فتقول في «سِرْحَان»: «سُرَيْحِين» كما تقول في الجمع «سَرَاحِينُ».

ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر، إن لم يكُن حَرْفَ إعراب؛ فتقول في «درهم»: «دُرَيْهِمٌ»، وفي «عصفور»: «عُصَيْفِير»، فإن كان حَرْفَ إعْراب حَرَّكْتَه بحركة الإعْراب، نحو «هذا فُلَيْسٌ، ورأيْتُ فُلَيْساً وَمَرَرْتُ بفُلَيْسٍ».

* * *

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا[1]

كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ ... وعَجُزُ الْمُضَافِ والْمُرَكَّبِ[2]

وهكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا[3]

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أوجَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا[4]

---

(١) «وألف» مبتدأ، وألف مضاف و«التأنيث» مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيبويه، أو من ضميره المستكن في الخبر «مدا» مد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث، والألف للإطلاق، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها «وتاؤه» الواو عاطفة، تاء معطوف على ألف التأنيث، وتاء مضاف والهاء مضاف إليه «منفصلين» مفعول ثان تقدم على عامله «عدا» فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، وهو مفعوله الأول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المزيد» مبتدأ مؤخر «آخراً» منصوب على نزع الخافض «للنسب» جار ومجرور متعلق بالمزيد «وعجز» معطوف على المزيد، وعجز مضاف و«المضاف» مضاف إليه «والمركب» معطوف على قوله المضاف.

(٣) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «زيادتا» مبتدأ مؤخر، وزيادتا مضاف، و«فعلانا» مضاف إليه «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، وبعد مضاف و«أربع» مضاف إليه «كزعفرانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

(٤) «وقدر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «انفصال» مفعول به لقدر، وانفصال =

لا يُعْتَدُّ في التصغير بألف التأنيث الممدودة، ولا بتاء التأنيث، ولا بزيادة ياء النّسَبِ، ولا بعَجزِ المضاف، ولا بعجز المركب، ولا بالألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً، ولا بعلامة التثنية، ولا بعلامة جمع التصحيح.

ومعنى كون هذه لا يعتدُّ بها أنه لا يَضُرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين؛ فيقال في «جُخْدُ باء»[1]: «جُخَيْدِ باء»، وفي «حَنْظلة»: «حُنَيْظِلة»، وفي «عَبْقَرِيّ»: «عُبَيْقِرِي»، وفي «بعلبك»: «بُعَيْلِبك»، وفي «عبدالله»: «عُبَيْد الله» وفي: «زَعْفَران»: «زُعَيْفِرَان»، وفي «مُسْلِمَيْنِ»: «مُسَيْلِمَيْنِ»، وفي «مُسْلِمينَ»: «مُسَيْلِمِينَ» وفي «مسلمات»: «مُسَيْلِمَات».

***

وَأَلِفُ التَّأَنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا[2]

= مضاف، و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «دل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «على «تثنية» جار ومجرور متعلق بدل «أو» عاطفة «جمع» معطوف على تثنية، وجمع مضاف و «تصحيح» مضاف إليه «جلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع، والجملة في محل جر صفة لجمع، وجعل المكودي قوله «جمع» بالنصب مفعولاً مقدماً لقوله «جلا» وجملة «جلا - إلخ» عطفاً على جملة «دل على تثنية» وهو عندي أحسن،

(١) الجخدبا - بضم الجيم والدال جميعاً بينهما خاء ساكنة - ضرب من الجنادب، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين.

(٢) «وألف» مبتدأ، وألف مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «ذو» نعت لألف التأنيث، وذو مضاف و «القصر» مضاف إليه «متى» اسم شرط جازم «زاد» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث «على أربعة» جار ومجرور متعلق بزاد «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «يثبتا» فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث الواقع مبتدأ، والجملة في محل جزم جواب

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ[1]

أي: إذا كانت ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعداً وجَبَ حَذْفُهَا في التصغير؛ لأن بقاءها يُخرِج البناء عن مثال فُعَيعل، وفُعَيْعِل؛ فتقول في «قَرْقَرَى»: «قُرَيْقِرٌ»، وفي «لُغَّيْزَى»: «لُغَيْغِيز».

فإن كانت خامسة وقبلها مَدَّةٌ زائدةٌ جاز حَذْفُ المدَّةِ المزيدة وإبقاءُ ألف التأنيث؛ فتقول في «حُبَارَى»: «حُبَيْرَى» وجاز أيضاً حذفُ ألفِ التأنيثِ وإبقاء المدة؛ فتقول: «حُبَيِّر».

* * *

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيْناً قُلِبْ ... فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ[2]
وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ، وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ[3]

= الشرط، وكان من حقها أن تقترن بالفاء، لكنه حذف الفاء لضرورة إقامة الوزن، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «وعند» ظرف متعلق بقوله «خير» الآتي، وعند مضاف و «تصغير» مضاف إليه، وتصغير مضاف و «حبارى» مضاف إليه «خير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بين» ظرف متعلق بقوله خير أيضاً، وبين مضاف و «الحبيرى» مضاف إليه «فادر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من فعل الأمر وفاعله لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه «والحبير» معطوف على الحبيرى.

(٢) «واردد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لأصل» جار ومجرور متعلق باردد على أنه مفعوله الثاني «ثانياً» مفعول أول لاردد «لينا» صفة لقوله ثانياً «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله ثانياً، والجملة في محل نصب نعت ثان لقوله «ثانياً» السابق «فقيمة» الفاء للتفريع، قيمة: مفعول تقدم على عامله «صير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قويمة» مفعول ثان لصير «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٣) «شذ» فعل ماض «في عيد» جار ومجرور متعلق بشذ «عييد» فاعل شذ «وحتم» فعل ماض مبني للمجهول «للجمع، من ذا» جاران ومجروران متعلقان بحتم «ما» اسم موصول: نائب فاعل لحتم =

وَالألفُ الثَّـانِي الْمَـزِيـدُ يُـجْعَـلُ   وَاواً، كَـذَا مَا الأصْـلِ فيـهِ يُجْهَـلُ[1]

أي: إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين، وَجَبَ ردُّه إلى أصله.

فإن كان أصْلُه الواو قلب واواً؛ فتقول في «قيمـةٍ»: «قُويَمـة»، وفي «بَاب»: «بُوَيب».

وإن كـان أصْلُه الياء قلب يـاءً؛ فتقول في «مُـوقن»: «مُيَيْقِن»، وفي «نَابٍ»: «نُيَيْبٌ».

وشذ قولُهم في «عِيدٍ»: «عُيَيْد»، والقياسُ «عُوَيْـد» بقلب الياء واواً؛ لأنها أصلُه؛ لأنه من عَادَ يَعُود.

فإن كان ثاني الاسم المصغَّر ألفـاً مزيـدةً أو مجهولَـةَ الأصلِ وجب قَلْبُهَا واواً؛ فتقول في «ضَارِب»: «ضُـوَيْرِب»، وفي «عَاج»: «عُوَيْجٌ».

= مبني على السكون في محل رفع «لتصغير» جار ومجرور متعلق بقوله علم الآتي «علم» فعـل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مـا الموصـولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(١) «والألف» مبتـدأ «الثاني، المـزيد» نعتـان للألف «يجعـل» فعـل مضـارع مبني للمجهـول، ونـائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هـو يعود إلى الألف، وهـو المفعول الأول «واواً» مفعـول ثان ليجعل، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قولـه الألف «كذا» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر مقدم «مـا» اسم موصـول: مبتدأ مؤخـر «الأصل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «يجهل» الآتي «يجهل» فعـل مضارع مبني للمجهـول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود إلى قوله «الأصل» والجملة من الفعل ونائب الفـاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

والتكسير ـ فيما ذكرناه ـ كالتصغير؛ فتقول في «بَاب»: «أبْوَاب»، وفي «نَاب»: «أنْيَاب»، وفي «ضَارِبة»: «ضَوَارِب».

* * *

وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا[1]

المراد بالمنقوص ـ هنا ـ ما نَقَصَ منه حرفٌ؛ فإذا صُغِّر هذا النوعُ من الأسماء؛ فلا يخلو: إما أن يكون ثنائياً، مجرداً عن التاء، أو ثنائياً ملتبساً بها، أو ثلاثياً مجرداً عنها.

فإن كان ثنائياً مجرداً عن التاءِ أو ملتبساً بها ـ رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه؛ فيقال في «دَم»: «دُمَيٌّ»، وفي «شَفَة»: «شُفَيْهَة»، وفي «عِدَة»: «وُعَيْد»، وفي «مَاء» ـ مُسَمًّى به ـ: «مُوَيّ».

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثُه غيرُ تاءِ التأنيث صُغِّر على لفظه، ولم يُرَدّ إليه شيء؛ فتقول في «شَاكُ السلاح»: «شُوَيْك».

* * *

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرْ اكْتَفَى ... بِالأصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا[2]

(١) «كمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المنقوص» مفعول به لكمل «في التصغير» جار ومجرور متعلق بكمل «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يحو» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص «غير» حال تقدم على صاحبه، وهو قوله «ثالثاً» الآتي، وغير مضاف و «التاء» مضاف إليه «ثالثاً» مفعول به لقوله «يحو» السابق «كما» بالقصر لغة في ماء: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كما.

(٢) «ومن» اسم موصول مبتدأ «بترخيم» جار ومجرور متعلق بقوله «يصغر» الآتي «يصغر» فعل مضارع، =

من التصغير نوعٌ يسمى تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الإسم بعد تَجْرِيده من الزوائد التي هي فيه.

فإن كانت أصولُه ثَلاثَة صُغِّرَ على فُعَيْل، ثم إن كان المُسَمَّى به مذكراً جُرِّد عن التاء، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التأنيث؛ فيقالُ في «المعطف»: «عُطَيْفٌ»، وفي «حَامِد»: «حُمَيْد»، وفي «حُبْلَى»: «حُبَيْلة»، وفي «سَوْدَاء»: «سُوَيْدَة».

وإن كانت أصولُه أرْبَعَةً صُغِّرَ على فُعَيْعِل؛ فتقول في «قِرطَاسَ»: «قُرَيْطِس»، وفي «عُصْفُور»: «عُصَيْفِر».

***

وَٱخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِيّ، كَسِنّ[١]
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ[٢]

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «اكتفى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى من الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بالأصل» جار ومجرور متعلق بقوله اكتفى «كالعطيف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «يعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «المعطفا» مفعول به ليعني، والألف للاطلاق.

(١) «واختم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق باختم، وتامضاف و«التأنيث» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول به لاختم «صغرت» صغر: فعل ماض، وتاء المخاطَب فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «من مؤنث» جار ومجرور متعلق بقوله صغرت «عار، ثلاثي» صفتان لمؤنث «كسن» جار ومجرور متعلق بمحذوف، خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كسن.

(٢) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مؤنث في البيت السابق «بالتاء قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله «يكن» «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

وَشَــذَّ تَــرْكٌ دُونَ لَــبْسٍ، وَنَــدَرْ   لَحَــاقُ تَــا فِيمَــا ثُــلَاثِيًّــاً كَثَــرْ(١)

إذا صُغِّر الثلاثيُّ المؤنثُ، الخالي من علامة التأنيث ـ لحقته [التاء] عند أمْنِ اللَّبْسِ، وَشَذَّ حَذْفُهَا حينئذٍ؛ فتقول في «سِنٍّ»: «سُنَيْنَة»، وفي «دَار»: دُوَيْرَة، وفي «يَد»: «يُدَيَّة».

فإن خِيفَ اللَّبْسُ لم تلحقه التاء؛ فتقول في «شَجَر، وبَقَر، وَخَمْس»: «شُجَيْر، وَبُقَيْر، وَخُمَيْس» ـ بِلَا تَاءٍ ـ إذ لو قلت «شُجَيْرَة، وَبُقَيْرَة، وَخُمَيْسَة» لالتبس بتصغير «شَجَرَة، وَبَقَرَة، وَخَمْسَة» المعدود به مذكر.

ومما شَذَّ فيه الحذفُ عند أمن اللبس قولهم في «ذَوْد، وحَرْب، وقَوْس، ونَعْل»: «ذُوَيْد، وحُرَيْب، وقُوَيْس، ونُعَيْل».

وشذَّ أيضاً لحاقُ التاءِ فيما زاد على ثلاثة أحْرُفٍ، كقولهم في «قُدَّام»: «قُدَيْدِيمَة».

* * *

وَصَغَّــرُوا شُــذُوذاً: الَّــذِي، الَّتِي   وَذَا» مَـعَ الْفُرُوعِ مِنْهَـا «تَـا، وَتِي»(٢)

= إلى المؤنث الذي هو اسم يكن، وهو مفعوله الاول «ذا» مفعول ثان ليرى، وذا مضاف و«لبس» مضاف إليه، وجملة الفعل المبني للمجهول مع مفعوليه في محل نصب خبر يكن «كشجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وبقر، وخمس» معطوفان على شجر.

(١) «وشذ» فعل ماض «ترك» فاعل شذ «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل، ودون مضاف، و«لبس» مضاف إليه «وندر» فعل ماض «لحاق» فاعل ندر، ولحاق مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله «ندر» السابق «ثلاثياً» مفعول به مقدم على عامله ـ وهو قوله «كثر» الآتي ـ «كثر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلاً بفي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «وصغروا» فعل وفاعل «شذوذاً» حال من الواو في صغروا: أي شاذين «الذي» مفعول به لصغروا =

التصغيرُ من خواصِّ الأسماء المتكمنة؛ فـلا تُصَغَّرُ المبنيـاتُ، وشَذّ تصغير «الّذِي» وفروعه، و«ذَا» وفـروعه، قـالوا في «الّـذِي»: «اللّذَيَّا» وفي «الّتِي»: «اللّتَيَّا» وفي «ذَا، وتَا»: «ذَيَّا، وتَيَّا»[1].

«التي» معطوف على الذي بعاطف مقدر «وذا» معطوف على الذي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ذا» او متعلق بقوله «صغروا» السابق، ومع مضاف و«الفروع» مضاف إليه «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تا» مبتدأ مؤخر «وتي» معطوف على تا.

(١) من ذلك ـ في التي ـ قولهم في مثل من أمثالهم «بعد اللتيا والتي» وقول الراجز:

بَـعْـدَ اللّـتَـيَّـا وَالـلّـتَـيَّـا وَالّـتـي ... إذا عَـلَـتْـهَـا أَنْـفُسٌ تَـرَدَّتِ

ومن ذلك في «ذا» قول الراجز، وهو الشاهد رقم ٩٨ السابق:

أوْ تَـحْـلِفِـي بِـرَبِّـكِ الْـعَـلِيِّ ... أنّـي أبُـو ذَيَّـالِـكِ الـصَّـبِـيِّ

النَّسَب

يَــاءً كَيَــا الْكُــرْسِــيِّ زَادُوا للنَّسَبْ ... وَكُــلُّ مَــا تَـلِيــهِ كَـسْــرُهُ وَجَــبْ(١)

إذا أريد إضافةُ شيءٍ إلى بلد، أو قبيلة، أو نحو ذلك ـ جُعِلَ آخره ياءً مُشَدَّدة، مكسوراً ما قبلها؛ فيقال في النسب إلى «دمشق»: «دِمَشْقِيٌّ»، وإلى «تميم»: «تَمِيمِيٌّ»، وإلى «أحمد»: «أَحْمَدِيٌّ».

* * *

وَمِثْلَهُ مِمَّــا حَــوَاهُ احْــذِفْ، وَتَــا ... تَــأْنِيثٍ اَوْ مَــدَّتَــهُ، لاَ تُـثْـبِـتَــا(٢)

وَإِنْ تَـكُــنْ تَرْبَــعُ ذَا ثَــانٍ سَـكَــنْ ... فَـقَلْبُـهَــا وَاواً وَحَــذْفُهَــا حَـسَنْ(٣)

(١) «ياء» مفعول بـه تقدم على عـامله ـ وهو قـوله «زادوا» الآتي ـ «كيـا» جار ومجـرور متعلق بمحذوف صفة لقولـه ياء، ويـا مضاف و«الكـرسي» مضاف إليـه «زادوا» فعل وفـاعل «للنسب» جـار ومجرور متعلق بزادوا «وكل» مبتدأ أول، وكل مضـاف و«ما» اسم مـوصول: مضـاف إليه «تليـه» تلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقـديره هي يعـود إلى «ياء» والهـاء مفعول بـه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كسره» كسر: مبتدأ ثان، وكسـر مضاف والهـاء مضاف إليـه «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسر، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الاول.

(٢) «مثله» مثل: مفعول به تقدم على عامله ـ وهو قـوله «احـذف» الآتي ـ ومثل مضـاف والهاء مضـاف إليه، وهي عائدة الى الياء «مما» جار ومجرور متعلق بقولـه «احذف» «حـواه» حوى: فعـل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مـا» الموصـولة المجـرورة محلاً بمن، والهـاء العائدة الى اليـاء مفعول بـه، والجملة من الفعل والفـاعل والمفعـول لا محل لهـا صلة الموصـول «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وتا» قصر للضرورة: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله «لا تثبتا» الآتي ـ وتا مضـاف و«تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «مـدته» مـدة: معطوف على تاء، ومدة مضاف و«تـأنيث» مضاف إليـه «لا» ناهيـة «تثبتا» فعـل مضارع، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفـاً للوقف في محل جـزم بلا النـاهية، وفـاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون المنقلبة ألفاً للتوكيد.

(٣) «إن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضميـر مستتر فيـه جوازاً تقـديره هي =

يعني أنه إذا كان في آخر الاسم ياء كياء الكرسيِّ - في كونها مشددة، واقعة بعد ثلاثة أحْرُف فصاعداً - وَجَبَ حَذْفُهَا، وجُعل ياء النسب موضعها؛ فيقال في النسب إلى الشافعيّ» «شَافَعِيٌّ» وفي [النسب إلى] «مَرْمِيّ»: «مَرْمِيٌّ».

وكذلك إن كان آخِرُ الاسم تاء التأنيث وجَبَ حَذْفُهَا للنسب؛ فيقال في النسب إلى «مكة»: «مَكِّيٌّ».

ومثلُ تاء التأَنيث - في وجوب الحذف للنسب - ألِفُ التأنيث المقصورةُ إذا كانت خامسةً فصاعداً، كَحُبَارَى وحُبَاريّ، أو رابعة متحركاً ثاني ما هي فيه، كجمَزَى وجَمَزِيّ، وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه - كحْبلى - جاز فيها وجهان: أحدهما الحذف - وهو المختار - فتقول: «حُبْلِيٌّ»، والثاني قلبها واواً، فتقول: حُبْلَوِيٌّ».

* * *

لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ، وَالْأَصْلِيِّ - مَا   لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى[1]

يعود إلى مدة التأنيث المقصورة «تربع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اسم تكن، والجملة في محل نصب خبر تكن «ذا» مفعول به لتربع، وذا مضاف و«ثان» مضاف إليه «سكن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان، والجملة في محل جر صفة لثان «فقلبها» الفاء واقعة في جواب الشرط، قلب: مبتدأ، وقلب مضاف وها: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، والخبر محذوف: أي فقلبها واواً جائز، مثلاً «واواً» مفعول ثان للمصدر الذي هو قلب «وحذفها» الواو للاستئناف، وحذف: مبتدأ، وحذف مضاف وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «حسن» خبر المبتدأ.

(١) «لشبهها» لشبه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وشبه مضاف وها: مضاف إليه «الملحق» نعت لشبه «والأصلي» معطوف على الملحق «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وللأصلي» الواو للعطف او للاستئناف، للأصلي: جار =

وَالْأَلِـفَ الْـجَـائِـزَ أَرْبَـعـاً أَزِلْ ... كَـذَاكَ يَا الْمَنْقُـوصِ خَامِسـاً عُزِلْ[1]
وَالْحَـذْفُ فِي الْيَـا رَابِعـاً أَحَقُّ مِنْ ... قَـلْبٍ، وَحَتْـمٌ قَلْبُ ثَـالِـثٍ يَعِـنّ[2]

يعني أن ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث: في وُجُوبِ الحذفِ إن كانت خامسةً كَحَبَرْكَى وَحَبَرْكِيٍّ، وجَوَازِ الحذفِ والقلبِ إن كانت رابعةً: كَعَلْقًى وَعَلْقِيٍّ وَعَلْقَوِي، ولكن المختار هنا القلبُ، عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصلية؛ فإن كانت ثالثة قلبت واواً: كعَصَا وعَصَوِيٍّ، وفَتًى وفَتَوِيٍّ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً وَاواً: كَمَلْهَوِي، ورُبَّمَا حذفت كَمَلْهِيّ، والأوّلُ هو المختار، وإليه أشار بقوله: «وَلـلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى» أي: يُخْتَار، يقال: اعْتَمَيْتُ الشيء ـ أي: اخترته ـ وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ الحذفُ كمُصْطَفِيّ في مُصْطَفًى، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَالأَلِفَ الجائز أربعاً أزِلْ».

= ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر «يعتمى» فعل مضارع مبني للمجهول ـ ومعناه يختار ـ ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله «قلب» السابق، والجملة في محل رفع نعت لقلب.

(١) «والألف» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «أزل» الآتي ـ «الجائز» نعت للألف، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «أربعاً» مفعول به للجائز «أزل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كذاك» جار ومجرور متعلق بعزل الآتي «يا» قصر للضرورة: مبتدأ، ويا مضاف و«المنقوص» مضاف إليه «خامساً» حال من الضمير المستتر في قوله عزل الآتي «عزل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «والحذف» مبتدأ «في اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بالحذف «رابعاً» حال من الياء «أحق» خبر المبتدأ «من قلب» جار ومجرور متعلق بأحق «وحتم» خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر، وقلب مضاف، و«ثالث» مضاف إليه «يعن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لثالث.

وأشـار بقولـه: «كَذَاكَ يَـا المَنْقُوصِ ـ إلى آخـره» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى المنقوص؛ فإن كـانت يـاؤه ثـالثـةً قلبت واواً وَفُتِـحَ مـا قبلهـا، نحـو «شَجَـوِيّ» في شَجٍ، وإن كـانت رابعـة حـذفت، نحـو «قَـاضِيّ» [في قَاضٍ]، وقد تقلب واواً، نحـو «قَاضَـوِيٌّ»، وإن كانت خـامسة فصـاعداً وَجَبَ حذفها «كَمُعْتَدِيّ» في مُعْتَدٍ، و«مُسْتَعْلِيٌّ» في مُسْتَعْلٍ.

وَالْحَبْرَكَى: ذَكَرُ القُـرَادِ، والأنثى: حَبَرْكَـاةٌ، وَالعَلْقَى: نَبْتٌ، وَاحِدُهُ عَلْقَاة.

* * *

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ آنْفِتَـاحـاً، وَفَعِـلْ وَفُعِـلٌ عَيْنَهُـمَـا آفْتَـحْ وَفِـعِـلْ[1]

يعني أنـه إذا قُلبت ياءُ المنقـوص واواً وَجَبَ فتحُ مـا قبلها، نحـو: «شَجَوِيّ وَقَاضَوِيّ».

وأشار بقوله: «وَفَعِلٌ ـ إلى آخره» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كَسْرَةٌ، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد ـ وجب التخفيفُ بجعل الكسرة فتحة، فيقال في نَمِر: «نَمَرِيٌّ» وفي دُئِلٍ: «دُؤَلِي»، وفي «إبِل»: «إبَلِيّ».

* * *

(١) «أول» فعل أمر، مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفـاعله ضمير مستتـر فيه وجـوباً تقديره أنت «ذا» مفعـول أول لأول، وذا مضاف و«القلب» مضـاف إليه «انفتـاحاً» مفعـول ثان لأول «وفعل» بفتح الفـاء وكسر العين ـ مبتـدأ «وفعل» بضـم الفـاء وكسر العين ـ معـطوف عليه «عينهمـا» عين: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله افتـح الآتي، وعين مضاف والضميـر مضاف إليـه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وفعـل» ـ بكسـر الفاء والعين جميعـاً ـ معطوف على الضميـر المجرور محـلاً بالإضـافة، ولم يعـد الجار لأن إعادته ليست بلازمة عنده كما سبق.

وَقِيلَ في الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيرَ في آسْتِعْمَالِهِم مَرْمِيُّ[1]

قد سبق أنه إذا كان آخرُ الاسم ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين؛ وجب حذفها في النسب؛ فيقال في «الشافعي»: «شَافِعِيّ»، وفي «مَرْمِي»: «مَرْمِيٌّ».

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً، والأخرى زائدة؛ فمن العرب مَنْ يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويُبْقِي الأصليةَ، ويقلبها واواً، فيقول في «المرميّ» «مَرْمَوِيّ»، وهي لغة قليلة؛ والمختار اللغة الأولى ـ وهي الحذف ـ سواءٌ كَانَتَا زائِدَتَيْنِ، أم لا؛ فتقول في «الشافعيّ»: «شَافِعِيّ» وفي «مَرْمِيّ» «مَرْمِيٌّ».

* * *

وَنَحْوَ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ[2]

---

(١) «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «في المرمي» جار ومجرور متعلق بقيل «مرموي» قصد لفظه: نائب فاعل قيل «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «في استعمالهم» الجار والمجرور متعلق باختير، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «مرمي» نائب فاعل لاختير.

(٢) «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف و«حي» مضاف إليه «فتح» مبتدأ ثان، وفتح مضاف، وثان من «ثانيه» مضاف إليه، وثان مضاف وضمير الغائب العائد إلى نحو حي مضاف إليه «يجب» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فتح ثانيه هو فاعله، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «واردده» اردد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاردد «واواً» مفعول ثان لاردد «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله «قلب» الآتي، والهاء تعود إلى الواو «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه، والجملة من قلب ونائب فاعله في محل نصب خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

قد سبق حُكم الياء المشددة المسبوقة بأكْثَرَ من حرفين.

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شيءٍ، بل يُفْتح ثانِيهِ ويُقْلب ثالثه واواً، ثم إن كان ثانيه ليس بدلاً من واو لم يغير، وإن كان بدلاً من واو قلب واواً؛ فتقول في «حَيّ»: «حَيَوِي»: لأنه من حَيِيتُ، وفي «طَيّ»: «طَوَوِيٌّ»؛ لأنه من طَوَيْتُ.

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ آحْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ[1]

يُحْذَف من المنسوب إليه [ما فيه من] علامة تثنية، أو جمع تصحيح؛ فإذا سَمَّيْتَ رجلاً «زَيْدَانِ» ـ وأعربته بالألف رَفْعاً، وبالياءِ جرّاً ونصباً ـ قلت: «زَيْدِيٌّ» وتقولُ فيمن اسمه: «زَيْدُونَ» ـ إذا أعربته بالحروف ـ: «زَيْديّ» وفيمن اسمه هندات: «هِنْدِيٌّ».

* * *

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ[2]

(١) «وعلم» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «احذف» الآتي ـ وعلم مضاف و«التثنية» مضاف إليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للنسب» جار ومجرور متعلق بقوله احذف «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف و«ذا» مضاف إليه «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «وجب» الآتي، وجمع مضاف، و«تصحيح» مضاف إليه «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مثل ذا الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وثالث» مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لجريانه على موصوف محذوف، والتقدير: وحرف ثالث «من نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «حذف» الآتي، ونحو مضاف، و«طيب» مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «طائي» فاعل شذ «مقولاً» حال من طائي «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله «مقولاً».

قد سبق أنه يجب كَسْرُ ما قبل ياء النسب؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسرُهُ في النسب ياءٌ [مكسورةٌ] مُدْغَم فيها ياءٌ ـ وجب حذفُ الياء المكسورة، فتقول في طيِّب: «طَيْبِيٌّ».

وقياسُ النسبِ في طيءٍ: «طَيْئِيٌّ»، لكن تركوا القياس، وقالوا: «طَائيٌّ» بإبدال الياء ألفاً.

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحَةً لم تحذف، نحو «هَبَيَّخِيّ» في هَبَيَّخ.

والهبيخ: الغلام الممتلىء، والأنثى هَبَيَّخةٌ.

* * *

وَفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ ٱلْتُزِمْ وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ(١)

يقال في النسب إلى فَعِيلة: فَعَلِيٌّ ـ بفتح عينه وحذف يائه ـ إن لم يكن معتلّ العين، ولا مضاعفاً، كما يأتي، فتقول في حَنِيفة: «حَنَفِيٌّ».

ويقال في النسب إلى فُعَيْلة: فُعَلِيّ ـ بحذف الياء ـ إن لم يكن مضاعفاً؛ فتقول في جُهَيْنَة: «جُهَنِيٌّ»(٢)

* * *

(١) «وفعلي» مبتدأ «في فعيلة» جار ومجرور متعلق بقوله «التزم» الآتي «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وفعلي» مبتدأ «في فعيلة» جار ومجرور متعلق بقوله «حتم» الآتي «حتم» فعل ماض مبني للمجهول وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) الأصل في النسب إلى فعيل بفتح الفاء، صحيح الآخر، وبغير تاء في آخره ـ أن ينسب إليه على لفظه؛ فيقال في النسب إلى أمير وكريم: أميري، وكريمي، والأصل في النسب إلى فعيل ـ بضم =

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا ... مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا(١)

يعني أن ما كان على فعيل أو فُعَيْل، بلا تاء، وكان معتلَّ اللام ـ فحكمه حكم ما فيه التاء: في وجوب حَذْفِ يائه وفتح عينه؛ فتقول في «عَدِيٌّ» «عَدَوِيٌّ»، وفي «قُصَيٌّ»: قُصَوِيٌّ»، كما تقول في «أُمَيَّة»: «أُمَوِيٌّ» فإن كان فَعِيلٌ وفُعَيْلٌ صحيحَي اللامٍ، لم يُحْذَفْ شيء منهما؛ فتقول في «عَقِيل»: «عَقِيلي»، وفي «عُقَيْل»: «عُقَيْلي»(٢)

= الفاء، صحيح الآخر، وبغير تاء ـ أن ينسب إليه على لفظه؛ فيقال في النسب إلى نمير وكليب: نميري، وكليبي، والأصل في النسب إلى فعيلة ـ بفتح الفاء ـ وإلى فعيلة ـ بضم الفاء ـ أن تحذف ياؤه، وتحذف مع ذلك تاؤه، ثم تقلب كسرة العين من الأول فتحة؛ فيقال في النسب إلى جهينة وأذينة: جهني، وأذني، ويقال في النسب إلى حنيفة وشريفة: حنفي، وشرفي، وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يجعلوه في المذكر لأن التاء التي للتأنيث تحذف حتماً، فلما وجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه؛ لأن الحذف يأنس الى الحذف، وقد شذت في كل نوع من هذه الانواع الاربعة الفاظ جاءوا بها على خلاف الأصل، قالوا في النسب إلى سليقة: سليقي، وقالوا في النسب إلى عميرة: عميري، وقالوا في النسب إلى ردينة ـ بضم ففتح ـ رديني، وقالوا في النسب إلى ثقيف: ثقفي، وقالوا في النسب إلى قريش وهذيل ـ بضم ففتح ـ قرشي، وهذلي.

(١) «وألحقوا» فعل وفاعل «معل» مفعول به لألحقوا، ومعل مضاف و«لام» مضاف إليه «عريا» عرى: فعل ماض، ومتعلقه محذوف، وتقديره: عرى من التاء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى معل لام، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب نعت لقوله «معل لام» السابق «من المثالين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «عرى» «بما» جار ومجرور متعلق بألحقوا «التا» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله ـ وهو قوله «أوليا» الآتي ـ «أوليا» أولى: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بالباء وهو مفعوله الأول، والجملة من الفعل ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول المجرور بالباء.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر:

عُقَيْلِيَّةٌ أَمَّا مَلَاثُ إِزَارِهَا ... فَدِعْصٌ، وَأَمَّا خَصْرُهَا فَبَتِيلُ

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ   وَهكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَه[1]

يعني أن ما كان فَعِيلة، وكان مُعْتَلَّ العين، أو مُضَاعَفاً - لا تحذف ياؤه في النسب؛ فتقول في طَوِيلة: «طَوِيلي»، وفي جَلِيلة «جَلِيلي» وكذلك أيضاً ما كان على فُعَيْلة وكان مضاعفاً، فتقول في قُلَيْلَةٍ: «قُلَيْلِيّ».

* * *

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَال فِي النَّسَبْ   مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَب[2]

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية: فإن كانت زائدةً للتأنيث قلبت واواً نحو «حَمْرَاوِيّ» في حمراء أو زائدة للإلحاق كعِلْبَاء، أو بدلاً من أصل نحو كساء؛ فوجهان: التصحيحُ نحو علبائي وكسائي،

---

(١) «وتمموا» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «كالطويلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «كالجليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مبتدأ.

(٢) «وهمز» مبتدأ، وهمز مضاف و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و«مد» مضاف إليه «ينال» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز ذي مد الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في النسب» جار ومجرور متعلق بقوله «ينال» السابق «ما» اسم موصول: مفعول ثان لينال «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «في تثنية، له» جاران ومجروران متعلقان بقوله «انتسب» الآتي «انتسب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من انتسب وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

والقَلْبُ نحو عِلْبَاوِي وكِسَاوِيّ، أو أصلاً فالتصحيح لا غير نحو قُرَّائي في قُرَّاء.

***

وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجاً، ولِثَانٍ تَمَّمَا(١)

إضَافَةً مَبْدوءة بِابْنٍ أَوَ ٱبْ ... أَوْمَا لَهُ التَعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ(٢)

فِيمَا سِوَى هَذَا ٱنْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ، كـ«عَبْدِ الأَشْهَلِ»(٣)

---

(١) «وانسب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لصدر» جار ومجرور متعلق بانسب، وصدر مضاف و«جملة» مضاف إليه «وصدر» معطوف على صدر السابق، ومصدر مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ركب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ركب ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «مزجاً» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف: أي تركيب مزج «ولثان» الواو عاطفة، لثان: جار ومجرور معطوف على ما قبله وهو لصدر «تمما» تم: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر نعت لثان.

(٢) «إضافة» مفعول به لقوله «تمما» في البيت السابق «مبدوءة» نعت لقوله إضافة «بابن» جار ومجرور متعلق بمبدوءة «أو» عاطفة «أب» معطوف على ابن «أو» عاطفة أيضاً «ما» اسم موصول: معطوف على أب «له» جار ومجرور متعلق بقوله وجب الأتي «التعريف» مبتدأ «بالثاني» جار ومجرور متعلق بالتعريف «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعريف الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول.

(٣) «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله «انسبن» الآتي «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بفي، وسوى مضاف و«هذا» اسم إشارة مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «انسبن» انسب: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للأول» جار ومجرور متعلق بقوله انسبن «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يخف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم «لبس» نائب فاعل يخف «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف و«الأشهل» مضاف اليه.

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب؛ فإن كان مركباً تركيبَ جملةٍ، أو تركيبَ مَزْج، حُذِف عجزُهُ، وألحق صدره ياء النسب؛ فتقول في تأبَّط شرًّا: «تأبَّطِيٌّ»، وفي بعلبك «بَعْلِيّ» وإن كان مركباً تركيبَ إضافة، فإن كان صدرُهُ ابناً، أو كان مُعَرَّفاً بعجزه ـ حُذِفَ صَدْرُهُ، وألحق عجزه ياء النسب؛ فتقول في ابن الزبير: «زُبَيْرِي» وفي أبي بكر: بَكْرِيٌّ»، وفي غلام زيد: «زَيْدِيٌّ» فإن لم يكن كذلك؛ فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ عند حَذْفِ عجزه حُذِفَ عَجُزُهُ ونُسِبَ إلى صدره؛ فتقول في امرىء القيس: «آمْرِئِيٌّ» وإن خيف لَبْسٌ حُذِفَ صدره، ونسب إلى عجزه، فتقول في عبد الأشهل، وعبد القيس: «أشْهَلِيّ، وقَيْسيّ».

* * *

وَٱجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازاً آنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفَ(١)

في جَمْعَي التَّصْحِيح، أوْ في التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بهذِي تَوْفِيَهْ(٢)

(١) «واجبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «برد» جار ومجرور متعلق باجبر، ورد مضاف و«اللام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لاجبر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «حذف» الآتي «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «جوازاً» نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف، أي: اجبره جبراً ذا جواز «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «رده» رد: اسم يك، ورد مضاف، والهاء مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر يك، وجملة يك واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن لم يكن رد لامه مألوفاً في التثنية او الجمع فاجبره برد لامه.

(٢) «في جمعي» جار ومجرور متعلق بقوله «ألف» في البيت السابق، وجمعي مضاف و«التصحيح» مضاف إليه، «أو» عاطفة «في التثنية» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «وحق» مبتدأ، وحق مضاف و«مجبور» مضاف إليه «بهذي» جار ومجرور متعلق بمجبور «توفية» خبر المبتدأ.

إذا كان المنسوب إليه محذوفَ اللامِ، فلا يخلو: إما إن تكون لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية، أولاً.

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك في النسب الردُّ وتركه؛ فتقول في «يَدٍ وابْنٍ»: «يَدَوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ، وَابْنِيٌّ، وَيَدِيٌّ» كقولهم في التثنية: «يَدَانِ، وَابْنَانِ» وفي «يَدٍ» عَلماً لمذكر: «يَدُون».

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية وَجَبَ ردُّها في النسب؛ فتقول في «أبٍ، وَأخ، وَأُخْت»: «أَبَوِيٌّ، وَأَخَوِيٌّ» كقولهم: «أَبَوَانِ، وَأَخَوَانِ، وَأَخَوَات».

* * *

وَبِأَخٍ أُخْتاً، وَبِابْنٍ بِنْتَا ... أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا[1]

مذهَبُ الخليل وسيبويه ـ رحمهما الله تعالى! ـ إلحاقُ أُخت وبنت في النسب بأخ وابن؛ فتُحْذَفُ منهما تاء التأنيث، ويُرَدُّ إليهما المحذوف؛ فيقال: «أَخَوِيٌّ، وَبَنَوِي» كما يفعل بأخ وابن، ومذهبُ يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما، فتقول: «أُخْتِيٌّ، وبِنْتِيٌّ».

* * *

(١) «وبأخ» جار ومجرور متعلق بقوله «ألحق» الآتي «أختا» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «ألحق» الآتي ـ «وبابن» معطوف على قوله بأخ «بنتا» معطوف على قوله «أختا» السابق، وقد علمت أن العطف على معمولي عامل واحد جائز لا غبار عليه «ألحق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ويونس» مبتدأ، وهو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة «أبى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على يونس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «حذف» مفعول أبى، وحذف مضاف، و«التا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ... ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ«لَاوَلَائِي»[(١)]

إذا نُسِبَ إلى ثنائيّ لا ثالثَ له، فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفاً صحيحاً، أو حرفاً معتلاً.

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمُهُ؛ فتقول في كَم: «كَمِيٌّ، وكَمِّيٌّ».

وإن كان حرفاً معتلاً وجب تضعيفُهُ: فتقول في لو: لَوِّيٌّ».

وإن كان الحرفُ الثاني ألفاً ضوعفت وأبدلت الثانية همزة؛ فتقول في رجل اسمه لا: «لائيٌّ» ويجوز قلبُ الهمزة واواً؛ فتقول: «لَاوِيٌّ».

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ ... فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ[(٢)]

---

(١) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثاني» مفعول به لضاعف «من ثنائي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثانيه» ثاني: مبتدأ، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«لين» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثنائي «كلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كلا، ولا هنا قصد لفظه «ولائي» معطوف على لا.

(٢) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط «كشية» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم «ما» اسم موصول: اسم يكن «الفا» قصر للضرورة: مفعول تقدم على عامله وهو قوله عدم الآتي «عدم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول «فجبره» الفاء واقعة في جواب الشرط، جبر: مبتدأ، وجبر مضاف والهاء مضاف إليه «وفتح» معطوف على جبره، وفتح مضاف وعين من «عينه» مضاف إليه، وعين مضاف والهاء مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور من جبره وفتح عينه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه، وإنما أفرد الضمير ـ مع أن المبتدأ في قوة المثنى ـ للتأويل بالمذكور، ويجوز أن تكون الجملة خبر المبتدأ وحده، ويكون هناك خبر محذوف ـ مماثل لهذا المذكور ـ للمعطوف؛ فتكون الواو عطفت جملة على جملة، والتقدير على هذا الوجه الأخير: =

إذا نُسِبَ إلى اسم محذوف الفاء، فلا يخلو: إما أن يكون صحيح اللام، أو مُعْتَلَّهَا.

فإن كان صحيحَها لم يُرَدَّ إليه المحذوف؛ فتقول في «عِدَة وصِفَة»: «عِدِيّ وصِفِيٌّ».

وإن كان معتلّها وجب الردُّ، ويجب أيضاً ـ عند سيبويه رحمه الله! ـ فتحُ عينهِ؛ فتقول في شِيَةٍ: «وِشَوِي».

* * *

وَالْـوَاحِـدَ اذْكُـرْ نَـاسِبـاً لْلجَمْـعِ ... إنْ لم يُشَـابِـهْ وَاحِـداً بِـالْـوضْـعِ [1]

إذا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جَمْعِيَّتِهِ جيء بواحده ونُسِبَ إليه، كقولك في النسب إلى الفَرَائضِ: «فَرَضِيّ».

هذا إن لم يكن جارياً مَجْرى العَلَم، فإن جَرَى مَجْراه ـ كأَنْصَارٍ ـ نُسِب إليه على لفظه؛ فتقول في أنصار: «أَنْصَارِيٌّ»، وكذا إن كان علماً؛ فتقول في أنمار: «أَنْمَارِيٌّ».

* * *

فجبره التزم وفتح عينه التزم، وهذا اولى من جعل المذكور خبراً للمعطوف وحده، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفاً، وذلك لأن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ضعيف، بخلاف الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

(١) «الواحد» مفعول تقدم على عامله وهو قوله اذكر الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ناسباً» حال من الضمير المستتر في قوله اذكر «للجمع» جار ومجرور متعلق بناسباً «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يشابه» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجمع «واحداً» مفعول به ليشابه «بالوضع» جار ومجرور متعلق بقوله يشابه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

وَمَـعَ فَـاعِـلٍ وَفَـعَّـالٍ فَـعِـلْ   فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَـا فَقُبِـلْ(١)

يُسْتَغْنَى غالباً في النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل - بمعنى صاحب كذا - نحو «تَامِرٍ، ولابن(٢)» أي صاحب تمر وصاحب لبن، وببنائه على فَعَّال في الْحِرَفِ غالباً، كَبقَّال وبزّار، وقد يكون فَعَّالٌ بمعنى صاحب كذا، وجُعل منه قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ أي: بذي ظُلْمٍ.

وقد يستغنى - عن ياء النسب أيضاً - بفَعِل - بمعنى صاحب كذا، نحو: «رجل طَعِمٌ وَلَبِسٌ» أي: صاحب طَعَامٍ ولِبَاسٍ، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى:

٣٥٦ - لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ، وَلَكِنِّي نَهِرْ   لاَ أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلكِنْ أَبْتَكِرْ

أي: ولكني نَهَارِيٌّ، أي عامل بالنهار.

* * *

(١) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله «أغنى» الآتي، ومع مضاف و «فاعل» مضاف إليه «وفعال» معطوف على فاعل «فعل» مبتدأ «في نسب» جار ومجرور متعلق بقوله أغنى الآتي «أغنى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فعل» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «عن اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بأغنى «فقبل» الفاء عاطفة، وقبل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(٢) قد ورد من ذلك قول الحطيئة:

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنْـ   ـكَ لاَبِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرْ

وقول الآخر:

* إِلَى عَطَنٍ رَحْبِ الْمَبَاءَةِ آهِلِ *

والشاهد فيه قوله «آهل» فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل، وكأنه قال: ذي أهل، وليس هو بجار على الفعل؛ لأنه لو جرى لقال «مأهول»؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعنى مبني للمجهول.

٣٥٦ - أنشد سيبويه - رحمه الله - هذا البيت (ج٢ ص٩) ولم ينسبه إلى أحد، وكذلك لم ينسبه الأعلم =

وَغَــيْــرُ مَــا أَسْــلَفْــتُــهُ مُــقَــرَّرَا عَلَى الّــذِي يُنْقَــلُ مِنْــهُ اقْتُصِــرَا[1]

أي: مـا جاء من المنسـوب مخالفـاً لما سَبَقَ تقـريرُه فهـو من شَوَاذِّ النسب، يُحْفَظُ ولا يُقَـاس عليـه، كقـولهم في النسب إلـى البَصْــرَةِ:

الشنتمري ـ رحمه الله ـ في شرح شواهده:

اللغة: «ليلي» معناه منسوب إلى الليل، ويريد به صاحب عمل في الليل «نهر» بفتح فكسر ـ أي: صاحب عمل بالنهار، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التي إذا بني الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة في آخره للدلالة على النسب «أدلج» أسير من أول الليل، والإدلاج ـ على زنة الافتعال، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالاً ـ السير في آخر الليل «أبتكر» أدرك النهار من أوله.

المعنى: يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيهم ليلاً وهم نائمون، ولم يسر إليه خفية كما يسير اللصوص، ولكنه يذهب إليهم في وضح النهار، ثم بين أنه يختار من أوقات النهار أوله؛ ليكون رجال الحي موجودين لم يخرجوا لأعمالهم.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «بليلي» الباء زائدة، ليلي: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ولكني» لكن: حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه «نهر» خبر لكن «لا» نافية «أدلج» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الليل» منصوب على الظرفية الزمانية بأدلج «ولكن» حرف استدراك «أبتكر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

الشاهد فيه: قوله «نهر» حيث بناه على فعل ـ بفتح فكسر ـ وهو يريد النسب، فكأنه قال: ولكني نهاري، كما قال: لست بليل، قال سيبويه: «وقالوا نهر، وإنما يريدون نهاري، ويجعلونه بمنزلة عمل وطعم وفيه معنى ذلك» اهـ.

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «أسلفته» أسلف: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، والهاء مفعوله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مقرراً» حال من الهاء في أسلفته «على الذين» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتصر» الآتي في آخر البيت «ينقل» فعل مضارع مبني للمجهول «منه» جار ومجرور متعلق بينقل، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل صلة الذي «اقتصر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من اقتصر ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

«بِصْرِي[1]»، وإلى الدُّهْرِ: «دُهْري[2]» وإلى مَرْوَ «مَرْوَزي»

(١) المشهور في «البصرة» فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها «بصري» بكسر الباء، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذاً، وقد ورد في «البصرة» كسر الباء وضمها أيضاً، وورد في لفظ النسب فتح الباء، فإذا لاحظت ما ورد في لفظ المنسوب إليه من الفتح أولاً، ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح لم يكن شاذاً، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصرى بزنة حبلى، إذا نسب إليه بحذف الألف؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف، كما يجوز قلبها واواً، فيقال «بصروي».

(٢) الدهري - بضم الدال، والقياس فتح الدال - هو الشيخ الفاني.

الْوَقْفُ

تَنْوِيناً آثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا ... وَقْفاً، وَتِلْوَغَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا[1]

أي: إذا وقف على الاسم المنون، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أبدل ألفاً، ويشمل ذلك ما فتحتُهُ للإعراب، نحو «رَأَيْتُ زَيْداً»، وما فتحتُه لغير الإعراب، كقولك في إيهاً ووَيْهاً: «إيهَا، ووَيْهَا».

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حُذِفَ وسكن ما قبله، كقولك في «جَاء زَيْدٌ» و «مَرَرْتُ بزَيْدٍ»: «جَاء زَيْدْ»، و «مَرَرْتُ بزَيْدْ».

***

وَآحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ[2]

وَأَشْبَهَتْ «إذاً» مُنَوَّناً نُصِبْ ... فَأَلِفاً فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ[3]

---

(١) «تنويناً» مفعول أول لقوله «اجعل» الآتي «إثر» ظرف متعلق باجعل، وإثر مضاف و «فتح» مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول ثان لاجعل «وقفاً» مفعول لأجله، أو منصوب بنزع الخافض، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف «وتلو» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «احذفا» الآتي ـ وتلو مضاف و «غير» مضاف إليه، وغير مضاف و «فتح» مضاف إليه «احذفا» فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لوقف في سوى» جاران ومجروران متعلقان باحذف، وسوى مضاف و «اضطرار» مضاف إليه «صلة» مفعول به لاحذف، وصلة مضاف و «غير» مضاف إليه، وغير مضاف و «الفتح» مضاف إليه «في الإضمار» جار ومجرور متعلق بصلة.

(٣) «وأشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إذا» فاعل أشبه «منوناً» مفعول به لأشبه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منون، والجملة في محل نصب نعت لقوله «منوناً» السابق «فألفاً» مفعول ثان تقدم على عامله ـ وهو قوله «قلب» الآتي ـ «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقلب «نونها» نون: مبتدأ، ونون مضاف وها: مضاف إليه =

إذا وُقِفَ على هـاء الضمير: فـإن كانت مضمـومـة نحـو «رأيتـهُ» أو مكسورة نحو «مَرَرْتُ بِهِ» حُذِفت صلتُهَا، ووقف على الهاء ساكنةً، إلا في الضـرورة، وإن كانت مفتـوحـة نحـو «هِنْـدٌ رَأَيْتُهَـا» وقف على الألف ولم تحذف.

وشبهوا «إذاً» بالمنصوب المنون، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف.

* * *

وَحَـذْفُ يَـا المَنْقُـوصِ ذِي التَّنْـوِينِ ـ مَـا
لَـمْ يُنْـصَبَ ـ أَوْلَـى مِنْ ثُبُـوتٍ فَـاعْلَمَـا[1]
وَغَيْـرُ ذِي التَّنْـوِينِ بِـالْعَكْسِ، وفِي نَحْـوِ مُـرٍ لُـزُومُ رَدِّ الْيَـا اقْـتُفِـي[2]

إذا وَقف على المنقوص المنَوَّنِ؛ فإن كان منصـوباً أُبْـدِلَ من تنوينـه ألـف، نحـو «رأيت قاضيـاً»، فإن لم يكن منصـوباً فـالمختار الـوقف عليـه

= «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفـاعل ـ وهـو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نون الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «وحذف» مبتدأ، وحـذف مضاف و «يـا» قصر للضـرورة: مضاف إليـه، ويا مضـاف و «المنقوص» مضاف إليه «ذي» نعت للمنقوص، وذي مضاف و «التنوين» مضاف إليه «ما» مصـدرية ظـرفية «لم» نافية جازمة «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، والفتحة ملقاة على البـاء من الهمزة في قوله أولـى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو «أولى» خبر المبتـدأ «من ثبوت» جار ومجرور متعلق بأولى «فاعلما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و «التنوين» مضاف إليه «بـالعكس» جار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر المبتـدأ «وفي نحو» جـار ومجرور متعلق بقـوله «اقتفى» الآتي، ونحو مضاف و «مر» مضاف إليـه «لزوم» مبتـدأ، ولزوم مضـاف و «رد» مضـاف إليـه، ورد مضـاف و «اليا» قصر للضـرورة: مضاف إليـه «اقتفى» فعل مـاض مبني للمجهول، ونـائب الفاعـل ضمير مستتـر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لزوم رد الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، كما سيأتي؛ فتقول: «هَذَا قَاضْ، ومررت بقَاضْ» ويجوز الوقف عليْه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير: (ولكلِّ قَوْمٍ هَادِي).

فإن كان المنقوصُ محذوفَ العينِ: كَمُرٍ ـ اسمَ فاعل مِنْ أَرَى ـ أو الفاء: كَيَفِي ـ علماً لم يوقف إلا بإثبات الياء؛ فتقول: «هذا مُرِي، وهذا يَفِي» وإليه أشار بقوله: «وفي نحو مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي».

فإن كان المنقوصُ غيرَ مُنَوَّنٍ، فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكِنَةً، نحو «رأيتُ القاضِي» وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثباتُ الياء وحذفُهَا، والإثباتُ أجْوَدُ، نحو «هذا الْقَاضِي، ومررتُ بالْقاضِي».

* * *

وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ، أَوْقِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ[1]
أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوقِفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْعَلِيلاً، إنْ قَفَا[2]

---

(١) «وغير» مفعول بفعل محذوف يفسره قوله «سكنه» الآتي، وغير مضاف و «ها» قصر للضرورة: مضاف إليه، وها مضاف، و «التأنيث» مضاف إليه «من محرك» جار ومجرور متعلق بسكنه «سكنه» سكن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أو» عاطفة «قف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجوباً تقديره أنت «رائم» حال من فاعل قف، ورائم مضاف و «التحرك» مضاف إليه.

(٢) «أو» عاطفة «أشمم» فعل أمر معطوف على «قف» في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضمة» مفعول به لأشمم «أو» عاطفة «قف» فعل أمر معطوف على أشمم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضعفاً» حال من الضمير المستتر في «قف» وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «مضعفاً» «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «همزاً» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفة «عليلا» معطوف على قوله «همزاً» «إن» شرطية

مُـحَـرَّكَـاً، وَحَـرَكَـاتٍ انْـقُـلاَ لِسَـاكِنٍ تَحْـرِيكُـهُ لَنْ يُحْـظَلاَ[1]

إذا أريد الوقْفُ على الاسم المحرَّكِ الآخِرِ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث، أو غيْرَهَا.

فإن كان [آخِرُهُ] هَاء التأنيثِ وجب الوقفُ عليها بالسكون، كقولك في «هذه فاطمةُ أقْبَلَتْ»: «هذه فَاطِمَهْ».

وإن كان [آخِرُهُ] غير هَاءِ التأنيثِ ففي الوقف عليه خمسةُ أوْجُهٍ: التسكين، والرَّوْم، والإشمام، والتضعيف، والنَّقْلُ.

فالرَّوْم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفيٍّ

والإشمام: عبارة عن ضَمِّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركتهُ ضمة.

وشرطُ الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخيرُ همزة كخطأ، ولا معتلاًّ كفَتىً، وأن يَلِيَ حركةً كالجَمَل؛ فتقول في الوقف عليه: الجمل ـ بتشديد اللام ـ فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف، كَالْحِمْل.

«قفا» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ليس همزاً، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(١) «محركاً» مفعول به لقوله «قفا» في البيت السابق «وحركات» مفعول تقدم عامله ـ وهو قوله «انقلا» الآتي ـ «انقلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيف المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله انقلا «تحريكه» تحريك: مبتدأ، وتحريك مضاف والهاء مضاف إليه «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «يحظلا» فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب بلن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريكه، والألف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لساكن.

والوَقْفُ بالنقل عبارة عن: تسكين الحرف الأخير، ونَقْلِ حركته إلى الحرف الذي قبله، وشَرْطُهُ: أن يكون ما قبل الآخر ساكِناً، قابلاً للحركة، نحو «هذا الضَّرْبُ، ورأيت الضَّرْبَ، ومررت بالضَّرْبِ».

فإن كان ما قبل الآخر محركاً لم يُوقَفْ بالنقل كجَعْفَرٍ.

وكذا إن كان ساكناً لايقبل الحركة كالألف، نحو: باب [وإنسان].

* * *

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلَا[1]

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل: سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً، أو غير مهموزٍ، فتقول عندهم: «هذا الضَّرُبْ، ورَأَيْتُ الضَّرَبْ، ومَرَرْتُ بالضَّرِبْ» في الوقف على «الضَّرْب»، و «هذا الرِّدُءْ[2]، ورأيتُ الرِّدَءْ، ومررتُ بالرِّدِءْ» في الوقف على «الرِّدْءْ».

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخِر مهموزاً؛ فيجوز عندهم «رأيت الرِّدَءْ» ويمتنع «[رأيت] الضَّرَبْ».

---

(١) «ونقل» مبتدأ، ونقل مضاف و «فتح» مضاف إليه «من سوى» جار ومجرور متعلق بنقل، وسوى مضاف و «المهموز» مضاف إليه «لا» نافية «يراه» يرى: فعل مضارع، والهاء مفعول به «بصري» فاعل يرى، وجملة الفعل المنفي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «وكوف» بحذف ياء النسب للضرورة: مبتدأ «نقلا» نقل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كوفي، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل الماض وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) الرده ـ بكسر الراء وسكون الدال، وآخره همزة ـ هو المعين في المهمات، ومنه قوله تعالى: (فأرسله معي رد ءاً يصدقني، إني أخاف أن يكذبون).

ومذهب الكوفيين أوْلى؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

***

وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ في المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ(١)

يعنى أنه متى أدّى النقلُ إلى أن تَصِيرَ الكلمةُ على بناءٍ غير موجود في كلامهم امتنع ذلك، إلا إن كان الآخِرُ همزةً فيجوز؛ فعلى هذا يمتنع «هذَا الْعِلُمْ» في الوقف على «العِلْمِ» لأن فِعُلاً مفقودٌ في كلامهم، ويجوز «هذَا الرِّدُءْ» لأن الآخر هَمزة.

***

في الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الأسْمِ هَاجُعِلْ إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ(٢)

(١) «والنقل» مبتدأ «إن» شرطية «يعدم» فعل مضارع، مبني للمجهول، فعل الشرط «نظير» نائب فاعل يعدم، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن يعدم نظير فالنقل ممتنع، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «ممتنع» خبر المبتدأ «وذاك» اسم إشارة مبتدأ «في المهموز» جار ومجرور متعلق بقوله «يمتنع» الآتي «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك الواقع مبتدأ «يمتنع» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ليس، والجملة في محل نصب خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

(٢) «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقوله «جعل» الآتي «تا» قصر للضرورة: مبتدأ، وتا مضاف و «تأنيث» مضاف إليه، وتأنيث مضاف و «الاسم» مضاف إليه «هَا» بالقصر ضرورة: مفعول ثان لجعل تقدم عليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتي «صح» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فاعل، والجملة في محل جر صفة لساكن «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب خبر يكن. وجملة يكن ومعموليه فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

وَقَـلْ ذَا فِي جَمْـعِ تَصْحِيـحٍ ، وَمَـا ضَاهَى ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى(١)

إذا وُقف على ما فيه تاء التأنيث؛ فإن كان فعلاً وُقف عليه بالتاء، نحو «هِنْدُ قَامَتْ» وإن كان اسماً فإن كان مفرداً فلا يخلو: إما أن يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً، فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وُقف عليه بالتاء، نحو «بِنْتْ، وأُخْتْ»، وإن كان غيرَ ذلك وُقف عليه بالهاء، نحو «فَاطِمَهْ، وَحَمْزَهْ، وفَتَاهْ» وإن كان جمعاً أو شبهه وُقف عليه بالتاء، نحو «هِنْدَاتْ، وهَيْهَاتْ» وَقَلَّ الوقفُ على المفرد بالتاء، نحو «فَاطِمَتْ» وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء، نحو «هِنْدَاهْ، وهَيْهَاهْ».

* * *

وقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّ بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ(٢)

(١) «وقل» فعل ماض «ذا» اسم إشارة: فاعل قل «في جمع» جار ومجرور متعلق بقل، وجمع مضاف و «تصحيح» مضاف إليه «وما» اسم موصول: معطوف على جمع تصحيح «ضاهى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وغير» مبتدأ، وغير مضاف و «ذين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وقف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقف، وها مضاف و «السكت» مضاف إليه «على الفعل» جار ومجرور متعلق بقف «المعل» صفة للفعل «بحذف» جار ومجرور متعلق بقوله «المعل» وحذف مضاف و «آخر» مضاف إليه «كأعط» الكاف جارة لقول محذوف، أعط: فعل أمر، مبني على حذف الياء والكسرة في آخره دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم موصول: مفعول به لأعط «سأل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من سأل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل نصب مقول القول المحذوف.

=

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيَعِ مَجْزُوماً؛ فَرَاعِ مَا رَعَوْا[1]

ويجوز الوقف بهاءِ السكت على كل فعل حُذِفَ آخرُه: للجزم، أو الوقف، كقولك في لم يُعْطِ: «لم يُعْطِهْ» وفي أعْطِ: «أَعْطِهْ» ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعلُ الذي حُذِفَ آخرهُ قد بقي على حرفٍ واحدٍ، أو على حرفين أحدهما زائد؛ فالأول كقولك «في ع» و «قِ»: «عِهْ، وقِهْ» والثاني كقولك في «لم يَعِ» و «لم يَقِ»: «لَمْ يَعِهْ، وَلَمْ يَقِهْ»[2].

* * *

وَمَا فِي ٱلِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا ٱلْهَا إِنْ تَقِفْ[3]

= (١) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت «حتماً» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بحتم، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «كع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أو» حرف عطف «كيع» معطوف على الجار والمجرور السابق «مجزوماً» حال من المجرور الثاني «فراع» راع: فعل أمر مبني على حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لراع «رعوا» رعى: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: راع الذي رعوه.

(٢) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم، وتبعه عليه الشارح هنا ـ من أنه يجب لحاق هاء السكت في الوقف على نحو «لم يع، ولم يف» ـ ورد ذلك بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى (ولم أك) وقوله سبحانه (ومن تق) والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تخالف العربية، ولا تأتي على وجه يمتنع عربية.

(٣) «وما» مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما «إن» شرطية «جرت» جر: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على ما الاستفهامية «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط «ألفها» ألف: نائب فاعل لحذف، وألف مضاف وها: مضاف إليه «وأولها» أول: فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول أول لأول «الها» قصر للضرورة: مفعول ثان لأول «إن» شرطية «تقف» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله =

وَلَيْسَ حَتْمـاً في سِوَى مَـا انْخَفَضَـا ... باسْمٍ، كَقَوْلِكَ «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى»[1]

إذا دخل على «مَا» الاستفهامية جارٌّ وجب حذفُ ألفهـا، نحو«عَمَّ تَسْأَلُ؟» و «بِمَ جِئْتَ؟» و «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْـدٌ» وإذا وُقف عليها بعـد دخول الجار، فإما أن يكون الجار لها حرفاً، أو اسماً؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السَّكْت، نحو «عَمَّهْ» و «فِيمَهْ» وإن كان اسماً وجب إلحاقها، نحو «اقْتِضَاءَ مَهْ» و «مَجِيءَ مَهْ».

* * *

وَوَصْـلَ ذِي الْهَـاءِ أَجِـزْ بِكُـلِّ مَـا ... حُـرِّكَ تَحْـرِيـكَ بِنَـاءٍ لَـزِمَـا[2]

ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن تقف فأولها الهاء.

(١) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء في الوقف «حتماً» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «حتماً» وسوى مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «انخفضا» فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «باسم» جار ومجرور متعلق بانخفض «كقولك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «اقتضاء» مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته إلى اسم الاستفهام الذي له صدر الكلام، واقتضاء مضاف و «م» اسم استفهام مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

(٢) «ووصل» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «أجز» الآتي ـ ووصل مضاف و «ذي» اسم إشارة: مضاف إليه «الهاء» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أجز» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكل» جار ومجرور متعلق بقوله أجز، أو بوصل، وكل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «تحريك» مفعول مطلق مبين للنوع، وتحريك مضاف و «بناء» مضاف إليه «لزما» لزم: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بناء، والجملة في محل جر صفة لبناء.

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ، فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا[(١)]

يجوز الوقْفُ بهاءِ السَّكْتِ على كل متحرك بحركة بناء، لازمة، لا تشبه حركة إعراب، كقولك في «كَيْفَ»: «كَيْفَهْ» ولا يُوقف بها على ما حركتُهُ إعْرَابِيَّةٌ، نحو «جَاءَ زَيْدٌ» ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية، كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، نحو «قَبْلُ» و «بَعْدُ» والمنادى المفرد، نحو «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ» واسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو «لاَرَجُلَ» وشَذّ وَصْلُهَا بما حركتُهُ البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، كقولهم في «مِنْ عَلُ»: «مِنْ عَلُهْ»[(٢)]، واستحسن إلحاقها بما حركتهُ دائمة لازمة.

* * *

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْراً، وَفَشَا مُنْتَظِمَا[(٣)]

---

(١) «ووصلها» وصل: مبتدأ، ووصل مضاف وها: مضاف إليه، «بغير» جار ومجرور متعلق بوصل، وغير مضاف و «تحريك» مضاف إليه، وتحريك مضاف و «بنا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أديم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك بناء، والجملة في محل جر صفة لتحريك بناء «شذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ، والجملة من شذ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «في المدام» جار ومجرور متعلق بقوله «استحسن» الآتي «استحسن» فعل ماض مبين للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهذه الجملة معطوفة على جملة الخبر بعاطف مقدر، أي: واستحسن في المدام.

(٢) وذلك كما في قول الراجز:

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

(٣) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «أعطى» فعل ماض مبني للمجهول «لفظ» نائب فاعل لأعطي، وهو المفعول الأول، ولفظ مضاف و «الوصل» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثاني لأعطي «للوقف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «نثراً» منصوب على نزع الخافض، أو حال على التأويل، أي: ذا نثر، أي: واقعاً في نثر «وفشا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف «منتظماً» حال من فاعل فشا.

قد يُعْطَى الوصْلُ حُكْمَ الْوقْفِ، وذلك كثيرٌ في النظم، قليلٌ في النثر، ومنه في النثر قولُه تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّه وَانْظُرْ﴾ ومن النظم قولُه:

٢٥٧ - * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا *

فضعف الباء وهي موصولة بحرف الإطلاق [وهو الألف].

* * *

٣٥٧ - هذا بيت من الرجز المشطور، نسب في كتاب سيبويه إلى رؤبة بن العجاج بن رؤبة، ونسبه أبو حاتم في كتاب الطير إلى أعرابي - ولم يسمه - ونسبه الجرمي إلى ربيعة بن صبيح، وقبل هذا البيت قوله:

* كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّا *

ويروى أول بيت الشاهد: أو كالحريق - إلخ.

اللغة: «كأنه» الضمير يعود إلى الجدب الذي خشيه الراجز وتوقعه في أول هذه الكلمة، في قوله:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخْصَبَّا

«اسلحبا» أي: امتد وانبطح، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح، ويعم الأودية «الحريق» أراد به النار «القصبا» هو كل نبات يكون ساق أنابيب وكعوباً.

الإعراب: «مثل» بالرفع: خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مثل، ومثل مضاف و «الحريق» مضاف إليه «وافق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق «القصبا» مفعول به لوافق.

الشاهد فيه: قوله «القصبا» حيث ضعف الباء مع كونها موصولة بألف الاطلاق.

الإمَالَةُ

الألِفَ الْمُبْـدَلَ مِنْ «يَـا» فِي طَـرَفْ أَمِـلْ، كَـذَا الْـوَاقِـعُ مِنْـهُ الْيَـا خَلَفْ[1]

دُونَ مَـزِيـدٍ، أوْ شُـذُوذٍ، وَلِـمَـا تَلِيـهِ هَـا التَّـأْنِيثِ مَـا الْهَـا عَـدِمَـا[2]

الإمالة: عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء[3]

وتُمَالُ الألف إذا كانت طرفاً: بدلا من ياء، أو صائرةً إلى الياء، دون زيادة أو شذوذ، فالأول كألف «رَمَى، ومَرْمَى» والثاني كألف «مَلْهَى» فإنها تصير ياء في التثنية نحو «مَلْهَيَانِ».

---

(١) «الألف» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «أمل» الآتي - «المبدل» نعت للألف «من يا» جار ومجرور متعلق بالمبدل «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لياء «أمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الواقع» مبتدأ مؤخر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله الواقع «اليا» قصر للضرورة: فاعل للواقع «خلف» حال من الياء؛ ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(٢) «دون» ظرف متعلق بخلف أو بالواقع في البيت السابق، ودون مضاف و «مزيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «شذوذ» معطوف على مزيد «ولما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة: فاعل تلي، وها مضاف و« التأنيث» مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «الها» قصر للضرورة: مفعول مقدم على عامله - وهو قوله عدم الآتي - «عدما» عدم: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) الغرض من الإمالة أحد أمرين؛ أولهما: تناسب الأصوات وتقاربها، وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستفل منحدر، والنطق بالفتحة والألف مستعل متصعد، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الانحدار والتسفل، وثانيهما: التنبيه على أصل أو غيره.

وحكم الإمالة الجواز؛ فمهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز، والأسباب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز، لا للوجوب.

والإمالة لغة تميم ومن جاورهم، والحجازيون لا يميلون إلا قليلاً.

واحترز بقوله: «دون مزيد أو شذوذ» مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير، نحو «قُفَيٌّ» أو في لُغة شاذة، كقول هُذَيْل في «قَفَا» إذا أُضيف إلى ياء المتكلم «قَفَيَّ».

وأشار بقوله: «ولما تليه ها التأنيث ما لها عَدِمَا» إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالة تُمَال، وإن وليتها هاء التأنيث كفَتَاة.

* * *

وَهـكَـذَا بَـدَلُ عَـيْـنِ الْـفِـعْـلِ إنْ يَؤُلْ إلَى فِلْتُ، كَمَـاضِي خَفْ وَدِنْ(١)

أي: كما تُمَالُ الألف المتطرفَةُ كما سبق تُمَالُ الألف الواقعةُ بَدَلاً من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فِلْتُ [بكسر الفاء]: سواء كانت العين واواً كخاف، أو ياء كبَاعَ وكذَانَ، فيجوز إمالتها كقولك «خِفْتُ، ودِنْتُ، [وبِعْتُ]».

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فُلْتُ ـ بضم الفاء ـ امتنعت الإمالة، نحو «قَالَ، وجَالَ» فلا تُمِلْها، كقولك: قُلْتُ، وجُلْتُ.

* * *

كَـذَاكَ تَـالِي الْيَـاءِ، وَالْفَصْـلُ اغْتُفِـرْ بِحَـرْفٍ اَوْمَعَ هَـا كَـ «جَيْبَهَـا أَدِرْ»(٢)

(١) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بدل» مبتدأ مؤخر وبدل مضاف و «عين» مضاف إليه، وعين مضاف و «الفعل» مضاف إليه «إن» شرطية «يؤل» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «إلى فلت» جار ومجرور متعلق بقوله يؤل «كماضي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كماضي، وماضي مضاف و «خف» قصد لفظه: مضاف إليه «ودن» معطوف على خف، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٢) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تالي» مبتدأ مؤخر، وتالي مضاف و «اليا» مضاف إليه «والفصل» مبتدأ «اغتفر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل، والجملة من اغتفر ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «بحرف»

كذاك تُمَالُ الألفُ الواقعة بعد الياء: متصلةً بها نحو بَيَان، أو منفصلة بحرفٍ نحو يَسَار، أو بحرفين أحدهما هاءٌ نحو: أَدِرْ جَيْبَهَا؛ فإن لم يكن أحدهما هاءً امتنعت الإمالة؛ لبعد الألف عن الياء، نحو بَيْنَنَا، والله أعلم.

كَــذَاكَ مَــا يَـلِيــهِ كَـسْــرٌ، أَوْيَـلِي ... تَــالِيَ كَسْــرٍ أَوْسُكُــونٍ قَــدْوَلِي[1]

كَسْــراً، وَفَصْلُ الْهَـا كَلاَ فَصْــلٍ يُعَــدّ ... فَـ«دِرْهَمَــاكَ» مَنْ يُـمِلْهُ لَـمْ يُصَــدّْ[2]

أي: كذلك تُمَالُ الألف إذا وليتها كسرةٌ، نحو عَالِم، أو وقعت بعد حرف يَلِي كسرةً، نحو كِتَاب، أو بعد حرفين وَلِيا كسرةً أوّلُهما ساكن، نحو

= جار ومجرور متعلق بالفصل «أو» عاطفة «مع» معطوف على محذوف، ومع مضاف و «ها» قصر للضرورة: مضاف إليه «كجيبها» الكاف جارة لقول محذوف، جيب: مفعول مقدم لأدر، وجيب مضاف وها: مضاف إليه «أدر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يليه» يلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «كسر» فاعل يلي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «أو» عاطفة «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تالي» مفعول به ليلي، وتالي مضاف و «كسر» مضاف إليه، والجملة لامحل لها معطوفة على جملة الصلة «أو» عاطفة «سكون» معطوف على كسر «قد» حرف تحقيق «ولي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون، والجملة في محل جر صفة لسكون.

(٢) «كسراً» مفعول به لقوله «ولي» في آخر البيت السابق «وفصل» مبتدأ، وفصل مضاف و «الها» قصر للضرورة: مضاف إليه «كلا فصل» جار ومجرور متعلق بقوله «يعد» الآتي «يعد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل الهاء الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فدرهماك» الفاء للتفريع، ودرهما: مبتدأ أول، ودرهما مضاف والكاف مضاف إليه «من» اسم شرط: مبتدأ ثان «يمله» يمل: فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية، والهاء مفعول به ليمل «لم» نافية جازمة «يصد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وجملة المبتدأ الذي هو اسم الشرط وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله درهماك.

شِمْلَال، أو كلاهما متحركٌ ولكن أحدهما هاء، نحو يُرِيدُ أن يَضْرِبَهَا، وكذلك يُمَالُ ما فَصَلَ فيه الهاءُ بين الحرفين اللذين وَقَعَا بعد الكسرة أولهما ساكن، نحو «هذَانِ دِرْهَمَاكَ» والله أعلم.

* * *

وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ آوْيَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا(١)

إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ(٢)

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ آثْرَ الْكَسْرِ كَالمِطْوَاعَ مِرْ(٣)

---

(١) «وحرف» مبتدأ، وحرف مضاف و «الاستعلا» مضاف إليه «يكف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء، والجملة من يكف وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «مظهراً» مفعول به ليكف «من كسر» بيان لقوله مظهراً، أو متعلق به، أو متعلق بيكف «أو» عاطفة «يا» قصر للضرورة: معطوف على كسر «وكذا» جار ومجرور متعلق بتكف الآتي «تكف» فعل مضارع «را» قصر للضرورة: فاعل تكف.

(٢) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «ما» اسم موصول: اسم كان، وجملة «يكف» صلته «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من اسم كان «متصل» خبر كان، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «أو» عاطفة «بعد» معطوف على بعد الأول، وبعد مضاف و «حرف» مضاف إليه «أو» عاطفة «بعد» معطوف على بعد الأول، وبعد مضاف و «حرف» مضاف إليه «أو» عاطفة «بحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله «فصل» الآتي «فصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله، أي: يمال كذا «إذا» ظرف مضاف إلى جملة «قدم» الآتي، وهو خال من معنى الشرط، ومتعلقه هو متعلق الجار قبله «قدم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «ينكسر» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع «أو» عاطفة «يسكن» فعل مضارع معطوف على ينكسر «إثر» ظرف متعلق بقوله يسكن، وإثر مضاف و «الكسر» مضاف إليه «كالمطواع» الكاف جارة لقول محذوف، المطواع: مفعول تقدم على عامله «مر» فعل يمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو ـ بكسر الميم ـ أمر من ماره يميره أي أطعمه، والميرة: الطعام.

حروف الاستعلاء سبعةٌ، وهي الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والقاف، وكل واحد منها يَمْنَع الإمالةَ، إذا كان سببها كسرةً ظاهرةً، أو ياء موجودة، ووقع بعد الألف متصلاً بها، كَسَاخِطٍ وحَاصِلٍ، أو مفصولاً بحرف كنَافِخ ونَاعِق أو حرفين كمَنَاشِيط ومَوَاثِيق.

وحكم حرف الاستعلاء في مَنْعِ الإمالة يُعْطَى للراء التي هي غير مكسورة ـ وهي المضمومة، نحو هذا عِذَارٌ، والمفتوحة، نحو هذان عِذَارَانِ ـ بخلاف المكسورة على ما سيأتي، إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله: «كذا إذا قُدِّمَ ـ البيتَ» إلى أنَّ حرف الاستعلاء المتقدم يَكُفُّ سَبَبَ الإمالة، ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة؛ فلا يُمَالُ نحو صَالِح، وظَالِم، وقَاتِل، ويُمَالُ نحو طِلَاب، وغِلَاب، وإصْلَاح.

***

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لَا أَجْفُو[1]

يعني أنه إذا اجتمع حرفُ الاستعلاء، أو الراء التي ليس مكسورة، مع المكسورة غلبتهما المكسورةُ وأمِيلَتْ الألفُ لأجلها؛ فيمالُ نحو «على أبْصَارِهم، ودار القرار».

وفُهِمَ منه جوازُ إمالة نحو «حِمَارِك»؛ لأنه إذا كانت الألف تُمَالُ لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة ـ وهو حرفُ الاستعلاء، أو

---

(١) «وكف» مبتدأ، وكف مضاف و«مستعل» مضاف إليه «ورا» قصر للضرورة: معطوف على مستعل «ينكف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كف مستعل، والجملة من ينكف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «بكسر» جار ومجرور متعلق بقوله ينكف، وكسر مضاف و«را» مضاف إليه «كغارماً» الكاف جارة لقول محذوف، غارماً: مفعول مقدم لقوله أجفو الآتي «لا» نافية «أجفو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

الراء التي ليست مكسورة - فإمَالَتُهَا مع عدم المقتضى لتركها أوْلى وأحرَى.

وَلاَ تُـمِـلْ لِسَـبَـبٍ لَـمْ يَـتَّـصِـلْ   وَالْكَفُّ قَـدْ يُـوجِبُـهُ مَـا يَنْفَصِـلْ(١)

إذا انفصل سببُ الإمالة لم يُؤَثِّرْ، بخلاف سببِ المنع؛ فإنه قد يؤثر منفصلاً؛ فلا يُمَالُ «أَتَى قَاسِمٌ» بخلاف «أتى أحمد».

* * *

وَقَـدْ أَمَـالُـوا لِـتَـنَـاسُـبٍ بِـلاَ   دَاعٍ سِـوَاهُ، كَـعِـمَـاداً، وَتَـلاَ(٢)

قد تُمالُ الألف الخاليةُ من سبب الإمالة، لمناسبة ألفٍ قبلها، مشتملة على سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو: «عماداً» لمناسبة الألف الممالة قبلها، وكإمالة ألف «تَلاَ» كذلك.

وَلاَ تُمِـلْ مَـا لَمْ يَـنَـلْ تَمَـكُّـنَـا   دُونَ سَمَـاعٍ غَـيْرَ«هَـا»وَغَـيْرَ«نَـا»(٣)

---

(١) «ولا» ناهية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لسبب» جار ومجرور متعلق بتمل «لم» نافية جازمة «يتصل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود سبب، والجملة من يتصل المجزوم بلم فاعله في محل جر صفة لسبب «والكف» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يوجبه» يوجب: فعل مضارع، والهاء مفعول به ليوجب ما» اسم موصول: فاعل يوجب، والجملة من يوجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ينفصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول.

(٢) «قد» حرف تحقيق «أمالوا» فعل وفاعل «لتناسب، بلا داع» جاران ومجروران يتعلقان بقوله أمالوا «سواه» سوى: نعت لداع، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «كعماداً» الكاف جارة لقول محذوف، عماداً: مقول لذلك القول المحذوف على إرادة لفظه «وتلا» قصد لفظه: معطوف على قوله عماداً.

(٣) «لا» ناهية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتمل «لم» نافية جازمة «ينل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «تمكنا» مفعول به لينل «دون» ظرف متعلق بتمل، ودون مضاف، و«سماع» مضاف إليه، «غير» منصوب على الحال، وقيل: منصوب على الاستثناء، وغيرمضاف و«ها» مضاف إليه، وقد أراد لفظ ضمير المؤنثة الغائبة «وغير» معطوف على غير السابق، وغير مضاف، و«نا» ضمير المتكلم المعظم نفسه أو مع غيره: مضاف إليه، وقد قصد لفظه أيضاً.

الإمالةُ من خَوَاصِّ الأسماء المُتَمَكِّنَة؛ فلا يُمَالُ غيرُ المتكمن إلا سماعاً، إلا «ها» و «نا»؛ فإنهما يُمالاَن قياساً مُطَّرِداً، نحو «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» و «مَرَّ بِنَا»(١).

* * *

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ
أَمِلْ، كَ«لِلْأَيْسَرِ تُكْفَ الْكُلَفْ»(٢)

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ «هَا» التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ(٣)

أي: تُمَالُ الفتحةُ قبل الراء المكسورة: وَصْلاً، ووَقْفاً، نحو «بِشَرَرٍ» و «لِلْأَيْسَرِ مِلْ» وكذلك يُمَالُ ما وليه هاءُ التأنيثِ من [نحو] «قَيِّمَهْ، ونِعْمَهْ».

* * *

(١) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة «ذا» الإشارية، و «متى» و «أنى» و «ها» و «نا» وأمالوا من الحروف «بلى» و «يا» في النداء، و «لا» الجوابية وفي نحو قولهم «افعل هذا إمالاً» قال قطرب: ولا يمال غير ذلك من الحروف؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة، فلو سميت إنساناً بحتى أملتها، لأن ألفها تصير ياء في التثنية لكونها رابعة، وإذا سميت بإلى لم تمل؛ لأن ألفها تصير واواً في التثنية، لكون ذي الواو في الثلاثي أكثر من ذي الياء.

(٢) «والفتح» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «أمل» الآتي ـ «قبل» ظرف متعلق بأمل، وقبل مضاف و «كسر» مضاف إليه، وكسر مضاف و «راء» مضاف إليه «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء «أمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كللأيسر» الكاف جارة لقول محذوف للأيسر: جار ومجرور متعلق بقوله «مل» الآتي «مل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تكف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الكلف» مفعول ثان لتكف.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة: فاعل تلي، وهاء مضاف و «التأنيث» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول «في وقف» جار ومجرور متعلق بتليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي تليه ها التأنيث «غير» خبر كان، وغير مضاف و «ألف» مضاف إليه.

التَّصْرِيفُ

حَــرْفٌ وَشِبْهُـهُ مِنَ الصَّــرْفِ بَـرِي   وَمَـا سِـوَاهُمَــا بِتَصْـرِيفٍ حَــرِي[1]

التصـريف عبـارة عن: علم يُبْحَثُ فيــه عن أحكـام بِنْيَــةِ الكلمـة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشِبْهِ ذلك.

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال[2]؛ فأما الحروف وشِبْهُهَا فلا تَعَلُّقَ لعلم التصريف بها.

***

وَلَــيْسَ أَدْنـى مِــنْ ثُــلاَثِــيٍّ يُــرَى   قَـابِـلَ تَصْــرِيفٍ سِـوَى مَــا غُيِّـرَا[3]

يعني أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرفٍ

---

(١) «حرف» مبتدأ «وشبهه» الواو عاطفة، وشبه: معطوف على حرف، وشبه مضـاف والهاء مضـاف إليه «من الصرف» جار ومجرور متعلق بقوله بري الآتي «بري» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وزنـة فعيل يخبر بها عن الواحد والمتعدد «وما» اسم مـوصول مبتـدأ «سواهما» سوى: ظـرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف والضمير مضاف إليـه «بتصريف» جـار ومجرور متعلق بقـوله حـري الآتي «حري» خبر المبتدأ.

(٢) المـراد بالأفعـال هنا المتصـرفة، لا مـطلقاً، والتصـريف أصل في الأفعـال لكثـرة تغيـرهـا وظهـور الاشتقاق فيها، بخلاف الأسماء.

(٣) «وليس» فعـل ماض نـاقص «أدنى» اسم ليس، وخبرهـا جملة يـرى ومعمـولاتـه «من ثـلاثي» جـار ومجرور متعلق بأدنى «يرى» فعل مضـارع مبني للمجهول، ونـائب الفاعـل ـ وهو المفعـول الأول ـ ضمير مستتر فيـه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى أدنى، والجملة في محـل نصب خبر ليس كمـا قلنـا «قـابل» مفعـول ثان ليـرى، وقابـل مضاف و «تصـريف» مضاف إليـه «سوى» أداة استثنـاء، وسوى مضاف و «ما» نكرة موصوفة أو اسم موصول: مضاف إليه «غيرا» غير: فعل ماض مبني للمجهول، والألف لـلاطلاق، ونـائب الفاعـل ضميرمستتر فيه جـوازاً تقديـره هـو يعـود إلى مـا المـوصـوفـة أو المـوصولـة، والجملة من الفعل المبني للمجهـول ونائب فـاعله لا محل لهـا من الإعراب صلة مـا الموصولة، أو في محل جر صفة لما النكرة.

واحد أو على حرفين، إلا إن كان محذوفاً منه؛ فأَقَلُّ ما تُبْنَى عليه الأسماء المتمكنةُ والأفعالُ ثلاثَةُ أحْرُفٍ، ثم قد يعرض لبعضها نِقْصٌ كـ«يَدٍ» و «قل» و«مَ الله» و «قِ زَيْداً».

* * *

وَمُنْتَهَى ٱسْمٍ خَمْسٌ ٱنْ تَجَرَّدَا وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا[1]

الاسمُ قسمان: مزيدٌ فيه، ومجردٌ عن الزيادة.

فالمزيد فيه هو: ما بعضُ حروفِهِ ساقِطٌ وَضْعاً، وأكثر ما يبلغ الاسمُ بالزيادة سبعةُ أحرف، نحو: احْرِنْجَام، واشْهِيبَاب.

والمجرد عن الزيادة هو: ما بعضُ حُرُوفِهِ ليس ساقطاً في أصل الوضع، وهو: إما ثلاثي كفَلْسٍ، أو رُباعي كجعفَرٍ، وإما خماسي ـ وهو غايته ـ كَسَفَرْجَل.

* * *

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي ٱفْتَحْ وضُمّ وَٱكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانيهِ تَعُمْ[2]

(١) «ومنتهى» مبتدأ، ومنتهى مضاف و«اسم» مضاف إليه «خمس» خبر المبتدأ «إن» شرطية «تجردا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والألف للاطلاق، وجواب الشرط محذوف«وإن»شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بيزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط. ما: نافية «سبعاً» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدا ـ بمعنى زاد ـ الآتي «عدا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «وغير» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله افتح الآتي ـ وغير مضاف و «آخر» مضاف إليه، «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم»، واكسر» كل منهما فعل أمر معطوف على افتح «وزد» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «تسكين» مفعول به لزد، وتسكين مضاف وثاني من «ثانيه» مضاف إليه، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «تعمم» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

العبرة في وزن الكلمة بما عَدَا الحرفَ الأخيرَ منها، وحينئذ فالاسم الثلاثي: إما أن يكـون مضموم الأولِ أو مكسـوره أو مفتوحَـهُ، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مضمومَ الثـاني أو مكسورَهُ أو مفتـوحَهُ، أو ساكنه، فتخرج من هذا اثنا عَشَرَ بناءً حاصلة من ضَرْبِ ثلاثـةٍ في أربعة، وذلـك نحو: قُفْـل، وَعُنُق، وَدُئِل، وَصُـرَد، ونحو عِلْم، وَحِبُـك، وَإِبِـل، وَعِنَب، ونحو: فَلْس، وَفَرَس، وَعَضُدٍ، وَكَبِدٍ .

* * *

وَفِـعُــلٌ أُهمِــلَ، وَالْـعَكْسُ يَـقِــلّ لِقَصْـدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْـلٍ بِفُعِـلْ[1]

يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين أحَدُهما مهمل والآخر قليلٌ.

فالأول: ما كان على وزن فِعُل ـ بكسر الأول، وضم الثاني ـ وهـذا بناء من المصنف على عدم إثبات حِبُك.

والثـاني: مـا كـان على وزن فُعِـل ـ بضم الأول، وكسـر الثـاني ـ كـدُئِل، وإنمـا قَلَّ ذلـك في الأسماء لأنهم قَصَـدُوا تخصيص هذا الـوزن بفِعْل ما لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ كضُرِبَ وقُتِلَ.

* * *

(١) «وفعل» مبتدأ «أهمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جـوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتـدأ «يقل» فعـل مضارع، والفـاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لقصدهم» الجار والمجرور متعلق بيقـل، وقصد مضـاف والضمير مضـاف إليه من إضـافة المصـدر إلى فاعله «تخصيص» مفعول به للمصدر ـ وهو قصد ـ وتخصيص مضاف و «فعـل» مضاف إليـه «بفعل» جـار ومجرور متعلق بتخصيص.

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ(١)
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا(٢)

الفعل ينقسم إلى مجرد، و [إلى] مزيد فيه، كما انقسم الاسمُ إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجردُ أربعةُ أحرفٍ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعةُ أوزانٍ: ثلاثةٌ لفعل الفاعل، وواحد لفعل المفعول؛ فالتي لفعل الفاعل فَعَلَ ـ بفتح العين ـ كضَرَب، وفَعِلَ ـ بكسرها ـ كشَرِب، وفَعُلَ ـ بضمها ـ كشَرُفَ.

والذي لفعل المفعول فُعِلَ ـ بضم الفاء، وكسر العين ـ كضُمِنَ.

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة، ولهذا قال المصنف «وافتح وضم واكسر الثاني» فجعل الثاني مُثَلَّثاً، وسكَتَ عن الأول؛ فعلم أنه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح.

(١) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم، واكسر» كذلك «الثاني» تنازعه الأفعال الثلاثة، وكل منها يطلبه مفعولاً به «من فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثلاثي» نعت لفعل «وزد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نحو» مفعول به لزد، ونحو مضاف و «ضمن» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) «ومنتهاه» منتهى: مبتدأ، ومنتهى مضاف والهاء مضاف إليه «أربع» خبر المبتدأ «إن» شرطية «جردا» جرد: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» الواو حرف عطف، إن: شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله يزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية «ستاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله عدا الآتي «عدا» فعل ماض ـ ومعناه جاوز وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

[وللرباعيِّ المجرد ثلاثةُ أوزانٍ: واحدٌ لفعل الفاعل، كدَحْرَجَ، وواحدٌ لفعل المفعول كدُحْرِجَ، وواحد لفعل الأمر كدَحْرِج][1].

وأما المزيد فيه؛ فإن كان ثلاثياً صار بالزيادة على أربعة أحرف: كضَارَبَ، أو على خمسة: كَانْطَلَقَ، أو على ستة: كَاسْتَخْرَجَ، وإن كان رباعياً صار بالزيادة على خمسة: كَتَدَحْرَجَ، أو على ستة: كَاحْرَنْجَمَ.

* * *

لاِسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ[2]
وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ، وَإنْ عَلا ... فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلا[3]

---

(١) الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة وزن واحد، وهو وزن الماضي المبني للمعلوم، فأما وزن الأمر ووزن المبني للمجهول ففرعان عنه.

فإن قلت: فلماذا ذكر الشارح ههنا وزن الأمر، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثي المجرد؟ فهو لم يسلك طريقاً واحداً في الموضعين، ولو أنه سلك طريقاً واحداً لترك هنا وزن الأمر أو لذكره هناك.

فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضي، فعده منه. أما في الثلاثي فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيداً فيه همزة الوصل في أوله، فلم يعده هناك؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان.

(٢) «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مجرد» نعت لاسم «رباع» حذفت منه ياء النسبة للضرورة: نعت ثان لاسم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل، وفعلل، وفعلل،» معطوفات على المبتدأ.

(٣) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله، ومع مضاف و«فعل» مضاف إليه «فعلل» معطوف على فعلل بالواو التي في أول البيت «إن» شرطية «علا» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، ومعنى علا زاد «فمع» الفاء واقعة في جواب الشرط، مع: ظرف متعلق بمحذوف حال من فعلل الآتي، ومع مضاف و«فعلل» مضاف إليه «حوى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أيضاً «فعللا» مفعول به لحوى، والجملة في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخلة على الفعل الماضي.

كَـذَا فُـعَـلِّلٌ وَفِـعْـلَلٌ، وَمَـا غَـايَـرَ لِلزَّيْـدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى(١)

الاسمُ الرباعيُّ المجرد له ستةُ أوزان:

الأول: فَعْلَلٌ ـ بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه ـ نحو: جَعْفَرٍ(٢)

الثاني: فِعْلِلٌ ـ بكسر أوله وثالثه، وسكون ثانيه ـ نحو: زِبْرِج(٣)

الثالث: فِعْلَلٌ ـ بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه ـ نحو: دِرْهَم [وهِجْرَعٍ](٤).

الرابع: فُعْلُلٌ ـ بضم أوله وثالثه، وسكون ثانيه ـ نحو: بُرْثُنٍ(٥).

الخامس: فِعَلٌّ ـ بكسر أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه ـ نحو هِزَبْرٍ(٦)

السادس: فُعْلَل ـ بضم أوله، وفتح ثالثه، وسكون ثانيه ـ نحو: جُخْدَبٍ(٧).

---

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعلل» مبتدأ مؤخر، «وفعلل» معطوف عليه «وما» اسم موصول: مبتدأ «غاير» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «للزيد» جار ومجرور متعلق بقوله «انتمى» الآتي «أو» عاطفة «النقص» معطوف على الزيد «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) الجعفر في الأصل: النهر، وقيل: النهر الملآن خاصة، وأنشد ابن جني:

إِلَـى بَـلَدٍ لاَ بَقَّ فِـيـهِ وَلاَ أَذىً وَلاَ نَـبَـطِيَّـاتٌ يُـفَـجِّـرْنَ جَـعْـفَـراً

(٣) الزبرج: السحاب الرقيق، أو السحاب الأحمر، وهو أيضاً الذهب.

(٤) الهجرع: الطويل الممشوق، أو الطويل الأعرج، وفيه لغة بوزن جعفر.

(٥) البرثن ـ بثاء مثلثة ـ واحد براثن الأسد، وهي مخالبه.

(٦) الهزبر: الأسد.

(٧) الجخدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، أو هو ذكر الجراد.

وأشار بقوله: «فإن عَلاَ ـ إلخ» إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة:

الأول: فَعَلَّلٌ ـ بفتح أوله وثانيه، وسكون ثالثه، وفتح رابعه ـ نحو: سَفَرْجَل.

الثاني: فَعْلَلِلٌ ـ بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وكسر رابعه ـ نحو: جَحْمَرِش[1].

الثالث: فُعَلِّلٌ ـ بضم أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، وكسر رابعه ـ نحو: قُذَعْمِل[2]

الرابع: فِعْلَلٌّ ـ بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وسكون رابعه ـ نحو: قِرْطَعْب[3].

وأشار بقوله: «وما غَايَرَ ـ إلخ» إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر، فهو إما نَاقِصٌ، وإما مَزِيد فيه؛ فالأول كَيدٍ وَدَمٍ، والثاني كاسْتِخْرَاجٍ وَاقْتِدَار.

* * *

وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي[4]

---

(١) الجحموش، من النساء: الثقيلة السمجة، أو هي العجوز الكبيرة، والجحموش من الإبل: الكبيرة السن، وتجمع على جحامر. وتصغر على جحيمر، بحذف الشين؛ لأنها تخل بالصيغة.

(٢) القذعمل، من الإبل: الضخم، ومن النساء: القصيرة.

(٣) القرطعبة: الخرقة البالية، وليس له قرطعبة: أي ليس له شيء.

(٤) «والحرف» مبتدأ «إن» شرطية «يلزم» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ «فأصل» الفاء واقعة في جواب الشرط، أصل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو أصل، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ «والذي» اسم موصول: مبتدأ «لا» نافية «يلزم» فعل

الحرفُ الذي يلزم تصاريفَ الكلمةِ هو الحرفُ الأصليُّ، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ.

* * *

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي[1]
وَضَاعِفِ اللَّامَ إذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وقافِ فُسْتُقِ[2]

إذا أريد وَزْنُ الكلمةِ قوبلت أصولُها بالفاء والعين واللام؛ فيقابل أولُهَا بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ عُبِّر عنه باللام.

فإن قيل: ما وزن ضَرَبَ؟ فقل: فَعَلَ، وما وزن زَيْدٍ فقل: فَعْل، وما

مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي لا يلزم الواقع مبتدأ فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «الزائد» خبر المبتدأ «مثل» خبر مبتدأ محذوف. والتقدير: وذلك مثل، ومثل مضاف و «تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف و «احتذي» قصد لفظه: مضاف إليه.

(١) «بضمن» جار ومجرور متعلق بقوله «قابل» الآتي، وضمن مضاف، «فعل» مضاف إليه «قابل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأصول» مفعول به لقابل «في وزن» جار ومجرور متعلق بقابل «وزائد» مبتدأ «بلفظه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اكتفى» الآتي على أنه نائب فاعله، وجاز تقدمه لأنه في صورة الفضلة ولا يلتبس بالمبتدأ، وقد تقدم ذكر ذلك مراراً في نظائره من كلام الناظم، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «اكتفى» فعل ماض مبني للمجهول، والجملة منه ومن نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللام» مفعول به لضاعف «إذا» ظرف، تضمن معنى الشرط «أصل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا بقي أصل، والجملة من بقي المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليه «بقي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من بقي المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة «كراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كراء، وراء مضاف، و «جعفر» مضاف إليه «وقاف» معطوف على راء، وقاف مضاف و «فستق» مضاف إليه.

وزن جَعْفَر؟ فقل: فَعْلَل، وما وزن فُسْتُقٍ؟ فقل: فُعْلُلٌ، وتُكَرَّرُ اللام على حسب الأصول.

وإن كان في الكلمة زائد عُبِّر عنه بلفظِه؛ فإذا قيل: ما وزن ضَارب؟ فقل: فاعِل، وما وزن جَوْهر؟ فقل: فَوْعِلٌ، وما وزن مُسْتَخْرِجٍ؟ فقال: مُسْتَفْعِلٌ.

هذا إذا لم يكن الزائدُ ضعفَ حرفٍ أصلي؛ فإن كان ضِعْفَه عبر عنه بما عبِّرَ به عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقوله:

* * *

وَإنْ يَـكُ الـزائِـدُ ضِـعْفَ أصْـلي فـاجْعَلْ لـهُ في الْوَزْنِ مَـا للأصْـلِ[1]

فتقول في وزن اغْدَوْدَن[2]: افعَوْعَلَ؛ فتعبِّر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضِعفُهَا، وتقول في وزن قَتَّل: فَعَّل، ووزن كرَّم فعَّل؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه؛ فلا تقول في وزن اغْدَوْدَن

---

(١) «وإن» شرطية «يك» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، وهو مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «الزائد» اسم يك «ضعف» خبر يك، وضعف مضاف و «أصلي» مضاف إليه «فاجعل» الفاء واقعة في جواب الشرط، واجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «له، في الوزن» جاران ومجروران متعلقان باجعل «ما» اسم موصول: مفعول أول لاجعل، والمفعول الثاني الجار والمجرور الأول «للأصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول الواقع مفعولاً أول لاجعلا.

(٢) تقول: اغدودن الشعر، وذلك إذا طال، وتقول: اغدودن النبات، وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد.

افعَوْدَل، ولا في وزن قَتَّل فَعْتَل، ولا في وزن كرَّم فَعْوَل[1]

* * *

واحكمْ بتأصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ونَحْوِهِ، والْخُلْفُ في كَلَمْلَمِ[2]

المُرَاد بسمسم الرباعيُّ الذي تكرَّرت فاؤه وعينه، ولم يكن أحَدُ المكررين صالحاً للسقوط، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول؛ فإذا صلح أحدُ المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف ـ وذلك نحو «لَمْلِمْ» أمر من لَمْلَمَ، و «كَفْكِفْ» أمر من كَفْكَفَ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط، بدليل صحة لَمَّ وكفَّ ـ فاختلف الناسُ في ذلك؛ فقيل: هما مادتان، وليس كفكف من كف ولا لملم من لَمَّ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين؛ وقيل: اللام زائدة وكذا الكاف، وقيل: هما بَدَلان من حرف مضاعف، والأصلُ لَمَّمَ وكفَّفَ، ثم أبْدِل من أحد المضاعفين: لامٌ في لملم، وكاف في كفكف.

* * *

(١) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يعبر عنه في الميزان بلفظه، إلا شيئين: أولهما الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي؛ فإنه يعبر عنه بما عبر به عن الأصلي، فإن كان تكريراً للعين نحو قتل وكرم عبر عنه بالعين، وإن كان تكريراً للام نحو اقعنسس عبر عنه باللام، وثانيهما: الحرف المبدل من تاء افتعال ـ نحو اصطبر ـ فإنه يعبر عنه بالتاء.

(٢) «واحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتأصيل» جار ومجرور متعلق باحكم، وتأصيل مضاف، و «حروف» مضاف إليه، وحروف مضاف و «سمسم» مضاف إليه «ونحوه» نحو: معطوف بالواو على سمسم ونحو مضاف والهاء مضاف إليه «والخلف» مبتدأ «في» حرف جر «كلملم» الكاف اسم بمعنى مثل مجرور المحل بفي، والكاف مضاف ولملم: مضاف إليه، وقد قصد لفظه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله: الخلف.

فـأَلِـفٌ أكـثـرَ مِـنْ اصَـليْـنِ　　صـاحَـبَ ـ زَائِـدٌ بِـغَـيْـرِ مَيْـنِ[١]

إذا صَحِبَتَ الالفُ ثلاثَةَ أحرُفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتها، نحو: ضَارِبٍ وَغَضْبَى، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إما أصل: كإلى[٢]، وإما بدل من أصل: كقَال وبَاع.

* * *

وَالْيَا كَـذَا وَالـوَاوُ إنْ لَمْ يَـقَـعَـا　　كمـا هُمَـا في يُؤْيُؤٍ وَوَعْـوَعَـا[٣]

أي: كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثةَ أحْرُفٍ أصولٍ، فإنه يحكم بزيادتهما، إلا في الثنائي المكرر.

فالأول: كصَيْرَفٍ[٤]، وَيْعمَل[٥]، وجَوْهَر، وعَجُوز.

---

(١) «فـألف» مبتدأ «أكثر» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «صاحب» الآتي ـ «من أصلين» جار ومجرور متعلق بأكثر «صاحب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة في محل رفع صفة لألف «زائد» خبر المبتدأ «بغير» جار ومجرور متعلق بزائد، وغير مضاف و «مين» مضاف إليه.

(٢) الإلى ـ بكسر الهمز، بزنة الرضى ـ النعمة، وهو واحد الآلاء، في نحو قوله تعالى: (فبأي آلاء ربكما تكذبان).

(٣) «اليا» قصر للضرورة: مبتدأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «والواو» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه: أي والواو كذلك «إن» «شرطية» و «لم» نافية جازمة «يقعا» فعل مضارع مجزوم بلم، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل جزم فعل الشرط «كماهما» في موضع الحال من ألف الاثنين، أو نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها، والتقدير: إن لم يقعا وقوعاً كوقوعهما، فحذف المضاف وعوض عنه «ما» فانفصل الضمير، و «في يؤيؤ» جار ومجرور متعلق: إما بالمضاف المحذوف، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «ووعوعا» الواو حرف عطف، وعوعا: أصله فعل ماض معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد لفظه.

(٤) الصيرف: الحمال المتصرف في أموره.

(٥) اليعمل: البعير القوي على العمل، والناقة يعملة.

والثاني: كَيُّوِيوٍ [(١)] - لطائر ذي مِخْلَبٍ - وَوَعْوَعة - مصدر وَعْوَعَ إذا صَوَّتَ.

فالياء والواو في الأول زائدتان، وفي الثاني أصليتان.

* * *

وَهكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلاَثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا [(٢)]

أي: كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدَّمَتَا على ثلاثة أحرف أصول، كأَحْمَدَ ومُكْرِمٍ، فإن سَبَقَا أصلين حكم بأصالتهما كإبل ومَهْد.

* * *

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ [(٣)]

أي: كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخراً بعد ألفٍ

(١) اليؤيؤ: طائر من الجوارح كالباشق، ويجمع على يآيىء بزنة مساجد.

(٢) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «وميم» معطوف على همز «سبقا» سبق: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع نعت للمبتدأ، وما عطف عليه «ثلاثة» مفعول به لسبق «تأصيلها» تأصيل: مبتدأ، وتأصيل مضاف، وها مضاف إليه «تحققا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لثلاثة.

(٣) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «آخر» نعت لهمز «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز، وبعد مضاف و «ألف» مضاف إليه «أكثر» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «ردف» الآتي - «من حرفين» جار ومجرور تعلق بأكثر «لفظها» لفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف وها: مضاف إليه «ردف» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

تقَدَّمها أكثرُ من حرفين، نحو: حَمْرَاء، وعَاشُوراء، وقَاصِعَاءَ[١]

فإن تقدمْ الألفَ حـرفانٍ فـالهمزة غيـر زائدة، نحـو: كساء، ورداء؛ فـالهمزة في الأول بـدلٌ من واو، وفي الثاني بـدل من ياء[٢]، وكـذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد، كماء وداءٍ.

* * *

وَالنُّـــونُ فِي الآخِرِ كَـــالْهَمْزِ، وفِي نَحْـــوِ «غَضَنْفَـــرٍ» أَصَـــالَـــةً كُـفِي[٣]

النـونُ إذا وقعت آخراً بعـد ألـف، تقدَّمهـا أكثـرُ من حـرفين ـ حكم عليهـا بالـزيادة، كمـا حكم على الهمزة حين وقعت كـذلك، وذلـك نحو زَعْفَرَان، وسَكْرَان.

فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية، نحو مَكان، وزَمَان.

ويحكم أيضـاً على النون بـالزيـادة إذا وقعت بعد حـرفين وبعـدهـا حرفان كَغَضَنْفَر[٤]

* * *

---

(١) القاصعاء: جحر من جحرة اليربوع، وقال الفرزدق:

وَإذَا أَخَـذْتَ بِـقَـاصِـعَـائِـكَ لَـمْ تَـجِـدْ ... أَحَـداً يُـعِـيـنُـكَ غَـيْـرَ مَـنْ يَـتَـقَـصَّـعُ

(٢) أصل كساء كساو ـ بواو في آخره، لأنه من الكسوة، وفعله كسوته أكسوه ـ فوقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة. وأصل بناء بنـاي ـ بياء في آخـره، بدليـل بنيت البيت أبنيه ـ فقلبت اليـاء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

(٣) «والنـون» مبتدأ «في الآخـرة» جار ومجـرور متعلق بمحذوف حـال من الضمير المستكن في الجـار والمجرور الآتي خبراً «كالهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفي نحو» جـار ومجرور متعلق بقوله «كفي» الآتي، ونحو مضاف و «غضنفر» مضاف إليـه «أصالـة» مفعول ثـان لكفي تقدم عليه «كفي» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو نـائب فاعـل، وهو مفعول الأول.

(٤) الغضنفر: الأسد.

وَالتَّـاءُ فِي التَّـأنيثِ وَالمُضَـارَعَـهْ   وَنَحْـوِ الاسْتِفْعَالِ وَالمُـطَاوَعَـهْ(١)

تُزَادُ التاءُ إذا كانت للتأنيث، كقائمة، وللمضارعة، نحو أنْتَ تَفْعَلُ، أو مع السين في الاستفعال وفروعه، نحو اسْتِخْرَاج ومُسْتَخْرج واسْتَخْرِج، أو مطاوعة فعَّل نحو عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّم، أو فَعْلَل كتَدَحْرَج.

* * *

وَالْهـاءُ وَقْفـاً كَـلِمَـهْ وَلَـمْ تَـرَهْ   وَالَّـلامُ فِي الإشَـارَةِ المُشْتَهِـرَةْ(٢)

تُزادُ الهاءُ في الوقف، نحو لِمَهْ ولم تَرَهْ، وقد سَبقَ في باب الـوقف بيانُ ما تُزَاد فيه، وهو «ما» الاستفهامية المجرورة، والفعلُ المحذوفُ اللام للوقف، نحو «رَهْ»، أو المجزوم، نحـو «لم تَرَهْ» وكـلُّ مبنيً على حركـة(٣) نحـو «كَيْفَهْ» إلا مـا قطع عن الإضـافة كَقَبْـلُ وبَعْدُ، واسمَ «لا» التي لنفي

(١) «والتاء» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة السياق والسباق عليه، وتقديره: والتاء زائدة، أو تزاد، أو نحو ذلك «في التأنيث» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «والمضارعة» معطوف على التأنيث «ونحو» معطوف على التأنيث أيضاً، ونحو مضاف و «الاستفعال» مضاف إليه «والمطاوعة» معطوف على الاستفعال.

(٢) «والهاء» مبتدأ، وخبره محذوف كما تقدم في البيت السابق «وقفاً» حال بتقدير اسم الفاعل: أي واقفاً، أو منصوب بنزع الخافض: أي في وقف «كلمه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «ولم تره» معطوف على لمه «واللام» مبتدأ، وخبره محذوف على قياس ما سبق «في الإشارة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «المشتهرة» نعت للإشارة.

(٣) تذكر أنه اشترط في الحركة: أن تكون حركة بناء، فخرجت حركة الإعراب، وأن لا يشبه المبني على الحركة المعرب كالفعل الماضي فإنه يشبه المضارع المعرب، وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير، فما تغيرت حركة بنائه في بعض الأحوال كالمقطوع عن الإضافة واسم لا والمنادى ليس من هذا القبيل.

الجنس نحو «لا رجُلَ» والمنادى نحو «يا زَيْدُ» والفعل الماضي نحو «ضَرَبَ».

واطَّرَد أيضاً زيادَةُ اللام في أسماء الإشارة، نحو ذلك، وتلك، وهنالك.

***

وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ   إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَةٌ كَحَظِلَتْ[1]

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: «سألتمونيها[2]» خالياً عما قُيِّدَت به زيادتهُ فاحكم بأصالته، إلا إن قام على زيادته حجة بينة: كسقوط همزة «شْمأل» في قولهم: «شملت الرِّيحُ شمولاً» إذا هَبَّتَ شمالاً، وكسقوط نون «حَنْظَل» في قولهم «حَظِلَتِ الإبلُ» إذا آذاها أكلُ الحنظل، وكسقوط تاء «ملكوت» في «الملك».

***

(١) «وامنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «زيادة» مفعول به لامنع «بلا قيد» جار ومجرور متعلق بزيادة «ثبت» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «قيد»، والجملة في محل جر نعت لقيد «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تبين» فعل مضارع مجزوم بلم، وأصله تتبين «حجة» فاعل تبين، والجملة فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «كحظلت» الكاف جارة لقول محذوف كما عرفت مراراً.

(٢) قد عنى العلماء قديماً بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة، فمنها قولهم «سألتمونيها» ومنها «اليوم تنساه» ومنها «هم يتساءلون» وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد، وهو:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ   نِهَايَةُ مَسْؤُول، أَمَانٌ وتَسْهِيلُ

ويروى أن طالباً سأل أستاذه عن حروف الزيادة، فقال له «سألتمونيها» فقال التلميذ: لم أسأل، فقال الأستاذ «اليوم تنساه» فقال: لم يحدث شيء، فقال الأستاذ، قد أجبتك مرتين، ولكنك لم تفطن.

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

لِلوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إلَّا إذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا(١)

لا يُبتدأ بساكن، كما لا يوقف على متحرك، فإذاكان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيانُ بهمزة متحركة، تَوَصُّلاً للنطق بالساكن، وتسمى [هذه الهمزة] همزة وَصْلٍ، وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرْج، نحو ٱسْتَثْبِتُوا ـ أمر للجماعة بالاستثبات.

* * *

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ ٱنْجَلَى(٢)

وَالأَمْرِ وَالمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانفُذَا(٣)

---

(١) «للوصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «سابق» نعت لهمز «لا» نافية «يثبت» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز، والجملة في محل رفع نعت ثان لهمز «إلا» أداة استثناء لإيجاب النفي «إذا» ظرف متعلق بقوله يثبت «ابتدى» فعل ماض مبني للمجهول «به» جار ومجرور متعلق بابتدى «كاستثبتوا» الكاف جارة لقول محذوف، والباقي يعلم إعرابه مما سبق مكرراً.

(٢) «وهو» مبتدأ «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ماض» صفة لفعل «احتوى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل «على أكثر» جار ومجرور تعلق باحتوى، وجملة احتوى وفاعله في محل جر صفة ثانية لفعل «من أربعة» جار ومجرور متعلق بأكثر «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، ونحو مضاف و «انجلى» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٣) «والأمر» معطوف على «فعل» في البيت السابق «والمصدر» مثله «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المصدر «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمر» مبتدأ مؤخر، وأمر مضاف و «الثلاثي» مضاف إليه «كاخش» الكاف جارة لقول محذوف، كما علمت مراراً، واخش: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وامض، وانفذا» معطوفان على اخش.

لما كان الفعلُ أصلاً في التصريف اخْتَصَّ بكثرة مجيء أوله ساكناً، أحرف يجب الإتيانُ في أوَّله بهمزة الوصل، نحو اسْتَخْرَجَ، وانْطَلَقَ، وكذلك الأمر منه نحو اسْتَخْرِجْ وَانْطَلِقْ، والمصدر نحو اسْتِخْرَاج وَانْطِلَاق، وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي، نحو اخْشَ وامْضِ وَانْفُذْ، من خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ.

وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ[1]
وَايْمُنُ، هَمْزُ أَلْ كَذَا، وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ[2]

لم تحفظ همزةُ الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة، إلا في عشرة أسماء: اسْمٍ، واسْتٍ، وابْنٍ، وابْنُم، واثنين، وامرىء، وامرأة، وابنةٍ، واثنتين، وايمُنُ - في القسم.

ولم تحفظ في الحروف إلا في «أل»، ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة - لم يَجُزْ حذفُ همزةِ

---

(١) «وفي اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «سمع» الآتي «است، ابن، ابنم» معطوفات على اسم «سمع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «واثنين، وامرىء، وتأنيث» معطوفات على ما قبله «تبع فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأنيث، والجملة في محل جر نعت لتأنيث.

(٢) «وايمن» معطوف على اسم في البيت السابق، ورفعه على الحكاية؛ لأنه ملازم للرفع، إذ هو لا يستعمل إلا مبتدأ «همز» مبتدأ، وهمز مضاف و «أل» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «ويبدل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول ليبدل - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز أل «مدا» مفعول ثان ليبدل «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بيبدل «أو» حرف عطف وتخيير «يسهل» فعل مضارع مبني للمجهول، معطوف على قوله «يبدل» السابق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

الاستفهام؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وَجَبَ إبدالُ همزةِ الوصل ألفاً، نحو: آلأميرُ قائم؟ أو تسهيلُها، ومنه قوله:

٣٥٨ ـ أَأَلْحَقُّ ـ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ
أوِ انْبَتَّ حَبْلٌ ـ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرٌ

---

٣٥٨ ـ نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي، وهو واقع ثاني أبيات قطعة عدتها عشرة أبيات لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، فانظر هذه القطعة في ديوان عمر (القطعة رقم ٤ ص ١٠١ بشرحنا).

اللغة: «أألحق» هو بهمزتين أولاهما همزة الاستفهام وثانيتهما همزة أل، وقد سهلت الثانية، فلم تحذف لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، ولم تحقق لأنها همزة وصل «الرباب» بفتح الراء، بزنة سحاب ـ اسم امرأة «انبت» انقطع «حبل» أراد به التواصل والألف «طائر» أراد أنه غير مستقر.

الإعراب: «أألحق» الهمزة الأولى للاستفهام، الحق: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، فإن رفعته فهو مبتدأ «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: إن تباعدت دار، ودار مضاف و «الرباب» مضاف إليه «تباعدت» تباعد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «أو» عاطفة «انبت» فعل ماض «حبل» فاعل انبت «أن» حرف توكيد ونصب «قلبك» قلب: اسم أن، وقلب مضاف والكاف مضاف إليه «طائر» خبر أن، و «أن» ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت «الحق» ظرفاً، أو خبر المبتدأ إن أعربت الحق مبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر.

الشاهد فيه: قوله «أألحق» حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام على ما قررناه لك في لغة البيت.

الإبْدَالُ

أحْرُفُ ٱلإبْـدَالِ «هَـدَأتَ مُـوطِيَـا» فَـأبْـدِلِ الْـهَمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا[1]
آخِـراً آثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ، وَفِـي فَـاعِـلِ مَـا أُعِـلَّ عَيْنـاً ذَا اقْتُفِي[2]

هذا البابُ عَقَدَهُ المصنف لبيان الحروف التي تُبْدَلُ من غيرها إبدالاً شائعاً، وهي تسعة أحرف، جَمَعَهَا المصنفُ رحمه الله تعالى في قوله «هدأت موطياً» ومعنى «هدأت» سكنت، و «موطياً» اسم فاعل من «أَوْطَأت الرَّحْلَ» إذا جعلته وطِيئاً؛ لكنه خُفِّفَ همزتُهُ بإبدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل، فلم يتعرض المصنف له، وذلك كقولهم في اضطجع: «الْطَجَعَ»[3] وفي

(١) «أحرف» مبتدأ، وأحرف مضاف و «الإبدال» مضاف إليه «هدأت موطيا» قصد لفظه: خبر المبتدأ «فأبدل» الفاء تفريعية، أبدل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الهمزة» مفعول به لأبدل «من واو» جار ومجرور متعلق بأبدل «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو.

(٢) «آخراً، اثر» كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله «واو ويا» في البيت السابق، وإثر مضاف و «ألف» مضاف إليه «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة من زيد ونائب فاعله في محل جر نعت لألف «وفي فاعل» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتفى» الآتي، وفاعل مضاف، و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عينا» تمييز «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «اقتفى» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، والجملة من اقتفى ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) ومن ذلك قول الراجز:

لَـمَّـا رَأى ألاَّ دَعَـهْ وَلاَ شِـبَـعْ مَـالَ إلَـى أرْطَـاةِ حِـقْـفٍ فَـالْـطَجَـعْ

أُصَيْلَانٍ: «أُصَيْلَالٌ»[١].

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء، تَطَرَّفَتا، ووقعتا بعد ألف زائدة، نحو دُعاء، وبناء، والأصْلُ دُعَاوٌ وبِنَايٌ، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة، لم تبدل، نحو آيَةٍ ورَايَة، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو كَتَبَايُن وتَعَاوُنٍ.

وأشار بقوله: «وفي فاعل ما أعِلَّ عيناً ذا اقتفى» إلى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً [مُتَّبعاً] إذا وقعت كلٌّ منهما عين اسم فاعلٍ وأعِلّتْ في فعله، نحو قائل وبائع، وأصلهما قَاوِلٌ وَبايِعٌ، ولكن أعَلُّوا حملاً على الفعل؛ فكما قالوا قَالَ وبَاعَ فقلبوا العينَ ألفاً قَالوا قائل وبائع فقلبوا عين اسمِ الفاعل همزةً؛ فإن لم تُعَلَّ العينُ في الفعل صحت في اسم الفاعل، نحو عَوِرَ فهو عَاوِرٌ وعَيِنَ فهو عَايِنٌ،

* * *

وَالمدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كالْقَلَائِدِ[٢]

---

(١) ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَالاً أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات، والرواية الثانية «وقفت فيها أصيلاً كي أسائلها» والرواية الثالثة «وقفت فيها أصيلاناً أسائلها» والمستشهد بها اللام فيها مبدلة من نون هذه، وأصيلان: تصغير أصلان جمع أصيل على لفظه؛ والأصيل ـ بفتح الهمزة ـ الوقت دوين غروب الشمس، وجمعه أصلان ـ مثال رغيف ورغفان، ثم صغر أصلان على أصيلان، ثم أبدلت النون الأخيرة لاماً، فقيل: أصيلال.

(٢) «والمد» مبتدأ «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع حال من الضمير المستتر في «يرى» الآتي «ثالثاً» حال إما من الضمير في يرى أيضاً فيكون من قبيل الأحوال المترادفة، وإما من الضمير في زيد فيكون من قبيل الأحوال المتداخلة =

تبـدل الهمـزة ـ [أيضـاً] ـ ممـا ولي ألفَ الجمع الـذي على مثـال مَفَاعِل؛ إن كـان مَـدَّةً مَـزِيَدةً في الـواحد، نحـو قِلَادة وقَـلَائِدَ، وصحيفـة وصحـائف، وعَجُوز وعَجَـائز؛ فلو كـان غير مـدة لم تبـدل، نحـو قَسْـوَرَة وَقَسَـاوِرَ[1]، وهكذا إن كـان مدة غيـر زائدة نحـو مَفَازة[2] ومَفَـاوز، ومَعِيشَة ومَعَايش، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو مُصِيبَة ومَصَائِب.

***

كَـذَاكَ ثَـانِي لَـيِّـنَـيْـنِ اكْـتَـنَـفَـا مَـدَّ مَـفَـاعِـلَ كَجَـمْـعٍ نَيِّـفَـا[3]

أي: كذلك تُبْدَلُ الهمزةُ من ثاني حرفين لينين، تَـوَسَّطَ بينهما مـدَّةُ مَفَـاعِلَ، كمـا لو سميت [رجـلًا] بِنَيِّفٍ ثم كسرتـه فإنـك تقـول: نَيَـائف ـ بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة ـ ومثله أوَّل وأوائـل؛ فلو توسَّط بينهما مدةُ مَفَاعِيلَ؛ امتنع قلب الثاني منهما همزة، كطَوَاوِيسَ؛ ولهذا قيـد المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ ذلك بمدة مَفَاعِلَ.

***

= «في الواحد» جار ومجرور متعلق بزيد «همزاً» مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت علمية، أو حال من الضمير المستتر في يرى إن كانت بصرية «يرى» فعل مضـارع مبني للمجهول، ونـائب الفاعـل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في مثل» جار ومجرور متعلق بيرى «كالقلائد» الكاف زائدة، ومثل مضاف والقلائد مضاف إليه.

(١) القسورة: الأسد، وفي القرآن الكريم: (كأنهم حمر مستنفرة، فرت من قسورة).

(٢) المفازة: الصحراء، وهي مهلكة، لكنهم سموها بذلك تفاؤلا لسالكها بالفوز.

(٣) «كـذاك» جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبـر مقدم «ثـاني» مبتدأ مؤخـر، وثـاني مضـاف و «لينين» مضاف إليه «اكتنفا» اكتنف: فعل مـاض، وألف الاثنين فاعـل، والجملة في محل جـر صفة للينين «مد» مفعول به لاكتنفا، ومد مضاف و «مفاعل» مضاف إليه «كجمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كجمعه نيفاً، ونيفاً مفعول به لجمع الذي هو مصدر جمع يجمع.

وَافْتَـحْ وَرُدَّ الْهَمْـزَيَـا فِيمَـا أُعِـلّ لَامـاً، وَفِي مِثْـلِ هِـرَاوَةٍ جُعِـلْ[١]
وَاواً، وَهَـمْـزاً أَوَّلَ الْـوَاوَيْـنِ رُدّ فِي بَـدْءِ غَيْـرِ شِبْـهِ وُوفِيَ الأَشُـدْ[٢]

قد سبق أنه يجب إبدالُ المدةِ الزائدةِ في الواحد همـزةً، إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفة وصحائف، وأنه إذا تـوسط ألفُ مفاعِـلَ بين حرفين لينين قُلِبَ الثاني منهما همزةً؛ نحو نَيِّف ونَيَائف.

وذكر هنا أنه إذا اعْتَلّ لامُ أحَـدِ هذين النـوعين فإنـه يُخَفَّفُ بإبـدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول قَضِيَّة وقَضَـايا ـ وأصْلُه قَضَـائِيُ، بـأبـدال مـدة الـواحِـدِ همـزة، كما فعـل في صحيفة وصحـائف، فأبـدلوا كسـرة الهمـزة فتحـةً، فحينئذٍ: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت قَضَاءا، فأبدلت الهمزة ياء، فصار «قَضَايا».

ومثالُ الثاني زَاوِيَة وزَوَايَا ـ وأصْلُه: زوائِيُ، بإبدال الواو الواقعة بعد

(١) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ورد» فعل أمـر أيضاً معـطوف على افتح «الهمز» مفعول أول لرد، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لافتح على سبيل التنازع «يا» قصر للضـرورة: مفعول ثـان لرد، «فيمـا» جار ومجـرور متعلق برد «أعـل» فعل مـاض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديـره هو يعود إلى ما المـوصولـة، والجملة لا محل لهـا من الإعـراب صلة الموصـول «لاماً» تمييـز «وفي مثل» جـار ومجرور متعلق بقـوله «جعـل» الآتي ومثل مضاف و «هراوة» مضاف إليه «جعل» فعل مـاض مبني للمجهول، ونـائب الفاعـل ـ وهو المفعـول الأول ـ ضمير مستتر فيه.

(٢) «واواً» مفعول ثان لجعل في البيت السابق «وهمـزاً» مفعول ثـان تقدم على عـامله ـ وهو قـوله «رد» الآتي ـ «أول» هو المفعول الأول تقدم أيضاً، وأول مضاف و «الواوين» مضاف إليه «رد» فعـل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في بدء» جار ومجرور متعلق برد، وبدء مضاف و «غير» مضـف إليه، وغيـر مضاف، و «شبـه» مضاف إليـه، وشبه مضـاف و «ووفي الأشد» قصـد لفـظه: مضاف إليه.

ألف الجمع همزة كنيِّف ونَيَائف، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زوَاءَا]، ثم قلبـوا الهمزة يـاء، فصار زَوَايَا.

وأشار بقوله: «وفي مثل هِرَاوَة جُعل واواً» إلى أنه إنما تُبـدل الهمزةُ ياءً إذا لم تكن اللامُ واواً سلمـت في المفرد كمـا مثل؛ فـإن كانت الـلام واواً سلمت في المفـرد، لم تقلب الهمزة يـاءً، بـل تقلب واواً؛ ليشـاكـل الجمـعُ واحِدَه، وذلـك حيث وقعت الـواو رابعـةً بعـد ألف، وذلـك نحـو قولهم: «هِرَاوة وهَرَاوى» وأصلها هَـرَائِوُ كصحـائف، فقلبت كسرةُ الهمـزة فتحة، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصـار هَرَاءَاً، ثم قلبـوا الهمـزة واواً؛ فصار «هَـرَاوَى».

وأشار بقوله: «وهمزاً أول الواوين رُدَّ» إلى أنه يجب ردُّ أول الواوين المُصَدَّرتين همزةً، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فَاعَلَ، نحو أُوَاصِلُ في جمع واصلة، والأصْلُ «وَوَاصِلُ» بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية بَدَل من ألف فاعلة؛ فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فَـاعَلَ لم يجب الإبـدال، نحـو ووُفِيَ وَوُوري ـ أصْله وَافَى ووَارَى، فلمـا بني للمفعــول احْتِيجَ إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت الألف واواً.

* * *

ومَـــدًّا أَبْـدِلْ ثَـانِيَ الْهمْـزَيْنِ مِـنْ كِلْمَـةٍ آنْ يَسْكُنْ كـآثِـرْ وائْتُمِـنْ[١]

(١) «ومداً» مفعول ثان تقدم على عامله وهو قوله أبدل الآتي «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ثاني» مفعول أول لأبـدل، وثاني مضـاف و «الهمزين» مضـاف إليه «من كلمـة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزين «إن» شرطية «يسكن» فعل مضـارع فعل الشـرط، وفـاعله ضمير مستتـر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى ثاني الهمـزين، وجـواب الشـرط محـذوف، والتقدير: إن يسكن ثاني الهمزين فأبدله مداً.

إنْ يُفْتَحِ آثْرَ ضَمٍّ أوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاواً، وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ[١]

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا، وَمَا يُضَمّْ ... وَاواً أَصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّْ[٢]

فَذَاكَ يَاءً مُطْلقاً جَا، وأؤمّ ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ في ثَانِيهِ أمّْ[٣]

إذا اجتمع في كلمة همزتان وَجَبَ التخفيفُ، إن لم يكونا في موضع العين، نحو سَؤَال وَرَأس، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما، وجب إبدالُ الثانية مدةً تُجَانِسُ حركَةَ الأولى، فإن كانت حركتها

---

(١) «إن» شرطية «يفتح» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «إثر» ظرف متعلق بقوله يفتح، وإثر مضاف و «ضم» مضاف إليه «أو» عاطفة «فتح» معطوف على ضم «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعول الأول «واواً» مفعوله الثاني «وياء» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «ينقلب» الآتي ـ «إثر» ظرف متعلق بنقلب، وإثر مضاف و «كسر» مضاف إليه «ينقلب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه.

(٢) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف، و «الكسر» مضاف إليه «مطلقاً» حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وما» اسم موصول مفعول أول تقدم على عامله ـ وهو قوله «أصر» الآتي ـ «يضم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «واواً» مفعول ثان لأصر الآتي «أصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه «لفظاً» خبر يكن «أتم» نعت لقوله لفظاً، أو مفعول به لأتم، وأتم ـ على هذا ـ فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه، وجملته خبر يكن، وتقدير الكلام: ما لم يكن ما يسم فاختم كلمه: أي وقع في آخرها.

(٣) «فذاك» اسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «ياء، مطلقاً» حالان من فاعل جاء «جا» قصر للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وأؤم» أصله فعل مضارع بمعنى أقصد، وقد قصد هنا لفظه، وهو مبتدأ «ونحوه» نحو: معطوف بالواو على أؤم، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه «وجهين» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «أم» الآتي ـ «في ثانيه» الجار والمجرور متعلق بقوله أم، وثاني مضاف والضمير مضاف إليه «أم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ـ وهو أؤم المقصود لفظه ـ وما عطف عليه.

فتحة أبدلت الثانية ألفاً، نحو آثَـرْتُ، وإن كانت ضمـة أبدلت واواً، نحـو أوثِرُ، وإن كَانت كسرة أبدلت ياءً، نحو إيثار، وهذا هو المراد بقوله «ومداً آبْدِلْ ـ البيتَ».

وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتُهَا فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واواً؛ فالأول نحـو: أوَادِم جمع آدم، وأصله أآدم، والثـاني نحو أوَيْدِم ، تصغيـر آدم، وهذا هـو المراد بقـوله: «إن يفتـح آثر ضم أو فتح قلب واواً».

وإن كـانت حركـة ما قبلهـا كسرة قلبت يـاء، نحو إيَمٌّ ـ وهـو مثـال إصْبَـعٍ من أمَّ، وأصله إئْمَمٌ، فنقلت حركـة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلهـا، وأدغمت الميم في الميم فصار إئَمٌّ، ثم قلبت الهمـزة الثانيـة ياء، فصار إيَمٌّ، وهذا هو المراد من قوله «وياء آثر كسر ينقلب».

وأشار بقوله: «ذو الكسر مطلقاً كذا» إلى أن الهمزة الثانية إذا كـانت مكسورة تقلب ياء مطلقاً ـ أي: سواء كانت التي قبلها مفتوحـة أو مكسورة أو مضمومة ـ فالأول نحو أيِنٌّ ـ مُضَارِع أنَّ ـ وأصلها أئِنُّ، فخففت بـإبدال الثانية من جنس حركتها [فصار أيِنُّ] وقد تُحَقق، نحو أئِنُّ ـ بهمزتين ـ ولم تعامل بهذه المعاملة في غيـر الفعل إلا في «أئمـة» فإنهـا جاءت بـالإبدال والتصحيح، والثاني نحو: «إيِمٌّ مثال إصْبِع من أَمَّ ، وأصله إئْمِمٌ، نقلت حـركـة الميم الأولى إلى الهمـزة الثـانيـة، وأدغمـت الميم في الميـم فـصـار إئِمٌّ، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار إيِم، والثالث نحـو: أُيِنُّ ـ أصْلُه أُئِنُّ [والأصـل أؤْنِنُ] لأنـه مضـارع أأْنَنْتُـهُ: أي جعلتـه يَئِنُّ ـ فـدخله النقل والإدغـام، ثم خفف بإبـدال ثـاني همـزتيـه من جنس حركتها [فصار أُيِنُّ].

وأشار بقوله: «وما يضم واواً أصِرْ» إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة، قلبت واواً، سواء انفتحت الأولى، أو انكسرت، أو انضمت؛ فالأول نحو أوُبٌّ ـ جمع أَبٍّ، وهو المَرْعَى ـ أصله أأبُبٌ، لأنه أفْعُلٌ، فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغم فصار أؤُبّ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار أوُبٌّ، والثاني نحو إوُمّ ـ مثال إصْبُع من أمٍّ، والثالث نحو أُوُمٌّ ـ مثال أُبْلُم من أمّ.

وأشار بقوله: «ما لم يكن لفظاً أتم، فذاك ياء مطلقاً جا» إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طَرَفاً، فإن كانت طَرَفاً صُيِّرَت ياء مطلقاً، سواء انضمت الأولى، أو انكسرت، أو انفتحت، أو سكنت؛ فتقول في مثال جَعْفَرٍ من قرأ «قرأأ» ثم تقلب الهمزة ياء، فتصير قَرْأياً، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار قَرْأَى، وتقول في مثال زبرِج من قرأ «قِرْئِيء» ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قِرْئياً، كالمنقوص، وتقول في مثال بُرْثُن من قرأ «قُرْؤُؤ» ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة؛ فيصير قُرْئِياً مثل القاضي[1].

وأشار بقوله: «وأؤمّ ونحوه وجهين في ثانيه أم» إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية وجْهَانِ: الإبدال، والتحقيق، وذلك نحو أَؤُم ـ مضارع أمَّ، فإن شئت أبدلت، فقلت: أوُمّ، وإن شئت حَقّقت، فقلت: أؤُمُّ ـ وكذا ما كان

(١) في نسخة «مثل المولى» وكلاهما صحيح، والمولى: اسم فاعل ماضيه أولى أي أعطى، أو آلى بمعنى حلف، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة وذلك أن تبنى من قرأ على وزن قمطر وخدب، فتقول قرأأ ـ بكسر القاف، وفتح الراء وسكون أولى الهمزتين ـ ثم تقلب الهمزة الثانية ياء؛ فيصير «قرأيا» بسكون الهمزة، وهو نظير ظبي فلا تقلب ياؤه ألفاً لسكون ما قبلها.

نحـو أؤمُّ في كون أولى همـزتيـه للمتكلم، وكسـرت ثـانيتهمـا، يجـوز في الثانية منهما: الإبدال، والتحقيق، نحو أيِنُّ مضارع أنَّ؛ فإن شئت أبدلت فقلت: أيِنُّ وإن شئت حققت فقلت: أئِنُّ.

* * *

وَيَــاءً اقْــلِبْ أَلِفــاً كَـسْــراً تَــلاَ أَوْ يَــاءَ تَصْغِيــرٍ، بِــوَاوٍ ذَا افْعَــلاَ[1]

فِي آخِــرٍ، أوقَبْــلَ تَــا التَّــأنِيثِ، أَوْ زِيَــادَتَيْ فَــعْــلاَنَ، ذَا أَيْضاً رَأَوْا[2]

فِي مَصْـدَرِ الْمُعْتَـلِّ عَيْنــاً، وَالْفِعَـلْ مِنْـهُ صَحِيحٌ غـالباً، نحـوُ الْحِـوَلْ[3]

إذا وقعت الألفُ بعـد كسـرة وجب قلبهـا يـاء، كقـولـك في جمـع

(١) «وياء» مفعول ثـان تقدم على عـامله ـ وهو قـوله «اقلب» الآتي ـ «اقلب» فعـل أمر، وفـاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول أول لقوله اقلب «كسراً» مفعول مقدم، وعامله قوله «تلا» الآتي «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله «ألفـاً» والجملة في محـل نصب نعت لألفاً «أو» عـاطفة «ياء» معطوف على قـوله كسـراً، وياء مضـاف و «تصغيـر» مضـاف إليـه «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله «افعلا» الآتي «ذا» اسم إشارة: ذا مفعول بـه مقدم لافعـلا «افعلا» فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «في آخـر» جار ومجـرور متعلق بمحذوف نعت لقـوله «واوا» في البيت السـابق «أو» عاطفـة «قبل» ظـرف معطوف على محـل الجار والمجـرور الذي هـو قولـه في آخر، وقبـل مضـاف و «تـا» قصـر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «زيادتي» معطوف بـأو على تا، وزيادتي مضــاف و «فعلان» مضــاف إليه «ذا» اسم إشـارة: مفعول لـرأوا الآتي «أيضا» مفعـول مطلق لفعل محذوف «رأوا» فعل وفاعل.

(٣) «في مصـدر» جار ومجـرور متعلق برأوا في البيت السـابق، ومصدر مضـاف و «المعتل» مضـاف إليه «عيناً» تمييز «والفعل» بكسر الفاء وفتح العين ـ مبتدأ «منه» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف حال من ضميـر المبتدأ المستكن في الخبـر «صحيح» خبـر المبتدأ «غـالباً» حـال من الضميـر المستكن في الخبر أيضاً «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، ونحو مضاف و «الحول» مضاف إليه.

مِصْبَاح ودِينار: «مَصَابِيحَ، ودَنَانِيرَ» وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير، كقولك في غَزَالٍ: «غُزَيِّل» وفي قَذَال: «قُذَيِّل».

* * *

وأشار بقوله «بواو ذا افعلا في آخر ـ إلى آخر البيت» إلى أن الواو تقلب أيضاً ياء: إذا تَطَرَّفَتْ بعد كسرة، أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتي فَعْلَانَ، مكسوراً ما قبلها.

فالأول نحو «رَضِيَ، وقَوِيَ» أصلهما رَضِوَ وقَوِوَ، لأنهما من الرِّضْوَانِ والقُوّة، فقلبت الواو ياء.

والثاني نحو «جُرَيٌّ» تصغير جَرْوٍ، وأصله جُرَيْوٌ، فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

والثالث نحو: شَجِيَةٍ، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا شُجَيَّة ـ مُصَغَّراً؛ وأصله شُجَيْوة ـ من الشَّجْو.

والرابع نحو «فَزَيَان» وهو مِثَال ظَرِيَان من الغَزْوِ.

وأشار بقوله «ذا أيضاً رأوا في مصدر المعتل عيناً» إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّت عينُه، نحو «صَامَ صِيَاماً، وقَامَ قِيَاماً» والأصل صِوَام وقِوَامٌ، فأُعِلّتِ الواو في المصدر حَمْلاً له على فعله.

فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر، نحو: لاوَذَ لِوَاذاً، وَجَاوَرَ جِوَاراً.

وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل، نحو: حَالَ حِوَلاً.

* * *

وَجَمْـعُ ذِي عَيْنٍ أُعِـلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُم بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ[1]

أي: متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ، وأُعِلَّتْ في واحدة أو سكنت، وَجَبَ قَلْبُهَا يَاءً: إن انكسر ما قبلها، ووقع بعدها ألف، نحو دِيَارٍ، وثِيَابٍ - أصْلُهما دِوَار وَثِوَاب، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إما معتلةً كدَارٍ، أو شَبيهَةً بالمعتل في كونها حرفَ لينٍ ساكنا كثَوْب.

* * *

وَصَحَّحُوا فِعَلةً، وَفِي فِعَلْ وَجْهَانِ، والإِعلَالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ[2]

إذا وقعت الواو عينَ جمعٍ مكسوراً ما قبلها واعتلَّتْ في واحدِهِ، أو

---

(١) «وجمع» مبتدأ، وجمع مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «عين» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عين، والجملة في محل جر نعت لعين «أو» عاطفة «سكن» فعل ماض معطوف على أعل «فاحكم» الفاء زائدة، احكم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بذا» جار ومجرور متعلق باحكم «الإعلال» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو نعت له «فيه، حيث» متعلقان باحكم «عن» فعل ماض، ومعناه عرض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) «وصححوا» فعل وفاعل «فعلة» مفعول به لصححوا «وفي فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر «والإعلال» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «كالحيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالحيل.

سكنت، ولم يقع بعدها الألف، وكان على فِعَلَةٍ ـ وجب تصحيحُها، نحو عَوْد وعِوَدَةٍ[١]، وكوز[٢] وكِوَزَةٍ، وشذ ثَوْر وثِيَرة[٣].

ومن هُنَا يُعْلم أنه إنما تعتلُّ في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره؛ لأنه حَكم على فِعَلةٍ بوجوب التصحيح، وعلى فِعَلٍ بجواز التصحيح والإعلال؛ فالتصحيح نحو: حَاجة وحِوَج، والإعلال نحو: قامَة وقِيَمٍ، ودِيمةٍ ودِيَمٍ، والتصحيح فيها قليل، والإعلالُ غالبٌ

* * *

والْـوَاوُ لاماً بَعْـدَ فَتْـحٍ يَـا انْقَلَبْ كـالْمُعْـطَيَـانِ يُـرْضَيَـانِ، وَوَجَبْ[٤]
إبْـدَالُ وَاوٍ بَـعْـدَ ضَـمٍّ مِـنْ أَلِـفْ وَيَـا كَمُـوقِنٍ، بِـذَا لَهَا آعْتَـرِفْ[٥]

إذا وقعت الواو طَرَفاً، رابعةً فصاعداً، بعد فتحة؛ قلبت ياء؛ نحو:

---

(١) العود: المسن من الإبل، وقد جمعوه علي عيدة ـ بالقلب ـ في لغة قبيحة.

(٢) الكوز: إناء من فخار له عروة وبلبل، وهو دخيل.

(٣) قد جاء جمع ثور ـ بمعنى القطعة من الأقط ـ على ثورة كما هو الأصل.

(٤) «والواو» مبتدأ «لاماً» حال من الواو، أو من الضمير المستتر في «انقلب» الآتي «بعد» ظرف متعلق بانقلب، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «يا» قصر للضرورة: مفعول مقدم، وعامله انقلب الآتي «انقلب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواو «كالمعطيان» الكاف جارة لقول محذوف: أي كقولك، والمعطيان: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى «يرضيان» فعل مضارع مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول للقول المحذوف «ووجب» فعل ماض.

(٥) «إبدال» فاعل وجب في البيت السابق، وإبدال مضاف و «واو» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بإبدال، وبعد مضاف و «ضم» مضاف إليه «من ألف» جار ومجرور متعلق بإبدال «ويا» قصر للضرورة معطوف على يا «كموقن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء على تقدير محذوف وتقدير الكلام: وياء كائنة كياء موقن «بذا لها» جاران ومجروران متعلقان بقوله «اعترف» الآتي «اعترف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، أو هو فعل ماض مبني للمجهول، وعلى كل حال فالجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

أعْطَيْتُ ـ أصلة اعْطَوْتُ؛ لأنه من «عَطَا يَعْطُو» إذا تناوَل ـ فقلبت الـواو في الماضي ياء حَمْلًا على المضارع نحـو «يُعْطِي» كمـا حُمِلَ اسم المفعـول نحو: مُعْطَيـانِ على اسم الفاعـل نحو مُعْـطِيَانِ؛ وكـذلك يُـرْضَيَان ـ أصله يُـرْضَوَان؛ لأنـه من الرِّضْـوَان ـ فقلبت واوه بعد الفتـح يـاء، حَمْـلًا لبنـاءِ المفعول على بناء الفاعل نحو يُرْضِيَانِ.

وقوله «ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف» معناه أنه يجب أن يُبْدَلَ من الألف واو إذا وقعت بعـد ضمة كقـولك في «بَـايَـعَ»: «بُـويِـعَ»، وفي «ضَارَب»: «ضُورِبَ».

وقوله «ويا كموقن بذا لها اعترف» معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة؛ وجب إبدالها واواً، نحو مُوقِنٍ ومُوسِرٍ ـ أصلهمـا مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ؛ لأنهما من أَيْقَن وأَيْسَرَ ـ فلو تحركت الياء لم تَعَلَّ، نحو هُيَام.

* * *

وَيُكْسَـرُ المضموم في جَمْعٍ كمَـا   يُقَـالُ «هِيمٌ» عِنْـدَ جَمْـعِ «أَهْيَمَـا»[1]

يجمـع فَعْلَاءَ وأفْعَـلٍ ـ بضم الفاء، وسكـون العين ـ كمـا سبق في التكسير، كحَمْرَاء وحُمْـرٍ وأَحْمَر؛ فـإذا اعْتَلَّتْ عينُ هذا النـوع من الجمع بـالياء قلبت الضمـة كسـرةً لتصـحَّ اليـاء، نحـو: هَيْمَـاءَ وهِيمٍ، وبَيْضَـاء

(١) «ويكسـر» فعل مضـارع مبني للمجهول «المضمـوم» نائب فـاعل يكسـر «في جمع» جـار ومجـرور متعلق بيكسر «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «يقال» فعل مضارع مبني للمجهـول «هيم» قصد لفظه: نائب فـاعل يقـال «عند» ظـرف متعلق بيقال، وعنـد مضاف و «جمـع» مضاف إليـه، وجمع مضاف و «أهيما» مضـاف إليه، مجـرور بالفتحـة نيابـة عن الكسـرة لأنـه لا ينصرف للوصفيـة ووزن الفعل.

وبِيض ، ولم تقلب الياء واواً كما فعلوا في المفرد ـ كمُوقِنٍ ـ استثقالاً لذلك في الجمع .

* * *

وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ اوْمِنْ قَبْلِ تَا[1]
كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ[2]

إذا وقعت الياء لاَمَ فِعْلٍ ، أو من قبل تاء التأنيث ، أو زِيَادَتَيْ فَعْلَان ، وانْضَمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة ـ ... قلبها واواً .

فالأول : نحو قَضُوَ الرجلُ[3] .

والثاني : كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْماً على وزن مَقْدُرَةٍ ؛ فإنك تقول : مَرْمُوَةٌ .

---

(١) «ووواواً» مفعول ثان لقوله «رد» الآتي «إثر» ظرف متعلق برد ، وإثر مضاف و «الضم» مضاف إليه «رد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اليا» قصر للضرورة : مفعول أول لرد «متى» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بألفي «ألفي» فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «لام» مفعول ثان لألفي ، ولام مضاف و «فعل» مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، وتقديره : متى ألفي الياء لام فعل فرده واواً «أو» حرف عطف «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله ألفي ، وقبل مضاف و «تا» قصر للضرورة : مضاف إليه .

(٢) «كتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتاء مضاف و «بان» مضاف إليه «من رمى» جار ومجرور متعلق ببان «كمقدرة» جار ومجرور متعلق ببان أيضاً «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله «رد» في البيت قبله «إذا» ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله «كسبعان» جار ومجرور يقع في موضع المفعول الثاني لصير تقدم عليه «صيره» صير : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بان ، والضمير البارز مفعول أول لصير .

(٣) قضو الرجل : معناه ما أقضاه ، وذلك أنك حولت «قضى» إلى مثال ظرف للدلالة على التعجب على ما مر في بابه ، ونظير ذلك : رمو الرجل بمعنى ما أرماه ، وسرو الرجل بمعنى ما أسراه : أي ما أقوى سيره ليلاً ، أما سرو الرجل ـ بمعنى ما أسماه وما أعظم مروءته ـ فواوه أصلية .

والثـالث: كمـا إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْمـاً على وزن سَبُعَـان؛ فـإنـك تقول: رَمُوَان.

فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها،

* * *

وَإنْ تَـكُنْ عَـيْنــاً لِـفُـعْـلَى وَصْـفَــا فَــذَاكَ بِــالْــوَجْهَيْنِ عَنْـهُمْ يُـلْفَى[1]

إذا وقعت الياء عيناً لصفة، على وزن فُعْلَى ـ جاز فيها وَجْهَانِ:

أحدهما: قلبُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء.

والثــاني: إبقــاء الضمــة؛ فتقلب اليــاء واواً، نحــو: الضِّيـقَى، والكِيسَى، والضُّوقَى، والكُوسَى، وهما تأنيث الأضْيَقِ والأكْيَسِ.

---

(١) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء «عيناً» خبر تكن «لفعلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعينا «وصفا» حال من فعلى «فذاك» الفاء واقعة في جواب الشرط، وذا اسم إشارة: مبتدأ، والكاف حرف خطاب «بالوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «يلفى» الآتي عل أنه مفعوله الثاني «عنهم» جار ومجرور متعلق بيلفى «يلفى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه، وجملة يلفى ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

فَصْلٌ

مِنْ لَامِ فَعْلَى آسْماً أتَى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ كَتَقْوَى، غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلْ[1]

تُبْدَلُ الواو من الياء الواقعة لَامَ اسْمٍ على وزن فَعْلَى، نحو تَقْوَى، وأصله تَقْيَا؛ لأنه من تَقَيْتُ - فإن كانت فَعْلَى صفة لم تُبْدَلِ الْيَاء واواً، نحوَ صَدْيَا وخَزْيَا، ومثل تَقْوَى: فَتْوَى - بمعنى الفُتْيَا، وبَقْوَى - بمعنى الْبُقْيَا، واحترز بقوله «غالباً» مما لم تبدل الياء فيه واواً وهو لَامُ آسْمٍ على فَعْلَى كقولهم للرائحة: رَيَّا.

* * *

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَصْفَا ... وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لَا يَخْفَى[2]

أي: تُبْدَل الواو الواقعة لاماً لِفُعْلَى وصفاً ياء، نحو الدُّنْيَا، والْعُلْيَا، وَشَذَّ قول أهل الحجاز: القُصْوَى؛ فإن كان فُعْلَى آسْماً سلمت الواوُ، كحُزْوَى[3].

* * *

(١) «من لام» جار ومجرور متعلق بقوله «بدل» الآتي، ولام مضاف و «فعلى» مضاف إليه «اسماً» حال من فعلى «أتى» فعل ماض «الواو» فاعل أتى «بدل» حال من الواو، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وبدل مضاف و «ياء» مضاف إليه «كتقوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «غالباً» حال من قوله «ذا» الآتي «جا» قصر للضرورة: فعل ماض «ذا» اسم إشارة فاعل جاء «البدل» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له.

(٢) «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لام فعلى» الآتي «جاء» فعل ماض «لام» فاعل جاء، ولام مضاف و «فعلى» مضاف إليه «وصفاً» حال من فعلى «وكون» مبتدأ، وكون مضاف و «قصوى» مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «نادراً» خبر المصدر الناقص «لا» نافية «يخفى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) حزوى - بضم الحاء وسكون الزاي - اسم مكان بعينه، ويرد كثيراً في شعر ذي الرمة؛ فمن ذلك قوله:

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً ... فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أوْ يَتَرَقْرَقُ

فَصْلٌ

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا[١]
فَيَاءَ الْوَاوَ آقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا[٢]

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصْلِيًّا ـ أبدلت الواو ياءً، وأدغمت الياءُ في الياءِ، وذلك نحو «سَيِّدِ، ومَيِّتٍ» ـ والأصل سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ؛ فاجتمعت الواو والياء وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء؛ وأدغمت الياءُ في الياءِ؛ فصار سيِّد ومَيِّت ـ فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك، نحو يُعْطِي وَاقِدٌ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك في رُؤْيَة: «وفي «قَوِيَ» وَشَذَّ التصحيحُ في قولهم: «يَوْمٌ أَيْوَمُ» وَشَذَّ ـ أيضاً ـ إبدال الياء واواً في قولهم: «عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً[٣]».

* * *

(١) «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع، فعل الشرط «السابق» فاعل «من واو» جار ومجرور متعلق بقوله يسكن «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو «واتصلا» الواو عاطفة، اتصل: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، وهو معطوف على فعل الشرط «ومن عروض» جار ومجرور متعلق بقوله «عريا» الآتي «عريا» عرى: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، وهو ـ أيضاً ـ معطوف على فعل الشرط بالواو الداخلة على الجار والمجرور.

(٢) «فيا» الفاء واقعة في جواب الشرط، ياء: مفعول ثان لاقلبن الآتي «الواو» مفعول أول لاقلبن «أقلبن» اقلب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مدغماً» بصيغة اسم الفاعل: حال من فاعل اقلبن «وشذ» فعل ماض «معطى» فاعل شذ، وهو إسم مفعول يتعدى كفعله لاثنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه «غير» مفعول ثان لمعطى، وغير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «رسما» رسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) يقال: عوى الكلب يعوي ـ مثل رمى يرمي ـ عيا ـ بوزن رمى ـ وعواء وعوة، وعوية ـ على فعلة =

مِنْ يَـاءٍ آوْ وَاوٍ بِتَـحْـرِيـكٍ أُصِـلْ ... آلِفـاً آبْـدِل بَعْـدَ فَتْـحٍ مُتَّصِـلْ (١)

إِنْ حُـرِّكَ التَّـالِي ، وَإِنْ سُكِّنَ كَـفْ ... إِعْـلاَلَ غَيْرِ الّـلاَمِ ، وَهْيَ لاَ يُكَفْ (٢)

إِعْـلاَلُـهَـا بِسَـاكِـنٍ غَـيْـرِ أَلِـفْ ... أَوْ يَـاءٍ التَّشْـدِيـدُ فِيهَا قَـدْ أُلِفْ (٣)

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو قَالَ وبَاعَ،

كرمية ـ إذا لوى خطمه ثم صوت، أو مـد صوتـه ولم يفصح، والأخيـرتان نـادرتان، والقيـاس عية ـ بفتح العين وتشديد الياء مفتـوحة ـ وشـذوذ أولاهما من جهـة قلب الياء التي هي لام الكلمـة واواً، عكس القياس القاضي بقلب الواو ياء لما ذكر الشارح، وشذوذ ثانيتهما من جهـة بقاء كـل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعتا في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون.

(١) «من ياء» جار ومجرور متعلق بقوله «أبدل» الآتي «أو» عاطفة «واو» معطوف على ياء «بتحريك» جـار ومجـرور متعلق بمحذوف نعت لـيـاء وما عـطف عليه «أصـل» فعل مـاض مبني للمجهول، ونـائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحـريك، والجملة في محـل جر نعت لتحـريك «ألفاً» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «أبدل» الآتي ـ «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمـيـر مستتر فيـه وجوباً تقـديره أنت «بعـد» ظرف متعلق بـأبدل، وبعـد مضاف و «فتـح» مضاف إليـه «متصل» نعت لفتح.

(٢) «إن» شرطية «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «التـالي» نائب فـاعل حـرك، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «وإن» شرطيـة «سكن» فعل مـاض مبني للمجهول، فعـل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالي «كف» فعل ماض، جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه «إعلال» مفعـول به لكف، وإعـلال مضاف و «غيـر» مضاف إليـه، وغير مضاف و «اللام» مضاف إليه «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «لا» نافية «يكف» فعـل مضارع مبني للمجهول.

(٣) «إعلالها» إعلال: نائب فاعل «يكف» في آخر البيت السابق، وإعلال مضاف، وها: مضاف إليـه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله «وهي» في البيت السابق «بسـاكن» جار ومجـرور متعلق بقولـه «يكف» السابق «غيـر» نعت لسـاكن، وغيـر مضـاف و «ألف» مضاف إليه «أو» عاطفة «ياء» معطوف على ألف «التشـديد» مبتـدأ «فيها» جـار ومجرور متعلق بقـوله «ألف» الآتي «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيـه جوازاً تقديره هو يعـود إلى التشديـد، والجملة من ألف ونائب فـاعله في محل رفـع خبر المبتـدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت لياء.

أصلهما قَوَلَ وبَيَعَ، فقلبت [الواو والياء] ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا إن كانت حركتهما أصلية؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتدَّ بها كجَيلٍ وتَوَمٍ - أصلهما جَيْأَلٌ وتَوْأَمٌ، نقلت حركة الهمزة إلى اليَاءِ والواو فصار جَيَلاً وتَوَماً.

فلو سَكَنَ ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لاماً وجب التصحيحُ، نحو بَيَان وطَوِيل؛ فإن كانتا لاماً وجب الإعلالُ، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياء مشددة - كرَمَيَا وعَلَوِيٍّ، وذلك نحو يَخْشَوْنَ - أصْلُهُ يَخْشَيُونَ فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت؛ لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة.

* * *

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ ... ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ[1]

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه على وزن أفْعَلَ فإنه يلزم عينَه التصحيحُ، نحو عَوِرَ فهو أعْوَرُ، وهَيِف فهو أهْيَفُ، وغَيِدَ فهو أغْيَدُ، [وحَوِلَ فهو أحْوَلُ] وحُمِلَ المصدر على فعله، نحو هَيَفٍ وغَيَدٍ وعَوَرٍ وحَوَلٍ.

* * *

(١) «وصح» فعل ماض «عين» فاعل صح، وعين مضاف و «فعل» بفتحتين - مضاف إليه «وفعلا» بفتح فكسر، وأصله فعل ماض فحكاه: معطوف على فعل، والألف للاطلاق «ذا» بمعنى صاحب: حال من فعل المكسور العين، وذا مضاف و «أفعل» مضاف إليه «كأغيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وأحولا» معطوف على أغيد»، والألف للاطلاق.

وَإنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنَ ٱفْتَعَلْ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ[١]

إذا كان افْتَعَلَ معتلَّ العينِ فحقُّه أن تبدل عينه ألفاً ـ نحو اعْتَادَ وارْتَادَ ـ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فإن أبَانَ افتعل معنى تَفَاعَلَ ـ وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية ـ جُمِلَ عليه في التصحيح إن كان واويًّا نحو اشْتَوَرُوا[٢]، فإن كانت العين ياء وجب إعلالها، نحو ابْتَاعُوا، واسْتَافُوا أي: تَضَارَبُوا بالسيوف.

***

وَإنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا ٱلإعْلَالُ اسْتُحِقّ صُحِّحَ أَوّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ[٣]

إذا كان في كلمة حَرْفا عِلَّةٍ، كلُّ واحد متحرك، مفتوحٌ ما قبله ـ لم يجز إعلالهما معاً؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان؛ فيجب إعلالُ

---

(١) «إن» شرطية «يبن» فعل مضارع، فعل الشرط «تفاعل» فاعل يبن «من افتعل» جار ومجرور متعلق بيبن «والعين» الواو واو الحال، العين: مبتدأ «واو» خبر، والجملة في محل نصب حال، والرابط الواو «سلمت» سلم: فعل ماض جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو، أو إلى العين بهذا القيد، والتاء للتأنيث «ولم» الواو حالية، لم: نافية جازمة «تعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال.

(٢) اشتوروا: أي تشاوروا، وذلك أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر الذي يشير الآخر عليه فيه، وأما «اشتار فلان العسل» فإنه يعل بقلب الواو ألفاً لتحركها مع انفتاح ما قبلها. لأنه لا يدل على التفاعل، ومعنى اشتار العسل: أخذه من كوارته، مثل «شاره يشوره».

(٣) «إن» شرطية «لحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله «استحق» الآتي «ذا» اسم إشارة: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «الإعلال» بدل من الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «استحق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها مفسرة «صحح» فعل ماض، مبني للمجهول، جواب الشرط «أول» نائب الفاعل «وعكس» مبتدأ، وهو على تقدير الإضافة إلى محذوف، ولهذا جاز الابتداء به مع كونه نكرة «قد» حرف تقليل «يحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عكس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله عكس.

أحـدهما وتصحيـحُ الآخرِ، وَالأحَقُّ منهمـا بالإعـلال الثـاني، نحـو الْحَيَـا والْهَـوَى، والأصْلُ حَيَيٌ وهَـوَيٌ، فـوجـد في كـل من العين والـلام سببُ الإعـلالِ؛ فعمل بـه في اللام وحـدها لكـونها طـرفـاً، والأطـرافُ محـلُّ التغيير، وشَذّ إعلالُ العينِ وتصحيح اللام نحو «غَايَة».

* * *

وَعَـيْـنُ مَـا آخِـرَهُ قَـدْ زِيد مَا   يَخُصُّ آلِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْـلَمَـا[1]

إذا كان عينُ الكلمةِ واواً، متحركة، مفتوحاً ما قبلها، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها، وكان في آخرها تخصُّ الإسمَ - لم يَجُزْ قلبُهَـا ألفاً، بـل يجب تصحيحها، وذلك نحو «جَوَلاَنَ، وهَيَمَان» وشذ «مَاهَان، وداران».

* * *

وَقَبْـلَ بـا آقلِبْ مِيمـاً النُّـونَ، إذَا   كَـانَ مُسَكْـنـاً كمَـنْ بَتَّ انْـبِـذَا[2]

(١) «وعين» مبتدأ، وعين مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «آخره» آخر: ظرف متعلق بقوله «زيد» الآتي. منصوب على الظرفية المكانية، وآخر مضاف والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول: نائب فاعل زيد، والجملة لا محل صلة الموصول الأول «يخص» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «الاسم» مفعول به ليخص، والجملة لا محل لها صلة الموصول الثاني «واجب» خبر المبتدأ «أن» حرف مصدري ونصب «يسلما» يسلم: فعل مضارع منصوب بأن، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لواجب، وتقدير البيت: وعين ما قد زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامته.

(٢) «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اقلب» الآتي، وقبل مضاف و «با» قصر للضرورة: مضاف إليه «اقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ميماً» مفعول ثان لاقلب تقدم على المفعول الأول «النون» مفعول أول لاقلب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «مسكناً» خبر كان، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «كمن» الكاف جارة لقوله محذوف، وإعراب باقي الكلام ظاهر.

لمـا كان النُّطْقُ بالنـون الساكنـة قبل البـاء عَسِراً وجب قلبُ النـون ميمـا، ولا فرق في ذلـك بين المتصلة والمنفصلة، ويجمعهما قـولُـه «مَنْ بَتَّ انْبِذَا» أي: مَنْ قَطَعك فألقه عن بالك واَطْرَحْـه، وألف «انبذا» مُبْـدَلَةٌ من نون التوكيد الخفيفة.

* * *

فَصْلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتِ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ[1]

إذا كانت عينُ الفعل ياء أو واواً متحركة، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً ـ وجَبَ نقلُ حركة العين إلى الساكن قبلها، نحو: يَبِينُ ويَقُومُ، والأصل يَبْيِنُ وَيقْوُمُ ـ بكسر الياء، وضم الواو ـ فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما ـ وهو الباء، والقاف ـ وكذلك في «أَبِنْ»[2]

فإن كان الساكنُ غيرَ صحيحٍ لم تنقل الحركة، نحو: بَايَعَ وبَيَّنَ وعَوْقَ[3]

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، ولاَ ... كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ[4]

---

(١) «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله «انقل» الآتي «صح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر صفة لساكن «انقل» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً هو فاعل «التحريك» مفعول به لانقل «من ذي» جار ومجرور متعلق بانقل، وذي مضاف و «لين» مضاف إليه «آت» نعت للين، أو لذي لين، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «عين» حال من الضمير المستتر في آت، وعين مضاف و «فعل» مضاف إليه «كائن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.

(٢) أصل «أبن» ابين كأكرم، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ـ وهو الباء الموحدة ـ فالتقى ساكنان: الياء التي نقلت حركتها، والنون الساكنة للبناء؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

(٣) ومثال ذلك من يائي العين: زين، ولين، وطين، وعين، وتيم، وخيم، ومن واوي العين: شوق، وكور، وروع، وحول، وهون، وروق، وسوف، ولون، وكون، وهوم، وحوم، ونظير هذا: تعاون، وتعاور، وتقاولوا، وتباين، وتبايعوا.

(٤) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لم، واسمه ضمير مستتر فيه «فعل» خبر يكن. وفعل مضاف و «تعجب» مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة «أبيض معطوف على خبر يكن «أو» عاطفة «أهوى» معطوف على أبيض «بلام» جار ومجرور متعلق بقوله علل الآتي «عللا» علل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والألف للاطلاق، والجملة في محل جر صفة لأهوى.

أي: إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب، أو مضاعفاً، أو مُعْتَلَّ اللام؛ فإن كان كذلك فلا نَقْلَ، نحو: ما أبْيَنَ الشيء وأبْيِنْ به، وما أقْوَمَهُ وأقْوِمْ بِهِ، ونحو: ٱبْيَضَّ واسْوَدَّ، ونحو: أهْوَى.

* * *

وَمِثْـلُ فِعْـلٍ فِي ذَا ٱلاعْـلَالِ ٱسْمُ ضَـاهى مُضَـارِعـاً وَفِيـهِ وَسْمُ[1]

يعني أنه يثبت للاسم الذي يُشْبِه الفعلَ المضارعَ - في زيادته فقط، أو في وَزْنِه فقط - من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل.

فالذي أشْبَه المضارع في زيادته فقط تِبِيعٌ، وهو مثال تِحْلِىءٍ من البيع، الأصْلُ تِبْيِعٌ - بكسر التاء وسكون الباء - فنقلت حركة الياء إلى الباء فصار تِبِيع.

والذي أشْبَهَ المضارع في وزنه فقط مَقَامٌ، والأصل مَقْوَم؛ فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلب الواو ألفاً لمجانسة الفتحة.

فإن أشْبَهَه في الزيادة والزِّنَة، فإما أن يكون منقولاً من فِعْلٍ، أو لا، فإن كان منقولاً منه أُعِلَّ كَيَزِيد، وإلا صَحَّ كَأَبْيَض وأَسْوَد.

* * *

(١) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف و«فعل» مضاف إليه «في ذا» جار ومجرور متعلق بمثل؛ لما فيه من معنى المماثلة «الإعلال» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «اسم» خبر المبتدأ الذي هو قوله مثل، وجملة «ضاهى مضارعاً» في محل رفع نعت لاسم، وجملة «وفيه وسم» من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر في محل نصب حال رابطها الواو.

ومِـفْعَــلٌ صُـحِّـحَ كَـالْمِـفْعَـالِ وَأَلِـفَ الإفْـعَـالِ وَاسْتِـفْـعَـالِ[١]
أَزِلْ لِذَا الإعْلَالِ، والتَّا الزَمْ عِوَضْ، وَحَـذْفُهَا بِـالنَّقْـلِ رُبَّمَـا عَـرَضْ[٢]

لما كان مِفْعَالٌ غيرَ مُشْبِهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ كَمِسْوَاكٍ، وحُمِل أيضاً مِفْعلٌ عليه: لمشابهته له في المعنى، فصحح كما صحح مفعال كمِقْوَل ومِقْوَال[٣].

وأشار بقوله «وألف الإفعال واستفعال أزل - إلى آخره» إلى أن

---

(١) «ومفعل» مبتدأ «صحح» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كالمفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «صحح» السابق «وألف» مفعول تقدم على عامله وهو قوله «أزل» في البيت الآتي، وألف مضاف و «الإفعال» مضاف إليه «واستفعال» معطوف على الإفعال.

(٢) «أزل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لذا» جار ومجرور متعلق بأزل «الإعلال» بدل من ذا أو عطف بيان عليه أو نعت له «والتا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لالزم «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عوض» حال من التاء، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «وحذفها» الواو عاطفة، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه «بالنقل» جار ومجرور متعلق بقوله عرض الآتي، ويروى بعد ذلك «نادراً» وهو حال من الضمير المستتر في قوله «عرض» الآتي، ويروى مكانه «ربما» وهو مركب من رب الذي هو حرف تقليل، وما الكافة «عرض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذفها، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو حذف.

(٣) اعلم أولاً أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله لم يجز قلب الواو والياء ألفاً فيه؛ لوجود ألف بعدها.
ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعل - بغير ألف - فمنهم من يقول: حمل على مفعال؛ لأنه أشبهه في اللفظ والمعنى، أما مشابهته لفظا فلأنه لا فرق بينهما لفظاً إلا بزيادة الألف وهي إشباع للفتحة، وأما مشابهته معنى؛ فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة كمخيط ومخياط، ويأتي صيغة مبالغة كمقول ومقوال، وهذا هو الذي ذكره الشارح، ومن العلماء من يقول: إن مفعلاً هو نفس مفعال غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه.

المصدر إذا كان على وزن إفْعَالٍ أو آسْتِفعَال، وكان معتلَّ العينِ، فإن ألفه تحذف لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو إقَامَة واسْتِقَامة، وأصله إقْوَامٌ واسْتِقْوَام، فنقلت حركة العين إلى الفاء، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما، ثم عُوِّض منها تاء التأنيث، فصار إقَامَة واسْتِقَامَة وقد تحذف هذه التاء كقولهم: أجَابَ إجَاباً، ومنه قوله تعالى: (وَإِقَام الصلاَةِ)[1]

* * *

وَمَا الإِفْعَالِ ـ مِنَ الْحَذْفِ، وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أيضاً قَمِنْ[2]
نَحْوُ مَبِيعٍ ومَصُونٍ، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفي ذِي الْيَا آشْتَهَرْ[3]

إذا بُني مَفْعُول من الفعل المعتل من النقل والحذف؛ فتقول في مفعول من باع وقال: «مَبِيعٌ ومَقُولٌ» والأصل مَبْيُوعٌ ومَقْوُولٌ، فنقلت حركة العينِ إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العينُ وواو مفعول، فحذفت واو

(١) وقد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ، منها قولهم: أعول إعوالاً، وأغيمت السماء إغياماً، واستحوذ عليه استحواذاً، وأغيلت المرأة ولدها إغيالاً، واستغيل الصبي استغيالاً، وأسود الرجل إسواداً، إذا ولد له السادة أو السود، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاة.

(٢) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لإفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من الحذف» متعلق بما تعلق به ما قبله «ومن نقل» معطوف على قوله من الحذف «فمفعول» الفاء زائدة، ومفعول: مبتدأ ثان «به» جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قمن» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف و «مبيع» مضاف إليه «ومصون» معطوف على مبيع «وندر» الواو عاطفة، وندر: فعل ماض «تصحيح» فاعل ندر وتصحيح مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «الواو» مضاف إليه «وفي ذي» جار ومجرور متعلق بقوله «اشتهر» الآتي، وذي مضاف و «اليا» مضاف إليه «اشتهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على تصحيح.

مفعـول، فصار مَبيـع ومَقُول ـ وكـان حَقُّ مبيع أن يقـال فيه مَبُـوع[1]، لكن قلبـوا الضمـةَ كسرةً لتصـح الياء، ونـدر التصحيح فيمـا عينه واو، قـالوا: ثـوب مَصْـوُونٌ، والقيـاس مَصُـونٌ، ولغـة تميم تصحيحُ مـا عينُـه يـاء؛ فيقولون: مَبْيُوعٌ، ومَخْيُوط، ولهذا قال المصنف رحمـهُ الله تعالى: «ونـدر تصحيح ذي الواو، وفي ذي اليا اشتهر»[2].

* * *

(١) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول صارت الباء مضمومة وبعـدها يـاء ساكنـة، والأصل أنـه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة قلبت واواً إن كان ما هي فيه مفرداً كما حصـل في موقن ومـوسر، وأصلهمـا ميقن وميسر، وفعلهما أيقن وميسر، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الباء كسـرة لتسلم الياء؛ ليظهر الفرق بين الواوي واليائي.

(٢) أصل مبيع مبيوع، فنقلت ضمة الياء إلى الباء الساكنة قبلها، فالتقى سـاكنان: اليـاء، والواو، وإلى هنا يتفق سيبويه والأخفش، ثم اختلفوا في المحذوف من السـاكنين أهو الياء التي هي عين الكلمة، أم هو الواو الزائدة في صيغة المفعول؟ فقال سيبويه: حذفت واو مفعـول، وقال الأخفش: حـذفت عين الكلمة، فأما الأخفش فزعم أن واو مفعول دالة على اسم المفعول، وما جيء بـه للدلالة على معنى لا يحذف، وزعم أن المعهود حذف أول الساكنين لا ثانيهما، والذي نرجحـه هنا هـو مذهب سيبويه، ونستدل على ذلك بـأنه لـو كانت المحـذوفة عين الكلمـة لم يختلف الواوي واليـائي لكنا رأيناهم يقولون في الواوي مقـول ومصون ومـدوف، وفي اليائي: مبيـع ومعين ومعيب، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء في اليائي دعوى لا يقوم عليها دليل، فوق أنها تنقض ما احتج به الأخفش من أن واو مفعـول دالة على صيغـة اسم المفعول فـلا يجوز أن تحـذف» فـالجـواب عنه من وجهين، أولهمـا: أنا لا نسلم أن الـواو هي الدالـة على معنى اسم المفعول، بـدليـل أن اسم المفعـول من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو، وذلك نحو مكرم ومستعان به، وثانيهما: أنـا إن سلمنا أن للواو مدخلاً في الدلالة على المعنى فلا نسلم أنه لا يجوز حذفهـا؛ لأن محل ذلـك أن لو لم يكن في الصيغة ما يدل على المعنى غيرها، فأمـا هنا فـإن حذفت الـواو بقيت الميم دالة على المعنى، وأما قوله «إن الذي يحذف هو أول السـاكنين كما في نحو قل وبع وقاض ومعنى» فـالجواب عنـه أنا لا نسلم أن هذا مطرد في كل ساكنين يلتقيان، بل هـذا خاص بمـا إذا كان أول السـاكنين معتلاً، وثانيهما صحيحاً كما في الأمثلة التي ذكرها، فأما إذا كان الساكنـان جميعاً معتلين ـ كمـا في الذي نحن بصدده ـ فلا يلزم حذف الأول منهما.

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ... وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا[1]

إذا بُني مَفْعُول من فعلٍ معتلِّ اللام، فلا يخلو: إما أن يكون معتلاً بالياء أو بالواو.

فإن كان معتلاً بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمة، نحو مَرْمِيّ - والأصل مَرْمُويٌ، فاجتمعت الواو والياء، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء - وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد قد تقدم ذكره.

وإن كان معتلاً بالواو، فالأجودُ التصحيحُ، إن لم يكن الفعل على فَعِلَ، نحو «مَعْدُو» مِنْ عَدَا، ولهذا قال المصنف: «من نحو عدا»، ومنهم من يُعِلُّ، فيقول: «مَعْدِيّ»[2]، فإن كان الواويّ على فَعِلَ، فالصحيح الإعلال؛ نحو: «مَرْضِيّ» مِنْ رَضِيَ؛ قال الله تعالى: ﴿ٱرْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾؛ والتصحيح قليل؛ نحو مَرْضُوٌّ.

* * *

(١) «وصحح» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل «المفعول» مفعول به لصحح «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول، ونحو مضاف و «عدا» قصد لفظه: مضاف إليه «وأعلل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تتحر» فعل مضارع، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة لم تتحر فعل الشرط «الأجودا» مفعول به لتتحر، والألف للاطلاق، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه، وتقدير الكلام: إن لم تتحر الأجود فاعلل.

(٢) ومن الإعلال قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أَنَا اللَّيْثُ: مَعْدِيًّا عَلَيْهِ، وعَادِيَا

كَـذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَـا الْفُعُـولُ مِنْ ذِي الْـوَاوِ لاَمَ جَمْـعٍ اَوْ فَـرْدٍ يَعِنّْ[١]

إذا بُني اسمٌ على فُعُولٍ، فإن كان جمعاً، وكـانت لامه واواً ـ جـاز فيـه وجهان: التصحيـحَ، والإعلالُ، نحـو: عُصِيٌّ وَدُلِيٌّ، في جمـع عصاً وَدَلْو، وَأُبُوٌّ، وَنُجُوٌّ، جمع أبٍ وَنَجْـو[٢]، والإعلالُ أجـودُ من التصحيح في الجمـع[٣]، وإن كـان مفـرداً جـاز فيـه وجهـان: الإعــلال، والتصحيـح، والتصحيـح أجـود، نحــو عـلا عُلُوًّا وَعَتَــا عُتُـوًّا. وَيَقِـلُّ الإعـلالُ نحــو «قَسَاقِسيّاً» ـ أي قسوة ـ

***

(١) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بقوله «جاء» الآتي، والكاف حرف خطاب «ذا» بمعنى صاحب: حال من الفعول وذا مضـاف و «وجهين» مضاف إليه «جا» قصـر للضرورة: فعـل ماض «الفعـول»: فـاعل جـاء «من ذي» جار ومجـرور متعلق بجاء، أو بمحـذوف حال من الفعـول، وذي مضـاف و «الـواو» مضاف إليـه «لام» حال من الـواو، ولام مضاف و «جمـع» مضاف إليـه «أو» عاطفـة «فرد» معطوف على جمع «يعن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جـوازاً تقديـره هو يعـود إلى فرد، والجملة في محل جر نعت لفرد، ومعنى يعن يبدو ويظهر.

(٢) أما عصى فأصله الأصيل عصوو ـ بضم العين والصاد ـ فقلبت الواو المتـطرفة يـاء تخلصاً من ثقـل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمـة قبلهما، فصـار عصوى، ثم اجتمعت الـواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فصـار عصي ـ بضمتين وياء مشـددة ـ فقلبت ضمة الصـاد كسرة لتنـاسب الياء، ثم يجـوز لك أن تقلب ضمـة العين كسـرة للتنـاسب ويجـوز أن تبقيهـا، وأمـا دلى فأصلهادلـوو، ثم دلوي، ثم دلي، وبيانه كما سبق، وأمـا أبو فـظاهر، وأمـا نجو فيجـوز أن يكون بالجيم على أنه جمع نجو، وهو السحاب الذي أهراق ماءه، ويجوز أن يكون بالحـاء المهملة على أنـه جمع نحـو، بمعنى الجهة، وقـد حكى سيبويـه: إنكم لتطيـرون في نحو كثيـرة، ومعنـاه إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة.

(٣) ظاهر عبارة الناظم التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما ولهذا بـادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه الكافية الشافية الذي اختصر منه الألفية:

وَرَجِّـحِ الإعْـلاَلَ فـي الْجَمْـعِ، وَفـي مُفْـرَدٍ التَّـصْحِـيـحُ أوْلـى مَـا قُـفِـي

هذا ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جـواز الوجهين في فعـول، وشرطـه ألا يكون فعله من بـاب قوى، فإن كان الفعل من باب قوى وجب فيه الإعلال.

وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمٍ ... وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي(١)

إذا كان فُعَّل جمعاً لما عينهُ واوٌ جاز تصحيحهُ وإعلاله، إن لم يكن قبل لامه ألف، كقولك في جمع صائم: صُوَّمٌ وَصُيَّمٌ، وفي جمع نائم: نُوَّم وَنُيَّم،

فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح، والإعلالُ شاذ، نحو «صُوَّام»، و «نُوَّام» ومن الإعلال قوله:

٣٥٩ ـ * فمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلا كَلاَمُهَا *

(١) «وشاع» فعل ماض «نحو» فاعل شاع ونحو مضاف و «نيم» مضاف إليه «في نوم» جار ومجرور متعلق بشاع، أو بمحذوف حال من نيم «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف و «نيام» مضاف إليه «شذوذه» شذوذ: مبتدأ ثان، وشذوذ مضاف والهاء مضاف إليه «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٣٥٩ ـ هذا عجز بيت لأبي الغمر الكلابي، وصدره قوله:

* ألاَ طرَقَتْنَا مَيَّةُ بْنَةُ مُنْذِرٍ *

اللغة: «طرقتنا» جاءتنا ليلاً «أرق» أسهد، وأطار النوم عن الأجفان «النيام» جمع نائم، وستعرف ما فيه، والمعنى أوضح من أن يشار إليه.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «طرقتنا» طرق: فعل ماض، والتاء للتأنيث، ونا: مفعول به لطرق «مية» فاعل طرق «ابنة» نعت لمية، وابنة مضاف و «منذر» مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية «أرق» فعل ماض «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداة استثناء ملغاة «كلامها» كلام: فاعل أرق، وكلام مضاف وها: مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «النيام» في جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه «النوام» بالتصحيح، وهو الأكثر استعمالاً في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

ألاَ أيُّهَا النُّوَّامُ وَيْحَكُمُ هُبُّوا ... أسَائِلُكُمْ هَلْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ الْحُبُّ =

فَصْلٌ

ذُو اللِّينِ فَـاتَـا فِي افْتِعَـالٍ أُبْـدِلَا وَشَـذَّ في ذِي الْهَمْـزِ نحْـوُ ٱئْتَكَـلَا[1]

إذا بني افتعـالٌ وفروعـهُ من كلمة فـاؤهـا حـرف لينٍ ـ وجب إبـدال حرف اللين تاء نحو: اتِّصال، وَاتَّصَلَ، وَمُتَّصِلٍ ـ والأصل فيه: ٱوْتِصَال، وٱوتَصَلَ، ومُوتَصِلٌ[2]، فإن كان حرفُ اللين بدلاً من همزة لم يجـز إبدالـه تاء؛ فتقول في افتعـل من الأكل: ائْتَكَـلَ، ثم تبدل الهمـزة ياء، فتقـول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياء تاء، وشذ قولهم «اتَّزَرَ» بإبدال الياء تاء[3].

* * *

(١) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف و «اللين» مضاف إليه «فـا» قصر للضـرورة: حال من الضميـر المستتر في قوله «أبدلا» الآتي «تا» قصر للضرورة أيضاً: مفعول ثان لأبدل «في افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل، أو بمحذوف نعت لتا «أبدلا» أبدل: فعل ماض مبني للمجهـول، والألف للاطـلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، وقد تقدم المفعول الثـاني، والجملة في محل رفـع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «في ذي» جار ومجرور متعلق بشذ، وذي مضاف و «الهمز» مضـاف إليه «نحو» فاعل شذ، ونحو مضاف و «ائتكلا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واواً، فأما مثال اليائي فقولـك من يسر: اتسـر يتسر اتسـاراً فهو متسر، وههنا أمران: الأول: أن سبب قلب الواو والياء تاء في هذا الموضع يرجع إلى أمـرين، أولها الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين السـاكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافي صفتيهمـا، لأن حرف اللين مجهول والتاء مهموسة، وثانيهما أنه لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء فكان يكون يـاء إذا انكسرت الفـاء نحو إيتصـل وايتسر لسكـون حرف اللين مـع انكسار مـا قبله، ويكون ألفاً إذا انفتحت الفاء نحو ياتصل ويـاتسر، وواواً إذا انضمت الفـاء نحو مـوتصل ومـوتسر، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء؛ ليكون حـرفاً جلداً يقـوى على حركـات فاء الكلمـة فلا يتغيـر بتغيرهـا، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغـام التاء في التـاء التالي ليـزول عسر النـطق، والأمر الثاني: أن قلب حرف اللين تاء في هذا الموضع هو اللغة الفصحى، ومن أهل الحجـاز من يبقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به، فيقـول: ايتصل يـاتصل ايتصـالاً فهو مـوتصل، وايتسـر ياتسـر ايتساراً فهو موتسر، ومنهم من يهمزه فيقول ائتسر يأتسر ائتساراً فهـو مؤتسر وائتصـل يأتصـل ائتصالاً فهو مؤتصل، وهذه لغة غريبة.

(٣) يروي المحدثون من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت عن النبي ﷺ «وكان يأمـرني أن» =

طَـا تَـا افْـتِعَـالٍ رُدَّ إثْـرَ مُـطْبِـقِ ... فـي ادَّان وَازْدَدْ وادَّكِـرْ دَالاً بَـقِـي(١)

إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق ـ وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء ـ وجَب إبدالُهُ طاءً، كقولك: اصْطَبَرَ، واضْطَجَعَ، واظَّطَعَنُوا، وَاظْطَلَمُوا.

والأصـل: اصْتَبَرَ، واضْتَجَـعَ، واظتعنوا، واظْتَلَمـوا؛ فأبـدل من تاء الافتعال طاء.

وإن وقعت تاء الافتعال بعـد الدال والـزاي والذال قلبت دالاً، نحـو ادَّانَ، وازْدَدْ، وادَّكِرْ.

والأصلُ: ادْتَانَ، وازْتَدْ، واذْتَكِر، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالاً، وأدغمت الدالُ في الدال.

* * *

أتـزر» بفتـح الهمـزة وتشـديـد التـاء من الإزار ـ على أنـه قـد قلبت الهمـزة يـاء ثم تـاء ثم أدغمت التـاء في التاء، ونص النحاة على أن هذا خطأ، وأن صواب الرواية «أن آتزر» بهمزة ممدودة ثم تاء مخففة.

(١) «طا» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله وعلى المفعول الأول «تا» قصر للضـرورة أيضاً: مفعول أول لرد، وتا مضاف و «افتعال» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضميـر مستتر فيـه وجوبـاً تقديره أنت «إثر» ظرف متعلق بقوله رد، وإثر مضاف و «مطبق» مضاف إليه «في ادان» جار ومجرور متعلق بقوله بقي «وازدد، واذكر» معطوفان على ادان «دالاً» حال من الضمير المستتر في بقي الآتي «بقي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى تاء الافتعال.

فَصْلٌ

فَـا أَمْـرٍ مُـضَـارِعٍ مِـنْ كَـوَعَـدْ ... آحْـذِفْ، وَفِي كَعِـدَةٍ ذَاكَ آطَّـرَدْ[١]
وَحَـذْفُ هَمْـزِ أَفْعَـلَ اسْتَمَـرَّ فِـي ... مُـضَـارِعٍ وَبِـنْـيَـتَـيْ مُـتَّـصِـفِ[٢]

إذا كان الفعلُ الماضي معتلَّ الفاء كوَعَدَ[٣] ـ وجب حذفُ الفاء: في

(١) «فا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لاحذف، وفا مضاف و «أمر» مضاف إليه «أو» عاطفة «مضارع» معطوف على أمر «من» حرف جر «كوعد» الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بمن، والكاف مضاف، ووعد ـ قصد لفظه ـ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من «أمر» وما عطف عليه «وفي كعدة» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بقوله «اطرد» الآتي، والكاف الاسمية مضاف وعدة: مضاف إليه، على نحو ما علمت «ذاك» اسم الإشارة، مبتدأ، والكاف حرف خطاب «اطرد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و «همز» مضاف إليه، وهمز مضاف و «أفعل» مضاف إليه «استمر» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الهمز، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في مضارع» جار ومجرور متعلق باستمر «وبنيتي» معطوف على مضارع، وبنيتي مضاف، و «متصف» مضاف إليه.

(٣) هذا خاص بواوي الفاء من المثال، دون يائي الفاء، وههنا أمران؛ الأول: أن الأصل في هذا الحذف هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة نحو يعد ويصف ويجب ويثب، وحمل على هذه الصيغة بقية المضارع نحو أعد، ونعد، وتعد، والأمر، نحو عد وصف، والمصدر نحو عدة وصفة. والأمر الثاني: أن علة الحذف في المضارع المبدوء بياء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وذلك لأن الياء في طبيعتها عدو الواو، والفتحة التي عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة لأنها تقرب من الياء كما تقرب من الواو، والكسرة أيضاً في طبيعتها عدو للواو، وآية ما ذكرنا من أن الياء بهذه المنزلة من الواو وأنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو نحو يوجب ويوعد ويورث، وذلك لأن الضمة هونت من أمر الياء وأضعفته بسبب كونها مجانسة للواو، وآية ما ذكرنا من أمر الكسرة أنك ترى نحو يوجل ويوهل ـ بفتح ما بعد الواو ـ لم تحذف منهما الواو، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف هو وقوع الواو بين هاتين العدوتين، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوتين لم تسقط الواو.

الأمر، والمضارع، والمصدر إذا كان بالتاء، وذلك نحو: عِدْ، ويَعِدُ وعِدَةٍ؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء، كوَعْدٍ.

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع، واسمِ الفاعِلِ، واسم المفعول، نحو قولك في أَكْرَمَ: يُكْرِم، والأصل يُؤَكْرِمُ، نحو: مُكْرِمٍ، ومُكْرَم، والأصْلُ مُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم؛ فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول.

* * *

ظِلْتُ وَظَلْتُ في ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ وَقِـرْنَ في ٱقْـرِرْنَ، وَقَـرْنَ نُقِـلا(١)

إذا أسند الفعلُ الماضي، المضاعَفُ، المكسورُ العينِ، إلى تاء الضمير أو نونه ـ جاز فيه ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ:

أحدها: إتمامه، نحو: ظَلِلْتُ أَفْعَلُ كذا، إذا عملته بالنهار.

والثاني: حَذْفُ لاَمِهِ، ونَقْلُ حركة العين إلى الفاء، نحو: ظِلْتُ.

والثالث: حذفُ لامه، وإبقاء فائه على حركتها، نحو: ظَلْتُ.

وأشار بقوله «وقِـرْنَ في ٱقْـرِرْنَ» إلى أن الفعل المضارعَ، المضاعَفَ، الذي على وزن يَفْعِلْنَ، إذا اتَّصل بنون الإناث ـ جاز تخفيفُهُ

---

(١) «ظلت» بكسر الظاء، قصد لفظه: مبتدأ «وظلت» بفتح الظاء قصد لفظه أيضاً: معطوف عليه «في ظللت» قصد لفظه، جار ومجرور متعلق بقوله «استعملا» الآتي «استعملا» استعمل: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقرن» بكسر القاف، قصد لفظه: مبتدأ «في اقررن» قصد لفظه أيضاً: جار ومجرور متعلق بقوله نقلا الآتي «وقرن» بفتح القاف، قصد لفظه أيضاً: معطوف على قرن الواقع مبتدأ «نقلا» نقل: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

بحذف عينه بعد نَقْل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، وذلك نحو قولك في يَقْرِرْنَ: «يَقِرْنَ»، وفي اَقْرِرْنَ: «قِرنَ».

وأشـار بقـولـه «وقَـرْنَ نُقِـلاَ» إلى قـراء نـافـع وعـاصم: (وَقَـرْنَ في بيُـوتِكُنَّ) ـ بفتح القـاف ـ وأصله اَقْرَرْنَ، من قـولهم: قَرَّ بـالمكـان يَقَـرُّ، بمعنى يَقِرُّ، حكاه ابن القَطَّاع، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركـة ـ وهو نادر؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين[1].

***

(١) ههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما، الأول: أنـه لا خلاف بين أحـد من النحاة في أن حـذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين بعد نقـل فتحها إلى الفـاء نادر لم يـطرد، وأنه يقتصـر فيه على ما سمع منه، نحو قراءة نافع عن عاصم في قوله تعالى: (وقرن في بيوتكن) وأما حذف العين من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء فاختلفوا فيه: أمـطرد هو أم غير مطرد؟ فظاهر كلام الناظم الذي جاراه الشارح عليه أنه مطرد، وهو ما نص عليه صـراحة في شرح الكافيـة ويؤخذ من ظـاهر عبـارته في التسهيـل، وهذا هـو الذي ذهب إليـه الشلوبين من النحاة، ونص العلماء على أنـه لغة سليم، وذهب ابن عصفـور إلى عدم اطـراده وإلى عدم اطـراد الحذف في ماض المضعف الثلاثي المكسور العين، وذهب سيبـويه إلى أنـه شاذ، ولم يسمـع إلا في كلمتين من الثـلاثي المجرد، وهمـا ظلت ومست وكلمة من المـزيد فيـه وهي أحست، والأمـر الثاني: أن تخريج قراءة نافع على أن (وقـرن في بيوتكن) من المضعف أحـد وجهين، والثاني أنـه من الأجوف، والأصل قار يقار ـ على مثال خاف يخاف ـ وعلى هذا التخـريج لا يكـون هذا اللفظ جارياً على النادر القليل.

الإدْغَامُ

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ لا كَمِثْلِ صُفَفِ[1]
وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ آبِي[2]
وَلاَ كَهَيْلَلَ، وَشَذ فِي أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ[3]

إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أَوَّلُهُمَا في ثانيهما، إن لم يَتَصَدَّرَا، ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعَلٍ، أو على وزن فُعُلٍ، أو فِعَلٍ، أو فَعَلٍ، ولم يتصل أولُ المثلين بِمُدْغَم، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه مُلْحَقاً بغيره.

فإن تَصَدَّرَا فلا إدغام كَدَدَنٍ، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره؛

---

(١) «أول» مفعول تقدم على عامله ـ وهو قوله «أدغم» الآتي ـ وأول مضاف و «مثلين» مضاف إليه «محركين» نعت لمثلين «في كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف: إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف، وإما نعت ثان له «أدغم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: أول مثلين محركين أدغم في أوزان مخصوصة لا كمثل ـ إلخ «كمثل» الكاف زائدة، ومثل: معطوف على المحذوف الذي قدرناه، ويجوز أن تكون «لا» ناهية، فيكون المجزوم بها محذوفاً تقديره لا تدغم، ويكون «مثل» مفعولاً لذلك المحذوف، وهذا الثاني ضعيف؛ لأن حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة، ومثل مضاف و «صفف» مضاف إليه.

(٢) «وذلل» معطوف على «صفف» في البيت السابق «وكلل. ولبب» معطوفان على صفف أيضاً «ولا كجسس» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، كجسس: معطوف على كمثل صفف «ولا كاخصص أبي» مثله.

(٣) «ولا كهيلل» معطوف على ما قبله على نحو ما سبق «وشذ» فعل ماض «في ألل» جار ومجرور متعلق بشذ «ونحوه» معطوف على ألل «فك» فاعل شذ «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفك «فقبل» الفاء عاطفة، قبل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

ولعلّ الصّواب: فنقلت حركة الهمزة إلى الصّاد

فالأول كصُفَفٍ ودُرَرٍ، والثاني كذُلُلٍ[١] وجُـدُد، والثالث: كِكلَلٍ ولِمَمٍ[٢]، والـرابـع: كَـطَلَلٍ وَلَبَبٍ[٣]، والخـامس: كجُسَّسٍ ـ جمـع جَـاسٍّ ـ والسـادس: كَـاخْصُصَ آبي، [وأصله اخْصُصْ أبي] فنقلتِ الهمـزة الى الصاد، والسابع: كَهَيْلَلَ ـ أي أكْثَرَ من قـول لا إله إلاّ الله، ونحـوه: قَرْدَدٌ وَمَهْدَدٌ.

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام، نحو: رَد، وَضَنَّ ـ أي: بَخِلَ ـ وَلَبَّ[٤]، والأصل: رَدَدَ، وَضنِنَ، وَلَبُبَ.

وأشار بقوله «وشذ في أَلِلَ ونحوه فَـكٌّ بنقل فقبـل» إلى أنه قـد جاء الفـك في ألفاظ قِيَـاسُهَا وُجُـوبُ الإدغام؛ فجعـل شَـاذاً يُحْفَظُ ولا يُقَـاس عليه، نحو «أَلِلَ السقاءُ» إذا تَغَيَّرَتْ رائحته، و «لَحِحَت عَيْنُـه» إذا التصقت بالرَّمَصِ.[٥]

---

(١) ذلل ـ بضمتين ـ جمع ذلول، وهو البعير الذي سهل قياده، وجـدد ـ بضمتين أيضاً ـ جمع جديـد، وهو ضد القديم.

(٢) الكلل: جمع كلة ـ بكسـر الكاف فيهمـا ـ وهي الستر، واللمم: جمـع لمة ـ بكسـر اللام فيهمـا ـ وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

(٣) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار، واللبب: موضع القلادة من الصدر.

(٤) لبب ـ على وزان كرم ـ أي صار لبيباً، واللبيب: التام العقل.

(٥) الرمص ـ بفتح الراء والميم جميعاً ـ هو الوسـخ الذي يجتمـع في موق العين إذا كـان جامـداً، فإن كان سائلاً فهو الغمص، وقد بقي مما سمع فيه الفك ولم يذكره الشارح قولهم: دبب الإنسان ـ من بـاب ضرب أو فـرح ـ إذا نبت الشعر في جبهتـه. وقولهم: صكـك الفـرس ـ من بـاب دخـل ـ إذا اصـطك عرقـوباه، وقـولهم: ضَبِبَت الأرض ـ من باب فـرح ـ إذا كثـر فيهـا الضب، وهـو الحيـوان المعروف، وقولهم: قطط الشعر ـ من باب فرح ـ إذا اشتدت جعودته، وقولهم: مششت الدابـة ـ من باب فرح ـ إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم، وقولهم: عززت الناقـة ـ من باب كرم ـ إذا ضاق مجرى لبنها.

وَحَيِيَ ٱفْكُكْ وَٱدَّغِمْ دُونَ حَذَرْ   كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَٱسْتَتَرْ[1]

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفَكُّ.

وفهم منه: أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام.

والمراد بِحَيِيَ: ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تَحْرِيكُهُمَا، نحو: حَيِيَ وعَيِيَ؛ فيجوز الإدغام، نحو: حَيَّ وعَيَّ[2]، فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يَجُزْ الإدغام نحو: لَنْ يُحْيِيَ[3].

وأشار بقوله: «كذاك نحو تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ» إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل «تَتَجَلَّى» يجوز فيه الفك والإدغام؛ فمن فَكَّ ـ وهو القياسُ ـ نَظَر إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ، وَمَنْ أدغم أراد التخفيف، فيقول: اتَّجَلَّى؛

= هذا، وقد قال قعنب بن أم صاحب:

* أنِّي أجُودُ لأقْوَامٍ وَإنْ ضَنِنُوا *

فهذا شاذ قياساً واستعمالاً، أما شذوذه قياساً فظاهر. وأما شذوذه استعمالاً فلأن «ضننوا» ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفكوكة.

(١) «وحيي» قصد لفظه: مفعول تقدم على عامله «افكك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وادغم» فعل أمر معطوف على افكك، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافكك «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفعلين، ودون مضاف و «حذر» مضاف إليه «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نحو» مبتدأ مؤخر، ونحو مضاف و «تتجلى» قصد لفظه: مضاف إليه «واستتر» معطوف على تتجلى، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٢) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا   عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ

(٣) يحيي: هو مضارع أحيا، على وزان أعطى، ومنه قوله تعالى: (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى).

فيدغم أحَدَ المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين؛ فيؤتي بهمزة الوصل تَوَصُّلاً للنطق بالساكن.

وكـذلك قيـاسُ تاء «اسْتَتَـرَ» الفَكُّ لسكـون ما قبـل المثلين، ويجوز الإدغـام فيه بَعْـدَ نقلِ حـركة أول المثلين إلى الســاكن، نحو: سَتَّـرَ يَسَتِّرُ سِتَّاراً[1].

***

وَمَــا بِتَــاءَيْنِ ٱبْتُــدِي قَــدْ يُقْتَصَــرْ   فِيــهِ عَلَى تَــا كَـتَـبَـيَّـنُ ٱلْـعِـبَــرْ[2]

يقـال في تتعلم وتتنـزل وتتبين ونحــوهـا: «تَعَلَّمُ، وَتَنَــزَّلُ، وَتَبَيَّنُ»

(١) أمـا استر فـاصله استتر على وزان اجتمـع، فنقلت حركـة التـاء بـالأولى إلى السين السـاكن قبلهـا فاستغني عن همزة الوصل فحذفت، وأدغمت التاء في التاء، فصار ستر بفتح السين وتشـديد التـاء مفتـوحة، وأمـا يستر فـاصله يستتـر على مثـال يجتمـع، فنقلت فتحـة التـاء الأولى إلى السين، ثم أدغمت التاء في التاء فصـار يستر، بفتـح ياء المضـارعة وفتـح السين وتشديـد التاء مكسـورة، وأما ستاراً فاصله استتار على مثال اجتمـاع، فنقلت كسرة التـاء الأولى إلى السين، فاستغني عن همـزة الوصل، وأدغمت التاء في التاء؛ فصار ستاراً، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة.
فإن قلت: فهذا الفعل الماضي يلتبس بـالماضي من الثـلاثي المضعف العين نحو عـظم إذا قلت: ستر فلان فلاناً.
فالجواب أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الذي ذكرته، ولكن المضارعين يختلفان، فأنت تقول في المضـارع يستر فتضم حرف المضارعة إن كان من مضعف العين وتفتح حرف المضارعة إن كان ماضيه استتر، وكذلك المصدران مختلفان، فمصدر هذا الفعل ستار ومصدر ذاك تستير.

(٢) «ومـا» اسم مـوصـول: مبتـدأ «بتـاءين» جـار ومجـرور متعلق بـابتـدي «ابتـدي» فعـل مـاض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «قد» حـرف تقليل «يقتصر» فعل ماض مبني للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بيقتصر إما على أنه نـائب فاعـل له، أو لا ،ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة ـ على الحالين ـ في محل رفع خبر المبتـدأ «على تا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بيقتصر «كتبين» الكاف جـارة لقول محـذوف كما سبق مـراراً، تبين: فعل مضارع «العبر» فاعل تبين.

بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جداً، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾.

* * *

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ(١)
نَحْوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ، وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي(٢)

إذا اتصل بالفعل المُدْغَمِ عَيْنُه في لامه ضميرُ رَفْعٍ سكن آخِرُهُ؛ فيجب حينئذٍ الفَكُّ، نحو: حَلَلْتُ، وحَلَلْنَا، والهندات حَلَلْنَ؛ فإذا دخل عليه جازم جاز الفَكُّ، نحو: لم يَحْلُلْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ وقوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ والفَكُّ لُغَةُ أهل الحجاز، وجاز الإدغام، نحو «لم يَحُلَّ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللهَ وَرَسُولَهُ ـ في سورة الحشر﴾ وهي لغة تميم، والمراد بشبه الجزم

---

(١) «وفك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» ظرف مكان متعلق بفك «مدغم» مبتدأ، وسوغ الابتداء به ـ مع أنه نكرة ـ عمله فيما بعده «فيه» جار ومجرور متعلق بمدغم على أنه نائب فاعل لكونه اسم مفعول «سكن» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها «لكونه» الجار والمجرور متعلق بفك، وكون مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة الكون الناقص إلى اسمه «بمضمر» جار ومجرور متعلق باقترن الآتي، ومضمر مضاف و «الرفع» مضاف إليه «اقترن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٢) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف و «حللت ما حللته» قصد لفظه: مضاف إليه، أو يجعل «نحو» مضافاً إلى قول محذوف، وهذا الكلام مقول ذلك القول، وعليه فإعرابه تفصيلاً غير خفي «وفي جزم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وشبه» معطوف على جزم، وشبه مضاف و «الجزم» مضاف إليه «تخيير» مبتدأ مؤخر «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع نعت لتخيير.

سكون الآخر في الأمـر، نحو: احْلُلْ، وإن شئت قلت: حُـلَّ؛ لأن حكم الأمر كحكم [المضارع] المجزوم.

* * *

وَفَـكُّ أفْعِـلْ فِي التَّعـجُّبِ الْتُـزِمْ   وَالْتُـزِمَ الإدْغَـامُ أَيْضـاً فِـي هَلُمْ(١)

ولمـا ذكر أن فعـلَ الأمْرِ يجـوز فيـه وجهـان ـ نحـو احْلُلْ، وحُـلَّ ـ استثنى من ذلك شيئين:

أحدهما: أفْعِلْ في التعجب؛ فإنه يجب فَكّهُ، نحـو: أحْبِبْ بِزَيْـدٍ، وأَشْدِدْ ببياض وجهه.

الثاني: هَلُمَّ؛ فإنهم التزموا إدغامه والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَـا بِجَمْـعِـهِ عُنِيتُ قَـدْ كَـمَـلْ   نَظْماً عَلَى جُـلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَـلْ(٢)

أَحْصَى مِنَ الْكَـافِيَـةِ الْخُـلَاصَـهْ   كَمَـا اقْتَضَى غِنىً بِـلَا خَصَـاصَـهْ(٣)

---

(١) «وفك» مبتدأ، وفك مضاف و «أفعل» مضاف إليه «في التعجب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل «التزم» فعل ماض مبني للمجهـول، ونائب الفـاعل ضمير مستتر فيـه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والتزم» فعل ماض مبني للمجهـول «الإدغام» نـائب فاعـل لالتز م «أيضـاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «في هلم» جار ومجرور متعلق بالتزم.

(٢) «ما» اسم موصول: مبتدأ «بجمعه» الجار والمجرور متعلق بعنيت، وجمع مضـاف وضمير الغـائب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وجملة «عنيت» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجملة «قد كمل» من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقـديره هـو يعود إلى مـا الواقعـة مبتدأ في محل رفع خبر المبتدأ «نظماً» حال من الهاء في بجمعه بتأويـل المنظوم «على جـل» جار ومجـرور متعلق بـاشتمل، وجـل مضاف، و «المهمـات» مضاف إليـه، وجملة «اشتمـل» من الفعـل وفـاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله نظماً.

(٣) «أحصى» فعـل ماض، والفـاعل ضميـر مستتـر فيـه «من الكـافيـة» جـار ومجـرور متعلق بـأحصى «الخلاصة» مفعول به لأحصى «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية، وجملة «اقتضى» صلة ما «غنى» مفعول به لاقتضى «بلا خصاصة» جار ومجرور متعلق بغنى، أو بمحذوف صفة له.

فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا[1]
وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ[2]

(١) «فأحمد» الفاء للسببية، أحمد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «مصلياً» حال من فاعل أحمد «على محمد» جار ومجرور متعلق بقوله مصلياً «خير» نعت لمحمد، وخير مضاف و«نبي» مضاف إليه، وجملة «أرسلا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبي في محل جر نعت لنبي.

(٢) «وآله» معطوف على محمد «الغر» نعت للآل «الكرام، البررة» نعتان للآل أيضاً «وصحبه» معطوف على آله «المنتخبين، الخيرة» نعتان للصحب.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه.

خاتمة

قال أبو رجاء محمد محيي الدين عبد الحميد، عفا الله عنـه، وغفر له ولوالديه والمسلمين.

الحمد لله الذي بنعمتـه تتم الصالحـات، وبمحض إحسانـه وتيسيره تكمل الحسنات، والصـلاة والسلام على سيـدنا محمـد بن عبدالله خـاتم النبيين، وعلى آله وصحبه الذين بِهُدَاهُمْ نهتدي، وعلى ضوء حُجَّتهم نعبر الطريق إلى الفوز برضوان الله تعالى ومحبته.

وبعـد؛ فقد كمـل ـ بتوفيق الله وحُسْن تـأييده ـ مـا وفقنا الله لـه من تحقيق مباحث وشرح شواهد شرح الخلاصة الألفية، لقاضي القضاة بهـاء الدين ابن عَقِيل، شرحاً مُوجَزاً على قـدر ما يحتـاج إليه المبتـدئون، وقـد كـان مَجَالُ القول ذا سَعَةٍ لـو أننا أردنـا أن نَتَعَرَّض لـلأقـوال ومنـاقشتهـا، وتفصيل ما أجمل المؤلف منها، وإيضـاح ما أشـار إليه من أدِلَّتهـا، ولكننا اجتـزأنا من ذلـك كله باللُّبَـابِ وما لا بـد من معرفتـه، مع إعـراب أبيات الألفية إعراباً مبسوطاً، سَهْلَ العبارة؛ لئلا يكـون لمتناول الكتـاب من بعد هذا كله حاجـة إلى أن يصطحب مـع هذه النُّسْخَـة كتابـاً آخر من الكتب التي لهـا ارتبـاط بـالمتن أو شـرحـه ـ وقـد تم ذلـك كله في منتصف ليلة التاسع من شهر رمضان المعظّم من سنة خمسين وثلثمائة وألف من هجرة أشرف الخلق صلى الله عليه وآلـه وصحبه وسلم. والله المسؤول أن ينفع بعملي هذا، وأن يجعله خالصاً لوجهه! وأن يجنبني الغُرُورَ، ويحول بيني وبين العُجْب والزلل، آمين.

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل النـاسُ على قراءة هـذه النسخة، حتى نَفِذَتْ طبعتها الأولى في وقت قريب، لما كثر الرجاء لإعادة طبعه أعملت في تعليقاتي يَدَ الإصلاح؛ فزدت زياداتٍ هامة، وَتَدَارَكْت مَا فَرَطَ مِنِّي في الطبعة السابقة، وأكثرت من وُجُوهِ التحسين؛ لأكافىء بهذا الصنيع أولئك الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به، ثم كان من جميل المصادفة أنني فرغت من مراجعة الكتاب قبل منتصف لَيْلَةِ الثلاثاء الرابع عشر من شهر رمضان المعظم من سنة أربع وخمسين وثلثمائة وألف من هجرة الرسول الأكرم، ﷺ.

والله تعالى المسؤول أن يُوَفِّقنِي إلى ما يحبه ويرضاه، آمين.

* * *

وها هي ذي الطبعة الرَّابعَةَ عَشَرَةَ أقدمها إلى الذين أَلَحُّوا عَلَيَّ في إعادة طبع الكتاب في وَقْتٍ نَدَرَ فيه الورق الجيد، واستعصى شراؤه على الناس بأضعاف ثمنه، وقد أَبَيْتُ إلا أن أزِيدَ في شرحي زياداتٍ ذات بال، وتحقيقاتٍ قلما يعثر عليها القارىء إلا بعد الجهد، وقد تضاعَفَ بها حَجْم الكتاب، فلا غَرْوَ إن أعلنت أنه «قد تَلاَقت في هذا الكتاب كُتُبٌ؛ فأغنى عنها جميعاً، في حين أنه لا يُغْنِي عنه شيء منها».

رَبِّ وفقني إلى الخير، إنه لا يوفق إلى الخير سواك!

كتبه

محمد محي الدين عبد الحميد

تكملة في تصريف الأفعال

حررها

محمد محيي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وَصَلاَتُه وَسَلاَمُه على ختام المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ولا عُدْوَان إلا على الظالمين.

أما بعد؛ فهذه خلاصة مُوجَزَة فيما أغفله صاحب الخلاصة (الألفية) أو أجمل القولَ فيه إجمالاً من تصريف الأفعال، عَمِلْتُهَا لقارئي شرح بهاء الدين آبن عقيل، حين حَقَّقْتُ مباحثه، وشرحتُ شواهده، وتركتُ تفصيلَ القَوْلِ والإسهابَ فيه لكتابي (دروس التصريف) الذي صنفته لطلاب كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق في كتب الفن بأسلوبٍ بديعٍ ونظامٍ أنيقٍ، وتحقيق بارع. ومن الله أَسْتَمِدُّ المَعُونَةَ، وهو حسبي، وبه أعتصم.

الباب الأول
في المجرد والمزيد فيه من الأفعال
وفيه ثلاثة فصول
الفصل الأول
في أوزانهما

ينقسم الفعل إلى: مجرد، ومزيد فيه؛ فالمجرد إما ثلاثي، وإما رباعي، وكل منهما ينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف؛ فتكون أنواع المزيد فيه خمسة.

(١) فلماضي المجرد الثلاثي ثلاثةُ أبنيةٍ، الأول: فَعَلَ ـ بفتح العين ـ ويكون لازماً، نحو جَلَسَ وَقَعَدَ، ومتَعَدِّيا، نحو ضَرَبَ وَنَصَرَ وَفَتَحَ، والثاني: فَعِلَ ـ بكسر العين ـ ويكون لازماً، نحو فَرِحَ وَجَذِلَ، ومتعدِّياً نحو عَلِمَ وَفَهِمَ، والثالث: فَعُلَ ـ بضم العين ـ ولا يكون إلا لازماً، نحو ظَرُفَ وكَرُمَ[١].

(٢) ولماضي المجرد الرباعي بناء واحد، وهو فَعْلَلَ ـ بفتح ما عدا العين منه ـ ويكون لازماً، نحو حَشْرَجَ ودَرْبَخَ[٢]، ومتعديا، نحو بَعْثَر ودَحْرَجَ.

(٣) ولمزيد الثلاثي بحرف واحد ثلاثَةُ أبنيةٍ؛ الأول: فَعَّل ـ

---

(١) وفاء الثلاثي مفتوحة دائماً كما رأيت، لقصدهم الخفة في الفعل، والفتحة أخف الحركات، ولامه لا يعتد بها؛ لأنها متحركة أو ساكنة على ما يقتضيه البناء.

(٢) حشرج: غرغر عند الموت وتردد نفسه، ودربخ: طأطأ رأسه وبسط ظهره.

بتضعيف عَيْنِه ـ نحو قَطَّع وقَدَّم، والثاني: فَاعَلَ ـ بزيادة ألف بين الفاء والعين ـ نحو قاتَلَ وخَاتَمَ، والثالث: أفْعَلَ ـ بزيادة همزةٍ قبل الفاء ـ نحو أحْسَنَ وأكْرَمَ.

(٤) ولمزيد الثلاثي بحرفين خمسةُ أبنيةٍ، الأول: انْفَعَلَ ـ بزيادة همزة وَصْلٍ ونون قبل الفاء ـ نحو انْكَسَرَ وانْشَعَبَ، والثاني: افْتَعَلَ ـ بزيادة همزة وصل قبل الفاء، وتاء بين الفاء والعين ـ نحو اجْتَمَع واتَّصل، والثالث: افْعَلَّ ـ بزيادة همزةِ وصلٍ قبل الفاء، وتضعيف اللام ـ نحو احْمَرَّ واصْفَرَّ، والرابع: تَفَعَّلَ ـ بزيادة تاء قبل الفاءِ، وتضعيفِ الْعَيْنِ ـ نحو تَقَدَّم وَتَصَدَّع، والخامس: تَفَاعَلَ ـ بزيادة التاء قبل فائه، وألفٍ بَيْنَ الفاء والْعَيْنِ ـ نحو تَقَاتَلَ وتَخَاصَمَ.

(٥) ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحْرُفٍ أربعةُ أبنيةٍ، الأول: اسْتَفْعَلَ ـ بزيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء ـ نحو اسْتَغْفَرَ واسْتَقَام، والثاني: افَعَوْعَلَ ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف الْعَيْنِ، وزيادة واو بين العينين ـ نحو اغْدَوْدَنَ واعْشَوْشَبَ، والثالث: افْعَوَّل ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وواوٍ مُشَدَّدة بين العين واللام ـ نحو اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ[1]، والرابع: افْعَالَّ ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وألف بعد العين، وتضعيف اللام ـ نحو احْمَارَّ وَاعْوَارَّ.

(٦) ولمزيد الرباعي بواحد بناءٌ واحدٌ، وهو تَفَعْلَلَ ـ بزيادة التاء قبل فائه ـ نحو تَدَحْرج وَتَبَعْثَرَ.

(٧) ولمزيد الرباعي بحرفين بناءَان، أولهما: افْعَنْلَلَ ـ بزيادة همزة

---

(١) اجلود: أسرع في السير، واعلوط البعير: ركبه بغير خطام.

الوصل قبل الفاء، والنون بين العين ولامه الأولى ـ نحو احْرَنْجَمَ وافْرَنْقَعَ، وثانيهما: افْعَلَلَّ ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف لامه الثانية ـ نحو اسْبَطَرَّ واقْشَعَرَّ، واطْمَأَنَّ.

(٨) ويُلْحَقُ بالرباعي المجرد (وهو بناء «دَحْرَجَ») ثمانيةُ أبنيةٍ أصْلُها من الثلاثي فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق، الأول: فَعْلَلَ نحو جَلْبَبَ وشَمْلَلَ، والثاني: فَوْعَل نحو رَوْدَنَ وهَوْجَل، والثالث: فَعْوَلَ نحو جَهْوَرَ وَدَهْوَرَ، والرابع: فَيْعَلَ نحو بَيْطَرَ وَسَيْطَرَ، و الخامس: فَعْيَلَ نحو شَرْيَفَ ورهْيَأ، والسادس: فَنْعَلَ نحو سنْبل وَشَنْتَرَ، والسابع: فَعْنَلَ نحو قَلْنَسَ، والثامن: فَعْلَى نحو سَلْقَى.

(٩) ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرف واحد (وهو بناء «تَفَعْلَلَ») سبعةُ أبنيةٍ أصْلُهَا من الثلاثي فزيد فيه حَرْف للإلحاق ثم زيدت عليه التاء، الأول: تَفَعْلَلَ نحو تَجلْبَبَ وَتَشَمْلَلَ، والثاني: تَمَفْعَلَ نحو تَمَنْدَلَ، والثالث: تَفَوْعَلَ، نحو تَكَوْثَرَ وَتَجَوْرب، والرابع: تَفَعْول، نحو تَسَرْوَل وَتَرَهْوَكَ، والخامس: تَفَيْعَل، نحو تَسَيْطَر وَتَشَيْطَنَ، والسادس: تَفَعْيَل، نحو تَرَهْيَأ، والسابع: تَفَعْلَى، نحو تَقَلْسَى وتَجَعْبَى.

(١٠) ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرفين ثلاثة أبنيةٍ، وَأَصْلُهَا من الثلاثي، فزيد فيه حرف الإلحاق، ثم زيد فيه حرفان، الأول: افْعَنْلَلَ نحو اقْعَنْسَسَ وَاقْعَنْدَدَ، والثاني: افْعَنْلَى، نحو احْرَنْبَى وَاسْلَنْقَى، والثالث: افْتَعْلَى. نحو اسْتَلْقَى وَاجتَعْبَى.

* * *

والإلحاق: أن تزيد على أصول الكلمة حرفاً، لا لغرض معنوي،

بل لتُوازِنَ بها كلمة أخرى كي تجرىَ الكلمـةُ المُلْحَقَةُ في تصـريفها على ما تجري عليـه الكلمة المُلْحَقُ بهـا. وضابِطُ الإلحـاق في الأفعال اتحـاد المصادر.

فللماضي من الأفعال ـ مجردها،ومزيدها، ومُلْحَقِهَا ـ سبعة وثلاثـون بناءً.

الفصل الثاني
في معاني هذه الأبنية

(١) لا يجيء بنـاء فَعُلَ ـ بضم العين ـ إلا للدلالـة على غـريـزة أو طبيعة أو ما أشبه ذلك، نحـو جَدُرَ فُـلاَنٌ بالأمـر، وخَطُرَ قَـدْرُهُ. وإذا أريد التعجُّبُ من فِعْلٍ أو المدحُ بـه حُوِّل إلى هـذه الزنـة، نحو قَضُـوَ الرجـل وَعَلُمَ، بمعنى ما أقْضَاه وما أعلَمه.

(٢) ويجيء بناء فَعِلَ ـ بكسرالعين ـ للدلالة على النعوت الملازمة، نحـو ذَرِبَ لِسَانُـهُ وَبَلِجَ جَبِينُهُ، أو للدلالـة علىعَرَضٍ نحـو جَـرِب وَعَـرِجَ وَعَمِصَ وَمَـرِض، أو للدلالة على كبـر عُضْو، وذلـك إذا أُخِـذَ من ألفـاظ أعضـاء الجسم الموضـوعة على ثـلاثة أحْـرُفٍ، نحو رقِبَ وكَبِـدَ وَطَحِـلَ وَجَبِهَ، وعَجِزَتِ المَرْأَةُ. ويأتي لغير ذلك، نحو ظمىء ورهِبَ.

(٣) ويجيء بناء فَعَلَ ـ بفتح العين ـ للدلالة على الجمع نحو جَمَعَ وَحَشَـرَ وحَشَـد، أو على التفـريق، نحو بَـذَرَ وقَسَمَ، أو على الإعـطاء، نحـو مَنَـحَ وَنَحَـلَ، أو على المنـع، نحـو حَبَسَ وَمَنَـعَ، أو على الامتناع، نحو أبى وَشَردَ وَجَمَحَ، أو على الغَلَبَة، نحو قَهَرَ وَملَكَ، أو على

التحويل، نحو نَقَلَ وصَرَفَ أو على التحول، نحـو رَحَلَ وذَهَبَ، أو على الاستقـرار، نحو ثَـوى وَسَكَنَ، أو على السير، نحـو ذَمَلَ وَمَشَى، أو على السَّتْـرِ، نحـو حَجَبَ وَخَبأ، أو على غيـر ذلـك ممـا يَصْعُبُ حَصْــرُهُ من المعاني.

(٤) ويجيء بنـاء فَعْلَل للدلالة على الاتخـاذ نحو قَمْطَرْتُ الكتـاب وَقَرْمَضْتُ: أي اتخذت قِمطراً وقُرْمُوضاً[١]، أوْ للدلالة على المشابهة، نحو حَنْظَل خلُقُ محمد وعَلْقَم، أي أشبـه الْحنْـظَل والعلْقَم، أو للدلالـة على جَعْـلِ شيء في شيء، نحو عندم ثَوْبَهُ ونَـرْجَس الـدواءَ، أي جعـل فيـه العَنْدَم والنرجس، أو للدلالة على الإصابـة، نحو عـرْقَبَهُ وغَلْصَمَـهُ، أي: أصاب عُرْقُوبَهُ وغلْصَمتَهُ، أو لاختصار المركَّبِ للدلالة على حكايته، نحـو بَسْمل وسبْحَلَ وحَمْدَل وطَلْبَقَ[٢]، أو لغير ذلك.

(٥) ويجيء بنـاء أفْعَـل للتعـديـة، نحـو أجْلَسَ وأخْـرَج وأقَـام، أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صَاحِبَ مـا اشْتُقَّ منه الفعـل، نحو ألْبَنَتِ الشاة، وأثْمَرَ الْبُسْتَان، أو للدلالة على المصادفة، نحـو أبْخَلْتُهُ وأعْـظَمْتُهُ، أو للدلالة على السلب، نحو أشْكَيْتُـهُ وأقْذَيْتـهُ، أي: أزلْتُ شَكْواهُ وقَـذَى عينه، أو للدلالة على الدخول في زمان أو مكان، نحو أصْحَر وأعْرَقَ وأتْهَمَ وأنْجَـدَ وأصْبَح وأمْسَى وأضْحَى، أو للدلالـة على الحينـونـة، وهي قُـرْبُ الفاعل من الدخول في أصل الفعل، نحـو أحْصدَ الـزَّرْعُ وأصْرَم النَّخْـل: أي قَرُب حَصَاده وصِرامه، أو لغير ذلك.

---

(١) القرموض ـ بزنة عصفور ـ حفرة صغيرة يكن فيها من البرد.

(٢) سبحل: أي قال «سبحـان الله» وحمدل: أي قـال «الحمد لله» وطلبق: أي قـال «أطال الله بقـاءك» ومن أمثلته «جعفد» أي قال «جعلت فداك» و«مشأل»: أي قال «ما شاء الله».

(٦) ويجيء بناء فَعَّل للدلالة على التكثير، نحو جَرَّلْتُ وطَوَّفْتُ، أو للتعدية، نحو خَرَّجْتُهُ وزَرَّحْتُهُ، أو للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو كَذَّبْتُهُ وفَسَّقْتُهُ؛ أو للدلالة على السَّلْب، نحو قَرَّدْتُ البعير وقشّرْتُ الفاكهة: أي أزلْتُ قُرَادَهُ وقشرها، أو للدلالة على التوجه نَحْوَ ما أُخِذَ الفعلُ منه، نحو شَرَّق وغَرَّب وصَعَّدَ، أو لاختصار حكاية الْمُركبِ، نحو كَبَّرَ وهَلَّلَ وحَمَّدَ وسَبَّحَ، أو للدلالة على أن الفاعل يُشْبِهُ ما أُخِذَ منه الفعلُ، نحو قَوَّسَ ظَهْرُ عليّ، أي: آنْحَنَى حتى أشْبَهَ القوس، أو غير ذلك.

(٧) ويجيء بناء فَاعَلَ للدلالة على المُفَاعَلة، نحو جَاذَبْتُ عليا ثَوْبَهُ، أو للدلالة على التكثير، نحو ضَاعَفْتُ أجْرَ المجتهدِ، وكَاثَرْتُ إحساني عليه، أو للدلالة على الموالاة، نحو تَابَعْتُ القراءة، ووَالَيْتُ الصوم، أو لغير ذلك.

(٨) ويجيء بناء انْفَعَلَ للدلالة على الْمُطَاوَعَةِ، وأكْثَرُ ما تكُون مطاوعة هذا البناء للثلاثي المتعدِّي لواحد، نحو كَسَرْتُه فانكسر، وقُدْتُه فَانْقَادَ، وقد يأتي لمطاوعة صيغة أفْعَلَ، نحو أغْلَقْتُ الباب فَانْغَلَقَ، وَأزْعَجْتُ عليًّا فَانْزَعج.

(٩) ويجيء بناء افْتَعَلَ للدلالة على الْمُطَاوَعَة، ويطاوع الثلاثيَّ، نحو جَمَعْتُهُ فاجتمع، وغَمَمْته فَاغْتَمَّ، ويطاوع بناء أفْعَلَ، نحو أنْصَفْته فَانْتَصَفَ، ويطاوع بناءَ فَعَّلَ، نحو عَدَّلْتُ الرمح فَاعْتَدَلَ، ويأتي للدلالة على الاتخاذ، نحو اشْتَوَى واخْتَتَم[1]، أو للدلالة على التشارك، نحو

(١) اشتوى: اتخذ شواء، واختتم: أي اتخذ خاتماً.

اجْتَوَرَا واشْتَوَرَا، أو للدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغة، نحو اكْتَسَبَ واكتَتَبَ، أو للدلالة على الاختيار، نحو انْتَقَى واصْطَفَى واخْتَارَ، أو لغير ذلك.

(١٠) ويجيءُ بناء آفْعَلَّ من الأفعال الدالة على لون أو عَيْبٍ لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها، نحو احْمَرَّ واصْفَرَّ واعْوَرَّ واحْوَلَّ.

(١١) ويجيء بناء تَفَعَّلَ للدلالة على المُطَاوَعَة، وهو يطاوع فَعَّلَ، نحو هَذَّبْتُه فتهذَّبَ وسَلَمْتُهُ فتعلَّم، أو للدلالة على التكلف[1]، نحو تَكَرَّمَ وتَشَجَّعَ، أو للدلالة على الطلب، نحو تَعَظَّم وتَيَقَّنَ، أي: طلب أن يكون عظيماً وذا يقين، أو لغير ذلك.

(١٢) ويجيء بناء تَفَاعَلَ للدلالة على المُشَارِكة، نحو تَخَاصَمَا وتَعَارَكَا، أو للدلالة على التكلف، نحو تجَاهَلَ وتَكَاسَلَ وتَغَابَى[2]، أو للدلالة على المطاوعة، وهو يطاوع فَاعَلَ، نحو بَاعَدْتُهُ فتباعد وتَابَعْتُهُ فتتابع.

(١٣) ويجيء بناء اسْتَفْعَلَ للدلالة على الطَّلَبِ، نحو استغفرتُ الله واسْتَوْهَبْتُهُ، أو للدلالة على التحول من حالٍ إلى حالٍ، نحو اسْتَنْوَق الجملُ، واسْتَنْسَرَ الْبَغَاثُ، وَاسْتَتْيَسَتِ الشاة، وَاسْتَحْجَر الطِّينُ، أو للدلالة على المصادفة، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ وَاسْتَسْمَنْتُهُ، أو لاختصار حكاية

---

(١) و (٢) الفرق بين التكلف بصيغة تفعل والتكلف بصيغة تفاعل أن الاول يستعمل فيما يجب الفاعل ان يصير إليه، والثاني يستعمل فيما لا يجب أن يصير إليه، وتأمل في لفظ «تكرم» تجد الفاعل الذي يتكلف الكرم يحب أن يكون كريماً، ثم تأمل في لفظ «تغابى» أو «تجاهل» أو «تكاسل» تجده لا يحب أن يكون غبياً أو جاهلاً أو كسولاً، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المحمودة على مثال تفاعل لمعنى التكلف، فلا تقول تكارم ولا تشاجع، كما أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومة على مثال تفعل فأين التكلف: فلا تقول تجهل ولا تكسل.

المركب، نحو اسْتَرْجَعَ، إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، أو لغير ذلك.

(١٤) ويجيء بناء تَفَعْلَلَ لمطاوعة بناء فَعْلَلَ، نحو دَحْرَجْتُ الكُرَةَ فَتَدَحْرَجَتْ، وَبَعْثَرْتُ الحبَّ فتبعثر.

(١٥) ويجيء بناء افْعَنْلَلَ لمطاوعة بناء فَعْلَلَ أيضاً، نحو حَرْجَمْتُ الإبل فَاحْرَنْجَمَتْ.

(١٦) ويجيء بناءُ افْعَلَّلَ للدلالة على المبالغة، نحو اشْمَعَلَّ في مَشْيِه، وَاشْمَأَزَّ، وَاطْمَأَنَّ، وَاقْشَعَرَّ.

الفصل الثالث
في وجوه مضارع الفعل الثلاثي

قد عَرَفْتَ أن الماضي الثلاثي يجيء على ثلاثة أوْجُهٍ؛ لأن عَيْنَه إما مفتوحة، وإما مكسورة، وإما مضمومة، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعُه مكسورَ العين، أو مضمومَهَا، أو مفتوحَهَا، وأن الماضيَ المكسور العين يأتي مضارعُه مفتوحَ العين، أو مكسورَهَا، ولا يأتي مضمومَهَا، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضاً؛ فهذه ستة أوْجُهٍ وردت مُسْتَعْمَلَةً بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي، وبعضُها أكثرُ استعمالاً من بعضٍ.

(١) الوجه الأول: فَعَلَ يَفْعِلُ - بفتح عين الماضي، وكسر عين المضارع - ويجيء متعدياً، نحو ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ورماهُ يرميه وباعه يبيعه،

ولازماً نحو جلس يجلس؛ وهومَقِيسٌ مُطّرد في وَاوِيٍّ[1]، الفاء، نحو وَعَدَ يَعِدُ وَوَصَفَ يَصِفُ وَوَجَبَ يَجِبُ، وفي يائي العين، نحو جاء يجيء وفَاءَ يَفِيء[2] وباع يبيع وَمَانَ يَمِينُ[3]، وفي يائي اللام[4]، نحو أَوَى يأْوِي وبَرَى يَبْرِي وَثَوَى يَثْوِي وَجَرَى يَجْرِي، وفي المضَعَّف اللازم، نحو تَبَّتْ يَدُهُ تَتِبُّ وَرَثَّ الحبلُ يرِثُّ وَصَحَّ الأمْرُ يَصِحُّ؛ وهو مَسموعٌ في غير هذه الأنواع.

(٢) الوجه الثاني: فَعَلَ يَفْعُلُ - بفتح عين الماضي، وضم عين المضارع - ويجيء متعدياً نحو نَصَرَهُ يَنْصُرُهُ وكَتَبه يَكْتُبُهُ وأَمَرَهُ يَأْمُرُهُ، ويجيء لازماً، نحو قَعَدَ يَقْعُدُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ؛ وهو مَقِيسٌ مُطّرد في واوي العين، نحو بَاءَ يَبُوء وجاب يَجُوب وناء يَنُوء وآب يَئُوب، وفي واويِّ اللام، نحو أَسَا يَأْسُو وَتَلَا يَتْلُو وَجَفَا يَجْفُو وَصَفَا يَصْفُو، وفي المضعف المتعدِّي، نحو صَبَّ الماء يَصُبُّهُ وَعَبَّهُ يَعُبُّه وَحَثَّهُ يَحُثُّهُ وَمَجَّ الشراب يَمُجُّهُ، وفي كل فعل قُصِدَ به الدلالة على أن اثنين تفاخَرَا في أمْرٍ فغلَبَ أحَدُهما الآخر فيه، سواء أكان قد سُمِعَ على غير هذا الوجه أم لم يسمع، إلا أن يكون ذلك الفعلُ من أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كَسْرُ عَيْنِ المضارع، وقد ذكرناها في الوجه السابق، فتقول: تضاربنا فضَرَبْتُهُ فأنا أَضْرُبُهُ، وتناصرنا فنصرته فأنا أَنْصُرُهُ.

(٣) الوجه الثالث: فَعَلَ يَفْعَل - يفتح عين الماضي والمضارع جميعاً - ولم يجيء هذا الوجه إلا حيث تكون عينُ الفعلِ أو لامُه حرفاً

(١) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح، نحو وجأ يجأ.

(٢) فاء إلى الأمر: رجع.

(٣) مان يمين: كذب.

(٤) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق، فإن وقعت عينه حرفاً من أحرف الحلق كان من باب فتح، نحو رعى يرعى، وسعى يسعى، ونأى ينأى، ونهى ينهى، وبأى يبأى.

من أحْـرُفِ الحلق الستـة التي هي الهمزة،والهاء، والعين، والحاء،والغين، والخاء، نحو: فَتَحَ يفتح وبَدَأَ يبدأ وبَهتَهُ يَبْهَتُه، وليس معنى ذلك أنه كلمـا كانت العينُ أو اللامُ حرفاً من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه.

ويجيء الفعـل على هذا الـوجه لازمـاً، نحو: نَـأى يَنْأى، ومتعـدياً نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، ونَهَى يَنْهَى.

(٤) الـوجه الـرابع: فَعِـلَ يَفْعَلُ ـ بكسـر عين الماضي، وفتـح عين المضـارع ـ وهذا هـو الأصل من الـوجهين اللذين يجيء عليهمـا مضـارعُ الفعلِ الماضي المكسـور العين؛ لأنه أخف، وأدَلُّ على التصـرف، وأكثر مـادة، وكل فعـل ماضٍ سمعتَـه مكسور العينِ فـاعلم أن مضارعـه مفتوحُ العينِ، إلا خمسة عشر فعلاً من الواويِّ الفـاء فإنهـا وردت مكسورة العين في الماضي والمضارع. وسنذكرها في الوجه الخامس.

ويجيء الفعل على هذا الوجه لازماً، نحو ظَفِرَ بِحَقِّهِ يَظْفَرُ، وَمتَعَدِّياً نحو عَلِمَ الأمْرَ يَعْلَمُهُ وفَهِمَ المسألَةَ يَفْهَمُهَا.

(٥) الـوجه الخـامس: فَعِلَ يَفْعِـلُ ـ بكسر عين المـاضي والمضارع جيمعاً ـ وهو شاذ أو نادر، ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلاً من المعتل، وهـــي: وَرِثَ، ووَلِيَ، وَوَرِمَ، وَوَرِعَ، وومِــقَ، ووفِــقَ، ووثِــقَ، وورِيَ المُخُّ، ووجِدَ بِهِ، وَوَعِقَ عَلَيهِ، وَوَرِكَ، وَوَكِمَ، وَوَقِهَ، وَوَهِمَ، وَوَعِمَ.

(٦) الـوجه السـادس: فَعُلَ يَفْعُـل ـ بضم عين الماضي والمضـارع جميعاً ـ وَقد عرفت أنه لا يـأتي إلا لازماً، وَلا يكـون إلا دالاً على وَصْفٍ خِلْقي، أي: ذي مُكْث.

وَلك أن تَنْقُلَ إلى هذا البناء كلَّ فعلٍ أرَدْتَ الـدلالَةَ على أنـه صار

كالغريزة، أوَ أردت التعجب منه، أوَ التمـدح به، وَمن أمثلة هـذا الوجـه: حَسُنَ يَحْسُنُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ، ورَفُهَ يَرْفُهُ.

الباب الثاني
في الصحيح والمعتل، وأقسامهما
وأحكام كل قسم

ينقسم الفعلُ إلى صحيح ومعتل.

فالصحيحُ: ما خلَتْ حروفُه الأَصولُ من أحْرُفِ العلة الثلاثة ـ وهي الألف، والواو، والياء ـ

والمعتلُّ: ما كان في أصوله حرفٌ منها أو أكثر.

والصحيح ثلاثة أقسام: سالم، وَمَهْمُوز، وَمُضَعَّف.

فالسالم: ما ليس في أصوله همز، ولا حرفان من جنس واحد، بعد خُلوِّه من أحْرُفِ العلة، نحو ضَرَبَ، وَنَصَرَ، وَفَتَحَ، وَفَهِمَ، وَحَسِبَ، وَكَرُمَ.

والمهموز: ما كان أحدُ أصوله همزاً، نحو أخذ وأكل، وسأل وَدَأَب، وَقَرَأ وَبَدَأ.

والمضعف نوعان: مضعف الثلاثي، ومضعف الرباعي، فأما مضعف الثلاثي فهو: ما كانت عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ، نحو عَضَّ، وَشَذَّ، وَمَدَّ، وأما مضعف الرباعي فهو: ما كانت فاؤه ولامُهُ الأولى من جنْسٍ وعينهُ ولامهُ الثانيةُ من جِنْسٍ آخَرَ، نحو زَلزل، ووَسْوَسَ، وَشَأْشأَ.

والمعتل خمسة أقسام: مِثَالٌ، وَأَجْوَفُ، وناقص، ولفيف مَفْرُوق، ولفيف مَقْرون.

فالمثال: ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ، نحو وَعدَ وَوَرِثَ وَيَنَعَ وَيَسَرَ.

والأجوف: ما كانت عينُهُ حرفَ علةٍ، نحو قال: وباع، وهاب، وخاف.

والناقص: ما كانت لامه حرفَ علةٍ، نحو رَضِيَ، وَسَرُوَ، وَنَهِيَ.

واللفيف المفروق: ما كانت فاؤه ولامه حَرْفَيْ علةٍ، نحو وَفَى، وَوَعَى، ووَقَى.

واللفيف المقرون: ما كانت عين ولامه حَرْفَيْ علةٍ، نحو طَوَى، وَهَوَى، وَحَيِيَ.

والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلاً يقع في ثمانية فصول.

الفصل الأول
في السالم، وأحكامه

وهو ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ ما سلمت حُرُوفُه الأصليةُ من الهمز، والتضعيف، وحروف العلة.

وقولنا: «حروفه الأصلية» للإشارة إلى أنه لا يَضُرُّ اشتمالُه على حرف زائد: من همزة، أو حرف علة، أو غير ذلك، وعلى هذا فنحو «أَكْرَمَ، وَأَسْلَمَ، وَأَنْعَمَ» يسمى سالماً، وإن كانت فيه الهمزة؛ لأنها لا تقابل فاءَه أو عينَه أو لامَه، وإنما هي حرف زائد، وكذا نحو «قَاتَلَ،

ونَاصَرَ، وشَارَكَ» ونحو «بَيْطَرَ، وشَرْيَفَ، ورَوْدَنَ، وهَوْجَلَ» يُسَمَّى سالماً وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء؛ لأنهن لَسْنَ في مُقَابَلَةِ واحد من أصول الكلمة، وإنما هن أحْرُفٌ زائدة، وكذا نحو «اعْلَوَّط واهْبَيَّخ» يسمى سالماً وإن كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ؛ لأن أحدهما ليس في مُقَابِلِ أصل، وإنما هما زائدان.

وَحُكْمُ السالم بجميع فروعه: أنه لا يحذف منه شيء عند اتصال الضمائر، أو نحوها[1] به، ولا عند اشتقاق غير الماضي، لكن يجب أن تَلْحَق به تاء التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً[2]، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك[3]، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن: فإن كان ألفاً فتح آخِرُ الفعلِ إن لم يكن مفتوحاً، نحو «يَضْرِبَانِ، ويَنْصرَانِ، وآضْرِبَا، وآنْصُرَا» وإن كان آخر الفعل مفتوحاً بقي ذلك الفتح، نحو «ضَرَبَا، ونَصَرَا»[4]، وإن كان الضميرُ واواً ضُمَّ له آخِرُ الفعل، نحو «ضَرَبُوا، وَنَصرُوا، وَيَضْرِبُونَ، ويَنْصُرُونَ، وآضْرِبُوا، وآنْصُرُوا» وإن كان

---

(١) كتاء التأنيث.

(٢) في مواضع تذكر في باب الفاعل من علم الإعراب (النحو).

(٣) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات في الكلمة الواحدة أو ما يشابهها؛ ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل للاتصال به، نحو «ضربني، وضربك، وضربه» إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة.

(٤) ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحة التي كانت في «ضرب، ونصر» قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في «ضربا، ونصرا» وعلى المذهب الذي ذكرناه في الأصل يقال في «ضربا»: مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعلى المذهب الآخر يقال في «ضربا»: مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الفتحة في «ضربا» على الأول فتحة البناء، وعلى الآخر هي فتحة اجتلبت لمناسبة الألف، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ، فافهم ذلك.

الضمير ياء كسر له آخر الفعل[١]، نحو «تَضْرِبِينَ، وتَنْصُرِينَ، واضْرِبِي، وانْصُرِي»، وإنما يفتح آخِرُه أو يضم أو يكسر لمناسبة أحرف الضمائر.

ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا النوع؛ فكل تغيير يكون في أحد الأنواع فلا بُدَّ أن يكون له سَبَبٌ اقتضاهُ، وسنذكر مع كل نوع ما يحدث فيه من التغُّيرَات وأسبابها، إن شاء الله.

الفصل الثاني
في المضعف، وأحكامه

هو ـ كما علمت ـ نوعان: مُضَعَّف الرباعِيِّ، ومُضَعَّف الثلاثيِّ.

فأما مضعف الرباعِيِّ فهو الذي تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينُه ولامُه الثانية من جنس آخَرَ[٢]، نحو «زَلْزَلَ، ودَمْدَمَ، وعَسْعَسَ»، ويسمى مُطابِقاً أيضاً.

ولعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه كان مثلَ السالم في جميع

---

(١) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلاً نحو «اضربي» وراعيت أنهم التزموا أن يجيئوا بنون الوقاية قبل ياء المتكلم ـ نحو «ضربني ونصرني» تحرزاً عن كسر آخر الفعل؛ لكون ياء المتكلم مفعولاً ـ علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة؛ فالكسرة التي قبل ياء المخاطبة كأنها وقعت حشواً، ككسرة اللام في علم، وكسرة الراء في يضرب وفي اضرب، بخلاف ما قبل ياء المتكلم فإنها لما كانت مفعولاً كانت منفصلة حقيقة وحكماً، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل.

(٢) يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيراً بتكرير الصوت، نحو: سأسأ، وشأشأ، وصرصر، وبأبأ، وهأهأ، وقهقه، وبسبس.

أحكامه؛ فلا حاجة بنا إلى ذكر شيء عنه. بعد أن فَصَّلْنَا لك أحكام السالم في الفصل السابق.

وأما مضعفُ الثلاثي ـ ويقال له «الأصَمّ» أيضاً ـ فهو: ما كانت عَيْنُهُ ولامُهُ من جنسٍ وَاحِدٍ.

وقولنا «عينه ولامه» يخرج به ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحد، ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام، نحو «اجْلَوَّذَ، واعْلَوَّطَ» فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام، بل هي زائدة، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنس وَاحِدٍ، وَأَحَدُهُمَا في مقابل العين و الثاني ليس في مقابل اللام، نحو «قَطَّعَ وذَهَّبَ» فإن الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلاً للام الكلمة، وإنما هو تكرير لعينها، وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين، نحو «احْمَرَّ، واحْمَارَّ»(١)، ونحو «اقْشَعَرَّ، واطْمَأَنَّ»(٢)؛ فإن أَحَدَ الحرفين المتجانسين في هذه المُثُلِ ونحوها ليس في مقابلة العين، بل هو تكرير للام الكلمة.

والمثالُ الذي ينطبق عليه التعريفُ قولُكَ: «مَدَّ، وشَدَّ، وامْتَدَّ، واشْتَدَّ، واسْتَمَدَّ، واسْتَمَرَّ»(٣).

ولم يجيء المضاعف من بَابَيْ «فَتَحَ يَفْتَحُ، وحَسِبَ يَحْسِبُ» ـ بفتح العين في الماضي والمضارع، أو كسرها فيهما ـ أصالة، كما لم يجيء

(١و٢) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحاً، وإن جرت عليهما أحكامه من حيث الإدغام والفك.

(٣) من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان فى مقابل العين واللام.

من باب «كَرُمَ يَكْرُمُ» ـ بضم العين فيهما ـ إلا في ألفـاظ قليلة: منها لَبُبْتَ وفَكُكْتَ[١]، أي: صـرت ذَا لُبٍّ وَفَكّـةٍ، وإنمـا يجيءُ من ثـلاثـة الأبـواب الباقية، نحو شَذَّ يَشِذ، وشَدَّ يَشُدُّ، وظَلَّ يَظَلُّ.

حكم ماضيه:

إذا أسنـد إلى اسم ظاهـر، أو ضمير مستتـر، أو ضمير رفـع متصل ساكن ـ وذلك: ألف الاثنين، وواو الجماعة ـ أو اتصل به تاء التـأنيث؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «مَدَّ عليٌّ، وخَفَّ محمودٌ، ومَلَّ خالدٌ» وتقول: المحمـدان مَدَّا، وخَفَّـا، ومَلَّا» وتقـول: «البكرون مَـدُّوا، وخَفُّوا، ومَلُّوا» وتقول: «مَلّتْ فَاطِمَةُ، وخَفّتْ، ومَدَّتْ».

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك ـ وذلـك: تاءُ الفـاعل، ونـا، ونون النسـوة ـ وجب فيه فَـكُّ الإدغـام[٢]، تقـول: «مَـدَدْتُ، وخَفَفْتُ، ومَلِلْتُ، ومَدَدْنَا، وخَفَفْنَا، ومَلِلْنا، ومَدَدْنَ، وخَفَفْنَ، ومَلِلْنَ».

ثم إن كان ذلك الماضي المسند للضميـر المتحرك مكسـورَ العَيْنِ ـ نحو ظَلَّ، ومَلَّ[٣] ـ جاز فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

الأول: بقاؤه على حاله الذي ذكرناه، وهذه لغة أكثر العرب.

الثاني: حَذْفُ عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها ـ وهي الفتحـة ـ فتقول: «ظَلْتُ، ومَلْتُ» وهذه لغة بني عامر، وعليها جاء قوله تعالى (٥٦ ـ

(١) ومن ذلك أيضاً قولهم «عززت الناقة تعزز» ـ من باب كـرم ـ إذا ضاق مجـرى لبنها، وقـد جاء هـذا الفعل عنهم مدغماً ومفكوكاً، والأصل هو الإدغام.

(٢) ومن العرب من يبقي الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر، وهي لغة رديئة.

(٣) أصلهما: «ظلل، وملل» بوزن «علم».

٦٥): ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ وقوله جلت كلمته (٢٠ ـ ٩٨): ﴿الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً﴾[1].

الثالث: حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء، تقول: «ظِلْتُ، وَمِلْتُ» وهذه لغة أهل الحجاز.

حكم مضارعه:

إذا أسند إلى ضمير بارز ساكن ـ وذلك ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة ـ مجزوماً كان أو غير مجزوم، أو أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن مجزوماً؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «المحمدان يَمُدَّان، وَيخِفّانِ: ويَمَلّانِ، ولن يمُدَّا، ولن يَخِفّا، ولن يمَلّا، ولم يَمُدَّا، ولم يخِفّا، ولم يَمَلّا» وتقول: «المحمدون يمُدّون، ويَخفّون، ويملّون، ولن يَمَلّوا، ولم يَمُدّوا» وتقول: «أنت تَمَلِّينَ يا زينب، ولن تملّي، ولَمْ تمَلّي» وكذلك تقول: «يَمَلّ زيد، ولَنْ يَمَلَّ، ومحمد يَمَلُّ، ولَنْ يَمَلَّ»، قال الله تعالى (٢٨ ـ ٣٥): «سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ) وقال: (٢٠ ـ ٨١): (ولاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) وفي الحديث: لَنْ يَمَلَّ الله حَتَّى تَمَلّوا».

---

(١) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَظَلْتُ بِمَرْأَى شَائِقٍ وبِمَسْمَعٍ ... ألَا حَبَّذَا مَرْأَى هُنَاكَ ومَسْمَعُ

وقوله أيضاً:

ظِلْتُ فِيهَا ذَاتَ يَوْمٍ وَاقِفاً ... أَسْأَلُ المَنْزِلَ هَلْ فِيهِ خَبَرْ؟

وقد جمع عمر أيضاً بين الإتمام والحذف في بيت واحد، وهو قوله:

وَمَا مَلِلْتُ ولَكِنْ زَادَ حُبُّكُمُ ... وَمَا ذَكَرْتُكِ إلاّ ظِلْتُ كَالسَّدِرِ

فإن أسند إلى ضمير بارز متحرك ـ وذلك نون النسوة ـ وجب فَكُّ الإدغام، تقول: «النِّسَاء يَمْلَلْنَ، ويَشْدُدْنَ، ويَخْفِفْنَ».

وإن كان مسنداً إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر، وكان مجزوماً ـ جاز فيه الإدغام، والفك، تقول: «لم يَشُدَّ، ولم يَمَلَّ، ولم يَخِفَّ» وتقول: «لم يَشْدُدْ، ولم يَمْلَل، ولم يَخْفِفْ» والفك أكثر استعمالاً، قال الله تعالى (٢٠ ـ ٨١): ﴿ومَنْ يَحلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾ وقال: (٧٤ ـ ٦): ﴿ولاَ تَمْنُنْ تستكثر﴾، وقال (٢ ـ ٢٨٢): ﴿ولْيُمْلِلِ الذي عليه الحق ـ فَلْيُمْلِلْ ولِيُّهُ بالْعَدْلِ﴾.

حكم أمره:

إذا أسند إلى ضميرٍ ساكِنٍ وجَبَ فيه الإدغام، نحو «مُدَّا، ومُدُّوا، ومُدِّي» وإذا أسند إلى ضميرٍ متحرك ـ وهو نون النسوة ـ وجب فيه الفك، نحو «امْدُدْنَ» وإذا أسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران: الإدغام، والفك، والفك، أكثر استعمالاً، وهو لغة أهل الحجاز، قال الله تعالى (٣٦ ـ ١٩): ﴿واغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾.)

وسائر العرب على الإدغام، ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخِرِ:

فلغة أهل نجد فتحُهُ؛ قصداً إلى التخفيف، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه، وتشبهاً له بنحو «أيْنَ، وكَيفَ» مما بني على الفتح وقبله حرف ساكن؛ فهم يقولون: «غُضَّ، وظَلَّ[1]، وخِفَّ».

---

(١) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذي من باب «علم يعلم» نحو «ظل ومل» يلزم فيه فك الإدغام، فتقول: «اظلل، واملل» ولا يجوز الإدغام مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي، ومنهم من أنكر ذلك، وقال: إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن، والفاء محركة في المضارع، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه؛ فلم يكن هناك حاجة إلى الألف.

ولغة بني أسد كلغة أهل نجد، إلا أن يقَع بعد الفعل حرفٌ ساكنٌ، فإن وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل؛ فيقولون: غُضِّ طَرْفَكَ، وغُضِّ الطرف».

ولغةُ بني كعب الكسر مطلقاً؛ فيقولون «غُضِّ طَرْفَكَ، وغُضِّ الطرْفَ».

ومن العرب من يحرك الآخر بحركة الأول؛ فيقولون: «غُضُّ، وخِفِّ، وظَلِّ».

والضابط في وجوب الإدغام أو الفك أو جوازهما في الأنواع الثلاثة أن تقول:

(١) كل موضع يكون فيه مكان المثلين من السالم حرفان متحركان يجب فيه الإدغام، ألا ترى أن «مَدَّ» في قولك: «مَدَّ علي، والمحمدان مَدَّا» تقابل الدال الأولى صاد «نَصَرَ، ونَصَرَا» وتقابل الدال الثانية الراء، وهما متحركان؟

(٢) وكل موضع يكون فيه مكان ثاني المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لِعلة الاتصال بالضمير المتحرك يجب فيه الفَكُّ، ألا ترى أن «مد» في قولك: «مَدَدْتُ، ومَدَدْنَ» وكذلك «يَمُدُّ، ومُدَّ» في قولك: «يَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ» تقابل الدالُ الأولى فيهن الصادفي «نَصَرْتُ، ونَصَرْنَ، ويَنْصُرْنَ، وانْصُرْنَ» وهي متحركة، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهي ساكنة؟

(٣) وكل موضع يكون فيه مكان ثاني المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لغير العلة المذكورة يجوز فيه الفك والإدغام، ألا ترى أن الدال

الأولى في نحو «لَمْ يَمْدُدْ، وامْدُدْ» تقابل الصاد في نحو «لَمْ يَنْصُرْ، وَٱنْصُرْ» وأن الدال الثانية تقابل الراء وهي ساكنة لغير الاتصال بالضمير المتحرك[1]؟

وهذا الضابط مُطّرد في جميع ما ذكرنا.

الفصل الثالث
في المهموز، وأحكامه

وهو ـ كما يعلم مما سبق ـ ما كان في مُقابلة فائه، أو عينه، أو لامه هَمْزٌ:

فأما مهموز الفاء[2] فيجيء على مثال نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو أَخَذَ يَأخُذُ، وَأَمَرَ يأمر، وَأَجَرَ يَأجُرُ، وَأَكَلَ يَأكُلُ، وعلى مثال ضَرَبَ يَضْرِبُ، نحو أَدَبَ يأدِبُ[3]، وَأَبَرَ النخل يأبِرُهُ[4] وَأَفَرَ يأفِرُ[5] وَأسَرَ يأسِرُ، وعلى مثال فَتَح يَفْتَحُ، نحو أَهَبَ يأهَبُ[6] وَأَلَه يأله[7]، وعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو أَرِجَ يأرَجُ،

(١) لأن السكون في «لم يمدد» ونحوه للجزم، والسكون في «امدد» ونحوه للبناء.

(٢) وقد يخص هذا النوع باسم «المقطوع» لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها.

(٣) أدب فهو آدب: دعا إلى طعام، وأما أدب ـ بمعنى ظرف وحسن تناوله ـ فهو أديب؛ فإنه من باب كرم يكرم.

(٤) أبر النخل والزرع: أصلحه، وقد جاءُ من باب نصر أيضاً.

(٥) أفر: عدا، ووثب.

(٦) أهب: استعد.

(٧) أله: عبد، وأجار، وجاء من باب فرح، بمعنى تحير.

وَأشِرَ يأشَرُ، وَأَزِبَتِ الإبل تأزَبُ[١] وَأَشِحَ يأشَحُ[٢]، وعلى مثال حَسُنَ يحسُنُ، نحو أَسُلَ يأسُلُ[٣].

وأما الصحيح من مهموز العين فيجيء على مثال فتح يفتح[٤]، نحو رَأَسَ يَرْأَسُ، وسأل يسأل، وَدَأَبَ يَدْأَبُ، وَرَأَبَ الصَّدْعَ يرأبُهُ، وَعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو يَئِسَ ييأسُ، وَسئم يَسْأم، وَرَئِمَ يَرْأَمَ، وَيَئِسَ يَيْأَسُ، وَعَلَى مثال حَسُنَ يحسُنُ، نحو لؤُم يلؤُم.

وَأما مهموز اللام فيجيء على مثال ضرب يضرب، نحو: هَنَأَهُ الطعامُ يَهْنِئهُ[٥]، وَعَلَى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ، نحو سبأ يسبأ، وَخَتَأَهُ يختؤُهُ، وَخَجأَهُ يخجؤُه، وَخَسأه يَخْسَؤه، وَحكأ العُقْدَة يحكَؤُها[٦]، وَرَدَأَهُ يردَؤُه[٧]، وَعَلَى مثال علِمَ يَعْلَمُ، نحو صَدِيءَ يَصْدَأ، وَخَطِىءَ يَخْطَأ، وَرَزِيءَ يَرْزَأ، وَجَبِيءَ يَجْبأ[٨]، وَعَلَى مثال حَسُنَ يحسُنُ، نحو بَطؤ يَبْطُؤ، وَجَرُؤَ يَجْرُؤ، وَدنُؤَ يَدْنُؤ، وَعَلَى مثال نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو بَرَأ يَبْرُؤ[٩].

---

(١) أزبت الإبل: لم تجتر.

(٢) أشح - من باب فرح - غضب.

(٣) يقال: رجل أسيل الخد، أي لين الخد طويله.

(٤) ويجيء على مثال ضرب يضرب من المعتدل المثال كثيراً، نحو: وأل يئل، ووأى يئي.

(٥) وقد جاء هذا الفعل من باب نصر وفتح.

ويجيء على هذا المثال كثير من المعتل نحو: جاء يجيء، وقاء يقيء، وفاء يفيء.

(٦) حكأ العقدة، أي: شدها، ومثله أحكأها، واحتكأها.

(٧) ردأه به: جعله ردءاً وقوة وعماداً.

(٨) جبيء: ارتدع، وكره، وخرج، وتوارى، وجاء هذه الفعل على مثال فتح يفتح.

(٩) برأ المريض: نقه من مرضه، وجاء على مثال فتح وكرم وفرح.

ويجيء مثال نصر من مهموز اللام في المعتل الأجوف كثيراً، نحو: باء يبوء، وساءه يسوؤه، وناء ينوء.

حكمه:

حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم: لا يحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر ونحوها، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه؛ إلا كلمات محصورة: قد كثر دَوَرَانها في كلامهم فحذفوا همزتها قَصْداً إلى التخفيف، وهي:

أولًا: أخَذَ وَأَكَلَ. حذفوا همزتَهُما من صيغة الأمر، ثم حذفوا همزة الوصل فقالوا: «خُذْ وَكُلْ»[1] وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداء. ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقة بشيء، ولكنه غير ملتزمٍ التزامه في الابتداء[2] قال الله تعالى (٢ ـ ٣٢): ﴿خُذُوا مَا آتيناكم﴾، وقال سبحانه (٧ ـ ٣١): ﴿خُذُوا زينتكم﴾، وقال (٢ ـ ١٧٧): ﴿وَكُلُوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود مِنَ الفَجْر﴾، وقال (٧ ـ ٣١): ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا﴾.

فأما في المضارع: فلم يحذفوا الهمزة منها، بل أبقوها على قياس نظائرهما، قال الله تعالى (٧ ـ ١٤٤): ﴿وَأْمُرْ قومك يأخذوا بأحسنها﴾

(١) أصلهما: «أأخذ، أأكل» على مثال انصر، فحذفوا فاء الكلمة منهما فصارا «أخذ، أكل» فاستغنوا عن همزة الوصل؛ لأنها كانت مجتلبة للتوصل إلى النطق بالساكن وقد زال، فحذفوها، فصارا «خذ، وكل».

(٢) وتتميمهما على قياس نظائرهما ـ حينئذ ـ نادر، بل قيل: لا يجوز.

وقال جل شأنه (٤ ـ ٢): ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾.

ثانياً: أَمَرَ وسَأَلَ، حذفوا هَمْزَتَهُما من صيغة الأمر أيضاً، ثم حذفوا همزة الوصل استغناء عنها، فقالوا: «مُرْ، وسَلْ» إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء بالكلمة؛ فإن كانت مسبوقة بشيء لم يتلزموا حذفها، بل الأكثر استعمالاً عندهم في هاتين الكلمتين حينئذٍ إعَادَةُ الهمزةِ ـ التي هي الفاء أو العين ـ إليهما؛ قال الله تعالى (٣ ـ ٢١١): ﴿سَلْ بَنِي إسرائيلَ﴾ وقال (١ ـ ٧٢): ﴿فَاسْألوا أهل الذِّكْر إن كنتم لا تعلمون﴾، وقال (٢٠ ـ١٣٢): ﴿وَأْمُرْ أهلك بالصلاة﴾.

فأما في صيغة المضارع: فإنها لا تحذف، قال الله تعالى (٢ ـ ٤٤): ﴿أَتأْمُرونَ الناس بالبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أنفسكم﴾ وقال (٣ ـ ١٠١): ﴿كنتم خير أمة أُخْرِجت للناس تَأمُرونَ بالمعروف﴾، وقال (٥ ـ ١٠١): ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاء إن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ، وإن تَسْأَلُوا عنها﴾.

فَوَزْنُ «مُرْ، وخُذْ، وكُلْ» عُلْ، ووزن «سَلْ» فَلْ.

ثالثاً: رَأَى، حذفوا همزة الكلمة في صِيغَتَي المضارع والأمر، بعد نَقْل حركة الهمز إلى الفاء، فقالوا: «يَرَى، ورَهْ»[1]، قال تعالى (٩٦ ـ ١٤): ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ الله يَرَى﴾.

فوزن «يَرَى» يَفَلُ، ووزن «رَهْ» فَهْ.

---

(١) أصل «يرى» يرأى، على مثال يفتح، تحركت الياء ـ التي هي لام الكلمة ـ وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، ثم نقلوا حركة الهمزة ـ التي هي العين ـ إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين، واللام، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين. وأصل «ره» «ارأ» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، فنقلوا حركة الهمزة، ثم حذفوها حملاً على حذفها في المضارع، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها، فصار الفعل على حرف واحد، فاجتلبوا له هاء السكت.

رابعاً: أَرَى، حذفوا همزة الكلمة، وهي عينها في جميع صيغة: الماضي، والمضارع، والأمر[1]، وسائر المشتقات، قال الله تعالى (٣١ ـ ٥٣): ﴿سَنُرِيهِمْ آياتِنا في الآفاقِ﴾ وقال (٧ ـ ١٤٣): ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ وقال (٤ ـ ١٥٣): ﴿أَرِنَا الله جَهْرَةً﴾ وقال (٣١ ـ ٢٩): ﴿أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾.

فوزن «أَرَى» أَفَلَ، ووزن «يُرِي» يُفِلُ، ووَزْنُ «أَرِ» أفِ.

(تنبيه) إذا كان الفعل المهموز اللام على فَعَلَ، نحو «قَرَأَ، ونَشَأَ، وبَدَأَ» ثم أسند للضمير المتحرك: فعامة العرب على تحقيق الهمزة؛ فتقول: قَرَأْتُ، ونَشَأتُ، وبَدَأْتُ، وحكى سيبويه عن أبي زيد أن من العرب من يخفف الهمزة؛ فيقول: قَرَيْتُ، ونَشَيْتُ، وبَدَيْتُ، ومَلَيْتُ الإناءَ، وخَبَيْتُ المَتَاعَ، وذكر أنهم يقولون في مضارعه: أَقْرَ، وأخْبَا، وأنْشَا ـ بالتخفيف أيضاً ـ فعلى هذا لو دخل على المضارع جازم: فإن كان التخفيفُ بعد دخول الجازم كان التخفيفُ قياسياً، ولم تحذف الألف لاستيفاء الجازم حَظَّهُ قبل التخفيف، تقول: لم أقْرَا، ولم أبْدَا، ولم أنْشَا، وإن كان التخفيف قبل دخول الجازم كان التخفيف غير قياسي، ومع هذا لم يلزمك أن تحذف هذه الألف عند دخول الجازم، كما تصنع في الناقص، بل يجوز لك أن تحذفها كما يجوز لك أن تبقيها؛ فتقول:

---

(١) أصل أرى الماضي «أرأى» على مثال أكرم، تحركت الياء ـ التي هي اللام ـ وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفا، ثم نقلت حركة الهمزة ـ التي هي العين ـ إلى الفاء، ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين، وأصل يرى المضارع «يرئى» على مثال يكرم، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الفاء، ثم حذفت، وأصل «أر» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، ثم نقلت حركة الهمزة التي هي عين الكلمة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة حملاً على حذفها في المضارع.

لم أقْرَ، ولم أبْدَ، ولم أنْشَ، وتقول: لم أقْرَا، ولم أبْدَا، ولم أنْشَا، وهو الأكثر.

وقد يخفف مهموز العين - نحو سأل - فيقال فيه: سَالَ، وفي مضارعه: يَسَالُ، وفي أمْرِهِ: سَلْ[1].

وقد جاء على هذا قول الشاعر:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ الله فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالُوا، وَمَا صَدَقُوا

الفصل الرابع
في المثال، وأحكامه

وهو - كما علمت مما تقدم - ما كانت فاؤه حرف عِلَّةٍ[2]، وتكون فاؤه واواً، أو ياء ولا يمكن أن تكون ألفاً[3]، كما لا يمكن إعلال واوه أو

(١) وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر «سأل» شاذاً في القياس كما ذكرنا آنفاً، بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين: كالحذف في «خف، ونم» وأصل «سل» على هذا: اسأل، نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبله، ثم خففت الهمزة، واستغنى عن همزة الوصل، فصار «سال» فحذفت العين تخلصاً من التقاء الساكنين، ويذهب بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير في هذه الكلمة.

قال أبو رجاء: ويلزمه أن يكون «سل» بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم، مع أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوف الهمزة لغة عامة العرب.

(٢) إنما سمي «مثالاً» لأن ماضية مثل السالم في الصحة وعدم الإعلال، أو لأن أمره مثل أمر الأجوف، وقد يقال له «المعتل» بالإطلاق.

(٣) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يقع ابتداء، بخلاف الواو والياء، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقعا فاء، أما الألف فإنها تقع وسطاً وآخراً وإن لم تكن أصلية، نحو: قال، وباع، وخاف، ورمى، وغزا».

يائه.

فأما المثال الْوَاوِيُّ فيجيء على خمسة أَوْجُهٍ؛ الأول: «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو «وَبِيءَ، ووَجِعَ، ووَجِلَ، ووَجِمَتْ، ووَذِرَ، ووَسِخَ، ووَسِعَ، ووَسِنَ، ووَصِبَ، ووَضِرَ، ووَطِفَ، ووَطِيءَ، ووَغِرَ، ووَقِرَتْ أُذُنُهُ، ووَكِعَ، ووَلِعَ، ووَلِهَ، ووَهِلَ». الثاني: مثال «كَرُمَ يَكْرُمِ» نحو «وَثُرَ، ووَثُقَ، ووَجُزَ، ووَجُهَ، ووَخُمَ، ووَضُؤَ، ووَقُحَ». الثالث: مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو «وَجَأَ، ووَدَعَ، ووَزَعَ، ووَقَعَ، ووَهَبَ، ووَضَعَ، ووَلَغَ». الرابع: مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو «وَرِثَ، ووَرِعَ، ووَرِمَ، ووَفِقَ، ووَلِغَ». الخامس: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «وَعَدَ، ووَثَبَ، ووَجَبَ».

ولم يجيء من الواوي على مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ» إلا كلمة واحدة في لُغة بني عامر، وهي قولهم: «وَجَدَ يَجُدُ»[1]. وعليها قول جرير:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلاَ[2]

وأما المثال اليائي[3] فإن أمثلته في العربية قليلة جداً، وقد جاءت

(١) كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التي هي فاء الكلمة، ولا تحذف، لما ستعلمه قريباً، فكان حقهم أن يقولوا: يوجد ـ بوزان «ينصر» ـ غير أنهم حذفوا الوو قبل الضمة كما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة: شذوذاً، واستثقالاً.

(٢) تقنع: روى، الحوائم: العطاش، غليلا: حرارة عطش، يقول: لو أنك تشائين لورى المحب بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش، وذلك في يدك بترك المجانبة والهجر.

(٣) لم أجد أحداً من العلماء قد بين هذا، ولكني أردت ذكره تتميماً للبحث، وقد راجعت القاموس والمختار والمصباح؛ لاستيعاب ما جاءوا به وبيان أبوابه التي ورد عليها، والعلة في ترك الصرفيين لهذا النوع سلامة فائه في سائر تصاريفه.

على أربعة أوجه؛ الأول: مثال «عَلِمَ يَعْلَم» نحو يَبِسَ، وَيَتِمَ، وَيَقِظَ، وَيَقِنَ، ويَئِسَ». الثاني: مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو «يَفَعَ، ويَنَعَ»[1] الثالث: مثالُ «نَصَرَ يَنْصُرُ» نحو «يَمَنَ» الرابع: مثالُ «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «يَنَعَ[2]، وَيَسَر».

حكم ماضيه:

ماضي المثال ـ سواء أكان واوياً أم كان يائياً ـ كماضي السالم في جميع حالاته[3] تقول: «وعَدْتُ، وعَدْنَا، وعدْتَ، وعَدْتِ، وعَدْتُمَا، وعَدْتُمْ، وعَدْتنَّ، وعَدَ، وعَدَتْ، وعَدَا، وعَدَتَا، وعَدُوا، وعَدْنَ» وتقول: «يَسَرْتُ، يَسَرْنَا، يَسَرْتَ، يَسَرْتِ، يَسَرْتُمَا، يَسَرْتُمْ، يَسَرْتُنَّ، يَسَرَ، يَسَرَا، يَسَرَتَا، يَسَرُوا، يَسَرْنَ».

حكم مضارعه وأمره:

أما اليائيُّ فمثل السالم لا يحذف منه شيء[4]، ولا يُعَلُّ نوع من أنواع الإعلال.

---

(١) و(٢) جاء هذا الفعل من بابين كما ترى.

(٣) المراد أنه لا يعتل بأي نوع من أنواع الإعلال؛ لأن جميعها غير ميسور فيه؛ وبيان ذلك أن الإعلال ثلاثة أنواع: إعلال بالقلب، وإعلال بالسكون، وإعلال بالحذف؛ أما الإعلال بالقلب فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلبها إلا حرفاً من أحرف العلة؛ إذ هو الغالب في هذا النوع، وحرف العلة لا يكون إلا ساكناً، ولا يمكن الإبتداء بالساكن؛ فلا يكون حرف العلة في مكان الفاء؛ وأما الإعلال بالسكون فغير مقدور؛ وعلته ظاهرة؛ وأما الإعلال بالحذف فإما أن تحذف ولا تعوض عن المحذوف شيئاً فيكون غبناً وإلباساً بصورة الأمر، وإما أن تحذف وتعوض: في الأول أو في الآخر، فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر.

(٤) وشذ من ذلك كلمتان حكاهما سيبويه وهما يسر يسر ـ كوعد يعد ـ ويئس يئس؛ ـ كوهم يهم ـ في لغة..

وأما الواوي فتحذف واوه من المضارع والأمر وجوباً، بشرطين:

الأول: أن يكون الماضي ثلاثياً مجرداً[1] نحو «وَصَلَ، وورِثَ».

الثاني: أن تكون عين المضارع مكسورة: سواء أكانت عين الماضي مكسورة أيضاً، نحو «ورِثَ يَرِثُ، ووثِقَ يَثِقُ، ووفِقَ يَفِقُ، ووعِمَ يَعِمُ» أم كانت عين الماضي مفتوحة، نحو «وصَلَ يَصِلُ، ووعدَ يَعِدُ، ووجب يَجِبُ، ووصف يصِفُ».

فإن اختل الشرط الأوَّل: بأن كان الفعل مزيداً فيه نحو «أوْجَبَ، وأوْرَقَ، وأوْعَدَ، وأوْجَفَ» ونحو واعَدَ، وواصل، ووازَر، وواءَلَ» لم تُحْذَف الواو لعدم الياء المفتوحة[2]، تقول: يُوجِبُ، ويُورِقُ، ويُوهِدُ، ويُوجِفُ،، ويُوَاعِدُ، ويُوَاصِلُ، ويُوازِرُ، ويُوائل».

وإن اختل الشرط الثاني: بأن كانت عين المضارع مضمومة، أو مفتوحة ـ لم تحذف الواو لعدم الكسرة[3] تقول: «يَوْجُهُ، ويَوْجُزُ، ويَوْضُؤُ، ويَوْخُمُ، ويَوْقُحُ» وكذا «يَوْجَلُ، ويَوْهَلُ» وفي القرآن الكريم: (١٥ ـ ٥٣): ﴿لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾.

ولم يشذّ من المضارع المضموم العين إلا كلمة واحدة، وهي «يَجُدُ» في لغة عامر، وقد تقدمت.

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عِدَّةُ أفْعَالٍ: فسقطت الواو

---

(١) وحينئذ يكون حرف المضارعة مفتوحاً، ولهذا فإن أكثر الصرفيين يجعل الشرط فتح حرف المضارعة.

(٢) و (٣) ولهذا لو كان نحو «وعد، ووصف، وورث، ووعم» مبنياً للمجهول لم تحذف الواو من مضارعه، تقول: «يوعد، ويوصف، ويورث، ويوعم» بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر.

فيها، وقياسُهَا البقاء، وهي: يَـذَرُ، وَيَسَعُ، وَيَـطَأُ، وَيَلَعُ، وَيَهَبُ، وَيَدَعُ، وَيَزَعُ، وَيَقَعُ، وَيَضَعُ، وَيَلَغُ»[1].

وشذت أفعال مكسـورة العين في المضارع وقـد سلمت من الحذف في لغة عُقَيْل، وهي: «يَوْغِرُ، وَيَوْلِهُ، وَيَوْلِغُ، وَيَوْجِلُ، وَيَوْهِلُ» وهي عند غير عقيل: مفتوحة العين، أو محذوفة الفاء.

والأمـر ـ في هـذا كله ـ كـالمضـارع، إلّا فيمـا سلمت واوه من الحذف، وهو مفتوح العين أو مكسورها؛ فإن الـواو في هذين تقلب يـاء؛ لوقوعها ساكنة إثر همزة الوصـل المكسورة، تقـول: «إيجَلْ، إيهَـلْ، إيغَرْ» بكسـر العـين عند عقيل، وفتحها عند غيرهم.

وتقول في أمر المحذوف الفاء: «رِثْ، وَثِقْ، وَفِقْ، وَعِمْ، وَصِـلْ، وَعِدْ، وَصِفْ» وتقول أيضاً: «ذَرْ، وَسَعْ، وَطَأْ، وَلَعْ، وَهَبْ، وَدَعْ، وَزَعْ، وَلَغْ».

وإنما حذفت الواو في الأمر ـ مع عدم وجود الياء المفتوحة ـ حمـلاً على حذفها في المضارع؛ إذ الأمر إنما يقتطع منه.

(تنبيهان): الأول: إذا كان مصـدر الفعل المثـال الواويّ على مثـال «فِعْل» ـ بكسر الفاء ـ جاز لك أن تحذف فاءه[2]، وتُعَوِّضَ عنهـا التاء بعـد

---

(١) إعلم أن كثيراً من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عـدا «يطأ ويسـع» جاء مـوافقاً للقيـاس، مـدعياً أن أصـل هذه الأفعـال جميعها مكسـور العين على مثال «يضـرب» وقد حـذفت الـواو للياء المفتـوحـة والكسـرة، وبعـد الحـذف فتحـوا العين استثقـالاً لاجتمـاع الكسـرة وحـرف الحلق، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو، أما «يطأ، ويسـع» فهما شـاذان إجماعـاً، لأن ماضيهما مكسور العين فقياسه فتح عين المضارع، وأما «يذر» فمحمول على «يدع» لأنه بمعناه.

(٢) وشـذ الحذف مـع التعويض في غيـر المصدر، نحـو «رقة ـ اسم للفضـة، وحشة ـ اسم لـلأرض الموحشة ـ وجهة ـ اسم للمكان الذي تتوجه إليه».

لامِهِ، نحو «عِدَةٍ، وَزِنَةٍ، وَصِفَةٍ» وتعويضُ هذه التاء واجب: لا يجوز عدمُهُ عند الفراء، ومذهب سيبويه ـ رحمه الله! ـ أن التعويض ليس لازماً، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه[1]، تمسكاً بقول الفضل بن العباس:

إن الْخَلِيطَ أجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

الثاني: إذا إردت أن تبني على مثال «افتعل»، من المثال الواويّ أو اليائيّ لزمك أن تقلب فاءَه تاء، ثم تدغمها في تاءِ افتعل، ولا يختص ذلك بالماضي، ولا بسائر أنواع الفعل، بل جميعُ المشتقات وَأصْلُهَا في ذلك سواء، تقول: «اتَّصَلَ، وَاتَّعَدَ، وَاتَّقَى، يَتَّصِلُ، وَيَتَّعِدُ، وَيَتَّقِي، اتَّصِلْ، وَاتَّعِدْ، وَاتَّقِ، اتِّصَالاً، وَاتِّعَاداً، وَاتِّقَاءً؛ فهو مُتَّصِلٌ، وَمُتَّعِدٌ، وَمُتَّقٍ ـ إلخ»، وتقول «اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، اتِّسَاراً ـ إلخ».

والأصْلُ «اوْتَصَلَ» فقلبت الواو تاء فصار «اتتصل» فلم يكن بُدٌّ من الإدغام، لوقوع أوَّل المتجانسين ساكناً، وثانيهما متحركاً، وكذا الباقي.

الفصل الخامس
في الأَجْوَفِ، وأحكامه

وهو[2] ـ على ما سبقت الإشارة إليه ـ ما كانت عَيْنُه حَرْفاً من أحرف العلة وهو على أربعة أنواع، لأن عينه إما أن تكون واواً، وإما أن تكون ياء، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها، وإما أن تُقْلب ألفاً.

(١) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة

(٢) ويقال له: «ذو الثلاثة» لأن أكثره يكون على ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف، والأقل محمول على الأكثر، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم.

فمثال ما عينه واو باقية على أصلها «حَوِل، وعَوِر، وصَاولَ، وقَاولَ، وحَاول، وتقَاولاَ. وتَحاورَا، واشْتَوراَ، واجْتَورا».

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفاً «قَام، وصَام، ونَام، وخَاف، وأقَام، وَأجَاع، وَانْقَاد، وانْآد، واسْتَقَام، واسْتَضَاءَ».

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها «غَيِدَ، وحَيِدَ، وصَيَدَ، وبَايَعَ، وشَايَعَ، وتَبَايَعا، وتَسَايَفَا».

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفاً «بَاعَ، وجَاءَ، وأَذَاعَ، وأَفَاءَ، وامْتَار، واسْتَرَاب، واسْتَخَارَ».

ويجيء مجرده بالاستقراء على ثلاثة أوجه، الأول: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» واوياً كان أو يائياً، نحو «خَافَ يخَافُ، ومَاتَ يمَاتُ[1]، وهَاب يهَابُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ، وغَيِدَ يَغْيَدُ» والثاني: «نَصَرَ يَنْصُرْ» ولا يكون إلا واوياً، نحو «مَاجَ يَمُوجُ، وذَابَ يَذُوبُ» الثالث: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» ولا يكون إلا يائياً، نحو «طَابَ يَطِيبُ، وعَاشَ يَعِيشُ» ولم يجيء على غير هذه الأوجه[2].

حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به:

يجب تصحيح عينه ـ أي بقاؤها على حالها، واواً كانت أو ياء ـ في المواضع الآتية، وهي:

---

(١) لغة في «مات يموت».

(٢) وردت كلمة واحدة على مثال كرم يكرم، وهي قولهم «طال يطول» عند بعض العلماء، وهي عند غيرهم من باب نصر.

أولاً: أن يكون على مثال فَعِلَ ـ بكسر العين[1] ـ بشرط أن يكون الوصف منه على زنة «أفْعَلَ» وذلك فيما دَلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ، نحو «حَوِلَ فهو أحْوَل، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ، وحَيِدَ فهو أحْيَدُ، وغَيِدَ فهو أغْيَدُ» فإن كان على مثال فَعَلَ ـ بفتح العين ـ اعتلت عَيْنُه ـ أي: قلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ـ نحو «بَاعَ، وعَاثَ، وقَالَ، وصَامَ» وإن كان على مثال فَعِلَ ـ بالكسر ـ لكن الوصفُ منه ليس على مقال أفْعَلَ وجب إعلالُه أيضاً، نحو «خَافَ فهو خَائِفٌ، ومَاتَ فهو مَيِّتٌ».

وَشَذَّ الإعلال في نحو قول الشاعر:

وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّي ... أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا[2]

ثانياً: أن يكون على صيغة «فَاعلَ»: سواء أكانت العين واواً، نحو «حَاوَلَ، وَجَاوَلَ، وَقَاوَلَ، وَصَاوَلَ» أم كانت العين ياء نحو «بَايَعَ، وَضَايَقَ، وَبَايَنَ، ودَاينَ» وعلة وجوب تصحيح هذه الصيغة أن ما قبل العين ساكن مُعْتَلٌّ ولا يقبل إلقاء حركة العين عليه.

ثالثاً: أن يكون على مثال «تَفَاعَلَ»: سواء أكانت العين واواً، نحو

(١) إنما أعلوا فعل ـ بفتح العين ـ ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أفعل مع وجود العلة المقتضية للإعلال في كليهما، وهي تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما ـ لعلة اقتضت التصحيح في المكسور بشرطه، وهي أن الأصل في الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتا: افعل، وافعال ـ بتشديد اللام فيهما ـ نحو أعمش وأعماش، وأحمر وأحمار، وهاتان الصيغتان يجب فيهما التصحيح لسكون ما قبل العين، نحو أحول وأعور، وأحوال وأعوار، وأغيد، وأحيد، واغياد، واحياد، وصيغة فعل ـ بكسر العين ـ الذي الوصف منه على أفعل ـ مقتطعة من هاتين؛ فبقيت على ما كان لها قبل الاقتطاع وهو التصحيح.

(٢) الهمزة في قوله «أعارت» للاستفهام، والألف في آخر قوله «تعارا» منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.

«تَجاولاَ، وَتَصَاوَلاَ، وَتَقَاولاَ، وَتَفَاوتَا، وَتَنَاوَشَا، وَتَهَاوَنَا» أم كانت العين ياء نحو «تَدَايَنَا، وتَبَايَعَا، وتَبَايَنا، وتَزَايَدَ، وتَمَايَـدَ» والعلة في وجوب تصحيح هذه الصيغة هي العلة السابقة في «فَـاعَلَ» قال تعالى (٢ ـ ٢٨٢): ﴿إِذَا تَدَايَنتُمْ﴾.

رابعاً: أن يكون عَلَى مثال «فَعَّـلَ» ـ بتشديد العين ـ سواء أكان واوياً، نحو «سَوَّلَ، وعَوَّلَ، وسَوَّفَ، وكَوَّرَ، وهَوَّنَ، وهَوَّمَ» أم كان يائياً، نحو «بَيَّنَ، وَبيَّتَ، وسَيَّرَ، وخَيَّرَ، وزَيَّنَ، وصَيَّرَ» ولم تعتل العين فراراً من الإلباس؛ إذ لو قلبتها ألفاً لقلت في «بَيَّنَ» مثلاً: «بَايَنَ»، قال تعالى (٥ ـ ٣٠): ﴿فَطَوَّعَتْ له نَفْسُهُ﴾.

خامساً: أن يكون عَلَى مثال «تَفَعَّلَ» سواء أكان واوياً نحو «تَسَوَّلَ، وتَسَـوَّرَ، وتَهَوَّعَ، وتَقَـوَّلَ، وتلَوَّنَ، وتَأَوَّلَ» أم كان يائياً، نحو «تَـطَيَّبَ، وتَغَيَّبَ، وتَمَيَّـزَ، وتَصَيَّدَ، وَتَشَيَّـعَ، وتَرَيَّثَ» والعلة هي علة السابق، قال الله تعالى (٣٨ ـ ٢١): ﴿إِذْ تَسَـوَّرُوا المِحْـرابَ﴾ وقال سبحانه (١٤ ـ ٤٥): ﴿وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾.

سادساً: أن يكون على مثال «افْعَلَّ» سواء أكان واوياً نحو «احْوَلَّ، واعْوَرَّ، واسْوَدَّ» أم كان يائياً، نحو «ابْيَضَّ، واغْيَدَّ، واحْيَدَّ» ولم تُعَلَّ العينُ لسكون ما قبلها، ولم تنقل حركتها إلى الساكن ـ مع أنه حَرْفٌ جَلْدٌ يقبل الحركة ثم تُـعَلَّ فراراً من التقاء الساكنين، ومن الإلباس، قال الله تعالى (٣ ـ ١٠٦): ﴿فَـأَمَّا الَّـذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُـوهُهُمْ﴾ وقال (٣ ـ ١٠٧): ﴿أَمَّـا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾.

سابعاً: أن يكون على مثال «افْعَال» سواء أكان واوياً نحو «احْوَال،

واعْوَارَّ» أم كان يائياً، نحو «ابْيَاضَّ، واغْيَادَّ» والعلة في وجوب تصحيحه هي علة السابق.

ثامناً: أن يكون على مثال «افْتَعَلَ» وذلك بشرطين؛ أحدهما: أن تكون عينُه واواً، والثاني: أن تدل الصيغة على المفاعلة، نحو «اجْتَوَرُوا، واشْتَوَرُوا، وازْدَوَجُوا» فإن كانت العين ياء سواء أكانت الصيغة دالة على المفاعلة أم لم تكن، نحو «ابْتَاعُوا، واسْتَافُوا، واكْتَال، وامْتَارَ» ـ وجب إعلالُه، وكذلك إن كانت العين واواً لم تدل الصيغة على المفاعلة، نحو «اسْتَاكَ، واسْتَاقَ، واسْتَاءَ، واقْتَادَ».

ويجب الإعلال فيما عدا ذلك، وهو ـ عدا ما سبق ـ صِيَغُ: «أَفْعَلَ، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ» نحو «أَجَابَ، وأَقَامَ، وأَهَابَ، وأَخَافَ»[1]، ونحو «انْقَادَ، وانْدَاحَ، وانْمَاحَ، وانْمَاعَ»[2]، ونحو «اسْتَقَام، واسْتَقَال، واسْتَرَاحَ، واسْتَفَادَ»[3].

وقد وردت كلماتٌ على صيغة «أفعَلَ» وكلماتٌ على صيغة «اسْتَفْعَلَ» مما عينُه حرفُ علةٍ من غير إعلال، من ذلك قولهم: «أغْيَمَتِ السماء، وأغْول الصبيُّ، واسْتَحْوذَ عليهم الشيطانُ، واسْتَنْوقَ الجملُ،

---

(١) أصل «أقام» ونحوه: أقوم: ـ على مثل أكرم ـ نقلت حركة الواو ـ أو الياء ـ إلى الساكن قبلها، ثم يقال: تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال، فقلبت ألفاً، فصار أقام، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولاً. وبالقلب بعده.

(٢) أصل «انقاد» ونحوه: انقود ـ على مثال انكسر ـ وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها، فلزم قلبها ألفاً، فصار «انقاد» فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده.

(٣) أصل استفاد ونحوه: استفيد ـ على مثال استغفر ـ فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، ثم قلب حرف العلة ألفاً كما في أقام؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب.

واستتيستِ الشاة، واسْتَغْيَل[1] الصبيُّ، وقال عمر بُن أبي ربيعة:

صَـدَدْتِ فأطْـوَلْتِ الصُّـدُودَ؛ وقَلَّمَـا وِصَـال على طُـول الصُّـدُودِ يَـدُومُ

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه؛ فذهب أبو زيد والجوهري إلى أنه لغة فصيحة لجماعة من العرب بأعيانهم[2] وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يُقَاسُ عليه، وفَرَقَ ابن مالك بين ما سمع من ذلك وله ثلاثي مجرد ـ نحو «أَغْيَمَتِ السماء»، فإنه يقال «غَامَتِ السماءُ» فمنع أن يكون التصحيح في هذا النوع مطرداً، وما ليس له ثلاثي مجرد ـ نحو «اسْتَنْوَقَ الجملُ» ـ فأجاز التصحيح فيه[3].

حكم الماضي عند اتصال الضمائر به:

أما الصيغ التي يجب فيها التصحيح، فإن حكمها كحكم السالم: لا يحذف منها شيء، سواء أكان الضمير ساكناً أم كان متحركاً، تقول: «غَيِدْتَ، وَحوِلْتَ، وَغَيِدَا، وَحَوِلا، وَغَيِدُوا، وَحَوِلُوا» وتقول: «حَاوِلْتَ، ودايَنْتُ، وَحَاوَلاَ، وَدَايَنَا، وَحَاوَلُوا، وَدَايَنُوا» وكذا «تَقَاوَلْتَ، وتمايَدْتَ،

(١) أي: شرب الغيل ـ بفتح فسكون ـ وهو لبن الحامل.

(٢) أي: فيجوز على لغتهم قياس ما لم يسمع على ما سمع.

(٣) والذي نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب، وإن لم نجد أحداً من العلماء ذكره صراحة ـ هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في مواضعها الأربعة ـ ونستثني من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة في الفعل؛ لثقل اجتماعهما حينئذ ـ ليست أمراً واجباً كقلب الواو أو الياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه؛ فالعلل المقتضية للإعلال عندنا نوعان: أحدهما موجب، والآخر مجوز، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال، وجاء فيها التصحيح على الأصل، وقد ذكر العلماء في كل ما جاء مصححاً منها خلافاً في أنه شاذ أو لغة لجماعة من العرب.

وتَقَاوَلَا، وتمايَدَا» وكذا «عَوَّلْتَ، وبَيَّنْتَ، وَعَوَّلَا. وَبَيَّنَا - إلخ».

أما الصيغ التي يجب فيها الإعلال، فإن أسندت الى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التأنيث؛ بقيت على حالها، تقول: بَاعَا، وقَالَا، وخَافَا، وابْتَاعَا، واسْتَاكَا، وابْتَاعُوا، واسْتَاكُوا، وأجَابَا، وأَهَابَا، وأَجَابُوا، وأَهَابُوا، وانْقَادَا، وانْمَاعَا، وانقَادُوا، وانمَاعُوا، واسْتَقَاما، واسْتَفَادَا، واسْتَقَامُوا، واسْتَفَادُوا».

وإن أسندت إلى ضمير متحرك وجَبَ حَذْفُ العين: تخلصاً من التقاءُ الساكنين.

وحينئذ فجميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها، تقول: «ابْتَعْتُ، واسْتَكْتُ، وأَجَبْتُ، وأَهَبْتُ، وانقَدْتُ، واستَقَمْتُ، واستَفَدْتُ»[1] إلخ.

وأما الثلاثي المجرد: فإن كان على «فَعِلَ» بكسر العين - وذلك باب «عَلِمَ» - وجب كسر الفاء إيذاناً بحركة العين المحذوفة، ولا فرْقَ في هذا النوع بين الواوي واليائي، تقول: «خِفْتُ، ومِتُّ، وهِبْتُ»[2] وإن كان على مثال «فَعَلَ» - بفتح العين - وذلك باب «ضَرَبَ» وباب «نَصَرَ» فُرِقَ بين الواويِّ واليائي؛ فتضم فاءُ الواوي - وهو باب «نَصَرَ» - إيذاناً بنفس الحرف المحذوف، وتكسر فاء اليائي - وهو باب «ضَرَبَ» لذلك السبب.

---

(١) لا يخفى عليك أن أصل «أجبت» وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد الإعلال بالنقل والقلب «أجاب» فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزمهم إسكان الآخر، والألف قبله ساكنة، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين.

(٢) أصل «خفت» وأخواته «خاف» بعد الإعلال الذي سبق بيانه، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة على حركة العين التي حذفوها.

تقول: «صُمْتُ، وقُدْتُ، وقُلْتُ[١]» وتقول: «بِعْتُ، وطِبْتُ. وعِشْتُ[٢]» وإن كان مضموم العين على فعُلَ - حَذفت العين وضمت الفاء للدلالة على الواو؛ نحو «طُلْتَ» قال الله تعالى: (١٩ - ٥): ﴿وإنِّي خِفْتُ المَوَالِيَ مِنْ ورَائِي﴾. وقال سبحانه (٢٠ - ٦٨): ﴿قُلْنَا لا تخَفْ إنَّكَ أنْتَ الأعْلَى﴾ وقال جل شأنه (١٩ - ٢٣): ﴿يا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هذا﴾[٣]، وقال (١٤ - ١٠): ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾. وقال (٤١ - ١١): ﴿قَالَتَا أتَيْنَا طَائِعينَ﴾ وقال (١٥ - ١٩): ﴿قَالُوا إنْ نَحْنُ إلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾.

حكم مضارعه:

أما المضارع من الصيغ التي يجب التصحيحُ في ماضيها فهو على غرار المضارع من السالم: لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغيير، تقول: «غَيِدَ يَغْيَدُ، وَحَوِرَ يَحْوَرُ، ونَاوَلَ يُنَاوِلُ، وبَايَعَ يُبَايِعُ، وسَوَّلَ يُسَوِّلُ، وَبيَّنَ يُبيِّنُ، وَتَقَوَّلَ يَتَقَوَّلُ، وتَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ، وتَبَايَعَ يَتَبَايَعُ، وتَهَاوَنَ

(١) أصل «قلت» وأخواته «قال» فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التي سبق بيانها، وحركوا الفاء بالضمة إشعاراً بأن المحذوف واو.

(٢) أصل «طبت» وأخواته «طاب» فحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا، وحركوا الفاء بالكسرة إيذانا بأن المحذوف ياء.

ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر في الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى الضمير المتحرك في موضعين، الأول: إذا كانت العين المحذوفة مكسورة، والثاني: إذا كانت العين مفتوحة وأصلها الياء، ولكن الكسرة في الأول إيذان بالحركة، وفي الثاني إيذان بالحرف، وتضم في موضعين أيضاً بهذه المنزلة.

(٣) قرىء في هذه الآية بكسر الميم وضمها: أما من كسرها فعنده أن الكلمة من باب علم يعلم كخاف، وأما من ضمها فعنده أنها من باب نصر ينصر كقال يقول، وهما لغتان سبقت الإشارة إليهما.

يَتَهَـاوَنْ، وآحْوَلَّ يَحْـوَل، واغْيَدَّ يَغْيَـدُّ، واجْتَوَرَ يَجْتَـوِرُ، واحْوَالَّ يَحْـوَالُّ، واغْيَادَّ يَغْيَادُّ».

واما المضارع مما يجب فيه الإعـلال؛ فإنـه يعتل أيضـاً، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع:

الأول: نـوع يعتـل بـالقلب وحـده، وذلــك المضـارع من صيغتي «انْفَعَلَ وافْتَعَلَ»[1]؛ فـإنَّ حرف العلة فيهمـا ينقلب ألفاً لتحـركه وانفتـاح ما قبله، نحـو «انْقَادَ يَنْقَـادُ، وانْدَاحَ يَنْـدَاحُ، واخْتَارَ يَخْتَـارُ، واشْتَـارَ الْعَسَـل يَشْتَارُهُ».

والأَصْلُ في المضارع «يَنْقَوِدُ، ويَخْتَيِرُ» على مثـال ينطلق ويجتمـع، فوقَعَ كل من الواو والياء متحركاً بعد فتحـة فانقلب ألفـاً؛ فصارا «يَخْتَـارُ، ويَنْقَادُ».

الثاني: نوع يعتل بالنقل وحده، وذلك المضارع من الثلاثي، الذي يجب فيه الإعلال، ما لم يكن من باب «علم يعلم»؛ فـإنك تنقـل حركـة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح الـذي قبله، نحو «قَـالَ يَقُولُ، وبَـاعَ يَبِيعُ».

والأَصْلُ في المضارع: «يَقْـوُلُ، ويَبْيِعُ» على مثـال ينصر ويضـرب؛ نقلت الضمـة من الواو والكسـرة من الياء إلى السـاكن الصحيح قبلهمـا؛ فصار «يَقُول. ويَبِيعُ».

---

(١) أما صيغة انفعل فتعل دائماً: واواً كانت العين أو ياء، ولا فرق في هذه الصيغة بين جميع معانيها، وأما صيغة افتعل فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واواً وكانت الصيغة دالـة على المفاعلة، فالكلام هنا على غير المستوفي هذين الشرطين من هذه الصيغة.

الثالث: نوع يعتل بالنقل والقلب جميعاً، وذلك مضارع الثلاثي الذي يجب فيه الإعلالُ إذا كان من باب «عَلِمَ يَعْلَمُ» والمضارع الواوي من صيغتي «أفْعَلَ واسْتَفْعَلَ» نحو «خَافَ يَخَافُ، وهَابَ يَهَابُ، وكَادَ يَكَادُ» ونحو «أَقَامَ يُقِيمُ، وأَجَابَ يُجِيبُ، وأَفَادَ يُفِيدُ» ونحو «اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ، واسْتَجَابَ يَسْتَجِيبُ، واسْتَفَادَ يَسْتَفِيدُ».

والأصْلُ في مضارع الأمثلة الأولى: «يَخْوَفُ» على مثال يَعْلَمُ - فنقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها؛ فصار «يَخَوْفُ» ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآنَ؛ فصار «يَخَافُ».

والأصْلُ في مضارع الأمثلة الثانية: «يُقْوِمُ» على مثال يُكْرِمُ، فنقلت كسرة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصار «يُقِوْمُ» ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثْرَ كسرة[1]، فصار «يُقِيمُ».

والأصْلُ في مضارع الأمثلة الثالثة: «يَسْتَقْوِمُ» على مثال يستغفر، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، فصار «يَسْتَقِوْمُ» ثم قلبت الواو ياء لُوقوعها ساكنة إثْرَ كسرة، فصار «يَسْتَقِيمُ»[2].

وَقِسْ على ذلك أخواتهن.

واعلم أنه يجب بقاء المضارع على ما استقرَّ له من التصحيح أو الإعلال ما دام مرفوعاً أو منصوباً، فإذا جُزِمَ: فإن كان مما يجب تصحيحه بقي على حاله، وإذا كان مما يجب إعلاله - بأي نوع من أنواع الإعلال -

(١) و (٢) من هنا نعلم أنه لو كانت العين في صيغتي «أفعل، واستفعل» ياء في الأصل لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط، فلو بنيت على إحداهما من «بان» لقلت: «أبان يبين واستبان يستبين» ولم يكن في المضارع إلا نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.

وجب حذفُ حرف العِلّةِ تخلصاً من التقاء الساكنين، تقول «يَخَافُ التقيُّ من عذاب الله، ولن يَسْتَقِيمَ الظِّلُّ وَالعُودُ أعْوَجُ، ولو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ، وَإِنْ تَسْتَقِمْ تَنْجَحْ» ويعود إليه ذلك الحرفُ المحذوف: إذا أسند إلى الضمير الساكن، نحو «لا تَخَافُوا» أو أكِّدَ بإحْدَى نُونَي التوكيد، نحو «وَإمَّا تَخافَنَّ»، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

حكم أمره:

قد عرفت غير مرة أن الأمر مُقْتَطَع من المضارع: بحذف حرف المضارعة، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، وعلى هذا فالأمرُ من الأجوف الذي تصحُّ عينهُ في الماضي والمضارع مثلُ الأمر من السالم، تقول: «آغْيَدْ، وَبَيِّنْ، وَآجْتَوِرَا»وما أشبه ذلك.

والأمرُ من الأجوف الذي تعتل عين ماضيه ومضارعه مثلُ مضارعه المجزوم: يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن، أو يؤكد بإحدى النونين، تقول: «خَفْ، وَاسْتَقِمْ، وَأَجِبْ» وتقول: «خَافِي رَبَّكِ وَهَابِي عِقَابَهُ» وتقول «خَافَنَّ خَالِقَكَ» ونحو ذلك.

حكم إسناد المضارع للضمير:

إذا أسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقي على ما استحقه من الإعلال أو التصحيح، ولم تحذف عينه ولو كان مجزوماً، تقول: «يَخَافَانِ، ويَخَافُونَ، وتَخَافِينَ، ولنْ يَخَافَا، ولَنْ يَخَافُوا، ولَنْ تَخَافِي، ولم تَخَافَا، ولم تَخَافُوا، ولم تَخَافِي» وكذا الباقي من الْمُثُل.

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُ[1] إن كان مما يجب فيه الإعلال، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً، تقول «النِّسَاءُ يَقُلْنَ، ولَنْ يَثْبْنَ، ولم يَرُعْنَ».

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:

الأمرُ كالمضارع المجزوم: فلو أنه أسند إلى الضمير الساكن رَجَعَتْ إليه العينُ التي حُذِفَتْ منه حالَ إسنادِهِ للضمير المستتر، تقول: «قُولاَ، وخَافَا، وبِيعَا، وقُولُوا، وخَافُوا، وبِيعُوا، وقُولي، وخَافِي، وبِيعِي» وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة[2]، تقول: «قُلْنَ، وخَفْنَ، وبِعْنَ» قال الله تعالى (٢٠ ـ ٤٤): ﴿فقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً﴾ وقال (٢ ـ ٨٣): ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾ وقال (١٠ ـ ٨٩): ﴿فَاسْتَقِيما وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾ وقال (٧٣ ـ ٢٠): ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾ وقال (١٧ ـ ٧٨): ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ وقال (٣٣ ـ ٣٢): ﴿وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً﴾ وقال (٤٦ ـ ٣١): ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ﴾.

---

(١) حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين، لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة يبنى على السكون، وحرف العلة ساكن أيضاً، والأمر ساكن الآخر في حالتي تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة، فلهذا تحذف عينه للعلة نفسها، فإذا أسند إلى الضمير الساكن تحرك آخره، فزالت العلة المقتضية للحذف فترجع العين.

(٢) صورة فعل الأمر المسند إلى نون النسوة مثل صورة الفعل الماضي المسند إليها، ولكنهما يختلفان في التقدير، فأصل «قلن» الأمر: «قولن» فالمحذوف واو، وضمة القاف أصل في صيغة الأمر، وأصل «قلن» الماضي: «قالن» فالمحذوف ألف، وهذه الألف منقلبة عن واو، وضمة القاف عارضة عند الإسناد؛ للدلالة على أن المحذوف أصله الواو كما تقدم، ومثله الباقي.

الفصل السادس

في الناقصِ، وأحكامه

وهو ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ ما كانت لامه حرفَ علةٍ، وتكون اللام واواً أو ياء، ولا تكون ألفاً إلا منقلبة عن واو أو ياء.

وأنواعه ـ على التفصيل ـ ستة؛ لأن كلًّا من الواو والياء إما أن يبقى على حالهِ، وإما أن ينقلب ألفاً، وإما أن تنقلب الواو ياء، وإما أن تنقلب الياء واواً، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو، وإما أن تكون منقلبة عن ياء.

فمثال الواو الأصلية الباقية: «بَذُوَ، وَرَخُوَ، وَسَرُوَ».

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء[1]: حَظِيَ، وَحَفِيَ، وحَلِيَ، وَرَجِيَ، وَرَضِيَ، وَشَقِيَ» وكذا «حَوِيَ، وَقَوِيَ، وَلَوِيَ» وستأتي في اللفيف.

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفاً[2]: «سَمَا، وَدَعَا، وَغَزَا».

(١) هذا إنما يكون في الماضي المكسور العين ـ وهو باب علم يعلم ليس غير ـ وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء.

والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة، فمثلاً «حفي» تجد مكان هذه الياء واواً في «الحفوة» بضم الحاء أو كسرها، وهي الاسم من الحفا، وهو رقة القدم، وكذلك تجد في مكان الياء من «حلي» واواً في مثل «الحلو، والحلاوة، والحلوان» وكلها مصادر حلي الشيء ـ من أبواب رضي، ودعا، وسرو ـ ضد مر، وكذلك تجد في مكان الياء من «رضي» واواً في نحو «الرضوان، والرضوة» ـ بكسر فسكون فيهما ـ وهكذا.

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين ـ وهو بالاستقراء بابان؛ أحدهما باب نصر ينصر، نحو «دعا يدعو، وسما يسمو، وعدا يعدو» والثاني باب فتح يفتح، نحو «صغى يصغى، وضحى=

ومثـال اليـاء الأصليـة البـاقيـة «رَقِيَ، وَزَكِيَ، وَشَصِيَ، وَطَغِيَ، وَصَغِيَ»، ومثْله «ضَوِيَ، وعَيِيَ، وَهَوِيَ» وستأتي في اللفيف.

ومثـال مـا أصـلُ لامِـهِ اليـاء وقـد انقلبت واواً[1]: «نَهُـوَ» وليس في العربية من هذا النوع سوى هذه الكلمة.

ومثـالُ مـا أصـل لامـه اليـاء وقـل انقلبت ألفـاً[2]: «رَمَى، وَكَفَى، وَهَمَى، ومَأَى».

* * *

ويجيء النـاقص على خمسـة أوْجُـهٍ؛ الأول: مثـال «ضَـرَبَ يَضْـرِبُ»[3]، نحـو «مَـرَى يَمْـرِي، وَفَلَى يَفْلِي». الثـاني: مثـال «نَصَـرَ يَنْصُرُ»[4]، نحو «دَعَـا يَدْعُـو، وسَمَا يَسْمُـو، وعَـلاَ يَعْلُو». الثـالث: «فَتَحَ يَفْتَـحُ»[5]، نحـو «نَحَـا يَنْحَى، وطَغَى يَطْغَى، ورَعَى يَرْعَى، وسَعَى يَسْعَى».

يضحى».

والسر في قلب الواو ألفاً وقوعها متحركة مفتوحاً ما قبلها، وتعرف أن أصل الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ كالسمو، والغزو، والدعوة، ونحو ذلك، على المنهج الذي بيناه قبل هذا، ولم يجىء الناقص الواوي من باب ضرب يضرب أصلاً.

(١) إنما يكون ذلك في الماضي المضموم العين ـ وهو باب كرم يكرم ـ وذلك لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واواً، والذي يدل على أن أصل الواو في «نهو» ياء وجود الياء في بعض تصاريف هذه الكلمة، وذلك قولهم: «نهية» للعقل.

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين ـ وذلك بالاستقراء بابان؛ أحدهما باب فتح يفتح، نحو «رأى يرى، ونهى ينهى، ونأى ينأى، وسعى يسعى» والثاني باب ضرب يضرب، نحو «هداه الله يهديه، وقرى ضيفه يقريه، وعصى يعصي، وسقى يسقي».

(٣) ولا يكون إلا يائيا، وتنقلب ياؤه في الماضي ألفاً كما علمت.

(٤) ولا يكون إلا واوياً، وتنقلب واوه في ماضيه ألفاً كما علمت.

(٥) وهذا يكون يائياً كما يكون واوياً؛ فمثال اليائي نهي ينهي، ومثال الواوي صغا يصغي، وتنقلب الواو والياء في ماضية ألفاً كما أنبأتك.

الرابع: مثال «كَرُمَ يَكْرُمُ»[(١)]، نحو «رَخُوَ يَرْخُو، وسَرُوَ يَسْرُو». الخامس: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ»[(٢)]، نحو «خَفِيَ يَخْفَى، ورَضِيَ يَرْضِي، ورَقِيَ يَرْقَى».

حكم ماضية قبل الاتصال بالضمائر:

أما ما عدا الثلاثي المجرد فيجب في جميعه قلبُ اللامِ ألفاً، وذلك لأن اللام في جميعها متحركةُ الأصلِ مفتوحٌ ما قبلها، فحيثما وقعت الياء أو الواو في إحدى هذه الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفا[(٣)].

نحو: «سَلْقَى، وقَلْسَى، وأَعْطَى، وأَبْقَى، ودَارَى، ونَادَى، واهْتَدَى، واقْتَدَى، وانْجَلى، وانْهَوَى، وتَلَقّى، وتَزَكى، وتَرَاضَى، وتَعَامَى، واسْتَدْعَى، واستَغْشَى».

والأصلُ في جميع ذلك «أَبْقَيَ» مثلاً: تحركت الياء وانفتح ما قبلها

(١) ولا يكون إلا واوياً سوى كلمة «نهو» التي أشرنا إليها.

(٢) ويكون واوياً كما يكون يائياً، فمثال الواوي «حظي يحظى»، ومثال اليائي «رقي يرقى» لكن تنقلب في ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك.

(٣) غير أن الذي أصله الياء في هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياؤه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير وساطة شيء آخر، بخلاف ما أصله الواو منها ـ نحو أعطى ـ إذ أصله أعطو ـ على مثال أحسن ـ فإن هذه الواو تنقلب ياء أولاً، لكونها وقعت رابعة فصاعداً، فيصير: أعطى، ثم تقلب الياء ألفاً، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون في غير الثلاثي المجرد بين ما أصله الياء وما أصله الواو في الكتابة، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلاً، بل يكتبون الجميع بالياء، ويقلبون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين إشارة إلى أن الذي أصله الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفاً، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة نحو أعطيت وأرضيت وتزكيت من الواوي.

فتلخص لك من هذا الكلام أن لام الناقص في ماضي ما زاد على الثلاثة تعتل بالقلب ألفاً البتة، ولكنها على نوعين في ذلك: الأول ما يحدث له هذه الإعلال بلا واسطة وهو اليائي، والثاني: ما يحدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العلة فيه ياء وهو الواوي.

فقلبت ألفاً؛ فصار «أبْقَى»، وقِسِ الباقي.

أما الثلاثي المجرد: فإما أن تكون عينُه مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة.

فإن كانت عينه مضمومة؛ فإن كانت اللام واواً سلمت، نحو «سَرُوَ» وإن كانت ياء انقلبت واواً لتطرفها أثر ضمة، نحو «رَضِيَ».

وإن كانت عينه مفتوحةً وجب قلب لامه ألفاً ـ واواً كان أصلها، أو ياء ـ لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله، نحو «سَمَا، ورَمَى».

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر:

النظر في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر؛ فإن كانت ضمة ـ وهذا لا يكون إلا في مضارع الثلاثي الواوي[1] ـ صارت اللام واواً[2]، نحو «يَسْرُو، ويَدْعُو» وإن كانت كسرة ـ ويكون ذلك في مضارع الثلاثي اليائي، وفي مضارع الرباعي كله، وفي مضارع المبدوء بهمزة الوصل من الخماسي والسداسي ـ صارت اللام ياء[3]. نحو «يَرْمِي ويُعْطِي، وَينهوِي، ويَسْتَوْلي» وإن كانت الحركة فتحة ـ ويكون هذا في مضارع الثلاثي من بَابيْ علم وفتح، وفي مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخماسي ـ صارت ألفاً[4]، نحو «يَرْضَى، ويَطْغى، وَيَتولّى، وَيَتَزكى».

---

(١) سواء أكان من باب «نصر ينصر» نحو «دعا يدعو»، أم كان من باب «كرم يكرم» نحو «سرو يسرو».

(٢) ساكنة في حالة الرفع لاستثقال الضمة على الواو، ومفتوحة في حالة النصب لخفة الفتحة، وتحذف في حالة الجزم.

(٣) وتأخذ ما أخذته الواو: من التسكين حال الرفع، والفتح حال النصب، والمحذف حال الجزم.

(٤) ولا تظهر عليها حركة أصلاً؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف، وتحذف في حالة الجزم كأختيها.

حكم الماضي عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها:

إذا أسند الماضي إلى الضمير المتحرك: فإن كانت لامه واواً[1] أو ياء سلمتا؛ تقول «سَرُوتُ، ورَضِيتُ» وإن كانت اللام ألفاً قلبت ياء فيما زاد على الثلاثة،ودَعَوْتُ،إلى أصلها في الثلاثي؛ تقول: «أعْيَيْتُ، واسْتَدْعَيْتُ» وتقول: «غَزَوْتُ، وَدَعَوْتُ، وَسَمَوْتُ» وتقول: «رَمَيْتُ، وكَنَيْتُ وَبَغَيْتُ».

وإذا اتصلت به تاء التأنيث: فإن كانت اللام واواً أو ياء بقيتا وانفتحتا؛ تقول: «سَرُوَتْ، وَرَضِيتْ» وإن كانت اللام ألفاً حذفت[2] في الثلاثي وغيره؛ تقول: «دَعَتْ، وسَمَتْ، وَغَزَتْ، ورَمَتْ، وَبَنَتْ، وكَنَتْ» وتقول: «أعْطَتْ، ووالَت، واسْتَدْعَتْ».

وإذا أسند الماضي إلى الضمير الساكن: فإن كان ذلك الضمير ألفَ الاثنين بقي الفعل على حاله إذا كان واويًّا أو يائياً؛ تقول: «سَرُوا، ورَضِياً»، وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياء في ما عدا الثلاثي، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي؛ تقول: «أعْطَيَا، وَنَادَيَا، وَنَاجَيَا، وَاسْتَدْعَيَا»، وتقول: «غَزَوَا، وَدَعَوَا، وَرَمَيَا، وَبَغَيَا»[3]، وإن كان الضميرُ واو الجماعة حذفت

(١) النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابة، والمدار على حالة الفعل الراهنة لا على أصله؛ فمثلاً «رمى، وأعطى، واستدعى» تعتبر لاماتهن ألفاً، لا ياء، ونحو «رضي، ورجي، وجوي» تعتبر لاماتهن ياء، وإن كان أصلها الواو، وهكذا.

(٢) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأن أصل «رمت» مثلاً «رميت» على مثال ضربت ـ وقعت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها فانقلبت ألفاً، فصار «رمات» فالتقى ساكنان: الألف، وتاء التأنيث، فحذفت الألف فراراً من التقائهما.

(٣) لم تقلب هنا الواو والياء ألفاً مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنة، فلو انقلبت إحداهما ألفاً لالتقى ساكنان، فيلزم حينئذ حذف أحدهما فيصير اللفظ «غزا» مثلاً، فيلتبس الواحد بالمثنى.

لام الفعل: واواً كانت، أو ياء، أو ألفاً، وبقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحاً للايذان بالحرف لمحذوف، وَضُمَّ الحرفُ الذي قبل الواو والياء لمناسبة واو الجماعة؛ تقول: «أعْطَوْا، وَاسْتَدْعَوْا، وَنَادَوْا، وَغَزَوْا، وَدَعَوْا، وَرَمَوْا، وَبَغَوْا»، وتقول: «سَرُوا، وَبَذُوا، وَرَضُوا، وَبَقُوا» قال الله تعالى (٤٣ ـ ٧٧): ﴿ونَادَوْا يَا مَالِكُ﴾، وقال (٧١ ـ ٧): ﴿واسْتَغْشَوْا ثِيَابهم﴾، وقال (١٠ ـ ٢٢): ﴿دَعَوُا الله مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ وقال (٩٨ ـ ٨): ﴿رَضِيَ الله عَنْهُمْ ورَضُوا عَنْهُ﴾ وقال (٥ ـ ١٤): ﴿فَنسُوا حَظًّاً مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾.

حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر:

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة: فإن كانت لامه واواً أو ياء سلمتا، تقول: «النِّسْوَةُ يَسْرُونَ، ويَدْعُونَ، ويَغْزُونَ[1]»، وتقول: «النِّسْوَة يَرْمِينَ، ويَسْرِينَ، ويُعْطِينَ، ويَسْتَدْعِينَ، ويُنَادِين[2]» قال الله تعالى (٢ ـ ٢٣٧): ﴿إلا أَنْ يَعْفُونَ﴾ وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياء مطلقاً، نحو «يَرْضَيْنَ، وَيَخْشَيْنَ، وَيتَزَكَّيْنَ، وَيَتَدَاعَيْنَ، وَيَتَنَاجَيْنَ».

وإسنادُه لألف الاثنين مثلُ إسناده إلى نون النسوة: تسلم فيه الواو والياء، وَتنقلب الألف ياءً مطلقاً، إلا أن ما قبل نون النسوة ساكن، وَما قبل ألف الاثنين مفتوح، تقول «المحمدان يَسْرُوَانِ، وَيَدْعُوَانِ، وَيَغْزُوَانِ، وَيَرْمِيَانِ، وَيَسْرِيَانِ، وَيُعْطِيَانِ، وَيَسْتَدْعِيَانِ، وَيُنَادِيَانِ، وَيَرْضَيَانِ، وَيَخْشيَانِ، وَيتَزَكَّيَانِ، وَيَتَدَاعَيَانِ، وَيَتَنَاجيَانِ».

(١) يجب أن تتنبه إلى أن الواو في هذه الكلمات كالراء في «ينصرن» تماماً؛ فهي لام الكلمة، بخلاف الواو في قولك: «الرجال يسرون» ونحوه مما يأتي قريباً، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة.

(٢) الياء في نحو «النساء يرمين» كالباء في «يضربن» تماما، فهي لام الكلمة بخلاف الياء في نحو: «أنت يا زينب ترمين» فإنها ياء المخاطبة، ولام الكلمة محذوفة على ما ستعرف.

وإذا أسند المضارع إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقاً ـ واواً كانت، أو ياء أو ألفاً ـ وَبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وَضُمَّ ما قبل الواوِ من ذي الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة، تقول: «يَرْضَوْنَ، ويَخْشَوْنَ، وَيَتَزَكَّوْنَ وَيَتَدَاعَوْنَ، وَيَتَنَاجَوْنَ» وتقول «يَسْرُونَ، وَيَدْعُونَ، ويَغْزُونَ[1]، ويَرْمُونَ، ويَسْرُونَ[2]، وَيُعْطُونَ، وَيَسْتَدْعُونَ، ويُنَادُونَ» قال الله تعالى (٦٧ ـ ١٢): ﴿يَخْشَوْنَ ربهم﴾ وقال سبحانه (٥٨ ـ ٩): ﴿فَلَا تَتَنَاجَوْا بالإثم والْعُدْوان﴾ وقال (٤٦ ـ ٤): ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وراءِ الْحُجُرَات﴾.

وإذا أسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقاً ـ وَاواً كانت، أو ياء، أو ألفاً ـ وبقى ما قبل الألف مفتوحاً للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وكسر ما قبل الواوِ أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة، تقول: «تَخْشَيْنَ يَا زَيْنَبُ، وتَرْضَيْنَ، وَتَدْعِينَ، وتَعْلِينَ، وتَرْمِينَ، وتَبْنِينَ، وتُعْطِينَ، وَتَسْتَرْضِينَ».

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:

الأمر كالمضارع المجزوم، والأصل أن لام الناقص تحذف في

---

(١) قد نبهناك إلى الفرق بين هذه الكلمات، ونحو قولهم: «النساء يدعون ـ من أن الواو لام الكلمة في المسند إلى النون، وضمير جماعة الذكور في المسند إلى الواو، وهناك فرق آخر، وهو أن النون في نحو «النساء يدعون» ضمير مرفوع المحل على أنه فاعل، فلا تسقط في نصب ولا جزم، بخلاف النون في نحو «الرجال يدعون» فإنها علامة على رفع الفعل تزول بزواله. هذا، و «يسرون» في هذه المثل مضارع «سرو» من باب كرم ولامه واو.

(٢) «يسرون» في هذه المثل مضارع «سرى يسري» من السرى ـ وهو السير ليلا ـ ولامه ياء.

الأمر، لبناء الأمر على حذف حرف العلة، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام[١].

ثم إذا أسند لنون النسوة أو ألف الاثنين سلمت لامه إن كانت ياء أو واواً، وَقلبت ياء إن كانت ألفاً، تقول: «يَا نِسْوة آسْرُونَ، وآدْعُونَ، وآغْزُونَ، وآرْمِينَ، وآسْرِينَ، وأعْطِينَ، وآسْتَدْعِينَ، ونَادِينَ، وآرْضَيْنَ، وآخْشَيْنَ، وتَزَكَّيْنَ، وتَدَاعَيْنَ، وتَنَاجَيْنَ»، وتقول: «يَا مُحَمَّدَان آسْرُوا، وَادْعُوَا، واغْزُوا، وارْمِيَا، واسْرِيَا، وأَعْطيَا، واسْتَدْعِيَا، ونَادِيَا، وارْضَيَا، وَاخْشَيَا، وتَزَكَّيَا، وتَدَاعَيَا، وتَنَاجَيَا».

وإذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت لامه مطلقاً ـ واواً كانت، أو ياءً، أو ألفاً ـ وبقي ما قبل الألف في الموضعين مفتوحاً، وكسر ما عداه قبل ياء المخاطبة، وَضم قبل واو الجماعة، تقول: «ارْضَوْا، واخْشَوْا، وتَزَكّوا، واسْرُوا، وادْعُوا، واغْزُوا، وارْمُوا، وأعطُوا، واسْتَدْعُوا» وتقول: «ارْضَيْ، واخْشَيْ، وتَزَكّيْ، واسْرِي، وأعطي، وَاسْتَدْعِي».

الفصل السابع
في اللفيف المفروق، وَأحكامه

وهو ـ كما عرفت ـ ما كانت فاؤه ولامه حَرْفَيْنِ من أحْرُفِ العلة.

---

(١) أما مع الضمائر الساكنة فلأن بناءه قد صار على حذف النون، وأما مع نون النسوة فلأن بناءه حينئذ على السكون، وحرف العلة ساكن بطبعه.

وتقع فاؤه وَاواً في كلمات كثيرة، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم «يَدِيَ»[1].

وَتكون لامه ياء: إما باقية على أصلها، وإما أن تنقلب ألفاً. ولا تكون لامه وَاواً[2].

فمثالُ ما أصلُ لامه الياء وقد انقلبت ألفاً: «وحَى، ووَدَى، ووشَى».

ومثالُ ما لامُه ياء باقية على حالها: «وَجِيَ، وَرِيَ، ولِيَ».

ويجيء اللفيف المفروق على ثلاثة أوجُهٍ، أحدها: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «وعَى يَعِي، ونَى يَنِي، وهَى يَهِي» الثاني: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «وجي يَوْجَى»[3] الثالث: مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو «ولِيَ يَلِي، ورِي يَرِي»[4].

---

(١) يدي ـ من باب رضي ـ أي: ذهبت يده ويبست، ويداه ـ من باب ضرب ـ أي أصاب يده، أو ضربها، ويداه ـ ومثله أيداه ـ أي: اتخذ عنده يدا، وياداه مياداة: جازاه يداً بيد على التعجيل، وأنشد الجوهري لبعض بني أسد:

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاس بْنِ وهْبِ ... بِأَسْفَلِ ذِي الْجَذَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

(٢) في مادة «وزا» من القاموس تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو، فتغتر بهذا الصنيع، فتتوهم أن أصل الألف في هذا الفعل الواو، ولكن الأثبات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلك، قال الشارح: كأن اغتر بما في نسخ الصحاح من كتاب الوزا بالألف فحسب أنه واوي، وقد صرح غيره من الأئمة نقلا عن البطليوسي أن الوزى يكتب بالياء، لأن الفاء واللام لا يكونان واواً في حرف واحد، وقد كرهوا أن تكون العين واللام واواً، ولهذا فإنه يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين على باب «علم» ليتسنى لهم قلب اللام ياء، كما في نحو: «قوى» وشبهه، له بإيضاح.

(٣ و ٤) تتبعت مواد القاموس فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى هذه الكلمات الثلاث، والعلة في ذلك قلة الأفعال التي وردت عليهما بوجه عام، فما بالك بالمعتل؟

حكمه:

يعامل اللفيف المفروق: من جهة فائه معامَلَةَ المثال، ومن جهة لامه معامَلَةَ الناقص.

وعلى هذا تثبت فاؤه في المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقاً، وكذا إن كانت واواً والعين مفتوحة، تقول: «يَدَى يَيْدِي، وايْدِ» وتقول: «وجِيَ يَوْجَى واوج»[1]، وتحذف فاؤه في المضارع من الثلاثي المجرد والأمر إذا كانت واواً والعين مكسورة ـ وذلك باب ضرب، وباب حسب ـ تقول: «وعَى يَعِي، ونَى يَنِي، ووهَى يَهِي»، وتقول: «ولِيَ يَلِي، ووَرِيَ يَرِي».

وتحذف لامه في المضارع المجزوم، وفي الأمر أيضاً، إلا إذا أسند إلى نون النسوة أو ألف الاثنين، تقول «النِّسْوةُ لم يَعِين، وَيِنينَ، ويَهِين، ويَلِين، ويَوْجَيْن». وتقول أيضاً: «يا نسوة عين، ونين، وهِين، ولِين، واوجَيْنَ»[2]. وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين: المحمدان يَعِيَان، ويَنِيَان، وَيهِيَانِ، ويَوْجَيَانِ، وتحذف نون الرفع في الجزم والنصب، وتقول أيضاً «يا محمدان عِيَا، ونِيَا، وهِيَا، ولِيَا، وَاوْجَيَا»[3].

فإذا أسند أحدهما إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة[4]، أو إلى الضمير المستتر حذفت لامه: فإذا كان ـ مع هذا ـ مما تحذف فاؤه صار

(١) و (٢) و (٣) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، تقول: كماتقول: إيجل.

(٤) وتراعي عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، ما كنت تراعيه في الناقص: من فتح ما قبل الألف المحذوفة في الموضعين، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة.

الباقي من الفعل حرفاً وَاحداً، وهو العين، فيجب ـ حينئذٍ ـ اجتلابُ هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف، تقول: «قِهْ، لَهْ، فِهْ، نِه، دِهْ».

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف[1]، تقول: «لم يَقِهْ، ولم يَلِهْ» إلخ، ويجوز أن تقول: «لم يَلِ ولم يَقِ» وصْلاً ووَقْفاً.

الفصل الثامن
في اللفيف المقرون، وأحكامه

وهو ـ كما سبق ـ ما كانت عَيْنُهُ وَلاَمُهُ حرفين من أحْرُفِ العلة.

---

(١) ضرورة الابتداء والوقف تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل: حرف متحرك يبتدأ به، وحرف ساكن يوقف عليه، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد اضطررت لاجتلاب الهاء لتقف عليها، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجباً لصيرورته على حرف واحد، وكان مع المضارع جائزاً؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف ـ تبعاً لعبارة ابن مالك في الألفية ـ أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقي على حرف واحد، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة؛ قال ابن هشام: «ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع؛ أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو «لم يغزه» و «لم يخشه» و «لم يرمه» ومنه (لم يتسنه) أو لأجل البناء نحو «اغزه» و «اخشه» و «ارمه» ومنه (فبهداهم اقتده) والهاء في كل ذلك جائزة، لا واجبة، إلا في مسألة واحدة ـ وهي: أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد ـ كالأمر من وعى يعي، فإنك تقول «عه» قال الناظم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو «لم يعه» وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو (ولم أك) (ومن تق) بترك الهاء» اهـ.

وليس فيه ما عينه ياء وَلامه واو أصلاً[1]، وليس فيه ما عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين هما «حَيِيَ، وَعَيِيَ»، وَليس فيه ما عينه وَاو ولامه وَاو باقية على حالها أصلاً[2].

وَالموجود منه ـ بالاستقراء ـ الأنواعُ الخمسة الآتيةُ.

النوع الأول: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ألفاً، نحو «حَوَى، وعَوَى، وَغَوَى، وَزَوَى، وبَوَى»[3].

النوع الثاني: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء، نحو «غَوِيَ، وقَوِيَ، وجَوِيَ، وحَوِيَ، ولَوِيَ».

النوع الثالث: ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها، نحو «دَوِيَ، وذَوِيَ، ورَوِيَ، وضَوِيَ، وهَوِيَ، وتَوِيَ، وصَوِيَ».

(١) ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو في «الحيوان» غير مبتدلة من الياء، وأنها أصل، ومذهب سيبويه والخليل أن هذه الواو منقلبة عن الياء، وأن أصله «حييان» فاستكرهوا توالى الياءين، قال أبو علي: «ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضي، وكأنهم استجازوا قلب الياء واواً لغير علة ـ وإن كان الواو أثقل من الياء ـ ليكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها» اهـ.

(٢) توالي الواوين ثقيل مستكره جداً، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لاماً وكانت العين مع ذلك واواً، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا في اللفيف الثلاثي الألف المنقلبة عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك في الناقص في نحو «دعوت وغزوت» بل يقلبون الألف ياء وإن كان أصلها الواو، فيقولون: «غويت، وحويت» قال دريد بن الصمة:

وَمَا أَنَا إلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ: إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ، وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

وستعرف قريباً سر هذه المسألة.

(٣) اعتبر صاحب القاموس ـ ولم يخالفه الشارح ـ ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء؛ لتصريحهم بأن كل ما كانت عينه واواً ولامه واواً يجب أن يكون على مثال «علم» لكي تنقلب لامه ياء لثقل الواوين.

النوع الرابع: ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفاً، نحو: «أَوَى، ثَوَى، حَوَى، ذَوَى، رَوَى، شَوَى، صَوَى، ضَوَى، طَوَى، كَوَى، لَوَى، نَوَى، هَوَى».

النوع الخامس: ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها، وهو «حَيِيَ، وعَيِيَ».

ويجيء اللفيف المقرون الثلاثي على وجهين، الأول مثالُ «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «عَوَى، وحَوَى» ونحو «ذَوِي، ونَوَى»، الثاني: مثالُ «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو «غَوِيَ، وقَوِيَ» ونحو «عَيِيَ، ودَوِيَ».

حكمه:

أما عينه فلا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه، ولو وُجِدَ السَّبَبُ الْمُوجِب للإعلال، بل تُعَامَلُ معاملة عين الصحيح، فتبقى على حالها[1].

وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص، بلا فرق[2]، فإن وُجِدَ ما يقتضي

---

(١) لأنك لو أعللتها ـ على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال ـ مع أن فيه حرف علة متعرضاً للإعلال وهو اللام ـ للزم اجتماع إعلالين في حرفين متقاورين في الكلمة الواحدة، وهو غير جائز، فوفروا العين، وأبقوها صحيحة، ليمكنوا من إعلال اللام، وإنما لم يعكسوا فيعلوا العين ويصححوا اللام ـ مع أن العين أسبق ـ لكون أواخر الكلمات هي محال التغيرات.

(٢) كأن مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون الذي صارت لامه ألفاً إلى ضمائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين يجب عليك أن تردها إلى أصلها واواً كانت أو ياء، لكنهم أجمعوا على أنك تقول في «غوى» مثلاً: «غويت، وغوين، وغويا» فإن كان صحيحاً ما ذهب إليه الصرفيون من أن أصل الألف في جميع اللفيف المقرون منقلبة عن الياء، وأن كل مقرون لامه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال «علم» ليتسنى قلب اللام ياء فراراً من اجتماع الواوين ـ كانت هذه القاعدة صحيحة، وعلى مقتضى ما في القاموس وشرحه لا =

قَلْبَهَا ألفاً انقلبت ألفاً، نحو «طَوَى، ولَوَى، وغَوَى، وعَوَى» ونحو «يَهْوَى، ويَضْوَى، ويَقْوَى، ويَجْوَى» وإن وُجِدَ ما يقتضي سَلْبَ حركتها حذفت الحركة، نحو «يَطْوِي، ويَهْوِي، ويَلْوِي، ويَنْوِي» وإن وُجِدَ ما يقتضي حَذْفَ اللام حذفت كما في المضارع المجزوم مسنداً إلى الظاهر أو الضمير المستتر، وكما في الأمر المسند إلى المضير المستتر، وكما في سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة[1] أو ياء المخاطبة، تقول: «لم يَطْوِ محمدٌ، ولم يَلْوِ، واطْوِيَا يا محمدان، وآلْوِيَا» وتقول: «المحمدون طَوَوْا ولَوَوْا، وهم يَطْوُونَ ويَلْوُونَ، واطْوُوا والْوُوا، وأَنْتِ يَا زَيْنَبُ تَطْوِينَ وَتَلْوِينَ، واطْوِي، والْوِي» وإن لم توجد علة تقتضي شيئاً من هذا بقيت اللام بحالها كما في «حَيَّ وعَيَّ»[2].

= تتم القاعدة، إلا أن يدعي أنهم ردوا الألف واواً أولاً كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص، ثم قلبوا الواو ياء فراراً من الواوين.

(١) تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين؛ فمثلاً: أصل «يلوون» «يلويون» على مثال يضربون ـ فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة.

(٢) يجوز في هاتين الكلمتين إدغام العين في اللام؛ لأنهما مثلان في كلمة، وثانيهما متحرك لزوماً، ويجوز فيهما الفك، وهو الأكثر؛ إذ الإدغام في الماضي يستدعي الإدغام في المضارع، ويلزم على الإدغام في المضارع وقوع ياء مضمومة في الآخر، وهو مرفوض عندهم؛ ولهذه العلة نفسها لم يعلوا عينه بقلبها ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةْ

وقول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاً كَيْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَاباً، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

الباب الثالث

في اشتقاق صيغتي المضارع والأمر، وفيه فصلان

الفصل الأول: في أحكام عامة.

الفصل الثاني: في أحكام تخص بعض الأنواع.

الفصل الأول
في الأحكام العامة

تُشْتَقُّ صيغة المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله: للدلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وهذه الأحرف أربعة يجمعها قولك: «نأتي» أو «أنيت» أو «نأيت».

ثم إن كان الماضي على أربعة أحرف - سواء كان كلهنَّ أصولاً نحو «دَحْرَجَ أم كان بعضهن زائداً نحو قَدَّم وأَكْرَمَ وقَاتَلَ - وجب أن يكون حرفُ المضارعة مضموماً، تقول: «تُدَحْرِجُ، ويُقَدِّمُ، ويُكْرِمُ، ويُقَاتِلُ» وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف نحو ضَرَبَ، ونَصَرَ، وعَلِمَ، أو على خمسة نحو: تَدَحْرجَ، وانْطَلَقَ، أو على ستة نحو استَغْفَرَ واقْعَنْدَدَ - وجب أن يكون حرفُ المضارعة مفتوحاً، تقول: «يَضْرِبُ، يَنْصُرُ، يَعْلَم، يَتَعَلَّمُ، يَتَدَحْرَجُ، يَنْطَلقُ، يَسْتَغْفِرُ، يَقْعَنْدِدُ».

وحركة الحرف الذي قبل الآخر هي الكسر في مُضَارع الرباعي،

نحو «يُكْرِمُ، ويُقَدِّمُ، ويُقَاتِلُ، ويُدَحْرِجُ»، وكذا في مضارع الخماسي والسداسي إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل نحو انطلق واجتمع واستخرج، تقول في المضارع منهن: «يَنْطَلِقُ، ويَجْتَمِعُ، ويَسْتَخْرِجُ» فإن كان الماضي الخماسي مبدوءاً بتاء زائدة نحو «تَقَدَّمَ، وتَقَاتَلَ، وتَدَحْرَجَ» فما قبل الآخر في مضارعه مفتوحٌ، تقول: «يَتَقَدَّمُ، ويَتَقَاتَلُ، ويَتَدَحْرَجُ» فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثي فمفتوح أو مضموم أو مكسور، وطريقُ معرفةِ ذلك فيه السماعُ[1] من أفواه العارفين أو النقلُ عن المعاجم الموثوق بصحتها.

ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً ـ نحو يَتَعَلَّمُ، وَيَتَشَاوَرُ، وَيَصُومُ، وَيَبِيعُ ـ تَرَكْتَ الباقيَ على حاله، إلا أنك تحذف عينَ الأجوفِ للتخلص من التقاء الساكنين، فتقول: «تَعلَّمْ، وَتَشَارَكْ، وَصُمْ، وَبِعْ، وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ـ نحو يَكْتُبُ، وَيَعْلَمُ، وَيَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَنْصَرِفُ، وَيَسْتَغْفِرُ ـ اجتلَبْتَ همزةَ وصلٍ للتوصل إلى النطق بالساكن، وهذه الهمزة يجب كسرها، إلا في أمر الثلاثي الذي تكون عين مضارعه مضمومة أصالة، فتقول: «اُكتُبْ، إعلَمْ، إضْرِبْ، اجْتَمِعْ، إنْصَرِفْ، إسْتَغْفِرْ».

---

(١) ولذلك قواعد تجري في أكثره، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث من الباب الأول، وأشبعنا القول فيها في كتابنا «دروس التصريف».

الفصل الثاني
في أحكام تخص بعض الأنواع[1]

أولاً: المضارع والأمر من «رأى» تحذف همزتها - وهي عين الفعل - تقول: «يرَى البصيرُ ما لا يرى الأعشى، ورَهْ» وتحذف الهمزة من «أخذ، وأكل، وسأل» في صيغة الأمر إذا بدىء بها، تقول: «خُذْ، كُل، مُرْ، قال الله تعالى: ﴿خذوا ما آتيناكم بقوة﴾ ﴿كُلوا من الطيبات﴾ وفي الحديث: «مُرُوا أبا بكر فليُصَلِّ بالناس» فإن سُبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران: حذف الهمزة، وبقاؤها، تقول: «التفت لما يعنيك وخُذْ في شأن نفسك» وإن شئت قلت: «وأخُذْ في شأن نفسك» قال الله تعالى ﴿وأْمُرْ أهلك بالصلاة﴾ وقال سبحانه: ﴿خُذِ العَفوَ وأْمُرْ بالعرف﴾[2].

ثانياً: ماضي المضعف الثلاثي ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيهما الإدغام إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك، تقول: «شَدَّ يَشُدُّ، ومَدَّ يَمدُّ، وفَرَّ يَفرُّ، فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوة وجب الفك، تقول: الفاطمات شَدَدْنَ ويَشْدُدْنَ، ومَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ، وفَرَرْنَ ويَفْرِرْنَ وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون فيجوز فيهما الفك والإدغام، تقول: اشْدُدْ ولا تَشْدُدْ، وإن شئت قلت: شُدَّ ولا تَشُدَّ.

ثالثاً: يجب حذف فاء المثال الثلاثي من مضارعه وأمره بشرطين،

---

(١) ستجد في هذا الفصل تكراراً لما ذكر في الفصول الثمانية من الباب الثاني؛ إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إلى جوار بعض.

(٢) انظر مباحث المهموز.

الأول: أن تكون الفاء واواً، والثاني: أن يكون المضارع مكسور العين، تخلصاً من وقوع الواو بين عدوتيها: الياء المفتوحة[١]، والكسرة، تقول في مضارع «وعَدَ، وورِثَ» وأمرهما: «يَعِدُ، ويَرِثُ، وعِدْ، ورِثْ».

رابعاً: تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون، ومن أمره المبني على السكون، تقول في «قَال، وبَاعَ، وخافَ»: «لم يَقُلْ، ولم يَبِعْ، ولم يَخَفْ، وقُلْ، وبِعْ، وخَفْ» فإن كان المضارع مجزوماً بحذف النون أو كان الأمر مبنياً على حذف النون لم تحذف عين الأجوف، تقول: «لم يَقُولوا، ولم يبيعوا، ولم يخافوا» وتقول: «قُولُوا، وقُولاَ، وقُولِي، وبِيعُوا، وبِيعَا، وبِيعِي، وخَافُوا، وخَافَا، وخَافِي».

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضي والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدهما الضمير المتحرك نحو «الفاطمات قُلْنَ، وبِعْنَ، وخَفْنَ، ويَقُلْنَ، ويَبِعْنِ، ويَخَفْنَ» وتقول: «يا فاطمات قُلْنُ خيراً، وبِعْنَ الدنيا، وخَفْنَ الله»[٢].

خامساً: تحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره، تقول في «خَشِيَ، ورَضِيَ، وسَرُو، ورَمَىَ، وطَوَى»: «لم يَخْشَ، ولم يَرْضَ، ولم يَسْرُ، ولم يَرْمِ، ولم يَطْوِ» وكذا «اَخْشَ، وارْضَ، واسْرُ، واغْزُ، وارْمِ، واطْوِ».

سادساً: يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معامَلَةَ المثال، ومن

---

(١) هذا ظاهر في المضارع المبدوء بالياء، إلا أنهم أجروا المضارع المبدوء بغير الياء والأمر على سننه؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء على نظيره، كما قد يحملونه على ضده.

(٢) أنت ترى أن صيغة ماضي الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها، والفرق بينهما يتبين بالقرائن، فأنت خبير أن الماضي خبر، وأن الأمر إنشاء.

جهـة لامه معـاملَةَ الناقص، فيبقى أمـره على حرف واحـد، فيجب إلحاق هاء السكت به، تقول في الأمر من «وقى، وَوَفَى، ونى، ودَى، وولى، ووعى»: «قِهْ، وفِهْ، ونِهْ، ودِهْ، ولِهْ، وعِهْ».

سـابعاً: تحـذف الهمزة الـزائدة من مضـارعِ الفعل الـذي على زنة أفْعَـلَ، نحـو أكْـرَمَ، وأبْقَى، وأوْعَـدَ، ومن أمـره، ومِنَ اسمي الفـاعـل والمفعـول منه، تقـول: يُكْرِمُ، ويُبْقِي، ويُـوعِـدُ، وتقـول: أكْـرِمْ، وأبْقِ، وأوْعِدْ، وتقول: هو مُكْرِمٌ، ومُبْقٍ، ومُوعِدٌ، وهو مُكْرَمٌ، ومُبْقَى، ومُوعَدٌ.

والأصْـلُ في هذا الحـذف المضارعُ المبـدوءُ بهمزة المضـارعة، ثم حُمِـلَ عليه بقيـةُ صِيَـغ المضـارع، وفعـلُ الأمـر، واسمُ الفـاعـل، واسم المفعول.

وإنما كان الأصلُ هو الفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعة لأنـه يجتمع فيه لـو بقي على الأصل همـزتان متحـركتان في أول الكلمـة فكان يقـال «أُأَكـرم» وقيـاسُ نـظائـر ذلـك أن تقلب ثـانيـةُ الهمـزتين واواً طلبـاً للتخفيف، ولكنهم حذفوا في هذا الموضع وحده ثانية الهمزتين.

وقد ورد شاذاً[1] قول الشاعر:

* فَـإنَّـهُ أَهْـلٌ لِأنْ يُـؤَكْـرَمَـا *

وقول الراجز:

* وَصَـالِـيَـاتٍ كَـكَـمَـا يُـؤَثْـفَـيْـنْ *

(١) شذوذه من جهة الاستعمال، لامن جهة القياس.

الباب الرابع
في تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة
مع الضمائر

يتصرف الماضي - باعتبار اتصال ضمائر الرفع به - إلى ثَلاَثَةَ عَشَرَ وجْهاً: اثنان للمتكلم، وهما: نَصَرْتُ، ونَصَرْنَا[(١)]، وخمسة للمخاطب، وهي: «نَصَرْتَ، نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ، نَصَرْتُنَّ[(٢)]، وستة للغائب، وهي: نَصَرَ، نَصَرَتْ، نَصَرَا، نَصَرُوا، نَصَرْنَ[(٣)].

وللمضارع في تصاريفه ثَلاَثَةَ عَشَرَ وجْهاً أيضاً: اثنان للمتكلم، وَهما، أَنْصُرُ ونَنْصُرُ، وخمسة للمخاطب، وهي: تَنْصُرُ، وتَنْصُرِينَ، وتَنْصُرَانِ، وتَنْصُرُونَ، وتَنْصُرْنَ، وستة للغائب، وهي: يَنْصُرُ مُحمَّدٌ، وتَنْصُرُ هِنْدٌ، ويَنْصُرَانِ، وتَنْصُرَانِ، ويَنْصُرُونَ، ويَنْصُرْنَ[(٤)].

وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير - وهي: أُنْصُرْ، وأُنْصُرِي، وأُنْصُرا، وأُنْصُرُوا، وأُنْصُرْنَ - وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب[(٥)].

---

(١) أولهما للمتكلم وحده، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره.

(٢) الأول للمخاطب المذكر، والثاني للمخاطبة المؤنثة، والثالث للاثنين المخاطبين مطلقاً أي مذكرين كانا أو مؤنثين، والرابع لجمع الذكور المخاطبين، والخامس لجمع الإناث المخاطبات.

(٣) الأول للغائب المذكر، والثاني للغائبة المؤنثة، والثالث للاثنين الغائبين، والرابع للاثنتين الغائبتين، والخامس لجمع الذكور الغائبين، والسادس لجمع الإناث الغائبات.

(٤) وتفصيل المراد بها كما ذكرناه في الماضي.

(٥) وتفصيل المراد بها كما في المخاطب بالمضارع والماضي.

الباب الخامس
في تقسيم الفعل إلى مؤكد، وغير مؤكد
وفيه فصلان
الفصل الأول
في بيان ما يجوز تأكيده، وما يجب، وما يمتنع

وَالأَصْلُ أنك تُوَجِّهُ كلامَكَ إلى المخاطَبِ لتبيِّنَ له ما في نفسك: خَبراً كَان، أو طلباً، وقد تَعْرِضُ لك حالٌ تستدعي أن تبرز ما يتلجلج في صدرك على صورة التأكيد، لتفيد الكلامَ قوةً لا تكون له إذا ذَكَرْتَهُ على غير صورة التوكيد، وقد تَكَفَّل على المعاني ببيان هذه الحالات، فليس من شأننا أن نتعرض لبيانها، كما أننا لا نتعرض هنا لما تُؤَكَّدُ به الجملُ الْاِسمِيَّة.

وفي اللغة العربية لتوكيد الفعل نونان[1]، إحداهما: نون مشددة،

(١) لهذين النونين تأثير في لفظ الفعل، وتأثير في معناه: أما تأثيرهما في لفظه فلأنهما يخرجانه من الإعراب إلى البناء إذا اتصلا به لفظاً وتقديراً، وأما تأثيرهما في معناه فلأن كلا منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال، ويمحضه له، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال كما يحتمل الحال، وبين النونين فرق؛ فإن الشديدة أقوى دلالة على التأكيد من الخفيفة، لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيد، فإذا قلت: «اضربن» بضم الباء وبنون خفيفة فكأنك قد قلت: «اضربوا كلكم» فإذا قلت «اضربن» بضم الباء وتشديد النون خفيفة فكأنك قد قلت: «اضربوا كلكم أجمعون» وقد اختلف العلماء في هذين النونين على ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أن الخفيفة أصل لبساطتها، والشديدة فرع عنها، الثاني عكس هذا الرأي، الثالث: أن كلا منهما أصل قائم بنفسه، وإليه نذهب.

كالواقعة في نحو قوله تعـالى (١٤ ـ ١٢). ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا﴾ والثانية نون ساكنة، مثل الواقعة في قول النابغة الجعْدِي.

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي -وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ- لأَثْأَرَا

وقد اجتمعتا في قوله تعالت كلمته (١٢ ـ ٣٢): ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾.

وليس كلُّ فعلٍ يجوز تأكيده، بل الأفعالُ في جَوَازِ التأكيدِ وعدمه على ثلاثة أنواع:

النوعُ الأولُ: ما لا يجوز تأكيده أصلاً، وهو الماضي، لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال.

النوع الثاني: ما يجوز تأكيده دائماً، وهو الأمر، وذلك لأنه للاستقبال البتة.

النوع الثالث: ما يجوز تأكيده أحياناً، ولا يجوز تأكيده أحياناً أخرى، وهو المضارع، والأحْيَانُ التي يجوز فيها تأكيده هي[1].

أولاً: أن يقع شرطاً بعد «إنْ» الشرطية المُدْغَمَةِ في «ما» الزائدة المؤكدة، نحو «إما تَجْتَهِدَنَّ فأبشر بحسن النتيجة»، وقال الله تعالى (٨ ـ ٥٨): ﴿وإمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَة﴾ وقال (١٩ ـ ٢٦): ﴿فَإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾، وقال (٨ ـ ٤٧): ﴿فَإمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾، وقال (٧ ـ ٢٠٠): ﴿إمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِالله﴾.

(١) الجامع لهذه المسائل كلها دلالته على الاستقبال فيها، وإنما يقصد العلماء ببيانها تفصيل مواضع دلالته على الاستقبال؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد.

ثانياً: أن يكون واقعاً بعد أداة طلب، نحو «لتَجْتَهِدَنَّ، ولا تَغْفَلَنَّ، وهل تفعلَنَّ الخير؟ وليتك تُبْصِرَنَّ العواقب، وازرع المعروف لَعَلَّكَ تَجْنِيَنَّ ثوابه، وألا تُقْبِلَنَّ على ما ينفعك، وهَلَّا تَعُودَنَّ صديقك المريض»، قال الله تعالى (١٤ ـ ٤٢): ﴿ولاَ تَحْسَبَنَّ الله غَافِلاً﴾.

ثالثاً: أن يكون مَنْفِيًّا بلا، نحو «لاَ يَلْعَبَنَّ الكَسُول وهو يظن في اللعب خَيْراً» وقال تعالى (٨ ـ ٢٥): ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ﴾.

وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيد فيما بعدها[1]، وتوكيده في الثانية أكثر من توكيده في الثالثة.

وقد تَعْرِضُ له حَالَةٌ توجب تأكيده بحيث لا يسوغ المجيء به غير مؤكد، وذلك ـ بعد كونه مستقبلاً ـ إذا كان مُثْبَتاً، جواباً لقسم، غير مفصول من لامه بفاصل، نحو «والله لَيَنْجَحَنَّ المجتهد، ولَيَنْدَمَنَّ الكسول» وقال الله تعالى (٢١ ـ ٥٧): ﴿وتَالله لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾.

فإذا لم يكن مستقبلاً، أو لم يكن مثبتاً، أو كان مفصولاً من اللام بفاصل امتنع توكيده، قال الله تعالى (١٢ ـ ٨٥): ﴿تَالله تَفْتَأُ تذكر يوسف﴾[2]، وقال جل شأنه (٧٥ ـ ١): ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[3]، وقال (٩٣ ـ ٥): ﴿ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾، وقال (٣ ـ ١٥٨): ﴿ولَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى الله تحشرون﴾.

---

(١) حتى ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا في ضرورة الشعر.

(٢) إذ التقدير «لاتفتأ» لأن «فتىء» من الأفعال التي يلزم أن تسبق بالنفي وشبهه.

(٣) في قراءة ابن كثير.

الفصل الثاني
في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذي تريد تأكيدَهُ إما صحيحُ الآخِرِ ـ وذلك يشمل: السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف ـ وإما معتل الآخر ـ وهو يشمل الناقص، واللفيف بنوعيه ـ ثم المعتل إما أن يكون معتلاً بالألف، أو بالواو، أو بالياء.

وعلى أية حال، فإما أن يكون مسنداً إلى الواحد، ظاهراً، أو مستتراً، أو إلى ياء الواحدة، أو ألف الاثنين، أو واو جمع الذكور، أو نون جمع النسوة.

فإن كان الفعلُ مسنداً إلى الواحد ـ ظاهراً كان أو مستتراً ـ بني آخرهُ على الفتح، صحيحاً كان آخر الفعل أو معتلاً، ولزمك أن تردَّ إليه لامَهُ إن كانت قد حذفت ـ كما في الأمر من الناقص واللفيف، والمضارع المجزوم منهما ـ وأن تردَّ إليه عينه إن كَانت قد حذفت أيضاً، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه، وإذا كانت لامه ألفاً لزمك أن تقلبها ياء مطلقاً لتقبل الفتحة. تقول «لتجتهدَنَّ يا عليُّ ولتدعُوَنَّ إلى الخير، ولَتطوِيَنَّ ذكر الشر، ولترضَيَنَّ بما قسم الله لك، ولتقولَنَّ الحق وإن كان مراً» وتقول: «اجتهدَنَّ، وادْعُون، واطْوِيَنَّ، وارْضَيَنَّ، وقُولَنَّ».

وإن كان الفعل مُسنداً إلى[1] الألف حذفت نون الرفع إن كان

(١) لا تنسى أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفاً وجب فيه الإدغام، فتقول فيه مؤكداً: «غضان» وإن كان أجوف لم تحذف عينه: وإن كان ناقصاً أو لفيفاً لم تحذف لامه، وإنما تنقلب ـ إذا كانت ألفاً ياء، في المضارع والأمر مطلقاً.

مرفوعاً[١]، وكسرت نون التوكيد تقول: «لِتَجْتَهِدَانِّ، ولتدعُوَانِّ، ولْتَطْوِيَانِّ، ولترضَيَانِّ، ولتقولَانِّ، واجتهدَانِّ، وادْعُوَانِّ، وَاطْوِيَانِّ، وارْضَيَانِّ، وقُولَانِّ».

وإن كان الفعل مسنداً إلى الواو حُذِفَتْ نون الرفع أيضاً إن كان مرفوعاً، ثم إن كَان الفعل صحيح الآخِر حَذَفتَ واو الجماعةِ[٢] وأبقيت ضم ما قبلها[٣]، تقول: «لتجتهدُنَّ، واجتهدُنَّ» وإن كَان الفعل معتلَّ الآخر حَذَفتَ آخر الفعل مطلقاً، ثم إن كَان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحاً ما قبلها[٤] وضممت واواً، تقول: «لَتَرْضَوُنَّ، وارْضَوُنَّ» وإن كَان الفعلُ معتلَّ الآخِرِ بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعة، وضممت ما قبلها، تقول: «لِتَدْعُنَّ، ولَتَطْوُنَّ، وادْعُنَّ، واطْوُنَّ».

---

(١) العلة في حذف نون الرفع كراهة اجتماع الأمثال، إذ أصل«لتجتهدان»مثلاً «لتجتهدانن» بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا.

(٢) بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحة لأن أصلها كذلك، فكسروها مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين، لأن الألف ليس لها في النطق سوى ما قد يظن مداً للصوت، وتشبهاً لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة.

واعلم أن المسند للألف تعين توكيده بالنون الثقيلة، لأن الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة، ولا يجوز التقاء الساكنين، أما مع الثقيلة - فلما كان أول الساكنين حرف مد، والثاني حرف مدغم في مثله - اغتفر فيه التقاء الساكنين: واو الجماعة، ونون التوكيد، مع أنه لا التباس بالحذف لضم ما قبل الواو، بخلاف المسند للاثنين؛ فإنه لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إلى الواحد للفتحة.

(٣) فرقاً بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع، وللدلالة على المحذوف وهو الواو.

(٤) أما بقاء واو الجماعة هنا فلأن حذفها موقع في الالتباس؛ إذ لو حذفتها وفتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد، ولو حذفتها وكسرته لالتبس بالمسند إلى الواحدة. ولو حذفها وضممته لالتبس ذو الألف بغيره، وأما فتح ما قبلها فللدلالة على أن آخر الفعل كان ألفاً، وأما تحريك الواو فللتخلص من التقاء الساكنين.

وإن كَان الفعل مسنداً إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضاً إن كَان مرفوعاً.

ثم إن كان الفعلُ صحيحَ الآخر حَذَفْتَ ياء المخاطبة وأبْقَيْتَ كَسْرَ ما قبلها[1] تقول: «لتجتهِدِنَّ يا فاطمة، واجتهِدِنَّ» وإن كان الفعل معتل الآخِرِ حَذَفْتَ آخرَ الفعلِ مطلقاً، ثم إن كان اعتلالُه بالألف أبْقَيْتُ ياء المخاطبة مفتوحاً ما قبلها وكسرت الياء[2]، تقول: «لتَرْضَيِنَّ، وارْضَيِنَّ» وإن كان الفعل معتلَّ الآخر بالواو أو الياء حَذَفْتَ مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها، تقول: «لتَدْعِنَّ، ولتَطْوِنَّ، وادْعِنَّ، واطْوِنَّ».

وإن كان الفعلُ[3] مسنداً إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة[4] بين النونين: نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة، وكسرتَ نونَ التوكيد، تقول: «لِتَكْتُبْنَانِّ، وَاكْتُبْنَانِّ، وَلِتَرْضَيْنَانِّ، وَارْضَيْنَانِّ، وَلِتَدْعُونَانِّ، وَادْعُونَانِّ، وَلِتَطْوِينَانِّ، وَاطْوِينَانِّ».

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم

* * *

(١) التعليل لهذا لا يعسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعة.

(٢) تعرف علة ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو.

(٣) لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث، إن كان مضعفاً وجب فيه الفك، وإن كان أجوف حذفت عينه، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء، ويسكن آخر كل فعل أسند إليها.

(٤) كراهية توالي الأمثال، ولم تحذف نون النسوة لأنها اسم، بخلاف نون الرفع، ولأنها لو حذفت لما بقي في الكلمة ما يدل عليها، وأيضاً يلتبس الفعل مع حذفها بغيره على أية صورة جعلت آخر الفعل، إذ لو فتح آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد ولو كسرته لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو ضممته لالتبس بالمسند إلى جمع الذكور وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفية، من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل، من غير ذكر للخلافات إلا في القليل، وقد عللنا للمسائل في هوامش هذه الزيادة تعليلات قريبة واضحة.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبي المرحمة وعلى آله وصحبه وسلم.

صدق الله العظيم

فهرس الشواهد

الواردة في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

رقم الشاهد	الشاهد	
١٠١	أم الحليس لعجوز شهربه	ترضى من اللحم بعظم الرقبة
١٠٩	إن الشباب الذي مجد عواقبه	فيه نلذ، ولا لذات للشيب
١١١	هذا ـ لعمركم ـ الصغار بعينه	لا أم لي ـ إن كان ذاك ـ ولا أب
١٢٧	وربيته حتى إذا ما تركته	أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه
١٣٠	كذاك أدبت حتى صار من خلقي	أني وجدت ملاك الشيمة الأدب
١٣٢	بأي كتاب أم بأية سنة	ترى حبهم عاراً علي وتحسب؟
١٦٢	يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم على حين ألهى الناس جل أمورهم	ويرجعن من دارين بجر الحقائب فندلاً زريق المال ندل الثعالب
١٦٧	فمالي إلا آل أحمد شيعة	ومالي إلا مذهب الحق مذهب
١٨٧	لئن كان برد الماء هيمان صادياً	إلي حبيباً إنها لحبيب
١٩٤	أتهجر ليلى بالفراق حبيبها	وما كان نفساً بالفراق تطيب؟
١٩٦	[فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة]	لعل أبي المغوار منك قريب
٢٠٢	واه رأيت وشيكاً صدع أعظمه	وربه عطباً أنقذت من عطبه
٢٠٣	خلي الذنابات شمالاً كثبا	وأم أوعال كها أو أقربا
٢٠٥	تخيرن من أزمان يوم حليمة	إلى اليوم قد جربن كل التجارب
٢٣٣	وما زال مهري مزجر الكلب منهم	لدن غدوة حتى دنت لغروب
٢٤١	نجوت وقد بل المرادي سيفه	من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
٢٨٢	فقالت لنا: أهلاً وسهلاً، وزودت	جني النحل، بل ما زودت منه أطيب
٢٨٧	وما أدري أغيرهم تناء	وطول الدهر أم مال أصابوا!؟
٢٩٨	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	فاذهب فما بك والأيام من عجب
٣٢٠	تبصر خليلي هل ترى من ظعائن	[سوالك نقبابين حزمب شعبعب]
٣٣٢	لولا توقع معتر فأرضيه	ما كنت أوثر إتراباً على ترب
٣٤٩	فأما القتال لا قتال لديكم	ولكن سيراً في عراض المواكب
٣٥٧	[كأنه السيل إذا اسلحبا]	مثل الحريق وافق القصبا

رقم الشاهد	الشاهد	
	حرف التاء المثناة	
٤١	خبير بنو لهب؛ فلا تك ملغيا	مقالة لهبي إذا الطير مرت
٥٨	من يك ذا بتٍّ فهذا بتي	مقيظ مصيف مشتي
١١٥	ألا عمر ولّى مستطاع رجوعه	فيرأب ما أثأت يد الغفلات
١٢٥	قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة	حتى ألمت بنا يوماً ملمات
١٥٥	ليت، وهل ينفع شيئاً ليت؟!	ليت شبابا بوع فاشتريت
٢٢٩	كلا أخي وخليلي واجدي عضداً	في النائبات وإلمام الملمات
٢٦٧	يا قوم قد حوقلت أو دنوت	وشر حيقال الرجال الموت
	حرف الجيم	
١٩٨	شربن بماء البحر، ثم ترفعت	متى لجج خضر لهن نئيج
٢٥٩	عشية سعدى لو تراءت لراهب	بدومة تجر دونه وحجيج
٢٥٩	قلى دينه، وهتاج للشوق؛ إنها	على الشوق إخوان العزاء هيوج
	حرف الحاء المهملة	
٢٧	نحن اللذون صبحوا الصباحا	يوم النخيل غارة ملحاحا
٣٥	وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة	فبح لان منها بالذي أنت بائح
١١٦	[إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها]	ولا كريم من الولدان مصبوح
٢٨٤	إذا سايرت أسماء يوما ظعينة	فأسماء من تلك الظعينة أملح
٣٢٤	يا ناق سيري عنقاً فسيحا	إلى سليمان فنستريحا
٣٤٧	ولو أن ليلى الأخيلية سلمت	عليّ ودوني جندل وصفائح
	لسلمت تسليم البشاشة، أوزقا	إليها صدى من جانب القبر صائح
٣٥٠	[الآن بعد لجاجتي تلحونني]	هلا التقدم والقلوب صحاح
	حرف الدال المهملة	
٢	أزف الترحل، غير أن ركابنا	لما تزل برحالنا، وكأن قد
٧	دعاني من نجد؛ فإن سنينه	لعبن بنا شيباً، وشيبننا مرداً
١٩	فقلت: أعيراني القدوم، لعلني	أخط بها قبراً لأبيض ماجد

رقم الشاهد	الشاهد	
٢١	قـدني من نصر الخبيبين قدي	ليس الإمام بالشحيح الملحد
٢٤	رأيت بني غبراء لا ينكرونني	ولا أهل هذاك الطراف الممدد
٣١	من القوم الرسول الله منهم	لهم دانت رقاب بني معد
٤٩	قد ثكلت أمه من كنت واحده	وبات منتشباً في برثن الأسد
٥١	بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا	بنوهن أبناء الرجال الأباعد
٥٦	لولا أبوك ولولا قبله عمر	ألقت إليك معد بالمقاليد
٦٠	وأبرح ما أدام الله قومي	بحمد الله منتطقاً مجيدا
٦٣	وما كل من يبدي البشاشة كائنا	أخاك، إذا لم تلفه لك منجدا
٦٧	قنافذ هداجون حول بيوتهم	بما كان إياهم عطية عودا
٧٥	أبناؤها متكنفون أباهم	حنقو الصدور، وما هم أولادهم
٨٨	كادت النفس أن تفيض عليه	إذ غدا حشو ريطة وبرود
٩٤	أموت أسى يوم الرجام، وإنني	يقيناً لرهن بالذي أنا كائد
٩٩	يلومونني في حب ليلى عواذلي	ولكني من حبها لعميد
١٠٠	مروا عجالى فقالوا: كيف سيدكم؟	فقال من سألوا: أمسى لمجهودا
١٠٤	شلت يمينك؛ إن قتلت لمسلماً	حلت عليك عقوبة المتعمد
١١٧	رأيت الله أكبر كل شيء	محاولة وأكثرهم جنودا
١١٩	دريت الوفي العهد يا عرو؛ فاغتبط	فإن اغتباطاً بالوفاء حميد
١٢٨	رمى الحدثان نسوة آل حرب	بمقدار سمدن له سمودا
	فرد شعورهن السود بيضاً	ورد وجوههن البيض سودا
١٤١	وخبرت سوداء الغميم مريضة	فأقبلت من أهلي بمصر أعودها
١٥٠	كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد	ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد
١٥٦	لم يعن بالعلياء إلا سيدا	ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى
١٦٠	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهاراً فكن في الغيب أحفظ للعهد
	وألغ أحاديث الوشاة؛ فقلما	يحاول واش غير هجران ذي ود

رقم الشاهد	الشاهد	
١٦٦	[لما حططت الرحل عنها وارداً]	علفتها تبناً وماء باردا
١٨١	وبالجسم مني بيناً لو علمته	شحوب وإن تستشهدي العين تشهد
١٨٢	وما لام نفسي مثلها لي لائم	ولا سد فقري مثل ما ملكت يدي
٢٠١	فلا والله لا يلفي أناس	فتى حتاك يا ابن أبي زياد
٢٦١	أتاني أنهم مزقون عرضي	جحاش الكرملين لها فديد
٢٧٦	تزود مثل زاد أبيك فينا	فنعم الزاد زاد أبيك زادا
٢٩٥	ماذا ترى في عيال قد برمت بهم	لم أحص عدتهم إلا بعداد؟
٢٩٥	كانوا ثمانين، أو زادوا ثمانية	لولا رجاؤك قد قتلت أولادي
٢٣٣	ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي
٣٣٤	متى تأته تعشو إلى ضوء ناره	تجد خير نار عندها خير موقد
٣٤٠	من يكدني بسيء كنت منه	كالشجا بين حلقه والوريد
٣٤٨	رهبان مدين والذين عهدتهم	يبكون من حذر العذاب قعودا
٣٤٨	لو يسمعون كما سمعت كلامها	خروا لعزة ركعاً وسجودا
٣٥٥	أبصارهن إلى الشبان مائلة	وقد أراهن عني غير صداد

حرف الراء المهملة

١٣	أعوذ برب العرش من فئة بغت	عليّ، فما لي عوض إلاه ناصر
١٤	وما علينا إذا ما كنت جارتنا	ألا يجاورنا إلاك ديار؟
١٥	بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت	إياهم الأرض في دهر الدهارير
٢٨	فما آباؤنا بأمن منه	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
٢٩	بكيت على سرب القطا إذ مررن بي	فقلت ومثلي بالبكاء جدير:
٢٩	أسرب القطا هل من يعير جناحه	لعلي إلى من قد هويت أطير؟
٣٤	ما الله موليك فضل فأحمده به	فما لدى غيره نفع ولا ضرر
٣٦	ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
٣٧	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا	صددت وطبت النفس يا قيس من عمرو

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٤	أقبلت زحفاً على الركبتين	فثوب نسيت، وثوب أجر
٤٨	كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت على عشاري
٥٠	إلى ملك ما أمه من محارب	أبوه ولا كانت كليب تصاهره
٦٢	ألا يا أسلمي يا دارمي على البلى	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
٦٤	ببذل وحلم ساد في قومه الفتى	وكونك إياه عليك يسير
٨٥	فأبت إلى فهم، وما كدت آئباً	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر؟
٨٧	عسى فرج يأتي به الله، إنه	له كل يوم في خليقته أمر
١٠٦	واعلم فعلم المرء ينفعه	أن سوف يأتي كل ما قدرا
١٢٠	تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف في التحيل والمكر
١٣٧	نبئت زرعة والسفاهة كاسمها	يهدي إلى غرائب الأشعار
١٤٤	رأين الغواني الشيب لاح بعارضي	فأعرضن عني بالخدود والنواضر
١٤٩	لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا	وكاد ـ لو ساعد المقدور ـ ينتصر
١٥٣	جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	وحسن فعل كما يجزى سنمار
١٦٩	هل الدهر إلا ليلة ونهارها	وإلا طلوع الشمس ثم غيارها؟
١٧٢	وإذا تباع كريمة أوتشترى	فسواك بائعها، وأنت المشتري
١٧٦	تركنا في الحضيض بنات عوج	عواكف قد خضعن إلى النسور
١٧٦	أبحنا حيهم قتلاً وأسراً	عدا الشمطاء والطفل الصغير
١٩١	أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي	وهل بدارة يا للناس من عار؟!
١٩٣	[بانت لتحزننا عفاره]	يا جارتا ما أنت جاره
٢٠٧	وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر
٢١٥	ربما الجامل المؤبل فيهم	وعناجيج بينهن المهار
٢٢٥	دعوت لما نابني مسوراً	فلبى، فلبَّيْ يدي مسور
٢٣٢	تنتهض الرعدة في ظهيري	من لدن الظهر إلى العصير
٢٣٨	أكل امرىء تحسبين امرءاً	ونار توقد بالليل نارا؟
٢٤٣	وفاق كعب بجير منقذ لك من	تعجيل تهلكة والخلد في سقر

رقم الشاهد	الشاهد	
	حرف الضاد المعجمة	
٣٢١	وممن ولدوا عامر	ذو الطول وذو العرض
	حرف الطاء المهملة	
٢٨٧	حتى إذا جن الظلام واختلط	جاء وابمذق هل رأيت الذئب قط
	حرف العين المهملة	
٢٥	أطوف ما أطوف ثم آوي	إلى بيت قعيدته لكاع
٣٢	من لا يزال شاكراً على المعه	فإن قومي لم تأكلهم الضبع
٨٩	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا
٩٢	سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما	وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١١٠	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الخرق على الراقع
١٤٥	[طوى النحز والأجراز ما في غروضها]	وما بقيت إلا الضلوع الجراشع
١٥٧	لا تجزعي إن منفس أهلكته	فإذا هلكت فبعد ذلك فاجزعي
١٦١	بعكاظ يعشي الناظرين	إذا هم لمحوا شعاعه
١٦٨	فإنهم يرجون منه شفاعة	إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٢١	إذا قيل أي الناس شر قبيلة	أشارت كليب بالأكف الأصابع
٢٢٦	أما ترى حيث سهيل طالعاً	نجماً يضيء كالشهاب لامعا
٢٣٧	على حين عاتبت المشيب على الصبا	[فقلت: ألما تصح والشيب وازع؟]
٢٣٩	سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها	[فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع]
٢٤٥	سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم	فتخرموا، ولكل جنب مصرع
٢٤٨	فإنك والتأبين عروة بعد ما	دعاك وأيدينا إلى شوارع
٢٤٩	لقد علمت أولي المغيرة أنني	كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
٢٥٠	أكفراً بعد رد الموت عني	وبعد عطائك المائة الرتاعا!
٢٨٩	يا ليتني كنت صبياً مرضعاً	تحملني الذلفاء حولاً أكتعا
٢٨٩	إذا بكيت قبلتني أربعاً	إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا
٢٩٠	....	قد صرت البكرة يوماً أجمعا

رقم الشاهد	الشاهد	
	حرف الكاف	
١٢٦	فقلت: أجرني أبا مالك	وإلا فهبني أمرأ هالكا
١٥٤	حيكت على نيرين إذ تحاك	تختبط الشوك ولا تشاك
١٧٥	خلا الله لا أرجو سواك، وإنما	أعد عيالي شعْبة من عيالكا
١٩٢	فلما خشيت أظافيرهم	نجوت، وأرهنهم مالكا
	حرف اللام	
١٢	تنورتها من أذرعات، وأهلها	بيثرب، أدنى دارها نظر عالي
١٨	كمنية جابر إذ قال: ليتي	أصادفه، وأفقد جل مالي
٢٦	وتبلى الأولى يستلئمون على الأولى	تراهن يوم الروع كالحدإ القبل
٣٠	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
٣٣	إذا ما لقيت بني مالك	فسلم على أيهم أفضل
٤٠	فخير نحن عند البأس منكم	إذا الداعي المثوب قال: يالا
٥٢	فيا رب هل إلا بك النصر يرتجي	عليهم؟ وهل إلا عليك المعول؟
٥٣	خالي لأنت، ومن جرير خاله	ينل العلاء ويكرم الأخوالا
٥٧	يذيب الرعب منه كل عضب	فلولا الغمد يمسكه لسالا
٦٥	سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم	فليس سواء عالم وجهول
٧١	أنت تكون ماجد نبيل	إذا تهب شمأل بليل
٧٢	قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً	فما اعتذارك من قول إذا قيلا؟
٧٧	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجل
٨٢	إن المرء ميتاً بانقضاء حياته	ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا
٩٥	فلا تلحني فيها؛ فإن بحبها	أخاك مصاب القلب جم بلابله
١٠٧	علموا أن يؤملون؛ فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
١١٤	ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد	إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي؟
١١٨	علمتك الباذل المعروف، فانبعثت	إليك بي واجفات الشوق والأمل

رقم الشاهد	الشاهد	
١٢١	دعاني الغواني عمهن، وخلتني	لي اسم، فلا أدعى به وهو أول
١٢٢	حسبت التقى والجود خير تجارة	رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا
١٢٣	فإن تزعميني كنت أجهل فيكم	فإن شريت الحلم بعدك بالجهل
١٢٩	أرجو وآمل أن تدنو مودتها	وما إخال لدينا منك تنويل
١٣١	أبو حنش يؤرقني، وطلق،	وعمار، وآونة أثالا
١٣١	أراهم رفقتي، حتى إذا ما	تجافى الليل وانخزل انخزالا
	إذا أنا كالذي يسعى لورد	إلى آل، فلم يدرك بلالا
١٤٣	يلومونني في اشتراء النخيل	أهلي فكلهم يعذل
١٤٦	فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها
١٥٢	جزى ربه عني عدي بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات، وقد فعل
١٥٨	فارساً ما غادروه ملحماً	غير زميل ولا نكس وكل
١٧٠	مالك من شيخك إلا عمله	إلا رسيمه وإلا رمله
١٧٨	رأيت الناس ما حاشا قريشاً	فإنا نحن أفضلهم فعالا
١٨٠	فأرسلها العراك [ولم يذدها	ولم يشفق على نغص الدخال]
١٨٥	ياصاح هل حم عيش باقياً فترى	لنفسك العذر في إبعادها الأملا؟
١٨٨	فإن تك أذواد أصبن ونسوة	فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال
١٩٥	ضيعت حزمي في إبعادي الأملا	وما ارعويت، وشيباً رأسي اشتعلا
٢٠٤	ولا ترى بعلاً ولا حلائلا	كه ولا كهن إلا حاظلا
٢١١	أتنتهون ولن ينهي ذوي شطط	كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل
٢١٢	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	تصل، وعن قيض بزيزاء مجهل
٢١٨	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع	فألهيتها عن ذي تمائم محول
٢٢٠	رسم دار وقفت في طلله	كدت أقضي الحياة من جلله
٢٢٨	إن للخير وللشر مدى	وكلا ذلك وجه وقبل
٢٣٧	. . . .	أقب من تحت عريض من عل

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٤٠	كـما خط الكتـاب بكـف يـومـا	يهـودي يـقـارب أو يـزيـل
٢٤٦	بضـرب بالسيـوف رؤوس قـوم	أزلنـا هـامهـن عن المـقيـل
٢٤٧	ضـعيـف النـكـايـة أعـداءه	يخـال الـفـرار يـراخي الأجـل
٢٥٧	كناطح صخـرة يـومـاً ليـوهنهـا	فلم يضـرها، وأوهى قـرنه الـوعـل
٢٥٨	أخا الحـرب لبـاساً إليهـا جلالهـا	وليس بـولاج الخـوالف أعـقـلا
٢٦٤	الـواهب المـائـة الهجان وعبـدهـا	عـوذا تـزجي بينهـا أطـفـالهـا
٢٧٨	فقلت: اقتلوهـا عنكم بمـزاجهـا	وحب بهـا مقتـولـة حـين تقتـل
٢٧٩	دنـوت وقـد خلنـاك كـالبـدر أجمـلا	فـظل فـؤادي عن هـواك مـضـللا
٢٨١	إن الـذي سمـك السـماء بنى لنـا	بيتـاً دعـائـمـه أعـز وأطـول
٢٨٣	ولا عيب فيهـا غـير أن سـريعهـا	قـطوف، وأن لا شيء منهن أكسـل
٢٩٧	قـلت إذا أقبـلت وزهـر تهـادى	كنعـاج الـفـلا تـعسـفـن رمـلا
٣٠٥	ذا، أرعـواء؛ فليس بعـد اشتعـال الـرأس شيبـاً إلى الصبـا من سبيـل	
٣١٢	يـا زيـد زيـد اليعمـلات [الـذبـل	تـطاول الليـل عليـك فـانـزل]
٣١٣	تـضـل مـنـه إبـلي بـالهـوجـل	في لجـه أمسـك فـلانـاً عن فـل
٣٣٦	[صـعـدة نـابـتـة في حـائـر]	أينـما الـريـح تميـلهـا تمـل
٣٣٩	خليـلي، أني تـأتيـاني تـأتيـا	أخـاً غـير مـا يـرضيكـما لا يحـاول
٣٤٦	لئن منيت بنـا عن غب معـركـة	لا تلفنـا عن دمـاء القـوم ننتـفـل

حرف الميم

رقم الشاهد	الشاهد	
٥	بـأبـه اقـتـدى عـدي في الكـرم	ومـن يـشـابـه أبـه فـما ظـلـم
١٦	إذا قـالـت حـذام فصـدقـوهـا	فـإن الـقـول مـا قـالـت-حـذام
٢٣	ذم المنـازل بعـد منـزلـة اللوى	والـعيش بـعـد أولئـك الأيـام
٣٨	غـير لاه عـداك، فـاطـرح اللهـو، ولا تـغـتـرر بـعـارض سـلـم	
٥٩	ينـام بـإحـدى مقلتيـه، ويتقي	بـأخرى المنايـا؛ فهـو يقـظان نـائم
٦٦	لا طيب للعيش مـا دامت منغصـة	لـذاتـه بـادكـار المـوت والهـرم

رقم الشاهد	الشاهد	
٦٩	فكيف إذا مررت بدار قوم	وجيران لنا كانوا كرام؟
٧٣	ندم البغاة ولات ساعة مندم	والبغي مرتع مبتغيه وخيم
٨٤	أكثرت في العذل ملحاً دائماً	لا تكثرن؛ إني عسيت صائماً
٩٦	ما أعطياني ولا سألتهما	إلا وإني لحاجزي كرمي
٩٧	وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً	إذا أنه عبد القفا واللهازم
١١٢	فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبداً مقيم
١١٣	ألا أرعواء لمن ولت شبيبته	وآذنت بمشيب بعده هرم؟
١٢٤	فلا تعدد المولى شريكك في الغنى	ولكنما المولى شريكك في العدم
١٣٣	ولقد نزلت فلا تظني غيره	مني بمنزلة المحب المكرم
١٣٤	متى تقول القلص الرواسما	يدنين أم قاسم وقاسما؟
١٤٢	تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم
١٤٧	فلم يدر إلى الله ما هيجت لنا	عشية آناء الديار وشامها
١٤٨	تزودت من ليلى بتكليم ساعة	فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها
١٥١	ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً	من الناس أبقى مجده الدهر مطعما
١٥٩	تمرون الديار ولم تعوجوا	كلامكم عليّ إذاً حرام
١٦٥	وأغفر عوراء الكريم ادخاره	وأعرض عن شتم اللئيم تكرما
١٨٦	لا يركنن أحد إلى الإحجام	يوم الوغى متخوفاً لحمام
١٩٠	لقي ابني أخويه خائفاً	منجديه فأصابوا مغنما
١٩٧	لعل الله فضلكم علينا	بشيء؛ أن أمكم شريم
٢١٣	ولقد أراني للرماح دريئة	من عن يميني تارة وأمامي
٢١٤	فإن الحمر من شر المطايا	كما الحبطات شر بني تميم
٢١٦	ماويّ يا ربتما غارة	شعواء كاللذعة بالميسم.
٢١٧	وننصر مولانا، ونعلم أنه	كما الناس مجروم عليه وجارم
٢١٩	بل بلد ملء الفجاج قتمه	لا يشتري كتانه وجهرمه
٢٢٢	وكريمة من آل قيس ألفته	حتى تبذخ فارتقى الأعلام

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٢٣	مشين كما اهتـزت رماح تسفهت	أعـاليها مـر الـريـاح النـواسم
٢٣٠	ألا تسـألـون النـاس أبي وأبكـم	غـداة التقينـا كـان خيـراً وأكـرمـا
٢٣٤	قـريشي منكـم، وهـواي معكـم	وإن كـانـت مـودتكـم لمـامـا
٢٣٦	فسـاغ لي الشـراب، وكنت قبـلاً	أكـاد أغص بـالمـاء الحـمـيـم
٢٤٢	ولئن حلفت على يديـك لأحلفن	بيمـين أصـدق من يمينـك مقسم
٢٤٤	كـأن بـرذون أبـا عـصـام	زيـد حمـار دق بـالـلجـام
٢٥٤	حتى تهجـر في الـرواح، وهـاجهـا	طـلب المعـقـب حـقـه المـظلوم
٢٥٦	وكم مـالىء عينيـه مـن شيء غيـره	إذا راح نحو الجمرة البيض كـالدمى
٢٦٢	. . . .	أوالـفـا مكـة مـن ورق الحـمـى
٢٧١	وقـال نبي المسلمـين: تـقـدمـوا	وأحبب إلينا أن تكـون المـقـدمـا
٣٠٣	أوعـدني بـالـسجـن والأداهـم	رجـلي، فـرجـلي شثنـة المنـاسم
٣٠٧	سـلام الله يـا مـطر عـليـهـا	وليس عليـك يـا مـطر الـسـلام
٣١٠	إني إذا مـا حـدث ألمـا	أقـول: يـا اللهم، يـا اللهـما
٣١٧	يحسبـه الجـاهـل مـا لم يـعلما	شيخـاً عـلى كـرسيـه معمـما
٣٢٣	وكـنـت إذا غـمـزت قنـاة قـوم	كسـرت كـعـوبهـا أو تـسـتقيـما
٣٢٨	لا تـنـه عـن خـلق وتـأتي مثـله	عـار عليـك ـ إذا فعلت ـ عـظيم
٣٤١	وإن أتـاه خـليـل يـوم مسـألـة	يقـول: لا غـائب مـالي، ولا حـرم
٣٤٢	فـإن يهـلك أبـو قـابـوس يهلك	ربيـع النـاس والـبـلد الحـرام
٣٤٢	ونـأخـذ بعـده بـذنـاب عيش	أجب الـظهـر، ليس لـه سنـام
٣٤٤	ومـن يقـتـرب منـا ويخـضـع نؤوه	ولا يخشى ظلماً مـا أقـام ولا هضـما
٣٤٥	فـطلقـهـا فـلسـت لهـا بكـفء	وإلا يـعـل مـفـرقـك الحـسـام
٣٥٢	أتـوا نـاري فقلت: منـون أنتـم؟	فقالوا: الجن، قلت: عمـوا ظلامـا
٣٥٩	[ألا طـرقتنـا ميـة بنـة منـذر]	فـما أرق النـيـام إلا كـلامـهـا

رقم الشاهد	الشاهد	
	حرف النون	
٨	عرفنا جعفراً وبني أبيه	وأنكرنا زعانف آخرين
٩	أكل الدهر حل وارتحال	أما يبقي عليّ ولا يقيني؟
٩	وماذا يبتغي الشعراء مني	وقد جاوزت حد الأربعين؟
١١	أعرف منها الجيد والعينانا	ومنخرين أشبها ظبيانا
٢٠	أيها السائل عنهم وعني	لست من قيس، ولا قيس مني
٣٩	غير مأسوف على زمن	ينقضي بالهم والحزن
٤٢	قومي ذرا المجد بانوها، وقد علمت	بكنه ذلك عدنان وقحطان
٤٣	لك العز إن مولاك عز، وإن يهن	فأنت لدى بحبوحة الهون كائن
٤٧	لولا اصطبار لأودي كل ذو مقة	لما استقلت مطاياهن للظعن
٦١	صاح شمر، ولا تزل ذاكر المو	ت، فنسيانه ضلال مبين
٦٨	فأصبحوا والنوى عالي معرسهم	وليس كل النوى تلقى المساكين
٧٩	نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل	فبوئت حصناً بالكماة حصينا
٨١	إن هو مستولياً على أحد	إلا على أضعف المجانين
١٠٣	ونحن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
١٠٨	وصدر مشرق النحر	كأن ثدياه حقان
١٣٥	أجهالاً تقول بني لؤي	لعمر أبيك، أم متجاهلينا؟
١٣٦	قالت وكنت رجلاً فطيناً:	هذا لعمر إسرائينا
١٣٨	وما عليك إذا أخبرتني دنفاً	وغاب بعلك يوماً أن تعوديني
١٤٠	وأنبئت قيساً ولم أبله	كما زعموا خير أهل اليمن
١٦٤	فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا	شنوا الإغارة فرساناً وركبانا
١٧١	ولا ينطق الفحشاء من كان منهم	إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
١٧٣	ولم يبق سوى العدوا	ن دناهم كما دانوا
١٧٧	حاشا قريشاً؛ فإن الله فضلهم	على البرية بالإسلام والدين

رقم الشاهد	الشاهد	
١٨٣	نجيت يارب نوحاً واستجبت له	في فلك ماخر في اليم مشحونا
	وعاش يدعو بآيات مبينة	في قومه ألف عام غير خمسينا
١٩٩	أتطمع فينا من أراق دماءنا	ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن؟
٢٠٨	لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسب	عني، ولا أنت دياني فتخزوني
٢٢٤	إنك لو دعوتني ودوني	زوراء ذات مترع بيون
	* لقلت «لبيه» لمن يدعوني *	
٢٥٥	قد كنت داينت بها حسانا	مخافة الإفلاس والليانا
٢٧٣	لنعم موئلاً المولى إذا حذرت	بأساء ذي البغي واستيلاء ذي الإحن
٢٨٦	ولقد أمر على اللئيم يسبني	فمضيت، ثمت قلت: لا يعنيني
٢٩٤	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا	بسبع رمين الجمر أم بثمان
٢٩٩	إذا ما الغانيات برزن يوماً	وزججن الحواجب والعيونا
٣٢٥	رب وفقني فلا أعدل عن	سنن الساعين في خير سنن
٣٢٧	فقلت: ادعي وأدعو، إن أندى	لصوت أن ينادي داعيان
٣٣٨	حيثما تستقم يقدر لك الله	نجاحاً في غابر الأزمان
٣٥٤	وحملت زفرات الضحى فأطقتها	وما لي بزفرات العشي يدان

حرف الهاء

٦	إن أباها وأبا أباها	قد بلغا في المجد غايتاها
١٦٦	علفتها تبناً وماء بارداً	[حتى غمدت همالة عيناها]
٢٠٩	إذا رضيت علي بنو قشير	لعمر الله أعجبني رضاها
٢٧٤	تقول عرسي، وهي لي في عومره:	بئس امرأً، وإنني بئس المره
٣١٤	ألا يا عمرو عمراه	وعمرو بن الزبيراه

حرف الواو

٢٠٠	وكم موطن لولاي طحت كما هوى	بأجرامه من قنة النيق منهوي

رقم الشاهد	الشاهد	
	حرف الألف اللينة	
٢٣١	فأومأت إيماء خفياً لحبتر	فللّه عينا حبتر أيما فتى
	حرف الياء المثناة التحتية	
٤٤	فإما كرام موسرون لقيتهم	فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا
٧٨	تعز فلا شيء على الأرض باقياً	ولا وزر مما قضى الله واقيا
٨٠	بدت فعل ذي ود، فلما تبعتها	تولت، وبقت حاجتي في فؤاديا
٨٠	وحلت سواد القلب، لا أنا باغياً	سواها، ولا عن حبها متراخيا
٩٨	لتقعدن مقعد القصي	مني ذي القاذورة المقلي
٩٨	أو تحلفي بربك العلي	أني أبو ذيالك الصبي
١٨٤	ما حم من موت حمى واقياً	ولا ترى من أحد باقيا
١٨٩	تقول ابنتي: إن انطلاقك واحداً	إلى الروع يوماً تاركي لا أباليا
٢٦٦	باتت تنزي دلوها تنزيا	كما تنزي شهلة صبيا
٢٦٨	ومستبدل من بعد غضيا صريمة	فأحر به من طول فقر وأحريا
٢٧٧	ألا حبذا أهل الملا، غير أنه	إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا
٢٨٥	مررت على وادي السباع، ولا أرى	كوادي السباع حين يظلم واديا
٢٨٥	أقل به ركب أتوه تئية	وأخوف إلا ما وقى الله ساريا
٣٠٦	أيا راكباً إما عرضت فبلغن	نداماي من نجران أن لا تلاقيا
٣٣٧	وإنك ما تأت ما أنت آمر	به تلف من إياه تأمر آتيا

تمت فهرس الشواهد الواردة في شرح ابن عقيل

مرتبة على حروف المعجم حسب القوافي

فهرس

ص	الموضوع

ص	الموضوع

أفعل التفضيل

النعت

تمت الفهرس، والحمدلله أولاً وآخراً
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه